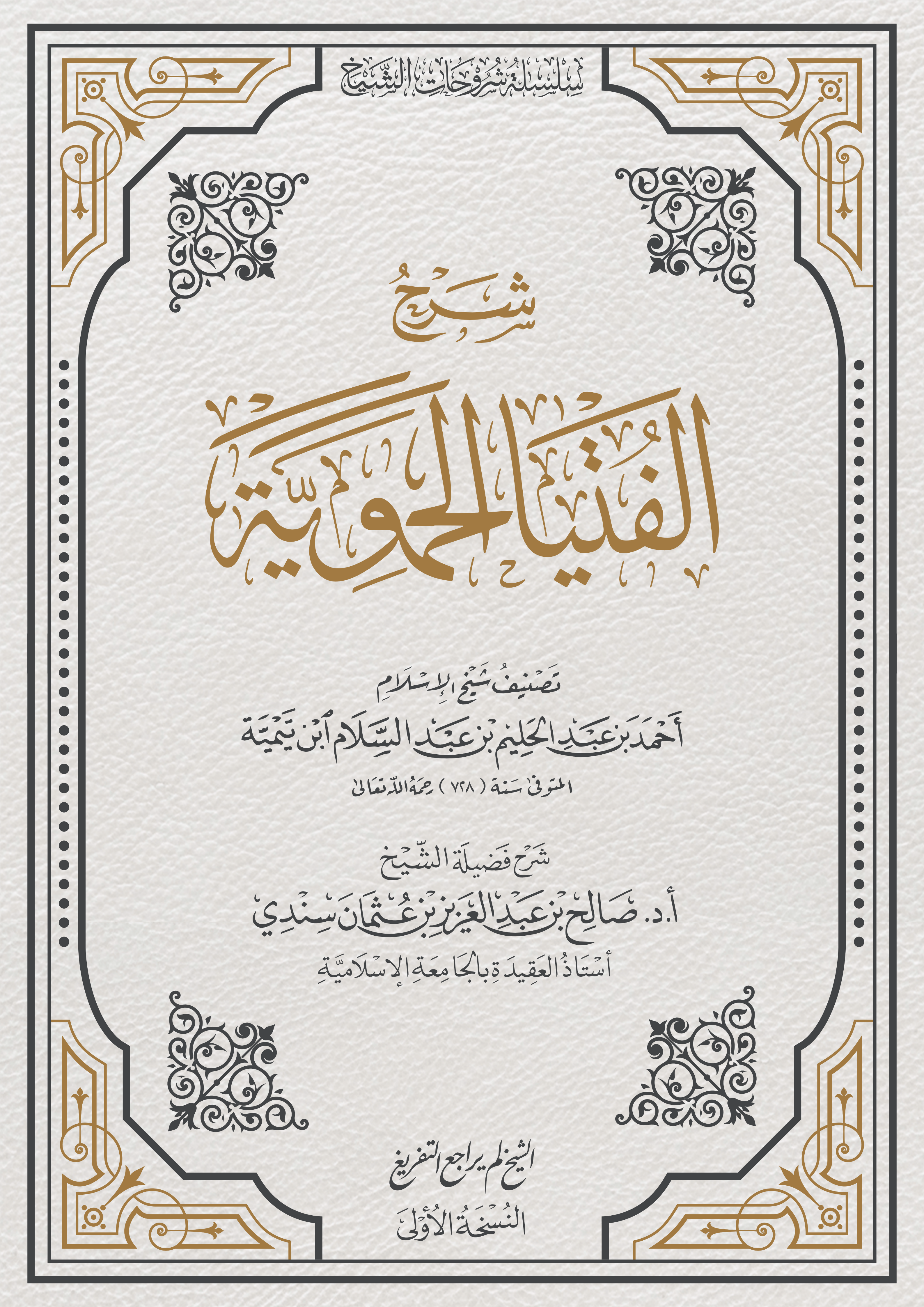


سلسلة شروحات الشيخ

شرح الفتيا الحموية

تصنيف شيخ الإسلام

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

المتوفى سنة (٧٢٨) رحمه الله تعالى

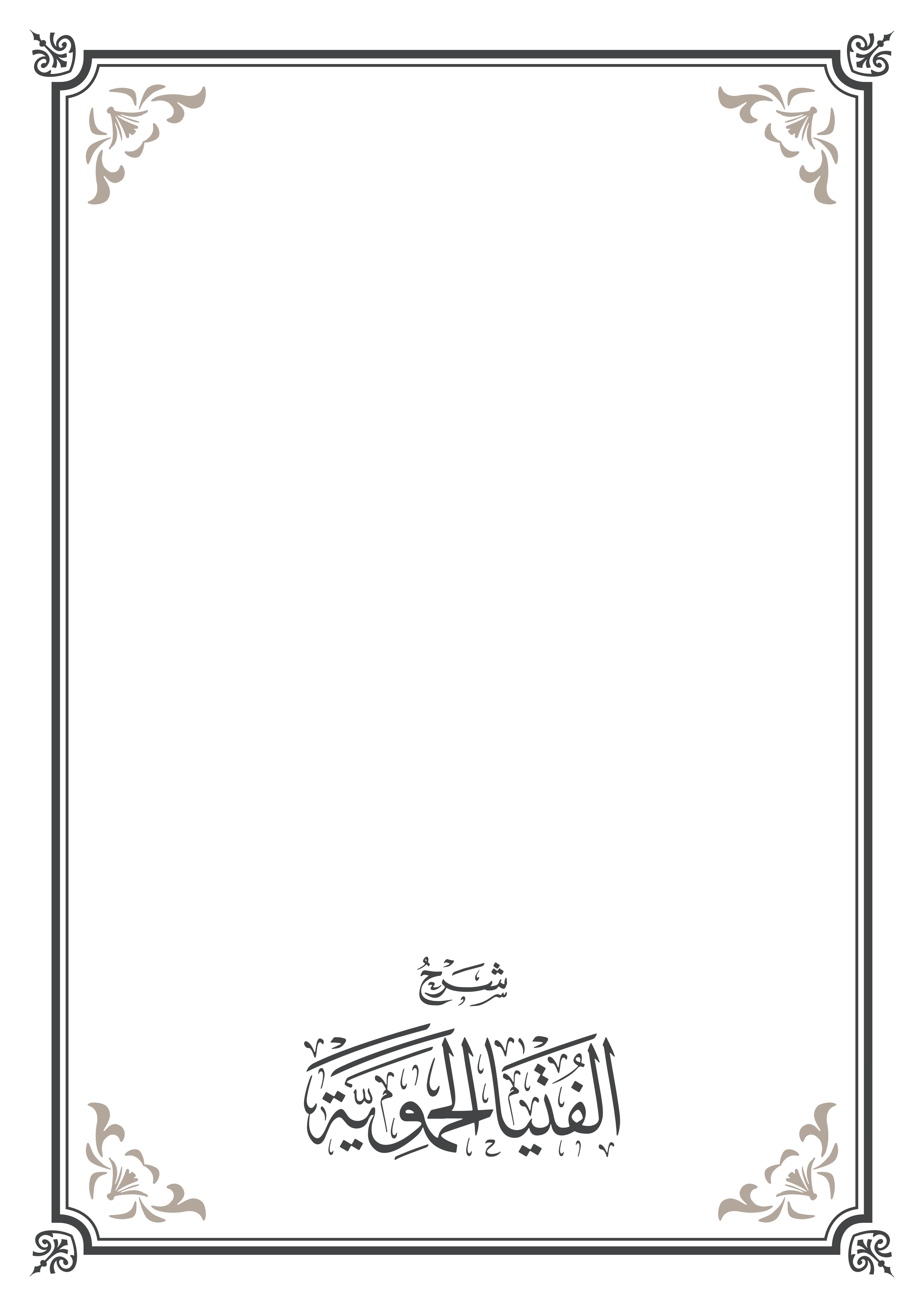
شرح فضيلة الشيخ

أ.د. صالح بن عبد العزيز بن عثمان سندي

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

الشيخ لم يراجع التفريغ

النسخة الأولى


شرح
الفتيا الحموية











تصنيف شيخ الإسلام

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

المتوفى سنة (٧٢٨) رحمه الله تعالى

شرح فضيلة الشيخ

أ.د. صالح بن عبد العزيز بن عثمان سندي

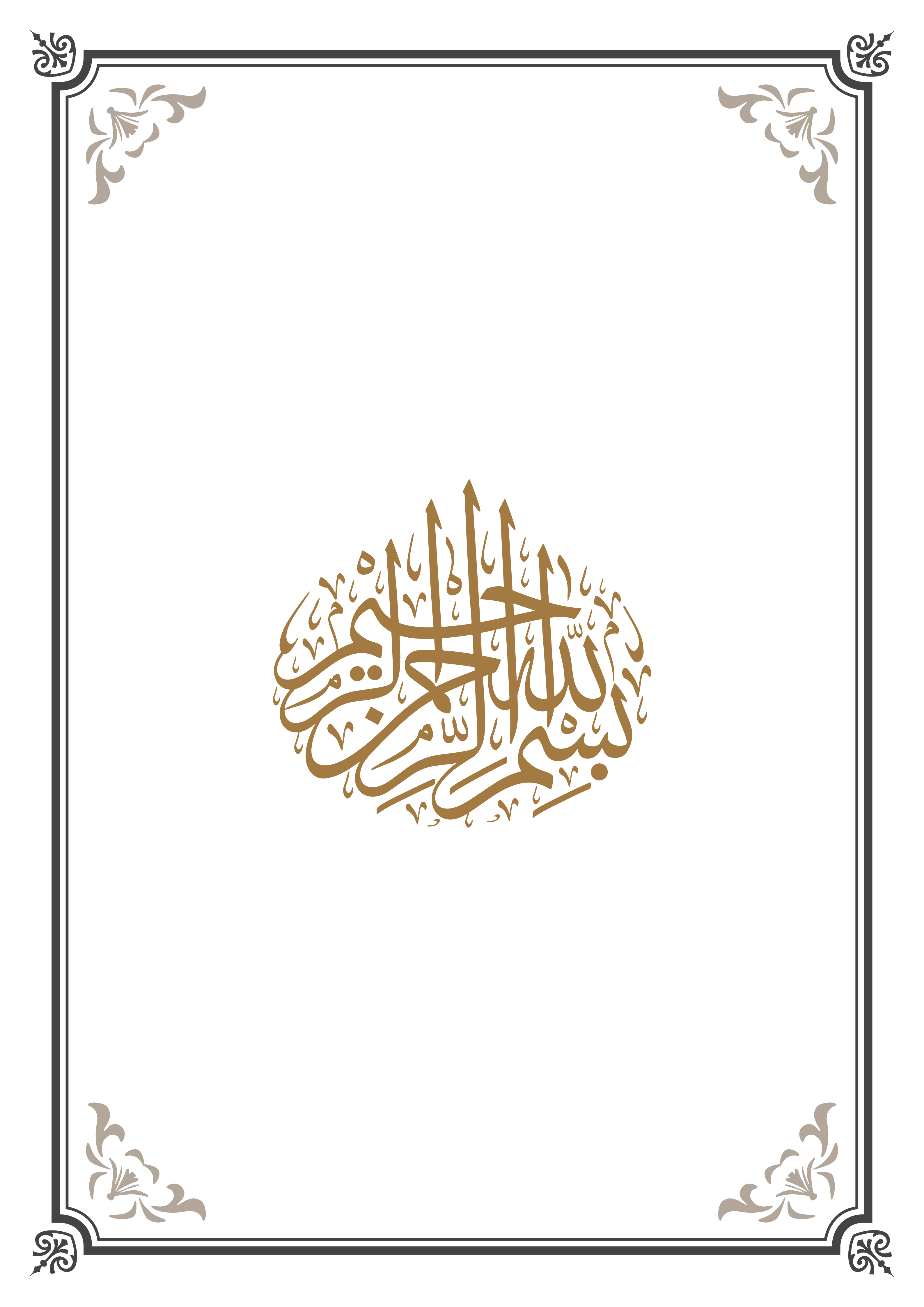
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

الشيخ لم يراجع التفريغ

النسخة الأولى






بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ نبينا محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، وسلم تسليمًا كثيرًا، أمَّا بعد:

فنستعين بالله جل في علاه على مدارسة لكتابٍ جليل ومتنٍ عظيم من متون اعتقاد أهل السنة والجماعة، ألا وهو: (**الفتيا الحموية**)؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ رحمةً واسعة.

وقبل أن أبدأ في شرح كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أُحب أن أقدم بمقدمتين:

❁ **الأولى**: تتعلقُ بالكتاب.

❁ **والثانية**: تتعلقُ بالدرس.

❁ أمَّا المؤلف الذي هو الإمام الجليل المبجَّل: أحمدُ بن عبد الحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني، المتوفى سنة ثمانٍ وعشرين وسبعمائة (٧٢٨) رَحِمَهُ اللَّهُ وجزاه عن المسلمين خيرًا، فهو أشهر من أن يُعرَّف به، ولسنا بحاجة إلى أن نُقدم مقدمة تعريفية به رَحِمَهُ اللَّهُ ، فمثله لا يُجهل بالنسبة لكم يا طلبة العلم.

❁ أمَّا عن الكتاب؛ فهذه الرسالة لها أسماءٌ مختلفة:

◉ أشهرها، وهذا جاء في كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع من كتبه أنَّها : «الفُتيا الحموية».

◉ وسميت أيضًا : بـ«العقيدة الحموية».

◉ وسميت: بـ«الرسالة الحموية».

◉ وسميت: بـ«المسألة الحموية».

◉ وسميت أيضًا: بـ«الفتوى الحموية» كما ذكر هذا ابن حجر في «الدرر الكامنة»، والمؤلف نفسه رَحِمَهُ اللَّهُ في الجزء خامس من «بيان التلبيس» فإنَّه قال لـمَّا سمَّى كتابه «جوابُ الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية».

وعلى كل حال المقصود واضح؛ هي رسالة وتشتمل على فتيا أو فتوى تُوضح عقيدة أهل السنة والجماعة؛ أُرسل السؤال من قِبل بعض أهل حماة، و(حماة) بلدٌ معروفٌ مشهورٌ في الشام.

ورسالتان مشهورتان درسنا الأولى وهي (التدمرية)، وندرس بتوفيق الله عَزَّ وَجَلَّ الثانية وهي (الحموية)، كلاهما منسوبتان إلى مدينتين في الشام.

❁ وهذه الرسالة كتبها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ثمانٍ وتسعين وستمائة ، أي وعمره سبعةٌ وثلاثون عامًا ، وقبل وفاته بثلاثين عامًا. وكتبها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في جَلْسة أو قَعْدَة بين الظهر والعصر، نصَّ على هذا في أول كتابه «بيان تلبيس الجهمية»، وكذلك نصَّ على هذا غيره كما ذكر هذا تلميذه ابن عبد الهادي في «العقود الدُّرِّية»، وكذلك ابن رجب في «ذيل الطبقات»وغيرهم ممن ذكر هذه الفائدة.

رسالةٌ جليلة وعظيمة حَشَدَ فيها مؤلفها قدرًا كبيرًا من الأدلة، ومن النُّقول، ومن الضوابط والقواعد والأصول، تحتاج أن تقرأها في وقتٍ لا بأس به، وتحتاج

أن تدرسها وأن تتعلمها في وقتٍ طويل؛ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ كتبها في قَعْدَة بين الظهر والعصر.

تَلْكَ المَوَاهِبُ مِنْ ربِّ العِبادِ فَلا   يُـقالُ هلَّا وَلاَ لَولاَ وَلاَ فَلِمَا

﴿ ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا ﴾ [النساء: ٧٠].

وبَعَدَ كتابتِها اشتهرت وانتشرت وتلقفها النَّاس، وحَصَلَ للشيخ بسببها محنةٌ عظيمة، من أوائل المحن التي جرت على الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ : المحنة التي كانت بسبب تأليف هذه الرسالة، وأجلب أهل البدع والضلال على الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بخيلِهم ورَجِلِهم، وسعوا إلى ولاة الأمر ضدَ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لكنَّ الله نجاه وسلَمه من شرهم، وحصلت له معهم مناظرات ومجالسات تتعلق بهذه الرسالة، ولكن أين للساقية الصغيرة أن تلاقي البحر المحيط الخِضَم.

كما أنَّ من أهل البدع من انبرى لردِّ على هذه الرسالة، ومن أمثل أولئك وأعقلِهم وأحسنهم كتابةً: القاضي شمس الدين السروجي المصري -هذا أحسن من ردَّ على الشيخ- مع أن الذي كتبه كتابةٌ هزيلة! حتى قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «البداية والنهاية»: (إنَّه أضحك العقلاء على عقله).

وقد تصدى شيخ الاسلام رَحِمَهُ اللَّهُ للردِّ على ردِّه في كتابٍ من أحسن وأعظم كُتب شيخ الاسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ وهو كتاب كبير في أربع مجلدات كبار، اسمه «جواب الاعتراضات المصرية على الفُتيا الحموية»، ولكن مع الأسف الشديد هذا الكتاب كتابٌ مفقود ، ولم يوجد منه إلا قطعة يسيرة طُبعت منذ سنواتٍ قليلة احتوت على مسائل يسيرة؛ احتوت على: البحث في أخبار الآحاد، وبعض مسائل التأويل،

وكذلك الكلام عن حديث خلق آدم على صورة الرحمن، هذه جملة ما جاء في هذه القطعة ونسأل الله ﷻ أن ييسر الوقوف على الكتاب كاملاً.

ومما يدلك على أهمية هذا الكتاب (جوابُ الاعتراضات المصرية): أنَّ (بيان التلبيس) الذي هو كتابٌ جليلٌ عظيم ومن أحسن وأعظم الكتب في ردِّ مقالات المتكلمين في باب الصفات وغير باب الصفات؛ هذا الكتاب تتميم لكتاب جواب الاعتراضات، ذكر هذا الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول بيان التلبيس أنَّه لما كتب جواب الاعتراضات احتاج أن يُتِمَّ الكلام في هذا الباب، فكتب هذا الكتاب وهو «بيان التلبيس في الردِّ على الرازي في كتابه أساس التقديس.

هذه الرسالة اختصرها الشيخ محمد بن صالح ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالةٍ مشهورةٍ اسمُها «فتح رب البرية بتلخيص الحموية»، وهذه الرسالة -أعني التلخيص- رسالةٌ قيمةٌ جدًا، سهلةٌ مرتبة، قسَّم تلخيصه هذا إلى ستة وعشرين بابًا، وهَذَّبَ الكتاب وحذف كل النُّقول إلا شيئًا قليلاً، وأبقى على ألفاظ الشيخ في مواضع، وصاغ معنى كلامه بلفظه السهل المفهوم اليسير رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، وأضافَ أشياء؛ كمثل كلامه النفيس عن مسألة الإيمان وزيادته ونقصانه، هذه ليست موجودة في الحموية اللهم إلا إشارة سريعة في أحد النقول التي نقلها الشيخ، أمَّا الشيخ محمد ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنَّه فصَّل القول في هذا بما لا مزيد عليه. فكتاب التلخيص أعني (فتح رب البرية) كتابٌ جليل وعظيم، وكتاب منهجي مرتبَّ يصلح للتدريس، وأوصيكم بالعناية به مع العناية بهذا الكتاب أعني الأصل وهو (الحموية).

❁ **هنا مسألة تُذكر** وهي: هذا الكتاب هو (الحموية الكبرى) فهل ثمة حمويةٌ صغرى؟

هذا السؤال يسأله النَّاس كثيرًا، والحقيقة أنني أجزم بأنَّه لا أحد يملك جوابًا على هذا، هناك حموية صغرى؛ لكن ماذا فيها؟ وماذا عنها؟ لا أحد يستطيع الجواب عن ذلك، وقد ذكر هذه الحموية الصغرى تلميذُ الشيخ الخبير بكتبه وهو ابن عبدالهادي في (العقود الدرِّية) وهو ثقةٌ فيما يقول، فقد ذكر أنَّ هناك حموية كبرى وهناك حموية صغرى، ولكن لا نعلم شيئاً عن هذه الرسالة فالله أعلم عن حقيقتها.

❁ **موضوع هذه الرسالة هو:** تقريرُ مذهب أهل السنة والجماعة في بابِ الصفات ولا سيما الصفات الخبرية، والرد على المتكلمين ولاسيما الأشعرية.

هذه الرسالة خصَّها الشيخ وبسط فيها القول في هذا الموضوع الجليل؛ وهو بيانُ الحق الذي كان عليه أهل السنة والجماعة في باب الصفات، ولا سيما ما يتعلق بالصفات الخبرية، وبَيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ الحق مع الردَّ على المخالفين ولاسيما الأشاعرة.

والرسالة السؤال إنَّما توجَّه للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في أصلها، السؤال توجه إلى موضوع الصفات، فأرادوا من الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن يبُسط الجواب عن هذا الموضوع، فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الرسالة العظيمة ،مع أنَّ الكتاب لم يخلُ أيضًا من الكلام عن غير هذه المسألة لكن عُمدة الحديث في هذا الكتاب عن موضوع الصفات.

❁ **مميزات هذه الرسالة:**

مميزاتها كثيرة فهي:

◉ رسالة سهلة واضحة لا تعقيد فيها.

◉ تتميز بكثرة القواعد والضوابط والأصول.

◉ كما تتميز بكثرة النُّقول، وهي من أكثرِ كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوسطة التي حشد فيها النُّقول الكثيرة التي تؤيد ما يُقرر، وقد ساق فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملةً كبيرةً من النُّقول عن أئمةٍ من أئمة أهل السنة والجماعة، وعن غيرهم أيضًا ممن لا يرتضى كل الرضا ولكنَّه قد قال الحق في شأن ما نقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، والحق يُؤخذ ممن قاله -كما سيأتي في كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ- ولا سيما أنَّ في النَّقل عمن أصاب في هذا الباب ممن هو مُعظَّم عند بعض أتباع المذاهب فيه إقامة للحجة على أولئك، فهذا من حكمة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما ذكر هذا الأمر.

هذه مقدمة عن الرسالة.

أمَّا عن الدرس:

أولًا: أوصيكم يا إخوة بالحرصِ والعنايةِ والاجتهاد، وأوصيكم أيضًا بالثبات؛ فإنَّ بعض الإخوة يتحمس ابتداءً في الدروس ولكن شيئًا فشيئًا يبدأ هذا النَّشاط يخبو قليلاً قليلاً ! حتى إنَّه لا يبقى إلا عددٌ ليسَ العدد الذي ابتدأ الدرس به، وهذا دليل على ضعف الهمة، طالبُ العلم إذا ابتدأ درسًا ينبغي عليه أن يُجِدَّ فيكمِلَهُ.

ووصية ثانية يا إخوة وهي: أن تكون عنايتكم بكلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أكثرَ من عنايتكم بكلام الشارح، فإنَّ من طلبة العلم من يكون عنده حرص على متابعة واهتمام في شأن كلام الأستاذ الذي يشرح، لكن لا يعتني مثل هذه العناية في شأن

الأصل وهو كلام المؤلف الجليل! ولا سيما إذا كان مثل هذا الامام الجليل شيخ الاسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً واسعة.

۞ **الوصية الثالثة** تتعلق بأنِّي أوصيك بأن تكتنز وأن تنتخب القواعد والضوابط والأصول التي يقررها شيخ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وحبذا لو أنَّه اصطحبت معك مفكرةً أو دفترًا تُقَيِّدُ فيه هذه الأصول و الضوابط والقواعد التي يذكرها شيخ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وهذا مسلكٌ حسنٌ حبذا لو سلكته في هذه الرسالة وفي غيرها أيضًا، ولا سيما إذا كان الكتاب المدروس كتابًا لأحد الفحول كشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة.

هذه مقدمة ونبدأ بعون الله عَزَّوَجَلَّ في دراسة الكتاب.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبهِ نَستَعينُ

هذا سُؤالٌ وردَ من «حماة»، سنة ثمان وتسعين وستِّمئةٍ، وجَرَى بسببِها على المُجيبِ أمورٌ ومحنٌ عظيمةٌ، وهي عظيمةٌ جدًا.

وصُورَتُها:

ما تقولُ السَّادَةُ العُلماءُ، أئمةُ الدِّين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ أجمعين في آيات الصفات كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه].

وقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:١١]، إلى غيرِ ذلك مِن الآياتِ.

وأحاديثِ الصِّفاتِ، كقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ قُلُوبَ بَني آدَمَ بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصابعِ الرَّحمَنِ**».

وقولِه: «**يَضَعُ الجَبَّارُ قَدَمَه فِي النَّارِ**» إلى غيرِ ذلك.

وما قالت العُلماءُ فيه، وابْسُطُوا القولَ في ذلك؟

مأجُورينَ مُثابينَ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا هو السؤال الذي وردَ على الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من حماة، وأجاب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الرسالة النافعة العظيمة، وتلاحظ أنَّ السؤال ورد عن الصفات ولا

سيما عن الخبرية، وذكر شيئًا من الصفات الخبرية الفعلية كالاستواء ، وذكر أيضًا خبريةً ذاتية؛ كالأصابع والقدم.

وجوابُ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتجلى فيه: حكمته، وكرمه.

❋ **أمَّا حكمته** : فهي أنَّه وضع الشيء في موضعه؛ فالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما كتب هذه الرسالة كأني به يستحضر أنَّ ثمة إشكالات وردت على السائل أو ترد عليه، فلأجل ذلك أجاب بما يزيل الشُّبَه التي تُثار على هذا الباب.

والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يكتبُ بحسب الحاجة؛ وهذا من حكمته، لَمَّا اقتضت الحاجة هذا التفصيل والبَسْط لاسيما والسائل يسأل البسط، فإنَّه أجاب بهذا الجواب في عشرات الصفحات، ولما كان الأمر لا يقتضي هذا التطويل وجدناه يكتب رسالة مختصرة، كما فعل في «الواسطية»؟ هذا سؤالٌ أو طلبٌ جاءه من القاضي رضي الدين الواسطي يطلب فيها أن يكتب له الشيخ عقيدةً يجعلها عمدة له ولأهل بيته، فالمقام يقتضي كتابةَ رسالة وجيزة مختصرة؛ فكتب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الواسطية، لكن عند الحموية الأمر مختلف، لما كتب التدمرية الأمر مختلف؛ ففي التدمرية طلبةُ علمٍ حضروا عنده وسمعوا منه تقريراته في دروسه وما كان يبسطه من ردود على المخالفين من الفلاسفة ومن المتكلمين ومن الباطنية ومن غيرهم، فسألوه أن يكتب لهم مضمون ما سمعوه منه، فكتب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرسالة التدمرية. إذًا الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكتب بحسب الحاجة، وهكذا ينبغي على طالب العلم أن يفعل.

❊ **الأمر الثاني**: كرم الشيخ وجوده بالعلم؛ والجود أنواعٌ: أرفعه الجود بالعلم كما قرر هذا ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «مدارج السالكين»، فمن رُزق الجود بالعلم فقد رُزق خيرًا كثيرًا، فإنَّ من النَّاس من عنده علمٌ ولكنَّه بخيلٌ به يَضِنُّ به عن أهله، وهذا في الغالب لا يُنتفَع بعلمه، لا يُنتفع بعلم البخيل، ولا يكون لكلامه ولا لعلمه أثرٌ.

وقد أشار إلى هذا ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في الموضع الذي ذكرته لك، وهو في «مدارج السالكين» في أوائل كلامه عن منزلة الإيثار، حيث ذكر أنَّ بعض المفتين من بُخْلِه بالعلم تُرفع إليه الرِّقعة فيها سؤال فيكتب تحته: (نعم أو لا) فقط، أيُّ بخلٍ هذا؟! بعكس من رُزِقَ الجود في العلم فإنَّه يقرِّر تقريرًا حسنًا يشفي ويكفي طالبَ العلم وسائله.

وذكر الشيخ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه رأى من هذا عجبًا من شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية، ونحن رأينا هذا أيضًا معه، يقول: (وفتاواه بين النَّاس منشورة، فانظروا حيث كان إذا جاءه السؤال يبسط الكلام فيه ويحشد الأدلة والأقوال ومآخذ البحث، حتى يشفي السائل ويكفيه).

والعجيب! كما ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قد عاب بعضهم عليه بأنه يطيل في الأجوبة ويخرجُ عن المقصود، يقولون: «ابن تيمية يُسأل أين الطريق إلى مصر؟ فيجيب ويوضح أيضًا الطريق إلى مكة والطريق إلى المدينة والطريق إلى العراق والطريق إلى خراسان» يسخرون من الشيخ، فبيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ هذا شيءٌ لا

يفقهونه ولا يفهمونه، هذا جودٌ في العلم، وهو شيءٌ آخر غير الجهل والكِبر الذي دفع هؤلاء لمثل هذا الكلام، وتمثل بقول الشاعر:

لَقَّبُوهُ بحامضٍ وَهْوَ حُلوٌ مِثْلَ مَنْ لَمْ يَصِلْ إِلى العُنْقُودِ

فالشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لما سُئِلَ: (ما قولك في آيات وأحاديث الصفات؟) كان يمكن أن يجيب بكلمتين، أو بنصف صحيفة؛ "قولنا: أنه يجب إمرارها على ما يليق بالله عَزَّ وَجَلَّ ، والحمد لله رب العالمين". كان يمكن أن يفعل هذا، لكن الكرم والجود بالعلم شيء آخر، فكتب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عشرات الصفحات في بيان هذا الموضوع المهم العظيم.

الجواب قدَّم فيه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مقدمة، صدق ابن عبدالهادي رَحِمَهُ اللَّهُ حينما وصفها في «كتابه العقود»: (بأنَّها مقدمةٌ عظيمة جدًا)، هذه المقدمة مقدمةٌ تأصيلية، والشيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ من أحرص العلماء على التأصيل، قبل أن يخوض في التفاصيل فإنَّه يحرص على التأصيل وبيان الأصول والقواعد التي يرجعُ إليها ما سيأتي من التفصيل.

وهذه فائدة ينبغي أن نحرص على الاستفادة منها يا طلاب العلم؛ "الأصول الأصول يا طلاب العلم" ؛ فإنَّ حاجتكم وحاجة النَّاس إلى الأصول ولاسيما في هذا الزمان أعظمُ ما تكون من الحاجات، هذا زمنُ التشكيك في الأصول، والقدحِ فيها ، والتشغيبِ عليها، فمع الأسف الشديد كثيرٌ من الأصول الدينية المتعلقة ببابِ الإلهيات أو ببابِ النبوات أو بابِ الشريعة قد أصابها ما أصابها من التشكيك في هذا الزمان؛ فاحرص على تأصيل الأصول وتقعيد

القواعد ولا تقل هذا واضح، ما كان واضحًا قبل سنوات، ما كان مُسَلَّمًا منذ زمن يسير أصبح اليوم مع الأسف الشديد محلاً للنِّقاش والأخذِ والرد! فمن المهم أن تحرص على تأصيل الأصول.

الأصول كاسمها أصول يُبنى عليها ما عداها، وهي أصولٌ جوامع تجمع لك أطرافَ الباب الذي تبحث فيه، ومهما استُشكِل عليك فإنَّك إذا رددته إلى هذه الأصول يتضح، أو على الأقل لا يقع في نفسك ريبٌ أو شك.

الإحاطة بالفروع تعسُر أو تصعب أو تتعذر؛ فكونُك تضبط الضوابط وتحيط علمًا بالقواعد والأصول، هذا بتوفيق الله ﷻ سببٌ من أسباب تحصيل العلم الراسخ، فاحرص على هذا في تعلمك، واحرص على هذا في دعوتك وتعليمك.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

الجوابُ:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، قولُنا فيها:

ما قالَهُ اللهُ، ورسولُهُ ﷺ، والسَّابقونَ الأوَّلُونَ مِن المُهاجِرينَ والأنْصارِ، والذين اتَّبَعُوهُم بإحْسانٍ.

وما قالَهُ أئمةُ الهُدَى بعدَ هؤلاءِ الذينَ أجْمَعَ المُسلمونَ على هِدايَتِهِم ودِرايَتِهِم، وهذا هو الواجِبُ على جمِيعِ الخَلْقِ في هذا البابِ وفي غيرِهِ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه الجملة فيها بيان أصليين عظيمين من أصول أهل السنة والجماعة:

❁ **الأصل الأول**: المرجعُ في باب الصفات وغيره إلى الكتاب والسنة.

❁ **الأصل الثاني**: وجوبُ لزوم منهج السلف الصالح.

هذان أصلان فارقان بين أهل السنةِ وأهل البدعةِ.

الأساس الأول والأصل الأول: لزوم الكتاب والسنة؛ وهذا أهم الأصول وأهم الأسس، فالواجب على جميع الخلق اتِّباع ما في الكتاب والسنة.

- لأنَّ هذا الذي أمرهم الله به ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ ﴾ [الأعراف:٣].

- ولأنَّ ما في الكتاب والسنة هو الحقُ المحض الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت:٤٢] حقٌ محضٌ، عذبٌ صافٍ، فلا يحتاج معه غيره ، والله ﷻ أعلم بنفسه، ورسوله ﷺ أعلم الخلق به.

فالمرجع إذًا في باب معرفة الله ﷻ وماله من الأسماء والصفات إلى الكتاب والسنة، وما جاء من هذا الباب في الكتاب والسنة واضحٌ كافٍ شافٍ.

ليس الأمر كما يزعم المخالفون للحق من أهل البدعة والضلال «أنَّ هذا الباب غير واضح وليس فيه التفصيل، بل ثمةَ اشتباهًا والتباسًا يتعلق به من خلال أدلة الكتاب والسنة»، الأمر ليس كذلك، بل ما جاء في الكتاب والسنة فيه من البيان والوضوح ما يُغني عن غيره، وما يُوصل إلى برِّ النجاة في هذا الباب العظيم بيقين.

أبان الله ﷻ في كتابه ونبيه ﷺ في سنته هذا الباب حتى لم يعد هناك مقالٌ لغير ما جاء في الكتاب والسنة، ما في الكتاب والسنة من تأصيل الحق في هذا المقام شافٍ كافٍ، **ويدلك عليه ثلاثة أمورٍ بينها الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

❁ **أولاً**: إخبارُ الله ﷻ بأنَّ الدِّين كامل؛ ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة : ٣]، ولو لم يكن إلا هذه الآية لكفانا هذا دليلاً على أنَّ الكفاية حاصلة بما جاء في الكتاب من هذا الباب، فلا نحتاج إلى قواعد فلسفية، ولا أبحاثٍ عقلية، ولا تقريراتٍ منطقية، ولا أي شيءٍ من هذه السخافات التي يُروِّج لها أهل البدع، دينٌ كامل فلا يُحتاج معه إلى غيره، الكامل ليس فيه نقص ولا يقبل الزيادة.

❁ **الأمر الثاني:** كون النبي ﷺ أبانَ شيئًا أقلَ أهمية من هذا الباب العظيم الذي هو أهم وأعظم أبواب العلم، إذا كان النبي ﷺ بَيَّنَ دقائق الأشياء ودقائق الأحكام وتفاصيلها، حتى كيفية قضاء الحاجة، وكيفية النوم، وكيفية لبس الحذاء فكيف يُظنّ أنّه أهمل بيان الحقّ في أعظم العلم على الإطلاق، وهو العلم بالله عَزَّوَجَلَّ!!.

❁ **ثم أمرٌ ثالث:** أنَّ الدليل اليقيني القطعي قد قام على أنَّ النبيﷺ قد بَيَّنَ الحق البيان التام، فيندرجُ في هذا ما يتعلق بباب الأسماء والصفات.

وسيأتي ذكر هذه الأمور الثلاثة في كلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

إذًا نحن نقول بما قال الله وبما قال رسوله ﷺ فإنَّه الحق الكافي الشافي.

❁ **ثم** نلزم جادة السلف الصالح؛ وهذه أيضًا قاعدة من قواعد أهل السنة والجماعة الأثيرة، لماذا؟ لأنَّ الذي قال به السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ هو الحق في هذا الباب وفي غيره، ما قال به السلف في هذا الباب وفي غيره هو الحق الذي لا مرية فيه.

وَمَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ الصَحَابَةُ حُجَةٌ وَتِلْكَ سَبِيلُ المُؤْمِنِينَ لِمَنْ سَبَرْ
وَمَا لَمْ يَكُنْ فِي عَصْرِه مُتَعَارَفًا وَجَاءَ بِهِ مِنْ بَعْدِهِمْ رُدَّ بَلْ هُجِرْ

كما يقول الزنجاني رَحِمَهُ اللهُ.

ثمةَ في بابِ الصِفَاتِ مقالةٌ للسَلَف، ومقالةٌ بل مقالاتٌ للخلف، بأيِّهما نأخذ؟

المؤلف رَحِمَهُ اللهُ يقول: نحن نقول بما قال به السلف الصالح رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ رحمةً واسعة، لماذا؟

الجواب سيأتي في كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، وخلاصته: أنَّه لو لم يكن ما قال السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ هو الحق في هذا الباب فإنَّه يستلزم أن يكون هؤلاء السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ قد وقع منهم واحدٌ من أمورٍ أربعة:

- إمَّا الجهلُ.
- وإمَّا كتمانُ الحق.
- وإمَّا الوقوعُ في الضلال.
- وإمَّا الكَذِبُ في المقال.

لابد إذا لم يكن قولهم هو الحق في هذا الباب فإنَّهم واقعون في هذه الأمور الأربعة أو في واحدٍ منها على الأقل كما سيأتي تفصيله إن شاء عَزَّ وَجَلَّ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فإنَّ الله سبحانه بَعَثَ مُحمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالهُدَى ودِينِ الحقِّ ليُخْرِجَ: ﴿ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١].

وشَهِدَ له بأنه بَعَثَهُ داعِيًا إليه: ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٦].

وأَمَرَهُ أنْ يقولَ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ﴾ [يوسف: ١٠٨].



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لاحظ معي ما سيذكره من صفات النبي ﷺ وهي صفاتٌ خمس؛ أولها:



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ومِن المُحالِ في العَقْلِ والدِّينِ:

أنْ يكونَ السِّراجُ المُنيرُ الذي أَخْرَجَ بِهِ النَّاسَ من الظُّلُماتِ إلى النورِ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا أول وصفٍ له عليه الصلاة والسلام بأنه سراجٌ منير: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ﴿٤٦﴾ ﴾ [الأحزاب].

وما معنى كونه ﴿ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ ﴾؟ وما معنى كونه ﴿وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ﴾؟ أي أنَّ الله عز وجل يُخرج به الناس من الظلمات إلى النُّور، ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴿١﴾ ﴾[إبراهيم]



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وَأَنْزَلَ معهُ: ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾[البقرة:٢١٣](١).

وَأَمَرَ النَّاسَ أنْ يَرُدُّوا ما تنازَعُوا فيه من دينِهِم الى ما بُعِثَ بهِ من الكتابِ والحِكْمة(٢).

وهو يَدْعُو إلى اللهِ وإلى سَبيلِهِ بإذنِهِ على بَصيرةٍ(٣).

وقدْ أَخْبَرَ اللهُ تعالى بأنهُ أكمَلَ له ولأمَّتِهِ دينَهم، وأتَمَّ عليهم نِعْمَتَه(٤).



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

استحضر هذه الأمور الخمسة، ثم تنبه إلى ما ذكر بعد ذلك.



---

(١) والصفة الثانية.

(٢) والصفة الثالثة.

﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [النساء:٥٩].

(٣) الصفةُ الرابعة.

﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾ [يوسف : ١٠٨].

(٤) الخامسة.

﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾ [المائدة : ٣].

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

مُحالٌ -مع هذا وغَيْرِه- أن يكُونَ قَدْ تَرَكَ بابَ الإيمانِ باللهِ والعِلْمِ به مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا، ولم يُمَيِّزْ بينَ ما يَجِبُ للهِ مِن الأسماءِ الحُسْنَى والصِّفاتِ العُلى، وما يَجُوزُ عليه وما يَمْتَنِعُ عليه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

سيأتي -إن شاء الله- التفصيل الكلام في هذه الأمور الثلاث:

- ما يجب.
- ما يجوز.
- ما يمتنع على الله ﷻ.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فإنَّ مَعْرِفَةَ هذا أَصْلُ الدِّينِ، وأساسُ الهِدايَةِ، وأَفْضَلُ وأَوجَبُ ما اكْتَسَبَتْهُ القُلُوبُ، وحَصَّلَتْهُ النُّفوسُ، وأَدْرَكَتْهُ العُقولُ؛ فكيفَ يكونُ ذلك الكِتابُ وذلك الرسولُ وأفْضَلُ خَلْقِ الله تعالى -بَعْدَ النَّبِيِّينَ- لم يُحْكِمُوا هذا البابَ اعتقادًا وقَوْلًا!

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لا شك أن معرفة الله ﷻ كما قال المؤلف وفوق ما قال؛ فالله ﷻ هو العظيم فالعلمُ به أعظم العلوم ، والله ﷻ هو الكبير بل الأكبر فالعلم به أكبر من كل علم.

والله ﷻ يُحب أن يعرفه عباده، فكم في كتاب الله ﷻ من الأمر بالعلم بصفات الله ﷻ ؟! شيءٌ كثير، بل هذا الكون كله ما وُجد إلا لأجل أن يعرف العباد ربهم ثم أن يقوموا بمقتضى هذه المعرفة من العبادة له، فإذا كان الأمر كذلك يستحيل تمام الاستحالة ألا يكون بيان الحق في هذا الباب قد جاء كافيًا شافيًا في الكتاب والسنة.



قال المصنف رحمه الله

ومِن المُحالِ أيضًا: أن يكون النبي ﷺ قد علَّمَ أُمَّته كُلَّ شَيْءٍ حتى الخِراءَةَ.



قال الشارح وفقه الله

كما جاء في حديث سلمان رضي الله عنه في «صحيح مسلم».

الخراءة بالمد والتاء: هي فِعل الحدث نفسه، هذا الإخراج يُسمَّى: الخراءة.

أما إذا حذفت المد والتاء فهذا هو الخارج نفسه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقـال: «**تَـرَكْتُكُمْ عَلَـى الْبَيْضَـاءِ، لَيْلُهَـا كَنَهَارِهَـا، لَا يَزِيـغُ عَنْهَـا بَعْـدِي إِلَّا هَالِكٌ**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الرواية من حديث العرباض المشهور. وجاء أيضًا من حديث أبي الدرداء عن النبي ﷺ: «تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ»، يعني على الحُجة البيِّنة والملة الواضحة. ولا شك ولا ريب أنَّ هذا والله هو الحق، فالنبي ﷺ ما ترك شيئًا من الخير إلا بيَّنه ووضحه تمام البيانِ والإيضاح.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقال فيما صَحَّ عنه أيضًا: «**ما بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ على خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لهُم، ويَنْهَاهُمْ عَنْ شَرِّ مَا يَعْلَمُهُ لهُمْ**» .



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام جميعًا، فكيف بحق إمامهم سيد ولد آدم ﷺ !! لا شك أنَّه أولى وأجدر به.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقال أبو ذَرٍّ رضي الله عنه: «**لقد تُوُفِّيَ رسولُ الله ﷺ وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي السَمِاءِ إِلا ذَكَّرَنَا مِنْهُ عِلْمًا**».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا أثر أبي ذرٍ رضي الله عنه وهو جيد لا بأس به؛ أخرجه أحمد والطبراني وغيرهما، ومعناه بَيِّن واضح كما ذكر الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «غريب الحديث» وهو: أنَّ النبي ﷺ بيَّن أحكام هذه الطيور وما يحل منها وما يحرم؟ وكيف تُذكى؟ وما هي الفدية إذا صادها المحرم؟ إلى غير ذلك، الآن لا يوجد طائر يطير إلا وأنت تعرف هل يجوز لك أن تأكله أم لا؟ أليس كذلك؟ النبي ﷺ نهى عن كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَيْر، فالأمر واضحٌ ، فِإذَا كانت هذه الطيور قد بيَّنها النبي ﷺ وبيَّن أحكامها وكل ما يتعلق بها مما يُهمنا في أمر ديننا؛ فكيف بما عدا ذلك مما هو أشرف وأعظم!!.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقال عُمُرُ بنُ الخطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مقامًا فَذَكَرَ بَدْءَ الخَلْقِ حَتَى دَخَلَ أَهْلُ الجنَّةِ منازِلَهُمْ، وأهلُ النَّار منازِلَهُمْ، حَفِظَ ذلك مَنْ حَفْظَهُ، ونَسِيَهُ مَن نَسِيَهُ**» رواهُ البُخاريُّ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في البخاري، وفيه أنَّ النبي ﷺ خطبَهم ذاتَ يومٍ، فبدأ ببيان مبدأ خلق هذا العالم المعروف، ثم تدرج شيئًا فشيئًا إلى حال استقرار أهل الجنة وأهل النار فيهما -نسأل الله الجنة ونعوذ به من النار-، وذكر ما بين ذلك، فيكون النبي ﷺ قد جمع في ذاك المقام بين بيان المبدأ والمعاش والمعاد.

وتيسير ذلك في مجلسٍ واحد لا شك أنه كما قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الفتح: (إنَّه من خوارق العادة أن يتيسر ذكر هذه المعاني الكثيرة في الوقت اليسير)، والنبي ﷺ -كما لا يخفاكم- أوتي جوامع الكلم ويشهد لهذا الحديث أحاديث أخرى:

- منها حديث أبي زيد الأنصاري رضي الله عنه في «صحيح مسلم»، قال: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ الْفَجْرَ، وَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَنَا حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ، فَنَزَلَ فَصَلَّى، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَخَطَبَنَا حَتَّى حَضَرَتِ الْعَصْرُ، ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَخَطَبَنَا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَأَخْبَرَنَا بِمَا كَانَ وَبِمَا هُوَ كَائِنٌ، فَأَعْلَمُنَا أَحْفَظُنَا».

فهذا أيضًا مما يدل على أنَّ النبي ﷺ قد بَلَّغَ البلاغ المبين في شأن المبدأ والمعاش والمعاد.

وجاء هذا المعنى أيضًا في أحاديث أخرى من حديث حذيفة، ومن حديث أبي سعيدٍ الخدري، ومن حديثِ غيرهما -رضي الله تعالى عنهما-.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

مُحَالٌ مَعَ هذا، ومع تَعْلِيمِهِمْ كلَّ شيءٍ لَهُمْ فِيه مَنْفَعَةٌ في الدِّين -وإنْ دَقَّتْ- أنْ يترُكَ تَعلِيمَهُمْ ما يقولُونَهُ بألسِنَتِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ فِي ربَّهِمْ ومعبُودِهِمْ ربِّ العَالَمِين.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثة أشياء معها يستحيلُ أن يكون النبي ﷺ ما بَيَّنَ البيانَ المبين:

❁ **أولاً:** أهمية هذا الموضوع العظيم؛ يستحيلُ مع أهميته أن يكون النبي ﷺ غيرَ مبيِّنٍ له.

❁ **الأمر الثاني:** أنَّه بَيَّنَ ما هو دونه في الأهمية؛ إذًا بيانه من باب أولى.

❁ **الأمر الثالث:** أنَّه قد دلَّ الدليل على أنَّه بَيَّنَ كل شيء؛ فيندرج باب الإيمان بالصفات فيما بَيَّن.

والله أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

مُحَالٌ مَعَ هذا، ومع تَعْلِيمِهِمْ كلَّ شيءٍ لَهُمْ فِيه مَنْفَعَةٌ فِي الدِّين - وإنْ دَقَّتْ- أنْ يترُكَ تَعلِيمَهُمْ ما يقولُونَهُ بألسِنَتِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ فِي ربِّهِمْ ومعبُودِهِمْ ربِّ العَالَمِين؛ الذي مَعْرِفَتُهُ غَايةُ المَعَارِفِ، وعبادَتُهُ أشرَفُ المَقَاصِد، والوُصولُ إليه غايةُ المَطَالِب، بلْ هذا خلاصةُ الدَّعوةِ النَّبويَّةِ، وَزُبْدَةُ الرِّسالةِ الإلهيَّةِ، فكيفَ يَتَوهَّمُ من في قَلْبِه أَدْنَى مُسْكَةٍ من إيمانٍ وحِكْمَةٍ أن لا يكونَ بيانُ هذا البابِ قد وقعَ مِنَ الرسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على غَاية التَّمَامِ، ثُمَّ إِذَا كَانَ قَدْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ فمِن المُحَالِ أنْ يكونَ خيرُ أُمَّته وأفضلُ قُرُونِها قَصَّرُوا في هذا البابِ، زائدينَ فيه أو ناقِصِينَ عنه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

اسْتكمالًا لِمَا ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في الدرس الماضي من اسْتحالة أن يكون النبيُّ ﷺ لم يُبيِّن البيانَ التام في هذا الباب العظيم -الذي هو باب معرفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، واعْتقاد ما ثبت له من صفات الكمال، ونُعُوت الجلال والجمال- فذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ اسْتحضارَ ما سبق يَقضي باسْتحالةِ أن يكون النبي ﷺ الذي بَيَّنَ كل شيء من دَقيق الدِّين وجَلِيله أن يكون ما تكلم بالحق الواضح المُبين فيما يجبُ اعْتقاده في الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وخلاصة ما سبق: تَقَرُّرُ أصْلٍ عظيم وهو كَمال الدِّين، **وهذا تدلُّ عليه أصولٌ كثيرة؛ منها**:

-قول الله جل وعلا: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾﴾ [طه].

- ومنها إخباره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بإكمال الدين: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [سورة المائدة:٣].

- ومنها: ثبوت البلاغ المُبين للنبي ﷺ، والأدلة في هذا لا تُحصَر، وقد استشهد النبي ﷺ أصحابه عليه: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» فقالوا: نعم، بَلَّغْتَ.

فاللهمَّ صلِّ وسلِّم على نبينا، وارْضَ عن أصحابه، ونحن نشهدُ بما شهد به الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من أنه قد بلَّغ البلاغ المُبين ﷺ.

يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (مُحَالٌ مَعَ هذا، ومع تَعْلِيمِهِمْ كلَّ شيءٍ لَهُمْ فِيه مَنْفَعَةٌ في الدِّين - وإنْ دَقَّتْ-أنْ يترُكَ تَعلِيمَهُمْ ما يقولُونَهُ بألسِنَتِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ فِي ربِّهِمْ ومعبُودِهِمْ، ربِّ العَالَمِين)؛ **لا سِيما إذا استحْضَرْت ثلاثة أمور:**

-كون النبي ﷺ أَعْلَمَ بالحق.

-وكونه ﷺ أحرص النَّاس على هذه الأُمة، وأنَّه أكثرهم شفقةً عليها، وإرادةٍ للخير لها.

-والأمر الثالث: كونه عليه الصلاة والسلام أفصح الناس، وأقدرهم على البيان والإيضاح.

فمعَ هذه الأمور الثلاثة إضافةً إلى ما تقدَّم يستحيل تمام الإحالة أن يكون النبيﷺ ما بيَّن الحق في هذا الباب وإنَّما تركه مُلْتَبِسًا، أو أَحالَ الناس إلى عقولهم وإلى ما يتلقَّونه من الأصول والقواعد الفلْسفِية أو الطرائق الكلامية، لم يكن هذا قط.

ولا شكَّ أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد عرَّف نفسه لعباده في كتابه، وفيما أوْحاه إلى نبيه محمدﷺ، بلْ هذا أكثر ما في القرآن، أكثر ما في القرآن بيان أسمائه وصفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، تأمَّل في كتاب الله ﷻ واقرأه قراءَةً متأملة تجد صدْق ذلك، فكيف مع هذه الوفْرة وهذه الكثْرة وهذه الحاجة الشديدة للنَّاس إلى معرفة ربهم؛ كيف يَدَعُ النبي ﷺ بيانَ الحق في هذا المقام!!.

قال: (الذي مَعْرِفَتُهُ غَايةُ المَعَارِفِ) وثوابها أعظم الثواب، معرفة الله غاية المعارف لا شكَّ، وكلُّ المعارف سِوى هذه المعرفة مطلوبةٌ لها، مرادةٌ لها، موصلةٌ إليها، هذا إذا كان علمًا نافعًا وإلا فهو علمٌ ضار، العلم النافع هو العلم المُوصِل إلى هذا العلم؛ العلم بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وثواب هذا أعظم الثواب، أَلَمْ نسمعْ قول النبيﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ».

إحصاؤها:

- معرفتها وحفظها.
- والتأمُّل والتدبُّر لمعانيها.
- والتعبد لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بما تدل عليه وتقتضيه من العبودية لله جل وعلا، بحسب هذه الأسماء وما دَلَّتْ عليه من المعاني؛ فكل اسْمٍ لله ﷻ له عُبودية تخصُّه؛ فالتعبُّد لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من خِلال اسْمه (الرحيم الرحمن) يختلف عن التعبُّد لله ﷻ باسْمه (العزيز)، أو اسمه (الغفور)، إلى آخر ما هنالِكَ.

قال: (وعبادَتُهُ أشرَفُ المَقَاصِدِ)؛ وهذه العبادة مَبْنِيَّةٌ على هذه المعرفة، من لم يعرف الله لم يعبدْه، كيف يعبد الإنسان رَبًا وإِلهًا لا يعرف عنه شيئًا!!، هذا من

أصْعب الأشياء، بلْ هذا تكليفٌ بما لا يُطاق، تخيَّل أن يُقال لك: "صَلِّ، وصُم، واسْجد، وأَحِبّ، وخَفْ، وارْجُ مَن لا تعرف عنه شيئًا" أَهَذَا بالإمكان؟ لا والله ليس بالإمكان، لذا فإن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى تكرَّم وتفضَّل بأن عرَّف نفسه من خلال ما أنزل من هذا الكتاب العظيم، ومن خلال ما أوحى إلى نبيه الكريم ﷺ.

قال: (والوُصولُ إليه غايةُ المَطَالِب)؛ لا شكَّ، هو غاية المطالب وأعظمها وأكبرها، (بلْ هذا خلاصةُ الدَّعوةِ النَّبويَّة، وَزُبْدَة الرِّسالةِ الإلهيَّة)؛ نعم معرفة الله ﷻ، ثم القيام بمقتضى هذه المعرفة من العبادة له؛ هذا خُلاصة الدعوة النبوية وزُبدة الرسالة الإلهية، وهو غاية الأمر والخلق، غاية الأمر والخلق هذه المعرفة ومقتضاها من العبادة، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق:١٢]؛ كل هذا لأجل ماذا؟ ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟﴾، لاحِظ ليست المسألة سَهْلَة وهَيِّنة، ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق]، هذا المَلَكُوت العظيم الحكمة من خَلْقِه هو أن يصل العباد إلى هذه المعرفة، من ثَمَّ يَعبدونه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى حقَّ عبادته.

فالمقصود: أنَّ من أدرك هذا فإنَّه سَيُوقِنُ أنَّ النبي ﷺ لا بدَّ أن يكون قد بيَّنه غاية التمام.

قال: (ثمَّ إذا كان قدْ وقعَ ذلك منه) يعني ذلك البيان قد وقع منه على غاية التمام (فمِن المُحال أن يكون خير أُمَّتِه وأفْضل قُرونها قصَّروا في هذا الباب زائدين فيه أو ناقصين عنه)، وسيعود الى هذه المسألة في الفقرة القادمة حينما يُبيِّنُ ما يتعلق بالسلف رَحِمَهُمُٱللَّهُ.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثمَّ مِن المُحال أيضًا: أن تكون القُرون الفاضلة -القرن الذي بعث فيه رسول الله ﷺ ثمَّ الذين يَلونهم، ثمَّ الذين يَلونهم - **كانوا غير عَالِمِين وغير قائلينَ في هذا البابِ بالحقِّ المُبين؛ لأنَّ ضِدَّ ذلك:**

إمَّا عدم العلم والقول.

وإمَّا اعْتقاد نَقِيضِ الحق، وقولِ خِلافِ الصِّدقِ.

وكِلاهُما مُمْتَنِع.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لو لم يكن أصحاب النبي ﷺ قائلين بالحق، وتلاميذهم من التابعين على نَهْجهم، وتلاميذ التابعين من أتباع التابعين على نهجهم، لو لم يكن هؤلاء الأسْلاف الأخيار قائلين بالحق قد مَهَّدُوا طريق الاعتقاد الصحيح، وبيَّنوه غَاية البيان، فإنَّ عدَم ذلك يسْتلزم أحد أربعة أمور بيَّنها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

* قال: (إمَّا عَدُم العِلْم) يعني الجهل؛ أن يكونوا جُهَّالًا في هذا الباب الذي هو أعظم وأشرف أبواب الدين. وإذا كان السلف الصالح رَحِمَهُمُ اللَّهُ المَوصُوفُون بالخيرية من لَدُنْ رسول الله ﷺ جُهَّالاً في هذا الباب فماذا يعلمون إذًا! وأيّ شيءٍ يفْقهون؟ فهم بين أن يكونوا جُهَّالاً.

* يقول: (إمَّا عدم العلم والقول)؛ يعني أنهم كتموا وما بينوا، لم يكونوا جُهَّالاً كانوا عَالِمِين لكنهم سَكَتُوا وتركوا النَّاس يتخبَّطُون في دَياجِير الضلال،

وما تحرك في نفسهم أيُّ دَافعٍ لبيان الحق، ولا نَصيحة للخلق، تركوه فكتموا.

إذًا هم بين جَهْل أو كتْمانٍ للحق.

* قال: (وإمَّا اعْتقاد نقيضِ الحق)؛ يعني كانوا ضُلالًا، كانوا يقرؤُون نصوص الصفات فيَعتقدون التمثيل، ضَالُّون، ما عرفوا أنَّ هذه مجرد استعارات وكِنايات ومجازات ووراءها معانٍ أخرى، أو أنَّ ذلك مجرد ضرْب وأمثال وتَخْييلات، لا أقلّ ولا أكثر، مساكين! فيهم من الجهل والبَلاهَة بحيث إنهم ما غاصوا إلى الحقائق وإلى دَرْكِ المعاني فضلوا، أخَذوا الأمور على ظاهرها؛ فاعتقدوا التمثيل أو التَّشْبيه.

* قال (وقولِ خِلافِ الصِّدقِ)؛ أن يكونوا قائلين بخلاف الحق، بخلاف الصدق، يعني أن يكونوا كاذِبين، تكلموا ولكن تكلموا بخلاف الحق.

هذه لوازمُ أربعة لا بدَّ من توفرها، أو توفر بعضها، أو واحد منها، على القول بأن الصحابة ﵃ ما كانوا قائلين بالحق معتقِدين له في هَذه المطالب الإلهية الشريفة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

أمَّا الأول: فلأنَّ مَن في قلْبه أدْنى حياةٍ وطلَبٍ للعِلْمِ وَنَهْمَةٍ في العبادة، يكون البحث عن هذا الباب والسُّؤال عنه ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده، وأعظم مطالبه، أعْني: بَيان ما ينبغي اعتقادُه، لا معرفة كيفية الرَّبِّ وصفاته.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يستحيل أن يجهلوا هذا الباب لِشَرَفِهِ، ولحياة قلوبهم، وحرْصهم على الخير، كيف لا يَنبعثُ من دَواخِلِهِم باعَثُ الحرص على معرفة خالقهم وإلَهِهم، مَعْبودهم الذي يحبونه، ويخافونه، ويرجونه، ويتوكلون عليه، ويستعينون به!، كيف لا تنبعث همَّتُهم، وإنَّما يبقون جُهَّالًا لا يهم الأمر!، من يعرف الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يدرك أنَّ هذا أبعد ما يكون من الوقوع.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ولَيستِ النُّفوس الصَّحيحة إلى شَيء أشْوق منها إلى معرفةِ هذا الأمر.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لا شكَّ والله! فإنَّ الشوق إلى معرفة الله ﷻ، ثمَّ الشَّوق إلى لقائه، هذا للنُّفُوس الحية والقلوب الصحيحة أهمُّ الأشياء على الإطلاق، وهو أطيب الأشياء في هذه الدنيا، أطيب شيءٍ في الدنيا: الشوق إلى معرفة الله ثمَّ الشوق إلى لقائه، وأطيبُ شيء في الآخرة: رُؤْيته تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وقد جَمَعَهُمَا النبي ﷺ كما في حديث عمار رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في الدعاء المشهور: «وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ».

ولكنْ هذا الشَّوق إلى معرفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ثمَّ إلى لقائه يَنبني على أمرين:

- **الأول**: على معرفته من خلال الآيات والأحاديث.
- ثم محبته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

أمَّا القلوب المريضة فإنَّها في غفلةٍ عن هذا، مَّن كان في سُكْر بسبب هذه الحياة الدنيا فإنَّه غافلٌ، ليس عنده هذا الشوق العظيم؛ معرفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ولقائه.

ولو ذَاق الإنسان طرفًا من هذا الشوق فإنَّه والله سيَتَنَعَّمُ أعظم نعيم في هذه الدنيا، سيكون في جنَّة مُعَجَّلَة، أمَّا من كان في سُكْر من حبِّ الدنيا واللَّهَث خلفها

فإنَّه في غفلة ومَنأَى عن هذا المقام العظيم. مَن أخَذ قبل عملية جراحية ما يُسمُّونه بالمخدِّر، يشعرُ بالألم؟ لا يشعرُ بالألم، هكذا القلوب المُخَدَّرة بحُب الدنيا التي اسْتولَى عليها هذا الحب، هذه النُّفوس وهذه القلوب لا تشعر باللَّوعَة ولا هذا الشوق، وليس فيها هذا الحرص على معرفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ومثل هذا الكلام يقوله المتكلم فيما تسْمعون؛ لأنَّ لا أنَّ المتكلم قد ذاق شيئًا من هذا؛ إنما معرفة الشيء شيء، وذَوقُ حلاوته شيء آخر؛ كَونك تعرف أن الطعام لذيذ هذا شيء، وكونك تذُوقه بالفعل وتصل إلى لَذَّتِه بالفعل هذا شيءٌ آخر.

نسأل الله أن يوقظ قلوبنا من غفلتها.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وهذا الأَمْر معْلومٌ بالفِطْرة الوَجْدِيَّة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يعني شَوق النفوس إلى معرفة ورُؤية مَن تحب هذا شيءٌ فِطري، كما قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (معْلومٌ بالفِطْرة الوَجْدِيَّة)؛ يعني بالفطرة الوُجْدَانيَّة، يعني ما يُحسُّه ويَشعر به الإنسان بفطرته دون مُؤثر خارجي، لا يحتاج هذا إلى تعليم، كل إنسانٍ بفطرته وجِبِلَّتِه يدرك ذلك؛ أنَّ شوق النفس إلى معرفة ورُؤية مَن تُحب أعظم ما يكون من الشوق، فكيف مع هذا يُقال: إنَّ الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ما التفتوا إلى هذا الباب، ولا اهتموا به!!، يا لله العجب.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فكيف يُتصَّورُ معَ قِيامِ هذا المُقْتَضَى - الذي هو من أقْوى المُقْتَضَيَاتِ - أن يتخلَّفَ عنْه مُقتضاه في أوْلئك السَّادة في مجموع عُصُورِهِم؟!

وهذا لا يكادُ يَقَعُ في أبْلَدِ الخلق، وأشدِّهم إعراضًا عن الله، وأعظمهم إكبابًا على طلبِ الدُّنيا والغفْلة عن ذِكْرِ الله تعالى؛ فكيف يقع في أولئك؟!



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

سبحان الله!! كما قلنا قبل قليل، الشوق إلى معرفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَتبعُ حياة القلوب؛ بحسب حياة القلب يَعظُمُ هذا الشوق أو يَخفُّ، والصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أعظم الناس حياةً في قلُوبهم، فكيف يُتصوَّرُ مع هذا أن يكون حاصل أمْرِهم البُعْد والتَّجافي والغفلة عن هذا المقام العظيم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأمَّا كونُهُم: كانوا مُعْتَقِدِين فيه غيرَ الحقِّ أو قائِلِيهِ فهذا لا يعتقدُه مسلمٌ ولا عاقل عَرَفَ حالَ القَوْمِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا جواب الاحتمالات الثلاثة الباقية.

ما سبق قُلْنا: إن الجهل غير لائق بهم، وما بعده من كونهم ضالِّين أو كونهم كاذبين، والأمر الثالث أَضيفُه أيضًا: أن يكونوا كاتِمين؛ هذا مُمْتَنِعٌ غاية الامتناع، لأن حال الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ تأبى ذلك.

مَن يعرف حال الصحابة يعرف أنهم أبعَدُ شيءٍ عن الضلال، والكذب، وكتْمان الحق؛ حالهم تأْبى ذلك، وهذا الأمر ليس بحاجةٍ أن نستدلَّ له؛ لوُضُوحِه وشُهرتِه واسْتفاضَتِه عند جميع المسلمين.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثمَّ الكلام في هذا الباب عنهم أكثر مِن أن يُمكن أن يُسَطَّرَ في هذه الفُتْيَا أَوْ أضعافِها، يَعرف ذلك مَن طلَبَه وتَتَبَّعَه.

ولا يجوز أيضًا أن يكون الخالفون أعْلم بالله مِن السَّالِفِين **كما قد يقُولُه بعضُ الأغْبياء مِمَّن لم يَقدرْ قَدْرَ السَّلَفِ.**

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا مسلكٌ آخر في بيان أنَّ السلف الصالح رَحِمَهُمُ اللَّهُ كانوا في هذا الباب معتقدين للحَقِّ قائلين به، فوجب على مَن بعدهم أن يَحْذُوا حَذْوَهم، وأن ينهج طريقتهم، وأن يسْلك مسْلكَهم؛ هذا المسلك خلاف ما سبق.

وخلاصته: أنَّ هذا الباب - فيه كما علمْنا - مقالتان: فيه مقالةٌ للخَلَف، وفيه مقالةٌ لِلسَّلَف. فإذا ثبت أنَّ مَقَالَة الخلف باطلة؛ ثبت أنَّ مَقَالَة السلف هي الحق.

بالسَّبْر والتقسِيم نصِل إلى أنَّ الحق لا يخرج عن هاتين المَقالَتَين: إمَّا أن يكون الحق في مَقَالَة الخلف، أو أن يكون الحق في مَقَالَة السلف؛ وَمَقَالَة الخلف باطلة، كما سيبين، إذًا ثبتَ أن مَقَالَة السلف هي الحق.

هذا الذي يريد أن يتحدَّث عنه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من خلال الأسْطُر القادمة.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ولا يجوز أيضًا أن يكون الخالفون أعْلم بالله مِن السَّالِفِين **كما قد يقُولُه بعضُ الأغْبياء مِمَّن لم يَقدُرْ قَدْرَ السَّلَفِ؛ بلْ لا يعرِفون الله** عَزَّوَجَلَّ **ولا رَسوله** ﷺ **والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها؛ مِن أنَّ** «طريقة السَّلف أَسْلَمُ، وطريقة الخَلَف أَعْلَم وأَحْكَم».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة يقولها مَن لا يعلم ولا يفهم، (طريقة السَّلف أَسْلَم، وطريقة الخَلَف أَعْلَم وأَحْكَم)، وفي موضع من كُتب شيخ الإسلام، كما في «جامع المسائل» ذكر هذه الجملة بأن طريقة السلف أسلم، وأن طريقة الخلف أحْزَم وأحكم، وهذا كما ذكرتُ لك كلام من لا يعلم ولا يفهم.

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ سيُناقش هذه الجملة فيما سيأتي، وأُلَخِّصُ لك القول فيها:

هذه الجملة تُناقَش من وجهَين:

الوجه الأول: من حيثُ حقيقتها.

والوجه الثاني: من حيثُ لفظها.

❋ **أمَّا من حيث حقيقتها**: فإنَّ حقيقة كلام هؤلاء المتكلِّمين الذين فَاهُوا بهذه الجملة أنَّهم قارَنُوا بين مذهَبَي التفويض والتأويل، ومذهبُ السَّلف بَراءٌ من هذه المقارنة، لا علاقةَ بمذهب السلف الذي هو مذهب السلف بما قالوا.

أُعيد؛ حينما قال هؤلاء: (مذهب السلف أَسْلَم) ، ضعْ بين قوسين فوق

كلمة السلف يعني (المفوِّضَة)، يعني: المذهب الذي ظنوا أنه مذهب السلف، والواقع أنهم منه بَراء.

القوم ماذا أرادوا بمذهب السلف؟ مذهب المفوضة.

وهلْ مذهب السَّلف حقًّا هو مذهب التفويض؟

الجواب: لا قطعًا، هو أبعد شيءٍ عن مذهب التفويض.

إذًا حينما قالوا: (مذهب السلف أَسْلَم) يعني: المذهب الذي ظنوه مذهب السَّلف، وهو التفويض هو أَسْلَم، (ومذهب الخَلَف) يعني: مذهب المؤولة، مذهب أهل التأويل هذا أعْلَمُ وأحْكم. إذًا هذه مُقارنة بين مذهَبَين خلفيِّين، لا علاقة لمذهب السلف فيها، أمَّا مذهب السلف حقًّا فهو شيءٌ آخر وراء هذَين المذْهَبَين.

إذًا تنبه - يا رعاك الله - إلى حقيقة هذه الجملة، فلا تظنَّن أنَّ القوم يتكلمون عن مذهب السلف، إنَّما هم يتكلمون عن شيءٍ آخر، ظنوه مذهب السلف والواقع أنَّه من شر مذاهب الخلف، والقوم ما شَمُّوا رائحة لمذْهب السلف، إن كان هذا كلامهم؛ القوم ما عرفوا مذهب السلف، هم في الواقع لا يعرفون مذهب السلف، ولو عرفوه فإنهم مُتنكِّبُون له، مُجافُون له.

إذًا هذه مقارنة بين مذهبين - كما ذكرتُ لك - خَلَفِيَّين **هما**: مذهب التفويض، ومذهب التأويل.

و(مذهب التأويل) أَقْدَمُ من (مذهبِ التفويض) الذي زعَمُوا أنَّه للسلف، الواقع أنَّه متأخرٌ عن مذهب التأويل من حيث الظهور، فإنَّما عُرِفَ هذا المذهب

في أثناء القرن الرابع الهجري بعد أن كَثُرَت رُدودُ أهلِ السُّنة على مذهبِ المؤوِّلة فإنَّهم أرادوا أن يدفعوا عنهم الشناعة وتلك السِّهام السُّنِّيَة السلَفية، فتذرَّعوا بمذْهبِ التفويض وقالوا به، وزعموا أنَّ هذا هو مذهبُ السلف الذي كانوا عليه، والواقع أنَّ مذهب السلف بعيدٌ عن هذا تمام البُعْد.

❋ **أمَّا من حيث اللفظ** فيُناقَش هذا الكلام وتُناقَش هذه الجملة ببيان أنَّها جملةٌ متناقِضَة. **بيانُ ذلك**:

أنَّ هذه الأمور الثلاثة المذكورة: السلامة، والعلم، والحكمة؛ متلازمة لا انفِكَاكَ بينها؛ فالمذهب الأَسْلَم لا بدَّ أن يكون هو الأَعْلَم والأَحْكَم، والمذهب الأَعْلَم والأَحْكَم بيَقين هو الأَسْلَم.

إذًا دَعْوى الانفكاك بين هذه وتشطيرُ الواقع بين هذين المذهبين، أنتم خذوا السلامة، وأنتم خذوا العلم والحكمة، هذا لا يتأتَّى أبدًا، لا يمكن أن تكون السلامة مع الجهل والطَّيش، بل لا بدَّ من علمٍ وحكمة تُوصِلُ إلى سلامة. ويَستحيل أن يكون حالُ صاحبِ العلم والحكمة بَعيدًا عن السلامة ، إذًا ما فائدة العلم وما فائدة الحكمة إذا لم توصلْني إلى السلامة!! إذًا هذه جملة متناقضة.

والحق: أنَّ كِلا المذهَبَين المُشار إليهما والمقارَنِ بينهما مذْهبان خَلَفِيَّين يَجمعان: الجهل، والضلال، والبدعة. أمَّا المذهب الذي جهلوه وما حاموا حوله فهو مذهبُ السلف الذي هو أسْلَم وأعْلم وأحكم وأهْدى للتي هي أقوم؛ هذا هو مذهب السلف.

السلف كانوا يعرف ويعلمون معاني نصوص الصفات في ضوء لُغَةِ

العرب، ثمَّ إنهم يؤمنون بما دلَّت عليه هذه النُّصوص، ويثبتون ما جاء فيها من الصفات لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على الوجه اللائق به، على حدِّ قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى].

وأمَّا إذا أردنا أن نقارن بين المذهبَين؛ نحنُ معْشر أهل السنة إذا أردنا أن نقارن بين المذهَبَين؛ بين مذهب التأويل والتفويض، سيتكلم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن شيء من مذْهَبَي التأْويل والتفويض فيما سيأتي، وفي داخل الرسالة هناك أبحاث وأبحاث طويلة تتعلق بهذَين المذهَبَين، سنناقشُهُما هناك إن شاء الله.

لكن في الجملة إذا أردنا أن نقارن نحن أهل السنة بين المذهَبَين، فإنَّ التحقيق في هذا أن يُقالَ: **إنَّ (مذهبَ التفويض) أَخَفُّ شرًا من حيثُ ذاته، وأشْنعُ من حيث لوازمه، و(مذهبُ التأويل) على العكس، هو أشْنع من حيث ذاته، وهو أَخَفُّ شرًا من مذهب التفويض من حيث لَوازمه.**

وهذه الجملة تفصيل لعلَّه يأتي لاحقًا إن شاء الله عَزَّ وَجَلَّ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فإنَّ هؤلاء المُبتَدِعَةَ الذين يُفضِّلُون طَرِيقَةَ الخَلَف على طريقة السَّلَف إنَّما أُتُوا:

من حيث ظنُّوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألْفاظ القرآن والحديث من غير فقهٍ لذلك، بمنزلة الأُمِّيِّين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة:٧٨].



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا مذهب التفويض، اقرأ آيات الكتاب وأحاديث السنة، ولكن إذا وصل المقام إلى شيءٍ من صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فضعْ يدَك على عينك وأغلق قلبك، وإيَّاك أن تفهم أو أن تتدبَّر أو أن تتفكَّر أو أن تعرف شيئًا عن هذا الكلام، مُرَّ عليه مرورًا سريعًا، وإن اسْتطعْت أن تقفزَه فافعلْ؛ هذا هو مذهب التفويض، وهذا أَسْلَم كما يقولون لماذا؟

لأن مذهب التأويل فيه تعْيينٌ للمراد، إذا جئْت إلى قول الله جل وعلا: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] ؛المؤولة يقولون: «استوى»: استولى، المفوِّضة يقولون: ما عندنا يقين بأن الله أراد هذا المعنى، وربما يكون هناك معانٍ أخرى يحتملها هذا اللَّفظ، فالسلامة أن نسْكت ولا نخوض ولا نُحدِّدَ المعنى، هذا وجْه زعْمهم أنه أَسْلَم حيثُ لم يقولوا على الله بغير علْم.

فهذا من حيث ذاته الذي ذكرنا قبل قليل، نعم التفويض أخف شرًا من

مذهب التأويل؛ لأن مذهب التأويل فيه قولٌ على الله بغير علم، المفوض سكت وما قال على الله بغير علْم، مع اشتراك المذهَبَين في بدعةٍ مُضِلَّة، أَلَا وهي: زَعْم الفريقين أنه لا بدَّ من اليقين والقطع بأنَّ هذا النَّص على خلاف ظاهره، فهم يشْتركون في درجة، ويختلفون في درجةٍ ثانية.

كِلا الفريقين يعتقدون، يقول لك: «أنا أَسكت، ولا أدري ما معنى استوى، ولكن أجزم أنه ليس استواءً حقيقيًا على ما يُعرَف في اللغة»، ولذا بين المذهَبَين في الحقيقة قُرْب، ولذا بعض الأشاعرة يُسمِّي مذهب التفويض: (مذهب التأويل الإجمالي)، ومذهب التأويل: (مذهب التأويل التفصيلي)، لماذا؟ لاشتراك الفريقين في صَرْفِ اللفظ عن ظاهره، لكن هل نُعيِّن مُراد؟

الآن يقول المؤول والمفوض: نحن وأنتم قطعْنا بأن الله ﷻ لا يستوي على العرش بيقين، وأن الله لا ينزل إلى سماء الدنيا، وأن الله لا يضع قَدَمَه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ على جهنم، إلى آخر ما جاء في النصوص، نحن نقطع أن هذا ليس على ظاهره، وليس ثَمَّة صفات حقيقية على ما تقتضيه اللغة ثابتة لله ﷻ.

لكن بعد ذلك المؤوِّل قال: لا بدَّ أن نُعَيِّنَ القرآن ما جاء هكذا طَلاسم وألْغاز، إنما هناك معاني مُرادَة، فنجتهد حتى نصل إلى المراد من خلال التأويل.

المُفَوِّض قال: ليس لي أن أقول بغير علْم. فهذا وجه ما زعموا من كون هذا المذهب أَسْلَم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأنَّ طريقة الخَلَف هي اسْتخراجُ معاني النُّصوص المَصْرُوفة عن حقائقها، بأنواع المَجازات وغرائب اللُّغات.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا الذي زعموا بأنه أعْلَم وأحْكم.

أعْلَم: لأن فيما يذكرون من مذهب التأويل فيه علْمٌ -كما يزعمون- بالمَنقُول، وإدْراكٌ للمعقُول، ولأجل هذا عرَفوا ما هو التأويل لهذا، ولذلك نحن نتكلم -في زعمهم بعلْم-، إذًا هو أعْلم؛ لأن فيه عِلْمًا بالمعقول و تأويلاً للمنقول.

وهو **أيضًا أحْكَم**: لأنه يقطع الطريق على الضَّالين المُضِلِّين المُشَبِّهَة، لا يَتلاعبون بعقائد الناس، يقولون: اسْتوى حقيقةً، كما يقوله الحشْوية ويريدون أهل السُّنة، نحن نقطع عليهم الطريق؛ لأن عندنا بحثًا وتأويلاً ونظرًا عقليًا وما إلى ذلك، فنحن نَسُدُّ الطريق أمام مذاهب المبتدعة الضالِّين، فلذا كان هذا المذهب (الأَحْكَم)؛ الذي أَحْكَم المذهب الحق في باب الاعتقاد في أسماء الله وصفاته. هكذا زَعَمَ القوم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فهذا الظنّ الفاسد أوْجَبَ تلك المَقالة التي مَضْمُونها نَبْذ الإسلام وراء الظهْر.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

إِي والله، يعني النبي ﷺ ترَك الناس تتخبَّط في الضلال!، تُوفي عليه الصلاة والسلام والأمر مُلْتَبِس، ما بيَّنه للناس، الناس تتخبَّط، نفوِّض.. ولا نأوِّل، والأدلة كثيرة، ما بيَّن النبي ﷺ بلْ كان يتكلم بخلاف الحق ليل نهار، وهو يتلو عليهم آيات القرآن ويحدِّثهم بأحاديثه الشريفة، ولا يقول لهم ولو مرَّة واحدة "حذارِ من أن تحملوا هذه النصوص على الظاهر" ولا مرة واحدة!!.

أَرَأَيت خطورة هذا المذهب - مذهب الخَلَف - مِن مؤوِّله ومفوِّضة، أَرَأَيت خُطورته كيف أن فيه اتهامًا للنبي ﷺ ؟ كيف أنه يخبر دائمًا بخلاف الحق؟ بل بما يضلّ الناس، بل بما يوصلهم إلى الكفر؟ المقام ليس سهلاً، (مَن شبَّه الله بخلْقه فقد كفر).

الخلف ماذا يقولون؟ "مَن اعتقد أنَّ الله ينزل حقيقة كفَر"؛ لأنه شبَّه، مَن اعتقد أنَّ الله استوى حقيقةً كفر، مَن اعْتقد أنَّ لله وجهًا ويدًا وأصابع وقدمًا فإنه يكفر؛ لأنَّه شبَّه. والنبي ﷺ تكلم بكل هذا، ولا مرَّة واحدة حذَّر الصحابة وقال: "احذروا، هذا الكلام اقرؤُوه وهو على خلاف ظاهره، وله تأويل ابحثوا عنه حتى تكْسبوا الأجر"، على الأقلّ لو لَم يُعَيِّن لهم لأَخبرهم بتحذير عن أن

يحملوا هذه النُّصوص على ظاهرها، لكنه ما فعلها هذا ولا مرةً واحدة، أَهَذَا فِعْلُ من يريد الهداية لأُمَّتِه، أو مَن يريد إضْلالهم؟! وحاشا رسول الله ﷺ من ذلك.

إذًا مذهبهم في الحقيقة لوازمه لوازمُ في غاية الخُطورة، يقتضي نبْذ الإسلام وراء الظهْر.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فهذا الظَّنُّ الفاسدُ أوْجَبَ تلك المَقالة التي مَضْمُونها نَبْذ الإسلام وراء الظهْر، وقدْ كَذَبُوا على طريقة السَّلَف، وضَلُّوا في تصْويب طريقة الخَلَف؛ فجمَعُوا بين الجهْل بطريقة السَّلَف في الكذب عليهم، وبين الجهْل والضَّلال بتصْويب طريقة الخَلَف.

وسببُ ذلك: اعتقادهم أنَّهُ ليسَ في نفسِ الأمرِ صفةٌ دلَّتْ عليها هذه النُّصُوصُ ؛ بالشُّبهاتِ الفاسِدَةِ التي شارَكُوا فيها إخوانَهم من الكافرين؛ فلمَّا اعْتقدوا انتفاء الصِّفات في نفس الأمر- وكان مع ذلك لا بدَّ للنُّصُوص مِن مَعْنىً- بَقَوْا مُتردِّدِين بين الإيمان باللَّفظ وتفويض المعنى - وهي التي يُسمُّونَها طريقة السلف -، وبين صرْف اللَّفظ إلى معانٍ بنوع تكلف - وهي التي يُسمُّونَها طريقة الخلف ، وصار هذا الباطل مُركَّبًا من: فساد العقل، والكُفْر بالسَّمع، فإنَّ النفي إنما اعتمدوا فيه على أمورٍ عقلية ظنُّوها بَيِّنات وهي شُبهات، والسَّمْعَ حرفوا الكلامَ فيه عن مواضعه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

سببُ هذا الاعتقاد مِن المؤوِّلة والمفوِّضة هو ما ذكرتُ لك؛ أنَّه ليس في نفسِ الأمر صفةٌ دلَّت عليها هذه النُّصوص، كون هذه النُّصوص دلَّت بظاهرها على صفة استواء حقيقي لائق بالله أو نزول أو مجيء أو إتيان إلى آخره، هذا بيَقين عندهم هذا غير وارِد. هذا الذي قلْنا "الفريقان اتفقا على وُجوب صرْف اللَّفظ

عن ظاهره، وعلى أنَّه لا يجوز حمْل اللَّفظ على ظاهره من حيث ثبوت صفةٍ حقيقيةٍ لله ﷻ تُخالف ما عليه أهواءهُم"، ثمَّ بعد ذلك كما ذكرتُ لك، منهم مَن قال: لا بدَّ للنُّصوص من معنى نُحدِّدُه. أو نُفوِّضُ هذا المعنى؛ هذا الذي افترقا عليه.

قال: (وصار هذا الباطلُ مُركَّبًا من فساد العقل، والكُفْر بالسَّمع)؛ من حيث لازم ومآل مَقَالَة الفريقَين الكفْر ، وانتبه **لازم القول ليس بقول، ولكنه يدل على صحته أو بطْلانه.**

فمن حيث اللازم ومن حيث المآل فلا شكَّ أن هذه مقالة كُفْرِيَّة؛ لماذا؟ لأنَّ فيها خَلْعًا للنصوص عن سُلْطانها، وإخراجًا لها عن وِلايتها؛ نُصوص الوحي لا يُرَدُّ إليها ولا يُصْدَرُ عنها؛ فأعرضُوا عن قول الله سبحانه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]، أَعْرَضُوا عن قول الله ﷻ: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات:١]، وقوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور:٥١]، وقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر:٧]، وقوله: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف:٣].

كلُّ هذا أعرضُوا عنه، ورأَوا أن هذه النصوص احْتوت على ضلال وعلى مذهبِ تشْبيه وتَمثيل؛ وهذا كُفْر، ولذلك من سَبَرَ مذاهب المتكلمين وجد أنها أَوْصَلَتْ كثيرًا منهم إلى حدَّ بُغْض النصوص، وبغْض القرآن والسُّنة كُفْر باتفاق، تجد أنه لا يُطيق أن يسمع هذه النُّصوص التي تخالف هواه، التي فيها إثباتٌ للصفات، يَهون عليه أن يسمع أي شيء لكن لا تحدِّثه بحديث نُزول، أو حديث إِتْيان، أو آيةٍ فيها ذكْر الاسْتواء، أو المحبة، أو البُغْض من الله ﷻ، هذا شيءٌ لا يطيقه.

وقد ذكرتُ لك في درس ماضٍ في شرح عقيدة السلف ما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجزء الثالث من «الصواعق»؛ حينما ناظرَ أحد رُؤوس هؤلاء المتكلمين في مسألة كلام الله عَجَّلَ، وأنَّ الله تكلَّم هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بكلامٍ حقيقي بحرفٍ وصوت، فكان يُناظره في هذا المقام، فَقَالَ: ما الدليل على أنه تكلَّم هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟ يقول: فقال بعض أصحابنا: الدليل كذا وكذا، وسَرَدَ جملةً من الأدلة، يقول: فما كان منه إلَّا أن عَبَسَ وبَسَرَ وكَلَحَ، وأشاحَ بوجهِهِ كالذي شمَّ رائحةً كَريهة، أو نظر إلى شيءٍ كَريه.

لا تجد مُبتدعًا إلا وهو يُبغِضُ النُّصوص التي تخالف هواه، ولِذا لَمَّا ذكر الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» حينما تكلم عن عمْرو بن عُبيد ذكَر عنه شيئًا عظيمًا، حيث فاه بها ما تجرأ كثيرٌ من المتكلمين على قوله، حينما جاء إلى حديث الصَّادق المصدوق، فإنَّ هذا الحديث يهدم مذهب القدر الذي عليه القدرِية، تعرفون حديث ابن مسعود: حدَّثنا الصادق المصْدُوق: «إنَّ أحدَكُم يُجمعُ... » إلى آخره، قال: "لو سمعتُه من الأعْمش لَكذَّبْتُه، ولو سمعتُه من زيد بن وَهْب لَمَا أجبتُه، ولو سمعتُه من ابن مسعود لَكذَّبْتُه، ولو سمعتُه من رسول الله ﷺ لَرَدَدتُه، ولو سمعتُه من الله لَقُلْتُ: ما على هذا أخذْت علينا العهد"، أَرَأَيت كُفْرًا وشناعةً كهذا!! نعوذ بالله من الخذلان.

هكذا حال كثيرٍ منهم لا يُطيق أن يسمعَ نصوص الصفات، ولذلك ذكَر عثمان بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نقْضه على بِشْرٍ» أنَّ حديث النُّزول أبْغَضُ حديثٍ عند الجهْمية، لا يحبون سماعه؛ لأن فيه إثبات العُلُوّ والنزول والكلام، هم لا يطيقون

سماع ذلك.

وذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في الموضع الذي أشرتُ لك قبل قليل: أن بعض هؤلاء المبتدعة كان يحْضر سماع «صحيح البخاري»، فإذا وصل إلى الأخير إلى كتاب التوحيد يقوم، ما يطيق السَّماع، البخاري ختمَ بكتاب التوحيد، وكلُّها أحاديث في الصفات، ما يطيق يقول: يقوم، وبعضهم يشْترط إذا أَوقَفَ وقفًا على قراءة الأحاديث أن لا تُقرأ أحاديث الصفات. أَرَأَيت خُطورة الأمر، وأن ما ذهبوا إليه ذَريعة إلى الوقوع في الكفر - نسأل الله السلامة والعافية -.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فلمَّا انبَنَى أمْرُهُم على هاتَين المُقدِّمَتَين الكاذِبَتَين الكُفْرِيَّتَين، كانت النَّتيجة: اسْتِجهال السابقين، واسْتبْلاهَهُم، واعتقاد أنهم كانوا قومًا أُمِّيِّين، بمنزلة الصالحين من العامَّة، لم يتبَحَّرُوا في حقائق العلم بالله، ولم يَتفطَّنُوا لدقائِق العلْم الإِلهيِّ، وأن الخَلَفَ الفُضلاء حازُوا قصَبَ السَّبْق في هذا كلِّه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

حقيقة مقالتهم: اسْتجهال السابقين واسْتبلاهَهُم؛ يعني أنهم قومٌ بُلَهَاء، كما يقولون «دَراويش» . وهذا قدحٌ وأي قدح في حقِّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولذا جزم شيخ الاسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ في القوم شعبةً من الرَّفْض، نعم ليس رَفضًا تامًا على ما عليه الرافضة لكنَّها شُعبةٌ من الرَّفْض، وفصَّل هذا بكلامٍ حَسَن أُوصِيك بالرجوع إليه في آخر «التسْعينية» يعني بعد التسعمائة من الجزء الثالث، كذلك في موضع في «دَرْء التعارض»، وفي الجزء الرابع أيضًا من «الفتاوى» أشار إلى هذا المعنى الدقيق، وأنَّ مَقَالَة هؤلاء المتكلمين شُعبةٌ من الرَّفْض، وفيها من الشَّبَهِ بالرافضة ما فيها، بلْ إنَّ مآلها الوقوعَ في الزَّنْدَقَة؛ لأنَّ الطَّعْن في الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُسقِط الدِّين بالكلية؛ فهذا من خُطورة هذا المذهب الذي ذهب إليه هؤلاء المتكلمون.

وأحْسنهم حالًا يقول: (أنهم كانوا قومًا أُمِّيِّين بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبَحَّرُوا في حقائق العلم بالله)، وأحسنهم حالًا الذي يَلْتمس لهم شيئًا من العُذر، يَلتمس شيئًا للصحابة، كما فعلَ أبو المَعالي الجويني، يقول: «كانوا مشتغِلين

بالجهاد في سبيل الله، فما تفرَّغوا للنَّظر في معاني هذه النصوص، وما تفرَّغوا لتمهيد قواعد الاعتقاد».

سبحان الله! تعرفون – يا إخوتاه – آيةً في القرآن ليس فيها قول لأحد من الصحابة في بيان معناها؟ أَلَم يتكلم الصحابة رضي الله عنهم في معاني كل القرآن؟ كيف يُقال إنَّهم كانوا جُهَّالًا أُمِّيِّين كمثل عامي لا يفهم شيئًا ؛يقرأ القرآن للخير والبركة ونَيل الأجر لكن لا يفهم منه شيئًا، هذا قدرُ الصحابة رضي الله عنهم عند هؤلاء المتكلمين، والله المستعان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

ثمَّ هذا القولُ إذا تَدَبَّرَهُ الإنسانُ وجَدَهُ في غايةِ الجهالةِ، بل في غايةِ الضَّلالَةِ.

كيف يكونُ هؤلاء المُتَأَخِّرُونَ -لاسِيَّما والإشارَةُ بالخَلَفِ إلى ضَرْبٍ مِن المُتَكلِّمينَ الذين كَثُرَ في بابِ الدِّينِ اضطِرابُهُم، وغَلُظَ عَن معرفَةِ الله حِجابُهُم، وأَخْبَرَ الواقِفَ على نِهاياتِ إقْدامِهِم بما انتهى إليه من مَرامِهِمْ حيث يقول...

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ .

كان المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد انتهى كلامه فيما توقفنا عنده إلى بيانِ حقيقة مقَالة هؤلاء، ولا سيما ما زعموا من أنَّ طريقة السلف أسْلَم، وأنَّ طريقة الخَلَف أعلَم وأحْكَم. وتوقفنا عند النتيجة التي نتَجَت من كلامهم، وهي: استجهالُ السابقين واسْتبلاهُهم.

ثم عطف على هذا في بيان أنَّ هذا القول من المُحال بمكان، أي: أن يكون قولُ المتأخرين -أي المتكلِّمين- أن يكون قولهم مقدَّمًا على قول السابقين الأولين والسلف الصالحين ومَن سار على مِنهاجهم، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ثمَّ هذا القولُ إذا تَدَبَّرَهُ الإنسانُ وجَدَهُ في غايةِ الجهالةِ، بل في غايةِ الضَّلالَةِ)؛ وهو: استجهالُ السابقين، والزَّعْمُ أنَّ مذهب الخالفين أعْلَمُ وأحكم.

وبيَّن هذا أكثرَ في قوله: (كيف يكونُ هؤلاء المُتَأَخِّرُونَ لاسِيَّما والإشارَةُ بالخَلَفِ إلى ضَرْبٍ مِن المُتَكلِّمينَ...) إلى آخره؛ كيف يكون هؤلاء أعلَم بالله من السابقين الأوَّلين!!.

تلاحظ أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر الفعل (يكون) وذكر اسمه ثم اسْتطْرَد، والخبر ذكَره بعد ذلك في الصحيفة (٩٢): (كيف يكون هؤلاء المُحجُوبُون المنقوصون المَفْضُولُون الحَيَارَى المُتهوِّكون أعْلَم بالله وأسمائه وصفاته) إلى آخره.

إذًا (أعلَم) هذا خبر (يكون) الذي قدَّمه أولًا، وفيما بَيْنَ ذلك أراد أن يُبَيِّنَ مَن هم الذين يخصُّهم بحديثه وأنهم هم المتكلمون، ثم بَيَّن ما عليه هؤلاء، بيَّن حقيقة حالهم، وأنهم أهل تناقض وحَيْرة وشكّ، ونقل عن أساطينَ منهم ما يؤكد هذه الحقيقة، نقل هذا عن أربعةٍ منهم كما ستأتي مقالاتُهم، وما سيُضاف إليها أيضًا من مقالات.

يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (لاسِيَّما والإشارَةُ بالخَلَفِ إلى ضَرْبٍ مِن المُتَكلِّمينَ)؛ المُتكلِّمون هم الذين يعْنِيهم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ الذين تَشَبَّعوا بِعِلْمِ الكلام، وصار هو منهاجهم الذي بِهِ يَدينُون وعليه يسيرون.

وعلْم الكلام عرَّفه أصحابه بأنه: (علْمٌ يُعنَى بالحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية)، هكذا زعَموا أنه علْم يتضمن الحِجاج والاسْتدلال على العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية.

ومرادهم بـ (الأدلة العقلية): ما انتخَبُوه واختاروه وزُيِّنُ لهم من خَيالات وهْمية ظنُّوها أدلةً عقلية، والواقع أنَّ ما هُم عليه أبعدُ شيءٍ عن العقل. بل التحقيق أنَّ علم الكلام كما بينه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في الجزء الأول من «درْء التعارض»: (أنَّه الكلام في الله عَزَّ وَجَلَّ بغير الكتاب والسنة).

إذا أردت أن تعرف الخلاصة في حقيقة علم الكلام فاعْلم أنَّ علم الكلام إنَّما هو الكلام في الله ﷻ بغير الكتاب والسنة، وأصحاب هذا المذهب هم المتكلمون، هم الذين تكلموا في الدَّين وفي ربِّ العالمين سبحانه بغير طريقة المرسلِين؛ هؤلاء هم المتكلمون، وتفرَّقوا إلى شُعَبٍ ومذاهب؛ فمنهم مَن صار من الجهمية، ومنهم مَن صار من المعتزلة، ومنهم مَن صار من الأشاعرة، ومنهم مَن صار من الماتُوريدية، ومنهم مَن صار من الكرَّامية، وهَلُمَّ جرًّا، هؤلاء هم المعْنيُّون الذين أرادهم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله هذا.

وأنتَ خبيرٌ بأنَّ السلف الصالح ومَن بعدهم من أهل العلم والاتِّباع مُطبقون على ذمِّ علم الكلام وذمِّ أهله، بعض النَّاس لربما ظنَّ أنَّ السلف إنَّما ذمُّوا الكلام وأهله لأجل أنَّهم يُكَثِّرون الكلام.

والأمر ليس كذلك، الكلامُ من حيث هو ليس يُراد ذمّه في كلام السلف هنا، **إنما ذمُّوا علْم الكلام لِما فيه من محاذير:**

❁ **فهو أولًا:** بدعة في دين الله ﷻ، ما عرفه الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ولا التابعون ولا أتْباعهم، وكل خيرٍ في اتباع مَن سلف، وكل شرٍّ في ابتداع مَن خلَف.

نحن نقطع أن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ماتوا وما عرفوا ولا خاضوا في دليل الأعراض وحُلول الأجسام، ولا تكلموا بدليل التركيب، ولا بدليل الاخْتصاص، ولا أثاروا شُبهة التجسيم، ولا قالوا في كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إنه شيء واحد هو الخبر والاسْتخبار، وهو الأمر والنهي، وهو القصص .. إلى آخر ما هنالِك. والله إنهم قد ماتوا وانقضى عهدهم وما عرفوا هذه التَّرَّاهات التي عليها

علم الكلام، فمَن كانت طريقة هؤلاء المتكلمين أحسَن عندهم وأبلغ من طريقة أبي بكر وعمَر وإخوانهما من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فيَا خَيبتَه! مَن كانت طريقة المتكلمين عنده أحسن وأعلَم وأحكم من طريقة السابقين ومِنهاجهم فيَا خَيبتَه، ويا خَسارَته.

❁ **الأمر الثاني**: أن علم الكلام قد اشتمل على مقدِّماتٍ كاذبة وقضايا ضالة، ولأجل هذا ذمَّها السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ. علم الكلام لابد أن يشتمل على تكذيبٍ بحق أو تصْديقٍ بباطل؛ هذا هو الذي عليه علم الكلام، ولأجل هذا كان تشْديد السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ في شأْن علم الكلام؛ لأن صاحبه سيعتقد عقائد باطلة، بخلاف ما عليه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

❁ **الأمر الثالث**: أنَّ علم الكلام قد يجرُّ إلى الانسلاخ من دين الله عَزَّ وَجَلَّ، ولذلك جاء عن أبي يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ -الذي هو صاحبُ أبي حنيفة- أنَّه قال: (مَن طلب العلم بالكلام تزَندَق)، وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: (قَلَّ مَن نظر في علم الكلام إلا وكان في قلبه على الإسلام غِلٌّ). والآثارُ في هذا كثيرة. وشيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قد ذكر في «درْ التعارض» -فيما أظنّ- «أنه قَلَّ أن يكون واحدٌ من هؤلاء الأساطِين في علم الكلام قد تكلم في أصول الدِّين إلا وقد قال مَقَالةً يُستَتابُ عليها». أرأيت خُطورة الأمر؟! إذًا علم الكلام شيء خطير، ومَن أراد النجاة فليَنجُ بنفسه.

❁ **الأمر الرابع**: أن علم الكلام يوصل صاحبه إلى الحَيرة والشك، وسيأتيك من أخبار القوم -بإذن الله- ما يوضِّح لك هذه الحقيقة، والمسلم ينبغي

عليه أن يحرص على أن يكون دينه لا ريب فيه، ينبغي أن يسعى أن يصل إلى اليقين، وعلم الكلام على الضدِّ من ذلك.

❁ **الأمرُ الخامس**: أنَّ علم الكلام مُشغِلٌ عن علم الكتاب والسنة؛ ولذا قَلَّ مَن تبحَّر في علْم الكلام وكان له باعٌ في علم الكتاب والسنة، فهما ضدَّان لا يجتمعان، التبحُّر في علم الكتاب والسنة والتبحُّر في علم الكلام، واعتبر في هذا بأساطينهم؛ كيف أنهم من أضْعف الناس في معرفة كلام الله ﷻ وآثار السلف في تفسيرهم للقرآن، من أجهل الناس بحديث رسول الله ﷺ وتمييز الصحيح من الضعيف، ناهِيك عن أن يكونوا أهل خبرة بآثار الصحابة والتابعين وأتباعهم.

إذًا: هذه بعض الأسباب التي لأجلها اتفق أهلُ السنة والجماعة على ذمِّ علم الكلام والتحذير منه، والتحذير من أهله أيضًا.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**لاسِيَّما والإشارَةُ بالخَلَفِ إلى ضَرْبٍ مِن المُتَكلِّمينَ الذين كَثُرَ في بابِ الدِّينِ اضطِرابُهُم، وغَلُظَ عَن معرفَةِ الله حِجابُهُم**)؛ إي والله، المتكلمون أعظمُ النَّاس شكًّا وأضْعَفُهم يقينًا، وكم أوقعَتهم قواعد علم الكلام وأصوله في سوء الأدب مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولذا جاء عن الجُنيد رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه قال: (أقلّ ما في الكلام: سقوطُ هيبة الربِّ من القلْب).

وإن كنت ذا خبرةٍ بمؤلَّفاتهم وكلامهم فإنَّك ستجدُ هذا جليًّا، وعندي من الأمثلة على هذا كثيرٌ، ولكن يكفي الإشارة اليسيرة في هذا المقام، وسيأتينا -إن شاء الله- في قابل هذا الكتاب ما يُبيِّن هذه الحقيقة.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وغَلُظَ عَن معرفَةِ الله حِجابُهُم، وأخْبَرَ الواقِفَ على نِهاياتِ إقْدامِهِم بِمَا انتهى إليه من مَرامِهِمْ حيثُ يقول..)؛ وذكر ما يبين بعض أحوالهم من كلام الشّهرستاني والرازي والجُويني والغزالي كما سيأتي معنا إن شاء الله.

المقصود: أنَّ علم الكلام وأهله لا يمكن بحالٍ أن يكونوا أسْلَم مذهبًا وأعلَم بالحق في بابِ الإلهيَّات، يسْتحيلُ أن يكونوا أعلم باب الإلهيَّات وما يتْبعه من أبواب النبوات، والإيمان، والقدر، وما إلى ذلك أن يكونوا أعلَم وأسدَّ نظرًا وأقرب إلى الصواب من السلف الصالح؛ هذ أمرٌ مستحيل، لا يمكن أن يكون إلا عند مَن كان جاهلاً؛ جاهلاً بحال السلف، أو جاهلاً بحال هؤلاء المتكلمين، أو جاهلاً بحال كلَيهما.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأَخْبَرَ الواقِفَ على نِهاياتِ إقْدامِهِم بما انتهى إليه من مَرامِهِمْ حيث يقول:

لعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الـمَعَاهِدَ كُلَّهَا ... وسَيَّرْتُ طَرْفِي بَـيْنَ تِلْـكَ المَعَـالِمِ

فَلَـمْ أَرَ إلَّا واضِـعًا كَـفَّ حَـايِرٍ ... على ذَقَـنٍ أوْ قَارِعًـا سِـنَّ نَـادِمِ

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا الإمام المقدَّم عند المتكلمين، الخبيرُ بالمقالات، والمشهور والمُحتفى بمُصنَّفاته؛ ألَا وهو الشّهْرسْتاني، فإنَّه ذكر هذين البيتين في أول كتابه «نهايةُ الإقدام»، كما ذكره أيضًا في كتابه «المِلَل والنِّحَل» في أثناءِ كلامه عن عقائد الرافضة، أقحَم هذين البيتين في هذا الكتاب، ولم يقل: (وقَدْ قُلْتُه)، أو (ومِنْ شِعْري)، ونحو ذلك، إنما ذكره هكذا، فالظاهر -والله أعلم- أنه من إنشائه.

وقد نسَبَه إليه جماعةٌ من أهل العلم، ومنهم: أبو العباس القرطبي كما في «المُفهِم»، وكذلك القُزْويني في كتابه «آثارُ البلاد»، إلى غيرِ هؤلاء. ومن أهل العلم مَن نسَب هذين البيتين لغيره، وعليه فيكون هو هاهنا ناقلاً لا قائلاً، وبين أن يكون قائلاً ومُنشئًا وحاكيًا واقعًا لَمَسه بيده، وإمَّا أن يكون ناقلاً مُقِرًا.

نُسب هذان البيتان إلى ابن سيناء الفيلسوف المشهور، نسبَهما إليه ابن خِلّكان في «الوفيات»، وكذلك الدَّميري في «حياة الحيوان» نسبَهُ إلى ابن سيناء الفيلسوف، وابن خِلّيكان في «الوفيَات» أيضًا في موضعٍ آخر نسَبَ هذين البيتين إلى ابن باجَهْ؛ أحدُ المتكلمين المشهور أو المعروف بابن الصَّائغ الأندلسي.

المقصود: أن الشّهْرستاني –سواء كان قائلاً أو ناقلاً لهذين البيتين– فإنَّه مقرٌّ بواقع هؤلاء المتكلمين وأنهم بين

(....... واضِــعًا كَــفَّ حَــائِرٍ   على ذَقَـنٍ أوْ قَارِعًـا سِـنَّ نَـادِمِ)

هذا تصويرٌ واقعيٌ لحال هؤلاء القوم، وأنَّهم في بحار الحَيرة والشكّ غارقون، وهو نفسه واضحٌ وجليٌّ من حاله أنَّه كان ذا حيرة كبيرة، ولذلك ذكر شيخ الإسلام في «منهاج السنة» في الجزء الخامس أثرًا لهذه الحيرة عند الشّهْرستاني، وهي أنَّه يحْكي المقالات –كما في «نهاية الإقدام»، أو في «المِلَل والنِّحل»– ولا تجد أنه يُرجِّحُ بينها ويُبَيِّنُ الحق والصواب، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (للحَيرة يعني: لحيرتِه، فإنه يحكي المقالات ويسوقها ويفصل الكلام فيها لكن لا تجد أنَّه يحقِّق القولَ الصوابَ فيها؛ لأنَّه هو نفسه واقعٌ في حيرة. ولذلك جاء عنْه أنَّه كان يقول: (عليكم بدِين العجائز، فإنَّه أسْنَى الجوائز)؛ أحسنُ ما تحوزُه هو أن تكون على دين العجائز، حكَى عنه هذا القرْطبي في كتابه «المُفْهِم». مَن الذي يقول هذا! إمامٌ كبير في علم الكلام،

عجيب!! أَعِلْمُ الكلام بعد أن بلغت الذِرْوة فيه أوصلك إلى هذه الحقيقة؟ الجواب: نعم. وصل إلى طريقٍ مسْدود، لم يستفدْ يقينًا وتحقيقًا في بابِ العلم بالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فرَجعَ القهْقرَى، بدل أن يستمر في الحيرة والشك اعترف بأنَّ ما عليه العجائز والصبيان والأعرابُ من اليقين خيرٌ مما عليه هؤلاء المتكلمون وخيرٌ مما يُوصل إليه علمُ الكلام.

والذكي مَن اعتبر بغيره، هذا لا يقوله شخصٌ من أطراف القوم وحُواشيهم، هذا إمامٌ مُقدَّم، وصل إلى هذه النتيجة، وقِسْ على هذا غيره.

انظر إلى حال الآمدي مثلاً، الإمامُ الذي لا يُشَق له غبارٌ في علْمِ الكلام، كيف تجده في غايةٍ من الحيرة والشك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولِذا تجدُ الآمدي واقفًا حائرًا في الأصولِ الكبار)، حتى إنَّ مَن تأمل في كتابه «أبكار الأفكار» وجد أنَّه في القضايا الكبرى والأصولِ العظيمة يقف حائرًا ويُورِد إشكالات وشُكوك، ثم يقف ولا يسْتطيعُ أن يجيب، هذا وهو الآمدي! ومَن يعرف مذهبَ الأشاعرة وعلم الكلام فإنَّه يعرف قدْر الآمديِّ وكُتبه.

المقصود: أنَّ هذين البيتين تدلَّان على مدى الحَيْرَة التي عليها هؤلاء المتكلمون، وقد أحسن الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ كما نقل المُحقِّق وفقه الله البيتين الذين ردَّ بهما عليه، وهما في ديوانه:

لعلّك أهمَلْت الطواف بمعْهَد الرَّ ... سول ومَن لاقَاهُ مِن كلِّ عالِم
فما حار مَن يُهْدَىٰ بهديِ محمدٍ ... ولسْتَ تَراه قارعًا سِنّ نادم

كما أفادني أحد المشايخ الفُضلاء بأبياتٍ وجدها للشيخ سليمان بن عبد الله -صاحبُ «التيسير»- على إحدى المخطوطات النَّجدية لكتاب الحموية هذا، أبياتٌ من إنشاء الشيخ سليمان رَحِمَهُ اللَّهُ، عارَض بها هذين البيتين، وردَّ بهما على الشِّهْرستاني، فقال فيها:

أظنُّكَ أهْمَلْتَ الطوافِ بمعْهدٍ ... لخَيرِ الهُداة المُرسَلِين الأكارِمِ
وطَوّفت فى عَمياء بادٍ ضلالها ... بَناها ذَوُو الإشراك مِن كلِّ ظالِم
فلاسفةٌ لا يعرفون إلههم ومعبودهم ... فاعجَبْ لهذى العظائم

فلو كنتَ أكثرتَ الطواف بمعْهد الرسول ومَن لاقاهُ مِن كلِّ عالِم

لَما كنتَ حَيرانًا كَمَن تبِع الخُطا مع الجهل بالتنزيل مثل

فما ضلّ مَن يمشي على إثْر أحمدٍ ولست تَراه قارعًا سِنّ نادِم

ما أحسن هذه الأبيات وكأنه -والعلم عند الله- أخَذ منها أو اقتطف شيئًا من بيتَي الصنعاني، وأتى بهذا الكلام الحسن اللَّطيف في الرد على الشّهْرستاني في كلامه.

هذا هو المثال الأول الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حَيرةِ هؤلاء المتكلمين، وبالتالي فإنَّهم ليسوا مُؤهَّلِين أن يُقدَّمُوا على السلَف الصالحين، وأن تكون مقالاتُهم عِيارًا لوزْن كلام السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأقرُّوا على نُفُوسِهِم بما قالوه مُتَمَثِّلين به أوْ مُنشِئِين له فيما صَنَّفُوهُ مِن كُتُبِهِم، كقولِ بعضِ رُؤَسَائِهِم:

نِهَايَــةُ إِقْــدَامُ الْعُقُــولِ عِقَــالُ وَأَكْثَـرُ سَـعْيِ الْعَـالَمِينَ ضَـلَالُ
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُـومِنَا وَغَايَـــةُ دُنْيَانَــــا أَذًى وَوَبَـــالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فيـه قِيـلَ وقَـالُوا

لَقَدْ تَأَمَّلْتُ الطُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ وَالْمَنَاهِجَ الْفَلْسَفِيَّةَ فَمَا أجِدْها تَشْفِي عَلِيلًا، وَلَا تُرْوِي غَلِيلًا، وَرَأَيْتُ أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ:

أَقْرَأُ فِي الْإِثْبَاتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

وأقرأ في النَّفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وَمَن جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ:

ثنَّى المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الأبيات للفَخْر الرازي، وهو الإمامُ المقدَّم المُبَجَّل عند المتكلمين، والذي ما جاء بعده أحدٌ في تحقيقِ علمِ الكلام مثلُه، وكل مَن جاء بعده فإنَّه عالَةٌ عليه وعلى كُتبه وعلى تحقيقاته، سواءً كانت متعلقةً بالمذهبِ الأشعري، أو بما شابَهه هو وغيره من مذاهبِ الفلاسفة.

المقصود: أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: (وأقرُّوا على نُفُوسِهِم بما قالوه مُتَمَثِّلِين به أوْ مُنشِئِين له فيما صَنَّفُوهُ مِن كُتُبِهِم كقولِ بعضِ رُؤَسَائِهِم) وهو الرَّازي.

نِهَايَــةُ إِقْــدَامِ الْعُقُــولِ عِقَــالُ ... وَأَكْثَـرُ سَـعْيِ الْعَـالَمِينَ ضَـلَالُ

النهاية هي السقوط في هُوَّة الضلال.

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِـنْ جُسُـومِنَا ... وَغَايَـــةُ دُنْيَانَـــا أَذًى وَوَبَـــالُ

وَلَـــمْ نَسْـــتَفِدْ ....

انظر إلى هذا الاعتراف، اعترافٌ متأخر.

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَـا فيـه قيـل وقـالوا

أبياتٌ تصفُ بكلِماتٍ وَجيزة حقيقةَ ما يؤول إليه الاشتغال بعلمِ الكلام، وأنَّ مَن ابتُلِيَ بذلك فإنَّه سيخرج صفْر اليدين، اللهم إلا من حيرة وتناقضٍ وشكّ، هذا الذي سيسْتفيده من علم الكلام.

يقولُ هذا أحدُ الكبار، أحدُ الأذكياء، ليسَ مِن شكٍّ أنَّ الرازي أحدُ أذكياء العالَم؛ أُوتي ذكاءً عظيمًا وإدراكًا قويًا، ولكنَّه -مع الأسف الشديد- ما وُفِّق إلى سلوكِ الطريقة النبوية والسنة المحمَّدية والمنهج الأثري الذي كان عليه سلفُ هذه الأمة وأتباعهُم، فوصل إلى هذه النتيجة. وهذا الكلام قد ذكرَه في آخر حياته، ذكره وأنشَأَه قبل وفاته بسنتَين، يعني هو من آخر ما وصل إليه، النتيجة بعْد عُمرٍ مَدِيد وجُهود كلامية مُضْنِية كانت النتيجة:

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فيه قيل وقالوا

نعم، هذه هي الحقيقة بكل جَلاء، وقد قلتُ في معارضة أبياته هذه:

نعم؛ لم يفدْك البحث عُمرك كلّهُ سِوَى جَمْعك الهَذَيَان: قِيل وقـالوا
لأنـكَ قـدْ جافَيـت سُـنّة أحمـدٍ وَمَـن يَجْـفُ سُـنّته هـم الضُّـلّالُ
يَظن جَهُـولٌ أن سـيَنجو بغيرهـا وذاكَ لَعَمْـــرِي خَيبَـــةٌ وخَبَـــالُ

هذه حقيقة الأمر، أنه جافى السُّنَّة، بل قعَّد القواعد لإبعاد النَّاس عن الاسْتدلال بالوحي، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولِذا تجدُ أبا عبد الله الرازي يَطْعَن في إفادة الأدلة النقلية لليقين، وفي إفادة الأخبار للعلم، وهاتان مُقدِّمتا الزندَقَة).

أعظم النَّاس تقريرًا للقاعدة التي سارَ عليها كثيرٌ من هؤلاء المتكلمين من الأشاعرة ومن غيرهم مِن أنَّ الأدلة النَّقْلية ظواهرُ لفظية، الأدلة النقلية يعني: كتاب الله العظيم وسُنَّة رسوله ﷺ الكريم؛ هذه عندهم ما هي إلا ظواهر لفظية.

طيب أصولهم الكلامية الفلْسفية ما هي؟! قواطع عقلية. فإذا جئْتَ إلى الغِرّ الجاهل قلتَ له: هذه ظواهر لفظية، ظواهر: يعني ليست أمورًا نصِّية قطعية، إنَّما هي ظواهر، يعني تجاوزُها أمرٌ سهْل، لكن تلك قواطعُ عقلية، انتهى الأمر.

إذا كانت الأدلةُ النقلية ولو كانت آيةً من القرآن ولو كانت حديثًا متواترًا فضْلاً عن أن تكون من أحاديث الآحاد لا يمكنُ بحال أن تُفيدَ يقينًا، إنَّما تفيدُ الظن وهذا غايتها، وأما من جهة أخبارِ الآحاد فذاك شأْنٌ أبعد، أخبار الآحاد لا يمكن بحال أن يُستفاد منها علْمٌ في باب الإلهيَّات؛ لأنَّه بابٌ قطعي، ولا يُستدل عليه إلا بالقطعي، هكذا قالوا، وعامة سنة النبي عليه الصلاة والسلام في حقيقتها

على قواعدهم ما هي إلا أخبارُ آحاد؛ إذًا عليك أن تُجنِّب كل السُّنة إلا أحاديثَ معدودة، تُجنِّب تلك السنة وتلك الأحاديث جميعًا من أن تكون حُجَّة في باب الأسماء والصفات وما يتْبعها من هذه الأبواب العظيمة.

طيب ماذا بقيَ؟ بقي القرآن والسنة المتواترة، لكن حتى هذه نعم هناك يقين بثُبوتها، لكن ليس هناك يقين بدلالتها.

إذًا حقيقة الأمر أنَّهم عزَلُوا وحي رب العالمين عن أن يكون مفيدًا للعلم واليقين في أعظم مطالبِ الدين، فأيُّ مصيبةٌ على أديان النَّاس تنزل أعظم من هذه! فنتيجةُ ما وصل إليه الرازي هو هذا الأمر:

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَغَايَــةُ دُنْيَانَـــا أَذًى وَوَبَـــالُ

وهذه ليست الكلمة الوحيدة التي وصل إليها الرازي بعد أن خاض غِمار علم الكلام وحازَ فيه قَصَبَ السَّبْق، وتخبَّط كثيرًا، من أعظم الناس تناقضًا، حتى قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة» في المجلد الخامس: (إنَّه في الكتاب الواحد يقرِّرُ قولًا، ثم يُقرِّرُ في الكتاب نفسه أو في كتاب آخر ما يناقضُه)، في الكتاب الواحد في أوله يقرِّرُ مسألة، ثم بعد ذلك يقرِّرُ مسألةً ثانية!!.

وذكَر ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصواعق» في موضع مهم في المجلد الرابع ذكر مسائل كثيرة شكَّ فيها الرازي، أعلَن فيها بوضوح أنَّه في غاية الشك، وهي من الأصول الكبار الواضحات عند جميع المسلمين، وساق لذلك أمثلة، وهي اثنا عشرة مسألة! اثنا عشرة مسألة ممَّا شكَّ فيه الرازي وهي من الواضحات، حتى سمَّاه إمامَ الشكّ والتشْكيك. وذكر شيخ الإسلام في «نقْض المنطق»: (أنَّ له نَهْمَةً

في التشْكيك دون التحقيق)، وأنَّى يكونُ في هذه المطالب العالية أن يكون فيها تحقيق ممَّن هو أجنبيٌّ على علم الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين!!.

وذكرَ ابنُ كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «طبقاتُ الشافعيِّين» أنَّ الرازي له اختياراتٌ كثيرة في كُتبٍ متعددة يردُّ بعضها بعضًا؛ هذا الرازي!

المهم أنَّه بلَغ الذِّرْوة فاكتشف الحقيقة، أنَّ علم الكلام موصِلٌ إلى الشك والحَيرة، وعليه فاعترَف بأن ترْك ذلك أسْلَمُ للمسلم، وأنَّ دين العجائز خيرٌ له، ولعلَّ هذا من رحمة الله عَزَّوَجَلَّ ولُطْفه به؛ حيث وصل إلى هذه النتيجة في آخر عُمره، ويُرجى أن يكون قد تاب ممَّا قدَّم، فقد نقل ابن كثير في «طبقات الشافعيِّين» عن ابن الصلاح قال حدَّثني القُطبَ الطُّوغاني مرتين، أنه سمع الفخْر الرازي يقول: (ليتَني لم أشتغل بعِلْم الكلام) وبكى، وكان يقول فيما نُقل عنه: (مَن الْتزم دينَ العجائزِ فهو الفائز).

هذا الكلام الذي سمعته من هذه الأبيات أتْبعه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بتتِمَّةٍ له من كلامٍ منثور. قال: (لَقَدْ تَأَمَّلْتُ الطُّرُقَ الْكَلامِيَّةَ، وَالْمَنَاهِجَ الْفَلْسَفِيَّةَ، فَمَا رَأَيْتُهَا تَشْفِي عَلِيلاً، وَلَا تُرْوِي غَلِيلاً، وَرَأَيْتُ أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ؛ أَقْرَأُ فِي الْإِثْبَاتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وأقرأ في النَّفي﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]،﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، وَمَن جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتي»).

الأبياتُ التي سمعتَ وهي الأبيات الثلاثة: (نهايةُ إقدامُ العُقول) وبعدها بيتان؛ هذه أبياتٌ ذَكَرَهَا في كتابٍ له طُبِعَ باسمِ «ذمّ لذَّات الدنيا»، وسماه شيخ

الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره من أهل العلم إلى بعض المعاصرين كبَعْض الذين درسوا منهج الرازي وتبحَّروا في كُتبه، سمَّوه بـ«أقسام اللَّذَّات»، هكذا سماه شيخ الإسلام وابن القيم وجماعة من أهل العلم، وفي بعض نُسخ هذا الكتاب المخطوطة «تحْقيرُ اللذات»، وانتهى من تأْليفه سنة أربع وستمائة(٦٠٤)، فيكون قد ألَّفه قبل وفاته بسنتَين؛ لأنه تُوفي سَنة ستٍّ وستمائة(٦٠٦).

فما دوَّنه في هذه الرسالة وهي رسالة صغيرة طُبعت في (ليدِن) عن خمس مخطوطات، وذكر المحقق أنَّ هناك مخطوطتَين لكن لم يقف عليهما، يعني مجموع ما وُقف عليه من مخطوطات هذه الرسالة سبعةُ مخطوطات، وهي رسالة صغيرة، وهو لم يكتبْها مُؤَلَّفًا، ولذلك ما سمَّاها، يعني تسْميتها كانت من غيره، إنَّما جاءه سؤال من بعض أصحابه في بيان اللذات وأقسامها وما هو النَّافع فيها؟ فكتب هذه الرسالة وضمَّنها هذه الأبيات.

وقال في هذا الكتاب في النسخة المطبوعة في صحيفة (٢٥٢) ، طبعًا طُبعت في مقدِّمة طويلة ثم الرسالة مختصرة، المهم أنه ذكر في هذه الرسالة: (فحاصل العقول...) انظر إلى هذه الخلاصة، هي خُلاصة خَبير، يقول: (فحاصل العقول ظُنون وحُسْبانات، ومُنتهى الأمر أوْهامٌ وخَيالات). هذه المُحَصَّلَة النهائية عند الرازي، هذا الذي عاش في هذا الجو الذي عاش فيه؛ الجو الكلامي الفلسفي نهايته أو مَنتهى الأمرِ فيه أوهامٌ وخيالات.

وأُنَبِّهُ -يا رعاك الله- إلى أنَّ هذه الأبيات قد أوْجَعت كثيرًا من الأشاعرة من المعاصرين، وأصابَتهم في مَقتل كما يقال؛ لأنها في حقيقة الأمر مَن اعتبر بها

واستفاد منها فإنه سيَطوي صفحة علم الكلام الذي قام عليه سوق المذهب الأشعري، ولذلك سعَوا إلى التشْكيك في ثبوت هذه الأبيات للرازي، بلْ أحدُ كبار مبتدعة هذا العصر من الأشاعرة -مبتدعٌ خسَّاف- زعَم أنَّ هذه الأبيات افتراءٌ من ابن تيمية على الرازي، افْتراها ابن تيمية، قال: "والحقيقة أن ابن تيمية يحْكي حال نفسه"، سبحان الله!! يعني: ليت هذا الإنسان سكَت، وما أظهر جهْلَه بهذه الصورة القبيحة.

هذه الأبيات ثابتة لا شكَّ في ثبوتها عن الرازي، وثبوتها من ثلاث طُرُق:

❁ **أولًا**: أنَّها مُدَوَّنة بخطه لا بخطِّ غيره؛ بخطِّه في رسالته التي سمَّيتُ لك، وهي «ذمّ لذات الدنيا» أو «تحقير اللذات»، أو «أقسام اللذات»، وكما ذكرتُ لك لها مخطوطات وطُبعت مؤخرًا، ونصَّ المترجمون للرازي على أن له رسالةً بهذا الاسم.

❁ **وثانيًا**: هذه الأبيات ثابتة عنه بالرواية بالإسناد المتصل، ولِي مقالة سُقْتُ فيها الشواهد على ثبوت هذه الأبيات، ووقفتُ على أربعة أسانيد لهذه الأبيات، هي مقالة منشورة، فارجع إليها إذا أردت تحقيق ذلك[١]، ولا أُريد أن أُطيل في هذا المقام.

❁ **والوجه الثالث**: أنَّ هذه الأبيات منسوبة عند أهل العلم بلا نكير في كثير من المصادر، وقد أحصيتُ أكثر من عشرين مصْدرًا من المصادر المعتمدة

---

(١) تجدها هنا: https://www.salehs.net/ بعنوان: نهاية إقدام العقول (إثبات نسبة ودفع اتهام).

والمشهورة في التراجم وغيرها، نصَّت على ثبوت هذه الأبيات للرازي. ومن هذه المصادر خمسةٌ متقدِّمون زمنًا على ابن تيمية، بلْ بعضهم توفي قبل أن يُولَد ابن تيمية، وصاحبنا هذا يقول: هي افْتراءٌ من ابن تيمية على الرازي! سبحان الله العظيم.

المقصود: أنَّ هذه الأبيات ثابتة بلا شك عن الرازي.

لكنَّني أُنبِّه إلى أنَّ ما بعد الأبيات: (لَقَدْ تَأَمَّلْتُ الطُّرُقَ الْكَلاَمِيَّةَ) إلى قوله: (عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي) هذه لم أقفْ عليها في المطبوع من (ذمّ لذات الدنيا)، فربما هذا الكلام موجود في بعض النسخ التي ما وقفْنا عليها، لكن شيخ الإسلام وابن القيم لم ينفردا بِنسْبَة هذا الكلام للرازي، بلْ نقله أيضًا جمْع من أهل العلم، ومنهم: الذهبي في «السِّيَر»، وابن كثير في «طبقات الشافعيِّين»، وابن قاضي شُهْبَة في «طبقات الشافعيّة»، وابن العماد في «شَذَرات الذهب»، والدَّاودي في «طبقات المفسِّرين»، وغيرُ هؤلاء من أهل العلم ممَّن نقل هذا الكلام عنه.

وبالمناسبة هذا الكلام له ما يُشبِهُه لكنه أخْصر منه في وصية الرازي التي كتبها قبل وفاته، له كلماتٌ قريبة من هذه الكلمات تجدها في وصيته المشهورة، ووصيته موجودةٌ في كثير من الكتب؛ ابن أبي أُصيبعَة في كتابه، وابن السُّبكي في «طبقات الشافعيّة»، والذهبي في «تاريخ الإسلام» وكثير من أهل العلم ساقوا هذه الوصية، وفيها كلامٌ قريب ممَّا نقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هاهنا، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ.

المقصود -حفظكم الله-: أن الرازيَّ بيَّن هاهُنا أنه لم يجد في الطرق الكلامية والمناهج الفلْسفية ما يشْفي عليلاً أو يرْوي غليلاً، وأنَّ طريقة الوحي هي الأسْلَم والأحْكَم، فيُثْبِت لله ﷻ ما أثبت لنفسه؛ كالاسْتواء والعُلوّ وغيرهما من صفات الله ﷻ، وينفي ما نفى الله ﷻ، ويسْلُك طريقة القرآن من الإثبات المفصَّل والنفي المُجمَل، بخلاف طريقة الخَلَف، وخَتَم بهذه الكلمة الحسنة: (وَمَن جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ويقول الآخرُ مِنْهُمْ: لَقَدْ خُضْتُ الْبَحْرَ الْخِضَمَّ، وَتَرَكْتُ أَهْلَ الْإِسْلاَمِ وَعُلُومَهُمْ، وَخُضْتُ فِي الَّذِي نَهَوْنِي عَنْهُ، وَالْآنَ إِنْ لَمْ يَتَدَارَكْنِي رَبِّي بِرَحْمَتِهِ فَالْوَيْلُ لِفُلاَنٍ، وَهَا أَنَا ذَا أَمُوتُ عَلَى عَقِيدَةِ أُمِّي.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا المثال الثالث من حال هؤلاء الحَيَارَى المتَهَوِّكين من أساطين المتكلمين.

ولاحِظ أنَّه يسوق لنا أمثلة من الأشاعرة الذين هم على عِلاَّتهم أقربُ من غيرهم من المتكلمين إلى مذهب أهل السنة والجماعة، إذا كانت هذه حالهم وهم أقرب، فكيف ستكون حال مَن هم أبعد وأكثرَ إيغَالًا في البدعة من الجهمية والمعتزلة وأضْرابهم!!.

هذا الثالث الإمام المُعظَّمُ المُبَجَّلُ في مذهبِ الأشاعرة، الذي أعتبرُه الإمام المؤسِّس لما استقرَّ عليه المذهبُ عند الأشاعرة، الذي خطا بهذا المذهب خُطوات بعيدة عن مذهب السلف، وقرَّبه كثيرًا إلى مذهب الجهمية، أَلَا وهو: أبو المعالي الجُويني، المشهورُ بـ(إمام الحرمين)؛ إمامٌ غَنِيٌّ عن التعريف عند المتكلمين وغيرهم.

ماذا كانت نتيجةُ إيغَالِه في هذا المذهب الكلامي؟ النتيجة ما سمعت: (لَقَدْ خُضْتُ الْبَحْرَ الْخِضَمَّ) من البدعة وتُرَّاهَات الفلسفة (وَتَرَكْتُ أَهْلَ الْإِسْلاَمِ

وَعُلُومَهُمْ) ترَك علم الكتاب والسنة (وَخُضْتُ فِي الَّذِي نَهَوْنِي عَنْهُ) وما أكثر الآثار عن السلف في النَّهي عن الخوض في علم الكلام، (وَالْآنَ إِنْ لَمْ يَتَدَارَكْنِي رَبِّي بِرَحْمَتِهِ فَالْوَيْلُ لِفُلَانٍ، وَهَا أَنَا ذَا أَمُوتُ عَلَى عَقِيدَةِ أُمِّي)، أُمُّهُ التي ما بلَغَت عُشْر مِعْشار ما كان عليه في هذه البدعة؛ كانت أكثر يقينًا وأعظم إيمانًا ومعرفة بالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى ممَّا كان عليه إمام الحرمين.

وهو أيضًا الذي قال -كما نقل هذا الأدفَوي في «البدر السَّافر»-: (قلَّبتُ في علْم الكلام اثنتي عشرة ألْف ورقة، وإن لم يلْطف الله بابن الجُويني فيموت على دين العجائز؛ فَوَاخيبتَه). يُحدِّث عن نفسه بأنه قد أحاط علمًا بعلم الكلام، فقرأ فيه ربما ما لَم يقرأه كثيرٌ من أساطين علم الكلام، قلَّب فيه اثنتي عشرة ألْف ورقة، لكنَّ النتيجة أنه يسأل الله ﷻ اللطف به، إن لم يمُت على دين العجائز فَوَاخيبتَاه. ونقل الذهبي عنه في «السِّير» أنَّه قال: (لو اسْتقبلتُ من أمري ما اسْتدبرتُ ما اشْتغلتُ بعلْم الكلام).

فلْيعتبر الذين يُروِّجون لهذا المذهب هذه الأيام في وسائل التواصل، ويزْعُمون أنهم ينشُدُون الحق والتحقيق في هذا المطلب العظيم في باب معرفة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى ، أغْمارٌ ما بلغ أحدهم شيئًا ممَّا بلَغَه هؤلاء الكبار، ثم كان مآلُهم إلى ما سمعت، أقول: تجد أحد هؤلاء يَتَبَجَّح بأنَّ مذهب السلف الصالح ما هو إلا مذهب تجسيم، وما هو إلا مذهبُ تشْبيه، وأن مذهب التنزيه هو في المذهبِ الأشعري.

أين عقول هؤلاء القوم! السَّعيدُ مَن وُعِظ بغيره، يا ليتهم يرفُقُون بأنفسهم وبالمسلمين، ويتركون مثل هذه التشْغيبات، واتّباع الأهواء، والتقليد الأعمى،

والعِناد، والمخاصمة بل الفُجور في المخاصمة، ليتَهم يعتبرُون بمثل هذه الكلمات.

وهذا شيء إن تأمَّلت وجدتهم جميعًا يتوارَدُون عليه؛ كأنَّما تواصَوا به، والحقيقة أنَّهم متباعدون ومتفاوتون في بِلْدانهم وأزمانهم، لكنَّها الحقيقة المُرَّة التي وصلوا إليها، تجد أنَّ أحدهم تكون خاتمته إمَّا بأن يسْتمر على الحَيرة والشك إلى وفاته، أو أن يلْطف الله ﷻ به فيَتراجع في آخر عمره، ويتمنَّى أن يكون على دين العجائز، ويُوصي بدِين العجائز؛ الدِّين الذي فيه إيمانٌ مُجمَل، لكن مع يقين ومعرفة بالله ﷻ تَفُوق معرفة هؤلاء المتكلمين بالله ﷻ، عندهم من تعظيم الله ومن تعظيم كلامه ومن تعظيم سُنَّة رسوله ﷺ ما لَم يصِل إليه هؤلاء الأساطين.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ويقولُ الآخَرُ منهم: أكثرُ النَّاس شكًّا عند الموتِ أصْحابُ الكلام.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا من كلام الغزالي، ونقله شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجزء الرابع من الفتاوى، ونقله أيضًا ابن القيم وغيرهما من أهل العلم: (أكثر الناس شكًّا عند الموتِ: أصْحابُ الكلام).

وله كلامٌ في هذا أيضًا حسَن في كتابه «إحياء علوم الدين»، فقد كتَب أسطرًا حسَنة في بيان ما عليه المتكلمون، وما يُوصِل إليه علم الكلام من الحَيرة والشكّ، ثم بين أنه لا يتكلم بهذا، هكذا يقول: (هذا لا يقوله محدِّث أو حشْوي)، يعني مَن يُنسَب إلى هذا المذهب، (إنَّما يقوله مَن خبر علم الكلام ووصل فيه إلى الغاية) أو ذكر كلمةً نحوها. فهو يتحدث عن واقعٍ عرفه ولمسَه لمْس اليد.

وسيرة الغزالي والله كافية في إيصالك إلى هذه الحقيقة، التخبُّط الذي كان عليه -عفا الله عنه- وكثْرةُ تردُّده وانتقاله بين المذاهب، ينتقل من مذهب إلى مذهب، ومن منهج إلى منهج، هذا لا تجده عند أهل السنة، بالله عليك! عرفْت مالكًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ هكذا، عرفت الشافعي، وأحمد، وسفيان، والأوزاعي، وابنَ المُبارَك، وإخوانهم من أئمة السنة يتخبَّطُون هكذا!!، مرَّة على مذهب المُشبِّهة، ومرَّة على مذهب الجهمية، وتارة يكونون كرَّاميَّة، وقفْتُم على هذا؟ والله لا تجدون هذا أبدًا.

وما أحسن ما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الصواعق» حينما قال: (ولذا لا تجد أحدًا من أتباع الأدلة السّمعية...) يعني الذين سلكُوا طريقة أهل الأثر (لا تجد أحدهم في نهاية أمره يقول: لقد طُفْتُ في تلك المعاهد كلها، أو يقول: نهاية إقدام العُقُول عِقال، أو يقول: فيكَ يا أُغْلُوطَة الفكْر، أو يقول: أموتُ على دِين العجائز)، ما تجد يقول.

أين تجد من علماء السنة والتوحيد سابقًا ولاحقًا يصل إلى هذا المسْتوى من الشك والحَيرة والتناقض؟ وقفْتُم على أحد من أهل السنة وصل في ختام أمره وقبل وفاته إلى هذه النتيجة؟ وقفْتم على أحدٍ من المتقدِّمين؟ وقفْتم على أحدٍ من المتوسِّطين؟ وقفْتم على أحدٍ من المتأخِّرين؟ هل قرأ أحدٌ منكم لابن باز، أو لابن عثيمين، أو للألباني، أو للأمين الشنقيطي، أو غيرهم من أهل العلم كلامًا يُشبه كلام هؤلاء المتكلمين؟ لا والله لن تجدوا، إنما تجدونهم على جادَّة واحدة، وعلى يقين وثقة بالحق؛ لأنهم استفادوا هذا من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ، وكل مَن كان إلى الكتاب والسنة أقرب كان إلى اليقين أقرب.

والأمثلة لا تقف عند هذا الحدّ، ثَمَّة أمثلة كثيرة من حال هؤلاء المتكلمين، **من ذلك**: حال (الخُسروشاهي) أحد كبار تلاميذ الرازي؛ حينما دخل عليه أحد الفُضلاء فقال له: ماذا تعتقد؟ قال: أعتقد ما يعْتقده المسلمون، قال: وأنت مطمئن بهذا؟ قال: نعم، قال: والله إني لا أدري ما أعتقد، ثم بكى حتى أخْضَل لحْيته.

وآخر -وهو الخُونَجي- الذي يقول: (ما عرفتُ ممَّا حصَّلْتُه سوى أنَّ الممكن مفتقِرٌ إلى الواجب). هذه النتيجة التي حصَّلها بعد دراسة موعِبة في علم الكلام والفلسفة وصل إلى هذه النتيجة، القضية المحَقَّقة يقينًا هي أن الممكن مفتقِرٌ إلى الواجب، ثم قال: (والافْتقار أمْرٌ سلْبي) يعني حقيقته نفْي، (أموت وما عرفتُ شيئًا).

وآخرُ -وهو الإمام المُقدَّم عند المعتزلة الذي هو أبو القاسم البَلْخِي- يقول كما نقل عنه ابن الوَزير في «العواصم» حينما ذكرَ العوام فقال: «هنيئًا لهم السلامة»، وفي كلامه إشارةٌ إلى أنَّ المتكلمين على خطَر.

وآخر وهو (ابن أبي حديد المعتزلي) الذي أنشد أبياتًا، وفيها يُخاطب الله ﷻ:

طلبْتُكَ جاهدًا خمسين عامًا فلم أحصلْ على بـرْد اليقـينِ

خمسون عامًا وهو يسعى في معرفة الله ﷻ، والنتيجة ما حَصَّل برْد اليقين، لكنه والله لو قضى بعض هذه المدة في دراسة الكتاب والسنة لوصل إلى ما يطلب.

وآخر وهو (ابنُ عقيل الحنبلي) وأنتَ خبيرٌ بمكانة هذا الرجل وذكائه وفطْنته وسعَة علْمه، انظر ماذا يقول؟ يقول كما نقل عنه ابن الجوزي في «تلْبيس إبليس»: (لقد بالغْتُ في الأصول) يعني في علم العقائد على طريقة المتكلمين (لقد بالغْتُ في الأصول طول عمري، ثم عُدتُّ القَهْقَرَى إلى مذهب المكتب) المكتب: يعني الكتَّاب، يعني المكان الذي يدرس فيه الصبيان، يعني: عقيدة الصبيان وجدتُ أنها بعد هذا التطْواف أسْلَم، أَرجع إلى الحق، أَتراجع إلى العقيدة التي

عليها العجائز والصبيان والله إنه خيرٌ لي؛ هذا يقوله الخبير بمذهب المتكلمين، وساق ابن الجوزي عنه كلمات أخرى أيضًا في «ذمِ علْم الكلام».

وآخر وهو (ابن دقيق العيد) الذي خاض من عمره مُدَّةً في علم الكلام، ثم إنَّه اكتشف الحقيقة التي ترْجمها في أبياته التي قال فيها:

تَجَاوَزْتُ حَدَّ الْأَكْثَرِينَ إِلَى الْعُلَى وَسَافَرْتُ وَاسْتَتْبَعْتُهُمْ فِى الْمَفَاوِزِ
وَخُضْتُ بِحَارًا لَيْسَ يُدْرَكُ قَعْرُهَا وَسَيَّرْتُ نَفْسِى فِى قسيم الْمَفَاوِزِ
وَلَجَّجْتُ فِى الْأَفْكَارِ حَتّى تَرَاجَعَ اخْتِيَارِى إِلَى اسْتِحْسَانِ دِينِ الْعَجَائِزِ

نقل هذا عنه الذهبي تلميذه كما في كتابه «العُلو» وكما أيضًا في كتابه «السِّير».

وآخر من المتأخرين وهو (الشوكاني)، فإنَّه ذكر -كما في فتاويه- أنَّه اشتغل بُرْهَة من عُمره، وأكبَّ على الاشتغال بعلم الكلام، ثم قال:

وغايةُ ما حَصَّلْتُهُ مِن مَبَاحِثي ومِن نَظَرِي من بَعدِ طولِ التدبرِ
هو الوقفُ ما بَيْنَ الطريْقَيْنِ حَيْرَةً فما عِلْمُ من لم يَلْقَ غيرَ التحيُّرِ

فهذه أمثلة يسيرة من حال هؤلاء المتكلمين، ولو شاء المتَتَبِّع أن يسْتزِيد لوجد.

والخلاصة: أن علم الكلام علْم يقود إلى التناقض والحيرة والشكّ، **وأسباب هذه الحيرة عند القوم ترجع في مُجملِها إلى ثلاثة:**

❁ **الأولُ**: التنازع الذي يقع بين فطرتهم وعقيدتهم؛ الفطرة التي فطر اللهُ الناسَ عليه تنازع القوم إلى الحق، إلى الاعتقاد في كمال الله ﷻ، وفي عُلوِّه، وفي اتصافه بصفات الكمال له ﷻ ، لكن عقائدهم المتلقَّاة عن الأصول الكلامية تخالف ذلك، ولذلك يصيرُون بين هذا وهذا متحيِّرين، وأنت خبيرٌ بما قاله

الجُويني: (حيَّرني الهمذاني، حيَّرني الهمذاني)؛ لماذا؟ لأنه أورَد عليه شيئًا يعارض ما يعْتقد، وهو الفطرة التي فطر الله الناس عليها باعتقاد عُلو الله ﷻ.

المقصود: أن أهل السنة والجماعة قد كمُلَت فطرتهم باتباع ما عليه النبي ﷺ فوصلوا إلى اليقين، توافق عندهم ما فُطروا عليه مع العقيدة المستفادَة من الكتاب والسنة؛ فكانوا أهل يقين.

❁ **ثانيًا**: مخالفة ما يعتقدون لأدلة الوحي؛ يقرؤون فيما يقرؤون كلام الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ ، ويجدونها متكاثرةً متوارِدة على شيءٍ واحد، وهو اتصاف الله ﷻ بصفات الكمال، لكنَّ عقائدهم تأْبَى الإقرار بهذه العقيدة، ولذلك تكون في نفوسهم وحْشَة، ويقعون في هذه الحَيرة والشكّ.

❁ **ثالثًا**: أنَّ القوم عظَّموا العقل وأدخلوه في متاهَات، فوَهَنَت قواه؛ العقل آلةٌ جعلها الله ﷻ في ابن آدم لينتفع بها فيما ينفعه، وله مجاله وله حدوده التي لا يمكنه أن يتخطَّاها، فإذا تخطَّاها فإن يَتِيه ويتحيَّر، عنده طريق مرسوم وحدود وسِياج، إذا أراد الإنسان أن ينتفع بعقله فعليه أن يُعمِل هذا العقل في هذه الحدود؛ لكن القوم تجاوزوا بالعقل قُدْرته، ولذلك أُصيب بالضعف والوَهَن وخارَت القُوى، فوقع ما وقع في نفوسهم من هذا التخبُّط وهذه الحَيرة وهذا الشَّك.

أما أهل العلم والإيمان فإنهم علِمُوا أن العقل نعمة من الله ﷻ لمعرفة الحق، فأعمَلوه في فهْم الكتاب والسنة وما تجاوزوا به حدَّه، جعلوه تابعًا، وجعلوا الوحي متبوعًا، ولذا استقامَت عقولهم، وسَلِمُوا من التناقض، ومن التخبُّط، ومن جمْع النقيضين أو رفْع النقيضين، كما كان عليه المتكلمون.

... استعرضْنا طائفةً من أخبار المتكلمين الذين بلغوا في علم الكلام الذرْوة، ثُمَّ كان حالهم ومآلهم ما سمعت، ومثلُ هذه الأخبار -يا أيُّها الإخوة- لا تُذكر على سبيل التفكُّه، إنما تُذكر للاسْتفادة والاعْتبار؛ ما الذي نستفيده إن علِمنا ما كان وما هو عليه المتكلمون من هذه الحَيرة وهذا الاضْطراب وهذا التناقض؟!.

المستفاد من هذا أمُور عدَّة:

❁ **أولًا**: أن يحمدَ السُّني ربَّه تعالى على نعمة الهداية والتوفيق إلى لُزوم طريقة السلف الصالح؛ ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ۝٥٨ ﴾ [يونس:٥٨]، و﴿ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف:٤٣]. إحمد الله أن عافاك من تلك الأدْواء، وأن يسَّر لكَ السبيل إلى العلم واليقين.

❁ **ثانيًا**: أن تفرح؛ إفرح بفضل الله عليك أن هداك لِما اختُلف فيه من الحق بإذْنه، إفرح أن علَّمك وسدَّدك، وغيرك يتخبَّط.

والفرحُ بنعمة الله ﷻ وفضله عبادةٌ مأمور بها، محْبوبة إلى الله ﷻ، قال سبحانه: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ۝٥٨ ﴾ [يونس:٥٨]، فالهداية إلى معرفة الوحي، والْتزامه، والانقياد له ينبغي أن يكون عند المؤمن أعظم فرحًا؛ لأنَّه فرحٌ بأعظم مفرُوح به، ﴿ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾، خير والله من أن تُؤْتَى أموال الدنيا كلها.

إفرح بفضل الله واسعَد واستبشر بهذا، أشعر قلبك وجوارحك هذا الفرح، وهذه من عبوديات القلب الرفيعة التي كثيرٌ من الناس في غفْلة عنها، والله ﷻ يقول: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿١٢٧﴾ ﴾ [التوبة:١٢٤]؛ استبشر بالوحي، وبالهداية إليه، ومَن فَرِحَ في الدنيا بفضل الله عليه فليُبشر أنه سيَفرح في الآخرة بفضل الله عليه، ﴿ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [آل عمران:١٧٠].

❁ **ثالثًا** ممَّا نسْتفيده من معرفة حال القوم: أن نَجِدَّ ونجتهد ونسعى في الثبات؛ أثبت يا أيُّها السُّني على ما أنت عليه من لُزوم طريقة السلف وأهل الأثر، فإنَّ النوازع والصوارف والشُّبهات كثيرة، فاحرص على الثبات، واجتهد في تحصيل أسبابه، والْجأ إلى الله ﷻ في طلبه، فالأمر ليس بحولٍ ولا قوة ولا ذكاء ولا شهادة ولا دُروس ولا تعليم، إنما هو محْض فضل رب العالمين؛ احرص على الثبات.

❁ **رابعًا**: أنَّك إن رأيت حال القوم ينبغي أن يفزَع قلبك، وأن تخاف نفسك أن يؤول حالك إلى ما صار إليه القوم.

وَاجعَل لوجهك مقلتين كِلَاهُمَا ... مِـن خشـيَة الـرَّحْمَن باكيتـان
لوشاء رَبك كنـت أَيْضـا مثلـه ... فالقلـب بَـين أَصَـابِع الـرَّحْمَن

اعلَم أنه لا أشدّ عليك في أعدائك منك، نفسك التي بين جنبَيك هي أخطر ما عليك، فاحذر، احذر لأنك قد تُخذل ببعض ما كسبَت يداك، اجعل دائمًا نصْب عينك قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓا۟ ﴾ [النساء:٨٨] ؛ فقد تُخذل.

وَاحْذَرْ كمائن نَفسك اللَّاتِي مَتى ... خرجَـت عَلَيْـك كُسِـرْت كَسْـر

راقِب خلجات قلبك، وحركات جوارحك، وكن دائمًا وجِلاً حذرًا يقِظًا أن تُبتلى بما صار إليه هؤلاء من الحيرة والشك، والبُعد عن مرافئ الأمان واليقين.

❁ **خامسًا**: الجِدّ والاجتهاد في الدعوة والبيان والتحذير؛ دعوةُ هؤلاء، وتحذيرُ غيرهم من هذا المنهج، هؤلاء مساكين! يتخبَّطون، وكثيرٌ منهم جُهَّال مقلِّدُون، يحتاجون إلى دعوة وبيان وتبصير، والعامة يُخشى عليهم من أن يتأثَّروا بهذه المناهج البدعية.

واليوم هناك حركة نشطة لبعْث علم الكلام، ومَن خَبَرَ أحوال الشبكة وما إليها من وسائل الإعلام والتواصل وما يُجدَّد من معاهد وجامعات وما إليها يعلم أن هاهُنا نشاطًا عظيمًا في الدعوة إلى المذاهب الكلامية ونشْرِ كُتُبها واطُروحاتها، والدعاوى كثيرة، لا تبدأ بذمِّ المذهب السلفي ولا تنتهي بدعوى أنَّ هذا هو الذي عليه أرْباب المذاهب الفقهية، مَن أراد أن يكون من أتباع المدارس الفقهية المعتبَرة فلْيلزم ما عليه المتكلمون؛ من أشعريةٍ وماتريديَّةٍ وما إليها، دعاوى ساقطة.

بلْ أئمة المذاهب الفقهية أعظم الناس تحذيرًا من علم الكلام، لو راجعت ما كان يُنبِّه ويُحذر منه أبو حنيفة وأصحابه، وما كان يُنبّه عليه الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أو الشافعي، أو أحمد، اقرأ في كتب السنة وانظر تحذيراتهم من علم الكلام، فهذه دعوى في الحقيقة كاذبة، أنَّ أئمة المذاهب الفقهية كانوا يُناصرون هذه المذاهب البدعية، نعم من بعض أتباع هذه المذاهب مَن سلَك هذه المسالك وخالف ما عليه أئمتهم، أما أن يكون الأئمة المُعتبرون على هذه المسالك فحاشا وكلا.

هذه بعض الفوائد التي ينبغي أن نسْتحضرها حين الاطِّلاع على مثل أخبار هؤلاء القوم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثمَّ هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف، إذا حُقِّق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلْم بالله وخالص المعرفة به خَبر، ولم يقفوا من ذلك على عَين ولا أثر.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لا شكَّ في ذلك ولا ريب؛ هُم أبعد النَّاس عن العلم بالله ﷻ حقَّ العلم، ومعرفته المعرفة الصحيحة، فضلاً عن أن يكون لهم دِرايةٌ وخبرة وعلْم بما عليه السلف الصالح.

والقوم كما وصفهم الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ مخالفون للكتاب، متفقون على مفارقة الكتاب، وهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «طاقُوا على أرباب المذاهب، ففازوا بأخسِّ المطالب»، مساكين! القوم حقيقة مساكين، تعبوا وما أغنَوا، وجدُّوا وما وجدوا، وحامُوا وما ورَدوا، حقيقة أمرهم أنهم نسجوا فهَلْهَلُوا، ومشَطوا فَفَلْفَلُوا، جدُّوا واجتهدوا لكنهم ما فازوا ببلوغ يقينٍ ولا تحقيق علْم، وحالهم كما رأيت:

-إما أن يبلغ بالواحد منهم علم الكلام إلى حد الزندقة.

-أو يبقى متردِّدًا في الحيرة والاضْطراب.

-أو أن يتراجع إلى عقائد العجائز والصبيان.

-أو أن يدَع النظر في المباحث الإلهية برُمَّتِه.

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «درْء التعارض»: أن أحد الثقات حدَّثه عن ابن واصل الحَموي -وكان مقدَّمًا في علم الكلام والفلسفة- أن ابن واصل أخبرَه، أنه يَبيت يضع المِلْحَفة على وجه ثم يقابل بين أدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء حتى ينفرج الفجر وما وصل إلى شيء، ثم قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثمَّ كان آخر أمْره أن اشتغل بعلم الهيئة، وترَك البحث في المطالب الإلهية»، وجد أنه ما وصل إلى شيء سِوى الحيرة، فترك البحث في هذه المباحث وانتقل إلى النظر في أُمر الهيئة والفَلَك وما إلى ذلك.

فالمقصود: أنَّ القوم هم بين هذه الأحوال، أو لرُبَّما لِضعْف إيمانهم ويَقينهم وحَيرهم وشُكوكهم يتشاغلون بشهوات البطن والفرْج، وذكر هذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «درْء التعارض» في الجزء الأول من حال القوم، قال: «ولهذا تجد كثيرًا من هؤلاء» يعني المتكلمين «لما لَم يتبيَّن لهم الهدى في طريقه» يعني الذي سلَك هذا المتكلم «نكَصَ على عقِبَيه فاشتغل باتباع شهوات الغَيِّ في بطنه وفرْجه»، ثمَّ علَّل ذلك «لعدم العلم واليقين» لأنه ما وصل إلى علم ويقين.

فالمقصود: أنّ هؤلاء أبعدُ النَّاس عن تحقيق هذه المطالب على الوجه الصحيح.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

كيف يكون هؤلاء المَحْجُوبُون المَفْضُولُون المَنقُوصُون المَسْبُوقُون الحَيَارَى المُتَهَوِّكُون أَعلَم بالله[١] وأسمائه وصفاته، وأحكم في باب ذاته وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتَّبعوهم بإحسان، من ورثة الأنبياء وخُلفاء الرسل، وأعلام الهدى، وَمَصابيح الدُّجَى؛ الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، الذين وهَبَهم الله من العلم والحكمة ما برَزُوا به على سائر أتباع الأنبياء، فضْلاً عن سائر الأُمَم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا مِن حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جُمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا مَن يطلب المقابلة.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (كيف يكون هؤلاء) المتأخرون الذين وُصِفُوا فيما سمعت سابقًا أن مذهبهم أعلَم وأحكم من مذهب السلف، مذهب السلف فقط فيه سلامة خالية من علْم وحكمة، طيب أين نجد العلم والحكمة؟ في طريقة الخَلَف، ومَن الخلَف؟ وصفهم رَحِمَهُ اللَّهُ بأنهم أولئك الذين سلَكوا مسْلَك المتكلمين.

(١) يعني: هو أعاد الآن الفعل واسمه، وذكَر الخبر، وهو الخبر أيضًا الذي للمقدمة التي كانت قبل أربع صفحات، وقلنا إن هذا هو خبرها، وما بين هذا كان اسْتطرادًا في بيان بعض أحوال القوم.

(كيف يكون هؤلاء المَحْجُوبُون)؛ مَحْجُوبُون بما هم عليه من عُلومٍ فاسدة وقواعد كاسِدة، مَحجُوبُون عن العلم الصحيح بالله ﷻ وأسمائه وصفاته، فأعظم الناس وأغْلَظ النَّاس حجابًا عن فهْم الكتاب والسنة هم هؤلاء القوم المتكلمون.

(المَفْضُلُون المَنقُوصُون)؛ لا شكَّ ولا ريب أنهم مفضُولُون بالنسبة للسلف الفاضِلِين.

(المَسْبُوقُون الحَيارَى المُتَهَوِّكُون)؛ المُتَهَوِّك: هو المُتردِّد المتحيِّر، ويُقال أيضًا لمن يسقط في هُوَّة الردَى إنه متهوِّك، وكلا الوصفين صادقٌ على هؤلاء.

كيف يكون هؤلاء (أَعلَم بالله وأسمائه وصفاته وأحكم في باب ذاته وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخُلفاء الرسل، وأعلام الهدى، وَمَصابيح الدُّجَى!!) لا شكَّ في هذا ولا ريب، سبحان الله! هؤلاء بالله أعلَم من أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم؟! والله ما كان ولا يكون، أين فضل الصحابة من هؤلاء!، أَلَا يعلمون أن فضل الصاحب بفضْل صاحبه، وهؤلاء صحْب مَن؟ صحْب رسول الله ﷺ، **فتميُّزهم وتفوُّقهم على مَن بعدهم من جهات كثيرة:**

❁ **أولًا**: من جهة علْمهم؛ فالقوم تلقَّوا من مشكاة النبوة مباشرة، عهْدهم برسول الله ﷺ عهْدٌ قريب، وكلما كان الإنسان أقرب إلى رسول الله ﷺ كان أفضل وأهْدَى وأعلَم دون شك ولا ريب.

❁ **والأمر الثاني**: أن عقولهم أدَقُّ وأحَدُّ من عقول مَن بعدهم.

❁ **وثالثًا**: أنهم ما تلوَّثُوا بالمصادر الضالَّة الملوَّثَة التي تلوَّث بها مَن بعدهم من المتكلمين، إنما وردُوا مَعِينًا صافيًا نقيًا تمامًا، ما عندهم إلا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

❁ **وأمْرٌ رابع**: أنَّ أنظارهم وأفْهامهم قد توافرت على فهْم مراد الله ومراد رسوله ﷺ؛ ففازُوا بصحة العلم والفهم والاسْتنباط، تكلموا صوابًا وسكتوا صوابًا؛ لأنهم ما كدُّوا أذهانهم وأتعبوا أنفسهم في مقدِّماتٍ كثيرة يحتاجها مَن بعدهم، لا يحتاجون إلى نظر لا في أسانيد، ولا في أصول فقه، ولا أصول تفسير، ولا قواعد لغة عربية، ولا غير ذلك من هذه المقدِّمات الطويلة التي يحتاجها مَن بعدهم، إنما هم جعلوا كل همَّتهم وكل نظرهم في تدبُّر كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ففازُوا بأحسن العلوم.

❁ **وأمْرٌ خامس**: أن القوم سلِمُوا من الاختلافات العميقة التي ابتُلي بها مَن بعدهم، والتي ولا شك ستأخذ حظًّا كبيرًا من الوقت والنَّظر والفهْم، هم سَلِمُوا من هذا كله؛ فبناءً على هذا لا شك أنهم كانوا أهدَى وأعلَم وأحْكم، ويكفيهم تزْكية الله وتزْكية رسوله ﷺ لهم، فلو لَم يكن إلا هذا والله لكَفَى، فلا شك أنَّهم خير الناس، وخير الناس للناس، وأنهم كانوا أبَرّ الأُمة قلوبًا، وأعْمقها علْمًا، وأقلّها تكلُّفًا.

ثم مَن اتَّبعهم بإحسان ممن سار على نَهْجهم من أهل السنة والاتباع وأهل الحديث والأثر؛ هؤلاء على نَهْج السالفين يدرجُون، وعلى طريقتهم يسلكون، فلهم حظٌّ من هذا الفضل العظيم، والعلم السَّديد، والنظر الموفَّق، فأين تقارن

هؤلاء؟ أين تقارن العاكفين على الكتاب والسنة من العاكفين المتشاغِلِين بعلم الكلام؟ سبحان الله العظيم!! أين الثَّرى من الثريا، مَن قارن بين هؤلاء وهؤلاء عليه أن يتدّرع بالحياء.

أَلَم ترَ أنّ السيف ينقُصُ قدْرُه إذا قِيل إن السيف أمْضَى من العصا

يستحي من يطلب المقابلة بين هؤلاء وهؤلاء، سبحان الله!

تريد أن تقارن بين علم ابن عمر، وابن مسعود، والحسن، وابن سيرين، والسفيانَين، وأحمد، والشافعي، وأئمة الإسلام العِظام ممَّن بعدهم بهؤلاء المتكلمين!! تُقارن أي شيء بأيّ شيء!! تقارن العلم بالكتاب، بالتفسير، بالحديث، بالفقه، بأي شيء؟ كيف تطلب المقارنة بين الأئمة العظام من أئمة أهل السنة والجماعة بهؤلاء المتكلمين الذين هم من أضْعف الناس في علم الكتاب والسنة!!

فالأمر كما قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لاستحيا مَن يطلب المقابلة)، وقبل ذلك قال: (الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا)؛ كأنَّه اقتبَسَ هذا من أثر عن وهْب ابن منبِّه رَحِمَهُ اللَّهُ رواه أبو نعيم في «الحلْية» في المجلد الأول في أوائل هذا المجلد عن عيسى عليه السلام أنه سُئل عن أولياء الله عَزَّ وَجَلَّ، فذكر كلامًا طويلاً، ومنه هذه الجملة، أو ذكر قريبًا منها.

(الذين بهم قام الكتاب)؛ بِهِمْ قام كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ حِفْظًا، وإلْقاءً على مَن بعدهم وروايةً، ودفاعًا عنه، وتفسيرًا له، وتفقُّهًا فيه. كذلك بالنسبة لسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهؤلاء السلف الصالحين والأئمة المهديِّين قامت السنة على سوقها،

وانتشرت في الآفاق، وحُفِظَت بحفظ الله ﷻ كانوا هم الأسباب، فبهم قام الكتاب.

ولا تُعرف طائفة من أهل علم ودين من هذه الأمة نصَرَت الكتاب والسنة إلا وهُم أهل سنةٍ وجماعة، لا تُعلم طائفة من طوائف هذه الأُمَّة المنتسِبين إليها من أهل علم ودِين نصروا الكتاب والسنة إلا وهُم أهل سنة، وهذا يعرفه كلُّ مَن يعرف أحوال التاريخ قديمًا وحديثًا، مُنْذُ حروب الردَّة وإلى يومنا هذا والسلف الصالح وأتباعهم هم الذين قاموا بكتاب الله ﷻ وبسُنة رسوله ﷺ.

قال: (وبه قاموا)؛ ارتفعوا وحَسُنَ حالهم وعَظُمَ شأنهم باتباعهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، لا بشيء آخر، ما قاموا بشيء آخر، إنما بالكتاب والسنة كانت لهم العزة، كانت لهم الرفْعة، وكان له الأجر العظيم.

قال: (وبهم نطق الكتاب)؛ ثناءً ومدْحًا، (وبه نطقوا)؛ كلامهم واستدْلالهم وتنظيرهم لا يخرجُ عن حدود الكتاب والسنة، فالحق أنَّهم هم الذين نطق الكتاب بفضْلهم، وبه نطقُوا.

قال: (الذين وهَبَهم الله من العلم والحكمة ما برَزُوا به على سائر أتباع الأنبياء، فضْلاً عن سائر الأُمَم الذين لا كتاب لهم)؛ من أتباع الفلسفة اليُونانية وما إليها. (وأحاطوا مِن حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جُمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا مَن يطلب المقابلة).

المقصود: أنَّ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يستدل على بُطلان ما زعم القوم من تفضيل الخَلَف على السلف في العلم والحكمة بأمرين، في هذا الموضع يستدل على هذا بأمرين:

الدليل الأول: حال السلف وحال الخلَف؛ يكفي دليلاً على بطلان مَقالتهم التي هي: (إن مذهب الخلَف أعلَم وأحكم) يكفي أن تنظر في حال السلف وما هُم عليه من العلم واليَقين والإيمان، وهذا بابٌ يسْتغني المتكلم عن الإسهاب فيه؛ لأنه من أظهر الأشياء وأوضحها. وكذلك النظر في حال الخلف الذين سمعت طرفًا من كلامهم، فالدليل الأول هو ما ذكرتُ لك، وهو: حال السلف وحال الخلَف كافٍ في إبطال هذه المقالة الفاسدة.

والدليل الثاني أضفْه إلى الأول ليَزْداد الأمر وضوحًا، أَلَا وهو: النظر في مصدر هؤلاء ومصدر هؤلاء، ما هي المصادر التي اسْتقَى منها المتقدمون من السلف الصالحين؟ واسْتقى منها المتأخرون من الخالفين؟ انتبه لِما يقوله الشيخ الآن.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثم كيف يكون خَير قُرون الأمة أنقَص في العلم والحكمة -لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته- مِن هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟

أمْ كيف يكون أفْرَاخ المُتفلسفة وأتباع الهند واليونان، ووَرَثة المجوس والمشركين، وضُلاَّلُ[1] اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشْباههم؛ أعلَم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟!



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

خلاصة هذا الكلام: أنَّ مصدر التلقي كان عند السلف الصالح: الكتاب والسنة فحسْب، وهل في ذلك أدنى شكّ؟ عُلوم الصحابة والتابعين وأتباعهم أَكَان لها أصولٌ سوى الكتاب والسنة؟! كلُّ مَن عرف طرفًا من حال الصحابة وبقية السلف يعلم يقينًا أن مستندهم في علمهم إنما هو الكتاب والسنة لا غير.

طيب ماذا عن هؤلاء المتأخرين؟ الجواب ما سمعتَ؛ أن القوم مصادرهم الذي منه اسْتقَوا لم يكن الوحي، وهذه قاعدة مهمة يُشير إليها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، علْم الكلام ليس إرْثًا إسلاميًا.

---

(١) هكذا هي مضبوطة، لكن هي تحتمل، لكن يبدو -والله أعلم- أنها (وَضُلاَّلِ)؛ لأنه يتكلم عن هؤلاء المنتسبين إلى هذه الأمة، ولا يتكلم عن اليهود والنصارى، إذًا ورَثَةُ المجوسِ والمشركين وضُلاَّلِ اليهود والنصارى والصابئين، كلها معطوفة على المجوس، ورثة المجوس، والبقية هؤلاء، هذا الذي يبدو.

انتبه لهذا وخُذْها مُسلَّمة، علْم الكلام ليس إرْثًا إسلاميًا؛ إنما هو خَليط مِن آراء وأفكار وعقائد لأديانٍ كانت في أصلها سماوية وهي محرَّفة، أو إلى فلْسفاتٍ أرْضية باطلة كالتي وصف الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فمصادر القوم وأوائل هؤلاء المتكلمين كانوا في المشرق، في خراسان وما وَالاها، ثم انتقلت بعد ذلك عُلوم المتكلمين إلى وسط العالم الإسلامي وغَرْبه، وهؤلاء تأثروا كثيرًا بالواقع الذي كان يموج في ذلك الوقت من أفكار الفلاسفة والمجوس واليهود والنصارى والهنود وما إليهم؛ فحصل ما حصل من هذا التأثُّر الكبير.

المقصود: أن مصادر المتكلمين التي اسْتَقَوا منها -سواء في المواد العقدية، أو في منهج الاسْتدلال- إنما كانت شيئًا بعيدًا عن الوحي، لم تكن من الكتاب والسنة، فليس في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ وسنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيء يدل من قريب ولا من بعيد على دليل الأعراض والحوادث، أو دليل التركيب، أو دليل الاخْتصاص، أو شُبْهة التجسيم، أو منهج التأويل، أو منهج التفويض، وما إلى ذلك.

ليس في كتابِ الله عَزَّ وَجَلَّ ولا في سنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يُشير من قريب ولا من بعيد إلى النتائج التي أوصل إليها علم الكلام من القول بخلْق القرآن، أو القول بنفي علوّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، أو بنفي رؤية الله جل وعلا في الآخرة، أو بتعطيل صفات الكمال له تبارك وتعالى، أو القول بالجبْر، أو القول بعقيدة القدرية، أو النحو إلى الإرْجَاء، أو ما شاكل ذلك؛ كل هذا لم يكن من المسْتقى والمستفاد من كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ أو من

سنة رسوله ﷺ ، وإنما لذلك أُصول مستفادَة من خارج الوحي، ثم كانت هذه هي النتائج.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ثم كيف يكون خَير قُرون الأمة أنقَص في العلم والحكمة -لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته- مِن هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟)؛ والله إن هذا لا يمكن أن يكون، أين علم الصحابة ﵃، أين فقْههم، أين حرْصهم على الاتِّباع من هؤلاء المتأخرين؟!

ولذلك -يا إخوة- من أعظم سِمات أهل السنة والجماعة: أنهم أهْل تعظيم لفقْه الصحابة ﵃ ، وأهل تعظيم لعلْمهم، ولذلك قال إبراهيم النخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحد التابعين، فيما نقل عنه عددٌ من أهل العلم؛ كابن العربي، وابن المُلَقِّن وغيرهم، نقلوا عنه أنه قال: «لو وجدتُ الصحابة ﵃ يتوضَّؤون إلى الكُوع» أين الكوع؟ هذه العظْمة، «لو رأيت الصحابة ﵃ يتوضَّؤون إلى الكُوع لتوضَّأْتُ إلى الكُوع، وأنا أقرؤها إلى المَرافق؛ لأنهم أحرص خلْق الله ﷻ على اتِّباع نبيه». والله لو كان الصحابة ﵃ مضى عملُهم على الوضوء على أن يكون غسل اليد في الوضوء إلى الكَفّ فقط يقول: لفعلْتُ هذا؛ لأنهم يسْتحيل أن يخالفوا نصّ الآية إلا وعندهم حُجَّة في هذا؛ تكون الآية منسوخة، أو لها فهْم غاب عنَّا، لكن المقطوع به: أن الصحابة لا يمكن أن يُطبِقوا على مخالفة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ؛ لأنهم أحرص الناس على الاتِّباع، ولا يتّهمهم بخلاف هذا إلا متَّهَمٌ في دينه ورأيه، هذا لا شك فيه ولا ريب.

إذًا : أعلَم الناس الصحابة، وأتْبع الناس للوحي هم الصحابة، وأسْبق الناس إلى الخير هم الصحابة؛ فلو كان الذي عليه المتكلمون خيرًا والله ما فازوا به وحدهم دون السلف، ولا سبقوا السلف إليه.

في «ذمّ الكلام» للهَرَوِي عن مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال -واسمع هذا الكلام الحسَن-، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لو كان الكلام علْمًا» هذا الذي يُسمى علْم الكلام لو كان علماً حقًا، قال: «لو كان الكلام علْمًا لتكلَّم فيه الصحابة والتابعون كما تكلموا في الأحكام والشرائع، ولكنه باطلٌ دلَّ على باطل». يكفي أن تعلم بطلان ما عليه المنهج الكلامي أن تعلم أن الصحابة والتابعين أعرضوا عنه، هذا كافٍ في أنه لا خير فيه.

قال: (أمْ كيف يكون أفْرَاخ المُتفلسفة)؛ أفْرَاخ: جمْع «فرْخ»، والفَرْخ: ولَد الطائر. فمُراده رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّ هؤلاء المتكلمين أتباعٌ مقلِّدةٌ سائرون خلْف المتفلسفة ومَن ذكَر بعدهم كما يمشي ولد الطائر خلفه، هذا المراد بقوله: أنهم أفراخ كذا وكذا، أنهم يُتابعونهم فيما كانوا عليه، سواء أكان هذا في المواد العقدية -كما ذكرتُ لك- أو في منهج الاسْتدلال.

فلا يمكن أن يكون هؤلاء المتلوّثون في المصادر الضالة من فلْسفة اليونان أو الهند، أو عقائد المجوس والمشركين، أو ما كان عليه اليهود والنصارى والصابئين لا يمكن أن يكون هؤلاء أعلَم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان، ولا شكَّ أن أعظم هذه المصادر تأثيرًا في علم الكلام هو الفلْسفة

اليُونانية، الفلْسفة اليُونانية أُسّ الضلال، وأساس البلاء، ومُعظَم الشرّ الذي دخل على المسلمين كان منها، والله المستعان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وإنما قدَّمتُ هذه المقدمة؛ لأن مَن استقرَّت هذه المقدمة عنده علِم طريق الهدى، أين هو في هذا الباب وغيره؟ وعلِم أن الضلال والتهوّك إنما استولَى على كثير من المتأخرين:

بنبْذِهم كتابَ الله وراء ظهورهم.

وإعراضهم عمَّا بعث الله به محمدًا ﷺ من البينات والهدى.

وترْكهم البحث عن طريقة السابقين والتابعين.

والْتماسهم علْم معرفة الله: ممَّن لم يعرف الله بإقراره على نفسه، وبشهادة الأمة على ذلك، وبدلالات كثيرة؛ وليس غرَضي واحدًا معينًا، وإنما أَصف نوع هؤلاء ونوع هؤلاء، والعاقِلُ يَسير فَيَنظر.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقول: (وإنما قدمتُ هذه المقدمة) **المقدمة خلاصتها ثلاثة أمور، من بداية الكتاب إلى هاهُنا تتلخص في ثلاثة أشياء:**

❁ **أولًا**: أن الهداية في الوحي لا غير؛ ﴿وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ﴾ [سبأ:٥٠]، فمَن أراد الهداية فلا يعْدُو هذا المصدر الوحيد لها، ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف:٣]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾﴾ [النساء:١٧٤]؛ إذًا ماذا نريد بعد هذا؟ بُرهان ونور مُبين، ثم نطلب الهداية من غيره! أيُّ سَفَهٍ هذا.

۞ **الأمر الثاني**: أنَّ النبي ﷺ قد بيَّن الحق البيان التام، فلا حاجة بنا إلى غيره، ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة:٣]، «**ما بعثَ اللهُ من نبيٍّ إلَّا كانَ حقًّا عليْهِ أن يدلَّ أمَّتَهُ على خيرِ ما يعلمُهُ لَهم وينْهاهُم عن شرِّ ما يعلمُهُ لَهم**»، إذًا النبي ﷺ بين الدين البيان التام، وأعظم ما بين هذه المطالب الإلهيَّة.

۞ **الأمر الثالث**: أنَّ مذهب السلف أسْلَم، وأعلَم، وأحْكَم، وأهدى للتي هي أقوَم، وأن مذهب مَن خالفهم أجهل وأضل وأبعد عن سواء الصراط.

هذه المقدمات الثلاث هي التي حرص المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجزاه عنَّا خيرًا على تأْصيلها، فاحرص عليها فإنها مقدِّمة في غاية النفاسة، وتسْتحق أن تُعيد النظر فيها مرَّة بعد أخرى.

ويا إخْوتاه إنِّي أُوصيكم: لا تسْتهينوا بهذه التأصيلات المنهجية العقدية، فإننا في زمن قد كثُرت فيه الشُّبهات، وعظُم فيه التخبُّط، وضعُف فيه اليقين بهذه الأصول إلا من قلَّة ممَّن رحم الله ﷻ. لا تقل: هذه واضحة، لا تقل هذه مفهومة، لماذا أُعيد الكلام فيها على الناس، لا يا رعاك الله، لو أبصرت الواقع بحذْق وفهْم وعرفتَ ما عليه الحال لَما تهاوَنت أبدًا من تذكير نفسك، وتذكير الأقربين، وتذْكير الأبعدِين بهذا.

لا تسْتهينوا بهذه التأصيلات، لا تسْتهينوا بتأصيل هذه المقدمات الثلاث، أَعِد، وكرِّر، ودَنْدِن عليها ما استطعت إلى هذا سبيلاً، فما أكثر التخبُّطات، اليوم الشُّبَه شيء عجيب يا إخوتاه، كل يوم تقذِف وسائل التواصل بالغرائب

وبالعجائب، وبالمُبعِدات والمُشكِّكات في الصراط المستقيم شيء يعجب الإنسان من كثْرته ومن تأثيره، وهناك قابلية عند العوام أن يتلقفوا الجديد، كأن الأفكار مثل الموضَة ما يُسمونه بالمُوضَة، كأنها ألْبسَة تُلبس وتُخلع بحسب المزاج، لنُجرِّب، والله هذه فكْرة تبدو جديدة لنُجرِّب، تجد عاميًا أو شابًا أو فتاة ما عنده من العلم ولا التدقيق ولا الخبرة بالمقالات وبالأدلة، يسمع كلام غريب عجيب، كلام من تقريرات الفلاسفة، كلام من تقريرات الملاحدة، كلام من تقريرات المتكلمين، وهُم بالنظر إلى حالهم وما ينبغي أن يكونوا عليه هُم من أبعد ما يكونون عن هذه الأفكار، لكنها صارت تصل إليهم بكل سُهولة ويُسر بسرعة.
فالتأصيل التأصيل يا إخوتاه، ينبغي تأصيل الأصول في منهج التلقي والاسْتدلال في هذه الأيام كثيرًا، فما أكثر التخبُّط، والله المستعان.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنما قدَّمتُ هذه المقدمة لأن مَن استقرَّت هذه المقدمة عنده علِم طريق الهدى أين هو)؛ العلم باختصار: (العِلمُ قال اللهُ قال رسولُهُ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال الصحابةُ ليسَ بالتَّمْويهِ) هذا باختصار، هذا هو العلم، في الكتاب والسنة والأَثَر.

قال: (وعلِم أن الضلال والتهَوّك إنما استولَى على كثير من المتأخرين بنبْذِهم كتابَ الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عمَّا بعث الله به محمدًا صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من البينات والهدى، وترْكهم البحث عن طريقة السابقين والتابعين)؛ شخَّص المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الدَّاء وأسبابه أحْسَن تشْخيص، القوم ينظرون إلى الأدلة النقلية بنظر يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة، نظر التعظيم والإجلال والالْتزام الذي عليه أهل السنة والجماعة ينقُص كثيرًا عند هؤلاء القوم، علْم في المباحث الإلهية

والمطالب العقدية يُستفاد من الوحي الذي هو أدلة لفظية، مهْما كان في ثُبوته فإنه لا يعدو أن يكون أدلَّة ظنّية؛ هذا فيه نظر كبير.

ولذلك ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر فائدة في كتابه «الفوائد»، وهي: أن أحد هؤلاء المشتغلين بعلم الكلام رآه بعض أصحاب ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ فنصحه، رآه مكِبًّا على الاشْتغال بعلم الكلام فقال له: لو أنك حفظت القرآن أولًا لكان أوْلى بك، فكان جوابُه: وهل في القرآن علم؟! قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد سمعتُ من بعض علماء هؤلاء وأئمتهم أنه قال: إنما نقرأ أحاديثَ رسول الله ﷺ للبركة لا للعلم، ختْم للبخاري، ختْم لمسلم، وربما إجازات، والغرض البركة وليس العلم، العلم أين هو؟ العلم في علم الكلام!.

وقد ذكرتُ لكم غير مرَّة ما نصَّ عليه الآمدي في «أبكار الأفكار» وفي «غاية المرام» من كلام في غاية القُبْح الشَّناعة والله، لَمَّا تكلم عن إثبات بعض الأشاعرة صفتَي السمع والبصر قال: "وربما استَروح بعض الأصحاب إلى الاسْتدلال على هاتين الصفتين بأدلة لفظية"، ثم تعجَّب من هذا، وقال في معنى كلامه: "وهذا خطأ؛ لأن هذه ظواهر لفظية لا خروج لها عن الظن والتخْمين"، يعني ظن وتخْمين كيف تأخذ يقينًا قطيعًا في مباحث قطعية من الكتاب والسنة؟ هذا خطأ.

والعجيب أن كلام الآمدي هذا كلامٌ مسْتقيمٌ ومضْطردٌ على منهجه؛ فعْلاً الذين أثبتوا السمع والبصر لله ﷻ بالأدلة النقلية متناقضون مع منهجهم، منهجُهم يقول:

أولًا من جهة الثبوت أخبار الآحاد وهي عامة السنة، أخبار الآحاد لا يُؤخَذ بها في العقائد، لماذا؟ لأنها ظنِّية، وباب العقائد؟ قطعي، والقطعي لا يُستدل فيه إلا بقطعي، إذًا السنة ما في مجال للاسْتدلال بها أصلاً.

جئنا للمتواتر، آيات القرآن كثيرة، عندنا مشكلة الآن في الدلالة وليس في ثبوت الدليل، الدَّلالة ظنِّيَّة وإن كان الدليل في ثبوته قطعيًا، لماذا؟ لأن الدليل النقلي لا يخلو عن عشرة أمور تُضعف اليقين والقطع فيه، وتُلْزمه الدلالة الظنِّيَّة ولابد.

طيب ماذا نصنع وهذه الأدلة مُشعِرة بما يخالف الدليل العقلي القطعي؛ وهو نفْي التشْبيه والتجسيم عن الله ﷻ -هكذا يقولون- إذًا يقولون: الأمر واضح، تعارَض ظنِّيٌّ مع قطعي فما المُقدَّم؟ المُقدَّم هو القطعي، وما القطعي هنا؟ الدليل العقلي، إذًا يُقدَّم العقلُ على النقل عند التعارض.

هكذا بكل وقاحَة يتعاملون مع أدلة الكتاب والسنة؛ ظواهر لفظية، وأدلة ظنِّيّة، فكيف يُعوَّل عليها؟! طيب ماذا نصنع؟ الأمر سهل، القرآن والسنة لها مكانتها عند المسلمين وفضلها، طيب ما اسْتفدنا منها علْمًا، نعم نقرأ للبركة واكتساب الأجر، طيب ماذا عن الدلالات المشكِلة هذه؟ ما في مشكلة عندنا مَخرج، المَخرج نؤوِّل أو نفوِّض.

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهَا ... أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا!

ما عندك مشكلة، هناك مخارج تخرج بها عن القدح الصريح، وهو أن تغالط بالتأويل أو بالتفْويض؛ تخرج من اللائمة التي تُلام بها على ردِّ الكتاب والسنة.

فهذا هو حال السلف، وهذا هو حال الخلَف، وهذا السبب الذي وقعوا بسببِه فيما وقعوا فيه؛ وهو أنهم أعرضوا عن الكتاب والسنة، وتركوا البحث عن طريق السابقين والتابعين، فكان ما كان من حالهم (والْتماسهم علْم معرفة الله ممَّن لم يعرف الله بإقراره على نفسه وبشهادة الأمة على ذلك وبدلالات كثيرة).

قال: (وليس غرَضي واحدًا معينًا، وإنما أَصف نوع هؤلاء ونوع هؤلاء)؛ أنا لا أتكلم الآن عن فلان أو فلان، هكذا يقول المؤلف، إنما أتكلم بكلامٍ مطلَق، أتكلم عن نوع هؤلاء وهؤلاء من المهتدِين والضالِّين، وأصِف لك حال هذا وحال هذا، وبعد ذلك اختَرْ لنفسك؛ إن كنت تريد النجاة فدُونَك، وإن كنت تريد خلاف ذلك فأنت وشَأْنُك.

قال: (**والعاقِلُ يَسيرُ فَيَنظر**) ينظر ويعْتبر، هذه الكلمة كرَّرها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ كما سيأتي معنا -إن شاء الله- في الحَموية، (العاقل يَسير فينظر) يعني: يعْتبر، ﴿فاعتبروا يا أوْلي الأبصار﴾، في «صحيح مسلم»، عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «السعيد مَن وُعِظ بغيره»، أنت رأيت وعرفْتَ مآلات الأمور في حق هؤلاء وحق هؤلاء، فانظر لنفسك واعتبر.

إن السعيد له مِن غيره عِظَة ... وفي التجارب تحْكيم ومُعتَبر

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وإن كان كذلك:

فهذا كتابُ الله من أوله إلى آخره.

وسُنة رسوله ﷺ من أوَّلها إلى آخرها.

ثم عامة كلام الصحابة والتابعين.

ثم كلام سائر الأئمة:

مَمْلُوء بما هو: إمَّا نصٌ وإمَّا ظاهرٌ في أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: فوق كل شيء، وهو على كل شيء، وإنه فوق العرش، وأنه فوق السماء.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

عطَفَ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على تلك المقدمة العظيمة تمثيلاً وتفصيلاً يتعلقُ بمنهجِ السلف مقارنةً بمنهجِ الخلَف في صفات الله جل وعلا، وخصَّ فيما أورد صفةَ العُلو لله جل وعلا؛ وذلك لأنَّ صفة العُلو من أكثر الصفات وُرودًا في الكتاب والسنة وفي آثار الصحابة والتابعين، مع كونها صفة قد دلَّ عليها العقل والفطرة والإجماع؛ ومع كل هذا ستجد أن منهج الخلَف فيها مخالفًا لهذا كله - لأدلة الكتاب والسنة والآثار والإجماع والفطرة والعقل- مما يُؤكِّد ما سبق أنَّ مذهب السلف أسْلَم وأعلَم وأحكَم وأهدى للتي هي أقوَم، وأن مذهب الخلف على الضدّ من ذلك.

واسترسل المؤلف بعد ذلك في سَوق جملة من الأدلة من الكتاب والسنة في إثبات هذه الصفة العظيمة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسُنة رسوله ﷺ من أوَّلها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأئمة؛ مَمْلُوء بما هو إمَّا نص، وإما ظاهر في أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فوق كل شيء، وهو على كل شيء، وإنه فوق العرش، وأنه فوق السماء).

صفة العُلو -كما أسلفتُ- من أكثر الصفات وُرودًا في الأدلة، وقد ذكر المؤلف شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضعٍ في «مجموع الفتاوى» أن أدلة علو الله ﷻ على كل شيء نحو ألْف دليل، وهكذا نصَّ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عددٍ من كُتبه؛ في «الصواعق»، وفي «اجتماع الجيوش»، وفي «إعلام الموقِّعين»، وكذلك الذهبي، وغيرهم من أهل العلم نصّوا على أنَّ أدلة العلو نحوٌ من ألْف دليل في الكتاب والسنة وآثار الصحابة ﷺ، بل ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّها تبلُغُ ألْفَي دليل.

يَــــا قَوْمَنَــــا وَاللهِ إنَّ لِقَوْلِنَــــا ... أَلْفًــا تَــدُلُّ عَلَيْــهِ بَــلْ ألفَــانِ

عَقْلًا وَنَقْلًا مَعْ صَرِيحِ الفِطْـرَةِ الـ ... أولَــى وَذَوْقِ حَــلاوَةِ القــرآنِ

كُــلٌّ يَــدُلُّ بأنَّــهُ سُــبْحَانَهُ ... فَــوْقَ السَّــمَاءِ مُبَــاينُ الأكــوَانِ

أَتَــرَوْنَ أنَّــا تَــارِكُو ذَا كُلِّــهِ ... لِجَعَــاجِعِ التَّعْطِيــلِ والهَــذَيَانِ

بل ذكر في موضعٍ في «الصواعق» أنَّ أدلة علو الله ﷻ على خلْقه ومُباينته لهم تبلغ الأُلُوف، فكثْرةٌ كاثرة من أدلة الكتاب والسنة حتى إنَّ جمعها ممَّا يصْعُب، حتى إنَّ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قسَّم تلك الأدلة إلى أنواعٍ ومجموعات بلغَت عنده كما في «إعلام الموقعين» ثمانية عشرَ نوعًا، وفي «النونية» أوصلها إلى واحدٍ وعشرين نوعًا،

وزاد عليه الشيخ حافظ الحكَمِي في «معارج القبول» فأوصلها إلى خمسة وعشرين نوعًا، وتحت كل نوع ما لا يُحصيه إلا الله من الأدلة المفردة، ومع كل هذا كان فيها منهج الخلَف -كما سترَى بعد قليل إن شاء الله- مخالفًا لهذه الأدلة الكثيرة الواضحة البيِّنة التي لا لبس فيها ولا ريب.

قال: (مَمْلُوء بما هو إمَّا نص، وإما ظاهر)؛ النَّص -كما لا يَخْفاك- يُطلقُ في:

- مَساقِ إرادةِ الدلالة وهو المراد هنا.

- ويُطلق في مساق إرادة الدليل؛ فيُقال "على هذا الأمر أو على هذه المسألة نصّ من القرآن أو نصّ من السنة" والمراد الدليل، فهذا اصْطلاح آخر.

أما مراد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا النص الذي هو نوع من أنواع الدلالة (إمَّا نص، وإما ظاهر).

أمَّا النَّص: فإنه ما لا يحتمل غيره البتَّة، ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة:١٩٦]؛ إذًا المراد عشرة وليس تسعة، وليس المراد أحد عشر.

والظاهر: هو ما دلَّ على معناه بالرجحان مع احتمال غيره بمَرْجُوحيَّة، فالأقرب في معنى النص أو في معنى الدليل كذا وكذا وإن كان يحتمل غيره، لكن الراجح هو كذا وكذا، فهذا هو الظاهر من النص.

وأدلة العُلُوّ عامتها وجُلّها أدلة نصية لا تحتمل غير معنى العُلو، وفيها شيء مِمَّا هو ظاهر الدلالة؛ فمثلاً قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨] فالظاهر من هذا النص أن الفَوقية هاهُنا فوقية الذات، وإن كان ثَمَّة احتمال أن تكون الفَوقية هاهُنا فوقية القَهْر، ولكن الراجح أنَّها فوقيةُ الذات؛ لأنَّ القهْر جاء

في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ﴾، والتأْسيس أولى من التأكيد؛ فتكون الفَوقية هاهُنا فوقيةَ الذات على الراجح.

لكن تعالَ إلى قوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠] ؛ الدلالة هنا دلالةٌ نصية، لا تحتمل إلا فوقية الذات، كما سيأتي معنا إن شاء الله ﷻ.

إذًا هذه مقدمة لِما سيُورده رَحِمَهُ اللَّهُ من أدلةٍ من آيات القرآن تبلغ نحوًا من عشر آيات، وذكر نحوها أو ما يَزيد عليها من أحاديث النبي ﷺ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

مثل: قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر:١٠]، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا نوعٌ من أنواع أدلة العلو، وهو الأدلة التي فيها إثبات صعود الأشياء إلى الله ﷻ ورفْعها إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وليس يَخْفَى أنَّ لغة العرب تدل على أنَّ الصعود: قصد الشيء من سُفل إلى عُلُو.

فهذه الآية (آية فاطر) فيها وجهان من الدلالة:

الأول: في قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾ لا إلى غيره ﴿يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾؛ إذن الله ﷻ عالٍ على خلْقه، ولذا تصعد الأشياء إليه، ولو لم يكن عاليًا ما صحَّ هذا الكلام.

والوجه الثاني في قوله: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾؛ الصحيح من كلام أهل التفسير: أنَّ الضمير هاهُنا (يرفعُهُ) يعني: الضمير يعود إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فالله يرفعه إليه.

فهاتان الآيتان تدلَّان على ثبوتِ العُلو لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ومثلهما آيةُ آل عمران: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ في شأْن عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فلو لم يكن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عاليًا على خلْقه كيف يقول سبحانه هاهنا: ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾!! ونحوها أيضًا قوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء:١٥٨] فكل هذا دليلٌ على علو الله جل وعلا.

واستدل بعد ذلك بقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ ۝١٧﴾ [الملك:١٦-١٧]

هذا نوع أيضًا من أنواع الأدلة وهو بيان أن الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ في السماء.

وهذه الأدلة لعلَّ منكم مَن حضر دروس الواسطية قد فُصِّل القول فيها بأبسط مما أقول هاهنا، فمن شاء أن يرجع لأجل التفصيل إلى تلك الدروس فليْفعل.

والخلاصة: أنَّ قوله تعالى عنه سبحانه: ﴿أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ لا يخرج عن معْنيَين، كلاهما صحيح:

الأول: أن السماء بمعنى العُلو؛ وهذا ما تعرفه العرب في لُغتها، وعلى هذا النحو جاء قوله تعالى في الشجرة الطيبة، قال: ﴿أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [إبراهيم:٢٤]، وليست السماء هاهنا هي السماء المَبنية، ليس المراد أنَّ الشجرة ترتفع حتى تعانق السماء المبْنية، وإنَّما المراد أنها ترْتفع إلى جهة العُلو. فالله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ في السماء بمعنى: في العُلو المطلق، فهو فوق كل شيء وعالٍ على كل شيء.

والمعنى الثاني: أن تكون «على» بمعنى «في»، وهذا جاء كثيرًا في لغة العرب، ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [التوبة:٢]، ﴿فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك:١٥]، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه:٧١] ونحوها، وأنت إذا تأمَّلت وجدت أنَّ «في» هاهنا بمعنى عَلى، أي: فوق، فالله ﷻ في السماء بمعنى: هو عَلى السماء، أي: فوقها.

ويسهِّل فهم هذا لك قوله ﷺ: «ارحموا مَن في الأرض يرحمكم مَن في السماء»، فما معنى: (مَن في الأرض)؟ الذين في داخلها، أو الذين عليها؟ إذًا كما فهمت أولًا الحديث افهم آخره.

ومن الفجور في الخُصومة عند بعض الخَلَف من المتكلمين من الأشعرية؛ أنه أولَّ قوله تعالى: ﴿أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ أنَّه مَلَك من الملائكة، يالله العَجب!! الله سبحانه لا يخوّفنا من نفسه، وإنَّما يخوّفنا من مخلوقٍ من مخلوقاته، سبحان ربي العظيم!! هذا كلامٌ لا يخطُر على بال أبلَدِ الناس وأجهلهم، وما جرَّ هؤلاء إلى مثل هذه التأويلات الفاسدة التي هي إلى تأْويلات قرامطة الباطنية إلا الهوى الذي وصلوا فيه إلى غايةٍ بعيدةٍ، نعوذ بالله من الخُذلان. فالآية صريحة في إثبات علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النساء: ١٥٨].

﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج: ٤].

وقوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ﴾ [السجدة: ٥].

﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قوله: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ ؛ إذًا الله عالٍ.

وقوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ﴾. ؛ والعُروج بمعنى: الصُّعود.

وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾، وهذه الآية نصٌّ في ثبوت عُلو الله تبارك وتعالى الذاتي، وليست من باب عُلو الصفات، والله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ عالٍ في ذاته وعالٍ في صفاته.

وَلَه العُلو من الجهات جميعها ذاتًا ... وقَهْرًا مع عُلو الشّانِ

لكن هذه الآية في علو الذات، وأدلة الفوقية وأدلَّة العُلو بمعنى واحد ، ما يقال في أدلة العُلو يُقال في أدلة الفوقية، والعكس.

أقول: إنَّ هذا النصّ دليلٌ صريح على إثبات فوقية الذات لله تبارك وتعالى؛ لأنَّ تأكيد الفوقية بـ«مِن»: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ معيِّنٌ بفوقية الذات، وهذا الذي تعرفه العرب في لغتها؛ ﴿فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل:٢٦] هل يفهم أحد إلا أن السقْف نفسه عالٍ عليهم ثمَّ خرَّ؟ أليس كذلك، هو كذلك، ﴿لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ

وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [المائدة:٦٦] هذا مُعَيِّنٌ أنَّ الفوقية هاهنا فوقية ذاتية،: ﴿لَهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ظُلَلٞ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحۡتِهِمۡ ظُلَلٞۚ﴾ [الزمر:١٦]

إذًا تأكيد الفوقية بـ«مِن» على مُعَيَّنٌ لفوقية الذات، ولا يحتملُ الكلام إلا هذا المعنى.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] **في ستة مواضع**، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه سبعة مواضع في كتاب الله جل وعلا فيها إثبات اسْتوائه تبارك وتعالى على العرش.

أعراف يونس رعدٌ ثم في طه فرقان سجدة والحديد بها استوى

والفرق -كما علمتم سابقًا- **بين الاستواء والعلو من ثلاث جهات:**

❁ **الأُولى**: أنَّ العُلو صفةٌ ذاتية، وأمَّا الاسْتواء فصفة فعلية.

❁ **والفرق الثاني**: أنَّ العلو صفةٌ سمعية عقلية، ولو لم يَرِد في الأدلة إثباتُ علو الله ﷻ لكان العقل قاطعًا بأنه سبحانه عالٍ على كل شيء.

❁ **والوجه الثالث**: أن صفة الاستواء صفةٌ خاصة، وصفة العُلو صفةٌ عامة؛ فالله عالٍ على كل شيء، فنقول: هو عالٍ على الخلق، وعالٍ على الأرض، وعالٍ على الجبال، أمَّا الاستواء فصفة خاصة؛ إذْ لم يَرِد في النصوص إلا أنه استوى على العرش.

فليس الشأن في صفة الاستواء كالشَّأن في صفة العلو من هذه الجهة، ومع ذلك فأدلة الاستواء أدلةٌ على العلو؛ لأن معنى استوائه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على العرش:

أنَّه فوقه تبارك وتعالى، والعرش أعلى المخلوقات. إذًا الله عالٍ على كل شيء، وكل دليل خاص فإنه يُستدل به على المعنى العام ولا يلْزم العكس، والله عَزَّ وَجَلَّ أعلم.



قال المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقوله: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ﴾ [غافر:٣٦-٣٧].

قال الشَّارِح وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

ما قال فرعون هذا إلا لأنَّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أخبرَه أنَّ ربه عالٍ، وفوقَ السماء، فلأجل هذا قال: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ﴾ الذي يزعُم أنَّه عالٍ وفوق كل شيء.

أقول ليهنأ نفاة العلو بإمامهم فرعون، فأنتم يا نُفاة العلو هذا هو إمامكم الذي كذَّب بعلو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فكل نافٍ للعُلو فإنَّه فرْعوني، كما أنَّ كل مَن أثبت علو الله سبحانه فإنَّه مُوسوي محمدي؛ قائل بما قاله موسى ومحمد وإخوانهما من الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام. فهذه عقيدةٌ بلَّغها كل الأنبياء والمرسلين، وأطبقوا عليها، ونهَج على هذا أتْباعهم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقوله: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

التنزيل لا يكون إلا من العلو، فهذا نوعٌ من أنواع إثبات علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



قال المصنف رحمه الله

إلى أمثال ذلك مما لا يكاد يُحصى إلا بكُلْفة.

وفي الأحاديث الصحاح والحِسان ما لا يُحصى إلا بِكُلْفة.



قال الشارح وفقه الله

انتقل رحمه الله إلى الاسْتدلال بالأحاديث؛ قال: (وفي الأحاديث الصحاح والحِسان)؛ إذًا أهل السنة والجماعة يستدلون في مسائل الاعْتقاد بالحديث الحسَن، كما يستدلون بالحديث الصحيح.

وعلى هذا نهَج أئمة السنة، فلا تجد كتابا من كتب الاعتقاد إلا وهو يستدل بالحديث الحسن كما يستدل بالحديث الصحيح، ودَعْك من تشْغيبات المُشغِّبين، كل ما ثبت عن رسول الله ﷺ -سواء كان الحديث حسنًا أو صحيحًا- فإنه مقبول واجبُ الأخْذ به؛ في مسائل الاعتقاد أو في مسائل العمل.

وشيخ الإسلام رحمه الله هاهنا سار على ما سار عليه الأئمة من قبله وكذلك من بعده؛ وذلك أنهم يستدلون على المسائل الشرعية بالأدلة من القرآن ثم يعطفون عليها أدلة السنة، ولا سيما في باب الصفات. فالمؤلف رحمه الله -كما سمعت- أوْرَد أولًا أدلة القرآن، فالقرآن له حق التقديم؛ لأن الله سبحانه أعلم بنفسه، وهو أصْدق الحديث من غيره، فتُقدَّم أدلة القرآن، ثم يُعطف عليها أحاديث رسول الله ﷺ ؛ لأنَّ السنة تَبيين لمعاني القرآن، ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

ولا يُستغنى البتَّة عن بيان السنة للقرآن، ولِذا ربما وجدت في كلام بعض الأفاضل إذا جِيء إلى الكلام عن تفسير القرآن لربما وجدتهم يقولون: "يُفسَّر القرآن بالقرآن أو تُفسَّر الآية بالآية، فإن لم يجد آية فإنَّه ينتقل إلى الاستدلال بالسنة".

وهذا الكلام يعوزه الدقَّة، والأحسن أن يُقال: إنَّه تُفسَّر الآية بالآية والحديث، لماذا لا نلْجأ إلى الحديث إلا إذا عدِمنا آية من القرآن تفسِّر تلك الآية؟ لماذا لا نجمع بينهما؟ فالقرآن والسنة صنوان لا غِنى لأحدهما عن الآخر، والآية وإن فُسرت بالآية فإنَّ الحديث يَزيدها بيانًا، ليس ثَمَّة تعارُض وليس ثَمَّة اختلاف بين ما جاء في السنة وما جاء في القرآن، بلْ تزداد الآية بيانًا ووضوحًا بسَوق الأحاديث من أحاديث رسول الله ﷺ.

إذًا يُستدلُ على هذه المطالبِ العظيمة الشريفة بالقرآن وبالسنة، ثم بآثار الصحابة ﷺ؛ لأن الصحابة أهل اللسان الذي جاء به القرآن وجاءت به السنة، ولم تدخلْهم عُجمة، وليس هناك أدنى الْتباس عليهم في فَهْم كلام الله وكلام رسوله ﷺ، فالقرآن والسنة جاءا باللغة التي يتكلمون بها ويعرفونها، فكيف إذا ضمَمْت إلى هذا كونهم شاهدوا رسول الله ﷺ وعلموا مواقعَ التنزيل؟! وليس مَن رأى وعلِم الحال كمَن سمع.

إذًا تفسيرُ وفَهْم أصحاب النبي ﷺ لأدلة القرآن والسنة شيءٌ من الأهمية بمكان، ولا يُستغنى عنه البَتَّة، كما أنَّنا لا نسْتغني عن نقْل الصحابة لألفاظ القرآن، فإنَّنا لا نستغني عن نقل الصحابة لمعانيه، انتبه لهذه القاعدة؛ **المنقول عن**

الصحابة من معاني القرآن كالمنقُول عنهم في حروفه سواءً بسواء، لا فرْق بين هذا وهذا، والصحابة كانوا يتلقّون هذا وهذا من لدُن رسول الله ﷺ.

إذًا الرجوع إليهم في الألفاظ والمعاني واجبٌ متعيِّن، وليس من العقل في شيء أن يهتم بألفاظ القرآن دون معانيه، فإن الألفاظ دون معانٍ كالجسد بلا روح، ولا يُظنَّ البتَّة أنَّ عناية الصحابة كانت منصرِفة إلى معرفة ألفاظ القرآن دون معانيه؛ حاشا وكلا، كيف والقرآن إنما نزل لأجل أن يُفهَم ويُدرك معناه، ويتدبَّره القارئ، ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص:٢٩].

ثم الرجوع إلى التابعين ﷺ؛ لأنَّهم إنما تلقَّوا عِلمهم من لدُن أصحاب رسول الله ﷺ، فعِلم الصحابة وعِلم التابعين وعِلم أتباعهم وهم القُرون المفضلة لا شكَّ أنه الصراط المستقيم الذي لا عِوَج فيه ولا خَلل، ولِذا يتوارد أئمة السنة على التأكيد على هذا المعنى، الإمامُ أحمد رحمه الله يقول: (أصول السنة عندنا التمسُّك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ) رضي الله عنهم.

قال: (وفي الأحاديث الصحاح والحِسان ما لا يُحصى إلا بالكُلْفة)؛ لا شكَّ، أدلة العُلو من سنة رسول الله ﷺ كثيرةٌ جدًا، إذا كانت أدلة رفْع النبي ﷺ يدَيه في الدعاء أكثر من مائة حديث، فكيف بغيرها من الأحاديث التي احتوَت على دلالات أخرى سوى هذه الدلالة!!، إذًا هي أحاديث كثيرة جدًا لا يَكاد أن يحصيها المُحصي إلا بكُلْفة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

مثل: قصة مِعْراج الرسول ﷺ إلى ربه ﷻ.

ونُزول الملائكة من عندِ الله تعالى، وصُعودها إليه[١].



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أحاديث المعراج أدلةٌ شافية كافية في إثبات العلو لله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ على خلْقه.



(١) كما سبق.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقوله في الملائكة الذين: «**يتعاقبونَ فيكم باللَّيلِ والنهارِ...، فَيَعْرُجُ الذين باتُوا فيكُم إلى رَبِّهم، فيسألُهُم وهو أعلَمُ بهم**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

إذًا هم يصعدون إلى السماء؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في العُلو.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وفي الصحيح في حديث الخوارج: «**أَلَا تَأْمَنُونِي وأَنَا أَمينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ يأتيني خبرُ السَّمَاءِ صباحًا ومَسَاءً**».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في السماء كما سبق، وهذا مخرَّج على أحد المعنيَين السابقين.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وفي حديث الرُّقْيَةِ الذي رواهُ أبو داوُدَ وغيره: «**رَبُّنَا اللهُ**[1] **الذي في السَّمَاءِ، تَقَدَّسَ اسْمُك، أَمْرُكَ في السَّمَاءِ والأرض، كما رَحْمَتك في السَّمَاءِ، اجعلْ رحمتَك في الأرض، اغفرْ لنا حَوبنا وخَطايَانا، أنتَ ربُّ الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك، وشفاء من شِفائك على هذا الوَجِعِ**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

(الوَجِع) يعني: المريض، لك أن تقول: (الوَجَع)، ولك أن تقول: (الوَجِع).



(١) (رَبُّنا اللهُ) ، (رَبَنا اللهَ)، (رَبَنا اللهُ)؛ ثلاثة أوجه كلها صحيحة في قراءتك لهذا الحديث.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

قال ﷺ: «**إذا اشتكى أحدٌ منكم، أو اشْتكى لَهُ أخٌ، فلْيقل: رَبُّنا الله الذي في السَّمَاءِ**» وذكَرَه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا الحديث فيه إثبات أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في السماء، قال: (رَبنا الله الذي في السماء) أي: في العُلو، أو أنَّه على السماء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وهذا الحديث فيه بحْثٌ من جهة ثُبوته؛ ففي إسناده زَيادة بن محمد، وهذا الراوي قد قال فيه البخاري والنسائي وأبو حاتم إنه مُنكر الحديث، فالأقرب والله أعلم أن الحديث ضعيف.

لكن لماذا أورده المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟ **لا يخلو الأمر من ثلاثة احتمالات:**

- **الاحتمال الأول:** إما أنَّ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما اسْتحضَر في ذاك الوقت الذي كتب فيه هذه الرسالة الحكم على هذا الحديث، وكان يظُن في ذاك الوقت أنه صحيح يعني ما اسْتحضَر التحقيق فيه فظنَّ أنه صحيح، وهو بشر يُصيبه ما يُصيب البشر.

- **والاحتمال الثاني:** أنه كان يرى صحته، والمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمامٌ محدّث، له نظره في الرواة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولعلَّه ترجَّح عنده ثبوت هذا الحديث.

-**الاحتمال الثالث**: أنه أورده وهو يعلم ضعفه لكنه ساقه على سبيل الاعتضاد، ومن جادة أهل العلم أنهم قد يُورِدُون من الأحاديث ما فيه ضعْف على سبيل الاعتضاد لا على سبيل الاسْتقلال.

ولا تجد أبدًا أن مسألة عقدية عند المؤلف أو عند غيره من أئمة السنة أنها تقوم عندهم المسألة بكَامِلِها على حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. وهذا الحديث صحَّ أو لم يصح، فإنه لا يُشكل البَتَّة على مسألة ثبوت عُلو الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؛ فإنه لا جديد فيه من حيث الدلالة، فيه أن الله في السماء، وهذا المعنى ألم يرد في كتاب الله وفي أحاديث أخرى في «الصحيحين» وغيرهما عن رسول الله ﷺ؟.

إذًا ثبوت هذا الحديث أو عدم ثبوته لا يُؤثر شيئًا في ثبوت أصل المسألة، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقوله في حديث الأَوْعَال: «**والعَرْشُ فَوْقَ ذلك، واللهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، وهُوَ يَعْلَمُ ما أنْتُمْ عليه**» رواه أبو داوُد.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

والشأن في هذا الحديث كالشأن في الحديث السابق. حديث الأَوعال سمي بذلك؛ لأنَّ فيه ذكْر لفظ الأَوعال، ففيه أن ثمانية ملائكة على هيئة الأوعال، والأَوعال: جمْع وَعِلْ، وهو الحيوان المعروف وهو ما يُسمى بـ«تيس الجَبَل»، فالملائكة حمَلَة العرش على هيئة الأَوعال، فلأجل ذلك سُمي (حديث الأَوعال).

والشاهد فيه قوله: (واللهُ فوق عرْشه) إن صحَّ هذا عن رسول الله ﷺ، وإلا الحديث مُختلَف في ثبوته:

-من أهل العلم مَن صحَّحه؛ كإمام الأئمة ابن خُزيمة، والحاكم، وقوَّاه شيخ الإسلام ابن تيمية، وكذلك تلْميذه ابن القيم، وغيرهم من أهل العلم.

-وضعَّفه طائفةٌ من أهل العلم؛ كابن عَدِي، والشيخ الألْباني، وغيرهما من أهل العلم، ولعلَّ هذا هو الأقرب؛ أنَّ الحديث لا يصح.

وأنت إذا نظرت إلى هذا الحديث وجزَّأته وجدت أنَّ كل ما فيه له شواهد من أدلةٍ أخرى صحيحة، اللهمَّ إلا ما جاء فيه من ذكْر الأَوعال، فلا أَعلم دليلاً عليه سوى هذا الحديث.

على كل حال؛ فيما يخص موضوعنا وهو ثبوت عُلو الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، فصحَّ الحديث أو لم يَصح فإنه لا يؤثر شيئًا في ثبوت هذه المسألة.

وأُنبِّه إلى أن قوله: «وهُو يعلَم ما أنتُم عليه» رواه أبو داوُد؛ هذا ليس عند أبي داوُد، إنما أقربُ شيء إلى هذا اللفظ ما عند أحمد في مُسنده. والله أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقوله في الحديث الصحيح للجارية: «**أَيْنَ اللهُ؟**»، قالت: في السَّمَاءِ، قال: «**مَنْ أَنَا؟**» قالت: أنتَ رسول الله، قال: «**أَعتقها فإنَّها مُؤمنة**».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

وهذا الحديث الصحيح المُخرَّج في «صحيح مسلم» فيه إثباتُ أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في السماء، كما سبق.

وفيه مشروعية هذا السؤال: «أين الله؟»؛ وهذا المعنى سؤالًا وجوابًا -سواء كان الجواب بالقول أو بالإشارة- جاء في عدَّة أحاديث لم يكن هذا الحديث من حديث معاوية بن الحكم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن الحديث الوَحيد، بلْ هذا قد جاء من رواية نحو ثمانية من أصحاب النبي ﷺ ؛ ممَّا يُشعِر أنَّ هذا السؤال منه ﷺ ، وأن الجواب بإثبات علو الله عَزَّ وَجَلَّ قد تكرَّر، وإن كان هذا الحديث أصح تلك الأحاديث.

الشاهد: أنَّ هذا الحديث فيه إثبات علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

والمخالفون أصابهم حنقٌ عظيم من هذا الحديث، فشرَّقوا وغرَّبوا في دفْع دلالته، ابتداءًا من الطعن في ثبوته، مع أنه مرْويٌّ بأصح الأسانيد في أصح الكتب؛ في «صحيح مسلم». وكلامهم مرْدود عليهم دون شكٍّ، فلما عجزوا عن الطعن في الإسناد انتقلوا إلى الطعن في الدَلالة، وقالوا: إن معنى قول الجارية «في السماء»: أي أنه عظيم القدْر.

سبحان الله العظيم! النبي ﷺ يسأل بماذا؟ بـ«أين»، و«أين» سؤالٌ عن المكان عند كل عاقل، فيأتي الجواب في بَيان المنزِلة والمكانة، وليس المكان!! تقول الجارية: في السماء، يقول لها: أين الله؟ فتقول: الله عظيم القدْر، ثم يُثني النبي ﷺ عليها بسبب هذا الجواب ويصفها بالإيمان!! يعني أنا أسألك: أين فلان، فتقول: فلان رجل طيب، فأقول: ما شاء الله جوابٌ مسدّد!! أهذا يَرِدُ في كلام الحُكماء بل في كلام العقلاء؟! لا يرد هذا صريح في إثبات علو الله ﷻ الذاتي.

لكن ما الحِيلة والقوم قد تجارت بهم الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، والمُشتكى إلى الله.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقوله في الحديث الصحيح: «**أَنَّ الله لَمَّا خلَق الخلق كَتَبَ في كتاب مَوْضُوعٍ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ، إِنَّ رَحْمَتي سَبَقتْ غَضَبِي**».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

إذًا هذا دليل على أن الله ﷻ فوق العرش.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقوله في حديث قبض الروح: «**حتَّى يُعْرَجَ به إلى السَّمَاءِ التي فيها الله**» إسنادُه على شرْط الصحيحين.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه في نُسخة أنه (إسنادُه على شرْط الصحيحين)، وفي نُسخة: (أنه على شرط مسلم) كما أفاد المحقِّق وفَّقه الله.

وهذا الحديث حديثٌ صحيح لا شكَّ فيه كما ذكر المؤلف، وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما أورده في كتابه «الروح» قال: «وهذا الحديث لا تسْأل عن صحته»؛ يعني أنه بلَغ من الصحة مكانًا عَليًّا.

ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فتوى في معنى هذا الحديث مودعة في الجزء الرابع من «مجموع الفتاوى»، والحديث واضحٌ لا إشكال فيه.

فقوله عليه الصلاة والسلام: (حتَّى يُعرج به إلى السماء التي فيها الله)؛ المقصود بـ«فيها» هنا: «عَلى»، كما مرَّ بك، في السماء التي الله عَزَّ وَجَلَّ فوقها، وهي السماء السابعة.

وهذا الحديث حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فسَّره حديث البراء، ففيه أنَّ عُروجه يكون إلى السماء السابعة، والمقصود بالسماء التي فيها الله هي هذه السماء؛ لأنَّ هذه السماء السابعة فوقها العرش، والله فوق العرش؛ إذًا لا شيء يُستشكَل بهذا الحديث،

فهو كحَديث: «**وأنا أَمينُ مَن في السماء**»، أو في قول الله ﷻ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦] يعني: عليها. ولو رجعْت إلى الفتاوى في هذا الموضع لازددتَ فائدة.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقول عبد الله بن رَواحة ﷺ الذي أنشدَه للنبي ﷺ، وأَقرَّه عليه:

شَـهِدْتُ بِـأَنَّ وَعْـدَ اللَّهِ حَـقٌّ   وَأَنَّ النَّـارَ مَثْـوَى الْكَافِرِينَـا
وَأَنَّ الْعَرْشَ فَـوْقَ الْمَـاءِ طَـافٍ   وَفَـوْقَ الْعَـرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَـا

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا هو الشاهد: (وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَا)، وبعده بيت:

وَتَحْمِلُـهُ مَلاَئِكَـةٌ شِـدَادٌ   مَلاَئِكَـةُ الْإِلَـهِ مُسَـوَّمِينَا

وهذا الشِّعر له قصة حدثت بين ابن رَواحة وزوجه رضي الله عنهما، وهذه القصة قال عنها ابن عبد البر في «الاستيعاب» رُويناه من وجوه صِحاح، وصحَّحها غير ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ، لكن الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «العُلو» حكَم عليها بالإرسال والانقطاع.

ومهْما يكن من شيء فليس في هذا الأثر ، أو اعتبار إقرار النبي ﷺ فيكون حديثًا، ليس فيه شيء زائد على ما دلَّت عليه الأدلة الأخرى، فصحَّ هذا الحديث أو لم يصح فإن دلالته ثابتةٌ دون شكّ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقول أُميَّة بن أبي الصَّلْت الثقفي الذي أنشدَ للنبي ﷺ هو وغيره من شعْره فاسْتحْسَنه وقال: «آمَن شعْره، وكَفَرَ قلْبُه»، حيث قال:

مَجِّـدُوا اللَّهَ فَهُـوَ لِلْمَجْـدِ أَهْـلٌ رَبُّنَا فِي السَّـمَاءِ أَمْسَى كَبِيـرَا
بِالْبِنَاءِ الأعْلى الَّـذِى سـبق النَّـا سَ وَسَوَّى فَـوْقِ السَّـمَاءِ سَـرِيرَا
شَـرْجَعًا لَا يَنَالُـهُ بَصَـرُ العيــ ـن تُرَى حَوْلَـهُ الْمَلَايِـكُ صُـورَا

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(صُورٌ جَمْعُ «أَصْوَرَ» وَهُوَ الْمَائِلُ الْعُنُقِ؛ لِنَظَرِهِ إِلَى الْعُلُوِّ) [(١)]؛ وبعضهم يقول: لأجل أنَّهم يحملون عرْش الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ولذلك مالَت أعْناقُهم، والله عَزَّ وَجَلَّ أعلم.

الشاهد: أن هذا الحديث فيه إثبات أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في السماء، وأنه مستوٍ على عرْشه.

(رَبُّنَا فِي السَّمَاءِ أَمْسَى كَبِيرَا)؛ وسماع النبي ﷺ لهذا الحديث فيه بحْثٌ، فإنَّ الأقرب -والله أعلم- أنَّه ليس بثابت، كون النبي ﷺ سَمع هذا الشعر واسْتحسَنَه ليس بثابت.

---

(١) قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في «البداية والنهاية» بعد ذكره لأبياتٍ: صُورٌ جَمْعُ «أَصْوَرَ» وَهُوَ الْمَائِلُ الْعُنُقِ؛ لِنَظَرِهِ إِلَى الْعُلُوِّ، وَالشَّرْجَعُ: هُوَ الْعَالِي الْمُنِيفُ، وَالسَّرِيرُ هُوَ الْعَرْشُ فِي اللُّغَةِ. [من حاشية المحقق ورأى الشيخ قراءتها]

وأنه قال: (آمَن شعْره، وكَفَرَ قلْبُه) هذا ليس بصحيح، والنبي ﷺ كان يسمع شعر أُميَّة بن أبي الصَّلْت لا شكَّ في ذلك ولا ريب وكان يسْتحسنه كما في حديث الشريد الثقفي في «صحيح مسلم»؛ أن النبي ﷺ اسْتنشده من شعْر أُميَّة، فأنشدَه بيتًا، فقال (هيه)، فلم يَزل يَسْتزيده عليه الصلاة والسلام حتى أنشدَ مائة بيت، فهذا دليل على اسْتحسان شعْره، وأُميَّة أدرَك النبي ﷺ فلم يؤمن، ومات كافرًا.

وجاء -كما عند ابن جرير- عن عبد الله بن عمْرو بن العاص رضي الله عنهما أنَّ فيه نزلَت آية: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ﴾ [الأعراف:١٧٥]، وهذا الأثر عند ابن جرير وابن مرْدوَيه وغيرهما وقوَّاه الحافظ ابن حجر في «الفتح»؛ وذلك أنَّ أُمية هذا كان ممَّن يقرأ الكتب، كان عنده اطِّلاعٌ على ما عليه أتباع الأنبياء، حتى قِيل: إنه كان نصرانيًا، وقِيل: إنه كان يهوديًا، وكان يسافر إلى الشام ويطّلع على هذه الكتب، فعلِم أنَّ هناك نبيًا أظلَّ وقته، وظن أنه يكون هو، فلمَّا بُعث النبي ﷺ امتنَع عن الاسْتجابة له كِبْرًا وهو يعلم أنَّه صادق.

وقد أخرج الطبراني في «المُعجم الكبير» قصةً بينه وبي أبي سفيان رضي الله عنه وكان إذ ذاك كافرًا، فجرى بينهما حديث، كانا في سفر إلى جهة الشام وأخبرَه أنَّ نبيًا يُظلّ خُروجه، ثم لقيه بعد بعْثة النبي عليه الصلاة والسلام، فذكَر له أبو سفيان أنَّ محمدًا ﷺ قد بُعث، فأجابَه بأنَّه على الحق وأوصاه باتباعه -سبحان الله العظيم- فقال: وما يمنعك أن تتبعه؟ أبو سفيان يقول: أنت أوْلَى بهذه الوصية، أنت لماذا لا تتبعه؟ قال: -وانظر

إلى أثر الكِبْر وأنه قد يوصل الإنسان إلى الخسارة التي ليس بعدها خسارَة- قال: «أستحي من نُسيَّات ثقيف -نسيات تصغير نسوة- كنتُ أُحدثهم أني أنا النبي الذي يُبعَث، وإذا بي أتْبَع غلامًا مِن بني عبد مناف!» يريد النبي ﷺ.

انظروا إلى السبب الذي منعه من اتباع النبي عليه الصلاة والسلام وهو يعلم أنَّه النبي حقًا!! كان يوصي أبا سفيان أن يتبعه، فما كان هذا إلا من كِبْرٍ في نفسه، نعوذ بالله ﷻ من الخِذلان، فكانت النتيجة أن مات وقد خسر الخسارة التي لا تُستقال، نسأل الله العافية والسلامة.

لكن العجيب أنَّ شعْره مَلِيء بمعاني التوحيد، وإثبات العُلو، وإثبات البعث؛ لأنه كان من أهل الجاهلية الذين يثبتون البعث، فهذا الشعر الذي سمعتَه له نظائر، وقد ساق له أهل العلم من هذا أبياتًا عدَّةً حسانًا، منها ما ذكرَه ابن عبد البَرّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الاسْتيعاب»، ومن ذلك قوله:

فَسُبحانَ مَنْ لا يَقدُرُ الخلْقُ قَدْرَهُ ... وَمَنْ هُوَ فَوقِ العَرشِ فَرْدٌ مُوحَّدُ

ففي كلامه إثبات التوحيد، وإثبات أيضًا عُلو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وكذلك قوله عن الملائكة:

وسَاجِدُهُم لا يَرفع الدّهْر رَأْسَهُ ... يُعَظِّم رَباً فوقَه ويُمجِّده

ففي كلامه من إثبات علو الله ﷻ شيء كثير.

والمقصود: أنَّ هذا الشعر فيه ما يدل على أنَّ أهل الجاهلية كانوا يثبتون عُلو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فتَعْسًا لمن كان أهل الجاهلية أحسَنَ حالًا منه من جهة إثبات هذه الصفة العظيمة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وهذا كما سيأتي لم يكن إجماع المسلمين سِوى هذه الفئة الشاذَّة فيه، بلْ هذا إجماع أهل الحق، وإجماع أهل الأديان، وإجماع حتى المشركين؛ كلهم على إثبات على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولكن ﴿ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ [المائدة: ٤١].



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقولِهِ في الحديثِ الذي في «السُّنَن»: «**إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ كَرِيم، يَسْتَحيي مِنْ عَبْدِه إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا**».

وقولِهِ في الحديثِ: «**يَمُدُّ يدَيهِ إلى السَّماءِ يا ربِّ، يا ربِّ**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

وفي لفظ أبي داوُد والترمذي وابن ماجه: «إليهِ يدَيه» أو «يَدَيه إليه»، فهو يرفع إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهذا الرفع فيه إثباتُ عُلو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فتواطَأ قصْدُ القلب إلى جهة العُلو مع رفْع اليدين إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ ممَّا يدل على أنَّ هذا فطْرة فطَرَ اللهُ العبادَ عليها.

وكما ذكرتُ لك: رفْع اليدين إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلى جهة العلو في الدعاء هذا عليه نحو أو أكثر ما مائتي حديث.

وقوله ﷺ: (أن يَرُدَّهُما صفرًا) يعني: خالِيتَين، بل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كريم، فيُجيب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مَن دعاه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

إلى أمثال ذلك ممَّا لا يُحصيه إلا الله تعالى، **ممَّا هُو من أبلَغ المُتواترات اللَّفظيَّةِ والمعنويِّةِ، التي تُورِثُ علمًا يقينًا من أبلغ العلوم الضَّرورية: أنَّ الرسول ﷺ المبلِّغ عن الله أَلْقَى إلى أُمَّتِه المدعوين أنَّ الله سبحانُه وتعالى على العرش، وأنَّه فوق السَّماءِ.**

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

وهذا ما هو إلا طرَفٌ يَسيرٌ من أدلَّة كثيرة تدل على إثبات علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ولعلنا نَزيد الأمر -إن شاء الله- تفصيلاً بِبَيان مجمل أدلة أهل السنة في هذه المسألة، كما نُعرِّج على أقوال المخالِفين في الدرس القادم إن شاء الله تعالى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

إلى أمثال ذلك ممَّا لا يُحصيه إلا الله تعالى، **ممَّا هُو من أبلَغ المُتواترات اللَّفظيَّةِ والمعنويِّةِ، التي تُورِثُ علمًا يقينًا من أبلغ العلوم الضَّرورية: أنَّ الرسول ﷺ المبلِّغ عن الله أَلْقَى إلى أُمَّتِهِ المدعوين أنَّ الله سبحانُه وتعالى على العرش، وأنَّه فوق السَّماءِ.**

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لا يزال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يسوقُ المؤكِّدات على ثبوت علو الله ﷻ على خلقه، وقال بعد أن ساق ما قد سمعت من حديث النبي ﷺ، وساق قبلها جملة من آيات القرآن، قال: (إلى أمثال ذلك مما لا يُحصيه إلا الله تعالى)، فما سمعتَه لم يكن إلا شيئًا يسيرًا من أدلة كثيرة كلها متواردة على معنى واحد، أَلَا وهو: ثبوت علو الله الذاتي جل وعلا.

قال: (ممَّا هو من أبلغ المتواترات اللفظية والمعنوية)؛ وذلك ولا شكَّ مُورِثٌ علْمًا يقينيًا هو من أبلغ العلوم الضرورية، ولو أمكن تأويل هذه النُّصوص مع بلوغها هذه الكثرة لَعاد الشرعُ كله مؤوَّلًا، ولَأَمْكن تأويلُ كلِّ حقيقة شرعية.

إذا أمكنَ صرْفُ أدلةٍ بلغت المئات من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، إذا أمكن تأويلها وصرْفها عن ظاهرها فإن تأويل غيرها مما لا يبلغ عُشْرَ ذلك لا شكَّ أنّه أيْسر، فهل يُنكَرُ بعد ذلك إذا مُرِّرَ هذا وسُمح به؛ هل يمكن أن نُنكر على مَن يتأول أشياء في الشريعة جاءت فيها الأدلة دون هذا بكثير.

التيمُّم مثلاً، كم جاء في كتاب الله؟ في موضعين، لو جاء إنسان فقال: التيمُّم ليس هو أن تضرب ضرْبة على صعيدٍ طيب ممَّا ظهر على وجه الأرض، من رمل أو تراب أو حجارة أو نحوها، وتمسح وجهك ويدَيك؛ الأمر ليس كذلك، التيمُّم شيء آخر، التيمُّم أن تضرب برجلك مثلاً، أو أن تمسَّ شيئًا من النبات، ولا تقل لي: هناك أحاديث في السنة؛ لأنَّنا يمكن أيضًا أن نؤول أحاديث في السنة، إذا كان قد جاء في السنة أن التيمُّم ضرْبةٌ باليد، وأنه ﷺ ضرَب بيده، فهذا محمولٌ على أنه شدَّد في شأن هذه الطهارة على الصحابة، أَلَا يمكن ذلك؟

إذا أمكن تأويل نصوص عُلو الله ﷻ فَلأَن نؤوِّل نصوص التيمُّم، أو نصوص الحج، كم جاء في القرآن ذكْر الحج؟ في نحو ثنتَي عشرة مرة مثلاً، تأويله سهل، إذًا القرامطة الباطنية الذين تأوَّلوا الحج والزكاة والصلاة ما خرجوا عن المنهج الذي أنتم عليه يا معشر المتكلِّمين، بل والله إن تأويلهم أهْوَن وأخفّ شناعة من تأويلكم.

وأولئك من الفلاسفة من ابن سيناء وأضرابه الذين تأوَّلوا مَعاد الأبدان، والأدلة في ذلك لا تبلغ شيئًا مقابل الأدلة التي جاءت في علو الله ﷻ، فتأْويل العُلو أشْنع.

وما أحسن ما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النُّونية» على لسان ابن سينا وأضْرابه ممَّن أنكروا معاد الأجسام في الآخرة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالله تَأْويــل الْعُلُــوّ أشــد مــن ... تأويلنــا لقيامــة الأَبــدَان

إذْ صــرَّح الوحيــان مَــعَ كتــب الْإِلَــه ... جَمِيعهَــا بــالفوق للــرحمن

إِنَّــا تأولنــا وَأَنْــتُم قــد تــأولتُم ... فهــاتوا وَاضــح الْفرْقَــان

أَلَكُــم علــى تَــأْويلكم أَجْــرَانِ ... حَيْــثُ لنــا علــى تَأويلنــا وزْران

ردوا عَلَــــــــيْهِم إن قـــــــــدرتم... ....

يُخاطب المتكلمين.

.... أَو فَتَنحُــــــــوا عَــن طَرِيــق عَسَــاكِر الإيمــان

سيكون دين الله ﷻ سَيَّالًا لا ينضبط، لو صح هذا المَسلك الذي سلكُوه مع نصوص العلو لله جل وعلا، ولَأَمْكَن العبث بهذا الشرع؛ يعبث العابث كيف يشاء، وهذا إبطال لدين الله ﷻ بالكلية.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

كما فطَر الله على ذلك جميع الأمم عَرَبهم وعَجَمَهم، في الجاهلية والإسلام؛ إلا مَن اجْتَالتْه الشياطينُ عن فِطرته.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا من الأمر الواضح البيّن؛ فطرة الناس جميعًا، بل حتى الحيوانات، وأُحيلك في هذا إلى موضعٍ نافع من «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث أورد بعض ما يدل على فطرة الحيوانات من النمل، ومن الحمُر الوحشية، ومن غيرها، على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عالٍ على خلْقه.

أقول: هذه من القضايا البيِّنة الجليّة التي لا حِيلة لهم معها، وهي: أنَّ العباد مفطُورُون على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عالٍ على كل شيء، كما فطَر الله على ذلك جميع الأُمم عَرَبهم وعَجَمَهم في الجاهلية والإسلام، من المسلمين، واليهود، والنصارى، والمشركين، وغيرهم، الكل مفْطورٌ على أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عالٍ على خلْقه (إلا مَن اجْتَالتْه الشياطينُ عن فِطرته)، ولذلك قال سعيد بن عامر الضُبعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد أجمعَت اليهود، والنصارى، والمشركون مع أهل الإسلام على أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على عرْشه، وقال هؤلاء» يُريد الجهْمية «إنه ليس على شيء».

وسيأتي معنا هذا الأثر في قادِمِ صفحات هذا الكتاب، أوْرَده المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولا يخفَاك القصة المشهورة عن أبي جعفر الهمَذَاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ والتي أخرجها الذهبي في «العُلو» وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إسنادها مُسَلْسَل بالحفاظ»،

وهي: أن أبا المعالي الجُويني كان يتكلم بشيء من هذه التقريرات الضالة في نفْي علو الله ﷻ ، (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان) فقال: يا أستاذ، دَعْنا من هذا، هل عندك للضرورات من حَل؟ قال: وما ترْمي بهذه الإشارة؟ قال: إنَّه ما قال عابدٌ قط "يا الله" إلا وجد في نفسه ضرورة تتجه إلى السماء، فهل عندك لهذه الضرورات من حَلّ؟ يقول: وبكيتُ وبكى الناس في المسجد، فما كان من أبي المعالي إلا أن ضرَب بيدِه على كُرسيه وقال: "الحَيرة الحَيرة، والدَّهشة الدَّهشَة"، ثم قال أبو جعفر: بلغَني عن بعض أصحابه أنَّ أبا المعالي قال: "حيَّرني الهمذَاني".

وذكرتُ لكم في بعض الدروس الماضية القصة اللطيفة التي حكاها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد جرَت معه، وذكرها في عددٍ من كتبه؛ في «درْء التعارض»، وفي المجلد السادس في «بيان التلْبيس»، وفي غيرهما أيضًا، وهي أنَّه جاءه أحد هؤلاء النُّفاة لعلو الله ﷻ يطلبُ حاجة من شيخ الإسلام، يقول: فتعمَّدت تعْطيله، تأخيره، حتى ضاق به الأمر، فرَفع رأسه وبصره إلى السماء، وقال: "يا الله" من الضيقة التي في نفسه من هذا التأخير، ماذا فعل؟ قال: يا الله! قال: لِمَ رفَعْت رأسك إلى السماء، وليس فوق عندك شيء، وأنت محقق، لماذا ترفع رأسك إلى السماء؟! فأدرك حين ذلك خطأَه، وبَيَّن له شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما عليه الكتاب والسنة وإجماع المسلمين من عُلو الله ﷻ، فرَجع عن هذا الاعتقاد.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثمَّ عن السَّلف في ذلك مِن الأقوال ما لو جُمِعَ لبلَغ مِئين، أو أُلُوفًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أيضًا الآثار عن الصحابة والتابعين وأتباعهم ومَن بعدهم من الأئمة كثيرة، وسيأتي ذكْر طرفٍ منها -إن شاء الله- فيما أوْدَعَه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، سنقرأه بعون الله عَزَّ وَجَلَّ.

وأُوصيك بالرجوع إلى الكتاب المَتين العظيم في هذا الباب، الذي هو من أحسَن المصنفات في هذا الموضوع ألا وهو: كتاب «العُلو للعَلِيِّ الغفَّار» للذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنه كتاب عظيم، وأُوصيك بقراءته، فإن عجزْت فلا تعجَز عن قراءة مختصره للشيخ ناصر الألْباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثمَّ: ليس في كتاب الله ﷻ.

ولا في سُنة رسوله ﷺ.

ولا عن أحدٍ من سَلَف الأمَّة لا من الصَّحابة، ولا من التابعين.

ولا عن الأئمة -الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف-: حرْفٌ واحدٌ يخالفُ ذلك لا نصًّا ولا ظاهرًا.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

إذًا تواردَت عندنا الآن أدلة كثيرة:

- عندنا أدلة من القرآن دلَّت بدلالة النص أو الظاهر.

- وعندنا ثانيًا أدلةٌ من سنة رسول الله ﷺ قوليَّة، وفعلية، وتقْريرية.

- وعندنا ثالثًا آثارٌ كثيرة عن الصحابة والتابعين وأتباعهم.

- وعندنا رابعًا إجماع السلف، بل إجماع المسلمين، بلْ إجماع الأمم على إثبات على الله ﷻ.

- وعندنا خامسًا: الفطرة التي فطَر الله الناس عليها، ولا يسْتطيع إنسان دفْعها حتى من هؤلاء المتكلمين، لابد أن تغلبهم فطرتهم في أوقات الضيق، فالفطرة غلاَّبة.

- وعندنا سادسًا: أدلة العقل؛ وأُوصيك بالرجوع إلى الجزء الرابع من «الصواعق»، فقد ساق فيه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في موضعٍ نافعٍ جدًا ثلاثين دليلاً عقليًا تدل على ثبوت علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

- وعندنا أمر سابع: وهو اللوازِم التي تلْزم على نفي علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فإن لازم نفي عُلو الله عَزَّ وَجَلَّ نفْي وجوده، وهذا الذي أدركه السلف رحمهم الله، ولذلك كانوا يقولون: «إنَّ هؤلاء يدُورُون على أنَّه ليس فوق العرش إلهٌ يُعبَد»، أو أنَّهم يقولون: «إنه يدُورُون على التعطيل، تعطيل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالكلية».

ثُمَّ إن من لوازم نفي علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أيضًا: نفي توحيده وعبادته، فإن توحيد العبادة، إن قيام العابد بالعبادة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يسْتلزم اعتقاد عُلوه جل وعلا. **وجه ذلك**: أن العابد لابد أن يعتقد أن عابدَه على جهة منه، لابد، فإنَّ العبادة فيها قصْدٌ للمعبود، فلابد أن يقصده العابد، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الصمد الذي تصمد إليه الخلائق.

إذًا لابد أن يقصُد العابدُ ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من جهةٍ منه، فيتوجَّه إليه بقلْبه وجوارحه، وأما مع عدم ذلك فإن هذا ينتفي ولابد. وقد أبانَ عن هذه النُّكْتة اللطيفة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «بيان تلْبيس الجهمية»، وأظنَّ هذا كان في الجزء الرابع من هذا الكتاب.

إلى غير ذلك من اللوازم الباطلة التي تدل على بطلان هذا المذهب، كما سيأتي.

- فكيف إذا أضفْت إلى هذه كله: أنه لم يثبُت حرْفٌ واحد عن أحد من أئمة هذا الدين؛ لا من الصحابة، ولا من التابعين، ولا من أتباع التابعين، لا من الأئمة

الأربعة، ولا من غيرهم، يقول واحد منهم فقط وهم بالأُلُوف: إن الله ﷻ في كل مكان بذاته، أو: إن الله لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا فوق، ولا تحت، ولا عن يمين، ولا عن شمال، ولا متصل، ولا منفصل، إلى آخر ما يذكرون، واحد فقط، قال بهذا! والله لا يجدون، بلْ وجدنا المئات منهم يقولون: إن الله ﷻ عالٍ على خلْقه، بلْ وجدنا كثيرًا منهم مَن يذمّ ويُضَلِّل بل ويُكفِّر مَن ينفي علو الله ﷻ، كما سيأتي معنا -إن شاء الله- من كلام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره من أهل العلم.

انظر -يا رعاك الله-؛ إذا عرفت حال هؤلاء الأئمة وحال هؤلاء السلف الصالح مع هذه القضية؛ فإنَّ هذا يقتضي جزْمًا أنهم كانوا يُجْرُون تلك النصوص على ظاهرها، وأنهم يعْتقدون بعُلوِّ الله ﷻ.

وبناءً عليه فإن هذا يقتضي الحكْم عليهم من قِبل المتكلمين بالكفْر أو بالفسْق، وقد صرَّحُوا بهذا تصريحًا، كما فعل هذا الرازي وغيره؛ أن هؤلاء المُجسِّمة الذين يصفون الله ﷻ بالجهة؛ هؤلاء لا شكَّ في أنهم كفار، ومَن تورَّع منهم، وعذَر بالجهل فإنه يقول: لا يخلوا حالهم من أن يكونوا فُسَّاقًا، مقصِّرون ما اجتهدوا في البحث والتحقيق، فلأجل ذلك لا يخلوا الأمر من أن يكون كفَّارًا أو فُسَّاقًا.

طيب ما الذي يلْزم من هذا؟ يلزم من هذا سقوط الدين بالكلية، لماذا؟ لأن القرآن ما جاءنا إلا عن طريقهم، والسنة ما وصلتْنا إلا من خلالهم؛ الفقه، التفسير، كل شيءٍ في هذا الدين إنما جاءنا من خلال هذه السلْسِلة الشريفة من أهل

العل من السلف والأئمة، أليس كذلك يا قوم؟ فإذا كانوا بين كفار وفسَّاق، والدين قائمٌ على رواياتهم وكلامهم، إذًا هذا الدين لابد أن يكون دينًا ساقطًا.

أرَأَيتَ خُطورة هذا الأمر، وهذا اللازم الخطر الذي يترتَّب على هذا الذي اعْتقدوه، وهذا الذي قرَّروه.

قال: (ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف حرْفٌ واحد يخالف ذلك لا نصًّا ولا ظاهرًا)؛ بلْ وجدنا حروفًا وجُملاً وآثارًا كثيرة فيها ذمُّ هؤلاء، وفيها الطعن فيهم، وفيها تكفيرهم، فعجيب والله أن يأتي شخص يقرِّر نفي علو الله ﷻ وهو يَنتسِب إلى أحد الأئمة الأربعة الذين جاءت عنهم الآثار والأحكام لتضْلِيله، يقول: أنا حنفي، ثم يقول: الله ليس في السماء، وأبو حنيفة يكفر هذا الذي يقول بهذا القول، أو يقول: إنه مالكي، أو شافعي، أو حنبلي، وهو على خلاف معتقد هؤلاء الأئمة الذين يذمُّونه، فأول مَن يتبرَّأ ممَّا تعْتقد هذا الإمام الذي تَنتَسِب إليه.

وذكَر المؤلف بعد ذلك ما يخالف الحق من مَقالات هؤلاء الضالين.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ولم يقل أحدٌ منهم قَطُّ: إنَّ الله ليس في السَّماءِ، ولا أنَّهُ ليس على العرْشِ، ولا أنَّه بذاته في كلِّ مكان، ولا أنَّ جَميع الأمكنة بالنسبة إليه سواءٌ، ولا أنَّه لا دَاخل العالم ولا خارجهُ، ولا مُتَّصِلٌ ولا مُنفصِلٌ، ولا أنهُ لا تجوز الإشارة الحِسِّيَّةُ إليه بالأصابع، ونحوها.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

نعم، (لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها)؛ يعني بالرأس أو بالكف أو بالعين.

المقصود: أن المخالفين -كما قد سمعتَ- **وثَمَّة أقوال مخالفة عدَّة، لكن أشهرها ثلاثة أقوال:**

القول الأول: قول الجهمية النفاة، وهو الذي عليه متأخرو الجهمية، وقال به بعض المعتزلة. المعتزلة منهم نُفاة، ومنهم حُلولية، وبعض أهل العلم يصف جمهور المعتزلة بأنهم نُفاة، وبعضهم يصف جمهور المعتزلة بأنهم حُلولية. المقصود: أن المعتزلة منقسمون إلى فرقَتين.

كذلك متأخرو الأشاعرة من الجويني وإلى المتأخرين، يعني في أصحاب الجوهرة وشُرَّاحها وما دار في فلكِ هذا، كما قال النقالي في جوهرته:

ويَستحيل ضدّ ذِي الصفات ... في حقه كالكَون في الجهات

الكَون في الجهاتِ يقصدون به: أن الله ﷻ لا يتصف بالعُلو، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، ولا متصل ولا منفصل، إلى آخره، كما تجده عند البَيجوري وغيره من شراح هذه الجوهرة، وهذا متْن يحفظه كثير من الناس في مشارق العالم الإسلامي ومغاربه، معاهد وجامعات يقومون على تدريس على هذا الكتاب، ويتلقَّى هذا الأُلوف من شباب المسلمين مع الأسف الشديد، ويبثّونه في عوامهم.

فالمقصود: أن هذه العقيدة قرَّرها كثير من هؤلاء الأشاعرة كما ذكرتُ لك؛ الجُويني في إرشاده، وإن كان قد رجَع عن هذا في رسالته النظامية، ومن أعظم مَن قرَّره وأشادَ أرْكانه: الرازي في كثير من كتبه، وكذلك الآمدي، وابن فورَك، والغزالي، وغير هؤلاء ممَّن قرَّر هذا القول.

والعجيب! أنَّ هذا القول لم يستدل بآيةٍ خاصة واحدة ولا بحديثٍ خاص واحد. يعني عامة الفِرق تجد أنها تستدل بالمتشابهات، أو بأدلة ضعيفة، أو يُحَمّلون النصوص من لا تحتمل، من مُرجئة، من جبرية، من قدَرية، من شيعة، من حُلولية، أما هؤلاء فليس عندهم ولا استطاعوا أن يستدلوا بدليلٍ واحدٍ خاص يدل على مقالتهم، لا من القرآن ولا من السنة؛ وهذا يدلك على بشاعَة قولهم، وأنه من الضلال بمَحَلٍّ.

القول الثاني: قول الجهْمية الحُلولية، وهم الجهمية المتقدِّمون؛ الجهْم بن صفوان، والجعْد، ومَن دار في فلَكِهم، وبعض المعتزلة كما ذكرتُ لك، وهم الذين يعتقدون أن الله ﷻ بذاته في كل مكان.

ومَقالة هؤلاء أشْنع من مقالة النصارى، إذا كان النصارى مذْمومِين ضالِّين؛ لأنهم قالوا بحُلُولِ الله ﷻ في عيسى، فكيف بمن قال: إن الله جل وعلا حالٌّ في كل شيء!! حتى الأماكن النجسة، وحتى أجواف الحيوانات، تعالى الله عن ذلك عُلوًا كبيرًا.

القول الثالث: قول أهل وحْدة الوجود الذين يرون أن الله ﷻ هو عين كل موجود؛ وهذا المذهب الذي عليه كبار الزنادقة، كابن عَرَبي، والعفيف التلْمساني، وابن سبعين، وابن الفارض، وأمثال هؤلاء، حتى قال قائلهم:

ومَا الكَلْبُ والخِنزيرُ إلَّا إلهنا ... ومَا اللهُ إلّا راهِبٌ في كَنِيسَتِه

أستغفر الله، أستغفر الله، أستغفر الله، أسأل الله ﷻ أن يلْعنهم لعْنًا كبيرًا، كل شيء هو الله ﷻ ، وإنما الاختلاف اختلاف في الصور لحقيقةٍ واحدة، كاختلاف الأمواج وتعدُّدها والبحر واحد. وهذا كُفْر ما بلَغ عُشره كفار قريش، والله ما بلغوا عُشْر معْشَارِه هؤلاء الضالُّون.

المقصود: أن هذه جملة الأقوال المخالفة للحق في هذا الباب.

والبليَّة -كما ذكرتُ لك- بمذهبِ الأشاعرة الذي استقر عليه هذا المذهب بَلِيَّةٌ عظيمة، فكثيرٌ من كتب التفسير، وكثيرٌ من كتب شُروح الحديث، وغيرها أيضًا تقرِّر هذا المذهب، وليس للقوم -كما ذكرتُ لكم- دليلٌ خاص يستدلون بأدلة التنزيه، يقولون: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم:٦٥] هذا دليلٌ على نفي عُلو الله، سبحان الله! كل أدلة التسْبيح يقولون: تدل على هذا، وهذا تنزيه نُنزِّه الله ﷻ منه، تنزيه الله ﷻ عن صفة العُلو، عن صفة الكمال، هذا تنزيه نُنَزِّه الله ﷻ عنه.

لكن عندهم شُبهات عقلية، والقوم إذا جاؤوا إلى هذا الموضع تجد أنهم يأتون بعباراتٍ فخْمَة يُخَوّفون بها الجاهل، يقولون: "إن أثبت العُلوَّ لله ﷻ فإنَّه يلْزمك على هذا القول بالجهة، والحَيّز، والمكان"، تجد أن الجاهل يخاف ويرْتعب من هذا الكلام، أمَّا أهل التحقيق من أهل السنة والجماعة فلا يَهُولَنَّهُم مثل هذه التُّرهَات.

لا يَفزعَنــك قَعــاقعٌ وفَراقــع وجَعَاجِعٌ عَرِيَـتْ عَـن البرهـانِ

اثبت على الحق، ولا يُصِيبنَّك دهْشَة من هذه الكلمات التي تراها، أول ما تراها ضَخْمَة وفَخْمَة، وما تحتها شيء، ما تحتها والله شيء، ماذا تريد؟

وأحسَن مسْلَك مع هؤلاء هو أن تسْلُك مسلك التفصيل، هذه كلمات مُجملة، لا تبادر بنفْيها، وإنَّما اسلك مسلك التفصيل؛ يا أيُّها المتكلم الذي تدعي أنَّ إثبات على الله ﷻ يقتضي وصْفه بالجهة، أو الحَيّز، أو المكان، ثم تدَّعي أنَّ هذا لا يكون إلا من الأجسام، والأجسام لا تكون إلا حادثة، فيجب تنزيه الله ٥ عن ذلك، هذا مُجمَلُ استدلالهم.

نقول: **أولًا**: ماذا تريد بقولك (الجهة)؟

هل تريد أنَّ الله ﷻ في جهةٍ مخلوقة تُحيط به إحاطة الظرْف للمظرُوف؟ إن قلت هذا، قلنا: هذا باطل، ننزِّه الله ﷻ عنه، وليس هذا ما دل عليه الوحي، وليس هذا ما قال أهل السنة، وليس هذا لازمًا عقلاً ولا شرعًا لثبوت العلو لله ﷻ.

أما إن كنت تريد بالجهة: أن الله ﷻ في العُلو المطلق، يعني في جهة عُلْيا عدميَّة، فتقول: نعم، هذا حق، وهذا ما دلَّ عليه الدليل، أن الله ﷻ في جهة عُلْيا عدميَّة، يعني ليس في جهة وُجودية مخلوقة تُحيط بالله ﷻ أو هو مفْتقِر إليها، إنما ما وراء العالَم جهة عدميَّة اعْتبارية، والله ﷻ وحده فوق العالَم، فلا شيء موجود فوق العالَم إلا الله ﷻ.

إن كنت تريد بكلمة (الجهة) هذا القدْر فإنَّنا نقول: هذا حقٌ ولا يلْزمه أيُّ لازم فاسد، أن يكون الله ﷻ فوق كل شيء بإطلاق، ما المشكلة في هذا؟ وما الذي يترتَّب على هذا؟ لا يترتب على هذا افتقار، ولا يترتَّب على هذا حاجة، ولا يترتب على هذا أي شيء.

الرازي لما جاء إلى هذا المقام قال: إن قلتُم إن الله ﷻ في جهة لَزِم افتقاره إليها، نقول: هذا ليس بصحيح، ليس هناك شيء أصلاً يكون الله ﷻ حالًا فيه، العدَم ليس بشيء، وهذا العُلو المطلق عدم، فالله ﷻ إذًا فوق كل شيء ولا يحتاج إلى شيء، بلْ كل شيء يحتاج إلى الله.

ماذا تريد بقولك: (إن الله ﷻ في حيِّز)؟ أتُريد أن الله ﷻ يحوزُه ويجمعُه ويضمُّه شيء من خلْقه، ويكون هو ﷻ حالًا فيه أو مفْتقِرًا إليه؟ فنقول: حاشا وكلاَّ، وأدلة العُلو لا تدل على هذا، وليس هذا ما يعْتقده المسلمون قاطبة، وهذا الذي ذكرتَه من الإلْزام ليس بلازم، لا في شرعٍ ولا في عقل.

أما إن كنت تريد بقولك (إنه في حَيِّز) يعني: أن الله ﷻ مُنحازٌ عن خلْقه بائِنٌ منهم؛ فهذا حق، وهذا هو الكمال، وهذا الذي لا تلْزمه أي شيء من اللوازم الباطلة.

وماذا تريد بقولك: (إنه يلْزم من هذا أن يكون الله في مكان)؟ هل تريد بالمكان شيئًا وجوديًا يكون مُظِلاًّ لله ﷻ، أو يكون الله ﷻ مفْتَقِرًا إليه؟ فهذا لازم باطل، ما دلَّ عليه دليل، ولا اعتقده أحد من المسلمين، ولا قال به أحد من أئمة هذا الدين.

أما إن كنت تريد بالمكان: ما يكون الشيء فوقه؛ فهذا حق ولا إشكال فيه، والله ﷻ فوق العالَمَ مسْتوٍ على عرْشه، مع اسْتغنائه عن العرش وعن كل شيء، وهذا القدر من لفْظ المكان لا إشكال فيه، ولا يتردَّد أهل السنة والجماعة في إثبات معناه، بل ربما أثبتوا لفظه، ومن ذلك قول حسَّان ﵁ :

تَعَالَى علـوًا فَـوق عَـرْش إِلهِنَـا وَكَانَ مَكَـان الله أَعلَى وأعظمـا

إذًا هذه اللوازم التي ادَّعيتُموها لإثبات علو الله ﷻ تبيَّن أنها لوازم باطلة.

أما قضية الجسم والجسْمية فهذه سيأتي عنها حديث لاحق إن شاء الله، فإنها من كُبريات الشُّبهات التي تذرَّعوا بها الجهمية في نفي صفات الله ﷻ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

بل قد ثبت في «الصحيح»، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ؛ أن النبي ﷺ لما خطَب خُطبته العظيمة يوم عرفات، في أعظم مَجمَع حضَرَه الرسول ﷺ جعل يقول: «**أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ**»؟

فيقولون: نعم.

فيرفع إصبعه إلى السماء ويَنكبها إليهم، ويقول: «**اللَّهُمَّ اشْهَدْ**» غيرَ مَرَّةٍ، وأمثالُ ذلك كثيرٌ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

نعم، أمثال هذا كثير، والإشارة الحسية إلى الله ﷻ بالإصبع أو باليد، أو بالرأس، أو بالعين كثيرةٌ قد تواتَرت بها السنّنُ، كما نص على هذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان التلْبيس»، ومن ذلك:

ما سمعت حديث جابر في حديث حجة الوداع من إشارة النبي ﷺ بإصبعه إلى السماء.

وكذلك في حديث حجة الوداع نفسها، وفي هذه الخُطبة أيضًا رفَع النبي ﷺ عينَه إلى السماء، كما جاء في «صحيح البخاري» من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، لما قال عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ أموالكم ودماءكم وأعراضكم عليكم حَرام، كَحُرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، أَلَا هلْ**

بلَّغتُ؟» كرَّر هذا مرارًا عليه الصلاة والسلام، ثم رفَع عينه إلى السماء وقال: «**اللهم اشْهَد**»؛ فهذا فيه إثبات علو الله ﷻ .

فهذه الإشارة التي جاءت في هذين الدليلَين وفي غيرهما عدَّة أحاديث -كما ذكرتُ لك- هذه الإشارة فيها تحقيق إثبات صفة العلو لله سبحانه، وأنه عالٍ على خلقه، وفوق كل شيء حقيقةً، هذا المقصود بهذه الإشارة.

والقوم ليس عندهم أمام هذه الأحاديث شيء، إما أنهم ينسَلُّون وينسَحِبُون ولا يقولون شيئًا، يقولون: "جاء في بعض الأحاديث ما يُشعر بالجهة، فالله أعلم".

ومنهم مَن يكونُ أكثر وقاحَة مع أدلة السنة فيقول: "هذه ظواهر لفظية عارَضَت القواطع البُرهانية العقلية؛ فلا تُقبل"، كما فعَل الإِيجِي، وكما فعل الرازي، وكما فعل الآمدي، وغير هؤلاء.

ومنهم مَن كان يتحَذْلَق فيأتي بأشياء عجيبة وغريبة، يقول: "هذه الإشارة إلى السماء فيها بيان عظَمة الله ﷻ "، اللهم بارك على هذا الفقْه!! النبي ﷺ يقول: «اللهم » ويُشير، هذا الخطاب موجَّه إلى مَن؟ ويسْتشهد ﷺ مَن؟ يسْتشهد السماء المَبنيَّة، أو يسْتشهد السحاب، أو يسْتشهد الشمس، أو ماذا؟ وهو يقول: «اللهم» هذا الخطاب لمن يا جماعة؟ أَيُقال لغير الله ﷻ (اللهم)؟، فكيف وقد قارَنه إشارة حسِّية من لدُنْ أعلَم الخلْق بالله وأشدّهم له خشْية، وأنت خبير بأن الخطاب المقرون بالإشارة فيه تعْيينٌ للمخاطَب يُزيل أدنى لَبْس.

إذا قلتُ لك "يا عبد الله"؛ هل أحد يفْهَم أنَّني أُريد شخصًا آخر؟ وهذا الذي يتواطأ عليه كل العقلاء، بلْ أظن حتى المجانين، فمَن يسْتشهد رسولُ الله ﷺ؟ يُشير إلى غير الله ﷻ، يُشيرُ إلى الجهة التي ليس فيها الله، يعني: هل يُعقَل أن أقول مثلاً: الآن أُخاطب عبد الرحمن، أقول: يا عبد الرحمن، وعبد الرحمن جالس هنا، يا عبد الرحمن، هل يفعل هذا أحد عاقل؟ فمَن يسْتشهد رسول الله ﷺ حينما رفع عينه أو حينما رفع إصبعه الشريفة عليه الصلاة والسلام؟!

لكن أمام هذه التخرُّصات التي هم عليها والتخبُّطات التي هم غارقُون فيها لا يملك السُّنِّي إلا أن يحمد الله، اللهم لك الحمد كثيرًا.

وأقول كما قال الله جل وعلا: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾ [المائدة:٤١]. مساكين! الحق واضح أمامهم ولكنهم في صُدوف وإعراض عنه، ولا شكَّ أن كل مَن أعرض عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ سوف يَتردَّى في الأهواء والضلالات ولابد.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فَإِنْ كان الحقُّ فيما يقولُهُ هؤلاء السَّالِبُون النَّافُونَ للصِّفاتِ الثَّابتةِ في الكتابِ والسُّنَّة؛ مِن هذه العبارات ونحوها دُون ما يُفْهَمُ من الكتاب والسنةِ إمَّا نصًا وإمَّا ظاهرًا؛ **فكيف يجوزُ على الله عَزَّوَجَلَّ وعلى رسوله ﷺ، ثُمَّ على خَيرِ الأُمَّة أنهم يتكلَّمون دائمًا بما هو نَصٌّ أو ظاهرٌ في خِلاف الحقِّ الذي يجبُ اعتقادُه، ولا يَبُوحُون به قطُّ، ولا يَدُلُّون عليه -لا نصًا ولا ظاهرًا- حتى يَجيء أَنباطُ الفُرْسِ والرُّومِ، وفُرُوخُ اليهود والنصارى والفلاسفة يُبَيِّنُون للأُمة العقيدة الصحيحة التي يَجبُ على كل مُكَلَّفٍ أو كلِّ فاضلٍ أنْ يعتقدَها!**

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا التنبيه من المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في غاية الأهمية؛ فإنَّه قد بين هاهُنا -رَحِمَهُ اللَّهُ وجزاه عنَّا خيرًا- أنَّه لو كان الحق فيما يزْعمه هؤلاء النُّفاة المعطلة؛ ما بالُ الكتاب والسنة قد خَلَتا من الإشارة إلى ما ذكروا !! لِمَ لم ينزِّه الله سبحانه نفسه؟ ولِمَ لَمْ يُنزِّه رسوله الذي هو أعلَم الخلق به ﷺ؟ لِمَ لَمْ يحصل التنزيه في شأْن هذه الصفات التي تُضاف إلى الله ﷻ في الكتاب والسنة، وظاهرها في زعْمِ هؤلاء التشْبيه والتحْييز والتجسيم.

وعندنا قاعدة هاهُنا وهي: أنه بتَتَبُّع الأدلة، لا تأتي الأدلة بالسكوت عن نقصٍ يُضاف إلى الله ﷻ، فضْلاً عن أن تَنسِبها هي إليه، هذا يمتنع بالتَتَبُّع لكتاب الله ﷻ، ولذا كم من الأمور التي نزَّه الله ﷻ عنها نفسه من السِّنَة، والنَّوم،

والتعب، والولَد، والظلم، وما إلى ذلك؛ لِمَ؟ لأنَّه نقصٌ أُضيفَ إلى الله ﷻ، فنزَّه نفسَه عنه.

لَمَّا نسَب المشركون فَعْلَ الفاحشة إلى أمْرِ الله ﷻ - والفاحشة هاهُنا هي الطواف بالبيت عُراة- ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف:٢٨] لم يُسكَت عن هذا النَّقص المُضاف إلى الله ﷻ، بل قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف:٢٨].

فإذا كان الناس من جميع الأديان على اختلاف طبقاتهم وأصنافهم يرفعون أيديهم إلى الله ﷻ عند الدعاء، ويرفعون وجوهَهم وأبصارهم إلى السماء إلى حيث خالقهم ﷻ كلما حزَبَهم أمْر؛ هذا بمقتضى كلام هؤلاء المعطلة مُنكر، هذا تحيِيزٌ وتجبيةٌ وتجسيمٌ لله ﷻ ، فما بال القرآن والسنة قد خلتَا تمام الخُلو والإخْلاء عن التنبيه إلى أنَّ هذه عقيدةٌ باطلة!! ولذا ما أحسن ما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فلأي شَيْء لم ينزه نَفسه	سُبْحَانَهُ فِي مُحكم الْقُرْآن
عَن ذِى الْمقَالة مَعَ تفاقم أمرهَا	وظهورها فِي سَائِر الأديان
بل دَائِما يبدي لنا إِثْبَاتهَا	ويعيده بأدلة التِّبْيَان

الخلائق بمقتضى كلام هؤلاء المعطلة مطبقُون على نسْبة النَّقص إلى الله سبحانه وتعالى حين اعتقدوا أنَّ ربهم وخالقهم في السماء، إذًا لِمَ ما حصل هذا التنزيه؟ ولِمَ أعلَم الخلق بالله ﷻ ما نبَّه وحذَّر وبلَّغ وأنذر، وقال: "حذارِ من أن ترفعوا أيديكم إلى السماء"؟!، هذا إذا كانت النصوص قد خَلَت تمامًا من إثبات علو الله ﷻ .

مجردُ إطباق الناس وفُشُو هذا الاعتقاد فيهم كان كافيًا لأن تأتي الأدلة بنفْيه عن الله ﷻ بالنظر إلى الطريقة المعْهودة في القرآن والسنة، فكيف أن تأتي الأدلة بإثبات هذا الأمر، وهو عُلو الله سبحانه وتعالى، ولذا مقالتهم التي قالوها في غاية الامتناع، وهذا ممَّا لا شك فيه ولا ريب.

قال: (ثم على خير الأمة) وهم الصحابة رضي الله عنهم ثم التابعون وأتْباعهم، (أنهم يتكلمون دائماً بما هو نصٌّ أو ظاهر في خلاف الحق الذي يجب اعتقاده، ولا يَبوحون به قط) ولا مرَّة -لا بإسناد صحيح ولا ضعيف- أنَّ صحابيًا واحدًا فقط قال: الله بذاته في كل مكان، أو: الله بذاته لا داخل العالَم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، ولا عن يمين ولا عن شمال، ولا مرَّة! بلْ دائمًا الكلام يكون بالعكس في إثبات علو الله سبحانه وتعالى.

قال: (ولا يدلُّون عليه لا نصاً ولا ظاهرا حتى يجيء أَنباط الفرس والروم)؛ يعني أخْلاط الناس من غير العرب الذين هُم أجهل النَّاس بالكتاب والسنة وبلُغة العرب، يأتي هؤلاء ولهم التقدُّم والفضل على الصحابة والتابعين في معرفة الله!! هذا يسْتحيلُ تمام الاسْتحالة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

لَئِن كَانَ الحق مَا يَقُوله هَؤُلَاءِ المتكلّمُونَ الْمُتَكَلِّفُون، هُوَ[1] الِاعْتِقَاد الْوَاجِب -وهم مَعَ ذَلِك أُحيلوا فِي مَعْرفَته على مُجَرّد عُقُولهمْ، وَأَن يدفعوا بِمُقْتَضى قِيَاس عُقُولهمْ مَا د ل عَلَيْهِ الْكتاب وَالسّنة نصًا أَوْ ظَاهرًا- لقد كَانَ ترك النَّاس بِلَا كتابٍ وَلَا سنة أَهْدى لَهُم وأنفع على هَذَا التَّقْدِير؛ بل كَانَ وجود الْكتاب وَالسّنة ضَرَرًا مَحْضًا فِي أصل الدّين.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

مقالة القوم تسْتلزم -كما بيَّن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المقطعَين السابقين- **تستلزم لازمَين فاسدَين:**

اللازم الأول: تقديم المعطلة النُّفاة على رسول الله ﷺ، ثم على خير هذه الأُمة من السلف الصالح في معرفة الله؛ هذا لازِمٌ لا مَحيد عنه.

وما أحسَن ما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المقام، وهو من دُرر نُونيَّته:

فَسَلِ المُعَطِّلَ عَنْ ثَلَاثِ مَسَائِلٍ ... تَقْضِي عَلَى التَعْطِيلِ بِالبُطْلَانِ
مَاذَا تقُولُ! أَكَانَ يَعْرِفُ رَبَّهُ ... هَذَا الرَّسُولُ حَقِيقَةَ العُرْفَانِ
أَمْ لَا؟ وَهَلْ كَانَتْ نَصِيحَتُهُ لَنَا ... كُلَّ النَّصِيحَةِ لَيْسَ بِالخَوَّانِ
أَمْ لَا؟ وَهَلْ حَازَ الفصاحة كلَّهَا ... فَاللَّفْظُ والمَعْنَى لَهُ طَوْعَانِ؟
فَإِذَا انْتَهَتْ هَذِى الثلاثَةُ فِيهِ كَا ... مِلَةً مُبَرَّأَةً مِنَ النُّقْصَانِ
فَلأَيِّ شَيءٍ عَاشَ فِينَا كَاتِمًا ... للنَّفْيِ والتَّعْطِيلِ فِي الأَزْمَانِ؟

---

(١) قال المحقق: (في الأصل: (وهو)، وحذف الواو من بقية النسخ) قال شيخنا: هي الأقرب.

بَـلْ مُفْصِحًا بِالضِّدِّ مِنْـهُ حَقِيقَـةَ الْـ ... إِفْصَـاحِ مُوَضَّحَـةً بِكُـلِّ بَيَـانِ!

وَلأَيِّ شَـيْءٍ لَـمْ يُصَـرِّحْ بِالَّـذِي ... صَـرَّحْتُمُ فِـي رَبِّنَـا الـرَّحْمَنِ؟

أَلِعَجْـزِهِ عَـنْ ذَاكَ؟ أَمْ تَقْصِـيرِهِ ... فِـي النُّصْـحِ؟ أَمْ لِخَفَـاءِ هَـذَا الشَّـانِ؟

حَاشَـاهُ؛ بَـلْ ذَا وَصْـفُكُمْ يَـا أُمَّـةَ التَّـ ... ـعْطِيلِ، لاَ المَبْعُـوثِ بِـالْقُرْآنِ

ثم قال:

لَـوْ كَـانَ حَقًّـا مَـا يَقُـولُ مُعَطِّـلٌ ... لِعُلُـوِّهِ وَصِـفَاتِهِ الـرَّحْمنِ

لَـزِمَتْكُمُ شُـنَعٌ ثَلَاثٌ فَـارْتَؤُوا ... أَوْ خُلَّـةٌ مِـنْهُنَّ أَوْ ثِنْتَـانِ

تَقْـدِيمُهُمْ فِـي العِلْـمِ، أَوْفِي نُصْـحِهِمْ، ... أَوْ فِـي البَيَـانِ؛ أَذَاكَ ذُو إِمْكَـانِ؟

إذًا: هذا هو اللازم الأول الذي يلْزم القول وهو ظاهر الفساد.

اللازم الثاني: هو ما نبَّه إليه هاهُنا، ونبَّه إليه أيضًا بكلامٍ حسن أبسط من هذا في بيان تلْبيس الجهمية في أواخر المجلد الثامن، وكذلك ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في غير موضع من كُتبه، ولا سيّما في «الصواعق» في المجلد الأول، وكذلك في المجلد الثاني. ألَا وهو: أن ترْك الناس بلا كتابٍ ولا سنة كان خيرًا لهم من إنزال كتابٍ ومَجيء سُنة تقودُهم إلى الضلال وتُلْقيهم على ساحته.

انتبهْ إلى ما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(لئن كان الحقُّ ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون وهو الاعتقاد الواجب، وهُم مع ذلك أُحيلوا في معرفته على مجرد عقولهم)**؛ يبدوا أنَّ قوله هنا: **(لئن كان الحقُّ ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون وهو الاعتقاد الواجب)** يبدو أن النسخة التي فيها «الواو» أقرب؛ لأن المعنى هنا يصبح واضحًا، **(لئن كان الحقُّ ما يقوله هؤلاء المتكلمون والمتكلفون وهو الاعتقاد الواجب، وهُم مع ذلك أُحيلوا في معرفته على مجرد**

عقولهم، وأن يدفعوا بما اقتضى قياس عقولهم ما دلَّ عليه الكتاب والسنة نصـًا أو ظاهراً، لقد كان ترْك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير، بل كان وجود الكتاب والسنة ضرراً محضـًا في أصل الدين)؛ يقول الشيخ: كان ترْك النَّاس بلا وحيٍ خيرًا مِن مَجيء هذا الوحي، **لماذا؟**

أولًا: لأنهم مُكتَفُون بغيره عنه؛ العقول كافية، إذاً ما حاجتنا إلى هذا الوحي؟ زيادة عِبْء، لا أقلّ ولا أكثر.

ثمَّ إضافة إلى هذا: أن القرآن مشحُونٌ بما يقود النَّاس إلى الضلال بلْ إلى الكفر، مشحون مَلِيء، والسنة كذلك، ففي القرآن والسنة إثبات العُلو، وفيهما إثبات المَجيء والإتيان، وفيهما إثبات المحبة والبُغْض، وفيهما إثبات الكراهة، وفيهما إثبات الغضب، وفيهما إثبات الرضا، وفيهما إثبات الوجه، إثبات اليدين، إثبات العين، إلى آخر ما هنالِك، وهذه كلها إمْرارُها على ظاهرها، وإثباتها لله ﷻ في زَعْم القوم ما حقيقته؟ تشْبيهٌ، تجسيمٌ.

هذا الخطأ وهو اعتقاد التشْبيه، خطأ يسير ولا خطأ عظيم؟ أم هو كُفْر؟ لا شك في أنه كفْر بالاتفاق؛ «مَن شبَّه الله بخلْقه فقد كفَر».

سبحان الله! لا تكاد تخلو صفحة من القرآن من إثبات هذه الصفات التي يدَّعون أنها تشْبيهٌ وتجسيمٌ وإمْرارها على ظاهرها اللائق بالله ﷻ ضلال مُبين، إذًا والله كان ترْك الناس -وهم مسْتغنُون أصلاً عن القرآن والسنة- كان ترْكهم بلا ذلك أوْلى! لأن إنزال كتابٍ يقودهم إلى الضلال سببٌ لخسارتهم، أو على الأقل سببٌ لحصول العناء لهم؛ لأنهم سيحتاجون أن يكدُّوا أذهانهم، وأن يتعبوا غاية

التعب في البحث في الغريب، ووحْشي الكلام، وأنواع الكنايات والمجاز، حتى يحملوا هذه النصوص على مجازاتها ويؤوّلونها إلى غير ما دلّت عليه؛ وهذا فيه تعَب كثير، مع أن الله ﷻ يقول: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢﴾ [طه:١-٢].

إذًا القرآن ما أُنزل والله وهذا شأنه؛ ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت:٤٤]

؛ هذا كلام الله، ولازِم مقالات القوم: أن القرآن سببٌ للشقاء والضلال والعَنَاء، وهذا لازِمٌ لهم لا مَحيد لهم عنه. وما أحسن ما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النُّونية»:

إن كَانَ مَا قد قُلْتُمُ حَقًّا فقد ... ضل الورى بِالْوَحْي وَالْقُرْآن

إذْ فيهمَا ضد الَّذِى قُلْتُمْ وَمَا ... ضدان فِى الْمَعْقُول يَجْتَمِعَانِ

بل كَانَ أولى أَن يُعَطّل مِنْهُمَا ... ويحال فِى علمٍ وَفِى عِرفان

أما على جَهْمٍ وجَعْدٍ أَو على ... النّظّام أَو ذِى الْمَذْهَب اليونانِ

كان الأَولى أن يُحال إلى هذه الفلْسفات والتُّرهَات، وإلى زُبالات الأذْهان ومَن يحملها! وهذا لازم لهم لا مَحيد والله لهم عنه.

(لقد كَانَ ترك النَّاس بِلاَ كتاب وَلَا سنة أهْدى لَهُم وأنفع على هَذَا التَّقْدِير، بل كَانَ وجود الْكتاب وَالسّنة ضَرَرًا مَحْضًا فِي أصل الدّين)؛ كتاب مَلِيء بالتشبيه ومع هذا لم يأتِ بيان واحد فقط يقول: لا تحملوا هذه النصوص على ظاهرها!! لم يأتِ دليل واحد ولا حديث واحد ولا آية واحدة ولا أثر واحد يقول: "إنكم تقرؤون هذه النصوص فإيَّاكم أن تحملوها على ظاهرها؛ أن الله في السماء، وأن الله فوق خلْقه، وأن الله مستوٍ على عرْشه، وأنه يحِب وأنه يُبغض، وأنه يأتي، وأن له يدين، إلى آخره؛ حذارِ من أن تفهموا هذا، وتحملوه على ظاهره، وأن الله متَّصف بهذا حقيقة، كلا، كل واحدة من هذه محمولة على غير ظاهرها"، ولا مرَّة

واحدة يُبين رسول الله ﷺ الرؤوف الرحيم!! يَصِفُه الله بأنه رؤوف رحيم، يُريد الخير لهذه الأمة، ويصِف كتابه بأنه هُدى، وشفاء، وبيان، وتِبْيان، ونور مبين، وأنه مُيسَّر للذكْر، والواقع أنه معقَّد أشدّ التعقيد!! الواقع أنه يؤزّ الناسَ أزًّا إلى الضلال والكفر! والله يصِفه بأنه هدى للمتقين، كيف يكون ذلك؟ إما أن يكون ما قاله المتكلمون هو الحق، وإما أن يكون ما قالَه الله ورسوله ﷺ هو الحق، فاختاروا -يا معشر المعطِّلة- لأنفسكم.

وأَوَدُّ أن أُنبِّه هنا -يا إخوة- إلى أن هذا المسلك الذي سلَكه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا المقام مَسْلَكٌ في غاية الحُسْن، وهو: أنَّ المناقَشة المنهجية الإيمانية مع المبتدعة قد تكون أنفع من المناقشة الجدلية بالنقض أو بالمعارضة أو بالقلب أو بغير ذلك.

قبل أن نخوض معكم في التفاصيل، دعُونا نقف قبل ذلك في الموقف الإيماني، ما ظنُّكم برب العالمين؟ ما ظنُّكم بكتابه المُبين؟ ما ظنُّكم برَسُوله الأمين ﷺ؟

إذا اتَّفقنا على هذه سهُل بعد ذلك النقاش، بل ربما اسْتغنينا عنه، فهذه المناقشات المنهجيَّة في منهج الاستدلال والتلقِّي التي تبيِّن حقيقة الإيمان ومعْدِنه من هؤلاء المخالفين هذه ينبغي أن تكون حاضرة عندك يا أيُّها السُّني قبل أن تدخل في دَهالِيزِ المجادلات والمناقشات التفصيلية، وثِقْ أنها تنفع كثيرًا تكون سببًا في رَدِّ مَن شاء الله عَزَّ وَجَلَّ هدايته إلى جادَّة الحق والصواب.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فإن حَقِيقَة الأمر على مَا يَقُوله هَؤُلَاءِ: أَنكُمْ يَا معاشر الْعباد لَا تطلبون معرفَة الله ﷻ، وَمَا يسْتَحقّهُ من الصِّفَات نفيًا وإثباتًا؛ لَا من الْكتاب وَلَا من وَالسّنة وَلَا من طَرِيق سلف الأمة.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

نعَم؛ لأن الذي في الكتاب والسنة جُلُّه إن لم يكن كلُّه تشْبيهات وتجسِيمات وتحْييزات، وكلها مُشْتبهات، وكلها تحتاج إلى تعَب وكَدٍّ لحَمْلها على أنواع المَجازات، مع أن العقل كافي فما حاجتنا إلى هذا العناء والتَّعب؟! نعم لا بأس أن تقرؤوا القرآن تختموه لأجل الأجر والبركة، أما أنكم تطلبون العلم والهدى منه! هذا طريق محفوف بالخطَر؛ فالأَحْسَن أن تُعرِضوا عن هذا بالكلية، تريحوا أنفسكم، وتسلُكوا الجادَّة، عندكم العقل يكفيكم؛ هذا مضْمون مقالتهم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فإن حَقِيقَة الأمر على مَا يَقُوله هَؤُلَاءِ: أَنكُمْ يَا معاشر الْعباد لَا تطلبون معرفَة الله ﷻ، وَمَا يسْتَحقّهُ من الصِّفَات نفيًا وإثباتًا؛ لَا من الْكتاب وَلَا من وَالسّنة وَلَا من طَرِيق سلف الأمة.

وَلَكِن انْظُرُوا أنتم فَمَا وجدتموه مُسْتَحَقًّا لَهُ من الصِّفَات فصِفوه بِهِ-سَوَاءٌ كَانَ مَوْجُوداً فِي الْكتاب وَالسّنة أَو لم يكن- وَمَا لم تَجِدُوهُ مُسْتَحقًّا لَهُ فِي عقولكم فَلاَ تصِفُوه بِهِ!

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ارجعوا إلى عُقولكم ففيها الكفاية والهداية والبُلْغَة؛ ما وجدتموه مستحَقًّا له من الصفات بمقتضى مقاييسكم وقوانِينكم العقلية فصِفُوا الله ﷻ به، سواء كان موجودًا في القرآن والسنة أو لم يكن موجودًا؛ يعني إن كان موجودًا في القرآن والسنة لا بأس من باب التأْييد، دليل النقل يؤيِّد الدليل العقلي، مرْتبته مرتبة تَبَعِيَّة، لا أنه الأساس والأصل والذي عليهم المُعَوَّل، لا؛ الأمر مختلف، إنما إن وجدتموه في الكتاب والسنة فالحمد لله، خير على خير.

أما إن لم تجدوه، وقِسْتُم بالعقل ؛ وجدتم أن هذا لا يصلح أن يُضاف إلى الله، أنا أرى أنه غير مناسِب؛ الأمر سهل، لا تصِفُوه، ولا تحملوا همَّ النصوص، لماذا تحملون هَمَّ النصوص! الأمر سهل، هناك مرْكَبان ذَلُولان اركبوا أيَّ واحدٍ منهما شئتم، ارْكبوا مرْكَب التأويل، أو ارْكبوا مرْكَب التفويض، الأمر سهل! لا

تحملوا همَّ النصوص، اعبثُوا فيهما كما تشاؤون، ثمَّ تذرَّعُوا بهذين المركَبَين: تأويل وتفويض، والحمد لله رب العالمين.

أَتدَري مضْمون هذه المقالة وهذا اللازم؟! وانتبه أنَّنا نقول هذا لازم قولهم، ليس هذا نصّ قولهم، إنما هذا لازم قولهم الذي لا مَحِيدَ لهم عنه، **والقاعدة:** «**أن لازم القول دليل على صحته أو بطلانه**».

أقول؛ إن مضمون هذه المقالة: جحْد الرسالة، وتعطيل الإسلام قطعًا، لا شكَّ في هذا ولا ريب. تعطيل الإسلام وجحْد الرسالة، فانظر إلى خُطُورة ما ولَج هؤلاء المتكلمون!



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثُمَّ هُم هُنَا فريقان:

أَكْثَرهم يَقُولُونَ: مَا لم تُثبته عقولُكم فانفوه.

وَمِنْهُم من يَقُولُ: بل توقفوا فِيهِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يعني هو تعْريج أو تَتْميم لكلامه السابق، وهو: (انْظُرُوا أنتم، فَمَا وجدتموه مُسْتَحَقًّا لَهُ من الصِّفَات فصِفوة بِهِ، سَوَاء كَانَ مَوْجُوداً فِي الْكتاب وَالسّنة أَو لم يكن، وَمَا لم تَجِدُوهُ مُسْتَحقًّا لَهُ فِي عقولكم فَلاَ تصِفُوه بِهِ)؛ لا تصِفُوه، لكن هل تنفونه؟ أو تتوقَّفوا في لفْظه؟ يعني هو زيادة إيضاح، أكثرهم يقولون: هذا الذي ما ثبت عندكم بالعقل انفُوه، ما لم يثبت عندكم بالعقل فعَليكم نفْيه. والآخرون قالوا: (بل توقفوا فِيهِ)؛ هذا الذي لم يثبت في عقولكم، وليس الذي نفَته عقولكم؛ فالذي نفَتْه عقولكم باتفاق بين الفريقَين لابد من نفْيه.

إذًا ما جاء في النصوص بالنسْبة إلى ما أثبْتته عقولهم -أعْني أهواءهم- ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يوافق عقولَهم؛ هذا اثبتوه تَبعًا، لا بأس.

القسم الثاني: ما نفَتْه عقولهم؛ العقل الصريحُ القطعي يقتضي نفْي هذا عن الله، هكذا يزْعُمون، ماذا نصْنع؟ يقولون: عليكم أن تنفُوه.

القسم الثالث: حصل فيه خلاف بينهم، لم يأتِ له شاهد عقلي لا بإثباتٍ ولا بنفْي، ماذا نصنع؟ أكثرهم يقولون أيضًا: عليكم بالنفي أيضًا، لا حاجة لنا به؛ لأن العقل ما دلَّ عليه، ما حاجتنا إليه!! انفُوه أيضًا.

الفريق الثاني يقول: لا، الأَحْسَن والأَدَب ليس أن تثْبتوه ولكن أن تتوقفوا فيه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وَمِنْهُم مَن يَقُول: بل توقفوا فِيهِ، وَمَا نَفَاهُ قِيَاس عقولكم -الَّذِي أنتم فِيهِ مُخْتَلفُونَ ومُضْطَرِبُون اخْتِلَافًا أكثر من جَمِيع اخْتِلَاف على وَجه الأرض-.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أعظم اختلاف هو الاختلاف الذي وقع بين المعطِّلَة.

يا تُرى! أيُّ عقل نقيس به هذه النصوص؟ أَنَقِيس بعقل القَرامِطة! أو نَقِيس بعقل الفلاسفة! ثم الفلاسفة لا يَكاد أن يتَّفق اثنان منهم، أم نَقِيس بعقل جهْم وأصحابه الذين هم في أنفسهم مختلفون! أم نَقِيس بعقل المعتزلة الذين هم في أنفسهم مختلفون! فما يُثبته الأب يَنفيه الابن فضْلاً عن غيرهم، كم الخلاف بين أبي علي الجُبَّائي، وأبي هاشِم الجُبَّائي، أَب وابْنه، مع ذلك الخلاف بينهم اختلاف كثير، يصِل إلى حدّ التكفير بين تلاميذ هذا وتلاميذ هذا.

أَمْ يا تُرى نَقِيس بعقول مَن جاء مِن وراء هؤلاء من الأشاعرة! وحدِّث ولا حرج عن خلافات الأشاعرة من المتقدمين والمتأخرين، بل الشخص الواحد نَقِيس بأي عقل يا تُرى عنده؟ هل نأخذ بعقل الرازي الذي كان حاضرًا في كتابه «المطالب العالية»! أو نأخذ بعقل الرازي الذي كان حاضرًا في كتاب «نهاية العقول»! أم نأخذ بعقل الرازي الذي كان حاضرًا في كتابه «الأربعين»! أم نأخذ بعقل الرازي الذي كان حاضرًا في رسالة «ذمّ لذَّات الدنيا»! هو شخص واحد ومع ذلك له معْقُولات متعارضة متناقضة، أم نأخذ بعقل الآمدي؟ أم نأخذ بعقل

الغزالي؟ أم نأخذ بعقل الشِّهْرِسْتاني؟ أم نأخذ بعقل الماتريدية؟ أم نأخذ بعقل السَّالمية؟ أم نأخذ بعقل النَّجارية؟ أم نأخذ بعقل الكرَّامية؟ أم نأخذ بعقل مَن؟

إنْ هُم إلا في أمْر مَريج، واختلاف شديد، وأما الوحي فالحمد لله على فضْله ومِنَّتِه علينا به شيء واحد، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمِنْهُم مَن يَقُول: بل توقفوا فِيهِ، وَمَا نَفَاهُ قِيَاس عقولكم الَّذِي أنتم فِيهِ مُخْتَلفُونَ ومُضْطَرِبُون اخْتِلَافًا أكثر من جَمِيع الِاخْتِلَاف على وَجه الأرض فانفوه، وإليه عِنْد التَّنَازُع فَارْجِعُوا، فإنه الْحق الَّذِي تعبَّدتُكم بِهِ، **وَمَا كَانَ مَذْكُورًا فِي الْكتاب وَالسّنة مِمَّا يُخَالف قياسكم هذا أَوْ يثبت مَا لم تُدْرِكهُ عقولكم على طَرِيقَة أَكْثَرهم فاعلموا أَنِّي أَمتحنُكم بتنزيله لَا لِتَأْخُذُوا الْهدى مِنْهُ، لَكِن:**

لتجتهدوا فِي تَخْرِيجه على شواذِّ اللُّغَة وَوَحْشِي الألفاظ وغرائب الْكَلَام.

أَوْ أن تسكتوا عَنهُ مُفوِّضين علْمه الى الله ﷻ مَعَ نفْي دلَالَته على شَيْء من الصِّفَات.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

وأن تعتقدوا أن ظاهره غير مراد؛ هذا هو مذْهب التفْويض كما سيأتي، (تسكتوا عَنهُ مُفوِّضين علْمه الى الله مَعَ نفْي دلَالَته على شَيْء من الصِّفَات) واعتقاد أن الظاهر غير مراد.

القوم أوْرَد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ توجيهًا لهم، كأنه يحْكي على لِسانهم: أنتُم أكْثَرْتُم علينا اللائمة، ونحنُ نقول: إن هناك فائدة من حشْو القرآن والسنة بهذه التشْبيهات والإلْغازات؛ هي: أن المراد أن يُصيب الناس أجرًا عظيمًا، كيف؟ من خلال اجتهادهم في البحث عن التأويلات.

يعني: الله ﷻ أنزل في القرآن مئات الأدلة التي فيها إثبات العلو والاستواء والمحبة.. إلى آخر ما هنالِك، هذا كله لأجل أن يُعرِّضنا لاكْتساب الأجر حينما نبحث عن حَلٍّ لهذه المُغلَقات المُشْكِلات بهذه الأحاجي والألْغاز، نتْعب، يُخبرنا أنه في السماء، وأنه إليه يصْعد الكَلِم الطيب، وأن الملائكة يخافون ربهم من فوقهم، والمطلوب! أن نسْتنبط بذكائنا وعقولنا أن الله لا فوق ولا تحت، ولا عن يمين ولا عن شمال، ولا متصل ولا منفصل، ما شاء الله! إذا وصلنا لهذا كسَبْنا ثوابًا عظيمًا، هذا هو المطلوب من إنزال القرآن، وقد حُشِي بهذه التشْبيهات، يالله العَجب!!

أولًا نقول -مع أنه والله هذا الكلام فسادُه يُغني عن إفساده، ولكن ما الحِيلة مع عقول ضعيفة كما عليه هؤلاء المتكلمون، سنَتنزَّل معهم

نقول أولًا: هذا كلام لا دليل عليه، ولن تستطيعوا أن تأتوا بشاهد واحدٍ أو مثال واحد في الشريعة على هذا المسلك، لن تستطيعوا أن تأتوا بأن القرآن والسنة فيهما الضلال والإضْلال والسَّوْق إلى الكفر لأجل اكْتساب الأجر، هل لهذا مثال وشاهد حتى تقِيسُوا ذاك على هذا؟ الجواب: لا، هذا كلامٌ من مجرد بُنَيَّات عقولكم، وما دَعْتكم إليه أهواءكم لا أقلّ ولا أكثر.

ثمَّ؛ كم نسْبة الذين عندهم من القدْرة العقلية والفكرية الذين يستطيعون الوصول إلى الحق بهذه الأدلة الكثيرة؟ فيعرفون أن استوى بمعنى اسْتولَى، وأن الوجه بمعنى كذا، وأن القدَم بمعنى كذا، أن القدَم حتى يضَع الله ﷻ رِجله وفي رواية «قدمَه على جهنم» أن المقصود بذلك: أن يضَع جماعةً من الناس، رِجله أو

قدَمه يعني: جماعة من الناس يضعهم في النار!! كم نسْبة هؤلاء العباقرة الأفْذاذ الذين يُمكن أن يصلوا إلى هذا من هذا الرُّكام من التأويلات؟ كم نسْبتهم يا جماعة؟

أنا أجزم أنهم يُوافقوننا أن أكثر من تسعة وتسْعين في المائة من المسلمين دون هذا المستوى؛ لأن هذه الأدلة -يعني هذا الكتاب الذي بين أيدينا- دُعِيَ الناس جميعًا إلى تلاوته، كل الناس مأْمُورون بتلاوة القرآن وتأمُّله وتدبّره؛ ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص:٢٩] ؛ هذا خاص بالعقلاء والعلماء، ﴿ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ﴾ الضمير هنا عائدة لمن؟ إلى الأمة المُحمَّدية، ﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [العنكبوت:٤٥] أمْرٌ للنبي ﷺ، فهو أمرٌ لأمَّته.

طيب فيهم الجاهل والعالِم، والصغير والكبير، والذَّكَر والأنثى، كثير، أصناف وأشكال وأنتم ترون مجتمعاتكم، كم الذين يستطيعون أن يبحثوا وينقّبوا فيصِلوا إلى هذا المعنى؟ ما يكاد يصل واحد في المائة. طيب ماذا عن تسع وتسعين في المائة؟ يُعرَّضون للضلال ويُلْقَون إلى شواطئه، يهْلَكون!! هل تأتي الشريعة بهذا.

ثمَّ هل أخبرَ الله ﷻ قطّ أنه أنزل علينا كتابًا هو عبارة عن كتاب أَلْغاز؟ مثل كُتب الألْغاز التي تُباع، المطلوب منك أن تجتهد في حَلِّ هذه الألْغاز، أم أخبر الله سبحانه وتعالى عن هذا الكتاب: أنه كتاب هداية، وبيان، ونور مبين، وبشرى للمسلمين؟ في أوصافٍ كثيرة تدل على أنه بخلاف وصْف هؤلاء تمام المخالفة.

إذًا كلامهم هذا ساقِط، لا قيمة له.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

هَذَا حَقِيقَة الأمر على رَأْي هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمين.

وَهَذَا الكَلَام رَأَيْتُه صرَّح بِمَعْنَاهُ طَائِفَة مِنْهُم، وَهُوَ لَازمٌ لجماعتهم لُزُومًا لَا مَحِيد عَنهُ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لا شك في ذلك ولا ريب؛ أنَّ اللازم لهم على مَقالتهم هو كل ما سبق من أن العقول كافية، والقرآن والسنة مُستغنًى عنهما به -يعني بالعقل-، وأنه إن كان ولابد من تلاوة القرآن والنظر فيه على سبيل الاجتهاد في البحث عن حَلِّ الألْغاز الموجودة فيه، أو الإعراض عنه، ولا حاجة بنا إلى هذا كله.

وأسُوق لك نمُوذجًا من النَّماذج التي تدل على موقف القوم الضعيف جدًا من أدلة الوحي؛ وهو ما ذكرَه الإمام المُقدَّم عندهم، وهو الآمدي في كتابه «غاية المرام» في الصحيفة المائتين من طبعة (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية)؛ عقَد فصلاً أو مبحثًا للكلام عن الجهة -يعني مسألة العُلو- وأتى بخبْطٍ وهَذَيانٍ كثير في إثبات أن الله ﷻ لا داخل العالَم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، إلى آخره، عقَد عدَّة صفحات في هذا ثم قال في آخره -وأنا أنقل كلامه نصًا-، أرجو أن تتنبَّه لهذا الكلام فإنه يختصر لنا الموقف الجَلِي الذي صرَّح به هو وإن كان غَمْغَم غيره، يعني كثير منهم ما وصل إلى هذه المرحلة من التصريح، لكنهم يُدندِنُون حول هذا المعنى، أما هو كان رجلاً صريحًا متّسِقًا مع اعتقاده.

قال: (**وَلَعَلَّ الْخصم قد يتَمَسَّك هَهُنَا بظواهر من الْكتاب وَالسّنة وأقوال بعض الْأَئِمَّة،**

وهي بأسْرها ظنِّيّة، وَلَا يسوغ اسْتِعْمَالهَا فِي الْمَسَائِل القطعية)؛ يعني: غلَط يا رجل، كيف تقع في هذا الخطأ تستدل بالقرآن والسنة!! كيف تفعل هذا؟ وهذا أدلة ظنِّية والباب باب قطعي، (**وَلَا يسوغ اسْتِعْمَالهَا فِي الْمَسَائِل القطعية، فَلهَذَا آثرنا الْإِعْرَاض عَنْهَا، وَلم نَشغل الزَّمَانَ بإيرادها**)

إنا لله وإنا إليه راجعون، تُريدوننا نبحث في القرآن والسنة، يا أخي هذا تضْييع للوقت. هذا نص الكلام يا جماعة، لا يسُوغ اسْتعمالها، خطأ أن تستدلَّ بها لأنها ظنية، وكيف تطلب القطع واليقين من أمور ظنِّية!! ولذا لابد من الإعراض، سبحان الله إعْراض!! آثرْنا وفضَّلنا أن نُعرض عن أدلة الكتاب والسنة، وما عندنا وقت نضيّعه في هذا الأمر، لا نضيع الزمان، لا نشغل الزمان بإيرادها.

هذا الذي كان عليه هؤلاء بمُنتهى الصراحة والوضوح، وله مثل هذه الكلمة نظائر في صفة السمع والبصر في هذا الكتاب، وأيضًا في كتابه الكبير «أبكار الأفكار»، دُونك هذا. وهناك كلام قريب منه أيضًا لِلإيْجِي في كتابه «المواقف»، وحدِّث ولا حرَج، هذا كلام من أئمتهم، وليس كلامًا من أطرافهم وأفرادهم الذين لا يُعبَأ بهم، هذا هو ظنُّهم بالكتاب والسنة.

وسيأتي في كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض مَرَدّ على هؤلاء، لكنِّي والله أخشى على هؤلاء الذين سلَكُوا هذا المسْلَك أمرًا عظيمًا، إنهم يسرُون على خُطى المنافقين، كما سيأتي استدلال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أو على خُطى المشركين، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [المائدة: ١٠٤] ما حاجتنا! أولئك قالوا: ﴿حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾، وهؤلاء قالوا: حسْبُنا ما وجدنا عليه عقولنا.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وَهَذَا الكَلَام رَأَيْتُه صرَّح بِمَعْنَاهُ طَائِفَة مِنْهُم، وَهُوَ لَازمٌ لجماعتهم لُزُومًا لَا مَحِيد عَنهُ.

ومضْمونه:

أَن كتاب الله لَا يُهْتَدَى بِهِ فِي معرفَة الله.

وَأَنَّ الرَّسُول ﷺ مَعْزُولٌ عَن التَّعْلِيم والإخبار بِصِفَات مَن أرْسلهُ.

وَأَن النَّاس عِنْد التَّنَازُع لَا يَرُدُّون مَا تنازَعُوا فِيهِ إلى اللهِ وَالرَّسُول، بل إلى مثل مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّة، وإلى مثل ما يتحاكمُ إليه مَن لَا يُؤمنُ بالأنبياءِ كالبَرَاهِمة، والفلاسفة -وهم الْمُشْركُونَ- وَالْمَجُوسُ، وَبَعض الصَّابئين.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

ذكَر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثة لوازمٍ لهذا المنهج الذي اخْتطَّه هؤلاء المتكلمون:

❁ **أولًا**: القرآن هو ليس كتاب هداية، ولا سيّما في أهم المطالب وهي المطالب الإلهية؛ هذا لازم قولهم، بلْ صريح قول بعضهم كما قد سمعتَ، مع أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٥٧﴾ [يونس:٥٧]، مَع أن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝٣٣﴾ [الفرقان:٣٣]، مَع أن الله يقول في حق القرآن: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، مع أن الله تعالى يقول في حقِّه: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت:٤٤]، مع أن الله

ﷻ أمَر بالرجوع إليه، والرَّد إليه، ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف:٣].

❁ **اللازم الثاني**: قال (وَأَن الرَّسُول ﷺ مَعْزُولٌ عَن التَّعْلِيم والإخبار بِصِفَات مَن أرْسلهُ)؛ الرسول ﷺ ليس مُبيِّنًا ولا سيما في أعظَم المطالب وهو المطالب الإلهية، وبالتالي فإنه لا يكون الرَّد إليه، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩] يعني: للكتاب والسنة، هذا غير وارِد، مع أن الله ﷻ يقول: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [النحل:٦٤].

❁ **اللازم الثالث**: (وَأَن النَّاس عِنْد التَّنَازُع لَا يردُّون مَا تنازعوا فِيهِ إِلَى الله وَالرَّسُول ﷺ)؛ اللازم الثالث: الرَّد عند التنازع ليس إلى الكتاب والسنة، مع أن الله تعالى يقول: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩].

إذًا: مُضادة كاملة لِما جاء في القرآن والسنة.

قال: (وإِلَى مثل مَا يتحاكم إِلَيْهِ مَن لَا يُؤمن بالأنبياء كالبَرَاهِمة)؛ البَرَاهِمة: رجال الدين من الهندوس، الطبقة العُليا عند الهندوس هم البَرَاهِمة، ولهم طاغوتهم الذي يتحاكَمُون إليه، وهو كتاب «الفيدا»، كتاب ضخْم جدًا من مئات المجلدات.

(والفلاسفة وهم الْمُشْركُونَ) كثير من الفلاسفة اليونان كانوا مشركين، المعلِّم الأوَّل أرسطو، الذي هو الإمام المقدَّم عند الفلاسفة المنتسِبين إلى الإسلام وعند كثير حتى من المتكلمين كان من عُبَّاد الأصنام، ولذلك يُسميه ابن القيم في مواضع من كُتبه قال: «أرسطو عابِد الأصنام».

(وَالْمَجُوس وَبَعض الصابئين)؛ سيأتي الكلام عن الصَّابئين في كلام المؤلف عن قريب إن شاء الله.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وإن كَانَ هَذَا الرَّد لَا يزِيد الأمر إلا شدَّةً وَلَا يرْتَفع بِهِ الْخلاف.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هو يريد أنَّنا إذا ردَدْنا هذا التنازع إلى طواغيتهم التي يتحاكَمُون إليها وزُبالات أذْهانهم فإنَّنا إضافةً إلى مخالفة مُوجِب الإيمان فإننا لن نصل إلى اتفاق بلْ إلى اختلاف؛ لأن هذه الطواغيت في نفسها مختلفة اختلافًا كثيرًا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

إذْ لكلِّ فريقٍ طواغيتُ يُرِيدُونَ أَن يتحاكموا إليهم، وَقد أُمروا ان يَكْفُروا بهم، وما أشْبه حال هؤلاء المتكلفين بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ۝٦٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ۝٦١﴾ [النساء: ٦٠-٦١].



قَالَ الشَّارِح وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

﴿يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ تذكَّر، فلهذا آثرْنا الإعراض عنها، إنا لله وإنا إليه راجعون.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢].



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

سبحان الله، إذا أَمْعَنْت النظر وتأمَّلت في هذه الآيات رأيت كأنها نزلَت في هؤلاء، سبحان الله، صدَق المؤلف حينما قال: (وما أشْبه حال هؤلاء المتكلمين) بمَن حكَى الله ﷻ عنهم في هذه الآيات.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فإنَّ هؤلاء إذا دُعُوا إلى ما أنزل الله من الكتاب وإلى الرسول -والدعاء إليه بعد وفاته هو الدعاء إلى سُنته- أعرضوا عن ذلك، وهم يقولون: إنَّا قصدنا الإحسان علماً وعملاً بهذه الطريق التي سلكناها، والتوفيق بين الدلائل العقلية والنقلية.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

(﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَـٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾)؛ هذه مقالة الأوَّلين من المنافقين. وحال هؤلاء المتكلمين تُشْبِه تلك الحال، فإنهم يقولون: (إنا قصدنا الإحسان علماً وعملاً بهذه الطريق التي سلكناها، والتوفيق بين الدلائل العقلية والنقلية).

حقيقة المقام: أن هؤلاء المتكلمين أقرُّوا بالرسول ﷺ، لكنهم اعتقدوا في بَواطِنِهم عقائد تُخالف ما جاء به النبي ﷺ بشُبهاتٍ وأهواء ظنُّوها دلائل عقلية، فاحتاجوا أن يوفِّقوا بينهما؛ بين هذه العقائد المبنية على الدلائل العقلية في زعْمهم، وبين هذه الأدلة النقلية التي جاء بها مَن أقرُّوا بأنه رسول الله ﷺ؛ فأتَوا بهذا المسْخ والمنهج الهَجين الذي أتوا به وقرَّروه في هذه المذاهب الكلامية؛ (﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَـٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾) توفيقًا بين الدلائل العقلية المُستفادَة من غير الوحي، والأدلة النقلية التي جاءت في الوحي مع مُلاحظة أن التقديم فيهما لمن؟ للعقل، وليس للنقل.

وكلُّ مَن خالف وقدَّم العقل على النقل فإنه واقع في واحدٍ من خمسة أمور ولابد:

إما في تكْذيبها، وإما في تحْريفها، وإما في كتْمانها، وإما في تخْليلِها، وإما في تجْهيلها.

-إما في تكْذيبها: بأن يعتقد أن الرسول ﷺ ما قال هذا الكلام. طبعًا في القرآن لا يسْتطيعون، لكن في السنة يستطيعون في أخبار الآحاد، وجل السُّنة آحاد.

-أو أنهم يقعُون في تحريف الكَلِم عن مواضِعِه؛ وهو مسْلك التأويل.

-أو أنهم يكتمونها؛ إذا اسْتطاعوا فإنهم يحرصون على كتْمان النصوص التي تخالف أهواءَهم وعدم إظْهارها.

-أو أنهم يقولون بتخلِيلِها؛ يعني: أن هذه النصوص موجودة ما فيها إشكال، وجاءت في القرآن وجاءت في السنة نعَم، ولكن هل هناك معانٍ وراءها؟ الجواب: لا، المقام مقام خِطابٍ جمهوريٍّ تخْييلي فقط؛ تخْويف للناس وليس هناك حقائق تحت هذا؛ ليَسْتقيم الناس على قانون العدل، يعني: هناك رَب يحب ويبغَض ويُبغِض والواقع أنه ليس هناك شيء وراء هذا، وأنه فوق، وادعوه وكذا، حتى تستقيم أحوال الناس كما عليه هؤلاء الفلاسفة في هذا المنهج التخْييلي.

-أو المنهج التجْهيلي الذي هو منهج المفوِّضة.

فكل مَن قدَّم العقل على النقل فإنه واقع في واحدٍ من هذه المخازِي ولابد.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثم عامة هذه الشُّبُهاتِ التي يُسَمُّونَها دلائلَ إنما تقلَّدُوا أكثرها عن طاغوت من طواغيت المشركين أو الصابئين، أو بعض وَرَثَتِهم الذين أُمروا أن يكفروا بهم، مثل فلان وفلان، أو عمَّن قال كقولهم؛ لتشابُه قُلوبهم، أعْني: فلاسفة الهند واليُونان؛ كأَرسْطو ونحوه:...

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هو في حقيقة الأمر نعَم، القوم قد اسْتَقوا، كان لهم مصدر خلاف الوحي، وهو هذه الطواغيت؛ إما التي عليها فلاسفة اليونان، والقوم متأثّرون بهم وإن زعَم أنهم يريدون الرد عليهم، لكن في الحقيقة أنهم متأثرون بهم غاية التأثّر وعندهم في قلوبهم تعظيم لهم، ويَظهر هذا من فلتَات أقلامهم، يعني الرازي في أكثر من موضع في كُتُبه تجد أنه يعظِّم أفلاطون، حتى إنه يصفه بالإمام، هذا يدل على تعظيم القوم لِما عليه هؤلاء.

أو على الأقَل تجد أنه يعظِّم مَن سار على نَهْج هؤلاء الفلاسفة، مثل: ابن سِيناء، والفارابي، هؤلاء ما الذي عندهم؟ ليس عندهم إلا فلْسفة أرسطو التي أخَذُوها وعرَّبوها وألْبسوها لباسًا إسلاميًا، وصار هؤلاء متأثرون بهم إلى حدٍّ كبير، فإنك تجد أن الرازي مع أنه ردَّ على ابن سِيناء في مواضع عديدة لكنه مع ذلك تجد أنه كان يعظِّمه، ولذلك دائمًا يصفه بقوله: (الشيخ)، هذا من ألفاظ

التفخيم والتعظيم، كان عندهم تعظيم لهم، ولو لم يكن إلا أنك إذا قارَنت بين مقالة هؤلاء ومقالة هؤلاء تجد أنها كأنها خرجَت من مشْكاة واحدة.

وليس الأمر مقصورًا على فلاسفة اليونان، بل هم يعني جمَعوا فأوْعَوا من المصادر الفاسدة التي أخذوا منها أو شابَهُوهَا؛ في المسائل التفصيلية أو في منهج الاسْتدلال، كما سيأتي عن قريب في كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، بلْ حتى فلاسفة الهند، يعني شَابَهُوهم في كتاب البَيروني «تحقيق ما للهند من مَقُولَة»، ذكَر أن من كلام بعض فلاسفة الهند: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُنزَّه عن المكان. أَلَا يُذكِّرُك هذا بشيء؟



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾﴾ [النساء:٦٥]، ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ﴾ [البقرة:٢١٣].



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مِعْيار الإيمان والامتحان الحقيقي: هو التحْكِيم؛ تحْكيم الكتاب والسنة في المسائل العملية وأَوْلى في المسائل العلمية، وليس وراء حكْم الكتاب والسنة إلا حكْم الجاهلية، ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة:٥٠]، مَن عدَل عن حكم الله ﷻ وحكم رسوله ﷺ فإنه محتكِمٌ إلى حكْم الجاهلية ولابد، هو متّبعٌ هواه أيضًا، ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ﴾ [القصص:٥٠].



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ولازم هذه المقالة: أن لا يكون الكتاب هدًى للناس، ولا بيانًا ولا شفاء لِما في الصدور، ولا نورًا، ولا مَردًّا عند التنازع، لأنا نعلم بالاضطرار أن ما يقوله هؤلاء المتكلفون أن الحق الذي يجب اعتقاده لم يدل عليه الكتاب والسنة لا نصًا ولا ظاهرًا، وإنما غاية المتحذْلِق منهم أن يَستنتِج هذا من قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تأكيدٌ لِما سبق؛ وهو أن ما قرَّره هؤلاء المتكلمون لازمه التكذيب لِما جاء في كتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من وصْفه بهذه الصفات التي سمعت؛ فليس هدًى ولا بيانًا، وليس تِبيانًا ولا شفاءً، ولا مَردًّا، ولا مُيسَّرًا، ولا أحسن تفسيرًا، إلى آخر ما هنالك.

قال: (وإنما غاية المتحذْلِق أن يَستنتِج هذا من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾)؛ إذا أراد هؤلاء أن يحلّوا تحلية إسلامية لهذا المذهب الذي هم عليه؛ أتوا بهذا الاستدلال الذي هو في غاية البُعْد بل هو في غاية السَّماجة؛ أن يستنبط إنسانٌ من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ أنه لا فوق ولا تحت، ولا عن يمين ولا عن شمال، ولا متصل ولا منفصل، بأي لغة يُفهم هذا المعنى من قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ أو ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ ؟!

والعكس هو الصحيح، فإن الله جل وعلا ليس له كُفْءٌ ولا سَمي؛ لِعظمته وكماله، والمناسب لهذا عُلوه على جميع الخلق، لا أن يكون في كل مكان، أو أنه لا يكون في مكان فيكون أشْبه شيءٍ بالمعدوم.

هاتان الآيتان تتضمَّنان إثبات الكمال المطلق لله تبارك وتعالى، والكمال المطلق يندرج تحته ثبوت العلو المطلق له سبحانه، وأنه فوق كل شيء، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه مُحيط بكل شيءٍ ﷻ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وبالاضطرار يعلمُ كلُّ عاقل أن من دَلَّ الخلق على أن الله ليس على العرش، ولا فوق السماوات، ونحو ذلك بقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ لقد أبْعَد النُّجْعَة، وهو إما مُلْغِزٌ، وإما مُدَلسٌ لم يُخاطبهم بلسان عربي مبين.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لا شك في هذا ولا ريب.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ولازِمُ هذه المقالةِ: أن يكون ترْك الناس بلا رسالة خيرًا لهم في أصل دينهم؛ لأن مَرَدَّهُم قبل الرسالة وبعدها واحد.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لأن المُعَوَّل على العقل، وعليه فوجود الرسالة وعدمها في لازم قولهم سواء.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وإنما الرسالة زادتهم عَمىً وضلالاً.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لأنها اشتملت على آيات كثيرة وأحاديث كثيرة فيها التشْبيه وفيها في حدِّ زعْمهم التجسيم؛ وبالتالي فإنها تدلهم على الضلال، تؤُزُّهم إلى الكفر، أو على الأقل أنها تجعلهم في حَيرة كبيرة أمام هذه الألْغاز والطلاسم. فلا تَزيدهم هذه الرسالة إلا (عَمىً وضلالاً)، أو على الأقل تَعَبًا ونَصبًا.

ولا شكَّ أن هذا مضاد لكتاب الله ﷻ تمام المضادة؛ فلا تُمكن الهداية البتة إلا من طريق الوحي، قال تعالى: ﴿ٱهۡتَدَيۡتُ فَبِمَا يُوحِيٓ إِلَيَّ رَبِّيٓۚ﴾ [سبأ: ٥٠]، فلا يمكن أن يوصل إلى الهداية إلا من طريق الوحي.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

يا سبحان الله!

كيف لم يقل الرسول ﷺ يومًا من الدهر ولا أحدٌ من سَلف الأُمَّةِ: هذه الآيات والأحاديث لا تعتقدوا ما دلت عليه؛ لكن اعتقدوا الذي تقتضيه مَقايِيسُكم، أو اعتقدوا كذا وكذا فإنه الحق، وما خالفَ ظاهره فلا تعتقدوا ظاهره، وانظروا فيها فما وافق قياس عقولكم فاعتقدوه، وما لا فتوقفوا فيه أو انفوه؟



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كلامه هذا في غاية الحُسْن؛ النبي ﷺ يتلوا على أصحابه صباح مساء آيات القرآن، وفي ضمنها صفاتٌ كثيرة ممَّا يعدُّه المتكلمون تشْبيهًا وتجسيمًا؛ لِمَ ما قال لهم يومًا: إيَّاكم أن تفهموا أن هذه الآيات على ظاهرها!!

بلْ هو عليه الصلاة والسلام يُخبر أصحابه بأحاديث كثيرة فيها إثبات علو الله سبحانه، فيها إثبات محبته ورِضاه وغضبه، وأن له وجهًا، وأن له يدين، لِمَ ما قال لهم يومًا: إن اليد المراد بها كذا، وإن الضحك المراد به كذا، وإياك أن تفهم أن هذه صفة حقيقة مضافة إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ !! .

يحدِّث أصحابه في مواضع كثيرة ومرات عديدة بثبوت رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الآخرة، يرْوي هذا نحو من ثلاثين من الصحابة، ولا مرة واحدة قال لهم: انتبهوا إيَّاكم أن تفهموا أن المؤمن يرى ربه من عُلو، وإنما الصواب أنه يراه لا في مكان!!.

لِمَ ما قال لهم هذا؟ لِمَ ما قال لهم ولو مرة واحدة وقد حدَّثهم مِرارًا بأحاديث نزول الله ﷻ، أحاديث نزول الله ﷻ إلى السماء الدنيا كل ليلة يرْويها نحو من عشرين من أصحابه، لِمَ ما قال لهم مرةً: "انتبهوا، ليس الله هو الذي ينزل، إن اعتقدتم هذا فقد شبَّهتم وجسَّمتُم فكفرتُم، إنما المراد أنه ينزل أمره، أو ينزل ملَك من ملائكته"!!

مع ملاحظة قاعدتين في هذا المقام:

❁ **القاعدة الأوْلى** وهي ما قرَّره أهل العلم بالاتفاق: أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، وأيُّ حاجةٍ أعظم من بيان الحق، وحماية الصحابة ﷺ من الوقوع في هُوَّة الكفر، هو يحدِّثهم بهذه الأحاديث ويؤخر البيان بلْ ينعدم منه البيان البتَّة!!، هل يمكن أن يكون هذا؟ أَهَذا ظنكم برسول الله ﷺ؟!

❁ **القاعدة الثانية**: أنه كلما كان المنكر أعظم كان التحذير منه في شرعنا أشدّ، ولذا كان التشديد في أمر الشرك تشْديدًا عظيمًا، والتحذير منه إجمالًا وتفصيلاً وسدّ الذرائع إليه بالكتاب والسنة شيء كثير، هذا النبي ﷺ يُكثر أن يحذِّر أصحابه من فتنة الدجال، مع أن بين عَينَيه مكتوب (كافر) ومع ذلك لم يزل النبي ﷺ يُعيد على أصحابه التحذير منه، وهذا من رأْفَته ورحمته عليه الصلاة والسلام. فما بالُ هذه النصوص الواردة في الصفات والتي تبلغ الآلاف ما بين آية وحديث لا يُبين النبي ﷺ ولا في مرة واحدة الحق الذي يجب اعتقاده فيها!!، وإنما يُكتفى تنزُّلًا بالإحالة على قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، أو قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ ؛ قالوا: هذا يكفي، قد حذر في هاتين الآيتين.

يا سبحان الله، أين نظير هذا؟، النبي ﷺ يُنبِّه على مخالفاتٍ كثيرة وتفصيلية تتعلق بالبيوع مثلاً، ينهى عن النَّجش، وينهى عن تلقّي الرَّكْبان، وينهى عن بيع المسلم على بيع أخيه، وأنواع كثيرة من البيوع المحرمة، لِمَ ما اكتُفي بنحو قوله تعالى: ﴿وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة:٢] ويكفي!!، وأين الخطأ في باب البيوع من الخطأ في هذه المطالب العظيمة المطالب الإلهية التي في زعْمكم - معشر المتكلمين- حكْم المخالف فيها الكفر!!

هذا لا يأتي في الشريعة البتة، أنتم تأتون بقواعد وأصول بعيدة وغريبة عن شرع الإسلام، لو كان ما تزْعمون حقًا فأنتم تصِفون شيئًا ليس هو المعهود في شرع الإسلام وفي سنة نبي الإسلام ﷺ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثم الرسول ﷺ قد أخبر أن أمته ستفترق ثلاثًا وسبعين فرقة، فقد عَلِم ما سيكون [١]، ثم قال: «**إنِّي تَارِكٌ فيكم مَا إن تَمَسَّكْتُمْ به لَنْ تَضِلُّوا: كتابَ الله**».

ورُوِيَ عنه ﷺ أنه قال في صِفَةِ الفِرْقَةِ الناجِيَةِ: «**هُوَ مَن كان على مِثْلِ ما أنَا عليه اليومَ وأصْحَابي**».

فهلاَّ قال: مَن تمسك بالقرآن، أو بدَلالَةِ القُرآن، أو بمفهوم القرآن، أو بظاهر القرآن في باب الاعتقاد فهو ضالٌ؟ وإنما الهدى رُجوعكم إلى مَقاييس عقولكم، وما يُحْدِثُه المتكلمون منكم بعد القرون الثلاثة، -**وإن كان قد نبَغ أصلها في أواخر عصر التابعين**-.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا كلام أيضًا يُضاف إلى تقريرات المنهجية العظيمة التي تكفي في نقض مذهب أهل التعطيل.

النبي ﷺ يحثّ حال اختلاط الأمور وحصول الاختلاف الكثير بالرجوع إلى الكتاب والسنة، ويقول: «فعليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخُلفاء الراشدين المُهديين من بعدي»، فلِمَ لم يقل لهم: "إن رجعتم إلى القرآن فإن دلالته دلالة ظنية لا تفيد يَقينًا، أما السنة فعامتها مظْنونة، وإنما المرجع إلى الدليل القطعي العقلي! وحذارِ فإنكم إن تمسَّكتم بالكتاب والسنة وأخذْتم هذه النصوص على ظاهرها فإنكم ستقعون

---

(١) (عَلِم ما سيكون) بتعليم الله سبحانه وتعالى له.

في التشْبيه والتجسيم، فتضلون ضلالًا كبيرًا، لم يفعلْ هذا النبي ﷺ، إذًا منهج هؤلاء مخالف تمام المخالفة لمنهج رسول الله ﷺ.

قال: (وإن كان قد نبَغ أصلها في أواخر عصر التابعين)؛ نعَم نبَغ وبدَأ الانحراف في أواخر عصْر التابعين، وأساس البلاء في هذا: الجعْد بن درهم، وهو متوفى ما بين مائة وستة إلى مائة وثمانية عشر، مختلف في سَنة وفاته، وكان معاصرًا للتابعين؛ أدرَك وهْب بن منبِّه وجالسه، وكان يحذِّره وهْب رَحِمَهُ اللَّهُ ويُنذره، يقول: "إني لأظنك من الهالكين"؛ لِما رأى من جُنوحٍ عنده، ومع ذلك فإن السنة في القرون الثلاثة كانت هي الظاهرة وكانت هي الغالبة، وما هذه الأهواء التي وقعَت في آخر عهد التابعين ما كانت إلا شُذوذًا عن الأصل، ثم تفاقَم الأمر بعد ذلك، والله المستعان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثم أَصلُ هذه المقالة -مقالة التعطيل للصِّفات-: إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضُلاّلِ الصَّابئين.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ما سيأتي مهم جدًا، خلاصته جملة واحدة: مذهب هؤلاء المتكلمين مُلَفَّق من كلام اليهود والصابئة وفلاسفة اليونان. إذًا هو أبعد شيءٍ عن وحي رب العالمين ﷻ، وعن سنة سيد المرسلين ﷺ. وكفى بهذا بيانًا لانحراف هذا المذهب عن جادَّة الحق.

وفهْم تاريخ المقالات وأصولها واسْتمدادها ومصادرها مُفيد لطالب علم الاعتقاد لكي يفهم من أين نشأت وما مصدر نشْأتها، ويربط الأقوال ويصل بعضها ببعض، ولكي يُدرك أيضًا أن مقالات هؤلاء تكاد أن ترجع إلى شيءٍ واحد أو أشياء قليلة، وأن حقيقة الأمر إنما هو تقليدٌ من المتأخر للمتقدم؛ فجميعهم رجل واحد -كما يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ- فلا يَهُولَنك كثْرتهم، إنما هم يدُورُون على كلام قِلَّة قليلة من مُعظِّمِيهم، فلا تظنَّ أن هذا ما أدَّى إليه اجتهادهم وكان بعد كَدٍّ وتعَب، إنما هو تقليد، وهذا يأخذ ممَّن قبله، والذي بعده يأخذ منه وهَلُمَّ جَرًّا، فترجع في النهاية إلى أن هذا مصدرٌ غير موثوق به البتَّة، ولا يَلِيق بمسلم أن يأخذ دينه عنه، كما سيتبين في كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثم أَصلُ هذه المقالةِ -مقالةِ التعطيل للصِّفات-: إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضُلاّلِ الصَّابئين؛ فإنَّ أولَ من حُفِظَ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام -أعني: أن الله ليس على العرش حقيقة، وإنما استوى بمعنى استولى، ونحو ذلك- أول ما ظهرت هذه المَقالة من الجَعْد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان؛ وأظهرها فنُسبت مقالة الجهمية إليه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

نعم، أول مَن أنشأ أو مَن عُرف عنه في هذه الأمة إنشاء هذه المقالة، وهي تعطيل صفات الله سبحانه، وأن الله ﷻ ليس بمستوٍ على عرشه، وإنما هو جلَّ في عُلاه في كل مكان؛ أساس البلاء في هذا هو الجَعْد بن دِرْهم، كما أنه هو الذي أنشأ القول بخلْق القرآن، في «اللالكائي» عن أبي حاتم الرازي أنه قال: «أول مَن قال بخلْق القرآن: الجَعْد بن دِرْهم»، وعنه أخَذ الجهْم بن صفوان، فكان للجَعْد نسْبة الإنشاء، وكان لجَهْم نسْبة النشْر والبَثّ والدعوة.

وعن جهْم أخَذ بِشْر المَريسي، وهو وإن كان لم يَلْقَه لكنه أخذ مقالته واحتفى بها، وبِشْرٌ شيخ أهل التأويل، وأكثر مَن وسَّع الكلام في التأويل، وعامة المؤوِّلة مِن مَعينه يغْرفُون. وعن بِشْرٍ أخَذ أحمد بن دُؤاد الذي كان رأسًا لفتْنة خلق القرآن، وهكذا تَسَلْسَل أهل الضلال.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقد قِيل: إنَّ الجَعْد بن درهم أخَذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لَبيد بن الأعصم، وأخَذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا السَّند المُظْلِم هو سند أهل التعطيل، وهذا الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لم يكن منه، كما زعَم مَن زعَم ممَّن ردَّ على شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ ابن جهَبْل الذي ردَّ على شيخ الإسلام في هذه الرسالة، وساق رسالته ابن السُّبكي في «طبقات الشافعية»؛ أشار إلى أن هذا الإسناد كأنه اختراع من عِنديات ابن تيمية.

ومَن نصَّ على هذا قبل شيخ الإسلام ابن تيمية بقرون: ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، فإنه نقله عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الغَسِيلي؛ ساق هذا الإسناد وأضاف إليه: أن عن جهْم أخَذ بِشْر المَريسِي، وعن بِشْر أخَذ أحمد بن أبي دُؤاد.

وكثير من أهل العلم نصوا على هذا الإسناد؛ كابن كثير، وسِبط ابن الجوزي، والصَّفَدي، وغيرهم من أهل العلم الذين نصوا على أن هذا هو الإسناد، كذلك ابن الأثير في كتابه «الكامل» ، وغيرهم من أهل العلم.

قال: (**وقد قِيل: إن الجَعْد أخَذ مقالته عن أبان بن سمعان**)؛ أبان بن سَمعان التميمي هذا من القائلين بمَقالة التعطيل وخلْق القرآن، وأخَذها أبانٌ من طالُوت

الذي هو ابن أخت لَبيد بن الأعْصَم؛ وهذا الرجل أول مَن صنَّف في خلْق التوراة، وأخذ هذا المذهب عن شيخه وخاله الذي هو لَبيد بن الأعصَم، أو لَبيد بن أَعْصَم اليهودي الذي كان يقول بخلق القرآن، وهو الساحر الذي سحَر رسول الله ﷺ.

إذًا مقالة التعطيل التي أنشأها في هذه الأمة جعْدٌ، ونشرها من بعده جَهْم، إسنادها يرجع إلى اليهود.

وقد يقول قائل: المعروف أن اليهود كانوا مُشَبِّهة ولم يكونوا معطلة؟

فالجواب: أن اليهود مختلفون اختلافًا كبيرًا، افترقوا على إحدى وسبعين فرْقة، والحق أنهم اختلفوا في مقام الصفات، فمنهم مَن كان من المُشَبِّهة، ومنهم مَن كان من المُعطِّلة؛ ومن هؤلاء: لَبيد وطالوت اللذَيْن أخذ جعْدٌ مذهبهما.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وكان الجَعْد بن درهم هذا –فيما قيل– من أهل حَرَّان.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

الجعْد هذا أصله من حرَّان، وحرَّان مدينة كان لها شأن في القديم، ولكنها اليوم مدينة صغيرة ولا يسكنها إلا عِدَّة آلاف، وتقع في الحدود المعاصرة جنوب شرق تركيا، على حدود سوريا، ليس بينها وبين حدود سوريا شيء يُذكر، وإن كانت في السابق تَتْبَع ولاية حَلَب، لكنها حاليًا تتبع تُركيا.

هو أصله من هذه البلدة، ولكنه كان يسكن دمشق، فلما أظهر هذه المقالة طلبه بَنو أُمَيَّة لكي يُنكِّلوا به، فهرب إلى الكوفة، فالْتقى جهْمًا، فأخذ عنه جهْمٌ هذا المذهب؛ فهذا وجه الالْتقاء بينه وبين جهْمٍ، كما بين هذا ابن عساكر رَحِمَهُ اللَّهُ في «تاريخ دمشق». كما أنه ذكر ابن عساكر: أن أصله لم يكن من حرَّان، وإنما كان من خُراسان.

إذًا عندنا قولان في أصل جعْد:

-**قِيل**: إنه من حران، كما نحَا إلى هذا المؤلف.

-**وقِيل**: إنه من خُراسان، وخُراسان على كل حال فيها من كل دين ومذهب.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكان فيهم خَلْق كثيرٌ من الصَّابِئة والفلاسفة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الصابئة سيأتي الكلام فيهم، عُبَّاد الكواكب الذين بُعث فيهم أو في أسلافهم إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

بقايا أهل دين النُّمرود والكنعانيين الذين صنَّف بعض المتأخرين في سِحْرِهم.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(الذين صنَّف بعض المتأخرين في سِحْرِهم)؛ كأن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُشير في قوله: (بعض المتأخرين) إلى فخْر الدين الرازي؛ فإنه ألَّف كتابًا قبيحًا، بلْ هو غايةٌ في القبح والشناعة، وسمَّاه: «السِّر المكْتوم في مخاطبة النجوم» أو «في مخاطبة الكواكب والشمس والنجوم»، وهذا الكتاب قد اشتمل على أنواعٍ من الكفر والردَّة عن دين الله ﷻ، كتابٌ أصَّل فيه السحر والشَّعوذَة، والشرك بالله سبحانه، وتعظيم الكواكب.

وهذا الكتاب كتابٌ ثابت عن الرازي، لا شك في هذا ولا ريب، وتَحَذْلق بعض المعاصرين من الأشاعرة وزعَم أن هذا الكتاب غير صحيح النسْبة إلى الرازي، واعتمد في هذا على كلام بعض المتقدِّمين كالسُّبكي. وهذا غلَط لا شك فيه؛ فالكتاب كتابُه، والأسلوب أُسْلوبه، فكيف وقد أحال إليه في ثلاثة من كُتبه، وهذا -كما تعملون- من وسائل إثبات صحة الكتاب إلى المؤلف.

وتحَذْلَق آخرون من هؤلاء الأشاعرة المعاصرين، فقالوا: إنه ألَّف الكتاب في السحر، ولكن لبيانه لا أنه مؤيِّد له، بلْ كان ينكِر ما عليه السحرة. وهذا كلام مَن أعماه الهوى عن مطالعة الكتاب، أو هو إنسانٌ يقرأ ولا يفهم، فالكتاب من أوله إلى آخره تقطع إذا قرأته بأن كاتبه ليس من الإسلام في قريب ولا بعيد.

أقول هذا عن علْم؛ فمن أول الكتاب ينصُّ الرازي على أن علم السحر الذي سمَّاه علْمًا «أشرَف العلوم»، ويجتمع فيه اللذَّة العلمية ولذَّة القدرة أيضًا، ثم خُذْ بعد ذلك أنواعًا من الضلالات، فهو يقرر أن كل ما يقع في هذا الكون فهو متعلق بالكواكب، حتى السعادة والتَّعاسة مرْجعها إلى هذه الكواكب، فهي التي تؤثر في هذه الحوادث الأرضية.

ثم جاءت الطامة الكُبرى بتقرير الشرك بالله ﷻ، وأن مَن أراد تحصيل مراده فعليه أن يعلق قلبه بالكواكب، وأن يتقرَّب لها بأنواع القرابين من السجود والذبح والتسْبيح باسمها، حتى إنه ساق أنواعًا من التسابِيح لكل كوكب تسبيح يخصه، وكان في هذا كله إما ناقلاً عن غيره مقرِّرًا، أو أنه كان منشئًا، بلْ إنه كان فاعلاً أيضًا، نصَّ في هذا الكتاب على أنه جرَّب بعض هذه الشَّعوذات الشركية، ذكر أنه جرب مرَّة مائة مرَّة أن يفعل طقوسًا معينة ويكتبها ويكرِّر بلسانه اسْتغاثات بالجن، (يا شَنعوذا، يا مَنعوذا) وكلام مثل هذا يكرِّه سبع مرات، ويضعه في ورقة، ثم يحفر مكانًا من أرض مَن يُريد الانتقام منه، وتنزل بهذا ما ينزل مما يكون من الكواكب! شرك تجاوز شرك أبي جهل وأبي لهَب.

وهذا الذي وضَعه في الكتاب قد قرَّره في غيره أيضًا، سلَّمنا جدلًا أن هذا الكتاب ليس له، فماذا تقولون في «المطالب العالية»؟ تعرفون المطالب العالية؟ أشهر من نار على عَلَم في كُتب الرازي، بلْ إنه على التحقيق من آخر ما كتَب، حتى قِيل: إنه مات قبل أن يُكمله، يعني آخر ما كتب من هذا الكتاب قبل وفاته بعدَّة أشهر؛ قرَّر في هذا الكتاب شَبيهًا بما قرَّره في «السِّر المكتوم»، قرَّر فيه الشرك

بالله ﷻ صراحة، وأن تعلق القلب والاستغاثة والخُضوع والذبح لهذه الكواكب لا بأس به ومما يحقِّق للإنسان مقصوده.

وألَّف أيضًا رسالة تدور في هذا الفلَك سماها: «الاختيارات العَلائية»؛ كتب هذا لأحد السلاطين وهو: علاء الدين خوارز شاه، وذلك أنه كان يهمّ بأشياء، فبدل من أن يحثه على أن يسْتخير الله ﷻ؛ كتب هذا الكتاب ليَسْتخير له الكواكب، كي تختار له الكواكب ما هو الأحسن والأفضل.

ومع كل هذا فقد جزَم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «بيان تلْبيس الجهمية»: أن الرازي قد تاب من هذا الكتاب ورجَع عمَّا دوَّنه فيه من الشرك، مع أن الذي في المطالب -كما ذكرتُ لك- شَبيهٌ بما في «السِّر المكْتوم»، وقد كان من آخر ما ألَّف، فالله ﷻ أعلَم بحاله.

فهذا الذي أراد المؤلف -فيما يبدو لي والله أعلم- في قوله: (**الذين صنَّف بعض المتأخرين في سِحْرِهم**)، وهذه مسألة كان شيخ الإسلام يكرِّرها كثيرًا في كتبه؛ مسألة أن الانحراف عند هؤلاء المتكلمين يتجاوز مسألة الانحراف في الصفات، ويضرب على هذا مثالًا بالرازي الذي وصل هذا القدر العظيم من الانحراف، بلْ أتى بما هو كفْرٌ وشركٌ ورِدَّة باتفاق المسلمين.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

والنُّمرود: هو مَلِك الصَّابئة الكنعانِيِّين المشركين.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

«النُّمرُود» ويصح أن تقول «النُّمروذ»؛ يعني بالدال أو بالذال، بالمهلة أو بالمعجمة، (هو مَلِك الصَّابئة الكنعانِيِّين المشركين) وكانوا في بابل في العراق.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

كما أنَّ كِسرى مَلك الفرس والمجوس، وفرعون مَلك مصر، والنجاشي مَلك الحبشة النصارى، فهو اسم جنسٍ لا اسم علم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

وهو تُبَّع، يُقال لكل مَلك في اليمن، وخاقان لكل مَلِك في تركيا، وهكذا، إذًا هذا كما قال: (**فهو اسمُ جِنس لا اسْم علَم**) اسم جنس، أو عَلَم جنسٍ كما يقول كثير من أهل العلم، وليس عَلَمًا على شخص معيَّن، النُّمرود الذي حاجَّ إبراهيم في ربه المقصود به: المَلِك، أو كما يُقال فرعون، وكما يُقال تُبَّع ونحو ذلك، وليس أنه شخصًا، هو شخصٌ معيَّن ولكن النُّمرود لقَبه.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وكانت الصابئة -إلا قليلاً منهم- إذْ ذاك على الشرك، وعُلماؤهم هُم الفلاسفة، وإن كان الصابئُ قد لا يكون مشركًا؛ بل مؤمناً بالله واليوم الآخر؛ كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

أَوَدُّ أن أقف هنا وقفة فيها التنبيه على ما جاء في القرآن من مدح اليهود والنصارى والصابئة ووعْدهم والثناء عليهم، كما في هاتين الآيتين، انتبه -يا رعاك الله- إلى قاعدتين مهمّتين في هذا المقام فما أكثر التلْبس في هذا العصر؛ فقد زعَم بعض الضالين اسْتنادًا إلى هاتين الآيتين وأمثالها أنَّ اليهود والنصارى ناجُون عند الله ﷻ، وأنه لا يلْزم للنجاة أن يَدِينَ الإنسان بدين الإسلام، **انتبه -يا رعاك الله- إلى أمرين مهمَّين:**

❁ **أولًا:** أن مدْح اليهود والنصارى في كتاب الله ﷻ مقيَّد لا مطلق؛ تقييده جاء في قوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ، فلا مدْح إلا لمن آمن بالله واليوم الآخر. وعليه؛ فهذا الثناء إنما ينصرف إلى اثنين لا ثالث لهما، ينصرف إلى اثنين من اليهود والنصارى لا ثالث لهما.

الأول: مَن أدرك النبي ﷺ فآمن به، فهو يهوديٌ ونصرانيٌ باعتبار ما كان، ثم حقَّق الإيمان بالله. ولا إيمان بالله إلا مع اقترانه بالإيمان برسوله ﷺ، هذه قاعدة ثانية أصيلة في هذا المقام، حذارِ أن تَغيب عنك، لا إيمان الله دون الإيمان برسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا﴾ [الفتح:١٣]، فمَن آمن بالله بعد بعْثة محمد ﷺ لا قيمة لإيمانه به سبحانه حتى يقرن مع هذا إيمانه بمحمد ﷺ، الشهادة الواحدة لاغِيَةٌ لا قيمة لها ما لَم يُضَفْ إليها الشهادة الأخرى، شهادة أن لا إله إلا الله وحدها لا قيمة لها، ولا ينتفع بها قائلها حتى يجمع إليها شهادة أن محمدًا رسول الله ﷺ.

❁ **ثانيا**: هو اليهودي أو النصراني الذي آمن بالله واتَبع نبيه ومات قبل بعثة محمد ﷺ، فلا شك أنه على هدى، وعلى سبيل نجاة، فافْهم هذا -يا رعاك الله-

❁ **وأضفْ إلى هذا قاعدةً ثالثة**: أنه لا يكون إيمانٌ برسول لم يؤمن هذا الإنسان بمن بشَّر به هذا الرسول.

أُعيد: لا يكون الإيمان إيمانًا بحق مَن آمن برسولٍ ولم يؤمن بمَن بشَّر به هذا الرسول، وكل الرسل قد بشروا بمحمد ﷺ، وعليه فكاذِبٌ مَن يزعم أنه يهودي متبع لموسى، أو أنه نصراني متبع لعيسى عليهما الصلاة والسلام، وهو لا يؤمن بمَن بشَّر به هذان النبيان الكريمان.

إذًا كل يهودي أو نصراني لا يؤمن بمحمد ﷺ هو كافرٌ برسوله، فإن مَن كذب رسولًا في كلمة واحدة فإنه كافرٌ به مطلقًا، مَن قال: "أنا أؤمن بموسى، إلا في قوله: إن محمدًا ﷺ رسول من عند الله، أُكذِّبه فيها" هل هو يهودي بمعنى:

أنه متبع لموسى؟ أو هو كافر بموسى قبل أن يكون كافرًا بمحمدٍ ﷺ؟ وقُلْ مثل هذا في حق مَن يقول: "أنا أؤمن بعيسى" ثم هو يكذبه بكون محمد ﷺ رسولًا من عند الله؛ فهذا كافر بعيسى قبل أن يكون كافرًا بمحمد ﷺ.

فاحذرْ من التلْبيس يا رعاك الله!



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

لكن كثيرًا منهم أو أكثرهم كانوا كفاراً أو مشركين؛ كما أن كثيرًا من اليهود والنصارى بدَّلوا وحرَّفوا وصاروا كفاراً أو مشركين، فأولئك الصابئون -الذين كانوا إذ ذاك- كانوا كفارًا أو مشركين، وكانوا يعبدون الكواكب، ويَبنون لها الهَياكِل.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أما المدح الذي جاء في حقهم فهو في حَقِّ مَن كان مؤمناً بالله وبرسوله قبل بعْثة محمد ﷺ، أو آمن برسوله ثم آمن بمحمد ﷺ بعد بعْثته. ومَن سوى هؤلاء من الصابئة فإنهم كفارٌ مشركون، كما أن اليهود والنصارى الذين لم يؤمنوا بمحمد ﷺ كفار ومشركون.



قال المصنف رحمه الله

ومذهبهم في الرَّب [١]: أنه ليس له إلَّا صفات سلْبية، أو إضافية، أو مركبة منهما، وهم الذين بُعث إليهم إبراهيم الخليل عليه السلام.



قال الشارح وفقه الله

مذهب هؤلاء الصابئة؛ وهو الذي عليه الفلاسفة، وهو الذي انتصر له ابن سِيناء والفارابي، وهو الذي كان عليه من قبل أرسطو وغيره من فلاسفة الروم، هو أن الله ﷻ (ليس له إلَّا صفات سلْبية، أو إضافية، أو مركبة منهما)؛ سيذكر هذا المؤلف رحمه الله لاحقًا في آخر الكتاب حينما يقسِّم الناس في باب الصفات، سيذكر هذا ويكون له تفصيل في ذاك المقام.

لكن على سبيل الإجمال أقول: إن الذي ذكره الشيخ رحمه الله هاهُنا جزء من اعتقادهم في الصفات، وإلا فمذهبهم أوسَع من هذا، ولكن المقام كان على سبيل الإشارة، هو فقط كان يؤرّخ لهذا المذهب، وإلا فعلى وجه التفصيل مذهبهم أوسع من هذا.

يقول: (ليس له إلَّا صفات سلْبية)؛ السَّلْب عند الفلاسفة والمناطقة: هو نفْي النسْبة بين معنيَين وجودِيَّين، رفْع النسبة الوُجودية بين شيئين هذا هو السَّلْب، والله تبارك وتعالى عند القوم لا يتصف بأي صفة على الإطلاق، إنما له

---

(١) مَن هؤلاء؟ الذين سبقوا قبل قليل: الصابئة الذين كان على مذْهبهم الفلاسفة.

الوجود المطلق بشرط الإطلاق، وما معنى (بشرط الإطلاق)؟ بشرط الإطلاق عن أيِّ معنى ثُبوتي، بشرط الإطلاق عن أي صفة ثُبوتيَّة.

فالله تعالى عُلوًا كبيرًا عن قولهم بسيطٌ غاية البساطة، متوحِّدٌ غاية الأَحديَّة، وإثبات الصفات له يتنافى مع بساطته ويتنافى مع أحدِيَّته، ويتنافى مع غِناه أيضًا؛ لأن هذا يقتضي إثبات الصفات يقتضي التركيب، والتركيب يتنافى مع البساطة، ويتنافى مع الوَحْدَانيَّة، ويتنافى أيضًا مع الغِنى، فيكون مفتقرًا.

والصفات السَّلْبية تكون عندهم صفات صريحة، وهم أكثر الناس إغراقًا بالنفي في باب الصفات، تجد أنهم يقولون: إن الله ﷻ لا يتصف بأي شيء، فليس له فعل، وليس له قدْرة، وليس له كلام، وليس له كَمٌّ، وليس له كيفٌ، وليس له أَيْنٌ، وهَلُمَّ جَرًّا في سلسلة طويلة من هذه السُّلُوب التي حقيقتها وصْف دقيق للعدم، بلْ أقول: إنه وصف دقيقٌ للمتنع.

وقد يُحذْلِقُون فيأتون بكلمة فيها ما يُشعِر الجاهل بأنَّهم يُثبتون لله ﷻ، والحقيقة أنهم يفسّرون هذا بالسَّلْب. إذًا: إما أن يأتوا بصفات سلْبية صريحة، أو يأتوا بصفة وجودية، لكنهم يفسّرونها بسَلْبٍ.

قالوا: مثال هذا أن نقول: "إنه عقل وعاقل"، ويُفسِّرون هذا بأنه سَلْب المادة وعلائقها عنه. يعني كما تقول مثلاً: فقير متصف بالفقر، فلان فقير، يعني متصف بالفقر، ما معنى الفقر؟ هو هنا ليس صفة وجودية، إنما هو صفة سَلْبية، فالفقر: عدَم المال؛ كذلك هنا إذا أضافوا إلى الله ﷻ شيئًا من المعاني فإنهم يفسّرونه بالسُّلُوب، يفسّرونه بالنفي.

قال: (أو إضافية)؛ الصفة الإضافية عندهم هي المعنى الذي وجوده يكون بالقياس إلى شيءٍ آخر. أنواع المُقابلَة عند المناطقة تكون مقابلة بالتناقض، مقابلة بالتَّضاد، مقابلة بالعدَم والمَلَكَة، ومقابلة بالإضافة أو التضايُف، وهذا شرحناه إن كنتم تذكرون في دروس «التدمرية».

وحقيقة الأمر أن هذه الصفة صفة اعْتبارية عدمية، لا وجودية حقيقية، بمعنى: المقابلة هنا أو الإضافة هاهُنا هي بين شيئين أو معنيَين لا يُعقل أحدهما إلا بتعقُّل الآخر.

بمعنى: حينما تقول " فلان يجلس في اليمين"، لن تفهم كلمة اليمين حتى تكون فاهمًا كلمة الشمال، وإذا قلت شمال فلابد حتى تعقل ما معنى هذه الكلمة لابد أن تفهم معنى يَمين، حينما تقول: قليل وكثير، هذا الشيء قليل، يعني أيش قليل؟ يعني بالنسبة إلى الكثير هو قليل، إذا لم تكن تفهم معنى كلمة كثير لن تفهم معنى كلمة قليل.

ولكن هذا في الحقيقة ليس صفةً وجودية حقيقة. **بمعنى**: لو أنك وُصِفتَ فقِيل: "زيد يجلس عن يمين خالد"، إذا قام وجلس في الجهة الأخرى سنقول: "زيد شمال خالد، أو عن شمال خالد"، وهو هو ما أُضيف إليه شيء، وإذا قام وخرج لن يتصف لا بيَمين ولا بشمال؛ إذًا هذه صفة اعتبارية عدمية، وليست صفةً حقيقية.

إذًا: القوم قد يُضيفون إلى الله ﷻ معانٍ، ويستعملون هذا للتلْبِيس على الجُهَّال فيما ورد في النصوص من أسماء لله ﷻ أو صفات، لكن حقيقة ذلك يفسِّرونه بمعانٍ أو بصفات إضافية.

فتجد أنهم يفسرون مثلاً إضافة القدرة إلى الله ﷻ بمعنى: صُدُور المُمكنات عنه، وليس المعنى أن لله ﷻ قدرة يفعل بها، هي صفة له، الأمر ليس كذلك إنما تَفيض الأشياء عنه دون أن يكون منه فعل ﷻ ، فهذا هو معنى الإضافة.

وتارة يصفونه بصفات يفسرونها بالأمرين معًا، وهذا الذي أراده بقوله: (أنه ليس له إلَّا صفات سلْبية، أو إضافية، أو مركبة منهما) بمعنى: يُضاف إليه معنًى يفسَّر بالسَّلْب والإضافة معًا، كأن يقولوا مثلاً: إن الله ﷻ حقٌّ، ويفسرون قولهم: (إنه حقٌّ) بأنه لا يَزول، الآن فسروه بالسَّلْب، (حق): يعني لا يزول، و(حق) أيضًا: بمعنى أنه على ما يُعتقد فيه؛ وهذا تفسير له بمعنى إضافي، وليس أنه صفة حقيقة ثابتة لله ﷻ.

مهْما يكن من شيء لتعلَم أن مذهب الفلاسفة من أعقد المذاهب، ومن أعسرها في التصور، وبهذا تفهم أن طريقتهم أبعد شيءٍ عن طريقة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولهذا الحديث تَتِمَّة وصِلَة إن شاء الله في كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا جاء إلى هذا الموضع لاحقًا إن شاء الله.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فيَكون الجَعْد قد أخذها عن الصَّابئة والفلاسفة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ولا مانع من تعدُّد الموارد، فيكون جَعْد قد استقى هذا عن اليهود، ويكون أيضًا متأثرًا بمذهب الصابئة والفلاسفة الذين كانوا في حرَّان.

بل الغالب على الإنسان -يا إخوتاه- من أصحاب هذه الأفكار البعيدة عن الكتاب والسنة الغالب أن لا يكون له مصدر واحد يسْتقي منه أفكاره، واعتبِر في هذا بحال المنحرفين فكريًا في هذا العصر؛ قَلَّ أن تجد من رؤوس هؤلاء الضالين المنحرفين مَن مصدره واحد، إنما تجد أنه يجمع أشْتاتًا من أفكار، فيأخذ من هاهُنا عشرين ثلاثين في المائة من أفكاره، ويأخذ من هذا المذهب عشرة في المائة، ويأخذ من مذهب ثالث خمسين في المائة، وهكذا.

إذًا ليس بِبَعيد وليس هذا تعارضًا وتناقضًا أن نقول: إن جعْدًا استقى من هذا المصدر اليهودي الذي سبَق إسناده، وكذلك أخَذ عن مقالة الصابئة والفلاسفة.

كذلك الحال في جهْم -كما سيأتي- أخَذ من جعْد، وتأثر بغيره أيضًا كما سيأتي في كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.



قال المصنف رحمه الله

وكذلك أبو نصر الفارابي: دخل حَرَّان وأخَذ عن فلاسفة مِنَ الصابئين تمام فَلْسَفته.

قال الشارح وفقه الله

(أبو نصر الفارابي) الفيلسوف المشهور، والملقَّب أيضًا بماذا؟ له لقب مشهور، «المُعلِّم الثاني»، المعلم الأول هو أرسطو، وهو المعلم الثاني.

والحقيقة أنه أبعد شيء عن دين الله ﷻ، بلْ قال في حقه ابن القيم رحمه الله في «إغاثة اللهفان»: «إنه على طريقة سَلَفه» يعني المعلِّم الأول أرسطو، «إنه على طريقة سَلَفه من الكفر بالله، وملائكته، وكُتبه، ورُسُله، واليوم الآخر».



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأخَذها الجهم أيضًا -فيما ذكره الإمام أحمد وغيره- لَمَّا ناظَرَ السُّمنِيّة بعضَ فلاسفة الهند، -وهم الذين يَجحدون من العلوم ما سِوى الحِسِّيات-.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا رافِد ثانٍ استقى منه جهْمٌ مذهبَه التعطيلي سِوى أخْذِه عن شيخ الجعْد، كذلك تأثر بفكر السُّمَنِيَّة؛ السُّمَنيَّة -كما ذكر الشيخ- هنا بعض فلاسفة الهند، الْتقوا جهمًا، وكان جهْمٌ مشهورًا بالكلام، مشهورًا بالمناظرات، وكان صاحب جَدَل، وقد حكَى هذا الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الرَّد على الجهْمية والزنادقة»، وحكى هذه المناظرة إجمالًا كثير من أهل العلم؛ كالبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «خلْق أفعال العباد» وغير هؤلاء من أهل العلم، وشيخ الإسلام ينقلها كثيرًا في كتبه.

وهي أن هؤلاء السُّمَنيَّة وهم من الكَفَرة القائلين بتَناسُخ الأرواح، والذين يزْعمون أنهم لا يؤمنون ولا يثبتون شيئًا إلا المحسوسَات، فلا وجود إلا لِما أدركته الحواس الخمس، ما لا تُدركه الحواس الخمس فإنه ليس بموجود.

المهم أنهم الْتقوا جهْمًا فقالوا له: نُناظِرُك فإن غلبتنا اتَّبعناك، وإن غلبْناك اتَّبعتنا؛ هل تزعم أن لك إلهًا؟ قال: نعم، قال: هل رأيته؟ قال: لا، قال السُّمَنيّ: هل شَمَمْتَه؟ قال: لا، هل سمعته؟ قال: لا، هل جَسَسْتَه؟ قال: لا، قال: إذًا ما أدراك أنه إله؟! فتحيَّر جهْم، حتى إنه جلس في بيته أربعين يومًا لا يصلي، ويشك في ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ثم إنه خرج بعد ذلك، وعاد إلى مَن ناظرَه، فقال له: أتزعُم أن لك روحًا؟ قال: نعم، قال: هل رأيتها؟ قال: لا، قال: هل شَمَمْتَها؟ قال: لا، هل سمعتها؟ قال: فكذلك الله -تعالى عن قوله عُلوًّا كبيرًا- فإنه لا يُسمع قوله، ولا يُرى، وليس له مكان دون مكان.

اسْتحسَن هذه الطريقة، وأدَّتْه هذه المناظرة إل أن ينفصل إلى هذا المذهب؛ وهو أنه لا يثبت لله ﷻ أي معنى أو أي صفة ثبوتية له تبارك وتعالى، وينفي علو الله ﷻ واستواءه، فتشكَّل هذا المذهب في ذهْنه بعد هذه المناظرة، وهذا يدلك على خُطورة جدال أهل الباطل لَمن لم يكن متأهِّلاً له.

وكان يكفي في نقض مذهب هؤلاء أن يُقال: إن الإدراك بالحسِّ ليس الدليل الوحيد على إثبات الأشياء، وعلى هذا دلائل كثيرة. وتنزُّلًا لهم نقول: إن الله ﷻ يُرى، ويُسمع كلامه، ولكن هذا يكون متى؟ بعد الموت.

الله جل وعلا في هذه الدنيا قد احتَجَت عن خلْقه، لكن الله ﷻ سيَسمعه خلْقُه يوم يُناديهم يوم القيامة، وسيَراه أهل الإيمان في جنات النعيم، إذًا هو موجود ﷻ، وأدلة وجوده كثيرة تَنِدّ عن الحصر، بلْ كل شيء في هذا الكون دليل على وجود الله سبحانه وتعالى ﷻ.

والعجيب في حقِّ هؤلاء: أنهم لا يثبتون إلا محسوسًا، ثم هم يقولون بتناسُخ الأرواح!! يالله العجَب، تناسُخ الأرواح مسألة محسوسَة؟ أو مسألة خيالية وضَرْبٌ من الهَذَيان؟ ومع ذلك هم يؤمنون بها، والله المستعان.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فهذه أسانيد جَهْم تَرجع إلى اليهود والصابئين والمشركين والفلاسفة الضَّالين، هُم إمَّا مِن الصابئين، وإمَّا من المشركين.

ثمَّ لمَّا عُرِّبَتِ الكتب الرُّومية واليونانية في حدود المئة الثانية زادَ البلاء معَ ما ألْقى الشيطان في قلوب الضُّلال ابتداءً، من جِنس ما ألْقاه في قلوب أشْباهِهِم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

مع الأسف الشديد ازْدادَت المحنة ازْديادًا عظيمًا بعد دخول كُتب الفلسفة الدخول الكبير، كانت قبل وقت المأْمون هناك ترجمة محدودة وقليلة وفي أفرادٍ قليلين، ترجمة لكُتب الفلاسفة في حدود ضيقة جدًا، لكن الأمر اتسع جدًا على يد المأْمون، فكان ما كان من تعريب كُتب الفلاسفة وانفتاح الناس عليها، فأثَّرت تأْثيرًا كبيرًا على الناس مع الأسف الشديد.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ولـمَّا كان في حدود المائة الثانية -في أَواخِرِها- انتشَرت هذه المقالة التي كان السَّلفُ يُسمُّونها: (مقالة الجهمية) بسبب مَن دخل في التجهُّم من أهل الكلام؛ كالضِّراريَّة، والنَّجارية، والمعتزلة وغيرهم، مثل: بِشْر بن غياث المَرِيسِي وطَبقته.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قال: (ولـمَّا كان في حدود المائة الثانية في أَواخِرِها انتشَرت هذه المقالة التي كان السلف يُسمُّونها: (مقالة الجهمية))؛ الغالب في اصطلاح المتقدمين: أن يُطلقوا مصطلح «الجهْمية» على جميع المعطلة للصفات على اختلاف طرائقهم، فكلهم جهْمية منسُوبُون إلى جهْم بن صفوان الذي كان رأسًا في هذا المذهب ونشَرَه، وهو وإن كان رأسًا في هذا المذهب فهو رأس في غيره أيضًا؛ فهو الذي نشر الجَبْر، وهو الذي نشر الإرْجاء، وهو الذي نشر نفْي صفات الله ﷻ، ولا أعلم أحدًا في هذه الأمة أو من المنتَسِبين إلى هذه الأمة وإلا فهو خارج عنها حكْمًا لكنه منتسِب إليها، لا أعلم أحدًا كان منه ضررٌ عظيمٌ كمثْل هذا الرجل.

المقصود: أن كل مَن نفى صفات الله ﷻ -مُقِلاًّ كان أو مُكثِرًا- فإنه يُنسَب إلى الجهمية، وبالتالي تدخل مذاهب كثيرة، وقد ذكر شيخ الإسلام قاعدة في «منهاج السنة» في المجلد الثاني، أن كل معتزِلي جهْمي، وليس كل جهْمي معتزليًا؛ فكل معتزِلي جهْمي يعني: أنه نافٍ للصفات، وليس كل جهْمي معتزليًا؛

فثَمَّة الضِّرَارِيَّة، وثَمَّة النجَّارية، وثَمَّة الجهمية المحْضَة الذين هم جهْم وأصحابه. فمصطلح «الجهمية» يسَع كل المعطلة، ولذلك تجد في كتب المتأخرين؛ كشيخ الإسلام وغيره تسْمية الأشاعرة أيضًا؛ بأنهم جهمية باعتبار كونهم معطلة للصفات.

قال: (كالضِّراريَّة، والنَّجارية، والمعتزلة)؛ المعتزلة المتقدمون كعَمْرو بن عُبيد مثلاً هؤلاء ما دخلوا في تعطيل الصفات، كان عَمْرو بن عُبيد يدور كلامُه على مسألة الوعيد ومسألة نفي القدر، وما حُفظ عنه كلام يتعلق بنفي الصفات، نصَّ على هذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكن المعتزلة بعد ذلك دخلوا في هذا المذهب، وأبو الهُذَيل العَلاَّف والنظَّام وأمثال هؤلاء أصبحوا رُؤوسًا في تعطيل صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، نبَّه على هذه الفائدة شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح «الأصْبهانية».

قال: (مثل: بِشْر بن غياثٍ المَرِيسِي وطَبَقته)؛ يعني أنه كان من أهل التجهُّم. بِشْر ما كان معتزليًا، بِشْرٌ جهْميٌّ، وكان يقول: إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في كل مكان، وكان مُرجئًا، بلْ كان رأسًا في الإرْجاء، بخلاف مقالة عامة المعتزلة؛ فهو جهْميٌّ ولم يكن معتزليًا، بعض الناس يَنسِبه إلى الاعتزال وليس كذلك، نبَّه على هذا شيخ الإسلام في أواخر المجلد الثاني من «منهاج السنة».



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكلام الأئمَّة مثل: مالك، وسُفيان بن عُيينة، وابن المبارك، وأبي يوسف، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، والفضيل بن عياض، وبِشْرٍ الحافي، وغيرهم في ذَمِّ أهل الكلام وفي ذَمِّ بِشْر المَرِيسِي هذا كثير في ذَمِّه وتضلِيلِه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لا شك أن المَرِيسِي يُعتبر أحد الأشخاص، كما أن جهمًا يعتبر شخصيةً بارزة في الضلال في مقام التعطيل، كذلك بِشْرٌ لأنه أول مَن وسَّع الكلام في التأويل، وذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ شيئًا يتعلق به، كتأْويلات ابن فَورك والرازي وغيره.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وهذه التأويلات الموجودة اليومَ بأيدي الناس مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فَورك في كتاب «التأويلات»، وذكرها أبو عبد الله محمد بن عُمر الرازي في كتابه الذي سماه «تأسيس التقديس».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أشار المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الجملة من هذه الرسالة العظيمة إلى أنَّ التأويلات المنتشرة عند المتكلمين هي في جُملتها أو في كثيرٍ منها راجعةٌ إلى ما ذكر ابن فورك (في كتابه «التأويلات») والمقصود: هو كتاب «مُشكِل الحديث وبيانه»؛ يُسمى بـ«مُشكِل الحديث وبيانه»، ويُسمى أيضًا بـ«التأويلات». وذكرها أيضًا (الرازي في كتابه الذي سماه «تأسيس التقديس») أو «أساس التقديس».

وهذا الكتاب «أساس التقديس» قد اعتمد فيه الرازي كثيرًا على كتاب ابن فورك، فابن فورك هو العمدة لدَى الرازي في كتابه «أساس التقديس»، و «أساس التقديس» عُمدة عند الأشاعرة المتأخرين، حتى إن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المجلد السادس من «مجموع الفتاوى» ذكر أن هذا الكتاب جمَع فيه الرازي عامة حُجَج الأشاعرة الكُلاَّبية، وأنه لم يرَ لهم مثلَه، ولذلك اعتنى رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنقضه في «نقْض التأسيس»، أو المُسمى «بيان تلْبيس الجهمية» وهو الكتاب العظيم لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وكذلك «التَّأْسِيسُ» أصبحَ نقْضُه   أُعْجُوبَـــةً للعـــالِمِ الرّبَّـــانِي

كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ونقْضُه لهذا الكتاب متأخر عن هذه الرسالة، فإنه بعد أن ألَّف هذه الرسالة ألَّف جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية، ثم أراد أن يتمِّم تلك الأجوبة بسَرْد شُبَه هؤلاء المتكلمين من خلال «أساس التقديس» للرازي، فكمَّل ذلك بكتابه «بيان التلْبيس»، وجواب الاعتراضات مع الأسف -كما قدَّمنا في أول درْس- مفقودٌ إلا من جزء يسير منه طُبع مؤخرًا.

المقصود أن الرازي في «أساس التقديس» أو في «أساس التقديس» معتمدٌ على ابن فُورك، وابن فُورك معتمدٌ على بِشْر المَرِيسي، فإن عامة تأويلاته هي تأويلات بشْر، كما بيَّن هذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المجلد السابع من «بيان التلْبيس»، وفي المجلد الخامس من «دَرْء التعارض».

لا تكاد تخرج تأويلات ابن فُورك التي استفادها منه الرازي عن تأويلات بشْر، فاتصل الإسناد الآن؛ فالرازي أخَذ عن ابن فورك، وابن فورك أخَذ عن بشِر، وبِشْرٌ أخَذ عن جهْم، وجَهْمٌ أخذ عن جعْد، إلى آخر السلسلة التي علمتَها في الدرس الماضي. وعن الرازي أخَذ كثير من المتكلمين إلى يومنا هذا، فهذا هو إسنادهم.

وبه تعلمُ أن شُبهة المتكلمين التي يُروّجون لها اليوم (أن أكثر العلماء أشاعرة ومَاتُريديَّة) أن هذا غير صحيح، العلماء الذين هم علماء، العلماء الأثبات الراسخون هم أئمة السلف وأتباعهم، وهؤلاء كثيرون جدًا، ما كان أحد منهم متلطِّخًا بمذهب أهل الكلام.

أَضِفْ إلى هذا أن القوم من المتأخرين؛ من مفسِّرين، وشراح حديث، ومصنِّفين في العقيدة على مذهب المتكلمين؛ هم في الحقيقة مقلِّدة ليسوا أهل اجتهاد، تجد أن كلام كثير منهم يرجع إلى كتابٍ أو كتابَين، فهم مقلِّدة ويعتمدون على كُتبٍ معينة، وينساقُون خلْفها محبَّةً وتعظيمًا لهؤلاء المؤلفين وتقليدًا لهم، وإحسانًا للظن بهم.

أما أن يكون هذا نَتاج بحْثٍ علْمي منصِف نَزِيه فهذا ليس واقعًا في كثير منهم، فتنبَّه -يا رعاك الله- إلى هذا الأمر، إذا أردت أن ترى العلم الصافي، والعذْب النَّمير، وكثْرة أئمة السنة الذين هُم أبعد شيءٍ عن هذا المذهب فانظر في كلام الأئمة، كمثل مَن سمى شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في الموضع الذي سبق هذا الموضع؛ مثل: مالك، وسفيان ابن عُيينة، وابن المبارك، إلى آخر ما ذكر، ومَن سيأتي أيضًا من المصنفين الكُثر؛ هؤلاء ما كان أحدٌ منهم على مذهب هؤلاء المتكلمين، بلْ إنهم كانوا ضدّ هذا المذهب، ضدّ مذهب المتكلمين، وكانوا يُجهِّلُونهم، ويُبدِّعونهم، ويكفّرون بعضهم، إذًا حذارِ من هذه الشبهة التي تَرُوج في هذه الأيام.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ويُوجد كثيرٌ منها في كلام خلْق كثير غير هؤلاء؛ مثل: أبي علي الجُبَّائي، وعبد الجبار بن أحمد الهَمَذَاني، وأبي الحُسين البصري، وأبي الوفاء بن عَقيل، وأبي حامد الغزالي، وغيرهم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

نعم، يوجد مثل تلك التأويلات أيضًا، وكلها إن تَتبَّعت تعود غالبًا إلى تأويلات بشْر كما سيأتي.

وذكر ثلاثةً من علماء المعتزلة الكبار الذين هم من أعظم الناس وأكثرهم تأويلاً لنصوص الصفات؛ (الجُبَّائي)، و(الهَمذَاني) الذي هو منظِّر مذهب الاعْتزال، وما نصر مذهب الاعتزال وقرَّره وقعَّده كعبد الجبار في كتبه المتنوعة، وكذلك أبو الحسين البصري.

وأضاف إليهم: أبا الوفاء ابن عقيل، وأبو الوفاء ابن عقيل متراوِح بين تأويل وتفويض، عنده اضْطراب. وأما الغزالي فإنه في الجملة من أئمة الأشاعرة، وإن كان من أكثر الناس تنقُّلاً في المذاهب، كما يعرف ذلك مَن يعرف سيرته، ونرجو أن يكون قد خُتِمَ له بخير، كما ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

مثل كثيرٍ ممَّن صنَّف في تفسير القرآن وشرح الحديث.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كثير من التفاسير وشروح الحديث الموجودة بين أيدي الناس اليوم كثير منها ألَّفها مؤلِّفُون يعْتنقُون عقيدة الأشاعرة أو الماتريدية، أو المعتزلة؛ ولذلك قد حُشيَت هذه الكتب بالتأويلات، أو بمَسْلَك التفويض.

ولذلك كُن حذرًا وأنت تقرأ، كثير من هذه الكتب المتداوَلَة فيها تأويلات كثيرة، وقد يغترّ بها مَن يغترّ، وقد تُنسَب إلى مَن يُضاف إليهم كلمة (الإمام) حتى يكون لكلامهم رَواجٌ، وما رَاجَ التأويل على كثير من العامة إلا بسبب بعض هذه الكتب المشهورة.

وكُتب السلف رحمهم الله لا تجد فيها هذا المسلك البتَّة -بحمد الله- ، إنما هي مستفادَة -كما ذكرتُ لك- بعضهم يأخذ عن بعض إلى أن تجد أن الإسناد يتَّصِل بمَن عَلِمْتَ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَهِي بعَينها تأويلات بِشْر المَريسي التي ذكرها في كِتابه؛ وإن كان قد يوجَد في كلام بعض هؤلاء رَدُّ التأويل وإبطاله أيضًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقول: إنك إن نظرت في كلام مَن سبق من الأشاعرة أو المعتزلة تجد أن تأويلاتهم لا تكاد تخرج عن تأويلات بِشْر، بدليل ما حكَى عثمان بن سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ في نقْضه على بِشْر العَنِيد في ذاك الكتاب العظيم -الذي سيأتي ذكْرُه قريبًا إن شاء الله-، فتجد أن التأويلات متشابهة، إذًا المصدر يكاد أن يكون واحدًا.

وبِشْرٌ أول مَن توسع في ذكر التأويلات في هذه الأمة وصنَّف في ذلك، كما أبان عن هذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في المجلد السابع من «بيان التلْبيس»، وقد صنَّف بِشْر كتابًا في نفي الصفات، ودخل مكة، وكان يقرؤه على الناس، فانتشَرت مثل هذه التأويلات، وقام عليه أئمة أهل السنة في ذلك الوقت؛ كسُفيان بن عُيَينة، وغيره من أهل العلم، وسعَوا عند ولاة الأمر في دفْع باطل هذا المبتدع الضال.

فعلى كل حال؛ بِشْر هذا إن كان لجَعْد ميزة التأصيل، ولجَهْمٍ ميزة النشر -وهي ميزاتٌ قبيحة بدون شك- فلِبِشْر ميزة التوسع في التأول، فله في هذا ما ليس لسابقَيْه، ثم كان هو المصدر الذي صدر عنه مَن صدر ممَن بعده، وكان له حِذْق وعناية بهذا الباب وله سياسة في هذا المقام، حتى إن عثمان بن سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ في نقْضه على بِشْر، قال: بلغَني أنه قد قال له أصحابه -يعني بشْرًا- ماذا نصنع حينما

يحتجُّ علينا أولئك بالأسانيد الجياد؟ وساق بعض الأسانيد، يحتجُّون علينا بأحاديث ثابتة، تخالف ما نحن عليه، فماذا نصنع؟ يسألون شيخهم وإمامهم كيف نصنع؟ فقال: «غالطُوهم بالتأويل، فتكونون إذْ ذاك قد ردَدتموها بِلُطْفٍ إذْ لم يمكِنكُم ردُّها بعُنْفٍ».

وذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلامًا قريبًا من هذا، أنه قال لأصحابه -أعني بشْرًا- قال لأصحابه: «إن احتجُّوا عليكم بالأحاديث فغالطوهم بالتكذيب، وإن احتجوا عليكم بالقرآن فغَالطُوهم بالتأويل». ونقل عنه أو عن غيره أنه قال: «ليس شيء أنقض لقولِنا من القرآن»، ونقل قريبًا منها عثمان ابن سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ في نقضه على بِشْر.

المقصود أن هذا الرجل من أعظم الناس بثًّا لهذا المذهب الرَّديء في هذه الأمة، وهو مصْدرٌ ثَرٌّ -كما ذكرتُ لك- لهذا البلاء، وما ذكروه من التأويلات حُفظ في كلام هؤلاء المتأخرين.

ومن اللطائف: ما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في المجلد السابع من «بيان التلبيس» عن بعض الجهمية والمعتزلة؛ أنهم كانوا يكذبون بأحاديث الرؤية ونحوها، ويقولون: «إن التصديق بها مع تأويلها وحمْلها على غير ظاهرها تلاعُبٌ وجَحْد للضرورة».

وهذا في الحقيقة مذهب يدل على صدق هؤلاء فما يعتقدون، كانوا صُرحاء ولم يكن عندهم كما يُقالُ لَفٌّ ودَوَران، أتَوا إلى الأمر من بابه، هذه النصوص نحن نردُّها ونكذب بها، أما أن نسلك ما يسلك بعض أصحابنا من أننا نحن نقول:

نحن نصدِّق بها، هذه النصوص نحن نصدِّق بها لكنَّنا نفسِّرها التفسير الصحيح -يعني يؤوِّلونها-، فقال هؤلاء: -وهم صادقون فيما قالوا، من هذه الجهة هم صادقون حينما قالوا: «أن تُصدِّقوا بها مع تأويلها تلْك التأويلات السَّخيفة هذا نوعٌ من التلاعب، ينبغي على الإنسان أن يرْبأَ عنه»، ما هذا! كونوا صُرحاء وقولوا: نحن لا نقبل هذه النُّصوص، أما أن تأتوا إلى مثل هذه المسالك التي لا تَروج إلا على الأغمار! هذا لا يقبله مَن يحترِمُ عقلَه، أن أقول لك: امشِ إلى الشرق، ثم تقول: لا، أنا أردتُ امشِ إلى الغرب، مهما قلت إن هذا تفسير أو تأويل أو حمْلٌ للكلام على معناه هو في الحقيقة نوع من التلاعب والسخافة.

وسيأتي -إن شاء الله- ما يبيِّن لك حقيقة هذا في أثناء هذا الكتاب.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وهُم كلامٌ حسَنٌ في أشياء.

وإنَّما بينتُ أن عين تَأْويلاتهم هي عين تأويلات بشْر المريسي.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

نعم، هُم وإن ساروا على طريقته، كابن فُورك، يعني لم يكن في التجهُّم كحال بِشْرٍ، والله ﷻ يحب العدل، ولهم إثباتات لأشياء، فتجد أنهم أثبتوا أشياء سيأتي الكلام عنها فيما سينقله شيخ الإسلام، فإنه كان ينبِّه على تناقُض مَن يسلك مسلك المتكلمين، فيجعل إثبات بعض أئمتهم لبعض الصفات حُجَّة على الآخرين.

فهم في الجملة ركِبُوا هذا المرْكَب الذي زيَّنه لهم بشْر، وإن كان بعض هؤلاء كابن عقيل وابن فورك وأمثال هؤلاء ما بلغوا في الضلال ما بلَغَه بشْرٌ بدون تأْكيد، وبشْرٌ قد كفَّره جماعةٌ كبيرةٌ من أهل العلم، حتى إنَّ عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقل اتفاق العلماء الذين عرفوا حاله على كُفْره، فقد بلغ من الضلال شأْوًا عظيمًا -نعوذُ بالله من الخذْلان-

فليس كل مَن سلك مسلك التأويل أو استفاد مما ذكر على شاكلته، وهذا من إنصاف الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: (وهُم كلامٌ حسَنٌ في أشياء).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وإنَّما بَيَّنْتُ أنَّ عينَ تَأْويلاتِهم هي عين تأويلات بِشْر المريسي، ويدل على ذلك كتاب «الرَّد» الذي صنَّفه عثمان بن سعيد الدارمي- أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري-، صنَّف كتابًا سماه: «رَدُّ عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد»، حكَى فيه هذه التأويلات بعينها عن بشْر المريسي **بكلام يقتضي أن المَريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته وجهة غيره، ثم ردَّ ذلك عثمان بن سعيد بكلام، إذا طالعه العاقل الذكي عَلِم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبيَّن له ظهور الحجة لطريقهم، وضعْف حجة مَن خالفهم.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هنا ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ الحُجَّة فيما قرَّر من أن تأويلات أولئك مستفادَة من تأويلات بشْر، وهي أن تقارِنها بما قرَّر هؤلاء المتأخرون مع ما قرَّره بشْر فيما نقله عثمان بن سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ في نقضه على بشْر.

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ: (بكلام يقتضي أن المَريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين)؛ على عُجَرِه وبُجَرِه، وعلى ضلالِه، وعلى كونه إمام المتأولين -كما يقول شيخ الإسلام في «بيان التلْبيس»- هو أعقل وأقْعَدُ في العِلم والتأصيل من كثير من هؤلاء المتأخرين، على ضلاله وانحرافه، وعلى أنه خِلْوٌ من العلم -كما قال الإمام أحمد فيما نقل عنه شيخ الإسلام في «بيان

التلبيس»- قال عن بشْر هذا «إنه كان صاحب خُطَبٍ، ولم يكم صاحب حُجَج»، ومع ذلك فإن كلامه أقوى وأقعَدُ من كلام بعض هؤلاء المتأخرين .

ولو طالعْتَ كلامه الذي ساقه عثمان بن سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ مع ما قرَّره الرازي في «تأسيس التقديس» لوجدت أنَّ هذا الكلام كلامٌ صحيح، وله تتبُّعات، شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ له تتَبُّعات في مثل هذا، ومقارنة تجدها في «بيان تلْبيس الجهمية».

وعلى كل حال يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (ثم ردَّ ذلك عثمان بن سعيد بكلامٍ إذا طالعه العاقل الذكي عَلِم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبيَّن له ظهور الحجة لطريقهم، وضعْف حجة مَن خالفهم)؛ إي والله، يُدرك هذا مَن قرأ بإنصاف كُتب هؤلاء وكُتب هؤلاء.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثم إذا رأى الأئمة -أئمة الهدى- قد أجمعوا على ذَمِّ المريسية، وأكثرهم كفَّروهم أو ضلَّلُوهم، وعَلِم أن هذا القول السَّاري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب الجهْمية- كالمَريسيَّة- تبيَّن الهدى لمَن يريد الله هدايته، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كيف تطيب نفسك يا أيُّها المتكلِّم المتأوِّل أن تسلُك مسلكًا مخالفًا لمذهبا لسلف الصالح!!، أن تسلُك مسلَك بشْر وأضْرَابه ومقلِّديه!، سبحان الله! أين الدُّرُّ من المَدَر؟ أين النور من الظلمة؟ أن تسلك مسْلك بشْر!!، بشْرٌ الذي نقل عنه داوُد بن علي -كما حكَى هذا ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «اجتماع الجيوش»- أنه كان قول: «سبحان ربي الأسْفل» قبَّحه الله. أَتطيبُ نفسك أن تَتْبَع مذهبًا هذا حال إمامه!!، وتدَع مذهب الصحابة والتابعين وأتباعهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم .

وهذا القدر لا يحتاج إلى تفكير ومقدِّمات، وكَدّ ذهْن، ومقارنة بين الحُجج، يكفيك فقط أن تعلم أن هذا المذهب الذي عليه هؤلاء المتأخرون -الرازي ومَن لفَّ لفَّه- أنهم يسيرون على خُطى بشْر، وهذه حال بشْر، أَتَطيبُ نفسك أن تَدين بدِينٍ هذا حال إمامه!!.

أقول: لو لم يكن من حُجَّة إلا هذه والله لكَفَى، في الزُّهد، والنَّأْي عن هذه المذاهب المتلطِّخة بالبدع، ونسأل الله أن يعافيَني وإيَّاكم من هذه الأهواء.

هذه جملة حسَنة في الحقيقة؛ (وعَلِم أن هذا القول السَّاري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب الجهْمية كالمَريسيَّة[1]، تبيَّن الهدى لمَن يريد الله هدايته، ولا حول ولا قوة إلا بالله).



(١) في النسخ الأخرى (ومذهب المريسية).

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والفتوى لا تحتمل البَسْطَ في هذا البابِ، وإنما أُشير إشارة إلى مبادئ الأمور، والعاقل يَسير فينظر.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الفتوى لا تحتمل بسْطًا، إنما يُجيب فيها المُجِيب بحسب ما يقتضيه المقام؛ فما عنده مجال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مثل هذا الكتاب، لأن أصله إجابة لسائل اسْتفتاه، إلا أن يُشير إشارات، وأما مَن أراد الاسْتزادَة والتفصيل فعليه بالكتب الكبار لهذا الإمام.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكلام السلف في هذا الباب موجود في كتب كثيرة لا يمكن أن يُذكر هُنا إلا قليلٌ منه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكلام السلف في هذا الباب) الذي يرُد على مخالفة تامةٍ لمذهب المتكلمين كثير، ومَن أراده فلْيرجع إلى الكتب التي جمَعَت ذلك، ومن ذلك ما ساقه، ساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ نحوً من ثلاثين من علماء أهل السنة والجماعة وبيَّن مصنفاتهم، فمَن أراد الاستزادة فلْيرجع إلى ذلك.

وشيخ الإسلام له عناية بالإحالة إلى كتب السلف؛ كما فعل هنا، وكما فعل في مواضع ؛ في «الدَّرْء» في المجلد السابع، في «المنهاج» في المجلد الثاني وفي المجلد السابع أيضًا، وفي «مجموع الفتاوى» في المجلد السابع عشر، كثيرًا ما يَسُوق جملة من كلام السلف، كأنه يقول: دَعُوكُم من كلامي وارجعوا إلى كلام السلف، لا تظنوا أني آتي بشيء من عندي، هذا كلام الأئمة، وهذا هو كلام السلف، فانظروا آثارهم وأقوالهم التي تناقض مناقضةً تامة ما عليه هؤلاء المتأخرون.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

مثل: كتاب «السُّنن» للالكائي، و«الإبانة» لابن بطَّة، و«السُّنة» لأبي ذَرٍّ الهَرَوِي، و«الأصول» لأبي عمْرو الطَّلَمَنكِي، وكلام أبي عمر بن عبد البَرّ، و«الأسماء والصفات» للبَيهقِي.

وقبل ذلك: «السُّنة» للطَّبراني، ولأبي الشيخ الأصْبهاني، ولأبي عبد الله بن مَندَه، ولأبي أحمد العَسَّال الأصبهاني.

وقبل ذلك: «السُّنة» للخلال، وكُتُب عبد الرحمن بن أبي حاتِم، و«التوحيد» لابن خُزيمة، وكلام أبي العباس بن سُريج.

والرَّد على الجهْمية لِجماعة: مثل البخاري، وشيخه عبد الله بن محمد الجُعْفي.

وقبل ذلك: «السنة» لعبد الله بن أحمد، و«السنة» لأبي بكر بن الأَثْرَم، و«السنة» لحَنبَل، ولِلْمَرُّوذِي، ولأبي داود السِّجِسْتاني، ولابن أبي شيبة.

و«السنة» لأبي بكر بن أبي عاصم.

وكتاب «خَلْق أفعال العباد» للبخاري.

وكتاب «الرَّد على الجهْمية» لعثمان بن سَعيد الدَّارمي، وغيرهم.

وكلام أبي العباس عبد العزيز المَكِّي صاحب «الحَيدة» في الرد على الجهمية.

وكلام نُعَيم بن حمَّاد الخُزاعي، وكلام غيرهم.

وكلام الإمام أحمد بن حَنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن يحيى النَّيسابوري، وأمثالهم.

وقبل هؤلاء: عبد الله بن المبارك وأمثاله، وأشياء كثيرة .

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قوله: (مثل: كتاب «السُّنن» للالكائي) الذي هو مطبوع ومشهور؛ «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي، وهذا الكتاب من أعظم الكتب، ومن أحسنها وأجمعها في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة، ولا يسْتغني عنه معتنٍ بمعرفة عقيدة أهل السنة والجماعة، كما أنه جمَع بين التقرير والرَّد، فهو كِتاب في غاية الحُسْن، وإذا ضمَمْتَه إلى ما بعده وهو «الإبانة» لابن بطَّة فهنا تكون قد فُزْتَ بخيرٍ كثير، فالإبانة أيضًا من كتب أهل السنة الثمينة التي لا يستغْنون عنها.

قوله: (و«السُّنة» لأبي ذَرٍّ الهَرَوِي)؛ أبو ذَرّ الهَرَوي هو والبيهقي يختلفان -لأنه سيذكر البيهقي بعد قليل- يختلفان عن غيرهم ممَّن ذكر الشيخ؛ أبو ذَرّ الهَرَوي المالكي أشعريٌّ، هو من الطبقة المتقدمة من الأشاعرة، وكتابه هذا الذي ذكره «السنة» كتابٌ مفقود، لكنه أشار إليه هاهنا؛ لأنه كان يرْوي بأسانيده، فحَوَى كتابُه جملةً صالحة من آثار السلف في إثبات الصفات والرَّد على المخالفين، وكذلك في غير باب الصفات من الأبواب.

فالحاجة إلى هذا الكتاب وكتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي إنما هي حاجة إلى المنقول لا إلى المَقُول، ولا يُترك خير المنقول لشرِّ المَقُول؛ فالكتاب الذي ذكره هنا «السُّنة» لأبي ذَرّ كما ذكرتُ لكم مفقود، ولا يمكن أن نحكم عليه حكْمًا تامًا، لكن من خلال ما نقل العلماء عنه فإنه كتابٌ يرْوِي بالأسانيد آثار السلف.

وهذا شأْن الأسماء والصفات للبيهقي، وهو كتابٌ حافِل، حوَى جملة كبيرة من آيات القرآن وأحاديث السنة وآثار السلف الصالح في تقرير معتقد أهل السنة

والجماعة، وهو من أحسن الكتب لولا ما شابَ هذا الكتاب من تأويلات كثيرة؛ فإنه -عفا الله عنَّا وعنه- كان يعقِّب على كثيرٍ من هذه الصفات ولا سيما الصفات الفعلية، كان يعقِّب عليها بالتأويل تارة وبالتفويض تارة.

وهذه الطبقة -البيهقي ومَن كان على درجته- كان عندهم عناية بالحديث والاطِّلاع على الآثار، صِبغتهم تتجه إلى جهة الحديث، ولم تكن خبرتهم بالمعقولات خبرةً تامة، هذا التحليل هو الذي ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، وأصاب فيما أظن في هذا التحليل. عندهم عناية بالحديث والآثار وخبرتهم بالمعقول لم تكن خبرة مفصَّلة، وعندهم إحسان ظنٍّ بهؤلاء المتكلمين الذين تقدموهم، ولذلك حصل هذا الخلْط؛ خلَطُوا بين الحديث، ومَنهج الحديث ، ومنهج الكلام، فكان ما كان من هذه التأويلات والأخبار.

ومشكلة إحسان الظن بهؤلاء المتكلمين مشكلة كبيرة، خُذْ مثلاً: أبو ذَرّ الهَرَوي؛ أبو ذَرّ الهَرَوي عالِم مشهور، ورَاوية للصحيح صحيح البخاري كما لا يخفاكم، وهو من النوادر أن يكون مالكيًا أشعريًا وهو من (هِرات) في الشرق في خراسان، هذا شيء قليل نادر، لكنه نحَى هذا المنحى بسبب أنه أحسن الظن بأبي بكر الباقلاني الإمام الذي هو الإمام الأشعري المتقدِّم من متقدِّمي الأشاعرة.

وذلك أن أبو ذَرّ كان مع شيخه الذي هو الدارقطني في بغداد فلَقِيا الباقلاني، فشاهد تعظيمًا واحتفاء كبيرًا من الدارقطني بالباقلاني، فعظُم في عينه، فصار يتردَّد عليه، فأخَذ عنه مذهبه، واتجه إلى هذا المذهب. انظر خُطورة تعظيم المخالفين لعقيدة أهل السنة والجماعة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ فإن أبا ذَرّ هذا جاور بعد ذلك في مكة، وهو أول مَن نقل المذهب الكُلابي الأشعري ونشرَه في مكة، وعالم محدِّث وراوية للصحيح، والناس تأتيه، وما أكثر طلابه، وكل مَن جلس للتعليم أو صنَّف فلا بد أن يبثَّ عقيدته، هذا هو الأصل، وهذا هو الغالب.

ولم ينتهِ الأمر عند هذا الحد، بلْ لما توافَد عليه طلبة العلم ولا سيما من المغاربة والأندلسيين حملُوا هذا المذهب الكُلابي الأشعري إلى المغرب والأندلس، وكانوا من قبل في عافيةٍ منه.

فأبو ذَرّ هذا -عفا الله عنَّا وعنه- كان من أسباب انتشار هذا المذهب بحسب ما ذكرتُ لك، والسبب في هذا كما بينت لك، أو من أسباب ذلك: إحسان الظن بمَن تقدَّمهم من هؤلاء المتكلمين.

كذلك البيهقي، كان متابعًا؛ كان يتابع الخطابي، كان يتابع الحلِيمي، ويُحسن الظن بهؤلاء وأمثالهم، فوقع فيما وقع فيه.

المقصود: أن أهل السنة والجماعة بحاجة إلى الاستفادة مما في كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي لِما فيه من جمْع كبير لأدلة، ولِما فيه من آثار نحتاجها، وأما ما فيه من تأويلات ذكرها في كتابه فإنها تُطرح، ولا يُلْتفَت إليها، ولذلك وجدنا الأئمة كشيخ الإسلام في هذا الكتاب -كما سيأتي إن شاء الله- وفي غيره لا يسْتغنون عن مثل الأسماء والصفات، ولكن يعتني بهذا الكتاب مَن عنده بصيرة بعقيدة أهل السنة وبعقيدة مخالفِيهم، أما مَن لم يكن كذلك فالمتعيِّن في حقه أن لا

يرجع إلا إلى الكتب الصافية التي احتوَت عقيدة أهل السنة والجماعة، بعيدةً من أدْران البدع.

قال: (و«الأصول» لأبي عمْرو الطَّلَمَنكِي)؛ مشهور بالأصول، واسمه «الوصول إلى معرفة الأصول» وهو كتاب عظيم حافل في مجلَّدين، لكنه -مع الأسف- مفقود، وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ له نقولات من هذا الكتاب مبْثوثةٌ في كتبه.

قوله: (وكلام أبي عمر بن عبد البَرّ)؛ ولا سيما في «التمهيد» و«الاسْتذكار»، وسيَسُوق الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب شيئًا منه.

قال: (و«الأسماء والصفات» للبَيهقِي)؛ وأُعيد فأقول: خُذْ نقلَه، وتحرَّزْ من كثير من قوله.

قال: (وقبل ذلك «السُّنة» للطَّبراني)؛ السنة للطبراني أيضًا مفقود، مع الأسف الشديد كثير ممَّا ذكَر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من الكتب مفقود. «السُّنة» للطَّبراني كتاب عظيم، ولكنه مفقود، والعجيب أنه كان موجودًا إلى عهْد قريب، يعني رجَع إليه بعض أهل العلم في منتصف القرن الثاني عشر الهجري، لكنه الآن لا يُعرف، ولعلَّ الله عَزَّوَجَلَّ ييسّر الوقوف عليه.

قال: (ولأبي الشيخ الأصْبهاني) الذي هو صاحب كتاب «العَظَمَة»، وكتاب «السنة» له أيضًا له مع الأسف مفقود.

قال: (ولأبي عبد الله بن مَندَه)؛ السُّنة لأبي عَبد الله بن مَنده أيضًا مفقود، لكن بقي -ولله الحمد- ثلاثة كتب عظيمة له، وهي: «الإيمان» و«التوحيد» و«الرَّد على الجهمية»، هذه موجودة لكن هذا الذي ذكره «السنة» مفقود. وأنا

أحْكي ما أعلمُه، ولربما كان عند غيري علْم آخر، لكن الذي أعلم في هذه الكتب أنها مفقودة.

قال: (ولأبي أحمد العَسَّال الأصبهاني)؛ هذا كتاب السنة أو بالأدَق «معرفة السنة» لأبي أحمد العَسَّال الأصْبهاني، وهو إما جليل من علماء أهل السنة والجماعة، وله كتب عظيمة في نصْر عقيدة أهل السنة والرد على المخالفين، ألَّف كتاب «السنة»، ألَّف كتاب «الرد على الجهمية، ألَّف كتاب «الرَّد على المعتزلة»، وله أيضًا كتاب في الرَّد على القائلين بخلْق القرآن، فهو إمام جليل من أئمة أهل السنة، ولكن مع الأسف الشديد كُتبه ليسَت بين أيدينا.

قال: (وقبل ذلك «السُّنة» للخلال)؛ «السُّنة» للخلال موجود وإن كان قد فُقِدَ منه قطعة في آخره، لا سيما ما يتعلق بالصفات، الكتاب الذي بين أيدينا ليس كاملاً مع الأسف الشديد. وهذا الكتاب أجْمَع كتاب نقلَ أقوال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في أبواب الاعتقاد، كما بيَّن هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، كتابٌ عظيم جدًا.

قال: (وكُتُب عبد الرحمن بن أبي حاتِم)؛ ابن أبي حاتِم له رسالة في السُّنة قد ضمَّنها اللالكائي كتابَه في المجلد الأول، ساق هذه الرسالة في السنة، وطُبعت أيضًا مفردة.

قال: (و«التوحيد» لابن خُزيمة)؛ هذا الكتاب العظيم الذي لا يسْتغني عنه طالب علْم، كتاب من أعظم الكتب في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، ففيه التقرير، والتأصيل، والتحرير، والرَّد على المخالفين بأُسلوبٍ حسَن وجميل رَحِمَهُ اللَّهُ، وإن كان وقع شيء من الخطأ في هذا الكتاب فيما يتعلق بتأويل حديث

الصورة، لكن في الجملة كتابٌ عظيم، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ يحْتفي به وبكتاب «نقْض عثمان بن سعيد على بشْر العَنيد» كان يعْتنِي بهما كثيرًا، ويُوصِي بهما كثيرًا.

قال: (وكلام أبي العباس بن سُريج)؛ ابن سُريْج له رسالة في السنة نقلها ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «اجتماع الجيوش الإسلامية»، وطُبعت مفردةً في جزء، جزء فيه أجوبة في أصول الدين لابن سُريج رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال: (والرَّد على الجهْمية لِجماعة: مثل البخاري، وشيخه عبد الله بن محمد الجُعْفي)؛ «الرَّد على الجهمية» لعبد الله بن محمد الجُعْفي هذا كتاب مشهور، وذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع من كتبه، ولكنه مفقود مع الأسف.

أما البخاري فرَدُّه على الجهمية له فيه مصنَّفان:

-**الأول**: كتابه المشهور «خلْق أفعال العباد والرَّد على الجهمية وأصحاب التعطيل» هذا اسم الكتاب كاملاً، كتابه قد تضمَّن الرد على الجهمية.

-**وأما الثاني**: فإنه كتاب «التوحيد والرد على الجهمية» من صحيح البخاري، فكان معْتنيًا رَحِمَهُ اللَّهُ بالرَّد على هؤلاء، ومن ذلك في هذين الموضعين من كتبه.

قال: (وقبل ذلك «السنة» لعبد الله بن أحمد)؛ وهذا من الكتب العظيمة من كُتب اعتقاد أهل السنة والجماعة، وفيه جمْعٌ لآثار كثيرة عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وعن غيره أيضًا، وهو مطبوعٌ ومشهور.

قال: (و«السنة» لأبي بكر بن الأثْرَم) مع الأسف مفقود.

قال: (و«السنة» لحَنبَل)؛ حَنبل ابن عمّ الإمام أحمد، حنبل بن إسحاق، ابن عم الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكتابه هذا فيما أعلم أنه مفقود أيضًا.

قال: (وللْمَرُّوذِي)؛ المَرُّوذِي الذي هو أجلُّ أصحاب الإمام أحمد كان مكثِرًا من التصنيف، لكني لم أقفْ على أحدٍ ذكر له كتابًا في السنة، له كتابٌ مشهور في كتب التراجم ولكنه مفقود من بين أيدينا؛ كتاب «السُّنَن بشواهد الحديث»، ولا أظن أن هذا هو المقصود، وربما يكون الصواب المَرْوَزِي، محمد بن نصْر المروزي «السنة» لمحمد بن نصْر المرْوَزي، وفي بعض طبعات الحموية (المَروزِي) وليس المَرُّوذِي، وكتابة الذال والزاي متقاربتان، فلربما يكون للمرُّوذي كتاب في السنة ما ذُكر في كتب التراجم التي وقفتُ عليها، ولربما يكون المقصود المروَزي، «السنة» لمحمد بن نصْر المروزي، وهو كتاب معروف ومشهور.

قال: (ولأبي داود السِّجِسْتاني)؛ كأنه -والله أعلم- يريد كتاب السنة من «سُنن أبي داوُد» الذي هو جزء من السُّنن، وكان أبو داوُد السِّجسْتاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ معْتنيًا ببيان عقيدة أهل السنة والرد على مخالفِيهم، وله كتابٌ مذكور في كتب التراجم ولكنه مفقود، اسمه «الرَّد على أهل القدَر».

قال: (ولابن أبي شيبة)؛ الغالب أنه إذا ذُكر ابن أبي شيبة فالمراد: أبو بكر عبد الله بن محمد صاحب «المصنَّف»، وربما يكون الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُريد «كتاب الإيمان».

وبالمناسبة كتاب «الإيمان» قطعة من المصنف ولكنه طُبع مفردًا، أمَّا أن يكون لابن أبي شيبة الذي هو الإمام أبو بكر كتابٌ اسمه «السنة» فهذا ما لا يُعرف في ترجمته.

وقد يكون أراد محمد بن عثمان المتوفى (مائتين وسبع وتسعين)، أبو بكر متقدِّم عليه (مائتين وخمس وثلاثين)؛ له كتاب مشهور مطبوع اسمه «العرش» ، ربما يكون هذا هو المراد، لكن الغالب أنه يريد ابن أبي شيبة، ولربما أراد كتابه «الإيمان» وهو كتاب ليس فيه إ لا نصوص وآثار، وربما كلمة واحدة أو جملة واحدة ذكرها في آخر الكتاب، وإلا فهو كتاب مسنَد.

قال: (و«السنة» لأبي بكر بن أبي عاصم)؛ السنة لابن أبي عاصِم من كُتب اعتقاد أهل السنة والجماعة العظيمة، وهو مطبوع، وهو الذي حقَّقه الشيخ الألْباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال: (وكتاب «خَلْق أفعال العباد» للبخاري)؛ لعلَّ ذكْر «خلْق أفعال العباد» للبخاري هنا يرجِّح أنه أراد بـ«الرد على الجهمية» السابق ما ضمَّنه صحيحه، وكتاب «خلْق أفعال العباد» كتاب مشهور.

قال: (وكتاب «الرَّد على الجهْمية» لعثمان بن سَعيد الدَّارمي)؛ هذا صِنْو الكتاب الآخر له، الذي هو ردُّه على بشْر، وهذان الكتابان من الكتب العظيمة كما ذكرتُ لك، وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كان معتنيًا بهما ومُوصيًا بهما. وما أحسَن ما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «النُّونية»:

وانظرْ إلى ما قَالَه عَلَـمُ الهُـدَى عُثْمَـان ذَاك الـدِّرَامِي الربَّـان
فِـي نقضـه وَالـرَّدّ ....

نقْضه على بشْر، والرَّد على الجهْمية.

فِي نقضه وَالرَّدّ يَـا لَهـما كتابَـا سُـنّة وهُمـا لنـا عَلَمـانِ
هـدمت قَوَاعِـد فرقـة جَهْمِيّـة خَـرّتْ سُـقوفُهم على الْحِيطَـان

فهذان الكتابان عظيمان ومهمان لطالب العلم؛ النقض على بشْر، والرَّد على الجهمية لعثمان بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال: (وغيرهم، وكلام أبي العباس عبد العزيز المكِّي صاحب «الحَيدة» في الرد على الجهمية)؛ «الحَيدَة» للكِناني عبدالعزيز بن يحيى المكي، هذا كتاب موجود ومطبوع، وشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان معتنيًا بهذا الكتاب، ونقل عنه في مواضع متعدِّدة من كتبه، وله أيضًا كتابٌ اسمه «الرَّد على الجهمية» لكنه مفقود، أما هذا الحَيدة فموجود.

وهناك بحث في صحة نسْبة هذا الكتاب للكِناني، حيث شكَّك الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحة نسْبة هذا الكتاب، لأنه يرى أن إسناد الكتاب لم يصح إلى الكِناني، والكتاب له أكثر من إسناد، كما بين هذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الدَّرْء» على ما أذكر. وجمهور العلماء على ثبوت الكتاب، ويجزِمُون بصحة نسْبته إليه؛ من الخطيب البغدادي، إلى شيخ الإسلام، إلى ابن القيم، إلى ابن كثير، إلى ابن حجر، إلى غيرهم من أهل العلم.

والمقصود على كل حال: ما في الكتاب من عِلمٍ، وهذا الكتاب فيه مناظرة نافعة ومفيدة، جَرَت بين الإمام عبد العزيز مع بشْر الشّر المَريسِي؛ جرَت مناظرة بينهما، حكاها في هذه الرسالة.

قال: (وكلام نُعَيم بن حَمَّاد الخُزاعي، وكلام غيرهم)؛ نُعَيم بن حمَّاد سيِسُوق له شيئًا من الكلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ضمن هذا الكتاب، وطُبع له كتاب «الفتن»،

«الفتن» لنُعيم بن حماد كتاب مطبوع، لكن له كتب مع الأسف مفقودة، له كتاب في الصفات والرد على الجهمية، لكن ذلك مفقود مع الأسف.

قال: (وكلام الإمام أحمد بن حَنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن يحيى النَّيسابوري، وأمثالهم)؛ أحمد وإسحاق سيأتي شيءٌ من كلامهما لاحقًا في هذه الرسالة.

كذلك الإمام يحيى بن يحيى النَّيسابوري، ذاك الإمام العظيم الجبل في العلم والحديث والسنة، وهو صاحب الكلمة التي سارَت سير الرُّكْبان في النَّاس، وهي: «الذَّبّ عن السنة أفضل من الجهاد»؛ هذا يحيى بن يحيى النَّيسابوري، وهو الذي قال فيه الإمام أحمد: «ما رأى مثْل نفسه»، وكذلك نصَّ على هذه الجملة إسحاق، وتمنَّى الإمام أحمد أنه رأى هذا الإمام، قال: «وددتُ أنّي رأيت يحيى بن يحيى»، لكن مَنَعَتْه النفقة، وقِلَّة ذات اليد مِن أن يرحل إليه. وذكر غير واحد أنه ما أخرجَت خُراسان مثل يحيى بن يحيى وابن المبارَك رحمهما الله.

وهذا ليس يحيى بن يحيى الليثِي الذي هو راوي «الموطَّأ»، كلاهما أخَذ عن مالك، لكنَّهما مختلفان، هذا من الشرق، النَّيسابوري هذا من نيسابور عاصمة خراسان، ويحيى بن يحيى الليثي من الغرب، من الأندلس، فبينهما مسافةٌ بعيدة. ويحيى بن يحيى يعني في الإمامة والجَلالة والمكانة لا شكَّ أنَّه إمامٌ مُقدَّم.

قال: (وقبل هؤلاء: عبد الله بن المبارك وأمثاله، وأشياءُ كثيرة)؛ إي والله هي أشياء كثيرة، وشيخ الإسلام ما حكَى إلا قلَّةً قليلة، هؤلاء الذين سمعت وهم نحو من ثلاثين ما هم إلا قِلَّة قليلة، وإلا هناك أشياء كثيرة لم يذكرْها، وشيخ

الإسلام إنَّما كان يُشير إشارات، هي فتوى كتبَها في جلسة واحدة، فما أراد الاسْتقصاء وإلا فهي تصانيف عظيمة جليلة كثيرة أصحابها كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أصحابُها هُم حافظوا الإسلام لـ ٱ أصحاب جَهْمٍ حافِظ
وهم النُّجومُ لكلِّ عبْد سائرٍ يَبغِى الإلهَ وجنّة الحيَوانِ
وسِواهمُ والله قُطّاعُ الطّريق أئمةٌ تدعو إلى النّيرانِ

إذا أردت الهداية والنجاة والسلامة فدُونك هذه الكتب العظيمة التي هي ماء صافٍ تشربُ منه فترْتَوِي، ويُغنيك ما فيها من العلم والهدى والنُّور عن غير ذلك من كتب الضالين.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وعندنا مِن الدلائل السمعية والعقلية ما لا يَتَّسِع هذا الموضع لِذكْرِه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الدلائل السَّمعية والعقلية التي تبين البَوْن الشاسع بين مذهب السلف والخلف، وأنَّ هؤلاء أهل الحق، وأنَّ هؤلاء أهل الباطل، عندنا أدلة، وعندنا قدرة على الجواب على هذا ولكن الفتوى لا تحتمل، لكن مَن أرادها فدُونه الكتب الكبار، مثل «درْء التعارض»، و«بيان التلْبيس»، وشرح «الأصْبهانية»، و«التسْعينية»، و«التدمرية»، وغيرِ هذه من الكتب العظيمة الكثيرة، وكُتب غيره أيضًا من الأئمة الذين كانوا قبله أو بعده فيها تفاصيل كثيرة، ونقضٌ تفصيلي لشُبهات هؤلاء المخالفين.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأنا أعلم أن المتكلمين النُّفاةَ لهم شُبهات موجودة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

كل مبطِل لابد أن يكون عنده شبهة؛ وجود الشبهة من حيث هي لا يعني أنك يا أيها المتكلم على حق، حتى الملاحدة أعداء الله المنكرون لوجوده عندهم شُبَه، واليهود عندهم شُبَه، والنصارى عندهم شُبَه، وعُبَّاد القرود والفروج عندهم شُبَه، وعبَّاد الشيطان والشمس عندهم شُبه، فضلاً عن أن يكون من هؤلاء المبتدعة المنتسِبين لهذه الأمة لابد أن يكون عندهم شبه!!، لكن لا يغرنَّك وجود الشبه، العبرة بصحة الكلام لا بوجوده، العبرة بأن يثبُت كلام المتكلم على مَحَكِّ النقد، وأن يكون موافقًا للوحي المعصوم، هنا يكون على الرأس وعلى العين، أما مجرد وجود شُبهة أو دليل أو حُجَّة هذا ليس بكافٍ في التسليم لِما يذكره المتكلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

لكن لا يمكن ذكْرها في الفتوى، فمن نظر فيها وأراد إبانة ما ذكرُوه من الشُّبَه فإنَّه يسير.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

نعم، والحمد لله الذي قيَّض لنا هذا الإمام العظيم الجليل الذي ألَان له نقض شُبَه هؤلاء المتكلمين، وما جاء بعده أحدٌ إلا استفاد منه في هذا المقام، فجزاه الله عنَّا خير الجزاء.

بعد ذكْر هذه الجملة المفيدة من هذه الكتب، لربما جرى سؤال، وما أكثر ما يُطرح هذا السؤال؛ كتب الاعتقاد المتقدمة أنواعٌ مختلفة ومناهج متنوعة، منها المسند وغير المسند، منها ما كُتب على سبيل التقرير والتأصيل، ومنها ما كان على سبيل الرَّد، منها المطول ومنها المختصر، منها الجامع لأشْتات المسائل ومنها ما كان مختصًا بمسألة أو بباب، إلى آخر ما هنالِك، **هل من المناسب لطالب العلم المبتدئ أن يبتدئ بها، أو أن يجعلها مرحلةً لاحقة؟** هذا السؤال يُطرَح كثيرًا.

والجواب عن ذلك يتمهَّد بمقدِّمتَين:

❁ **المقدمة الأُولى**: أن يُعلَم أن عقيدة أهل السنة والجماعة عقيدةٌ واحدة، فلا فرْق في الاعتقاد بين متقدمين ومتأخرين، فوَحْدَة أهل السنة والجماعة واقع لا يُجحَد، وهو من الشواهد -بحمد الله وفضله- على أن هذه العقيدة عقيدةٌ

صحيحة، كون أولهم وآخرهم قد توارَدوا عليها وما اختلفوا فيها؛ هذا من شواهد أنهم إنها يَنهَلُون من معين الوحي الذي لا اختلاف فيه.

❁ **المقدمة الثانية**: أن يُعلم أن المقصود إنما هو اعتقاد الحق، وأما قراءة الكتب أو الأخْذ عن الأشياخ هذه وسائل؛ المقصود هو حصول الاعتقاد، أما الوسائل فالأمر فيها سهل، المسألة سهلة وهيّنه، المقصود أن تعتقد الحق بأي وسيلة كانت: بالتلْقين، بدراسة على المشايخ، بكونك تقرأ نثْرًا، أو تحفظ نظْمًا، إلى آخر ما هنالِك، الأمر في ذلك يسير.

الآن نأتي إلى الجواب: الأنفع لك يا طالب العلم المبتدئ، والأَيْسَر عليك أن تبدأ بكُتب الأئمة المتأخرين التي استقر عليها وعلى الاحتفاء بها أهل السنة والجماعة، هناك متون نافعة قد جُعل لها قبول عند أهل السنة والجماعة، ولم يزالوا يقرؤونها ويدرُسُونها ويُدرِّسُونها ويحفظونها؛ مثل هذه لو كنت بادئًا بها فهذا فيما يبدو -والعلم عند الله ﷻ- أنفعُ لك يا طالب العلم، ثم تجعل القراءة في كتبِ المتقدمين مرحلة تَلِي ذلك.

إيَّاك والعُزُوفَ عن كتب المتقدمين، وحذارِ من أن تُرخي سمعَك إلى مَن يُزهِّدك في كتب الاعتقاد المتقدمة؛ هذا كلام باطل لا شك فيه، إنما المسألة مسألة بأي شيء تبدأ، وبأي شيء تُثَنِّي؟، ابدأ بالكتب المحرَّرة المقرَّرة التي أسلوبها واضح، وتذكر لك ما استقرت عليه كلمة أهل السنة والجماعة بالاستدلال الواضح بالأدلة الصحيحة، ثم إذا أحطتَ علماً بها انطلق بعد ذلك على بركة الله إلى النَّهَل من كتب المتقدِّمين.

لماذا أقول هذا؟ لأسباب:

❁ **أولًا**: أن الابْتداء بكتب المتقدمين أولًا لرُبما سبَّب لطالب العلم المبتدئ شيئًا من الإرْباك؛ بسبب أن هناك اصْطلاحات عند المتقدمين كانت واضحة معلومة ربما عندك يا طالب العلم المبتدئ في هذا الزمان تكون غير واضحة، فتحتاج أن تكون على علْمٍ وخِبرة باصْطلاحاتهم وما الذي أرادوه، لربما وجدت في أثر عن أحد السلف إثبات الحدّ لله، ولربما وجدت في أثر آخر نفْي الحدّ عن الله، وهذا وهذا حق، ولكن الأوَّل أراد شيئًا، والثاني أراد شيئًا آخر؛ إذًا لو أنك تمهَّلْت حتى يصلُبَ عودُك في معرفة الاعتقاد من خلال كلام الأئمة المتأخرين الذين أحاطوا بمذهب المتقدمين بإطلاقاته وتقييداته واختلاف اصْطلاحاتهم ومُراداتهم، أظن أنَّ هذا أوْلى بك.

❁ **ثانيًا**: أنَّا لا ندَّعي العصمة لأفراد علماء أهل السنة والجماعة، العصمة لمنهج أهل السنة والجماعة وما اتفقوا عليه، أما أن يكون كل واحد من علماء أهل السنة والجماعة معصومًا من الخطأ هذا غير وارِد ولا صحيح. إذًا لربما وجدت في بعض هذه الكتب والآثار شيئًا من الأقوال التي جانب فيها صاحبها الصواب، فمن أين يتبيَّن لك الصواب من عدمه! إذا لم تكن قد عرفت الذي استقرت عليه كلمة أهل السنة والجماعة.

❁ **أضفْ إلى هذا أمرًا ثالثًا**: وهو أن كثيرًا من هذه الكتب كُتبٌ مسندَة، وفيها ما فيها من أحاديث، لا يخلوا الأمر من أحاديث فيها لا تصح عن رسول

الله ﷺ، وأظن أنَّني تكلمتُ أو أشرت إشارة سابقة إلى وجود بعض الأحاديث الضعيفة في كتب أهل السنة أو في بعض كتب أهل السنة والجماعة.

وتوجيه ذلك كما علمتَ:

❁ **أولًا**: إنها إن كانت الكتب مسندَة فلا لَوم على مَن ساق هذه الأحاديث؛ لأن مَن أسندَ فقد أحال، شأْنك أنت -يا طالب العلم- أن تبحث، أنا سقتُ لك الإسناد، وعليك أنت أن تبحث وتتحقق من الثبوت، وهذه جادة أهل العلم، كما لا يخافكُم.

❁ **ثانيًا**: وهو أن من مقاصد كثير من أهل العلم في سَوق هذه الأحاديث التي في إسنادها ما فيه، أنهم أرادوا جمْع كل ما في الباب من صحيح وضعيف، وهذا مقصد، حتى يكون بين يدَيك -يا أيُّها العالِم أو يا أيُّها الطالب للعلم الذي تنظر في كتابي- يكون بين يدَيك كل ما في الباب من صواب وخطأ، فتكون على عِلم بهذا وبهذا، وهذا مقصدٌ لبعض أهل العلم في جمْع هذه الأحاديث.

❁ **الأمر الثالث**: أنه لربما كانت هذه الأحاديث ثابتةً عند المؤلف، كونه أصاب أو أخطأ هذا باب آخر، والمقام اجتهادي، أليس كذلك؟ هو أوردها لأنه يعتقد صحتها، هذا احتمالٌ وارِد.

أضفْ إلى هذا: أنَّ من أهل العلم مَن يورد هذه الأحاديث التي تُكُلِّم في أسانيدها من باب الاسْتشهاد لا من باب الاعتماد، وهذه جادةٌ لأهل العلم، الاعتماد على الثابت، وإنما يُضاف ويُلحق بذلك ما فيه ضعْفٌ لأجل أن يُستشهد ويُسْتأْنَس به، لا لأجل أن يُعتمَد عليه، وليس في مفردات عقيدة أهل السنة

والجماعة قطّ بابٌ أو مسألة مقرَّرةٌ مبنيةٌ على حديث ضعيف، إنما تُقرَّر المسائل على الآيات والأحاديث الصحيحة، ولربما يسُوق بعض أهل العلم شيئًا من الأحاديث التي تُكُلِّم في أسانيدها لأجل غرَض من الأغراض.

❁ **الأمر الرابع**: أن بعض كتب الاعتقاد المتقدمة تناوَلَت قضايا مثارَة في وقتهم وعالجوها بطريقتهم؛ ولذلك لربما تجد شيئًا من الشدَّة في تَناول بعض المسائل، أو تجد التَّغْبِير في وجوه بعض العلماء والتشْديد والإنكار عليهم، لمعالجة مشكلة أو قضية في ذلك الوقت، ثم إنَّ الأمر زال وتلاشى ولم يعدْ إلى هذا الكلام تلك الحاجة، فتجد أن كلام أهل العلم يستقر على السكوت عن ذاك العالِم الذي جاءت فيه آثار في الذمّ والإنكار، يرون السكوت بعد ذلك ولا حاجة إلى الخوض في هذا المقام.

إذًا: بعض هذه المؤلفات تحتوي على أشياء ناسبَت وقتهم، تجد بعض المتأخرين يُنكر! يقول: انظر صاحب الكتاب الفلاني، كيف يقول هذا الكلام، وكيف يشدِّد في هذه المسألة، وكيف أنه أنكر إنكارًا شديدًا على مَن خالف، والمقام لا يقتضي مثل ذلك! نقول: تريَّث -يا رعاك الله- فأنت لم تكن موجودًا في الوقت الذي أُلِّف فيه هذا الكتاب، هذا الأسلوب وهذه الطريقة في علاج المشكلة كانت مناسبة إذْ ذاك، فالحكمة كانت تقتضي منه أن يسلُك مثل هذا المسلَك، وأنت لأنك ما أدركتَ ما أدَرك جئتَ وتكلمتَ بما تكلمتَ به.

مثل هذا إنما يعقله ويُدركه مَن حاز قسْطًا من العلم، بعد أن درَس كلام أهل العلم المتأخرين من كتب المحققين، من كتب شيخ الإسلام وابن القيم وغيرهم

إلى علمائنا المعاصرين استقرَّت عنده هذه المسائل واتضحت، ثم بعد ذلك ينتقل إلى كتب المتقدمين.

❁ **أضفْ إلى هذ أمرًا خامسًا**: وهو أن بعض الكتب المتقدمة تفْتقِد ميزة الترتيب والتبويب والتنظيم، المسلك في التأليف يختلف باختلاف الأزمنة، فلربما لم تجد تلك السلاسَة والوضوح التي تجدها في كتب المتأخرين، تجد ترْتيب الأبواب ترتيبًا واضحًا، لربما لم تجد هذا في بعض الكتب المتقدمة؛ وهذا مما يجعل استفادَتك من تلك الكتب في ابتداء الأمر ليست الاستفادة المُثْلى.

فهذه بعض الأسباب التي يتأكَّد معها -فيما يبدو لي، والعلم عند الله ﷻ- حثّ طالب العلم المبتدئ على أن يبدأ بالكتب المتأخرة قبل أن ينتقل إلى كتب المتقدمين، والعلم عند الله.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وإذا كان أصل هذه المقالة -مقالة التعطيل والتأويل- مأخوذًا عن تلامذة المشركين والصابئين واليهود، فكيف تَطيب نفس مؤمن -بل نفس عاقل- أن يأخذ سبيل هؤلاء المغضوب عليهم والضالين، ويَدَع سبيل الذين أَنْعَم الله عليهم من النَّبيين والصديقين والشهداء والصالحين؟!



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لو لم يكن من حُجَّة في التزْهيد في مذهب المتكلمين إلا هذه الحجة لكفَى ذلك وشَفى؛ هذه حُجَّة تتعلق بالمصدر، هذه التأويلات وهذا المسلك الذي عليه المتكلمون ما مصْدره؟ ممَّن أُخذ هذا؟ إذا عرفت حالهم ثم قارَنت تلك الحال وما هم عليه بما عليه أئمة الهُدى من الصحابة ﷺ، والسلف من بعدهم تبيَّن لك الحق مع مَن.

ويحضُرني هنا القصة المشهورة التي أوْرَدها الآجرّي رَحِمَهُ اللَّهُ، في كتابه «الشريعة»، -بالمناسبة: كتاب الشريعة من الكتب العظيمة، ما ذكره شيخ الإسلام هنا، لكنه كتاب عظيم جدًا، فأُوصيك به، وباللالكائي، وابن بطة، هذه الكتب كتب عظيمة جدًا، لابد أن يكون بينك وبينها صِلَة وقراءة، كتاب الشريعة كتاب عظيم جدًا-

المهم أنه ذكر قصَّةً مرَّة بلاغًا ومرَّة ساقَها بالإسناد، ذكرها في موضعَين، وهي حكاية عن المهتدي، فيما حصل لأبيه الواثق الخليفة العاسي، أنه أُحضر بين يدَيه

شيخ من المِّصيصَة من علماء أهل السنة الذين ما وافقوا على القول بخلْق القرآن، فسُجن مُدَّةً وعُذِّب فيها وقُيِّد بالسلاسل، ثم بعد ذلك أُحضِر بين يدَيه، فناظر أحمدَ بن أبي دُؤاد -أحمد هذا أحمد البدعة، بخلاف أحمد بن حنبل الذي هو أحمد السنة، كذلك كما قال الذهبي: أحمد السنة وأحمد البدعة، وذكر بشْر الخير الذي هو بشْر الحافي، وبشْر الشرّ الذي هو بشْر المَريسِي- **الشاهد:** أنه لما أُحضر بين يدَيه ناظره وطلَب أن تكون المسألة عنده أن يبتدئ بالسؤال هذا الشيخ السُّني، فقال له: هذا الذي تدعو إليه من خلق القرآن شيء علِمه رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، أو لم يعملوه؟ فإن قلت: علِمُوا وسكتوا فيَسَعنا ما وسِعَهم من السكوت. وإن قلت: جهلوا، جهلوا أن الحق ماذا؟ أن القرآن مخلوق، فيا لُكَع ابن لُكع شيء يجهله رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وتعلمه أنت؟! فكانت هذه الكلمة سببًا في رُجوع الواثق عن هذا المذهب. والقصة طويلة فارجعوا إليها فإنه ماتِع.

هذا الذي أقول -يا إخْوتاه- مذهب عليه الصحابة ﷺ الذين هم خير الناس على الإطلاق بعد الأنبياء، مذهب عليه التابعون تلامذة الصحابة، مذهب عليه أتباع التابعين، هؤلاء القرون الثلاثة المفضَّلة الذين لهم التزْكية من لدُنْ رسول الله ﷺ، هذا المذهب الذي عليه أئمة الهدى المتَّبَعُون، الذي عليه علماء الحديث وأهل الأثر من كل مذهب، وهم بالمئات بلْ بالآلاف، الذين لهم العِلم والتقوى والوَرَع، وصحة العقل والنظر؛ تدَعُ هذا المذهب لأجل بِشْرٍ ومَن على

شاكلته!!، لأجل مذهب مسْتفادٍ من فلْسفات يونانية، أو هندوكية، أو من كلام الصابئة واليهود!!

أقول هذا الرَّد وحده والله كافٍ، -وكما ذكرتُ لك- لا يحتاج إلى مقدمات، ولا حُسْن اسْتيعاب ولا تعَب في النظر، المسألة سهلة ويسيرة، تأمَّلها هي كافية في الزهْد والترْك والإنكار لمذهب هؤلاء المتكلمين، والاسْتعصام والاسْتمساك بمذهب السلف الصالح. أسأل الله جل وعلا أن يثبتنا على هذا حتى نلْقاه.



قال المصنف رحمه الله

فصل

ثمَّ القول الشامل في جميع هذا الباب: أن يُوصَف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، وبما وصَفه به السابقون الأولون لا يُتجاوز القرآن والحديث.

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، لا يُتجاوز القرآن والحديث».

قال الشارح وفقه الله

هذا شُروعٌ من المؤلف رحمه الله في بيان المذهب الحق في باب الصفات، وهو الذي كان عليه أهل السنة والجماعة من السابقين واللاحقين، وانتهى بهذا ما قدَّمه في تلك المقدمة العظيمة التي احتوَت على فوائد جَمَّة.

قال رحمه الله: (ثمَّ القول الشامل)؛ يعني القاعدة العامة في جميع هذا الباب، باب صفات الله سبحانه وتعالى، ما هو القول الحق واجب الاتباع في هذا الباب؟

قال رحمه الله: (أن يُوصَف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، وبما وصَفه به السابقون الأولون لا يُتجاوز القرآن والحديث) **عندنا هاهُنا في هذه الجملة عدَّة قواعد:**

❁ **القاعدة الأُولى:** بابُ الصفات بابٌ غيبيٌ توقيفي، يُوقَف فيه عند حدّ الكتاب والسنة؛ واستفدنا هذا من قوله رحمه الله: (أن يُوصَف الله بما وصف به

نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ)، ثم هذه القاعدة العظيمة من كلام الإمام أحمد التي هي من محاسِن ونفائِس كلامه: (لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، لا يُتجاوز القرآن والحديث).

إذًا هذا الباب باب غيبي توقيفي، يوقَف فيه عند حدّ الكتاب والسنة، وذلكم لأنَّ الله ﷻ بالنسبة لنا غيبٌ، نحن ما رأينا الله، ولا رأينا مثيلاً له، فوجَب أن نقف عند حدّ الخبر الصادق.

وثانيًا: أنَّ الله ﷻ أعلَم بنفسه، ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٠]، ثم رسوله ﷺ أعلَم الخلق به ﷻ، قال عليه الصلاة والسلام: «**أنا أعلمكم بالله، وأشدُّكم له خشْية**»، ولأجل هذا أثنى الله سبحانه على قول المرسلِين في الثناء عليه، فقال سبحانه: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٨٢﴾ [الصافات:١٨٠-١٨٢] فنزَّه نفسَه عمَّا قاله السالكون لغير طريق الأنبياء، وسلَّم على المرسلين لسلامة ما قالوه؛ لأنهم أخبروا بالحق.

وأضفْ إلى هذا أمرًا ثالثًا: وهو أن الكتاب والسنة هما الحق الذي لا ريب فيه، الكتاب والسنة حق خالص، ما فيهما منزَّه عن الخطأ ومخالفة الحق، فوجَب حينئذ بمجموع ما سبق أن نقف عند حدّ الكتاب والسنة، فلا نثبت لله ﷻ شيئًا من الصفات والنُّعُوت إلا ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ.

❁ **القاعدة الثانية**: أنَّ الله سبحانه هو الذي وصف نفسه، وليس نحن الذين أنشَأْنا الوصف له، هو وصف نفسه، إذًا واجب العُبودية يقتضي أن نصدِّق بما أخبر، وأن نقول بما قال؛ أن يُوصَف الله بما وصف به نفسه، إذا أخبرنا الله ﷻ

بأنه موصوف بهذه الصفات، ونحن عَبيد له، إذًا ليس لنا إلا أن نسلِّم وأن نُذْعِن، كما أن من واجب الاتباع لنبينا محمد ﷺ أن نصدِّق بما أخبر في حق ربه ﷻ، وأن نعتقد ما قال.

❁ **القاعدة الثالثة**: أن ما أخبر به الصحابة ﷺ مُلْحَقٌ بما جاء في الكتاب والسنة، وله حكم الرفع، وهذا ما أشار إليه رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: (وبما وصَفه به السابقون الأولون) ؛ فما أثبته الصحابة ﷺ من أسماء لله أو صفات فواجب علينا أن نعتقد ذلك، والسبب: أنَّ مثل هذا لا يتكلم به الصحابة على سبيل الاجتهاد، إنما أثبتوا هذه الأسماء والصفات لله سبحانه لأن لهم في هذا خبرٌ من لدُن رسول الله ﷺ.

❁ **القاعدة الرابعة**: إذا تقرَّر ما سبق؛ فإنَّنا -معشر أهل السنة- لا نُزيل عن الله صفةً من صفاته لشَناعَةٍ شُنِّعَت؛ وهذه الجملة تَتِمَّةٌ لكلام الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ السابق، فإنه قد قال -كما في رواية حنبل عنه، هي رواية قريبة مما ساق المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، وأخرجها ابن بطة في «الإبانة» وغيره- «قد أجمل الصفة لنفسه، يريد أن الله سبحانه أجمل الصفة لنفسه، ولا نتعدَّى القرآن الحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدَّى ذلك»، ثم عطَف بعد ذلك «أنَّنا لا نُزيل عن الله تعالى ذكْرُه صفة من صفاته لشَناعَة شُنِّعَت».

وهذا يُفيد أن أهل السنة والجماعة أهل ثبات؛ يثبتون على الحق ولو خالفهم مَن خالفهم، ولو أرْجَف المُرجفون، ولو شنَّع المشنعون، ولو وصفوا أهل السنة بالتمثيل والتشْبيه والتجسيم، ولو قالوا: إنكم تجسِّمُون الله وتُحيِّزُونه، كل هذا لا

يحرك مثْقال ذرَّة في نفوس أهل السنة والجماعة، مهْما قالوا ومهْما شنَّعوا فإن أهل السنة لا يتَزَحْزَحُون عن هذا الحق؛ لا نزيل عن الله ﷻ صفة من صفاته لشَناعَة شُنِّعَت.

فإذا قِيل لنا: تثبتون أن الله ينزل، وأن الله يَجيء، وأن الله يأتي، وأن الله يحب، ويُبغض؟ نقول: نعم، ونفوسنا منشرحة لذلك مهما قلتم ومهما شنَّعتم، بما أنَّ هذه الصفات قد جاءت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فليس لنا إلا أن نقول: إنها على الرأس وعلى العين.

❁ **القاعدة الخامسة**: أننا أهل السنة نصف الله بما جاء في الكتاب والسنة، ولا نفرِّق بينهما؛ فما ثبت من صفة بدليلٍ من القرآن والسنة فإنَّه عندنا مقبول، وما جاء في القرآن وحده فإنه عندنا مقبول، وما جاء في السنة وحدها فإنَّه عندنا مقبول، وما جاء في سنةٍ متواترة فإنه عندنا مقبول، وما جاء في سنةٍ آحاد فإنه عندنا مقبول. العبرةُ بالثبوت لا بالتواتر، فلا نفرِّقُ بين الأدلة من حيث القبول، ولذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (أن يُوصَف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ) ثم قال: (لا يُتجاوز القرآن والحديث).

❁ **القاعدة السادسة**: لا يطلَق في باب الصفات إلا ما جاء به النص؛ وعليه فتلكُم الكلمات المُجملة المُشتبِهة التي تحتمل حقًّا وباطلاً فإنَّ أهل السنة والجماعة يُحجِمُون عن إثباتها وعن نفْيها أيضًا، لا نتكلم في هذا الباب إلا بما جاء في القرآن والسنة.

فإذا قِيل لنا: هو في حيِّز ﷻ أو ليس في حيِّز، هو في جهة أو ليس في جهة، إلى آخر ما يذكرون، فإنَّنا نقول: لا نصفه إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ. إن كان عندكم دليلٌ على إثبات هذه الألفاظ أو نفيها فهاتُوها، هاتُوا هذه الأدلة ونحن سنقول بموجبها، لكن إن لم يكن ثَمَّة دليل فإنَّنا فيها لا نثبت ولا ننفي، ونُعرِض عن هذا بالكلية؛ بل نعتقد أن مَن تكلم بمثل هذه الألفاظ في هذا الباب نفيًا وإثباتًا فإنه مبتدع، وإذا كان المقام مقام مناظرة مع مَن يستعملها نفْيًا أو إثباتًا فلنا معه مسالك، أشهرها مسلك الاسْتفصال.

إذًا هذه خلاصات مهمَّة ممهِّدَة لتأصيل هذا الباب عند أهل السنة والجماعة، لخَّصها هذا الكلام المركز من كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ومذهب السلف أنهم يَصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله: مِن غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

نبَّه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هاهُنا إلى أنه ينبغي أن يُصاحب هذا الاعتقاد في إثبات صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اجتناب محاذير أربعة: (التحريف، والتعطيل، والتكييف، والتمثيل).

والتحريف المراد به: ما اصْطلح عليه المتأخرون من التأويل؛ فالتأويل هذا المصطلح المشهور والمعروف عند المتأخرين هو الذي أراده بقوله: (إنه التحريف) وحقيقته: أنَّه حمْل اللفظ على خلاف الظاهر بقرينة تُدَّعى، فنحن -معشر أهل السنة والجماعة- نُثبت صفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى دون أن نخوض فيها بالتأويل كما عليه المؤوِّلة المعطِّلة.

والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ سيَرِد في كلامه لاحقًا، ونصل إليه بعون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فيما سيأتي، خصَّ موضوع التأويل بشيء من التفصيل، فنؤجِّل التفصيل في كلمة (التأويل) وما إليها إلى ذاك المقام بعون الله.

قال: (ولا تعطيل)؛ التعطيل الذي أراده رَحِمَهُ اللَّهُ هو النفي؛ لا ننفي عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ما ثبت له. وهذا التعطيل قد يكون تعطيلاً صريحًا وقد يكون تعطيلاً غير

صريح. قد يكون التعطيل بصريح اللفظ، وقد يكون لازِم اللفظ أن يكون تعطيلاً غير صريح.

أما التعطيل الصريح: أن يُصرَّح بنفي صفة الله ﷻ ، أن يُصرَّح بتعطيل الله ﷻ عن صفةٍ ما فإن هذا يسلكه المبتدعة المعطلة فيما ورَد من الصفات في أخبار الآحاد، فإنَّهم يصرِّحون ولا يُعجِمُون بنفي هذه الصفة، ولا يتردَّدون في تعطيل الله ﷻ عنها، لماذا؟ لأنها في زعْمهم تقتضي ما لا يَلِيق بالله ﷻ ، وهي أخبارٌ آحاد. "تنزيه الله ﷻ عن المشابهة والتجسيم وما إلى هذه الأمور ثبت بدليل قطعي، فنحن نردها ونعتقد أن رسول الله ﷺ لم يقُلْها" هكذا يزْعمون.

إذًا لا يجسُرون على التعطيل إلا في أخبار الآحاد، أما ما ثبت في القرآن والسنة المتواترة فإنه لا يجرُؤ أحدٌ من المنتسِبين إلى هذه الأمة أن ينفيه صراحةً؛ لأنه لو فعل هذا لكذَّب ما ثبت قطعيًا؛ ومَن كذَّب ما ثبت قطعيًا فإنه يكون كافرًا بالاتفاق، إنما يتسلَّطُون على أحاديث الآحاد وما جاء فيها بالشُّبهة التي سمعتَ.

أما التعطيل غير الصريح فإنه عندهم يكون عن طريق التأويل، فيكون قوله: (مِن غير تحريف ولا تعطيل) هو من ذكْر العام بعد الخاص؛ فإن كل تحريف ثمرتُه التعطيل، وليس كل تعطيل يكون عن طريق التأويل.

وبيان كون تأويل الصفة تعطيلاً لها في الحقيقة، وأنَّهم مهْما شغَّبوا بأنهم يصدِّقون بثبوت هذه الصفة لله ﷻ لكنهم يؤوِّلون المعنى؛ هو في حقيقته نفْي لِما أثبت الله ﷻ لنفسه، أرَأَيتَ إلى قولهم: (إن الله ﷻ مستوٍ على عرشه) يقولون: نحن نصدِّق بقول الله ﷻ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، ومَن قال: إن

الله لم يسْتَوِ على عرشه فإنه كافر عندنا) هكذا يقول هؤلاء المؤوِّلة، ولكن ما معنى استوى؟ يقولون: (استوى) بمعنى استولَى.

والسؤال: هل هذا الذي أراد الله ﷻ منَّا أن نعتقده في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، فاستوى بمعنى: استولَى؟

الجواب: لا، الله ﷻ إنما تكلم في هذا القرآن بلسانٍ عربي مبين؛ لأجل أن يُعقل وأن يُتدبر، وفي لسان العرب الاسْتواء: هو العُلو والارْتفاع على الشيء. إذا جاء (استوى على كذا) فإن المراد: العُلو والارْتفاع عليه.

وعليه فتأْويل الاسْتواء بـ(الاسْتيلاء) هو في الحقيقة تعطيل للصفة التي أثبتها الله ﷻ لنفسه وأراد مِنَّا أن نعتقدها، فآل الأمر بمسلَك التأويل إلى مسلك التعطيل، فنتيجة التأويل تعطيلٌ، شاء المؤوِّلة أم أَبوا.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومن غير تكييف ولا تمثيل).

التكييف: اعتقاد الكيفية، فمَن زعَم أنه يثبِتُ لله ﷻ صفةً من الصفات، وهو يعتقد أنها على هيئة معينة وأنها على كيفية كذا وكذا؛ قلنا هذا وقع في التكييف، وقال على الله ﷻ بغير علْم، بلْ كذب على الله ﷻ، فما أقبَحه وما أشنَع ما أتى به.

وأما التمثيل: فإنَّه اعتقاد مماثلَة الله ﷻ لصفته بصفة المخلوق، أن يعتقد الممثل أن صفة الله ﷻ التي أخبر بها أو أخبر بها نبيه ﷺ مثل صفة المخلوق؛ يقول: إن الله استوى كاسْتواء المخلوق، وإن الله يأتي كإتْيان المخلوق، وإن لله ﷻ يدًا كيَدِ المخلوق، هذا هو الممثل.

وحُكم أهل العلم على المكيِّف والممثل واحدٌ، وغالبًا ما يريدون هذا إذا تكلموا عن هذا، إذا تكلموا عن المكيفة وذمُّوهم وشنَّعُوا عليهم فإنه يندرِج في هذا الممثلة، وإذا تكلموا عن الممثِّلة وشنَّعُوا عليهم فإن كلامهم يندرج فيه المكيِّفة.

فهذه المحاذير الأربعة هي التي تجنَّبها أهل السنة والجماعة، قد برَّأ الله ﷻ مذهب أهل السنة من الوقوع في هذه المحاذير، فهم يثبتون لله ﷻ ما أثبته لنفسه دون أن يصل بهم الحدّ إلى أن يكيِّفوا أو يمثلوا، كما أنهم ينزِّهون الله ﷻ عن كل نقص وعيب وعن كل مُشابَهة للمخلوقين، لكنه تنزيهٌ لا يرْتكس إلى درجة التعطيل والتحريف، إنما هو إثباتٌ بلا تكييف ولا تمثيل، وتَنزيهٌ بلا تحريف ولا تعطيل.

على كل حال، كل ما سيأتي في كلام المؤلف والنقولات الكثيرة التي ستأتي إن شاء الله إنما هي شرحٌ وتفصيل وتوضيح لهذه المُجمَلات.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ونعلم أنَّ ما وصف الله به من ذلك فهو حق ليس فيه لُغْز ولا أَحَاجِي؛ بلْ معناه يُعرف من حيث يُعرف مقصود المتكلم بكلامه؛ لا سِيما إذا كان المتكلم:

أعلَم الخلق بما يقول.

وأفصح الخلق في بيان العلم.

وأنصح الخلق في البيان والتعريف والدلالة والإرشاد.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاهُنا قاعدة أيضًا، وهي: «**أن ما وصف الله به نفسه حقٌّ؛ يُعرف معناه، ولا تُدرَك كيفيّته**».

وهذا التأصيل عطَف به المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ما سبق؛ لأنه في الكلام السابق بيَّن بطلان مذهب التأويل حينما قال: (مِن غير تحريفٍ)، أما هاهُنا فإنه يريد أن يبين بطلان مذهب أهل التفويض، فأراد أن يبيِّن أنَّا معشر أهل السنة وأن ما مضى عليه السلف الصالح رحمهم الله، هو أنهم يُثبتون لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما أثبت لنفسه مع معرفتهم بمعاني نصوص الصفات، فهم يُثبتون المعنى المعلوم لهم مع اعتقادهم أن الكيفية شيء آخر، وأنها شيء مجهول.

إذًا ما وصف الله عَزَّ وَجَلَّ به نفسه حقٌّ، ليس مجازًا ولا استعارَة ولا شيئًا من هذه السَّخافَات التي يذكرونها في هذه المطالب العظيمة، إنما هي صفات حقيقة يتصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بها.

وهي أيضًا معلومة من حيث أصل المعنى اللُّغوي؛ لأنَّ الله ﷻ أنزل كتابه، وقد جعله ميسَّرًا للذكْر، أنزله بلسان عربي مبين، أنزله لأجل أن يُتدبَّر، وكل هذا يقتضي ولابد أن تكون معاني نصوص الصفات معلومة المعنى من حيث أصل الوضع اللغوي، فإذا أخبرنا الله ﷻ بأنه استوى فالاسْتواء معناه معلوم في لغة العرب، وبالتالي فنحن نعتقد أن الله ﷻ قد عَلا وارْتفع على العرش، وأن هذا هو معنى قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥].

أما كيفية ذلك: فالكيفية قدْرٌ زائد على معرفة المعنى، أليس كذلك؟ ولذلك نحن نعقل معنى الاسْتواء، ونعقل أيضًا كيفية استوائنا واسْتواء غيرنا من المخلوقات، ونتصور ذلك ونراه، ونميز بين الكيفيات المختلفة لِما يستوي، أليس كذلك؟ ولذا إذا أخبرنا الله ﷻ عن سفينة نوح بأنها استوَت على الجَودِي، فنحن نتصور كيفية معيَّنة لهذا الاسْتواء.

وإذا أخبرنا ﷻ عن اسْتواء المخلوق على سفينة: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾ [المؤمنون:٢٨] فإنَّنا نتصور كيفية هذا الاسْتواء، وهذه كيفية لا تُماثِل من كل وجهٍ كيفية استواء السفينة.

وكذلك إذا أخبرنا الله ﷻ عن الاسْتواء على ظُهور الدواب: ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ رَبِّكُمۡ إِذَا ٱسۡتَوَيۡتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [الزخرف:١٣] ؛ فهذه كيفية أخرى، ليسَت مماثلة من كل وجهٍ لاسْتواء الإنسان على السفينة، هذه كيفية وهيئة، استواؤُك على حصان أو على جَمَل، ليس كاسْتوائك على سفينة، ليس كاسْتواء السفينة على

الجبل، هناك كيفيات، لكن ثَمَّة قدْرٌ مشترك بين هذا الاسْتواء وهذا الاسْتواء وهذا الاسْتواء؛ وهو العُلو والارْتفاع.

إذًا: لا ينبغي أن تنطَلِي عليك شُبهة خصوم السنة حينما يزعُمون أنه لا فرْق بين معرفة المعنى ومعرفة الكيفية؛ الحق الذي لا شك فيه أن معرفة المعنى شيء، وإدراك الكيفية شيء آخر. ثَمَّة قدْر مشترَك، وثَمَّة قدْر فارِق مميِّز:

القدْر المشترك في المعنى؛ القدر المشترَك بين صفة الخالق وصفة المخلوق إنما هو في المعنى قبل الإضافة، المعنى المجرد عن الإضافة، اسْتواء من حيث هو استواء نعرف معناه، والمحبة من حيث هي نُدرك معناها، وهكذا الغضب، وهكذا بقية الصفات.

أما الكيفية فهذه فيها **القدْر المُمَيز الفارق**، فإذا اتصف المخلوق بصفة من هذه الصفات فلاتصافه قدْرٌ يختص به، ولا يشارك الله ﷻ فيه، وإذا اتصف الله ﷻ بهذه الصفة فله تبارك وتعالى قدْر يختص به تبارك وتعالى ويَلِيق به، ولا يُشاركه المخلوق فيه.

إذًا: هذه الجملة جملة مهمة في بيان مجانبَة ومفارقة مذهب أهل السنة لمذهب المفوضة، وما أكثر مَن يخلِط بين المذهبين، ويظن أنه إذا قرَّر مذهب التفويض أنه نحَى مَنحى السلف وسار على طريقتهم، ولا شك أنه بعيد بُعْدًا كبيرًا عن مذهب السلف إن كان من أهل التفويض، وسيأتي هذا إن شاء الله بالتفصيل.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (بلْ معناه يُعرف من حيث يُعرف مقصود المتكلم بكلامه)؛ هذه جملة مهمة تبين لك فقْه أهل السنة والجماعة في تعاملهم مع نصوص الصفات؛

أهل السنة والجماعة أهل فقْه، يُحسنون إنزال النصوص منازلها وفهْمها الفهم الصحيح.

وبيان ذلك: أنهم يُدركون أن تنزيل هذه النصوص منازلها إنَّما يكون وِفْق مراد المتكلم، **ومُراد المتكلم يتبين بثلاثة أمور** -ذكرتُها لكم في دروس ماضية، بيَّنها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ-:

❁ **أولًا**: بمعرفة الكلام من حيث هو، وذلك: بمعرفة اللفظ ومعناه في اللغة، وبمعرفة معنى الكلام بسياقه وترْكيبه ،انتبه إلى هذا.

أهل السنة والجماعة يعتقدون ويلْتزمون أيضًا هذا المسلك، وهو أن الكلام إنما يُفهم من خلال هذين الأمرين؛ بمعرفة ما معنى هذه الكلمة في لغة العرب؟ الكلمة المفردة ما معناها؟ فلها معنى يُعرَف وتُحمل النصوص عليه، ولكن هذا وحده ليس بكافٍ، بل لابد أن يُضاف إليه أيضًا معنى الكلمة في السياق المعين وفي التركيب الكلامي المعيَّن، والكلمة وإن كان لها معنى في اللغة لكن هذا المعنى قد يختلف من سياق إلى سياق، فالسياق يحدِّد المراد بالكلام، بلْ قد يجعله نصًّا في المعنى وقد يكون ظاهرًا.

مثال ذلك -وهذا ضربتُه لك سابقًا، وبيَّنه شيخ الإسلام في أمثلة أخرى-: حينما نأتي إلى قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل:٢٦] هل هذه الآية عند أهل السنة من أدلة إثبات صفة الإتْيان لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ؟ هذه ليست من أدلة هذه الصفة، لماذا؟ لأنَّ السياق يدلُّ على خلاف هذا، وكل مَن يفهم لغة العرب يُدرك أن الله عَزَّ وَجَلَّ ليس هو الذي أتى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بذاته في هذا

الموضع، أليس كذلك؟ ﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ فلما قال: ﴿مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ دلَّ على أن الآتي هنا ليس هو الله ﷻ، فليسَت من أدلة الإتْيان.

﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة:٢١٠] هذه الآية تدل على ثبوت صفة الإتيان لله ﷻ، ففرَّقنا بين الدليلَين لاختلاف السياق والترْكيب.

إذًا قوله ﵀: (**من حيث يُعرف مقصود المتكلم بكلامه**) من حيث معرفة معاني الألْفاظ وسياقها وترْكيبها، هذا هو الأمر الأول.

❁ **الأمر الثاني**: من حيث معرفة عُرْف المتكلم ومُراده؛ بمعنى: إذا جاء في الوحي ما يدل على ثبوت معانٍ لله ﷻ، فإن هذه المعاني لا يجوز أن تُحمل إلا على عُرف المتكلِّم وقت نُزول الوحي -وهذا له أمثلة، ومرَّت بنا في كتب سابقة- .

فحينما يأتي المفوِّض مثلاً فيحمل قول الله ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران:٧] على هذا التأويل الذي نعرفه اليوم، ويَتداوله المتأخرون، نقول: هذا حمْل للكلام على خلاف عُرف المتكلم وقت نزول الوحي.

إذًا لابد من مراعاة هذا الأمر، لابد من مُراعاة مراد المتكلم أيضًا، ماذا أراد المتكلم؟ هل أراد الإلْغاز؟ هل أراد التعسير وتصْعيب الفهم على المتلقِّي؟ أو أراد البيان والإيضاح والتيسير؛ ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾ [النساء:٢٦] . إذًا لابد أن يكون الكلام واضحًا بيِّنًا على ظاهره، ولا يجوز أن تُلْتَمسَ له أنواع الكِنايات والمجازات بلا برهان ولا دليل؛ هذا بخلاف مراد المتكلم الذي جاء الإفصاح عنه في الكتاب والسنة.

❁ **الأمر الثالث الذي يُعرف به مراد المتكلم**: من حيث معرفة عُرف السامع والمتلقِّي وفهْمه للخطاب، بأي شيء أو على أيِّ شيء سيحتمل المتلقي والمخاطَب هذا الكلام؟

أصحاب النبي ﷺ لما نزل كتاب الله ﷻ -وهم يسمعونه ويعملون مواضع تنزيله- لما سمعوا كلام رسول الله ﷺ هُم يفهمون هذه المعاني ويحملُونها على محاملها، والله ﷻ يعلَم ذلك، ورسوله ﷺ يعلَم ذلك، وأقرَّهم على ذلك، إذًا هذا هو المراد.

فالمقصود إذًا: أنَّ كلام المتكلم أراد به التيسير وأراد به البيان، فلابد أن يكون محمولًا على ظاهره عند المتلقي. إذًا نصوص الصفات مرادةٌ للمتكلم بها مفْهومَة لدَى المخاطَب بها، ولو كان المقصود خلاف هذا الأمر لابد أن يأتي البيان.

لو كان المراد ألَّا تُحمل هذه النصوص على ظاهرها، وأن يُطلَب لها أنواع من الاسْتعارات والمَجازات لوَجَب على رسول الله ﷺ أن يبين ذلك؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز؛ فلمَّا سكَت النبي ﷺ عن هذا البيان وعن هذا التحذير والتنبيه، دلَّ هذا على أن الذي فهِمه الصحابة، وحملوا الخطاب عليه هو الحق الذي أراده المتكلم.

إذًا هذه أمور ثلاثة لابد أن تُراعيها في فهْم كلام الشيخ ﷺ، وقد بسَطَها في مناقشته للآمدي في مسألة المجاز في المجلد العشرين من «مجموع الفتاوى»، وهي رسالةٌ في غاية النفْع.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لا سِيما إذا كان المتكلم أعلَم الخلق بما يقول، وأفصح الخلق في بيان العلم، وأنصح الخلق في البيان والتعريف والدلالة والإرشاد)؛ وهذه صفة رسول الله ﷺ؛ فإنه أعلَم الخلق بما يقول، وإذا كان هذا الكلام متعلقًا بالله ﷻ فإن النبي ﷺ أعلَم الخلق بالله تبارك وتعالى، ومَن قال بخلاف ذلك فقد كفر، إذًا لابد أن يكون كلامُه كلامًا حقًّا واضحًا مُبيَّنًا مفسَّرًا.

أضِفْ إلى هذا: أنه عليه الصلاة والسلام (أفصح الخلق في بيان العلم)، والله ﷻ من حكمته أرسل الرسل وجعلهم قادرين على البيان؛ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤]، فإرسال رسول فاقِدٍ للقدرة على البيان والتوضيح هذا يتنافى وحكمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ونبيّنا ﷺ لا شك أن له القِدْح المُعَلاَّ في هذا المقام؛ فهو أفصح الخلق، أفصَح مَن نطق بالضاد عليه الصلاة والسلام، وبالمناسبة هذا الكلام حقٌّ، ولكن جاء فيه حديث مكذوب لا أصل له، «أنا أفصَح مَن نطق بالضاد» ، ربما يتداول على بعض الألْسنة ولكن هذا الحديث مكذوبٌ لا أصل له، لكن المعنى صحيح، وأحسَن من هذا: قوله ﷺ كما في «الصحيحين»: «**أُعطيتُ**» وفي رواية: «**أُوتيتُ جوامع الكَلِم**» ، وهذا من فصاحته التي بلَغت الذّروة عليه الصلاة والسلام، إذًا هو قادر على أن يُبيِّن أحسن البيان وأتمَّه.

❁ **الأمر الثالث**: أنه (أنصح الخلق في البيان والتعريف والدلالة والإرشاد)؛ وكيف لا يكون كذلك وقد وصَفَه ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بقوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾

[التوبة:١٢٨] ؛ إذًا لابد أن يكون البيانُ بيانًا تامًا، ولو كان المقصود خلاف ظاهر هذه النصوص لبيَّن النبي ﷺ لِكمال علْمه وفصاحته ونُصْحه عليه الصلاة والسلام.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وهو سبحانه معَ ذلك ليس كمثله شيء لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته ولا في أفعاله، فكَما يُتيقَّن أنَّ الله سبحانه له ذاتٌ حقيقة، وله أفعال حقيقة؛ فكذلك له صفات حقيقة، وهو ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كما نقول في الذات نقول في الصفات، إذا كانت لله ﷻ ذاتٌ حقيقة -وهذا ما يسلِّم به كل مَن ينتسِب إلى هذه الأمة من جميع الفِرق- فوجَب أن يُعتقد أن لله ﷻ صفاتٍ حقيقة؛ لأن القول في الصفات كالقول في الذات يحْذُو حذْوَه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وكل ما أوجب نقصًا أو حُدوثًا فإنَّ الله سبحانه مُنزَّه عنه حقيقةً، فإنه ﷻ مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، ومُمتنع عليه الحُدوث؛ لامتناع العدم عليه، واستلْزام الحدوث سابقة العدم؛ ولافتقار المحدَث إلى مُحدِث، ولِوجوب وجوده بنفسه ﷻ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قاعدة التنزيه عند أهل السنة والجماعة بيّنة واضحة؛ فالله ﷻ يُنزَّه عن أمرين:

١. عن كل نقص وعَيب، وما لا يَلِيق بكماله.

٢. كما يُنزَّه ﷻ عن أن يُشاركه غيره في كماله.

فكل ما يتعلق بالتنزيه يعود إلى هذين الأصلين؛ الله ﷻ له الكمال المطلق، أقصى غايات الكمال ثابتة له جل في عُلاه، وهذا ما ثبت بالنقل والعقل والفطرة والإجماع؛ أن الله ﷻ له الكمال المطلق جل في علاه، كما أنه متوحِّد في هذا الكمال.

إذًا انتفى مع هذا أمران:

١. أن يكون ثمَّة نقصٌ يناقض كماله بأيِّ وجهٍ من الوجوه.

٢. والأمر الثاني: أن يكون له مشارك في كماله ﷻ.

قال: (وكل ما أوجب نقصًا أو حُدوثًا فإنَّ الله سبحانه مُنزَّه عنه حقيقة، فإنه ﷻ مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، ومُمتنع عليه الحُدوث؛ لامتناع العدم

عليه، واستلْزام الحدوث سابقة العدم) الله ﷻ لم يزلْ بذاته وصفاته وكماله تبارك وتعالى، وهذا ما يدل عليه اسمه تبارك وتعالى: «الأول»؛ فهو الأول الذي لم يزلْ، الأول: الذي ليس قبله شيء ﷻ ، ويَستحيل عليه الحُدوث، يعني: أن يكون الله ﷻ موجودًا بعد أن لم يكن موجودًا، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا.

فهذا الذي أراده بقوله: (واستلْزام الحُدوث سابقة العدم) كل حادِث فلابد أن يسبقه عدَمٌ له، كل ما حدَث فإنه كان من قبل معدومًا، وهذا ما يُنزَّه الله تبارك وتعالى عنه.

وأمر ثانٍ: (ولافتقار المحدَث إلى مُحدِث)؛ كل ما حدَث بعد وجوده فلابد أن يكون وجوده مستنِدًا إلى سببٍ أوجب حدوثَه، وهذا هو المحدِث؛ والله ﷻ يُنزَّه عن الافتقار، بلْ هو الغني بذاته تبارك وتعالى.

قال: (ولِوجوب وجوده بنفسه ﷻ) الله تبارك وتعالى واجب الوجود، وهذا المصطلح في أصله استعمَلَه الفلاسفة، وتلقَّاه عنهم من بعدهم المتكلمون، واضْطُرَّ أهل السنة والجماعة لاستعماله الاستعمال الصحيح، فإن معناه الحق الذي اشتمل عليه لا يخالف فيه أهل السنة والجماعة، فيُدرجونه ضِمن ما يُخبَر به عن الله ﷻ .

فمعنى: (واجب الوجود) أن وجود الله ﷻ وجود ذاتي ضروري، فيَستحيل أن يكون غير موجود ﷻ ، وجوده ذاتيٌ، إذًا لابد أن يكون موجودًا ﷻ ولم يزلْ موجودًا، ويستحيل إلا أن يكون موجودًا.

ويُقابل الموجودَ: المُمكن، والممكن هو الذي يفتقر في وجوده إلى غيره؛ ولا موجود إلا واجبٌ وممكن، والله ﷻ هو وحده الواجب، إذًا كل ما عدا الله ﷻ فإنه ممكن، يعني: أنه يفتقر في وجوده إلى غيره؛ وعليه فإنه يكون له سابقة حُدوث.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ومذهب السلف بين التعطيل والتمثيل؛ فلا يُمثِّلون صفات الله بصفات خلْقه، كما لا يُمثِّلون ذاته بذات خلْقه، ولا يَنفون عنه ما وصف به نفسه، أو وصَفه به رسوله ﷺ، فيعطلون أسماءه الحُسنى وصفاته العُلى، ويحرفون الكَلِم عن مواضعِه، ويُلْحِدُون في أسمائه وآياته.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

وهذه الجملة يعني قد تبينت بما سبق، خلاصتها قاعدة تقول: إن مذهب أهل السنة والجماعة وسَط بين التمثيل والتعطيل.

وقوله هنا: (فلا يُمثِّلون صفات الله بصفات خلْقه، كما لا يُمثِّلون ذاته بذات خلْقه)؛ مدار التمثيل عند القائلين به على الصفات لا على الذات، يعني: عامة الممثِّلَة إنما يمثِّلون الصفات ولا يمثِّلون الذات.

وإذا كان الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ -وهذا من أوْجه الرَّد عليهم- إذا كان الله عَزَّ وَجَلَّ في ذاته لا يماثِل المخلوقين -وأنتم تسلِّمون بهذا- فإن صفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا تُماثِل صفات المخلوقين، فالباب بابٌ واحد.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وكلُّ واحدٍ من فريقَي التعطيل والتمثيل فهو جامع بين التعطيل والتمثيل.

أمَّا المعطلون: فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق، ثم شرَعوا في نفي تلك المفهومات، **فقد جمعوا بين التعطيل والتمثيل، مثَّلوا أولًا، وعطلوا آخرًا:**

وهذا تشبيهٌ وتمثيلٌ منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلْقه وصفاتهم.

وتعطيلٌ لِما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة بالله ﷻ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه قاعدةٌ تُستفاد من كلام المؤلف ﷺ، وهي: «أنَّ كل ممثِّل معطِّل، وكل معطِّل ممثِّل».

أما الممثل وأنه معطل فإن هذا يتبين من أربعة وجوه ، ولوُضُوح المقام استغنى المؤلف رحمه الله عن بيانه. أولًا كونه ممثلاً هذا واضح، هو مثَّل صفة الله ﷻ بصفة المخلوق، لكنه جمَع إلى هذا التعطيل أيضًا؛ كان ممثلاً معطلاً في آنٍ واحد، **تعطيله** -كما ذكرتُ لك- **من أربعة وجوه:**

❁ **أولًا:** أنه عطَّل الصفة التي أثبتها الله ﷻ لنفسه؛ حينما زعَم الممثل أن الله ﷻ متصف بصفة اليد على أن اليد مثل يد المخلوق؛ **السؤال:** هل الذي زعَمه إثباتًا هو إثباتٌ في الحقيقة؟

أُعيد لك؛ حينما قال الممثل: أنا أثبت لله صفة اليد وهي يدٌ تُشبه يد المخلوق، **السؤال**: هل أثبت فعلا؟ هل أثبت الشيء الذي أخبر الله به وهو يد تَلِيق بالله ﷻ، لا تُماثِل أيدي المخلوقين؟ هذا القدْر الذي أراده الله ﷻ هل أثبته؟ لم يثبتْه، أثبت شيئًا آخر، أما الصفة التي أخبر الله بها فالواقع ما أثبتها، إذًا هو أولًا معطِّلٌ للصفة التي مثَّلها.

❁ **ثانيًا**: أن هذا الممثِّل عطَّل الله ﷻ عن كماله، لِمَاذا؟ لأنه جعله جل في علاه مماثِلاً للمخلوق الناقص العاجز، والحق أن الله ﷻ له الكمال المطلق، فلو كان مماثلاً لصفة المخلوق لكان في الحقيقة ناقصًا لا كاملاً. الحقيقة أن هذا الممثل معطِّلٌ لله ﷻ عن كماله؛ لأنه وصف الله بصفة المخلوق الناقصة، وصفات كل موصوف تناسِب ذاته، وتُلائم حقيقته، إذا كان الموصوف ناقصًا فالصفة ناقصة، وإذا كان الموصوف كاملاً فالموصوف كامل.

❁ **ثالثًا**: أن الممثل عطَّل كل دليل دلَّ على نفْي مشابَهة الله ﷻ للمخلوق، حقيقة الأمر أن الممثل لم يؤمن بقول الله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، لم يؤمن بقوله الله ۵: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، لم يؤمن بقول الله ﷻ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤]، لم يؤمن بقول الله ﷻ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]؛ لأنه لو كان مؤمنًا بذلك حقًّا لنزَّه الله ﷻ عن هذا التمثيل.

❁ **رابعًا**: أنه عطَّل القدر الفارق المميِّز بين صفة الخالق وصفة المخلوق، وهذا القدر قد دلَّ عليه النقل والعقل والإجماع والفطرة.

إذًا يتبيَّن لنا بما سبق: أن كل ممثِّلٍ معطِّلٌ.

نأتي الآن إلى ما بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا، وهو أنَّ كل معطلٍ في حقيقة حاله ممثل، وهذا ذكَر وجهَه حينما قال: (أمَّا المعطلون) يعني فإنَّهم ممثلون؛ لأنَّهم (لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق، ثم شرَعوا في نفي تلك المفهومات، فقد جمعوا بين التعطيل والتمثيل، مثَّلوا أولًا، وعطلوا آخرًا) هذه هي الحقيقة دون أدْنى لَبْس.

مَن نظر في كلام النُّفاة المعطلة، فإنه يجزِم بما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، ويقطَع بأنه ما تقوَّل عليهم ولا بحرفٍ واحد، مَن نظر في تأويلات القوم وتحريفاتهم وما زعَموه من تنزيه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن الصفات التي قالوا إنها مُوهِمة للتشْبيه؛ فإنه يجزِم أنهم ممثِّلة إلى آذانهم.

ما عطَّلوا إلا لأنهم اعتقدوا التمثيل، يعني إذا قرأت مثلاً في «أساس التقديس»، وقد عقَد الرازي صفحات طويلة فيما زعَم أنه تنزيه لله عَزَّ وَجَلَّ عن الحَيِّز والجسْمية، تجزم أن الرجل ما وقع في قلْبه إلا التمثيل، ولا فهِم من نصوص الصفات إلا التمثيل، فإنه إذا جاء يتكلم عن تنزيه الله جَلَّ وَعَلَا عن العُلو والاسْتواء يقول: إن هذا الاسْتواء يقتضي أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كمِثْل رجل جالس على كرسي، أو كلام نحو هذا.

وهذا لا يختص به الرازي، بل كل أئمة التعطيل والتحريف على هذا النَّهج، استقرَّ في قلوبهم أن استواء الله جَلَّ وَعَلَا هو كاستواء الإنسان على السرير أو على الكرسي، ثم أرادوا بعد ذلك دفْع هذا الذي وقع في نفوسهم من خلال التحريف.

إذًا حقيقة الأمر أنهم مرضى بمَرض التمثيل، ولولا هذا ما سوَّدُوا تلك الصفحات السوداء الكثيرة في تحريف الكَلِم عن مواضعه، ولعلَّ الله ﷻ أن ييسِّر في مستقبل الأيام أن آتي لكم بصفحات من هذا الكتاب لنقرأه؛ لتُدرك أنَّ ثَمَّة مرضًا، وأنا خصَّصْتُ «أساس التقديس» لأن الأمر -كما بيَّن شيخ الإسلام وذكرته لكم في درس البارحة- أن هذا أجمع كتاب لهم في التأويل والتحريف، فتجد أن الرجل ما فَهِمَ إلا أن هذه الصفات الواردة تقتضي تمثيل الله ﷻ بالمخلوقين، ولذلك يدفَعُ هذا التمثيل، ويدفع في صدر هذه الأدلة بمسْلَك التأويل.

قال: (ثم شرَعوا في نفي تلك المفهومات)؛ إذًا تعطيلهم ناشئٌ عن تمثيل، فصدَق أن كل معطِّل ممثِّل.

أضِفْ إلى هذا وجهًا ثانيًا: وهو الذي سلَكه المؤوِّلة المحرِّفة؛ عامة المحرفة والمعطلة -ليس كل تأويلاتهم لكن كثير أو أكثر تلك التأويلات- تجد فيها أنهم أرادوا الهُروب من تمثيلٍ فوقعوا في تمثيل.

بمعنى: إذا جئنا إلى صفة الاسْتواء -وسيأتي ضرْب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مثالًا لهذا في الأسطر القادمة- إذا جاؤوا إلى صفة الاستواء المؤوِّلة أكثرهم ماذا يقولون؟ الاسْتواء: هو الاستيلاء، استوى بمعنى استولَى، ما الدليل؟ (قد اسْتوَى بِشْرٌ على العِراق، مِن غير سيفٍ ودَمٍ مِهْرَاقِ).

نقول لهم: أنتم لماذا فرَرْتُم من إثبات الاستواء لله ﷻ؟ بأي شيء يُجيبون؟ يقولون: لأنَّنا لو أثبتنا هذا لله لكان مماثلاً للمخلوق الذي يسْتوي.

نقول: أنتم فرَرْتُم من شيء فوقعتم في نظيره، بمعنى: سنتنزَّل ونخاطبكم بمقتضى كلامكم وقاعدتكم؛ إذا كان اسْتواؤه تعالى يقتضي التمثيل، فاسْتيلاؤه ينبغي أن يقتضي التمثيل، وإذا كان الثاني غيرَ لازمٍ فالأول غير لازم.

يا جماعة القوم يصرِّحُون باللفظ، يقولون: (قد اسْتَوَى بِشْرٌ) هم بأنفسهم يرون ويجزمون ويُسلِّمون بأن الاسْتيلاء من شأْن المخلوقين، لما أتوا إلى الاستواء فنفَوه، قالوا: لأن الاسْتواء من شأن المخلوق، فلو اتصف الله به لكان مُشْبِهًا للمخلوق. فنقول: أنتم باعترافكم، سبحان الله!! كيف عمُوا عن هذا الأمر الواضح، أنتم تقولون: (قد اسْتَوَى بِشْرٌ)، إذًا لو كان الله يسْتولِي لكان متصفًا بما هو من شأن المخلوقين.

فحقيقة الحال أنهم فرُّوا من تمثيل فوقعُوا في تمثيل، وما اسْتفادوا شيئًا؛ ما استفادوا إلا انتهاك حُرْمة النصوص. واعتبر بقيَّة النصوص، يعني إذا جئت مثلاً تقول: لماذا –يا أيُّها المعطِّل– تنفي عن الله ﷻ صفة الغضب؟ يقول: لأن الغضب من صفات المخلوقين، لابد أن ننزِّه الله عن الغضب؛ لأنه لو كان متصفًا به لكان مماثلاً للمخلوق.

نقول له: وبأي شيء ستفسّر هذا النص: ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح:٦]؟

يقول: لا مشكلة! سأقول: هو إرادة الانتقام، عجيب! قبل قليل قلت: الغضب ما يَلِيق أن يتصف الله به؛ لأن الغضب غلَيان دم القلب، والإرادة قصْد القلب!! فإذا كان الغضب من صفات المخلوقين فالإرادة من صفات المخلوقين.

وليس أمامه إلا أن يسلِّم بالتناقض، أو يقول: لا، لحْظة؛ أنت الآن تصف إرادة المخلوق، حينما تقول: هو قصْد القلب، فأنت في الواقع تجنَّيتَ عليَّ؛ لأنَّني أتكلم عن إرادةٍ لله لائقةٍ به، وأنت تكلمت عن إرادة المخلوق حينما قلت: إنه قصْد القلب. حينئذٍ ماذا نقول؟ كذلك الأمر في الغضب يا رجل، الذي يُثبته أهل السنة والجماعة غضبٌ لائق بالله ﷻ ، فكما قلت في الإرادة قُلْ في الغضب.

إذًا: كل معطِّل ممثِّلٍ إذا كان مؤولًا وأوَّل صفة بصفة، فالحقيقة أنه فارٌّ من تمثيل وواقعٌ في نظيره.

أمْرٌ ثالث يدلك على أن كل معطلٍ ممثِّلٌ في الحقيقة: أن نتيجة تعطيلِه تمثيل الله ﷻ وتشْبيهه؛ إما بجامِد، وإما بناقص، وإما بمعدوم، وإما بمُمتنع. كل تأويلاتهم تسْتلزم هذا ولابد. مسلَك التعطيل إن كانوا يزْعمون أنهم يفرّون من خلاله من تشْبيه الله ﷻ بالإنسان فالواقع أنهم شبَّهُوه بما هو أقلّ من الإنسان، فمآل تأويلاتهم تشْبيه الله ﷻ إما بجامد، وإما بناقص، وإما بمعدوم، وإما بمُمتنع، وسيتبيَّن -إن شاء الله- في لاحق كلام المؤلف رحمه الله شيءٌ من هذا الأمر.

إذًا الخلاصة: أن القوم معطلة ممثلة؛ ممثِّلة بما تبين لك، ومعطِّلة لصفات الله ﷻ التي أثبتها لنفسه؛ معطِّلة لكمال الله ﷻ، لأن كمال الله ﷻ بصفاته، والقوم ما أثبتوا له ما أثبتَ لنفسه، أثبتوا له أشياء أخرى، أما الذي أثبته لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ فلم يثبتوه.

ومعطِّلة من وجه ثالث، وهذا في غاية الخُطورة، وهذا يلْزمهم لُزومًا لا مَحيد لهم عنه، وهو تعطيل الله ﷻ عن وجوده، لازِم مذهب هؤلاء المعطلة تعطيل

الله ﷻ عن وجوده، وأقول: إ نه لازِم قولهم، لماذا؟ خُذْها قاعدة: الله ﷻ إما أن يكون موجودًا بصفات كمالِه، أو أن لا يكون موجودًا.

أُعيد: الإله، الرَّب، الحق، الغَني من كل وجهٍ، الذي له الكمال المطلق من كل وجهٍ، إما أن يكون موجودًا بصفات كماله، أو أن لا يكون موجودًا، والقوم لما نفَوا عن الله ﷻ صفات كماله فلازِم مقالتهم نفْي وجوده.

وهذا ما أدركه السلف رحمهم الله، ولذلك قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ عن كلام الجهمية: «هذا كلام الزنادقة، يَدُورُون على ألَّا يثبتوا شيئًا»، وهذا حال الزنادقة، يَدُورُون على ألَّا يثبتوا شيئًا، وهذه الجملة قد عُرِفَت وذُكرت في كلام السلف، وستأتي -إن شاء الله-؛ جاءت عن جرير بن عبد الحميد، جاءت عن حمَّاد بن زَيد، جاءت عن عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ، وجاءت عن غير هؤلاء، وسيأتي ذكْر شيء من ذلك في كلام المؤلف فيما نقله المؤلف في هذا الكتاب.

إذًا: كبار القوم مرَدتهم وزِنادقتهم لا نشكُّ أنهم أرادوا من خلال تعطيل صفات الله ﷻ نفْي وجوده، لكن جُهَّالهم وأغْمارهم، وكثيرٌ من الذين يتعاطَون العلم منهم ما أرادوا هذا، نحن نجزم بأنهم ما أرادوا هذا، وأن عندهم من الديانة والعبادة ما يمنع من أن يُظنّ فيهم هذا الظن، ولكنَّا نقول: إن هذا لازم قولهم، ونحن نسْتفيد من لازم القول معرفة صحته أو بطلانه، وإذا كان هذا لازِم مقالتهم -وهو لازمٌ في غاية الشناعة والخُطورة- تبين لنا أن مسلَكهم مسْلَك باطل.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فإنه إذا قال القائل: لو كان الله فوق العرش لَلَزِم: إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساويًا، وكل ذلك مُحال، ونحو ذلك من الكلام.

فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأيّ جسم كان على أي جسم كان، وهذا اللازم تابعٌ لهذا المفهوم.

وأما استواءٌ يَلِيق بجلال الله تعالى ويختص به فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي يجب نفيها، كما يلْزم سائر الأجسام.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

فرَّع على ما سبق بهذا المثال الذي يؤكِّد ما قرَّر، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإنَّه إذا قال القائل) يعني المعطِّل؛ إذا قال القائل المعطِّل: (لو كان الله فوق العرش لَلَزِم إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساويًا، وكل ذلك مُحال، ونحو ذلك من الكلام)؛ كلام المعطِّلة هاهُنا يؤكد لك أنَّ المتكلمين قد ضَعُفَ تعظيم الله عَزَّ وَجَلَّ في قلوبهم، وأقلّ ما في الكلام ضعْف تعظيم الله عَزَّ وَجَلَّ في قلوبهم، فمثل هذا الكلام لا يَليق بمَن قدَر الله عَزَّ وَجَلَّ حق قدْره أن يتفوَّه به.

وهذه الشبهة التي ساقَها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ شُبهةٌ مشهورة عند الأشاعرة النَّافِين لاستواء الله عَزَّ وَجَلَّ حقيقة، قد ذكرها جمْعٌ منهم؛ كالغزالي في كتابه «الاقتصاد»، والرازي، وغيرهما ممَّن نصَّ على هذه الشبهة؛ **وحاصلها**: أنه لو كان الله عَزَّ وَجَلَّ

مستويًا على العرش حقيقة فلا يخلو الأمر إما: أن يكون أكبر من العرش، أو أصغر منه، أو أن يكون مساويًا له.

-فكونه أصغر من العرش؛ لا شكَّ أن هذا مُحال بداهَة، فيكون شيء من المخلوق أكبر من الله، فهذا فرْض ممتنع.

-وكونه مساويًا له؛ هذا أيضًا ممتنِع، إذْ يكون شيء من المخلوقات مساويًا لله ﷻ، وإذا ضمَمْنا هذا العرش إلى بقية المخلوقات فسيكون مجموع هذا العالَم أكبر من الله، وهذا احتمال ممتنع.

- بقي أن يُقال: إن الله ﷻ أكبر من العرش، قالوا: لازم هذا حصول التقدير أي: أن يكون الله ﷻ مقدَّرًا، والتقدير من صفات الأجسام.

نوع من الشُّبَه السَّخيفَة التي أرادوا بها تحريف الكلِم عن مَواضعه، إذا قلنا: هو أكبر أو هو أصغر أو هو مساوٍ هذا تقدير، والأجسام هي التي تقدَّر، فيُقال :هذا أكبر من هذا، أو هذا مساوٍ لهذا، أو هذا أصغر من هذا، والتجسيم عليه ممتنع، فبَطَل إذًا استواء الله ﷻ على عرشه.

بمثل هذه الهَذيَانات قد انتهَكُوا حُرمة النصوص، وحرَّفوا الكلِم عن مواضعه، وعدلوا عمَّا يجب عليهم الإيمان به. **والجواب عمَّا ذكروه من وجوه كثيرة، لكن أهمُّها أن يُقال:** إنَّ البلِيَّة عندكم أنكم قِسْتُم الله ﷻ على خلقه، فكان استواؤه عندكم كاسْتواء مخلوق على مخلوق؛ وهذا هو البلاء، هذا هو أساس الإشكال عند القوم، أنَّ القوم قاسُوا قياسًا فاسدًا، وبعبارة أخرى: القوم قد مثَّلُوا؛ مثَّلُوا الله ﷻ بخلقه فنَتَج عن هذا أن لاكَتْ ألْسنتهم مثل هذا الهَذيان.

والحق الذي لا شك فيه أن الله ﷻ أكبر من العرش، وأكبر من كل شيء، ومع ذلك فإنه لا يلزمه شيءٌ من خصائص الأجسام المخلوقة؛ فإنَّ الله ﷻ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤].

ثم يُقال على سبيل قلْب الحُجَّة عليهم: ماذا تقولون في هذا العالَم، الله ﷻ موجودٌ يقينًا، وهذا الكون هذا العالَم موجود يقينًا، فهل الله ﷻ أكبر منه؟ أو أصغر؟ أو هو مساوٍ له؟ وكل جواب تُجيبون به فإنه مقلوب عليكم في شُبهتكم.

أَيستطيعون أن يقولوا: إن الله ﷻ أصغر من هذا العالَم؟ لا، هل يستطيعوا أن يقولوا: إن الله ﷻ مساوٍ له؟ لا، سيضطرون إلى أن يقولوا: هو أكبر من هذا العالَم، وإذا كان كذلك ولانَت قلوبكم وألْسنتكم بتقرير هذا فلْتقولوا في الاسْتواء أيضًا مثل هذا، لماذا تخصُّون مسألة الاستواء بهذه الشُّبهة؟

وعلى كل حال؛ القوم لهم شُبهٌ أخرى سوى هذه الشبهة، وهذا ما ألْمَح إليه المؤلف في قوله: (ونحو ذلك من الكلام)؛ من نحو قولهم: (إنه لو كان مستويًا على العرش لكان محتاجًا ومفتقرًا إلى العرش، كافْتقار المستوي على ما يسْتوي عليه).

فنقول: هذا أيضًا ثمرةٌ لتشْبيهكم، فالله ﷻ هو الغني بذاته، ولا يفْتقر إلى شيء، جلَّ ربنا وعزّ؛ بل العرش وحملته هُم الذين يفْتقرون ويحتاجون إلى الله ﷻ، فالله غني عنهم وعن كل شيء، فليس استواء الله ﷻ راجعًا إلى حاجة منه إلى شيء من خلْقه، تعالى الله عن ذلك عُلوًا كبيرًا.

والمقصود: أنَّ هذا مثالٌ ينبِّهُك إلى أنَّ المعطلة غارقون في بحارٍ من التشْبيه، وقِسْ كلامهم هاهُنا في مسألة الاسْتواء قِسْ على هذه المسألة غيرها من مسائل الصفات التي عطَّلوها عن الحق الواجب فيها، وهو الإمرار والإثبات والاعتقاد؛ تجد أنهم ما وقعوا في التحريف إلا لأنهم قد وقعوا قبل ذلك في التمثيل.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأيّ جسم كان على أي جسم كان، وهذا اللازم تابعٌ لهذا المفهوم، وأما استواءٌ يَلِيق بجلال الله تعالى ويختص به فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي يجب نفيها، كما يلْزم سائر الأجسام)؛ يُنبِّهُ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى قاعدة مهمة، وهي: أن الصفة يلْزمها لوازمُ من حيث هي، ويلْزمها لوازمُ بحسب ما تُضاف إليه.

خُذْ مثلاً: الاستواء؛ يلْزم من الاستواء من حيث هو استواء -بغضِّ النظر عن كونه مضافًا إلى الخالق سبحانه أو إلى المخلوق- يلْزم من ثبوت الاسْتواء أن يكون المستوي عاليًا على ما استوى عليه، هذا الذي تقتضيه لغة العرب في معنى كلمة (استواء) أو استواء مُعدَّى بـ«على»، وإلا الاستواء يختلف بحسب ما يُعدَّى به، أو من حيث كونه يتعدَّى بنفسه.

المقصود: أن (استوى على) هذا التركيب يقتضي أن يكون المستوي عاليًا على ما استوى عليه، هذا القدر حقٌّ ولا يجوز نفْيه، وأهل السنة يلْتزمونه. لوازم الصفة التي تلْزمها من حيث هي -بغض النظر عن الإضافة- فأهل العلم من أهل السنة يُثبتونها.

وهناك لَوازم تلْزم الصفة بحسب محلها، بحسب ما تُضاف إليه؛ فإذا أُضيفت إلى المخلوق لزمتْها لوازم، وهذه اللوازم منفية عن الله. مثال ذلك في الاستواء المضاف إلى المخلوق؛ فاستواء الإنسان على السرير، أو استواؤه على السفينة، يلْزمه أن يكون محتاجًا إلى ما استوى عليه، هذا اللازم منفيٌ في حق الله ﷻ، هذا استواء خاص بالمخلوق، والله ﷻ يُنزَّه عن مشابهة المخلوقين.

وهناك لازِم يلزم استواء الله ﷻ على العرش، وهو أن يكون غنيًا عن العرش، وهذا لا شكَّ أنه لازِمٌ حق.

إذًا مشكلة القوم: أنهم في نظرهم إلى الصفة التي أُضيفت لله ﷻ، وجاءت في كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ هكذا فهموها لا من حيث الصفة نفسها، أو من حيث كونها مضافة إلى الله ﷻ ، إنما فهموها باعتبارها مضافةً إلى المخلوق، وهذا الذي أردناه بقولنا: (إن المعطِّل قد مثَّل)؛ فهو ممثِّلٌ من جهة أنه فهِم من هذا النص الذي فيه إثبات الصفة اللوازم التي تلْزم المخلوق، وهذا لا شكَّ أنه لازمٌ باطل.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وصار هذا مِثل قول الممثِّل:

إذا كان للعالَم صانع فإما أن يكون جُوهراً أو عَرَضًا -وكلاهما مُحال- إذْ لا يُعقل موجود إلا هذان.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الآن يضرب لنا المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثالًا على القاعدة الماضية؛ ضرَب لنا مثالًا على كون المعطل ممثلاً، والآن يضرب لنا مثالًا على كون الممثِّل معطِّلاً، وقد علمنا أن هناك أوجهًا لتعطيل الممثل، وأهَمّ ذلك أنه عطل الله ﷻ عن الصفة التي أثبتها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لنفسه.

قال: (**وصار هذا مِثل قول الممثِّل**)؛ يعني الذي يمثِّل صفة الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بصفة المخلوق، فيقول: إن استواء الله عَزَّ وَجَلَّ كاستواء المخلوق، وإن نُزوله، وإن سمْعه، وإن بصره إلى آخر ما هنالِك من الصفات كلها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فيها مُشابِهٌ للمخلوق.

قال: (**وصار هذا مِثل قول الممثِّل: إذا كان للعالَم صانع فإما أن يكون جَوهراً أو عَرَضًا**)؛ الجَوهر كما علمْنا: ما كان قائمًا بنفسه، والعَرَض: ما كان قائمًا بغيره، يعني ما كان قائمًا بالجَوهر.

وأوَّل مَن عُرف تقسيم الموجودات إلى جوهر وإلى عَرَض: أرسطو، ثم إنه فرَّع على هذا: أن المبدأ أو العِلَّة الأُولى -ويُشير بهذا إلى الله سبحانه- أدخلَه في

الجوهر. وصار بسبب هذا نزاعٌ طويل في هذه المسألة كما سيأتي بين الفلاسفة أنفسهم، وبين الفلاسفة والمتكلمين.

المقصود: أن الممثل يقول: (فإما أن يكون جُوهراً أو عَرَضًا، وكلاهما مُحال)؛ انتبهْ إلى أن هذه الجملة جُملة معترِضَ من المؤلف وليست من كلام الممثل، هنا يعني كان ينبغي أن تُوضع هاهُنا علامة اعتراض، يعني جُملة معترِضة، ضعْ خطَّين كما هو يعني في معروف في مثل هذا السياق، هذه جملة معترِضة من المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

هو يقول لك: (وهذا كلام محال) لِمَاذا؟ لأنه اعترَف أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صانِعٌ ثم جعلَه كالمصنوع، يا أصحاب العقول! أَوَيَكون الصانع كالمصْنوع؟ أَوَيَكون الخالق كالمخلوق؟ هل هذه الطاولة المصنوعة تسْتلزم أن يكون صانعها طاولة مثلها؟ فهو يقول: الله صانع، ثم يجعله مثل المصنوع!، وهذا كلام مُحال في بدائِهِ العقول.

المهمّ أن هذه جُملة اعتراضية، وإلا فتتِمَّة كلام الممثل (فإما أن يكون جوهرًا أو عرَضًا؛ إذْ لا يُعقل موجود إلا هذان)؛ **إذًا نتيجة هذا الكلام**: كون الله عَزَّوَجَلَّ موجودًا يقتضي تمثيله بالمخلوقات، لأنه سيكون جوهرًا وعرَضًا؛ ذاتُه جوهر، وصفاته أعرَاض، إذًا سيكون مثل المخلوقين الذين هم عبارة عن جواهر وأعراض.

بمعنى أُعيد: وجوده يقتضي التمثيل -هكذا زعموا- كونه موجودًا هذا يقتضي التمثيل، يقتضي أن يكون جوهرًا كالجواهر، وأن تكون صفاته أعراضًا

كالأعراض؛ لأن الموجود لا يخلو عن أن يكون جوهرًا وعرَضًا، والله موجود، إذًا هو جوهر وعَرَض.

وكلامه هنا عن الممثل الذي يجعله ماذا؟ يعني لا يقول قائل: ربما يكون جوهرًا لا كالجواهر، وصفاته أعراض لا كَالأعراض، لا، الكلام ليس في هذا، إنما هو يتكلم عن مقالة ممثل، قال: (وصار هذا مِثل قول الممثِّل) فالجواهر كالجواهر، والأعراض كالأعراض، تشترك في ذلك، إذًا الله ﷻ -الخلاصة ماذا؟- مُماثِل للمخلوقين.

وهذه الشُّبهة شُبهة داحضة لا شكَّ في ذلك ولا ريب، ومسألة الجواهر والأعراض النظر فيها راجع إلى الكلام السابق، وهو أن القوم أدخلوا الله ﷻ مع المخلوقين الذين خلقهم في قضية كلِّية، ثم حكموا على الجميع بحكْمٍ واحد، هذه هي مصيبة القوم، هذا هو أساس البلاء عند هذا الممثل، أنه جعلَ الله ﷻ من جنسِ المخلوقين -تعالى الله عن ذلك عُلوًا كبيرًا- فصار جوهرًا كالجواهر، وصفاته أعرَاضًا كالأعراض.

ولا شك أن هذا القول في غاية البطلان، والممثلة قد أجمع أهل العلم على كفْرهم، «مَن شبَّه الله بخلْقه فقد كفَر»، وهذا الكلام من نتائج دخول الفلسفة على المنتسِبين لهذا الدين، فمثَّل مَن مثَّل بسبب هذه النظرية -نظرية الجواهر والأعراض- وأخَذ المتكلمون طرفًا مناقضًا، فإنهم بسبب مسألة الجواهر والأعراض وصلوا إلى تعطيل الله ﷻ عن صفاته.

وهنا مَلْحظ وهو: أن تأثير الفلْسفة والفلاسفة على المتكلمين له وجهان:

❁ **أولًا**: من جهة تسلُّل بعض المفاهيم الفلْسفية إلى المتكلمين، فصاروا يقولون بما يماثل أو يقرُب من مقالة الفلاسفة.

❁**والتأثير الثاني تأثر عكسي**؛ لما رأوا أن الفلاسفة أثبتوا شيئًا فإنهم أخذوا الجهة المقابلة؛ هؤلاء أثبتوا، فقال هؤلاء بالنفي. لَمَّا قال أرسطو ومَن وافقه: "إن الله ﷻ جوهر" ماذا كان من المتكلمين؟ خالفوهم فنَفَوا أن يكون الله جوهرًا، ولذلك تجد تقريرهم دائمًا إذا وصلوا إلى الكلام عن ذات الله ﷻ يقولون: إنه منزَّه عن الجواهر والأعراض والأجسام، إلى آخر ما يقولون، يقولون: ليس بجوهر، أو ليس بعَرَض، أو ليس بذِي أعراض، إلى آخر ما يقولون.

ما الذي ترتب على هذا؟ ترتب على هذا لَوازِم فاسدة، ترتب على هذا نفْيهم علو الله ﷻ واستواءه، لماذا؟ لأنهم يقولون: لا يكون عاليًا ولا يسْتوي إلا المتحيِّز، ولا يتحيَّز إلا الجواهر؛ والله ليس بجوهر، إذًا الله ﷻ لا يكون فوق خلْقه ولا يكون مستويًا على عرشه.

لِزم من هذا: نفْيهم رؤية الله ﷻ ، كما تقول بذلك الجهمية والمعتزلة، أو نفْي أن يُرى الله ﷻ من جهة العُلو، كما تقول الأشاعرة، لماذا؟ لأن هذا يلْزم منه أن يكون جوهرًا، الجوهر هو الذي يُرى.

لزم من هذا نفي صفات الله ﷻ الفعْلية؛ لأنها تسْتلزم في زعْمهم أن يكون الله ﷻ جوهرًا، أو أن يكون جسمًا مكوَّنًا مركَّبًا من الجواهر، فترتَّب على هذا النفي لوازم فاسدة.

وما أحسَن ما قال أبو العباس ابن سُرَيج رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «توحيد المسلمين شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وتوحيد الضالين المبتدِعين الخوض في الأجسام والأعراض».

فهذا هو البلاء الذي أشغلوا به أذْهان الناس فأوقعوهم فيها أوقعوهم فيه. أما أهل السنة والجماعة فإنهم يُعرضُون عن هذا المقام بالكلية؛ لا إثباتًا ولا نفْيًا، ويَرون أن الخوض في نسْبة الجواهر والأعراض إلى الله ﷻ بدعة مضلة، ويَنسِبُون هذا الخائض إلى البدعة بسبب ذلك.

وأما في مقام المناظَرة مع مَن يتكلم بمثل هذا الكلام فإنهم يسلكون مسلك الاسْتفصال؛ ماذا تريد بقولك: إن الله ﷻ جوهر؟ أو ماذا تريد بقولك: إن الله ﷻ ليس بجوهر؟ ماذا تريد؟

هل تريد أن الله ﷻ قائم بنفسه؟ فهذا المعنى حق، ولا يلزم من هذا مشابَهَته للمخلوقين.

هل تُريد بالجوهر ما يتصف بالصفات؟ فهذا المعنى حقّ، ولا يلزم من هذا أن يكون مشابهًا للمخلوقين.

أو تريد بقولك "إن الله جوهَر" يعني كالجواهر المخلوقة، يكون مثل خلْقه؟ فهذا المعنى منفيٌ يُنزَّه الله ﷻ عنه.

إذًا هذا هو المسلك الحق في هذا المقام.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

أو قوله: إذا كان مستويًا على العرش فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير أو الفُلْك؛ إذْ لا يُعلم الاستواء إلا هكذا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(أو قوله) يعني الممثل (إذا كان مستويًا على العرش فهو مماثلٌ لاستواء الإنسان على السرير أو الفُلْك) الفُلْك: يعني السفينة، (إذْ لا يُعلم الاستواء إلا هكذا).

ترتيب حُجَّة القوم هي: الله ﷻ خاطبَنا بما نعقل، ولا نعقل من الاسْتواء إلا استواء الأجسام، النتيجة: استواء الله ﷻ كاسْتواء الأجسام. وهكذا في بقية الصفات التي مثَّلوها، التي جعلوا مقتضاها التمثيل قالوا: الله ﷿ خاطبَنا بما نعقِل، ولا نعقل من الصفات إلا صفات الأجسام، النتيجة: صفات الله ﷻ كصفات الأجسام.

هذه أهَمّ شُبهة عند الممثلة، ولا شكَّ أنها شُبهة داحِضَة. **والرَّد عليها من وجوه؛** أهَمُّها:

❁ **أولًا**: أن المراد بخِطابنا بأدلة الصفات أن نعقل القدر المشترك لا القدر المختصّ بالمخلوق.

انتبهْ! أساس الإشكال دائمًا إذا أردت أن تناقش المخالفين اذهب إلى أصل الشُّبهة، أصل الشُّبهة ماذا؟ الله خاطبَنا بما نعقل، السؤال: ما الذي أراده الله ﷻ

بخطابنا وإبلاغنا بأدلة الصفات؟ أن نعقل القدْر المُشترَك وهو الصفة من حيث هي، وليس القدر المختصّ بالمخلوق؛ فكلامكم من أساسه باطل، أنتم مُلَبِّسُون حينما تقولون: إن الله ﷻ لما أخبرنا أنه استوى على العرش فإنه أراد مِنَّا أن نفهم الشيء الذي نعقله، والذي نعقله هو استواء الأجسام على الأجسام.

❁ **الرَّد الثاني أن نقول**: إن الذي أخبرنا بأدلَّة الصفات هو الذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وهو الذي قال: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤]، وهو الذي قال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وكتاب الله ﷻ منزَّه عن التناقض؛ فكما آمنتُم بأدلة الصفات فآمنوا بأدلة التنزيه، ومَن آمن بهما وألَّف بينهما وجمَع بينهما فإن النتيجة أنه يؤمن أن لله ﷻ صفاتٍ لا تماثل صفات المخلوقين.

❁ **الأمر الثالث أن نقول**: إنه لا يمكن أن يكون التمثيل هو المفهوم من نصوص الصفات؛ لأن تمثيل صفات الله ﷻ بصفات المخلوقين نقصٌ؛ المخلوق ناقص، وصفاته ناقصة، والله ﷻ منزَّه عن النقص بالكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة. إذًا كلامكم باطل لا شكَّ فيه ولا ريب.

❁ **الأمر الرابع**: لا يمكن أن يُفهم التمثيل من نصوص الصفات؛ لماذا؟ لأن الذي جاء في الأدلة صفاتٌ مضافة إلى الله ﷻ، فأنَّى يُفهَم التمثيل.

نعم سيكون كلامكم كلامًا سليمًا مسلَّمًا لو أن الله ﷻ قال مثلاً: (الرحمن على العرش استوى كاسْتوائكم)، لو كان الله ﷻ أخبرنا في القرآن هكذا قلنا: كلامكم صحيح، الله أخبرنا بما نعقل، ولا نعقل إلا صفات الأجسام، فتكون

صفاته ﷻ كصفات الأجسام، لكن الله ﷻ لم يُخبِرْنا بهذا، إنما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] هو ﷻ. **فالمحصِّلة**: أن الاستواء صفة لله، والقاعدة عند جميع العقلاء: «أن صفات كل موصوف تُناسب ذاته، وتُلائم حقيقته».

أُعيد: (صفات كل موصوف تُناسب ذاته، وتُلائم حقيقته)؛ فإذا كان الله ﷻ هو المتصف بالكمال المطلق ﷻ في ذاته فإن صفاته أيضًا متصفة بالكمال المطلق، وليس هكذا شأن صفات المخلوقين.

إذًا هذه بعض الأَوجه التي يُردّ بها على شُبهة الممثلة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فإنَّ كلاهما مَثَّل، وكِلاهما عطَّل حقيقة ما وصَف الله به نفسه، وامتازَ الأول بتعطيل كل مُسمًّى للاسْتواء الحقيقي، وامتاز الثاني بإثبات استواءٍ هو من خصائص المخلوقين.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

رجَع إلى تقرير الأصل الذي بدأ منه، وهو: أن (كلاهما مَثَّل، وكِلاهما عطَّل)، كِلا الرجلَين -المعطِّل والممثِّل- قد جمع بين التمثيل والتعطيل. قال: (وكِلاهما عطَّل حقيقة ما وصَف الله به نفسه).

قال: (وامتازَ الأول) يريد المعطِّل (بتعطيل كل مُسمًّى للاسْتواء الحقيقي) عن الله ﷻ ؛ عطَّل عن الله ﷻ الاسْتواء الحقيقي، بمعنى: أنه قد نفَى القدر المشترك، الاستواء الحقيقي الذي هو مفهوم في لغة العرب فإن المعطل قد نفاه عن الله ﷻ ، وأوَّله بشيء آخر وهو (الاسْتيلاء) كما عليه جمهور المتكلمين، إذًا هذا الذي فعلَه المعطل.

قال: (**وامتاز الثاني**) الذي هو الممثِّل (**بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين**)؛ يعني أنه نفَى القدْر الفارق المختصّ.

-المعطِّل نفى القدْر المشترك، فما أثبت استواءً، إنما أثبت شيئًا آخر ما جاء في هذا الدليل، ما جاء في هذا الدليل الاسْتيلاء، جاء في هذا الدليل اسْتواء.

-وأما الممثل فإنه نفَى القدْر المميِّز الفارق المختصّ.

وكِلا الرجلَين مع كونهما قد جمعا بين التعطيل والتمثيل أيضًا حُرما الوصول إلى معرفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على الوجه المطلوب.

وكِلا الرجلَين قد حرَّفا الكلِم عن مواضعه وانتهَكَا حُرمة النصوص.

وكلا الرجلَين قد خالفا المنقول والمعقول والفطرة، فليس عندهم نقْل ولا عقل ولا موافقة لفطرة، ونعوذ بالله من الخذْلان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والقول الفاصل: **هو ما عليه الأُمة الوسط: مِن أنَّ الله مستو على عرشه استواء يَلِيق بجلاله ويختصُ به،** فكما أنه موصوف بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير ونحو ذلك، ولا يجوز أن يُثْبَتَ للعلم والقدْرة خصائص الأعْراض التي كَعِلْم المخلوقين وقُدْرتهم، فكذلك هو ﷻ فوق العرش، ولا يَثْبُتُ لِفَوقِيَّتِه خصائص فوقية المخلوق على المخلوق ومَلزوماتها.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا بيان للحق في هذا المقام؛ وهو الوسط بين مسلك التعطيل ومسلك التمثيل.

قال: (والقول الفاصل) الذي يفصل بين الحق والباطل (هو ما عليه الأُمة الوسط) السلف الصالح وأتباعهم؛ أهل السنة والجماعة (مِن أنَّ الله مستو على عرشه استواء يَلِيق بجلاله ويَختصُ به، فكما أنه موصوف بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير ونحو ذلك، ولا يجوز أن يُثبَت للعلم والقدْرة خصائص الأعْراض التي كَعِلْم المخلوقين وقُدْرتهم) يعني: لماذا قلْتُم يا معشر المعطِّلة إن الاستواء يلْزم منه كيت وكيت، ولم تقولوا في العلم الذي تُثبتونه -طبعًا هذا خطاب لَمن يثبت لله ﷻ العِلم القديم كالأشاعرة- نقول: لماذا ما سلكْتم نحو ها المنهج في صفة العلم؟ لماذا لم تقولوا: لو كان الله ﷻ يعلم لَلَزِم

من هذا أن يكون علْمه مسبوقًا بجهْل ويلْحقه نسْيان؟ إنما قلتم: إن الله ﷻ له عِلمٌ لا كَعِلْم الخلوقين، ونزَّهتُم الله ﷻ عن لوازم عِلْم المخلوقين!!

إذًا كان عليكم أيضًا أن تفعلوا هذا في صفة الاسْتواء، كان عليكم أن تفعلوا هذا في صفة المَجيء، كان عليكم أن تفعلوا هذا في صفة النُّزول، وهَلُمَّ جَرًّا، كما فعلْتم في العِلم، كما فعلْتم في السمع، كما فعلْتم في البصر، كما فعلْتم في القدْرة، فإن عليكم أن تفعلوا هذا في الصفات التي نفيتموها، فإن القاعدة: «أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر».

قال: (فكذلك هو سبحانه فوق العرش، ولا يَثبت لِفَوقِيَّتِه خصائص فوقية المخلوق على المخلوق ومَلزوماتها).

إذًا الخلاصة في مسألة الاسْتواء التي ضرَب المؤلف رحمه الله بها مثلًا: أن أهل السنة والجماعة يجمعون في هذه الصفة بين أربعة أمور، بها يتخلَّص مذهبهم من أدْران التمثيل والتعطيل:

❁ **أولًا**: أنهم يؤمنون باستواء الله ﷻ على عرشه حقيقةً، تصْديقًا لكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

❁ **ثانيًا**: أنهم يعلمون معنى الاستواء في أصل اللغة؛ تدبُّرًا لكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

❁ **ثالثًا**: أنهم ينزِّهون الله ﷻ عن مُماثلة اسْتواء المخلوقين.

❁ **رابعًا**: أنهم يُعلنُون جهْلهم بكيفية استواء الله ﷻ.

إذا تقرَّرت الأمور الثلاثة فإنهم يتوِّجُون ما سبق بأنهم يصرّحون بلا إعجام أنهم جاهلون بكيفية استواء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والجُملة الحسَنة الجامعة لِما سبق هي كلمة الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاسْتواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه -يعني عن الكيف- بدعة».



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

واعلَم أنه ليس في العقل الصريح، ولا في النَّقل الصحيح ما يُوجِب مخالفة الطريقة السلفية أصلًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه قاعدة ينبغي أن تُحفظ: (ليس في العقل الصريح ولا في النَّقل الصحيح ما يُوجِب مخالفة الطريقة السلفية أصلاً) في جميع أبواب الدين.

في باب الصفات الطريقة السلفية التي نَهَجَ عليها السلف الصالح وأتْباعهم هي: أنهم يُثبتون إثباتًا منزَّهًا عن التكييف والتمثيل، ويُنزِّهُون الله ﷻ تنزيهًا بريئًا من التعطيل والتأويل، هذه الطريقة السلفية في باب الصفات وقِسْ عليها بقية الأبواب؛ الطريقة السلفية في النبوات، الطريقة السلفية في باب القدَر، الطريقة السلفية في باب الإيمان، وهَلُم جَرّا.

لا يمكن ويسْتحيل أن يكون ثَمَّة معارِض للطريقة السلفية من نقل أو عقل، بلْ الطريقة السلفية هي الموافقة حقًّا للنقل والعقل، فاسترِح، استَرِح واطمئن واثبُت، اثبُتْ على هذه الطريقة الواضحة السهلة المختصَرة التي تُوصلك إلى مقصودك؛ وهو الإيمان بما أوجَب ﷻ الإيمان به، فاثبُت عليها واطمئن، أنت على الحق بتوفيق الله ﷻ.

وهذا تأْكيد لِما ابتدأ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ به وهو: أن يسْتحيل أن تكون الطبقة المكرَّمة التي جاء الثناء عليها وهي صفْوة هذه الأمة السلف الصالح؛ يسْتحيل أن

يكونوا على غير الهُدى في هذا الباب، وساقَ لك أمثلة كثيرة وشواهد متعدِّدة تدل على هذه الحقيقة؛ من الْتزامهم بالكتاب والسنة، ومن حال مُخالفيهم التي لا يمكن أن تكون هي الهدى والحقّ في هذا المقام، إذًا اسْلُك هذه الطريقة، فإنك تنجو بتوفيق الله ﷻ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

لكنَّ هذا الموضع لا يَتَّسِع للجواب عن الشُّبهات الواردة على الحق، **فمَن كان في قلْبه شُبهة وأحَبَّ حَلَّها فذلك سهْلٌ يَسيرٌ.**

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

ما أحسَن هذا الكلام الذي يُشعرُك باتِّساع صدر أهل العلم للسائلين وطلاب العلم، إن كان -يا أيُّها المسْتفتي- بقيَت عليك بقيَّة من إشكال، أو ورَدت عليك شُبهة فلا بأس أن تَعرضها، وسأبذل ما أسْتطيع في بيناها وحلّها، فإن هذا المقام يَسيرٌ بتيسير الله ﷻ.

وهكذا ينبغي أن يكون طلبة العلم، تتسِع صدروهم للمخالفين في مقام البيان، في مقام النصْح، في مقام المناظرة؛ إذا بيَّن الحق، وبقي عند مخالفه بقية من إشكال وشُبهة فينبغي أن يتسع صدره، وأن يصبر على مخالفه، لعلَّ الله ﷻ أن يهديَه على يدَيه.

الخلاصة في هذا المقام -يا إخْوتاه-: أن العِصْمَة في هذا الباب أن يُرزق العبد إيمانًا وحكمة؛ إيمانًا يعظِّم به الله ﷻ، وحكمة يُنْزِلُ بها النصوص منازلها بلا إفْراطٍ ولا تفريط، وهذا الذي وفَّق الله ﷻ أهل السنة إليه، وحُرم ذلك مخالفوهم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثمَّ المخالفون للكتاب والسنة وسلف الأمة -مِن المتأولين في هذا الباب- في أمْر مَرِيج:

فإنَّ مَن يُنكر الرؤية، يَزْعُم أنَّ العقل يُحيلها، وأنه مضْطرٌّ فيها إلى التأويل.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

ثم انتقل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى بيان طرَف آخر يوضح لك أن منهج المخالفين لأهل السنة والجماعة لا يمكن أن يكون هو الحق؛ لماذا؟ لأن القوم مختلفون اختلافًا عظيمًا مع اتفاقهم على الأصل الذي خالفوا به مقتضيات الوحي، فإن الأصل الذي اتفقوا عليه هو تحكيم العقل، وهو تقديمه على النقل، فماذا كانت الثمرة؟ أنهم صاروا في أمْر مَرِيج مختلِط؛ صار الخلاف بينهم خلافًا عظيمًا جدًا، وتجاوز الأمر الحد في هذا الافتراق الذي حصل بينهم، وليس ذلك شيئًا عجيبًا، فإن الفُرْقة مقرونة بالبدعة، كما أن الجماعة مقرونة بالسنة.

ويكفيك هذا دليلاً على صحة نَهْج أهل السنة وعلى بطلان نَهْج مخالفيهم؛ أنك لا تجد اختلافًا بين أهل السنة والجماعة في هذه المطالب الإلهية، بعكْس ما عليه هؤلاء المخالفون الذين الخلاف بينهم خلاف طويل جدًا، فما يُثبته هذا يَنفيه هذا، ويتوقَّف فيه ثالث، ويُجيزه رابع، ويُنكر هذا على هذا، ويضلِّل هذا على هذا، وكلهم كما ذكرتُ لك على أصل واحدٍ تجاوزوا به النصوص.

وما أحسَن وصْفهم الذي وصفهم به ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ فيما أنشدَه في «الصواعق»:

واضــــرب لهـــم مـثلًا بعُميـــان خَلــوا	فــى ظُلْمـــة لا يهتـــدون ســـبيلًا
فتصـــــادَموا بــــأكُفِّهم وعِصِـــــيّهم	ضَــرْبًا يُـــدير رَح القتـــال طـويلًا
حتـــى إذا مَلُّـــوا القتـــالَ رأيـــتَهم	مشْـــجوجا أو مبْعوجـــا أو مقتـولا
وتســـامع العُميـــان حتـــى أقبلـــوا	للصُّـــلْح فـــازْداد الصـــياح عَـويلًا

هذه في الحقيقة حالتهم في هذا الأمر المَريج الذي هم عليه، وسيأتي البيان إن شاء الله.



قال المصنف رحمه الله

فإنَّ مَن يُنكر الرؤية، يَزْعُم أنَّ العقل يُحيلها، وأنه مضْطرٌّ فيها إلى التأويل.

قال الشارح وفقه الله

كالجهمية والمعتزلة، يقول: دليلنا على نفي الرؤية: أن رؤية الله ﷻ مستحيلة عقلاً، ويتعيَّن في العقل نفْيها. فجاء الأشعري فقال: هذا الكلام غير صحيح، العقل لا يُحيل ذلك، لكنه يوجِب أن تكون رؤية الله ﷻ لا من جهة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمَن يُحيل أنَّ لله عِلمًا وقدْرة، وأن يكون كلامه غير مخلوق، ونحو ذلك يقول: إنَّ العقل أحال ذلك؛ فاضْطرَّ إلى التأويل.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قبلُه: (وأن يكون كلامه غير مخلوق)؛ يعني مَن يُحيل أن يكون كلامه غير مخلوق، يعني باختصار يقول بأن القرآن مخلوق، وليس أنه غير مخلوق.

(ومَن يُحيل أنَّ لله عِلمًا وقدْرة) كالفلاسفة، ونحوهم، يقولون: العقل يقتضي نفْي العلم عن الله ﷻ، اللهمَّ إلا أن يكون علْمًا بالكليات، مع إرْجاعهم هذا العلم أيضًا إلى الذات، يقولون: العقل هو الذي اقتضى هذا، فيَستحيل أن يكون الله ﷻ عالِمًا بكل شيء.

فردَّ عليهم كثير من المعتزلة فقالوا: إن الله ﷻ لا يصح أن يُقال: إنه يستحيل أن يعلم، بل العقل يوجِب أن يعلم، ولكن عِلْمه لا بعلمٍ وإنما بذاته.

هذا يقول: العقل القاطع يقتضي هذا، وهذا يقول: العقل القاطع يقتضي هذا.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

بلْ مَن يُنكر حقيقة حَشْر الأجساد، والأكل والشرب الحقيقي في الجنة، يَزْعُم أنَّ العقل أحالَ ذلك، وأنه مضْطرٌ إلى التأويل.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كذلك؛ الفلاسفة الذين قالوا بهذه المَقالة زعَموا أن العقل هو الذي حتَّم عليهم أن يقولوا بهذا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ومَن زَعَم أنَّ الله ليس فوق العرش: يَزْعُم أنَّ العقل أحالَ ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل.

ويَكفِيك دليلاً على فساد قول هؤلاء: أنه ليسَ لواحدٍ منهم قاعدة مستمرة فيما يُحيلُه العقل، بلْ منهم مَن يَزْعُم أن العقل جَوَّز أو أَوجَب ما يدَّعي الآخر: أنَّ العقل أحَالَه.

فيَا لَيتَ شِعْري بأيِّ عقْلٍ يُوزَن الكتاب والسنة؟!



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه جملة حسَنة ومُركَّزة، ويحتاج فعلاً أن يتأمَّلها طالب العلم؛ (ويَكفِيك دليلاً على فساد قول هؤلاء: أنه ليسَ لواحدٍ منهم قاعدة مستمرة فيما يُحيلُه العقل، بلْ منهم مَن يَزْعُم أن العقل جَوَّز أو أَوجَب ما يدَّعي الآخر أنَّ العقل أحَالَه)؛

شُبهٌ يُكسِّر بعضها بعضًا كبَيتٍ من زجاج خرّ للأركان

خُذْها قاعدة عُلِمت بالتَتَبُّع: (ما من فِرْقة تسلُك مسلك التأويل لأدلة الكتاب والسنة إلا وتجدها أنها تُنكر تأويلات الفِرق الأخرى)؛ تجد أن الأشعري يُنكر تأْويل المعتزلة للعِلم والقدرة والرؤية، وتجد أن المعتزلة يُنكرون تأويل الأشاعرة لأدلة نفي الظلم عن الله ﷻ، أو أدلَّة الحكمة ، أو أدلة خروج العمل من مُسمَّى الإيمان، وهَلُمَّ جَرّا. بينهم رُدود كثيرة مع أن الأصل عندهم واحد، وهو أن العقل هو الذي عليه المعوَّل، وهو المرجع في هذه المطالب.

إذًا: يكفيك دليلاً على الفساد هذا التناقض الذي يقعون فيه مع وحْدة المصدر، تناقض مع وحْدة المصدر، كان ينبغي لو كان المصد مصدرًا صحيحًا أن تتسق الأقوال وأن لا يحصل خلاف، لما كانت وحْدة المصدر عند أهل السنة والجماعة متحقِّقة بالرجوع إلى الوحي نتَج عن هذا اتفاقهم، ولم يحصل بينهم ما حصل بين هؤلاء.

بلْ أزيد على هذا: إنك لتَجد الواحد من هؤلاء متناقضًا متنقِّلاً بين الأقوال، وفي كلٍّ يدَّعي أن عقله هو الذي حتَّم عليه هذا الموقف!، تجد أنه تارة يقول بقولٍ ينقضه في موضعٍ ثانٍ، يُجوّزه أو يتوقف فيه في موضع ثالث.

واعتبرْ في هذا بالإمام المقدَّم عندهم، وهو الرازي، بدايته أشْعرية صِرْفة، ثم اتجه بعد ذلك وأوغَل في فلْسفة المشَّائين، ثم تراجع عن ذلك وصار مراوحًا بين فلسفة أفلاطون ومذهب المتكلمين، ثم رجَع بعد ذلك إلى مذهب المتكلمين وشَنَّ الغارة على مذهب الفلاسفة، ثم إنه اسْتيقظ بعد هذا بأن كل ذلك سَراب بِقِيعَة، كما مرَّ بنا كلامه في كتابه: «ذَمّ لذات الدنيا»؛ فهذا العقل الذي يُحكَّم، وهذه نتائجه.

وهذه كلمة جميلة من المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فيَا لَيتَ شِعْري بأيِّ عقلٍ يُوزَن الكتاب والسنة؟) إي والله، وما أحسن ما قال تلْميه في «النونية»:

يا رب قدْ حـارَ العبـادُ بعقـل مَـن يَزِنُــون وحْيــك فــأْتِ بــالميزانِ

حَارُوا، والعباد هنا: يريد المتكلمين، سياق كلامه من قبل يدور على هؤلاء، أما أهل السنة بحمد لله فإنهم لا يزِنون الوحي بالعقول، بلْ يزِنون العقول بالوحي، إنما كلامه عن هؤلاء المنحرفين عن الحق، المخالفين للنقل والعقل.

يا رب قدْ حـارَ العبـادُ بعقـل مَـن ... يَزِنُـون وحْيـك فـأْتِ بـالميزانِ
جـاؤُوا بشُـبهاتٍ وقـالوا: إنهـا ... معقولـة بِبَدايِـه الأذْهـان
كـلٌّ ينـاقض بعضُـه بعضًـا ... ومـا فى الحـق معقـولان مختلفـان
وقضَـوا بهـا إفْكًـا عليـك ... وجرْأة منهم وما الْتفتوا إلى القـرآن

هذه حقيقة القوم، ولذا الحق الذي لا مِرْية فيه: أن العقل لا يفصل في نزاع الناس، إنما يفصل بينهم وحيٌ مُنزّل، شواهد الأدلة والواقع تؤكد هذه القاعدة؛ (العقل لا يمكن أن يكون هو الفاصل الذي تنتهي عنده نزاعات الناس)؛ لأن الكل يزْعُم أن له عقلاً.

مَن أثبت فإنه يقول: عقلي اقتضى الإثبات، ومَن ردَّ عليه فنفى يقول: عقلي هو الذي اقتضى أن أنفي. طيب ماذا نصنع؟ نريد أن نفصل بينهم؟ الآن شيء واحد هذا يثبته وهذا ينفيه، هل يصح أن يكون كلاهما حقًا؟ لا يمكن. ماذا نصْنع؟ دَعُونا نلْجأ إلى عقل ثالث لكي يفصل بينهما، لكن المشكلة أن العقل الثالث سيكون من جنس هذين، إذًا لن نصِل إلى شيء، لو احتكما إلى عقل ثالث فقال: الصواب مع هذا، والخطأ معك، فسيَرُدّ هذا الذي خُطِّئ بأن يقول: لا، عقلي مثل عقلك، لماذا أنت صواب وأنا خطأ؟

إذًا هل يصح جعْل عقول الناس ميزانًا تُوزَن بها المقالات؟ الجواب: لا، الميزان إنما يجب أن يكون هو الوحي المُنزل من الله سبحانه وتعالى.

وإنَّني أقول: إنهم يقولون: إن هذا مقتضى العقل تنزُّلًا واسْتعمالًا لكلامهم الذي يزْعمون، وإلا فالحق أن هذه التُّرهات التي يقولونها إنما هي نتج هوًى وظنون، وليسَت نتاج عقول، عقول صريحة سليمة متوافقة مع الفطرة!! لا، الحق

أن لهم حظًّا من قول الله ﷻ: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم:٢٣] لكنهم مع الأسف الشديد كان منهم إعراض وصدُود، وإلا فوال الله الهُدى كافٍ؛ ﴿وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي﴾ [سبأ:٥٠].



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فَرَضِي اللهُ عن مالك بن أنس الإمام حيثُ قال: «أوَ كُلَّما جاءَنا رجلٌ أجدَلُ مِن رَجلٌ تركْنا ما جاء به جبريل إلى محمدٍ ﷺ لِجَدَلِ هذا».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

إي والله ما أحسَن هذه الكلمة التي تلقَّاها أهل العلم عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالقبول والثناء، (أوَ كلما جاءنا رجلٌ أجدَل مِن رَجل ترَكْنا ما جاء به جبريل إلى محمد ﷺ) يعني الوحي (لِجَدَلِ هذا)؛ وهذا قد أخرجَه الهَرَوي في «ذَمّ الكلام» وغيره. وأخرجَه الهَرَوي بلفظ آخر بعد هذا، وهو: «كلما جاءنا رَجلٌ أجدَل من رَجل، ترَكْنا ما نحن عليه، إذًا لا نزال في طَلَب الدين» نتنقل من دِين إلى دين. وهذا على نسَق ما قال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن جعل دينه غرَضًا للخصومات أكثر التنقُّل»؛ في كل يوم يذهب مذْهبًا، ويسلك مسْلكًا.

فالمسْتفاد من هذا الأثر وما كان على شاكلته: أن أهل السنة والجماعة أهل ثبات، وعليهم أن يتواصوا بهذا، وعليهم أيضًا أن يعلموا أن وجود شُبهة -ولو أنَّها بدَت قوية- لا تعْني أن الحق في أعْطافها، ولا ينبغي أن تكون سببًا في أن تتَزَحْزَح عن الحق الذي أنت عليه.

لو جاءك منافق عَلِيم اللسان، أراد أن يلبِّس عليك دينك وأن يُشكِّك فيما تعتقد، وما تعتقد عليه أدلةٌ راسخة كالجبال من الكتاب والسنة وآثار السلف، إذا جاءك وشغَّب ببعض الشُّبَه، وأنت لا تسْتطيع أن تُجيب عنه، لا لأنه لا جواب

عليها، ولكن لنقْصٍ في عِلْمك، ومَن الذي حازَ العلم كله وعنده قُدْرة على أن يُجيب على كل شُبهة!!، إذًا مهْما جاءَك بشيء من هذه الشُّبهة فإيَّاك أن تَتزَحْزَح عمَّا أنت عليه، وقل ما قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أوَ كلما جاءنا رجلٌ أجدَل مِن رَجل ترَكْنا ما جاء به جبريل إلى محمد ﷺ لِجَدَلِ هذا) هذا من المواقف المهمة، ومن الطرائق السلفية العظيمة التي يحافِظ بها السُّنيُّ على دينه ومعتقَده.

اعلَم -يا رعاك الله- أن الاعتقاد الصحيح رأْس مالك؛ فحافظ عليه، وإيَّاك والمُغامَرة، غامر بأي شيء؛ غامر بمالِك، غامر بعقَارك، غامر بما تشاء، لكن إيَّاك أن تُغامر بدينك. رأس الدين هو هذا الاعتقاد والتوحيد؛ هذا الذي عليه مَدار السلامة عند الله ﷻ، ﴿يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء:٨٨-٨٩]، القَلب السَّليم أول سِماته: أنه اعتقد الاعتقاد الصحيح، وحَّد الله ﷿ توحيدًا حقًا، واتبع رسوله ﷺ ، واعتقد ما دلَّ عليه الكتاب والسنة، وسلَّم ولم ينازِع، فمَن أتى الله ﷻ بهذا القلب فهو على سبيل نجاة.

أسأل الله ﷿ لي ولكم الثبات والتوفيق والهداية والرَّشاد.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكلٌّ مِن هؤلاء مخصومٌ بما خُصِم به الآخر، وهو من وجوه:

أحدها: بيان أنَّ العقل لا تُحيل ذلك.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

تَتِمَّة كلام الشيخ السابق في أنَّ المتأوِّلين في أمْرٍ مَريجٍ كان بذكْر الرُّدود العامة على مَنهج التأويل، وهذه الرُّدود الأربعة التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ رُدودٌ نافعة، تصلح في مناقشة كل متأوِّلٍ لأي صفة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكلٌّ مِن هؤلاء مخصومٌ بمثل ما خُصِم به الآخر)؛ والرُّدود العامة عليهم هذا وجهٌ من أوجه الرُّدود، وينتفع أهل السنة والجماعة من رَدِّ بعضهم على بعض، فمِن المسالك التي تلْحظها عند أهل العلم: أنهم ينتفعون في مقام بيان انحراف هذه الطائفة أو تلك برَدِّ الفرقة الضالة الأخرى عليها، إضافةً إلى الردود التي تكون من قِبل أهل السنة، كهذه الرُّدود التي بين أيدينا.

قال: (وهو من وجوه)؛ هذه أوجه الرَّد العامة على المتأوِّلَة.

(أحدها: بيان أنَّ العقل لا تُحيل ذلك)؛ فدَعوى إحالة العقل ثبوت الصفة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ دعوى عارية عن البُرهان، مجرد دعوى يدَّعونها، والدعاوى المجردة عن الدليل يكفي في ردِّها عدم التسْليم بها، هم يدَّعون ذلك وليس على كلامهم أثارةٌ من علم، والقوم ما أوَّلوا ولا حرَّفوا إلا لأنهم يزْعمون أن العقل يقتضي إحالة أو اسْتحالة اتصاف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بهذه الصفة.

كما قلنا في صفة العُلو والاسْتواء لله ﷻ، لأي شيء يَنفيها القوم؟ الجواب: ينفونها لأنها في زعْمهم تقتضي ما يسْتحيل على الله ﷻ من التجسيم والتحيّز، فأهل السنة والجماعة يبدؤون ردَّهم ببيان أن هذا الأصل الذي بدأوا منه أصْلٌ باطل، وليس بصحيحٍ أن العقل يُحيل ذلك، فأهل السنة يُثبتون أن العقل لا يُحيل ذلك بالدليل والبرهان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

الثاني: أنَّ النصوص الواردة لا تَحتمل التأويل.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يُبيِّن أهل السنة والجماعة أن النصوص الواردة -والنصوص هنا بمعنى الأدلة- الأدلة الواردة في هذه الصفة التي يؤوِّلونها (لا تَحتمل التأويل) لأنها نصٌّ في معناها، والنص الذي أردتُه هنا هو ما لا يتطرَّق إليه احتمال في معناه.

وبناء عليه نقول: إنَّ نصوص الصفات نصوصٌ، هذه قاعدة، (نصوص الصفات نصوص) النصوص الأُولى بمعنى: الأدلة، والنصوص الثانية بمعنى: الدلالة؛ أي: دلالتها دلالة نصّية، لا يتطرَّق إليها احتمال في معناها في عامة أدلة الصفات، وهذا ما بيَّناه سابقًا.

نستخلِصُ من الأمر الأول والثاني قاعدةً، هي: أن أدلة الصفات لا تقتضي ظواهرها تمثيلاً، ولا تحتمل تأويلاً؛ لا تقتضي ظواهرها تمثيلاً كما يدَّعي القوم، وعليه فإنها لا تحتمل تأويلاً، بل الواجب فيها إجراؤها على ظاهرها بلا تأويل وبلا تمثيل. هذا الذي نسْتفيده من الأمرين الأوَّلَين.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

الثالث: أنَّ عامة هذه الأمور قد عُلِمَ أن الرسول ﷺ جاء بها بالاضطرار، كما عُلِمَ أنه جاء بالصلوات الخمس وصوم شهر رمضان، فالتأويل الذي يُحيلها عن هذا بمَنزلة تأويلات القرامطة والباطنية في الحج والصلاة والصوم وسائر ما جاءتْ به النُّبوات.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لا شكَّ في هذا ولا ريب؛ عامة ما جاء في هذه المطالب الإلهية يعلم الخبير بسُنة رسول الله ﷺ أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام جاء بها بالاضْطرار، فإنها متواترة تواترًا قطعيًا، وفاشية في كُتب سُنة رسول الله ﷺ بما يقطع أي احتمال أن يكون إثباتها ليس ممَّا جاء به النبي ﷺ.

بلْ كما أنَّنا نقطع جازِمين أن النبي ﷺ قد جاء بإثبات جنةٍ ونارٍ في الدار الآخرة، بأن ثَمَّة ملائكة، وبغير ذلك ممَّا يقطع كل مسلم بكونه ثابتًا عن النبي ﷺ، كذلك الشأن في صفات الله ﷻ؛ فإن ثبوت علم الله ﷻ، وقدْرَته، ومحبَّته، وغضبه، وعُلوه، إلى آخر ما في هذا الباب ممَّا يقطع مَن له خبرة بسُنة رسول الله ﷺ أنه جاء بها أُسْوَةً بما جاء بمباحث الآخرة، أو بالأمر والنهي، ما يتعلق بالصلاة والزكاة، إلى آخر ما هنالِك، فلو سَلَّطنا التأويل على هذه المباحث فإن الباب سيكون مفتوحًا ولا شك أمام الفلاسفة في تأويل نصوص المعاد، وأمام القرامطة الباطنية في تأويل نصوص الأمر والنَّهي.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فالتأويل الذي يُحيلها عن هذا بمَنزلة تأويلات القرامطة والباطنية) وفي نُسخة: (تأويل القرامطة الباطنية) المعنى كل حال لا يختلف، (في الحج والصلاة والصوم وسائر ما جاءتْ به النُّبوات).

هل يُقبل يا قوم أن نقول: إن تأويل الإسْماعيلية والنصيرية وأضْرابهم من الباطنية، أن تأويلهم للعبادات تأويل محتمِل؟ فالصلاة ليسَت هذه العبادة ذات الركوع والسجود وإنما هي معرفة أسرار القوم، وأما الصوم فإنه كتْمان أسرارهم، وأما الحج فإنه السفر إلى شيوخهم، وأما الزكاة كما تقول الإسماعيلية- فإنها ذِكْر سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بمجرد أن تذكر سلمان فقد أدَّيت فرْض الزكاة، وأما الجهاد فإنه شَتْم أبي بكر وعمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

هذا الذي ادَّعتْه هذه الفرْقة النُّصيرية وليس الإسماعيلية، فالإسماعيلية يُوافقونهم في الصلاة والصوم والحج، وهذه المقالات المتعلقة بالزكاة والجهاد قالها النُّصيرية إخوانهم، وكلهم أخْبث من بعض، وإن كان الإسماعيلية أخْبَث من النصيرية، كما يقول شيخ الإسلام.

وعلى كل حال؛ كل هذه الفِرق لا شكَّ في ضلالها وانحرافها وكُفْرها؛ النُّصيرية والإسماعيلية والدُّرُوز كفارٌ بلْ هم أكفر من اليهود والنصارى باتفاق المسلمين، كما نقل هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

المقصود: هل يمكن أن يُقال: إن تأويلهم للصلاة والصيام والزكاة والحج إنَّ هذا التأويل تأويل قليل، وشيء تحتمله النصوص؟ هل يقول مَن يؤمن بالله واليوم الآخر مثل هذا القول؟ لا والله، لا يُمكن.

فهكذا الشأن في تأويل هؤلاء المتكلِّمين نصوص عُلُو الله ﷻ، ومحبَّته، ومَجيئه، إلى آخر ما في هذا الباب، ما الفرق؟ النبي ﷺ جاء بهذا وجاء بهذا، بلْ ربما بعض أدلة ما تأوَّله القرامطة أقَلّ من عدد أدلة ما تأوَّلَتْه المتكلمة، ما الذي يجعل هذا حلالًا للمتكلمين، حرامًا على الباطنية؟ فهذا من المسالك التي يُراعيها أهل السنة والجماعة في الرَّد على المتكلِّمين.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

الرابع: أن يُبَيِّن أن العقل الصريح يوافِق ما جاءت به النصوص؛ وإن كان في النصوص من التفصيل ما يَعجز العقل عن دَرْك تفْصيله، وإنما يُعلَم مُجملاً إلى غير ذلك من الوجوه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

في الأمر الأول قال: العقل لا يُحيل ثبوت هذا، ثم قال: بل العقل يوافق. كثير من الصفات الثابتة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هي صفات عقلية كما هي صفات سمعية، فالعقل لو لَم يأتي الوحي بإثبات تلك الصفات فالعقل يقِرّ بثُبوتها لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، لابدَّ أن يكون الرب الإله جلَّ في عُلاه عَليًا، مُباينًا لخلْقه، لابد أن يكون عظيمًا، لابد أن يكون حيًّا، لابد أن يكون سميعًا بصيرًا متكلمًا، إلى آخر ما هنالِك.

فليس فقط أن العقل لا يُحيل، هذا حقٌ في جميع الصفات، بلْ إنه يدل ويوافق في كثير من الصفات، فيجتمع في الصفات الأمران: عدم الإحالة، بلْ والموافقة والدلالة.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وإن كان في النصوص من التفصيل ما يَعجز العقل عن دَرْك تفْصيله) لولا إخبار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فالعقل لا يسْتطيع أن يصل إلى علْم ذلك، وإذا أُعلِمَ من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فإن العقل ينالُه حظٌّ من الفهم في بعض المسائل.

القسْمة هاهَنا -يا إخوة- **رباعية:**

❁ **أولًا**: أن يكون العقل متصوِّرًا لشيءٍ يأتي الشرع بإثباته، فتَزداد معرفة العقل له، هذا الأمر الأول.

❁ **ثانيًا**: أن يكون العقل جاهلاً بما جاءت الشريعة به جهْلاً بسيطًا، فإذا أخبرَت الشريعة به، وعَلِم العقل بثُبوته، فإنه يُقرّ بذلك ويتصوّره تصورًا صحيحًا.

❁ **ثالثًا**: أن يكون العقل جاهلاً، لا يعرف هذا الشيء الذي أخبرَت به الشريعة، فتُخبر به الشريعة، فيكون ممَّا يتحير فيه العقل، فهذا من مَحارَات العقول، مَحارات جمْع «مَحارَة»؛ يعني: ما يَندهش أمامه العقل ولا يتصوره تمام التصور، لكنه لا يقطع باسْتحالته ولا يمنعه، وإن كان لا يتصوره كما ينبغي، فهذا أيضًا ممَّا يقع.

فمن مباحث الآخرة من بعض تفاصيل أو لَوازم ثبوت بعض صفات الله ﷻ بعض الأشياء المتعلقة بباب الحكمة في قدَر الله ﷻ أو في شرعه ترجع إلى هذا الباب، فتكون هذه الأمور من مَحارات العقول، يَقف العقل عاجزًا أمام دَرْك التفصيل، وإن كان لا يمنع ولا يُحيل.

❁ **أما الحالة الرابعة**: فهي أن يقطع العقل بالبطلان؛ وهذا ما لم يأتِ في الشريعة قط، أن يجزم العقل بأن هذا الشيء مستحيل، أن يكون الشيء موجودًا معدومًا في آنٍ واحدٍ هذا شيء مستحيل، أن يكون الشيء فوق وتحت في لحْظَة واحدة هذا شيء مستحيل، أن يكون الواحد أكبر من الاثنين هذا شيء مستحيل، الشريعة لا تأتي بمثل هذه الأمور، إنما تأتي بالأمور الثلاثة السابقة:

-أن يكون الشيء معقولًا قبل الشرع.

-أو أن يكون ثَمَّة جهْلٌ بسيط به، فإذا جاء الشرع به فإنه يعقله ويتصوّره تصورًا حسَنًا.

-والأمر الثالث: أن يكون ممَّا يتحيَّر العقل أمامه، ويَعجز عن درْكه على وجه التفصيل، وإن كان لا يُحيله.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

على أنَّ الأسَاطين من هؤلاء والفُحُول مُعترفون بأنَّ العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية.

وإذا كان هكذا فالواجب تَلَقِّي عِلم ذلك من النُّبوات على ما هو عليه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

قال: (على أنَّ الأسَاطين من هؤلاء والفُحُول مُعترفون بأنَّ العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية)؛ وهذا ما مرَّ بنا سابقًا.

ومن الأمثلة على تصْريحهم به: قول ابن رُشْد في كتابه «تهافُت التَّهافُت»: «ومَن الذي قال في الإلهيات شيئًا يُعتدُّ به»، هذا وهم أساطين العقل كما يدَّعُون، ومع ذلك يعترف ابن رُشْد الفيلسوف، لأنه مَن الذي قال في باب الإلهيات شيئًا يُعتدّ به!.

والرازي الإمام الكبير عند المتكلمين قال كما تذكرون في كتاب «ذمّ لذَّات الدنيا»: «فحاصل العقول ظُنونٌ وحُسْبانات، ومُنتهى الأمر أوْهامٌ وخيالات» هذا الذي قاله في أواخر عمره، هذا الذي انتهى إليه، ما ثَمّ يقين .

وسمعتم -إن كنت تذكرون- ما قاله نثْرًا وما قاله شعْرًا هو وغيره من أولئك المتكلِّمين الذين رامُوا تحصيل اليقين في هذه المباحث عن طريق العقل، فما وصلوا إلى شيء من هذا، إنما وصلوا إلى الشُّكوك والحَيرة، كما تذكرون.

والخلاصة: أن طريق اليقين وسبيل الهداية لا تتجاوز الوحي البَتَّة.

لا يسْتقل العقل دون هداية	بالوحي تأْصيلًا ولا تفصيلًا
وإذا النبوة لم ينلْك ضياؤها	فالعقل لا يهْديك قطّ سبيلًا
طُرُق الهُدى مسْدودةٌ إلا على	مَن أمّ هذا الوحي والتَّنزيلا
يا طالبًا دَرْك الهُدى بالعقل دون	النّقل لن تلْقى لذاكَ دَليلًا

سبيل الهدى إنما هو من طريق الوحي ﴿وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِيٓ إِلَيَّ رَبِّيٓۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ۝٥٠﴾ [سبأ: ٥٠].

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وإذا كان هكذا فالواجب تَلَقِّي عِلم ذلك من النُّبوات على ما هو عليه)؛ وهذه جملة حَسَنة، أن تتلقى علْم هذا المقام -علم المطالب الإلهية- من طريق النُّبوة من طريق الوحي، قال: (على ما هو عليه)؛ يعني أن المسلك الصحيح هو أن تحمل الوحي على ظاهره من غير تحريف.

إذا كانت سبيل الهُدى مقصورَةً محصورةً على الوحي فخُذْه كما هو بلا تحريف ولا تبديل، يُحمل على ظاهره دون أن تعبث به بمَعاوِل التأويل والتحريف؛ هذا الذي أراده المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: (**على ما هو عليه**) وهذه كلمة حسَنة وكرَّرها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ كما سيأتي معنا إن شاء الله، كرَّرها في قادِم الصفحات.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ومِن المعلوم للمؤمنين: أنَّ الله تعالى بَعث مُحمدًا ﷺ ﴿بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح:٢٨] وأنه بين للناس ما أخبرهم به من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر.

-والإيمان بالله واليوم الآخر يتضمن الإيمان بالمبدأ والمعاد، وهو الإيمان بالخلق والبعث كما جمع بينهما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة:٨]، وقال تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ۝٢٨﴾ [لقمان:٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الروم:٢٧]-.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه الجملة من قوله: (والإيمان) إلى نهاية (آية الروم) هذه جملة اسْتطرادية.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقد بيَّن الله سبحانه على لسان رسوله ﷺ من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر ما هدى الله به عباده وكشف به مُراده.

ومعلوم للمؤمنين أن رسول الله ﷺ :

أَعلَم من غيره بذلك.

وأنصح من غيره للأمة.

وأفصح من غيره عبارة وبيانًا.

بل هو أعلَم الخلق بذلك، وأنصح الخلق للأمة، وأفصحهم، فقد اجتمَع في حقه ﷺ : كمال العلم، والقدرة، والإرادة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه من القواعد الأصيلة عند أهل السنة والجماعة، والمسالك المنهجية التي يُشهرونها في وجه كل مبتدع؛ ليس فقط في باب الصفات أو فيما يُقابَل به المؤوِّلة، بلْ في جميع البدع، هذا سلاح نافع جدًا لك يا أيُّا السُّني، تُواجه أي مبتدع أيَّ مُحدِث، سواء في البدع الاعتقادية، أو في البدع العملية، واجِهه بهذا الدليل العظيم، وهو دليل كمال العلم وكمال النصْح وكمال الفصاحة، فأمامه تتهاوَى كل شُبهات المبتدعة.

فالنبي ﷺ اجتمع في حقه كمال العلم والقدرة -يعني على البيان وإيضاح الحق- والإرادة إرادة النصح؛ فمتى ما اجتمعت هذه الأمور الثلاثة فلابد معها أن

يكون النبي ﷺ قد بين البيان التام، لا يمكن، يستحيل أن تجتمع هذه الثلاثة في النبي ﷺ ثم لا يحصل منه البيان التام في كل أبواب الدين، فكيف في أشرف تلك الأبواب! وهو ما يتعلق بمعرفة الله ﷻ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ومعلوم أن المتكلم والفاعل إذا كمُل عِلْمُه وقدرته وإرادته كمُل كلامه وفعله، وإنما يدخل النقص إما مِن نقص عِلمه، وإما مِن عجزه عن بيان عِلْمه، وإما لعدم إرادته البيان.

والرسول هو:

الغاية في: كمال العلم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

والغاية النهاية التي ليس فوقها شيء: فلا أحد من الخلق قطّ أعلَم بالله ﷻ، وبشرعه من رسول الله ﷺ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

والرسول هو:

الغاية في: كمال العلم.

والغاية في: كمال إرادة البلاغ المبين.

والغاية في: القدرَة على البلاغ المبين.

ومع وجود القدرة التامة والإرادة الجازمة: يَجب وجود المراد؛ فعُلِم قطعا أنَّ ما بينه من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر حصَل به مراده من البيان.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ولا يُحتاج معه إلى شيء آخر البَتَّة، كافٍ شافٍ، ولا حاجة إلى أن يُضاف إليه أو يُزاد عليه، فهو من حيث ذاته كافٍ لمن أراد الله ﷻ هدايته.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وما أراده من البيان هو مطابق لعِلْمِه، وعِلْمه بذلك أكمل العلوم، **فكلُّ مَن ظنَّ أن غير الرسول ﷺ أعلَم بهذا منه أو أكمل بيانا منه أو أحرص على هدي الخلق منه؛ فهو من الملحدين لا من المؤمنين.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لا شكَّ في ذلك ولا ريب، مَن الذي يجرُؤ على أن يقول إنه أعلَم بالحق من رسول الله ﷺ !، وإنه أحرص على هداية هذه الأمة منه عليه الصلاة والسلام!، أو أنه أكمل منه بيانًا عليه الصلاة والسلام.

لـو كـان حقًّـا مـا يقـول معطِّـلٌ ... لِعُلـــــوِّه وصـــــفاته الـــــرحمنِ

لَـــزِمَتْكُم شُـــنَعٌ ثلاث فـــارْتؤُوا ... أو خَلّـــــة مــــــنهنّ أو ثِنتـــــانِ

تقـديمُهم في العلـم أو في نُصْـحهم ... أو في البيــــان أَذَاك ذُو إمكــــان؟

لا والله، هذا شيء لا يمكن، أن يتقدَّم أحد على رسول الله ﷺ في هذه الأمور الثلاثة.

والأمر كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا:

يا قَـوم رُسُـل الله أعـرَفُ مِـنكُمُ ... وأَتَـــمّ نُصْـــحًا في كَمـــال بيَـــانِ

كم هذه؟ ثلاثة أمور.

يا قَـوم رُسُـل الله أعـرَفُ مِـنكُمُ ... وأَتَـــمّ نُصْـــحًا في كَمـــال بيَـــانِ

أتُـــراهم قـــد أَلْغَـــزوا التَّوحِيـــد إذْ ... بَيّنتُمُـــــوهُ يَـــــا أُولِي الْعرْفَـــــان

يعني: هم جاؤوا بجعْل باب التوحيد طلاسِم وألْغاز وأشياء خفية غير واضحة، وأنتم بيَّنت البيان التام!!، أيُمكن أن يقول هذا أحدٌ يعرف ما يخرج من رأسه؟

أتُـــراهم قـــد أظهـــرُوا التَّشْـــبِيه ... وَهُـــوَ لـــديكم كعبـــادة الْأَوْثَـــان

أنتم تعرفون أن التشْبيه عندنا وعندكم كُفْرٌ بالله ﷻ، أيَكون رسول الله ﷺ وإخوانه من المرسلين قد أتَوا بما يقتضي التشْبيه، أو على الأقل بما ظاهره يُوهِم التشْبيه!!.

ولأي شَـيْء لـم يَقُولُـوا مثـل مَـا ... قـــد قُلْـــتُمُ فِـــى رَبنَـــا الـــرَّحْمَن

ولأي شَـــيْء صَـــرَّحُوا بِخِلَافِــــهِ ... تَصْـــرِيح تَفْصِـــيلٍ بِـــلَا كتمـــان

أَتـــرَاهُم عَجَـــزُوا عَـــن التِّبْيَـــان ... وَاسْـــتَولَيتُمُ أَنْـــتُم علـــى التِّبْيَـــان

كل عاقل يُدرك أن هذا لا يمكن أن يكون.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والصحابة ﷺ والتابعون لهم بإحسان، ومَن سَلَكَ سبيل السَّلف هُم في هذا الباب على سبيل الاستقامة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لماذا؟ لأنهم استقَوا من الوحي، فكانوا على سبيل الاسْتقامة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأمَّا المُنحرفون عن طريقتهم فهُم ثلاث طَوائف:

أهل التَّخْيِيل، وأهل التَّأْويل، وأهل التَّجْهِيل.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الآن فرَّع على ما سبق بيان المخالفين للحق في هذا المقام، فقال: (وأمَّا المُنحرفون عن طريقتهم فهُم) في تعامُلهم مع أدلة الوحي (ثلاث طَوائف)؛ يعني الأمر لا يقتصر على الانحراف في باب الإيمان بالله ﷻ، بلْ قد يشمل أيضًا أبوابًا أخرى كما سيأتي، فأهل التَّخْيِيل كثيرٌ منهم لم يقصروا مسلك التخْييل على باب الإيمان بالله ﷻ، بلْ شمل عندهم ما يتعلق بالملائكة، ما يتعلق بالإيمان باليوم الآخر، ما يتعلق بباب الطلب والأمر والنهي. المقصود: أنَّ هذا هو مسلكهم في التعامل مع أدلة الوحي، انقسموا إلى هذه الفِرق الثلاثة: أهل تخْييل، وأهل تأويل، وأهل تجهيل.

وفي أول كتاب «دَرْ التعارض» جعل القسمة ثنائية: جعلهم أهل تبديل، وأهل تجهيل، ثم قسَم أهل التبديل إلى: أهل تخييل، وإلى أهل تأويل.

والمعنى كل حال واحد، سواء قسَمتهم إلى ثلاثة أقسام: إلى أهل تخييل، وإلى أهل تأويل، وإلى أهل تجهيل، أو قلتَ هم: أهل تبديل، وأهل تجهيل، ثم أهل التبديل ينقسمون إلى: أهل تخييل وأهل تأويل، فالمعنى على كل حال واحد.

لكن السؤال: أين أهل التمثيل؟ لِمَ ما ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أهل التمثيل، أنت تراه يقول: أهل التخييل، هؤلاء معطِّلة، أهل التأويل هؤلاء معطِّلة، أهل التجهيل الذين هم المفوِّضة، وهؤلاء أيضًا معطِّلة؛ لكن أين أهل التمثيل؟

هل اكتفى الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بما ذكرَه قبل قليل يعني قبل صفحات يسيرة وأخذْناها فيما مضى.

أو يُقال: إن القوم ما تصرفوا في النصوص تصرُّف هؤلاء، يعني لم يجعلوا لهم منهجًا في صرْف نصوص الوحي عن ظاهرها، إما عن طريق مسلك التخْييل، أو عن طريق مسلك التأويل، أو عن طريق مسلك التفويض. الممثلة يدَّعون أنهم يحملون النصوص على ظاهرها، والخلل عندهم هو في فهْم كلمة (الظاهر).

أهل السنة يقولون مثل هذه الجملة: نحن نحمل النصوص على ظاهرها، ولكن ما هو الظاهر عندهم؟ الظاهر: اللائق بالله. أما المحْنة والبَلِيَّة التي وقع فيها الممثل هي أنهم زعموا أنها على ظاهرها اللائق بالمخلوق.

إذًا هذا هو الفرق بين أهل السنة والممثلة؛ وهو فرْق شاسع جدًا، أهل السنة والممثلة يقولون جملة ثم يفترقون بعدها، أهل السنة والممثلة كلاهما يقول: نصوص الصفات محمولة على ظاهرها، ثم افترقا؛ أهل السنة يقولون: هي على ظاهرها اللائق بالله عَزَّوَجَلَّ، الممثلة يقولون: هي على ظاهرها اللائق بالمخلوق. وسيأتي في آخر كتاب «الحَموية» إن شاء الله تفصيل هذا الأمر، وذكْر هذه التقسيمات.

على كل حال؛ دَعُونا الآن في أهل التعطيل، وأهل التمثيل البلِيَّة بهم بكل حال أقلّ من البلية بأهل التعطيل، داء التمثيل في الأمة قليل إذا ما قارَنتَه بداء التعطيل، البلية كل البلية في التعطيل.

فذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن هؤلاء المنحرفين ثلاث طوائف: أهل تخييل، وأهل تأويل، وأهل تجهيل، وكلهم على ضلالة، والحقّ مع أهل سواء السبيل؛ مع السلف الصالح وأتباعهم، مع أهل السنة والجماعة، مع أهل الحديث والأثر.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فأَهْـلُ التَّخْيِيـلِ: هُـم المُتفلْسِـفَة ومَـن سَـلَك سبيلهم مِن مُتكلِّم ومُتصَوِّف ومُتفَقِّه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هؤلاء هم أهل التخييل؛ التخييل: من التخيّل، التخيُّل: تأْليف صورٍ ذهْنية وإن لم تكن موافقةً للواقع الموجود، يتخيل الإنسان في ذهْنه أشياء والواقع أنها لا حقيقة لها، هؤلاء أهل التخييل.

قال: (هُم المُتفلْسِفَة) الذين يدَّعون زَورًا وبُهتانًا أنهم يَنتسِبُون إلى هذه الملة، والواقع أنهم من أبعد الناس عنها؛ كالفَارابي، وابن سيناء، والسَّهَرْوَرْدِي، وأضرابهم، (ومَن سَلَك سبيلهم مِن مُتكلِّم ومُتصَوِّف ومُتفَقِّه).

ممَّن سَلك هذا المسلك: الفلاسفة المنتسِبون إلى الإسلام، والباطنية من إسماعيلية، ونُصيرية، ودُروز وغيرهم؛ هؤلاء باطنية الشيعة. وكذلك باطنية الصوفية، أهل الوحْدة، والاتحاد، كابن عربي، وابن سبعين، والتْلمساني، وأمثال هؤلاء. وكذلك طائفة من المتكلِّمين سلَكوا مسلك التخييل، وفي بعض كلام الغزالي ما يحُوم حول هذا المعنى.

لماذا سلَكوا هذا المسلك في شأْن النصوص المتعلقة بالصفات التي ينفونها؟

الجواب: أنهم احتاجوا أن يعتذروا عن مَجيء النبي ﷺ بهذه الأدلة التي اشتمَلَت على نصوص الصفات المقتضية للتشْبيه وإن كانت في الحقيقة أن الله سبحانه وتعالى لا يتصف بها، ولكن حاجة عامة الناس مقتضية لأَن يؤمنوا بأن ربهم ﷻ متصف بهذه الصفات، حتى يحصل لهم ترْغيب وترْهيب، حتى يستقيموا على قانون الشرع لابد أن يعتقدوا أن الله ﷻ استوى على هذا العرش العظيم، وأنه يأتيهم يوم القيامة هو ﷻ ، وأنه يحِب، وأنه يُبغِض، وأنه يغضب، إلى آخر ما هنالك هذه أمور هي من قَبيل التخييل من لدُن رسول الله ﷺ لعامة الناس لأجل أن يستقيموا على الحق. أما لو جاءهم النبي عليه الصلاة والسلام ابتداء فقال لهم: إن الله لا داخل العالَم، ولا خارجه، ولا فوق، ولا تحت، ولا متصل، ولا منفصل، ولا بذِي جوهر، ولا أعراض، ولا أبعاض، إلى آخر ما يذكرون، فإنهم حينئذٍ لا يكون منهم رغبْة في الْتزام الشريعة ولا رَهْبة من ترْكها، احتاج النبي ﷺ أن يخيِّل لهم ما خيَّل لأجل أن يحصل لهم ترْغيب وترْهيب.

إذًا: هذا أيضًا من مسالك التخييل التي سَلكَها بعض المتكلمين الذين هم في الأصل من أهل التأويل وليسوا من أهل مسلك التخييل.

هناك فرْق كبير بين مسلكَي: أهل التخييل وأهل التأويل:

أهل التخييل: يزْعمون أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أرادوا من الجمهور -الجمهور يعني العامة بخلاف الصَّفْوة المُسْتنيرة- أرادوا من الجمهور اعتقاد الباطل، أهل التخييل يقولون: النبي عليه الصلاة والسلام وإخوانه من الأنبياء أرادوا من الناس أن يعتقدوا الباطل، سواء فيما يتعلق باليوم الآخر، أو فيما

يتعلق بالمطالب الإلهية، أو فيما يتعلق بالأمر والنهي، على خلافٍ بينه سيأتي بعون الله، لأنَّ استقامتهم لا تتم إلا بهذا.

ولذلك يمنعُون من تأويل هذه النصوص أمام العامة، إيَّاك أن تأتي فتقول: الله ﷻ لا يُحب، الله لا يسْتوي، الله لا يَجيء، لا؛ نحن نعتقد ونعرف أن هذا الكلام لا حقيقة تحته، ولكن لابد للناس أن يتخيَّلوا وأن يعيشوا هذا الوهْم، هذا التصور الخاطئ المتعلق بالله اليوم الآخر مصلحتهم في أن يعيشوه، كما أنك أنت تأتي أو ربما يأتي شخص فيُخيِّل لابنه أن هناك غُولًا سيأتي إن لم يَنَمْ، أو إذا خرج فربما يأتي هناك وحْش كاسِر سيقتله، لأنه في ظنه أن مصلحته في أن يعيش هذا الخيال، أن يعيش هذا الوهْم حتى يسْتجيب لكلامه ورَأْيه، هكذا يفعل الأنبياء في زعْم هؤلاء.

إذًا أهل التخييل يُريدون أن يقولوا: إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أرادوا من الناس اعتقاد الباطل.

أما أهل التأويل: فلا؛ أهل التأويل يقولون: إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أرادوا من الناس أن يعتقدوا الحق، لكنهم ما أفصحوا عنه، أتوا بالأمر مُلْغَزًا، موهِمًا، مُشْتَبِهًا، وترَكوهم يتخبَّطون.

وهؤلاء وهؤلاء على ضلال عظيم؛ فليس بصحيح أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أرادوا من الناس أن يعْتقدوا الباطل، وليس بصحيح أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لم يُبيِّنوا الحق، بلْ تركوا الأمر في عَماية وضلالة واشْتباه والْتباس عليهم، حاشا وكلا لم يكن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كذلك.

إذًا هذا هو الفرق بين أهل التخييل وأهل التأويل.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فإنهم يقولون: إنَّ ما ذكرَه الرسول ﷺ مِن أمْر الإيمان بالله واليوم الآخر إنَّما هو تَخْييل للحقائق ليَنتفع به الجمهور، لا أنَّه بيَّن به الحق، ولا هدى به الخلق، ولا أوضَح به الحقائق.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هؤلاء يقولون: إن خاصية الأنبياء التي امتازوا بها: قوة التخيُّل؛ يحصل لهم قدْرة على تَخيّل الأشياء، كثيرٌ منهم يقرِّر أن النبي عنده قدْرة على أن يتخيل أن هناك أشياء نُورانية تُخاطبه وتُبلِّغه بخبر أو أمْر أو نهي، وهو قد يكون متوهِّمًا فيَعيش هذا الوهْم أيضًا أنَّ هناك ملَكًا بلَّغه وحيًا من الله ﷻ. أو لا هو فقط يتخيل، وإن كان يعرف أن هذا كله كذب لا حقيقة له، المهم أنه يتخيل، ثم إنَّه يُحسِن التخييل، يُحسِن التصْوير للناس؛ فهذه خاصية الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، أنَّ هناك جنة، وهناك نار، وهناك إله عظيم متصف بالصفات، وأنه يفعل، وأنه يخلُق، وأنه يُعطي، وأنه يمنع، وأنه يُحب، وأنه يُبغِض، يغضب، إلى آخره، وكل ذلك لا حقيقة تحته، لكن لأن الحاجة تدعو لذلك.

هذا كذبٌ لمصلحة الجمهور، لا يمكن أن يسْتقيم معاش الناس لا يبْغِي بعضهم على بعض إلا بحصُول مثل هذه التخْييلات وإيهامهم بها؛ لأجل أن يحصل لهم رغبة ورهْبة، فتَستقيم أحوال الناس، وتصلح معاشاتهم؛ هكذا يقول أهل التخييل.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثمَّ هُم على قِسمَين:

مِنهم مَن يقول: إن الرسول ﷺ لَم يعلم الحقائق على ما هي عليه!

ويقولون: إن مِن الفلاسفة الإلهية مَن عَلِمَها!!

وكذلك من الأشخاص الذين يُسمّونهم الأولياء مَن عَلِمَها!

ويزعمون: أن من الفلاسفة والأولياء من هو أعلَم بالله واليوم الآخر مِن المرسلين، وهذه مَقالَة غُلاة المُلْحِدِين من الفلاسفة والباطنية: بَاطنية الشيعة، وباطنية الصوفية.

ومنهم من يقول: بل الرسول عَلِمَها لكن لم يُبيِّنَها، وإنَّما تكلَّم بها يُناقِضُها، وأراد من الخلق فَهْمَ مَا يُناقِضُها؛ لأنَّ مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات التي لا تُطابق الحق!

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

بيَّن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاهُنا أن هؤلاء الفلاسفة منقسمون إلى قسْمين، هذا التخييل الذي حصل من الأنبياء للناس، خيَّلُوا لهم وجعلوهم يتوهَّمُون هذه الأمور خلاف الفريقين في: هل كان النبي يعلم أنَّ ما يُخبر به لا حقيقة وراءه؟ أو أنه هو نفسه أيضًا كان متوهِّمًا وكان يظن أن هذا الكلام حقيقة؟

الفريق الأول يقول: إن الرسول ﷺ لم يعلم الحقائق على ما هي عليه، ويقولون: إنما الفلاسفة الإلهية، الفلاسفَة الإلهيّون أو الفلاسفة المتأَلِّهَة، هم الذين

يُثبتون وجود الله ﷻ في الجملة، بخلاف الملاحدة الذين ينفون ذلك بالكلية، وإن كان عند التحقيق لا فرْق، فحقيقة أمرهم أنهم كافرون بالله ﷻ، بسبب هذه العقائد التي اعْتقدوها في الله جل وعلا، وبتكْذيبهم الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، لكنهم في الجملة يزْعون أنهم يؤّمنون بالإله.

المقصود: أن هؤلاء يقولون: إن النبي عليه الصلاة والسلام -وهكذا الأنبياء قبله- لم يعملوا الحقائق، وإنما كانوا أيضًا واقعين في هذا التخْييل، ولأجل هذا؛ هؤلاء يفضِّلون الفَيلسوف الكامل على النبي؛ لأن الفيلسوف يعلم الحقائق، بخلاف النبي فإنه حصل له هذا التخييل.

التخييل عند هؤلاء حاصل في عِلْم النبي وفي خِطابه، صار هو في علْمه متخيِّلاً متوهِّمًا خلاف الحق، ثم إنه خيَّل للناس وصوَّر لهم هذه الأشياء، فصار التخييل عند هؤلاء في عِلْم النبي وفي خطابه أيضًا.

وعلى هذا كان الفارابي ومَن وافقه كانوا يعتقدون هذا الأمر، وأن النبي أيضًا كان متوهِّمًا؛ كان فعْلاً يعتقد أن الله ﷻ متصف بهذه الصفات، وأن ثَمَّة حياة برْزخية، وأن هناك معادًا للأبدان، إلى آخر ما هنالك.

قال: (وكذلك من الأشخاص الذين يُسمّونهم الأولياء مَن عَلِمَها)؛ أيضًا من باطنية الصوفية مَن هم على هذا المذهب كابن عربي، ولذلك كانوا يفضِّلُون الوَلِي الكامل على النبي، لماذا؟ لأن النبي جاهل، وأما الولي فإنه يعرف الحقيقة، ويعرف أن هذا الكلام كله الذي جاء في القرآن والسنة كل هذا مجرد أوْهام مجرد خيالات لا حقيقة تحتها.

قال: (وهذه مَقالَة غُلاة المُلْحِدِين من الفلاسفة والباطنية؛ بَاطنية الشيعة) من الإسماعيلية والنُّصيرية وغيرهم، (وباطنية الصوفية) كابن عربي، وابن سَبعين، والتلْمساني، وغيرهم.

أما الفريق الآخر فيقول: لا، التخييل في خِطاب النبي لا في علْمه، وعلى هذا مذهب ابن سيناء ومَن وافقه. يقولون: النبي كان يعلم الحقيقة، إنما التخييل حصل منه للناس، لم يحصل له تخييل في نفسه، إنما فقط كان يُخيِّل للناس من خلال ما يتكلم به وما يُخبر به وما يذكر أنه وَحي أُوحي إليه، يخيِّل للناس هذه الأشياء وإن كان يعلم في الحقيقة أن هذا كله كذب.

الأول الفارابي يزعم أنه كان يظن نفسه صادقًا وأن هناك حقائق، أما ابن سيناء فإنه كان يقول: إن الرسول ﷺ وهكذا الأنبياء كانوا يعلمون أن هذا كله كذب، وأنهم كانوا يكذبون في كلامهم، ولكن -كما زعموا- إنما أرادوا بذلك مصلحة الجمهور.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ومنهم من يقول: بل الرسول عَلِمَها لكن لم يُبَيِّنْها، وإنَّما تكلَّم بها يُناقِضُها، وأراد من الخلق فَهْمَ مَا يُناقِضُها؛ لأنَّ مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات التي لا تُطابق الحق!



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لن يستقيم حال الناس إلا بهذه الأكاذيب وهذه الهَذَيَانات وهذه التُّرَّاهات!، ولذلك أقدَم الرسول ﷺ على ذلك، وحاشه عليه الصلاة والسلام.



قال المصنف رحمه الله

ويقول هؤلاء: يَجب على الرسول أن يدعوَ الناس إلى اعتقاد التجسيم معَ أنَّه باطلٌ، وإلى اعتقاد مَعاد الأبدان معَ أنه باطلٌ، ويخبرُهُم أنَّ أهل الجنة يأكُلُون ويشرَبُون مع أنَّه باطلٌ.

قالوا: لأنه لا يُمْكِنُ دَعوةُ الخلقِ إلا بهذه الطَّريق التي تتضمَّنُ الكَذِبَ لمصلحةِ العبادِ.

قال الشارح وفقه الله

إذًا؛ لأن مصلحتهم -مصلحة الجمهور- لا تَتِمّ إلا بذلك؛ لأنه لا يحصل لهم ترْغيب ولا ترْهيب إلا بإثبات الصفات التي تقتضي التجسيم، وإثبات معاد الأجسام، وأن الأجساد تُبعث وأنه يحصل لها نعيم وعذاب إلى آخره، إذًا لا تَتِمّ مصلحتهم إلا بهذا، ولذلك كان هذا الكذب من الأنبياء لأجل المصلحة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فهذا قول هؤلاء في نصوص الإيمان بالله واليوم الآخر.

وأمَّا الأعمال: فمِنهم مَن يُقرّها، ومِنهم مَن يُحَرِّفُها هذا التحْرِيف، ويقول: إنَّما يُؤمر بها بعض الناس دون بعض، ويُؤمر بها العامة دون الخاصة، وهذه طريقة الباطنية المَلاحدة والإسماعيلية ونحوهم.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هم في الحقيقة ثلاثة أقسام، بيَّن هذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر.

هذا المسلك الذي سَلَكُوه، هلْ هو مقصورٌ على باب الإيمان بالله عَزَّ وَجَلَّ، مقصور على المطالب الإلهية؟ أو يشمل غير ذلك؟

الحقيقة أنهم ثلاث طوائف:

❁ **الطائفة الأُولى**: سلَكت مسْلَك التخييل في الأبواب الثلاثة: في باب الإيمان بالله، وباب الإيمان باليوم الآخر، وباب الطلب، يعني باب الأمر والنهي، أو كما عبَّر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الأعمال)؛ خيَّل لهم أن هناك صلاة صفتها رُكوع وسجود وإلى آخره، أن هناك صيام يكون في وقت واحد بهيئة وصفة معينة، وهناك حجًا إلى بيت الله العَتيق، إلى آخر ما هنالك، والواقع أن هذا كله غير صحيح وغير مطلوب، إنما الحقيقة شيءٌ آخر كما سمعت قبل قليل من تأْويلات الباطنية.

ولذلك يقول هؤلاء: إن هذه العبادات إنما نُخاطب بها ونأمر بها العامة؛ لأن مصلحتهم لا تتم إلا بذلك، أما الخاصة والصفوة فإنهم لا يُطالبُون بشيء من هذا أصلاً؛ لأنهم يُدركون أن العبادة في الحقيقة ليسَت هكذا.

إذًا: هذه الطائفة الأُولى التي تقول: إن التخييل حاصل في باب الإيمان بالله، واليوم الآخر ما هناك بعْثٌ للأجساد، والأمر الثالث هو فيما يتعلق في باب الطلب.

❁ **الطائفة الثانية**: مَن سلَك مسْلَك التخْييل في باب الإيمان بالله واليوم الآخر فقط، دون باب الطلب، بلْ كانوا يلْتزمون أحكام الشريعة ويعتقدون أن النبي ﷺ جاء بها على ما هي عليه. ما عندهم إشكال في مسألة الأوامر والنواهي في الأعمال المطلوبة، إنما كان إشكالهم فيما يتعلق بالإيمان بالله واليوم الآخر.

❁**والفريق الثالث** -وهو أخفّهم شرًّا- سَلَكوا مسْلَك التخْييل في باب الإيمان بالله فقط، دون باب الإيمان باليوم الآخر، أو في مسائل الأعمال، أو الأمر والنهي؛ فاليوم الآخر عندهم النصوص فيه على ظاهرها وأنها حق والنبي ﷺ بيَّنها، كذلك في باب الأعمال والأمر والنهي، إنما مسْلَك التخييل فقط في باب الإيمان بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأما أهل التأويل فيقولون: إنَّ النصوص الواردة في الصفات لم يَقْصِدَ بها الرسول ﷺ أن يعتقدَ الناسُ الباطل، ولكن قصَد بها معاني ولم يُبيِّن لهم تلك المعاني، ولا دلَّهم عليها، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصودُهُ امتحانُهُم وتكليفُهُم، وإتعاب أذْهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مَدلوله ومقتضاه، ويعرفوا الحق من غير جهته، وهذا قول المتكلِّمة الجهمية والمعتزلة، ومَن دخل معهم في شيء من ذلك.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

فهذا كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الطائفة الثانية التي خاضَت بالباطل في نصوص الصفات الإلهية.

سبق كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أهل التخْييل، وهذا أَوان بيان ما يتعلق بأهل التأويل، وقد سبق الكلام عن التأويل في عِدَّة دُروس ماضية، وعرفنا معنى التأويل وأنه: صرْف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يُدَّعى، كما سيأتي في كلام المؤلف لاحقًا إن شاء الله.

فيَشرح المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاهُنا مقالة القوم، فهُم يقولون: إن النصوص التي جاءت في الصفات لم يقصد رسول الله ﷺ أن يعتقد الناس فيها الباطل، وإنما أن يعتقدوا الحق، ولكن الحق خَفِي وهو ﷺ لم يُبيِّنه، بخلاف مقالة أهل

التخييل؛ فإنهم يزْعمون أن الرسول ﷺ أراد من الناس أن يعتقدوا الباطل، وهذا الفرق بين الفريقَين.

فهنا كلامٌ ظاهره شيء والمراد شيء آخر، بلْ هاهُنا كلام ظاهره الضلال والكُفْر، والمراد شيء آخر، ثم النبي ﷺ يسْكُت عن البيان والتوضيح.

طيب لِمَ كان هذا؟ قالوا: لأنَّ النبي ﷺ أراد من الناس أن يجدّوا وأن يجتهدوا في البحث عن الحق، فيَنالون ثواب هذا الاجتهاد والتعب في الوصول إلى الحق، قال: (ومقصوده امتحانهم وتكليفهم، وإتعاب أذْهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مَدلوله ومقتضاه، ويعرفوا الحق من غير جهته): من غير جهته عليه الصلاة والسلام، وهذه المسألة تأمَّلْها جيدًا.

قال: (وهذا قول المتكلِّمة الجهمية والمعتزلة ومَن دخل معهم في شيء من ذلك) من أشعريةٍ وماتُريديةٍ ونحوهم.

والحقيقة أن مذهب التأويل ليس ثَمرة بحْثٍ علمي جاد، والقوم لم يكونوا جادِّين حينما تناولوا نصوص الصفات بالتأويل، لم يكن منهم جِدٌّ وحِرص على الوصل إلى الحق لمعرفة ما الذي أراده الله وما الذي أراده رسول الله ﷺ بهذه النصوص؟

بدليل أنهم لا تجد عندهم ذاك الحرص على تحقيق المعنى المراد وبيانه، إنما مرادهم صرْف النص عن ظاهره، ولذا تجد أنهم يحشرون أشكالًا وألْوانًا من التأويلات في الآية، ثمَّ لا يقِفُون الوقفة المطلوبة الجادَّة -إن سلَّمنا لهم بأن الحق في خلاف الظاهر- لا تجد منهم الحرص على أن يحققوا المعنى المراد، إنما المهم

والحرص الشديد منهم كان في أن يُصرَف النص عن ظاهره؛ فتَجد أنهم يقولون: هذه الآية من نصوص الصفات، وقِيل: إن المراد بهذه الصفة كذا، وقيل إن المراد كذا، وقيل إن المراد كذا.

طيب أين الحق؟ أين مراد الله ومراد رسوله ﷺ ؟ لا تجد منهم ذاك الحرص، إنما المهم أن هذا مؤوَّل؛ ولذا الذي يعرف منهجهم حق المعرفة يُدرك أن منهج التأويل لا يعدو أن يكون مَهربًا ومَخرجًا يهربون من خلاله من تحقيق الإيمان بهذه النصوص على ظاهرها، مجرد مخرج يذْلُفُون منه إلى القصْد؛ وهو أنه لا يمكن أن تُحمل نصوص الصفات عن ظاهرها، لِمَ؟ لأنها عندهم تُعارض عقائد اعتقدوها وأصولًا أصَّلوها، والجادة المتَّبعة عندهم كما علمتم: أنهم يعتقدون ثم يسْتدلّون، يعتقدون أولًا من غير طريق الوحي، ثم ينظرون في أدلة الوحي، فما وافق فالحمد لله، وما عارَض في نظرهم فإنهم يسلُكون هذه المسالك والمَخارج بتجاوُز هذه النصوص التي تُخالف عقائدهم، قعَّدوا أصلاً وهو ما يتعلق بدليل حلول الأعراض والحوادث، وامتناع أن تحل الحوادث في ذات الله ﷻ، ففُوجِؤُوا أن هاهُنا آيات تدلّ على ثبوت صفة استواء، صفة محبة، وصفة الغضب، وإلى آخره، إذًا ماذا نصْنع؟ ليسَت مشكلة، أوِّلوا، غالطوا بالتأويل.

إذًا هذا يدلك على أن التأويل -وأُكرِّر- ليس ثمرة بحْث علْمي جاد نَزِيه، إنما هُم يعتقدون -وقد أخطؤوا في هذا الاعتقاد أيّما خطأ- أن الحق في تلك القواعد والأصول التي أصَّلوها، والتأويل محاولة لعدم إلْزامهم بالرجوع عن هذه العقائد، وإقناع لأنفسهم أنهم ما خالفوا الحق.

هذا ما يتعلق بمسلك التأويل، وسيأتي معنا -إن شاء الله- مناقشة هذا الموضوع في مرات قادمة بحسب ما يُورد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب، فإنه اعْتنى كثيرًا بالرَّد على مذهب المؤوِّلة.

أَوَدُّ هاهُنا أن تُلاحِظ عِدَّة أمور في منهج التأويل، أذكرها على سبيل الإيجاز، وإلا فتفصيل القول في نقْض هذا المذهب يطول معه الوقت:

❁ لاحِظ في منهج التأويل **أولًا**: أنهم يدَّعون أن النصوص على خلاف ظاهرها، وأن الله أراد وأن رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أراد امتحان الخلق بالاجتهاد والبحث عن هذا الحق، **والسؤال**: ما الدليل؟ أنتم تتحدَّثون عن مراد الله وراد رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهاتُوا بُرهانكم إن كنت صادقين، مِن أين لكم أن الله أراد كذا؟ وأن رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أراد كذا؟ لا تجد إلا دعْوى مجردة.

أُعيد: لما قال القوم: (مقصودة امتحانهم وتكليفهم، وإتعاب أذْهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مَدلوله ومقتضاه) هذا الكلام هذا التقرير ما الدليل عليه؟ الجواب: لا دليل؛ مجرد دعوى، والقاعدة: (أن الدعاوى المجردة يكفي في رَدِّها عدم التسْليم بها)، ما نحتاج أكثر من أن نقول: هذا كلام عارٍ عن الدليل، فهو مرْدود.

❁ **الأمر الثاني**: أن هذا الذي ذكرتم لا عهْد للشريعة به.

أُعيد: أن يُؤتى بكلام ظاهره باطل، ويُراد من الناس أن يصرفوا هذا الكلام الباطل عن ظاهره وأن ينقِّبُوا في غريب الكلام والمجازات والاسْتعارات

والكِنايات ووحْشي اللغة ليصلوا إلى الحق، أن يُؤتى بالضلال المُبين بل الكفر المسْتَبِين ويتكرَّر هذا كثيرًا والمراد: أن يتعب الناس حتى يفهموا الصواب.

هذا شيء لا عهْد للشريعة به، ولا يسْتطيعون أن يثبتوا دليلاً واحدًا أن هذا من مقاصد الشريعة، مقاصد الشريعة واضحة؛ أن يكون الوحي بَيانًا وتِبيانًا وهدًى ونورًا مبينًا، فأين هذا من هذا!

النبي ﷺ يقول كما عند أحمد والنسائي وأبي داوُد وغيرهم بإسناد صحيح: «إِنَّما أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الوَالِدِ أُعَلِّمُكُم»، أَهَذا فعْل الوالد مع ولَده؟ أَهَذا فعْل الوالد الذي يُريد نُصْح ابنه ودلالته على الحق؟ يكرِّر عليه الكلام الباطل، الكلام الذي يضله، الكلام الذي يحرفه عن الطريق المستقيم، بل الذي يُوقعه في أعظم ضلال وعطَب وهو التشْبيه!، ثمَّ يطلب منه أن يبحث هو عن الحق بعقله، مع أن بإمكان هذا الوالد أن يُرشده إلى الصواب بأسهل وأيسر طريق، ثم يكون الامتحان بعد ذلك في الامتثال!!

هذا الذي عهدنا الشريعة عليه: أن يكون الامتحان في الامتثال والتصْديق، لا في معرفة المعنى، لا حُجَّة لأحد في أن يقول: "أنا لَم أصدِّق لم أَمتثل للأوامر والنواهي لأن المعنى مجهول"، نقول: هذا الكلام باطل، بل النصوص مبيَّنة ومفسَّرة وواضحة، فالتكليف والامتحان إنما هو في أن تمتثل هذا الشيء الواضح، دونك هذا الحق، دونك هذا البيان، والآن مطلوب منك أن تمتثل.

القوم تجنَّبوا هذا كله وجاؤوا إلى هذا الشيء الغريب الجديد؛ وهو أن يكون التكليف في فهْم المعنى مع حصول المغالَطة في الوحي، هناك تلْبيس وتشْكيك في

الحقيقة وإتيان بظاهر له باطل، ثم المطلوب أن تبحث، وأين أبحث؟ ما بُيِّنَ لي، ابحث وبس، اذهب، تأمَّل، اقرأ، إلى أن تصل الصواب، وهذا خطابٌ عام لجميع المكلفين من الصغير والكبير، والعالِمِ والجاهل.

أُعيد: أَتعرفون عهْدًا للشريعة بهذا؟ هل جاءت الشريعة بمثال واحد يمكن أن يُقال له عُذر في أنهم قالوا بهذه المقالة؟ الجواب: لا بكل تأْكيد.

❁ **لاحِظ أمرًا ثالثًا**: أن الأدلة على العكس تمامًا، الأدلة دلَّت على أن النصوص ميسَّرة، ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر:٢٢] إذًا ماذا بقي؟ أن تتذكَّر، ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾، المطلوب هو هذا، وإلا فالمقام مقامٌ ميسَّر وواضح، ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، أحْسَن ما يكون من البيان والتبيان والتفسير هو ما جاء في هذا الوحي.

إذًا شيء لا دليل عليه، ولا عهْد للشريعة به، ثم الأدلة على نَقيضِه.

❁ **أضِفْ إلى هذا**: أن النبي ﷺ لم يبيِّن الحق، ولازِم هذا إما جهْله بالحق، وإما كِتْمانه للحق، وكِلاهما ممتنع على رسول الله ﷺ غاية الامتناع، لا يمكن أن يسكت النبي ﷺ عن بيان الحق؛ لأن هذا خلاف المراد من إرساله، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم:٤]، وهذا لم يحصل.

أَعودُ فأقول: النبي ﷺ ما بيَّن الحق، ولازِم هذا ما عرفتَ.

❁ **أضِفْ إلى هذا**: أن المطلوب أن تبحث عن الحق من غير جهتِه، أمامك كلام باطل، والمطلوب أن تبحث عن الحق، من طريقه هو عليه الصلاة والسلام؟ الجواب: لا، المطلوب أن نبحث عن الحق من غير طريقه، وإلا فلو أَخَذْت

بكلامه وحَمَلْته على ظاهره لوَقَعت في الضلال، إذًا ما المطلوب مِنِّي؟ أن أبحث عن الحق من غير طريقه!! أنظر فيما يقتضيه عقلي، وما تقتضيه القواعد التي يقرِّرها أُناسٌ أجنبيّون عن الدين من فلاسفة ومناطقة وغيرهم، فأُحاول أن أصل للحق من طريقهم، أما من طريقه هو عليه الصلاة والسلام فحذاري، لا تذهب في هذا الطريق، إيَّاك أن تؤُمَّ أعلام النبوة تسْتقي منها الحق؛ لأنك إن فعلْت ستَقَع في هُوَّة سحيقة من الضلال، ابحث عن الحق وأن مكلف ومُمتحَن بذلك، ولكن من غير طريقه عليه الصلاة والسلام، قال: (ويعرفُوا الحق من غير جهته) عليه الصلاة والسلام. ثم إذا عرفْت الحق فمطلوب منك أن تؤوِّل كلامه.

إذًا بعد هذا كله؛ ما فائدة كلامه، إذا كان يصرِّح بخلاف الحق، وبما يضلّنا، وبما يوقعنا في التشْبيه والكفر، وإذا كان الحق موجودًا في غير كلامه، وإذا كان هو لم يُبيِّن الحق، وإذا كان المطلوب تأويل وصرْف كلامه، إذًا ما الحاجة إلى كلامه أصلاً؟ بلْ ما الحاجة إلى بعْثته؟!

أرأيت خُطورة مسلَك ومنهج التأويل، إنه ولا شكَّ لازِم بل لوازم خطيرة، بل في غاية الخطورة، وهذه اللوازم تكْفيك في أن هذا المنهج الذي القوم عليه مَنهجٌ باطل لا شكَّ فيه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

والذين قصَدْنا الرَّد عليهم في هذه الفُتيا هُم هؤلاء[1]، إذْ كان نُفور الناس عن الأوَّلِين مَشهورًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قوله: (إذْ كان نُفور الناس عن الأوَّلِين مَشهورًا) مَن؟ أهل التخْييل.

فنُفُور الناس عمَّن يقول: إنَّ الرسول ﷺ وإخْوانه من الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام كذبوا هذا كافٍ في النُّفُور عنهم، فإن من المعلوم من الدين بالضرورة أن مَن اتَّهم النبي عليه الصلاة والسلام أو أحدًا من الأنبياء بالكذب ولو في كلمة واحدة فإن كافر بالإجماع.

فالنُّفُور من أهل التخْييل لا شكَّ أنه حاصل، لكن البليَّة بمَن هُم من بَني جِلْدَتنا ويتكلمون بألْسنتنا، ويزْعمون أنهم ينصرون السنة وينصرون الوحي، ويردُّون على الفلاسفة.

إذًا قد يكون الأقرب لك هو الأخْطر عليك، ليسَت هذه قاعدة مطَّرِدَة، لكنها يُمكن أن تقَع، فهاهُنا خُطورة هؤلاء من جهة الالْتباس، وعدم معرفة خطورة مقالتهم لدَى كثير من الجُهَّال، بخلاف حال الفلاسفة أهل التخْييل.

---

(١) مَن؟ أهل التأويل.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

بخلاف هؤلاء فإنهم تَظاهروا بنَصْر السُّنة في مواضع كثيرة.

وهم -في الحقيقة- لا للإسلام نَصَروا، ولا للفلاسفة كَسَروا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يقول: هؤلاء المؤوِّلة (تَظاهروا بنَصْر السُّنة) وزَعَموا أنهم يردون على الفلاسفة والمُلْحِدِين وأذناب هؤلاء، والحقيقة أن المتكلمين في رُدودهم على أعداء الإسلام قد يُصيبون وقد يُخطؤون، وقد يقصِّرون في بيان الحق.

بمعنى: رُدودُهم مَن تأمَّلها يجد أن ما فيها لا يخلو من حق أحيانًا، أو حق مَشُوب بِباطل، أو حق وفيه تقصير، ليس حقًّا تامًا مبيَّنًا كاملاً، وقد يأتون بقواعد باطلة وأصول فاسدة، قد يأْتون بعقائد ضالة في أثناء ردِّهم على المخالفين للحق.

ولذا الجهاد العلْمي لأعداء الله ﷻ لا يكون تامًا إلا من طريق أهل السنة والأثر، لماذا؟ لأنهم ينطلقُون من الوحي تأصيلاً وتفريعًا، فرُدودُهم رُدودٌ تشتمل على الحق الذي لا لَبْس فيه ولا اشْتباه، ولاحِظ أن أدلة الشرع التي يَتكلم بها أهل السنة والجماعة أَعَمّ من الأدلة النقلية؛ فإنها تشْمل الأدلة النقلية والأدلة العقلية، والأدلة الشرعية تشْملها، فما مِن دليلٍ نقلي صحيح، ولا دليلٍ عقلي صحيح إلا وهو مُندَرِجٌ تحت الأدلة الشرعية الصحيحة، (وطبيب ذاك العالَم الرَّباني).

أما رُدود الآخرين قد يقصدون نَصْر الحق، والدفاع عن الإسلام، ولكنهم يقعون في أثناء ذلك في مُشكلات؛ قد يترتَّب على هذه الرُّدود اعتقاد باطلٍ، أو تكذيبٌ بحق، بلْ ومُعاداةٌ لبعض الحق، وقد يترتب على رُدودهم تسلُّط أعداء الإسلام على المسلمين، كما نبَّه على هذا المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فإنهم بسبب رُدودهم تسلَّط هؤلاء الفلاسفة على نُصوص الوحي -هُم وإخوانهم من الباطنية والقرامطة- تسلَّطوا على نصوص الوحي وعاثُوا فيها فسادًا، وحملوها على أهوائهم؛ لأن أولئك طرَّقوا لهم الطريق، أنتم تسلكون مسلك التأويل في نصوص الصفات، ونحن نسلك مسلك التأويل في نصوص المعاد، أو نسلك مسلك التأويل في مسائل الأمر والنهي.

أَحلالٌ على بَلابِلِه الدّوحُ حَرامٌ للطّير مِن كل جِنسِ

وأحسَن منه قول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ على لسان هؤلاء الفلاسفة:

والله تأْويل العُلو أشدّ مِن تأْويلنا لقِيامة الأبْدانِ

تأويل العُلو أفْظَع وأشْنَع من تأويل مَعاد الأبدان، فالأدلة هنا أكثر وأوضح.

ثم يقول:

إنّا تأوّلنا كما أنتم تأوّلتُم فهاتُوا واضِح الفُرْقَان

أَلَنا على تأْويلنا وِزْرَان حَيثُ لكُم على تأويلكم أَجْرَانِ

يعني أنتم ما شاء الله حلال لكُم تؤوِّلون، وحرام علينا أن نؤوِّل!! فتحتُم بابًا لماذا لا نَلِج نحن منه أيضًا، لماذا هو حلال لكم وحرامٌ علينا؟ فكانت النتيجة أنهم سلَّطوا هؤلاء الملاحِدة على دين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وصدَق مَن قال: «إيَّاك وصُحْبَة الجاهل، فإنه يُريد أن ينفعك فيَضرّك».

فالمقصود -حفظكم الله-: أنَّ هؤلاء في الحقيقة (لا للإسلام نَصَروا) لم ينصروا الإسلام نصْرًا تامًا، (ولا للفلاسفة كَسَروا) لم يكسروا الفلاسفة كسْرًا تامًا، ولا بحبْل الله اعْتصموا، ولا للكتاب والسنة اتَّبعوا، وإنما ضيَّعوا الأصول فحُرِمُوا الوُصول.

وطُرُق الهَدى مسْدودَةٌ إلّا على مَـــن أَمَّ هـــذا الوحي والتَّنزيلا

هذه حقيقة القوم.

المقصود: أن هذا التظاهر بنصْر السنة يُغرِي الجُهَّال بقبول مقالة القوم، فمِن هاهُنا كانت خُطورة هؤلاء أشدّ.

ومسْلَك التأويل ؛ الذين تذرَّعوا بتأويلات المتكلمين لم يكونوا هؤلاء الفلاسفة والقرامطة فقط، بلْ إلى عصرنا الحاضر، الضالُّون المُضِلُّون أعداء الله من العقْلانِيِّين والحدَاثِيِّين وأضْرابهم تجد في بعض كتاباتهم ومؤلفاتهم المعاصرة أنهم يقولون: «الباب مفتوح، نحن بين أيدينا في التراث الإسلامي» هكذا يُعبِّرون في التراث الإسلامي، يعْنون: في كتب المعتزلة، وكتب الأشاعرة «ما يسْمَح لنا بأن نتأوَّل هذه النصوص، ونجعل الشريعة طَيّعة لَيِّنة سهْلة، تتوافق مع المعايير الغرْبية ومع دين الإنسانية» إلى آخر ما يزْعمون.

والمسلك واضح، هو مسْلَك التأْويل؛ في الأحكام الشرعية، وفي الأصول العقدية، وفي الحدود، وفي غيرها، ما المشكلة أن نتأوَّل كما تأوَّل الأشاعرة، وكما تأوَّل المعتزلة، وكما تأوَّل غيرهم، ما المشكلة؟ المسلك مسْلَك مطروق، فيُمكن أن

ندخل من خلاله، أرأَيت البَلِيَّة، أرَأَيت المِحْنَة، أرَأَيت المُصيبة التي جرَّها هؤلاء على دين الله ﷻ!! ، والله المستعان.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ولكن أُولئك المَلاحدة ألزموهم في نُصوص المَعاد نَظير ما ادَّعَوه في نصوص الصفات.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

سلَّطوا بمسْلَكهم هذا الفلاسفة عليهم وعلى المسلمين، وفتحوا لأعداء الله ﷻ بابًا يصِلُون به إلى مقصودهم، إضافةً إلى أنهم أفسدوا على أتْباعهم عقائدهم وعقولهم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فقالوا لهم: نحن نعلم بالاضطرار: أن الرسل جاءت بمَعاد الأبدان، وقد عَلِمْنا فساد الشُّبَه المانعة منه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(فقالوا لهم) مَن القائل؟ قال المتكلِّمون للفلاسفة؛ الفلاسفة هم الذين توجَّه لهم الكلام، القائلون الآن هم المتكلمون، إذا قال الفلاسفة نحن نتأوَّل أيضًا نصوص المعد، يردّ عليهم المتكلِّمون بماذا؟

(فقالوا لهم: نحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بمَعاد الأبدان، وقد عَلِمْنا فساد الشُّبَه المانعة منه)؛ سبحان الله! الآن رجعوا إلى الوحي، لا يمكن أن ينتصر المتكلمون على الفلاسفة إلا بالرجوع إلى مذهب أهل السنة، وهو الأخْذ بالوحي، مستحيل أن يغلبوا هؤلاء إلا بالرجوع إلى مسلَك أهل السنة والجماعة، وهو التمسُّك بالوحي، والاعْتصام بالكتاب والسنة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأهل السُّنة يقولون لَهُم: ونحنُ نعلَم بالاضْطرار: أنَّ الرسل جاءت بإثبات الصفات، ونُصوص الصفات في الكُتُب الإلهيَّة أكثر وأعظَم من نُصوص المَعاد.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(وأهل السُّنة يقولون لَهُم) لمن؟ للمتكلِّمين، نقول لهم: أحسَنتُم، نعم نحن نعلَم بالاضْطرار أنَّ النبيﷺ وكذا إخوانه من المرسلين قد أخبروا بمَعاد الأبدان، هذا كلامٌ حق لا شكَّ فيه، ولكن.

قال :(ونحنُ نعلَم بالاضْطرار أنَّ الرسل جاءت بإثبات الصفات، ونُصوص الصفات في الكُتُب الإلهيَّة أكثر وأعظَم من نُصوص المَعاد) ؛ بل لا مقارَنة، إذا جمعتَ نصوص الصفات، وقارنْتها بنصوص مَعاد الأبدان تجد أن البون شاسعًا، فإذا لم يمكن تأويل معاد الأبدان فَلأَنْ لا يمكن تأويل نصوص الصفات من باب أوْلى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ويقولون لهم: مَعلومٌ أنَّ مُشركِي العرب وغيرهم كانوا يُنكرون المَعاد، وقد أنكروه على الرسول ونَاظَرُوه عليه؛ بخلاف الصفات فإنه لم يُنكرْ شيئًا منها أحدٌ من العرب.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

(ويقولون لهم) أي أهل السنة يقولون للمتكلِّمين: (مَعلومٌ أنَّ مُشركِي العرب وغيرهم كانوا يُنكرون المَعاد، وقد أنكروه على الرسول ﷺ ونَاظَرُوه عليه؛ بخلاف الصفات فإنه لم يُنكرْ شيئًا منها أحدٌ من العرب)؛ نعم، لا يُعرف عن مشركِي العرب إنكار لصفات الله ﷻ، وبسَط هذا المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في الجزء الثاني في «منهاج السنة».

بخلاف ما يتعلق بالمَعاد، فإن إنكارهم -أعْني مشركِي العرب- إنكارهم للمَعاد بالكلية ظاهر وواضح في نصوص عديدة، بلْ هذا من أعظَم ما أنكروه بعد التوحيد، ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [النحل:٣٨].



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فعُلِم: أنَّ إقرار العقول بالصفات أعظَم مِن إقرارها بالمَعاد.

وأنَّ إنكار الصفات أعظَم من إنكار المَعاد.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

المحقق وفَّقه الله يقول: «في الأصل وبقية النُّسخ -يعني في جميع النسخ يبدو التي وقَف عليها- جاءت العِبارة هكذا: (وأن إنكار المَعاد أعظم من إنكار الصفات) والظاهر أنه وهْم من الناسخ ثم تتابَع النُّسَّاخ على ذلك .. » إلى آخر ما ذكَر.

يعني كون هذه الجملة جاءت في جميع النسخ يحتاج مَزيد تأمُّل، فالتخطئة لجُملة توارَد عليها جميع النسخ لا ينبغي أن يكون إلا بعد التحقُّق التام، ويبدو لي -والله أعلم- أن ما في النسخ الخطية له وجْه.

فيُمكن أن يُقال: إن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (وأن إنكار المَعاد أعظم من إنكار الصفات)؛ أراد به: أن إنكار المعاد أعظَم وقوعًا من إنكار الصفات بالنسْبة لِما كان زمن الوحي، بقَرينة ما سبق من كلامه عن المشركين، فهو يُريد أن يقول: إن إنكار المعاد أعظم وقوعًا وانتشارًا من إنكار الصفات، فهذا له وجه.

على كلِّ حال؛ إن كان المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد كتَب هذه الجملة التي هي موجودة في النسْخ الخطية فهذا وجه كلامه؛ أنه أعظَم وقوعًا.

وإن كان الصواب مع ما اسْتظْهَر المحقِّق وفَّقه الله؛ فإن المراد: أن إنكار الصفات أعظم شناعةً من إنكار المعاد.

فهذا له وجه، وهذا له وجه، والخَطْب -على كل حال- يسير.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فكَيف يَجُوز معَ هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أَخبر به، وما أَخبر به من المَعاد هو على ما أَخبر به؟



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مع أن الأكثر: الصفات، الأكثر على خلاف ظاهره، والأَقَلّ على ظاهره. إن كان ولابد من وجود شيءٍ على خلاف الظاهر فلْيكُن الأقلّ وليس الأكثر؛ الذي تصرف بأنواع من الدلالات اللغوية.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأيضًا: فقد عَلِمَ أنه ﷺ قد ذَمَّ أهل الكتاب على ما حرَّفُوهُ وبدَّلُوه، ومعلومٌ أنَّ التوراة مَمْلُوءَة من ذكْر الصفات، فلو كان هذا ممَّا بُدِّل وحُرِّف لكان إنكار ذلك عليهم أوْلى، فكيف وكانوا إذا ذَكَروا بين يديه الصفات يضْحَك تَعجبًا وتصْديقًا لهم؟



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كما في حديث ابن مسعود في صفة الأصابع لله سبحانه وتعالى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ولَم يُعِبْهُم قَطُّ بما تَعيب النُّفَاة لأهل الإثباتِ، على: لفْظ التجسِيم والتَّشْبيه ونحو ذلك؛ بلْ عابَهم بقولِهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقولهم: ﴿فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقولهم: إنه اسْتراح لَمَّا خلق السموات والأرض، فقال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

إذًا: نحن نجزم أن من اليهود مَن كانوا يعتقدون بثُبوت صفات لله ﷻ موافقًا لِما عندنا في الوحي، بدليل حديث ابن مسعود رضي الله عنه

أَعَابَ عليهم ربُّنا تبارك وتعالى ذلك؟ أَجَاءَ الرَّد عليهم من لدُن رسول الله ﷺ؟ **الجواب**: لا، بلْ جاء إقرارُهم على ما ذكروا من الحق في هذا الباب، بدليل حديث ابن مسعود.

لكن الرد كان عليهم في نسْبَتهم النقص لله ﷻ، كما في زَعْمِهم أن يَد الله مغْلُولَة، وزَعْمهم أن الله فقير، إلى آخر ما بيَّن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هذه النَّقائص هي التي جاء فيها الرَّد وبيان الحق، أما صفات الله ﷻ التي هي صفاتٌ عُلا يتَّصِف بها تبارك وتعالى فالشريعة ما جاءت برَدِّ ذلك، بلْ بإقراره.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والتَّوراة مَمْلوءة من الصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن والحديث، وليس فيها تَصْريحٌ بالمَعاد كما في القرآن.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

بلْ ذكر شيخ الإسلام في موضع أنه يُقال: أن التوراة ما جاء فيها ذكْر المعاد، بينما هي مَليئة بذكْر الصفات.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فإذا جازَ أن تُتَأَوَّل الصفات[1] التي اتَّفق عليها الكِتابان، فتَأوِيل المَعاد الذي انفردَ به أحدُهما أوْلى، والثاني [2] مِمَّا يُعلَم بالاضْطرار أنَّه باطل مِن دِين الرسول ﷺ، فالأول أوْلى بالبُطْلان.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(فالأول أوْلى بالبُطْلان)؛ الأوَّل تأْويل الصفات، وهذا مسلَك لَطيف من المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



(١) هذه الخلاصة، انتبهْ للخلاصة

(٢) الثاني ما هو؟ تأْويل المَعاد؛ هذا نعلَم جزْمًا أنه شيء باطل.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأمَّا الصنف الثالث: وهُم أهْل التَّجهِيل: فهُم كثيرٌ مِن المُنتسِبين إلى السُّنة وأتْباع السلف.

يقولون: إنَّ الرسول ﷺ لم يكُن يَعرف معاني ما أنزل الله إليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني تلْك الآيات، ولا السابقون الأوَّلون عرَفوا ذلك.

وكذلك قولهم في أحاديث الصفات: إنَّ معناها لا يعلَمه إلا اللّه، مع أن الرسول تكلَّم بها ابتداءً؛ فعَلَى قَولِهم تكلَّم بكلامٍ لا يَعرف معناه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

انتقل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى الصنف الثالث وهم أهل التجهيل، والمراد بهم: المفوِّضة، وسيُشير المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في لاحِق الكتاب إلى هؤلاء.

وأَودُّ أن تتنبَّه إلى أن مراده رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُبين المناهج: هنا منهج تخْييل، هنا منهج تأويل، هنا منهج تجْهيل ، وليس أن ثَمَّة حدًّا فاصلاً بين المنتسِبين إلى هذه المناهج.

فإنك إن تأمَّلت في أحوال القوم تجد أن من المتكلمين مَن يُراوِح بين تأويلٍ وتفويض؛ تجد أشعرية في موضعٍ متأوِّلة وفي موضعٍ مفوِّضة، واعتبرْ في هذا بالجُويني، فإنه في النظامية -وسيُورد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لاحِقًا كلامه- رجَّح مذهب التفويض على مذهب التأويل، ورأى أن هذا هو المنهج الأَسْلَم وهو الذي كان

عليه السلف، لكنه بعد صفحتَين تقريبًا عاد فأوَّل صفة المحبة لله ﷻ، وهذا له نظائر عندهم.

والحق أن بين المنهجَين تقاربًا شديدًا، وهذا ما دعا اللَّقاني شارح «الجوهَرة» إلى أن يقول: «إن التأويل هو التأويل التفصيلي، والتفويض هو التأويل الإجمالي»، فالتأويل حاصل، لماذا؟ لاتفاق الفريقين على أن نصوص الصفات يجب أن تُحمل على خلاف ظاهرها، وأنه لا يجوز حَمْلها على ظاهرها.

لكن الفرق بينهم: أنَّ المؤوِّلة عيَّنوا المراد، والمفوِّضة قالوا إنه لا يعلم التأويل -الذي هو حمْل الكلام على خلاف ظاهره- هذا التأويل لا يعمله إلا الله ﷾ . فهم متَّفقون في شيء، مختلفون في شيءٍ آخر، لكن الجميع متَّفق أنه لابد من إزالة هذا التوهُّم؛ وهو أن نصوص الصفات على ظاهرها، والحق الذي لا شكَّ فيه: أن نصوص الصفات على ظاهرها اللائق بالله ﷾.

إذًا هذا مذهب أهل التجهيل، وهو المُعبَّر عنه بأنه مذهب المفوِّضة، أو مذهب التفويض، **وخلاصته**: اعْتقاد أنَّ ظواهر نصوص الصفات على خلاف ظاهرها معَ اعتقاد أن لها تأْويلاً لا يعلمه إلا الله.

فإذا جاؤوا مثلاً إلى قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] قالوا: الله لا يسْتوي حقيقة، أن نقول: إن الله متصف بالاسْتواء -الذي هو العُو والارْتفاع- هذا شيء منفِي، يستحيل أن يتصف الله بهذا.

طيب ما معنى هذه الآية؟ يقولون: إن لها معنًى -يعني: لها تأويل على خلاف ظاهرها- ولكن لا ندري عنه، نقول: الله أعلم، يعني: لها معنى -لها تأويل خلاف الظاهر- ولكن نحن نجهَلُه.

فالخلاف بين الفريقَين في تعْيين ما هو التأويل؟ فالمؤوِّلة تجاسَروا وقالوا: لا يمكن أن يُنزل الله ﷻ كلامًا غامضًا مُبهَمًا مُلْتبِسًا، بل لابد أن يكون لهذا الكلام معنًى، فنحن نجتهد في تحديد هذا المعنى.

والمفوِّض يقول: إنه لا يجوز أن تقولوا على الله بغير عِلْم، ما عندكم دليل على أن الله أراد بـ(اسْتوَى): استولى، هذا كلام قلْتُم به من عندكم، لكن ما عندكم دليل أن الله أراد بذلك، فالأسْلَم أن تكُفَّ -يا أيُّها المؤوِّل- عن تحديد المعنى المراد.

وكِلا الفريقَين أصاب وأخطأ:

أصاب المؤول حينما قال: إنه لا يمكن أن يُنزل الله ﷻ كلامًا مبهَمًا غامضًا ثم يأمر بتدبُّره، لا يمكن أن يأتي بكلام غامض ملْتبِس، ويقول: إنه ميسَّر للذكر، وأنه هدى ونورٌ مبين.

وأصاب المفوِّض حينما قال: إن تعْيين المراد قولٌ على الله غير علْم.

وأخطَأ الفريقان حينما زعموا إن نصوص الصفات على خلاف ظاهرها، وإن لها تأويلاً بخلاف ظاهرها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأمَّا الصنف الثالث وهُم أهْل التَّجهِيل، فهُم كثيرٌ مِن المُنتسِبين إلى السُّنة وأتْباع السلف) أو: واتِّباع السلف؛ يصح هذا وهذا.

وأَوَدُّ أن تتنبَّه إلى أنه ليس كل منتَسِبٍ إلى مذهبٍ مصيبًا في انتسابه؛ العبرة ليست بالانتساب، العبرة بالحقائق والواقع. فالمفوِّض وإن زعَم أنه يقْفُو أثر السلف، فالواقع أنه مخالف لمذهب السلف، وأنَّ مذهبه تلْزمه لوازم في غاية الخطورة، لَوزم شنيعة، كما سيأتي لاحقًا إن شاء الله بيان ذلك.

قال: (يقولون: إنَّ الرسول ﷺ لم يكُن يَعرف معاني ما أنزل الله إليه من آيات الصفات، ولا جبريل) حتى جبريل لا يعرف معاني تلك الآيات، (ولا السابقون الأوَّلون عرَفوا ذلك).

هذا المذهب في الحقيقة هو -كما بيَّن المؤلف في «درْء التعارض» في المجلد الأول- مذهب أكابرهم، قال: «وأما المذهب المعروف الظاهر فيهم فهو قولهم: إن الرسول ﷺ كان يعلم المعنى ولكنه لم يُبينه».

إذًا المفوِّضة فريقان:

❁ **منهم** مَن يزعُم أن رسول الله ﷺ وهو يبلغ ما أوحى الله إليه، هو نفسه ما كان يعلم ما المراد بـ(استوى)، وما هي المحبة، إلى آخره، بلْ هو نفسه كان يتكلم بهذه الأحاديث، يتكلم بأحاديث الاسْتواء، يتكلم بأحاديث النُّزول، بغير ذلك، وهو نفسه ما يدري ؟ سبحان الله العظيم، يتكلم بكلام وهو لا يدري، كلام يُنشئه هو ممَّا أوحاه الله إليه، لكنه كلام ومع ذلك لا يدري ما الذي يتكلم به، وحاشاه عليه الصلاة والسلام.

❁ **والفريق الثاني يقولون**: بلْ كان يعلم ﷺ ما هو الحق، ولكنه لم يوضِّح هذه المعاني.

والعجيب في مسْلَك القوم أنهم يحصُرُون مذهب التفويض في آيات الصفات، وهاهُنا موضع ضعْفٍ بيّن في مذهبهم، لِمَ آيات الصفات فقط؟ لماذا من بين جميع أنواع الأدلة لم يأتِ الشيء الغامض المُبهَم إلا في آيات الصفات؟

هذا شيء خصُّوا به آيات الصفات بلا دليل؛ يعني لو جئت إلى مفوِّض وقلت له: التفويض عندكم في أي شيء؟ ماذا سيقول؟ في آيات الصفات، أو في آيات الصفات الخبرية.

لماذا في آيات الصفات الخبرية فقط؟ ما عنده دليل، وعليه؛ فلو قال لهم قائل: أنا أفوِّض أدلة الميراث، أفوِّض أدلة الحدود الشرعية، أو أفوِّض أدلة اليوم الآخر، أو أفوِّض أدلة أي باب آخر، هل عنده حُجَّة ودليل يستطيع بها أن يردّ عليَّ؟ الجواب عند التحقيق: لا.

إذًا هذا موقف تحكُّمي منهم لا غير، تحكَّموا فانتزعوا من بين الأدلة مجموعة من الأدلة وقالوا: هذه غامضة مبهَمة، إذا وصلتَ إليها أغلق عقلك وأغلق عينك عن تدبّرها، هذه تقرؤها بسرعة، فلا تدع لقلْبك مجالًا في أن يتأمَّل المعنى، امشِ سريعًا اقرأها عجلاً؛ لأنها لا تقبل الفهْم ولا التدبُّر، هذه أشياء غامضة اختصَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بمعرفة معناها.

إذًا أعود فأقول: القوم خصُّوا آيات الصفات.

نقول لهم: ما رأيكم أن نطرد هذا المذهب في أدلة أخرى؟ سيقولون: لا، ما يصح، نقول: إذًا ما الضابط؟ ما الضابط بين ما يصح تفْويضه وما لا يصح تفْويضه؟ ليس عندكم ضابط منضبط في ضوئه يمكن أن نقول هذا يُفوَّض وهذا

لا يُفوَّض، وهذا الله ﷻ اختصَّ بعلْمه، وهذا يمكن للعباد أن يعلموه؛ ليس عندهم ضابط في هذا الأمر.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكذلك قولهم في أحاديث الصفات: إنَّ معناها لا يعلَمه إلا الله، مع أن الرسول ﷺ تكلَّم بها ابتداءً، فعَلَى قَولِهم تكلَّم بكلامٍ لا يَعرف معناه)؛ وهل هذا مكن يا جماعة؟ مَن عرف رسول الله ﷺ وعظَّمه التعظيم الشرعي هل يُمكن أن يتفوَّه بهذه المَقالة الممجوجَة؟ أَهَذا يصدُر من أقلّ الناس حظًّا في العلم والعقل أن يهْذي بكلام وهو نفسه لا يدري ما هو؟!

أليس العقلاء بلْ أدنى العقلاء منزلةً في العلم والفهم يُنزِّهُون أنفسهم ويَرون أنه سُبَّة في حقهم، أن يُقال له: إنك بتكلم بكلام لا تدري معناه، سبحان الله!

فكيف برسول الله ﷺ الذي هو أعلَم الحق، وأفصح الخلْق، وأعقل الخلْق ﷺ ، كيف تجرَّأْتُم على هذا؟ الرسول ﷺ يحدِّث مِرارًا وتَكرارًا بحديث النزول وهو لا يدري ما معنى النزول؟ يحدِّث بأدلة المحبة، وأدلة البُغْض، وأدلة اليدين، وأدلَّة الوجه، وهو لا يدري معاني هذه النصوص؟ أَهَذا ظنُّكم برسول الله ﷺ!! بِئْس حالكم والله، وقُبْحًا لَمَقالتكم إن كان هذا ما تظنُّونه برسول الله ﷺ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَهؤلاء يظُنُّون أنهم اتَّبَعُوا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[آل عمران: ٧].

فإنَّهُ وَقَفَ كثيرٌ منَ السَّلف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وهو وقْفٌ صحيح، لكن لم يفرقوا بين:

معنى الكلام وتفسيره.

وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعِلمه.

وظنُّوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين، وغَلَطوا في ذلك.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هنا يُبيِّن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ حُجَّتهم، أقوى حُجَّة للمفوِّضة هي اسْتدلالهم بهذه الآية، بآية (آل عمران): ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾؛

اسْتدلال المفوِّضة بهذه الآية قائم على ثلاث مقدِّمات ونتيجة:

❁ **المقدمة الأُولى**: هي أنهم أوجبوا الوقْف على اسم الجلالة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ لابد أن تقف وقفًا تامًا هنا، وقفًا مقصودًا، وهذا الوقف مَبني على تفسير التأويل، وهذا هو الخطأ الثاني أو هذه هي المقدمة الثانية.

❁ **المقدمة الثانية**: أنهم زعَموا أن التأويل: هو صرْف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدَليلٍ يُذكر أو قَرينةٍ تُدَّعى.

❁ **المقدمة الثالثة**: زَعَمُوا أن آيات الصفات وأحاديثها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

كم عندنا الآن؟ ثلاث مقدِّمات.

❁ **أولًا**: زعموا أنه لابد من الوقف وجوبًا، ومنعوا من الوصل، لا يجوز لك أن تقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾.

❁ **ثانيًا**: التأويل ما هو؟ صرْف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح؛ هذا لا يعلمه إلا الله، لا يعلَم كيف يُصرَف هذا الظاهر إلى غيره إلا الله.

❁ **ثالثًا**: آيات الصفات من المتشابه الذي اختصَّ الله ﷻ بعِلْمه، ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران:٧] المُتشابهات: آيات الصفات.

ولم يُصِب القوم في هذه الأمور الثلاثة، وإذا لم يُصيبوا في المقدمات فالنتيجة ستكون خاطئة.

النتيجة هي: إن آيات الصفات على خلاف ظاهرها، ولها تأويلٌ لا يعلمه إلا الله؛ هذه النتيجة للمقدمات الماضية. آيات الصفات من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله يجب حمْلها على خلاف ظاهرها مع اعتقاد أن لها تأويلاً بخلاف هذا الظاهر، وهذا شيء اختصَّ الله ﷻ به، فإذا قرأت آيات الصفات قل: الله أعلم بالمراد، أنا ما أفهم، ما أفهم ما معنى هذه الآية، وأقول: الله أعلم بمُراده.

أعود فأقول: القوم لم يُصيبوا في هذه المقدمات الثلاث:

۞ لم يُصيبوا **أولًا** في إيجاب الوقف ومَنْع الوصل بناء على تفسير التأويل، بلْ الوصل والوقف مذهبان لأهل العلم، والتحقيق فيهما مبني على تفسير التأويل - كما سيأتي-، ونحن نُسَلِّم بأن الجمهور على ترجيح الوقف، أكثر السلف والخَلَف على ترْجيح الوقف، أنك إذا قرأْتها فإنك تقف عند اسم الجلالة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾) ولكن هذا الترجيح مبني على تفسير التأويل الذي سيأتي، وليس الذي ذكروا.

۞ **الأمــر الثــاني**: أنهم زعَموا أن التأويل هو صرْف اللفظ عن الاحتمال الراجح .. إلى آخره؛ وهذا اصْطلاح حادِث بعد نُزول الوحي، ولم تكن العرب تعرفه، ومن المُسلَّمات العلْمية: أنه لا يجو حمْل النصوص على لُغات حادِثة واصْطلاحات حادِثة، بلْ يجب تفسير النصوص على اللغة التي كانت معْهودَةً معروفة في زمن نزول الوحي، وهذا المعنى الذي ذكروا لم يكن معروفًا، إنما المعروف في لُغة العرب هو: المعنى الذي يرجع إليه الشيء -قولًا كان أو فعْلاً كما سيأتي- أو التفسير كما سيأتي بيانه، فالتأويل في اللغة العربية لا يخرج عن هذين. أما هذا المعنى الثالث الذي ذكروا -وهو المشهور عند المتأخرين، وهو الذي نَسْتعمله فنقول "أهل التأويل"- نحن نتكلم عن اصْطلاح متأخر، والاصْطلاح المتأخر لا يجوز حمْل النصوص عليه.

۞ **الأمـر الثالـث**: هو زَعْمهم أن آيات الصفات من المتشابه، والمتشابه لا يعلم تأْويله إلا الله.

وهاهُنا أخطأوا مرَّتين:

۞ **أولًا**: في زَعْمهم أن آيات الصفات من المتشابه؛ وهذا شيء يتوارَدُون على تقريره بلا دليل، لو جئْت وباحثْتَهم وحاقَقتهم، وقلت ما الدليل؟ ولماذا من بين الأدلة آيات الصفات هي المتشابه؟ تجد أنهم ما عندهم دليل على هذا، مجرد قول هَواه القوم، ناسَبَهم فقالوا به. **وأعود فأقول**: هُم اعتقدوا في استدلُّوا، وجدوا هذه الآية يمكن أن تُفيدهم فحمَلُوها على هذا المحمل.

۞ **الخطأ الثاني**: أنهم اعتقدوا أن في القرآن الكريم ما هو متشابه تشابهًا عامًا.

التشابه: يعني غُموض المعنى، فالقوم زعموا أن في القرآن ما يمكن أن يكون غامضًا على كلِّ أحَد، ولا يعرفه أحدٌ البَتَّة، لا يعرف هذ المعنى أحدٌ البَتَّة إلا الله ﷻ هو الذي يعلم هذا المعنى، أو رسوله ﷺ على قول بعضهم.

وهذا خطأ، لا يجوز لأحد أن يقول: إن في القرآن معنًى ، انتبهْ أنا أتكلم عن المعاني التي تُفهم ويتدبَّرها الإنسان، ولا أتكلم عن الكيفيات والحقائق، كما يُلبِّس القوم ويخلطون بين هذا وهذا، تجد أنه إذا قِيل لهم هذا الكلام، يقولون: كيف!! طيب الجنة فيها أنهار، وفيها أشجار وكذا، هل تعرفون حقيقة ذلك؟ نقول: هذا خارج موضع البحث، نحن لا نتكلم عن الكيفيات، نحن نتكلم عن المعاني، نعم أنا إذا قرأتُ كلمة (أنهار) سأفهم معنى، وإن لم يكن المعنى التام، لكنَّني أتصور شيئًا، وأُفرِّق في عقلي بين أنهار وأشجار، أما مَن عنده أن هذه الألفاظ طلاسم وأَلْغَاز وأَعاجِم، أو بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يدري الإنسان ما هو؛ فإنه

لا يسْتطيع أن يفرِّق بينها، ولا يمكن أن يقول إن هذه متباينة أو إنها مترادفة؛ لأنه أصلاً لا يعلم المعنى.

فالمقصـود: أن التشابه الواقع والذي جاء إثباته في هذه الآية: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران:٧] المقصود: المتشابه تَشابُهًا نِسْبيًا، وليس التشابه العام.

بمعنى: أن فيه أشياء قد يُغْمُض معناها على بعض الناس في بعض الأحوال، ليس كل القرآن معلومًا لجميع الناس بالدرجة نفسها، بلْ هناك أشياء ربما يكون فيها غُموض على بعض مَن لم يكن عنده عِلم بلُغة العرب، ربما يكون في بعض الآيات غُموض من جهة عدم فقْهِها، أو أن يكون هناك نصٌّ عام وله مخصِّص، أو لفظ مطلق وله مقيِّد، أو هناك إجمال له بيان، إلى آخره، هذا هو التشابه النِسْبي؛ وهذا لا يقع لكل أحد، إنما يقع للبعض، بينما البعض الآخر يعلمه.

أما أن يتفق الناس جميعًا على جهْله فهذا لا يقع البَتَّة، حتى الذي يجهل ما المراد بهذه الكلمة؟ أو كيف نفهم هذه الآية ؟ نَصّ نُصوص الوعيد مثلاً، أو نصّ من نصوص القدر مثلاً، هل هذا يجعل هذا النصّ غامضًا غُموضًا مطلقًا لهذا الإنسان أَبَد الآبِدِين؟ أو يمكن أن يفهم؟

مرَّ بِيَ آية ما فهمتُ معناها، كلمة غَريبة عليَّ أو ما فهمتُ المراد، جاء الخُلُود في النار مثلاً: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا ١٠﴾ [النساء: ١٠]، أو مثلاً قول الله ﷻ في حقِّ القاتل: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا﴾ [النساء:٩٣] ﴿خَالِدًا فِيهَا﴾ أنا الأمر عندي فيه

إشكال! كيف يكون خُلود عل معصية!! فالقتل ليسَ كُفْرًا، هذه الآية عندي فيها شيءٌ من الاشْتباه مثلاً، لكن لو بحثت يمكن أن أصل إلى الحق، لو سألت يمكن أن أصِل إلى الحق، فيُقال لي: هذا الخلود بمعنى المُكْث الطويل، وليس المُكْث إلى ما لا نهاية.

إذًا يُمكن لهذا الذي اشْتَبَه عليَّ فهْم معناه أن أبحث وأُنقِّب وأسأل فأَصل إلى الحق فيها، أما أن يكون هناك كلام لا سبيل لأحد البَتَّة أن يصل إليه؟ هذا لم يوجد في القرآن، بلْ كل القرآن ممَّا يُمكن تدبُّره وفهْم معانيه.

ولِذا لم يتحاشَ أهل التعلم بالتفسير من السلف ومَن بعدهم عن تفسير كل القرآن، هل تجدون أن من السلف وأئمة أهل السنة إذا جاؤوا إلى آيات معيَّنة يقولون: هذه غير قابلة للتفسير؛ تجاوَزُوها، آيتين ثلاث أربع، أو سورة كاملة، يقولون يكتبون فوق: غير قابل للتفسير، وجدتم هذا؟ أو تجدونهم يفسِّرون كل القرآن؟ يفسِّرون كل القرآن، مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتعرض القرآن كاملاً، مرَّة أو مرَّتين أو ثلاث مرات على اختلاف الروايات، استعرضَه مع ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أَقِفُه عند كل آية أسأله عنها» وابن عباس يُجيب، وما جاء عن مجاهد أنَّه قال: "إلا آيات الصفات، فإنَّني كنتُ أتجاوَزُها وأقْفِزها، وابن عباس يقف ويقول: هذه لا يمكن تفسيرها"، هذا ما حصل البَتَّة، بلْ ما من آية -كما يقول الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ-: أنزلها الله إلا وهو يحب أن يُعلَم معناها، ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص:٢٩]، أَوَجدتم اسْتثناء في أي قراءة، إلا آيات

الصفات فلا تتدبروها؟ لم يكن الأمر كذلك، إذًا كل القرآن مما يمكن فهْمه، ومعرفة معناه.

وقد يقول قائل يُورِد إشكالًا هاهُنا، الحروف المقطعة في أوائل السور، وما الجواب؟ مرَّ علينا عِدَّة مرات في شروح سابقة

هذه حروف أنزلها الله ﷻ حروفًا، ولم يجعلها كلمات، وما يُطلَب له معنى أصلاً إنما هو الكلمات وليس الحروف، لو أن الله ﷻ أنزل قوله: ﴿كهيعص﴾ [مريم:١] ليس بهذه الصيغة، وإنما: (كهيعص) لَكان كلامهم صحيحًا، لكن هذه حروف، ولا عاقل يطلب معنًى للحروف، فالذي يقول: ما معنى: (ألم)، سنقول: وما معنى (باء، تاء، ثاء، جيم)؟ أيّ واحد يقول: اذكرْ لي ما معنى هذه الحروف؟ سأقول له: وما معنى (ألف، باء، تاء، ثاء، جيم، حاء، خاء، دال ..) هل عاقل يقول: جيم تعني كذا، ودال هي كذا؟ لا.

إذًا انتبهْ، هذه الحروف ليسَ لها معنى، ولها مَغْزى؛ الله ﷻ ما أنزلها عبثًا إنما لها مغْزى، يعني لله في إنزالِها حكمة، وكل مَن تكلَّم من السلف في تفسير هذه الحروف لم يُرِد تفسير الحروف وإنما أراد بيان المغْزى.

إذًا تنبَّه لهذه القاعدة: هذه الحروف لا معنى لها لأنها حروف، والبحث ليس هاهُنا، البحث في الكلام، (كلامُنا لفْظٌ مُفيد كاسْتقم)، فلمَّا تأتيني بكلمة، هات لي كلمة تصلح مثالًا للغُموض التام والإلْغاز الكامل ولا سبيل لأحد لمعرفة معناها، والله لا يسْتطيعون، ولا وجود لهذا أصلاً.

أما تأْتيني بحروف!! هذه الحروف لا يُطلب لها معنى، إنما أنزلها الله ﷻ لحكمة، والبحث في الحكمة شيء، والبحث في المعنى شيء آخر، المعاني لابد أن تُفهم وتتدبر، لكن الحكمة قد تظهر وقد لا تظهر، وكل ما تكلم به أهل العلم، وكثير منهم خاضُوا في هذا الباب -وفي المسألة أقوال ربما تصل إلى عشرين قولًا، لو رجعْتَ إلى تفسير ابن كثير عند تفسير أول البقرة لوجدتها- كل مَن تكلم في هذا إنما يؤكِّد لنا قاعدة: (أن القرآن ليس فيه تشابه عام).

إذًا هذه الحروف قد يكون بعض الأقوال التي قِيلَت أو أحدها صوابًا، وقد لا يكون منها شيء من الصواب، ويكون الصواب: أن لله ﷻ حكمةً اختصَّ بعِلْمها، فالبحث في الحكمة شيء، والبحث ف المعاني شيء آخر.

إذًا: هذا هو المسلك الذي سلكوا، وهذه هي المقدمات التي قدَّموا بها، وإذا بطلَت هذه المقدمات كانت النتيجة لا شكَّ باطلة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فإنَّ لفْظ التأويل يُراد به ثلاثة معانٍ:

فالتَّأويل في اصْطلاح كثير من المتأخرين هو: صرْف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المَرْجُوح لدَليل يقترن بذلك.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

مرَّ بنا هذا التعريف؛ هذا التعريف هو التعريف الذي ذكره أيضًا المؤلف في «التدمرية».



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فلا يكون معنى اللفظ المُوافِق لدَلالة ظاهره تأويلاً على اصْطلاح هؤلاء، وظنُّوا أن مُراد الله تعالى بلَفْظ التأويل ذلك، وأنَّ للنصوص تأويلاً مُخالفًا لمَدْلُولِها لا يعلَمه إلا الله، أو يعلَمه المتأولون.

وكثيرٌ من هؤلاء يقولون: تُجري على ظاهرها، وظَاهرُها مُراد، معَ قولهم: إنَّ لها تأويلاً بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله! وهذا تناقُض وقَع فيه كثيرٌ من هؤلاء المُنتسِبين إلى السُّنة من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة الأخيرة اسْتطراد من المؤلف؛ يعني نبَّه أو كأنه اسْتذكر أن هناك طائفة يقولون: آيات الصفات (تُجري على ظاهرها، وظَاهرُها مُراد) وتأْويلها باطل، ولها تأويل لا يعلمه إلا الله؛ فيَكونون قد جمعوا بين النقيضين. يعني هذا تناقض، كيف تُجرى على ظاهرها، وتأويلها باطل، ثم يُقال: إن لها تأويلاً لكن لا يعلمه إلا الله!!، هذا تناقض وقع فيه هؤلاء، كأنهم أرادوا أن يتوسَّطوا بين فريقَي أهل السنة والمفوِّضة، ولكن على كل حال هذا كلامٌ باطل.

المقصود: أن هذا هو المعنى الأول، وهو الذي لا يصح حمْل التأويل في أي آية في القرآن -التأويل جاء في حدود ست عشرة آية تقريبًا في القرآن- لا يجوز حمْل التأويل فيها على هذا المعنى المتأخر؛ لأنه معنى حادِث.

وأنت إذا نظرْتَ في المعاجم المعتبَرَة القديمة المؤلَّفَة في القرن الرابع مثلاً لا تجد هذا المعنى في كلمة التأويل، لا تجد أن في «تهذيب اللغة» أو في «الصِّحاح»، أو في «المقايِيس»، أو في «المُجمَل»، أو في «الصاحب» ونحوها من المعاجم، لا تجد هذا المعنى، إذًا هو معنىً حادِث، فحَمْل أدلة الوحي عليه حَمْلٌ باطل.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

والمعنى الثاني للتَّأْويل: هُو تفسير الكلام، سَواء وافق ظاهره أو لم يوافقْه، وهذا هو معنى التأويل في اصْطلاح جُمهور المفسرين وغيرهم.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقول: (والمعنى الثاني) وهو صحيح لُغةً: أن التأويل بمعنى التفسير، وإن كان خاض بعض اللُّغوِيين بذكْر فُرُوق دقيقة بين التأويل والتفسير، لكن في الجملة التأويل هو التفسير، وهذا يقول الذي مضى عليه (جُمهور المفسرين وغيرهم)، لذلك تفسير الطبري ما اسمه؟ «جامع البيان عن تأويل القرآن» يعني تفسيره، يُريد تفسيرَه، ولذلك أكثر في كتابه من كلمة «تأويل هذه الآية»، ونصَّ على هذا كثير من أهل العلم، قال أبو عُبيد -القاسم بن سَلاَّم رَحِمَهُ اللَّهُ-: «التأويل بمعنى: التفسير».

وكأنَّ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ على أن هذا المعنى لم يَرِدْ في القرآن، ولذلك لم يذكر له مثالًا، وإنما لما جاء إلى المعنى الثالث ذكر أن هذا الذي جاء في القرآن.

وبعض أهل العلم قال: إنه قد جاء، وحَمَل عليه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف:٨٢] يعني: تفسير. والمؤلف يقول: هذا هو بمعنى: ما يَؤُول إليه الشيء.

وحَمَل بعض أهل العلم هذا المعنى على قوله ﷺ كما في «الصحيحين» في حق ابن عباس رضي الله عنهما: «**اللهمَّ فَقِّه في الدِّين، وعَلِّمْه التأْويل**» بمعنى: التفسير.

فعلى كل حال؛ المقصود هنا: أن هذا المعنى معنى صحيح لُغةً.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وهذا التأويل يعلَمُهُ الرَّاسخون في العلم، وهو مُوافق لوقْف مَن وقَف من السلف على قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عمران:٧]، كما نُقل ذلك عن: ابن عباس، ومجاهد، ومحمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن إسحاق، وابن قتيبة وغيرهم، وكلا القولَين حق باعتبار.

كما قدْ بسَطْناه في موضعْ آخر؛ ولهذا نُقل عنِ ابن عباس هذا وهذا، وكلاهما حق.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الجمهور -كما قلتُ لك- على أن الصواب هو: الوقف، وهؤلاء يقولون: إن التأويل هو الحقيقة التي يرجع إليها الشيء، كما سُأبيِّن هذا في المعنى الثالث.

إذًا إذا وقفْت كان للتأويل معنى؛ وهو الحقيقة التي يؤول إليها الشيء، وإذا وصلْت فالتأويل بمعنى: التفسير، (﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾) مع قولهم -يعني هذه محلها النصْب- أنهم يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ هذه محلها النصْب على الحالية، مع كونهم يقولون: (﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾).

فالمقصود أن أهل العلم يعملون التأويل، كما أن الله ﷻ يعلم، فثَمَّة قدْر مشترَك مع ثُبوت قدرٍ مميِّز فارق، فعِلْم الله لا شكّ أنه أعظم من عِلم أهل العلم، لكن لأهل العلم عِلْمٌ يُناسبهم ويَلِيق بهم.

قال: (وكلا القولَين حق باعتبار)؛ قول الجمهور، والقول الثاني وهو الوصْل.

(كما بسَطْناه في موضع آخر، ولهذا نُقل عن ابن عباس هذا وهذا، وكلاهما حق)؛ وإن كان الأول أصحّ، فالأصح عن ابن عباس رضي الله عنهما: الوقف.

وعبد الرزاق قد أخرج بإسناد صحيح كما يقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الفتح»: أن ابن عباس رضي الله عنهما تَلا هذه الآية فقال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ **وَيقول** الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ آمَنَّا بِهِ﴾، فالواو تدل على اسْتئناف، فهذه جملة جديدة. وهذه وإن لم تكُن قراءةً متواترة ثابتة فإنها لا تقِلّ عن كونها تفسيرًا، فيكون هذا هو الذي فسَّر به ابن عباس، وهذا الذي رآه.

فهذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما أقوى من الرواية الأخرى التي حكَاها عنه مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «ثم تَلا هذه الآية وقال: أنا ممَّن يعلَم تَأويله».

وعلى كل حال؛ إن صحَّت هذه وهذه؛ فالوقف له معنى، والوصل له معنى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

والمعنى الثالث: أنَّ التأويل هو: الحقيقة التي يَؤُول الكلام إليها وإن وافَقَت ظـاهِرَهُ، فتَأويلُ ما أخبر الله تعالى بِهِ في الجنَّة من الأكل، والشُّرب، واللِّباس، والنِّكاح، وقيام الساعة وغير ذلك، هُو الحقائق الموجودة أَنفسُها، لا ما يُتصوَّر مِن معانيها في الأذْهان، ويُعبَّر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لُغة القرآن، كما قال تعالى عن يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗا﴾ [يوسف: ١٠٠] وقال تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقال تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وهذا التَّأويل هو الذي لا يَعْلَمُه إلَّا الله.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

المعنى الثالث، وهذا الذي بيَّن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أنه هو التأويل في لُغة القرآن، ولا شكَّ أنه هو الأكثر اسْتعمالًا في كلام العرب، في منثور كلامهم ومنظُومه، وهو: (الحقيقة التي يَؤُول الكلام إليها، وإن وافَقَت ظاهرَه).

بمعنى: الكلام إما أن يكون خبرًا، وإما أن يكون أمرًا، فتأويل الخبر هو نفْس المُخبَر به، فتأويل ما أخبرَ الله عَزَّ وَجَلَّ به من أمور الغيب هو حقيقة ذلك، إذا

أخبرنا الله ﷻ عن صفاته تبارك وتعالى، فكيفيّة صفاته وكُنْه صفاته هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا هو، فآيات الصفات معلومة من وجه، ومجهولَة من وجه؛ معلوم من جهة المعنى اللغوي، مجهولة من جهة الحقيقة والكُنْه. فإذا وقفنا فإن المراد حقائق الغَيبيات، إذا أخبر الله عن نفسه بصفات، كيفيات ذلك وكُنْهُه هذا لا يعلمه إلا الله ﷻ، وهذا هو التأويل.

إذا أخبرنا الله ﷻ عن أشياء تكون في الجنة والنار، أو تكون يوم القيامة، فيُخبرنا الله ورسوله ﷺ عن مِيزان، وعن صراط، وعن حوض، وما إلى ذلك، ونحن نعلم المعنى، لكن التأويل بمعنى الحقيقة، بمعنى هذا الشيء نفسه وكيفيّته، فهذا تأويلٌ لا يعلمه إلا الله.

والقسم الثاني من الكلام: هو الأمر، فَفِعْل الأمر نفسه هذا هو تأويلهم، امتثالُك للمأمور هذا هو تأويل، ولذلك في «الصحيحين» أخبرتْ عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقول في رُكوعه وسجوده: «**سبحانك اللهمَّ ربنا وبحمدِك، اللهمَّ اغفرْ لي**» ماذا قالَت؟ «يتأوَّل القرآن»؛ يعني يتأوَّل قولَه: (﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾) [النصر:٣]، ما معنى «يتأوَّل القرآن» هنا؟ يعمل، يَمتثِل لِما أُمر به.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وتأويل الصفاتِ هو الحقيقة التي انفرَد اللّه تعالى بعِلْمِها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كَمالك وغيره: «الاسْتواء معلُوم، والكيف مجهول».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

نعم، كما مضى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فالاسْتواء معلوم -يُعلَم معناه وتفسيره- ويتُرجَم بلغة أخرى، وهو من التأويل الذي يعلَمه الرَّاسخون في العلم، وأمَّا كَيفية ذلك الاسْتواء فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا اللّه تعالى.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

والأمر كما قال الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عقيدته: **العِلم عِلْمان:**

-**الأول**: عِلْم في الناس موجود.

-**الثاني**: عِلْم في الناس مفقود.

فمَن أنكر العلمَ الموجود كفَر، ومَن ادَّعى العلم المفقود كفَر.

العلم الموجود: عِلم الكتاب والسُّنة؛ ما جاء في القرآن والسنة، مَن أنكر ذلك فإنه لا شكَّ في كُفْره.

كذلك الذي يدَّعي عِلم ما غاب عَنَّا عِلمه واختص الله بعِلْمه، مَن ادَّعى العلم بالغيب فإنه يزْعُم مشاركته لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيما اختصَّ به، فهذا عِلْم في الناس مفقود، فمَن ادَّعاه فإنه يكون كافرًا.

فالغَيبيَّات كيفيّتها وكُنْهُها وحقيقتها شيء اختصَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بعِلْمه، ومن ذلك صفاته تبارك وتعالى، فمَن ادَّعى أنه يعلم ذلك فلا شكَّ في كُفْره.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقد رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما ما رَوَى عبدُالرزاق وغيره في تفسيرهم عنه أنه قال: «تفسير القرآن على أربعة أوجه:

تفسيرٌ تعرفه العرب من كلامها،

وتفسيرٌ لا يُعذر أحد بجَهَالته،

وتفسير يعلمه العلماء،

وتفسيرٌ لا يعلمه إلا الله عَزَّ وَجَلَّ، فمن ادَّعى عِلمه فهو كاذِب».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قبل أن نبدأ، أُشير إلى سؤال ورَد في كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيفة (١٥٤): (وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾[آل عمران:٧]) ما مراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بالوقف هاهُنا؟

اسْتشكله البعض بأن هذا قد يُفهم منه أن المقصود الوقف على اسم الجلالة، وهذا عكس هذا القول؛ هذا القول الثاني الذي فيه الوصل وليس الوقف، إذًا ما الذي أراده الشيخ حينما قال لَمَّا ذكر كلمة الوقف هاهُنا؟

يعني أن تقف بعد اسم الجلالة؛ هذا مراد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ، يعني أن تقرأ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ تقف هنا، أو تُكملها لا بأس، أو تُكملها

فتَقف عند قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾؛ المهم أنك تقف بعد اسم الجلالة، يعني أن تصِل في هذا الموضع.

هذا من باب التنبيه على هذا الأمر الذي اسْتُشكل.

أما ما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هاهُنا وهو: الأثر المرْوي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو أثرٌ مشهور تناقَلَه كثير من أهل العلم، وقد أخرجه ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ مرفوعًا وموقوفًا.

-**أما المرفوع** فلا يصح إلى رسول الله ﷺ، بلْ هو موضوع، في إسناده محمد بن السَائب الكَلْبِي؛ متَّهَم بالكذب. فالرفع لا يصح عن رسول الله ﷺ.

-**وأما الموقوف** فإنه أخرجه من طريق أبي الزناد عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ وهذا فيه انقطاع، فأبو الزناد لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما.

وأخرجه أيضًا الفِرْيابي في كتابه «القدَر»، وكذلك الطبراني في «مسند الشَّاميِّين» من طريق أبي صالح مولى أُمّ هانئ، ولعلَّه يتقوَّى الأثر بهذين الطريقين.

المقصود أن هذا الأثر أثر مشهور، لم يزلْ أهل العلم يتداولونه ويذْكرونه في كُتبهم.

قل رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما ما رَوَى عبدُالرزاق وغيره في تفسيرهم عنه، أنه قال: «تفسير القرآن على أربعة أوجه: تفسيرٌ تعرفه العرب من كلامها)؛ وهذا هو الغالب في القرآن، مَن يعرف لغة العرب فإنه إذا سمع القرآن فإنه يفهم المراد ولو أدنى فهْم، فإذا سمع كلمة الليل، والنهار،

والشمس، والقمر، والشجر، والأنهار، وما شاكل ذلك، فإنه يفهم المراد حتى ولو كان عاميًا.

قال: (وتفسيرٌ لا يُعذر أحد بجَهَالته)؛ وهو تفسير ما وجَب العلم به.

تفسير ما وجب العلم به لابد من أن يُعلم، ولابد لكل مسلم أن يجدَّ في طلَب علْمه، وضابطه: هو كل ما وجب اعتقاده أو العمل به.

كل ما وجب اعتقاده أو العمل به فإنه لابد أن يجدّ الإنسان في فهْمه؛ لابد أن يعرف ما معنى قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[محمد:١٩]، ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[النساء:٣٦]، ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [البقرة:٤٣] وما شاكل هذه الآيات مما فيها إيجابٌ في مسائل التوحيد أو في مسائل الأمر والنهي، وهي ميسرة للفهم إذا اجتهد الإنسان في طلب العلم وقصَد إلى تفهُّم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فإن الأمر ميسَّر بحمد الله.

قال: (وتفسير يعلمه العلماء)؛ وفي رواية الفِرْيابي والطبراني: (ووجْهُ تأويلٍ يعلمُه العلماء)، فهذا التأويل أو هذا التفسير هو الذي يتميَّز به أهل العلم؛ من اسْتنباط الأحكام، واقتناص دقائق المعاني، والجمع بين ما قد يَظهر فيه شيء من التعارض، حمْل مطلقٍ على مقيد، وأمثال ذلك، فهذه ميزةٌ لأهل العلم، هم الذين يَصلُون إلى هذه الدرجة من التفسير. والعامة في مَنْأى عنها، إنما يتلقَّون عِلم ذلك من لدُن أهل العلم.

قال: (وتفسير لا يعلمه إلا الله ﷻ، فمن ادَّعى عِلمه فهو كاذِب)؛ هذه القطعة من الأثر (فمن ادَّعى عِلمه فهو كاذِب) ليسَت في رواية ابن جرير، ولكنها

عند الفِريابي: (فمن ادَّعى عِلمه سِوى الله فهو كاذِب). وفي رواية الفِريابي أيضًا والطبراني: «ووجه تأْويلٍ لا يعلمُه إلا الله».

وهذا التأويل المراد به: حقائق ما اسْتأثر الله ﷻ به من أمور الغيب، سواء منها ما تعلق بكيفيات، أو تعلّق بتوقيت، أو تعلّق بأعداد.

فالكيفيات المتعلقة بصفات الله ﷻ أو حقائق ما يكون في الدار الآخرة، تأويل هذا لا يعلمه إلا الله ﷻ، العلم بهذه الحقائق لله جل وعلا.

كذلك ما يتعلق بالأعداد؛ ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر:٣١] كم هُم، كم جنود الله ﷻ؟ هذا شيء لا يعلمه إلا الله ﷻ.

كذلك أمور التوقيت التي اختصَّ الله ﷻ بها، فإذا قِيل: متى الساعة؟ فإنَّنا نقول: إن عِلم هذا إلى الله ﷻ، ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ الأحزاب:٦٣].

فالمقصود أن أمور الغيب التي اختصَّ الله ﷻ بها، فعِلمها إليه، ومَن ادَّعى عِلمها فلا شكَّ في أنه كاذِب، مُخبرٌ بخلاف الواقع.

الشاهد من هذا الأثر وسبب إيراد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ **له**: أن فيه الجمع بين القولَين السابقَين: القول بالوقف، والقول بالوصل في آية آل عمران.

فالقول بالوصل جاء التنبيه عليه في هذا الأثر في التفسير الثالث؛ وهو (التفسير الذي يعلمه العلماء)، أو (التأويل الذي يعلمه العلماء) كما في الرواية الأخرى، فهذا على قراءة الوصل.

وأما على الوقف فإن هذا الأثر قد أشار إلى ذلك، وهو في التفسير الرابع: (وتفسيرٌ لا يعلمه إلا الله ﷻ)، أو في الرواية الأخرى: «ووجه تأويل لا يعلمه إلا الله».

فهذا أثر حسَن ونافع، وفيه الجمع بين القولَين السابقَين، ونحن قلنا فيما مضى: إن الوقف والوصل كِلاهما صحيح، بناء على تفسير كلمة (التأويل):

-فإن أُريد بالتأويل: التفسير؛ فإنَّ الوصل هو الذي يُقرأ به.

-وإذا أُريد بالتأويل: الحقائق التي تؤول إليها هذه الكلمات؛ فإن المتعيِّن هاهُنا هو الوقف.

أما أن يُفسَّر التأويل بالتفسير، ثمَّ يُقال بوُجوب الوقف فهذا هو الخطأ؛ وهذا الذي انطلق منه المفوِّضة.

كما أنَّ المؤوِّلة منهم مَن استدل بهذه الآية بناء على أن التأويل هو صرْف اللفظ عن ظاهره، ثم ذهبوا إلى أن هذا ممَّا يعلمه أهل العلم؛ فقالوا بالوصل، وبالتالي فإن هذا ممَّا يُبيح لهم تأويل هذه النصوص التي عدُّوها من المتشابه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وهذا كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧].

وقال النبي ﷺ: «**يقول اللّه تعالى: أعددتُ لعِبادي الصالحين ما لا عَيْنٌ رأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَر على قَلْب بَشَر**».

وكذلك عِلْم وقت الساعة ونحو ذلك؛ فهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا اللّه تعالى.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

وهذا هو القسم الرابع في كلام ابن عباس رضي الله عنهما.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وإن كُنَّا نفهم معاني ما خُوطِبنا به، ونفهم من الكلام ما قُصِدَ إفْهَامُنا منْه، كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]؛ فأمر بتدبُّر القرآن كله لا بتَدَبُّر بعضه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

إذًا حتى هذا القسم الرابع فإنه محلٌ للتدبُّر ومحلٌ للفهم، وبناء عليه فالقاعدة: أن الفهم شيء، وإدراك الحقيقة والكُنْه شيء آخر ؛ ففهْم المعنى شيء، وإدراك الحقيقة والكُنْه شيء آخر. فهذه النصوص المتعلقة بالغيبيات تُفهم كما تُفهم بقية الآيات، إنما الممتنِع الذي لا يكون ولا سبيل إلى الوصول إليه هو العلم بالحقيقة والكُنْه والكيفية.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال أبو عبد الرحمن السُّلَمِي: «حدَّثَنَا الذين كانوا يُقرؤُونَنا القرآن : عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما- أنهم كانوا إذا تعلَّموا منَ النبي ﷺ عشْر آيات لم يَتجاوزُوها حتى يتعلَّموا ما فيها من العلم والعمل.

قالوا: فتعلَّمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا أثر عظيم يَرويه هذا التابعي ويقوله هذا التابعي الكبير أبو عبد الرحمن السُّلَمِي، وهو قد وُلِدَ في عهد رسول الله ﷺ وأدرَك الكبار من أصحاب النبي ﷺ.

هذا أثر يُرَدُّ به على مذهب المفوِّضة، فإن فيه أنَّ مِن طريقة الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا يفهمون القرآن، ويتدبَّرونه آية آية، يأخذون عشر آيات ويتأمَّلونها حق التأمُّل، فإذا انتهوا من فهْم معانيها انتقلوا بعد ذلك إلى ما بعدها.

ولم يقل أبو عبد الرحمن: «إلا آيات الصفات»؛ هذا وجْه الرَّد به على المفوِّضة، أنه ما اسْتثنى آيات الصفات كما يدَّعي أو كما يزْعُم أولئك المفوِّضة أن آيات الصفات ليست محلاًّ للتدبُّر، ولا لأَن يُعقل معناها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقال مجاهد: «عَرَضْتُ المصحف على ابن عباس رضي الله عنهما من فاتحته إلى خَاتمته، أَقِفُ عند كل آية أسأله عنها».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الرواية المشهورة كما (في الأصل و(ل)،(ع)) وكثير من الكتب: (أَقِفُه)؛ يعني كان يقف فيسأل شيخَه ابن عباس رضي الله عنهما عن معنى هذه الآية التي قرأَها، وكيف نزَلَت؟ وفِيمَ نزلت؟ وما اسْتثنى آيات الصفات.

وهذا الأمر قد تكرَّر منه؛ عند ابن أبي شيبة والدارمي وغيرهما أنه عرَض المصحف على ابن عباس ثلاث مرات، وهذه الرواية أيضًا عند أبي نُعيم وعنده رواية أخرى: أنه عَرَض المصحف على ابن عباس ثلاثين مرَّة، في كل مرَّة يَقِفُه عند كل آية يسأله عنها، وما كان يتحرَّج عن السؤال عن آيات الصفات، وما كان ابن عباس رضي الله عنهما يتحرَّج عن تفسيرها. وهذا ممَّا ينتقض به مذهب المفوِّضة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقال الشَّعبي: «ما ابتدَع أحدٌ بدْعةً إلا وفي كتاب الله بيانها».

وقال مسروق: «ما قَال أصحابُ محمد ﷺ عَن شيء إلا وعِلْمه في القرآن، ولكنَّ عِلْمنا قَصُرَ عنه».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذان الأثران عن الشعبي، وعن مسروق فيهما أيضًا ما يدل على مخالفة مذهب المفوضة لطريقة ونهْج الصحابة ﭫ.

فـ (ما ابتدَع أحدٌ بدْعة إلا وفي كتاب الله بيانها) إذًا القرآن معروف، والقرآن كله مفهوم، وليس فيه شيء غامض، أو متشابه تشابهًا عامًا، هذا ليس بصحيح. كيف يكون بيانًا لكل ضلال، وفيه آيات كثيرة بلْ كثيرة جدًا هي متشابهَة، وتُعتبر من الطلاسم التي لا سبيل إلى فكِّها، هذا لا يمكن أن يكون.

كذلك في أثر مسروق، هذا الأثر يدل على أن الصحابة ﭫ فهموا القرآن جميعًا، وما جعلوا منه شيئًا مفهومًا وشيئًا غير مفهوم؛ إنما القرآن كله كان مفهومًا عند مجموع الصحابة ﭫ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وهذا بابٌ واسعٌ قد بُسِطَ في غيرِ هذا الموضع.

والمقصود هنا: التَّنبيه على أُصول المقالات الفاسدة، التي أوجَبت الضَّلالة في باب العلم والإيمان فيما جاء به الرسول ﷺ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

وهذا الذي ينبغي أن يهتَمَّه طالب العلم؛ أن يهتمَّ بأصول المقالات وأصول الدلائل التي يرْتَكِز عليها المبتدعة؛ فبَنقْضِها تنتقض هذه الأقوال الضالة.

وأما تتبُّع تفاصيل أدلتهم وشُبَهِهم فإن الأمر بهذا يطول جدًّا، لكن احرصْ على أن تعرف أصول البلاء التي أورَدت هؤلاء الموارد، وكيف يُمكن أن تنقضها بالأدلة النقلية والعقلية الصحيحة، فهذا من أحسن ما يكون لِمَن أراد أن ينصر الله ﷻ به عقيدة أهل السنة والجماعة؛ احرص على الأصول، احرص على القواعد والمُهِمَّات في مذاهب المخالفين، فإنها تُغنيك عن شيء كثير من غُثائهم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأنَّ مَن جعل الرسول ﷺ غير عَالِمٍ بمعاني القرآن الذي أُنزل عليه، ولا جِبريل عليه السلام جعلَه غير عَالِم بالسَّمعيَّات.

ولم يَجعلِ القرآن هدى ولا بيانًا للناس.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

إذا كان النبي ﷺ قد بلَّغنا كلامًا لا يفهمه، بلْ تحدَّث هو بكلامٍ لا يعرف معناه، فالسؤال هاهُنا: الكلام الذي لا يعرف المتكلم معناه -هو نفسه لا يعرف معناه- تحصل به هداية؟ ويحصل به شفاء؟ ويحصل به المقصود؟

الجواب بالتأْكيد: لا؛ إذا كان هو لا يعرف معناه، فمِن باب أوْلى المستمع لا يعرف معناه، وعليه فما فائدته؟ لا فائدة منه حينئذٍ. المقصود من الألْفاظ: المعاني التي تحتها.

ما هو المقصود من الكلام؟ المقصود من الكلام أن يكون مُوصِلاً لِمعانٍ يريد المتكلم إيصاله إلى المستمع، أليس كذلك؟ هذا الذي يَعقله العلماء، وهذا الذي يعقله العقلاء، وهذا الذي يقصده المتكلمون من كلامهم. فإذا كان كلامًا غير مفهوم، وإنما هو بمنزلة حروف المعجَم التي ليس تحتها معانٍ ولا يُطلَب لها فهْم، فليس من وراء هذا الكلام فائدة، وكان الاسْتغناء عنه أوْلى، لا سِيما وظاهره ضلالٌ وتشْبيه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثمَّ هؤلاء يُنكرون العَقليَّات في هذا الباب بالكلية.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

مَن هؤلاء؟ أهل التجهيل، المفوِّضة؛ يقولون: نحن ما نخوض أبدًا في مسائل العقليات، بلْ حتى الذين مضوا لم يكُن عندهم علم ولا خبرة بهذه العقليات، إضافةً إلى ما اجترحوه في حق الأدلة النقلية، أضافوا إلى هذا أيضًا هذا الموقف الهزيل من الأدلة العقلية.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثـمَّ هـؤلاء يُنكـرون العَقليَّـات في هـذا البـاب بالكليـة، فـلا يَجعلـون عنـد الرسول ﷺ وأُمته في باب معرفة الله ﷻ لا عُلومًا عقلية ولا سَمعية، وهـم قد شـاركوا في هـذا المَلاحِـدة مِـن وجـوه مُتعـدِّدة، وهـم مُخطـؤُون فـيما نَسـبوه إلى الرسـول ﷺ، وإلى السـلف مـن الجهـل، كـما أخطـأَ في ذلـك أهـل التحريـف، والتأويلات الفاسدة، وسائر أصناف المَلاحدة.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لا شك في هذا ولا ريب؛ النبي ﷺ هو أعلَم الخلْق بالحق من طرفَيه؛ من أدلته النقلية، ومن أدلته العقلية، وأقرب الناس إليه: أصحابه ﷺ، ثم التابعون، ثم أتْباعهم، حازُوا من بعده قصَب السَّبْق في كل معرفةٍ وعِلْمٍ نافع، سواء تعلَّق بأدلة نقلية، أو تعلق بأدلة عقلية، لكن هؤلاء كما وُصفُوا «أهل تجهيل»، صريح كلامهم أو لازمه أن النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأتباعهم من بعده ليس لهم عِناية ولا معرفة بالأدلة العقلية.

وهذه هي المقالة نفسها التي كان يردِّدها الفلاسفة، وهُم الذين عَناهم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (وهم قد شاركوا في هذا المَلاحِدة مِن وجوه مُتعدِّدة)؛ فهؤلاء يزعُمون أنه ما كان عند السلف عناية بالأدلة العقلية، إنما كانوا فقط يردِّدون الكلام المنقول في الوحي، أما أن يكون عندهم بصيرة وخبرة بالعقليات فما

كان لهم عناية بهذا ولا خِبرة به، فإذا أردتم المعقولات فدُونكم ما عندنا، نحن أهل المعقول، ونحن أهل الخبرة به، فإذا أردتم ذلك فعليكم بمَقالاتنا وما نحن عليه.

وأما أهل الحق أهل السنة والجماعة: فإنهم يعتقدون أن السلف الصالح رحمهم الله هم أعلَم الناس بكل نقلٍ صحيح، وبكل عقلٍ صريح، لا يمكن أن يحوز المتأخرون عِلمًا نافعًا موصِلاً إلى مرْضاة الله ﷻ في نقْلٍ أو عقل أن يكون المتأخرون قد سبقوا السابقين فيه، هذا لا يمكن أن يكون.

وكلمة المَلاحدَة التي تكرَّرت في هذا المقطع مرَّتين؛ ما الذي أراده شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بها؟ تكرَّر في هذا الكتاب وفي غيره استعماله رَحِمَهُ ٱللَّهُ مصْطلح «الإلْحاد»، و«المَلاحِدَة»، فهل كان يستعمل هذا الاصْطلاح على ما نستعمله نحن في هذا الزمان، أو أنه أراد شيئًا آخر؟

الذي يظهر -والله أعلم- وهذا يبدو بالتَتَبُّع لكلامه أو لكثير من كلامه: أنه يستعمل مصطلح «الإلْحاد» في الانحراف العقدِي الكبير؛ فلا يشْمل أي خطأ، إنما الأخطاء الكُبرى التي تقع في باب التوحيد والإيمان هذه التي يُطلق عليها مصْطلح (الإلْحاد).

وهل يشمل هذا الإلْحاد بالاصْطلاح المعاصر الذي يعْني إنكار وجود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالكلية؟ أو عدم الإيمان بوجود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ؟ الجواب: نعم، في بعض كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يسْتعمل مثل هذا المصطلح في حق مَن يُنكر، يستعمل هذا المصْطلح في حق مَن يُنكر أو لا يُؤمن بوجود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لكن الأمر عنده أوسَع.

ولذلك في المجلد الأول من «دَرْء التعارض» وصَف مقالَة المفوِّضة بالنظر إلى لَوازمها الفاسدة، قال: «ومَن عرف هذا -يعني بعد أن ذكَر اللوازم- تبيَّن له أن هذا المذهب من شَرِّ مذاهب أهل البدع والإلْحاد».

ويظُن الجاهل أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كفَّر المفوِّضة بهذا النص، لماذا؟ لأنه فهِم من كلمة (الإلْحاد) ما نفهمه نحن في هذا الوقت، وهذا من الجهل بمصْطلحات أهل العلم؛ فمصْطلح الإلْحاد في وقته رَحِمَهُ اللَّهُ كان يُستعمل فيما ذكرتُ لك، وكذلك فيما قبله، فتنبَّه- يا رعاك الله- إذا قرأت في كلام شيخ الإسلام أو في غيره من الأئمة، أحسِن تنزيل المصطلحات منزلتها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ونحنُ نذكر من ألْفاظ السلف بأعْيانها، وألفاظ من نقل مَذهبهم بِحَسب ما يحتمله هذا الموضع، ما يُعلم به مذهبهم:



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

مِن هاهُنا سيبدأ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سَوق نُقولاتٍ كثيرة عن الأئمة الكبار من أئمة أهل السنة والجماعة، وكذلك مقالات ممَّن هُم دونهم في الرتبة والمنزلة لكنهم أصابوا الحق فيما قالوه من هذه المنقولات التي نقلَها.

ومراد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن يُبيِّن البَون الشاسِع والفُرقان العظيم بين مذهب السلف ومذهب مُخالفيهم الذين بيَّنهم لك وفصَّلهم في هذه الأصناف الثلاثة المذكورة؛ الذين هم: أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل.

سيقول لك من خلال هذه الآثار: إنَّ مذهب السلف أهل الحق وأهل الخَيرية والثناء الجميل من لدُن رسول الله ﷺ «**خَير الناس قَرْني، ثم الذين يَلُونَهم، ثم الذين يَلُونَهم**» كانوا أبعد شيء عن هذه المذاهب المبتدعة، وبعد ذلك انظر لنفسك، انظر أين تريد أن تكون؟ ومع مَن تريد أن تكون؟.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

رَوَى أبو بكر البيهقي في «الأسماء والصفات» بإسنادٍ صحيح عن **الأوزاعي** أنَّه قال: «**كُنَّا -والتَّابِعُون مُتوافرونَ- نقُولُ: إنَّ اللّه تعالى ذِكْرُهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، ونُؤْمِنُ بما ورَدَت به السُّنَّةُ مِنْ صِفاتِهِ**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة العظيمة من الأوزاعي، الذي هو من الأئمة الكبار في عهْد أتباع التابعين، حكايةٌ لإجماع السلف، فإنه يحكي إجماع التابعين وأتْباعهم على الاعْتقاد بعُلُو الله ﷻ واسْتوائه على عرشه، دون نكير، هذا من المقالة الفاشية فيهم، السائرة بينهم، بِلا نَكير بينهم البَتَّة.

فأين هذا من مقالة المتأخرين الذين يتبجَّحُون بأن الله ﷻ في كل مكان، أو أن الله لا داخل العالَم، ولا خارجه، ولا فوقه، ولا تحته!!.

سبحان الله العظيم، كيف يُقدِم الإنسان بكُلِّ جُرْأة على مخالفة سبيل أهل الإيمان، وأهل التقوى، وأهل الصلاح، وأهل السَّبْق إلى الخير، هذا هو مذهب السلف، وهذا إسنادٌ صحيح، وفيه حِكايةٌ من إمام ثِقة جبَل عَلَم، أن هذه هي العقيدة التي اعتقدها السلف الصالح رحمهم الله. كيف يَقوى قلْب إنسان يريد نجاة نفسه على أن يخالفهم؟ سبحان الله، عجيب! كيف يبلُغ الهوى بصاحبه هذا المبلغ؟ أمْر عجيب والله.

لكن لا يتعجَّب الإنسان إذا علِم أن خُروج الإنسان من رِبْقة الاتِّباع ولو بقدْر شِبْر سوف تأخذ به بعيدًا بعيدًا؛ مجرد أن يخرج عن رِبْقة الاتِّباع، وتقييد نفسه بأدلة الكتاب والسنة، والْتزام منهج السلف، فإنه بعد ذلك لا تَسَلْ عن ما يصِل إليه من الابتعاد الكبير والمخالفة العظيمة، كيف أنه يَجُرُّه الهوى من صغيرٍ إلى كبير، حتى يقع فما لا تُحمد عُقباه، والله المستعان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فقد حَكَى الأوزاعي -**وهو أحد الأئمة الأربعة في عصر تابعي التابعين الذين هم**: مالك إمام أهل الحجاز، والأوزاعي إمام أهل الشام، والليث إمام أهل مصر، والثوري إمام أهل العراق- **حَكَى شُهرة القول في زمان التَّابعين بالإيمان بأن اللّه فوق العرش، وبصفاته السمعية**.

وإنَّما قال الأوزاعي هذا بعد ظُهور مَذهب جَهْم المُنكر لكَون اللّه فوق عرْشه والنافي لصفاته؛ ليعرف الناسُ أن مذهب السلف كان بخلاف هذا.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه طريقة السلف رحمهم الله وأهل العلم؛ أنه إذا خرَجت مقالة ضالة فإنهم يصرِّحون بلا تردُّد ولا إعجام بالحق المناقض لهذا الباطل.

إذا وُجد مَن ينفي علو الله؛ فإنهم يُكثرون من التصريح بإثبات علو الله. إذا وُجد مَن يقول بخلْق القرآن؛ فإنهم يُكثرون من التصريح بعقيدتهم في القرآن، وأنه كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود. وإذا أنكر مَن أنكر ثبوت القدر لله ﷻ فإنهم يصرِّحُون ويُردِّدُون ويُكثرون من التذكير بهذا الأمر. إذا وُجد مَن ينفي دخول العمل في مُسمى الإيمان فإنهم يكونون دائِمِي التَّرْداد لأن العمل من الإيمان، وهكذا.

العلم هو الذي يُرَد به الجهل، والنور هو الذي يكتَسِح الظلمات، مقالات أهل البدع والضلال تُرَد بالعلم، بالحق، بالدليل، بأنوار الوحي؛ فهكذا نَهَج السلف رحمهم الله.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنَّما قال الأوزاعي هذا بعد ظُهور مَذهب جَهْم)؛ نعَم الأمر كذلك، الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَولُود سَنة ثمانٍ وثمانين، ومتوفى سنة سبع وخمسين ومائة، والجَهْم قد هَلَك قبل هذا، الجَهْم هلَك سنة ثمانٍ وعشرين ومائة، على قول كثير من أهل العلم، ودعْوته وضلاله قد فشَا وانتشر قبل ذلك، ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن ظهور مقالة جهْم كانت في عهد هشام بن عبد الملك، يعني من مائة وخمسة إلى مائة وعشرين للهجرة تقريبًا.

في هذا الوقت فَشَتْ وانتشرت هذه المقالة، وإن كان بُروزها وظُهورها كان موجودًا قبل ذلك على يد الجَعْد، والجَعْد قد هَلَك قبل ذلك، يعني ما بين مائة وخمسة أو مائة وستة إلى مائة وعشرة.

وكلا الرجلَين كان مغمورًا، يعني: لا الجَهْم ولا الجَعْد من الأشخاص الذين اعْتنى أهل العلم بتَرجمتهم، ولذلك تجد شَذَرَات من حياتهم؛ معرفة متى توفي هذا، وأين نشأ هذا، وأين كذا هذا، تجد شَذَرَات قليلة؛ لأنهم كانوا مغْمورِين ليسوا من أهل العلم، ليسوا من أهل الدِّراية، ليس من أهل الرواية، ليسوا من أهل الفقه.

وشُهرتهم -مع الأسف الشديد- إنما كانت بالضلال؛ بهذه المقالة العظيمة التي أدخلاَها في المسلمين، (تقديم العقل على الوحي) وما نَتَج عنها من تعطيل صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، والقول بخلْق القرآن، ونفْي الرؤية، والقول بالجبر في باب القدَر، والإرْجاء الغالي، إلى آخر ما هنالك. فاحتاج أهل العلم بعد ظُهور هذه

المقالة الضالة -مقالة التعطيل- أن يصرِّحوا بالمذهب الحق، حتى تقوم الحجة ولا يغترّ الجُهَّال بهذا المذهب الضال.

وهكذا ينبغي على أهل السنة والتوحيد؛ كلما ظهر في الناس مقالة ضالة، وبدأت تنتشر في وسائل التواصل، في الفضائيات، في غير ذلك، ينبغي عليهم أن صرِّحوا بالحق، وأن يبيّنوه، وأن يكرِّروه، لا تكفي كلمة يَتيمة أو تغْريدة وحيدة -كما يقولون- ، لابدَّ أن يُدَندَن على بيان الحق الذي يردّ الباطل، لابد أن يُنقض الباطل، وأن يكون نقضه ظاهرًا، كما أن انتشار الباطل كان ظاهرًا، هذا إذا أراد أهل السنة أن يقوموا بالواجب المُلْقى على عاتِقهم، والله المستعان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ورَوَى أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» عنِ الأوزاعي أنه قال: «**سُئِلَ مَكْحُولٌ والزُّهْرِيُّ** عن تفسير الأحاديث فقالا: **أَمِرُّوها كما جاءَتْ**».

وروى أيضًا عن الوليد بن مسلم أنه قال: «**سألتُ مالك بن أنسٍ، وسفيان الثوري، والليث بن سَعد، والأوزاعيَّ** عن الأخبار التي جاءت في الصفات؟

فقالوا: «**أَمِرُّوها كما جاءت**».

وفي رواية: «**فقالوا: أَمِرُّوها كما جاءت، بلا كيف**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا الأثر الأول والثاني وفيهما بيان طريقة السلف رحمهم الله في أخْذ أدلة الصفات، ما الذي كانوا يُوصون به؟ فكانوا يقولون في نصوص الصفات: (أمِرُّوها كما جاءت) وربما أضافوا: (بلا كيف).

وهذا الكلام أو هذه الجُملة من جُملة ما استدلَّ به المفوِّضة على مذهب التفويض، قلْنا سابقًا: إن أهمّ دليل استدلَّ به القوم هو آية (آل عمران)، واستدلوا ثانيًا ببعض الآثار التي جاءت عن السلف الصالح، والمتكلمون أبعد الناس عن الآثار، هُم أصحاب موقف ضَعيف من السنة النبوية، لا يقبلون بالأحاديث الصحيحة المُخرَّجة في «الصحيحين» لأنهم يقولون إنها أحاديث آحاد، ثم يأْتون -ما شاء الله تبارك الله- فيستدلون بآثار عن السلف!! مُنذُ متى وأنتم أهل عناية بالآثار!!، لكن وافَقَت هوًى عندهم ورأوا أنها قد تُفيد في الاسْتدلال، ويمكن أن تُسْحَب هذه الآثار

إلى ناحيتهم، فتكون بهذا دليلاً على صحة مذهبهم، وأنهم موافقون للسلف، ولا سبيل للطعْن عليهم.

ووجه ذلك؛ أنهم يقولون: إن السلف قالوا في آيات وأحاديث الصفات: (أَمِرُّوها كما جاءت)؛ يعني لا تفهموا منها معنىً. هكذا زعَم القوم.

وقد أخطئوا فيما زعَموا، فمِن أين لكم أن الإمرار يعني الجهْل بالمعاني؟ من أين لكم أنهم قالوا: (أَمِرُّوها) بمعنى: أغلقوا أعينكم وأسْماعَكم وعقولَكم وقلوبَكم عن فهْم معانيها؟ هذا ليس بصحيح قطعًا، إنما المراد بالإمرار: الإثبات، فهذا الذي يُراد بهذه الكلمة في اللغة.

فالإمرار هو الإثبات، وعليه فقولهم: (أَمِرُّوها كما جاءت) يعني: أثبتوها كما جاءت، وهذا توجيه عظيم من السلف رحمهم الله؛

(أَمِرُّوها كما جاءت): فلا تكيِّفوها، ولا تمثِّلوها بصفات المخلوقين.

(أَمِرُّوها كما جاءت): فلا تحرِّفُوها ولا تؤوّلوها، أثبتوها كما قال الله وكما قال رسوله ﷺ، إذا قال الله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] قولوا كما قال، ولا تقولوا إن معنى استوى: استولَى.

(أَمِرُّوها كما جاءت) فلا تَزيدوا عليها أشياء لم تَرِدْ لا في الكتاب ولا في السنة

(أَمِرُّوها كما جاءت)؛ فإن من مسالك المتكلمين: أنهم قد يُضيفون إلى إثبات الصفات أشياء غير واردة، وهذا من مسالكهم المبتدَعة التي ينبغي التنبيه عليها.

خُذْ مثلاً: تجد من الأشاعرة من يثبت لله ﷻ السمع والبصر، فيقول: إن الله ﷻ يسمع حقيقة، ويُبصر حقيقة، ويا ليتَه وقف هاهُنا فيكون قد أثبت ما جاء

كما جاء، لكنك تجد منهم مَن يعقِّب بعد ذلك فيقول: إن الله ﷻ يَرى بلا حَدَقة ولا أجْفان، أو: إن الله تعالى يسمع بلا آذان.

يالله العجب، مِن أين لك هذا!!، وما الذي دعاك إلى هذا؟ هل أنت رأيت الله ﷻ فصِرْت متحدِّثًا بما رأيت؟ أو أنه أُوحي إليك بأن الله ﷻ يرى بلا حَدَقة ولا أجْفان، أو أنه يسمع بلا آذان؟ إلى آخر ما يذكرون.

فهذه الزيادات ممنوعة، وأهل السنة والجماعة لا يخوضُون فيها لا بإثبات ولا بنفي، لا يقولون: إن الله يسمع بأُذن، ولا يقولون: إن الله يسمع بلا أُذن، لِمَ؟ لأَنَّنا لا يمكن أن نثبت أو ننفي إلا بدليل؛ هذا باب غيبي، فمِن أين لنا أن نثبت؟ أو من أين لنا أن ننفي بلا دليل؟ إذًا يجب وجوبًا متعينًا أن نسكت.

فممَّا يُستفاد من هذا الأثر: أنَّنا نُثبت ما جاء كما جاء بلا زِيادةٍ ولا تَحذْلُق، نكتفي بما جاء في النصوص، وما أحسن قاعدة الإمام أحمد رحمه الله: «لا نتجاوز القرآن والحديث»؛ لا نتعدَّى القرآن والسنة، نقول بما قال الله وقال رسوله ﷺ، ونسكُت عمَّا سوى ذلك. فهذا ممَّا يستفاد من قولهم: (**أَمِرُّوها كما جاءت**).

وجاء التأكيد على رَدِّ المذاهب المخالفة في قولهم: (**بِلا كَيف**)؛ هذا ممَّا يُقطَع معه ببطلان اسْتدلال المفوِّضة بهذه الآثار؛ حينما قالوا: بلا كيف دلَّ على أن المعنى معلوم، لماذا؟ لأن الخطاب بترْك التكييف لا يتوجَّه إلا من عالمٍ بالمعنى، أما الجاهل بالمعنى أصلاً فما الحاجة إلى أن يُنهى عن التكييف ويُحذَّر منه؟، كيف يمكن أن يصل إلى تكييف وهو جاهلٌ بالمعنى، إنما الذي يعلم المعنى يُقال له: حذارِ، لا تبالِغ حتى تصل إلى التكييف، قِفْ عند حدّ الإثبات، فأهل السنة

والجماعة القاعدة عندهم: (أن إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية)، وسيَنقل هذا المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لاحقًا في هذا الكتاب.

فالمقصود: أن هذه الآثار عن السلف رحمهم الله آثار عظيمة، جاءت كما سمعت عن (مَكْحُول، والزهري)، وجاءت أيضًا عن (مالك بن أنس، وسفيان الثوري، والليث بن سَعد والأوزاعي) ، وجاءت أيضًا عن غيرهم؛ جاءت عن ابن عُيَينة، وعن عبد الله بن المبارك، وعن إسحاق، وعن الإمام أحمد، وعن مَعمَر بن راشد، وعن غيرهم من أئمة السلف، فهي كلمة مشهورة عندهم.

وهي في معنى ما جاء عن بعضهم أيضًا أنهم قالوا في نصوص الصفات «على ظاهرها»، أو يقولون: «تُجرى على ظاهرها»، الجملة هِي هِي؛ (أَمِرُّوها كما جاءت) هي معنى «على ظاهرها»، أو «تُجرى على ظاهرها».



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وروَى أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» عنِ الأوزاعي أنه قال: «سُئِلَ **مَكْحُولٌ والزُّهْرِيُّ** عن تفسير الأحاديث فقالا: **أَمِرُّوها كما جاءَتْ**».

وروى أيضًا عن الوليد بن مسلم أنه قال: «**سألتُ مالك بن أنسٍ، وسفيان الثوري، والليث بن سَعد، والأوزاعيَّ** عن الأخبار التي جاءت في الصفات؟

فقالوا: «**أَمِرُّوها كما جاءت**».

وفي رواية: «**فقالوا: أمِرُّوها كما جاءت، بلا كيف**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

(بلا كيف) ما المراد بهذه الكلمة؟ بلا تَكْييف، وإلا فصِفات الله ﷻ لها كيفية، لكن يعلمها الله. الممنوع هو التكييف؛ اعْتقادًا، وحِكاية، وسؤالًا، كل هذا ممنوع، لا يجوز لك أن تعتقد كيفيةً لصفة من صفات الله فضْلاً عن أن تحْكيها، وكذلك لا يجوز لك أن تسأل عن ذلك، كما سيأتي معنا في أثر مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فقولهم ﷺ: «أَمِرُّوها كما جاءت» رَدٌّ على المعطلة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(أَمِرُّوها كما جاءت) ولا تخوضُوا فيها لماذا؟ لأن السلف في ذلك الوقت قد فشا في عهْدهم مقالة جَهْم وجَعْد، وُجِدَت مقالة التأويل؛ فصاروا يَروُون هذه النصوص ثم يعقّبون عليها بالتأويل، فالسلف كانوا ينهون عن هذا ويقولون: «أَمِرُّوها» دُون زيادات تحرفها عمّا أراد الله ﷻ. فقولهم: «أَمِرُّوها كما جاءت» فيه رَدٌّ على المعطلة الذينَ يؤوِّلون.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقولهم: «بلا كيف» رَدٌّ على الممثلة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ولو كان المراد مذهب المفوِّضة لَقالوا: أَمِرُّوها، أو أَمِرُّوا لفْظها دون أن تفهموا منها شيئًا، أو أمِرُّوا لفْظها دون أن تعتقدوا ما ظهر منها؛ هكذا ينبغي أن تكون الجملة لو أن السلف أرادوا ما أراد المفوِّضة. وسيأتي توضيح هذا أيضًا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والزُّهري ومَكْحُول هُما أعلَم التابعين في زَمانهم، والأربعة البَاقون هم أئمة الدنيا في عَصْر تَابِعِي التابعين.

ومِن طبقتهم: حمَّاد بن زيد، وحمَّاد بن سَلمة وأمثالهما.

ورَوَى أبو القاسم الأزْجي بإسناده عن مطرِّف بن عبد الله أنه قال: **سمعتُ مالك بن أنس** إذا ذُكِرَ عنده من يَدفع أحاديث الصفات يقول:

قال عمر بن عبد العزيز: «سَنَّ رسول الله ﷺ وَولاة الأمر بعده سُننًا؛ الأخْذ بها:

تصديقٌ لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دِين الله.

ليس لأحد من خلق اللّه:

تغييرها.

ولا النظر في شيء خَالفَها.

مَن اهتدى بها: فهو مُهتَد.

ومن استنصرَ بها: فهو منصور.

ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين: وَلَّاه اللّهُ ما تولَّى، وأصْلاه جهنمَ وساءت مَصيرًا».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا أثرٌ عظيم، وهو كما قال الشاطبي في «الاعْتصام»: جمَع أصولًا حسَنة، وفوائد مهمَّة.

والقاضي عِياض في كتابه: «ترْتيب المَدارك» لَمَّا أورَد هذا الأثر نقل أنَّ مالكًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، كان إذا حدَّث بهذا ارْتَجَّ سُرورًا؛ يفرَح بهذا الأثر. ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر في غير ما موضع أن مالكًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان كثير التَّرْداد لهذا الأثر عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال: (ورَوَى أبوالقاسم الأزْجي)؛ وكأنه -والله أعلم- في كتاب له صنَّفه في الصفات، ولكنه مع الأسف مفقود.

ومِن حسَنات كُتب شيخ الإسلام جزاه الله عنَّا خيرًا: النَّقْل من كُتبٍ هي الآن مفقودة، فجُمعت لنا مقاطع وأشْتاتٌ من كتب كثيرة مفقودة، بلْ بعضها لا تجدها إلا في كتب شيخ الإسلام، بعض الكتب التي ينقل عنها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كُتبٌ مهمة جدًا، ولكنها -مع الأسف الشديد- فُقِدَت، ولا تكاد تجد أحدًا ينقل عنها إلا هذا الإمام، جزاه الله عنَّا خيرًا، وكأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قيَّضَه ليَحفظ لنا في كتبه عِلمًا جَمًّا مِن خلال هذه النقولات التي ينقلها من هذه الكتب النافعة العظيمة.

يقول: رَوَى (بإسناده عن مطرِّف بن عبد الله) الذي هو تلْميذٌ للإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (قال: سمعتُ مالك بن أنس إذا ذُكِرَ عنده من يَدفع أحاديث الصفات) والأثر كما ساقه القاضي عِياض: «أنه إذ ذُكر عنده رجلٌ من أهل الزَّيغ»،

والمقصود: أنه إذا ذُكر عند مقالاتٌ فاسدة، أو مبتدِعة من المبتدعين، فإنه يَسُوق هذا الكلام.

(فيقول: قال عمر بن عبد العزيز: سَنَّ رسول الله ﷺ وَولاة الأمر بعده سُننًا، الأَخْذ بها تصديقٌ لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دِين الله)؛ وُلاة الأمر من بعده: هم الخلفاء الراشدون. فكأنه يؤكِّد ما جاء في حديث النبي ﷺ: «فعلكم بسُنَّتِي وسُنَّة الخلفاء الراشدين» إلى آخر ما ذكَر.

قال: (ليس لأحدٍ من خلق الله تغييرها)؛ لا يجوز لأحد أن يغيرها لا لفْظًا ولا معنى؛ التغْيير بالمعنى: يعني بتحريفها وتأْويلها.

قال: (ولا النظر في شيء خَالفَها)؛ حتى يسْتعيض عنها بغيرها. ومَن سار على هذا النهْج واهتدى بهذا كانت له الهداية؛ (مَن اهتدى بها فهو مُهتَد، ومن استنصرَ بها فهو منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين وَلَّاه اللّهُ ما تولَّى، وأَصْلاه جهنمَ وساءت مَصيرًا).

۞ **من فوائد هذا الأثر**: أن السلف رحمهم الله كانوا يعْتَنون بالأجوبة المَنهجية، ويؤكِّدُون ويركِّزون عليها؛ متى ما ظهَرت مقالات ضالة أو أشخاص ضالون فإنهم يعودُون ويذكِّرُون بالمسلك الصحيح والمنهج الصواب في الاسْتدلال والتلقِّي، كما فعل مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وفي أثر الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن عمرَ بن عبد العزيز: أن الهداية في الوحي، ولا هداية إلا به؛ فلا يمكن أن تصِل إلى هداية إلا من طريق الوحي، ﴿وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ﴾ [سبأ:٥٠].

❁ **ومن فوائد هذا الأثر**: أن السنة حُجَّة مطلقًا، لا فرْق بين متواتر وآحاد، وعلى هذا نَهَج السلف، حيث لَم يقيِّد رَحِمَهُ اللَّهُ -والمقام يتعلق بباب الصفات- لم يقيِّد الأخْذ بالسنة أن تكون متواترة، إنما كل ما صحَّ عن رسول الله ﷺ فإنه واجب الاتباع.

❁ **ومن فوائد هذا الأثر**: التأْكيد على لُزوم اتباع منهج السلف الصالح؛ اتباع منهج السلف حتْم لا خيار فيه، فلا يكفي أن يقول قائل: إنَّني أتْبَع الكتاب والسنة وأفْهُمهما برَأْيِي، وأسير على ما أهوى، هُم رجال ونحن رجال!، لا يا هداك الله الأمر ليس كذلك، فإن طريقة السلف هي التطبيق العملي لِما جاء في الكتاب والسنة، هي التفسير العملي لِما جاء في القرآن والسنة، فكيف تهْتدي إذا أعْرَضت عن طريقة السلف الصالح!!.

❁ **ومن فوائد هذا الأثر** أيضًا: النهي عن التحريف والتأويل، عن مسلك أصحاب التأويل، قال: (ليس لأحد من خلق الله تغييرها).

❁ **ومن فوائده أيضًا**: النهي عن تجاوز الوحي بدعوى اتباع العقل.

❁ **ومن فوائده أيضًا**: أن مَن نَأَى في طلب الحق عن الوحي فإنه على شَفير هَلَكَة.

❁ **ومن فوائده أيضًا**: أنَّه عند وُرود الفتن والأهواء تَعظُم الحاجة إلى التمسُّك بالأصول.

وما أحوجَنا إلى هذا المنهج في هذه الأزْمِنة المتأخرة، وإيَّاك أن تَمَلَّ من التأكيد والتكْرار والتركيز على الأصول، هذه الكلمة السهلة التي ترى أنها واضحة، لماذا نُعيد

ونُكرِّر فيها!!، لابد من اتباع الكتاب والسنة، لابد من الاعْتصام بالكتاب والسنة، هذه المسألة السهْلة عندك يوجد اليوم أُناس كثيرون عندهم رَيب فيها، ويتخبَّطون بسبب عدم أخْذهم بها؛ فإقناعهم وغرْس هذه المعاني فيهم هذا من المُهِمّات في هذا الزمان؛ بيان منزلة الوحي، وتعلُّق الهداية به، ووضْع العقل في موضعه المناسب له دون مُجاوزة، والتأكيد على خطَر البدع، والتأكيد على وجوب تعظيم الوحي، والتأكيد على العناية بسنة رسول الله ﷺ والاهْتمام بها، إلى آخر ما هنالك من هذه الأصول المنهجية لا تَسْتَهِن بها، ولا تَمَلّ من تكرارها، ولا يوسْوس لك الشيطان بأن الحاجة لا تَدعو إليها، الحاجة تدعو إليها أكثر من كثير من التفصيلات.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ورَوى الخلال- **بإسناد كلهم أئمة ثقات**- عن سفيان بن عُيينة أنه قال: «**سُئِلَ ربيعةُ بن أبي عبد الرَّحمن** عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كيف اسْتوى؟

قال: «الاستواء غَير مجهول، والكيف غير معقول، ومِنَ الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين، وعلينا التَّصديق».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

فهذا أثرٌ عظيم عن الإمام الجليل الفقيه المشهور التابعي الذي أدرَك بعض أصحاب النبي ﷺ كأنس ﷺ، وأدرَك كذلك كبار التابعين، ألَا وهو: رَبيعة بن فَرُوخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة، وهو شيخ الإمام مالك، ولعلَّ مالكًا أخَذ تلك الكلمة المشهورة -التي ستأتي بعد قليل بعون الله- عنه.

وهذا الأثر سيأتي في كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجْه إيراده له، فإن فيه الرَّد على المنحرفين في باب الصفات، ولا سيما من أهل التجهيل المفوِّضة.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وهذا الكلام مَرْوي عن مالك بن أنس تلميذ رَبيعة بن أبي عبد الرحمن من غير وجه.

منها: ما رَواه أبو الشيخ الأصْبهاني، وأبو بكر البيهقي، عن يحيى بن يحيى قال: كنَّا عند مالك بن أنس، فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟

فأطرَق مالك برأسه حتى علاه الرُّحَضاء! ثم قال:

«الاسْتِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، والإيمانُ به واجبٌ، والسُّؤالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وما أُراكَ إلَّا مُبْتَدِعًا.

فأُمر به أن يُخرَج» اهـ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا أثر مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو من أحسن الكلام وأنْبَل الكلام وأجود الكلام في باب الصفات، وقد تلقَّاه عنه أهل السنة بالاسْتحسان والقبول، وجعلوه ميزانًا توزَن به جميع الصفات، فكل الصفات لك أن تقول فيها ما قد قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاسْتواء.

وقد انتشرَ هذا الأثر وأضْحى معروفًا متداوَلًا عند أهل العلم، بلْ إنَّني أقول: إنه من أشهر الآثار السلفية في المصنفات العقدية، حتى إنه لا يكاد أن يوجد كتابٌ من كتب الاعتقاد التي جمعَت مقالات أهل السنة والجماعة -سواء

كانت من الكتب المطوَّلة، أو المختصرة- أقول: لا يكاد يوجد كتاب إلا وقد أورَد هذا الأثر، فهو أثر عظيمٌ جدًا، فيه فوائد جَمَّة.

وهذه الجملة: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول) قد سبَق مالكًا إليها -كما قد سمعتَ- شيخُه رَبيعة رَحِمَهُ اللَّهُ في الأثر الذي قبل هذا.

وهذه الجملة يتحصل نقلها عن خمسة من أهل العلم والدين:

❁ **أولًا**: عن أُمِّ سلمَة رضي الله عنها؛ فإنه قد جاء عنها أنها قالت في الاستواء: «الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول»، ولكن الأثر ليس بثابت عنها، ضعَّفه الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «العُلو»، وأشار إلى ضعْفه أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

❁ **وثانيًا**: جاء عن ربيعة بالإسناد الصحيح عنه، كما قال شيخ الإسلام: (ورَوى الخلال بإسناد كلهم أئمة ثقات).

❁ **وثالثًا**: جاء عن تلْميذه مالك ابن أنس إما دار الهجرَة؛ وهذا أيضًا ثابت ثبوتًا لا شكَّ فيه، وقد رَواه عن مالك نحو عشرةٍ من تلاميذه بألفاظ فيها شيء من الاختلاف، أشهرها هذا اللفظ الذي بين أيدينا.

❁ **ورابعًا**: جاء عن الإمام مَعمر بن أحمد بن زياد الأصْبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ، الذي هو تلميذ أبي القاسم الطبراني صاحب «المعاجم» المتوفى سَنة ثمان عشرة وأربعمائة؛ حيث قال: «الاستواء معقول، والكيف مجهول»، وهذا الأثر أورده الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ عنه في كتابه «العُلو»، وسيُورده شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فيما سيأتي من هذه الرسالة، تمرُّ علينا بإذن الله عَزَّ وَجَلَّ.

❁ وجاء نحو هذا الكلام أيضًا: عن أبي جعفر الترمذي، الذي كان بحرًا من بحور العلم وجَبلاً من جبال السنة، وكان فقيه بغداد ومُفتيها في وقته، المتوفى سَنة: خمسٍ وتسعين ومائتين، حيث قال هذه الجملة ولكن في صفة النزول، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «النُّزول معقول، والكيف مجهول»؛ وهذا يؤكِّد ما ذكرتُ لك من أن أهل العلم جعلوا هذه الجملة ميزانًا توزَن به جميع الصفات.

المقصود أن هذه الجملة جملةٌ عظيمة، وفيها فوائد جَمَّة، ولا سيما الأثر الذي جاء عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، فإن فيه فوائد عظيمة ينتفع بها طالب العلم.

❁ **ومن تلك الفوائد أولًا**: أن في هذا الأثر تأكيدًا على مسلَك أهل السنة والجماعة بإثبات القدْر المشترَك والقدْ المميِّز في باب الصفات.

فقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (الاستواء غير مجهول) فيه إثبات القدْر المشترَك، فإن الاسْتواء معلومٌ معناه، ويتصف به الخالق ويتصف به المخلوق، فالذي قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه:٥] هو الذي قال: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾[الزخرف:١٣]، ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾[المؤمنون:٢٨].

فالاستواء من حيث هو يتصف به الخالق ويتصف به المخلوق، فثَمَّة قدْر مشترَك، هذا الاشتراك هو في أصل المعنى اللغوي قبل أن يضاف إلى الخالق أو إلى المخلوق، فالله ﷻ يستوي على العرش بمعنى: يَعْلُوا ويَرتفع عليه، وكذلك المخلوق يستوي على دابته، أو يستوي على السفينة، أو يستوي على العرش اللائق به؛ بمعنى: يَعْلُوا ويَرتفع عليه.

فهذا قدْرٌ مشترك كما دلَّت على هذا أدلَّة كثيرة، الله متصف بالسمع والبصر، وهو السميع البصير، وكذلك المخلوق؛ ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:٢] وإن كان في الحقيقة والكُنْه لا شكَّ أن السميع ليس كالسميع، وأن السمع ليس كالسَّمع، وهكذا البصر.

إذًا هذا القدْر المشترك.

والقدْر المميِّز أشار إليه مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما قال: (**والكيف غير معقول**)؛ القدْر المميِّز المختص هو الصفة بعد الإضافة، فلما أُضيفت الصفة إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنها كانت شيئًا مختصًا به سبحانه وتعالى، لا يُشاركه فيه أحد، الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ واحد في ذاته كما هو واحد في صفاته.

إذًا الكيف غير معقول، شيء اختصَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به لا يُشاركه فيه غيره، ولا يطَّلع على هذه الكيفية من خلْقه أحد.

وأهل السنة والجماعة يَجمعون بين الأمرين، وأهل الضلال قد يُثبتون قدْرًا مشتركًا، وينفون القدْر المختص كما فعلَت الممثِّلة، وقد يعكسون كما فعلَت المعطِّلة؛ مَن أنكر القدْر المشترك وقع في التعطيل، ومَن أنكر القدر المميِّز المختص وقع في التمثيل.

❁ **الفائدة الثانية من هذا الأثر عن الإمام مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن فيه الرد على المفوِّضة، وقد مرَّ بنا تفصيل مذهبهم. **ووجْه الرَّد هاهُنا من جهتين:**

❁ **الجهة الأُولى**: من قوله (**الاستواء غير مجهول**) أي: هو معلوم من جهة لُغة العرب، ليس الاستواء كلمةً خفية، أو هي لُغزٌ من الألْغاز، إنما هي كلمة

واضحة المعنى، مَن يعرف لغة العرب فإنه يعلم ما معنى كلمة (استوى على) استوى على كذا معروف أن ذلك بمعنى العُلو والارْتفاع عليه.

۞ **والوجه الثاني**: من جِهة قوله (**والكيف غير معقول**)؛ وقد مرَّ بنا وسيمرُّ أيضًا -إن شاء الله- في كلام المؤلف أن نفي الكيفية يسْتلزم العلم بالمعنى، فإن نفي الكيفية مع الجهل بالمعنى لغْوٌ من القول، وهذا ما ينزَّه عنه أئمة الإسلام في أجوبتهم على المسائل.

فمالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ما قال هذه الكلمة عبثًا، «**الكيف غير معقول**»، نحن نعلم معنى الاسْتواء لكنَّنا لا ندري كيف هو هذا الاستواء، أما لو كان مالك رَحِمَهُ اللَّهُ يعتقد أن كلمة (استوى) كلمة مجهولة المعنى -كما تدَّعي المفوِّضة- لَما قال له: «**الكيف غير معقول**» بلْ قال له: «**الاستواء غير معقول**» وغير مفهوم، لكنه نبَّه على أن هذه الكلمة معلومة من جهة اللغة، إنما الجهل بكيفيتها، والسؤال إنما وقع عن الكيفية، الرجل قال له: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟.

إذًا هذا الأثر سيف قاطع لمذهب أهل التفويض من هذين الوجهين اللذين ذكرتُ لك.

۞ **الفائدة الثالثة**: أن هذا الأثر فيه بيان سلامة مذهب أهل السنة الجماعة من طريقة الممثلة المكيفة؛ وهذا تلْحَظه في قوله: (**والكيف غير معقول**)، فحاشا مذهب أهل السنة من تُهْمَة المعطلة التي أكثروا من تَرْدادها حينما وصَمُوا أهل السنة والجماعة بأنهم مُشبِّهَة، وبأنهم ممثِّلة، وبأنهم مكيفة؛ لا والله، إن هذا لكذب وظُلْم على أهل السنة، فأهل السنة يصْدَعون بجهْلهم بكيفية صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى،

الكيف غير معقول لنا، وأنَّى لنا أن تعقل كيفية صفة الله العظيم ﷻ ونحن لم نرَه، ولم نرَ مَثيلاً له؟! تعالى عن أن يكون له مَثيل. إذًا مذهب أهل السنة بعيد كل البُعد عن مذهب الممثلة.

❁ **الفائدة الرابعة**: أن هذا الأثر فيه الردُّ على المحرِّفة المؤوِّلة؛ فإن مالكًا رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا سُئل عن كيفية الاستواء أجاب بقوله: (الاستواء غَير مجهول)، ولو كان يعتقد أن الاستواء على خلاف ظاهره، وأنه لابد من تأويله تأويلاً على خلاف الظاهر لَما أجاب بقوله: (الاستواء غَير مجهول).

في قوله: (الاستواء غَير مجهول) هو يبين أن هذا اللفظ على ظاهره، ويُحمل على ما تقتضيه اللغة دون تبديل ولا تحريف ولا تغيير، الاستواء غير مجهول، نحن نعلم ما معنى كلمة (استواء) إذًا هي كلمة باقية على ظاهرها، ولا يجوز حمْلها على خلاف ظاهرها، ولا نحتاج أن نتعَنَّت في التعامل مع نصوص الصفات كما فعل المحرِّفة، مَن يعرف لغة العرب يعرف معاني الصفات.

والأمر -كما قال ابن عُيينة رَحِمَهُ اللَّهُ، فيما خرَّج الدارقطني في كتابه «الصفات»- قال: «كلُّ ما وصف اللهُ ﷻ به نفسه في كتابه فقِراءته تفسيره؛ لا كيف ولا مِثْل»، ما نحتاج أكثر من أن نتْلوا القرآن، فهذا الظاهر هو تفسير هذا الكلام، ليس كلامًا خفيًا مُلْغِزًا، إنما مَن يعرف لغة العرب يعرف ما معنى (استوى)، وما معنى (وجه)، وما معنى (محبة)، وما معنى (غضَب)، فلا نحتاج أن نتقوَّل، ولا نحتاج أن نَزيد على ما أخبر الله أو أخبر رسوله ﷺ.

❁ **الفائدة الخامسة**: في أثر الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ التَّنبيه على قاعدة أهل السنة في إثبات الصفات، وهي: إثبات الصفات إثبات وجود، لا إثبات كيفية.

نحن إذا أثبتنا الصفة، وما معنى (أثبتنا)؟ ما معنى الإثبات؟

الإثبات: اعتقاد الثبوت، أي أن الله عَزَّ وَجَلَّ متصف بهذه الصفة؛ هذا القدْر الذي يريده أهل السنة والجماعة، يعتقدون أن الله عَزَّ وَجَلَّ متصفٌ بهذه الصفة، وليس أنهم يعتقدون أنه متصف وأن اتصافه على كيفية كذا وكُنْه كذا، حاشا أن يكون هذا مذهب أهل السنة والجماعة. إثبات أهل السنة للصفات إثبات وجود؛ أي أن الله عَزَّ وَجَلَّ متصف بهذه الصفة، وأن هذه الصفة قائمة بالله عَزَّ وَجَلَّ على كيفية لا نعلمها.

❁ **الفائدة السادسة** في هذا الأثر: بيان وسَطية أهل السنة والجماعة؛ وهذا ما يُقرره أهل العلم كثيرًا، أهل السنة وسَطٌ بين أهل التمثيل المُشبِّهة، وأهل التعطيل المحرِّفة. وهذا بيِّن ظاهر في قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (الاستواء غَير مجهول، والكيف غير معقول)، مذهب أهل السنة في الوسط بين معطِّل وممثِّل.

❁ **الفائدة السابعة** في أثر مالك رَحِمَهُ اللَّهُ : بيان قاعدة أهل السنة التي تنصّ على أن (الصفات معلومة لنا من وجه، مجهولة لنا من وجه آخر)؛ أهل السنة يصرِّحُون ولا يكْتمُون أنهم في هذا المقام يجمعون بين عِلم وجهل، بين عِلمٍ بمعنى نصوص الصفات، وبين الجهل بكيفيتها. إذًا الصفات معلومةٌ لنا من وجه، مجهولةٌ لنا من وجه آخر.

❁ **الفائدة الثامنة**: في هذا الأثر تقريرٌ لقاعدة أهل السنة والأثر وهي: (أنَّ باب الصفات خصوصًا وباب الغيب عمومًا لا يُخاض فيه بالعقل)؛ وذلك أن

العقل محدود، وسلطانه سُلطانٌ محدود، فلا عمل له خارج حدود ممْلَكته، ومَملكتُه التي له فيها نُفوذ إنما هي المحسوسات، فما كان وراء المحسوسات فإن العقل يقِف مُعلِنًا عَجزه عن أن يخوض فيها. دلَّ على هذا من كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: (والكيف غير معقول)؛ فالعقل أعجَز من أن يخوض في مسائل الغيب، ولا سيما ما تعلق بالمطالب الإلهية، حسْبُ العقل أن يفهم الشيء الذي هو داخل في حدود إدراكه، ثم يقِف بعد ذلك عاجزًا، فالمَرجع والمُعوَّل إنما هو على النقل فحسْب، والعقل يُسلِّم للنقل في هذا القدْر الذي هو فوق طاقته، ولا يعارضه فيه، ولا يمكن أن يحكم باستحالة ما جاء في النقل، مستحيلٌ أن يأتي نقل صحيح بشيء يَعترض عليه العقل بدعوى أنه مستحيل، هذا الشيء هو المستحيل.

❁ **الفائدة التاسعة**: في أثر مالك رَحِمَهُ اللَّهُ تأكيدٌ على قاعدة أهل السنة والجماعة، وهي: (وجوب قطْع الطمع عن إدراك كيفية صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ)، ما يُنبِّه عليه أهل السنة ويحثّون عليه ويؤكّدونه: وجوب قطْع الطمع عن إدراك كيفية صفات الله سبحانه وتعالى.

ذات الله عَزَّ وَجَلَّ وكُنْه صفاته ليس محل تدبُّر ولا تأمُّل ولا تفكُّر، محل التأمّل والتدبر والتفكر إنما هو في المعاني التي جاءت في كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ ما تعلق من ذلك بالصفات أو غير ذلك. أما الكُنْه والكيفية والحقيقة فهذا ممَّا ينبغي أن يجاهد الإنسان نفسه على أن يمنع طمَع نفسه وتشوّفها إلى أن تُدرك ذلك.

والأمر كما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما فيما رواه كثير من أهل العلم: «تفكَّروا في كل شيء، ولا تفكَّروا في ذات الله»، فحذارِ من الوقوع في هذا الأمر، أو أن تُطلق العِنان لعقلك في أن يخوض في هذه المقامات العالية التي هي فوق إدراكك، فلرُبَّما أوقعك ذلك في العَطَب؛ فإن من أسباب وقوع أهل التمثيل في التمثيل: أنهم سمَحوا لأنفسهم وظنّوا ظنًا أن في قدْرتهم إدراك كيفية صفة الله ﷻ فوقعوا فيما وقعوا فيه، أما السلف فكانوا يَنهون عن هذا الأمر ويحثّون على أن يَنزع الإنسان من نفسه كل تطلُّع وكل تشوّف إلى إدراك كيفية صفة الله ﷻ.

❁ **الفائدة العاشرة** فائدة دَعوية: هي أن الحكمة ليسَت دائمًا بمعنى اللين، لا تلازم مطَّرِدًا بين الحكمة واللين؛ الحكمة: وضْع الشيء في موضعه، فيُوضع اللين موضعه حيث يكون محقِّقًا للمصلحة دارئاً للمفسدة، كما أن الحكمة وضْع الشدة في موضعها حيث تكون الشدة محقِّقة للمصلحة دارئةً للمفسدة.

تلَحَظ في هذا الأثر: أن مالكًا رَحِمَهُ اللَّهُ أمر بهذا الرجل أن يُخرج بعد أن واجهه بالحقيقة، فقال له: (وما أُراكَ إلا مُبتدعًا)، ومالك رَحِمَهُ اللَّهُ في وقته هو إمام أهل المدينة، وهو الذي إذا قال يُسمع قوله، فهو يتصرف تصرُّف صاحب الحق، فتعامل معه بهذا القدْر لأن هذه هي الحكمة هاهُنا، والمصلحة تقتضي هذا؛ أمر به أن يُخرج، توسَّم فيه أنه رجل سوء وصاحب فتنة، والمدينة في ذاك الزمان في عافية من هذه الأهواء، فالحكمة إذًا كل الحكمة أن يُسلَك مسلك الحزْم.

ولربما كان غير مالك في وقت غير الوقت ومكان غير المكان سَلَك مع هذا مسلكًا آخر، أليس كذلك؟!؛ ابن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ بلَغه عن رجل أنه كان يخوض في

كيفية صفة الله ﷻ ، فسَلَك معه مسلكًا آخر غير هذا المسلك، ما شدَّد عليه النَّكير ولا بدَّعه، وإنما أتاه بأسلوب هيّن لَيّن، وقال: يا ابن أخي، بلغَني عنك أنك تقول كذا وكذا، فبدأ الرجل يتكلم، فقال: على رِسْلِك، دَعْنا نتكلم أولًا عن المخلوق، فإذا فرغنا تكلمنا عن الخالق، ثمَّ تدرَّج معه وبيَّن له أن جبريل عليه السلام كان له ستمائة جناح، قال: قد علمتُ الجناحَين، فرَكِّب لي ثالثًا، ولأَن أسألك عن خمسمائة وسبعة وتسعين.

فانظر مسلك ابن مهدي -الإمام الجليل عبد الرحمن بن مهدي- مع هذا الرجل بخلاف طريقة ومسلك مالك رحمه الله، وهذا من هذا حِكمة، وذاك من ذاك حكمة.

إذًا لا ينبغي إطلاق القول بأن الحكمة هي دائمًا اللطف واللِّين، ولا ينبغي أيضًا إطلاق القول بأن الهَجْر والزَّجْر والشدة هي الحكمة، إنما ينبغي أن يكون الإنسان حكيمًا فقيهًا مدرِكًا لعَواقب الأمور وآثار التصرفات، ثم بعد ذلك يتصرف، يُدرك مكانته ومنزلته قوة وضعْفًا، يُدرك حال الزمان وضعْف السنة فيه أو قوتها، يُدرك تغير الأمكنة واختلاف أحوالها، يُدرك أحوال الناس والمتلقِّين والمُخطئين، وهل كان هذا منهم عن جهلٍ أو عناد، ويُدرك بعد ذلك الآثار التي تترتب من الجهات التي حول الإنسان وتُحيط به، وتؤثر في الواقع، إلى آخر ما هنالك.

إذًا تنبَّه -يا رعاك الله- وتوسَّط، ولا تغلُ في شيء من الأمر (واقتصد كلا طرفَي قصْد الأمور ذَميمُ).

۞ **الفائدة الحادية عشرة:** أيضًا فائدة دَعوية أَلَا وهي: تنبيهٌ على مَن يطلق إطلاقًا جديدًا متعلقًا بهذا العصر ما كان يُعرف عند السلف، وهو ما يسمونه اليوم «ذَمّ التصنيف»، ويقولون -أعني هؤلاء الذين يحسِّنون هذا المسلك ويُطلقونه إطلاقًا دون قيد- لا تُصنِّفُوا، دعُوا الناس، ما أُرسلتهم عليهم رُقباء ولا قُضاة. هذا مالك رَحِمَهُ اللَّهُ ماذا قال: (وما أُراكَ إلا مُبتدعًا).

أتَرون مالكًا الإمام الجليل قد سلك المسلك المذموم الذي تُسمونه «التصنيف»!! هذا مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، على قاعدتكم قد صنَّف، وإنما أنتم تريدون التسْوية بين أهل الحق وهل الباطل، تريدون الناس جميعًا كأسنان المِشْط، وهذا كلام مخالف للواقع، وفيه أيضًا جِناية؛ جناية على منهج أهل السنة، جِناية على مَن هم في عافية من الأهواء والبدع، كما أن فيه جناية أيضًا على المخطئين أنفسهم حينما يُعامَلُون المعاملة نفسها التي يُعامل بها مَن كان على طريقة السلف وأهل الحديث. والحكمة كل الحكمة تقتضي وضْع الأشياء في نصابها، وأن يُوضع كلٌ في منزلته اللائقة به.

وأنا أقول: مثل هذه الإطلاقات لا ينبغي لطالب العلم أن ينجرف خلفها، لا في مقام الإثبات ولا في مقام النفي؛ حينما يقال: لابد من التصنيف، أو حينما يُقال: لا ينبغي التصنيف، أنا أقول: هذا وهذا ينبغي على الإنسان أن يتَّئد فيه ولا يطلقه. وما أحسن التفصيل في هذه المواضع التي فيها شيء من الاشْتباه.

الحق أن التصنيف بحقٍ لا ينبغي ذمّه، بلْ هو مطلوب بحسبه، وعلى هذا درَج أهل السنة والجماعة، وليس المقام مقام أثر أو أثرين أو عشرة أو عشرين أو

حتى مائة، بل هو أكثر من هذا بكثير؛ فيه وضْع المبتدِع في وضْعه المناسب له، وفيه وصْمُه ووصْفه بالابتداع دون إعجام؛ هو مبتدع، هو ضال، هو داعية سوء، هو الذي يجر على المسلمين شرًا وَبِيلاً، ماذا نصنع له؟ هو الذي أوقع نفسه في هذا الموقع ماذا يصنع له أهل السنة؟! يتفرَّجون!، لا يمسّونه بأدنى كلمة، وهو يَعيث الفساد بين المسلمين؟!

وفي المقابل: التصنيف الباطل ظُلْم وكذب، الأصل أن أعراض المسلمين مُحترمة، «إن دماءَكم وأموالكم وأعراضَكم عليكم حرام؛ كحُرْمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا»؛ هكذا قال النبي ﷺ في ذاك المَجمع العظيم في يوم عرفة في حجَّة الوداع، فأعراض المسلمين لا شكَّ أنها محترمة، ولا يجوز انتهاكها بغير الحق، ومَن تكلم في أحد من المسلمين ووصفَه بغير ما هو عليه فليعلَم أنه قد أوقع نفسه في شيء عظيم.

الكلام في الناس لابد أن يصْحبه عِلم وتقوى، وإلا كان الإنسان جاهلاً ظالمًا، فالسكوت في موضع الكلام ظُلْم وخطأ، والكلام بغير حق لا شكَّ أنه ظُلْم وخطأ، والصواب: الكلام حيث تقتضي المصلحة الكلام بعِلمٍ وعدلٍ وتقوى، فحذارِ من الانجراف وراء الإطلاقات، فصِّل فإن الصواب في هذا المقام مع التفصيل.

❁ **الفائدة الثانية عشرة** أيضًا فائدة دَعوية وهي: الغَضب إذا انتُهِكَت محارم الله ﷻ. مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أصابه شيء عظيم، لَمَّا سأله هذا الرجل، فقال: (فقال: يا أبا عبد الله، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟ فأطرَق

مالك برأسه حتى علاه الرُّحَضَاء!) يعني: العَرق، وجاء في رواية: أن مالكًا رَحِمَهُ اللَّهُ ما وَجد شيئًا كمثْل ما وجد من سؤاله، بلغ كلامُه في نفسه مبلغًا عظيمًا، كيف لإنسانٍ أن يتجرَّأ هذه الجُرأة، فيسأل هذا السؤال الذي لا يَلِيق البَتَّة، كيف استوى؟! أنت تسأل عمَّن؟! أنت تسأل عن الله العظيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، تُريدني أن أتكلم كيف استوى؟

مَن عظم الله عَزَّ وَجَلَّ حق تعظيمه وقدَرَه حق قدْره، فإنه يسْتعظم مثل هذا السؤال، ولذلك كانت من مالك رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الغَضْبة، وهذه الغَيرة على حُرمات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. والغَيرة على حُرمات الله تتوازى مع الإيمان، بقدْر إيمانك تكون غَيرتك على محارم الله إذا انتُهِكَت، ويكون غضبك لأجل الله، ومع ضعْف الإيمان يضْعف هذا الغضب وتضْعف هذه الغَيرة.

فالمقصود: أثر مالك رَحِمَهُ اللَّهُ فيه درس لنا، وهو: أنه إذا سُمع الكلام الذي فيه تجاوُزٌ في حق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أو في حق الشريعة، فحق الإيمان عليك أن تغضب وأن تُصاب بهَمٍّ عظيم، حق الله عَزَّ وَجَلَّ أن يُطاع فلا يُعصى، وأن يُشكر فلا يُكفر، وأن يُعظَّم حق تعظيمه، فأدنى نقص فيما ينبغي لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يلْحظه الإنسان ينبغي أن يُصيبه بهَمٍّ عظيم، وهذا ما كان من مالك رَحِمَهُ اللَّهُ؛ تصبَّب عَرقًا، ووجد في نفسه هذه الموجِدة، وغضب من هذه الجُرأة من هذا الرجل، ثم تريَّث حتى هدأ؛ أطرَق، ثم رفع رأسه، وأجابه بما أجابه، ثم قال: (وما أُراكَ إلا مُبتدعًا)، حتى في هذا المقام كان مالك رَحِمَهُ اللَّهُ صاحب ورَع وتقوى، ما جزَم بابْتداعه، وإنما قال: (وما أُراكَ) يعني ما أظنُّك (إلا مُبتدعًا)، فأمَر به فأُخرِج.

وإذا تأمل الإنسان في هذا الأثر، يلْحَظ الفرق بين الحال السابقة والحال اللاحقة، ولا يملك الإنسان إلا أن يقول: «المُشتكى إلى الله»؛ لَمَّا كان زمانهم زمانًا صافيًا، والجو جواً نظيفًا، لا تُشَم منه إلا رائحة السُّنة العَطِرة، كان أدنى رائحة شاذَّة مخالفة تشْمئز منها النفوس، تصاب بغَيظ، أدنى تشْويش على هذا الصَّفاء يُصيب أهل الحق بالغضب.

أما في زماننا الذي نعيش فيه! فالمُشتكى إلى الله، الجو مُلَبَّدٌ بغُيوم الضلال، بلْ والله الزَّندقة، أين اليوم مَن يقول مثل هذا السؤال، غايته أن يسأل عن الكيفية، والله لكانت حالنا حالًا طيبة. اليوم في الصباح نسمع زَندقة، وفي المساء نسمع زَندقة، نسمع السَّب الصريح لشريعة الله ﷻ، بل ربما تعلق بالذات العَلِيَّة لله ﷻ، وتعلق بنبيه الكريم ﷺ أو بسُنَّته.

جُرْأة وأيّ جُرْأة على أحكام الشريعة، على آيات الكتاب، على أحاديث رسول الله ﷺ، حدِّث ولا حرَج، حدِّث عن مقاطع، حدِّث عن تغريدات، حدِّث عن مَقالات، حدِّث عن حلقات، أشياء وأشياء تُشتكى إلى الله، تُنشر في الشبكة، أو تُعرض في الفضائيات، في كل يوم يُسمع ويُرى من هذا الغُثاء شيء كثير، حتى إن الأحاسيس قد تبلَّدت إلا من قِلَّة ممَّن وفقهم الله ﷻ للحفاظ على جذْوة الغَيرة على محارم الله متَّقِدَةً في النفس، وإلا فما أكثر مَن يسمع الطعونات والأقوال الرديئة والضالة والمبتدعة بل والزندقة الصريحة، والله كأنه لا يسمع شيئًا، وربما تناولها بشيء من الابتسامة والضحك، انظر كيف يقول هذا كذا وكذا، وهذه عند السلف، كان لها ميزان آخر.

تأمَّل في آثار السلف، تأمَّل في مواضع غَضبهم، تأمَّل فقط -أنا أُوصيك- تأمَّل في «السنة» للخَلاَّل، أو «مسائل أبي داوُد» عن الإمام أحمد، تأمَّل الآثار الكثيرة -وأقول الكثيرة- التي جاءت عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ من غَضبه من مقالات رَديئة سمع بها، أو أن مبتدعًا يقول كذا وكذا، تجد يقول الراوي: «فغَضِب غضبًا شديدًا» هكذا مقتضى الإيمان إذا قوي في النفوس.

ولذا -يا إخوة- **الوصية**: أن هذه المقاطع التي تنتشر وفيها ما فيها من ضلال وغَي بل وربما كُفْر لا ينبغي أن تُرخي لها سَمعَك، بل احرص دائمًا على أن تكون بعيدًا عن سماعها، اللهمَّ إلا مَن كان عنده قُدرة على رَدِّ هذا الكلام، يسمع فيَرُد، وينتصر للحق، فهذا جزاه الله خيرًا.

أما أن نتداول فيما بيننا عن طريق الواتس أو عن طريق وسائل التواصل، انظروا فلانًا ماذا يقول ، وما الفائدة من أن تُعلمَني ماذا يقول فلان الزِّنديق وفلان الضال؟ ما الفائدة، فمَع مُرور الوقت، وتكرُّر هذا الأمر سوف تتبلَّد عندنا الأحاسيس ويضعف عندنا الإنكار، وهذه مشكلة كبيرة، فإنكار القلب أدنى درجات الإيمان، وليس بعد ذلك قدْر من الإيمان واجب، أدنى درجات الإيمان الواجب هنا هو أن تُنكر بقلْبك، لكن مع تكرُّر سماع هذا ومشاهدته فإني أخشى أن يضعف حتى إنكار القلب في النفوس، فالله المستعان، وإنا لله وإنا إليه راجعون.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فقول ربيعة ومالك: «الاسْتَواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، والكَيْفُ غيرُ مَعْقُولٍ، والإيمانُ به واجِبٌ»، **موافقٌ لقول الباقين: «أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف»، فإنما نَفَوا علم الكيفية، ولم ينفُوا حقيقة الصفة.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

نعم، ولا نَفوا العلم بالمعنى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ولو كان القَوْمُ قَدْ آمَنُوا باللَّفْظِ المُجَرَّدِ من غير فَهْمٍ لمعناه -على ما يليق باللّه- لَمَا قالوا: «الاسْتِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ»، ولَمَا قالُوا: «أَمِرُّوها بِلا كَيْفٍ»، فَإِنَّ الاسْتِواء حِينَئِذٍ لا يكُونُ مَعْلُومًا، بل مَجْهُولًا بَمَنْزِلَةِ حُرُوفِ المُعْجَمِ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يعني: شيء مجهول لا معنى له؛ كحُروف المُعجم التي لا معنى لها ولا يطلب لها معنى أصلاً، فكيف يقول مع هذا مالك وربيعة وغيرهما من أهل العلم: إن هذه الصفة غير مجهولة؟ الواقع أنها مجهولة على مقالة المفوِّضة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأيضًا: فإنه لا يُحتاج إلى نفي عِلم الكيفية، إذا لَم يُفْهَمْ من اللَّفْظ مَعْنًى، وإنَّما يُحْتاجُ إلى نَفْيِ عِلْمِ الكَيْفيَّةِ إذا أُثبِتَتِ الصِّفاتُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

إذا أُثبتت الصفة وعلِمَ معناها ناسَب حينئذ أن يوجَّه ويُنصح بترْك التكييف، أما مع الجهل بالمعنى فلا محل البَتَّة للحث على ترْك التكييف؛ يعني لو أن رجلاً قام الآن فيما بيننا وحدَّثنا بكلام بلغة لا نعرفها جميعًا، أخَذ يتكلم بكلام بلغة لا يعرف مِنَّا أحد عنها شيئًا، هل من المناسب أن أقول: يا إخوة لا ينبغي لكم أن تُكيِّفُوا كلام هذا الرجل، أن تخوضوا في كيفية ما يقول وما يُخبر عنه؟ الرجل يخبر عن أشياء انتبهوا لا تكيّفوها، هل هذا الكلام له مَساق وله محل وله وجْه؟ لا، ستقولون مباشرة: نحن ما فهمنا الكلام أصلاً، الكلام غير مفهوم، كيف تقول لنا: لا تكيِّف الشيء الذي يُخبِر به هذا الإنسان.

إذًا إنما يُحتاج إلى التوجيه والنصيحة، حذارِ إذا فهمت هذه النصوص وعلمتَ معناها، وأثبت لله ﷻ هذه الصفات، حذارِ أن تبُالغ في الإثبات حتى تصل إلى حد التكييف؛ هذا الذي أراده السلف رحمهم الله من قولهم: (أمِرُّوها كما جاءت بلا كيف) أو كما قال مالك ورَبيعة وغيرهما: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول).

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأيضًا: فإنَّ مَنْ يَنْفِي الصِّفات الخَبَرِيَّة، أو الصِّفات مُطْلَقًا لا يَحتاجُ إلى أن يقول: بلا كَيْفٍ، فمن قال: إن الله ليس على العرش، لا يحتاج أن يقول: بلا كيف.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

نعم، يعني: أنتم عندكم وفي اعتقادكم لا فرق بالنسبة لله ﷻ بين ما فوق العرش، وأسفل الأرض السابعة، كل ذلك بالنسبة لله ﷻ سواء، هذه حقيقة مَقالة هؤلاء المعطلة؛ سواء كانوا من أهل التأويل أو من أهل التفويض، فما الحاجة بعد ذلك أن يُقال: بلا كيف.

أنتم تَنفون علو الله ﷻ فضْلاً عن استوائه على العرش، فكيف يُقال بعد ذلك: بلا كيف؟ هذا كلام لا محلّ له البَتَّة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فلو كان مذهب السلف نفْي الصفات في نفس الأمر لَمَا قالوا: بلا كيف.

وأيضًا: فقولهم: «أمِرُّوها كما جاءَتْ» يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظ دالةً على معانٍ، فلو كانت دلالتها مُنتفيةً، لَكان الواجب أن يُقال: أمِرُّوا ألْفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أَمِرُّوا لفْظها مع اعتقاد أنَّ الله لا يوصف بما دلَّت عليه حقيقةً، **وحَينئذ فلا تكون قد أُمِرَّت كما جاءت، ولا يُقال حينئذ: بلا كيف؛ إذْ نفْي الكيفيَّة عمَّا ليس بثابت لغوٌ من القول.**

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

السلف رحمهم الله حينما قالوا: (أمِرُّوها كما جاءت بلا كَيف) مرادهم كما عَلمنا: أمِرُّوها، أَثبتُوها كما جاءت بمعانيها بلا زيادة ولا نقصان، لا تتقوَّلوا، ولا تخوضوا، ولا تَزيدوا، ولا تنقصوا؛ اعتقدوا ما جاء في النص فحسب، هذا الذي أراده السلف رحمهم الله من هذه الجملة.

وهذه الكلمة الأخيرة -التي سمعتها- قاعدة ينبغي الاهتمام بها؛ (نفْي الكيفيَّة عمَّا ليس بثابت لغوٌ من القول) انتبه، فإنها من محاسن كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الرسالة.

على كل حال؛ أقول بعد كل ما سبق من الكلام عن مذهب التفويض؛ **إنَّ إجمال الرَّد على مذهب المفوضة يكون من وجهين:**

❁ **الوجه الأول**: بالرَّد على هذا المذهب بالأدلة النقلية، والرَّد عليه بالأدلة النقلية شيء كثير جدًا، فإن الأدلة التي تدل على بطلان مذهب المفوضة أدلةٌ كثيرة، يعلم ذلك مَن تأمَّل في أدلة الكتاب والسنة. **ومن ذلك**:

- **أولًا**: كل دليل من القرآن والسنة دلَّ على أن الوحي بيانٌ وتِبيانٌ ومُبين، قال تعالى: ﴿هَـذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾[آل عمران:١٣٨]، و ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾[النساء:١٧٤]، ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾[القصص:٢]، ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[النحل:٨٩]، ومع قولهم: إن آياتٍ كثيرة بلْ أشرف ما في القرآن مجهول وطلاسِم، وليس ثَمَّة معانٍ معلومة تحت تلك الكلمات وتلك الآيات، يستحيل أن يكون القرآن بيانًا وتِبيانًا ومُبينًا، يستحيل.

- **ثانيًا**: يَرد مذهب المفوضة كل دليل من القرآن أو من السنة دلَّ على الحث والمدح لتدبُّر كتاب الله ﷻ ومُدارسته، ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾[ص:٢٩] ولم يَستثنِ سبحانه آيات الصفات، كذلك قوله ﷺ: «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ تَعَالَى يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ ..» إلى آخر ما قال ﷺ ، ولم يَستثنِ آيات الصفات.

وكان ينبغي -وهو المبلِّغ الأمين عليه الصلاة والسلام- لو كان مذهب أولئك حقًا كان ينبغي أن يقول: «ويَتدارسونه سِوى آيات الصفات»، لكنه ما فعل عليه الصلاة والسلام.

إذًا: كل القرآن محلٌ للتدبُّر، ولا يكون كذلك إلا إذا كان كله قابلاً للعلم به، وهذا يتناقض مع مذهب المفوضة.

- **ونقول ثالثًا**: يرُد مذهب التفويض كل دليلٍ دلَّ على أن الله ﷻ أنزل القرآن عربيًا ليُعقل ويُعلَم، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:٣]، قال سبحانه: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت:٣].

لو قِيل لنا: لِمَ جعل الله ﷻ هذا القرآن بلسانٍ عربي مُبين؟ الجواب واضح في النصوص، ما العلَّة؟ ليُعقَل ويُعلَم. وكيف يكون كذلك وأشرَف ما فيه -وهو ما يتعلق بصفات الله ﷻ- مجهول!! وظاهره يقود إلى الضلال!! وله تأويل خلاف الظاهر لا يعلمه إلا الله!!. إذًا كل دليل دلَّ على هذا المعنى فإنه ينقض مذهب المفوضة.

- **ويُقال رابعًا**: يدل على بطلان مذهب المفوضة كل دليلٍ دلَّ على ذَمّ مَن لم يفهم القرآن ولم يتدبرْه، قال سبحانه: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾ [محمد:١٦]؛ إذًا القوم حالهم كحال هؤلاء الذين ذمَّهم الله ﷻ، ما كان لهم حظٌّ ولا رغبة في معرفة معاني ما أنزل الله ﷻ، ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون:٦٨]، ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [محمد:٢٤]، وما استثنى سبحانه آيات الصفات.

- **ويُقال خامسًا**: يرُد مذهب المفوضة كل دليلٍ دلَّ على أن القرآن ميسَّر للذكْر، ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧] كيف يكون ذلك، والله إن مذهب المفوضة وكذا مذهب إخوانهم من المؤولة يقتضي أن القرآن مُعسَّر وليس ميسرًا، قرآن معسَّر، أين التيسير وهو مجهول في أهم ما فيه؟ وظاهره يقود إلى الضلال بل الكفر؟ لأن مَن أخذ بظاهره فقد وقع في التشبيه، والتشْبيه

كفْر، وله تأويل يخالف الظاهر ما بيَّنه الله ولا بيَّنه رسوله ﷺ ! وجُعِلَ الناس يتخبَّطون، ما يعلمون أين الحق وأين الصواب في هذه النصوص، كيف يكون ميسرًا للذكْر مع هذا؟!

❁**أما من الوجه الثاني الرَّد عليهم بالأدلة العقلية**، فهذا أيضًا تحته وجوه:

-**منها أولًا**: أنَّ قاعدة أهل العلم: (أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز) فلو كان ظاهر نصوص الصفات يقتضي ضلالًا -واعتقاد هذا اعتقادٌ باطل؛ لأنه تشْبيه- لكان من البلغ والبيان الواجب على رسول الله ﷺ أن يوضح ويصرِّح، لابد وحقٌّ عليه ﷺ أن يبيّن للأمة أن هذه النصوص تُقرأ ولا يجوز اعْتقاد ظاهرها، أما أن يُتركوا هكذا دون بيان مع أمرهم بالتدبر والتفكر، وظاهر القرآن يقود إلى الكفر! هذا لا يمكن أن يكون.

- **والوجه الثاني**: أن في مذهبهم طعْنًا في حكمة الله ﷻ؛ حيث أنزل كتابًا وصفه بصفات جليلة: (بيان، وتبيان، ومُبين، وُهدى، وبُشرى للمسلمين)، ومع ذلك ظاهره يقود إلى الكفر، وليس ثَمَّة بيان ولا توضيح لا في القرآن ولا في السنة!! هذا يتنافى وحكمة الله البالغة.

- **أضِفْ إلى هذا وجهًا ثالثُا**: وهو أن في مذهب المفوضة طعْنًا في رسول الله ﷺ ؛ حيث إن كبار القول من أهل التفويض يعتقدون أن رسول الله ﷺ كان يتلو ويبلِّغ آياتٍ لا يفهم لا يفهم كثيرًا ممَّا فيها، بل هو عليه الصلاة والسلام يُنشئ كلامًا ممَّا أوحاه الله إليه، فيتكلم به وهو لا يعرف معناه؛ يحدِّث أصحابه أن الله ينزل، وأن الله يغضب، وأن لله ﷻ قدمًا، وأن لله ﷻ يَدًا، وهو لا يفهم معنى

هذا الكلام البَتَّة، هذا الكلام بالنسبة له عليه الصلاة والسلام كلام مجهول لا يُفهم منه شيء البَتَّة!! فكيف يُظن برسول الله ﷺ أنه يتكلم أو يتلو ويبلِّغ شيئًا مجهولًا لا يفهمه، سبحان الله!! وهو الذي جعله الله سبحانه وتعالى هاديًا للناس، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، كيف يهدي إلى الصراط المستقيم مَن يجهل دليل هذا الصراط؟ هذا لا يمكن ولا يكون.

- **أَضِفْ إلى هذا وجهًا رابعًا**: أن مذهبهم يستلزم الطعن في القرآن، فهو بمقتضى مذهبهم معسَّرٌ مضِلٌ وليس هاديًا ميسرًا، لا والله، ما يكون هاديًا ولا يكون ميسرًا بمقتضى مذهبهم، إنما وصْفه الدقيق أنه معسَّر مُضِل، وأن ترْك الناس بلا قرآن كان خيرًا لهم من أن يُنزَل عليهم كتاب يُضلّهم؛ لأن النتيجة والمطلوب أن يبحثوا بعقولهم عن الصواب، وعقولهم معهم قبل نزول القرآن وبعد نزوله، إذًا ما فائدة إنزال القرآن!!، ليُتركوا وعقولهم ويُقال: ابحثوا بعقولكم عن الصواب، ويَنتهي الأمر، بدل أن يُؤزَّ الناس أَزًّا إلى الضلال والتشبيه، وليس في موضع ولا موضعين ولا ثلاثة ولا أربعة؛ بلْ مئات من الآيات، ومئات من أحاديث رسول الله ﷺ ، والصواب والحق يُدرَك من طريق العقل، إذًا ما حاجتنا إلى القرآن؟

- **أَضِفْ إلى هذا وجهًا خامسًا**: وهو الطعن في الصحابة رضي الله عنهم من أنهم لا يعلمون الكتاب إلا أمانِيّ، يرددون كلامًا لا يفهمون معناه، وما هكذا حال العلماء الحُكَماء العقلاء.

- **أضِفْ إلى هذا وجهًا سادسًا:** وهو مخالفة إجماع السلف على تدبُّر القرآن كله من أوله إلى آخره؛ يتدبَّرونه آية آية، ويتدارسون ويتفهَّمون حديث رسوله ﷺ حديثًا حديثًا، وجملة جملة، وهذا إجماع لا شكَّ فيه ولا ريب، والآثار في هذا كثيرة.

إذًا: هذه بعض الأوجه التي تدل على بطلان مذهب أهل التفويض.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ورَوى الأَثْرَم في «السنة»، وأبو عبد اللّه بن بطة في «الإبانة»، وأبو عمرو الطَّلَمَنكِي، وغيرهم بإسناد صحيح؛ عن **عبد العزيز بن عبد اللّه بن أبي سلمة الماجِشُون** -وهو أحد أئمة المدينة الثلاثة، الذين هُم: مالك بن أنس، وابن الماجِشُون، وابن أبي ذئب- **وقد سُئل فيما جَحَدت به الجهمية:**

فقال...

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يوالِي النقول عن أهل العلم في بيان المذهب الحق في باب الأسماء والصفات، ونقَل هاهُنا نقلاً طويلاً عن عبد العزيز بن عبد الله الماجِشون أحد الأئمة الكبار.

والنقولات في هذا الكتاب لاحِظ فيها ثلاثة أمور:

❁ **الأمر الأول:** أن غرَض شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من النقولات الكثيرة التي ساقها في هذا الكتاب: أن يبين أن مذهب السلف والأئمة مخالفٌ لمذاهب المنحرفين؛ وهم الأصناف الثلاثة الذين بينهم سابقًا، الذين هم: أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل، فلاحِظ هاهُنا هذا الغرض وهذا القصد الذي أراده المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ -بغضِّ النظر عن تفاصيل ما يأتي في هذه النقولات- فإن فيها أشياء تأتي عرَضًا وليست مقصودةً لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إنما جاءت تَبعًا،

لكن في كل نقْل حاوِل أن تربط بينه وبين الهدف الذي لأجله ساق هذه النقولات، وهو ما بيَّنت لك.

۞ **الأمر الثاني**: أن المنقول عنهم في هذه الرسالة ليسوا على درجة واحدة، فمنهم أئمةٌ من أئمة أهل السنة والجماعة من المتقدمين وممَّن سار على نَهْجهم ممن بعدهم، وفيهم مَن هو دون ذلك، بلْ فيهم بعض المنتسبين إلى مذاهب مبتدعة؛ كالأشعرية.

أما النقل عن أئمة أهل السنة الخُلَّص فبيِّنٌ وواضحٌ غرَضه، فهم أهل الائْتمام وأهل الاقْتداء، أما مَن دونهم في المكانة والدرجة فإن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بيَّن في تعليقٍ -سيأتي معنا إن شاء الله- أن من ينقله عنهم كلام حق، والحق يُقبَل ممَّن جاء به مهما كان، فهو ينقل كلامًا حقًا. وفي نقله أيضًا نُكتَة مهمة وهي: أنه ينقل عن أشخاص معروفين ومشهورين ولهم مكانةٌ في نفوس أتباعهم، فالنقل عنهم فيه إلْزام لأتباعهم ومُعظِّميهم؛ بأن هؤلاء وهم عندكم محل القدوة ولهم منزلة رفيعة، هذا قولهم، فهم يثبتون كذا وكذا من الصفات ولا يقبلون تأويلها، إلى آخر ما سيأتي إن شاء الله.

۞ **الأمر الثالث**: ينبغي أن تُلاحظ أن قول آحاد أهل العلم من المتقدمين أو من المتأخرين -حاشا الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أقول: قول الواحد من هؤلاء الأجلاء لا ينبغي أن تُبنى عليه القواعد والأصول والعقائد، وإنما يكون الاعتقاد مبينًا على الكتاب والسنة، وما اتفق عليه أهل العلم وتوارَدوا عليه، وكان قولًا فاشيًا دون نكير، أما أذا اجتهد أحدٌ منهم فأتى بمقالة ولم يظهر عليها دليل واضح، ولم يتابعه

على هذا أهل العلم، فلا ينبغي أن يكون هذا قاعدة وضابطًا ويُصنَّف على أنه هذا هو اعتقاد أهل السنة والجماعة. فلاحِظ هذا الأمر، فلربما أتَت بعض الأشياء ممَّا ينبغي أن تستحضر معها ما ذكرتُ لك هاهُنا.

هذا النقل- كما أسلفتُ- هو للإمام الجليل عبد العزيز الماجشون، والماجشون الأكثر على ضبْطها، هذه الكلمة يضبطونها بكسر الجِيم وضم الشين، واستظهر الزبيدي في «تاج العروس» أن الجيم هاهُنا مثلَّثة، يعني يصح أن تقول: (ماجِشون، وما جَشون، وماجُشون).

وهذه الكلمة كلمة فارسية، واختُلف في سبب تلْقيبه بها؛ فقِيل: إن سبب تلْقيبه بها لنها تعْني أبيض الخدّ، أو أحمر الوجه، يعني كأنه كان مَن يُلقَّب بهذا أنه يكون جميلاً أو مورَّد الخدَّين أو ما شاكل ذلك. وقِيلت أشياء أخرى بسبب هذا اللقب.

وهذا الإمام الجليل كان نظير الإمام مالك، كما قال شيخ الإسلام في «الصفدية»؛ (وهو أحد أئمة المدينة الثلاثة) في وقتهم (الذين هُم: مالك بن أنس، وابن الماجِشُون، وابن أبي ذئب)، وله المكانة العظيمة عند أهل العلم. وابنه هو: عبد الملك صاحب وتلميذ الإمام المالك المشهور وأحد أئمة المالكية المشهورين، فهذه أسرةٌ عِلمية.

هذا الإمام الجليل كان رأسًا في السنة، وكان حرْبًا على أهل البدع والضلال، وفيما بين أيدينا من مصنفات أهل العلم خمس رسائل له في الاعتقاد - هذا ما أعلَمُه-:

◉ هذه الرسالة -وهي أشهرها- رسالة في الصفات، وساقها مَن ذكر شيخ الإسلام؛ الأثرَم في «السنة»، وأبو عمر الطَّلَمَنكِي، وكِتاباهما مفقودان كما تعلمون، لكن «الإبانة» لابن بطَّة، وهو ممَّن نقل هذه الرسالة موجود بحمد الله، وفي المطبوع توجد هذه الرسالة مع اختلاف يسير في بعض الألْفاظ عمَّا ساق شيخ الإسلام هاهُنا.

◉ ورسالةٌ ثانية في الصفات أيضًا، ولكنها أخصر من هذه؛ ساقها ابن أبي الشيخ في كتابه «العظَمة» في الجزء الأول.

◉ وله أيضًا رسالة في القدَر والنهي عن الجدال فيه.

◉ ورسالةٌ رابعة أيضًا في القدَر والرَّد على القدرية.

◉ وله رسالةٌ خامسة في النهي عن الجدَل في الدين، وهي رسالة مختصرة.

وهذه الرسائل الثلاث كلها قد أودعها ابن بطَّة في كتابه «الإبانة».

المقصود: أن هذا الإمام كان له عناية وكان له حرص على بيان عقيدة أهل السنة والجماعة والرَّد على المخالفين، جزاه الله عنَّا خير الجزاء.

وهذه الرسالة -كما ذكر الشيخ- بإسنادٍ صحيح، ولها أسانيد صحيحة أيضًا سوى هذا الإسناد كما بيَّن شيخ الإسلام، شيخ الإسلام كان معْتنيًا بهذه الرسالة وساقها في غير ما كتاب؛ ومن ذلك في «بيان تلْبيس الجهمية» في المجلد الثالث، ذكر أن هذه الرسالة لها أسانيد صحيحة. وساق هذه الرسالة غيره أيضًا من أهل العلم، الذهبي ساقها مختصرة في كتابه «العُلو»، وغيره أيضا من أهل العلم.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فَقَال: أما بعد، فقد فهمتُ ما سألتَ عنه فيما تتابعت الجهمية ومن حالفَها.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هو يُجيب مَن سأله، قال الشيخ: (وقد سُئل فيما جَحَدت به الجهمية) يعني: سُئل عن مذهب الجهمية وما جحَدُوه من صفات الله ﷻ، والسائل أحد تلاميذه، اسمه: عبد الله بن صلاح، سأله هذا التلميذ فأجابه بهذا الجواب، فنقل لنا هذا النقل المطوَّل عن هذا الإمام الجليل.

(فَقَال: أما بعد، فقد فهمتُ ما سألتَ فيما تتابعت الجهمية ومن حالفَها)؛ هذه الكلمة اختلفت فيها النُّسَخ، (حالفَها) كما بين أيدينا، وفي بعض نُسخ الحموية: (خَالفَها) ، وهذا أيضًا له وجه؛ لأنه في هذه الرسالة كان يتكلم عن المعطلة وكذلك المكيِّفة المشبِّهة، وهؤلاء على النقيض من مذهب المعطلة؛ فلعلَّه أراد هؤلاء.

في بعض النُّسخ: (خَلَفَها)، أو (خَلْفُها) وكلاهما صحيح؛ يعني: سألت عن الجهمية ومَن يُتابع الجهمية، ويسير عل نَهجهم.

فعلى كل حال، جميع هذه الألفاظ لها وجهٌ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فَقَال: أما بعد، فقد فهمتُ ما سألتَ فيما تتابعت الجهمية ومن حالفَها في صفة الرب العظيم، الذي فاقَت عظمته الوصف والتقدير، وكَلَّت الألْسُن عن تفسير صفته، وانحسَرت العقول دون معرفة قدْره، وردَّت عظمته العقول، فلم تجِدْ مَساغًا، فرجعَت خاسئة وهي حَسيرة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

ابتدأ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ببيان طرف من عظمة العظيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ الله عَزَّ وَجَلَّ كما ذكر المؤلف وفوق ما ذكَر، وقد قال أعلَم الخلق به سبحانه، وصلى الله على نبيّنا وسلم: «لا أُحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسك»، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ له الثناء العظيم، وهو ذو الجلال والإكرام، وكلُّ ما يعلمه العباد من صفاته ما هو إلا شيء قليل من نُعوت الجلال والجمال التي هو عليها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فصفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أكثر بكثير مما نعلمه مما جاء في الكتاب والسنة، بل ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «طريق الهجرتَين»: أن ما يعلمه العباد من صفاته ونُعون جلاله، كَنَقْرَة عصفور من بحر.

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ له أسماء سمَّى بها نفسه واختصَّ بمعرفتها، كما صح بهذا الحديث عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أو اسْتأثَرتَ به في عِلْم الغيب عندك**»، وكل اسم يتضمَّن صفة، إذًا لله عَزَّ وَجَلَّ صفاتٌ لا نعلمها، اختصَّ الله عَزَّ وَجَلَّ بعِلمها.

كذلك النبي ﷺ كما ثبت في «الصحيحين» في أحاديث الشفاعة؛ أنه إذا سجد في وقت طلب الشفاعة فإنه يُثني على الله ﷻ بمَحاسِن ما كان يُحسنها في حياته، والله ﷻ إنما يُثنى عليه ويُحمد بصفاته، يفتحها الله عليه في ذلك الوقت.

إذًا صفات الله ﷻ شيء عظيم، ثمَّ إن الذي نعلمه من صفات الله ﷻ فإنَّنا لا نُحيط بعظمته، غاية أمرنا أن نعلم أصل المعنى في لغة العرب، ولا نعلم المعنى بكماله فضْلاً عن أن نستوعب ونُدرك كيفية صفته ﷻ.

فالمستفاد من هذه الجملة من كلام الشيخ الإمام عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن العباد أقلّ من أن يُحيطوا عِلمًا بعظمة الله ﷻ، فهو سبحانه كما وصف نفسه وفوق ما وصفَه خلْقه.

قال في آخر الجملة: (فلم تجِدْ مَساغًا، فرجعَت خاسئة وهي حَسيرة)؛ بعد أن تأمَّلت العقول في صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة يقول: (فرجعَت خاسئة وهي حَسيرة) ؛ حَسيرة عن أن تُدرك عظمة الله ﷻ وكيفية هذه الصفات.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وإنما أُمِرُوا بالنظر والتفكُّر فيما خلَق بالتقدير، وإنما يقال: «كيف»؟ لمن لم يكن مرَّة ثم كان، فأما الذي لا يَحُول ولا يزول، ولم يَزَلْ، وليس له مثل، فإنه لا يَعلم كيف هو إلا هو.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة أراد بها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بيان أنه لا سبيل للعباد لمعرفة كُنْه ذاته وصفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فلا يعلم كيف هو إلا هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قال: (وإنما أُمِرُوا بالنظر والتفكُّر فيما خلَق بالتقدير، وإنما يقال: «كيف» لمن لم يكن مرَّة ثم كان)؛ يعني إنما يُبحث في كيفية المخلوقات، أما الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فلا سبيل إلى معرفة كيف هو تبارك وتعالى.

قال: (فأما الذي لا يَحُول ولا يزول)؛ يعني الذي ليس لآخريّته انتهاء، (ولم يَزَلْ) يعني ليس لأوَّليَّته ابتداء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، (وليس له مثل، فإنه لا يَعلم كيف هو إلا هو) هذه جملة حسنة من كلام هذا الإمام، (لا يَعلم كيف هو إلا هو) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكيف يُعرف قدْر من لم يَبدأ، ولَم يمُتْ، ولا يَبلَى؟



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(وكيف يُعرف قدْر من لم يَبدأ)؛ يعني يبدأ بعد أن لم يكن، تعالى الله عن أن يكون كذلك، فالله ﷻ لَم يزَلْ موجودًا، وليس لأَوَّليته ابتداءٌ؛ جل ربنا وعَزّ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكيف يكون لصفة شيء منه حَدٌّ أو مُنتهى يَعرفه عارفٌ، أو يحدّ قدْره واصف؟

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

ووضْع الفاصلة هاهُنا لا وجه له، والأَولى حذْفها، الجملة جملة متصلة، حتى تصل الفائدة الحسنة لابد من قراءة هذه الجملة قراءة متصلة: (وكيف يكون لصفة شيء منه حَدٌّ أو مُنتهى يَعرفه عارف أو يحدّ قدْره واصف؟) إلى آخر ما ذكر.

وأوَد أن أُنبِّه إلى أن الشيخ الإمام الماجشون رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامه فيه شيء من الصعوبة، يحتاج إلى شيء من التفكيك، والله جل وعلا قد جعل لكل شيءٍ قدْرًا.

الأئمة مختلفون في أساليبهم؛ يعني لو قارَنت أسلوب الماجشون بأسلوب الشافعي مثلاً، أنت تقرأ في كتاب «الأُم» للشافعي كأنه ماء وعذْبٌ زُلال، رَقْرَاق في غاية الحُسْن، تقرؤه وتفهم بسُهولة، كذلك في كتابه «الأُم». كذلك كلام نظيره الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أسهل بكثير من كلام الماجشون رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ومَن بعدهم كالإمام أحمد وغيره، يعني رسائلهم واضحة وسهلة.

أما كلام الشيخ الماجشون رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعني فيه شيء من الصعوبة، ولا يستعمل واو العطف غالبًا، ولذلك الجُمل كنتُ أتمنى أن مثل هذه الرسالة تُوضع على شكل فقرات؛ فقْرةً فقْرة، فوضْعها هكذا في سطر أو أسطر متتالية ربما يظن

الإنسان أن الكلام متصل، والواقع أن كثيرًا من كلامه هو جملٌ منفصلة، فلو وُضعت على شكل فقرات كان أوضح في الفهم.

على كل حال؛ نستعين بالله ﷻ في فهْم كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ، فإن كلامه عميق، ويحتاج فعْلاً إلى فهْم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكيف يكون لصفة شيء منه حَدٌّ أو مُنتهى يَعرفه عارف، أو يحدّ قدْره واصف، على أنَّه الحق المبين، لا حق أحق منه، ولا شيء أبْيَن منه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لا شكَّ والله، هو أبْيَن من كل شيء تبارك وتعالى، وعباده يَرون في كل شيء آية عليه جل وعلا.

وفي كل شيءٍ لهُ آيةٌ تدلُّ على أنه الوَاحِدُ

وهذا كلامٌ عظيم يَعرف قدْره مَن له خبرة بهذا المقام، كل شيء يناله بصرُك أو يناله سمعك أو تُدركه بعقلك فإنه دليل على وجوده ﷻ، بلْ هو دليل على رُبوبيته وعظَمته بلْ وأُلُوهيته ﷻ، يعرف هذا مَن يعرفه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

الدليل على عَجْز العقول عن تحقيق صفته: عَجزها عن تحقيق صفة أصغر خلْقه، لا تكاد تراه صغرًا يَحُول ويَزُول، ولا يُرى له سمع ولا بصر؛ لما يتقلَّب به ويحتال من عقله، أعضَل بك وأخفى عليك ممَّا ظهَر من سمعه وبصره، فتبارك الله أحسن الخالقين، وخالقهم وسيِّد السَّادة ورَبهم؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة خلاصتها هي: أنه إذا عجَز المخلوق عن إدراك كيفية مخلوق مثله، فعجْزه عن إدراك الخالق من باب أوْلى. سنحرص -إن شاء الله- في كل جملة على أن نذكر الخلاصة المستفادَ من كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال: (الدليل على عَجْز العقول عن تحقيق صفته عَجزها عن تحقيق صفة أصغر خلْقه، لا تكاد تراه صِغرًا يَحُول ويَزُول) -في نُسخة: (يَجُول) بالجيم- (ولا يُرى له سمع ولا بصر)؛ الذي يبدو -والله أعلم- أن ما بعدها: (لَمَا) وليس بالكسر، هذا الذي يبدو لي، والعلم عند الله .

(لَما يتقلَّب به ويحتال من عقله، أعضَل بك وأخفى عليك ممَّا ظهَر من سمعه وبصره)؛ يريد أن يقول: إن المخلوقات الصغيرة جدًا، خُذْ مثلاً النَّملة، تراها موجودة وتذهب وتأتي وتتجوَّل، وأنت لا ترى لها سمعًا ولا بصرًا، ويحكي الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عمَّا هو معلوم في وقتهم، فإذا نظرت إليها ببصرك المجرَّد لا ترى لها

سمعًا ولا بصرًا، ومع ذلك هي تعرف كيف تذهب وكيف تأتي، وأنت لا ترى لها آلة السمع والبصر.

وأشدُّ من ذلك: أن لها عقلاً، تحتال به في شأْن معاشها، وتعرف كيف تأخذ طعامها، وكيف تذهب به، وكيف تضعه، وكيف تدّخره؛ وهذا شيء عجيب، أنت لا ترى عقلها ولا ترى مُخَّها ولا ترى قلْبها، ولا ترى كيف هي تفكِّر هذا التفكير وتعقل هذا العقل؛ فإذا كنت عاجزًا عن إدراك كيفية هذا المخلوق الصغير الذي تراه بعينك، ومع ذلك أنت عاجز عن إدراك تفاصيله كيفية صفاته، فعَجْزُك عن إدراك كيفية صفة الله الذي ليس كمثْله شيء -جلَّ وربنا وعَزّ- من باب أَوْلَى.

وأنا قلتُ لكم سابقاً: كل العلماء في هذا العصر -لا أتكلم عن كلامٍ لعالِمٍ كان موجودًا قبل أكثر من ألف ومائتي سَنة- اليوم في عصر التقْنية والنهضة العلمية التجريبية، كل العلماء عاجزون عن إدراك كل شيء عن ذبابة واحدة، كل العلماء؛ علماء الأحياء، والفيزياء، والكيمياء، ومَن سواهم عاجزون عن إدراك كل شيء يتعلق بذُبابة واحدة، فكيف بما هو أكبر من ذلك وأعظم؛ فكيف يَتطاول الإنسان بعد هذا ويتشوَّف إلى أن يريد أن يعرف كيفية صفة الله ﷻ، كما تفعل المكيِّفة الممثِّلة.

وكذلك كيف يجرؤ المعطِّل على أن يتحكَّم بعقله في صفات الله ﷻ، فيقول: "هذه الصفة تَلِيق بالله، وهذه الصفة لا تَلِيق بالله"؛ مَن أنت؟ وكيف تجرؤ هذه الجُرْأة على الله ﷻ فتقول عليه بغير عِلم؟ الذي يتحكَّم هذا التحكم هو الذي أدرك إدراكًا تامًا، فعَلِم بعقله وفكْره أن هذا يسوغ وهذا لا يسوغ أن يُضاف

إلى الله ﷻ، لكن هذا المقام بالنسبة لنا غَيب، فهو توقيفي محْض، يجب أن نقف فيه عند حدّ الوارد، ونسْكت عمَّا سِوى ذلك، كما سيُكرِّر الماجشون رَحِمَهُ اللَّهُ هذا كثيرًا في هذه الرسالة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

اعرِف -رحمك اللّه-: غِناك عن تَكلُّف صفة ما لَم يصف الرب من نفسه بعَجْزِك عن معرفة قدْر ما وُصف منها؛ إذا لم تَعرف قدر ما وَصف فما تَكلُّفك عِلم ما لَم يصف؟

هل تستدلّ بذلك على شيء من طاعته أو تَنزجر به عن شيء من معصيته؟

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه الجملة خلاصتها أمران:

✪ **الأول**: أن العقل عاجز عن اسْتيعاب عظمة ما أخبر به ﷻ من صفاته، فكيف يطلب عِلم ما لَم يعلم؟! هذا الذي أخبرنا الله ﷻ به عن صفاته، نحن نقف عاجزين عن إدراك عظمته، فهو شيء أكبر من أن تستوعبه العقول، فإنها تقف حاسِرة مندهشة أمام هذه العَظَمة.

تأمَّل في صفة السمع لله ﷻ، وكيف أن الله ﷻ قد أحاط سمعُه بكل صوت، كل صوت من إنسان، أو حيوان، أو آلات، أو حفيف الشجر، أو دَبيب النَّمل على صخْرة؛ كل ذلك يسمعه الله تبارك وتعالى، ولا يُشغله سَمعٌ عن سمْع.

تأمَّل في أحوال الناس في المواطن العظيمة في يوم عرفة، أو في ليالي العشر، في طول هذا العالم الإسلامي وعرْضه، كلٌّ يناجي الله ﷻ ويدعوه ويسأله بألْسنة

مختلفة ولغات متفاوتة، وكل ذلك الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يسمعه، هذا شيء اسْتيعابه فوق قدْرة الإنسان.

تأمَّل في صفة العلم لله جل وعلا؛ كيف أنه عَلم كل شيء، عَلم ما كان، وعَلم ما هو كائن، وعَلم ما سيكون، بلْ عَلم ما لم يكن من الممكنات لو كان كيف يكون، بل عَلم ما لم يكن ولا يكون ويستحيل أن يكون من المستحيلات لو كان كيف يكون، فهذا شيء عظيم جدًا، العقول عاجزة تمامًا عن إدراكه.

تأمَّل في صفة الكلام لله جل وعلا؛ تأمَّل كيف أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يحاسب عباده يوم القيامة، فيَخلوا بكل واحد ويكلِّمه، ويقول: (عملتَ كذا يوم كذا وكذا)، كل واحد سيخلو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى به ويكلِّمه، ومع ذلك هو أسرع الحاسبين، جاءت الآثار عن السلف أن هذا الحساب يكون كما بين الظهر والعصر. فهو يكلم كل واحدٍ ولا يشغله كلامه لهذا عن كلامه لهذا، هذا شيء يقِف العقل عاجزًا أمام اسْتيعابه، عظمة هي فوق كل ما يخطر بالبال، أو يَرِد على الخواطر، أو تسْتوعبه العقول.

إذًا إذا كنَّا عاجزين عن اسْتيعاب عظمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فيما أخبرنا الله به، فكيف نطلب عِلم ما لم يُخبرنا الله عَزَّ وَجَلَّ به؟! كحال هؤلاء الممثلة المكيِّفة الذين يطلبون تكييف صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الفائدة الثانية: أن هذا البحث والتنقير عمَّا خُزِنَ عنَّا عِلمه من صفات الله عَزَّ وَجَلَّ ليس من ورائه فائدة لا في علم ولا عمل؛ (هل تستدلّ بذلك على شيء من طاعته أو تَنزجر به عن شيء من معصيته؟)؛ إذًا دَعْك من هذا البحث والتنقير والكلام في أمور الغيب بغير ما ورَد.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فأما الذي جحد ما وصف الرَّبُ من نفسه تعمُّقا، وتكلُّفًا فقد: ﴿ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، فصار يستدل –بزعمه– على جحْد ما وصف الرَّبُّ، وسمَّى من نفسه بأن قال: «لابد إن كان له كذا مِن أن يكون له كذا»، فعَمِيَ عن البَيِّن بالخفي، يَجحَد ما سمَّى الرب من نفسه بِصَمْت الرب عمَّا لم يُسَمِّ منها.

قَالَ الشَّارِح وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة أراد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بها: أن يُبيِّن أن سبب تعطيل المعطلة لصفات الله ﷻ قولُهم بلَوازم مزعومة لإثبات الصفات لله ﷻ؛ بمعنى: القوم ينفرون من إثبات الصفات بسبب أنهم يدَّعون أن ثَمَّة لَوازم تلْزم من إثبات هذه الصفات ، انتبه لهذه الجملة، فإنها تدلُّك على الطريق إلى فقْه هذا الباب.

لماذا القوم يقولون: إن الله لا يُوصف بكذا، ولا يوصف بكذا، ولا يمكن أن نصفه بكذا؟ **السَّبب**: أن الذي وقَرَ في قلوبهم وعقولهم أن وصْف الله ﷻ بهذه الصفات سيلْزمه لوازم.

قال الشيخ: (فأمَّا الذي جحَد ما وصف الرب من نفسه تعمُّقًا وتكلُّفًا فقدِ ﴿اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الأَرْضِ حَيْرَانَ﴾[الأنعام: ٧١]، فصار يستدل بزعمه على جحْد ما وصف الرب وسمى من نفسه بأن قال: لابد إن كان له كذا مِن أن يكون له كذا)؛ كما مرَّ بنا سابقًا، يقولون: "إن كان مسْتويًا على العرش فإنه يلزمه أن

يتكون متحيّزًا، والتحيُّز من صفات الأجسام"، "إن كان متكلمًا كلامًا بحرف وصوت، فإن لازم ذلك أن يكون له أسنان ولسان" إلى آخر ما يذكرون، "إن كان لله ﷻ عين حقيقة، (ولربما عَينان ناظرتان) فإن لازم هذا أن يكون له حدَقة، وأن يكون له أجفان" وإلى آخر ما يذكرون، "إن كان يسمع، فلازم هذا أن يكون له أُذن"؛ فهذه اللوازم إنما هي صفات للأجسام، والله منزَّه عن التجسيم، هذه الجسْمية يجب أن ننزِّه الله ﷻ عنها، إذًا ماذا نصنع؟ نعطِّل هذه الصفات، ونَجحد وصف الله ﷻ بما وصف به نفسه، ثم نَكِرُّ على هذه الأدلة بالتأويل والتحريف، وإن غُلبنا فبالتفويض، المهم ألَّا نُثبت لله ﷻ ما أثبت لنفسه.

هذا هو سِرُّ المسألة؛ أن القوم يزعمون أنهم يفرُّون من التجسيم، التجسيم هو المشكلة الكبرى عند القوم، هم يزعمون أنهم يريدون الفرار من تجسيم الله ﷻ، فالتجسيم ملازمٌ للحُدوث، والله ﷻ هو القديم، المتصف بالقِدَم المُنزَّه عن الحدوث، فثَمَّة تلازم ولابد بين إثبات الصفات على ظاهرها والتجسيم، وثَمَّة تلازم بين ثبوت التجسيم والحدوث، والله ﷻ مُنزَّه عن ذلك، وإثبات وجود الله ﷻ القديم هذا هو أهمّ المهمّات؛ إذًا فلْنرتكب في سبيل إبقاء هذه الحقيقة على ما هي عليه لنَرتكب هذه المَفسدة لدَفع مفسدة أعظم؛ نحرِّف ونتلاعَب في النصوص، أو في أضعف الإيمان أن نفوِّض، المهم ألَّا نُجري النصوص على ظاهرها. كيف نفعل ذلك وتأتينا هذه المشكلة الكبرى؟

مع أن الأمر أوضح من هذا بكثير، وأسهل من هذا الذي أوقعوا أنفسهم بكثير؛ الجواب بكل يُسْر وسُهولة ما هو؟ كيف تُزيل هذه الغَشاوة عن أعينهم؟

أعودُ إلى ما ذكرتُه لكم سابقًا: القوم مُصابون بدَاء اسمه: (التشْبيه والتمثيل)، ما فهموا من ثبوت هذه الصفات إلا ما هو من جنس ما يتصف به المخلوقون، فمِن هاهُنا أُتُوا، السبب في كل هذا الإشكال الذي وقعوا أو أوقعوا أنفسهم فيه أنهم مثَّلوا.

والأمر -كما ذكرتُ لكم- أسهل؛ الله ﷻ يتصف بهذه الصفات على ما يَلِيق به، لا على ما يَلِيق بالمخلوقين، وانتهى الأمر. كل العقلاء يُدركون أن صفات كل موصوف تُناسب ذاته وتُلائم حقيقته، فالله ﷻ هو الواحد الأحد الصَّمد المنفرد عن خلْقه بعَظَمته في ذاته وصفاته، إذًا هذه الأسماء والصفات التي أُضيفت إلى الله ﷻ لائقةٌ به، فأثبِت الصفة ثم قُلْ: (ليس كمثْله شيء) وانتهى الأمر، أثبِت القدْر المشترك، وأثبِت القدْر المميِّز الفارق، وينتهي الإشكال.

هذه هي العُقدة التي مَن حلَّها فما بعدها أيسر منها، قاعدة القدْر المشترك والقدر المميِّز مَن فهمها زالَت كل الإشكالات بتوفيق الله ﷻ عنه في هذا الباب.

إذًا سبب تعطيل القوم -هذه خلاصة كلام الشيخ هنا- سبب تعطيل المعطِّلة: ظنُّهم أن هناك لوازم لا تَليق بالله ﷻ، تلْزم من إثبات الصفات له، هذا هو موضع الإشكال.

فيقولون: نحن ما نعقل في الشاهد، لو قلنا: إنه يسْتوي، وإنه ينزل، وإنه يضحك، إلى آخر ما هنالك نحن ما نعقل في الشاهد إلا مَن هيئته على كذا، وكيفيته كذا، وهذه هي صفة الأجسام.

مع أن هذه في ذاتها مغالطة، هل اطَّلعتم على كل شيء؟ يعني حينما تقولون:

إن الضحك يستلزم أسنانًا ولَهَوات.. إلى آخره، أنتم بنيتُم على ماذا؟ يقولون: بنَينا على الواقع المشاهَد، طيب هل شاهدتهم كل شيء من المخلوقات؟ -دَعْنا من الكلام في الخالق العظيم الذي احْتَجَب عن خلْقه في هذه الدنيا- المخلوقات نفسها، هل شاهدوا كل شيء؟ هل أدركوا ضحك كل شيء يضحك؟ هل أدركوا كلام شيء يتكلم؟ هل أدركوا سمع كل شيء يسمع؟ حتى يقولون: إن سمع يستلزم هذا أُذنًا، هل كل ما يسمع لابد أن يكون متصفًا بهذه الأُذن التي تعرفونها في المخلوقات؟

عُلوم الخلق جميعًا في هذا العصر -دَعْك من السابقين- عُلوم الخلق جميعًا قليلة جدًا عن أن تسْتوعب الموجود، أنا قلتُ لكم سابقًا: علماء الكون يصرِّحون بأن الشيء الذي يعلمونه من الموجودات لا يتجاوز خمسة بالمائة، خمسة وتسعون من هذا الموجود وهم يعلمون أنه موجود ولكنه مجهول بالنسبة لهم، كم؟ خمس وتسعين بالمائة، يقولون: إنه يتراوَح بين مادة مُظلمة وطاقة مُظلمة، هكذا يقولون.

فإذا كان المخلوقات نفسها أنتم ما اسْتوعبتموها جميعًا، ولا يُمكن لكم أن تدَّعوا لَوازم تلزم لاتصافهم بالصفات، فكيف بالخالق الذي ليس كمثْله شيء، الذي لم يكن له كفْوًا أحد؟! فثَمَّة مغالطات متتالية وقع فيها القوم.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فعَمِيَ عن البَيِّن بالخفي)؛ كأنه يريد أن يقول: عَمِي عن البَيِّن -البَيِّن هو كونه موصوفًا بالصفات الواردة في الكتاب والسنة، هذا الشيء البَيِّن أنه موصوف بالصفات، أخبر عن نفسه وهو أعلَم بنفسه، وأخبر عنه رسوله ﷺ

، وهو أعلم الخلق به، هذا هو الشيء البَيِّن- لكنهم مساكين، عَمُوا عن إثبات هذه الصفات، والسَّبب: أنهم انجَرُّوا خلْف شيء خَفِي، قال: (**فعَمِي عن البَيِّن بالخفي**)؛ الخَفِي: هو ما توهَّموه من هذه اللوازم المزعومة، الأمر الخَفي هو هذه الخيالات وهذه الأوهام التي وقعوا فيها وظنوا بسببها أنَّ اتصاف الله ﷻ يلْزمه لوازم لا تَلِيق به، هذا هو الشيء الخفي الذي أراده الشيخ فيما يبدو، والعلم عند الله.

قال: (يَجحَد ما سمَّى الرب من نفسه بِصَمْت الرب عمَّا لم يُسَمِّ منها)؛ كأنه يقول: إن هذا المعطِّل يجحد الصفات الواردة بسبب آراء وأقوال ما تكلم الله بها ولا وصف بها نفسه، فتكون هذه الجملة في معنى الجملة التي قبلها.

وهنا وقْفة عند وصْف المؤلف اللهَ ﷻ بالصَّمت، قال: (بِصَمْت الرب عمَّا لم يُسَمِّ منها) يعني: كأنه عبَّر عن السكوت بالصمت، السكوت هو الصفة الثابتة لله ﷻ، وجاء في هذا عدَّة أحاديث عن رسول الله ﷺ ، جاء من حديث أبي الدرداء، وجاء من حديث سلمان، وجاء أيضًا من حديث ابن عباس، وجاء أيضًا من حديث أبي ثعلبة الخُشني ﵁، فثُبوت صفة السكوت لله ﷻ شيء ثابت، وهذا ممَّا أجمع عليه أهل السنة والجماعة.

وبيَّن شيخ الإسلام ؒ: أن السكوت يُراد به أمران:

-**الأول**: السكوت عن الكلام.

-**الثاني**: السكوت عن إظهاره والإعلام به؛ «وسَكت عن أشياء؛ رَحمة بكم، فلا تبحثُوا عنها»، أو «وسَكَت عن أشياء فهي عَفْوٌ»، أو كما قال عليه

الصلاة والسلام، فكلا الأمرين يُثبته أهل السنة والجماعة.

الله عَزَّوَجَلَّ إذا كان يتكلم متى شاء، فإن لازم هذا أنه يسكت إذا شاء، هذا الذي يتكلم بمشيئته، وهذا السكوت كمال؛ إذا كان يتكلم عن عِلم ويسكت عن علْم فإن هذا كمالٌ، أما النقص فهو السكوت مع عدم القدرة على الكلام، يعني: الخَرَس، الخَرَس هو الذي يُنزَّه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عنه؛ لأنه نقص.

وكذلك السكوت عن الحكم -هذا هو النوع الثاني- فهناك أشياء سكَت الله عَزَّوَجَلَّ عن تفصيلها لعباده، فهي في حكم العفو كما أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

على كل حال؛ كأن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ سهَّل في الإخبار عن صفة السكوت بقوله: (بالصَّمت) ، ولو استعمل كلمة (السُّكوت) لكان هذا أقرب إلى الدليل، ولا أعلم دليلاً على استعمال كلمة (الصمت) في حق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فلم يَزِلْ يُملِي له الشيطان حتى جحد قول الله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾[القيامة: ٢٢- ٢٣].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

فرَّع المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمَّا سبق، قد أبان لك عظمة الله وأن الواجب أن نقف حيث علمْنا؛ عطف على هذا ببيان حال المعطلة، وأنهم خاضوا في باب الصفات، وجحدوا ما وصف الله ﷻ به نفسه لِما ذكرتُ لك، فرَّع عن هذا بمثال لجحْدهم وتعطيلهم، ألَا وهو: تعطيلهم الرؤية، وإنكارهم رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فلم يَزلْ يُملِي له الشيطان حتى جحد قول الله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢- ٢٣].

فقال: لا يراه أحد يوم القيامة! فجَحَد -والله- أفضَل كرامة الله التي أكرم بها أولياءه يوم القيامة: مِن النظر إلى وجهه، ونضْرته إيَّاهم: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥].

وقد قضى أنهم لا يموتون، فهم بالنظر إليه ينضرون».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أما في الدنيا فلما كانت أجسامهم وقواهم أضْعف من أن يُمكنها النظر إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنه احتَجَب عن خلْقه، فلا يراه أحد منهم في الدنيا، «**تعلَّموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا**».

أما في الآخرة فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سيُنشئ أجساد الناس نشْأة أخرى تكون باقية مخلَّدة، أهل الإيمان في الجنة خالدون فيها أبدًا، فهذا هو المناسب بأَن يُرى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الآخرة، أجسامهم وقواهم يمكنها أن تقوى على هذا الأمر العظيم، وهو النظر إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الآخرة.

حذَف المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ -أعني ابن تيمية- شيئًا من كلام الإمام عبد العزيز يعني نحوًا من عشرة أسطر تقريبًا، تجدها في «الإبانة» لابن بطَّة.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

إلى أن قال: «وإنما رَدَّ رُؤية اللّه يوم القيامة إقامة للحُجَّة الضالة المضِلَّة؛ **لأنه قد عرَف أنه إذا تجلَّى لهم يوم القيامة رأَوا منه ما كانوا به قبل ذلك مؤمنين، وكان له جاحدًا.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه الجملة كأنه يريد أن يقول: إن سبب جحْد المعطل لرؤية الله ﷻ هو هذا الأمر.

قال: (وإنما رَدَّ) يعني المعطِّل (رُؤية اللّه يوم القيامة إقامة للحُجَّة الضالة المضِلَّة) التي يدَّعيها، وهي أنه (قد عرَف أنه إذا تجلَّى لهم يوم القيامة رأَوا منه)؛ يعني يرى المؤمنون من الله ﷻ (ما كانوا به قبل ذلك مؤمنين، وكان له جاحدًا) وهي صفاته التي أخبر بها وعَلِمها أهل الإيمان من قبلُ في الدنيا، فإنهم سيتحقَّقون من صدق ما أخبر الله ﷻ به، وما أخبر به نبيه ﷺ إذا تجلَّى ﷻ فرآه عبادُه.

وهذا السبب إن كان من الجاحدين المعطِّلين لرؤية الله ﷻ مَن جحَد هذه الرؤية لأجله؛ فهذا يدلّ على سَفَه عقله وضعْف تفكيره. يعني أنت تريد أن تقول: "إن الله ﷻ لا يُرى" فرارًا عن أن يرى الناس اللهَ ﷻ على ما وصف به؟ هذا لا شكَّ أنه سَفَهٌ في العقل. ومثْل هذا الجحْد وهذا الإنكار لن يغير من الحقيقة التي ستقع شيئًا، لكن إن كان هذا كلام شيئًا وقع في

نفوسهم فهذا دليلٌ على ضعْف عقولهم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال المسلمون: يا رسول الله! هل نرى ربنا يوم القيامة؟

فقال رسول الله ﷺ: «**هلْ تُضَارُّون في رُؤْيَةِ الشَّمْسِ ليس دُونَهَا سَحَابٌ؟**» قالوا: لا. قال: «**فهلْ تُضارُّون في رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ليس دُونَهُ سَحَابٌ**»؟

قالوا: لا. قال: «**فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَذلك**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ساق المؤلف من هاهُنا وما بعد سبع صفات لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

❁ **أولًا**: أتى بها الحديث المعروف المشهور المتفق عليه، أورَد حديث أبي سعيد رضي الله عنه وفيه: إثبات صفة الله عَزَّ وَجَلَّ؛ صفة التجلّي لله عَزَّ وَجَلَّ، ما دلَّت عليه أحاديث الرؤية من صفة الله عَزَّ وَجَلَّ، **يعني أحاديث الرؤية تدل على أمرين**:

- **الأول**: تدل على فعْلٍ للعباد وشيء يكون منهم؛ وهو كونهم يرون الله عَزَّ وَجَلَّ بأعينهم.

- **الثاني**: شيء يتعلق بالله؛ وهو كون يَتجلَّى لهم، والتجلِّي: هو الظهور والبيان، فإذا تجلَّى رآه عباده.

إذًا: هذه هي الصفة الأُولى الثابتة لله عَزَّ وَجَلَّ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقال رسول الله ﷺ: «**لا تَمْتَلِئُ النَّارُ حَتَّى يَضَعَ الجَبَّارُ فيهَا قَدَمَه، فَتَقُولُ: قط قط، ويَنزوي بعضُها إلى بعضٍ**».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا فيه إثبات القدَم لله ﷻ، وهذه الصفة الثانية.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال ﷺ لثَابت بن قيس رضي الله عنه: «**لَقَدْ ضَحِكَ اللَّهُ مِمَّا فَعَلْتَ بِضَيْفِكَ البارِحَةَ**».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

في هذا الحديث وما بعده إثبات صفة الضحك لله عَزَّ وَجَلَّ.

والإمام عبد العزيز جعل هذا الحديث لثابت بن قيس بن شمَّاس رضي الله عنه، لكن الحديث المعروف والمشهور المخرج في «الصحيحين» ليس فيه ذكْر ثابت بن قَيس، وإنما فيه: أن رجلاً فقيرًا جاء إلى النبي عليه الصلاة والسلام، فسأل النبي عليه الصلاة والسلام أزواجه هل يجدون شيئًا؟ فكلهم اعتَذرَ أنه لا يجدون شيئًا إلا الماء، فقال: «مَن يضيِّف ضيف رسول الله؟»، فقام رجل من الأنصار -هكذا لم يُسمَّ- وفي رواية عند «مسلم» جاءت تسْميته بأنه رجل من الأنصار يُقال له: أبو طلحة، فاسْتضاف ضيف رسول الله ﷺ، ولما ذهب إلى أهله وأخبر زوجَه، أخبرتْه بأنها لا تملك إلا طعام صِبيانها، وطلَب منها أن تُلهّيهم حتى يناموا، ثم أن تضع الطعام، ثم أن تحتال بحِيلة وهي أن تُطفئ السراج؛ فيكونون في ظلام، ويُظهرون له أنهما يأكلان، يعني يضربون بأيديهم في الصَّحْفَة، والواقع أنهما لا يأكلان، وإنما الذي يأكل هو الضيف، فأكل حتى شبع، فلما غدَا الأنصاري إلى رسول الله ﷺ، قال: «عَجِبَ اللهُ -أو ضحِك-» هكذا رواية البخاري، «**عَجِبَ اللهُ -أو ضحِك- من صَنيعكُما البارحة**»، وفي رواية «مسلم»: الجزْم

بالعجَب؛ «**عَجِبَ الله**». وهكذا أكثر الروايات التي جاءت في هذا الحديث.

ثَمَّة حديث آخر، أورَده الحافظ ابن حجر، ويبدو أنها قصةٌ أخرى، فيها ذكْر ثابت بن قيس، ولكن ليس من الأحاديث المعروفة ولا من الأحاديث المشهورة، وخرَّجها في كتابه «فتح الباري» فيها ذكر ثابت بن قيس، ولكن القصة شيء آخر، فيها: أنه عَلم عن رجلٍ أنه مكث ثلاثة أيام لا يأكل شيئًا، فطِن له ثابت ﵁، فاسْتضافه، إلى آخر ما جاء.

المقصود: أن هذا الحديث إن كان على رواية البخاري ففيه إثبات صفتَي: العَجَب والضَّحِك، وعلى الرواية التي عليها الأكثر فيها إثبات صفة العَجَب، وليس ثَمَّة إشكال عندنا؛ فصِفة العجب ثابتةٌ لله، وصفة الضحك ثابتةٌ لله بغير هذا الحديث، فسواء كان الذي في هذا الحديث «عجِب» أو «ضحِك» فالأمر عندنا سِيَّان من جهة ثبوت الصفتين لله ﷻ.



قال المصنف رحمه الله

وقال فيما بلغنا: «**إِنَّ اللّه لَيَضْحَكُ مِنْ أَزْلِكُم**[1] **وقُنُوطِكُمْ وسُرْعَةِ إِجَابَتِكُمْ**».

فقال له رجل من العرب: إِنَّ رَبَّنا لَيَضْحَكُ؟

قال: «**نَعَمْ**». قال: «**لا نَعْدَمُ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا**».



قال الشارح وفقه الله

هذا حديث أبي رَزِين العُقَيلِي، وهو الرجل الذي أشار إليه هنا: (فقال له رجل من العرب) هو أبو رَزين العُقيلي؛ لَقِيط ابن عامر من بني المُنتفِق، هو الذي قال للنبي عليه الصلاة والسلام في هذا الحديث: (إن ربنا ليَضحك؟)، أو: (يا رسول الله، أَوَيَضْحَك الرَّب؟) فقال النبي ﷺ: («نعم»، قال: لا نَعدم من رَبٍّ يضْحَك خيرًا») .

وهذا الحديث فيه بحْث طويل من جهة ثبوته، وقد حسَّنه شيخ الإسلام رحمه الله في «الواسطية»، لكن اللفظ الذي أورَده هناك: «عَجِبَ»، واللفظ الذي معروف فيما بين أيدينا في كتب السنة في مُسند أحمد وغيره: «ضحِك»، كما أورد الماجشون هنا، لكن الشيخ هناك قال: «عَجِبَ»، «إن الله ليَعجب».

على كل حال؛ هذا الحديث -كما ذكرتُ لكم- اختلفوا في ثبوته؛ فحسَّنه

---

(١) الأزْل -بسكون الزاي-: الشدَّة والضيق.

شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، وصححه الحافظ ابن القيم في كتابه: «حادي الأرواح»، وذكر أنه حديثٌ كبيرٌ مشهور، وذكر أنه سأل عنه المِزِّي الإمام المحدث المشهور، فأجابه: بأنَّ عليه جلالة النبوة، وفي «مختصر الصواعق» ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا الحديث قد صحَّحه بعض الحفاظ.

وكذلك من المتأخرين: الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، ومن أهل العلم مَن ضعَّفه.

وعلى كل حال، ثبت الحديث أو لم يثبت فثُبوت الضحك لله عَزَّ وَجَلَّ ثابت بأدلة أخرى دون شك، وكذلك صفة العجَب لله عَزَّ وَجَلَّ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

في أشْباه هذا ممَّا لَمْ نُحْصِه.

وقال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١][١].

﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩][٢].

وقال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

فواللّه ما دلَّهم على عِظَم ما وصفه من نفسه، وما تُحيط به قبْضَته إلا صِغَر نظيرها منهم عندهم، إن ذلك الذي ألْقَى في رُوعهم وخلق على معرفة قلوبهم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الصفة الأخيرة التي أوردها، وهي: صفة اليد لله ﷻ، وهذه الجملة التي سمعتَها تعليق على الآية السابقة: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[الزمر: ٦٧]؛ يقول: (فواللّه ما دلَّهم على عِظَم ما وصفه من نفسه، وما تُحيط به قبْضَته) ؛طبعًا هذا هو الموافق للآية، وفي كتاب

---

(١) هذه الصفة الرابعة والصفة الخامسة: السمع والبصر لله ﷻ.

(٢) صفة العين لله ﷻ.

«الإبانة»: (قُدْرَته)، (إلا صِغَر نظيرها منهم عندهم، إن ذلك الذي أَلْقَى في رُوعهم)؛ في رُوعهم :يعني في أنفسهم، (وخلق على معرفته قلوبهم).

كأن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يريد أن يقول: إذا ما قارنت -يا أيُّها الإنسان- بين ما تقبضه أنت أو تطْويه بيدك، وبين ما أخبر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن نفسه في هذه الآية، أنه جل وعلا يجعل الأرض جميعًا قبضَته، وأنه يطوي السماوات، هذه المخلوقات العظيمة، السبع الطباق، يجعلها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مطويَّة بيَمينه جل وعلا؛ هناك تُدرك طرفًا م عظمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. إذا ما قارَنت بين ما تقبضه أنت، وبين ما يقبضه الله عَزَّ وَجَلَّ فيما أخبرنا به، دلَّك هذا على عظَمة العظيمة سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأنه حقًا الكبير الواسع، جل ربنا وعز.

وفي كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تقريرٌ لقاعدة القدر المشترك والقدر المميِّز، فأنت لك يدٌ، والله عَزَّ وَجَلَّ له يد، وأنت تقبض وتطوي، والله عَزَّ وَجَلَّ يقبض ويطوي، ولكن شتَّان بين الصفتين، وشتان بين الموصوفين؛ فلله عَزَّ وَجَلَّ قدر يختص به، وللمخلوق قدْر يختص به.

وبذلك تعلَم: أن تلك الترَّهات التي يطرحها المتكلمون، يقولون: "كيف نثبت لله عَزَّ وَجَلَّ يدًا، فلو أثبتنا يدًا لجعلْنا الله عَزَّ وَجَلَّ مشابهًا للمخلوقين"، يالله العَجب، أين وجدتم في المخلوقات يدًا تقبض الأرض وتَطوي السماوات؟ حتى تظنوا أن الآيات مُوهِمة للتشبيه، أين هذا؟ يوجَد؟! يعني: إذا جاؤوا إلى مثل هذه الآية تجد أنهم يصرحون بلا مُوالاة، فيقولون: "هذا الذي جاء في هذه الآية، أو هذه الآية مما يُوهِم التشبيه".

سبحان ربي!! كيف يوهم التشبيه؟ الله عَزَّ وَجَلَّ بيَّن بيانًا ليس من بعده بيان، أن الله

ﷻ ليس كمثْله شيء، يا رَجل، أَلَا تعقل، أين التشْبيه وأين إيهام التمثيل؟ الله يُبين أنه يقبض الأرض ويَطوي السماوات بيده تبارك وتعالى، ثم تقول لي: هاهُنا إيهامٌ للتشْبيه!!، هل أنت حينما تقبض شيئًا، وكل الخلق لو قبضوا شيئًا بأيديهم، كل ما قبضوه هل يساوي شيئًا مما يقبضه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أو يَطويه؟ إذًا أين إيهام التشبيه؟

بلْ بيَّن لنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الشيء الذي يختصّ به، وهو هذا الشيء العظيم، فانقطع كل ظن للتشْبيه هاهُنا. من تأمَّل الآية وقرأها أدنى تأمُّل فإنه سينقطع عنده أدنى ظن للتشبيه أو توهُّم للتمثيل.

فكلام الشيخ هنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام حسَن لتقرير هذه القاعدة، وهي: إثبات القدْر المشترَك، وإثبات القدْر المميِّز، وكأنه في آخر جملة يبين لنا أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جعل هذا الإدراك -فهْم القدر المشترَك، والقدر المميِّز- أن هذه فطرة، وأن هذا شيء من الإدراك الذي جعله الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في بني آدم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فمَا وصَف الله تعالى من نفسه، فسمَّاه على لِسان رسوله ﷺ سمَّيناه كما سمَّاه، ولم نتكلَّف منه صفة ما سواه- لا هذا ولا هذا-.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

خلاصة هذه الجملة قاعدة من قواعد أهل السنة المتفق عليها؛ أنَّنا نثبت لله ما ورد في الكتاب والسنة من الصفات، ونسكت عمَّا وراء ذلك.

قال: (سمَّيناه كما سمَّاه) يعني أثبتناه كما أثبت لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ.

قال: (ولم نتكلَّف منه صفة ما سواه) يعني لم نصفْه بغيره.

(لا هذا ولا هذا) يعني كأنه يقول: لا نقول كذا، ولا نقول كذا، ولا نقول كذا، يعني مجرد توضيح، قال: (لا هذا ولا هذا) يعني: لا نقول إنه كذا، وإنه على كيفية كذا، وإنه على كُنْه كذا، هذا الذي يبدو أنه أراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: (لا هذا ولا هذا).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

لا نَجحَد ما وصف، ولا نتكلَّف معرفة ما لَم يَصف.

اعلَم -رحمك اللّه-: أن العِصمة في الدين أن تَنتهي في الدين حيث انتُهي بك، ولا تجاوز ما قد حُدَّ لك، فإن من قِوام الدين معرفة المعروف وإنكار المنكر، فما بُسطَت عليه المعرفة، وسكنت إليه الأفئدة، وذُكر أصله في الكتاب والسنة، وتوارَث عِلمه الأمة، فلا تخافَنَّ في ذكْره وصفته من ربك ما وصف من نفسه عَيِيًا، ولا تكَلَّفنَّ لِما وصف لك من ذلك قَدرًا.

وما أنكرتُه نفسك، ولم تجد ذكره في كتاب ربك ولا في حديث عن نبيك -من ذكر صفة ربك- فلا تتكَلَّفَنَّ عِلمه بعقلِك، ولا تصفه بلسانك، واصْمُت عنه كما صَمَت الرب عنه من نفسه؛ فإن تكلُّفك معرفة ما لم يَصفه من نفسه مثل إنكارك ما وصف منها، فكما أَعظَمت ما جحد الجاحدون ممَّا وصف من نفسه، فكذلك أَعظِم تكلف ما وصف الواصفون مما لَم يَصف منها.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

القسمة في هذا المقام ثلاثية:

❁ **أولًا**: ما أثبته الله، أو أثبته رسوله ﷺ؛ فإنَّنا نُثبته.

❁ **ثانيًا**: ما نُفي؛ ما نفاه الله عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ؛ فإنَّنا ننفيه.

وهذا له طريقان:

- **الطريق الأول**: التنصيص على النفي، كما جاء التنصيص على نفي السِّنَة،

والنَّوم، واللُّغوب، إلى آخر ما هنالك.

- **أو الطريق الثاني**: أن تكون صفةٌ منافيةً لكمال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فينفيها دليل كمال الله عَزَّ وَجَلَّ. **إذًا** أدلة كمال الله تبارك وتعالى تنفي كل شيء يُضاد هذا الكمال؛ فمهْما نُسب لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من صفة فيها نقص أو عَيب فإنَّنا نردها وننفيها عن الله عَزَّ وَجَلَّ.

فإذا قِيل لنا: ما الدليل؟ ما هنا دليل ينصّ على هذه الصفة بعَينها، ما الدليل؟

الدَّليل هو: كل أدلة الكمال لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ ثبوت الكمال لله عَزَّ وَجَلَّ ينفي كل ما يُضاده -هذه قاعدة-، إذًا أدلة الكمال تنفي هذا.

۞ **الأمر الثالث**: ما سُكت عنه؛ يعني ما جاء دليل على إثباته، ولا جاء دليل على نفيه، وهذا يتفرع إلى ثلاثة أشياء:

* **الأول**: ما كان من لوازم ما ثبت له سبحانه؛ فهذا ماذا نصنع فيه؟ نثبته لله عَزَّ وَجَلَّ.

مثال ذلك: أدلة العلو والاستواء لله عَزَّ وَجَلَّ من لازمها أن يكون بائنًا عن خلْقه، هذا اللازم حق، ولذلك أهل السنة يقولون: (بائن من خلْقه)، يُخبرون عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بهذا، والدليل: أن هذا من لازم ما ثبت له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

* **الأمر الثاني**: أن يكون هذا الذي سُكت عنه وما عندنا دليل على ثبوته أو نفيه، من لوازم أو أن يكون مُندرجًا فيما جاء نفيه، ممَّا جاء التنصيص عليه أو كان منافيًا لكمال الله عَزَّ وَجَلَّ، أن يكون الشيء المسكوت عنه من لوازم ما نُفي، أو من لوازم ما يُنافي كمال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فإن مثل هذا لابد من ردِّه.

مثال ذلك: إذا قال قائل -وهذه مسألة أشار إليها شيخ الإسلام ابن

تيميةرَحِمَهُ اللَّهُ- وهي: إذا قال قائلٌ: إن الله عَزَّ وَجَلَّ يسمع بصِماخٍ، ما موقفنا من كلمة (الصِّماخ) ؟ نثبتها، أو ننفيها، أو نتوقف عنها؟ **يقول:** لابد أن نستفصل، فنقول: ماذا تريد بالصِّماخ، كلمة (الصِّماخ) تحتمل أمرين كما بين شيخ الإسلام:

تحتمل أن يُراد الأذن؛ فإذا أُريد الأُذن فإنَّنا نسكت؛ فلا نثبت ولا ننفي.

وإن أُريد بالصِّماخ معنى آخر، وتحتمله هذه الكلمة، وهو: الخَرْق الذي في الأذن، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا المعنى منفي؛ لأنه يتنافى وصَمدية اللهعَزَّ وَجَلَّ، فالصمد -كما على هذا أكثر السلف- أن الصَّمد هو الذي لا جوف له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ . فبناء على هذا كلمة (الصِّماخ) فإنَّنا ننفيها إن كان المراد هذا المعنى، وإلا سكتْنا فلم نثبت ولا نَنفِ.

* **والأمر الثالث**: ألَّا يكون مندرجًا تحت واحد من الأمرين السابقين شيء يُقال في سبيل الإثبات أو في سبيل النفي، ولم يَرد عليه دليل لا من الكتاب ولا السنة، وليس مندرجًا، وليس من لوازم ما ثبت، أو من لوازم ما نُفي؛ فإننا حينئذ نسكت، ولا نخوض في هذا البتة، فنقول: الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم، لا نقول هذا ثابت، ولا نقول إنه منفي، بلْ نسكت عن هذا، ولا نخوض فيه.

يعني كما قالوا مثلاً في إثبات صفة العين "إن من لوازم ثبوت العين حقيقة لله عَزَّ وَجَلَّ ثبوت الحدَقَة والأجفان" كما تجده في بعض كتب الأشاعرة، فإننا نقول: كلمة (الحدَقَة والأجفان) هذه لا نثبت ولا ننفي شيئًا منها.

خلاصة كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ **في المقطع الأول**: أنَّنا ننتهي حيث انتُهي بنا، يعني نقول بما جاء في الكتاب والسنة، ولا نتجاوز ما حُدَّ لنا.

وفي آخر كلامه تنبيهٌ على شيء لَطيف، وهو قوله: (فلا تخافَنَّ في ذكْره وصفته) حتى الفاصلة هنا لو لَمْ تُوضع لكان أحسن، الكلام المتصل أوضح (فلا تخافَنَّ في ذكْره وصفته من ربك ما وصف من نفسه عَيبًا)؛ الجملة تحتاج إلى إعادة ترتيب.

كأن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: ما وصَف به نفسه فلا تخافَنَّ من ذكْره ووصْف الله عَزَّ وَجَلَّ به عيبًا يَعيبُك به المبتدعة. يعني إيَّاك أن تتحرَّج من أن تضيف إلى الله عَزَّ وَجَلَّ ما أثبت لنفسه، إيَّاك أن يقع في نفسك شيء من الخوف أو الحياء من إثبات الصفات لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لأجل شَناعة المُشنِّعِين، تقول: والله لو سكتْنا وما أثرنا موضوع أن لله عَزَّ وَجَلَّ قَدَمًا، وأن لله يدًا، أو أن الله يضحك، نسكت عن هذا، لماذا؟ خشْية أن يُقال: فلان ممثل، فلان مجسِّم.

وهذا له نظائر، بعض الناس يخشى من الكلام في التوحيد -توحيد العبادة والنهي عن الشرك- خشْية شناعة المُشنِّعِين، أن لا يقولون عنه: وهَّابي، هذا من جنس هذا.

وما أحسن ما قال أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في كلمة عظيمة له: «ولا نُزيل عنه صفة من صفاته لشَناعة شُنِّعَت» فليقولوا ما يقولون، فإنَّا والله لا نتزَحزَح شعرة عمَّا أخبر الله به، وما أخبر به رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

إن قلتم وهَّابية، فإنَّا نقول: ولْنكن وهَّابية فماذا بعد؟ إذا كانت الوهَّابية تعْني التمسك بالتوحيد والنهي عن ضدِّه فحيًّا هَلاً بالوهَّابية. إن كانت التشبيه والتمثيل والتجسيم يعني أن نصف الله عَزَّ وَجَلَّ بما وصف به نفسه، فاشهدوا علينا

بأننا ممثلة وأننا مُشبِّهة وأننا مجسِّمة، على حدِّ ما قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

إن كـــان رَفضًـــا حُـــبّ آل محمـــدٍ فلْيشـــــهدِ الـــثَّقلان أنِّـــي رَافضـــي

وعلى حدّ ما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

إن كان نصْبًا حُــب صـحْب محمـدٍ فلْيشـــــهدِ الـثَّقلان أنِّي نَاصِــــب

كلهم والله لو اجتمعوا من أقطار الأرض، فإنه والله لن يضرونا شيئًا، ولو اجتمع أهل الأرض كلهم على أن ينفعوك بشيء والله لا ينفعوك، اللهمَّ إلا شيئًا قد كتبَه الله عَزَّ وَجَلَّ لك أو عليك، فلا تلْتفت إلى شناعة المشنِّعين. كأن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يريد أن ينبِّه على هذا.

ثم نبَّه أخيرًا بقوله: (ولا تكَلَّفنَّ لِما وصف لك من ذلك قَدرًا) يعني أثبِتْ واحذرْ من التكييف. (ولا تكَلَّفنَّ لِما وصف لك من ذلك قَدرًا) يريد التكييف، أن تصف قَدْرًا: يعني أن تكيف لله عَزَّ وَجَلَّ كيفية أو أن تحدّ له كُنْهًا، مثل هذا ينبغي عليك أن تتوقَّاه، احذرْ إذا أثبت لله التكييف.

أما في الجملة التي بعدها، فأراد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُنبِّه في آخرها على أن وصْفه تعالى بما لَم يصف به نفسه، كإنكار ما وصفه به نفسه؛ كلاهما من البدع المضلَّة والمقالات الضالة، كما أنك تتوقَّى من أن تجحَد ما وصف به نفسه، فعليك أيضًا أن تحذر من أن تصفه بما لم يصف به نفسه.

وهذا ينطبق على طائفتين:

❁ ينطبق على الممثِّلة المكيِّفة الذين يَزيدون على الصفات؛ يقولون: إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ينزل بهيئة كذا، ويستوي على كُنْه كذا،

۞وكذلك النُّفاة المعطِّلة قد يَزيدون في الصفات التي يُثبتونها، ما من معطِّل إلا ويثبت شيئًا من الصفات -خُذْها قاعدة- ما من معطِّل إلا ويثبت شيئًا من الصفات. من إشكالاتهم وأخطائهم: أنهم يخطؤون حتى فيما يُثبتون -دَعْك ممَّا ينفون- حتى فيما يثبتون لابد من خلل في الغالب، فتجد أنهم يَزيدون أشياء.

خُذْ مثلاً: السمع والبصر لله ﷻ، أثبتهما كثير من الأشاعرة لله ﷻ، وهذا حق وصواب، ولكن الإشكالية عندهم: هي أنهم يَزيدون على هذا الإثبات أشياء تُخرج إثباتهم عن أن يكون إثباتًا صحيحًا موافقًا لِمذهب السلف، فيقولون: "الله ﷻ يرى نعم، ولكن بلا حدَقة ولا أجفان". تجد أنهم يقولون: "إنه يسمع، ولكن بلا أُذن ولا صِماخ" إلى آخر ما يقولون، "إنه يتكلم، ولكن بلا لَهَوات، وبلا أسنان، وبلا شِفاه" إلى آخر ما يقولون.

إذًا: هم يصفون أشياء زائدة على ما جاء في القرآن، سواء كان هذا من جهة الإثبات أو من جهة النفي، فكذلك هذا الأمر من الممنوعات المحذورات التي ينبغي ويجب على السُّني أن يتجنَّبها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فَقَد -واللّه- عَزّ المسلمون الذين يَعرفون المعروف وبمَعرفتِهم يُعرَف، وينكرون المنكر وبإنكارهم إيَّاه يُنكر.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

(عَزّ المسلمون)؛ كانت لهم العِزَّة وكان لهم الفلاح في الدنيا والآخرة إذا كانوا يعرفون المعروف، (وبمَعرفتِهم يُعرَف)، لأن مَن هذه صفته من أهل العلم والخير هُم القُدوة للعامة؛ فإذا عرفوه نشرُوه، فعُرِفَ هذا المعروف، إذا عرفوه امتثلوه؛ فتطمئن نفوس العامة إليه ويُقبلون عليه، فبمعرفة أهل العلم للمعروف فإنه يُعرَف في الناس.

وكذلك في شأْن المنكر؛ إذا أنكروه فإنه بإنكارهم يُنكَر من بقية الناس.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

يَسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه، وما يَبلُغهم مثله عن نبيهم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

نعم، يسمعون هذه النصوص ويسلِّمون بها، وتَنشرح صدورهم بذكْرها، كما مرَّ بنا سابقًا في كلام أبي رَزين ﵁، لمَّا قال: «أَوَيَضحَك ربنا؟» قال النبي ﷺ: «نَعَم». ماذا قال؟ هل قال: يا رسول الله، ولكن ثَمَّة إشكال، الضحك من لوازم المخلوقين، الضحك من صفات الأجسام، كلامك هذا موهِم للتشْبيه!! أَهَكَذا فعَل الصحابي ﵁ ، أو ماذا فعل؟ زادَه والله إيمانًا وتعظيمًا وتسْليمًا وحبًّا لله ﷻ، «لا نَعْدِم من ربٍّ يضحَك خيرًا».

هذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة تَزيد المؤمن -والله- إيمانًا، إذا كانوا يشْمئزُّون وتنفر قلوبهم بمجرد ذكْر هذه النصوص؛ فإن أهل الإيمان على الضدّ من ذلك، والله إنهم تَنشرح صدورهم، ويزدادون تعظيمًا لله، ويزدادون إيمانًا مع إيمانهم، فشتَّان -والله- بين الفريقَين.

هذه حال أهل الإيمان، لكن انظر لحال هؤلاء المبتدعة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ

فمَا مرِض من ذكْر هذا وتسميته مِن الرَّب قلْب مسلِم، ولا تكلَّف صفة قدْره ولا تسمية غيره من الرَّب مؤمن.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ

هذه الجملة فيها ثلاثة أشياء:

❑ **الأول**: أن المؤمن لا يَسْتبشِع ما وصف الله به نفسه، ولا يَسْتثقِل ذكْره البَتَّة؛ بخلاف حال المبطِلين الذين من أشدِّ الأشاء عليهم أن تقرَع أسماعهم نصوصُ الصفات، يتغيَّظون غاية التغيّظ، كما قال عثمان بن سعيد رَحِمَهُ اللهُ عن حديث النزول: «إنه أغْيظ حديث للجهْمية». جَهْمٌ -قبَّحه الله- قال عند قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] أو نحوها من آيات الصفات قال: «لو كان ليس سبيل إلى حَكِّها من المصحف لحَكَكْتُها» لا يُطيق أن تبقى في المصحف.

وقد ذكرتُ لكم في بعض الشروح السابقة طرَفًا من أحوال القوم، وأنهم تَنفر قلوبهم من كل ما يُضاد أهواءهم، لا تجد مبتدعًا إلا وتشمئزّ نفسه وتَنفر عن سماع كل ما يخالف هواه، وصدَق الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ حينما قال: «لا تجد مبتدعًا تحدِّثه بحديثٍ يخالف هواه إلا أبغض الحديث».

وثَمَّة موضع في غاية الحُسْن في هذا المعنى لابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في المجلد الثالث من «الصواعق المُرسلة» أُوصيك بالرجوع إليه، فإنه ذكر طرفًا من أخبار القوم وأحوالهم، وممَّا ذكر في ذلك: أنه كان في مناقشة مع أحد المبتدعة فيما يتعلق

بصفة الكمال لله ﷻ، فلما سأل هذا المبتدع عن دليل، قال أحد أصحاب ابن القيم: الدليل هو قول الله ﷻ كذا، يقول: (فما كان من هذا الرجل إلا أن عَبِسَ وبَسَر، واشْمأزَّت نفسه، حتى لَكَأنَّه قد شَمَّ رائحةً خبيثة)، بسبب ماذا؟ سماعه آية من كتاب الله ﷻ، لكن مضْمونها يخالف هواه.

ثم استرسَل رَحِمَهُ اللَّهُ بذكْر طرف من أحوالهم، ومن ذلك: أن بعض من كان يقِف أوقافًا على قراءة الحديث يشترط في شروط الوقف: ألَّا تُقرأ أحاديث الصفات. وبعضهم كان إذا حضر مجالس الحديث -كانوا يجلسون مجالس للحديث، يخْتمون بها كُتب السنة- يقول: إذا وصلوا إلى آخر صحيح البخاري فإنهم يقومون، ولا يجلسون، لماذا؟ ما يُطيقون سَماع كتاب التوحيد،والرَّد على الجهمية، فإن ما فيه مثل الصواعق التي تُصيب قلوبهم، وهم لا يُطيقون ذلك.

والكلام في هذا -على كل حال- يطُول، المقصود: أن المبتدعة من أشدّ الأشياء عليهم سماع الأدلة التي تخالف أهواءهم في باب الصفات، بخلاف حال أهل الإيمان.

❑ **الفائدة الثانية المستفادَة من هذه الجملة**: أن المؤمن لا يكيِّف صفات الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وذلك في قوله: (ولا تكلَّف صفة قدْره).

❑ **الفائدة الثالثة**: أن المؤمن لا يصِف الله ﷻ بما لَم يصف به نفسه، وهذا في قوله: (ولا تسمية غيره من الرَّب مؤمن).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وما ذُكر عن رسول الله ﷺ أنه سمَّاه من صفة ربه، فهُو بمَنزلة ما سمَّى وما وصف الرب تعالى من نفسه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه قاعدة من قواعد أهل السنة في باب الأسماء والصفات وفي غيره من أبواب الدين؛ لا فَرْق بين ما ثبت في القرآن وما ثبت في السنة، فكلٌّ مقبول، وكلٌّ واجب الإيمان والإذْعان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والرَّاسخون في العلم -الواقفون حيث انتَهى عِلمهم، الواصفون لربهم بما وصف من نفسه، التاركون لما ترَك من ذكْرها-: لا ينكرون صفة ما سمى منها جَحْدًا.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

قوله: (التاركون لما ترَك من ذكْرها)؛ يعني الذين يسْكتُون عمَّا سُكت عنه، هذا مراده بقوله: (التاركون لما ترَك من ذكْرها).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

لا ينكرون صفة ما سمى منها جَحْدًا، ولا يتكلَّفون وصْفه بما لَمْ يُسَمِّ تعَمُّقًا ،لأن الحق ترْك ما ترَك، وتسْمية ما سمَّى.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه تصلح قاعدة من قواعد أهل العلم؛ (**الحق ترْك ما ترَك، وتسْمية ما سمَّى**)؛ يعني: ما نطَقَت به الأدلة قلنا به، وما سكَتَت عنه سكتْنا عنه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ومن يتَّبع ﴿غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وَهَبَ الله لنا ولكُم حكْمًا، وألْحَقنا بالصالحين». ا.هـ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

اللهمَّ آمين، هذا ختام هذه الرسالة القيِّمة العظيمة للإمام عبد العزيز الماجِشون، وخَتمَها باقْتباس من دعاء إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الشعراء:٨٣]، والحكْم: هو العِلم؛ كما قال ابن عباس رضي الله عنهما، وكما قال مقاتل: «الفهم والعِلم».

فنسأل الله جلَّ وعلا أن يَهَب لنا جميعًا حكْمًا، وأن يلْحقنا بالصالحين.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وهذا كله كلام ابن الـمَاجِشُون الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ، فتدبَّرْه، **وانظرْ:**

كيف أثبت الصفات، ونفَى عِلم الكيفية -موافقة لغَيره من الأئمة- .

وكيف أنكر على من نفى الصفات بأنه يلزم من إثباتها كذا وكذا، كما تقوله الجهمية: أنه يلْزم أن يكون جسْمًا أو عَرَضًا؛ فيكون مُحدَثًا[1].



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

والله نصَح -جزاه الله خيرًا- يستحق أن يتدبَّره، رسالة قيِّمة وعظيمة، ومحْتوية على قواعد وضوابط وفوائد جَمَّة، حبَّذا لو تأمَّلتها واسْتخلصْتَ ما فيها، وجعلْت هذا بين ناظِرَيك.



---

(١) كما مر بنا سابقًا.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وفي كتاب «الفقه الأكبر» الذي رواه أصحابُ أبي حنيفة بالإسناد عنه، يقول فيه أبو مُطيع قال: «سألتُ أبا حنيفة عن الفقه الأكبر؟ فقال:... ».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لا يزال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يسوق الشاهد من كلام أهل العلم على المنهج الحق في باب الصفات المخالف لمنهج مخالِفيهم؛ هاهُنا ينقل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ كلامًا عن أبي حنيفة النُّعمان؛ الإمام المشهور، والذي فيه بيان إثبات صفة العُلو والاستواء على العرش، إضافةً إلى مقدماتٍ نقلَها قبل ذلك.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وفي كتاب «الفقه الأكبر» الذي رواه أصحابُ أبي حنيفة بالإسناد عنه، يقول فيه أبو مُطيع)؛ الواقع: أن أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ يُنسب له رسالتان كلاهما تُسمى بـ«الفقه الأكبر»، ومن أهل العلم مَن يقول: كتابٌ واحد اسمه «الفقه الأكبر» وله روايتان.

والصواب: أنها رسالتان مختلفتان؛ مختلفتان في المسائل، ومختلفتان في الأسلوب، ومختلفتان أيضًا في الرواية والإسناد لهما.

❁ **أمَّا الرواية الأُولى** -وهي الأشهر عند الحنفية اليوم- هي رواية: ابن الإمام؛ حمَّاد بن أبي حنيفة رحمها الله؛ وهذه الرسالة عبارة عن متْنٍ سرْدي، متْن مختصر فيه سردٌ لجملة من مسائل الاعتقاد.

❁**وأما الرسالة الثانية:** فإنها عبارة عن أسئلة وأجوبة، يسأل فيها أبو مُطيع الحَكَم البَلْخِي أبا حنيفة رحمهما الله عن بعض المسائل المتعلقة بالاعتقاد، فيُجيب أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما سيأتي معنا. وهذه الرواية هي التي ينقل عنها هاهُنا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أو هذه الرسالة هي التي ينقل عنها، ونقل عنها في مواضع، وينقل عنها جملة من الأئمة؛ كابن القيم، وابن أبي العِزّ، والذهبي، وجماعة من أهل العلم.

وهاهُنا بحث يتعلق بثبوت هاتين الرسالتين عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والذي يظهر -والله أعلم- أن كلا الرسالتين في ثبوتها نظَر.

◉ **أما الرسالة الأُولى** وهي رسالة حمَّاد بن أبي حنيفة؛ فهذه الرسالة تَحمل جملة من الأخطاء العقدية، نحوٌ من عشرة أخطاء قد حوتْها هذه الرسالة على صغر حجمها.

-إضافةً إلى أن من شواهد عدم ثبوتها عنه: أنها تبحث في مسائل لم تكن قد أُثيرَت أصلاً في زمن الإمام؛ أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ توفي سَنة مائة وخمسين، والمسائل التي ذُكرت في هذه الرسالة فيها قدْرٌ من المسائل التي لم تكن معروفة ولا بُحثت في ذاك الزمان.

- إضافة إلى أن أسلوبها لا يتناسَب مع أسلوب المؤلفات والرسائل في ذاك الزمان.

-ناهِيك عن كون هذه الرسالة إسنادها مسلْسل بالضُّعفاء والمتروكين؛ فهذا ممَّا تبعُد معه نسبة هذه الرسالة إليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

◉ **أما الرسالة الثانية** وهي رسالة أبي مُطيع؛ فإنها أقلّ خطأ من سابقتها، لكن الإشكال فيها: أن الذي يحكي عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الأجوبة هو أبو مُطيع البَلْخِي، وهذا الرجل قد ضعَّفه عامة أهل العلم وطعنوا فيه طُعونًا شديدة؛ ضعَّفه الإمام أحمد، والبخاري، وابن مَعين، وضعفه العُقيلي، والدارقطني، وضعَّفه أبو داوُد، وضعَّفه أبو حاتم، في جماعة كثيرة من أهل العلم، بلْ قال فيه أبو داوُد السِّجستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنهم قد تركوا الرواية عنه، وكان جهْميًا»، وقال فيه ابن حبان: «كان من رُؤساء المُرجئة». إلى آخر ما قِيل فيه. فمثْل هذا الرواية عنه فيها نظر، حتى إن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «لا تَحل الرواية عنه»، فهذا ممَّا يجعل نسبة هذه الرسالة إليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ -أعني إلى أبي حنيفة- فيها ما فيها.

لكن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِحكمته ومُراعاته المصلحة رأى -والعلم عند الله- أن يسُوق بعضًا من هذه الرسالة التي فيها إصابةٌ للحق لأجل أن يُلزِم بها الأحناف، وكثيرٌ منهم يثبتونها عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولذا تجد أنه في بعض المواضع من كُتبه حينما يسُوق هذا النص بالذات المتعلق بمسألة الاستواء على العرش، يقول: (في هذه الرسالة المشهورة عن أبي حنيفة)، أو كما قال هنا: (الذي رواه أصحابُ أبي حنيفة بالإسناد عنه) ، فتَجد أنه يُنبِّه إلى أن هذه الرسالة معروفة مشهورة تُسلِّمون بما فيها، وأنها ثابت عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فانظروا ماذا يقول هذا الإمام في هذا الموضوع في الرسالة التي تُسلّمون بثُبوتها عنه، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ.

على كل حال؛ سنمضِي على ما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من كون هذه الرسالة فيها شُهرة عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وفي كتاب «الفقه الأكبر» الذي رواه أصحابُ أبي حنيفة بالإسناد عنه، يقول فيه أبو مُطيع قال: «سألتُ أبا حنيفة عن الفقه الأكبر؟ فقال: لا تكفرنَّ أحدًا مِن أهل القِبلة بذَنب».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا الأمر الأول الذي أجاب به أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما سأله عن الفقه الأكبر، يعني: عن الاعتقاد، كما سيُبين بعد قليل إن شاء الله.

(قال: سألتُ أبا حنيفة عن الفقه الأكبر؟ فقال) وهو يسرُد جملة من مسائل هذا الاعتقاد: (لا تكفرنَّ أحدًا مِن أهل القِبلة بذَنب) يعني بذنب دون الشرك، مراده بالذنب هنا: الذنب الذي هو دون الشرك، كما هو الذي يتبادَر إلى الأذهان من كلمة ذَنب.

وأما إذا نظرْنا إلى جنس الذنوب والمعاصي فإنها منقسمة -كما تعلمون- إلى: صغائر، وكبائر، وإلى كُفْر أكبر، لكن مراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الذنوب التي هي دون الكفر؛ فأهل السنة والجماعة لا يكفّرون أحدًا من أهل القِبلة بذنبٍ.

وإذا استعملنا كلمة (الذنب) بالمعنى الشامل لها؛ فنقول: إن أهل السنة والجماعة لا يكفّرون بكل ذنب، إنما بالذنوب التي تقتضي التفكير، وهي ما يكون رِدَّةً عن ين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ .

أما إذا أردنا الذنب بالمعنى المشهور -وهو ما دون الكفر- فإننا نطلق هذه العبارة فنقول: لا نكفِّر أحدًا من أهل القبلة بذنب -والمراد دون الكفر- ما لَم يستحلّه، فإن الاستحلال من حيث هو كُفر، مَن استحلَّ ذنبًا فقد كفَر، سواء فعله أو لم يفعلْه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

«ولا تَنفِ أحدًا عنِ الإيمان به».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

(به) يعني: بالذنب، لا تَنفِ أحدًا عن الإيمان؛ لا تُزِل اسم الإيمان عن أحد وقع في الذنوب والمعاصي، **وهذه الجملة لابد فيها من التفصيل**:

فإن أُريد (أصل الإيمان) فالجملة صحيحة، إن أُريد (لا تُزِل عن أحد الإيمان) يعني أصْله، بمعنى أن هذه الجملة تَكرار وتأكيد للجملة السابقة، لأنك إذا أزلْت عنه أصل الإيمان صار كافرًا.

وأما إن أُريد (كمال الإيمان) ؛ فإن كمال الإيمان الواجب لا شك أنه يزول بفعل الكبائر والإصرار على الصغائر.

إذًا هذه الجملة لابد فيها من تفصيل، ولابد من فهْمها في ضَوء التوجيه الصحيح.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

«وتَأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ولا شك أن هذا من واجبات الشريعة، والإيمان الصادق يُثمر الأعمال الصالحة؛ فمن كان صحيح الاعتقاد فإن من أثر ذلك أن يكون قائمًا بشعائر الله ﷻ، فاعلاً لأوامره، مُجتنبًا لنَواهيه، ومِمَّا أمرَت به الشريعة هذا الأمر العظيم الذي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

«وتَعلم أن ما أصابك لم يكن ليُخطئك، وما أخطأَك لم يكن ليُصيبك».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا فيه إثبات القدَر على ما عليه أهل الإسلام، وكل شيء بقدَر، كما جاء في حديث جبريل المشهور من قوله ﷺ: «وتؤمن بالقدَر خيره وشرّه».



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

«ولا تَتبرَّأ من أحدٍ من أصحاب رسول اللّه ﷺ ، ولا تُوالي أحدًا دون أحد، وأن ترُدّ أمْر عثمان وعليّ إلى الله ﷻ».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا فيما يتعلق بالاعتقاد الواجب في حق الصحابة ﷺ، (ولا تَتبرَّأ من أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ ، ولا تُوالي أحدًا دون أحد) الواجب مُوالاتهم جميعًا، لا كحَال الشيعة المخذولين الذين والَوا طرفًا من أصحاب النبي ﷺ وعادَوا طرفًا آخر، والَوا عليًا ﷺ، وآل البيت، وثُلَّة قليلة ربما لا تتجاوز تسعة نفر، وأما عامة أصحاب النبي ﷺ فإنهم قد عادَوهم بلْ كفروهم، واعتقدوا أنهم كانوا بين منافقين في عهد رسول الله ﷺ أو مُرتدّين بعده؛ هذه خلاصة معتقد هذه الطائفة المخذولة.

والحق الواجب: وجوب مُوالاة جميع أصحاب النبي ﷺ.

وَتــولّ أصــحاب النبــي وآلَــه ... وأذِعْ مَحاســنهم جَميعًــا وانشُــرِ

هذا الذي ينبغي؛ مُوالاة جميع أصحاب النبي ﷺ مع اعتقاد التفاضل بينهم، فبعضهم أفضل من بعض، فنُفاضل بينهم بحسب ما جاء في النصوص.

ثم قال: (وأن ترُدّ أمْر عثمان وعليّ إلى الله ﷻ)؛ **هذه الجملة تحتمل ثلاثة معانٍ:**

❁ **الأول**: أن القائل يقول: عليك أن تتوقف عن التفضيل بين عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهما، وهذا مذهبٌ لِقِلَّة قليلة من أهل العلم المتقدِّمين، ثم صار مذهبًا مهجورًا، وجرى الاتفاق من بعدُ على تقديم عثمان ﷺ، وهذا ما استقرَّت عليه كلمة أهل السنة والجماعة.

❁ **وتحتمل** أنه يريد ما عليه المُرجئة الأُولى؛ طائفةٌ متقدمة زَمنًا أُطلق عليها وصْف (الإرْجاء)، ووُصِفُوا بأنهم مُرجئة، وليس هو الإرجاء المتعلق بالإيمان المعروف عندكم، إنما هذا إرجاء آخر. **وخلاصة هذا المذهب**: أن هؤلاء يقولون: نوالي الشيخين، ونتوقف في عثمان وعلي رضي الله عنهما، فلا نتولاهما ولا نُعاديهما؛ عثمان وعلي لا يتولَّونهم ولا يُعادُونهم، أما الشيخان فإنهم يُصرّحون بمُوالاتهم لهما.

وكلا المذهبين الذي يظهر -والله أعلم- أن أبا حنيفة رَحِمَهُ اللهُ بَريءٌ منهما، فلم يكن من الواقفة، ولم يكن من باب أوْلى قائلاً بهذا المذهب الرَّديء الذي هو التوقف في مُوالاة عثمان وعلي، كيف يفعل هذا وهو قد قال قبل قليل: (ولا تَتبرَّأ من أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا تُوالي أحدًا دون أحد).

❁ **أما التوجيه الثالث**: فإن مراده بهذه الجملة: السكوت عمَّا شَجَرَ بين الصحابة ﷺ؛ وهذا الذي وجدتُ بعض أشهر شراح هذه الرسالة.

بالمناسبة: رسالة أبي مُطيع اسمها المعروف والمشهور هو «الفقْه الأكبر»، لكن بعض متأخِّري الحنفية سمَّاها بـ«الفقه الأبسط»، ولهذه الرسالة شُروح كما أن لرسالة حماد شروحًا.

من أشهر شُروح رسالة أبي مُطيع: شرح أبي اللَّيث السَّمرقندي، وقد وجدتُ أنه قد وجَّه هذه الجملة بهذا المعنى الثالث الذي ذكرته لك، وهو: أنك تسكُت عمَّا شَجَرَ بين الصحابة ﷺ ولا تَخُض في هذا الأمر يا أيُّها المسلم، لا تخُض فيما شجَر بينهم ﷺ.

لكن يُشكل على هذا أنه قال: (وأن ترُدّ أمْر عثمان وعليّ إلى الله ﷻ)، والفتنة التي جرَت -سواء في الجَمل أو في صِفّين- لم يكن لعثمان ﷺ فيها دَخْلٌ أو علاقة، إنما هي شيء حصل من بعد؟!

لكن يمكن أن يُقال: إنَّ مراده ﷺ أن ترُدّ أمْر ما جرى بين علي ﷺ وإخوانه من الصحابة بسبب مَقتل عثمان ﷺ، أن ترُد ذلك إلى الله ﷻ، فسبب الفتنة -كما لا يخفاكم- هو مسألة الاقتصاص من قَتلة عثمان ﷺ، وكان لكلٍّ وِجهة نظر في هذا الموضوع، وكلٌّ مُجتهد، وكلٌّ مُصيب أجرًا إن شاء الله ﷻ.

ولا شكَّ أن الأمر الذي أطبق عليه أهل السنة والجماعة: لُزوم السكوت، وعدم الخوض في هذا الموضوع، وأن نقول تلك دماء طهَّر الله ﷻ منها سيوفنا؛ فنُطهر منها ألْسنتنا، والعلم عند الله ﷻ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

قال أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: «الفقْه الأكبر في الدِّين خيرٌ من الفقه في العلم، ولَأَن يَفْقه الرجل كيف يعبد ربه خيرٌ له من أن يجمع العلم الكثير». اهـ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مراده رَحِمَهُ اللَّهُ بالفقْه الأكبر: الاعتقاد؛ عِلم العقيدة والتوحيد، فبين رَحِمَهُ اللَّهُ هاهُنا فضل هذا العلم على الفقه الأصغر؛ الذي هو فقه الشريعة أو فقه الأحكام، وهو المصطلح المتعارف عليه عند المتأخرين؛ إذا أُطلق الفقه فإن المراد: هو فقْه الأحكام، أو فقه الشريعة.

يُنبِّه الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن الدِّراية بالفقه الأكبر خيرٌ وأعظم وأشدّ حاجة من الفقه في العلم، فإن النجاة معلقةٌ بصحة الاعتقاد والتوحيد كما ليس يخفى عليكم، ومَن سَلِم اعتقاده وصحَّ توحيده فالخَطب من بعد يسيرٌ إن شاء الله؛ فلو اجتهد الإنسان ما اجتهد، أو قلَّد تقليدًا سائغًا فإنه على سبيل نجاة، لكن المصيبة أن يكون واقعًا في الشرك، أن يكون قد نقض إيمانه عياذًا بالله، هذه هي المصيبة كل المصيبة.

فعِلم العقيدة مقدَّم على غيره من العلوم حتى إنه مقدَّم على علم الفقه بأحكام الشريعة، وهذا لا يعني التهوين من عِلم فقه الشريعة، إنما مراده رَحِمَهُ اللَّهُ: بيان أهمية علم الاعتقاد، فالتفاضل بين العِلْمَين لا يعني الإزراء بأحدهما، إنما الذي ينبغي أن يُوضع كلٌّ في نصابه؛ فعِلم الاعتقاد أولًا، تصحيح الاعتقاد أولًا.

قال: (ولَأَن يَفْقه الرجل كيف يعبد ربه خيرٌ له من أن يجمع العلم الكثير)؛ يريد أن يجمع العلم الكثير الذي لا تعلق له بهذا السبب، كثيرٌ هي العلوم التي لا تنفه الإنسان في أُخراه.

يقول: أن تُركِّز هِمَّتك وتجمع هِمَّتك على تعلم العلوم النافعة التي تنفعك عند الله ﷻ خيرٌ لك من أن تتشاغل بعلوم لا يُنتفع بها في شأن دينك.

وكَم هي العلوم التي هي بين علومٍ مُضعفة للإيمان، أو علومٍ لا فائدة فيها، وفي مقابل هذا أيضًا مُشغلة عن العلوم النافعة، وقد أخرج مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن رسول الله ﷺ استعاذته من: «عِلْم لا يَنفع».

فسَلْ ربك العياذ من التشاغل بالعلوم التي لا تنفع، وما أكثر ضياع الزمان في هذا العصر بهذه العلوم التي لا تنفع، وما أكثر التشاغُل عن العلوم التي تنفع، وما أكثر التكاسل عن أن يبذل الإنسان جُهْده العظيم في هذا العلم الذي ينفعه عند الله ﷻ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

قال أبو مُطيع: «قلتُ: فأخبرني عن أفضل الفقه؟»[1]

قال: «تعلُّم الرجل الإيمان والشرائع والسُّنن والحدود واختلاف الأئمة».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

بعد أن تضبط عِلم الاعتقاد فتشاغل بهذه العلوم النافعة.

قال: (تعلُّم الرجل الإيمان)؛ فسر هذا شُراح هذه الرسالة: بأن يتعلم الإنسان أحكام الإيمان والثبات عليه؛ الأمور التي تقوي إيمانك وتَزيد الإيمان، وأن تتفقه في الأسباب التي تُضعف الإيمان وربما أدَّت إلى زواله، العلم بهذا من أهمّ الأشياء.

ثم قال: (والشرائع والسُّنن)؛ يريد علم الحلال والحرام، يُريد مسائل الفقه.

قال: (والحُدود)؛ تحتمل فقه الحدود الذي هو قِسْم من أقسام الفقه؛ الحُدود، والجِنايات، والقصاص وما إلى ذلك.

وتحتمل هذه الكلمة كما في بعض شُراح بعض هذه الرسالة أنه أراد عِلم الاجتناب للمعاصي، والائْتمار بالأوامر؛ هذه حدود الله ﷻ. فتتعلم الكبائر، وتقرأ في الكتب المؤلفة في هذا المقام، كما أن عليك أن تتعلم الأوامر الشرعية، والسُّنن، والمستحبات، تعلَم حدود ما أنزل الله على رسوله ﷺ.

---

(١) يبدو أنه يُريد أفضل الفقه بعد الفقه الأكبر.

واختلاف الأئمة عِلم الفقه العالي، أو اختلاف الفقهاء رحمهم الله؛ فهذا من العلوم التي لابد أن يجتهد طالب العلم في الوصول إليها بعد أن يحُوز قدرًا لا بأس به من علم الفقه، ومَن لم يعرف اختلاف العلماء فإنه لم يشُمّ للفقه رائحة، فإنه يظن أن القول الذي يعرفه هو الصواب، ولربما كان الصواب في غيره.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وذكر مسائل في الإيمان، ثمَّ ذكر مسائل في القدر، والرَّدَّ على القدرِية بكلامٍ حسنٍ ليسَ هذا َموضعه.

ثم قال: «قلتُ: فما تقول فيمَن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فيَتَّبِعُهُ على ذلك أُناسٌ فيَخرج على الجماعة، هل ترى ذلك؟

قال: «**لا**». قلتُ: ولِمَ؟ وقد أمر الله ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو فريضة واجبة؟

فقال: هو كذلك، **ولكن ما يُفسدون أكثر ممَّا يُصلحون؛ مِن سَفك الدماء، واستحلال الحرام**».

قال: وذكَر الكلام في قتال الخوارج والبُغاة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

أشار هنا رَحِمَهُ اللَّهُ إلى مسألة الخروج بالسلف على أئمة الجَور ولو كان على قصْد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فنبَّه رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن للإنكار على الأئمة والوُلاة حكْمًا خاصًا، فلا ينبغي أخْذ ما يتعلق بالإنكار على الولاة والحكام لا ينبغي أخذ هذه المسألة بالنظر إلى الأدلة العامة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإن هذا فقْه خاطئ، وسبَّب فتنًا عظيمة، إنما هذا الموضوع قد عالجتْه الشريعة، وبيَّنت حكمه في أدلة كثيرة.

ومن ذلك: تنبيهُه رَحِمَهُ اللَّهُ على أنه لا يجوز الخروج بالسلف على أئمة الجَور المسلمين، الحكام الظّلَمة الذين ما بلغ ظُلْمهم إلى حدّ الردَّة عن دين الله عَزَّ وَجَلَّ، لا يجوز الخروج عليهم، والأحاديث في هذا متواترة؛ من ذلك: ما ثبت في «صحيح مسلم» من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خِيار أئمتكم: الذين تُحبّونهم ويُحبّونكم، وتُصلّون عليهم، ويُصلّون عليكم، وشِرارهم: الذين تُبغضونهم ويُبغضونكم، وتَلْعنونهم ويَلْعنونكم»، فقال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَفَلاَ نُنابذهم بالسيف؟ فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا ما أقامُوا فيكم الصلاة»، فهذا نَهْي من لدُن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الخروج على هؤلاء.

بلْ قواعد الشريعة وأُصولها تدل على أنه لا يجوز الخروج حتى على الحكام الكفار عند عدم القدرة، متى ما وُجدت القدرة وانتفَت المفسدة فإنه يختلف الحكم، أعني من جهة أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً. لكن الإشكال هو عند عدم وجود القدرة في الخروج على الحكام الكفار، فقواعد الشريعة وأصولها على أن الصبر هو المتعيّن، وأن الخروج بالسيف في هذه الحالة ضرَرُه أكثر من نفعه، والمقام مقام تقوى ومقام فقْه.

أما الخروج على الحكام الظَّلَمة؛ فهذا الذي ذكرتُ لك أنه من الأمور التي جاء فيها نصوصٌ صحيحة صريحةٌ كثيرة تنهى عن هذا الأمر، وقد جرَّب المسلمون الخروج فما جَنَوا من هذا إلا الشر، والتاريخ شاهد صادق.

ما الذي استفاده الناس من خروج أهل المدينة على يَزيد بن معاوية؟ وما الذي استفاده المسلمون من خروج ابن الأشعث ومَن معه على عبد الملك بن مروان؟ وما

الذي استفاده المسلمون من خروج ابن المُهلَّب على يَزيد بن عبد الملك؟ وما الذي استفادة المسلمون في الأندلس من خروج المتمرِّدين على حكام المسلمين؟ وما الذي استفاده المسلمون من ثورة الزِّنج؟ تلك الثورة وذاك الخروج الذي كان من أشدّ النكبات التي أصابت المسلمين، وأطفأ الله ﷻ نارَها سنة سبعين ومائتين، بعد خمسة عشرة سنة من سفْك الدماء، وانتهاك الحرمات، وتحريق القرى، قِيل: إنه قُتل في تلك الفتنة نصف مليون، وقِيل: إنه قُتِل فيها مليون ونصف، ما الذي استفاد الناس من ذلك؟!

أعود فأقول: المقام مقام تقوى، ومقام فقْه.

ولذلك في «السُّنة» لابن أبي عاصم من قوله ﷺ بعد أن قال الصحابة ﷺله: يا رسول الله، لا نسألك عن طاعة مَن اتقى، ولكن مَن فعل وفعل! وذكروا الشَّر؟ فقال النبي ﷺ: «اتقوا الله، واسمعوا وأطيعوا»، فالتقوى أولًا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

إلى أن قال: «**قال أبو حنيفة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- عمَّن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض: فقد كفر؛** لأنَّ الله يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه: ٥] وعرشه فوق سبع سماوات.

قلتُ: فإن قال: إنه على العرش، ولكنه يقول: لا أدري، العرش في السماء أم في الأرض؟

قال: «**هو كافر؛ لأنه أنكر أن يكون في السماء؛ لأنه تعالى في أعلى عِلِّيِّين، وأنه يُدعى من أعلى لا من أسفَلَ**».

وفي لفظٍ: سألتُ أبا حنيفة عمَّن يقول: **لا أعرف رَبِّي في السَّماءِ أمْ في الأرض ؟**

قال: قد كفر؛ لأن اللّه يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه:٥]، **وعرشه فوق سبع سماوات**».

قال: فإنه يقول: على العرش استوى ولكن لا يدري العرش في الأرض أو في السماء؟

قال: «**إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر**».

ففي هذا الكلام المشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه: أنه كفَّر الواقف الذي يقول: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض! **فكيف يكون النافي الجاحد الذي يقول: ليس في السماء ولا في الأرض؟**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة هي الغرَض من سَوق ما في هذه الرسالة؛ أَلَا وهو إثبات عُلو الله واستوائه على عرشه ﷻ.

في هذا الكلام: أن أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ قد كفَّر مَن وقف؛ بمعنى شكَّ، قال: لا أدري هل العرش في السماء أو في الأرض؟ أو قال: أنا لا أدري، أَشُك هل الله ﷻ في السماء أو في الأرض؟!

مُؤدَّى القولَين واحد؛ فإن الذي قال: الله ﷻ على العرش، ولكن لا أدري هل العرش في السماء أو في الأرض؟ نتيجة هذا أن الله ﷻ ليس عاليًا، ليس فوق كل شيء، فلأجل ذلك حكَم رَحِمَهُ اللَّهُ بكفْره.

وكلامه رَحِمَهُ اللَّهُ يؤكِّد ما ذكرتُه لك قبل قليل، فإنه يريد إقامة الحجة على أتباع أبي حنيفة، فإنه يقول: (ففي هذا الكلام المشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه)؛ إذًا هو يريد أن يُلزِم المنكرين لعُلو الله ﷻ من الأحناف.

وعندنا في هذه القطعة ثلاث مسائل:

❁ **المسألة الأُولى**: أن الشكُّ فيما يجب الإيمان به كإنكاره.

وحِينما أقول (الشكّ) فإنَّني أُريد الشك المستقر، لا الشك العارض الذي هو من قَبيل الوسوسة العارضة، فإن هذا لا يتعلق بها حكْم بالكفر، وإنما يُعالَج مَن أصيب بهذا الشك العارض بما دلَّت عليه سنة النبي ﷺ.

المقصود: أن ما دلَّ الدليل على وجوب الإيمان به، على وجوب تصديقه واعتقاده، فليس الإنسان مخيرًا في أن يصدِّق أو أن لا يصدِّق، في أن يؤمن أو أن لا

يؤمن؛ بلْ إن مقتضى (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله) الإيمان والتصديق، فإذا أخبر الله ﷻ عن نفسه أنه متصف بصفات فما الذي يتعيَّن على مَن بلغتْه هذه الأدلة؟ أن يؤمن وأن يصدق.

ومن تلك الأدلة بلْ من تلك الأدلة الكثيرة التي بلغت عددًا هائلاً في الآيات والأحاديث والآثار: مسألة عُلو الله ﷻ على خلقه، فالأدلة في هذا بلغَت ألفًا أو ألفَي دليل.

إذًا لا فرق بين مَن أنكر وجَحَد، وبين مَن شكّ، لِمَ؟ لأن كِلَيهما قد فقدا شرط التصديق واليقين، المنكر الجاحد فقَد شرط التصديق، والشاكّ فقد شرط اليقين، وكلاهما -كما لا يخفى عليك- من شروط شهادة أن لا إله إلا الله.

فالشك بهذه المسائل لا يُعذر به الإنسان، بل هو نوع من أنواع الكفر، واليقين بما أخبر الله ﷻ به، ورسوله ﷺ شرْط تحقّق الإيمان، قال الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات:١٥]، وفي «صحيح مسلم»، قال ﷺ: «**أشهدُ أن لا إله إلا الله وأنّي رسول الله، لا يلْقى اللهَ بهما عبدٌ غير شاك فيهما إلا دخل الجنة**»؛ فجعل النبي ﷺ شرط الانتفاع بـ(لا إله إلا الله) اجتناب الشك، يعني حصول اليقين.

إذًا هذه مسائل لا تحتمل الشَّك، إنما هذا شأن المنافقين، ﴿وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ [التوبة:٤٥]، في «الصحيحين» لَمَّا ذكر النبي ﷺ فتنة القبر قال: «وأما المنافق أو المُرتاب فيقول: هاه هاه لا أدري، سمعتُ الناس يقولون شيئًا فقلْتُه»، هذا فقَدَ -عياذًا بالله- هذا اليقين الواجب.

إذًا: كل مَن شك فيما يجب عليه الإيمان به فإنه يكون كافرًا، ولا فرق عندنا في الحكم بين شاكٍّ ومُنكِر.

وبناء على هذا؛ فنِعمة اليقين من أعظم النعَم في هذا الدين، فكُن من الشاكرين؛ إذا رزقك الله ﷻ اليقين والطمأنينة والسكينة بكل ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، أن تتلقَّى الآيات والأحاديث بكل فرَحٍ وسرورٍ وتحقيقِ إيمان؛ فاعلم أنك قد حُزْت نعمة لا يُساويها ورَب السماء مُلْك هذه الدنيا جميعًا. وإذا أردت أن تعلم مقدار هذه النعمة فانظر في حال مَن يتلظَّى بنار الشك، مَن يتقلب على جمْر الريب، كيف هو في بلاءٍ عظيم وفتنة كبيرة عياذًا بالله. فإذا رزقك الله ﷻ نفسًا مطمئنة تتلقى كل ما يَرِد عليها من الحقائق الدينية والمسائل الشرعية، تتلقى هذا بالقبول والتسليم والانقياد واليقين، فاعلم والله أنك على خير عظيم، وأن هذه من علامات التوفيق، فاشكر الله ﷻ، وسَلْ ربك الثبات على ذلك، فإن القلوب سريعةُ التقلّب.

❁ **المسألة الثانية**: مسألة تكفير جاحد الصفات أو مُنكرها، أو الشاك فيها، يعني تكفير المنكر والجاحد، أو تكفير الشاك.

هذه مسألة مقررة عند أهل العلم من حيث الإطلاق، ولذا قد تلقى أهل العلم بالقبول وأجمعوا على مضمون ما قال نُعيم بن حماد الخزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن شبَّه الله بخلْقه فقد كفَر، ومَن جحد ما وصف به نفسه فقد كفَر» ، فكما أن تشبيه الله ﷻ بخلْقه كفْر، فإن جحْد ما وصف الله ﷻ به نفسه هو كفْر أيضًا. وقلنا قبل قليل: لا فرق بين الجاحد والشاك من حيث الحكم.

وأما من حيث تطبيق هذا الحكم على الأعيان؛ فهذا مقامٌ آخر، وفيه نظرٌ آخر، فإن أهل السنة والجماعة أهل رحمةٍ وعدل، ولذا ينبغي أن تُلاحظ أن التأويل قد يكون عُذرًا يدفع التكفير، ولذا لا تجد أن أهل العلم يُبادرون ويتعجَّلون بتكفير المتأوِّلين، لماذا؟ لوجود الشبهة، الشُّبهة هي هذا التأويل الذي تأوَّلوه بدعوى أن عندهم عليه دلائل وعندهم عليه ما يشهد لهذا الحمل لهذه النصوص؛ فهذا التأويل يدرَأ حكم التكفير.

التأويل يدرَأ حكم التكفير؛ اللهمَّ إلا في حق معيَّن نُوقش وبُيِّن له وأُقيمت عليه الحجة ولم يبقَ له عذرٌ فإنه حين ذلك يكون كافرًا؛ لأنه كذب ما أخبر الله به أو أخبر به رسوله ﷺ، (ومَن جحد ما وصف به نفسه فقد كفَر).

أما أن يُقال بالكفر أو يُقال بالتكفير المعين لكل مَن تأول صفةً، والتأويل نتيجته: الجحد، نتيجة مَن أوَّل هو أنه لم يثبِت ما أخبر الله ﷻ به، فهذا مسلكٌ مخالف لمَسلك أئمة أهل السنة والجماعة.

❁ **المسألة الثالثة**: تتعلق بالمقارنة بين الجاحد والشاك، كما سيذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

واحتجَّ على كُفْره بقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، قال: «وعرْشه فوق سبع سماوات».

وبيَّن بهذا أن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ يُبيِّنُ أن الله فوق السماوات فوق العرش، وأن الاستواء على العرش دلَّ على أن الله نفسه فوق العرش.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه كفَّر الواقف الذي يقول: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض، فكيف يكون النافي الجاحد الذي يقول: ليس في السماء ولا في الأرض؟ أو أيضًا يقول: إنه في كل مكان؟ سواء كان جهْميًا نافيًا، أو كان جهْميًا حُلوليًا؛ هذا وهذا ينفيان علو الله عَزَّ وَجَلَّ واستواءه على العرش.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا كان الواقف كافرًا عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، فكيف بالذي يصرِّح بالإنكار!! ويقول: الله عَزَّ وَجَلَّ ليس فوق السماء، الله عَزَّ وَجَلَّ ليس مستويًا على العرش استواء حقيقيًا يَلِيق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ يريد أن هذا أوْلى بحكْم الكفر عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ.

والمقارنة بين الجاحد والشاك فيها نظران:

❁ **الأول** أن يُقال: إن الجاحد المُعلِن بالإنكار أشْنع من جهة، والشاك أشْنع من جهة أخرى. ومراد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: النظر الأول؛ مراده رَحِمَهُ اللَّهُ: أن الجاحد أشدّ من الشاك؛ لأنه مُعلِنٌ بالمشاقَّة والمحادَّة للوحي، هذا إنسان صريح

يُنكر الشيء الذي أخبر الله به وأخبر به رسوله ﷺ ، هذا رجلٌ يُعلِن بباطله، ولربما كان داعيًا إليه، هذا لا شك أنه أشْنع وأخبث ممَّن هو في شكٍّ، الشك فيه تردُّد بين طرفين، هو في شك، لا يصدِّق ولا يكذِّب. فلا شك أن الأوَّل أشنع، وإن كان كلاهما في الحكم واحد من جهة الكفر، لكن أحدهما أشنع من الآخر.

۞**لكن** هناك نظرُ آخر به يكون الشاك أخطر، ويكون الشاك أشنع؛ وذلك من جهة إيقاع الفتنة بين المسلمين؛ فالشاك أشنع من الصريح بالإنكار من هذه الجهة، الشاك يؤدي توقّفه في وقوع التلبيس على العوام، وإيهام الشك، وترْقيق الباطل، وتخفيف صَولة الحق.

لَمَّا يَقف بين الناس ويقول: "أنا متوقف في هذه المسألة"، هذا سيُهوّنها في نفوس الناس، بخلاف الذي يأتي مُنكرًا صريحًا، فلربما كان هذا شرّه واضحًا عند الناس، بخلاف هذا الذي يأتي بهذا الأسلوب الرقيق، يقول: أنا متوقف، هؤلاء يقولون كذا، وهؤلاء يقولون كذا، أنا أتوقف، لربما هذا يؤدي إلى اسْتحساب بعض الجُهَّال والعوام، وتخفيف حِدَّة الأمر.

ولذلك نجد أن كثيرًا من السلف قد حُفظت عنهم عباراتٌ فيها بيان أن الواقفة في مسألة القرآن أشدّ من الجهمية الذين صرَّحوا بأنه مخلوق، لماذا؟ لأجل هذا الأمر، ولذا الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «السُّنة» في المجلد الخامس في صحيفة **(١٣٥)** سُئِلَ عمَّن يقول: "إن الواقفة أشدّ من الجهمية"، فقال: «الواقفون أشدّ تزيينًا على الناس من الجهمية»؛ هؤلاء الواقفة أشدّ تزيينًا على الناس من الجهمية، فضررهم على الناس من هذا الوجه أعظم.

فلذلك لا ينبغي أن يُستهان بالوقف فيما لا مساغ للوقف فيه، هذا يفُتُّ في عضُد أهل الحق، ويُوقع الالْتباس في نفوس الجُهَّال. وما يفعله هذا الموقف المتراخي هذا الموقف الضعيف في نفوس كثير من الجُهال شيء عظيم، الواجب أن يقول الإنسان بالحق، الواجب أن يكون مع أهل الحق، أن يصْدُق وأن يكون مع الصادقين.

أما هذا الوقف الذي يريد الإنسان به ربما كفَّ نفسه عن الخوض في بعض ما يُستشكَل في نظره، أو أنه يتورع من الخوض، أو أنه يريد أن يدفع اللائمة عن نفسه، أو ما شاكل ذلك، هذا موقفٌ سيء جدًا حينما يُبثُّ في أوساط المسلمين.

لولا حصول هذه المفسدة لَم يتشدَّد أهل العلم في شأن الواقفة، سواء في باب الصفات، أو باب القرآن، أو غير ذلك، لكن لأن هناك مفسدة عظيمة تجد أن أهل السنة والجماعة لحَزمهم وعزْمهم يُشدّدون في مسألة الوقف، أن هذا الوقف لا محل له، وضرره على أهل الإسلام كبير. فهذا من المسائل التي ينبغي أن تكون على ذُكْرٍ فيها.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وبيَّن بهذا أن قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ يُبيِّنُ أن الله فوق السماوات فوق العرش، وأن الاستواء على العرش دلَّ على أن الله نفسه فوق العرش.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(على أن الله نفسه)؛ هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، هذه من الكلمات التفسيرية التي سيأتي البيان فيها -إن شاء الله- قد يُحتاج إليها، كما نقول: (يَنزل بذاته)؛ لأن من أهل البدع والضلال مَن لبَّس على الناس، فيقول: "أنا أقول إن الله عَزَّ وَجَلَّ فوق خلْقه"، لكنه يريد بكلمة (فوق) ليس أنه هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بذاته فوق خلْقه، وإنما يريد أنه خيرٌ من خلْقه، وأعظم من خلْقه، يعني يريد فوقية القدْر أو فوقية القهْر.

وليس هذا القدر كافيًا في الاعتقاد الواجب بالفوقية، الله عَزَّ وَجَلَّ فوق كل شيء؛ قَدْرًا وقَهرًا وذاتًا أيضًا، لن يحقق العبدُ الإيمان إلا بجمع هذه الأمور الثلاثة: عُلو أو فَوقية القدْر، والقَهر، والذات أيضًا.

حينما يأتي شخص فيقول: "الله عَزَّ وَجَلَّ على العرش استوى" ويريد (استولَى)؛ هذا ما حقق الإيمان بالاستواء، إنما يتبين هذا بأن يُقال إنه استوى بذاته، هو سبحانه الذي استوى.

أو ذاك الذي يقول: "أنا أؤمن أن الله عَزَّ وَجَلَّ ينزل"، فإذا حاقَقته وجدت أنه يريد: ينزل أمره، أو الله ينزل يعني: يَنزل ملَكٌ من ملائكته، وليس هذا هو المراد بأدلة النزول.

ولذلك استعمل أهل السنة والجماعة هذه الألفاظ التفسيرية للإيضاح وإزالة الالْتباس، وهذه مصلحة شرعية، كما سيأتي الحديث في هذا إن شاء الله.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثم أَرْدَفَ ذلك بتكفير مَن قال: إنه على العرش اسْتوى.

ولكن توقَّف في كون العرش في السماء أم في الأرض؟

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

طريقة كتابة هذين السطرين طريقة خاطئة، لماذا؟ (ثم أَرْدَفَ ذلك بتكفير مَن قال: إنه على العرش اسْتوى) ثم نقطة، الجملة انتهَت، الآن نستأنف جملة جديدة: (ولكن توقَّف) يعني مَن المتوقّف؟ أبو حنيفة، (ولكن توقَّف في كون العرش في السماء أم في الأرض) هل هذا هو كلام أبي حنيفة؟!

إذًا؛ لا تستَهِن بطريقة الكتابة، انظر هذه الآن أصبحت جملتَين، والمعنى مخالف لِما أراده الشيخ، إذًا لابد من إزالة هذه النقطة، تكون مكانها فاصلة، وتكون جملة واحدة، يعني هذا خطأ طباعي سيء مع الأسف الشديد، الآن تُعيد الجملة على أنها نسَق واحد، على أنها جملة واحدة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثم أرْدَف ذلك بتكفير مَن قال: إنه على العرش اسْتوى، ولكن توقَّف في كون العرش في السماء أم في الأرض؟

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هو يقول: مَن قال الله ﷻ على العرش استوى، ولكنه متوقِّف في كون العرش في السماء أو في الأرض، يقول: هو كافر أيضًا. لماذا؟ لأن هذه الجملة لا أدري هل العرش في السماء أو في الأرض، لا يتحقَّق بها الإيمان أن الله ﷻ في السماء.

يجب الإيمان بأن الله ﷻ في السماء، إذًا هو متوقفٌ في كون الله ﷻ، متصف بصفة العُلو، فهذا وجه تكفيره.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

قال: «لأنه أنكر أنه في السماء؛ لأنَّ اللّه في أعلى عِلِيِّين، وأنه يُدعى من أعلى لا من أسفل»، **فهذا تصريحٌ من أبي حنيفة بتكْفير مَن أنكر أن يكون اللّه في السماء، واحتجَّ على ذلك بأن اللّه في أعلى عِلِيِّين، وأنه يُدعى من أعلى لا من أسفل، وكلٌّ من هاتين الحُجَّتين فطريَّة عَقليَّة:**

فإنَّ القلوب مَفطورة على الإقرار بأن اللّه تعالى في العُلو.

وعلى أنه يُدعى من أعلى لا من أسفل.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

أراد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن يبين أن أبا حنيفة عليه رحمة الله في هذا الكلام المنسوب إليه قد كفَّر الشاكِّين الواقفين في علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ؛ لمُخالفتهم النقل والعقل والفطرة.

* أما الأدلة النقلية فإنها كثيرة جدًا، كما لا يخفى عليك.
* وأما العقل والفطرة فما ساقه هاهُنا من هاتين الحُجتين:

❁ **الأُولى:** (إنَّ القلوب مَفطورة على الإقرار بأن الله في العُلو)؛ القلوب عمومًا من المسلمين ومن الكافرين، كل مَن أثبت وجود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فإنه يعتقد أن الله عالٍ عليه، فقلْبه وعينه ويداه إنما ترتفع إلى السماء إلى جهة العُلو؛ لأنه يعتقد أن ربه في العلو.

وهذا شيء قاطعٌ لكل منازعةٍ لهؤلاء الجهمية نُفاة علو الله ﷻ، سواء كانوا من القائلين: إن الله لا داخل العالَم ولا خارجه، أو من القائلين: إنه سبحانه في كل مكان.

۞ **والحُجَّة الثانية** قال: (وعلى أنه يُدعى من أعلى لا من أسفل)؛ كل مَن دعا الله ﷻ وجد في نفسه ضرورة تتجه إلى العُلو، فهو يرفع يديه وقلبه متجه إلى جهة العلو، وهذا شيء لا يمكن دفْعه عن النفس؛ فثبت أن الله ﷻ عالٍ على خلْقه بدليل النقل والعقل والفطرة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقد جاء اللفظ الآخر صريحًا عنه بذلك، فقال: «إذا أنكرَ أنه في السماء فقد كفر».

قَالَ الشَّارِح وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(إذا أنكرَ أنه في السماء فقد كفر)؛ أنكر بمعنى: لم يصدِّق ولم يؤمن. فالواقف في حكْم المنكِر بناء على هذا؛ لأنه في حقيقة الحال لم يصدق، ولم يؤمن، ولم يوقِن بما أخبر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ورَوى هذا اللفظ عنه: شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهَروي بإسناده في كتاب «الفاروق».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

مع الأسف الشديد هذا الكتاب كتابٌ عظيم، وينقل عنه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الرسالة، كما سيأتي معنا -إن شاء الله- وفي غيرها، ولكنه مع الأسف مفقود، وقد يسَّر الله عَزَّوَجَلَّ وُقوفنا على كتابه «ذَمّ الكلام»، فنسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يُيسر وقوفنا على كتابه «الفاروق» أيضًا.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَرَوَى أيضًا هُو، وابنُ أبي حاتم أنَّ هشام بن عُبيْدِ اللّه الرَّازِيَّ -صاحِبَ محمدِ بن الحسن قاضي الرَّيِّ- أنَّه حبس رجلاً في التجهُّم، فتاب فجِيء به إلى هشام لِيَمتحنه، فقال: الحمد لله على التوبة، فامتحنَه هشامٌ فقال: أتشهد أن اللّه على عرشه بائنٌ من خلقه؟

فقال: أشهد أن الله على عرشه، ولا أدري ما بائنٌ من خلْقه.

فقال هشامٌ: «**رُدُّوه إلى الحَبْسِ؛ فإنَّه لم يَتُبْ**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

فهذا أثرٌ عن عالمٍ جليل من علماء أهل السنة والجماعة؛ وهو هشام بن عُبيد الله الرازي، وهو من تلاميذ محمد بن الحسن الشَّيباني؛ الفقيه المعروف تلميذ أبي حنيفة، كان هشامٌ قريبًا منه، حتى قِيل: إن محمد بن الحسن توفي في بيته، وهشامٌ هذا كان فقيهًا معروفًا على مذهب أهل الرأي، لكنه كان في الاعتقاد على جادة السلف.

وكان (قاضي الرَّيِّ)، والرَّي: مدينة مشهورة معروفة، كانت في وقتٍ ما من التاريخ الماضي أعظم مدن المشرق بعد بغداد، وهي الآن جزء من مدينة طهران المشهورة.

يذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الرواية التي رواها أبو إسماعيل الهرَوي وكذلك ابن أبي حاتم، أنه باعتباره قاضيًا حبس رجلاً في التجهُّم -والتَّجَهُّم هاهُنا

هو التجهُّم الحُلولي- وكان هذا الرجل يزعم أن الله ﷻ في كل مكان، فحبسه بناء على هذه المقالة الرَّديئة، ومكَث ما شاء الله أن يمكث ثم بعد ذلك أعلَن أنه تاب، فجِيء به إلى هشام ليَمتحنه، فقال الرجل: (الحمد لله على التوبة) لكن هشامًا ما اكتفى منه بذلك، فامتحنه قائلاً: (أتشهد أن الله على عرشه بائن من خلقه؟ فقال: أشهد أن الله على عرشه، ولا أدري ما بائن من خلْقه) الرجل توقف في كلمة (بائن من خلقه) فأمَر بإرجاعه إلى الحبس، فإنه لم يحقق التوبة بعد، حتى يقول: إنه بائن من خلْقه.

والشاهد في هذه القصة: إثبات أن السلف كانوا على اعتقادٍ واحد بإثبات عُلو الله ﷻ، وكانوا واضحين تمام الوضوح في هذا الاعتقاد، حتى إنهم لا يكتفُون من أحدٍ بمجرد أن يقول: (إن الله ﷻ على العرش) حتى يحقق هذا الاعتقاد بهذا اللفظ التفسيري، ألَا وهو: (بائن من خلْقه). فهذا يدل على أن هذا هو الاعتقاد الحق الذي مضى عليه السلف الصالح رحمهم الله، وهذا الأثر هو على نسَق ما سبق في الآثار الماضية في إثبات علو الله سبحانه واستوائه على عرشه.

وهذا الأثر فيه فوائد:

❁ **الفائدة الأُولى**: أنَّ تعامل السلف مع مسألة العلو يختلف عن تعاملهم مع كثير من المسائل؛ فالكلام في العلو عندهم له شأن، ولذلك يُشدّدون فيه ما لا يُشدّدون في غيره من البدع؛ كالإرجاء والقدَر ونحو ذلك. فموضوع العُلو موضوع عظيم الشَّأن؛ لكثرة ما جاء فيه من الأدلة، ولأنه قد توارد عليه من أنواع الأدلة ما لا يوجد في كثيرٍ من مسائل الاعتقاد، كما أن أهل السنة والجماعة قد

صرَّحوا فيه وأعلنوا وأعادُوا وكرَّروا وردّوا وصنَّفوا، فصارت هذه المسألة من المسائل المفصِلية بين أهل السنة والجماعة ومخالفيهم.

❁ **الفائدة الثانية**: أن السلف رحمهم الله كانوا على جِدّيةٍ واهتمام في موضوع نصْر عقيدة أهل السنة والجماعة؛ هم جادّون في نصْر الاعتقاد، ويهتمون لهذا الأمر غاية الاهتمام، حتى إنهم يوقِعون العقوبة على مَن خالف الحق إذا كان مستحقًا لذلك، وإذا كان من العدل إقامة التعزير والتأديب على مَن تجاوز الحق في مسائل الفقه، فاجترح حكْم الشريعة في أمورٍ محرمة فإنه يستحق التعزير والتأديب، فلأن يكون هذا متحققًا في مسائل الاعتقاد، وانتهاك حُرمتها من باب أوْلى، حراسة الاعتقاد أهمّ من حراسة غيره لمن قدَر هذا الأمر حقَّ قدْره.

ومن لَطيف ما يُذكر هنا: أثرٌ عن عبد الله بن أبي جعفر الرازي أيضًا، وهو في طبقة هشامٍ أيضًا، حيث إنه ذُكره عنه: أنه رُئي وهو يضرب قريبًا له بالنعل على رأسه، وهو يقول: «لا، حتى تقول: إن الله ﷻ مستوٍ على عرشه، بائنٌ من خلْقه». انظر إلى الجِدِّية، هذا رجل له سُلطة على قريبه هذا، فصار يؤدبه هذا التأديب؛ كأن ذاك يطلب منه أن يتوقف عن ضربه وهو يقول: «لا، حتى تقول: إن الله ﷻ مستوٍ على عرشه، بائن من خلْقه».

❁ **الفائدة الثالثة**: أن السلف كانوا أهل ذكاءٍ وحذْق، ولذا فإنهم لا ينخدعون بأي كلام، نعم هُم لا يُسيئُون الظن، ولا يُحمِّلون الكلام ما لا يحتمل، لكنهم أيضًا ليسوا سُذَّجًا بحيث يُخدَعُون، أو كما يُقال: يُضحَك عليهم، والأمر كما جاء عن إياس بن معاوية أنه قال: «لسْتُ بالخِبّ ولا الخِبّ يَخدعُني»، ونقل

هذا أيضًا ابن أبي الدنيا عن عمر ﷺ، وكذلك في غير موضع لشيخ الإسلام وابن القيم، نسَبُوا هذه المقالة لعمرَ ﷺ؛ «لسْتُ باخِبّ» لسْت بالمُخادِع، وكذلك لا أقبل أن المخادِع يخدعُني.

هذا الرجل يبدو أنه لا يزال في قلبه شيء من الاعتقاد الباطل، وإذا أتى بهذه العبارة التي تحتمل (الله على عرشه) لربما كان مفوضًا، ولربما أراد أن الله ﷻعلى عرشه عاليًا عُلو القهْر؛ بمعنى أنه مستولٍ على العرش، كما هي مقالة الجهمية. لكن الحذق الذي كان عليه هشام ﷺ جعله يؤكد على مسألة أنه (بائنٌ من خلْقه) هنا لا مجال للتورية ولا مجال للمخادَعة، فحينئذ انكشف أمره، وأبى أن يقول: إن الله ﷻ بائن من خلْقه، فعرف حقيقته وأمَر برَدِّه إلى الحبس.

❁ **الفائدة الرابعة**: نستفيد من هذه القصة أن مذهب جهْمٍ النافي لعلو الله ﷻ كان شيئًا شاذًا؛ بدليل أنهم -أعني السلف رحمهم الله في تلك الحِقبة المتقدمة- كانوا يعاقبون الواحد بعد الواحد في هذا الأمر، ولو كان هذا أمرًا فاشيًا منتشرًا يتوارَد عليه كثير من الناس أو أكثرهم فإنه لا يُستطاع مع هذا إيقاع العقوبة بهم جميعًا. فهذا يدل على أن هذا المذهب مذهب شاذ، وأن تلك القرون الصافية كانت في سلامةٍ وعافية من انتشار هذه المذاهب المبتدعة، كانت موجودة ولكن عامة الناس على خلافها، هم على عقيدة أهل الحق.

❁ **الفائدة الخامسة**: أنَّ العبرة إنما هي باعتقاد المعاني وليس بذكر الألفاظ؛ فإن الألفاظ ما هي إلا وسيلة إلى المعاني، المعاني: هي التي يُطلب اعتقادها أو العمل بمقتضاها، فليس المهمّ أن تتكلم بأي كلام، كما تكلَّم هذا

الرجل، قال: إن الله على عرشه، لكن العبرة بالحقيقة التي تحت هذا الكلام، لو كان يعتقد الاعتقاد الصحيح بأن الله ﷻ عالٍ عُلوًا يَليق بجلاله على عرشه لَما تردَّد في قوله: (إنه بائن من خلْقه)؛ لأن هذا بالضرورة مقتضى عُلوه. فمجرد الإيمان بألفاظ لا يحقق الإنسان الإيمان مع هذا بمعانيها كما عليه المفوِّضة، لا شك أن هذا خلاف الحق، ولا يعود على صاحبه بشيء.

❁ **الفائدة السادسة** -وهي الفائدة الأَهَمّ هاهُنا-: أن مذهب أهل السنة والجماعة المتقرر أنهم يعبِّرون عن اعتقادهم بعلو الله ﷻ بقولهم: (إنه سبحانه بائن من خلْقه)؛ البَيْن: هو الانفصال والمفارقة، ولذا يُقال: هذه المرأة بانَت من زوجها، يعني أنها فارقتْه. فمعنى قول أهل السنة والجماعة: (إن الله ﷻ بائن من خلْقه) أي: أنه منفصلٌ عنهم، وأنه ليس حالًا أو ممتزِجًا بهم جل ربنا وعزّ، إنما هو في عُلوه المطلق ﷻ، فلا يختلط بشيء من خلقه.

ولاحظ -يا رعاك الله- في كلمة (بائن من خلْقه) خمسة أمور:

❁ **الأمر الأول**: أن هذا اللفظ -كما تقدَّم- من الألفاظ الأثرية التفسيرية، يعني لا يُراد بها إلا بيان وتوضيح معاني نصوص الصفات، فلا جديد فيها؛ الألفاظ التفسيرية -كهذا اللفظ- لا جديد فيها، إنما فيها بيان وتوضيح لمعاني نصوص الصفات.

❁ **الأمر الثاني**: أن هذا اللفظ قد دلَّ عليه كل أدلة العلو، بمعنى لو قِيل لنا: ما الدليل على أن الله ﷻ بائن من خلْقه، فما الجواب؟

الجَوَاب: كل أدلة العلو تدل على هذه الجملة؛ لأن دليل الصفة يدل على ثبوتها وقيامها بذات الله ﷻ، ويدل على معناها، ويدل على لازمها؛ ومن لازم علو الله ﷻ كونه بائنًا من خلقه، متى ما كان الله ﷻ عاليًا على خلقه فإنه بالضرورة يكون بائنًا من خلقه. فلا يتحَذْلَق مُتحذْلقٌ فيقول: إن هذه كلمة لا دليل عليها. لا والله! إن عليها الدليل، وهو أدلة كثيرة شهِدت بعلو الله ﷻ، فشهدت بكونه متميزًا عن خلْقه، غير مختلط بهم، وهذا الذي أراده السل بقولهم: (بائن من خلْقه).

❁ **الأمر الثالث**: أن هذا اللفظ لا محذور فيه بحال؛ ليس كغيره من الألفاظ التي فيها إجمال، تلك الألفاظ المُحدَثة المُجملة فيها محذور أو محاذير، كل لفظٍ منها لا يخلو من محذور أو محاذير، أما هذه الألفاظ الأثرية التفسيرية لا محذور فيها؛ لا حالًا ولا مآلًا.

❁ **الأمر الرابع**: أن هذه الألفاظ التفسيرية اقتضَتْها المصلحة، المصلحة رعاية الحكمة تقتضي إثبات هذه الألفاظ التفسيرية؛ لأن المواضع التي يشُوبها شيء من الالْتباس فإنه لابد فيها من الوضوح، فالوضوح يتحقق بذكْر هذه الألفاظ التفسيرية.

لو أن الأمور كانت مستقيمةً على جادة السنة، لو أن الناس جميعًا كانوا على الحق الصريح الذي دلَّ عليه الكتاب السنة لَما كنّا بحاجة إلى ذكْر هذه الألفاظ التفسيرية، لكن ما حِيلة أهل السنة وقد اقترف المبتدعة ما اقترفوا!! فلبَسُوا الحق

بالباطل، واشتبه الأمر، وصارت الكلمة تُقال ولربما أُريد بها غير مراد الله ﷻ أو مراد رسوله ﷺ، وأُريد بها خلاف ما مضى عليه السلف الصالح.

إذًا هذه الألفاظ التفسيرية كما نقول بلساننا المعاصر تضع النقاط على الحروف، ويَزول كل الْتباس؛ واعتبر هذا في هذا اللفظ وفي غيره، حينما يقول السلف في القرآن: «إنه كلام الله»، ما اكتفوا بهذا فأضافوا: «مُنزَّلٌ غير مخلوق»، مع أن كونه كلام الله ﷻ كافٍ في كونه منزَّلًا غير مخلوق، لكن لوجود مَن شبَّه ولبَّس في هذا المقام احتاج أهل السنة والجماعة أن يذكروا الحق صريحًا، فلا يكون ملْتبسًا لمُبتغيه، ولا يشغِّب المبتدعة على الأغمار والجُهَّال، الحق لابد أن يكون صريحًا، ولا سيما إذا كانت المقامات مقاماتٍ شريفةً عظيمة.

❁ **الأمر الخامس والأخير**: أن هذا اللفظ لفظ قد أجمع عليه السلف الصالح، ليس هناك خلافٌ بينهم في استعمال كلمة (بائن من خلْقه)، وقد حكَى الإجماع على هذا غير واحد من علماء السلف وأئمة أهل السنة والجماعة، فهذا لفظٌ فاشٍ منتشر، وتعجز أو يصعب عليك كثيرًا أن تُحصي وأن تَحصُر أولئك الأئمة الذين استعملوا كلمة (بائن من خلْقه)، ولا نَكير بينهم في هذا اللفظ مطلقًا، والعلم عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وروى شيخ الإسلام: عن يحيى بن مُعاذ الرَّازِيِّ أنَّه قال:

«إنَّ الله على العرش بائنٌ من الخلق، قد أحاط بكل شيء عِلمًا، وأحصى كل شيء عددًا، لا يشُكُّ في هذه المقالة إلا جَهْمِيٌّ رَدِيءٌ ضِلِّيلٌ، وهالِكٌ مُرتابٌ، يمزُجُ الله بِخَلْقِهِ، ويَخْلِطُ منه الذَّات بالأقذار والأنتان».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا الأثر هو على ما سبق، فيه إثبات أهل السنة والجماعة لأمرين عظيمَين:

❁ **الأمر الأول**: أنهم يثبتون علو الله ﷻ، وينزّهونه عن أن يكون حالًا في خلقه.

❁ **الأمر الثاني**: أنهم يثبتون علم الله ﷻ مع كونه عاليًا، ليس عُلوه مقتضيًا غياب شيء أو خفاء شيء عليه، جل ربنا وعزّ عن ذلك، بلْ هو مع عُلوه على كل شيء فإنه سبحانه لا تخفى عليه خافية، ولا يخالف الحق في هذين الأمرين إلا ذاك الجَهمي الرَّديء الضِّلِّيل، الهالِك المُرتاب، كما وصف يحيى بن معاذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(وروى شيخ الإسلام)؛ مراده الهروي، لا يزال الشيخ يروي من كتاب «الفاروق».



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ورَوى أيضًا عن عليِّ بن المَدينيِّ أنه قال وقد سُئل: ما قول أهل الجماعة؟

قال: «يؤمنون بالرؤية والكلام، وأنَّ الله فوق السموات على العرش استوى».

فسُئل عن قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] الآية.

قال: «اقرأ ما قبلها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧] الآية».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا الأثر أيضًا رواه الهَروي عن الإمام المحدِّث المشهور: علي بن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أنه (سُئل: ما قول أهل الجماعة؟)؛ عرفنا في دروس في غير هذا الكتاب سابقا أن مصطلح أهل السنة والجماعة قد يُعبر عنه بـ(أهل السنة)، أو (أهل السنة والجماعة)، أو (أهل الجماعة)، أو (الجماعة)، كل هذه الألفاظ تدور على معنى واحد، والمراد به: أولئك الذين ثبتوا على الإسلام المحْض الخالي عن شوائب البدع والأهواء، فـ(ما قول أهل الجماعة؟) يعني: ما قول أهل السنة؟ ما قول الفِرقة الناجية التي كانوا يقولونها ولها يعتقدون؟

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (يؤمنون بالرؤية) رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في الآخرة.

(والكلام) يؤمنون بإثبات صفة الكلام لله عَزَّ وَجَلَّ.

(وأنَّ الله فوق السموات على العرش استوى) إثبات العلو والاستواء لله جل وعلا.

ولاحِظ -يا رعاك الله- في مثل هذا الأثر وما كان على شاكلته، أن السلف قد يُنبِّهون على أفرادٍ من معتقد أهل السنة والجماعة؛ لأنها هي التي يتميَّز بها السُّني عن غيره في زمانٍ معين أو مكانٍ معين، فحِينها يُقال: السُّني هو الذي يقول كذا وكذا وكذا، كما قال علي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما ذكر من مفردات اعتقاد أهل السنة والجماعة إلا هذه المسائل الثلاث، أليس كذلك؟

هل كل مسائل الاعتقاد محصورة في هذه الأمور الثلاثة؟ لا وكلا، ولكن إنما أراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذه من المسائل التي يتميز بها السُّني عن غيره في زمان معين وفي مكان معين؛ كثُر فيها الكلام والأخذ والرد والنقاش بين أهل السنة والمبتدعة، فصار الذي يقول بها هو سُني، هو من باب أوْلى يقول بغيرها، لكن امتحِن الرجل إذا أردت أن تعرف هل هو سُني أو لا بهذه المسائل في زمان معين أو في مكان معين، فيَتبين هل هو من أهل السنة أم لا؟

لَمَّا أثبت علو الله سبحانه واستواءه على عرشه، ورَد عليه هذا السؤال: ما تقول في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾؟ فهذه الآية صار بسببها أو بسبب عدهم فهْمها الفهم الصحيح إشكالٌ عند السائل، كيف نوجِّه هذه الآية في ضوء ثبوت علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: («اقرأ ما قبلها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[المجادلة: ٧] الآية) الآية أكملْها.

إذًا ابتداء السياق كان عن العلم، إذًا المَعيَّة التي جاءت في هذه الآية هي مَعيَّة العلم، وقد سبق أو وافق عليًا رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الجواب غيرُه من أهل السنة؛ كالإمام أحمد له جواب نظِير هذا الجواب، فقال: «اقرأ أوَّلها»، وكذلك غيره من أهل العلم راعَوا هذا الأمر، يعني تجد عند الآجرّي في «الشريعة»، ابن بطَّة في «الإبانة» وغير هؤلاء من أهل العلم.

وهذا المسلك مسلكٌ يُلاحظه ويُراعيه أهل السنة والجماعة في استدلالهم على مسائل الاعتقاد، أَلا وهو: مراعاة السياق، الاستدلال بالسياق، فهُم ينظرون إلى اللفظ من حيث معناه في لغة العرب، وينظرون أيضًا إلى سياق الكلام وما يحْتفّ به من القرائن؛ فالأول والثاني كلاهما معتبر عندهم، ولذا إذا قالوا: "إن الكلام على ظاهره" ليس المقصود بهذا أن يكون النظر عَرِيًّا عن ملاحظة السياق والقرائن المحتفَّة بالنص، إنما هذا وهذا كلاهما ظاهر النص.

وأهل السنة والجماعة يأخذون بظواهر النصوص بحيث يُراعون معاني الألفاظ: أولًا: من حيث معناها في لغة العرب، وثانيًا: من جهة السياق، فالسياق هاهُنا سِياقٌ يتعلق بإثبات العلم لله عَزَّوَجَلَّ في أوله، وأيضًا في آخره، ليس في أوله فقط بلْ في آخره أيضًا؛ لأن خِتام السياق: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة:٧] ؛ إذًا بدأ بالعلم وختَم بالعلم، فالمَعية بينهما معية العلم، فهذا من فقه النصوص عند أهل السنة والجماعة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ورَوى أيضًا عن أبي عيسى الترمذيِّ أنه قال: «هو على العرش كما وصَف نفسَه في كتابه، وعِلمه وقدْرته وسُلْطانه في كل مكان».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

روى الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أبي عيسى الترمذي ما سمعتَ، وكلامه هذا موجود في سُننه، موجودٌ في كتابه «الجامع»، ولكن في النسخ التي بين أيدينا الكلام فيه تقديم وتأخير؛ ففي كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عِلم الله وقُدرته وسُلطانه في كل مكان، وهو على العرش كما وصف في كتابه»؛ الكلام معناه واحد، لكن هناك تقديم وتأخير في هذا.

وكلام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا يؤكد ما سبق؛ الله عَزَّ وَجَلَّ عالٍ على خلقه بذاته، لكنه مع خلْقه بعلمه، وإذا قلنا إنه مع خلقه بعِلمه فإن المراد: بعِلمه، وسمعه، وبصره، وقُدرته، وإحاطته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ليس المقام مقام اختصاص بالعمل.

ومسألة المعيَّة على كل حال، والكلام في هذه الآية سيكرِّره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرتين فيما سيأتي في كلام المُحاسبي، وبعد ذلك سيتكلم هو، ونفصِّل القول أكثر في هذا إن شاء الله إذا وصلنا إلى ذاك الموضع.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ورَوى –أيضًا– عن أبي زُرْعَة الرَّازي: أنه سُئل عن تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فغَضِب **وقال**: «تفسيره كما يُقرأ، هو على العرش، وعِلمه في كل مكان، مَن قال غير ذلك فعَليه لعْنة الله».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا الأثر أيضًا عن الحافظ الكبير أبي زُرعة الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ يدور في فَلَك ما سبق؛ من إثبات علو الله واستوائه على العرش، مع ثبوت معية العلم للخلق.

وهذا الأثر لرُبما تمسَّك به مَن تمسك من المفوضة؛ لأنه سُئل عن تفسير هذه الآية (فغَضِب وقال: «تفسيره كما يُقرأ، هو على العرش، وعِلمه في كل مكان، ومَن قال غير ذلك فعَليه لعْنة الله»)، لكن هؤلاء المتمسِّكين بهذا الأثر وأمثاله هُم في الحقيقة يحملونه على غير محَمله.

فإن مراده بقوله (تفسيره كما يُقرأ): أنه على ظاهره، ليس له تفسيرٌ يخالف ظاهره، إن كنت تعرف لغة العرب فبمُجرد قراءتك لهذه الآية ستعرف المراد، فلا يُحتاج مع هذا إلى كلامٍ غيره، مجرد أن تعرف ما معنى (استوى على) في لُغة العرب، ستُدرك ما معنى (استوى على العرش).

ولو كان رَحِمَهُ اللَّهُ يريد تقرير مذهب المفوضة لَما قال هذه الكلمة، لَما قال: (تفسيره كما يُقرأ) ،هل المفوض يقول تفسيره كما يُقرأ؟ أم أنه يقول: "إن هذا الكلام لا معنى له، ولا سبيل إلى تفسيره، وهو على خلاف ظاهره، وله تأويل

يعلمه الله"، البَون شاسع بين ما أجاب به أبو زُرعة رَحِمَهُ اللَّهُ، وبين ما يقرِّره المفوِّض. لا يمكن أن يقول المفوض: إن تفسيره كما يُقرأ.

فمُراده رَحِمَهُ اللَّهُ ما ذكرتُ لك، لكن لأن أهل البدع من المعطلة المؤوِّلة قد اشتهر عنهم أنهم يخوضون في تأويل هذه الآيات ويزعمون أنهم يفسّرونها، اشتهر مصطلح التفسير، والمراد تفسيرات الجهمية التي هي -ما حقيقتها؟- تأويلات مُستنكَرة، ليس التفسير الذي تعاهده في كلام السلف وأئمة أهل العلم، إنما هو التفسير الذي كان عليه الجهمية، كما سيأتي بيانه قريبًا -إن شاء الله- وهو تأويلاتهم وتحريفاتهم لدلالات النصوص.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ورَوى أبو القاسم اللاَّلَكائي الحافظ الطبريُّ -صاحب أبي حامد الإسفرائيني- في كتابه المشهور في «أصول السنة» بإسناده عن **محمد بن الحسن -صاحب أبي حنيفة-** قال: «اتفق الفقهاء كلهم -من المشرق إلى المغرب-: على الإيمان بالقرآن، وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب تعالى: من غير تفسير، ولا وصْف، ولا تشبيه، فمن فسَّر اليوم شيئًا من ذلك فقد خرَج ممَّا كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة؛ فإنَّهم لم يصِفوا ولم يفسروا، ولكن أفتَوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جَهْمٍ فقد فارق الجماعة؛ فإنه(١) قد وصَفه بصَفةٍ لا شيء»اهـ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

أخذْنا قبل قليل أثرًا عن التلميذ، والآن نأخذ أثرًا عن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، الذي هو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة. وهذا الأثر -كما ذكر الشيخ- قد رواه اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»، وفيه بيان منهج أهل السنة والجماعة في باب الصفات وهو: أنهم يُثبتون لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ما ثبت في كتابه، وما جاء في السنة الثابتة عن رسوله ﷺ.

---

(١) وأكثر المصادر فيها: (لأنه)؛ وكأن هذا أنسب للسياق؛ (لأنه قد وصَفه بصَفةٍ لا شيء).

قال: (من غير تفسير ولا وصْف ولا تشبيه) وسيأتي في كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بعد قليل أن مراد محمد بن الحسن بكلمة (التفسير) ليس الذي ينفيه المفوِّض، ليس مراده أن كلام الله سبحانه وكلام رسوله ﷺ في باب الصفات شيء لا معنى له ولا يُعرف تفسيره ومعناه في لغة العرب؛ ليس مراده هذا، وإنما مراده تفسير الجهمية، كما سيَتَبيَّن بعد قليل إن شاء الله.

كذلك (لا وصْف ولا تشبيه)؛ لا وصْف يكون به التكييف، ولا تشبيه لله عَزَّوَجَلَّ بخلْقه؛ لا نصِف الصفة بكيفيةٍ وكُنْهٍ كما تفعل المُشبِّهة، فمذهب أهل السنة والجماعة وسط، وهذا الذي أراده الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أن يقول: إنه وسطٌ بين تحريفات المعطلة التي ذكر أنها تفسير، وبين تلْبيسات وإِفْك المكيِّفة المشبِّهة، كما قال في قوله: (ولا وصْف ولا تشبيه).

(فمن فسَّر اليوم شيئًا من ذلك) يعني أوَّل وحرَّف كما عليه الجهمية (فقد خرَج ممَّا كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة؛ فإنَّهم لم يصفوا ولم يفسروا)؛ لم يسلكوا مسلك المُشبِّهة، ولم يسلكوا مسلك المعطلة (ولكن أفتَوا بما في الكتاب والسنة، ثم **سكتوا**) ليس عندهم زيادات من جهة الاعتقاد الواجب، اعتقادهم من أوله إلى آخره إنما هو مستقى من مِشكاة الوحي، ولا زيادة على هذا.

الآية دلَّت على اعتقاد يجب علينا أن نعتقده وانتهى الأمر، لا حاجة بنا إلى أن نَزيد أشياء خارجة عمَّا دلَّ عليه الوحي.

قال: (فمن قال بقول جَهْمٍ فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصَفه بصَفةِ لا شيء) **وهذا تنبيهٌ مهم**؛ وهو أن مسلك الجهمية أنهم يصفون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالصفات

السَّلْبية، ليس بكذا، ليس بكذا، ليس بكذا، فالجهمية وأتباعهم من الأشاعرة وغيرهم على هذا النهج؛ أنهم يصفون الله ﷻ بالسُّلُوب.

وهذا أكثر ما يصفون الله ﷻ به، والأَقلّ الصفات الثبوتية، إذا قرأت في كتب الأشاعرة فإنك تجد هذا ظاهرًا، الأكثر في وصفهم لله ﷻ: السَّلْب، والأقل: الثُّبوت، الصفات الثابتة لله ﷻ. وسيُعلق على هذه الكلمة شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بعد قليل.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ومحمد بن الحسن قد أخَذ عن أبي حنيفة ومالك وطَبقتهما من العلماء، **وقد حكَى هذا الإجماع، وأخبر أن الجهمية تصفه بالأمور السَّلْبية غالبًا، أو دائمًا.**

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

غالبًا الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يعقِّب على الكلمة أو الجملة التي ينقلها عن أحد من أهل العلم بأن يُبيّن مكانته، غالبًا ما يَسير على هذا في هذا الكتاب، فيقول محمد بن الحسن هذا الإمام العظيم الشَّيباني (قد أخَذ عن أبي حنيفة) وبه اشتهر؛ لا يكاد يُذكر محمد بن الحسن إلا ويُوصف بأنه تلميذ أبي حنيفة. وكذلك أخذ عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ قرأ عليه عدَّة سنوات، وأخذ عن طبقتهما؛ كالأوزاعي وغيره، وأخذ عنه جلَّة من أهل العلم؛ الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ قد أخذ عنه وأكثَر عنه أيضًا، وكذلك أخذ عنه أبو عُبيد القاسم بن سلاَّم وغيره من أهل العلم.

يقول: (وقد حكَى هذا الإجماع، وأخبر أن الجهمية تصفه بالأمور السَّلْبية غالبًا، أو دائمًا) هم بين مُغرِق ومَن هو دون ذلك، فوصْف الله عَزَّ وَجَلَّ بالسُّلوب عند الفلاسفة والباطنية لا يُدانيهم فيه أحد، يَليهم في ذلك الجهمية، ودونهم المعتزلة، وأقلّ منهم الأشاعرة؛ فهم دَركات في هذا الضلال، نعوذ بالله من الضلال.

ونتيجة وصْف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بهذه السُّلُوب مخالَفةُ طريقة الأنبياء عليهم الصلاة، فإن الأصل في وصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الأمور الثبوتية التي هي صفات الجلال والجمال

والكمال له تبارك وتعالى وبها يُمدح، والسَّلْب أو النفي الذي يأتي في النصوص إنما يُراد به تكميل الإثبات وتأكيده، وليس نفيًا محضًا، كما عليه هؤلاء الضالون.

ومن نتيجة هذا: أن مآل بعض كلامهم يؤول إلى نفي ثبوت حقيقة لله ﷻ في ذاته أصلاً، فضلاً عن أن يكون له صفات ثبوتية، فإنهم قد بالغوا وعانَدُوا حتى إنهم شبَّهوا الله ﷻ بهذه السُّلوب الكثيرة بالعدم، بلْ ربما وصل الحال بهم إلى تشبيهِه ﷻ بالمستحيل، ليس بالعدم فقط بل بالمستحيل؛ وهذا من إفْكهم وضلالهم، نعوذ بالله من الخِذلان.

وسيأتي -إن شاء الله- تفصيلٌ لهذا المقام بأبسط من هذا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقولُهُ: «من غير تفسير» أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون في الإثبات.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

نعم هذا هو الحق، أن كلمة (التفسير) المنفية عند السلف رحمهم الله في مثل هذا السياق (من غير تفسير) إلى آخره؛ أرادوا به ما نُريده اليوم من قولنا: «من غير تحريف، أو من غير تأويل» حينما نسُوق الاعتقاد الحق في باب الصفات فإنَّنا نقول: نثبت لله ﷻ ما أثبت لنفسه إلى أن نقول: «من غير تحريف»، كلمة (تحريف) هي التي أرادها السلف بقولهم: «تفسير». فهذه التفسيرات البِدْعية التي كان عليها الجهمية وأضرابهم هي المنفية في كلام السلف؛ لأنه -كما ذكرتُ لك- قد اشتهروا بهذه التفسيرات.

وتلك الطبقة المتقدمة من أهل العلم كان فهْم الكتاب والسنة عندهم ميسورًا؛ لأنهم أهل معرفة بلغة العرب، والقاعدة -يا أخوتاه-: (أن التفسير إنما يكون عند غُموض الكلام، أما معَ وُضوحه فيُستغنى عن التفسير).

بناء على هذا؛ نجد أن كثيرًا من نصوص الصفات ما وضَّح معناها السلف رحمهم الله، لِمَ؟ اكتفاءً بوُضوحها، وُضوحها أغنى عن تفسيرها -انتبهْ لهذه القاعدة-؛ آيات الصفات ليست شيئًا غامضًا مستغلِقًا بحيث يُحتاج إلى أن يُوضَّح، ويُكثر من الكلام في إبانة المعنى، هي واضحة؛ فوضوحها يُغني عن

تفسيرها، مَن كان على معرفةٍ بلُغة العرب فإنه يكتفي بقراءة النص أو الآية أو الحديث، فسَيصِل إلى معرفة المعنى.

لكن أولئك هم الذين لابد أن يُعقِّبوا على كل آيةٍ أو حديث فيها أو فيه صفة لا توافق أو لا يوافق إثباتُها أهواءَهم، لابد أن يعقِّبوا بالتأويل والتحريف الذي يدَّعون أنه تفسير؛ ولذلك انظروا في شروح الأحاديث التي صنَّفها الأشاعرة، انظروا إلى كتب التفسير التي ألَّفها الأشاعرة؛ تجد أنهم لا يكتفون ببيان المعنى في أول الكتاب مثلاً، أو ببيان المعنى الذي يزعمون، أو التأويل في أول الكتاب! في كل موضِع يَرِدُ فيه ذكْر لهذه الصفة فإنهم يُكرِّرون ولا يتعَبون، فلأجل هذا اشتهروا بمثل هذا التفسير، فاستعمل أهل العلم كلمة نفي التفسير، أو «من غير تفسير، أو بلا تفسير» إلى آخره، والمراد هذا التفسير.

ويدل على هذا شواهد:

-**من ذلك**: ما حكَى الأثرم أنه أخبر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان جالسًا في مجلس محدِّثٍ، فحدَّث بحديث عن النبي ﷺ، فيه (أن الله جل وعلا يضَع قدَمَه على جهنم)، يقول: فالْتفت إليَّ غلام فقال: إن لهذا تفسيرًا، قال: فقال لي الإمام أحمد -يعني الأثرَم يسأل: ما رأيك في هذا الكلام يا أبا عبد الله؟- فقال: انظر إلى هذا، كلام الجهمية سَواءً بسَواء؛ يعني هذا الذي يتكلم ويريد أن يخوض بالتفسير إنما يريد أن يتكلم بكلام الجهمية، فأي شيء فسَّر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ كلمة التفسير هاهُنا؟ بكلام الجهمية، وما كلام الجهمية؟ التحريف والتأويل.

- **ومن ذلك أيضًا**: ما ذكر الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في «جامعه» لَمَّا ذكر حديثًا فيه إثبات اليد لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، عقَّب على هذا بقوله: «إن الجهمية فسَّروها على غير ما فسَّرها أهل العلم»؛ لاحظ معي يقول: الجهمية أولًا قال: «فسَّروها»، ثم قال: «على غير ما فسَّرها أهل العلم»، ثم قال: إنهم فسروا اليد بالقوة، وهذا تأويلهم لصفة اليد.

الشاهد من الكلام: أنه نسَب إلى الجهمية تفسيرًا حقيقته التأويل والتحريف.

ثم إن في كلامه إشارة إلى أن السلف رحمهم الله قد يتكلمون بإيضاح المعاني، حينما نقول: "إن آيات الصفات يُستغنى بوُضوحها عن تفسيرها" هذا من حيث الجملة، وليس أن هذه قضية كلّية، بدليل أنهم تكلموا في توضيح معاني بعض الصفات لاقتضاء المصلحة ذلك، كما فعلوا ذلك مثلاً في صفة الاستواء؛ تجد أن ثَمَّة كلامًا كثيرًا من أئمة المتقدمين في توضيح ما معنى (الاستواء على العرش).

إذًا هذا يدلُّك على أن تشبُّث المفوضة بمثل هذه الآثار لا وجه له، وأنهم يتشبَّثُون بها لا مأْخذ فيه، وإنما القاعدة في هذا: ما قال سفيان بن عُيينة رَحِمَهُ اللَّهُ فيما خرَّج البيهقي في «الأسماء والصفات»، والدارقطني في كتابه «الصفات»، واللالكائي في «السُّنة» وغيرهم، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتَفسيره تلاوته».

انتبه لهذه القاعدة! «فتَفسيره تلاوته»وفي رواية أخرى عنه قال: «فقراءته تفسيره» يعني: إما قال: «فقراءته تفسيره»، أو قال: «فتفسيره تلاوته»؛ يعني ليس ثَمَّة شيء زائد عن المعنى الذي يظهر لمن يقرأ هذا النص ممَّن يعرف لغة العرب،

إذا كنت تعرف لغة العرب فالمعنى سيكون لك واضحًا، ليس هناك شيء زائد، هذا هو التفسير؛ فإذا قرأت: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ سيَتبيَّن لك أن المعنى: أنه علا وارتفع ﷻ على العرش، وأنه ليس هناك شيء أكثر من هذا تتكلم به، كما قالت الجهمية: إنه سبحانه استولى على العرش.

ومن الكلام الجيد الحسن أيضًا الذي يوضح لك المقام بغاية الوضوح: كلام الصابوني رحمه الله في «عقيدة السلف»، وقد مرَّ بنا في الدروس التي سبقَت؛ قال: «ولا إزالة لِلفظ الخبر عمَّا تعرفه العرب، وتضعه عليه بتأويلٍ منكرٍ مستنكَر»، انتبه لهذه الكلمة؛ فإنها في غاية الأهمّية حيث تُبيِّن المقام بغاية الوضوح.

قال: «ولا إزالة لِلفظ الخبر عمَّا تعرفه العرب، وتضعه عليه» إلى هذا القدْر يقِف أهل السنة والجماعة، فلا يَحملون النص على خلاف ما تقتضيه لغة العرب، قال: «بتأويل منكر مستنكَر» يعني: لا نزيل هذا المعنى بتأويل منكَر مستنكَر، كما فعلت المعطلة.

بقي أن أُنبِّه إلى أن التفسير قد يكون مرادًا به أيضًا كلام المكيِّفة المُشبهة؛ قد يصف أهل العلم كلامهم أيضًا بالتفسير، فيكون مقصودًا بالنفي.

فإذًا يتحصل لنا: أن السلف إذا قالوا «من غير تفسير، أو بلا تفسير»؛ يعني: بلا تفسير كما قالت المعطلة، وأيضًا «بلا تفسير» كما قالت المكيِّفة، قد يكون هذا المراد وقد يكون هذا المراد وكلاهما حق، وسيتّضح لنا هذا بعد قليل إن شاء الله.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ورَوى البيهقي وغيره بأسانيد صحيحةٍ عن أبي **عُبيد القاسم بن سَلَّام قال**: «هذه الأحاديث التي يقول فيها: «**ضَحِكَ ربُّنا من قُنوط عِباده وقُرْب غِيره**»، «**وبأَنَّ جهنم لا تَمتلئ حتى يضعَ ربُّك فيها قَدَمَه**»، «**والكرْسي مَوضِع القدَمَين**»، وهذه الأحاديث في «الرُّؤية» هي عندنا حقٌّ حملَها الثقات بعضهم عن بعض، غير أنَّا إذا سُئلنا عن تفسيرها لا نُفَسِّرُها، وما أدركنا أحدًا يُفسِّرُها» اهـ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا على ما سبق، مرّت بنا بعض هذه الأحاديث، حديث: «**ضَحِكَ ربُّنا**» مرَّ بنا الكلام فيه، كذلك ثُبوت القدَم لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

(والكرْسي مَوضِع القدَمَين) الذي أعلَمُه: أنه لم يصح في هذا شيء مرفوع إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إنما الثابت في هذا الأثر عن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ومثل هذا المقام -كما تعلمون- كلام الصحابي له فيه حكْم الرفع.

قال: (هي عندنا حقّ، حملَها الثقات بعضهم عن بعض، غير أنَّا إذا سُئلنا عن تفسيرها لا نفسّرها، وما أدركنا أحدًا يُفسرها)؛ سيأتي في كلام الشيخ ما سبق أن ذكره في كلام محمد بن الحسن، وهو أن التفسير هاهُنا تفسير الجهمية.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

«أبـو عُبَيْـدٍ»: أحد الأئمة الأربعة، الذين هم: الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو عُبيد.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لا شك أن هؤلاء من الأئمة الأجلاَّء الكبار، وكانوا في طبقة واحدة تقريبًا، وهم: (الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عُبيد)؛ وكان هؤلاء الأربعة لهم منزلة ومكانة، ولذلك إذا رجعت إلى عقيدة أبي حاتم التي ساقها اللالكائي في «السنة» تجد أنه لما أراد أن يذكر اعتقاده، بيَّن أن هذا هو الذي عليه الأئمة، وذكر هؤلاء الأربعة؛ لأنهم كانوا هم المشهورين بالسنة في وقته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

كذلك تجد في بعض الآثار المقارنة، كما تجده في «تاريخ الإسلام» للذهبي وغيره، تجد بعض الآثار التي فيها مقارنة بين هؤلاء الأربعة، تجد أنهم يقولون: هذا أعلَم، هذا أحفظ.. إلى آخر ما هنالك.

والإمام أبو العباس في هذا الكتاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تجد أنه عنده عناية بذكر أوصاف ربما تجد أنه لا يكرِّرها، أو لا تجد لها مثيلاً في غير هذا الكتاب.

مرَّ بِنا -إن كنتُم تذكرون- أنه ذكر الأئمة الأربعة في عهد تابِعي التابعين، والآن يقول: الأئمة الأربعة هذه طبقة بعد أولئك، مَن أولئك الأربعة؟ الثوري، الأوزاعي، ومالك، واللَّيث.

أيضًا ذكر الأئمة الثلاثة أئمة المدينة؛ مَن؟ الماجشُون، ومالك، وابن أبي ذئْب.

والآن يذكر لنا هؤلاء الأربعة، ولا شك أن أبا عُبيد رَحِمَهُ اللَّهُ كان إمامًا جليلاً وعظيم القدَر، حتى إن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ قال في حقه: «أبو عُبيدٍ أُستاذٌ»، ولعله ما ذكر هذه الكلمة في غيره ، -أقول لعلَّه- ما وقفتُ على أنه ذكر هذه الكلمة في غير أبي عُبيد وكان يُجلّه. والعكس صحيح، كان أبو عُبيد يُجِلّ أحمد جدًا، ويقول: «أحمد إمامنا، وإنَّني لأَتزيَّن بذكْره»، مجرد أن أقول: أحمد، وهذه الزينة ورفْعة لي أنا.

فأبو عُبيد رَحِمَهُ اللَّهُ كان إمامًا جليلاً، حتى إن إسحاق بن رَاهويه الذي هو أحد هؤلاء الأربعة يقول: «إن الله لا يستحي من الحق، أبو عُبيد أعلَم منِّي، ومن الشافعي، ومن أحمد» إلى هذه الدرجة.

ومِن عجيب ما قِيل فيه: ما قال إبراهيم الحربي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أبو عُبيد كأنه جبلٌ نُفخ فيه الروح، يُحسن كل شيء»؛ هذا وصْف عجيب، كأنه جبل، شيء عظيم، نُفخ فيه الروح،: «يُحسن كل شيء» مِن أين جئته وجدتَه بحرًا لا ساحل له؛ إن أردته في اللغة، إن أردته في مسائل الاعتقاد، إن أردته في الفقه، حيثما جئته وجدتَه إمامًا مقدَّمًا عليهم جميعًا رحمة الله.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وله منَ المعرفة بالفقه واللغة والتأويل[١] ما هو أشهر من أن يُوصف.

وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، **وقد أخبر أنه ما أدرك أحدًا من العلماء يفسِّرُها تفسير الجهمية -كما تقدَّم-.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

أبو عُبيد رَحِمَهُ اللَّهُ أدرك زمن الفتن وكلام الجهمية؛ لأنه مولُود سنة (سبع وخمسين ومائة) أو (أربع وخمسين ومائة)، ومتوفَّى سنة (مائتين وأربع وعشرين)؛ فهذه المرحلة كان فيها انتشار للأهواء، ولا سيما في العراق. فلما كان على خبرة بالواقع تكلَّم بهذا الكلام ومراده رَحِمَهُ اللَّهُ كما ذكر هنا بالتفسير -وهذا هو الشاهد- (تفسير الجهمية).

وقد يكون مراده: تفسير المكيِّفة. أقول: قد يكون مراده: تفسير المكيِّفة، لِمَ؟ لأن هذا الأثر الذي جاء عن أبي عُبيد رَحِمَهُ اللَّهُ جاء بلفظ آخر، كما عند الدارقطني في «الصفات»، وكذلك ذكره قَوام السُّنة في «الحُجَّة»، وأبو يعلى أيضًا ساقه بإسناده في «إبطال التأويلات»، وفيه: «ولكن إذا قِيل: كيف وضَع قدمَه، وكيف ضحك؟ قلْنا: لا يُفسَّر هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسّره»؛ السؤال الآن توجَّه إلى الكيفية، فقال: «لم نجد أحدًا يفسر هذا» يعني: يذكر كيفية ذلك. فهذا شاهد لِما قدَّمتُه لك من أن التفسير المنفي في باب الصفات قد يُراد به أيضًا كلام المكيفة المُشبِّهة.

---

(١) (والتأويل) يعني: التفسير.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ورَوى اللالكائي والبيهقي عن عبد اللّه بن المبارك؛ أنَّ رجلاً قال له: يا أبا عبد الرحمن إني أكره الصفة -عَنَى صفة الرب- فقال له عبد الله بن المبارك: «أنا أشدّ الناس كراهة لذلك، ولكن إذا نطق الكتاب بشيء قلْنا به، وإذا جاءتِ الآثار بشيء جَسَرْنا عليه» ونحو هذا.

أراد ابن المبارك: أنَّا نَكْره أن نبتدئ بوصف اللّه من ذاتِ أنفسنا حتى يجيء به الكتاب والسُّنة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لا يزال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يسُوق الآثار تِلْو الآثار في بيان الاعتقاد الصحيح الذي مضى عليه السلف الصالح رحمهم الله في باب الأسماء والصفات.

واهْنَأْ يا أيُّها السّني وافرح؛ فالاعتقاد الذي وفقك الله وهداك إليه واطمأَنَّ فؤادُك به؛ هو الاعتقاد الذي مضَت عليه هذه الثلَّة الكريمة من أئمة السلف من هؤلاء الأئمة الهُداة الذين هم أعلام الهدى ومصابيح الدُّجى، الذين هم أهل الشهادة على أعظم مطلوب، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران:١٨]؛ افرح بفضل الله ﷻ عليك، ما تعتقده هو هذا الذي يقرِّره أئمة السلف رحمهم الله، والحمد لله.

فإذا قال لك مبتدعٌ: هذه العقيدة التي أنت عليها من أين جئت بها؟ فقُل: جئْتُ بها من هؤلاء الأئمة الهُداة؛ ممَّن تتعطر الأفواه بذكْرهم، وتتزين الدروس

والأوراق بهم، هؤلاء الأئمة الأجلاَّء هم الذين أخذتُ عقيدتي عنهم، ووافقتهم على ما كانوا عليه، لكن السؤال الأهم: أنت يا أيها المبتدع عمَّن تأخذ؟ حدِّثني بواحد فقط من علماء أهل السنة الأثبات الأخيار الذين لهم لسان صدْق في هذه الأمة، كانوا على العقيدة التي تعتقد أن الله في كل مكان، أو أن الله لا داخل العالَم ولا خارجه، هاتِ واحدًا فقط من هؤلاء الذين جمعوا بين صدْق الاتباع وعظيم العلم والتقوى، يوافقونك على هذه العقيدة التي أنت عليها!! فاللهمَّ لك الحمدُ على ما هديتنا، ونسألك الثبات على هذا.

هذا سؤال وُجِّه إلى الإمام الجليل الذي كان جليلاً -كما قال أهل العلم- في كل شيء، قِيل إنه أمير المؤمنين في كل شيء؛ في الحديث، في العلم، في الورع، في التقوى، في الجهاد، في الدعوة إلى الله، قد جمع من خصال الخير الشيء الكثير؛ رَحِمَهُ اللَّهُ رحمة واسعة.

سئل هذا الإمام الجليل: (يا أبا عبد الرحمن إني أكره الصفة) يريد صفة الرَّب، وضح هذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: (أنَّا نَكْره أن نبتدئ بوصف الله من ذاتِ أنفسنا)؛ نكْرَه أن نتكلم في صفات الله عَزَّ وَجَلَّ من عند أنفسنا، وهكذا السُّني لا يتجاسَر أبدًا على أن يقول على الله عَزَّ وَجَلَّ بغير علم، أن يقول: إن الله موصوف بكذا، أو إن الله منفي عنه كذا.

فأجاب ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ: (أنا أشدّ الناس كراهة لذلك)؛ وهكذا كل أئمة السلف، أعظم الناس كراهة لِأَن يتكلموا في ذات الله وصفاته بلا دليل من كتاب أو سُنة.

(لكن إذا نطق الكتاب بشيء قلْنا به)؛ وهذا من الأمر الواجب الذي لا خيار فيه، ولا مندوحة؛ لأن هذا من تصديق الله، ومن تصديق رسوله ﷺ، وهذا من مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله.

قال: (وإذا جاءتِ الآثار بشيء جَسَرْنا عليه) يعني: أنَّا إذا جاءت الآثار ودلَّت الأدلة على ثبوت صفة لله ﷻ، قَوِيَت قلوبنا وأمكننا أن نصف الله ﷻ بما دلَّت عليه أدلة الكتاب والسنة.

خلاصة هذا الأثر: هي التأكيد على الأصل الأصيل عند أهل السنة والجماعة أن باب الأسماء والصفات بابٌ توقيفي، فلا نتكلم فيه إلا بدليل من الكتاب والسنة، ولا نتجاوز ذلك.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ورَوى عبد الله بن أحمد وغيره بأسانيد صِحاح **عن ابن المبارك** أنه قِيل له: بماذا نعرف ربَّنا؟

قال: «بأنه فوق سماواته على عرشه، بائن من خلْقه، ولا نقول كما تقول الجهمية: إنه ههُنا في الأرض».

وهكذا قال الإمام أحمد وغيره.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا أثر عظيم عن الإمام ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو كما ذكر الإمام ابن تيمية، قد جاء عنه بأسانيد صِحاح، وقد صحَّحه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا في كتابه «بيان التلْبيس»، وبيَّن أن هذا مستفيض عنه، تلقَّاه أئمة الهدى بالقبول، وصحَّحه الذهبي أيضًا في كتابه «العُلو»، وصحَّحه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «اجتماع الجيوش الإسلامية» في موضعين، مرَّة ذكر أنه صح عنه صِحة تقرُب من التواتر، ومرَّة قال: إنه جاء عنه بأصح إسناد.

وهذا الأثر فيه بيان الشيء الذي يُعرف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به؛ فأتى ابن المبارَك -كما بيَّن ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «المدارج»- أتى هاهُنا بأصل المعرفة التي لا تصح معرفةٌ ولا إقرارٌ إلا به، وهو: مُبايَنة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لخلْقه، وعُلوّه عليهم.

إذًا: مَن اعتقد علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فقد عرف ربَّه، ومن لم يعتقد هذه العقيدة فقد جهِل ربَّه. وما أحسن ما صاغ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «النُّونية» هذا الأثر حينما قال:

وابــن المبــارك قــال قولاً شــافيًا إنكـــارُه عَلَـــمٌ علـــى البُهْتَـــان
قــالوا لــه: مــا ذاكَ نَعــرف ربّنــا حَقًّـــا بـــه لِنَكُـــون ذَا أيمـــان
فأجــابَ: نَعرفــه بوصْــف عُلُــوّه فَـــوق الســـماء مُبـــايِن الأكْوان
وبأنــه ســبحانه حقًّــا على العــرش الرّفيـــع فَجَـــلّ ذُو السُّـــلطان

بهكذا نعرف الله ﷻ، بأنه عالٍ على خلقه، متميّزٌ عنهم غير مختلطٍ به، فمسألة العُلو أصل في معرفة الله ﷻ، ويا خَيبتا ويا خَسارتا مَن تخبط في هذا المقام العظيم، فأنكر علو الله ﷻ، مسكين!

بين العُلو وبين العبادة رِباط وثيق، بين اعتقاد العلو والقيام بعبادة الله سبحانه رِباط وثيق؛ لا يمكن أن تتحقق عبادةٌ لله ﷻإلا باعتقاد علوه تبارك وتعالى، وإلا فحدِّثني: أيَّ شيء يقصد مَن يعبد الله؟ أين يتجه قلْبه؟ وأين يقصد بسؤاله وفزَعه وخضوعه؟ لابد أن يتوجَّه العابد إلى عابده، لابد أن يتوجه إليه بقلبه وجوارحه، فإلى أين يتجه مَن يقول: إن الله في كل مكان؟ قلبه متوزع في كل جِهة، وهذا شيء لا يمكن المصير إليه.

ولذا مَن كان يعبد الله ﷻ من هؤلاء المبتدعة الذين ما أوغَلُوا في بدعة التجهُّم والتعطيل، تجد أنه يتناقض تناقضًا عظيمًا، وهذا من رحمة الله به، كونه يتناقض بين العقيدة التي يصرّح بها وهي نفْي العلو، وبين ما هو مستقر في قلبه وفطرته من اعتقاده بعلو الله ﷻ، تجد أنه في الحقيقة والواقع -وينكشف هذا في أوقات المُلِمّات- تجد أنه يتجه إلى جهة العلو إلى حيث ربُّه وإلهُه؛ بقلبه وبصره ووجهه ويدَيه.

فأعود فأقول: بين اعتقاد العلو لله سبحانه وبين القيام بعبادته على الوجه الصحيح رِباطٌ وثيق، والنقص في هذه العقيدة سيؤثر نقصًا في عبادة الله ﷻ.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا قِيل له: بماذا نعرف ربنا؟ قال (بأنه فوق سماواته على عرشه، بائنٌ من خلْقه، ولا نقول كما تقول الجهمية إنه ههُنا في الأرض)؛ وهذا الذي كان يقول به متقدِّمُوهم والمتصوّفة منهم، أما علماؤهم وحُذَّاقهم فأولئك الذين سيأتي الحديث عنهم، فإنهم كانوا يعتقدون بأن الله ﷻ لا داخل العالَم ولا خارجه، يعني في حقيقة الأمر يصفونه بصفة العدم أو بصفة الامتناع كما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله.

قال: (وهكذا قال الإمام أحمد وغيره)؛ تلقَّى -كما ذكرتُ لك- هذا الأثر عن ابن المبارك أهلُ العلم بالقبول، ومن أولئك الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه لما ذُكر له هذا القول عن ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتحسَنَه وأعجبَه، وقال: «هكذا الأمر عندنا».

وكذلك غيره كما قال الشيخ، قال: (**وغيره**) لعلَّه يُريد قتيبة ابن سعيد؛ الإمام الجليل الذي كان شيخ خُراسان، فإنه قال بما قال به ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ، كما أورد هذا الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «العُلو».

وأنا أُعيد وأُكرِّر وأؤكِّد على أهمية قراءة كتاب «العُلو» للذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه من أحسن ما أُلِّفَ في هذا، وإذا ضعُفَت همَّتك فلا أقلّ من أن تقرأ مختصره للشيخ ناصر الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ورَوى بإسناد صحيح عن سليمان بن حرْب -الإمام- **سمعتُ حمَّاد بن زيد**- وذكَر هؤلاء الجهمية- فقال: «**إنَّما يُحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا أثر صحيح عن الإمام الجليل الذي هو حمَّاد بن زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان صاحب خبرة بهؤلاء الجهمية، فأبانَ هو وغيره من أئمة أهل السنة -كما سيأتي- سيأتي نظيرُ هذا الأثر عن عدد من أهل العلم، عرَف هؤلاء مقصود الجهمية حينما نفَوا عُلو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، عرفوا هذا المقصود بلَحْن قولهم، ليس أنهم اطَّلعوا على الغيب، ويتكلمون عن شيء بلا عِلم، لكنهم عرفوا مقصودهم بنظَرهم الثاقب -وهذا من توفيق الله لهم- وذلك من لَحْن قولهم، كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن المنافقين: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد:٣٠]، فهؤلاء عُرِف من لحْن قولهم ومن الأشارات التي تظهر من فَلَتات ألْسنتهم ما هو مقصودهم.

مقصودهم كما قال: (إنَّما يُحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء)؛ ما مراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟ حينما يُبيِّن أن هؤلاء الجهمية لما نفَوا علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ونفَوا صفاته تبارك وتعالى، فالنتيجة: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس في السماء. بمعنى لا يقتصر كلام هؤلاء الأئمة على أنهم يقولون: إن هؤلاء يُثبتون وجود الله لكنهم ينفون علوه ، لا؛ ليس الأمر كذلك، إنما يريدون أن هؤلاء يدُورُون على تعطيل وجود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

حقيقة أمْرهم -وهذا قد شَهِد به أئمة أجلاَّء- حقيقة أمْرهم كما بيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في الجزء الثالث من (بيان تلْبيس الجهمية): (حقيقة قولهم تعطيل الصانع، وجُحُود الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى). وقد أفصح عن هذا بأحسن عبارة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «الرَّد على الجهمية»، فإنه بيَّن أنهم لا يُثبتون شيئًا ولا يؤمنون بشيء، وإنما يَدُورُون على التعطيل؛ ليس تعطيل الصفات! بلْ تعطيل الذات.

هذه حقيقة أمرهم، وهذا الذي يدُورُون عليه؛ فإن كلامهم إن تأمَّلته تجد أنه لا ينطبق إلا على العدم، فهؤلاء الجهمية؛ **ومُرادي بالجهمية**: الجهمية المَحْضة، جَهْم ومن كان على عقيدته.

وأخبث منهم وأسْوأ؛ القرامطة والفلاسفة، فإنهم أشدّ إغراقًا في النفي والتعطيل من هؤلاء. ومثلهم أو أسْوأ مَن ابتُلينا بهم في هذا الزمان ممَّن يتسمَّون بـ(العَقلانيِّين)، أو (التَّنويريِّين)، وحقيقتهم أنهم زنادقة عَلمانيِّين، ممَّن يطرحون -فيما يزعمون فكرًا- حَداثيًا، فإنهم على هذه الشاكلة من الاعتقاد وأخبَث، تسلطوا على الاعتقاد في الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وعلى حق رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلى الكتاب والسنة، فأتَوا بالمُوبقات.

حتى قال أحد زعمائهم -وهو حسن حنفي، وقد هلَك قبل أيام- قال في أحد الكتب: «الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مفهوم بلا ما صدَق» قاتله الله، الله سبحانه مفهومٌ بلا ما صدَق!!، المفهوم: هو المعنى الداخلي الذي يكون في نفسك، والـ«ماصدَق»: هو المدلول الخارجي، ما ينطبق عليه هذا المفهوم، فحقيقة الله سبحانه عند هذا الزنديق: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مجرد تجريد ذهْني لا حقيقة له، ليس له ذات عَلِيَّة متصفة

بصفات الجلال والجمال والكمال، لا، الأمر ليس كذلك، إنما شيء مطلق بشرط الإطلاق، لا وجود له إلا في الأذهان.

ومن هؤلاء مَن يقول: "إن العقيدة في الله ﷻ بحسب المعتقد، لا بحسب المُعتَقَد فيه، وهو الله "ﷻ، اعتقِد في الله ما شئت، فالله على ما تعتقد، أنت الذي تُحدِّد ما الذي عليه الله ﷻ، هكذا يقرِّرون في كتبهم، كُتبٌ موجودة ومنشورة، ويعُبّ منها -مع الأسف الشديد- كثير من أبناء هذه الجيل، يظنون أنهم يرتقُون إلى درجات من المعرفة والفلسفة والحَداثة، وهم يتخبَّطون في الضلال والكفر، اعتقِد في الله ما شئت، فالله على ما تعتقد؛ إن اعتقده كاملاً فهو كامل، إن اعتقده ناقصًا فهو ناقص، إن اعتقده في كل مكان فهو في كل مكان، إن اعتقده عاليًا على الخلق فأنت وما تشاء، اعتقِد ما تشاء.

ويُقرِّرون أن (اللاَّهُوت) -يعني العِلم الإلهي- يتطور بتطوّر الأزمان، لا ينبغي أن يُقرَّر الآن ما كان مقررًا في السابق، فهذه الأمور تتطور، فالعقائد العقيدة في الله ﷻ تتطور بحسب الزمان، بحسب المكان، بحسب مُعطيات العصر، هكذا يتكلَّمون، وهكذا يقرِّرون، وهكذا ينشرون، وهكذا كثير من الجهال يقرؤون.

الشيء الذي نتحدَّث عنه -يا إخوتاه- ليس شيئًا قديمًا أكل عليه الزمان وشرب -كما يقولون-، يعني إنما هو شيء مدون في الكتب نقرؤه من باب الثقافة، وليس له علاقة بواقع مُعاش ومعاصَر، الأمر ليس كذلك، فإن لكل قوم وارث، والعقائد في الغالب لا تموت.

فهذه العقائد التي نتحدث فيها عقائد الجهمية والمعتزلة والفلاسفة وأمثالهم، هذه عقائد موجودة، ولكن تتلوّن بألوانٍ عصرية مختلفة، تلْبس ألبسة مختلفة، ربما هناك تطوير في الأفكار وفي الطرح، ممكن، لكن الأصول أصول العقائد هي التي نتحدث عنها، هذه العقائد الضالة التي تُعطل الله ﷻ في زعْمهم عن كماله، تعالى الله عن إفكهم وعن قولهم عُلوًا كبيرًا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ورَوى ابن أبي حاتم في كتاب «الرَّدِّ على الجهميَّة» عن سعيد بن عامر الضُّبَعِيِّ -إمام أهل البصرة عِلمًا ودينًا من شيوخ الإمام أحمد- أنه ذُكر عنده الجهمية، فقال: «هُم شرٌّ قولًا من اليهود والنصارى، وقد أجمعتِ اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أنَّ الله على العرش، وقالوا هُم: ليس عليه شيء».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا أثرٌ يؤيِّد ما سبق عن الإمام الجليل إمام أهل البصرة في وقته؛ وهو (سعيد بن عامر الضُّبَعي) أحد شيوخ الإمام أحمد، أنه قال في حق الجهمية: (هُم شرٌّ قولًا من اليهود والنصارى، وقد أجمعتِ اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أنَّ الله على العرش، وقالوا هُم: ليس عليه شيء).

اليهود والنصارى غاية أمْرهم أنهم يقولون: بالحُلول، أو بتشبيه الله ﷻ بالمخلوق. يعني مَن اعتقد أن ربه هو عيسى، عيسى الذي يأكل ويشرب وينام، هذا قال قولًا شنيعًا وإفْكًا عظيمًا وكفرًا غليظًا، لكن الذي عليه الجهمية من نفي صفات الله ﷻ حقيقته: وصْف الله تبارك وتعالى إما بمُمتنع، وإما بمعدوم، وإما بجامد، وهذا شَرٌّ من تشبيه الله ﷻ بإنسان حي ناقص، وهذا بيِّن واضح.

وهذا فقط في جانب العُلو؛ فكيف إذا ضَمَمْت إلى هذا في جانب العلو وبقية الصفات!! فكيف إذا ضَمَمْت إلى هذا طوام أخرى عند هؤلاء القوم من

القول بأن القرآن مخلوق!! فإن هذا في حقيقته نفي لرُبوبية الله جل وعلا، ونفْيٌ لأُلوهيته، ونفْيٌ لرسالة محمد ﷺ.

فكيف إذا ضَمَمْت إلى هذا قولَهم بالإرجاء الغالي الذي هو في حقيقته تضييع للعُبودية لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تمامًا!! مع قولهم بالجَبْر!!، إلى أشياء أخرى، فصَدَق رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ هؤلاء الجهمية المَحضة شرٌّ من اليهود والنصارى من وجوه متعدِّدة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقال الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة -المُلَقَّب بإمام الأئمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «مَن لَم يقل: إن الله فوق سماواته على عرشه، بائنٌ من خلقه، وجبَ أن يُستتَاب، فإن تاب وإلا ضُربت عُنقه، ثمَّ أُلْقِي على مَزبلَة؛ لئلاَّ يتأذَّى بِنَتَن ريحه أهلُ القبلة، ولا أهل الذمَّة».

ذكَره عنه الحاكم بإسناد صحيح.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا الأثر عن ابن خُزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرْويٌ عنه رواية، وليس موجودًا في كتابه «التوحيد» المشهور ولا في كتابه الصحيح، وإنما ذكره عنه الحاكم كما قال: (بإسناد صحيح)، خرَّجه في «تاريخ نيسابور»، ولكن الكتاب مفقود كما تعلمون، وخرَّجه أيضًا في كتابه «معرفة علوم الحديث» وهو مطبوع بحمد الله، حيث قال: «سمعتُ محمد بن صالح بن هانئ، أنه سمع ابن خُزيمة .. » وساق الأثر.

وهذا في معرفة علوم الحديث بلفظ: «مَن لم يقرِّ بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته فهو كافر بربه، يُستتاب؛ فإن تاب وإلا ضُرِبَت عُنقه، وأُلْقي على بعض المزابل .. » إلى آخر ما ذكر، فهو بلفظ قريب مما ساق المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهذا الحكم من ابن خُزيمة لا يختلف فيه أهل العلم، كل مَن نفى صفة عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنه مكذِّب لله ومكذِّب لرسوله ﷺ، فكيف بصفة العُلو التي هي من أعظم الصفات وأكثرها ورودًا!! من أكثر الصفات ورودًا في الكتاب والسنة؛

فنفيها في غاية المحادَّة لله ولرسوله ﷺ ، والتكذيب بكلام الله وكلام رسوله ﷺ .

وهذا حكم عام أو حكم مطلق، ويبقى بعد ذلك تنزيله على الأفراد فيه نظرٌ آخر؛ أهل السنة أهل عدل ورحمة، يتريَّثون في مثل هذه المسائل ولا يستعجلون، ويحرصون على أن يُقيموا الحُجَّة، ويبينوا المَحجَّة، ويزيلوا الشُّبهة قبل أن يحكموا بالكفر، فإن قامت الحجة فما رجع فلم يَبقَ إلا العناد، فيحكمون حينها بالكفر على مَن استحقه.

مَن أتى بناقض من نواقض الإسلام ليس تكفيره شيئًا مستحيلاً متعذرًا، ولكن ينبغي التريّث وعدم الاستعجال في مثل ذلك، لا سيما وأن أهل الضلال قد لبَّسوا كثيرًا، حتى تخبَّط كثيرٌ من العوام بسبب شُبهاتهم وتُرّهاتهم، في مسألة العلو وغيرها؛ فلأجل ذلك لابد من التريّث وعدم الاستعجال قبل الحكم بمثل هذا الحكم، الله تعالى أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ورَوى عبد الله بن أحمد بن حنبل بإسناده، **عن عبَّاد بن العَوَّام الواسطي - إمام أهل واسط، من طَبَقة شيوخ الشافعي وأحمد**-، قال: «كلَّمتُ بشرًا المَريسي وأصحاب بِشْر، **فرأيتُ آخر كلامهم ينتهي أن يقولوا: ليس في السماء شيء**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا على نسَق ما سمعت عن حمَّاد رَحِمَهُ اللَّهُ قبل قليل، وهذا الأثر يؤكد لك المعنى الذي ذكرتُه سابقًا، يعني حينما يقول: (فرأيتُ آخر كلامهم ينتهي أن يقولوا: ليس في السماء شيء) هذا ليس فقط نفْي العلو؛ لأن نفي العلو هو صريح قولهم، إذًا هو يريد شيئًا آخر، وقد بينه هو رَحِمَهُ اللَّهُ -أعني عبَّاد بن العوَّام- في أثرٍ آخر عنه ساقه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في الجزء الخامس من (بيان التلبيس) حيث قال: «كلام بِشْر المَريسي يزعُم أن الله ليس بشيء». وفصَّله شيخ الإسلام بأنه يعني أن الله ليس بشيء، وأنه يعتقد أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى معدوم، في كلام حول هذا المعنى، ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب.

إذًا هي خلاصة كلامهم، ومَدار كلامهم، ونهاية كلامهم تدُور على نفي وجود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وهؤلاء منقسمون إلى قسمين:

-كبارهم وأئمتهم زنادقة، هم على هذه العقيدة حقًا.

-وجُهالهم وعوامُّهم ربما يكونون ما وصلوا إلى هذه الدرجة السحيقة من الضلال، ولكن هذا لازم قولهم.

إذًا هذا حقيقة قولهم عند طائفة منهم، وهو لازم قول بقيّتهم، لازم قولهم: أن الله ليس بشيء، ولازم المذهب -كما تعلمون- ليس بمذهب، ولكنه دليل على صحته أو بطلانه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وعن عبد الرحمن بن مَهدي -الإمام المشهور- أنه قال: «**ليسَ في أصحاب الأهواء شَرٌّ من أصحاب جَهْم، يدُورُون على أن يقولوا: ليس في السماء شيء.**

أَرَى واللّهِ ألا يُناكَحوا ولا يُوارثوا».

ورَوى عبد الرحمن بن أبي حاتم في «كتاب الرَّد على الجهمية»: عن عبد الرحمن بن مهدي قال: «**أصحابُ جَهْم يريدون أن يقولوا: إنَّ اللّه لم يُكلِّم موسى، ويريدون أن يقولوا: ليس في السماء شيء، وأن اللّه ليس على العرش،** أَرَى أن يُستتابوا، فإن تَابوا وإلا قُتِلوا»[1].



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

وهذا أيضًا تأكيدٌ لِما سبق من كونهم شَرًا من غيرهم من أهل الأهواء والبدع، وحكَم فيهم بحكم ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ، فكونهم لا يُناكَحون وكونهم لا يُوارثُون هذا دليل على تكفيره لهم؛ لأن هذا من أحكام الكفر، كونهم لا يُناكَحون ولا يُوارثُون.

---

(١) كما سبق، هذا الأثر يؤكد المعنى الذي سبق.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وعن الأصمَعي قال: «قَدِمَت امرأةُ جَهْم فنزلَت الدَّباغين، فقال رجل عندها: الله على عرشه»

فقالت: «مَحدودٌ على محدود».

فقال الأصمعي: «كافرةٌ بهذه المَقالة».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا أثر عن الأصمعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي هو الإمام الجليل، وكان على قدْر عظيم من العلم بالعربية وغيرها، وأخَذ عنه أئمة أجلاَّء؛ كأبي حاتم الرازي، ويحيى بن مَعين، وكثير من أهل العلم، والإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يُثني عليه في السُّنة، كان صاحب اعتقاد صحيح، وعلى جادَّة السلف رحمهم الله في الاعتقاد، ومما يُبين هذا: الأثر الذي بين أيدينا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قَدِمَت امرأةُ جَهْمٍ)؛ أهملوا ذكْرها وتسْميتها لحَقارتها، امرأة جَهْمٍ كانت على عقيدة زوجها، والغالب أن المرأة على دين زوجها، فهي كحمَّالة الحطب على هذا الاعتقاد الضال، كما أشار إلى هذا إشارة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «اجتماع الجيوش الإسلامية».

قال: (فنزلَت الدَّباغين) موضع اسمه الدَّبَّاغِين.

(فقال رجل عندها: الله على عرشه، فقالت: مَحدودٌ على محدود)؛ ما أقبح هذه الكلمة! هذه كلمة قالتْها على سبيل الإنكار والسخرية، بمعنى: لو كان ما

قلتَ حقًا لكان الله -تعالى عن قولها- جسْمًا محدودًا على جسمٍ محدود وهو العرش.

وهذا يذكرنا بما قدَّمه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ قبل ذلك؛ من أنهم يشغّبون في مسألة الاستواء، وأنه -أعني الاستواء- يستلزم الاتصاف بصفات المخلوقين ومُشابهة الله سبحانه للمخلوقين، وأنه لابد أن يكون أصغر من العرش، أو مثله، أو أكبر منه، إلى آخر ما مرَّ بنا سابقًا، فالكلام يدور في هذا الفلَك من قِبل هذه أيضًا.

فلما سمع بهذا الأصمعي حكَم عليها بالكفر، فقال: (كافرة بهذه المَقالة).

وجَهْمٌ في وقته قد نُوقِش وبُيِّن له ونُوظر، وقامت الحجة عليه، ولذا كفَّر أهلُ العلم هذا الرجل، وزوجته توافقه بعد كل هذا فهي على شاكلته، فحكْم الأصمعي رَحِمَهُ اللَّهُ كان -والله أعلم- لعِلمه بأن الحجة قد قامت على هذه المرأة.

ولو تأمَّلت في هذا الأثر لوجدت أن القوم مبتلَون ببليَّة التشبيه، فهُم غارقون في التشبيه قبل أن يكونوا غارقين في التعطيل؛ لأن هذه المرأة ما فهمت من استواء الله عَزَّ وَجَلَّ على العرش إلا ما هو من جنس استواء المخلوق على المخلوق، فلذلك مباشرة قالت: (مَحدودٌ على محدود) لأنها هكذا فهمت، بلْ هكذا اعتقدت؛ أن الاستواء لو كان حقًّا لكان استواءً من جنس وعلى كيفية وحقيقة استواء المخلوقين، وهذا ما يتنزَّه ويتعالَى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عنه. فالقوم -كما ذكرتُ لك- مُشبِّهة قبل أن يكونوا معطِّلة.

وكلمة (محدود) هاهُنا لابد من بيانها، وكنتُ أريد أن أتحدَّث عنها في أثر ابن المبارك السابق، ولكن نسيتُ، والآن تذكرتُ.

فإن في بعض روايات أثر ابن المبارك (بِمَ نعرفُ ربَّنا؟)، قِيل له في آخره: (بِحَدّ؟ قال: بِحَدٍّ) لما ذكر أنه في السماء مُباين خلْقه، قالوا له: (بِحَدّ؟ قال: بِحَدٍّ).

وكلمة (الحَدّ) كلمةٌ قد تجدها في بعض الآثار عن أئمة أهل السنة في مقام الإثبات؛ يثبتونها، وتجد في آثار أخرى عنهم أنهم ينفونها، وهذا ليس من التناقض في شيء، بلْ كلٌ له مَحمَله.

أما إثبات الحد في حق الله ﷻ فيُراد به في كلامهم أحَد معنيَين صحيحين:

-**المعنى الأول**: أن الله ﷻ له حدٌّ؛ بمعنى له حقيقة، لا كما يزعم أو يؤول قول الجهمية إليه من أنه موجود بشرط الإطلاق، والموجود بشرط الإطلاق إنما هو الشيء الذهني أو المفهوم الذهني، بل الله ﷻ موجود وجودًا حقيقيًا لائقًا به ﷻ.

-**والمعنى الثاني** وهو الأكثر في كلامهم: أن الله ﷻ إذا ذكروا عُلوَّه يقولون: بحدٍّ، يعني أنه بائن من خلْقه ﷻ متميّز عنهم، وأنه غير مختلطٍ بهم. فالمراد بالحدّ إذًا هو المراد بكونه بائنًا عن خلقه ﷻ.

فهذان المعنيان يُذكران في مقام الإثبات، وهذا صحيح، وهذا الذي ذكروا صحيح، ومذكور عندهم بلا نَكير، وهو داخل في الألفاظ الأثرية التفسيرية التي تكلَّمنا عنها سابقًا.

وقد يأتي في كلامهم نفي الحدّ؛ والمراد به حينئذٍ: أن الله ﷻ «ليس بحدّ» يعني ليس له كيفية تُحكى أو تُعتقد. فالمقصود نفي التكييف عن الله ﷻ، نفْي الحد يُراد به: نفي التكييف عن الله جل وعلا. قد تجد في بعض الآثار أنهم

يقولون: «بلا حدّ» يعني: بلا حَدّ يحدُّه به المخلوق، يعني بلا كيفٍ يذكره أو يحكيه أو يعتقده أحد من الناس، الله ﷻ لذاته ولصفاته كيفية، لكن لا يعلمها إلا هو ﷻ.

فهذا هو التفصيل في كلمة (الحَدّ) التي قد تمرُّ بك في بعض الآثار، كما جاءت في أثر ابن المبارك، وجاء أيضًا في كلام جمْعٍ من أهل السنة وأئمتهم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وعن عاصم بن علي بن عاصم -شيخ أحمد والبخاري وطبقتهما- قال: «ناظرتُ جَهْميًا، فتبيَّن من كلامه ألا يؤمن أن في السماء رَبًا»(١).

ورَوى الإمام أحمد قال: أنبَأنا سُرَيْج بن النّعمان، قال: سمعتُ عبد اللّه بن نافع الصَّائغ، قال: **سمعتُ مالك بن أنس يقول**: «**اللّهُ في السماء، وعِلْمه في كلِّ مكان، لا يخْلُو من عِلْمه مكان**».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا الأثر فيه بيان جمْع أهل السنة والجماعة بين اعتقاد علو الله ﷻ، واعتقاد مَعيَّته التي هي مَعيَّة العلم. فيجمعون بين هاتين العقيدتَين في أنفسهم؛ يعتقدون أن الله سبحانه هو العَلِيّ، كما يعتقدون أنه هو العَليم الخبير السميع البصير، الذي هو رقيبٌ شهيدٌ، لا تخفى عليه خافية ﷻ .

ليس عُلوه ومُبايَنته لخلْقه مقتضيةً جَهْله بما يكون من خلقه، تعالى ربُّنا عن ذلك عُلوًا كبيرًا، بلْ هو مع عُلوه ومُباينته لخلْقه، ومع كونه مستويًا على عرشه فوق سبع سماواته؛ فإنه جلَّ في عُلاه يعلم كل شيء، ويُبصِر كل شيء، ويسمع كل شيء، جلَّ ربنا وعزَّ.

---

(١) كما سبق، هذا الأثر يؤكد الآثار السابقة.

وهذا ما سبق الحديث فيه، وسيأتي -إن شاء الله- أيضًا الكلام فيه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال الشافعي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «خِلافة أبي بكر رضي الله عنه حقّ، قضاها الله تعالى في سمائِه، وجمَع عليها قلوب عباده».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كلام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ يؤكد عقيدة أهل السنة بثبوت علو الله على خلقه، وهذا أثر صحيح، صحَّحه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «اجتماع الجيوش الإسلامية».

ويا لَله العجب من أُناس يزعمون انتسابَهم للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ويزعمون تعظيمه، ولكنهم يخالفونه في هذا الاعتقاد العظيم!!، بلْ إنهم يضلِّلون من اعتقد عقيدة الشافعي، وكلامهم بهذا التضليل ينسحِب على الشافعي؛ حينما يزعمون أن من اعتقد علو الله سبحانه فإنه قد شبَّه ومثَّل وكيَّف إلى آخر ما يقولون؛ فإن هذا ينطبق أيضًا على الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ الذي هو إمامهم.

فسبحان الله العظيم كيف يتناقضون في هذا الانتساب للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، مع أن الانتساب إليه وموافقته الأخذ بقوله في باب الاعتقاد أَوْلى وأجدرَ من الأخذ بأقواله في مسائل الفقه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وهذا مثل ما في «الصحيح» عن أنس بن مالك ﷺ قال: **كانت زينب** تَفخر على أزواج النبي ﷺ، تقول: «**زَوَّجَكُنَّ أَهَاليكُنَّ، وزوَّجنِي اللَّهُ من فوق سبع سماوات**».

وهذا مثل قول الشافعي.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يعني هذا تكرار؛ لأنه قال: (وهذا مثل) ثم رجع وقال: (وهذا مثل قول الشافعي) وهذا على كل حال في بعض النسخ.

هذا الأثر أثرٌ عظيم عن أُمّ المؤمنين رضي الله عنها، التي هي زينب بنت جَحْش، التي هي ابنة عمَّة رسول الله ﷺ ، كانت تفخَر على أزواج النبي ﷺ ، تقول: (زَوَّجَكُنَّ أَهَاليكُنَّ، وزوَّجنِي اللَّهُ من فوق سبع سماوات) والحديث في «صحيح البخاري» وغيره. وهذا من خصائصها رضي الله عنها؛ أن مَن زوجها ليس وليّها، إنما الله ﷻ، ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب:٣٧] فهذا شيء اختُصَّت به أُمّ المؤمنين زينب رضي الله عنها.

والشاهد من هذا الأثر: أنها رضي الله عنها كانت تعتقد بثبوت صفة العلو والفَوقية لله ﷻ، وهذا أثرٌ صريح لا يحتمل غير هذا المعنى، تقول: (وزوَّجنِي اللَّهُ من فوق سبع سماوات)؛ كلامٌ لا تقوله في سِرِّها حتى يُقال: هذه مسألة اعتقدتها، تصيب أو تُخطئ، هذا كلامٌ كانت تجاهر به، ويسمعه منها الصحابيات الجليلات

الفقيهات أُمّهات المؤمنين رضي الله عنهُنَّ، يسمعْن هذا منها ولا يُنكرنه، بل في الغالب أن هذا يبلغ رسول الله ﷺ ولا ينكره.

إذًا هذا فيه إثبات هذه العقيدة، وأن هذه عقيدة الصحابة ﭫ، بلْ هي الذي كان يعتقده رسول الله ﷺ في ربه، وأنه عالٍ على خلقه، فوق سماواته ﷻ.

ويا لَله العجب من الجهمية وأذنابهم الذين يؤوِّلون كل دليل في العُلو والفوقية بعُلو وفَوقية القدْر، تدري كيف سيكون الأثر حينها؟

سيكون: (زوَّجكُنَّ أهاليكُنّ، وزوَّجني الله حال كونه أفضل من سبع سماواته)، ما رأيكم؟! ما أعظم وما أشدّ رِكَّة هذا الكلام؛ (زوَّجني الله حال كونه أفضل من سبع سماواته) يعني هناك حالة خاصة كان الله ﷻ فيها أفضل من سبع سماواته، طيب ومن قبل هذا ومن بعده كيف سيكون الأمر؟ لم يكن أفضل من سبع سماواته؟!

هل يتأتّى حمْل هذا الأثر على هذا التأويل وهذا المعنى؟ يستحيل. (زوَّجني الله حال كونه أفضل من سبع سماواته)، طيب مفهوم المخالفة من هذا؟ مفهوم خطير.

فلا يمكن بحال أن يكون هذا مرادها رضي الله عنها، إنما أرادت بهذا الكلام قطعًا عُلو الذات وفَوقية الذات لله ﷻ .



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقصَّة أبي يوسف -صاحب أبي حنيفة- مشهورة في استتابته لبِشْر المريسي، حتى هرَب منه لَمَّا أنكَر الصفات، وأظهر قول جهْم. قد ذكره ابن أبي حاتم وغيره.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أبو يوسف الذي هو صاحب أبي حنيفة وأجلّ تلاميذ أبي حنيفة، وكان من أئمة أهل السنة والجماعة، وله في هذا آثار كثيرة.

أشار إلى قصته في استتابة بِشْر المريسي رأس الضلال والتعطيل، (حتى هرَب منه لَمَّا أنكَر الصفات، وأظهر قول جهْم)؛ وبِشْرٌ هذا كان من تلاميذ أبي يوسف وجالسه، وكان يحضر دروسه، لكن ما استفاد منه، كان يحضر دروس هذا الإمام الجليل ولكنه ما استفاد. وهذا يذكّرنا بحال الخوارج الذين كانوا بين أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم ولكنهم ما استفادوا منه، فركبوا رُؤوسهم واعتقدوا تلك العقائد الباطلة، بلْ سَلَّوا السيف على أصحاب رسول الله ﷺ.

هذا الرجل كان يعيش بين أئمة أجلاَّء -بين أبي يوسف وأمثاله من علماء أهل السنة- لكنه ما استفاد، وكان يحضر الدروس -كما تجده في ترجمته- للتشْغيب، كان يحضر فيُشغِّب ويرفع صوته بالاعتراضات، حتى ذُكر أن أبا يوسف -وأبو يوسف له مكانة وجَلالة، وكان قاضيًا- أمَر بجرِّه من رِجله إلى

خارج الحلقة، أُخرِج خارج المسجد؛ لكثرة تشغيبه واعتراضه ورفْع صوته، وعدم تأدُّبه في مجلس العلم.

فالعبرة -يا إخوة- ليس بمقدار المشايخ الذين تحضر لهم، ولا بمقدار ما قرأت، ولا بمقدار ما حفظت، ولا بمقدار ما عندك من أسانيد وسَماعات، ولا بقدر وجَلالة ما تحمل من شهادة، ولا بكثرة محفوظاتك والمتون التي تغيّبها، الأمر والله لا يرتبط بهذا؛ هذا وسائل حسَنة، ولكن الشأن فيما هو أكبر من هذا.

المسألة باختصار: مسألة توفيق وخِذْلان، وصدَق الله جل وعلا إذْ قال: ﴿وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [المائدة:٤١]، فالهداية للاعتقاد الصحيح المُنجِي عند الله ﷻ ليست بذكائك، ونشاطك، واجتهادك، وهمَّتك العالية، إنما مرجع ذلك إلى توفيق الله سبحانه، والله كريمٌ شَكور، إيَّاك أن تُسيء الظن بربك، إن صدَقْت ربك فوالله ليَصْدقنَّك، ، ولئن أقبلْت عليه ليُقبِلَنَّ عليك، «ومَن أتاه يمشي أتاه هروَلة» ﷻ، ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [الليل:٥-٧].

فالمَدار -يا إخوتاه- على الصدق، الصدق مع الله ﷻ، اصْدُق الله ستُوفَّق وتُهدى، سيُبارَك لك في العلم الذي عندك ولو كان قليلاً، لكن المصيبة أن يُفْني الإنسان عُمرَه في ذهاب وإياب ونشاط واجتهاد، ثم يُحرَم التوفيق بعد ذلك؛ هذه والله الخسارة العظيمة.

فإيَّاك أن تغترّ بما معك وما عندك وما لَك، كُنْ دائمًا مفتقرًا إلى ربك، كُنْ دائمًا عظيم الفزَع والتضرّع إليه ﷻ أن يثبتك، وأن يهديك، وأن يوفقك إلى

الصواب والحق إلى اللحظة التي تخرج فيها آخر نسَمة من نَسَماتك في هذه الحياة، هنا أنت قد نجحت وتفوَّقت، ونِلْت السعادة الأبدية برحمة الله ﷻ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زَمَنِين -الإمام المشهور من أئمة المالكية- في كتابه الذي صنَّفه في «أصول السنة»؛ قال فيه:



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا نقْلٌ من كتاب «أصول السنة» للإمام ابن أبي زمَنِين رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وهو من أئمة أهل السنة والجماعة في الأندلس، وإذا تأمَّلت في هذا النقولات التي ينقلها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب يتبين لك فقْه هذا الإمام الجليل؛ حيث إنه قد أورد في هذا الكتاب نقولات من علماء مختلفين في بلدانهم من الأندلس، وإلى خراسان، وفيما بين ذلك. كما أنه نقل من علماءٍ مختلفين في مذاهبهم، فهذا نقل عن إمامٍ مالكي، وسبق أيضًا نقلٌ عن إمام المذهب وهو الإمام مالك، كما أنه نقل وسينقل عن أئمةٍ شافعية وحنفية وحنابلة، كما أنه ينقل عن أئمةٍ متفاوتين في أزمانهم، فنقل عن صحابةٍ كانوا في القرن الأول، وعن علماء في القرن الثاني والثالث والرابع والخامس أيضًا سيأتينا نقل عن ابن عبد البَر رَحِمَهُ اللَّهُ، إلى غير ذلك.

وكل هذا يستفاد منه: أن عقيدة أهل السنة والجماعة عقيدةٌ واحدة؛ فهذه النقولات التي مرَّت بك وسمعتَها كلها تجري على نسَق واحد، كأن كاتبها واحد، مع أن هؤلاء العلماء مختلفون -كما علمتَ- في بلدانهم، في أزمانهم، في مذاهبهم، لكنها وحْدة أهل السنة والجماعة، عقيدةٌ واحدة، ومنهجٌ واحد، وهل على الحق

دليل أظهر من هذا؟ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، فوَحْدة أهل السنة من سِماتهم ومن سمات فوزهم بالصواب والحق، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف:٤٣].

هذا الإمام الجليل أبو عبد الله محمد بن أبي زَمَنِين إمامٌ جليل له قدر رفيع، وكان كما قِيل في ترجمته: كان أُمةً في الخير، جامعًا بين العلم والعمل، كان عظيم العلم والتواضع، كثير البكاء والخشوع، وإن قرأت في ترجمته لَمستَ أثر هذا العلم على سلوك هذا الإمام -وهذه ثمرة العلم- رَحِمَهُ اللَّهُ رحمة واسعة. وهو من أهل إِلْبيرا، ويُقال له: الإِلْبيرِي، ودخل قرطبة وغيرها أيضًا وأخذ عن علماء، وأخذ عنه علماء، ومنهم: أبو عمرو الداني العالم المشهور في القراءات وفي غيرها.

ومن لطيف ما ذكر الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمته في كتاب «تاريخ الإسلام»: أنه قيل له: لِمَ قِيل لكم إنكم بنو زَمَنِين؟ فقال: لا أدري، كنتُ أهاب أبي، فلم أسأله، كان عنده هيبة عظيمة من أبيه، فلم يسأله ما سبب هذه التسمية.

كتابه «أصول السنة» كتابٌ قيّم نافع من كتب عقيدة أهل السنة والجماعة، وهو كتابٌ مطبوع، ونقل عنه شَذراتٍ الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ من مواضع متفرقة من هذا الكتاب، فإن شئت قراءة كلامه كاملاً فدونك كتابه رَحِمَهُ اللَّهُ رحمة واسعة.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

«بابُ الْإِيمَانِ بِالْعَرْشِ»

قال: «وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ خَلَقَ الْعَرْشَ وَاخْتَصَّهُ بِالْعُلُوِّ وَالِارْتِفَاعِ فَوْقَ جَمِيعِ مَا خَلَقَ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَيْهِ كَيْفَ شَاءَ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ: (﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾) [طه:٥-٦]، وَقَوْلِهِ: (﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَاۖ﴾) [الحديد:٤] ، فَسُبْحَانَ مَنْ بَعُدَ فَلاَ يُرَى، وَقَرُبَ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ فَسَمِعَ النَّجْوَى».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

كلامه هذا فيه إثبات صفة العلو، وصفة الاستواء على العرش، وقد علِمنا ما هو الفرق بينهما.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَسُبْحَانَ مَنْ بَعُدَ فَلاَ يُرَى) يعني: في الدنيا، «تعلَّموا أنكم لن تروا ربَّكم حتى تموتوا»، فإذا جاء في كلام أهل العلم أن الله ﷻ لا يُرى، فمرادهم في الدنيا، كما قال ﷺ: «تعلَّموا أنكم لن تروا ربَّكم حتى تموتوا» كما في «صحيح مسلم» وغيره.

قال: (وَقَرُبَ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ فَسَمِعَ النَّجْوَى)؛ هذا الذي ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحد نوعَي القُرب. **فالقُرب نوعان:**

-قُرب بالصفات.

-وقُرب بالذات.

فالله يَقرُب من خلقه بعلمه وسَمعه وبصره جل في علاه، كما أنه يقرب بذاته إذا شاء ممَّن شاء، كما أنه يقرب إليه مَن شاء، وعلى هذا وعلى هذا أدلة كثيرة.

فإشارة هذا الإمام أبي عبد الله رَحِمَهُ اللَّهُ ابن أبي زمنين إنما هي إشارة إلى أحد نوعَي قُربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وذلك في قوله: (وَقَرُبَ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ فَسَمِعَ النَّجْوَى).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وذكَر حديث أبي رَزِين العُقيلي؛ قلتُ: يا رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق السماوات والأرض؟

قال: «**في عَمَاء، ما تحتَه هَواءٌ، وما فوقه هَواءٌ، ثم خلَق عرشه على الماء**».

قال محمد[1]: العَماء: السَّحاب الكثيف المُطبِق -فيما ذكره الخليل-».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أورد رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث أبي رَزِين؛ وقد سبق الكلام عن هذا الحديث، وهذه قطعة منه، أخرجها الترمذي، والإمام أحمد، وابن ماجه، وغيرهم من أهل العلم.

وهذا الحديث فيه بحثٌ من جهة ثبوته؛ فإن مَداره على وكيع بن عُدُس أو حُدُس، وهو قد تُكلِّم فيه فضعَّفه كثير من أهل العلم، ولأجل ذلك ضُعِّف هذا الحديث عند طائفة، وحسَّنه طائفة أخرى، ومنهم الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنه حسَّنه بعد إخراجه له، وفي موضع آخر صحح هذا الإسناد ولكنه لمَتْن آخر، ونبَّه على هذا ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه لـ«مختصر السُّنن». وممَّن حسنه أيضًا: الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «العُلو».

وعلى كل حال، من ضعَّفه فقد رأى أن هذا الذي جاء في هذا الحديث لا يُقبل فيه تفرُّد وكيع الذي ذكرتُه لك به، وعلى كل حال لو صح الحديث فإنه

---

(١) محمد مَن هو؟ هو نفسه ابن أبي زَمنين.

واضح المعنى ولا إشكال فيه.

قال أبو رَزين رضي الله عنه: (قلتُ: يا رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق السماوات والأرض؟)؛ في هذا: جواز السؤال عن الله سبحانه بـ«أين»، وسيأتي معنا أيضًا في هذا الكلام سؤاله هو عليه الصلاة والسلام بـ«أين».

قال: (قلتُ: يا رسول الله أين كان ربنا قبل أن يخلق السماوات والأرض؟)، وفي رواية: «قبل أن يخلُق خلْقه»، وقد أخرج كِلَيهما الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في مسنده، وهذه مفسرة لتلك. «قبل أن يخلُق خلْقه»: يعني قبل أن يخلق السماوات والأرض، قبل أن يخلق الخلق المعلوم لنا، وهو هذه السماوات وهذه الأرض.

وليس السؤال عن: أين الله سبحانه قبل أن يخلق شيئًا البتَّة؟ هذا لا ينبغي أن يَرِد على ذهنك، كما ذكره بعض المتكلمين في شرحه لهذا الحديث؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يزل خالقًا، وما كان معطلاً عن الخلق في وقت من الأوقات ثم ابتدأه، بل لم يزل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خالقًا، وكل مخلوق خلقه فقد خلقه قبله مخلوقًا، وهذا الذي خلقه خلق قبله مخلوقًا، وهَلُمَّ جَرًّا إلى ما لا بداية؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الرب، والله سبحانه هو الخالق، والله سبحانه هو الإله، إذًا لابد من وجود مخلوقات يخلقها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بعد أن لم تكن، فلم يزل الله عَزَّوَجَلَّ خالقًا، ولا يوجد مخلوقٌ إلا وهو مسبوق بالعدم، خلقه الله عَزَّوَجَلَّ بعد أن لم يكن، لكن لم يزل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يخلق في الماضي، ولا يزال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يخلق في المستقبل. وهذا موضوع يحتاج إلى تفصيل أكثر، وتكفي فيه هذه الإشارة.

وممَّا يوضح هذا في الحديث: أنه ذكر أنه في عَماء، والعَماء على تفسر كثير

من أهل العلم: هو السحاب؛ إذًا لابد من وجود مخلوق، إن كان هناك شيء مخلوق، إنما كان السؤال عن قبل خلْق السماوات والأرض، وليس أنه يسأل عن أين الله سبحانه قبل أن يخلق شيئًا البتَّة؟

قال: (فِي عَمَاء)؛ فسر هذا ابن أبي زَمنين رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (العَمَاء: السحاب الكثيف المُطبِق ،نقل هذا عن الخليل) ، وكلامه هذا موجود في كتابه «العين».

والعَمَاء اختُلف في تفسيره؛ فقِيل: إنه السحاب الكثيف المُطبق، كما ذكر الخليل، وقيل: إنه السحاب الرقيق، وقيل: إنه السحاب المُطبِق، وقيل: إنه السحاب أو الغمام مطلقًا، وبكلٍ قال طائفة من أهل العلم.

وهناك قول آخر، وهو ما نقله الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن أخرج هذا الحديث، قال: قال أحمد بن مَنيع، قال يَزيد بن هارون -وهو أحد رُواة الحديث-: «العَمَاء: يعني أنه لم يكن معه شيء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى» ليس مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شيء، هذا مراده بكونه «كان في عَمَاء» يعني ليس معه شيء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والمراد: ليس معه شيء من هذا الكون وهذه المخلوقات المعلومة لنا.

ومالَ إلى هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في الجزء الأول من كتابه «بيان تلبيس الجهمية»، وظاهر إيراد الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا إقراره على هذا التفسير. لكن أكثر أهل العلم: على أن العَمَاء هو: السحاب.

وعليه؛ إذا كان المعنى (في عَماء) هو السحاب فإن «في» هاهُنا بمعنى: «عَلى»، فتفهم هذه الكلمة كما تفهم قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك:١٦] يعني: على السماء؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فوق كل شيء، ويستحيل أن يكون في

داخل أو في جوف شيء من خلقه، فالله أكبر من كل شيء، وأعظم من كل شيء، هو الواسع الكبير ﷻ، فأنَّى يكون في جوف شيء من مخلوقاته، تعالى الله عن ذلك عُلوًا كبيرًا.

إذًا: كان في عَماء يعني: كان على عَماء، فـ«في» بمعنى: «على».

قال: (ما تحتَه هَواء، وما فوقه هَواء)؛ اختُلف في «ما» هاهُنا، هل هي موصولة؟ أو نافية؟ والأقرب والله أعلم أنها موصولة.

لكن الضمير في قوله: (فوقه) أو (تحتَه) الهاء هاهُنا تعود إلى العَماء، كما أفصح عن هذا الإمام ابن عبد البَر رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «التمهيد» في الجزء السابع، فالضمير في قوله (وما فوقه) يعني: العَماء.

فـ(في عَماء ما تحته هواء)، يعني لو وصلتَه فإن الكلام يكون أوضح، (في عَماء ما تحته هواء)، وفي بعض رواية الحديث لا توجد «ما» هاهُنا، (تحته هواء، وفوقه هواء).

وقد ذكر علماء اللغة -ومنهم ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ في «مقاييس اللغة»- أن كل خالٍ فإنه هواء، فالهواء بمعنى: الخَوَاء، واستدلوا على هذا بقول الله ﷻ: ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾ [إبراهيم:٤٣] يعني: خالية. يعني ليس هناك شيء تحت هذا السحاب ولا فوقه إلا الله ﷻ فإنه فوق هذا السحاب بالكيفية التي شاءها ربنا ﷻ، ثم خلَق عرشه على الماء.

إذًا العرش مخلوق، وفي هذا ردٌ على طائفة من الفلاسفة الذين زعموا أن العرش أزَلي، والحق الذي لا ريب فيه، وعليه اتفاق أهل الإسلام قاطبة: أن كل

شيء سوى الله سبحانه فإنه مخلوق؛ العرش وما دونه، والله ﷻ أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وذكر آثارًا أُخَر، ثم قال:

«بابُ الإيمان بالكرسيِّ»

قال محمد بن عبد الله: «ومن قول أهل السنة: أن الكرسي بين يدي العرش، وأنه موضع القدمَين».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا هو قول أهل السنة والجماعة كما سيأتي من إيراده أثر ابن عباس رضي الله عنهما، وكذلك ثبت عن أبي موسى رضي الله عنهما، ولا مخالف لهما من الصحابة.

فهذا موضع اتفاق بين أهل السنة والجماعة، ومَن خالف فقد أخطأ؛ الكرسي موضع قدمي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهو بين يدي العرش، كالمِرقاة إليه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وذكَر حديث أنس ﷺ الذي فيه التَّجلِّي يوم الجمعة في الآخرة، وفيه: «**فإذا كان يوم الجمعة هبَط من عِلِيِّين على كرسيّه، ثم يحُفُّ الكرسي منابرَ من ذهبٍ مُكلَّلة بالجواهر، ثم يَجيء النبيون فيجلسون عليها**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

وهذا الحديث له طرق كثيرة، وفيه إثبات نوع من أنواع النزول، وهو نزول الله ﷻ في الجنة، كما أنه ينزل ﷻ يوم القيامة، كما أنه ينزل ﷻ في كل ليلة إلى السماء الدنيا، كما سيُورد الكلام في هذا المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وذكَر ما ذكره يحيى بن سَلاَّم صاحب التفسير المشهور: حدَّثني المُعلَّى بن هلال، عن عمار الدُّهْني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «**إنَّ الكرسيَّ الذي وسِع السماوات والأرض لموضعُ القدمَين، ولا يعلمُ قدْر العرش إلا الذي خلَقه**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا أثر ابن عباس وهو أثرٌ صحيح، وكذلك ثبت أيضًا عن أبي موسى كما عند عبد الله بن أحمد في «السنة» وغيره بمثل ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، وجاء أيضًا عن غيرهما، وتوارد على هذا التابعون؛ كمُجاهد ومَن بعده من أهل العلم.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وذكر حديث أسَد بن موسى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ ابنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: «**مَا بَيْنَ سَمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِئَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِمِئَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ خَمْسِمِئَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ مَسِيرَةُ خَمْسِمِئَةِ عَامٍ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ، وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ**».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

وهذا أثر (ابْنَ مَسْعُودٍ) رضي الله عنه له حكْم الرفع، وهو أثر صحيح، وفيه إثبات علو الله سبحانه واستوائه على العرش، وفيه الجمع بين ثبوت العلو وثبوت علم الله سبحانه بكل شيء.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثُمَّ قال:

«بابُ الْإِيمَانِ بِالْحُجُبِ»

قال: «وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ اللَّهَ ﷻ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، مُحْتَجِبٌ عَنْهُمْ بِالْحُجُبِ، فتعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا، (﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥] ». وذكر آثارًا في الحُجُب.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

من مقالة أهل السنة: أنهم يثبتون لله سبحانه ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ من أن له حجابًا سبحانه وتعالى، فلا تُمكن رؤيته جل وعلا، وهذا قد دلَّت عليه أدلة كثيرة. من ذلك:

-قول الله سبحانه: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى:٥١].

-وكذلك ثبت في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ قال: «**حِجابُه النور، لو كشَفَه لأَحرقَت سُبحات وجهِه ما انتهى إليه بصَره من خلْقه**».

-وثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما ،وهذا أثر صحيح أخرجه ابن أبي زَمنين وغيره أيضًا؛ أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «**احتجَب الله سبحانه بأربعة حُجُب: بالنُّور، والظلْمة، والنار، والظُّلْمة**» والله أعلم بكيفية ذلك، هذه أمور غيبية نثبتها كما جاءت والله سبحانه وتعالى أعلم بكيفية ذلك.

وهذا الحجاب يكشفه الله ﷻ لأهل الجنة فيَرونه سبحانه وجل في علاه؛ ويدل على هذا: ما أخرج الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيحه» أن النبي ﷺ قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنةَ يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئًا أَزيدُكم؟ فيقولون: أَلَم تُبيِّض وجوهنا؟ أَلَم تُدخلنا الجنة؟ فيكشف الحجاب** ﷻ**، فما أُعطُوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم** ﷻ». نسأل الله من فضله.

فهذا الحجاب هو الذي يحتجِب الله ﷻ به فلا يراه خلْقه؛ وهذا من رحمته ﷻ بخلقه، «**لو كشَفَه لَأحرقَت سُبحات وجهِه ما انتهى إليه بصَره من خلْقه**».

والحجاب يمنع خلْقه من رؤيته، ولا يمنعه هو سبحانه من رؤية خلْقه، فيُفهَم ما جاء في هذا الباب على هذا الأساس.

ومسألة الحجاب قد خالف فيها المبتدعة -كالأشاعرة وغيرهم- فأنكروها، وتأوَّلوا ما جاء فيها بتأويلات ضعيفة، وقد أفاض شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في الرد عليهم من أكثر من أربعين وجهًا، في كتابه «بيان تلبيس الجهمية» في الجزء الثامن، حيث ناقشهم مناقشة طويلة.

والقوم إنما أنكروا الحجاب لزَعمهم أن هذا يقتضي التجسيم، فإن الحجاب لا يكون إلا حائلاً بين جسمَين، فيقتضي هذا تجسيم الله ﷻ، قواعد وتُرَّاهات أصَّلوها ثم حاكموا النصوص إليها، ولا يلزم شيء من هذه اللوازم ما جاء في الكتاب والسنة من هذه الأمور الغيبية، لكن القوم -كما ذكرتُ لكم- قد ابتُلوا بمرض التشْبيه، فنسأل الله العافية والسلامة. ومن أراد التوسع في هذا فليرجع إلى بيان التلبيس، يجد ما يشفيه يكفيه في هذا.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثُمَّ قال:

«بابُ الْإِيمَانِ بِالنُّزُولِ»

قال: «وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ اللهَ ﷻ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، وَيُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحُدُّوا فِيهِ حَدًّا».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

والنزول صفة اختيارية لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فالله ينزل إذا شاء، كيف شاء، حيث شاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقد جاء في الأدلة أنواعٌ من النزول، وأشهر تلك الأنواع وأكثرها وُرودًا في الأدلة: نزول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كل ليلة إذا بقي ثلث الليل الآخر إلى السماء الدنيا، وهذا ما سيأتي في كلام الأئمة الذين ساق أقواهم.

قال: (وَيُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحُدُّوا فِيهِ حَدًّا)؛ يعني من غير أن يذكروا له كيفيةً، يؤمنون بالنزول دون أن يذكروا له كيفية ودون أن يعتقدوا له كيفية، فيعتقدون أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ينزل بلا كيف، والله أعلم كيف نزولُه.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وذكر الحديث من طريق مالكٍ وغيره، إلى أن قال: «وَأَخْبَرَنِي وَهْبٌ، عَنِ ابْنِ وَضَّاحٍ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ عَبَّادٍ قَالَ: «**كُلُّ مَنْ أَدْرَكْتُ مِنَ الْمَشَايِخِ -مَالِكٍ وَسُفْيَانَ وَفُضَيْل بن عياض وَعِيسَى بْنِ يُونُسَ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَوَكِيعٍ-، كَانُوا يَقُولُونَ: النُّزْولُ حَقٌّ**».

قَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ: **وَسَأَلْتُ يُوسُفَ بْنَ عَدِيٍّ عَنِ النُّزُولِ؟**

قَالَ: «نَعَمْ: أُقِرُّ بِهِ وَلَا أَحُدُّ حَدًّا».

وَسَأَلْتُ عَنْهُ ابْنَ مَعِينٍ، فَقَالَ: «نَعَمْ، أُقِرُّ بِهِ وَلَا أَحُدُّ فِيهِ حَدًّا».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا من الأمثلة التي ذكرتُ لك في الدرس الماضي أن الحدّ قد يَرِدُ منفيًا في كلام السلف، وقد يَرِد مُثبتًا، وهذا له مَحمل، وهذا له مَحمل.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا الْحَدِيثُ بَيَّنَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ عَلَى عَرْشِهِ فِي السَّمَاءِ دُونَ الْأَرْضِ، وَهُوَ أَيْضًا بَيِّنٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَفِي غَيْرِ مَا حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

نعم، كل أدلة النزول فإنها أدلة على علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لماذا؟ لأن النزول لا يكون إلا من عُلو، مع اعتقاد أهل السنة والجماعة الجازم والمتفق عليه أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يزال عَليًا وإن نزل؛ حتى إذا نزل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فإنه لا يزال عَليًا، فلا يكون في جوف شيء من مخلوقاته، لا في جوف السماء، ولا في جوف غيرها، بل لا يزال عليًا.

وصفة العلو صفة ذاتية، لا تنفكّ عن ذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فيَستحيل أن يكون إلا عَليًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وكيفية ذلك؟ الله أعلم بها، كيف يكون ذلك؟ لا ندري، لكننا نجمَع بين إثبات النزول وإثبات العلو لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ؛ فالعلو صفة ذاتية، فلا يظنَّن ظانٌ أن الله تعالى إذا نزل إلى السماء الدنيا أنه يكن شيء من المخلوقات فوق الله ﷻ أو محاذيًا له، بل لم يزل ولا يزال الله جل وعلا عاليًا على خلْقه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

قَالَ اللَّهُ تعالى : (﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾) [السجدة:٥].

وَقَالَ: (﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾) [الملك:١٦-١٧].

وَقَالَ تعالى: (﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾) [فاطر:١٠].

وَقَالَ: (﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾) [الأنعام:١٨].

وَقَالَ تعالى: (﴿ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ ﴾) [آل عمران:٥٥]، وقال تعالى: (﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾) [النساء:١٥٨].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه آياتٌ صريحة واضحة تدل عل علو الله ﷻ على خلْقه، والأدلة أضْعاف أضْعافها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وذكر من طريق مالك قول النبي للجارية: «**أَيْنَ اللهُ؟**» فَقَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. فَقَالَ: «**مَنْ أَنَا؟**» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «**أَعْتِقْهَا**».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

المبتدعة يقولون: إن «أين» إنما يراد بها السؤال عن مكانة الله ﷻ، وأنه لما قالت: «في السماء» أرادت أن الله ﷻ عَليٌّ قدْره، وأن له المكانة العظيمة.

وهذا تأويل سَخيف لا يمكن قبوله عند مَن يفهم لغة العرب؛ أين السؤال بـ«أين»، وأين الجواب بـ«في السماء» من هذا الذي ذكروه، اللهمَّ إلا إذا كانت اللغة العربية نهبًا في أيدي هؤلاء يعبثون فيها كيفما شاؤوا، فإن كان الأمر كذلك فلهم أن يتأوَّلوا كيفما شاؤوا، وأن يحملوا كلام رسول الله ﷺ على أهوائهم.

أما إن كان الأمر أن كلام الله وكلام رسوله ﷺ يُفهمان في ضوء لغة العرب فإن هذا بعيدٌ كل البُعد عن لغة العرب، فلا تحتمله اللغة، ولا يحتمله السياق، ولا تحتمله القرائن المحيطة بالحديث.



قال المصنف رحمه الله

قال: والأحاديث مثل هذا كثيرة جدًا، فسبحان من عِلْمُه بما في الأرض كعِلْمِه بما في السماء، لا إله إلا هو العلي العظيم».

وَقالَ قَبْلَ ذلك:

«بابٌ في الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائِهِ».

قال: «واعلم أنَّ أهل العلم بالله، وبما جاءت به أنبياؤُهُ ورسُلُهُ، يَروْنَ الجهلَ بما لم يُخبِرْ به تعالى عَنْ نفسِهِ عِلمًا، والعجز عمَّا لم يدعُ إليه إيمانًا، وأنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه وعلى لسان نبيه.



قال الشارح وفقه الله

ما أحسن هذا الكلام، الحق أنه كلام في غاية الحُسْن، ويبين منهج أهل السنة والجماعة الواضح البيّن في هذا المقام؛ من العلم أن تكفّ نفسك عن الخوض فيما غاب عنك علْمه، ما لم يأتِ دليل من الكتاب والسنة على تسمية الله ﷻ أو وصفه، والواجب عليك السكوت، وألا تقول على الله بغير عِلم.

وهكذا كان أصحاب النبي ﷺ ورضي الله عنهم ومَن بعدهم من أئمة الهدى؛ حالهم كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله: «فإنهم عن عِلمٍ سكتوا، وببصر نافذٍ وقفوا» أو كلمة نحو هذا؛ فمن العلم وليس من الجهل أنك تسكُت ما لم يأتِ دليل في الكتاب والسنة، فمتى ما جاء فإنك تُثبته دون تلعْثُم ودون تردُّد، ولا تتجاوز القرآن

والحديث، (نصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ، لا نتجاوز القرآن والحديث).



قال المصنف رحمه الله

وقد قال الله تعالى -وهو أصدق القائلين-: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:١٩].

وقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران:٣٠].

وقال: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [ص:٧٢].

وقال: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور:٤٨]، وقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه:٩٣].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة:٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:٦٧].

وقال: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦].

وقال: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤].

وقال تعالى: ﴿۞ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور:٣٥].

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وقال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [الحديد:٣].

ومِثْلُ هذا في القرآن كثيرٌ.

قال الشارح وفقه الله

ساق -كما سمعتَ- جملة من الآيات التي فيها إثبات صفات لله ﷻ، ومراده رحمه الله: التمثيل على القاعدة التي قدَّمها؛ وهي أنَّنا نعتقد بما دل عليه الدليل من الكتاب والسنة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فهو تعالى: نور السماوات والأرض، -كما أخبر عن نفسه، وله وجهٌ ونفسٌ، وغير ذلك ممَّا وصف به نفسه، ويَسمع ويَرى ويَتكلم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

في قوله: (وله وجهٌ ونفسٌ)؛ النفْس ليست صفةً للذات، وإنما هي الذات.

وقد أخطأ مَن عدَّ النفس صفة كالسمع والبصر. والوجه وما إلى ذلك، بلْ هي الذات، ونبَّه على هذا الخطأ شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «مجموع الفتاوى» في الجزء التاسع؛ فإن هذا هو الذي يُفهم من هذه الكلمة في اللغة، وهذا ما يُفهم من الأدلة، كما قال سبحانه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران:٢٨] يعني يريد الله عَزَّ وَجَلَّ أن نحذرَه هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وقال: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:١٢]، وقال في الحديث القدسي: «يا عبادي، إني حرَّمتُ الظلم على نفسي»، ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦] إلى غير ذلك، فالنفس هي الذات، هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فمن الخطأ أن يُقال: إن النفس صفة من الصفات، بل هي الذات، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

الأول ولا شيء قبله، والآخر الباقي إلى غير نِهاية ولا شيء بعده، والظاهر العالي فوق كلِّ ما خلَق، والباطن بطَن علْمه بخلقه، فقال: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٩]، حي قيوم لا تأخذه سِنَةٌ ولا نوم».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

في قوله: (والباطن بطَن علْمه) أو (بطُن علْمه)، فيه تفسير البُطون بـ«بطُون العلم»، وهذا هو الذي يظهر -والله أعلم- من تفسير هذه الكلمة؛ (الباطن الذي ليس دونك شيء)، فهذا بطون علْمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أما ذاته فقد دل قوله: «الظاهر الذي ليس فوقك شيء» على أنه العلي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فوق كل شيء. فهذا تفسيرٌ صحيح لكلمة: (الباطن)، وأن البُطُون: بطونُ العلم والإحاطة منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وذكر أحاديث الصفات، ثم قال: فَهَذِهِ صِفَاتُ رَبِّنَا الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَوَصَفَهُ بِهَا نَبِيُّهُ ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا تَحْدِيدٌ وَلَا تَشْبِيهٌ وَلَا تَقْدِيرٌ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، لَمْ تَرَهُ الْعُيُونُ فَتَحُدُّهُ كَيْفَ هُوَ، وَلَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ فِي حَقَائِقِ الْإِيمَانِ بِهِ» اهـ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا آخر ما نقل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من كلام هذا الإمام الجليل ابن أبي زمنين.

قال: (فَهَذِهِ صِفَاتُ رَبِّنَا الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ وَوَصَفَهُ بِهَا نَبِيُّهُ ﷺ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا تَحْدِيدٌ وَلَا تَشْبِيهٌ وَلَا تَقْدِيرٌ)؛ التحديد والتقدير بمعنى التكييف، إذًا لا نكيّف ولا نُشبِّه، بمعنى نمثِّل، وإنما نُثبت هذه الصفات على حدِّ قول الله جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

(لَمْ تَرَهُ الْعُيُونُ فَتَحُدُّهُ كَيْفَ هُوَ)؛ نعم، نحن ما رأينا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حتى نعلم كيفية ذاته وكيفية صفاته، لو أنّنا رأيناه لكان يمكن أن نحدّ له حدًّا، ونكيّف له كيفية، لكنّنا ما رأينا الله، وكذلك ما رأينا مَثِيلاً لله حتى نقيس النظير على نظيره، وكذلك ما جاءنا خبر من لدُن رسول الله ﷺ يبين لنا كيفية صفاته.

وهذه هي الطرق الثلاث التي يُعلم بها الشيء أو حقيقة الشيء الذي يَغيب عنَّا؛ إما بأنك تراه فتَنكشف لك حقيقته، وإما أن ترى شَبيهًا له فتَقيس هذا على هذا، وإما أن يأتيك عن هذا خبر صادق.

فالله جل وعلا ما رأيناه في هذه الدنيا.

والله سبحانه ليس له مَثيل، ولم يكن له كفوًا أحد.

وكذلك النبي ﷺ لم يأتِ عنه في حديث واحد -وما أكثر أحاديث الصفات- أنه قال: إن الله تعالى ينزل على هيئة كذا وكذا، أو أنه استوى بكيفية كذا وكذا، وهكذا فيما تلا على أصحابه من آيات الكتاب ما فسر منها حديثًا واحدًا ببيان كيفية هذه الصفات التي جاءت في هذه الآيات.

إذًا امتنع امتناعًا تامًا لأحد أن يتكلم في هذا المقام بتكييف، فيقول أو يحدِّد أو يعتقد في نفسه كيفيةً لصفة الله سبحانه وتعالى . إنما نؤمن بثبوت هذه الصفات، فإثباتها يكون لله سبحانه وتعالى باعتقاد ثبوتها لله سبحانه وتعالى لا باعتقاد كيفيتها، كما سيأتي في كلام الخطابي الآتي بإذن الله سبحانه وتعالى.

وليس الأمر مُشكلاً أن تؤمن بثبوت ما لا تعرف كيفيته، وإذا كان كل مسلم يؤمن بوجود مخلوقاتٍ لله سبحانه وتعالى ولا يدرك لها كيفية، ولم يشكِّل هذا مُعضِلةً له أو قدرًا مشكلاً، نحن نؤمن بالملائكة، أليس كذلك؟ ونؤمن بما لهذه الملائكة من الصفات، ولا يشكل على هذا الإيمان ولا يمثل أمامه عائقًا كون الإنسان لا يدري كيفية أيديهم، ﴿بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام:٩٣] الملائكة لها أيدي، الملائكة لها قلوب؛ ﴿ حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ:٢٣] ومع ذلك نحن لا ندري كيفية ذلك، ولم يُشكل على مسلم -فيما أظن- أنه يؤمن بهذه الصفات للملائكة مع عدم إدراكه كيفية ذلك، ولا يُشغل ذهنه أصلاً بالبحث في كيفية يَد المَلك، أو بالبحث في كيفية قلب المَلك، وإنما يؤمن بثبوت ذلك على كيفية الله عز وجل أعلم بها.

وحسْبنا أن نصدِّق بما في كتاب الله سبحانه وبما في سنة رسوله ﷺ والحمد لله، هذا القدر الذي يتحقَّق به الإيمان، ولو كان في معرفة هذا الخير لنا لبيَّنه لنا ربنا سبحانه، ولَبيَّنه لنا رسوله ﷺ.

فالحكمة إذًا في طَيّ العلم بكيفية هذه الغيبيات عنَّا، سواءً منها ما تعلق بمخلوقات أو بما تعلق بالخالق ﷻ، فلأي شيء يشقّ الإنسان على نفسه ويُقحمها في شيء لا حاجة له به!! ويُقحمها في شيء هو فوق طاقته!!، لا شك أن هذا من ضعف العلم والعقل والإيمان.

ثم قال: (وَلَكِنْ رَأَتْهُ اَلْقُلُوبُ فِي حَقَائِقِ الْإِيمَانِ بِهِ)؛ الأدلة الشرعية كما هي الأدلة الكونية أيضًا، قد دلَّت على وجود الله سبحانه، وعلى كماله، وعلى عظمته، وعلى ربوبيته ﷻ ؛ فصار لك مسلم كأنه رأى الله ﷻ، (أن تعبد الله كأنك تراه)، فالقلوب تُوقِن بهذه الحقائق.

وسيكتمل ذلك في الآخرة، سيجتمع ما كان من علم وإيقان في الدنيا بالرؤية العينية البصرية في الآخرة بتوفيق الله ﷻ ورحمته في حق المؤمن، فيرى اللهَ ﷻ بعينه، كما أنه بقلبه عبَد الله سبحانه كأنه رآه. فأسأل الله ﷻ أن يجمع لي ولكم بين هذه المعرفة وبين هذه الرؤية، إن ربنا لسَميع الدعاء.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكلام الأئمة في هذا الباب أطول وأكثر من أن تسَع هذه الفتيا عُشره، وكذلك كلام الناقلين لمذهبهم.

مثل ما ذكره أبو سليمان الخطابي في رسالته المشهورة في «الغُنية عن الكلام وأهله» قال: «فأما ما سألت عنه من الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنة؛ **فإن مذهب السلف: إثباتها، وإجراؤها على ظواهرها، ونفْي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قومٌ فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرْب من التشبيه والتكييف، وإنما القصد في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين**، ودين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

فهذا نقْل من جملة النُّقول التي ساقها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في بيان المذهب الحق في مذهب في باب الصفات، وهذه النقول الكثيرة والمختلفة تبين لك سعة اطلاع شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كلام أهل العلم، لا سيما كلام المتقدمين من علماء أهل السنة وغيرهم. فهذه النُّقولات نُقولات كثيرة تدل على أنه كان واسع الاطلاع، وأنه وقف من الكتب على شيءٍ كثير ربما لم يحصل لكثير من أهل العلم.

وبين أيدينا اليوم في كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ نُقولات كثيرة من كتب مفقودة، حفظها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لنا بكُتب شيخ الإسلام، بل ثمَّة نقولات من بعض

الكتب لا تجد أحدًا نقل عنها سوى شيخ الإسلام فيما بين أيدينا اليوم من الكتب، ثمَّة كتب تفرد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بالنقل عنها فيما بين أيدينا، وهذا من فضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على هذا الإمام، ومن فضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى علينا أن قيض لنا هذا الإمام فحفظ لنا من علوم السلف الشيء الكثير.

وهذا يبين لك أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إذا تكلم ناقلاً للمذاهب أو ناقلاً للإجماع، أو مبيِّنًا للخلاف؛ فإنه يتكلم عن علمٍ واطلاع، وليس هو ممَّن يرمي الكلام جُزافًا، إنما هو صاحب استقراء، وصاحب اطلاعٍ واسع على مصنفات أهل العلم، وعليه فنُقُولاته وتقريراته وما يستقريه ويُقعِّده ويقرره في بيان المذاهب، وأن هذا القول هو مذهب أهل السنة أو هو مذهب غيرهم من مخالفيهم، شيخ الإسلام هاهُنا يتكلم عن علم، فضَع هذه في ذهنك وأنت تتأمل هذه المقولات التي ينقلها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

هذا الذي بين أيدينا نقل مهم ونافع عن (أبي سليمان الخطابي) رَحِمَهُ اللَّهُ، وأبو سليمان أشهر من أن يُعرف به، فإن له من المكانة والجلالة في نفوس أهل العلم ولا سيما عناية أهل العلم في نقل أقواله في كتب الشروح -شروح الحديث- ؛ هذا شيء لا يحتاج إلى الإطالة فيه.

وهذه الرسالة التي ينقل عنها الشيخ وهي «الغُنية عن الكلام وأهله» مفقودة فيما أعلم، لكن السيوطي اختصرها، واختصاره موجود في كتابه «صَون المنطق والكلام عن علم المنطق والكلام».

وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ نقل هذا الكلام الذي بين أيدينا وما هو أكثر منه في بعض كتبه، ولا سيما في بيان «تلبيس الجهمية» في المجلد الثاني، وفي المجلد السابع، وفي المجلد الثامن، وبعض ما ينقله فيه نقل أطول مما بين أيدينا، بل قد تضمن نقدًا قويًا لمذهب المتكلمين ولبيان حَيرتهم.

وأبو سليمان رَحِمَهُ اللَّهُ مَن نظر في كتبه وكلامه في باب الصفات، يجد أنه مضطرب، مضطرب بين الإثبات والتأويل والتفويض؛ فتارةً تجده مثبتًا كما بين أيدينا في هذه الرسالة، وتارةً تجده متأولًا، وتارةً تجده مفوضًا، فلم يكن على ثبات في هذا الباب، وذلك بالنظر إلى المصنفات التي بين أيدينا.

وإن كان قد استظهر ابنُ رجب رَحِمَهُ اللَّهُ -في كتابه «فتح الباري» في المجلد السابع منه- أن هذا الكلام يدل على أنه رجَع عن تأويلاته التي كان وقع فيها في كتبه الأخرى، يعني يرى ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا هو الذي استقرَّ عليه كلام الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ، وأن ما سواه كان مذهبًا له متقدمًا ورجع منه إلى طريقة السلف، هكذا قرر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

على كل حال؛ هذا الكلام الذي بين أيدينا كلامٌ فيه فائدة وفيه تقعيد لمسائل مهمة كما سيتبين لنا إن شاء الله تعالى.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفْي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قومٌ فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرْب من التشبيه والتكييف)؛ هذه الكلمة (حققها قوم) لابد فيها من التفصيل.

ولعل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ -أعني الخطابي- أراد بالتحقيق: الزيادة في الإثبات التي تخرج إلى نوعٍ من التكييف؛ فمن وقع في هذا التحقيق فكلامه فيه مُسلَّم، وأن هذا خروجٌ عن طريقة السلف، ودخولٌ في طرف من التشبيه والتكييف.

أما إن كان المراد من قوله (حققها): إثباتها لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على الحقيقة، فهذا هو مذهب السلف البريء من مذهب الممثلة ومذهب المكيفة.

قال: (وإنما القصد في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين، ودين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه)؛ نعم مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب بين مذهب الممثلة ومذهب المعطلة، وسَطٌ بين هذين الطرفين الغاليين المنحرفين.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والأصل في هذا: أنَّ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، ويُحتذى في ذلك حذْوه وأمثاله. فإذا كان معلومًا أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجودٍ لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجودٍ لا إثبات تحديد وتكييف.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه قاعدة من أحسن القواعد في باب الصفات، وقد صاغَها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأصل الثاني في كتابه «التدمرية» حينما قال: «القول في الصفات كالقول في الذات»، ولعل عبارة شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أكثر تدقيقًا وإفادةً للمقصود.

وهذه الجملة قد تلقاها أهل العلم عن الخطابي بالقبول، وصارت مشهورةً ومدونة في كتب أهل العلم، فقد نصَّ عليها غير واحدٍ من أهل العلم؛ من مثل الخطيب البغدادي كما ستأتي الإشارة إلى كلامه قريبًا، وابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وشيخ الإسلام كما أسلفت لك، وغير هؤلاء من أهل العلم إلى وقتنا الحاضر.

أن أهل العلم يقررون هذه القاعدة وهي: (أن القول في الصفات كالقول في الذات)، والقاعدة الأخرى التي هي شقيقتها وهي؟ (القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر)

هاتان القاعدتان مهمتان جدا في باب التقرير وفي باب الرد على المخالفين، ومن أحسن فهْمهما وأحسن استعمالهما في محاجَجة المخالفين، فإنه بتوفيق الله ﷻ سيكون له الغلَبة على هؤلاء إن ابتُلي بمناقشتهم أو مناظرتهم.

لِمَن تتوجه هذه القاعدة: (الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات)؟

هذه القاعدة أوسع من جهة من تتوجه إليه من القاعدة الأخرى، شيخ الإسلام جعل الأصل الأول في «التدمرية»: (أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر)، وهذا هو الأصل الثاني؛ وهذا الأصل الثاني أوسع من جهة من يتوجه إليه الخطاب بهذه القاعدة.

-فإنها تتوجه لمن يُثبت الذات دون الصفات.

-وتتوجه لمن يثبت بعض الصفات دون بعض أيضًا.

-وتتوجه أيضًا إلى الممثلة، فإن الممثلة جُلُّهم تمثيلهم متعلق بالصفات لا بالذات، فإنهم يقررون أن ذات الله ﷻ لا تُشبه الذوات لكن صفاته مثل صفات المخلوقين، فتكون محاجّتهم أيضًا بهذه القاعدة.

وقوله هنا: (الكلام في الذات)؛ المقصود بالذات -وهذه كلمة على التحقيق مولَّدة لكنها شاعت وانتشرت- فالذات ذات الشيء: حقيقته ونفسه؛ والمقصود الذات العلية لله ﷻ التي تقوم بها الصفات، صفات الله ﷻ تقوم بذاته.

فالكلام في البابين كلام واحد، الكلام في الذات على وِزان الكلام في الصفات. والسبب في ذلك: أن كلا البابين توقيفيان، كلاهما غَيبيان، فكما أن الذات

غيب بالنسبة لنا فكذلك الصفات، فكل ما يقال بالذات -بناء على هذا- فإنه يقال في الصفات، **وبالتالي نحن نستفيد من هذه القاعدة فوائد كثيرة:**

❋**من ذلك:** أن أنه إذا كانت الذات لله ﷻ ثابتة فكذلك ينبغي أن تكون الصفات ثابتة.

❋**ومن ذلك أيضًا:** أنه إذا كانت ذات الله ﷻ لا تشبه ذوات المخلوقين، فكذلك ينبغي أن تكون صفات الله ﷻ لا تشبه صفات المخلوقين. وعليه؛ فإثبات الصفات ليس تشبيهًا وتمثيلاً، وعليه؛ إذا كان إثبات الصفات تشبيهًا فإثبات الذات تكييفٌ، فهؤلاء الذين يزعمون أن إثبات صفاته لله ﷻ يقتضي تشبيهه بخلقه، نقول: وإثباتكم لذات الله ﷻ يقتضي التكييف، فإذا انتفوا من الأول قلنا يلزمكم أيضًا الانتفاء من الثاني.

❋ **ومن تلك الفوائد أيضًا:** أن كل ما يلزم به أهلُ البدع أهل السنة في الصفات فإننا نلزمهم بنظيره في الذات؛ كل ما يُلزمنا معشر أهل السنة في الصفات -أعني يُلزمنا أهل البدع في الصفات- فإننا نقلِب الكلام عليهم في شأن الذات. فمهما أوردوا شيئا فإننا نقول لهم: وماذا تقولون في الذات؟

إذا قال لنا أحد: إن الله ﷻ كما تقولون: «ينزل» فكيف ينزل؟ فإننا نقول: أخبِرنا أولًا كيف هو في ذاته؟ فإن قال: لا ندري ولا نعلم كيف ذاته، فإننا نقول: وكذلك نحن لا نعلم كيف نزوله.

وإن قال: إن أثبتتم له النزول اقتضى هذا منكم ولابد إثبات التشبيه؛ لأنَّنا لا نعقل ما ينزل إلا وهو مخلوق، قلنا: وإثباتك الذات يقتضي التشبيه؛ لأننا لا نعقل ولم نرَ إلا ذواتٍ مخلوقة صح.

فإن قال: ذات الله ﷻ لا شك أنها تختلف ولا يمكن أن تقاس بذوات المخلوقين، قلنا: وهذا أيضًا يطَّرِد في شأن النزول وغيره من الصفات.

إذًا كلّ شيءٍ يشنع به المبتدعة بجميع طوائفهم على أهل السنة به، فإننا يمكن من خلال هذه القاعدة أن نقلبه عليهم فيستقيم الكلام ويكون الفَلَج لأهل السنة والجماعة.

وهذا يذكِّرني بما ذكرتُه لكم في دروسٍ سابقة من هذا التشنيع الذي كان من أهل البدع، في أن هؤلاء المبتدعة يذمّون أهل السنة والجماعة من جهة أنهم في حقيقتهم مُشبهة لكنهم يخادعون الناس بقولهم: «بلا كيف».

فالتشبيه حاصلٌ منهم ولابد، لكن حتى يدفعوا عن أنفسهم الشناعة يأتون بهذه الكلمة ويقولون: "نحن نثبت هذه الصفات بلا تكييف"، كما فعل الزمخشري في تفسيره؛ وهو معتزليٌّ جَلْد، وقد أساء إساءة عظيمة فيما قال حينما شدَّد النكير على أهل السنة والجماعة في قوله: (وعَجيب قول من يتسمى بأهل السنة والجماعة في إثباتهم الرؤية)؛ لأن الرؤية فيها إثبات التجَلّي لله ﷻ أليس كذلك؟ فالله ۵ يُرى إذا تجلَّى كما سيأتي معنا إن شاء الله، فذكر أن هذا يقتضي التشبيه، قال: (ولا يغرنك -أو كلمة نحو هذه- أنهم يقولون: بلا كيف، فإن هذا من منصوبات أشياخهم)؛ يعني هذه مخادعات يزينها لهم أشياخهم.

ثم نقل عن بعض العَدْلية -يعني المعتزلة- بيتين سيئين، هما:

لجماعـةٌ سـمّوا هـواهُم سُـنةً وجماعـة حُمُـر لعمري مُوكَفَـة

وصفهم بأنه حَمير مُوكَفة، مُوكَفة يعني عليها الاكاف، عليها يسمى بالبَرْدَعة.

قـد شـبّهوه بخلقـه وتخوفـوا شُـنَع الــوَرى فتســتّروا بالبَلْكَفَــة

(البَلْكَفَة) كلمة منحوتة من «بلا كيف»، وإلا هم في حقيقتهم مشبهة لكنهم يتسترون بالبَلْكَفَة.

قد أحسن من رد عليه، وكثير الذين ردوا عليه، ومن أولئك مَن قال:

ومُبَلْكِفٌ للـذات قـال تعجبي مـن شـدّة اسـتنكاره للبَلْكَفـة
إن كنتَ تُنكرها فكَيِّـف ذاتـه أيضًا وقل هى كالـذّوات مُكَيّفة
بـلْ أنـت تُثبتهـا ولا تـدري كما لـم تَـدرِ قـط مـن الحميـر
ولقد هَجَوتَ وما دَلَلْـت وإنمـا أبدًا تدل على الحميـر العَجْرَفـة

أنتَ واقع في البَلْكَفة يا هذا لأنك تقول: إن ذات الله ﷻ بلا كيف، أليس المعتزلة يثبتون لله ﷻ الذات؟ يثبتون لله الذات، فإذا قلنا: كيف هي؟ قالوا: بلا كيف، ذات الله ﷻ نثبتها بلا كيف، نقول: وكذلك الأمر في صفات الله ﷻ.

ورد عليه على كل حال غير هؤلاء في أبياتٍ مشهورةٍ، والله ﷻ أعلم.

المقصود أن هذه القاعدة نافعة في دفع شناعة المُشغِّبين على مذهب أهل السنة والجماعة. وقال آخر أيضًا:

يـا عائبـاً مـن جَهْلِـه للبَلْكَفـه هـى قـولُكم في الـذَّات دَعْ عنـك
واللهُ لـيس كمثلـه شـيءٌ وذا هُو ما اعترَضْـتَ بـه فَـدَعْ عنـك السَّـفه

(هي قولكم في الذات) كما نقول نحن أهل السنة والجماعة في صفات الله ﷻ، أنتم تقولون في ذات الله تبارك وتعالى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والأصل في هذا: أنَّ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، ويُحتذى في ذلك حذْوه وأمثاله. فإذا كان معلومًا أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجودٍ لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجودٍ لا إثبات تحديد وتكييف.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

وهذه قاعدة متفرعة عن سابقتها، وأيضًا كان لها قبول ورَواج في كتب أهل السنة، وقد ذكرها شيخ الإسلام ابن القيم في مواضع من كُتبهما؛ إثبات صفات الله ﷻ إثبات وجودٍ الله إثبات كيفية، كما أن إثبات ذاته إثبات وجودٍ لا إثبات كيفية، وسبق الكلام في هذه القاعدة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فإذا قلنا: يدٌ وسمعٌ وبصرٌ وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولسنا نقول: إن معنى اليد القوة أو النعمة، ولا معنى السمع والبصر: العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نُشبِّهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إن القول إنما وجب بإثبات الصفات؛ لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها؛ لأن الله ليس كمثله شيء، وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات». هذا كله كلام الخطابي.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فإذا قلنا يد وسمع وبصر)؛ هذه صفات ثابتة لله تبارك وتعالى في الكتاب والسنة، (فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولسنا نقول: إن معنى اليد القوة أو النعمة).

لاحظ هنا أنه يقول: لسْنا نقول إن معنى كذا هو كذا؛ هذا اربطة بكلام السلف الذي تقدم معنا، وهو أنهم يقولون في إثبات الصفات: «لا كيف ولا معنى»، ما المعنى الذي أرادوه؟ هذا، هذا الذي يقوله المتكلمون ويكثرون من تَرداده أن معنى هذه الصفات كيت وكيت.

ليس المقصود أن أهل السنة والجماعة لا يعلمون المعنى، أو لا يتكلمون في المعاني -يعني المعاني الصحيحة- وإنما المقصود أن أهل السنة -ولا سيما في الطبقات المتقدمة- كانوا يستغنون بوضوح معاني الكلام عن ذكر المعاني، وهذا

سبق تقريره، ولذلك كلامهم في بيان المعاني تجد أنه قليل، والسبب: عدم الحاجة؛ مَن قرأ القرآن وقرأ السنة وهو عارفٌ بلغة العرب فإنه سيتضح له المعنى، وليس هناك قدر زائد.

إذًا متى نحتاج أن نكثف الكلام في هذه المعاني في تلك الطبقة؟، متى نحتاج أن نكثف في المعاني؟ إذا كان عندنا معانٍ زائدة، معانٍ مخالفةٍ على ما يفهم من مجرد قراءة هذا النص أو ذاك.

ولذلك انتبه إلى هذا الكلام فإنه في غاية الأهمية، إن معنى كذا هو كذا، وإن معنى كذا هو كذا، هذا كله من مسلك المتكلمين، أما أهل السنة والجماعة فهم يعلمون المعاني ويتكلمون بها عند الحاجة، ولا يخرجون عن ظاهر النص.

فالمعاني المذكورة هنا هي في الحقيقة معاني تحريفية، هي تأويلات بعيدة عن المعاني التي دلَّت عليها ألفاظ الكتاب والسنة، فهذا مما ينبغي أن يُعلم، ومن ذلك قولهم: إن اليد هي القوة أو النعمة.

ولاحِظ أنهم يرمون الكلام، المهم أنك لا تثبت لله ﷻ يدًا، إن أوَّلتها القوة فلا بأس، وإن أوَّلتها بالنعمة فلا بأس، تجد أنه ليس هناك حرص على تحقيق الصواب في هذا المقام، وهذا أُكرِّر ما قلتُه سابقًا فيه: وهو أن التأويل عند القوم ليس مقصودًا لذاته، ليس القضية علمية بحثوا وفتشوا ونظروا ووصلوا إلى أن المعنى من هذا النص هو كذا، وأن المعنى من ذاك النص هو كذا؛ إنما التأويل مَخرج ووسيلة للهروب من إثبات الصفات لله ﷻ.

وعلى كل حال ما صنعوا شيئًا، إذا كان إثبات اليد لله ﷻ يقتضي التشبيه فإثبات القوة يقتضي التشبيه، كل شيءٍ يقولونه في اليد سنقول نظيره لهم في القوة، كل شيءٍ تكلم به المبتدعة في التأويلات، الحقيقة أنهم ما صنعوا شيئًا، فروا من تشبيهٍ في زعمهم إلى تشبيه؛ إذا قالوا: إثبات اليد يقتضي التشبيه، نقول: ما معنى اليد؟ سيقولون: القوة، نقول: وإثبات القوة يقتضي التشبيه، يقول: لا، هذه قوة الله، ليست كقوة المخلوق، نقول: وتلك يد الله، وليست كَيَد المخلوق. أي شيءٍ تقوله في المعنى الثابت الحق فإننا سنقول لك نظيره في المعنى الذي أتيت به من عند نفسك.

قال: (ولا معنى السمع والبصر العلم)؛ كما ذهب إلى هذا طوائف من الأشعرية ومن غيرهم. ليس كل الأشعرية، من الأشعرية مَن أثبت السمع والبصر لله ﷻ حقيقةً، وهذا الإثبات حجة عليهم في بقية الصفات باعتراف بعض أئمتهم.

وبعضهم لـمَّا علموا أن إثبات السمع والبصر لله ﷻ يلزمهم فيه إثبات غيرهما من الصفات، فرُّوا من ذلك بتأويل السمع والبصر بأنه العلم، ولكن يقولون: هناك انكشافٌ أكثر من انكشاف، يعني الإدراك يتفاوت بين العلم وبين السمع والبصر وإلا فالمعنى كله واحد وهو العلم والإدراك.

وكل عاقل يدرك أن السمع شيء، والبصر شيء، وأن العلم شيء آخر؛ نحن نعلم أن الأصَم الذي لا يسمع يعلم أن فلانًا يتكلم لكنه لا يسمعه، ونحن نعلم أن

الأعمى الذي لا يبصر يعلم وجود الشيء ولكنه لا يراه، إذًا فرْق بين العلم والسمع والبصر.

قال: (ولا نقول: إنها جوارح، ولا نُشبِّهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل)؛ استعمال الجوارح والأدوات في باب الصفات لله ﷻ في مقام الإثبات أو في مقام النفي ليس من مسلك أهل السنة والجماعة؛ انتبه لهذا. لا نقول: إن يد الله ﷻ منزهة عن أن تكون جارحة بهذا الإطلاق، كلمة (الجارحة) كلمة مُجمَلة. وكذلك (الأدوات)، هل هي من الأدوات أو ليست من الأدوات؟ وإنما نستفصل ممن يستعمل هذه الكلمة ماذا تريد؟ تريد أنها ليست جوارح كجوارح المخلوقين؟ الكلام هنا مُسلَّم.

إذًا لابدّ من التنبه إلى هذا؛ فإن من مشكلات بعض من يقرر الصفات ابتداءً أنه يُلحق بها كلمات تخالف منهج أهل السنة والجماعة -انتبه لهذا- تجد أن ابتداء الكلام صحيح، لكنه يعقبه بعد ذلك بما يعود على هذا الإثبات بالتعكِير؛ فيخالف طريقة السلف، تجد أنه يقول: "نثبت لله ﷻ سمعًا وبصرًا، ولكن بصر الله ﷻ يُنزَّه عن الحَدَقة، وسمع الله ﷻ يُنزَّه عن الأذن"؛ الكلام الأول صحيح؛ أن الله ﷻ يسمع حقيقة ويبصر حقيقة، ولكن هذا الشق الثاني من الكلام كلامٌ لا يستعمله أهل السنة والجماعة، ويرون أن هذا من الألفاظ المجملة المبتدعة التي لا ينبغي الخوض فيها لا في إثبات ولا في ولا في نفي.

(ونقول: إن القول إنما وجب بإثبات الصفات؛ لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها؛ لأن الله ليس كمثله شيء، وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات).

على كل حال؛ مهما قرأت في كلام السلف وفي كلام المتكلمين وتبحَّرت في هذا الباب، وجدت أنه لا مَناص من أن تكون المواقف ثلاثة مواقف:

-إما إثبات الصفات جميعًا.

-وإما نفي الصفات جميعًا.

-وإما التناقض.

لا مجال لأن يُقال بأن المذهب الحق أن نثبت بعض الصفات لله ﷻ، وننفي أو نُعطِّل أو نؤوِّل بعضها؛ كما هي طريقة الأشاعرة والماتريدية ونحوهم، هذا في الحقيقة تناقضٌ ملازم لهؤلاء، والتناقض مما يَرْبأ العاقل بنفسه عنه.

والحقيقة: إما أن تكونوا مُثبتين لجميع الصفات، وإما أن تكونوا نافِين لجميع الصفات، فتُريحون أهل السنة من الخوض معكم في كثير من الجَدل. كونوا واضحين، كونوا معطلة تعطيلاً تامًا وأريحونا من الحديث معكم، أما أن تقولوا: إن لله ﷻ حياة، وليس له نزول!! أو تقولون: إن لله ﷻ سمعاً وبصرًا، وليس له كلام وليس له ضحك إلى آخره!! فهذا في الحقيقة تناقض.

والمرجع في هذا -كما ذكرتُ لكم- إلى هذين الأصلين العظيمين: (القول في الصفات كالقول في الذات، والقول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر) .

هذا من فوائد هاتين القاعدتين، أنهما يُفصحان إفصاحًا تامًا عن تناقض هؤلاء الذين يثبتون بعض الصفات وينفون بعضًا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وهكذا قال أبو بكر الخطيب الحافظ في رسالة له أخبر فيها أن مذهب السلف على ذلك.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ورسالته موجودة ومطبوعة، وكلامه فيها موافق تمام الموافقة لكلام الخطابي، ويبدو أنه كان حَفيًّا بالخطابي وكُتبه، وقد أشار إلى أنه سمع هذا الكتاب «الغُنية» في الجزء الحادي عشر من «تاريخ بغداد»؛ سمع هذا الكتاب عن أحد شيوخه وهو البِسْطامي عن شيخ له عن الخطابي، كتاب «الغُنية» سمعه الخطيب البغدادي، فكأنه انتزع منه واستفاد منه والله ﷻ أعلم، فذكر أو ساق نحوًا مما قاله الخطابي في هذه الرسالة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وهذا الكلام الذي ذكره الخطابي قد نقل نحوًا منه من العلماء ما لا يحصى عددهم، مثل: **أبي بكر الإسماعيلي**.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ورسالته موجودة ومشهورة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والإمام يحيى بن عمار السِّجِزي -شيخُ شيخِ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري الهَروي، صاحب «منازل السائرين، و«ذمّ الكلام»، وهو أشهر من أن يُوصَف-.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

كذلك الإمام (يحيى بن عمار السِّجزي) وهو إمام علم من أئمة أهل السنة والجماعة، وكان واعظ سجستان، وكانت له جلالة عجيبة في تلك الديار.

وهذه الرسالة رسالةٌ في السنة كتبها كما أفاد شيخ الإسلام في المجلد الخامس من «الفتاوى» كتبها إلى ملك تلك البلاد، وانتشرت عنه وكانت مشهورة ومنشورة، يعني تتداولها الأيدي، وهذا يفيده كلمة لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «اجتماع الجيوش الإسلامية» حيث نقل نقلاً من هذه الرسالة، وذكر أن رسالة يحيى بن عمار رسالة موجودة مشهورة. لكنها مع الأسف ليست بين أيدينا، لكن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقل منها مواضع ولا سيما في «تلبيس الجهمية» في المجلد الخامس وكذلك في المجلد الثاني، وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقل منها طَرَفاً في «اجتماع الجيوش الإسلامية».



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ومثل: **أبي عثمان الصابوني -شيخ الإسلام-.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

في رسالته المشهورة المعروفة «عقيدة السلف وأصحاب الحديث»، وله فيها كلام حسن في إثبات الصفات لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ .



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأبي عُمر بن عبد البرّ النَّمري إمام المغرب.

وغيرهم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

كذلك ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ له كلام حسَن في تقرير الصفات على منهج أهل السنة والجماعة في «التمهيد»، وكذلك في كتابه «الاستذكار»، وسيأتي كلامٌ إن شاء الله في هذه الرسالة عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقال أبو نعيم الأصبهاني صاحب «الحلية» في عقيدة له؛ قال في أولها:



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا نقلٌ عن أبي نُعيم الأصفهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي هو علَمٌ على رأسه نار، صاحب كتاب «الحلية» التي هي من أجود الكتب المصنفة في أخبار الزهاد، كما وصف هذا الكتاب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وان كان عقَّب على هذا الوصف والمدح بأن الكتاب يحوي عددًا كبيراً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة وبعض القصص الباطلة، لكنه في الجملة من أجود ما كُتب في أخبار الصالحين والزهَّاد.

أبو نُعيمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ له رسالة أو عقيدة مشهورة، نقل عنها أهل العلم نُقولات كثيرة، ومن أولئك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولا سيما في « بيان تلبيس الجهمية» في المجلد الأول وفي المجلد الثاني وفي المجلد الخامس، والنقل الذي نقلَه في «بيان التلبيس» أطول مما بين أيدينا في «الحموية».

والنقل الذي بين أيدينا يدل على أن أبا نُعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان على نهْج السلف في إثبات الصفات، ما بين أيدينا من كلامه في هذه العقيدة -سواءً ما نقله شيخ الإسلام في «الحموية» أو في «بيان التلبيس»- لا يمكن أن يقول الناظر فيه إلا أنه موافقٌ مذهب أهل السنة والجماعة في الصفات.

وعلى هذا فيُقال: إنما ذكره ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «التاريخ المنتظَم» في المجلد الخامس عشر من أن أبا نُعيمٍ كان يميل إلى مذهب الأشعريّ ميلاً شديدًا - ونقل هذه الجملة ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «البداية والنهاية»، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري- عَدَّ أبا نُعيم من أصحاب أبي الحسن، يعني من أتباع مذهبه.

الحقيقة أن هذا الكلام فيه وقفة، أما من خلال ما بين أيدينا من كلامه؛ فالحق أن كلامه موافق لطريقة السلف، ولا يمكن أن يكون أشعريًا وهو يقول هذا الكلام فالله تعالى أعلم.

(قال في أولها) طبعًا وهي -يعني فيما أعلم- رسالة مفقودة، لكن عندنا النقولات عنها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

قال في أولها:

«طريقتنا طريق المتبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة».

قال: «**فمما اعتقدوه أن الأحاديث التي ثبتت عن النبي ﷺ في العرش، واستواء الله، يقولون بها ويثبتونها من غير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه.**

وأن الله بائن من خلقه، والخلق منه بائنون، لا يحل فيهم ولا يمزج بهم ».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

في الجزء الأول من «بيان التلبيس» في صحيفة (**٢١٢**) قال: «لا يختلط بهم ولا يمتزج بهم»، على كل حال هذه تكتب نسخة، «لا يحل» أو «لا يختلط»؛ «لا يختلط بهم، ولا يمتزج بهم» هكذا نقل.

وفي مواضع أخرى نقل شيخ الإسلام كما هنا: «لا يحل فيهم، ولا يُمزج بهم» فلعلَّها يعني من اختلاف النسخ لهذه العقيدة، والمعنى على كل حال واحد.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستوٍ على عرشه في سمائه دون أرضه وخلقه».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

وهذا كلام موافق لطريقة أهل السنة والجماعة، ومثله أيضًا ما سيأتي.



قال المصنف رحمه الله

وقال الشيخ أبو نعيم -أحمد بن عبد الله الحافظ- في كتاب: «مَحجة الواثقين ومدرجة الوامقين» تأليفه:

قال الشارح وفقه الله

من هو هذا الشيخ؟ (**أبو نعيم أحمد بن عبد الله**) من هو؟ هو نفسه أبو نُعيم الأصبهاني. ورسالته هذه «مَحَجَّة الواثقين» أيضاً فيما أعلم إنها رسالة مفقودة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

«وأجمعوا أن الله فوق سماواته، عالٍ على عرشه مستوٍ عليه، لا مستولٍ عليه».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

انتبه إلى تنبيهه؛ ليس فقط يثبت، بل أنه يبين الفرق بين أهل السنة ومُخالفيهم. نحن نقول: إن الله مستوٍ على عرشه، وأولئك يقولون: إنه مستولٍ على عرشه.

مثل هذا الكلام يُنسب صاحبه إلى مذهب الأشاعرة ؛ فيه نقض.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

«**وأجمعوا أن الله فوق سماواته عالٍ على عرشه مستوٍ عليه، لا مستولٍ عليه كما تقول الجهمية إنه بكل مكان**، خلافًا لما نزَّل في كتابه: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠]، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥].

له العرش المستوي عليه، والكرسي الذي وسع السماوات والأرض، وهو قوله وتعالى: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وكرسيه جسْم، والسماوات السبع والأرضون السبع عند الكرسي كحلقة في أرضٍ فلاة، **وليس كرسيه عِلْمه كما قالت الجهمية**، بل يُوضع كرسيه يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه، كما قاله النبي ﷺ.

وأنه تعالى وتقدَّس يَجيءُ يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده، والملائكة صفًّا صفًّا؛ كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢].

فيغفر لمن يشاء من مذنبي الموحدين ويعذب من يشاء؛ كما قال تعالى: ﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران:١٢٩] » اهـ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هنا كلامه عن الكرسي، والكرسي جاء -كما تعلمون- في كتاب الله ﷻ في موضع واحد، وهو في آية الكرسي في سورة البقرة.

والمتقرر عند أهل السنة والجماعة، والذي مضى عليه السلف الصالح أن الكرسي: هو موضع قدمَي الله ﷻ، كما صح هذا عن ابن عباس، وكذلك عن أبي موسى، وكذلك جاء عن ابن مسعود ﷺ؛ عن ابن مسعود في «الأسماء والصفات» للبيهقي، ولأبي شيبة في العرش وغيرهما.

وقرره كثير من السلف؛ كمجاهد التابعي الجليل، وكذلك غيره، جاء عن وكيع، وجاء عن الثوري، وجاء عن مِسْعر، وأبي عُبيد كما مرَّ بنا كلامه سابقًا، ووَهْب ابن مُنبِّه رحمه الله كما نقل هذا الذهبيّ في كتابه «الأربعين»، إلى غير هذا من أهل العلم، ولم يزالوا يقررونه في كتبهم، ومضى كلام ابن أبي زَمنِين في هذا أيضًا، فهذا هو التفسير الصحيح.

وكأن أبا نُعيمٍ أراد أن يرد على مَن فسَّر الكرسي بأنه عِلم الله ﷻ، حينما قال: (وكرسيه جسْم) يعني أنه مخلوق، وهو عَينٌ وليس عَرَضاً، ليس من الذي يقال فيه إنه عِلم، بل هو شيء مخلوق لله ﷻ، وهو بين يدي العرش كالمرقاة إليه.

والأقوال الخاطئة في تفسير الكرسي متعددة، من أشهر تلك الأقوال: تفسير الكرسي بالعِلم، كما ذهب إلى هذا الجهمية، وكما ذهب إلى هذا كثير من الأشاعرة؛ يجعلون الكرسي علم الله ﷻ . والصواب أن هذا غير صحيح، وما رُوي فيه عن ابن عباس رضي الله عنهما لا يصح عنه، بل هو ضعيف ومعارض للصحيح عنه، وهو أن الكرسي موضع قدمَي الله ﷻ.

كذلك كلامه فيه ردّ على الفلاسفة الذين قالوا: "إن الكرسي هو الفَلَك الثامن".

وكذلك فيه ردّ على من قال من المتكلمين: "إن الكرسي هو قدرة الله ﷻ"، كل ذلك لا شك أنه من الآراء الخاطئة.

كذلك قول الذين قالوا: "أن الكرسي هو العرش نفسه"، ولا شك أن هذا خاطئ، وما رُوي فيه عن الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ لا يصح عنه.

إذًا المتقرر عند أهل السنة والجماعة ما ذكرتُ لك؛ وهو مخلوق عظيم جدًا، أعظم وأكبر من السماوات والأرض كِبرًا عظيمًا جدًا، فهُما بالنسبة له كحلْقةٍ ملقاة في فَلاةٍ، كما ذكر المؤلف.

ثم قال: (وليس كرسيه عِلْمه كما قالت الجهمية، بل يُوضع كرسيه يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه، كما قاله النبي ﷺ)؛ مرَّ بنا حديث أنس رضي الله عنه ثُمَّ ما أورد المؤلف من كلام ابن أبي زَمنين، وهذا قد جاءت فيه عدة أحاديث وآثار، من ذلك آثار عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وهذا قدْر ثابت يؤمن به أهل السنة والجماعة، وهو أن الله ﷻ يضع كرسيه فيَهبط إليه أو ينزل إليه من عرشه فيفصل القضاء بين خلقه، هذا قدْر يؤمن به أهل السنة والجماعة ويعدونه ضِمن أنواع النزول الإلهي الثابت لله ﷻ.

وأبو نعيم يَرى -كما هو واضح كلامه- أن الكرسي الذي جاء في آية البقرة هو الكرسي الذي يضعه ﷻ يوم القيامة لفصل القضاء، وهذا أيضًا ما يُفهم من كلام ابن أبي زَمنين الذي سبق أيضًا.

ومن أهل العلم من يرى أن هذا الكرسي الذي يوضع يوم القيامة كرسي آخر، كما ذهب إلى هذا ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في نهاية «البداية والنهاية»، وسمى ذاك

الكرسي: (كرسي فصْل القضاء)؛ استظهر أنه ليس هو الكرسي الذي جاءت فيه الآثار، وأنه موضع قدمي الله ﷻ بل هو كرسي آخر، وأشار إلى هذا أيضًا في تفسيره عند تفسير آية الكرسي، فالله تعالى أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال الإمام العارف مَعْمَرُ بن أحمد الأصبهاني -شيخ الصوفية في حدود المائة الرابعة في بلاده- قال:



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه جملة من كلام أهل العلم الذين لم يزلْ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ يسوق لنا شذراتٍ منها، كلها تدور على معنى واحد، وتؤكد الأصل الأصيل عند أهل السنة والجماعة ألا وهو: إثبات الصفات لله تبارك وتعالى على ما يَليق بجلاله سبحانه.

وشيخ الإسلام حريصٌ فيما ينقل على تقرير ما يتعلق بصفة العلو وصفة الاستواء، هذا هو المقصود الأصلي في هذه المنقولات التي يسوقها لنا، وإن كان يسوق تَبعًا لذلك أشياء أخرى من تقريرات تتعلق بصفات أخرى أو بغير ذلك من مسائل الاعتقاد.

لكن المقصود الذي انطلق في ابتداء حديثه وابتداء نُقُوله عنه هو تقرير هذا الأصل، وهو ثبوت علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى واستوائه على عرشه كما يليق به جل وعلا. واعتبر في هذا كل هذه النقولات تأملها، تجد أن الخيط الرابط بينها هو هذه المسألة، ولا شك أن مسألة العلو من كُبريات المسائل التي وقع فيها النزاع بين أهل السنة والجماعة وأهل البدع.

هذا نقْل عن (معمر بن أحمد الأصبهاني) الإمام الجليل المتوفى سنة ثماني عشرة وأربع مائة، وقد مرَّ بنا ذكْره في سياق الكلام عن قاعدةٍ في العلم بالصفات؛

حينما ذكرنا أو ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مقالة الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول .. » إلى آخره .

ذكرنا أن هذه الجملة جاءت بنصِّها أو بقريب منها عن:

- مالك.
- رَبيعة الرأي.
- عن أم سلمة.
- جاء ذكر مَعمر بن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في ذاك المقام.
- وذكرنا خامسًا: أبا جعفر الترمذي، ولكن مقالة أبي جعفر كانت تتعلق بصفة النزول.
- وإن أضفت إليها هذه الكوكبة من أهل العلم سادسًا فلا بأس، ألا وهو: وهْب بن مُنبه رَحِمَهُ اللَّهُ التابعي، فقد أشار الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الأربعين» إلى أنه قال جملة قريبة من هذه الجملة، أشار إلى هذا إشارة وإن لم يكن قد نقل نصَّها.

المقصود: أن من الكلام الحسن ما ذكره هذا الإمام مَعمر بن أحمد الأصفباني الذي كان تلميذًا للطبراني وأبي الشيخ وغيرهما من أهل العلم.

قال: (شيخ الصوفية في حدود المائة الرابعة في بلاده)؛ ولا شك أن مراده رَحِمَهُ اللَّهُ بالصوفية هاهُنا: الصوفية الزهاد الصالحين لا الضالين، ليسوا الصوفية الضُّلاَّل أصحاب البدع والخرافات والشركيات.

وقد قرر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الرد على الشَّاذلي أن **المنتسبين إلى التصوف والمتكلمين فيه يرجعون في الجملة إلى ثلاثة أقسام**:

❁ **القسم الأول**: من كانوا على منهج أهل السنة والحديث، ومن المنكرين للبدع؛ منكرين لبدع الجهمية والمعتزلة بل والكلابية، نَاهِيك عن بدع الفلاسفة والباطنية، ومِن هؤلاء: أبو سليمان الداراني، والجُنيد الفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أَدهم، وعمرو بن عثمان المكي، وغير هؤلاء من أهل العلم الذين لهم قدَم صدْق عند أهل السنة، وثناءٌ جليل عليهم مدوَّنٌ في كتبهم وشائعٌ على ألسنتهم.

❁ **والصنف الثاني من الصوفية**: هم أولئك السائرون على طريقة أهل الكلام، تجد أنه كُلابيٌّ، أو أنه أشعريٌّ، أو أنه يسلك نحو هذه المسالك الكلامية المبتدعة، ومن أولئك: أبو القاسم القُشيري صاحب «الرسالة القشيرية» المشهورة.

❁ **أما البلاء كل البلاء فهو في القسم الثالث**: أولئك الذين انحرفوا انحرافًا عظيمًا فنحَوا نحْو الفلاسفة، بل إنهم أخذوا مُخَّ الفلسفة فكَسوه لِحَاء الشريعة، وأولئك على رأسهم: ابن عربي الطائيّ، وابن سَبعين التّلْمساني، والحلاج، ومَن تسمَّوا بإخوان الصفا، وأمثال هؤلاء.

ودرَج على طريقتهم وسلك مسلكهم غالب الطُّرقية الذين عُرفوا في القرون المتأخرة، فإنهم على هذا المنهج يسيرون؛ قد جمعوا من البدع والضلالات فأوعَوا، فقد جمعوا القول بالاتحاد ووحدة الوجود، والغالب أنهم يتراوحون بينهما، جمعوا إلى

هذا الشرك بالله ﷻ في الألوهية بل في الربوبية، نَاهِيك عن مَقالاتٍ أخرى من تَجَهُّمٍ وجبْرٍ وإرجاءٍ وبدع لا حصر لها.

فإذا سمعتَ كلمة (الصوفية) فينبغي أن تُحسن تنزيلها على مَن قِيلت في حقه، هل المراد بهذا هؤلاء الصوفية؟ أو هؤلاء؟ أو أولئك؟ ولا تعطي حكمًا عامًّا للجميع.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال الإمام العارف مَعْمَرُ بن أحمد الأصبهاني -شيخ الصوفية في حدود المائة الرابعة في بلاده- قال: «أحببتُ أن أوصي أصحابي بوصية من السُّنة وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه وصية عظيمة، وهي وصية طويلة أيضًا ساقها بكمالها قَوَّام السنة في كتابه «الحجة» في الجزء الأول بعد الصحيفة رقم مائتين، وبلغت في الكتاب المطبوع نحوًا من أربع عشرة صحيفة.

فهي وصية عظيمة، واعتقادٌ حسَن، حبذا لو رجعتَ إليه. وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ انتَخب من كلامه جملةً دوَّنها فيما بين أيدينا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

قال فيها: «**وأنَّ الله استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، والاستواء معقول، والكيف فيه مجهول.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

في الأصل لهذه الجملة تَتِمَّةٌ، شيخ الإسلام اختصر الكلام، وبعد هذه الجملة: «**والإيمان به واجب، والإنكار له كفْر**»، تَتِمَّ هذه الجملة وهي بهذا ستكون على وِزان كلمة الإمام مالك أو تكون قريبة من كلمة الإمام مالك، قال بعد كلمة مجهول: «والإيمان به واجب، والإنكار له كفْرٌ».



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأنه ﷻ بائن من خلقه، والخلق منه بائنون، بلا حُلول ولا ممازجة، ولا اختلاط ولا ملاصقة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كلمة (الملاصقة) ما قبلها صحيح مسلَّم لا إشكال فيه، أما كلمة (ملاصقة) ففيها وقفة ستأتي إن شاء الله إذا وصلنا إلى كلمة قريبة منها في كلام عَمرو بن عثمان المكي رَحِمَهُ اللَّهُ إن شاء الله.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

لأنه الفرد البائن من خلقه، الواحد الغني عن الخلق.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

(الفرد) في نسخة من الحموية في تحقيق آخر جاءت: (المنفرد)، ولا أدري في التحقيق الذي عندي ما أشار إلى هذا الاختلاف، على كل حال في نسخة (المنفرد)، وفي النسخة التي بين أيدينا: (الفرد).

و(الفرد) لا أعلم دليلاً صحيحاً على تسمية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به، وإذا استعمله أهل العلم فإنهم يريدون به الإخبار عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويريدون به ما يدل عليه معنى اسم الله عَزَّ وَجَلَّ (الواحد) أو (الوتر) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والمقصود: أنه المنفرد جل وعلا بذاته وصفاته وعظمته، وأنه المنفرد عن خلقه العالي عليهم جل في علاه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأن الله ﷻ سميع، بصير، عليم، خبير، يتكلم، **ويرضى، ويسخط، ويضحك، ويَعجب، ويتجلَّى لعباده يوم القيامة ضاحكًا.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

التجَلِّي: هو الظهور والبيان؛ الله ﷻ يوم القيامة سيتجلَّى لعباده المؤمنين ضاحكًا، كما ثبت هذا في «صحيح مسلم» من حديث جابر ﵁؛ أن الله ﷻ إذا أمَر كل قوم أن يَتْبَعوا من كانوا يعبدون، فإنه يظل أهل الإيمان، فيأتيهم الله ﷻ، فيقول: «ماذا تنظرون؟» فقالوا: ننظر ربنا، يعني: ننتظر ربنا، فقال: «أنا ربكم»، فقالوا: حتى ننظر إليك، فيتجلَّى لهم ﷻ ضاحكًا.

أسأل الله جل وعلا أن لا يحرمنا تلك النظرة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ويَنْزِلُ كلَّ ليلةٍ إلى سماءِ الدُّنيا كيف شاء فيقول: «**هل من داع فأستجيب له؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائبٍ فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر**»، ونزول الرب إلى السماء بلا كيف ولا تشبيه، ولا تأويل، **فمَن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال، وسائر الصفوة من العارفين على هذا**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

وهي كما ذكرتُ لك عقيدةٌ طويلة يحسُن الرجوع إليها.

وذكرتُ لك فائدةً في درسٍ سابق: إذا وجدت من يثبت لله ﷻ صفتين، فالغالب أنه مثبت لجميع الصفات، امتحنه في هاتين الصفتين: صفة النزول، وصفة المحبة؛ متى ما وجدت الإنسان مُثبتًا لله ﷻ الإثبات الصحيح على طريقة السلف الصالح في هاتين الصفتين، فاعلم أنه لغيرهما في الغالب أثبت، يعني يثبت غيرهما من باب أَولى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلَّال في كتاب «السنة»: حدَّثنا أبو بكر الأثرم، حدثنا إبراهيم بن الحارث -يعني العبَّادي- حدثنا الليث بن يحيى قال: سمعتُ إبراهيم بن الأشعث، قال أبو بكر -وهو صاحب الفضيل- قال: **سمعتُ الفضيل بن عياض يقول**: «ليس لنا أن نتوهَّم في الله كيف هو؛ لأنَّ الله عَلَىك وصف نفسه فأبلغ، فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [سورة الإخلاص] فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه وصيةٌ للإمام الفضيل بن عياض؛ الزاهد العالم المشهور، وابتدأها بالتنبيه على أن القاعدة عند أهل السنة والجماعة هي: (قطْع الطمع عن إدراك كيفية الله سبحانه في ذاته أو صفاته).

هذه قاعدة ينبغي أن تأخذ نفسك بها (قطْع الطمع عن إدراك كيفية الله جل وعلا في ذاته وصفاته)، فلا نتوهَّم كيف هو سبحانه، لِمَ؟

❁ **أولًا**: لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالنسبة لنا غيبٌ؛ ما رأيناه ولا رأينا مثيلاً له، فأيّ كلام بغير ما جاء في النصوص هو قول عليه بغير عِلم، وهذا من أعظم المنكرات المحرمات، فحذارِ من أن تقول على الله بغير علم، ولا تقل عليه إلا الحق؛ ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف:١٦٩].

❁ **والأمر الثاني**: أن الله أعلم بنفسه ﷻ، ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٠]؛ فقِفْ حيث ما وقف بك النص، والله ﷻ لم يبيّن لنا كيف هو أو كيف هي صفاته، فلا تتجاوز ما أُخبرت به عنه.

❁ **وثالثًا**: أنه سبحانه أبلغ وصفًا وأحسن حديثًا من خلقه؛ وعليه فالوقوف عند حد ما أخبر هو اللائق بك يا أيّها العبد له، والله سبحانه ما بيَّن لنا كيفية ذاته وكيفية صفاته، (فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكل هذا: النزول، والضحك، وهذه المُباهاة، وهذا الاطلاع كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحَك، وكما يشاء أن يطلع. فليس لنا أن نتوهَّم كيف وكيف؟



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه الصفات إذا أُخبرنا بها في أدلة الكتاب والسنة فالواجب أن نقطع من أنفسنا التطلع والتشوّف والطمع في معرفة كيفية هذه الصفات. حذارِ من أن يحُوم فِكْرك حول هذا المرعى، إذا سمعتَ الحديث فضَع بين فكرك وبين هذه الوساوس والخيالات حصْناً مَنيعًا، فلا تطلق لعقلك العِنان في معرفة كيفية صفة الله ﷻ، وإنما آمن بالصفة، وتفكر في آلاء الله سبحانه وآياته دُون أن تتفكر في ذاته وكيفية صفاته.

قال: (النزول، والضحك، وهذه المُباهاة، وهذا الاطلاع) المُباهاة: المفاخرة، كما جاء في «صحيح مسلم» من «أن الله ﷻ يَدْنُو عَشيّة عرفة، فيباهي بأهل عرفة الملائكة»، فهذا من صفات الله ﷻ الاختيارية؛ المُباهاة.

كذلك (الاطلاع) من الصفات الاختيارية لله سبحانه. **والاطلاع**: هو البُدو والظهور من علوٍ.

ومن أدلته: ما ثبت عند أحمد والترمذي وغيرهما عن النبي ﷺ « أن الله جل وعلا يجمع الناس يوم القيامة في صعيد واحد، ثم يطَّلع عليهم، فيقول: لِيتَّبع

كل إنسان ما كانوا يعبدون»، ويدخل في هذا أيضًا: ما ثبت في «الصحيحين» من قوله ﷺ: «وما يُدريك لعلَّ الله اطَّلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم».



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكل هذا: النزول، والضحك، وهذه المُباهاة، وهذا الاطلاع كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحَك، وكما يشاء أن يطلع. فليس لنا أن نتوهَّم كيف وكيف.

فإذا قال الجهمي: أنا كافر برب يزول عن مكانه!

فقُل: أنا أُؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء».

ونقل هذا عن الفضيل جماعة، منهم البخاري في «خلق أفعال العباد».

ونقله شيخ الإسلام بإسناده في كتابه «الفاروق» فقال: حدثني يحيي بن عمار، قال: حدَّثنا أبي، قال: حدَّثنا يوسف بن يعقوب، قال: حدَّثنا حَرَميّ بن على البخاري وهانئ بن النضر عن الفضيل.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه جملةٌ في غاية الحسْن، وعقَّب عليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: ونقل هذا عن الفضيل جماعة، منهم: البخاري في «خلْق أفعال العباد»، هذه الجملة: (إذا قال الجهمي: أنا كافر برب يزول عن مكانه! فقُل: أنا أُؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «درْء التعارض» في الجزء الثاني في أوائله: «إن أهل العلم تلقّوا هذه الكلمة عن الفضيل بالقبول»، فهي كلمةٌ حسنة وفيها إبرازٌ لمنهج أهل السنة، ورَدٌّ حسن على المعطلة.

فـ (أنا أُؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء) وهذا هو الكمال، الكمال هو: أن الرب سبحانه يفعل ما يشاء إذا شاء كيف شاء ﷻ، ليس الكمال أن يكون معطلاً عن الفعل فيُشبه الجامدات، إنما الكمال أن يفعل ما يَليق بجلاله وعظمته، وما يتوافق وحكمته ﷻ.

وهذه الجملة تسلَّط عليها أهل البدع بالتحريف، وهي: (**يفعل ما يشاء**)، جماعة من المعطلة فسَّروا هذه الجملة: بأنه يحدِث شيئًا منفصلاً عنه؛ يفعل ما يشاء: يخلق شيئًا يسمى النزول، يسمى الاستواء، يسمى المَجيء، يسمى الخلق، فهذا المخلوق المنفصل عنه هو معنى فعْله ما يشاء.

والسبب الذي أدَّى بهم إلى هذا: هو اعتقادهم أن الله ﷻ منزَّه عن أن يقوم به فعْلٌ اختياري، فقيام الأفعال الاختيارية به ﷻ يقتضي حلول الحوادث به كما زعَموا، ومسألة حلول الحوادث أصلٌ كبير عند القوم، والنقاش فيه نقاشٌ طويل، لعلَّ الله ﷻ ييسّر أن نخصّه بوقت نناقش هذا الأصل فيه على وجه التفصيل.

والذي يعتقده أهل السنة والجماعة: أن ما أخبر الله ﷻ به حق، وإضافة هذه الصفات إلى الله جل وعلا هو الكمال. سَموا هذا حوادث أو لم يُسموه، فإن هذا لا يُخرجه عن أنه من الكمال الذي يستحقه ﷻ، فلَه الكمال المطلق تبارك وتعالى بذاته وبما يقوم به من الصفات، وصفات كل منصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته.

وما أثار القوم شُبهةَ حلول الحوادث إلا لأنهم مرضى، مرضى بأيِّ مرض؟ بمرض التشبيه، ما قالوا، ولا أصَّلوا هذا الأصل إلا لأنه ما وقع في نفوسهم إلا أن الذي يقوم بالله ﷻ من جنس ما يقوم بالمخلوق، فلِذا أتوا بهذه التُّراهات من الأقوال، وعارضوا بها النصوص الصحيحة الصريحة.

المقصود: أن السلف رحمهم الله إذا قرروا أن الله جل وعلا يفعل ما يشاء، فإن مرادهم بذلك: أنه يقوم به ﷻ فعلٌ بمشيئته؛ فهو سبحانه ينزل، وهو سبحانه يستوي وهو سبحانه يخلق، وهو سبحانه يأتي ويجيء، إلى آخر ما هنالك من الصفات، فهذا مراد هذا الإمام الجليل في قوله: (**أنا أُؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء**).

وتشبه هذه الكلمة من الفضيل رَحِمَهُ اللَّهُ كلمةً قريبة منها حسَنةً جليلة للإمام إسحاق ابن راهويه؛ وذلك فيما أخرجه البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات»، قال: «جمَعَنِي بهذا المبتدع -وهو إبراهيم بن أبي صالح- مجلسُ الأمير عبد الله بن طاهر» الأمير العادل أمير خُراسان، جمَعَه مجلس الأمير مع هذا المبتدع إبراهيم بن أبي صالح، «فقال إبراهيم: كفرتُ بربٍّ ينزل من سماء إلى سماء، فقال إسحاق رَحِمَهُ اللَّهُ: آمنتُ بربٍّ يفعل ما يشاء».

ومن إنصاف الأمير عبد الله أنه رضي كلام إسحاق وأنكر على إبراهيم كلامه. وهذه قصة صحيحة صححها الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الأربعين في صفات رب العالمين».



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال عمرو بن عثمان المكي في كتابه الذي سماه «التعرُّف بأحوال العباد والمتعبدين» قال:

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا نقْل جديد عن هذا الإمام الزاهد الذي هو (عمرو بن عثمان المكي)، المتوفى سنة سبع وتسعين ومائتين، وكان صاحبًا للجُنيد، وكان يوازنه في الفضل والعلم، ولكن حصلت بينهما جَفْوة لمَّا تولى عمرو قضاء جدة.

واسمه عجيب! عمرو بن عثمان بن كُرَب بن غُصَص المكي رَحِمَهُ اللَّهُ، وكتابه هذا «التعرُّف لأحوال العباد والمتعبدين» مفقود فيما أعلم، ونقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وابن القيم والذهبي وغيرهم نقولات كثيرة، وهذا من النقول الطويلة التي نقلها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

«ما يَجِيء به الشيطان للتائبين» -وذكر أنه يوقعهم في القنوط، ثم في الغرور وطول الأمل، ثم في التوحيد-، فقال: «مِن أعظم ما يوسوس في التوحيد بالتشكيك، أو في صفات الرب بالتمثيل والتشبيه، أو بالجحد لها والتعطيل». -فقال بعد ذكْر حديث الوسوسة-:



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

وفي هذا الزمان كثرة الوسوسة يا إخوتاه، الوسوسة المتعلقة بذات الله سبحانه وصفاته كثُرت -مع الأسف الشديد- بفعْل هذا التيار القوي من التشكيك في هذا الدين القويم، وبالدعوة إلى الإلحاد، واللادينية كثر التشكيك، فأدَّى هذا إلى وقوع الوساوس والخَطَرات الفاسدة المتعلقة بالله ﷻ في نفوس كثير من الشباب والفتيات.

ومن واجب طالب العلم أن يُحسِن علاج هؤلاء المرضى، هذا مرض فاشٍ منتشر، وحرِّك ترى، فكُن مستعدًا لمُعالجة من قد تُقابله من هؤلاء المرضى بهذه الوساوس؛ وهذه الوساوس لا حصر لها، يعني ليس لها حد، هي من قَبيل ما لا ينقض الوضوء، شيء له حصر، فالعلاج لهذا هو في جُمل من الكلام وقواعد عامة تطبَّق في غالب أحوال هؤلاء المُوسوسِين، فإذا كان هناك من ابتُلي بهذا المرض في السابق، فالوضع الآن قد زاد عمَّا مضى كثيرًا مع الأسف الشديد.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

«واعلم –رحمك الله – أن كُلَّ ما توهَّمه قلبك، أو سَنَح في مجاري فكرك، أو خطر في مُعارضات قلبك من حُسْنٍ أو بَهاء، أو ضياء أو إشراق، أو جمالٍ، أو شبح ماثِل، أو شخص متمثل: فالله تعالى بغير ذلك، بل هو تعالى أعظم وأجل وأكبر، ألا تسمع إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤] أي: لا شَبيه، ولا نظير، ولا مساوي، ولا مثْل.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

نبَّه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا النقل على خطأ يقع فيه بعض السالكين طريق التصوف؛ وهو أنه يلُوح لهم شيء –إما تلُوح لهم أنوار، أو يلُوح لهم شبَح، أو يتراءون صورة حسنة من بعيد– فيتوهَّمون أن هذا الذي يشاهدونه هو الله العظيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولا شك أن هذا من مكايد الشيطان ومن تلاعبه بهم، وليس عبثًا أن أمَرنا النبي صَلَّىٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن نتعلم «أنَّنا لن نَرى ربنا حتى نموت»، فهذا إذا استقر في نفسك فإنه يقطع كل هذه الوسائس عنها، قال صَلَّىٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في «صحيح مسلم»: «تعلَّمُوا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا».

فهذه الأوهام والخطرات وقعت لأُناس؛ نظرًا لضعف عِلمهم، أو ضعفٍ في إدراكهم، أو ضعفٍ في إيمانهم وتوحيدهم، فصاروا يتخيلون أنهم يرون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في اليقظة، فأراد الشيخ عمرو بن عثمان أن ينبِّه على هذا الخطأ، قال: (فالله تعالى بغير ذلك، بل هو تعالى أعظم وأجل وأكبر).

وهنا وقفة تتعلق بجملة قد تُفهم من هذا الكلام، وهي منتشرة مدونة في كثير من الكتب، وهي: (كل ما خطر بالبال فالله بخلافه). وهذه الجملة لها مَحمل حسن، ولها مَحمل بخلاف ذلك.

قد يستعملها المعطلة في معنى فاسد، يقولون: (كل ما خطر بالبال، أو ورَد على الخاطر فالله بخلافه)، وإذا رجعت إلى مقالات الإسلاميِّين فيما دَوَّنه أبو الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ من المقالات التي أجمَع عليها المعتزلة، تجد أنه يذكر أنهم يقولون: (كل ما خطَر بالبال وتُصوِّر بالوهم فغيْر مُشابهٍ له).

ومرادهم ومراد غيرهم ممَّن يذكر هذه الجملة من المتكلمين إلى الأشاعرة ومن غيرهم: أنَّ القدر المشترك منفي، يريدون أن يصلوا إلى نفي القدر المشترك في الصفات، فيقطعون العلائق بين ما ورد في النصوص من صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وما يُفهم من معناها في أصل اللغة، وهذا الذي أسمَيناه بـ(القدر المشترك) الذي يشترك فيه الخالق والمخلوق. فأصل الرحمة والعلم والسمع والبصر شيء يتصف الله عَزَّ وَجَلَّ به، فالله يسمع ويبصر ويعلم ويرحم، والمخلوق كذلك، لكن ثَمَّة بَونٌ شاسِع بينما يقوم بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من هذه الصفات، وما يقوم بالمخلوق.

الشاهد: أن للمعطلة غَرضًا فاسدًا في استعمال هذه الجملة.

أما أهل السنة فإنهم إذا استعملوا هذه الكلمة فإنهم يريدون بذلك: كل ما خطر ببَالِك من الكيفيات، فهذا قدْر لا يمكن الوصول إلى علمه، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ليس على هذه الكيفية التي توهَّمتها، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وهذا إذا كان حاصلاً في حق مخلوقات، فكل ما وصَل إليه ذهنك أو

تسامَى إليه فكرك من كيفية ذات أو صفات الملائكة أو الجن؛ فالواقع أن حقيقتهم على خلاف ذلك.

بل أنت فيك ما لا يمكنك إدراك كيفيته، مهما فكرت في كيفية الروح التي بين جَنبَيك، فاعلم أن حقيقتها على خلاف ذلك، فإن ما يصل إليه الوهم والخاطر ما يصل إليه تفكيرك محدود بالمعطيات الحسية التي سبقت إلى ذهْنك، فأنت لا يمكن أن تفكر أو تصِل إلى صورة أو كيفية إلا في حدود ما أحسسْتَه بحواسك، وما زاد عن ذلك فهو شيء خَفيٌّ عليك، هذا شيء مجهول لا يمكنك أن تصل إليه. فإذا كان من المخلوقات ما تقطَع يقيناً بأن كيفيته على خلاف ما تفكرت فيه، فكيف بالخالق ﷻ؟

وأما بالنسبة ما يتعلق بالله جل وعلا، وما يُستعمل من هذه العبارة، فإذا استعملها أهل العلم -كما ذكرتُ لك- فمرادهم ما تقدم. والأحسن في صياغة هذه الجملة أن يُقال: (ما خطر ببالك فيما يتعلق بصفات الله ﷻ، فإن كان نقصًا فالله منزَّه عنه، وإن كان كمالًا فالله أعظم وأجل منه).

والواجب بكل حال -كما تقدم- أن يقطع الإنسان الطمع من نفسه عن إدراك كيفية ما غاب عنه من صفات الله ﷻ، إذْ هذا شيء لا سبيل إليه.

كيفية المرء ليس المرء يُدركها فكيف كيفيّة الجبار ذِي القِـدَم



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

أَوَلَمْ تعلَم أنه تعالى لما تجلَّى للجبل تَدَكْدَك لعِظم هَيبته، وشامخ سلطانه، فكما لا يتجلَّى لشيء إلا اندَكَّ، كذلك لا يَتوهَّمه قلْبٌ إلا هلَك، فرُدّ بما بيَّن الله في كتابه من نفيه عن نفسه: التشبيه، والمثْل، والنظير، والكفؤ.

فإن اعتصمَت بها وامتنعت منه أتاك من قبل التعطيل لصفات الرب تبارك وتعالى وتقدس في كتابه وسُنة رسوله محمد ﷺ، فقال لك: ...



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أول ما يبدأ بك -على ما ذكر المؤلف- يبدأ بك بالوسوسة المتعلقة بالتكييف والتشبيه، فإذا أَيِس منك انتقل بك إلى درجة أخرى من الوساوس وهي المتعلقة بالتعطيل، وقد أحسَن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان هذين المسلكين الضالَّين: مسلك التكييف، ومسلك التمثيل، وأن هذا وهذا كلاهما من وساوس الشيطان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فقال لك: إذا كان موصوفًا بكذا أو وصفته أوجبْتَ له الشَّبَه، فأَكْذِبْه؛ لأنه اللعين إنما يريد أن يَستزِلَّك ويُغويك ويُدخلك في صفات الملحدين الزائغين الجاحدين لصفة الرب تعالى.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

وهذه هي الشبهة الكبرى عند المعطلة قديمًا وحديثًا؛ فإنهم يزعمون أن اتصاف الله ﷻ بهذه الصفات التي يخالفون أهل السنة في إثباتها يقتضي التشبيه، فلأجل هذا يفرون من التشبيه في زَعمهم إلى التعطيل؛ عن طريق التأويل أو عن طريق مسلك التفويض.

وعلى كل حال؛ تزول الشبهة من أصلها بتوفيق الله سبحانه لمن جمع بين إثبات القدْر المشترك والقدْر المميِّز الفارِق؛ تزول الشُّبهة من أصلها، ولا مجال حينها أن يُوسوِس لك الشيطان بأن إثبات هذه الصفة يقتضي التشبيه؛ لأنك ستُجيب هذا اللَّعين بأن الذي أثبتَه إنما هو صفةٌ لائقة بالله سبحانه مختصةٌ به، لا تماثِل صفة المخلوقين، والحمد لله رب العالمين، ما المشكل بعد هذا؟ تزول الشبهة من أصلها. مَن حلَّ هذه العقدة فما بعدها سيكون أسهل وأيسر بتوفيق الله سبحانه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فاعلم -رحمك الله- : أن الله واحدٌ لا كالآحاد، فرْدٌ صمَدٌ، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ .

إلى أن قال: «خَلَصَت له الأسماءُ السَّنِيَّة فكانت واقعة في قديم الأزَل بصدْق الحقائق، لم يستحدث تعالى صفةً كان منها بَرِيًّا خَليًا، أو اسمًا كان منه بَريًا تبارك وتعالى.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

فلا يزال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يسوق لنا هذه الجملة من كلام عمْرو بن عثمان المكي، في كتابه «التعرُّف» ، ووصلنا إلى هذا الموضع في الدرس الماضي، وفيه يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: (فاعلم رحمك الله تعالى، أن الله واحدٌ لا كالآحاد)؛ الله عَزَّ وَجَلَّ هو الواحد القهار، هو الأحد الصمد، هو واحدٌ جل في علاه في ذاته فلا كُفْء له، وهو واحدٌ في صفاته فلا مِثْل له، كما هو واحدٌ في عبادته فلا شريك له.

هو (واحدٌ لا كالآحاد)؛ هذا الوصف يُطلق على المخلوق والخالق، فالمخلوق يقال له واحد، والله عَزَّ وَجَلَّ واحد، ثَمَّة قدْرة مشترك، لكن مع ذلك ثَمَّة قدْرٌ مميِّز فارق، فالله واحد لا كالآحاد.

ثم قال: (فرْدٌ صمَد)؛ الفرد بمعنى الواحد، وإن كان لم يصح في لفظ (الفرد) اسمًا لله عَزَّ وَجَلَّ حديث، فالله عَزَّ وَجَلَّ واحدٌ صمَدٌ (لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كُفُوًا أحد).

قال: (إلى أن قال: خَلَصَت له الأسماءُ السَّنِيَّة)؛ خَلصَت له يعني: تفرَّد بها، (الأسماءُ السَّنِيَّة) يريد في هذا الموضع بالأسماء السَّنية: كل ما يضاف إلى الله ﷻ من أسماء وصفات بدليل ما سيقوله بعد قليل.

قال: (فكانت واقعة في قديم الأزَل بصدْق الحقائق، لم يستحدث تعالى صفة كان منها بَرِيًّا خَليًا، أو اسمًا كان منه بَريًا تبارك وتعالى)؛ الله ﷻ متصفٌ بصفات جليلة، كما أن له الأسماء الحسنى. وأسماءه تعالى قديمة، بمعنى أنه تسمَّى بها في الأزَل تبارك وتعالى، وليس أنه استحدَث له اسمًا، أو أنه لم يَتسمَّ بأسمائه أو ببعضها حتى سمَّاه خلْقه بها، حاشا وكلا أن يكون ذلك كذلك، بل الله ﷻ هو الذي سمى نفسه، «أسألُك بكلِّ اسمٍ سمَّيتَ به نفسك» كما جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ، فهذه الأسماء سمَّى الله ﷻ بها نفسه، وهي أسماء قديمة ثابتة له تبارك وتعالى في الأزل.

كما أنه ﷻ متصف بصفات الكمال أزَلًا وأبدًا، قاعدة أهل السنة والجماعة في هذا المقام: أن الرَّب ﷻ لم يزل ولا يزال متصفًا بصفات الكمال منعوتٌ نُعُوت الجلال؛ وذلكم أن هذه الصفات صفات كمال، ففقْدها نقصٌ، والله جل وعلا منزَّه عن النقص. فالله ﷻ لم يزل في الماضي ولا يزال في المستقبل متصفًا بالكمال المطلق، وكماله تبارك وتعالى باتصافه بهذه الصفات العظيمة الجميلة الجليلة.

وتقرير هذا مهم أن تفهمه في ضوء ما سيأتي في كلام عمْرو بن عثمان في هذا الموضوع.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فكان هاديًا سيَهدي، وخالقًا سيخلُق، ورازقًا سيرزق، وغافرًا سيغفر، وفاعلاً سيفعل.

لم يَحدُث له الاستواء إلا وقد كان في صفته أنه سيكون ذلك الفعل، فهو تسمَّى به في جملة فعله كذلك، قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر:٢٢] بمعنى: أنه سيجيء، فلم يستحدث الاسم بالمَجيء، وتخلَّف الفعل لوقت المَجيء، فهو جاء سيَجِيء، ويكون المَجيء منه موجودًا بصفةٍ لا تلحقُه الكيفية ولا التشبيه؛ لأن ذلك فعْل الربوبية، فتَنحسِر العقول، وتنقطع النفس عن إرادة الدخول في تحصيل كيفية صفة المعبود، **فلا تذهب في أحد الجانبين: لا مُعطِّلاً ولا مُشبهًا**، وارضَ لله بما رضي به لنفسه، وقِف عند خبره لنفسه مُسلِّمًا مُستَسلِمًا مُصدقًا؛ بلا مُباحثة التفسير ولا مقايسة التفكير».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة في كلام عمرو بن عثمان قد اشتملت على ما فيه مخالفة لاعتقاد أهل السنة والجماعة فتنبَّه!

يقول: (فكان هاديًا سيَهدي، وخالقًا سيخلُق، ورازقًا سيرزق، وغافرًا سيغفر، وفاعلاً سيفعل) ما مراده بهذه الجملة؟

مراده: أن الله ﷻ تسمى بهذه الأسماء -باسم الغفور، باسم الرحيم، باسم الكريم..الخ واتصف في الأزل بالهداية، كونه هاديًا، وبأنه خالق، كونه يخلق،

وبكونه يرزق، وبكونه يغفر، ولكن ليس لهذه الصفات آثار، إنما يقال: الله ﷻ متصف بالرَّزْق، والله ﷻ يرزق، هذا اتصف به قديمًا، ولكن لم يحصل أن رزَق ﷻ إلا بعد حين، إلا بعد أن وُجِدَ المرزوق، فلما وُجد مرزوق وإلا كان متصفًا في الأزل ﷻ بأنه رازق، لكنه ما حصل منه رزْق إلا بعد حين. قال: (فكان هاديًا) في الماضي، و(سيَهدي) في المستقبل، ولم يكن هاديًا في الماضي، يُقال فقط من باب الوصف أنه متصف بأنه هادٍ متصف بأنه رازق، لكن ما حصل منه هذا، لم يحصل أن رزق، لم يحصل أن رحم، ولم يحصل أن غفر، ولم يحصل أن يفعل، ما حصل منه فعل وإن كان فاعلاً.

وهذا لا شك أنه مسلك باطل، وهذا هو الذي عليه الكلاَّبية الأشعرية، وعمرو بن عثمان مَن نقل عنه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاهُنا وافقهم على هذا الأمر، فإن القوم يزعمون أن الله ﷻ تسمَّى بالأسماء أزلًا، واتصف بالصفات أزلًا، ولم يكن لهذه الصفات آثار، ثم حدَثت الآثار من بعدُ؛ وهو الغفور المتصف بالمغفرة وإن كان لم يغفر، هو الخالق في الأزل وإن كان لم يخلق في الأزل إنما ابتدأ الخلق من بعدُ. فليس ثَمَّة تسلسُل في هذه الأفعال عند القوم في الماضي، وهذه مسألةٌ دقيقة.

أما الذي عليه أهل السنة والجماعة: فالله ﷻ لم يزل متصفًا بصفات الكمال، والصفات المتعدِّية لابد أن يكون لها آثار؛ إذا كان الله ﷻ هو الخالق، إذًا لابد أن يكون ماذا؟ يخلق ﷻ ويوجد المخلوقات بالفعل، إذا كان الله ﷻ غفورًا، إذًا لابد من أن يكون غافرًا للذنوب، إذا كان الله ﷻ رازقًا، إذًا لابد أن يكون رازقًا في الأزل، فلم يزل الله ﷻ فاعلاً، لم يزل الله ﷻ متكلمًا، لم يزل الله ﷻ

متصفًا بصفات الكمال، ولذا قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يزل الله عالمًا متكلمًا غفورًا».

وهذه المسألة قد تكلم فيها السلف قديمًا، ولذلك لمَّا سُئل ابن عباس رضي الله عنهما عما جاء في نحو قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء:٩٦]؟ قال: «كان ولا يزال ولم يَزل»، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غفور رحيم رفي الأزل، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كذلك الآن، وهو كذلك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في المستقبل.

إذًا القاعدة عند أهل السنة والجماعة في هذا المقام كما قدَّمتُ لك: صفات الكمال فقْدُها نقص، والله منزَّهٌ عن النقص، وليس المقصود باتصاف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بها مجرد قدْرته عليها، ليس الأمر كذلك كما يدَّعي هؤلاء المتكلمون.

بل القاعدة عند أهل السنة والجماعة في هذا المقام: أن جميع صفات الكمال متى ما ثبت إمكان اتصاف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بها في الماضي، وجَب اتصاف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بها وجودًا، يعني: وجَب وجودها في الأزل، إذا أمكن اتصاف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بها في الأزل وجَب وجودها في الأزل).

وهذا مبحث دقيق، قرَّره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في المجلد السادس عشر من «مجموع الفتاوى»، وذلك أن وجود المقتضِي مع زوال المانع يتوجَّب معه حصول الفعل، والمقتضِي هو كمال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، ولا مانع -تعالى الله- عن أن يكون متصفًا بالكمال، إذًا لم يزل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى متصفًا بصفات الكمال.

وهذا المبحث مبحث كبير عظيم، وربما يدق فهْم ذلك على عقول كثير من الناس؛ لأن العقول محدودة، ونحن نتكلم عن لا بداية، الله عَزَّوَجَلَّ هو الأول، الله

ﷻ ما من زمنٍ يُقدَّر في الأذهان إلا الله ﷻ كان موجودًا فيه وما قبل، إلى متى؟ إلى ما لا بداية.

وعليه فلم يزل الله ﷻ خالقًا، كل مخلوق خلقه الله تبارك وتعالى فقد خلق قبله مخلوقًا، والذي قبله خلق قبله مخلوقًا، وهَلُمَّ جَرًّا إلى ما لا بداية؛ لم يزل الله خالقًا، جنْس الخلق قديم، وجنس الفعل قديم، وإن كان عين الفعل يتجدَّد.

فالله ﷻ استوى على العرش بعد خلْق السماوات والأرض، هكذا أخبرنا الله، والله ﷻ قادر على أن يستوي على ما يشاء قبل ذلك، لكنه أخبرنا أنه استوى على العرش بعد خلْق السماوات الأرض.

الله ﷻ أخبرَنا أنه رضي عن الصحابة إذْ يُبايعون رسول الله ﷺ تحت الشجرة، إذًا في ذاك الحين رضي الله ﷻ عنهم، ولم يكن هذا حاصلاً في الأزل.

إذًا أعْيان هذه الأفعال تتجدد، لِمَ؟ لأنها متعلقة بمشيئة الله ﷻ، وإن كان جنس الأفعال قديمًا؛ وعليه فالله ﷻ لم يزل خالقًا، ولم يزل فاعلاً ﷻ، ولا تظُنَّن أن المخلوقات هي ما تعلم من السماوات والأرض وما بينهما وما فيهما، الأمر ليس كذلك، الله جل وعلا يقول: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٨] ثَمَّة عوالِم كثيرة لا يعلمها الناس. فحذارِ من أن تقَع في الخطأ الذي وقع فيه المتكلمون، وهذه النبذة في هذا الموضع كافية، ولعلَّه تأتي فرصة أخرى نوسع الكلام في ذلك أكثر.

قال: (لم يَحدُث له الاستواء إلا وقد كان في صفته أنه سيكون ذلك الفعل، فهو تسمَّى به في جملة فعله كذلك)، في طبعة التويجري قال: (وقد كان في صفة أنه

سيكون ذلك الفعل، فهو يُسمى به في جملة فعْله كذلك)، كأن هذا أقرب وأوضح ممَّا في النسخة التي بين أيدينا.

المقصود: أنهم يعتقدون أن الله ﷻ لم يزل متصفًا بالاستواء، لِمَ؟ لأنه عَلِمَ أنه سيستوي، وإن كان ما استوى في الأزل، هذا الذي أراده عمْرو بن عثمان.

كذلك في قول الله جل وعلا: (﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢] بمعنى: أنه سيجيء، فلم يستحدث الاسم بالمَجيء، وتخلَّف الفعل لوقت المَجيء)؛ يعني متصفٌ بصفة المجيء أزلًا لكنه لم يفعل إلا من بعدُ، لم يفعل هذا أو لن يفعل هذا إلا يوم القيامة، لكنه في الأزل متصف بالمجيء. لا شك أن هذا باطل، بل هذا المجيء المعين الذي جاء الدليل فيه إنما يتصف الله ﷻ متى؟ يوم القيامة وإن كان جنس الفعل -كما ذكرتُ لك- قديمًا.

وهذا الاستدلال هو نزْع في تقرير هذا المذهب بهذه الآية، ولا شك أن هذا فهْم خاطئ؛ فهذه الآية البحث فيها بحث آخر، بخلاف ما قرَّر المؤلف.

فقد يقول قائل: إذا كان الأمر كما تذكر، لِمَ قِيل في أمْرٍ مستقبل سيفعله الله ﷻ مستقبلاً، لِمَ استُعمل فيه صيغة الماضي؟

الجواب: هذا بحثٌ آخر، فإن من بلاغة القرآن -وهذا مسلكٌ عربي معروف- أن يُخبَر عمَّا يقع مستقبلاً بصيغة الماضي تحقيقًا لوقوعه، وهذا تجده في نصوصٍ عدة تتعلق باليوم الآخر، ليس فقط فيما يتعلق بمجيء الله ﷻ، وإنما في أشياء أخرى؛ ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الزمر:٧١]، ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [الزمر:٧٣] أليس كذلك؟ مع أن هذا إنما يكون مستقبلاً في يوم القيامة، هذا إنما كان

تحقيقًا لوقوعه، بمعنى أن هذا واقعٌ قطعًا حتى كأنه قد وقَع بالفعل، فهذا تأكيد وتحقيق لمسألة الوقوع، وليس متعلقًا بما ذكَر.

قال: (فهو جاء سيَجِيء)؛ يعني يقول: فهو جاء بمعنى أنه سيَجيء مستقبلاً؛ للقاعدة التي عندهم، وهي منْع التسلسل في أفعال الله ﷻ في الماضي، وهذه المسألة الناس فيها على ثلاثة أقوال:

-منهم مَن منع التسلسل في أفعال الله ﷻ في الماضي والمستقبل، وهؤلاء الجهمية.

-ومِن أولئك مَن منع التسلسل في أفعال الله ﷻ في الماضي، وأجازه في المستقبل، وهم الأشاعرة.

-أما أهل السنة والحديث فإنهم يقرِّرون تسلسل أفعال الله ﷻ في الماضي والمستقبل.

فكما أنه ﷻ يفعل أفعالًا لا متناهية في المستقبل، فكل فعل يفعله سيفعل بعده فعلاً، وكل مخلوق يخلقه سيخلق بعده مخلوقًا، وهَلُمَّ جَرًّا إلى ما لا نهاية، كذلك الأمر في الماضي، والله ﷻ هو الأول والآخر.

ثم قال: (ويكون المَجيء منه موجودًا بصفةٍ لا تلحقُه الكيفية ولا التشبيه)، لا تلْحقه الكيفية يعني التكييف، يعني ليس لنا أن نعلم كيفية صفة الله ﷻ، وليس لنا أن نُشبِّه مجيئه بمجيء المخلوقات.

(لأن ذلك فعْل الربوبية، فتَنحسِر العقول، وتنقطع النفس عن إرادة الدخول في تحصيل كيفية صفة المعبود)؛ وهذا حق، وهو ما يقرره أهل السنة والجماعة.

ثم أوصى بهذه الوصية القيمة: (فلا تذهب في أحد الجانبين لا مُعطِّلاً، ولا مُشبهًا)، لكن المهم بعد أن تأخذ بهذه الوصية أن تفهم ما هو التعطيل وما هو التشبيه وما هو الإثبات، ما هو الإثبات على جادة السلف؟ فتَلتزم بذلك.

(وارضَ لله بما رضي به لنفسه، وقِفْ عند خبره لنفسه مُسلِّمًا مُستَسلِمًا مُصدقًا؛ بلا مُباحثة التفسير ولا مقايسة التفكير)؛ التفسير مراده به: تفسير الكيفية بدلالة ما سبق؛ لأنه قبل ذلك: (فتَنحسِر العقول، وتنقطع النفس عن إرادة الدخول في تحصيل كيفية صفة المعبود) إذًا التفسير هاهُنا تفسير الكيفية، فهذا يَعِظُك عمرو بن عثمان رَحِمَهُ اللَّهُ من أن تقع فيه؛ إيَّاك أن تحاول تفسير كيفية صفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (ولا مقايسة التفكير) أي: التفكير فيها، التفكير في كيفية صفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ونبَّه المحقِّق وفقه الله في الحاشية، قال: (في بقية النسخ: «بلا مباحثة التنفير، ولا مناسبة التنقير»)، يبدو -والله أعلم- أنه يريد بقوله: (بلا مباحثة التنفير) يعني بلا تفريقٍ بين الأدلة، فلا تفرِّق بين الأدلة، ولا تفرق بين الصفات من جهة الإثبات، (ولا مناسبة التنقير) يعني لا تنقِّر ولا تفتِّش عمَّا طُوي عنك عِلمه، والله عَزَّ وَجَلَّ أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

إلى أن قال: «والله تبارك وتعالى القائل: ﴿أَنَا اللَّهُ﴾ [القصص:٣٠] لا الشجرة.

الجَائِي قبل أن يكون جَائيًا لا أمْره.

المُتَجَلِّي لأوليائه في المعاد؛ تبيَضُّ به وجوههم، وتَفْلَج به على الجاحدين حُجَّتُهم.

المستوي على عرشه بعظمة جلاله فوق كل مكان تبارك وتعالى.

الذي كلَّم موسى تكلِيمًا، وأراه من آياته عظيمًا، فسَمِع موسى كلام الله؛ لأنه قَرَّبَه نَجِيًّا، تقدَّس أن يكون كلامُه مخلوقًا، أو مُحدَثًا، أو مَرْبُوبًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (والله تبارك وتعالى القائل: ﴿أَنَا اللَّهُ﴾)؛ لَمَّا نادى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في البُقعة المباركة، قال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص:٣٠] وليس الشجرة هي التي تكلمت كما تزعم الجهمية، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الذي تكلم.

فهذه الصفة -كما عَلِمْنا- صفة الكلام متجدِّدة؛ بمعنى أن آحاد الكلام حادِث، ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢] وإن كان أصل الوصف قديمًا، فلم يزل الله سبحانه متكلمًا، ولم يكن معطَّلاً عن الكلام ثم ابتدأه، بل لم يزل متكلمًا تبارك وتعالى بمشيئته.

قوله: (الجَائِي قبل أن يكون جَائيًا لا أمْره)؛ كما تقدَّم يُخبِر عن الله ﷻ بأنه جائي (قبل أن يكون جَائيًا)، لأن الفعل عنده إنما حصل من بعدُ، وليس الذي يَجيء أمْره.

يُنبِّه على ما وقع فيه المتكلمون من تعطيل الله ﷻ عن صفة المجيء، فأوَّلُوا مَجيئه بمَجيء أمْره؛ فيقول: هذا خطأ ليس بصواب، بل هو الذي يجيء . لكن أين الخلل في كلامه؟ أنه يَبني هذا الكلام على قاعدته التي قدَّمناها، وهي: أن الله ﷻ لم يكن متصفًا بالفعل قديمًا، إنما يبتدئ الفعل في الوقت الذي يشاء، وهذا قلنا باعتبار آحاد الأفعال وأعيانها صحيح، لكن باعتبار جنس الأفعال، باعتبار اتصاف الله ﷻ بالفعل جملةً، فهذا شيءٌ قديم.

والجملة هكذا في الحموية كما ترى، وكذلك نقلَها بهذا النص الذهبي في «العُلو»، وأيضًا في كتابه «العرش»، لكن في «بيان التلبيس» في المطبوع في الجزء الخامس في صحية ستين قال: «الجائي بعد أن لم يكن جائيًا لا أمْره»؛ الجائي ليس قبل وإنما بعد أن لم يكن جائيًا لا أمْره، فإن كانت هذه نُسخة أخرى، وإن كنتُ أقول: إنَّ الأقرب والله أعلم هو الذي بين أيدينا؛ لأن هذا هو المتَّسِق مع ما تقدم.

أما لو كان هذا الكلام بما نُقل في التلبيس، وأنا أشكّ في أن يكون ذاك النقص صحيحًا لعلَّه حصل خطأ في النسخة. على كل حال إن صح فهذا مبني على قاعدة أهل السنة والجماعة في صفات الأفعال، فالله ﷻ يتصف بآحادها وأعيانها متى شاء.

قال: (المُتجَلِّي) والتَّجَلِّي بمعنى: الظُّهور والبيان؛ فالله جل وعلا يتجلَّى لمن شاء إذا جاء، كما سيكون هذا يوم القيامة، فيراه عباده.

قال: (المُتجَلِّي لأوليائه في المعاد؛ تبيَضُّ به وجوههم، وتَفْلَج به على الجاحدين حُجَّتُهم)؛ (تَفْلَج) بمعنى: تظهر، فالحجة تقوم على هؤلاء الجاحدين.

قال: (المستوي على عرشه بعظمة جلاله فوق كل مكان تبارك وتعالى) الضمير في قوله: (فوق) ظاهر الكلام أن الضمير يعود إلى الله ﷻ، فهو الذي فوق كل مكان تبارك وتعالى، وتوجيه كلامه: أنه استوى على العرش ﷻ، وهو سبحانه فوق كل مكان عاليًا عليه مستويًا على العرش؛ لأن العرش أعلى المخلوقات، فهو ﷻ فوق كل مكان، وهذه صفة ذاتية لله ﷻ قبل استوائه على العرش وبعد استوائه على العرش، فلم يزل الله متصفًا بالعُلُو والفَوقيَّة الذاتية.

وإن أُريد بالعرش -وهذا قد يحتمله الكلام- أن العرش فوق كل مكان، (المستوي على عرشه بعظمة جلاله فوق كل مكان)؛ أي: والحال أن العرش فوق كل مكان، وهذا صحيح؛ لأن العرش أعلى المخلوقات، والله ﷻ أعلم.

والجملة هكذا عندنا، وفي «بيان التلبيس» في الموضع الماضي الجملة هي: (المستوي على عرشه بعظمته وجلاله دون كل مكان) وليس فوق كل مكان، وبهذا بما في التلْبيس الجملة كذلك في «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم، وكذلك في «العلو» للذهبي، وكذلك في «العرش» للذهبي. والجملة صحيحة على الوجهين؛ فهو مستوٍ على العرش دون كل مكان، الله جل وعلا خصَّ العرش

باستوائه، وليس مستويًا على شيء آخر، وليس مستويًا على كل شيء، فهو خصَّ العرش باستوائه وإن كان عاليًا على كل شيء.

فالجملة على كل حال على الوجهين صحيحة، والعلم عند الله.

قال: (الذي كلَّم موسى تَكلِيمًا، وأراه من آياته عظيمًا، فسَمِع موسى كلام الله لأنه قَرَّبَه نَجِيًّا، تقدَّس أن يكون كلامُه مخلوقًا أو مُحدَثًا أو مَرْبُوبًا) مربوبًا يعني: مخلوقًا.

وأُنبِّه إلى أنه يقع في كلام بعض العامة أنهم يحلفون فيقولون: (ورَبِّ القرآن)، أو يقولون: (ورَبِّ المصحف)؛ وهذا لا شك أنه باطل ولا يجوز، وهذا من مدخولات الجهمية والمعتزلة على العامة، فيُنبَّه إلى هذا.

فتعالى أن يكون كلام الله ﷻ -والقرآن من كلامه- تعالى أن يكون مربوبًا؛ أن مربوبًا تَعني: مخلوقًا، والقرآن كلام الله ليس بمخلوق.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

الوارث لخلقه، السميع لأصواتهم، الناظر بعَينه إلى أجسامهم.

يداه مبسوطتان، وهما غير نِعمته.

خلَق آدم ونفخ فيه من روحه -وهو أمره- ، تقدَّس وتعالى أن يَحِل جسْم، أو يُمازَج بجسم أو يُلاصَق به، تعالى عن ذلك عُلوًا كبيرًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

قال: (الوارث لخلقه)؛ قال سبحانه: ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر:٢٣]، وقال سبحانه: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص:٥٨]؛ والمراد بكون الله ﷻ وارثًا، كما عليه كثير من أهل العلم: أنه الذي يبقى بعد فناء خلْقه، فيكون بمعنى قول الله ﷻ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦-٢٧].

قال: (السميع لأصواتهم، الناظر بعَينه إلى أجسامهم)؛ الله ﷻ متصف بالسمع، وكذلك الله ﷻ متصف بالبصر، وهو يرى ويبصر بعَينَيه ﷻ؛ الله جل وعلا متصف بالعَينَين كما اتفق على هذا أهل السنة والجماعة.

وفي هذا يقول القحطاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لله وَجْـــهٌ لَا يُحَـــدُّ بِصُـــورَةٍ ... ولِرَبِّنـــا عَيْنَـــانِ نَاظِرَتَـــانِ

ويقول ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «التوحيد»: «لِرَبِّنا سبحانه عينان يُبصر بهما ما تحت الثرى، وما تحت الأرض السُّفلى، وما في السماوات العُلى»، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى متصف بعَينَين يبصر بهما.

قال: (إلى أجسامهم) وإلى كل شيء، فلا تخفى على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خافية.

قال: (يداه مبسوطتان، وهما غير نِعمته)؛ والمتقدمون من المتكلمين وأوائل الكلابية بلْ وأوائل الأشعرية، ما كان عندهم كبير إشكال في إثبات الصفات الذاتية لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ كالعين واليد والقدَم وما إلى هذه الصفات الجليلة، بخلاف المتأخرين الذين نفَوا وحرَّفوا ما جاء في هذه النصوص حتى قالوا: إن اليَد تُؤوَّل بالنعمة، أو تُؤوَّل بالقدرة على اختلاف بينهم في ذلك. يُنبِّهُك عمْرو بن عثمان رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن هذا التأويل تأويلٌ باطل.

قال: (خلَق آدم ونفخ فيه من روحه؛ وهو أمره تقدَّس وتعالى)؛ كلمة (الروح) تُذكَّر وتُؤنَّث، تقول: هذه الروح، وتقول: هذا الروح، والروح من أمْرِه: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء:٨٥].

ومعنى قوله: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ وهو الذي أشار إليه المؤلف بقوله: (وهو أمره) الأمر هنا بمعنى المأمور؛ الروح مأمورة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهذا قد جاء في لغة العرب، وجاء في كتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل:١] يعني: مأموره. فالروح ليس المقصود أنها من أمر الله عَزَّ وَجَلَّ الذي هو كلامه، إنما هي مأمورُه، وهذا من ظاهر الكلام وليس تأويلاً له.

وهناك احتمالٌ آخر ذكرَه أهل العلم، ومنهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في تفسير هذه الآية: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ أن «مِنْ» لابتداء الغاية، فابتداء خلْقها وتكوينها -أعني الروح- كان من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فكُوِّنَت بالأمر، وصدَرَت عنه، كما أشار إلى هذا الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الرَّد على الجهمية والزنادقة» عند كلامه عن قوله عن عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾[النساء:١٧١] قال: «من أمْره كان الروح»، وهذا جاء في نصوص كثيرة أن تُستعمل «مِنْ» لابتداء الغاية، ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل:٥٣] «مِنْ» هاهنا لابتداء الغاية.

المقصود: أن مذهب أهل السنة والجماعة والمسلمين قاطبة -سِوى شُذَّاذ من الضُّلال- أن الروح التي نُفِخَت في آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ إنما هي روح مخلوقة، وإضافتها إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من باب إضافة المخلوق إلى خالقه، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء:١] فهذا من إضافة المخلوق لخالقه، وليس أن الروح صفةٌ لله قائمة به فحَلَّت في آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، حاشا وكلاَّ أن يكون ذلك كذلك، فتقدَّس وتعالى أن يَحِلَّ جل وعلا، أو صفة من صفاته في جسم، أو أن يُمازَج بجسم كما ذكر المؤلف؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عالٍ على كل شيء، وبائن من خلْقه جل في عُلاه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

الشَّائي له المشيئة، العالِمِ له العِلم، الباسط يديه بالرحمة.

النَّازل كل ليلة إلى سماء الدنيا، ليتقرَّب إليه خلقه بالعبادة، وليرغبوا إليه بالوسيلة، القريب في قُربه من حبل الوريد، البعيد في عُلوه من كل مكان بعيد، ولا يُشَبَّه بالناس».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

اتصاف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالمشيئة والعلم، وأنه يبسط يديه، وأنه ينزل، كل ذلك واضح بيِّن.

قال: (القريب في قُربه من حبل الوريد)؛ اتصاف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالقُرْب كما تكرَّر معنا فيما سبق، قلنا: قُرْب الله عَزَّ وَجَلَّ نوعان:

-قُرْب بالصفات.

-وقُرب بالذات.

فالله عَزَّ وَجَلَّ يقرب من خلْقه بقُدرته وإحاطته وعِلمه وما إلى هذه المعاني، وهذا من قُرْب الصفات. كما أنه يقرب بذاته ممَّن يشاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كما أنه يقرِّب من خلقه إليه مَن يشاء. فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متصف بهذين النوعين من القُرب، والأدلة على كِلَيهما كثيرة.

قال: (البعيد في عُلوه من كل مكان بعيد، ولا يُشبَّه بالناس)؛ يريد بوصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالبُعد: أنه جل وعلا بائنٌ من خلْقه، متصفٌ بالعلو المطلق.

غير أن وصْفه تبارك وتعالى بالبعيد غير جيد، فلم يأتِ في الكتاب والسنة ولا في كلام السلف الصالح وصْف الله تعالى بالبُعد، وقد نبَّه على هذا الخطأ -أعني وصْف الله ﷻ بالبُعد- شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، في المجلد الأول من كتابه «الاستقامة»، فالوصف بالبُعد ليس كمالًا، فلا يوصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولم يَرِد هذا في النصوص، إنما الكمال -وهو الذي جاء في النصوص- وصْف الله ﷻ بالعلو، ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٨]، هذا الذي يُوصَف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى به، وهذا هو المدح، وهذا هو الكمال؛ كونه عاليًا على خلقه سبحانه، أما مجرد البُعد هذا ليس فيه كمالٌ مطلق، أما العلو والفَوقية مع كونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رقيبًا على عباده، عليمًا بأدقّ أحوالهم، يراهم ويسمع أصواتهم هذا هو الكمال المطلق.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

إلـى أن قـال: «﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] القائـل: قَالَ تَعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾﴾ [الملـك: ١٦-١٧] تعـالى وتقدَّس أن يكون في الأرض كما هو في السماء جلَّ عن ذلك علوًا كبيرًا».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

وهذا الذي يبدو -والله أعلم- مع الإشارة التي تقدَّمت، هذا الذي يبدو والله أعلم، الشاهد في إيراد هذا الكلام، وقد قلتُ كل فيما مضى: أنه فيما يبدو بالتتبُّع للمنقولات التي نقلها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب أنه يعتني بنقل إثبات علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن العلماء، سواءً مَن كان منهم قريبًا إلى مذهب أهل السنة، أو كان عنده مخالفة لمذهب أهل السنة.

فكأنه أراد أن يصل إلى هذا الموضع، وهو إثبات علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على خلقه، وأنه بائنٌ من خلقه، تعالى وتقدَّس أن يكون في الأرض حالًّا فيها كما هو في السماء، والمقصود بالسماء: أنه في العلو المطلق، أو أنه فوق السماء المخلوقة.

وبهذا ينتهي كلام عمرو بن عثمان الذي نقله بهذا النقل المطوَّل.

ولربما ورَد على بعض الأذهان سؤال، وهو: **لِمَ لَم يُعقِّب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على هذه الأخطاء التي وقعت في المنقول في هذا الكتاب**، كما هي عادته رَحِمَهُ اللَّهُ أنه إذا نقل كلامًا فإنه يتعقبه ببيان الخطأ فيه، هذا هو الغالب عليه رَحِمَهُ اللَّهُ،

كما تجده في كتبه الكبار ؛ كالدَّرء، وبيان التلبيس، والمنهاج، إلى آخر هذه الكتب، لكنَّنا نجد هاهُنا أن هاهُنا أخطاء وقعَت ولكن الشيخ ما تعقَّبها؟

وليس عندنا يقين بالسبب لهذا، لكن أظن أن ضيق الوقت والمحل كان هو السبب؛ فهذه فتوى أجاب بها سؤالًا وُجِّهَ إليه كما لا يخفى عليك، وكتبها الشيخ على عُجالة كما ذكر عن نفسه أنه كتب هذه الرسالة فيما بين الظهر والعصر، وأرادها فتوى مختصرة دون أن يدخل في تفاصيل الردود؛ فضيق الوقت والمحل واكتفى أيضًا بالإشارة، في هذه الفتيا أشار إلى أنه ليس كل منقول هاهُنا يرتضي الشيخُ قولَ قائله.

لعلك تقرأ ما جاء في ثلاثمائة وأربعة وعشرين، تأملوا هذا النقل، سيأتي لكن الحاجة تدعونا إلى أن نتأمَّله الآن.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

قلتُ: وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب ذكْر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، وليس كل مَن ذكرنا شيئًا مِن قوله من المتكلمين وغيرهم يقول بجميع ما نقوله في هذا الباب وغيره؛ ولكن الحق يُقبل من كل من تكلَّم به...

فأما تقرير ذلك بالدليل، وإماطة ما يَعرِض من الشُّبه، وتحقيق الأمر على وجهٍ يَخلُص إلى القلب ما يَبْرُد به من اليقين، ويقف على مواقف آراء العباد في هذه المَهامِهِ، فما تتَّسِع له هذه الفتيا، وقد كتبتُ شيئًا من ذلك قبل هذا، وخاطبتُ ببعض ذلك بعض مَن يجالسنا، ولربما أكتب -إن شاء الله- في ذلك ما يحصل المقصود به.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أظن أن الأمر بهذا قد اتضح؛ فاكتفى بهذه الإشارة، ولعلَّه اكتفى بما قرَّره في الرسائل الأخرى وفي التوجيهات التي وجَّه بها كثيرًا في كُتبه وفي كلامه مع أصحابه، وأيضًا لعلَّه كان يرجو أن تتيسر له فرصة في أن ينبه كتابةً في صورة لاحقة كما بيَّن هذا، (وأرجو أن أكتب) أو كلمة نحوها.

وقد يُقال أيضًا: **لِمَ ما أعرض أصلًا عن هذه النقولات المدخولة، واكتفى بمواضع الشاهد؟** وهذا أيضًا إيراد قد يَرِد.

وأقول: لعلَّ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد أن ينبّه إلى أن الذين ينقل عنهم ممَّن أثبت علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ واستواءه على عرشه، ليسوا جميعًا من أهل السنة والحديث، إنما قد دخل بعضهم ما دخل من علم الكلام وأخطائه، ومع ذلك فإنهم كانوا مُثبتِين لعُلو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فأورد كلامًا لأئمةٍ عند هؤلاء المتأخرين لأجل أن يُلزِم المتأخرين بكلام مَن يعظمونهم، أنتم تقولون: إنكم توافقون ابن كُلاَّب أو توافقون الأشعري، انظروا إلى هؤلاء فإنهم كانوا من أصحاب ابن كلاَّب أو من أصحاب الأشعري ووقعوا فيما وقعوا فيه، لكن إذا أتوا إلى مسألة العلو والاستواء فإنهم كانوا مُثبتِين لها. فلعلَّ المؤلف -أقول هذا عن اجتهاد، والله عَزَّ وَجَلَّ أعلم بالصواب- لعلَّه أراد هذا.

المقصود: أنَّنا يمكن أن نستفيد فائدةً من خلال ما جاء في هذه الرسالة، وهي: أن الأصل أن مَن ينقل كلامًا ولم يصرح بعده بموافقة أو بمخالفة، الأصل أنه يوافق هذا المنقول، يوافق عليه وليس أنه يردُّه، إلا إذا دلَّت قرائن أو احتَفَّت قرائن تدل على أنه لا يوافق هذا المنقول.

بمعنى: لا يأتيَنَّ أحد فيقول "شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرتضي هذه المذاهب أو كان على هذه العقيدة"، كالذي سمعْناه قبل قليل، وكما سيأتي أيضًا في كلام المحاسِبي وغيره، وبعض ما قرأناه سابقًا كان فيه أيضًا ما فيه، لا يقولنَّ قائل: والله شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقل هذه وسكت، إذًا كان يعتقد هذه العقائد.

نقول: إن المقطوع به أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما كان يعتقد ذلك، بل نحن أو كثير مِنَّا ما تعلمنا خطأ هذه إلا منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فله على أهل السنة المتأخرين فضلٌ

عظيم، جزاه الله عنَّا خير الجزاء، ولكن نقول: إن القرائن الكثيرة تدل على أن الشيخ لم يكن يرتضي هذه المنقولات الخاطئة، والعُذر له في ذلك ربما يكون بعض ما تقدَّم، وربما يكون شيئًا آخر، والعلم عند الله عَزَّ وَجَلَّ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال الإمام أبو عبد الله الحارث بن إسماعيل بن أسد المُحاسِبِيُّ في كتابه المسمى: «**فَهْمُ القرآن**»، قال في كلامه -على الناسخ والمنسوخ وأن النسخ لا يجوز في الأخبار-، قال:

«لا يحل لأحدٍ أن يعتقد أن مدْح الله وصفاته ولا أسمائه يجوز أن يُنسخ منها شيء».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

انتقل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى نقلٍ مطول أيضًا عن الحارث المُحاسِبِي، والحارث المحاسبي كان معاصرًا للإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، توفي بعده بسنتين، توفي في سنة ثلاث وأربعين ومائتين، لكنه كان على عقيدة ابن كلاب، وكان ابن كلاب إمامه.

ولذا إذا قرأت في كتابه «فهْم القرآن» -وهذا الكتاب مطبوع، وله أكثر من طبعة- هذا الكتاب قد صرَّح فيه بامتناع قيام الصفات الاختيارية لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على طريقة الكلابية؛ ولأجل انتهاجه هذا المنهج قد أمر الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بهجْره، ذمَّه وأمر بهجْره.

وقد قِيل: إنه رجع عن ذلك، وفي بعض ما يُنقل عنه كما في كتاب «التعرُّف على مذاهب التصوّف» فيه إثبات شيء يدل على أنه ربما رجع عن بعض ذلك، فإنه قد نُقل عنه في هذا الكتاب أنه كان يقول: «إن الله تعالى يتكلم بصوت»، وهذا بخلاف مذهب الكلابية.

وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع هذا الرجوع بصيغة التمريض، وقال: «وقيل: إنه رجع عن ذلك» أو نحو هذه الكلمة.

المقصود: أن في هذا الكتاب تصريح المحاسبي، وهو ممَّن لهم جلالة في قلوب كثير من الناس ولا سيما من الصوفية، له كتُب كثيرة في الترغيب والترهيب، ويُعظِّم كثير من الصوفية هذا المحاسبي وإن كان بريئًا من كثيرٍ مما هم عليه من المذاهب الضالة أو الانحراف في توحيد الإلهية، لكنه صرَّح في هذا الكتاب تصريحًا لا لَبْسَ فيه بثبوت علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على خلْقه، كما سيأتي في كلامه، لكن وقع في كلامه ما وقع من أخطاء ناتجة عن سلوك هذا المسلك بنفي قيام الصفات الفعلية الاختيارية بذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ذكر حينما تكلم عن الناسخ والمنسوخ: (لا يحل لأحدٍ أن يعتقد أن مدْح الله وصفاته ولا أسمائه)؛ في المطبوع من فهم القرآن: (أن مدْح الله ولا صفاته ولا أسمائه)؛ يعني: لا يجوز لأحد أن يعتقد فيما جاء في الكتاب والسنة من مدحٍ لله عَزَّ وَجَلَّ، أو في ذكر صفاته، أو في ذكر أسمائه أن ذلك يجوز أن يدخله النسخ.

وهذا أمر متفق عليه؛ فإن هذه من باب الأخبار، والأخبار لا يدخلها النسخ، لِمَ؟ لأن دخول النسخ إليها يقتضي أحد أمرين: إما الكذب، وإما الجهل؛ والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ منزَّه عن ذلك، فوَحيه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سواءً كان الوحي المتلو وهو القرآن، أو الوحي غير المتلو وهو السنة، كل ذلك منزَّه عن وقوع الكذب. أو أن يكون ثَمَّة جهْل، يجهل الله سبحانه شيئًا هو متصف به ثم يبدو له من بعْدُ، تعالى الله عن ذلك.

إذًا دخول النسخ يقتضي إما الكذب وإما الجهل، فأيُّ خبرٍ سواء تعلق بباب الصفات أو بغير ذلك، أخبارٌ ماضية، أو أخبارٌ تكون لاحقةً فيما يكون يوم القيامة ونحو ذلك، لا يمكن أن يأتي فيها نسْخ.

أرأيتَ لو أن رجلاً قال لك خبرًا: "محمدٌ قام"، ثم جاء من بعد وقال: "محمد لم يقُم"، هذا نسْخ للخبر الأول، هذا إن وقع فإنه يدل على أحد أمرين: إما أنه كذب أولًا، أو أنه جهل ثم عَلِم، ومثل هذا لا شك أن الله ﷻ منزَّه عنه.

إذًا النسخ لا يمكن أن يَرِدَ في باب الصفات الإلهية.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

إلى أن قال: «**وكذلك لا يجوز إذا أخبر أن صفاته حسنةٌ عُليا، أن يُخبِر بعد ذلك أنها دَنِيَّة سُفلَى**، فيَصف نفسه بأنه جاهلٌ ببعض الغيب بعد أن أخبر أنه عالِمٌ بالغيب، وأنه لا يبصِر ما قد كان، ولا يسمع الأصوات، ولا قدْرة له، ولا يتكلم ولا الكلام كان منه، **وأنه تحت الأرض لا على العرش جل وعلا عن ذلك**.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

على كل حال فيه بعض الفروق في هذا المنقول عمَّا هو مطبوع من الكتاب، وأظن أنك إذا أردت أن تفهم الكلام كما ينبغي فالرجوع إلى المطبوع أوْضح. يعني هاهُنا ثمَّة بعض الاختلافات وأيضًا بعض الاختصارات، لكن مَن أراد أن يفهم كلام المحاسبي كاملاً فلو رجع إلى (فهْم القرآن) فإنه يتضح له تمامًا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فإذا عرفتَ ذلك واستيقنته؛ عَلمتَ ما يجوز عليه النسخ مما لا يجوز.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

باب الأوامر هو الذي يدخلها النسخ، وباب الأخبار لا يدخله النسخ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فإن تلَوتَ آيةً في ظاهر تلاوتها تَحسب أنها ناسخة لبعض أخباره؛ كقوله عن فرعون: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ﴾ [يونس:٩٠] إلى قوله: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾[يونس:٩٢] الآيات، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَعۡلَمَ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [محمد:٣١] ».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

بدَل هذه الآية -آية سورة محمد- بدلها في المطبوع: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود:٩٨] فلعل النسخة مختلفة اطَّلع عليها شيخ الإسلام بخلاف التي بين أيدينا.



قال المصنف رحمه الله

وقــال: «وقـد تـأوَّل قـومٌ أن الله عَنَى أن يُنجيه ببدنه مـن النـار؛ إذْ آمـن عنـد الغرق!

وقـالوا: إنـما ذكَـر الله قـوم فرعـون يـدخلون النـار دونـه، فقـال: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هـود:٩٨]، وقـال: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾ [غـافر:٤٥]، ولم يقلْ بفرعون.

قال: وهكذا الكذب على الله؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ﴾ [النازعات:٢٥].

قال الشارح وفقه الله

نبَّه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى خطأ بعض الناس حينما زعم أن فرعون آمن قبل الغرق، فيكون ثَمَّة نسْخٌ، هذا ناسخ لِما دلَّ على أنه من الهالكين، وكذلك تأوَّلوا بعض ما جاء في هذا النصوص؛ فأراد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُنبِّه على هذا.

(وقد تأوَّل قومٌ أن الله عَنَى أن يُنجيه ببدنه من النار)؛ وهذا باطل بإجماع المسلمين، إنما المقصود: أن الله عَزَّ وَجَلَّ نجَّاه ببدنه بعد موته، بعد أن كان من المغرقين، فذلكُم كما ذكر أهل التفسير: أن بعض بني إسرائيل شكُّوا في وفاته، فحملتْه المياه على ظهرها، وقِيل: إنه أُلقِي على الشاطئ أو على مكان مرتفع حتى رآه جميع بني إسرائيل، فأيقنوا بهلاكه.

فهذا المراد بها جاء بأن الله ﷻ نجّاه ببدنه، وليس أن الله ﷻ نجّاه ببدنه من النار، وهذا المذهب -أعني إيهان فرعون- مذهبٌ ضال، ما قال به أحدٌ من أهل الإسلام، إنما قال به بعض الزنادقة؛ كابن عربي الطائي الذي زعَم إيهان فرعون، بل زعَم أنه كان من أعظم الناس إيهانًا؛ لأنه حقّق الإيهان، ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النازعات:٢٤] وصدَق -هكذا يقول ابن عربي لماذا؟ لأن كل شيء في زعْمه هو الله- فكان محقِّقًا للإيهان، قبَّحه الله، فهذا لا شك في أنه كفْر بالله ﷻ.

يقول: (وقالوا: إنما ذكَر الله قوم فرعون يدخلون النار دونه، فقال: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود:٩٨])، في مطبوعة الفَهْم زيادة: (ولم يقل: فيَرِدُها فرعون) انظروا إلى هذا الفهم الضال، وهو: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ وهو قد سَلِم، كذلك: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾ قال: بآل فرعون ولم يقل: بفرعون، إنما آلُه: أهله حاشيته أتباعه هم الذين عُذِّبوا، أما هو الذي هو رأس الكفر الأكبر قد سَلِم ولم يقع عليه شيء من ذلك.

وهذا من الجهل بكتاب الله ﷻ، بل من التلاعب بكلام الله ﷻ، فإن قول الله جل وعلا: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾، أو قوله جل وعلا: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر:٤٦] لا شك أن فرعونَ أوّل مَن يدخل في هذا الخطاب، وهذه الجادة مسلوكة، أن يُخبَر بقول: «آل» آل فلان عنه وعمَّن يلُوذ به، فـ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ هاهُنا المراد: فرعون وآله، فاستُغني بذكْرهم عن ذكره لأنه أوْلَى منهم بحلول هذا الأمر. لما قِيل: ﴿آلَ فِرْعَوْنَ﴾ كفى عن قول: فرعون وآل فرعون، لماذا؟ لأنه مذكور، فاستُغني بذكْرهم عن ذكْره، وهو أوْلى بهذا منهم.

وهـذه نُكتـةٌ بلاغيـة تتعلـق بهـذا الموضـع، وهـذا عـلى كـل حـال لـه نظـائر في النصوص وفي كلام العرب.

وكلمة (آل) في اللغة جاءت على ثلاثة أضرُب:

❑ قد تُطلق كلمة (آل) ويراد الشخص نفسه دون غيره؛ وعلى هذا جاء قول الله ﷻ: ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ﴾ [البقرة:٢٤٨] على قول كثير من أهل التفسير، فالمقصود موسى نفسه، والمقصود هارون نفسه.

ومن هـذا أيضًـا مـا ثبت في «الصـحيح» من قولـه ﷺ عـن أبي موسى رضي الله عنه: «**إنه أُوتِي مزمارًا من مزامير آل داوُد**»، المقصود: داوُد نفسه عليه السلام.

كذلك في «الصحيح» أيضًا من حديث عبد الله بن أبي أوفى، لما جاء أبوه بالصدقة إلى رسول الله ﷺ، قال: «**اللهمَّ صلِّ على آلِ أبي أوْفى**»، فالمقصود به: أبو أوفى، وربما يقال هو وأهله فيكون صالحًا للوجه الثاني.

❑ **الوجه الثاني**: أن يُراد الشخص نفسه ومَن يلُوذ به؛ وعلى هذا ما جاء في شأن فرعون: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾ [غافر:٤٥]، وكذلك في قوله ﷻ: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر:٤٦].

❑**والوجه الثالث:** وهو أن يُراد الآل دون الشخص؛ وعلى هذا جاء قول الله جل وعلا: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص:٨] هو نفسه ما كان ممَّن الْتَقَط، إنما الْتقطَت حاشيته، الحاشية هي التي الْتقطَت.

وعلى كل حال المراد في النصوص هل هو هذا أو هذا أو هذا؟ يُرجع في هذا إلى السياق والقرائن المحتفَّة بالنص، والله جل وعلا أعلم.

قال: (وهكذا الكذب على الله؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ [النازعات:٢٥])، وفي «فهْم القرآن» بعد هذه الجملة شرَح معنى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ شرح هذا في كلام طويل.

ثم أتى بعد ذلك إلى هذه الآية، وهي قول الله جل وعلا: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [العنكبوت:٣]، ومسألة العلم هاهُنا سندخل في موضوع نوعَي العلم: العلم القديم، وعِلم الظُّهُور؛ وهذا موضوع يحتاج إلى شيء من البسْط والتفصيل، فلعلَّنا نؤجِّله إن شاء الله إلى الدرس القادم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وكذلك قولُهُ: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟﴾ [العنكبوت:٣] ظاهرُ التِّلاوة على استئناف العِلم من الله ﷻ أن يستأنف عِلمًا بشيء؛ لأنه من ليس له عِلم بما يريد أن يصنعه لم يقدر أن يصنعه -نجده ضرورة-، قال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤] ».

قال: «وإنما قوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ [محمد:٣١] وقوله: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ﴾ إنما يريد: حتى نراه، فيكون معلومًا موجودًا؛ لأنه لا جائز أن يكون يعلم الشيء معدومًا قبل أن يكون، ويَعلَمه موجودًا قد كان، فيَعلَم في وقت واحد معدومًا موجودًا أن قد كان وأن لم يكن، وهذا محال».

وذكر كلامًا في هذا في الإرادة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قبل أن نبدأ، وردني أكثر من سؤال يتعلق بالدرس الماضي، وهو ذو شِقَّين:

الأول: يتعلق بقِدَم الصفات.

والثاني: يتعلق بتسلسل الأفعال؟

❁ **وأقول على سبيل الاختصار**: إنَّ الله ﷻ لم يزلْ متصفاً بصفات الكمال، فالكمال المطلق ثابت له تبارك وتعالى أزَلاً وأبدًا، ولم يكن الله ﷻ معطلاً عن كماله ثم كَمُل، بل لم يزلْ متصفاً بالكمال مُنزَّهاً عن النقص، ومن ذلك: أنه لم يزل

خالقًا، لم يزل متكلما، لم يزل فاعلاً، لم يزل سميعاً بصيرًا، لم يزل غفوراً رحيماً، ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء:٩٦]، لم يزل قديراً إلى آخر تلْكُم الصفات الجليلة.

والفعل جنسٌ تحته أنواع، ولك أن تقول: هو نوعٌ تحته أفراد؛ فالله ﷻ لم يزلْ فاعلاً، والفعل قديم، لم يزلِ الله ﷻ متصفاً بصفة الفعل، وهو ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٦] كثير الفعل ﷻ؛ ومن ذلك: أنه يستوي، وأنه يجيء، وأنه يأتي، وأنه ينزل، إلى آخر ما هنالك.

أهل السنة والجماعة في هذا المقام تجد أنهم يُصرّحون بأن الله لم يزل متكلمًا، لم يزل خالقًا، لم يزل قديرًا، لم يزل فاعلاً، فإذا جاؤوا إلى الأفعال المعينة فيقولون: إن الله ﷻ استوى على العرش بعْد خلق السماوات والأرض، واستوى إلى السماء في الوقت الذي شاءه ﷻ، مع تقريرهم أن جنس الفعل قديم، بمعنى: أن أفعال الله ﷻ قديمة، ويسكُتون عمَّا وراء ذلك.

بمعنى لو قال لنا قائل: قبل استواء الله ๵ على العرش، هل كان مُستويًا على شيء؟ أو قبل استوائه إلى السماء هل استوى إلى شيء؟ نقول: الله أعلم، هذا باب توقيفيٌ ليس لنا أن نتكلم فيه بغير دليل؛ مع اعتقادنا أن الله ๵ لم يزلْ فاعلاً، فالفعل قديم في الله ﷻ، والفرق بين الحي والميت كما قال السلف: إنما هو الفعل، فالله ﷻ فعَّال لِما يريد ﷻ. وها هُنا يقف أهل العلم ولا يزدادون في التفصيل، يقولون: إن الله ﷻ استوى على العرش لـمَّا شاء، وإن الله ๵ استوى إلى السماء، وإن الله فعل كذا وكذا، مع اعتقادهم أن جنس الفعل قديم ويكفي.

وهذا الباب -يا إخوتاه- لسْنا نحن الذين افترعْناه، ولسنا نحن الذين اخترعْناه، إنما نحن فيه متأخرون تابعون للمتقدمين، وعليه فإننا نتكلم في حدود ما تكلم به أهل العلم، ونسكت عما سِوى ذلك.

والكلام في الله ﷻ شيء عظيم، ليس بالأمر الهَيِّن، الكلام في الله ﷻ كلام في حَقِّ إلهٍ عظيم وربٍ كريم لم نَرَهُ، ولم نَرَ مثيلا له، فذاته وصفاته بالنسبة لنا غيب، ونحن ما عَلمنا من عظمة الله ﷻ إلا نزْرٌ يسير، بل ربما ما عَلمناه من عظمة الله ﷻ ليس إلا كنَقْرة عصفور من بحر، **ولأجل ذلك ينبغي أن تضبط نفسك بأمرين:**

-**أولًا**: بالنص، فلا تتكلم بزيادة عمَّا جاء به النص.

-**وثانيًا**: أن تتابع أهل العلم، وهذا القدر هو الذي تكلم به أهل العلم وسكتوا عمَّا سوى ذلك، فيسعنا ما وسعهم.

فالإجمال في بعض الأمور كافٍ إذا لم تُسعِف الأدلة. ولا ينبغي لطالب العلم أن يكون مُولَعًا بالدخول في التفاصيل الدقيقة التي ما كان أهل العلم المحققون يخوضون فيها.

۞ **أما المسألة الثانية وهي مسألة تسلسل الأفعال**؛ فهذه المسألة من المسائل الواضحة البينة ولكن قد يعسُر تصورها على بعض الناس؛ نظرًا لأن العقول محدودة والكلام في هذه المسألة كلام في شيء لا محدود، لا أوّل له؛ فالله ﷻ هو الأول، ليس له ابتداء تبارك وتعالى، لم يزل موجودًا، ولم يزل خالقًا، ولم يزل متصفًا بالكمال ﷻ.

ولأجل ذلك المتقرر عند أهل السنة والجماعة: أن الله ﷻ لم يزلْ خالقًا.

بمعنى: كل مخلوق خلقه الله ﷻ فإنه قد خلق قبله مخلوقًا والذي قبله خلق قبله مخلوقًا، وهَلُمَّ جَرًّا، فلم يزل فاعلاً، ولم يزل هناك مفعولات، وكل مفعول مخلوق فإنه مسبوق بالعدم، ولا شيء يقارِن الله ﷻ في صفة الأولية، ومن قال بذلك من الفلاسفة فإنهم أتوا بالكفر الصريح.

والفرق بين منهج السلف ومنهج هؤلاء الفلاسفة الذين قالوا بقِدَم شيء غير الله ﷻ -العقل الفعال أو فلك من الأفلاك إلى آخر ما هنالك- لا شك أنهم أتوا بالكفر المبين في الشرك العظيم، حيث اعتقدوا أن غير الله ﷻ يشاركه في صفة من صفاته.

أما أهل السنة والجماعة فإنهم يعتقدون أن كل مخلوقٍ مسبوق بالعدم، فكان معدومًا ثم خلقه الله ﷻ، ولكنه خلق قبله مخلوقًا، والذي قبله خلق قبله مخلوقا وهَلُمَّ جَرًّا إلى ما لا بداية. كما أنه في المستقبل الله ﷻلم يزل خالقا وكل مخلوق يخلقه فسيخلق بعده مخلوقا والثاني سيخلق بعده مخلوقًا وهَلُمَّ جَرًّا إلى ما لا نهاية، كما تفهم ما يتعلق بالمستقبل افهم ما يتعلق بالماضي، والله ﷻهو الأول والآخر.

بعض الناس ربما وقع عنده إشكال بسبب كلام بعض الفضلاء ونقدهم لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ حينما تكلم عن هذه المسألة؛ الواقع أن هذا الذي نقَد ما استوعب المسألة، ونقَد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في شيء حقَّقه من مذهب أهل السنة والجماعة وأدركه تمامًا، ولا ينبغي أن يخوض الإنسان في كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بالتصحيح أو بالتضعيف إلا بعد أن يكون مُستوعبًا استيعابًا كاملاً.

فحينما يقارَن ما قرره بكلام الفلاسفة فلا شك أن هذا دليل على عدم استيعاب ما قرره شيخ الإسلام وإلا فالبون شاسع بين مذهب السلف الذي قرَّره شيخ الإسلام ومذهب هؤلاء الفلاسفة. وهذا ما دل عليه القرآن صريحًا، فالله ﷻ يقول: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل:١٧] فالله ﷻ لم يزل خالقًا، والرب هو الذي يخلق، والله ﷻ لم يزل ربًّا، فهو ربٌ لم يزلْ ولا يزال وسيزال ربًا ﷻ، وعليه فلابد أن يكون خالقًا.

فالذي يقول: إن هناك مخلوقًا هو أول شيء خلقه الله ﷻ، ولم يخلق تعالى قبله شيئًا البتَّة، فإن هذا قد أخطأ؛ لماذا؟ لأن أيَّ زمن تُقدِّر فيه أن الله ﷻابتدأ الخلق وقبله لم يكن خالقاً، فإنك قد نسبْتَ الله ﷻإلى نقصٍ عظيم، أيُّ وقت تقدِّر فيه أن الله ۵ خلَق فيه، هو أول شيء يفعله ﷻ من جهة الخلق.

لنضرب مثالًا: لو قلنا إن الله ﷻ أول مخلوق خلَقه كان قبل مليار سنة -مثال والشأن لا يُعترَض المثال- مِن هذه اللحظة إلى الآن هذه كم؟ مليار سنة، المليار سنة التي قبلها، هل كان الله خالقًا؟ بناء على هذا القول لم يكن خالقًا، والمليار التي قبلها، كان الله موجودًا؟ نعم، وهل كان خالقًا؟ لا، والمليار التي قبلها؟ لم يكن خالقًا مع كونه موجودًا، طيب ولو أردتُ أن أسترسل إلى غدٍ بل إلى آخر الدهر وأنا أقول: مليار مليار مليار مليار، هل كان الله ۵ في تلك الأزمان المتطاولة موجودًا، وما كان خالقًا؟ وإنما خلق في هذه المدة التي هي كلا شيء بالنسبة للماضي.

عُقدة المسألة تُحَلّ إذا علمتَ أنك تتكلم عن (لا بداية)، الله جل وعلا يقول: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ﴾ [النحل:١٧]، هذا هو الكمال أن يكون الله خالقًا، والذي يقول: إن الله خلق بعد أن لم يكن خالقًا قد عطل الله عن كماله، متى؟ في أزمان متطاولة لا نسبة بينها وبين الزمن الذي كان فيه الله خالقًا.

فما الذي عطَّل الله ﷻ عن كماله؟ وما الذي منَع الله ﷻ أن يتصف بهذا الكمال؟ هل ثَمَّة مَن يغالب الله ﷻ؟ الجواب: لا، وجود المقتضِي وزوال المانع يقتضي وجود الفعل، فالمقتضِي كون الله ﷻ متصفًا بالكمال، كونه حياً، وكونه فاعلاً، وكونه مُريدًا، إذًا لابد أن يفعل ولابد أن يخلق ﷻ، فوجود المقتضِي مع زوال المانع -ولا مانع يمنع الله ﷻ من أن يفعل- ومَن هذا الذي يغالب الله ﷻ فيمنعه عن كماله؟ إذًا لم يزل الله ﷻ خالقًا، مع كون كل مخلوق خلقه فإنه مسبوقٌ بالعدم، ولا شيء من المخلوقات يتصف بالقِدَم.

فهذا الذي يُقرِّره أهل السنة والجماعة، وهذا الذي مضى عليه السلف الصالح، وهذا هو الكمال الذي يجب أن يعتقده المسلم في حق الله ﷻ.

وهذه إطلالة يسيرة على هذه المسألة، ولعلَّ الله ﷻ ييسر في المستقبل زيادة تفصيل يتعلق بهذا الموضوع، والله ﷻ أعلم.

نَعودُ إلى ما نحن بصدَده، وهو كلام المحاسبي الذي ساقه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، وكُنَّا قد أخذنا طرفًا من أوائل كلامه، ووقفنا عند قوله: (وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [العنكبوت:٣] ظاهر التلاوة على استئناف العِلم من الله ﷻ أن يستأنف عِلمًا بشيء).

وخلاصة كلام المحاسِبِي رَحِمَهُ اللَّهُ: أن العلم صفة واحدة قديمة، وعليه فلابد من تأويل ما جاء مما يشعر بخلاف ذلك من نحو هذه الآية: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ﴾ هذا فعل مضارع وليس فعلاً ماضيًا.

كذلك في نحو قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ﴾، ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ إلى آخر تلك الآيات، وهي تَزيد على عشرة آيات في كتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، جاءت على هذا النحو.

والذي عليه مذهب أهل السنة والجماعة؛ أن عِلم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نوعان:

❁ **النوع الأول**: ما يُسميه أهل العلم بـ«العلم السابق»، أو «العلم القديم»؛ وهذا صفةٌ ذاتية لله تَعَالَى، فلم يزلِ الله عَزَّ وَجَلَّ عليماً، ولم يكن يجهل شيئًا ثم عَلِمه بعد أن لم يكن عَلمه، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا. وقد أجمع السلف على تكفير القدرية الأُولى الذين أنكروا هذا العلم السابق.

❁ **أما النوع الثاني**: فإنه عِلم الظهور، يسميه أهل العلم بعِلم الظهور، أو بعِلم المشاهدة، أو بعِلم الوقوع، وهذا هو الذي جاء في هذه الآيات التي ذكرتُ لك، ومنها ما أورد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾.

وهذا العلم مُتعلَّقة غير متعلَّق العلم السابق، فالمتعلَّق بالنسبة للعلم السابق هو الأشياء التي لم تقع، بلْ حتى الأشياء المستحيلة التي لا تقع ولن تقع، فعِلْم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى السابق متعلق بها جميعًا.

أما هذا النوع الثاني فإن متعلَّقة هو المعلوم بعد وجوده؛ فالله ۵ يعلمه موجودًا بعد أن كان قد عَلمه معدومًا، فهذا العلم يختلف عن العلم الثاني؛ لأن

متعلق هذا شيء ومتعلق هذا شيء، وبالتالي يزول الذي أورده المحاسبي في آخر كلامه.

قال: (فيَعلَم في وقت واحد معدومًا موجودًا أن قد كان وأن لم يكن، وهذا المحال)؛ نقول: هذا ليس بصحيح؛ بلْ هذا علم وهذا علم، هذا له متعلقٌ وهذا له متعلَّق، فالعلم الذي يسميه أهل العلم بعلم الظهور أو الوقوع أو المشاهدة؛ هو العلم الذي يتعلق بالمعلوم بعد وجوده، وهو الذي يترتب عليه المدح والذم والثواب والعقاب، وهو الذي تميز أهل السنة والجماعة بإثباته، بخلاف المتكلمين الذين نفَوا هذا النوع وأوَّلوا ما جاء فيه من الأدلة بأنواع من التأويلات.

قال: (وإنما قوله ﴿حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ﴾ [محمد:٣١] وقوله: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ﴾ إنما يريد حتى نراه، فيكون معلومًا موجودًا؛ لأنه لا جائز أن يكون يعلم الشيء) إلى آخر ما هنالك.

مَن قال في هذه الآية: ﴿حَتَّى نَعْلَمَ﴾ أو ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ﴾ يعني: نراه، نقول: مَن قال بهذا رَجُلان:

الأول: هو الذي يؤوِّل العلم بالرؤية فحسْب، يفسِّر معنى العلم بالرؤية؛ فنقول: هذا تأويل غير صحيح، لماذا؟ لأن العلم صفةٌ والرؤية صفة أخرى، وهذا ما يدركه العقلاء جميعًا، ولذلك الأعمى متصف بالعلم غير متصف بالرؤية، إذًا هما صفتان.

الثاني: هو الذي يفسِّر الآية من طريق اللزوم مع إثباته أصل الصفة، يعني: من السلف مَن فسر هذه الآية بالرؤية، ولكن كلامه محمولٌ على أنه استعمل

طريق اللزوم في التفسير، وهذا مسلكٌ معلوم عند أهل العلم وتكلمنا عليه في دروس ماضية.

بمعنى: من فسر من السلف هذه الآية بالرؤية؛ أراد أن الرؤية ملزومة لِلاَزِمٍ وهو العلم؛ فلازم الرؤية هو العلم، وبالتالي فسَّر هذه الآية بمَلْزُومها؛ فإنه يلزم من الرؤية العلم، ولا يلزم العكس، فهذا من باب التفسير باللُّزوم.

وهذه طريقة عند أهل العلم مسلوكة، يعني تجد أنهم مثلاً يقولون في قول الله جل وعلا: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه:٣٩]؛ تجد من السلف رحمهم الله من يفسر قوله: ﴿عَلَى عَيْنِي﴾ على ماذا؟ على مرأى، على رعاية ونحو ذلك، مع أن قائل هذا يثبت لله ﷻ صفة العين.

إذًا هذه الآية لها دلالتان:

-دلالة من حيث اللفظ مطابقة.

-ودلالة من حيث اللفظ لُزومًا.

فمِيزة أهل السنة والجماعة: أنهم يثبتون الدلالتين، أما أهل البدع فإنهم يثبتون المعنى الذي هو لازم دون أصل الصفة أو ما دل عليه اللفظ بالمطابقة. والله ﷻ أعلم.

على كل حال في كلام المحاسبي هنا شيء من الاختصار، يعني لو رجعتَ إلى أصل كلامه لوجدتَ أن عنده تفصيلاً هنا أكثر مما اختصره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

إلى أن قال: «وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء:١٥] ليس معناه أن يُحدِث له سمعًا، ولا تكلَّف لسَمْع ما كان من قولهم.

وقد ذهب قومٌ من أهل السنة أنَّ لله استماعًا حادثًا في ذاته، فذهبوا إلى أن ما يُعقل من الخلق أنه يُحدِث منهم عِلْم سَمع لِما كان من قوله؛ لأن المخلوق إذا سَمِع الشيء حدَث له عقدُ فهْمٍ عمَّا أدركته أُذُنه من الصوت.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

انتقل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى نقل هذه الجملة، وهنا أيضًا حذْف، يعني اختصر الشيخ بعض كلامه وإلا فلو رجعتَ إلى أصله لوجدت أن ثَمَّة محذوفًا هاهُنا، خاصة بعد قوله: (ما كان من قولهم) وإلى قوله: (وقد ذهب) فيما بين ذلك هناك كلام فيه كلامٌ محذوف، ولو رجعت إليه لوجدت تفصيل ذلك.

خلاصة كلام المحاسبي في السَّمع وأيضًا في صفة البصر أو الرؤية التي سيتكلم عنها بعد هذه الجملة: أنَّ السمع والبصر صفتان ذاتيتان قديمتان مِن جنس العلم القديم، أو من جنس العلم السابق، وأنه لم يتجدَّد لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شيء عند حدُوث الصوت أو عند حدُوث المرئي؛ وهذا هو مذهب الكُلاّبية والأشعرية، وعلى سَنَنِهم يسير المحاسبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا شك أن هذا مذهب باطل، وتأويل لِما جاء في أدلة السمع والبصر لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

والحق أن السمع: هو إدراك الأصوات، والبصر أو الرؤية: إدراك الذوات أو الأشياء أو المُبْصَرات. وثَمَّة فرْق بين هاتين الصفتين وصفة العلم، والأمر -كما ذكرتُ لك قبل قليل- نحن نعلم أن الأعمى يعلم وجود أشياء، يعلم الناس، ويعلم المباني، ويعلم السيارات أنها موجودة ولكنه لا يراها، كذلك الأَصَم يعلم أن ثَمَّة أصوات ولكنه لا يسمعها، إذًا هناك فرق بين صفة السمع وصفة البصر وبين صفة العلم.

أكثر الأشاعرة -كما ذكرتُ لك- على جعْل صفة السمع والبصر من جنس صفة العلم، وقد يأتون هاهُنا ببعض الكلام الذي لا يُخرج مذهبهم عمَّا وصفتُ لك، فيقولون: هو انكشاف كما أن السمع والبصر انكشاف، ولكن انكشافًا بخلاف انكشاف، أو انكشافٌ أقوى من انكشاف إلى آخر ما يذكرون، وهذا لا يُخرج قولهم عن كونه تأويلاً غير صحيح.

والحق الذي لا شك فيه: أن السمع والبصر صفتان فعْليتان اختياريتان؛ بمعنى أن الله ﷻ يسمع الصوت عند حُدوثه، والله جل وعلا يرى الشيء عند حدوثه، وليس الأمر متعلقا بالأزل، وإن كان الله ﷻ لم يزلْ متصفًا بالسمع والبصر، فأصل الصفتين قديم، وإنما تعلُّق هاتين الصفتين بالمسموعات والمبصرات حادث بعد أن لم يكن، والقاعدة في هذا كما ذكرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالة «الصفات الاختيارية»: (أن كل ما يكون بعد عدمه فإنه متعلّقٌ بمشيئة الله).

إذًا الأدلة قد دلَّت وإجماع السلف على أن هاهُنا تجددًا، وأنه قد تجدد شيء في ذات الله ﷻ عند حدوث الصوت هو الذي قلنا إنه هو السمع، وتجدد شيء بعد حدوث الأشياء أو الذوات، وقلنا إنه هو البصر، بخلاف ما ذهب إليه المؤلف وغيره.

ولذا القوم -أعني الأشاعرة- مُلزَمُون بالقول بأن الأصوات قديمة؛ لكي يكون الله ﷻ قد سمعها في الأزل لابد أن تكون الأصوات قديمة، فهذا الصوت الذي أتكلم به أو تتكلم به أنت لابد أن يكون قديمًا لأجل أن يكون الله ۵ سميعًا له في الأزل، وهذا خروج عن المعقول.

أو يكون سمْع الله ﷻ تعلق بمعدومٍ، هذا اللازم الثاني، وكلاهما يدلان على بطلان قولهم. إما أن يكون الصوت قديماً، أو يكون المُبصَر قديمًا، وهذا خلاف المعلوم ضرورة.

وإما أن يكون السمع والبصر قد تعلق بماذا؟ يعني سَمِع الله عدمًا، ورأى الله عدمًا، وهذا لا يقول به عاقل. فهذان لازم لقولهم لزومًا لا مَحِيد عنه.

وأما الحَذْلَقَة التي وقعَت من بعضهم حينما يقولون: "إنما تجدَّد ها هنا التعلق بين الصفة والموصوف"، يعني حدَث تجدُّدٌ في التعلق بين المُبصَر والبصر، وبين الصوت والسمع.

ونقول: هذا لا يزال معه الإشكال قائمًا، لَـمَّا حصل هذا التجدد في التعلق هل تجدد شيء في حق ذات الله ﷻ؟ إذًا انخرَم مذهبكم، أو تقولوا: إنه لم يتجدد شيء

فيكون هذا التعلق عدميًا ليس بشيء، فيعود الأمر على ما ذكرنا وهو لُزوم أحد هذين اللازمين لقولهم.

وما ذهب إليه القوم إنما كان منهم فِرارًا عمَّا أسْمُوه (حلول الحوادث بذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى)، فعطَّلوا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن كماله بسبب هذه المصطلحات التي اصطلحوها ممَّا لم ينزل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى به من سلطان، والْتزموا لأجلها لوازم ليست بلازمة، ولا يترتب عليها نقص في حق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

بل الكمال في حق الله عَزَّ وَجَلَّ أن لا يزال سميعًا يسمع الصوت بعد الصوت، يسمع صوت المجادِلة ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١]، متى حصل السمع؟ لما جادلت رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في شأن زوجها.

كذلك في قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فيما أورد المؤلف: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ [التوبة:١٠٥]، إذًا هذا هو الكمال، أن يتعلق السمع بالصوت الحادث، وأن تتعلق الرؤية بشيء الذي يحدُث، فيراه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بعد وجوده.

هنا: (أنه يُحدِث منهم عِلْم سَمعٍ)، في الأصل في كتاب المحاسبي: (أن يحدُث منهم عِلَّةً لسَمعِ ما يكون من قول عند سَمعه للقول)، لعلَّ كلمة (علة) تكون أقرب.

كذلك: (حدَث له عقدُ فهْمٍ) في أصل المحاسبي، في الأصل يعني في فهْم القرآن: (حدَث له عنه فهْمٌ عمَّا أدركتْه)، (عنه) وليس (عقْد) لا أدري ما سبب هذا الاختلاف، ربما اختلاف النُّسخ والله عَزَّ وَجَلَّ أعلم.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وكذلك قوله: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:١٠٥]، لا يَستحدِث بصرًا، محدثًا في ذاته، أن يكون وجَد بعِلم موجودًا قد كان، فيَعلم في وقت واحد أنه معدوم موجود؛ أن قد كان وإن لم يكُن، وهذا المحال في ذاته مُحدَثًا، وإنما يحدُث الشيء فيَراه مكوَّنًا كما لم يزل يَعلَمه قبل كونه».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

على كل حال يعني نفس الكلام السابق، وهذه الآية تردُّ مذهب هؤلاء الكلابية، ﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ﴾، فإن هذا الفعل المضارع المسبوق بالسين يدل دلالة صريحة على أن الرؤية إنما تكون لَعَملِهم بعد نزول الآية وليس من قبل.

وهكذا في نظائر في النصوص ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلائِفَ فِي الأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس:١٤]، فاللام التي سبقَت هذا الفعل (ننظر) دليل على أن النظر سوف يكون مستقبلاً، وليس أنه شيء ماضٍ، والعلم عند الله ۵.



قال المصنف رحمه الله

إلى أن قال: «وكذلك قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨].

وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥].

وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك:١٦].

وقوله عزَّ وجل: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠].

وقال: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة:٥]، وقال تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤].

وقال لعيسى: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران:٥٥]، وقال تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء:١٥٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأعراف:٢٠٦].

وذكر الآلهة أن لو كان آلهة لابتغوا إلى طلَبِه حيث هو، فقال: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء:٤٢].

وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١].

وقال أبو عبد الله: فلن ينسخ ذلك أبدًا.

فإذا تَلَوْتَ ما يكون كأنه نسْخ أو خلافٌ لمثل هذا الظاهر، فاعلم أنه ليس بنسْخ، ولا بمضادٍ لهذا.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

وصَل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كلام المحاسبي إلى الشاهد من قوله: (وهو إثبات عُلو الله عَزَّ وَجَلَّ، واستوائه على عرشه)، وهذا الذي قلت إنه فيما يبدو -والله أعلم- أراده المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه النقولات.

وأورد المحاسبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملة من الأدلة التي تدل على صفة العلو والاستواء لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ثم بيَّن أن كل ما قد يُستشكل مع هذه الأدلة الكثيرة فإنه لا يدل على أن ثمَّة نسخًا في هذا الموضع، وإنما لذلك توجيه سيأتي في كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



قال المصنف رحمه الله

كذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف:٨٤]، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام:٣]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ الآية [المجادلة:٧] ، فليس هذا بناسخٍ لهذا، ولا هذا ضِدٌّ لذلك.

واعلَم أن هذه الآيات ليس معناها أنَّ الله أراد الكون[1] بذاته فيكون في أسْفل الأشياء، ويَنتقل فيها لانتقالها، ويتبعَّض[2] فيها على أقدارها ، ويزول عنها عند فَنائها، جلَّ وعزَّ عن ذلك.



قال الشارح وفقه الله

هذه أربعة أربع آياتٍ أراد المؤلف رحمه الله أن يُنبّه إلى أنها لا تخالف ما سبق، وسيوجّهها أو يوجِّه هذا المعنى الذي قد يُستشكل فيما يأتي.



(١) الكون يعني: أراد أن يكون هو سبحانه وتعالى، أراد أن يكون بذاته في أسهل الأشياء.

(٢) الأصل في فهْم القرآن: (وينهَض) بدلاً عن (ويتبَعَّض).

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقد نزع بذلك بعض أهل الضلال: فزعموا أن الله تعالى في كل مكان بنفسه كائنًا، كما هو على العرش، لا فرق بين ذلك عندهم، ثم أحالُوا النفي بعد تثبيت ما يجوز عليه في قولهم ما نفوه؛ لأن كل من يُثْبِتُ شيئًا في المعنى ثم نفاه بالقول لم يُغْنِ عنه نفْيه بلسانه، واحتجوا بهذه الآيات؛ أن الله تعالى في كل شيء بنفسه كائنًا، ثم نفوا معنى ما أثبتوا، فقالوا: لا كالشيء في الشيء، فأحلُّوا ما كان في الشيء، فهو كالشيء في الشيء».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هنا نبَّه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ضلال مذهب الحلولية، الذين يزعمون حلول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في خلْقه، وتشبَّثُوا في هذا بما مضى من هذه الآيات الأربع.

والمحاسبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: إن هذا استدلالٌ غير صحيح، وكلامه الأخير أراد فيه أن يقول: (فقالوا لا كالشيء في الشيء) يبدو أن بعدها: (فأحالُوا) يعني: أتوا بالمُحال، كما في (فهْم القرآن)، هذا أقرب منه فاحلوا، يبدو أنها فأحالوا يعني أتوا بالمُحال.

(ما كان في الشيء، فهو كالشيء في الشيء) يعني أراد أن يقول: إنهم حتى يدفعوا الشناعة عن أنفسهم، زعموا أنه وإن كان حالاً -تعالى عن ذلك - في كل مكان فإنه ليس كحلول الشيء في الشيء، يعني ليس كحلول المخلوق في المخلوق.

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يقول : أنتم أتيتم بشيء محال، هذا كلام غير مقبول، لماذا؟ لأن ما كان حالاً في الأشياء المخلوقة فلابد أن يكون مثلها شيئًا مخلوقًا، فأنتم ما أتيتم إلا ببَهْرَجة تخدعون بها الجهال، وإلا فإذا زعمتم أنه حال في الأشياء كان كالأشياء، ولا ينفعكم زعمكم أنه مع ذلك ليس كالأشياء.

وأتى هنا بقاعدة قيمة ونافعة، وهي قوله: (لأن كل من يثبت شيئًا في المعنى ثم نفاه بالقول لم يُغْنِ عنه نفْيه بلسانه)؛ أنتم أتيتم بالباطل الصريح، ثم أردتم أن تتملَّصوا وأن تتخلصوا من الشناعة بمثل هذه العبارات، وهذا لا يُجدي عنكم شيئًا، فمن زعَم أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حالٌّ في خلقه فقد وصَفه بالنقص، ولا ينفعه أن يقول بعد تقرير الحلول: إنَّني أُنَزِّه الله عن النقص.

أُعيد: من زعم أن الله عَزَّ وَجَلَّ حال في خلْقه فهو شاء أم أَبَى واصفٌ له بالنقص، فإذا عقَّب بعد ذلك وقال: ولكن انتبهوا! لا تفهموا من كلامي أنني أنتقص الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، نقول: هذه الجملة التي ذكرتَها ليست بشيء، ولا تفيدك شيئًا؛ لأن كل من يثبت شيئًا في المعنى ثم نفاه بالقول لم يُغْنِ عنه نفيه بلسانه.

خُذْ مثلًا آخر يتعلق بهذه القاعدة، وهو مثل مفيد: مَن دعا غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى استغاث بميت، أو بحي غائب، أو بحي حاضر بشيء لا يقدر عليه إلا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، هذا الذي استغاث نقول: هو مشرك، فإن قال بعد أن يستغيث: يا جماعة وأنا أبرأ إلى الله من الشرك، ماذا نقول؟ هذا القول منك لا ينفعك شيئًا، أنت مشرك قلتَ هذا القول أو لم تقُل؛ (لأن كل من يثبت شيئًا في المعنى ثم نفَاه بالقول لم يُغنِ عنه نفيه بلسانه)، وقِسْ على هذا أمثلة أخرى، والله أعلم.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

قال أبو عبد الله: «أما قوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ [محمد:٣١]، ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ و قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ فإنما معناه: حتى يكون الموجود فيعلمه موجودًا، ويسمعه مسموعًا، ويُبصره مبصرًا لا على استحداث عِلم ولا سمع ولا بصر.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ليته وقف عند قوله: (فيعلمه موجودًا، ويسمعه مسموعًا، ويُبصره مبصرًا) لقُلنا هاهُنا: كلامٌ صواب، لكن المشكلة أنه قال: (لا على استحداث عِلم) يعني: لم يتجدد لله ﷻ شيء، فعاد الأمر هاهُنا إلى اعتبار ذلك من الصفات الذاتية، وهذا بخلاف ما عليه مذهب السلف.

وقد أحسن المحقق جزاه الله خيرًا أن نقل هذه النقولات الطيبة عن شيخ الإسلام وابن أبي العز فيما يتعلق بعلم الظهور، والرد على المخالفين في ذلك.



قال المصنف رحمه الله

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ﴾ إذا جاء وقتُ كون المراد فيه.



قال الشارح وفقه الله

كذلك هنا جاء إلى صفة الإرادة.

القوم -أعني الكلابية وأتباعهم الأشعرية- يقولون: إن إرادة الله ﷻ إرادة قديمة أزلية، والمتجدد إنما هو التعلق بينها وبين المراد، وإلا فإرادة الله ﷻ هي إرادة واحدة قديمة، أراد بها كل شيء في الأزل.

وجاؤوا إلى مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا﴾ [الإسراء:١٦]، ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود:٣٤] إلى آخره، قالوا: نُؤوِّل هذه الإرادة بأن المراد: مجيء الشيء المراد، أو حصول التعلق بعد أن كانت الإرادة إرادةً قديمة، الآن حصل ارتباط وحصل تعلقٌ بينها وبين المراد.

وهذا في الحقيقة ما يخالفهم فيه أهل العلم قاطبة؛ لأنه كلامٌ بخلاف المنقول وبخلاف المعقول؛ فالحق الذي لا شك فيه: أن الله ﷻ مريدٌ بإرادات متعاقبة، فنوْع الإرادة قديم، وأما إرادة الشيء المعيّن فإنما الله ﷻ يريد هذا الشيء المعيّن عند حدوثه أو في وقت حدوثه، فإذا أراده الله ﷻ فإنه يكون عَقيبه مباشرة.

ولذا توارد المسلمون على قولهم: (ما شاء الله كان)، يعني حصل، وُجد، متى؟ عقيب مشيئة الله وعقيب إرادته الكونية ﷻ .

وهذا أيضًا راجع إلى الأصل الذي ذكرتُه لك، وهو أنهم ينفون صفات الفعلية الاختيارية؛ لزعمهم أن هذا يقتضي حلول الحوادث بذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.



قال المصنف رحمه الله

وأما قوله: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨]، وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، وقوله: ﴿إِذًا لَّٱبْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾

[الإسراء:٤٢] فهذه وغيرها مثل قوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾

[المعارج:٤]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠].

هذا مقطع يوجب أنه فوق العرش فوق الأشياء كلها، مُتنزِّهٌ عن الدخول في خلْقه، لا يخفي عليه منهم خافية؛ لأنه أبان في هذه الآيات أن ذاته بنفسه فوق عباده؛ لأنه قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ يعني: فوق العرش، والعرش على السماء؛ لأنه مَن قد كان فوق كل شيء على السماء: في السماء، وقد قال مثل ذلك قال الله تعالى: ﴿فَسِيحُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة:٢] يعني: على الأرض، لا يريد الدخول في جوفها.

وكذلك قوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١] يعني: فوقها عليها[1].

---

(١) ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾، «ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ»، كل ذلك (في) فيها بمعنى: (على).

وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، ثُمَّ فصَل فقال: ﴿أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ ولم يَصِل فلم يكن لذلك معنًى- إذْ فَصَلَ قوله: ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ثم استأنف التخويف بالخسف- **إلا أنَّه على عرشه فوق السماء.**

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

قال: (قال: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ ثم فصَل)؛ بمعنى لم يَصِل هذه الجملة بكلمة أو بجملة، بمعنى: لم يقل الله "أأمنتم من في السماء أمْره" كما يزعم المؤولة، ما قال هذه، وإنما قال: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ﴾. فبانَ من هذا: أن الذي في السماء هو الله، وأن هذه الآية تصف الله ﷻ بأنه في السماء.

فهذا مراده بأنه فصَل ولم يَصِل، بخلاف ما جاء من الوصل الذي سيُبينه بعد قليل، فثَمَّة اختلاف بين الآيات وإلحاق بعضها ببعض مع وجود هذا الفرق في الأسلوب لا شك أنه غير مقبول كما سيتبين.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقـال تعـالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ الآيـة، وقـال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾؛ فبـيَّن عُـروج الأمـر، وعـروج الملائكـة، ثـم وصَـف وقـت صـعودها بالارتفـاع صـاعدة إليـه فقـال: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ﴾ [المعارج:٤]، فقدَّر صعودها إليه، وفصَلَه من قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾. كقول القائل: أصعد إلى فلان في ليلة أو يوم؛ وذلك أنه في العلو، وأن صعودك إليه في يوم، فإذا صعدوا إلى العـرش فقـد صـعدوا إلى الله ﷻ، وإن كـانوا لم يـروه، ولم يسـاووه في الارتفـاع في عُلُوه، فإنهم صعدوا من الأرض وعرجوا بالأمر إلى العلو الذي الله تعالى فوقه، وقال تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء:١٥٨] ولم يقل: عنده.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

الكلام واضح هنا ولكن أشير إلى أن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشار إشارةً عابرة إلى أن الملائكة لم يروا الله تعالى، وليس في هذا الباب دليل صريح من الكتاب والسنة الصحيحة فيما أعلم.

ولكن يبدو -والله أعلم- أن هذا هو المفهوم مِن قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ربه جل وعلا: «**حِجَابُه النور لو كشَفَه لأَحْرَقَت سُبُحَات وجهه ما انتهى إليه بصـره مـن خلْقـه**»، والملائكة من خلْقه، فالذي يظهر -والله أعلم- من هذا الحديث: أن ثمَّة حجابًا بين بين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وبين خلقه، فيبدو أن ما ذهب إليه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الأقرب في هذه المسألة، والعلم عند الله ﷻ.

وعلى كل حال هذه المسألة فيها بحث عند أهل العلم، منهم من أثبت رُؤية الملائكة أو رؤية بعضهم لله ﷻ، ومنهم من منع ذلك، والعلم عند الله ﷻ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ ثم استأنف الكلام فقال: ﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦- ٣٧] فيما قال لي أن إلهه فوق السموات.

فبَيَّنَ الله ﷻ أن فرعون ظنَّ بموسى ﵇ أنه كاذب فيما قال له، وعَمَد لطلبه حيث قاله مع الظن بموسى أنه كاذب، ولو أن موسى قال: إنه في كل مكان بذاته لطلبه في بيته أو بدنه أو حُشِّه- فتعالى الله عن ذلك- ولم يُجهِد نفسه ببنيان الصرح».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الآية يستدل بها أهل العلم، وهي آية غافر: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ ثم قال: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ ؛ يستدل أهل العلم بهذه الآية على علو الله ﷻ.

وجه ذلك: أن هذه الآية المفهوم منها أن موسى أخبر فرعون بأن الله ﷻ في السماء عالٍ على خلقه، ولذا طلب من هامان أن يبني له صرحًا. إذًا هذا وجه الاستدلال بها على علو الله ﷻ.

وكلام المحاسبي رَحِمَهُ اللَّهُ هاهُنا كلامٌ سديد، (حيث قاله من الظن بموسى أنه كاذب، ولو أن موسى قال: إنه في كل مكان بذاته لطلبه في بيته أو بدنه أو حُشِّه، فتعالى الله عن ذلك، ولم يُجهِد نفسه ببنيان الصرح)؛ يعني: لو كان موسى

عليه السلام ما بيَّن عُلو الله، وإنما قال: هو في كل مكان؛ لَما أصبح لقوله ﴿ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ معنىً، والأصل أعمال الكلام وليس إهماله.

إذاً مَن أثبت علو الله سبحانه وتعالى كان محمديًا مُوسويًا، ومن نفى علو الله عز وجل فإنه يكون فرعونيًا. وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله كلمة حسنة هاهُنا، تجدها في المجلد الثاني عشر، قال: (الناسُ إما مُحمّدي مُوسوي وإما فرعوني)؛ الفرعوني هو الذي يكذِّب بعلو الله عز وجل كما قال فرعون: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾، أما مَن صدق بعلو الله سبحانه وتعالى فإنه يكون متابعًا لمحمد وموسى وإخوانهما من الأنبياء والمرسلين عليهم جميعًا الصلاة والسلام.

والعجائب على كل حال جَمَّة؛ أن من المتكلمين من زعَم أن مذهب فرعون إثبات علو الله سبحانه وتعالى، أن هذه الآية يُفهم منها في زعم هذا القائل: أن فرعون مثبت العلو لله سبحانه وتعالى بخلاف موسى، وهذا الذي بيَّنه ابن القيم رحمه الله في (النونية) قال:

ومن العجائب قولهم: فرعونُ ... مذهَبُه العلو وذاكَ فى القرآن
ولذاكَ قد طلبَ الصعود إليه ... بالصرْح الذي قد رَامَ مِن هَامَانِ

وهذا في الحقيقة ضعفٌ في العقل؛ كيف يكون ذلك، والله عز وجل قد بين أن فرعون قد قال: ﴿وَإِنِّي﴾ بأصرح لفظ: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ كيف يكون مُثبتًا لعلو الله عز وجل مع ذلك؟!

ثم أفاض ابن القيم رحمه الله في الرد عليه في النونية.

على كل حال لا شك ولا ريب أن فرعون كان مُكذِّبًا بالأمرين: بوجود الله وبصفة علوه سبحانه وتعالى.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

قال أبو عبد الله: وأما الآي التي يزعمون أنها قد وصلَها الله، وأبان في تلاوتها لا يريد أنه كائن في الأشياء بنفسه، إذْ وصلَها ولم يقطعها كما قطَع الكلام الذي أراد به أنه على عرشه فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المجادلة:٧] فأخبر بالعلم.

ثم أخبر أنه مع كل مُناجٍ ثم ختَم الآية بالعلم بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ **فبدأ بالعلم، وختم بالعلم.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هنا نبَّه على وجه هذه الآية من سورة المجادلة، وأنها لا تناقض ولا تخالف أدلة علو الله سبحانه وتعالى؛ فالله عز وجل يقول: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ ولاحظ قوله ﴿يَعْلَمُ﴾، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾، هذا وجه تلبيس الملبسين، اقتطعوا هذا الجزء من الآية ولبَّسوا به، قالوا: إن الله يقول: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾، لكنهم ما تنبَّهوا إلى مقدمة السياق ونهايته، فإن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ .

فلا شك ولا ريب أن سياق الآية عند أهل العلم معتبَر، **والكلام يُفهم بأمرين:**

-يُفهم بمعرفة معاني الألفاظ.

-وبسياق الألفاظ.

يُفهم بمعرفة معاني الألفاظ؛ تفهم هذه المفردة ما معناها وهذه المفردة ما معناها التي تتكون الجملة منها، ثم أن تفهم السياق. فلابد من ملاحظة الأمرين مَعًا حتى يكون فهمك فهمًا صحيحًا.

فكون الله ﷻ قد بدأ هذا السياق بالعلم وختَمَه بالعلم؛ دليلٌ على أن المْعِيَّة فيما بين ذلك معية العلم؛ لما قال: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ يعني بعِلمه، والعلم أظهر ما يتعلق بهذا، وإلا فما يتعلق بهذا أكبر أو أكثر من العلم؛ فهو معهم بعلمه وهو معهم بسمعه وهو معهم ببصره، وهو معهم بقدرته وإحاطته، إلى آخر ما هنالك، كما نبَّه على هذا ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره. إنما يقولون: معية العلم يعني وما يصاحبها من معاني الربوبية المتعلقة بهذا الأمر.

إذًا الأمر كما قال المحاسبي: (فبدأ بالعلم، وختم بالعلم)، أو كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في رَدِّه على الجهمية والزنادقة: (فتَح الخبر بعِلمه، وختَمه بعلمه).

ونَقل الإجماع على تفسير المعية هاهُنا جمْعٌ من أهل العلم على أنها معية العلم، كما نَقل هذا أبو عمر الطَّلَمَنكِي، وابن عبد البر في (التمهيد)، وشيخ الإسلام، وابن القيم، ونقل هذا الإجماع أيضًا ابن كثير، وغيرهم من أهل العلم.

وهكذا كل الآيات التي تشبَّثُوا بها من آيات المعية لا بد أن تَلْحظ في سياقها ما يدلك على أن المعية هاهُنا معية العلم وليست معية الذات.

يعني خُذْ مثلاً: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ ثم قال، ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [النساء:١٠٨] إذًا هذه معية إحاطة، فالله ﷻ محيطٌ بهم، الله ﷻ قديرٌ عليهم، الله ﷻ عليم بهم،

سـميع بصـير إلى آخـر مـا هنالـك، وهكـذا في نظـائر هـذه الآيـة التـي جـاءت في النصوص.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فبين أنه أراد أنه يعلمُهم حيث كانوا؛ لا يخفون عليه، ولا يخفى عليه مناجاتهم.

ولو اجتمع قومٌ في السُّفل، وناظرٌ إليهم في العلو؛ فقال: إني لم أزلْ معكم أراكم، وأعلم مناجاتكم لكان صادقًا -ولله المَثَلُ الأعلى عن شَبه الخلْق-.

فإن أبَوْا إلا ظاهر التلاوة وقالوا: هذا منكم دعوى. خرجوا عن قولهم في ظاهر التلاوة؛ لأن مَن هو مع الاثنين أو أكثر؛ هو معهم لا فيهم، ومن كان مع شيء فقد خلا جسمه منه، وهذا خروجٌ من قولهم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(من قولهم) أنه في كل مكان، المحاسبي هاهُنا يناقش مَن؟ يُناقش الحلولية الذين يزعمون ليس أن الله مع خلْقه بلْ يزعمون أن الله في خلْقه حالٌّ فيهم،

وهذا يقول: إن أردتم إلا المُمَاحَكَة فإننا نُحاجِجُكم بمذهبكم؛ فالآية لا تدل على مذهبكم، فمن كان مع شخصٍ مجالسًا له ملاصقًا له لا يقول عاقل إنه حالٌّ فيه، وهذا بخلاف مذهبكم. إذًا أنتم تستدلون بما لا دليل لكم عليه.

بمعنى لو لم تكن المعية علمية، سَلَّمْنا جدلًا بهذا، فإننا نقول: ومع ذلك فالآيات لا تدل على ما ذكرتُم، أنتم تزعمون حلول الخالق في كل المخلوقات، هم يقولون بالحلول العام، منهم من يقول بحلول خاص لكن أكثر الحلولية على أن

الله حالٌّ في عموم خلقه، فيقول لهم: (معْ) ليستْ هي (في)، فكون الله مع خلقه لا يستلزم أن يكون حالًا فيهم.

مع أن الحق: أن (مع) تدل على الصحبة اللائقة؛ (مع) في لغة العرب مَن تتبَّع مواردها فإنه يجد أنها لا تستلزم حصول مُمازجةٍ ومخالطةٍ وملاصقةٍ وحلول، وإنما تدل على الصحبة اللائقة، وذلك في كل سياقٍ بحسبه؛ فإذا قيل: "فلان مع فلان في دابته"، فإن هذا يقتضي أنهما مُصطحبان قريبان من بعضهما في هذه الدابة. وإذا قيل للرجل: "هل امرأتك معك أو طلقتها؟ فقال: هي معي"، فالمْعية هاهُنا هي معية الزواج والارتباط وليست معية ملاصقة. لو قلت لك: "هلْ أنت فقير أو معك مال؟ فإنك تقول: معي مال، أو المال معي"، وربما لا يكون في جيبك وإنما يكون في حسابك في المصرف.

إذًا المْعية تدل على صحبة لائقة، على مطلق المقارنة والمقاربة بين الأشياء، ولا تستلزم حصول الملاصقة والامتزاج، وهذا له نظائر كثيرة.

بلْ إن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بيَّن أن استقراء القرآن قد دلَّ على أن (مع) في كل القرآن لم تدل على امتزاج، استقرأ وهو صاحب استقراء رَحِمَهُ اللَّهُ، يقول: (مع) في كل القرآن ليستْ فيما يتعلق بصفة المعية لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بلْ في كل موضع جاءت فيه (مع) فإنها ما دلت على امتزاج؛ فإذا كان هذا في سياقاتٍ تتعلق بالمخلوقين؛ كقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة:١١٩]، وهذا لا يستلزم امتزاجًا وملاصقة، وإنما تستلزم موافقةً في صفة الصدق، ولو كان الناس

مُتباعدين بل لو كانوا متقدمين ومتأخرين، فنحن مطالَبون أن نكون مع الصادقين من السلف الأولين، ومع ذلك لسْنا مُلاصِقِين لهم بأجسادنا.

إذًا هذا من الضلال المبين الذي ذهَب إليه هؤلاء، وهو زعْمُهم أن (مع) تستلزم بالضرورة حصول الممازجة والالتصاق، وهذا ليس بصحيح.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكذلك قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]، لأنَّ ما قرُب من الشيء ليس هو في الشيء، ففي ظاهر التلاوة على دعواهم أنه ليس في حبل الوريد كله...

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يقول: حتى استدلالكم بقوله تعالى ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ لا ينفعكم؛ لأنكم يا معشر الحلولية تزعمون أن الله ﷻ في الوريد، وليس أقرب إليه من حبل الوريد، تزعمون أنه في الوريد وفي كل شيء؛ وعليه فاستدلالكم بهذه الآية، على نفي علو الله ﷻ استدلالٌ غير صحيح، إذًا هذا استدلال غير صحيح.

وعلى كل حال؛ هذه الآية فيها بحْث عند أهل العلم، على أي شيء يدل قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ؟ هل يدل على قُرب الله ﷻ مِن هذا الذي في سكرات الموت؛ قريب منه سبحانه بعِلمه وقدرته وما إلى هذه المعاني؟ أو أن المراد بقُرب الله ﷻ: قُرب ملائكته؟ **قولان لأهل العلم:**

- **نحَى** شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتلميذه ابن القيم، وكذلك مالَ إلى هذا ابن كثير في تفسيره: أن القُرْب هنا إنما هو قُرب ملائكته، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ بملائكتنا، كما يقول السلطان: نحن بنينا كذا وعملنا كذا، والمراد جنوده أو عُمَّاله أو ما شاكل هذا.

❑ **أما القول**: بأن قرب الله ﷻ هاهُنا إنما هو قُرب علمه وقدرته وإحاطته وما إلى ذلك، فهذا الذي نحَى إليه كثير من السلف والخلف، هذا هو التفسير الذي فسَّر به هذه الآية الإمام أحمد، وإسحاق ابن راهويه، وكثير من أهل العلم، وهو الذي يُفهم من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما في (الحِلْية) لأبي نعيم، وكما يُفهم من كلام عمر بن عبد العزيز، وكما يُفهم أيضًا من كلام الإمام مالك، وكما يُفهم أيضًا من كلام سفيان الثوري، وهو الذي ذهب إليه جماعة ممَّن بعد ذلك كابن أبي زيد القيرواني، وكما ذهب إلى هذا الطبري وأبو عمر الطلمنكي، وإلى جماعة من المتأخرين؛ كالشيخ الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره، وكذلك الشيخ ابن سعدي في تفسيره، إلى غير هؤلاء من أهل العلم.

***فجماهير أهل العلم على هذا القول وهو الأقرب؛ لأن:**

-**أولا**: هذا هو المحفوظ عن السلف، ولا أعلم أحدًا من السلف قال بالقول الثاني.

-**والأمر الثاني**: أن سياق الآية يدل عليه؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا﴾ الضمير هنا، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾، ثم قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦] على أي شيء تحمل الضمير في الأول والثاني؟ على الله ﷻ، فلْيَكُن الثالث كذلك، ولماذا هذا التشتيت في الضمائر؟ كما قلتَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا﴾ أن الضمير هنا يعود إلى الله ﷻ، كذلك: ﴿وَنَعْلَمُ﴾ أن الله ﷻ هو الذي يعلم، كذلك قل أنه هو الأقرب إلى هذا مِن حبل الوريد بعِلمه ﷻ وإحاطته.

وهكذا له نظائر؛ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩] في نظائر كثيرة كلها تعود الضمائر فيها إلى الله ﷻ، وهذا هو الأقرب، والعلم عند الله.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[الزخرف: ٨٤] فلَم يقل: في السماء ثم قطَع -كما قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ ثم قطَع فقال: ﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾، -فقال ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هنا ما حصل قطعٌ وإنما حصل وصْلٌ، فقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ﴾ سكت؟ قطَع؟ لا، وإنما قال: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾؛ فاختلَفَت هذه الآية عن: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾، هاهُنا قطع، وهاهُنا وصْل، فاختلفَت الآيتان.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[الزخرف:٨٤] فلَم يقل: في السماء ثم قطَع -كما قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ ثم قطَع فقال: ﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾، -فقال ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ **فأخبر أنَّه إله أهل السماء وإله أهل الأرض، وذلك موجودٌ في اللُّغة؛ تقول: فلانٌ أميرٌ في خراسان، وأميرٌ في بَلَخ، وأميرٌ في سَمرقند وإنما هو موضع واحدٌ، ويَخفى عليه ما وراءه، فكيف العالي فوق الأشياء لا يخفى عليه شيءٌ من الأشياء يُدَبِّره،** فهو إلهٌ فيهما إذْ كان مُدَبِّرًا لهما، وهو على عرشه فوق كل شيء ».

تعالى عن الأشباه والأمثال.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا آخر ما نقل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من كلام المحاسبي.

وخلاصة ما ذكر هاهُنا: أن قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ﴾ ؛ ما معنى إله في اللغة؟ معبود، إذًا المراد: أن الله عَزَّ وَجَلَّ في السماء معبودٌ وفي الأرض معبود، أي: الله في السماء يُعبَد، أهل السماء يألْهُونَه، وأهل الأرض يألْهُونَه، يعبدونه تبارك وتعالى؛ فالملائكة تعبد الله، والإنس والجن يعبدون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أهل السماء وأهل الأرض كلهم يعبدون الله جل وعلا، وهذا بيِّن واضح ومستقيم على جادة اللغة.

لم يَسُق المؤلف توجيه المحاسبي رَحِمَهُ اللَّهُ للآية الرابعة، ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ﴾ ، وهذه الآية أيضًا ليست بمشكلة على أدلة العلو، **وفيها توجيهان عند أهل العلم:**

❁ **التوجيه الأول**: الوقف؛ وهو أن تقول: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ ثم تَقِف، ثم تستأنف فتقول: ﴿وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، فالله ۵ في السماء بذاته، ومع ذلك يعلم كل شيء، ومن ذلك ما يكون في الأرض من عباده من سر وجهر إلى آخر ما هنالك.

❁ **والتوجيه الثاني**: أن هذه الآية نظير الآية السابقة: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾؛ وذلك أن الاسم العظيم (الله) أصله الإله، ثم حصل تخفيف، فكانت الكلمة (الله)، و(الإله) بمعنى المعبود.

فالله ﷻ لم يقُلْ: هو في السماوات وفي الأرض، وهو في السماوات وفي الأرض، إنما قال: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ﴾، إذًا الظرف هاهُنا مذكور بعد جملةٍ وليس مذكورًا بعد مُفرَد؛ بمعنى: هذه الآية يكون الظرف فيها متعلقًا بما في اسْم الله ﷻ من معنى، وهو الألوهية بمعنى: العبادة، فيكون معناها: أنه الإله المعبود في السماوات وفي الأرض، وبالتالي انفصلت هذه الآية عن أن تكون على نسَق قوله تعالى: ﴿أَأَمِنتُم مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك:١٦]، فتِلْك صريحة بأن الله ﷻ بذاته فوق عرشه.

وعلى كل حال؛ أدلة الكتاب والسنة واجبٌ أن يُجمع بينها وأن يُؤَلَّف، لا أن يُضرب بعضها ببعض، والأدلة الدالة على عُلو الله ﷻ، وكونه بائِنًا من خلقه أدلة كثيرة جدًا بلَغَت المئات.

وبناءً على هذا لا ينبغي أن نُشَغِّب على هذه المعاني الظاهرة العظيمة التي توارَدت على شيء واحد، وهو علو الله ﷻ بأدلة فيها نوع اشتباه عند بعض الناس، إنما الذي يجب أن يُرَد هذا المتشابه إلى المحكَم كما هي جادة أهل العلم، والله ﷻ أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال الإمام أبو عبد اللّه محمد بن خَفيف في كتابه الذي سمَّاه «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات»، قال في آخر خطبته:



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا نقْلٌ جديد من النقولات التي دَبَّج بها الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الكتاب، وهذا النقل نقْل طويل، لعلَّه أطول النقول التي نقلَها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب، وهو عن (أبي عبد الله محمد بن خَفيف)؛ وهو من الصوفية الأوائل الذين كانوا في الجملة على عقيدة أهل السنة والجماعة، وأثنى عليهم أئمة أهل السنة بالخير؛ شأنه شأن الفضيل بن عياض، وبِشْرٍ الحافي، والداراني، والجُنيد وأمثال هؤلاء العلماء.

وإن كان بعض أهل العلم قد ذمَّ ابن خَفيف، وأشهر أولئك: ابن الجوزي، فإنه قد تناول ابن خَفيف بالذم ولا سيما في كتابه (تلبيس إبليس)، وقد كرَّر الطعن فيه حتى إنه قال فيه مرة: (إنه لا يُوثَق بقوله).

ولكن الأقرب -والله أعلم- قول غيره من أهل العلم من أنه من أهل العلم والخير والاعتقاد الصحيح في الجملة، وأثنى عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وأثنى عليه غيره، والذهبي قد قال فيه في (السِّير): (إن هذا الشيخ قد جمع بين العلم والعمل، وبين التمسك بالسنة وعلو السند، وعُمِّر في طاعة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى).

وهذا العَلَم ابن خفيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد عُمِّر بالفعل، حتى قِيل: إنه عاش مائة وأربع سنين، وقيل: عاش مائة وخمس سنين، وقيل: عاش أكثر من ذلك، وإن كان الذي صححه الذهبي أنه عاش خمسة وتسعين عامًا.

وعلى كل حال؛ أَلَّف فيه أبو الحسن الديلمي كتابًا مشهورًا، وإن كان قد طُبع قديمًا، اسمه (سِيرة الشيخ الكبير أبي عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي)، مطبوعٌ قديمًا في القاهرة، وساق فيه جملةً من سيرة هذا الشيخ الكبير.

ومن جملة كُتبه هذا الكتاب الذي سمَّاه الشيخ هاهُنا (اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات)، وفي بعض كتب التراجم اختصارٌ له، فيقال له (كتاب الاعتقاد)، وأحيانًا يقال له: (كتاب التوحيد).

وعلى كل حال إنما هو هذا الكتاب الذي بين أيدينا، وساق فيه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَقالات طويلة، بعضها يتعلق بمسائل الاعتقاد، وبعضها بغير ذلك.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقال الإمام أبو عبد اللّه محمد بن خَفيف في كتابه الذي سمَّاه «**اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات**»، **قال في آخر خطبته**: «فاتفقتْ أقوالُ المهاجرين والأنصار في توحيد الله ﷻ، ومعرفة أسمائه وصفاته وقضائه وقدَرِه، قولًا واحدًا، وشرطًا ظاهرًا، وهم الذين نقلوا عن رسول الله ﷺ ذلك حتى قال: «**عَلَيكُمْ بِسُنَّتِي**»، وذكر الحديث.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه أول فائدة في هذا الكتاب، وهي اتفاق السلف رحمهم الله على مسائل الاعتقاد ولا سِيّما أصحاب النبي ﷺ؛ فكلهم على نهْج واحد وطريقة واحدة في مسائل الاعتقاد؛ في توحيد الربوبية، في توحيد الألوهية، في مسائل الصفات، في مسائل القدر، في النبوات، في مسائل اليوم الآخر، في كل مسائل العقيدة كلهم على قول واحد، وهل على الحق دليلٌ أبْيَن من هذا؟ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وحَديثَ: «**لَعَنَ اللّهُ مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا أو آوى مُحدِثًا**».

وقال: «فكانت كلمة الصحابة على الاتفاق من غير اختلاف، وهم الذين أُمرنا بالأخذ عنهم؛ **إذْ لم يختلفوا بحمد اللّه تعالى في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات كما اختلفوا في الفروع**، ولو كان منهم في ذلك اختلافٌ لنُقل إلينا كما نُقل سائر الاختلاف ، فاستقرَّ صحة ذلك عند خاصتهم وعامتهم، حتى أدَّوا ذلك إلى التابعين لهم بإحسان، فاستقرَّ صحة ذلك عند العلماء المعروفين حتى نقلوا ذلك إلينا قَرنًا بعد قرْن؛ لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفْرٌ، ولله المنة.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

تأكيدٌ لِما سبق من أن مسائل الاعتقاد مسائل اتفاقية عند السلف رحمهم الله. وفي آخر جملة ذكرها قال: (لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفْرٌ)؛ أهل البدع بجميع أصنافهم وطبقاتهم هُم على ما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الرد على الزنادقة والجهمية، ذكَر أنهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، مُجمعون على مفارقة الكتاب.

فاختلافهم في كتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ومفارقتهم له، هذه سِمة جامعة لجميع أهل البدع، ولولا ذلك لم يكونوا من أهل البدع، لكن هذه الجملة وهي قوله: (لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفْرٌ) توجيهها -والعلم عند الله ۵-: أن أي

مخالفة من مخالفات المبتدعة -وأهل البدع معروفون عندكم- أصحاب المقالات الرديئة المخالفة للكتاب والسنة، مقالات هؤلاء لا تخلو أن تدل بدلالة تضمنٍ أو دلالة لزوم على تكذيب الوحي، أو إساءة الظن فيه، أو اتهام الوحي بالنقص والاستدراك عليه؛ وكل ذلك لا شك أنه كفر بالله ﷻ.

مَن اعتقد أن الكتاب والسنة فيهما نقص عن بيان الحق فقد كفَر؛ لأنه كذب ما دلَّ على كمال هذا الدين، ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، ومن أساء الظن بكلام الله ﷻ ووصَفه بالنقص، أو أنه كتاب إضلال سواء كان هذا بلسان حاله أو بلسان مَقاله، أو كذَّب ما دلَّ عليه، ولم يؤمن بما أوجب الله ﷻ الإيمان به والتصديق؛ فكل ذلك لا شك أنه كُفرٌ.

لكن تكفير أعيانهم شأنٌ آخر، المقالة المبتدِعة من حيث لازمها لا شك أنها تقتضي الكفر، وقد أبان عن هذه المسألة بكلام حسَن المُعلِّمي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه (العبادة)، وبيَّن أن كل بدعة لا تخلو من شرك، وهذا الشرك هو في مشاركة الله ﷻ فيما يختصّ به، والله جل وعلا يقول: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]؛ فهذا المبتدع قد نصَّب نفسه حكَمًا يضيف إلى كتاب الله وإلى سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئًا من الخير ما دلَّا عليه، سواء كان من المسائل العلمية أو كان من المسائل العملية.

لكن الشبهة تمنع تكفير عامة هؤلاء المبتدعة، اللهمَّ إلا مَن قامت عليه الحُجة، وتبيَّنت له المَحجة، فما بقي إلا الإصرار والعناد على تكذيب كتاب الله ﷻ، فحينئذٍ ينطبق عليه حكم الكفر بعَينه، والله أعلم.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثم إني قائل -وباللّه أقول-: أنه[1] لـمَّـا أحدثوا في أحكام التوحيد وذكر الأسماء والصفات على خلاف منهج المتقدمين من الصحابة والتابعين، فخاض في ذلك مَن لم يعرفوا بعلم الآثار، ولم يعقلوا قولهم بذكر الأخبار، وصار مُعَوَّلُهم على:

أحكام هواجس النفوس المُستخرَجة من سوء الظن به على مخالفة السنة.

والتعلق منهم بآيات لم يُسْعِدْهُمْ فيها الكُلاَّبية، فتأوَّلوا على ما وافق أهواءهم، وصحَّحوا بذلك مذاهبهم: **احتجتُ إلى الكشف عن صفة المتقدمين، ومأخذ المؤمنين، ومِنهاج الأولين؛ خوفًا من الوقوع في جملة أقاويلهم التي حذَّر رسول اللّه** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **منها**، ومنَع المُستحدِثِين له حتى حذَّرهم».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الحقيقة أن هذه المقدمة في هذا الكتاب مقدمة منهجية قوية، فيها فوائد وإشارات في غاية النفع.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وباللّه أقول-: إنه لَمَّا أحدثوا في أحكام التوحيد وذكر الأسماء والصفات على خلاف منهج المتقدمين من الصحابة والتابعين)؛ من علامات الاتباع: السَّير على منهج السلف الصالح، ومن علامات الابتداع: مخالفة طريقة

---

(١) الصواب: (إنه).

السلف الصالح. فلم يزلْ أهل العلم قديمًا وحديثًا يستدلون على هؤلاء وعلى هؤلاء بهذه العلامة العظيمة البينة الواضحة؛ من كان مُلازماً لغرْز السلف الصالح فإنه على الجادة وعلى الحق وعلى طريق السنة، والعكس بالعكس.

قال: (فخاض في ذلك مَن لم يعرفوا بعلم الآثار، ولم يَعقِلوا قولهم بذكر الأخبار)؛ نعم هذه سِمة بارزة لكل أهل البدع، عامة أهل البدع لا عِناية لهم بسُنة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولا عناية لهم بآثار أصحابه ﷺ، فتِّش في أحوال هؤلاء المبتدعة، ستجد هذا الكلام كلاماً مستقيمًا.

بخلاف أهل السنة والجماعة أهل الاتباع، فَمُعَوَّلُهم على الأخبار والأحاديث والآثار؛ فلا يتكلمون بلْ ولا يسكتون إلا بدليل، مُعَوَّلُهم على هذه الآثار، (دِين النبي محمدٍ أخبارُ)، فهذا الدين إنما نُقل إلينا بالأسانيد المتصلة إلى رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فالعناية بهذه الأخبار والآثار هي طريق الهداية إلى الحق. أما المبتدعة فإنهم أبْعد الناس عن هذه السنة، لم يُحكِمُوا قولهم وآراءهم بسنة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

قال: (ولم يَعقِلوا قولهم بذكر الأخبار) يعني لم يُحكِمُوا قولهم بالأخبار بحيث يَربطون أنفسهم كما تُربط الدابة بالعِقال بحيث لا تذهب يَمنة ويَسرة. هكذا السُّني يربط نفسه بعِقال وثيق وحبل مَتين، بهدي رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بحيث لا يتجاوزه قِيد شعرة؛ هكذا أهل السنة والاتباع.

تركوا الآثار ولم يَعْتَنُوا بأحاديث النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وإنما (صار مُعَوَّلُهم على أحكام هواجس النفوس المُستخرَجة من سوء الظن به، على مخالفة السنة) إنما

عَوَّل القومُ على هواجس النفوس، على هَذيَانَاتٍ وإن سمَّوها عقليات، فالعبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني.

قال: (والتعلق منهم بآيات لم يُسعدهم فيها الكُلاَّبية)؛ الإسعاد يعني: المساعدة والمعاوَنة، فلم تُسْعِفْهُم ولم تُسعدهُم هذه النصوص التي لبَّس بها والأقوال التي جاءتهم من طريق أهل البدع ولا سيما من الكلابية، لم يكن هذا التعلق تعلقًا صحيحًا؛ لأن الشرط -يا أيها الإخوة- أمران:

-أن تأخذ بالدليل وتتمسّك به.

-وأن تفهمه فهماً صحيحًا.

وإلا فكَم من أهل البدع والضلال قد تمسكوا بدليل عندهم آية وعندهم حديث يستدلون به لكن المشكلة أنهم ما جمعوا إلى الأخذ بالدليل والتمسك به حُسْن الفهم له؛ وهذا ما وقع فيه هؤلاء، ولذلك انظر إلى ما قال ابن عمر رضي الله عنهما -كما علق البخاري في صحيحه، ووصَلَه غيره بسند صحيح- أنه قال في الخوارج: (انطلَقُوا إلى آياتٍ نزلت في الكافرين فجعلوها على المسلمين).

فالمُهم هو أن تأخذ بالدليل، والمُهم مع هذا أن تُحسِن فهم هذا الدليل، فما يستدل به المبتدعة على قِلّة ما يستدلون لم يُوفَّقُوا فيه إلى الفهم الصحيح، لم يُوفَّقُوا فيه أن يُنزِلوا الدليل منزلته الصحيحة.

قال: (والتعلق منهم بآيات) يعني: مُعَوَّلُهم على التعلق منهم بآيات (لم يُسعدهم فيها الكُلاَّبية، فتأوَّلوا على ما وافق أهواءهم)؛ ما أحسن هذه الكلمة، فإنها تُلخّص لنا حقيقة كل مقالةٍ مبتدَعة.

حقيقة كل مقالةٍ مبتدَعة باختصار هي: هَوَى تركب مع شُبهة، حقيقة كل مقالة مبتدَعة وكل مقالة للمبتدِعة، إذا سَبَرْتها وجدتها لا تخرج عن هذا الأمر: هوى تركب مع شُبهة وإن زعموا أنها دليل، لكن الواقع أنها شُبهة، فيها شائبة دليل ولكنه ليس دليلاً محقَّقًا، فيه أشكال إما من جهة الثبوت وإما من جهة الدلالة.

فالمقصود: أن أهل البدع كلهم على هذه الشاكلة؛ وهي أنهم أعرضوا عن كتاب الله وسنة رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، تمسكًا وفهمًا بما كان عليه السلف الصالح ،أعرضوا عن طريقة الصحابة والتابعين وأتباعهم، ورَكِبُوا رؤوسهم، وتعلقوا بشُبهات وافقت أهواء في نفوسهم؛ لأن الحقيقة هي أن القوم اعتقدوا ثم استدلوا.

ولاحظ هذه اللَّفْتَة هاهُنا، وهي قوله: (لم يُسعدهم فيها الكُلاَّبية)، في المدة التي كان فيها ابن خفيف، كانت المعركة العلمية على أشُدّها بين أهل السنة والجماعة والكلابية، والكلابية كما لا يخفاكم هم سَلَف الأشعرية، فكيف كان تعامل أهل العلم مع الكلابية؟ هل كانوا يعدُّونهم من أهل البدع؟ هل كانوا يُدرجونهم في قائمة المبتدِعة؟ أم أنهم كانوا يقولون: هُم أهل السنة أو هُم من أهل السنة، أو أنهم من أهل السنة فيما وافقوا فيه أهل السنة وليسوا من أهل السنة فيما خالفوا فيه أهل السنة، أيُّ ذلك كان يا إخوتاه؟

كانوا يعاملونهم معاملة المبتدعة، وكانوا يُفاصِلونهم، وكانوا يحذِّرون منهم، ولذلك إذا نظرت في كلام المتقدمين -يعني في كلام ابن خزيمة وطبقته- تجد أنه

كان شديد الحط على الجهمية -ويسميهم جهمية- وكثير من كلامه إنما كان يتناول الكلابية، هم الذين كان يقارِعهم في ذلك الوقت.

وإذا تأمَّلت فيما نُقل إلينا من كلام الكلابية، وجدتَ أن مذهبهم كان خيرًا بمراحل ممَّا عليه مذهب الأشاعرة المتأخرين الذين ابتعَدُوا كثيرًا عن مذهب الكلابية، واقتربوا كثيرًا من مذهب الجهمية. فإذا كان تعامل أهل العلم المتقدمين مع الكلابية على هذه الشاكلة، فكيف لو أنهم أدركوا ما عليه المتأخرون من هؤلاء الأشاعرة؟

المقصود: أن هذه طريقة أهل العلم المتقدمين في التعامل مع من كان على هذه الشاكلة، أهل السنة هُم أهل السنة الذين ساروا على طريقة السلف الصالح جملةً وتفصيلاً، ومن خالفهم هو من أهل البدع سواءً كان عنده نوعٌ من القُرْب، ونحن نُميِّز بين المبتدعة فمنهم القريب ومنهم البعيد، لكنهم في الجملة من أهل البدع، ولكلٍّ تعامله الذي يَلِيق به.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن بيَّن ما هي طريقة السلف في الاعتقاد؛ وأنها التمسك بالكتاب والسنة والأخذ بالآثار، وأن السلف كانوا على اتفاق في مسائل العقيدة ، ثم خرج أهلُ البدع بآرائهم وأهوائهم، عقَّب على هذا بذكر السبب الذي لأجله صنف هذا الكتاب.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (احتجتُ إلى الكشف عن صفة المتقدمين، ومأخذ المؤمنين، ومِنهاج الأولين؛ خوفًا من الوقوع في جملة أقاويلهم التي حذَّر رسول الله ﷺ منها)؛ هذا هو السبب الذي دعاه إلى هذا التأليف.

وهذا الكلام فيه فائدة للعلماء والدعاة وهي: أن يكونوا أحرص شيء على تحذير الناس من الفتن المُدلَهِمَّة التي تُحيط بهم، وأنَّ أهل العلم أهل فِطْنة وسَبْرٍ للأحوال، وفقْهٍ صحيح للواقع، ولا سيما الأهواء والأدواء التي تُصيب أديان الناس؛ فكانوا يَتنبَّهون ويتفطنون لها في مبادئها قبل أن تَستفحل، فيحرصون على بَثِّ الخير ونشر الحق، والتحذير من الباطل قبل أن ينتشر والعلماء يقولون: (الدَّفع أسهل من الرفع)، وفي الكلام السائر بين الناس اليوم: (الوقاية خيرٌ من العلاج).

إذًا تحصِين الناس من الضلال قبل أن يَستفحِل وينتشر فيهم؛ لا شك أن هذا من المقاصد العظيمة التي يحرص عليها أهل العلم وأهل السنة، وعلى من سار على طريقتهم أن يَحذُوَ حَذْوَهم في ذلك، فالتساهل في التصدّي للآراء الضالة والأفكار المبتدعة والمناهج المخالفة لطريقة السلف الصالح لا شك أن هذا تساهل بل هذا التخاذل يؤدي إلى عواقب لا تُحمَد.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وذكـر أبـو عبـد اللّـه خروجه -عليه الصلاة والسلام- وهم يتنازعون في القدَر وغضبه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أورد أيضًا فيما أورَد الحديث الذي خرَّجه الترمذي وغيره وله روايات عدة وألفاظ متقاربة، وفيه: أن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ خرج على بعض أصحابه وهم يتنازعون في القدَر، كيف يتنازعون؟ بعضهم يقول: أَلَمَ يقل الله كذا؟ والآخرون يقولون: أَلَمَ يقل الله كذا؟ وفي رواية: (هذا ينزع بآية، وهذا ينزع بآية)، كل واحد يستدل بدليل ويحتج به على مُقابله.

فما كان من النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلا أن احمرَّ وجهه وغضب، قال الراوي: (حتى كأنه فُقِئ حَبُّ الرمان في وجهه)؛ يعني من احمرار وجهه وغضبه عليه الصلاة والسلام، فلمَّا وقف عليهم قال لهم: (أَبِهَذا أُمرتُم؟ أَمْ لِهذا خُلقتُم؟ أن تَضربوا القرآن بعضه ببعض!!، إنما هَلَك مَن كان قبلكم بهذا، انظروا إلى ما أمرَكم الله فائتمروا، وإلى ما نهاكم عنه فانتهوا)، وفي رواية عنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: (أَبِهَذا أُمرتُم، أَمْ بهذا أُرسلتُ إليكم؟ إنما هَلَك من كان قبلكم بتنازعهم في القدر، عَزمتُ عليكم أَلَّا تتنازعوا فيه).

هذا الحديث وهو حديثٌ ثابت صحيح عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فيه فوائد جَمَّة:

❁ **أولًا من هذه الفوائد**: أن التنازع في القدَر شأنه عظيم، وأنه من أسباب حصول هلاك الأُمم، ولذا حذَّر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منه.

والوصية التي يَتوارَد عليها أهل العلم: أن يُوغِل المسلم في باب القدر برِفق، بمعنى أن يتكلم في هذا الباب في حدود ما ورَد، وأن يسكُت عمَّا سوى ذلك، لِمَ؟ لأن تجاوز حدود المنصوص في هذا الباب يفتح على الإنسان باب الهلاك، ولا سيما إذا وصل الحديث إلى الكلام عن تعليل أفعال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في كل صغير وكبير، أو وصل الكلام إلى مسألة الهداية والإضلال، والحكمة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في هذا وهذا، فهذا مقامٌ ينبغي أن يَتنبَّه الإنسان حين يخوض فيه.

وما أحسن ما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

وأصْل ضلال الخلق من كل فِرقة ... هو الخوضُ في فِعْل الإله بعِلّة

فإنهمُ لم يَفهَمُوا حِكمة له ... فصارُوا على نوعٍ من الجاهلية

وهذا واقعٌ لا يُجحَد؛ أن مِن أسباب الضلال والانحراف بل والكفر: أن يَتعمَّق الإنسان تعمقًا غير محمودٍ في باب القدر، فهذه وصية من لدُن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَعْها نَصْب عينيك، (عَزَمْتُ عليكُم أَلَّا تتنازعوا فيه).

❁ **الفائدة الثانية**: أن الإجمال في مواضع الاشتباه كافٍ في باب الاعتقاد؛ بمعنى: الإيمان الإجمالي يكفي المسلم إذا كان الأمر مُشتبهًا عليه، فلَرُبما يقف الإنسان لضَعْف عِلمه لجهله يَقف أمام مسألة من المسائل كَبُرَت على عقله وما استوعبها، فنقول: يَكفيك في هذا المقام أن تؤمن إيمانًا إجماليًا، ولعلَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يفتح عليك وجه الصواب فيها على وجه التفصيل. لكن المصيبة هي ألا يَقنع

الإنسان بهذه المرتبة فيَزيد تعمقًا وتنطعًا وبحثًا وتنقيرًا فيها حتى يصل الحيرة والشك والرَّيب، وربما أوصله ذلك إلى ما هو أكبر.

❁ **الفائدة الثالثة**: أن معارضة الحق بالحق شيء منهي عنه؛ وهذه فائدة من الفوائد التي استنبطها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أواخر الجزء الثامن من (دَرْء التعارض) من هذا الحديث، وأنه لا ينبغي للمسلم أن يعارض الحق بالحق؛ بلْ عليه أن يقبل الحق الذي عند خَصمه كما أنه قبِل الحق الذي عند نفسه.

لابد أن تقول بالصدق، وأن تَقبلَه في نفسك ومعَ من كان، فلا يكفي أن تتمسك بالحق الذي عندك وأن تُعرِض عن حق غيرك، فهذا لا يكون إلا عن هوىً في النفوس، والله جل وعلا يقول: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر:٣٣]؛ لن تكون مُتقيًا حتى تجمع بين الأمرين: أن تتمسك بالحق الذي عندك، وأن تَقبل الحق الذي عند مخالفك.

وهذا أحد الإشكالات بلْ والمَعاطِب التي تقع أثناء المناظرات وأثناء الجدال وأثناء المناقشات؛ أن تَعظُم نفس الإنسان عنده وأن تأخذه العزة بالإثم، فيصبح شيئًا عزيزًا على نفسه أن يقبل حق خصمه، وأن يُذعِن للدليل الذي يُبدِيه، فلأجل ذلك فالاقتصاد في الجدال خيرٌ له حتى لا يقع الإنسان في هذا الخطأ العظيم؛ لأن كونك ترُد حقًا عند خصمك هذا يقتضي إما أن تكذب بحق، وإما أن تقع في الحيرة والريب، وكلاهما لا شك من المهالك.

❁ **الفائدة الرابعة** -وهي فائدة أيضًا استنبطها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الموضع الذي ذكرتُه لك- وهي: أن المسائل المُشكِلة إذا خاض فيها أكثر الناس لم

يفهموا حقيقتها، وإذا تنازعوا فيها صار بينهم أهواء وظنون وربما أدى ذلك إلى الفرقة والفتنة. فما كان من دَقِّ المسائل فلا ينبغي التوسع في الأخذ والرد فيه بين المسلمين؛ لأن هذه المسائل لربما لا يستوعبها إلا الواحد بعد الواحد، فمَهْما أمكن اجتناب الخوض في مناظرةٍ ومناقشةٍ ومباحثة فيها، فذلك لعله يكون أحسن.

❁ **الفائدة الخامسة**: أنه متى ما تناظر الإخوة والأحبة في مسائل عِلمية، ثم وصل الأمر بينهم إلى مبادئ المنازعة، فإنه ينبغي عليهم أن يتوقفوا؛ خشية أن تقع بين بينهم شَحناء وفُرقة. لا بأس أن تتباحث مع إخوانك، وأن تأخذ وتعطي، وأن يُبدي كلٌ ما عنده من دليل، وبمثل هذه المذاكرات والمباحثات يَنمُو العلم وتنمو العقول أيضًا، لكن حذارِ إذا وصل المقام إلى حَدٍّ بدَت فيه مبادئ النزاع والشقاق، بدَت الوجوه تَحمرّ، بدَت الأصوات ترتفع، فهذا من المواضع التي يدخل فيها إبليس فيوقع بين الأحبة ما يوقع، وما أكثر ما تقطعت الصِّلات بسبب موقف من هذه المواقف، فهذا توجيه من لدُن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نستفيده من هذا الحديث.

❁ **الفائدة السادسة**: أن الهمة ينبغي أن تتجه إلى العمل لا إلى الجدَل؛ ولِذا أمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الحديث أن ننظر إلى ما أُمرنا به فنَأْتَمر، وإلى ما نُهينا عنه فنَنتَهي، ولا حاجة إلى الدخول في أشياء لربما كانت قليلة الفائدة أو عديمة الفائدة، فتضيع الأوقات وتذهب الأعمار سُدًى.

وما أحوج طلاب العلم إلى هذه الفائدة وإلى هذا التوجيه، فإنك إذا عرفت أحوال كثير من طلاب العلم ولا سيما في مبادئ الطلب؛ وجدتَ أنه تذهب

عليهم أوقات كثيرة في شيء لا طائل تحته أو فائدته فائدةٌ قليلة، في سبيل أنه ضاعت عليهم هذه الأوقات التي كان ينبغي لهم أن يستفيدوا منها وأن يُحسنوا استغلالها.

فمِن المسائل العلمية ما هو قليل الفائدة أو عديم الفائدة، أو أنه لا يتناسب مع المرحلة التي فيها طالب العلم، فكونه يستغرق جُهده ووقته وتُعجبه ويَلْتَذّ بالبحث فيها، هذا سيكون على حساب عُمره، وسيكون على حساب وقته، وسيكون على حساب جُهده، ولربما أثَّر في نفسه ولو بعد حين، فأدَّاه إلى أن ينصرف عن العلم؛ لأنه لم يجد بعد مدة من الطلب تلك الثمرة التي كان يرجوها.

بعكس الذي يطلب العلم للعمل، نفسه توَّاقة ليعرف ما الذي أمره الله ﷻ به فيَأْتَمِر به، سواء كان في مسائل الاعتقاد أو كان في مسائل أو كان في مسائل الأخلاق، كذلك الحال في المنهيات، فإنه أحرص شيء على أن يتعلَّمها ليَجتنبها، فهذا الذي يطلب العلم للعمل حَريٌّ أن يوفق، حَري أن يزداد علمًا، حَري أن ينفع الله ﷻ بعِلمه، والله جل وعلا أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وحديث: «لَا أُلْفِيَنَّ أحَدَكُم».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

نعم هذا الحديث كما عند أحمد وغيره بإسناد جيد، قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا أُلْفِيَنَّ أحَدَكُم مُتكئًا على أَرِيكَتِه، يَأتيه الأمرُ مِن أَمْرِي مِمَّا أَمرْتُ به أو نَهَيْتُ عنه فيَقول: لا نَدْرِي، بينَنَا وبَينكُم كتابُ اللهِ، ما وَجَدنا في كتابِ الله اتَّبَعْنَاه»؛ فهذا أيضًا من المسالك الضالة التي تقع من بعض المَخذولِين؛ وهي أنهم يزعمون أنهم لا يأخذون إلا بكتاب الله ﷻ، ويُعرضون عن سنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والواقع أنهم لا أخذوا بالسنة ولا أخذوا بالقرآن.

فالقرآن والسنة شقيقان، إما أن يُؤخذا معًا أو أن يُتركا معًا، يستحيل أن يأخذ إنسان بالقرآن وحده مستحيل، لا يمكن أن يأخذ إنسان بالقرآن وحده وأن يتبعه وحده حقًا وصدقًا إلا بقرينه، وهو سُنة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي أوحاها الله ﷻ إليه، فهي وحي من الله سبحانه، كما أن القرآن وحي من الله سبحانه.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وحديث: «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي على ثَلاثٍ وسَبْعِينَ فِرْقة»، وأنَّ النَّاجِيَةَ ما كان عليه هو وأصحابُهُ.

ثم قال: «**فلَزِم الأمة قاطبة معرفة ما كان عليه الصحابة، ولم يمكن الوصول إليه إلا من جهة التابعين لهم بإحسان المعروفين بنقْل الأخبار ممَّن لا يقبل المذاهب المُحدَثة**، فيتصل ذلك قرنًا بعد قَرْن ممَّن عُرِفُوا بالعدالة والأمانة، الحافظين على الأمة مالَهم وما عليهم من إثبات السنة».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا تأكيد لِما سبق مِن أن الأمة مُلزَمة وأن هذا حتْم لا خيار فيه؛ وهو الأخذ بما كان عليه الصحابة ﵃ وبقية السلف الصالح.

دِينُ النبي محمدٍ أخبارُ ... نِعْمَ المَطِيّةُ للفتى الآثارُ

فالآثار نِعْم ما يتسلح به الإنسان في هذه الحياة في طريقه إلى ربه.

والأمة مُلزَمة بمعرفة ما كان عليه الصحابة، ثم أن يلزموا ذلك، ليست المعرفة التي تخلو عن العلم، بل معرفة يتبعها التزام وعمل؛ فيقول بما قاله السلف، ويسكُت عمَّا سكت عنه السلف، ويفهم الكتاب والسنة بفهم السلف.

وسبب هذا الإلزام لجميع الأمة أن تسلك طريق السلف الصالح يرجع إلى أمور أهمها ثلاثة، قد تكلمنا عنها في مراتب أو في مواضع سابقة في دروس ماضية:

❁ **الأمر الأول**: أنهم أعلم الناس بالكتاب والسنة؛ وهذا له أوجه متعددة، وهذا فيما أقول مِن البَديهيّات التي لا تحتاج إلى إطنابٍ في إثباتها، أن الصحابة والتابعين وأتباعهم هُم أعلم الناس بكتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❁ **الأمر الثاني**: أنهم أعلم الناس بلغة العرب؛ وهذا رُكْن رَكِين في فهم وتعقُّل الكتاب والسنة، فإن الأمر كما قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (إن الجهل بلُغة العرب من أسباب الابتداع)، كما نقل هذا عنه السيوطي. فاللغة العربية بالنسبة لِتِلْك الصفوة من هذه الأمة كانت سليقة، فهم أخبر الناس وأدْراهم بألفاظ العرب ومَباني كلامهم وسياقات حديثهم؛ وعليه فهم أدرى الناس بتنزيل هذه الأدلة منازلها، ووضْعها في محلها.

❁ **الأمر الثالث**: أنهم صَفْوة هذه الأمة في العمل؛ هُم أعظم الناس تقوىً، وأشدهم صلاحًا، صدَق فيهم ما قال ابن عمر والحسن وغيرهما رضي الله عنهم: (أنهم كانوا أبَرّ الأمة قلوبًا، وأعظمها فقهًا، وأقَلّها تكلُّفًا)، أَبَرّ الناس قلوبًا وأعظمهم تقوى لا شك أنهم الصحابة، ثم التابعون ثم تابعوهم.

ومن كان إلى التقوى أقرب كان إلى التوفيق أقرب. ونحن أيّ شيء نطلب سوى التوفيق، إذًا فكُلّما كنا في ساحة السلف مُلازِمين غرْزهم متمسكين بعهدهم، كُلّما كنا إلى التوفيق أقرب، والله أعلم.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

إلى أن قال: «فأوَّلُ ما نبتدئُ به ما أردنا هذه المسألة من أجلها، ذكْر أسماء الله ﷻ وصفاته مما ذكر الله تعالى في كتابه، وما بيَّن ﷺ من صفاته في سنته، وما وُصف به ﷻ ممَّا سنذكر قول القائلين بذلك، ممَّا لا يجوز لنا في ذلك أن نردَّه إلى أحكام عقولنا بطلب الكيفية لذلك، ومما قد أُمرنا بالاستسلام له».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا الباب بابٌ توقيفي، لأنه بابٌ غَيبي؛ وعليه فلا محل للعقول أن تَحكُم فيه، إنما العقول فيه تابعة، تتبع النقل، وما سكت عنه النقل فليس للعقل أن يخوض فيه. والقاعدة التي يُسلِّم بها جميع العقلاء: (أن كل شيء مخلوق فله حدود)، أمَّا الله ﷻ فإن له القدرة المطلقة، وإن له الغنى المطلق، وإن له العلم المطلق، إلى آخر ما هنالك.

أمَّا كل مخلوق فإن له حدودًا، ومن ذلك هذه العقول التي فِينا، فإن لها حدودًا، وهذه الحدود تقِف دون معرفة كيفيات الغيبيات التي ورَدَت في الكتاب والسنة، ولذا نبَّه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: (ممَّا لا يجوز لنا في ذلك أن نردَّه إلى أحكام عقولنا بطلب الكيفية لذلك)؛ فمهْما خُضْت فيها بعقلك تُهْتَ وتحيرتَ وضللتَ.

كل شيء له حدود حتى عقلك، جميع إدراكاتك لها حدود حتى عقلك، كما أن بصرك محدود فلا تستطيع أن تَرى الشيء البعيد أو الذي دونك دونه عنك حائل، كذلك لا تستطيع أن تسمع الشيء البعيد، كذلك لا تستطيع أن تشُمّ أو

تلْمس أو تتذوق الشيء البعيد، كذلك الشيء البعيد عن العقول، فإنك لا تستطيع أن تَصِل إليه، وتُسلِّم بوجوده تُسلِّم بحقيقته وأنه حق وصدق، وإن كنت جاهلاً بكيفيته، وهذا لا إشكال فيه.

وخُذ هذا المثال: أرأيت إلى أي حيوان؛ نملة، أو قطة، أو خروف، أو جمل أو أي حيوان، هل عنده إدراك؟ ما عنده إدراك البتَّة، أو عنده إدراك؟ ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه:٥٠]، عنده شيء من الإدراك، ولكن هل يعني يمكن أن تتصور أن نملة أو أن خروفًا يمكن أن يكون ذا خِبرة ومعرفة للتعامل مع الحاسب الآلي؟ يكتب في الوورد، أو يتعامل مع برنامج أكسل مثلاً؟ أو أن قردًا يمكن أن يخوض مع العلماء الذين في الفلَك والمراكب المركبات الفضائية ونحو ذلك، يدخل معهم في نقاش علمي في هذا الموضوع؟ لماذا؟ أليس عنده إدراك؟ عنده إدراك، ولكن إدراك محدود، وهذا الذي تتحدث فيه شيء خارج عن إدراكه.

أنت مثل هذه النملة التي لا تستطيع أن تتعامل مع الحاسب الآلي، بلِ البون أعظم في قضايا الغيبيات، فأنت في هذه المسألة الحيوان موجود وهذه الأجهزة موجودة ومع ذلك يعني هو يراها، ومع ذلك لا يستطيع أن يستوعبها، أن يعرف كيفيات وحقائق في داخلها، فكيف بأشياء أصلاً هي خارجة عن حدود العقول؟! ولذلك الخوض فيها غلَط، الحكم عليها بالنفي وقد دلَّ الدليل الصادق على ثبوتها غلَط.

غلَط عقلاً حينما تأتي إلى قضية غيبية لأنك ما فهمتها ولا استوعبتها تحكم بانتفائها، كما عليه من يَتسمَّى بالعقلانيين اليوم، وهُم والله أبعدُ شيء عن العقل. اللهمَّ إلا إذا كانت التسمية ضدّية كما نقول: قدرية لنُفَات القدر، فهؤلاء عقلانيون يعني أعداء العقل، وأبعد الناس عن العقل، لمَّا يقول لك: هذا الحديث مخالف للعقل، والمسألة أصلاً غيبية، كيف يقول أن الشمس تسجد لله ﷻ تحت العرش، حديث صحيح ثابت لكنني أرُدُّه لِمَ؟ لمخالفة العقل، هذا في الحقيقة كلام مخالف للعقل، لماذا؟

لأنك حتى تحكم بالنفي على هذه القضية لابد أن تكون قد تصورتها، الحكْم على الشيء فرْع عن تصوره، جميع العلماء جاهلون بأشياء كثيرة تتعلق بالشمس، ولا يعرفون عن الشمس إلا أقلّ القليل، فبالتالي أنت لو استوعبت كل شيء يتعلق بالشمس حتى كأنها كُرة في صحن وأنت تتأملها وتعرف دقائق تفاصيلها لربما كان لكلامك وجه، لكنها في الحقيقة إلى اليوم وإلى غَدٍ كثير من تفاصيلها مجهول.

ثم ما المعارض للعقل أصلاً أن مخلوقًا يسجد لخالقه؟ إن كنت ستُناقشُنا في وجود الخالق فهذا بحثٌ آخر، إن كنت ستقول: إن الذي خلق الشمس خالقٌ غير الله ﷻ فهذا بحث آخر، أما إن كنت تُسلِّم أن الله خلق الشمس، فما الممتنع أو ما هو الممنوع عقلاً في أن يسجد مخلوق لخالقه، أن يخضع مربوبٌ لربه، ما المشكل في ذلك؟ أَهُوَ ظنُّك أن الشمس كيف شمس وتسجد؟! هل تظن أنها تسجد على

سبعة أعضاء كما نحن نسجد؟ لها سجودٌ يَلِيق بها يتناسب معها، وليس كسجودنا.

وهذا له نظائر كثيرة في هذه الحياة، أن تجد أن هذه صفة من الصفات ومع ذلك الكفيات فيها مختلفة، بل الإنسان نفسه كيفية سجوده وهو صحيح غير كيفية سجوده وهو مريض، فهو إنسان واحد ومع ذلك الكيفيات مختلفة!، فكيف بجنس آخر؟ وهيئة أخرى؟ وحقيقة أخرى؟ لها سجود في موضع يُعيِّنه الله ﷻ لها، ولا إشكال ألا ندري.

كونه جاء الخبر بهذا يقتضي مِنَّا أن نُسلِّم لهذا الخبر الصحيح الثابت، وكَونُنا ننفي هذا يحتاج إلى عِلم يوازي هذه الثقة التي في هذا الخبر الصحيح وهذا مفقود، فلذلك تجد أن كل معارضات هذه الفئة ومن كان على شاكلتها، هذه المعارضات التي يزعمون أنها عقلية ما هي في الحقيقة إلا هَذَيانَات وإن سُميت عقليات.

المقصود: أن هذا الكلام تأكيد لِما يقرره كل علماء أهل السنة والجماعة، وهي أن للعقول حدودًا، فيجب أن تقف دونها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

إلى أن قال: «ثُمَّ إن الله تعرَّف إلينا بعد إثبات الوحدانيَّة وإفرادٍ بالألوهية: أن ذكر تعالى في كتابه بعد التحقيق، بما بدأ به من أسمائه وصفاته، وأكَّده عليه السلام بقوله، فقَبِلُوا منه كقَبُولِهم لأوائل التوحيد من ظاهر قوله: لا إله إلا الله».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

خلاصة هذه الجملة: أن السلف رحمهم الله ورأسهم الصحابة، كما قَبِلُوا من رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ التوحيد وكلمة التوحيد، قَبِلُوا الأسماء والصفات وسلَّموا بها تسليمًا.

أُعيد: كما قَبِل السلف الصالح من رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ التوحيد وكلمة التوحيد، يعني لمَّا قال لهم: (قولوا: لا إله إلا الله تُفلِحوا) أذْعَنُوا وقَبِلُوا، كذلك هو نفسه الرسول الأمين صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قد أخبر أصحابه بأن الله ﷻ مُتَسَمٍّ بكذا وكذا، ومتصفٌ بكَيت وكَيت؛ فكما قَبلوا الأول فإنهم قد قَبلوا الثاني.

فلا فرق في مدلولات الأدلة من حيث الأخذ بها، فكل ما أخبر به النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كلُّ ما جاء به من عند ربه فإنه يجب قَبوله، لا فرق في ذلك بين كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) وبين غيرها، فأنت قَبِلْتَ كلمة التوحيد من لدُن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ لأنك أَيقنتَ بصدقه؛ فعليك كذلك أن تقبل بأن الله مُتَسَمٍّ بأسماء، ومتصف بصفات، كما أخبر هو صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

إلى أن قال: بإثبات نَفْسِهِ بالتفصيل من المُجمَل، فقال لموسى ﷺ: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾[طه: ٤١]، وقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨].

ولصِحَّة ذلك واستقراره ناجاه المسيح ﷺ فقال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦].

وقال ﷻ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾[الأنعام:٥٤].

وأكَّد ﷺ صحَّة إثبات ذلك في سُنته فقال: «**يقُولُ اللّهُ ﷻ: مَنْ ذكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذكرتُه فِي نَفْسي**».

وقال ﷺ: «**كتَبَ فِي كِتَابه بِيَدِهِ على نَفْسِهِ: إنَّ رَحْمَتِي تَغلِبُ غَضَبِي**».

وقال: «**سُبْحانَ اللّه رِضَى نَفْسِهِ**».

وقال في مُحاجَّة آدم لموسى: «**أنْتَ الذي اصطَفَاكَ اللّهُ واصْطَنَعْكَ لِنَفْسِهِ**».

فقد صحَّ بظاهر قوله أنه أثبت لنفسه نفسًا، وأثبت له الرسول ﷺ ذلك، فعلى مَن صدَّق الله ورسوله ﷺ اعتقادُ ما أخبر به عن نفسه، **ويكون ذلك مبنيًا على ظاهر قوله:** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

خلاصة ما ذكر ابن خَفيف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا المقام: أنه قد ثبت في الكتاب والسنة نفْس الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والأدلة قد سمعتها.

ثم قال: (فقد صحَّ بظاهر قوله أنه أثبت لنفسه نفسًا)؛ هنا بحْثٌ عند أهل العلم وهو: هل النفس هي الذات العَلِيَّة الموصوفة بالصفات، أو أن النفس صفة من الصفات كبقية الصفات، وليست هي الذات المتصفة بالصفات؟ **اختلف العلماء في هذه المسألة:**

* ذهَبَت طائفة من أهل العلم إلى أن النفس صفة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ كما أن السمع صفة، وكما أن الحياة صفة إلى آخر ما هنالك. ومن أولئك ابن خُزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ كما هو ظاهر كلامه في أول كتابه، أول ما ذكر من الصفات في (كتاب التوحيد): صفة النفس، وكذلك عبد الغني المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ، وطائفة من أهل العلم.

* وأمَّا جمهور أهل العلم -كما نقل هذا شيخ الإسلام ابن تيمية- فإنهم لا يرون أن النفس صفة زائدة على ذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كما أنهم لا يرون أن النفس هي الذات المجردة عن الصفات، إنما النفس هي ذات الله سبحانه المتصفة بالصفات. فكما تقول: جاء محمدٌ نفسُه، ورأيتُ سعيدًا بنفسه، فكذلك الأمر في قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران:٢٨]، «**إنِّي حَرَمْتُ الظُلْمَ على نَفْسِي**»، حرَّمه عليه هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وليس أنه حرمه على صفةٍ فيه.

وهذا الذي يظهر أنه صواب، وشيخ الإسلام نبَّه على خطأ من عَدَّ النفس صفة في الجزء التاسع من (مجموع الفتاوى) في موضع يعني مهم، ينبغي أن ترجع إليه.

الخلاصة هي ما قال عثمان بن سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ في نقضه على بِشْر، قال: (فنَفْس الله هو الله، والنفس تجمع الصفات كلها)؛ يعني الذات المتصفة بالصفات وليس أنها الذات مجردة عن الصفات.

لكن إلى أيّ الطرفين يذهب ابن خَفيف رَحِمَهُ اللَّهُ؟

-قال: (فقد صحَّ بظاهر قوله أنه أثبت لنفسه نفسًا)؛ هل يريد بقوله: (أثبت لنفسه نفسًا) صحة إطلاق النفس على الله عَزَّ وَجَلَّ؟ يعني أنه يصح إطلاق كلمة النفس على الله عَزَّ وَجَلَّ؟ وعليه فيكون هذا راجعًا إلى القول الثاني قول الجمهور.

-أو أنه أراد (أثبت لنفسه نفسًا) يعني صفةً لذاته، فالنفس الأُولى هي الذات، والنفس الثانية صفة من جملة الصفات.

الأمر في الحقيقة محتمل؛ وقد يُقال: إن هناك نوع قُرْب من سياق كلامه إلى أن النفس عنده صفة لقَرينة أنه أورد بعدها جملةً من الصفات، فلعلَّ هذه القرينة تُشير إلى أنه يذهب إلى أنها صفة، والعلم عند الله ٥. لكن الصواب ما قدَّمتُ لك.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثُمَّ قال: «فعلى المؤمنين خاصَّتِهِمْ وعامَّتهم قَبول كل ما ورد عنه ﷺ بنقْل العدل عن العدل حتى يتصل به صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه الجملة القصيرة تُنبِّهنا على قاعدة عند أهل السنة، وهي: (أن العبرة ثبوت الدليل لا تواتره) كما يزعم أهل البدع، إذا جئتهم بحديث عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صحيح، رواه العدل عن العدل، فإنه يقول لك: هذا حديث آحاد، فهو غير مقبول في هذا الباب القطعي، وهو باب العقائد.

انظرْ ما كان يُنبِّه عليه أهل السنة، ويقررونه ويكررونه، وهو أن العبرة الثبوت، لـمَّا قال: (بنقْل العدل عن العدل حتى يتصل به صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إذًا ما اشترط التواتر، هذا قدْرٌ زائد على نقْل العدل على العدل. جاءك الخبر من لدُن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من طريق موثوقة بإسنادٍ ثابت إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فليس لك خيار أن تتردَّد في قبول هذا الحديث.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وإنَّ ممَّا قصَّ الله علينا في كتابه، ووصف به نفسه، ووردَت السنة بصحة ذلك، أن قال: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ثمَّ قال عَقِيب ذلك: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور: ٣٥]، وبذلك دَعاهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ**».

ثم ذكر حديث أبي موسى رضي الله عنه: «**حِجَابُهُ النُّورُ -أو النَّارُ- لَوْ كَشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِه**».

وقال: سُبحُات وَجهِه: جلاله ونوره، نقلَه عن الخليل وأبي عبيد.

وقال: قال ابن مسعود رضي الله عنه: «نُورُ السموات من نُور وجهه».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

انتقل إلى ما يتعلق بالنور، وذكَر أدلةً لذلك من الكتاب ومن سنة النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ومن الأثر، وهو أثر ابن مسعود رضي الله عنه: (نُور السماوات من نُور وجهه)، ولكن هذا الأثر ضعيف، كل أسانيده لا تصح عن ابن مسعود، فالأمر فيه ما قال البيهقي في كتابه (الأسماء والصفات): (هذا موقوفٌ، وراويه غير معروف).

المقصود: أن النور المضاف إلى الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ حِسّي ومعنوي، **وما جاء في الأدلة مما يتعلق بالنور يرجع إلى ما أذكُر لك:**

❁ **أولًا**: أن النور اسم لله عَزَّ وَجَلَّ، استفادَه أهل العلم من قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [النور:٣٥].

وقد نقل ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في (مختصر الصواعق) أن هذا الاسم قد تلقَّته الأمة بالقبول، وما أنكره أحد من السلف، فالنور اسمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكما قال في نونيته:

والنُّور من أسمائه أيضًا ومن أوصافه سبحان ذِي البُرهان

فالنور أولًا اسم لله عَزَّ وَجَلَّ.

❁ **ثانيًا**: أنه صفة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، (والنُّور من أسمائه أيضاً ومن أوصافه). ويدل على هذا: قول ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر:٦٩]، يوم القيامة لا شمس ولا قمر، وإنما تُشرق الأرض بنور الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكيفية ذلك الله أعلم بها.

كما أن النور جاء صفة لوجه الله الكريم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فقد قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الذي سمعتَه قبل قليل: «**حِجَابُهُ النُّورُ -أو النَّارُ- لَوْ كَشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِه**». والسُّبُحات: هي النور والبهاء، أو كما قال الخليل وأبو عبيد: جَلاله ونوره.

❁ **ثالثًا**: أنَّ النُّور حجابه، ودليله ما سمعت قال: «**حِجَابُهُ النُّورُ**».

❁ **رابعًا**: أنَّ النُّور هدايته التي هي بيده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يؤتيها من يشاء؛ وفي هذا يقول ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [النور:٣٥]، ثبت عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بإسناد حسن؛ أنه قال في تفسير هذه الآية: (هادِي أهل السماوات والأرض).

ويدل على هذا التفسير أيضًا: ما جاء في السورة نفسها: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور:٣٥] لهدايته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وقال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور:٤٠]، فهذا هو النور المعنوي نور الهداية، وإلا فلو كان النور الحسي لكان الأعمى من أهل الإيمان غير محصِّل له.

وتنبَّه إلى أن من أهل البدع كما نبَّه أهل العلم كشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجزء الثامن من (بيان التلبيس)، وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في (مختصر الصواعق) يُركِّزون على أن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: أنه الهادي لينفوا اتصافه بصفة النور له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، يركزون على هذا لنفي صفة النور لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأما أهل السنة والجماعة فإنهم يثبتون هذا كله؛ يثبتون أن النور صفته، ويثبتون أنه الهادي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويثبتون أنه المُنوِّر، وإذا جاء عن بعض السلف تفسير ببعض ما تدل عليه الآية فإن هذا لا يعني نفْي ما سوى ذلك، كما هي قاعدتهم رحمهم الله في التفسير.

❁ **خامسًا**: أن كتابه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ نور، قال جل وعلا: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء:١٧٤] لأن الله عَزَّوَجَلَّ يهدي به من يشاء من عباده.

❁ **سادسًا**: إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُنوِّر ما يشاء جل وعلا، وهذا ما ذهب إليه بعض أهل العلم في تفسير قول الله جل وعلا: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

❁ **وسابعًا**: أن الله عَزَّوَجَلَّ خالق النور المخلوق؛ كنور الشمس ونور القمر وغير ذلك من هذه الأنوار، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَاتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام:١] يعني وخلق الظلمات والنور.

وينبغي التنبه إلى هذا الأمر وهو: أن الأنوار المخلوقة شيء منفصل عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلا يَظنَّن ظانٌّ أن هذا النور الذي ينعكس على الأسطح والجدران وعلى هذه الأرض أنه نور الله عَزَّوَجَلَّ الذي هو صفته. فهذا مَزلَق قد وقع فيه مَن وقع، واشتبَه الأمر عند بعض الناس حينما لم يُحسِن فهم الأدلة؛ فظن أن بعض الأنوار التي

تظهر له -كما حال بعض الصوفية- ظن أن بعض الأنوار التي تظهر له إنما هي أنوار الله التي هي من صفته ﷻ، ولا شك أن هذا باطل.

فينبغي أن يُفرَّق بين النور الذي هو صفةٌ لله ﷻ، والكلام فيه كالكلام في بقية الصفات نقول: النور معروف، والكيف مجهول، لا ندري والله كيفية نور الله ﷻ، والأنوار المخلوقة التي جعلها الله ﷻ في هذا الكون.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثم قال: ومِمَّا ورد به النصُّ قوله ﷻ: أنه حي، وذكر قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، والحديث: «**يا حَيُّ يا قَيُّومُ، بِرَحمَتِكَ أَسْتَغِيثُ**».

قال: «ومِمَّا تعرَّف الله إلى عباده أن وصَف نفسه أن له وجهًا موصوفًا بالجلال والإكرام، فأثبَت لنفسه وجهًا». وذكر الآيات.

ثم ذكر حديث أبي موسى المتقدم، وقال: «في هذا الحديث من أوصاف الله ﷻ «**لا يَنَامُ**»، موافق لظاهر الكتاب: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾.

وأنَّ له وجهًا موصوفًا بالأنوار، وأنَّ له بصرًا كما عَلَّمَنَا في كتابه أنه سميع بصير.

ثم ذكر الأحاديث في إثبات الوجه، وفي إثبات السمع والبصر، والآيات الدَّالة على ذلك.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

في هذه الجملة ذكر ابن خَفيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثبوت صفة الحياة لله جل وعلا، وصفة الوجه الموصوف بالجلال والإكرام، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا ينام، ولا تأخذه سنة ولا نوم، وكل هذا بيِّن واضح. (وأن له وجهًا موصوفًا بالأنوار) كما مرَّ معنا في قوله: «**سُبُحَاتُ وَجْهِهِ**». وكما ثبت بإسناد حسن عن ابن عباس رضي الله عنهما في مصنَّف ابن أبي شيبة قال: «اللهمَّ إني أسأَلُك بنورِ وجهك الذي أشرقتْ له

السماواتُ، أن تَجعَلَنِي في حِرْزِك وجِوارك .. » إلى آخر ما قال ﷺ، فهذا أيضًا فيه إثبات النور لوجه الله جل وعلا.

(ثم ذكر الأحاديث في إثبات الوجه، وفي إثبات السمع والبصر، والآيات الدالة على ذلك ثم ذكر أيضًا أنه متصف باليدين)، والأدلة في هذا بيِّنة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثـمَّ قـال: «إنَّ اللّـه تعـالى تعـرَّف إلـى عبـاده المـؤمنين، أن قـال: لـه يـدان قـد بسَطهما بالرحمة».

وذكر الآيات والأحاديث في ذلك، ثم ذكر شِعر أمية بن أبي الصَّلت، ثم ذكر حديث: «**يُلْقَى فِي النَّارِ وتقولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ فيهَا رِجْلَهُ**» وهـي روايـة البخاري.

وفي رواية أخرى: «**يَضَعَ قَدَمَهُ عَلَيْهَا**».

ثمَّ ما رواه مسلم البطِين عن ابن عباس: «أن الكرسي موضع القـدمين، وأن العرش لا يَقْدِر قَدَرَه إلا اللّه»، وذكر قـول مسـلم البطـين نفسـه، وقـول السّـدِّي، وقول وهْب بن مُنبِّه، وأبـي مالـك، وبعضـهم يقـول: «**مَوْضِـعَ قَدَمَيْـهِ**»، وبعضـهم يقول: «**وَاضِعٌ رِجْلَهُ عليه**».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

في هـذه الجملـة ممَّـا نقلَـه المؤلـف رَحِمَهُ اللَّهُ مـن كـلام بـن خَفيـف، إثبـات صـفة اليدين لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والكلام في هذا واضح، وقد مضى معنا في دروس سابقة في بعض ما شُرح في الأيام الخوالي. وكذلك ذكَر شعْر أُميَّة بن أبي الصَّلْت وهو يُمجِّد والله فهو للمجد أهل، وقد مضى فيما سبق في هذه الرسالة.

ثـم إثبات الرِّجْل والقدَم، وهما قدمان لله جل في علاه، كما يدل على ذلك ما جـاء عـن الصـحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ كـابن عبـاس رضي الله عـنهما: (أن الكـرسي موضـع

القدمَين)، ومسألة الكرسي والقدمين قد مضى الكلام في هما أيضًا. وذكر بعض من نصَّ على هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما، كذلك جاء من قول مُسلِم البَطِين نفسه، وهو من أتباع التابعين، من تلاميذه: عطاء وسعيد بن جبير، وهذه الطبقة، كذلك من قول السُّدِّي، ومن قول وهْب بن مُنَبِّه، ومن قول أبي مالك الغفاري، وهو من التابعين، بعضهم يقول: «**مَوْضِعَ قَدَمَيْهِ**»، وبعضهم يقول: «**وَاضِعٌ رِجْلَهُ عليه**».

المقصود: أنَّ هذه الجملة فيها إثبات الوجه لله جل وعلا، وفيها إثبات اليدين لله جل وعلا، وفيها أيضًا إثبات القدمين له جل وعلا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثم قال: «فهذه الروايات قد رُوِيَت عن هؤلاء من صدر هذه الأمة، موافقة لقول النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، متداولًا في الأقوال، ومحفوظًا في الصدر، لا يُنكِرُ خَلَفٌ عن سلف، ولا يُنكِرُ عليهم أحدٌ من نظرائهم، تلقَّتْها الخاصة والعامة، مُدوَّنةً في كُتُبهم.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يقول: (هذه الروايات قد رُوِيَت عن هؤلاء من صدر هذه الأمة، موافقة لقول النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ)؛ إن كان المقصود: أن الكرسي موضع قدمَي الله جل وعلا؛ فهذا لم يصح فيه حديث عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، إنما العُمدَة فيه أقوال الصحابة؛ كالذي سمعتَ عن ابن عباس رضي الله عنهما، وكذلك عن أبي موسى رضي الله عنهما، ولم يُعرف لهما في هذا مخالِف.

أما إن كان المقصود: إثبات القدَم والرِّجْل لله تبارك وتعالى، نَعَم هذه الآثار موافقة لِما ثبت عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

ثم هذه الجملة من قوله: (متداولًا في الأقوال، ومحفوظًا في الصدر) إلى قوله: (مُدوَّنةً في كُتُبهم)؛ هذه الجملة تبين لك كيف يكون نقل الإجماع عند أهل السنة في مسائل الاعتقاد، ما كان على هذه الشاكلة فإنه من المسائل الإجماعية.

بمعنى: ما كان من أقوال أهل السنة قد تداولتْه ألْسنُهم، وشاع فيهم، ودُوِّن في كتبهم، ولا ينكر خلَفٌ على سلَف فيه، فإن هذا هو ما أُجمع عليه في مسائل

الاعتقاد. وعامة ما ينقل في مدوّنات عقيدة أهل السنة والجماعة التي ألَّفَها أئمة أهل السنة المعروفون هي على هذه الشاكلة؛ هي مسائل واضحة وشائعة، ويتلقاها الخلَف عن السلف بلا نكير، ينصُّون عليها في مختصراتهم، ينصُّون عليها في مطولاتهم، فمثل هذا كافٍ في إثبات أن هذه المسائل إجماعية.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

إلى أن حدَث في آخر الأمة من قلَّل الله عددهم، ممَّن حذرنا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من مجالستهم ومكالمتهم، وأمَرَنا ألا نعود مَرضَاهم، ولا نشيِّع جنائزهم، **فقصَد هؤلاء إلى هذه الرِّوايات فضربوها بالتشبيه، وعمَدُوا إلى الأخبار فعَمِلُوا في دفْعها إلى أحكام المقاييس، وكفَّروا المُتقدِّمين، وأنكروا على الصحابة والتابعين، ورَدُّوا على الأئمة الراشدين، فضَلُّوا وأضَلُّوا عن سواء السبيل.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

ثم بعد أن بين أن أهل السنة يرون أن الهداية معقودة على اتباع طريق السلف الصالح؛ نبَّه على طريقة المخالفين الذين ظهروا في أواخر عهد الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ثم لم يزالوا في ازدياد إلى يومنا هذا، لا كثَّر الله عدَدَهم.

ونبَّه إلى أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد (حذَّرنا من مُجالستهم ومُكالمتهم)؛ نعم كما جاء في حديثه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الثابت في الصحيحين: (إذا رأيتُم الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمَّى الله فاحذروهم)، وهذه سِمَة أهل البدع جميعًا، أنهم يتبعون ما تشابه من أدلة الكتاب والسنة.

قوله: (وأمَرَنا ألا نعود مَرضَاهم، ولا نشيع جنائزهم)؛ هذا جاء عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بعض الأحاديث التي رُوِيَتْ عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذَمّ القدرية، كما جاءت عند أبي داوُد وغيره.

-ومن أهل العلم مَن رَأى ثبوتها عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ حسَّن ما جاء في هذا الباب بمجموع الطرق.

-ومن أهل العلم رأى ضَعْف كل ما جاء في ذَمّ القدرية، وفي هذا يقول ابن أبي العِزّ رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح الطحاوية: (كلُّ الأحاديث المروية في ذمّ القدرية فإنها ضعيفة)، لكن لا شك أن من ذلك قدْرٌ ثابت عن الصحابة ﷺ، وفيه ما سمعتَ من النهي عن عيادة مرضاهم، وتشْييع جنائزهم.

قال: (فقصَد هؤلاء إلى هذه الروايات فضربوها بالتشبيه، وعمَدُوا إلى الأخبار فعَمِلُوا في دفْعها إلى أحكام المقاييس)؛ جاء هؤلاء المبتدعة إلى هذه الروايات الواردة في الصفات الإلهية فضَرَبُوها بالتشبيه؛ يُشير إلى الشبهة الرائجة عندهم وإلى الأساس الذي تفرَّعت عنه كثيرٌ من أقوالهم الضالة؛ وهو أن آيات الصفات مُوهِمَةٌ للتشبيه، آيات الصفات جُلّها أو كلها أو بعضها -على اختلاف منهم في قدْر ما يُوهِم التشبيه- أن هذه الرواية تُوهِم التشبيه، ويتفرع عن كونها مُوهِمَة للتشبيه: أنه لابد إمَّا أن تُؤوَّل، وإمَّا أن تُفوَّض. فموقف التأويل وموقف التفويض إنما هو نتيجة لهذا الأساس، وهو أن هذه النصوص نصوص الصفات مُوهِمةٌ للتشبيه، هذا هو أساس البلاء عند القوم.

والحق الذي لا شك فيه أن آيات الكتاب وأحاديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الواردة في مُدَوَّنات السنة وثبتَت عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممَّا فيه إثبات صفاتٍ للباري تبارك وتعالى، لا شك أنها منزهة عن هذا الظن الفاسد،

إنها التشبيه مرض أُصيب به هؤلاء في عقولهم وقلوبهم، أمَّا آيات القرآن وأحاديث السنة فإنها منزهة عن أن تكون مُوهِمة للتشبيه.

تدري ما التشبيه؟ التشبيه كفْر بالله ﷻ، كيف تكون آيات القرآن التي أراد الله ﷻ أن يبين للناس بها، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [النساء:٢٦]، كيف تكون آيات القرآن التي وُصِفَت بأنها نور وهدى وبشرى للمسلمين، كيف تكون سبيلاً إلى الضلال!!؛ لأنها مُوهِمة للتشبيه الذي هو كفْر، هذا لا يمكن أن يتأتَّى.

والرد على هذه الشبهة الكبيرة عند القوم يكون من عدة أوجه:

❁ **أولًا**: أن هذا القول الذي قالوه قول عارٍ عن الدليل؛ هذا في الحقيقة لا يصلح أن يكون أساسًا، لا يصلح أن يكون دليلاً يبنُون عليه موقفًا كبيرًا لهم، إنها هذا مجرد دعوى، إذا قالوا "هذه النصوص مُوهِمة للتشبيه" نقول: هذه دعوى خالية عن الدليل، فهي مردودة لعدم وجود الدليل الذي يدل عليها.

❁ **ثانيًا**: ثمَّ إنها مقالة مُبتدَعة؛ لأن السلف رحمهم الله ما قال أحد منهم قط إن نصوص الصفات -سواء كانت متعلقة بصفات ذاتية، أو كانت متعلقة بصفات فعلية- ما قال أحدٌ منهم قط إنها مُوهِمة للتشبيه أو إنها تقتضي التشبيه، فهذه مقالة مبتدعة، ولو كان فيها خير لسبق إليها السلف الصالح رحمهم الله.

❁ **ثالثًا**: أن هذه المقالة فيها إساءة ظنٍّ بالله ﷻ، حينما يخبر الله ٥ عن هذا الوحي بأنه طريق الهداية ثم يجعله مُلْبِسًا مُشتبِهًا يقود ويؤود إلى الكفر، هذا فيه

أعظم إساءة ظن بالله جل وعلا وبكتابه وبرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، وهذا لا ينبغي أن يكون من مسلم.

❁ **رابعًا**: أن نقول لهم باختصار: هل نصوص الصفات عندكم جميعًا موهِمة للتشبيه؟ ولا إخَال أحدًا منهم يدعي هذا، لابد أن تجد في هؤلاء المبتدعة المنتسبين إلى هذه الملة مُثبِتِين لله ﷻ شيئًا من الصفات ولو قلَّ، إذًا لا يمكن أن يقولوا: إن جميع نصوص الصفات مُوهِمة للتشبيه.

إذًا سيقولون بناء على هذا أن بعضها مُوهِم للتشبيه، وبعضها ليس مُوهِمًا للتشبيه، فنقول حينئذٍ: ما الضابط الذي يفصِل بين ما كان مُوهِمًا للتشبيه وما لم يكن مُوهِمًا للتشبيه؟ القوم عندهم أن ما ثبت بإضافة الوجه والعين والاستواء والنزول والمحبة لله جل وعلا، هذا موهِمٌ للتشبيه، بخلاف -وهذا ما يقوله كثير منهم- بخلاف النصوص التي جاءت بالحياة والعلم والسمع والبصر والقدرة ونحو هذه الصفات.

فنقول: ما هو الفرق الذي جعلكم تجعلون هذه مُوهِمةً للتشبيه، وهذه ليست مُوهِمة للتشبيه؟ إن كانت الآية التي دلَّت على ثبوت العين لله جل وعلا مُوهِمةً للتشبيه فلْتكُن الآية التي دلَّت على ثبوت الرؤيا لله جل وعلا موهِمة للتشبيه!، إن كانت الآية التي فيها إثبات المحبة لله مُوهِمة للتشبيه فلْتكُن الآية التي فيها إثبات حياة لله مُوهِمة للتشبيه، لماذا؟ لأن الباب بابٌ واحد، وكل شيء ادَّعوه وأَلْصَقُوه ظلْمًا وعدوانًا بالنصوص التي ادَّعوا أنها مُوهِمةٌ للتشبيه، كل شيء قالوه في هذه الأدلة، نستطيع أن نَقلِبه عليهم في النصوص التي قالوا إنها ليست موهِمة للتشبيه،

وأثبتوا ما دلَّت عليه، فالباب باب واحد، والقول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، ونحن نلتزم بهذا.

أهل السنة يلتزمون بأن كل شيء ادَّعوه في نصٍّ من نصوص الصفات أنه موهم للتشبيه، فإننا نقول: والنص الآخر الذي تثبتونه، تقولون: إنه لا يُوهِم التشبيه سوف نورد عليكم فيه نظير ما أوردتموه في هذه النصوص التي ادَّعيتم فيها ما ادَّعيتم.

على كل حال هذا الموضوع مضى في دروس قديمة، الكلام فيه على وجه التفصيل.

والخلاصة: أن القوم كما قال ابن خفيف: (فضَلُّوا وأضَلُّوا عن سواء السبيل)؛ نعَم جمَع القوم بين الضلال والإضلال.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثم ذكر المأثور عن ابن عباس وجوابه لنجدْة الحروري.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

(نجدَة بن عامر الحَروري) أحد رؤوس الخوارج المشاهير، ومقالاته معروفة ومشهورة في كُتب الفِرق والمقالات، سأل ابن عباس رضي الله عنهما عدة مسائل، وأخرج ما جاء في هذا مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه وغيره.

ومجموع ما سأل عنه -كما جاء في مسلم- خمس مسائل: سأله أكَان النبي ﷺ يغزو بالنساء؟ وهل كان يفرض لهم من الغنيمة؟ وهل كان يقتل الصبيان؟ وسأله أيضًا عن سهْم ذي القُربى كيف يُصرف؟ وسأله عن اليُتْم -يُتْم الأطفال- متى يزول؟ هذه المسائل التي سألها نجدة لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يعني كاتَبه وراسله بها.

وابن عباس رضي الله عنهما كتب له بالجواب، لكنه جاءت عن الروايات في صحيح مسلم أنه قال: (لولا أن أردَّه عن أُحموقَةٍ يقع فيها ما كتبتُ له ولا نُعْمَة عين)، ومرَّة يقول: (لولا خشيتِي أن أكْتُم عِلمًا ما كتبتُ إليه)، ومرَّةً يقول: (لولا أن أردَّه عن نَتَنٍ يقع فيه ما كتبتُ له)، كل هذه الروايات تجدها في صحيح مسلم.

وهذه الحادثة نستفيد منها فوائد:

❁ **الفائدة الأُولى**: أنه ينبغي على المسلم -ولا سيما على العالم وطالب العلم- أن يجعل مواقفه مبنية على مقارنة المصالح بالمفاسد، ثم أن يرجِّح بين الأمرين، فإن الشريعة جاءت بجلْب المصالح وتكثيرها، ودرْء المفاسد وتقليلها.

وفي هذا المقام أنت تحتاج إلى فقه عظيم؛ لأن جنس المصلحة من جنس المفسدة قد يتيسر لك أن تعرفه، لكن ما يحتاج إلى فقه وما يحتاج إلى مزيد نظرٍ وتأمل وتجرد في إصابة الحق هو أن تبحث عن أصلح المصلحتين فتطلبه، وأن تبحث عن أفسد المفسدتين فتجتنبه، وهذا من خاصة أهل العلم، هذا مما يختصّ به أهل العلم.

❁ **الفائـدة الثانيـة**: أن المبتدع لا بأس أن يُعلَّم، ولا سيما إذا كان يُرجى صلاحه ورجوعه عن غيِّه بهذا التعليم، ما لم تترتب مفسدة تُرْبِى على مصلحة تعليمه، كما يدل على هذا ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذا المقام.

❁ **الفائدة الثالثة**: أن التعامل مع أهل البدع فيه فقْهٌ، وهذا الفقه ينبغي أن يتحلى به السُّنِّي، فثَمَّة أصل في التعامل معه، وثَمَّة استثناءات؛ فهذا من الفقه الذي ينبغي أن يتحلى به الداعية وطالب العمل بالتعامل مع المبتدِعة. ولذلك ابن عباس رضي الله عنهما خشيَ أنه لو لم يردَّ عليه -والرجل لا يستحق أن يرد عليه لضلاله- لكن خشيَ أنه لو لم يردّ عليه فإنه سيقع في حماقة، سيقع في كارثة كبرى، وهي مثلاً أنه سيجترئ على سفْك دماء الصبيان؛ لأنه سأله عن قتل الصبيان، فلو تركه وما أجابه لربما ركب رأسه لجَهْله وغروره فأوقع شرًا بالمسلمين فقتل صبيانهم، فكتب له لأجل أن يرده، لربما كانت هذه الكتابة سببًا في أن يُحجَز عن هذه الضلالة، فهذا من الفقه الذي ينبغي أن يراعى في التعامل مع أهل البدع.

ولاحِظ أن التعامل هاهُنا كان مع مَن؟ مع الخوارج، مع شرّ الخلق والخليقة الذين تكاثر عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذمّهم، تكاثر عن سلف هذه الأمة ذمُّهم، ومع ذلك المقام كان فيه فقْهٌ في التعامل مع هؤلاء.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثم ذكر حديث الصُّورة، وذكر أنه صنَّف فيه كتابًا مفردًا، واختلافَ النَّاس في تأويلِه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

ذكر حديث الصورة، وهو حديثٌ مشهور، الثابت في الصحيحين وغيرهما، وفيه: (أن الله جل وعلا خلق آدم على صورته)، (وذكر أنه صنَّف فيه كتابًا مفردًا) ولا أعلم له وجودًا هذا الكتاب الآن، وهذا الكتاب بيَّن فيه اختلاف الناس في تأويله.

ما جاء في حديث الصورة الكلام فيه كثير، لكن يُهمُّني في هذا المقام أن **أُنبِّه على ثلاث مسائل**:

❁ **المسألة الأولى** هي: إثبات الصورة لله تبارك وتعالى؛ وهذا قد دلَّ عليه هذا الحديث، ودلت عليه أحاديث أخرى، كما ثبت في حديث أبي سعيد، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنهما، وكلاهما في الصحيح: (أن الله ﷻ يأتي ل عباده يوم القيامة في صورةٍ غير الصورة التي يعرفون)، وفي الرواية الأخرى: (في صورةٍ غير التي رَأوها أول مرَّة)، فهذا يدل على أن لله ﷻ صورة.

ونهْج على أهل السنة والجماعة في هذا المقام على شاكلة نهْجهم في بقية الصفات، فنحن نثبت لله ﷻ صورة لائقةً به لا كصُور المخلوقين، ونبْرَأُ إلى الله

ﷻ من تكْييفها، فالكلام في الصورة كالكلام في الوجه وكالكلام في اليدين وكالكلام في العين، إلى آخره هذه الصفات.

❁ **المسألة الثانية**: وهي في مرجع الضمير في قوله: (على صورته)؛ الرواية المشهورة التي رواها الناس، وتلقّوها بالقبول، ورواها عامة أهل العلم بلا نَكير، هي: (إنَّ الله خلق آدم على صورته)، وجاء عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (إنَّ الله خلَق آدم على صورة الرحمن)، وهذه الرواية أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، وأخرجها ابن خزيمة في التوحيد، وأخرجها عبد الله بن أحمد في السُّنة، والطبراني وكثير من أهل العلم، وهي رواية صحيحة؛ صحَّحها الإمام أحمد، وصححها صاحبه إسحاق، وصححها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، وجماعة من أهل العلم.

وناقش ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ قول مَن قال بضعْفها، ورأس أولئك ابن خُزيمة رَحِمَهُ اللهُ في كتاب التوحيد، فإنه أعلَّ هذه الرواية بثلاث عِلَل، ناقشه فيها رَحِمَهُ اللهُ وردَّ كلامه، وبيَّن أن هذا اللفظ أقلّ أحواله أن يكون حَسنًا، وله بحث طويل مستطاب -أعني ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ- في المجلد السادس من (بيان تلبيس الجهمية) في الكلام عن هذا الحديث، وعن إثبات هذا اللفظ، وعن بيان وجهه وعن الرَّد على المخالفين فيه، كذلك له بحثٌ مختصر ومفيد أيضًا فيما طُبع من (جواب الاعتراضات المصرية).

إذًا لفظ (إنَّ الله خلق آدم على صورة الرحمن) هذا لفظ ثابت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولو لم يكن ثابتاً عنه فإنه قد ثبت عن ابن عمر وعن ابن عباس رضي الله عنهما، ومثل هذا له حكم الرفع، فهذا اللفظ لا شكَّ فيه.

بلْ حتى لو لم يكن هذا اللفظ ثابتًا فإن السياق يدل على أن الضمير في قوله: (على صورته) يعني: على صورته الرحمن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ولم يكن أحد -كما يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ- من أهل القرون الثلاثة ينكر هذا الحديث أو يتأوّله، بل كلهم مُطبقُون على أن الضمير فيه راجع إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، الأئمة المتفق على إمامتهم وجلالتهم من أهل الصدر الأول كلهم يروُون هذا الحديث ويثبتون ما جاء فيه، وينكرون على مَن تأوّله، كما نقل هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأوّل من عُرف في الناس أنه تأوَّل قوله: (على صورته) على غير إرادة عَوْد الضمير إلى الرحمن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو أبو ثور؛ فإنه جعل الضمير عائدًا إلى آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأنكر عليه الأئمة في ذلك الوقت؛ كالإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وشدَّد النكير عليه أيضًا.

ثم جاء ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ فتأوَّل هذا الحديث ورأى أن الضمير يعود إلى المضروب، حينما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إذا قاتل أحدُكم أخاه فليَجتنب الوجه، فإن الله خلَق آدم على صورته) يعني: على صورة مَن يُضرَب، أو على صورة المضروب، وهو أشهر مَن جاء عنه هذا التأويل من علماء أهل السنة.

ثم قِيل: إن أبا الشيخ الأصبهاني أيضًا تأوَّل هذا الحديث. وهؤلاء الثلاثة هم الذين عُرفوا بالسنة ممَّن تأوَّل هذا الحديث، وأما بقية علماء أهل السنة فإنهم مُطبقون على عَوْدِ الضمير في هذا الحديث إلى الله ﷻ.

والقول بتأويله يرجع في الجملة إلى ثلاثة أقوال:

❁ **القول الأول**: أن يكون عَود الضمير إلى المضروب، (إن الله خلق آدم على صورته) يعني: على صورة المضروب، ولربما روى بعض الناس هاهُنا حديثًا فيه قصة؛ أن رجلاً ضرب آخر على وجهه، فقال النبي ﷺ: (إن الله خلْق آدم على صورته) يعني: على صورة هذا المضروب. وهذا الحديث لا أصل له، وليس هذا ممَّا اعتمدَه ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنه أجلّ من أن يعتمد مثل هذه الرواية، لكن القول بهذا التأويل لا شك أنه فاسد ولا يصح؛ وذلك لأمور:

-أولا: أن الأمر لو كان كما جاء في هذا التأويل لكان ينبغي أن يكون الحديث: "إن الله خلق هذا على صورة آدم" وليس العكس، هذا المضروب هو الذي خُلِقَ على صورة آدم، وليس أن آدم خُلِقَ على صورة هذا الإنسان.

-الأمر الثاني: أن هذا الرجل وغيره خُلق على هيئة آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فهو أبو البشر، والأمر ليس مقصورًا على وجهه. يعني لاحِظ أن الحديث فيه النهي عنه ضرب الوجه، وليس فيه النهي عن ضرب بطنه أو ظهره، مع أن بطنه وظهره أيضًا على صورة آدم وعلى صفته وعلى مثاله، ومع ذلك ما جاء النهي عن ذلك!، لو كانت العلة هي المماثلة بين آدم والمضروب فإن هذا يقتضي النهي عن ضربه بالكلية، فما فائدة تخصيص الوجه بهذا الأمر؟

-ثم إنه يُقال أيضًا: إن مجرد المماثلة أو المشابهة في الصورة بين اثنين لا تقتضي شيئًا في مقام الثواب أو العقاب أو المدح أو الذم. يعني لا يُقال: لا يضرب فلان ولا يعاقب فلان لأنه يُشبِه فلانًا، مُجرَّد المشابهة لا يترتب عليها شيء. ثم لو كانت المشابهة يترتب عليها شيء لكان ذكْر غير آدم من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أوْلى؛ لأن في الأنبياء من هو أفضل من آدم، ورأس أولئك نبينا محمد ﷺ.

المقصود: أن تأويل هذا الحديث وإعادة الضمير فيه إلى المضروب مِن البُعد بمكان.

❁ **وتأويله الثاني**: هو أن الضمير عائد إلى آدم، (إنَّ الله خلق آدم على صورة آدم)؛ وهذا ما أنكره الإمام أحمد رحمه الله وبيَّن أنه كلام الجهمية، فأيُّ صورة كانت لآدَمَ قبل أن يُخلق، إن هذا يقتضي أنه كانت له صورة ثم خُلِقَ عليها، وهذا شيء لا دليل عليه.

ثم يُقال أيضًا: إنه لا مناسبة بين ذكر هذا الحديث والنهي عن ضرب الوجه، لِما قدَّمتُه لك قبل قليل وهو: أن كل هذا الجسد -وليس الوجه فقط- على مثال آدم عليه السلام، فما فائدة ذكْر أن آدم خُلق على صورة آدم حينما يُنهى عن ضرب الوجه؟!، لا مناسبة بين هذا وهذا. يعني هذا أشْبه أن يُقال: لا تضربوا وجهه بعضكم لأن آدم عليه السلام أبو البشر، أو: لا تضرب ووجه بعضكم؛ لأن آدم عليه السلام جعله الله عز وجل أولًا في الجنة، ثم أنزله بعد ذلك إلى الأرض. يعني حينما نذكر شيئًا من خصائص آدم عليه السلام هذا شيء لا علاقة له بالنهي عن ضرب الوجه وتقبيحه، لا مناسبة بين الأمرين، ولا يصلح أن يكون هذا علَّةً للنهي عن ضرب الوجه.

❁ **التأويـل الثالـث** وهـذا ذكـره ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: أن الضـمير في هـذا الحـديث يعـود إلى الـرحمن، ولكـن الإضـافة إضـافة مخلـوق إلى خالقـه عـلى سـبيل التشريف، كما تقول: (أرْض الله، ناقة الله) إلى آخره؛ فالصورة هنا صورةٌ مخلوقة، أُضيفت إلى خالقها على سبيل التشريف. وهذا لا شك أنه مِن أضعف ما يكون، فإن الصورة لا تضاف إلا على سبيل أنها صفة، وليست عَينًا قائمة مستقلة بذاتها، كما تعرفون القاعدة في التفريق بين ما يضاف إلى الله عَزَّوَجَلَّ :

-أن يكون صفة .

-وأن يكون عينًا قائمة بذاتها.

إذًا الصواب والحق: أن الضمير في هذا الحديث يعود إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ويبقى البحث بعد ذلك في معنى هذا الحديث:

فنقول: إن هذا الحديث يدل على ثبوت قدْر مشترك بين صفة الخالق وصفة المخلوق، فلا جديد فيه؛ بمعنى: الحديث يدل -كما يقول القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في مختصر الصـواعق- عـلى تحقيـق صـفة الوجـه لله ٥، وإثبـات ي السـمع والبصر والكـلام صفة له تبارك وتعالى. ومعلوم عندك من غير هذا الحديث اتصاف الله ٥ بالوجه، واتصافه بالسمع، واتصافه بالبصر، واتصافه بالكلام، وقيام هذه الصفات بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مع كون المخلوق مُتصفًا بوجه وسمع .. وإلى آخره، هذا لا يقتضي التمثيل الممنوع، إنما يدل على ثبوت قدْرٍ مشترك، وثبوت القدر المشترك مع إثبات القدْر الفارق المميِّز ليس هو التمثيل الممنوع، كما تكرر هذا سابقًا.

المسـألة الثالثـة -وهي مبنية على آخر ما ذكرتُه في النقطة الثانية- هي: أن قوله ﷺ: (على صورته) هذه الكلمة لا تقتضي التمثيل وإنما تقتضي الاشتراك، يعني ثَمَّة قدْرٌ مُشترَك بين هذا وهذا، وليس هذا هو التمثيل. بمعنى: كلُّ أحد يشكِل عليه هذا الحديث وربما وسوس له الشيطان بأنه يدل على التشبيه، فعليه أن يذكِّر نفسه بما ثبت في الصحيحين من قوله ﷺ: (أوَّل زُمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر)، كيف تفهم هذا الحديث؟ قال: (على صورة) وهاهُنا: (على صورته) كيف فهمت هذا الحديث (على صورة القمر ليلة البدر)؟ هل فهمت أن رؤوسهم انقلبت حجارة على هيئة الكوكب الذي هو القمر؟ لا أحد يفهم لُغة العرب يستنبط هذا المعنى، إنما على صورة القمر ليلة البدر بهاءً إضاءة جمالًا إلى آخر هذه المعاني، يعني ثمَّة قدْرٌ مشترَك بين هذا وهذا.

خُذْ مثلاً: ما ثبت في صحيح مسلم من قوله ﷺ: (إذا أَقبلتِ المرأةُ أَقبلَت في صورة شيطان، وإذا أَدبرَت أَدبرَت في صورة شيطان)، هل يفهم أحد أن المرأة انقَلَبَت إلى مَثيلٍ للشيطان في الصورة؟ لا، إنما المقصود في صورة شيطان: أنه ثمَّة قدْر مشترك بين إقبالها وتزين الشيطان للشر والفاحشة وما يوسوس به وما يوقعه في النفوس، فما يقع في النفوس من هذا الإقبال أو الإدبار للمرأة -يقع في نفوس كثير من الناس- بينه وبين ما يوقعه الشيطان بوسْوسَته قدْرٌ مشترَك، إذًا كما فهمت هذا حاول أن تفهم هذا.

فالمقصود والمهم، والذي ينبغي أن تكون على فطْنةٍ فيه: هو أن هذا الحديث لا يدل البتَّة على تمثيل الله ﷻ بخَلقه أو تشبيه الله جل وعلا بخَلقه، حاشا وكلا،

فعلى هذا أجمَع السلف، ومضى أهل الإسلام جميعًا سِوى من شذَّ، والله تعالى أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثُمَّ قَالَ: «وسنذكر أصول السنة وما ورد من الاختلاف فيما نعتقده فيما خالفنا فيه أهل الزيغ، وما وافقنا فيه أصحاب الحديث من المثبِت -إن شاء الله».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يقول في هذا المختصر الذي أَلَّفه في الاعتقاد: سأذكر جملةً من المسائل التي وقع فيها خلافٌ بين أهل السنة والمبتدعة، وهذه عادة أهل السنة -كما نبَّه عليها شيخ الإسلام في شرح الأصبهانية- أنهم في المختصرات العقدية إنما يُورِدُون المسائل التي اشتهر الخلاف فيها بين أهل السنة ومخالفيهم، يعني لا يقررون كل شيء، إنما يُنبِّهون على ما اشتهر الخلاف فيه بين أهل السنة ومخالفيهم.

وهذا ما يُبيِّن لك السبب الذي لأجله أنك لا تجد بحثًا كثيرًا في توحيد الألوهية في رَدِّ الشرك في الألوهية، في رَدِّ ذرائع الشرك في الألوهية، في كثير من مختصرات العقيدة المتقدمة، السبب ما هو؟ لم يكن ثَمَّة خلاف ظاهر في الأمة في هذه المسائل كما كان في القرون المتأخرة، ولذلك لم تكن هناك حاجة إلى التنبيه على هذه المسائل؛ بخلاف مسائل الصفات، بخلاف مسائل القدر، بخلاف مسائل الأسماء والأحكام، إلى آخر ما هنالك.

يعني أنهم كانوا يُنبِّهُون على المسائل التي حصل فيها الخلاف بين أهل السنة ومُخالِفِيهم لأجل أن لا تزل القدَم بالسُّنِي فيَقع فيما وقع فيه المبتدعة.

فتنبَّـهْ إلى هـذه الفائـدة التـي ذكرهـا ابـن خَفيـف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونبَّـه عليهـا شـيخ الإسلام رحمة الله عليهم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثـم ذكـر الخـلاف في الإِمامة واحتجَّ عليها، وذكـر اتفـاق المهاجرين والأنصار على تقديم الصديق أبي بكر رضي الله عنه، وأنه أفضل الأُمَّة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

الكلام على كل حال كلام ابن خَفيف طويل فنُنبه على بعض مسائله، وما كان واضحًا نتجاوزه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثمَّ قال: «وكان الاختلاف في خلْق الأفعال، هل هي مُقدَّرة أم لا؟ قال: وقَولُنا فيها: إن أفعال العباد مُقدَّرة معلومة».

وذكر إثبات القدَر.

ثم ذكر الخلاف في أهل الكبائر، وهي «مسألة الأسماء والأحكام»، وقال: «قولنا إنهم مؤمنون على الإطلاق وأمْرهم إلى الله، إن شاء عذَّبهم، وإن شاء عفا عنهم».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قوله: (إنهم مؤمنون على الإطلاق) أراد ما نريد به في نحن المتأخِّرين من أن نقول: إن أهل الكبائر لهم مطلق الإيمان لا الإيمان المطلق؛ هذا الذي أراده رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه مؤمنون على الإطلاق، فلَهُم مطلق الإيمان يعني عندهم إيمان لهم أصل الإيمان، وليس عندهم الإيمان الكامل.

قوله: (وأمْرهم إلى الله، إن شاء عذَّبهم وإن شاء عفا عنهم) هذا حكْمه في الآخرة. في الدنيا نُطلق عليهم هذا الإطلاق الذي ذكرتُه لك أن لهم مطلق الإيمان، وفي الآخرة نعتقد أنهم تحت مشيئة الله عَزَّ وَجَلَّ، هذا بالنظر إلى كل فرْد فرْد.

أمَّا بالنظر إلى مجموع أهل الكبائر فإننا نقول: إنه لابد من تعذيب طائفة منهم لتتحقق النصوص التي جاءت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تعذيب طائفة من

المبتدعة، ومن ذلك أحاديث الشفاعة، وفيها إخراج العصاة من النار، إذًا لابد من تعذيب أحد من العصاة.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقال: «أصْل الإيمان مَوهِبة يتولَّد منها أفعال العباد، فيكون أصله التصديق والإقرار والأعمال».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أصْل الإيمان مَوهِبةٌ من الله ﷻ، يَهَب الإيمان لمن يشاء، ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات:١٧].

قوله: (يتولَّد منها أفعال العباد، فيكون أصله التصديق والإقرار والأعمال)؛ نعم أصْل الإيمان هو التصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، أصْله وفرعه كله لابد فيه من اجتماع هذه الأمور الثلاثة، لا وجود لأصل الإيمان إلا بأن يكون هناك قدْرٌ من تصديق القلب ونطق اللسان، ولابد أيضًا من قدْر من عمل الجوارح، فهذا الذي ذكره في قوله: (فيكون أصله التصديق والإقرار والأعمال).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وذكر الخلاف في زيادة الإيمان ونقصانه، وقال: «قولُنا أنه يزيد وينقص».

قال: «ثمَّ كان الاختلاف في القرآن مخلوق أو غير مخلوق، فقولنا وقول أئمتنا: أن القرآن كلامُ الله غير مخلوق، وأنه صفة الله تعالى، منْه بدا قولًا، وإليه يعود حُكمًا».

ثمَّ ذكر الاختلاف في عذاب القبر، وذكر الأحاديث فيه.

وذكر الاختلاف في الرؤية وقال: «قولُنا وقول أئمتنا فيما نعتقد: أن الله يُرَى في القيامة». ثمَّ ذكر الحجة.

ثمَّ قال: واعلم -رحمك الله- أني ذكرتُ أحكام الاختلاف على ما ورد من ترتيب المُحَدِّثين[1] في كل الأزمنة.

وقد بدأتُ أن أذكر أحكام الجُمل من العقود.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(الجُمل من العقود) يعني العقائد المُجمَلَة، يريد أن يبين فيها سيأتي جُمَل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة.



---

(١) لعلها من ترتيب المحْدِثين ، لعله أراد أن يرتبها بحسب ظهورها بحسب البدع التي ظهرت ، بحسب تواريخ من أحدثها ، أما أن تكون المحدِّثين!! ما أظن .

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقد بدأتُ أن أذكر أحكام الجُمل من العقود، فنقول ونعتقد:

أن الله ﷻ له عرش، وهو على عرشه فوق سبع سماواته بكمال أسمائه وصفاته، كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [السجدة:٥].

ولا نقول: إنه في الأرض كما هو في السماء على عرشه؛ لأنه عالِمٌ بما يجري على عباده، ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [المعارج:٤].

إلى أن قال: «ونعتقِد أن الله خلَق الجنة والنار، وأنهما مخلوقتان للبقاء لا للفناء».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

إذًا الحق أن الجنة والنار باقيتان لا تَفنيان، وعلى هذا إجماع أهل السنة والجماعة.

وقلَّة قليلة من أهل السنة أخطأوا في هذه المسألة، والحقُّ: أن الإجماع منقولٌ على أن الجنة والنار كلاهما باقيتان لا تفنيان ولا يَفْنَى ما فيهما من أهل الجنة ومن أهل النار.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

إلى أن قال: «ونعتقد أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُرِجَ بنفسه إلى سِدْرَة المُنتهى».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

(عُرِجَ بنفسه) يعني بجسده وروحه عليه الصلاة والسلام؛ هذا هو الحق، وهو الذي عليه جماهير أهل العلم، وليس أنه عُرج بروحه فقط، أو أنه عُرج به في رُؤْيا مَنامية، كلا هذين القولين غلَط، والصواب: أنه عُرج به عليه الصلاة والسلام بروحه وجسده.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

إلى أن قال: «ونعتقد: أن الله قبَض قبضتَين فقال: «**هؤلاءِ للجِنَّة، وهؤلاءِ للنَّارِ**».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا الحديث وما في معناه يدل على إثبات القدَر السابق لله ﷻ، بمعنى: الله جلَّ وعلا قد عَلِم أهل الجنة وأهل النار، وكتب أهل الجنة وكتب أهل النار، ولكن لم يَدخُلوا الجنة أو النار إلا بسبب أعمالهم، ولذلك نجد في النصوص: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة:٢٤]، فالله ﷻ من عدْله لا يُعذِّب أحدًا بناء على ما عَلِم وكتب، وإنما بناءً على ما فعل، ما وقع منه حقيقةً.

لكن هذا الحديث يدل على ثبوت القدَر السابق، فالله جل وعلا عَلِم أهل الجنة بأعيانهم وأن هؤلاء من أهل الجنة، وعَلِم أن هؤلاء من أهل النار، فأهل القبضتَين هم الذين علم الله ﷻ وكتب أنه سيكونون من أهل الجنة أو من أهل النار.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ونعتقــدُ: أن للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حوضًا، ونعتقد أنه أوّل شافع وأوّل مشفع.

وذكَر الصراط والميزان والموت.

وأن المقتول قُتِلَ بأجله، واستَوفَى رزقه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا بخلاف قول المعتزلة الذين يقولون: إن المقتول لم يَستوفِ أجله ولم يستكملْ رزقه؛ القاتل قطَع عليه أجله، وقطَع عليه رزقه، وإلا فالذي قدَّره الله ﷻ خلاف هذا، لو مات حتْف نفسه فإنه قد استكمَل أجله واستوفَى رِزْقه، لكن إذا قُتل لا، الْمُقدَّر عند الله ﷻ قدْرٌ أكبر ممَّا مضى له.

وهذا على كل حال فرْع عن موقفهم الرديء من مسألة أفعال العباد، وأنها غير داخلة تحت مشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وخلْقه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

إلى أن قال: «**وممَّا نعتقدُ**: أن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا في ثُلُث الليل الآخر، فيَبسط يَديه فيقول: «**أَلَا هل مِن سَائل**» الحديث.

وليلة النصف من شعبان، وعشيَّة عرفة، وذكر الحديث في ذلك.

وقال: «**ونعتقدُ**: أن الله يتولَّى حساب الخلق بنفسه».

وقال: «**ونعتقدُ**: أن الله كلَّم موسى تكليمًا، واتَّخَذَ إبراهيم خليلاً، وأن الخُلَّة غير الفقْر، لا كما قال أهل البدع.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مسألة الخُلَّة والفقر ستأتي في كلامه أيضًا بعد قليل.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ونعتقد: أن الله تعالى خصَّ محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرؤية، واتَّخَذَه خليلاً كما اتَّخذ إبراهيم خليلاً.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مسألة الرؤية؛ يقول: (أن الله تعالى خصَّ محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرؤية)؛ هل رأى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربه؟ هذا محل بحثٍ عند أهل العلم، ولم يثبت في حديث صحيح أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى ربه بعَينه، ولم يثبت هذا أيضًا عن أحد من الصحابة ﷺ، إنما جاءت الأقوال عن الصحابة ﷺ فيها اختلاف:

- منهم من كان يقول: إن محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى ربه.
- ومنهم من يقول: إنه لم يرَ ربه.

والذين قالوا: إنه رأى ربه -كابن عباس رضي الله عنهما- جاءت الرواية عنهم على وجهين: مطلقة، أو مقيدة بالفؤاد؛ يعني القلب. يعني: تارة يقولون: محمدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى ربه، وتارة يقولون: إنه رأى ربه بقلبه أو فؤاده.

فالتَّحقيق: أنه لا خلاف بين الصحابة ﷺ معنوي في هذه المسألة، بمعنى أن الذين أثبتوا الرؤية من الصحابة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أرادوا الرؤية القلبية ليس رؤية العين. كيف يكون ذلك كذلك والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: (نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ)، وما جاء مطلقًا من كلام الصحابة فإنه يحمل على ما جاء مقيدًا.

والرؤية القلبية هي كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: انكشاف صورة المعلوم إليه حتى تكون نسبتُه إلى القلب كَنِسْبة المرئي إلى العين، هذا هو المراد بالرؤية القلبية، وإن كنا لا نعرف كيفية ذلك؛ لأَنَّنا ما حصل لنا ما حصل للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ونعتقـد: أنَّ الله تعالى اخْتُصَّ بمفاتح خمس من الغيب، لا يعلمها إلا الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان:٤٣] الآية.

ونعتقد: أن ما أصابنا لم يكن ليُخطئنا، وما أخطأنا لم يكن ليُصيبنا.

ونعتقد: الرضا بقضاء الله ﷻ، والصبر على أحكام الله.

ونعتقد: المسح على الخفين ثلاثًا للمسافر، ويومًا وليلة للمُقيم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مسألة المسح على الخُفَّين الأصل أنها من مسائل الفقه التي تذكر في كتب الفقه لا كتب الاعتقاد، لكن تجد كثيرًا من أهل العلم ينصُّون عليها وعلى نظائر لها -وسيأتي شيء من ذلك في كلام المؤلف- إنما كان ذلك لأجل إظهار المخالفة لأهل البدع؛ فإن من أهل البدع كالرافضة مَن ينكر المسح على الخفين، فينُصّ أهل السنة والجماعة على أنهم يَرون المسح على الخفين لإظهار المخالفة بينهم وبين هؤلاء المبتدعة.

وبهذا تعلم: أن إظهار المخالفة لأهل البدع مقصودٌ لأهل السنة؛ لأجل أن يتميز الحق عن الباطل، وأن يتميز أهل كلٍّ عن البعض الآخر، يتميز أهل الحق عن أهل الباطل في كل حال وفي كل زمان وفي كل وقت. فهذا من المسائل التي تَلحظها في تقرير مثل هذه المسائل في كتب الاعتقاد.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ونعتقد: الصبر على السُّلطان من قريشٍ ما كان مِن جَور أو عدل، ما أقام الصلاة من الجُمَع والأعياد، والجهاد معهم ماضٍ إلى يوم القيامة.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

التحقيق في مسألة الصبر على السلطان؛ المؤلف هنا قيَّد ذلك بقوله: (من قريشٍ) ويبدو -والله أعلم- أنه يتحدث عن الواقع الخلفاء في ذاك الزمان كانوا مِن قريش يعني في عهد بني العباس، كان الخليفة من بني العباس وهم من قريش، لكن تقرير هذه المسألة أن نقول: **هاهُنا مقامان:**

المقام الأول: مقامه بيعة الاختيار.

المقام الثاني: مقام بيعة الغَلَبَة.

أمَّا مقام بيعة الاختيار: يعني أن يختار أهل الحَلّ والعَقْد الحاكمة والخليفة عليهم؛ فإن هاهُنا لابد أن يكون الحاكم من قريش، فإنه قد ثبتت الأحاديث الكثيرة بذلك، فالأئمة من قريش، ولا يزال هذا الأمر فيهم ما بقي في الناس اثنان، هذا في حال الاختيار لابد أن يكون الحاكم من قريش.

أمَّا في حال الغَلَبَة: يعني أن يتغلَّب أحد على الحكم بسيفه وقوته؛ فلا يشترط للسَّمع والطاعة والبيعة هذا الشرط؛ أن يكون من قريش، وعلى هذا جاءت أحاديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أُوصيكُم بتقوى الله، والسَّمع والطاعة، وإِن تأمَّر عبدٌ)، وما جاء على هذه الشاكلة.

وبهذا تجتمع الأدلة التي فيها التنصيص على مَن كان من قريش، والنصوص التي فيها عدم اشتراط هذا الأمر. إذًا كل من تغلَّب بسيفه فتجب طاعته ما أقام في الناس الصلاة، ما أقام في الناس الصلاة فإنه تجب طاعته، والله أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والصلاة في الجماعة حيث يُنادى لها واجب إذا لم يكن عذر أو مانع، والتراويح سُنة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

التراويح سُنة، وليست بدعة كما تقول الرافضة أن عمر رضي الله عنه قد أحدثها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ونشهد أن مَن ترك الصلاة عمدًا فهو كافر.

والشهادة والبراءة بدعة.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(والشهادة والبراءة بدعة)؛ رُوِيَ هذا الكلام عن أبي سعيد الخدري ﷺ بإسناد فيه نظر، وجاء عن جماعة من التابعين؛ كالحسن والنخعي وغيرهما رحمهم الله.

فما المراد بقولهم: (الشهادة والبراءة بدعة)؟

(الشهادة) أكثر كلام أهل العلم يدور على الشهادة بالنار، أو بالجنة والنار بلا دليل، كما جاء هذا عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونصَّ عليه ابن بطة في الإبانة الصغرى، وابن أبي العزّ في شرح الطحاوية، وغير هؤلاء؛ لا نشهد لأحدٍ من المسلمين بجنة ولا نار إلا من جاء في حقه دليل.

أمَّا **(البراءة)** فاختلفوا فيها بين مُضِيِّق ومتوسط ومتوسع، وإن كانت الأقوال فيها شيء من القرب.

-مِن أهل العلم من قال إن البراءة التي هي بدعة هي: البراءة مِن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، كما كان على هذا الرافضة؛ فإنهم يقولون: "لابد من الولاء لآل البيت، ولا ولاء إلا ببراء" يعني أن يُتبَرَّأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ كما جاء هذا التفسير في كلام ابن أبي العز شرح الطحاوية.

-ومنهم مَن عمَّم، وأظن أن الأول لا يخالف في ذلك أن تبرَأ من أصحاب النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، كما على هذا الرافضة؛ فإنهم يَبرؤُون من كل أصحاب النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إلا نَزْرًا يَسيرًا، وهذا تفسير الإمام أحمد رَحِمَهُٱللَّهُ.

-ومِن أهل العلم مَن عَمَّم كابن بطَّة رَحِمَهُٱللَّهُ في شرحه الإبانة، أو الإبانة الصغرى، فإنه قال: إن البراءة التي هي بدعة هي: أن يُبرَأ أو أن يُتبرَّأ من صاحب الدين والسنة، يعني قوم على خير وعلى هدى وعلى سُنة ثم يُطالَب الإنسان بالبراءة منهم، سواء كانوا من الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ أو ممَّن بعده.

وهذه كانت من الفتن التي مرَّت في التاريخ القديم أن يكون ثَمَّة إلزام من بعض ذَوِي السلطة والقدرة يتسلَّطون على المسلمين أو على أهل العلم، ولا يَسلَم منهم إلا من أعلَن الشهادة على وِفْق ما يهوى هؤلاء أو البراءة؛ فبيَّن أهل العلم أن الشهادة والبراءة على هذه الشاكلة لا شك أنها بدعة.

وبالتالي تفهَم لـماذا أهل العلم يختلفون، لربما كان هذا راجعًا إلى أن كلاً يحكي عمَّا عاصَرَه وعرفه من هذه الأحوال.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والصلاة على من مات من أهل القبلة سُنة، ولا نُنزِل أحدًا جنة ولا نارًا حتى يكون اللهُ هو الذي يُنزلهم.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الجملة الثانية متعلقة بالأُولى، معطوفةٌ عليها؛ فمَن مات من أهل القبلة نصلي عليه، والصلاة عليه سُنة، كذلك (لا نُنزل أحدًا -من هؤلاء من أهل القبلة- جنة ولا نارًا حتى يكون اللهُ هو الذي يُنزلهم)؛ يعني حتى تأتينا الحجة الواضحة، يأتينا البرهان، حتى يأتينا الدليل على أن هذا من أهل الجنة وهذا من أهل النار.

وهذا الذي يتوارد عليه أهل العلم، كما تجده في كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أن هذا الحكم متعلق بأهل القبلة، تجده يقول: (ولا نُنزِل أحدًا من أهل القبلة جنة ولا نارًا، لكن نخاف على المُسِيء ونرجوا للمُحسِن).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والمِراء والجدال في الدين بدعة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

تكاثر عن السلف رحمهم الله ذَمُّ الجدل في الدين والمِراء فيه ووصْف ذلك بأنه بدعة؛ وهذا له مَحمل عند أهل العلم، فالجدال المُبتدَع المنهي عنه هو ما رجع إلى واحد من ثلاثة أمور:

أولا: أن يكون جدلًا من جاهل أو مُبطِل، هذا هو الجدال المبتدع المذموم.

ثانيًا: أن يكون جدلًا قارنه قصْدٌ سيئ؛ كمَحبة العلو، والتفاخر، وجدلٌ معه هوى وليس معه قصْد الوصول إلى الحق، فهذا لا شك أنه مذموم.

والأمر الثالث: هو الجدل الذي تترتب عليه مفسدة؛ بعض الجدل مفسدته أكبر بكثير من مصلحته، تحصل به إشاعة شكوك في الناس، وتنبيه الغافلين على أشياء هُم في عافية منها، وما شاكل هذا الأمر.

إذًا الجدَل المذموم المُبتدَع محمولٌ على ما كان واحدًا من هذه الصور الثلاثة.

وبهذا نفهم أن ثمَّة جدلًا محمودًا؛ وهو الذي كان من أنبياء الله ٥ ورُسله، ﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾ [هود:٣٢]، والله جل وعلا يقول: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل:١٢٥]، ويقول جل وعلا: ﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦] في نصوص كثيرة.

وهذا الجَدَل هو ما جمع ثلاثة أمور:

-أن يكون من عالِمٍ لا من جاهل؛ الجاهل لا يدخل في جدال مع المُبطِلِين.

-أن تتحقق به مصلحةٌ شرعية.

-أن لا تترتب عليه مفسدة مُساوية أو راجحة.

وكثير من الجدل الذي يقع -مع الأسف الشديد- لا تتحقق في هذه الضوابط.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ونعتقد أنَّ ما شَجَر بين أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمْرُهم إلى الله تعالى. ونترحَّم على عائشة رضي الله عنها ونترضى عنها.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

بخلاف الرافضة قبَّحَهَم الله الذين يقعون فيها رضي الله عنها.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

والقول في اللفظ والملفوظ، وكذلك في الاسم والمُسمَّى بدعة.

والقول في الإيمان هل هو: مخلوق أو غير مخلوق بدعة.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

أشار هنا رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ثلاثة مسائل إذا تأمَّلتَها استفدت فائدتين:

❁ **الأُولى**: أن أهل السنة والجماعة أبعدُ شيء عنِ الإيهام والإلْباس في تقرير مسائل الاعتقاد، عقيدتهم واضحة بيِّنة يتجنَّبون غاية الاجتناب كل شيء يوقع في لَبْس الحق بالباطل، أن يشتبه الحق ولا يكون واضحًا، فتترتب على ذلك مفاسد عظيمة من لَبْس الحق بالباطل، ووقوع النزاع في الأمة، إلى آخر ما هُنالك.

❁ **والفائدة الثانية**: إذا فهمتَ هذه المسائل تأكدت عندك معرفته أن السِّمَة البارزة في أهل البدع أنهم يتكلمون بالمتشابه من الكلام، كما نبَّه على هذا الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره، عُدَّتُهم التي يتسلَّحون بها مثْل هذا الكلام المتشابه المُوهِم الذي لا يستبين فيه الأمر والجادة لكل أحد، فهذا أحب شيء إليهم، وهم أحرص شيء عليه.

ولذا لما كان أهل السنة أهل فطنة وحزْم، تنبهوا إلى مقاصد هؤلاء وأغراضهم، فكانوا أهل حزْمٍ في التعامل مع هذه الألفاظ، وشدَّدُوا النكير عليهم فيها. أشار المؤلف إلى هذه المسائل الثلاث:

-مسألة اللفظ.

-مسألة الاسم والمسمى.

-مسألة الإيمان مخلوق أو غير مخلوق.

مسألة اللفظ مرَّت بنا غير مرَّة، وطال الحديث فيها ، في شرح عقيدة السلف للصابوني، أطلْنا البحث معكم فيها، والخلاصة في ذلك: أن القول "إن لفظي بالقرآن مخلوق، أو لفظي بالقرآن غير مخلوق" كلا هذين اللفظين مذمومان منهيٌّ عنهما عند السلف، لماذا؟ لأن هذه الكلمة فيها اشتباه.

واللفظ يصلح مصدرًا هو فعْلُنا ... كتَلَفُّظٍ بتلاوة القرآن

وكذاكَ يصلح نفْس مَلْفوظ به ... وَهُوَ الْقُرْآن فذان مُشْتبهانِ

فلذاك أنكر أَحْمد الاطلاق فِي ... نفي وَإِثْبَات بِلَا فرقان

فمسألة اللفظ فيها اشتباه، ولذلك شدَّد أهل العلم النكير، ومن رؤوسهم في ذلك الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ؛ فإن القوم بعد أن أُخمِدَت بِدْعَتُهم بالقول بخلْق القرآن القول الصريح أَتَوْنا بهذه المَوارَبَة، وأتو بهذه البدعة وهي القول بخلْق القرآن لكن بطريقٍ فيه إيهام، فجاؤوا بمسألة اللفظ، "ولفظي بالقرآن مخلوق، تلاوتي بالقرآن مخلوقة"، فإذا شُدِّد النكير عليهم فإنهم يجدون كما يقولون: خَطّ رَجْعة لهم، يقولون: لا نحن ما نريد أن الملفوظ أن القرآن مخلوق، وإنما نريد حركات اللسان والفم وهذه مخلوقة.

مسألة الاسم والمُسَمَّى؛ هذه نشأت بعد عهْد الإمام أحمد، ولذلك ما كان له فيها كلام يُعرف؛ لأنها نشأت من بعده، بخلاف مسألة اللفظ ومسألة الإيمان، يعني هل الإيمان مخلوق أو لا؟

هذه المسألة أيضًا أحدثها الجهمية، وهي راجعة إلى الأساس الكبير لهم، وهو القول بخلْق القرآن؛ الجهمية أشاعوا في الناس مقالة هي: (الاسم غير المسمى) ما الذي أراده القوم بهذا؟ قالوا: "الاسم غير المسمى، وكلُّ ما كان غير الله فإنه مخلوق، إذًا أسماء الله مخلوقة"، هذا الذي أرادوه من قولهم: (الاسم غير المسمى).

وخاض الناس من بعدُ في هذه المسألة؛ منهم من كان يقول: "الاسم هو المسمى"، ومنهم من كان يقول: "الاسم غير المسمى"، وحصل في هذا نزاع طويل في الناس.

عندنا هاهُنا ثلاثة مقامات:

◉ **الأول**: أن الاسم للمسمى.

◉ **والثاني**: أن الاسم هو المسمى.

◉ **والثالث**: أن الاسم غير المسمى.

-**أمّا الأول**: فهذا قد أطلَقه أكثر أهل السنة والجماعة فوافقوا المنقول والمعقول، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية، وله في هذا رسالة نافعة جدًا في مسألة الاسم والمسمى والتفصيل في هذا تجدها في المجلد السادس من مجموع الفتاوى.

المقصود: أن نقول ولا بأس بهذا أن نطلق إطلاقًا فنقول: الاسم للمسمى، وبهذا نوافق الكتاب والسنة؛ لأن الله جل وعلا يقول: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف:١٨٠]، إذًا الاسم للمسمى، كذلك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: (إنَّ لله

تسعةً وتسعين اسمًا) إذًا الاسم للمسمى. هذا المقام الأول، ولا بأس من الإطلاق في هذا المقام.

-**نأتي الآن إلى المقام الثاني**: وهو أن يقول قائلٌ: (الاسم هو المسمى)؛ هذا المقام التحقيق عند أهل السنة والجماعة أنه لا يطلق إلا بعد الاستفصال، يعني لابد من الاستفصال مع من يطلقه، وإلا الأصل أن نَنْأَى بأنفسنا عن الخوض في هذا أصلاً، لكن من يستعمله فإننا نقول له: ماذا أردت بقولك (الاسم هو المسمى)؟

إن كان المقصود: أن الاسم يراد به المسمى فالكلام صحيح؛ إن كان القائل يقول: أنا أريد الاسم هو المسمى، أنَّ الاسم يراد به المسمى فنقول: هذا المعنى صحيح، بدليل قول الله جل وعلا: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء:١١٠].

حينما يقول إنسان: (يا الله، يا رحمن، يا رحيم) ماذا يريد بهذا النداء الذي ارتبط بهذا الاسم؟ هل هو ينادي الراء والحاء والميم والنون، أو يريد المسمى وهو الله ﷻ؟ إذًا من قال: الاسم هو المسمى وأراد أن الاسم يدل على المسمى، والسياق يناسب ذلك، فنقول: هذا المعنى صحيح، ولا إشكال فيه.

-**المقام الثالث**: أن يقول قائل: الاسم غير المسمى، فنسأله؟ فإذا قال مقالة شَبيهة بِمقالته الجهمية، فلا شك أن هذا معنى مردود.

أمَّا إن كان يريد غير ذلك، فيقول مثلاً: الاسم غير المسمى في سياق قول "الرحمن اسم عربي"، السؤال الآن: هل في هذا السياق الاسم هو المسمى؟ لا، هو

الآن يتكلم عن الاسم يعني عن اللفظ، هذا اللفظ الذي تركب من هذه الحروف -الراء والحاء والميم والنون- هذا الاسم ليس هو الله جل وعلا، ويقول: الرحمن اسم عربي! فالكلام تعلق باللفظ ولم يتعلق بالمعنى، لم يتعلق بالمسمى وهو الله ﷻ

فمثْل هذا المقام نقول: هذا المعنى هاهُنا صحيح، لكن الأصل هو أننا نَنْأَى بأنفسنا في مقام التقرير عن أن نقول: الاسم هو المسمى، أو الاسم غير المسمى، والسبب: هذا الاشتباه، إنما نستعمل التفصيل مع مَن يستعمل مثل هذه الكلمات، فنستوضح المراد، ثم نَبنِي القبول أو الرد على المعنى، أمَّا من حيث الإطلاق فإننا نطلق ما دلت عليه النصوص، وهو الاسم للمسمى.

نأتي الآن إلى المسألة الثالثة وهي قوله: (والقول في أن الإيمان هل هو مخلوق أو غير مخلوق بدعة)؛ قلتُ لك إن هذه أيضًا من المسائل التي أظهرها أهل البدع، وهي أيضًا راجعة إلى مسألة القول بخلْق القرآن.

الجهمية أثاروا هذه المسألة، فقالوا: الإيمان مخلوق، لكن ما الذي أرادوه بهذه الكلمة؟ أرادوا أنَّ الإيمان الذي أمَر الله ﷻ به في كتابه وتكلم به في كتابه مخلوق، بمعنى: إذا أمَر الله ﷻ بقول (لا إله إلا الله) -وأنتم يا أهل السنة تقولون: لا إله إلا الله، قَوْلها من الإيمان- إذًا هذا إيمان مخلوق، مقصودهم: أنك إذا تَلَوْتَ قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات:٣٥] هذه الجملة تصبح مخلوقة.

تجد أنَّ الإلْباس في هذه المسألة في غاية الدقة من هؤلاء المبتدعة الضالِّين، ولولا أن الله ﷻ قيَّض أهل السنة الذين فطِنُوا لهذا الأمر لأصبح مع بُعْد العهْد

وكثرة تداول هذه الكلمة، تجد أن مسألة القول بخلْق القرآن سوف تصبح مقالةً فاشـية منتشرـة؛ لأنهـم يُـبرزون كلمـة لهـا مفهـوم في نفـوس كثـير مـن النـاس ومقصودهم شيء آخر، فأثاروا مثل هذه المسألة، تجد أنهم يقولون: أنتم تقولون يا أهل السنة: أن الصلاة إيمان؟ نقول: نعم الصلاة إيمان، فيقولون: الإيمان مخلوق، لماذا يقولون هذه الكلمة؟ لأن من الصلاة تلاوة الفاتحة، فهم لا يريدون إلَّا أن يَصِلُوا إلى أنَّ الفاتحة مخلوقة، كلام مخلوق.

إذًا: القول بأن الإيمان مخلوق انْبَنَى على هذه المسألة، ولذلك اشتدَّ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكان حازمًا في التعامل مع هذه البدعة، فقال: (من قال: الإيمان مخلوق فهو كافر، ومن قال: الإيمان غير مخلوق فهو مبتدع).

يأتيني شخص يقابل هذه البدعة ببدعة أخرى فيقول: الإيمان غير مخلوق، نأتي مثلاً إلى مسألة الصلاة، إذًا أفعال الناس من قيامهم وقعودهم وركوعهم وسُجودهم هذا شيء قديم وليس شيئًا مخلوقًا، فأصبح هناك الْتباسٌ.

إنما الموقف لأهل السنة من هذه المقالة: هي الإعراض عنها وعدم الخوض فيها الْبتَّة، فلا يقولون الإيمان مخلوق، أو الإيمان غير مخلوق. مَن استعمل هذا نسلُك معه مسلَك الاستفصال: ماذا تريد بقولك: الإيمان مخلوق، أو بقولك: الإيمان غير مخلوق؟

وهاهُنا كلمة حسَنة نقَلَها إبراهيم القصَّار، عن الإمام أحمد كما في طبقات الحنابلة؛ أنه قِيل له: الإيمان مخلوق أم لا؟ كلمة الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاهُنا ميزان

تَزِنُ به هذه المسألة، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (أمَّا ما كان من مسموعٍ فهو غير مخلوق، وأمَّا أفعال العباد فمخلوقة).

(أمَّا مَا كان من مسموع): يعني الإيمان الذي جاء في كتاب الله وتكلم الله عَزَّ وَجَلَّ بالأمر به هذا غير مخلوق، (وأمَّا أفعال العباد): ركوعهم سجودهم قيامهم إلى آخر ما هنالك، سعْيُهم طوافهم هذه أفعالٌ لهم، وأفعال العباد مخلوقة. إذًا بالتفصيل يَستبِين الحق.

ثُم قِلَّة من أهل السنة أطلقوا القول بأن الإيمان مخلوق لكنهم بيَّنوا مرادهم، فلا ينبغي إساءة الظن بهم، بلْ كلامهم له مَحمَلُه الصحيح، وهو أنهم يريدون أفعال العباد، كما جاء عن البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ومحمد بن نصْر المَرْوَزِي، قلَّة من أهل السنة أطلقوا هذا القول، لكن الموقف الذي عليه الجمهور وأهل السنة والجماعة هو الإعراض عن الخوض في هذه المقالة، لا في مقام الإثبات، ولا في مقام النفي، والسبب: هذا الالْتباس.

إذًا عَوْدًا على ما قدمتُ؛ هذا الموقف من هذه المسائل الثلاث يؤكد لك ما ذكرته، وهو أن أهل السُّنة أبعد شيء عن الإلْباس والاشتباه في مسائل الاعتقاد، وأنهم أهل فطْنة وحذْق ومعرفة بما يَرومُه أهل البدع.

والأمر الثاني: أن أهل البدع أحرص شيء على استعمال المتشابه من الكلام، فمِن خلاله يُمرِّرُون ما يُمرِّرُون من البدع.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

واعلَم أنِّي ذكرت اعتقاد أهل السنة على ظاهر ما ورَد عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين مُجمَلاً من غير استقصاء؛ إذْ قد تقدَّم القول عن مشايخنا المعروفين من أهل الإمامة والديانة، إلا أنِّي أحببتُ أن أذكر عقود أصحابنا المتصوفة فيما أحدَثَه طائفة انتسبوا إليهم مَا قد تخرَّصوا من القول ما نزَّه الله المذهبَ وأهلَه من ذلك».

إلى أن قال: «وقرأتُ لمُحمد بن جرير الطبري في كتاب سمَّاه (التَّبصير) كتب بذلك إلى أهل طبرستان في اختلافٍ عندهم، وسألوه أن يصنف لهم ما يعتقده ويذهب إليه، فذكر في كتابه اختلاف القائلين برؤية الله تعالى؛ فذكر عن طائفة إثبات الرؤية في الدنيا والآخرة.

ونسَب هذه المقالة إلى الصوفية قاطبةً، لم يَخُصّ طائفة دون طائفة، فبيَّن أن ذلك على جَهالةٍ منه بأقوال المُخلِصِين منهم، ثم كان من بعد ادَّعى نسْبة ذلك إلى الطائفة نسَبَه إلى ابن أُخْت عبد الواحد بن زَيد، والله أعلم بمَحَلِّه عند المُخلصِين؛ فكيف بابن أُخته.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه مسألة أراد بها الدفاع عن أهل السنة من الصوفية في مقالة نُسبَت إليهم، وهي إثبات رؤية الله جل وعلا في الدنيا والآخرة، وهي التي نقل إضافتها إليهم عن محمد بن جرير الطبري في كتاب (التبصير)، ونقدَه في ذلك يقول: أنت

لا تعرف، لسْتَ خبيرًا في الصوفية لأنك نقلْتَ ونسبْت هذه المقالة إلى الصوفية، هكذا بإطلاق، وهذه ليستْ مقالة لهم جميعًا.

ثم قال مرة أخرى ذكَر أنها منسوبة إلى ابن أُخت عبد الواحد بن زياد؛ عبد الواحد بن زياد هذا من الصوفية الأوائل ممَّن صَحِب الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجاءت عنه مقالات رَدِيئة انتُقِدَت عليه، وقِيل: إن هذا الرجل أول من انعزل عن الناس من الصوفية، اتَّخَذَ هو وأصحابه دُوَيرَة اجتمعوا فيها وانعزلوا فيها عن الناس، وصاروا يتعبَّدون فيها وصار لهم مقالات مخالفة للحق.

يقول: (هذه المقالة نُسبت إلى ابن أُخته) ابن أُخته اسمه بكْر، مشهور في كتب المقالات: بكْر ابن أُخت عبد الواحد بن زيد، وله جماعة وأصحاب سُموا بالبكْرِيَّة، ولهم مقالات مذكورة في كتب الفِرق، ومن ذلك هذه المقالة إثبات الرؤية لله جل وعلا في الدنيا والآخرة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وليس إذا أحدَث الزائغ في نِحْلَتِه قولاً نُسِب إلى الجملة، كذلك في الفقهاء والمُحدِّثين ليس مَن أحدَث قولاً في الفقه، أو دلَّسَ فيما حدَّثَه يُنسب ذلك إلى جملة الفقهاء والمحدِّثين.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا هو الإنصاف، إذا أخطأ فرْدٌ منتسب إلى جماعة فالإنصاف يقتضي ـ ألا يُنسب ما قال إلى الجميع، إنما ينسب له وحده؛ لو أخطأ أحد من أهل السنة مثلاً فقال بمقالة خاطئة، فليس من الإنصاف أن تقول: إن أهل السنة يقولون بكذا وكذا، وهكذا الأمر أيضًا في الفِرق الأخرى.

ولذلك من إنصاف أهل السنة أنهم يُحددون المقالات وينسبونها لأهلها، وهذا مَلْحَظ ينبغي لطالب العلم أن يتَلَمَّسه ولا سيما في كتابات شيخ الإسلام ابن تيمية، فإنك تجد عنده هذا النفَس التصحيحي في مقالات القوم، تجد أنه يَنقُد بعض ما يُنقل في الكتب التي تقدَّمت عليه، يقول: نُقِلَ عن هذه الفرقة هذه المقالة، والصواب: أنه قول المصريين منهم دون الكوفيين، أو هذا قول البغداديين منهم دون الكوفيين، وهَلُمَّ جَرًّا، هذا من إنصافه رَحِمَهُ اللَّهُ، فالخطأ يوضع في محله، وينسب إلى من قاله؛ أما مقالة مشهورة قال بها إمام من أئمَّتهم وتداولوها بلا نكير، فهذه تُقال أو تُنسب إليهم جميعًا.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

واعلَـم أن ألفـاظ «الصـوفية» وعلـومهم تختلـف؛ فيُطلِقُـون ألفـاظهم عـلى موضـوعات لهـم ومرمـوزات وإشـارات تجـرى فيـما بيـنهم، فمـن لم يُـداخِلْهم عـلى التحقيق، ونازل ما هُم عليه، رجَع عنهم خَاسئًا وهو حَسِير.

ثـمَّ ذكـر إطلاقهـم لفـظ الرؤيـة بالتقييـد فيُقـال: كثيرٌ مـا يقولـون: رأيـتُ الله يقول.

وذُكِرَ عن جعفر بن محمد قوله لـمَّا سُئل: هل رأيتَ الله حين عبدته؟ قال: رأيتُ الله ثم عبدتُّه.

فقال السائل: كيف رأيتَه؟

فقال: لم تَرَه العيون بتحديد العَيان، ولكن رأتْه القلوب بتحقيق الإيقان».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

على كل حال هـذا الكـلام على إطلاقه فيه نظر، والأصل حمْل الكـلام على الظاهر، ولولا هذا ما استقامَت أمور الدين ولا أمور الدنيا، فمن قال مقالةً رَديئة واضـحة ظـاهرة لـيس فيهـا شيء مـن الاشـتباه فإنـه يُحكـم عليـه بمقتضـاها، ولا نتكلَّف أنواع التأويلات الغريبة لهذه المقالة لأجل أن نُخرِّج ذلك أو نقول: والله الصوفية يتكلمون برُمُوز، الكلام على ظاهره؛ مَن أتى بمقالة واضحة صريحة فإنه يُحكم عليه بمقتضاها.

اللهمَّ إلا إذا كان لهم اصطلاح مشهور معروف فيُراعى، فالأقرب أن يكون تكلم بهذه الكلمة على هذا الاصطلاح، فيُراعى ذلك عند النظر في هذا الأمر.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثُمَّ قَالَ: «وأنه تعالى يُرى في الآخرة كما أخبر في كتابه وذكَرَه رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهذا قولنا وقول أئمتنا دون الجُهَّال من أهل الغَبَاوَة فِينَا.

وأنَّ ممَّا نعتقده: مِن أنَّ الله حرَّم على المؤمنين دماءهم وأموالهم وأعراضهم، وذكر ذلك في حجَّة الوداع. فمن زعَم أنه يبلغ مع الله إلى درجة يُبيح الله له ما حظر على المؤمنين -إلا المضطر على حال يلْزم إحياء النفس وإن بلغ العبد ما بلَغ من العلم والعبادة- فذلك كفْر بالله، والقائل بذلك قائل بالإباحة وهم المُنسلخون من الدِّيانة.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لا شك في ذلك، ويُشير إلى مقالة بعض غلاة الصوفية من الإباحية المُنْسَلِخِين من هذا الدين الذين يقولون "إن التكاليف ترتفع في حق من بلَغ درجة اليقين، ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩]"، فبعْد وصول اليقين فإنك ترتفع عنك التكاليف، وهذا كما ذكَر كفْرٌ بالله العظيم باتفاق المسلمين، فإن أحدًا لا يسعه الخروج عن رِبْقَة التكليف.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأنَّ ممَّا نعتقده: ترْكَ إطلاق تسْمية العِشْق على الله تعالى، ونُبيِّن أنَّ ذلك لا يجوز؛ لاشتقاقه، ولعدم وُرُود الشرع به.

وقال: «أدْنَى ما فيه أنه بدعة وضلالة، وفيما نصَّ الله من ذكر المحبة كفاية.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هو يشير أيضًا إلى ما ابتَدَعه بعض الصوفية من إضافة العشق إلى الله ﷻ، أو إضافة العشق إلى العبد تِجاه الله ﷯، كما جاء الرجل الذي ذُكر قبل قليل عبد الواحد بن زيد، فإنه ممَّن نُقِلَ عنه أنه أطلَق هذا القول، ويَروي حديثًا قُدسيًا حديثًا مكذوبًا فيه: أن الله ﷯ يقول عن عبده: (عَشِقْتُه وعَشِقَني)؛ وهذا لا شك أنه كذب صراح على الله وعلى رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فبيَّن أن هذه المقالة باطلة، وأنه لا يجوز نسبة العشق إلى الله ﷯ على أنه صفة قائمة به، وأنه يعشق عباده -تعالى الله عن ذلك-. وفي المقابل أيضًا ليس لأحد أن يقول: إنه عَشِقَ الله ﷯، أو إنه عاشق لله، فإطلاق هذا اللفظ من الطرفين لا شك أنه باطل غير صحيح، **وذلك يرجع إلى ثلاثة أمور**:

❖ **أولًا**: أن هذا الباب بابٌ توقيفي، لا يُتجاوَز فيه القرآن والحديث.

❖ **وثانيًا**: أن هذا بدعةٌ لم يكن عليها سلف هذه الأمة، والخير كل الخير في اتباعهم.

❖ **وثالثًا**: أن لفْظ العشق فيه ما لا يَلِيق نسْبته إلى الله جل وعلا، فلا يجوز إطلاقه لا من جهة كونه صفةً لله، ولا من جهة كون العبد يعتقده في الله ﷻ.

-فالعشق قد يُقال: إنه محبة مع شهوة؛ وهذا لا يجوز لأحد أن يَنسبَه إلى الله ﷻ، ولا إلى العبد فيما يعتقده في ربه.

-وبعض أهل العلم يقول: العشق محبة مع فساد في الإدراك والتصور؛ وهذا أيضًا باطل لا يجوز نسْبته إلى الله، ولا يجوز للمؤمن أن يحب محبة هذا شأنُها.

-وبعضهم يقول: العشق محبة مع مرض نفسي- أشْبَه شيء بالوسواس، فكذلك هذا لا يجوز أن يكون قائمًا بالله جل وعلا، ولا يجوز للعبد أن يُحِب الله محبةً على هذه الشاكلة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفيما نصَّ الله من ذكر المحبة كفاية)؛ لماذا يَرُوم بعض الناس إلى هذه التفريعات؟! والجادة واضحة، فيها الغُنْيَة والكفاية، والله جل وعلا قد ثبَت في حقه صفة المحبة، وصفة الوُدّ، وصفة الخُلَّة. المحبة فالله ﷻ يُحِب عباده المؤمنين، والله ﷻ يَوَدُّ عباده المؤمنين، والله ﷻ اتَّخَذَ إبراهيم ومحمدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلِيلَين، وفي هذا كفاية.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأنَّ ممَّا نعتقده: أنَّ الله لا يَحِل في المرئيات، وأنه المتفرد بكمال أسمائه وصفاته، بائنٌ من خَلْقه، مُستوٍ على عرشه، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق حيثُ ما تُلِيَ وحُفِظَ ودُرِّسَ.

ونعتقد: أنَّ الله تعالى اتَّخذ إبراهيم خليلاً، واتَّخذ نبينا محمدًا صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَليلاً وحَبيبًا، والخُلَّة لهما منه على خلاف ما قالتِ المعتزلة: أنَّ الخُلَّة الفقر والحاجة».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه المسألة أشار إليها سابقًا، والخُلَّة: كمال المحبة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

إلـى أن قـال: «والخُلَّة والمحبة صفتان لله هو موصوف بهما، ولا تدخل أوصافه تحت التكييف والتشبيه، وصفات الخلق من المحبة والخُلَّة جائزٌ عليهمُ الكَيف، فأمَّا صفاته تعالى فمعلومة في العِلْم، وموجودة في التعريف، قد انتفى عنهما التشبيه، فالإيمان به واجب، وحسْم الكيفية عن ذلك.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه الجملة حَسَنة جدًا، أَضِفْها إلى الجمل السابقة عن الأئمة، هذه بمعنى قول مالك وغيره من الأئمة الذين مرُّوا معنا أن الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عن ذلك بدعة.

هذه الجملة شَبيهة، بتلك الجملة، وهي جملة حسنة جدًا، تصلُح ميزانًا لجميع الصفات.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وممـا نعتقـده: أن الله تعالى أباح المكاسب والتجارات والصناعات، وإنما حرم الله الغش والظلم، وأن من قال بتحريم تلك المكاسب فهو ضال مضل مبتدِع؛ إذْ ليس الفساد والظلم والغش من التجارات والصناعات في شيء، وإنما حرَّم الله ورسوله الفساد لا الكسب والتجارة، فإن ذلك على أصل الكتاب والسنة جائز إلى يوم القيامة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

فلا يزال الكلام متصلاً بما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن خفيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وفي هذه الجملة يُنبِّه ابن خفيف إلى رأي خاطئ وقع من بعض الزهَّاد في عصْرِه وقَبله من الصوفية ومن غيرهم، حيث رأوا أن التكسُّب والدخول في أمور التجارة والصناعة وما إليها لا يجوز؛ لغَلَبَة الحرام على تعاملات الناس في ذاك الزمان؛ فقالوا: إن المتعيِّن أن لا يدخل الإنسان في شيء من هذه المكاسب والتجارات لهذا السبب.

وابن خَفيف خبيرٌ بهذه الأخطاء التي وقعَت وتقع من الصوفية؛ لأنه وثيق الصِّلَة بهم، فيعرف ما هم عليه من أحوال صالحة أو طالحة. وما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الحق الذي لا شك فيه، فهو الثابت بالكتاب والسنة والإجماع أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أباح جميع أنواع التكسُّبات المباحة من التجارة والصناعة والزراعة وما إليها، إنَّما الأمر المحرم هو الفساد والظلم والربا والرِّشوة وما إليها، والجهة بين المقامَين مُنفَكَّة،

ولو كثرت أنواع المحرمات في المعاملات فإن هذا لا يقضي بحال أن نحكم على جميع أنواع التجارات والتكسُّبات بالتحريم.

قال: (إذْ ليس الفساد والظلم والغش من التجارات والصناعات في شيء)؛ يعني ليس هذا من حقيقة هذه الأمور، التجارة والصناعة ليس الغش من حقيقتها وليس جزءًا من ذاتها، إنما هو شيء يقع ويخالط هذه الأمور، فالتحريم ينبغي أن يُسَلَّط على هذه الأمور التي جاء النصّ بتحريمها دون أصْل التجارة، والله ٥ أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأنَّ ممَّا نعتقده: أن الله لا يأمر بأكْل الحلال ثم يعدمهم الوصول إليه من جميع الجهات؛ لأن ما طالَبَهم به موجود إلى يوم القيامة، **والمُعتَقِد أن الأرض تخلو من الحلال والناس يتقلَّبون في الحرام فهو مبتدعٌ ضالٌ**، إلا أنه يَقِلّ في موضع ويكثر في موضع؛ لا أنه مفقود من الأرض.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا رأيٌ أيضًا وقع فيه بعض الذين انحرفوا في مقام الزهد والورع من الصوفية غيرهم، وهو قريبٌ من سابقه.

هؤلاء يزعمون أن الحلال انعدَم من الأرض ولا يكاد يوجد، وهذا لا شك أنه قول باطل، فإن الله ﷻ أمَر بِتَطلُّب الحلال والأكل منه؛ ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون:٥١]، فلا يمكن أن يأمر الله ﷻ بشيء ثم لا يُيسِّر السبيل إليه، ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، فما أبْعَد هذا عن حكمة الله ورحمته جل وعلا أنه يأمر الناس بقصْد الحلال والأكل منه ثم يجعل الأرض خاليةً منه البتَّة. نَعَم الأمر كما ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن أن الحلال يَقِلّ في مكان ويكثر في مكان، لكن أن يُعدَم البَتَّة من على وجه الأرض، هذا لا شك أنه من الباطل بمَحَل.

وهؤلاء الصوفية لهم أحوال عجيبة وخُروج عن حدود النقل والعقل في مثل هذه المسائل، فطائفة منهم كانوا يتوَقَّون الأكل بالكُليّة حتى يشارفوا على أن

يموتوا، ولرُبما امتنعوا من أن يأكلوا بأنفسهم حتى يأتي إنسان فيفتح فمه فُيدخل اللُّقمة في فمه ثم يعود مرة أخرى بعد ذلك، ذكر بعض هذه الأحوال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وما أبْعَد هذا عن سماحة الشريعة ورحمتها بالناس، ليس هكذا حال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليس هكذا حال مَنهم أعظم الناس إيمانًا من أهل الإسلام، وهم الصحابة رضي الله عنهم، فهذه أحوالٌ ناقصة مذمومة، ومتى ما أمَر الله سبحانه وتعالى بشيءٍ فإنه لابد أن يُيسِّر أسبابه، فالحلال مُتيسِّر لمن طلبه، وإن كان قد يكون عزيزًا أو نادرًا في محل، وكثيرًا في محل آخر، لكن أن يُعدم بالكُلِّيَّة فهذا غير وارد، والله أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وممَّا نعتقده أنَّا إذا رَأَينا مَن ظاهره جميل لا يُتَّهَمُ في مَكْسَبه وماله وطعامه جائزٌ أن يُأكل طعامه، والمعاملة في تجارته، فليس علينا الكشْف عن ماله.

فإن سأل سائل على سبيل الاحتياط جاز، إلا من داخل الظلمة ومن لا يَزِغ عن الظلم وأخْذ الأموال بالباطل ومعه غير ذلك: فالسؤال والتَّوقِّي أولى؛ كما سأل الصِّدِّيقُ غلامَه.

فإن كان معه من المال سِوى ذلك ممَّا هو خارج عن تلك الأموال فاختلطا فلا يطلق عليه اسم الحلال ولا الحرام، إلا أنه مُشتَبِه:

فمن سأل استبْرأَ لدينه كما فعَل الصِّديق.

وأجاز ابن مسعود وسلمان، وقالا: «كُلْ مَهْنَأَه، وعليه التَّبِعَة».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يبدو أن الأثر: (كُلْ مَهْنَأَهُ) يعني: أنت تأكل مَهْنَأَه، الشيء الطيب لك، وأما التَّبِعَة فإنها عليه.

وهذه المسألة مسألةٌ طويلة الذَّيل، وهي مسألة معاملة مَن اختلط ماله الحلال بالحرام فهل يجوز الأكل من ماله؟ وهل يجوز التعامل معه أم لا؟ هذه مسألة طويلة، وفيها اختلاف بين السلف رحمهم الله فمَن بعدهم، وإذا أردت النظر فيها وجمْع الأقوال فيها، فأُوصيك بالرجوع إلى (جامع العلوم والحِكَم)

لابن رَجَب رَحِمَهُ اللَّهُ عند شرح حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إنَّ الحلال بيِّن، وإنَّ الحرام بيِّن) فإنه قد جمَع الأقوال والآثار في هذه المسألة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والنَّاسُ طبقاتٌ، والدينُ: الحَنيفيةُ السَّمْحَة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يقول: (والناسُ طبقات)؛ كأنِّي به يريد: أنه ليس كل أحدٍ يصبر على الورع، بعض هذه المسائل التي ذكرها والأحوال في تضَاعِيف كلامه، بعضها ربما يكون الأمر فيه ظاهر، وبعضها فيه اشتباه، فلِلْورع محلٌ، لكنه يقول: الناس ليس كلهم يصبر على أن يسلك مسلك الورع، وإلْزام الناس بما فيه كُلْفة ومشقة والدليل غير واضح ليس من الفقه في شيء.

قال: (والدينُ الحَنيفيةُ السَّمْحَة)؛ يعني: الحَنيفيَّة التي هي الإسلام سَمحة يعني: سهلة، الدِّين حَنيفيَّة سَمْحَة وقد ثبت هذا المعنى عن رسول الله ﷺ في غيرِ ما حديث.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وإنَّ ممَّا نعتقده أنَّ العبد ما دام أحكام الدَّار جارية عليه، فلا يسقط عنه الخوف ولا الرجاء، وكلُّ مَن ادَّعى الأمن فهو جاهل بالله وبما أخبر به عنه نفسه ولا: ﴿يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف:٩٩]، وقد أفردتُ كشْف عَوارِ كلّ مَن قال بذلك.

ونعتقدُ أن العبودية لا تسقط عن العبد ما عقل وعَلِم ما له وما عليه، مُمَيِّز على أحكام القوة والاستطاعة؛ إذ لم يُسقط ذلك عن الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين.

ومَن زَعَم أنه قد خرج من رِقِّ العبودية إلى فضاء الحرية بإسقاط العبودية والخروج إلى أحكام الأَحَدِيَّة المَبدئِية بعلائق الآخرية، فهو كُفْرٌ لا محالة، إلا مَن اعتراه علة، أو آفة، فصار معتوهًا أو مجنونًا، أو مُبَرْسمًا وقد اختلطَ عقله، أو لَحِقَه غَشْية، ارتفع عنه أحكام العقل، وذهَب عن التمييز والمعرفة، فذلك خارجٌ عن الملة مفارقٌ للشريعة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا الذي سمعتَ بعض أحوال الضالين من الصوفية الذين ابنُ خفيفٍ خَبيرٌ بأحوالهم، فالذي دلَّ عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة، بلْ ما عُلمَ من هذه الملة بالاضطرار: أن التكليف باقٍ على العبد ما دام القلم جاريًا عليه، ما دام حيًا

عاقلاً ولم يطرَأ عنه ما يَسْلُب حكْم التكليف عليه كَجُنون أو نوم فإنه لا يزال مكلفًا، والواجب عليه أن يلتزم أحكام الشريعة، وأن يعتقد أنه مخاطب بها.

بخلاف حال كثير من الزنادقة المنتسبين إلى الصوفية الذين يزعمون أن العبد متى ما ارتقَى في مدارج العبودية حتى وصل إلى اليقين، فإنه ترتفع عنه التكاليف، ويقولون: وصَل، وصَل إلى الشيطان وليس إلى الرحمن. وقد أخرج أبو نُعيم في (الحِلْية) أن أبا عَلَيٍّ الرُّوذ باري رَحِمَهُ اللَّهُ قِيل له: إن رجلاً يستمع المَلاهِي، ويقول: أنا بلغتُ حالًا لا تؤثر فِيَّ هذه الأمور، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (نعم، وصَل ولكنه وصَل إلى سَقَر).

فهؤلاء لهم أحوال عجيبة، يزعمون أَنَّنا قد وصلنا إلى مرحلة لا نطالَب فيها لا بأمرٍ ولا بِنَهي، نفعل كل شيء، أُقيمت الصلاة وأحد هؤلاء جالس، فقِيل له: أَلَا تصلي؟! فقال: -وبئس ما قال!-:

يُطالَب بالأَوْرَاد مَن كان غَافلًا ... فكيف بِقَلْبٍ كل أوقاته وِرْدُ

وبعضهم رُئِيَ وهو تارك لبعض الأحكام، فنُهِي عن ذلك ونُوصِح فيه فقال: "أنتم لكُم الأوراد، وأنا لِيَ الواردات"، وما الحاجة! هكذا يزعمون يقولون: ما الحاجة أن نَتعبَّد وقد وصلْنا!!، هذه العبودية إنما هي مراحل نقطعها في سفرنا حتى نصل إلى اليقين، فإذا وصلنا فما الحاجة حينئذٍ أن يُطالَب الإنسان بأن يَعبد الله؟! فهذه حالهم، ولا شك أن هذا كفْر بالله تَعَالَى، وأن ما وقعوا فيه ناقض من نواقض الإسلام إن كانوا من أهله أصلاً.

قال: (ومَن زَعَم أنه قد خرج من رِقِّ العبودية إلى فضاء الحرية بإسقاط العبودية) يعني: وصل إلى اليقين، ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩] هكذا فسَّروا اليقين بأنه الحال العظيمة من الإيمان، مَن وصل إليها فإنه لا يطالَب بالعبودية؛ تنتهي. وهذا تفسير مُبتدَع بالإجماع، والإجماع مُنعقد على أن اليقين هاهُنا هو الموت.

قال: (بإسقاط العبودية والخروج إلى أحكام الأَحَدِيَّة المَبدئية)؛ الأَحَدِيَّة والمَبدئية من اصطلاحات الصوفية، وابن خَفيفٍ -كما كرَّرتُ- خبير بهم، ويعرف الألفاظ التي يتداولونها بينهم.

الأحَدية المقصود بها: الاتحاد، الاتحاد الذي يزعمونه بين الخالق والمخلوق.

المبدئية، المَبدَأ عند الصوفية هو: الله ﷻ. فالأحَدية المبدئية يعني: الاتحاد بالله ﷻ.

قال: (بعلائق الآخرية) أظن أنه يريد بقوله (بعلائق الآخرية) مسألة الفَناء، أنه يزعم أنه قد فَنِي -كما سيأتي الكلام عن الفَناء- فَنِيَ عن وجود السِّوى، فوصَل إلى مرحلة الاتحاد بالله ﷻ، فصار لا تمييز هاهُنا بين رَبٍ وعبْد، كلهم شيء واحد، كيف يعبُد بعد ذلك؟ يَتعبَّد من كان عبدًا صِرْفًا، أمَّا هذا فقد اتحد بالله ۵، فأيُّ وجه لكونه يتعبَّد لنفسه!! هذا أمر غير وارد، هكذا يزعمون قاتلهم الله.

(فهو كُفْر لا محالة).

وهذه الأحوال ليست شيئاً مضى وانقَضى، بل هذه أشياء قديمة حديثة، يعني الذين يزعمون أنهم قد رَسَموا أنفسهم بهذه الأوصاف ما انتهوا ولا

اضْمَحَلُّوا ،بل لا يزالون موجودين، وربما زادت دَعاويهم على دعاوى المتقدمين، ومَن عرف أحوال الناس وما عليه هؤلاء الصوفية الخرافية فإنه يدرك ما أقول.

المقصود: أن من زعَم أنه خرج من رِقِّ العبودية بأي دعوى تكون، سواء بكونه وصَل إلى اليقين، أو كونه اتحد بالله ﷻ، أو لعلَّةٍ أخرى، فهذا كله كفْر بالله ﷻ.

قال: (إلا مَن اعتراه علة أو آفة، فصار معتوهًا، أو مجنونًا، أو مُبَرْسَمًا)

المُبَرسَم: مَن ألَمَّ به البِرسام، والبِرْسَام يطلق على اختلال العقل، يعني أصابه شيء منه الجنون. يطلق البِرْسام على وَرَم يصيب الرأس، ويطلق أيضًا على وَرَم يصيب الصدر، لكن المقصود هنا هو الأول، فمَن اختلَّ عقله فهذا قد ارتفع عنه التكليف.

لكنني أقول: ينبغي التفريق بين المصاب حقيقة، وبين المدَّعي لذلك، وما أكثر المُدَّعِين، فإن منهم من يدعي مثل هذه الأحوال التي يزعم أنه قد ارتفع فيها التكليف، فإذا أُخِذَ بسيف الحق فإنه يدَّعِي جنونًا ويدَّعي عاهةً في عقله أو عَتَهًا أو مشاكل ذلك، فينبغي التفريق بين مَن هو مصابٌ بهذا حقيقة ومن هو مُدَّعٍ لذلك حتى يدفع عن نفسه اللائمة، ويُعرف الفرق بين الاثنين بقرائن الأحوال، والله أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ومَن زعَم الإشراف على الخلق حتى يَعلَم مقاماتهم ومقدارهم عند الله بغير الوحي المُنزَّل من قول الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو خارج عن الملة.

ومن ادَّعى أنه يعرف مآل الخلْق ومُنقَلَبهم، وأنهم على ماذا يموتون ويُختَم لهم بغير الوحي من قول الله وقول رسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقد باء بغضبٍ من الله.

والفِراسة حق على أصولٍ ذكرناها، وليس ذلك ممَّا رسَمْناه في شيء.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يقول أيضًا من أحوال هؤلاء الضالين الزنادقة: أن منهم مَن يزعم الإشراف على الخلق ومعرفة أحوالهم ومقاماتهم عند الله ۵ بغير دليل من الكتاب والسنة، أو يعرف مآلَهم ومُنقَلَبهم؛ مَن مِنهم يثبت على الإسلام، ومن منهم ينقلب حاله، وعلى أي شيءٍ يموت، وبأيِّ شيء يُختَم له؟ ومشاكل ذلك من هذه الأحوال التي تقع من بعض كبار هؤلاء الصوفية الزنادقة.

ومن فتَّش في كتب تراجمهم والمآثر التي يذكرونها لشُيوخهم فيما يزعمون يجد من هذه أحوالًا كثيرة، دعاوى عريضة، أن أحدهم يعرف أهل الجنة من أهل النار، ويعرفهم بأسمائهم وأسماء آبائهم وأسماء أُمهاتهم، وأنه يعرف مَن يموت على الإسلام، ومن ينقلِب حاله فيموت على الكفر، إلى آخر ما يذكرون من هذه الأمور، ولا شك أن هذا كله من الضلال المبين بلِ الكفر المُستَبِين، فإنه ادِّعاءٌ لمشاركة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيما يختص به.

قال: (والفِراسة حق على أصول ذكرناها، وليس ذلك ممَّا رسَمْناه في شيء)؛ لا يَدَّعِيَنَّ أحدٌ أن هذا يقوله من يقوله على سبيل الفراسة، أين الفراسة من هذه الدعاوى العريضة!!. أمور الغيب فيما يتعلق بالخواتيم أو المآلات في الآخرة هذه راجعةٌ إلى عِلم الله ﷻ وإلى مَشيئته، فأنَّى يُطَّلَع على ذلك!!.

الفراسة شيء آخر، فلا ينبغي أن يُخدَع إنسان بمثل هذه الدعوى، بعض أتباع هؤلاء وتلاميذهم يقول: هذا ليس من باب الاطلاع على الغيب أو ادعاء الغيب، إنما هذا من قَبيل الفراسة، لا، ليس هذا من الفراسة في شيء، أين الفراسة من الاطلاع على عِلم الله ﷻ الذي اختصَّ به، ومعرفة ما يشاءه ﷻ في عباده، إنما الفراسة شيء آخر.

الفراسة: مهارة في تعرُّف خفايا أمور من ظواهرها، ولها أحوال وأقسام، وكلُّها لا تخلو أن تكون من باب الظنون، من أشهر أقسامها: التعرُّف على الأخلاق من خلال الظاهر، إمَّا بالنظر إلى الشخص وصفاته، وإما باستماع كلامه، فصاحب الفراسة ينظر ويتأمَّل في الأحوال، ويكون صاحب تجربة، فيعرف إن كان هذا ينطوي على شر أو ينطوي على خير، أو أنه متصف ببُخْلٍ أو أنه متصف بكَرَم أو ما شاكل ذلك مِن قَبيل معرفة أحوال الناس. كثُر في الناس أن مَن لون عَينه كذا، ولون شعره كذا، فإن فيه لُؤْمًا، هذا مِن خلال معرفة أحوال الناس يُستَشَفُّ مثل هذا الأمر، فيقول: أو من كان فيه قِصَر، وفيه طُول، ومن كان يده كذا، في الغالب أن تكون أخلاقه على الهيئة الفلانية وما إلى ذلك.

مثل هذا كله إنما هو من قَبيل الظن، وإنما هو توسُّم يتعلق بأمور من أحوال الناس، تُعرف بالتجريب والنظر والتأمل وما إلى ذلك، وليس هذا من قبيل عِلم الغيب الذي اختصَّ الله ﷻ به.

مِن أحسن مَن تكلَّم على الفراسة: ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (منزلة الفراسة)، فقسَّمها إلى ثلاثة أقسام، ونقل فيها كلام أهل العلم، فمن شاء فليرجع إليه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ومن زعَم أن صفاته فانية بصفاته -ويشير في ذلك إلى غير الأيد والعصمة والتوفيق والهداية- وأشار إلى صفاته ﷻ القديمة: فهو حُلوليٌّ قائمة باللاَّهوتية والالْتحام، وذلك كفرٌ لا محالة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

مسألة الفناء مسألة تكرر الكلام فيها، وتذكرون مرَّت بنا في شرح (التدمرية) وكذلك في شرح (رسالة العبودية)، وعرفنا أن الفناء في الاصطلاح ينقسم إلى ثلاثة أقسام: هناك فناء محمود، وهناك فناء منقوص، وهناك فناء هو إلْحاد.

فالأول الفناء المحمود: هو الفناء عن عبادة السِّوى، أو الفناء عن إرادة السِّوى، أن يفنى الإنسان بعبادة الله سبحانه عن عبادة غيره، وبالتوكل عليه عن التوكل على غيره، وبقصْده عن قصد غيره، وهذا هو فناء أهل العلم والإيمان والتوحيد.

وأمَّا الفناء الثاني وهو الذي كثر كلام الصوفية فيه وكثر حومهم عليه، هو **الفناء عن شهود السِّوى**؛ وهو في حقيقته راجعٌ إلى الفناء في توحيد الربوبية، حيث لا يرى الإنسان فاعلاً إلا الله ﷻ، وهذا الفناء فناءٌ منقوص؛ إن كان حالة طارئة تطرأ على إنسانٍ بسبب خللٍ في عِلمه، خلل في عقله، خلل في إيمانه، ثم يعود إلى الجادة السَّوية، أما إن استمر هذا الأمر ولزمته لوازم مذمومة فقد يصل الإنسان فيه إلى أمرٍ له خطرَه، وربما يصل إلى ما هو أعظم، حتى ربما يقع في الردة عن دين

الله ﷻ، إذا فَنِي عن عبادة الله ﷻ بالكلية، إذا قال: أنا أفنى بالمعبود عن العبادة، فيكفي أن أتأمل في هذا الملكوت، ولا أتقرب إلى الله ﷻبالعبادة، فمَن وصل إلى هذه الحالة وترك عبادة الله ﷻ بالكلية فلا شك في أنه كفَر، وحاله شَبيهٌ بالحال الذي وصفتُها قبل قليل.

أمَّا ما يشير إليه هاهُنا فهو **الفناء عن وجود السِّوى**، هذا فناء الزنادقة، فناء المُلحدين، فناء الذين يزعمون، عدم وجود اثنين، إنما هو شيء واحد، الرب والعبد شيء واحد؛ فهو لا يشاهد اثنين، ولا يشاهد غيرًا، إن ما يشاهد شيئًا واحدًا، إمَّا أن الله سبحانه وجل وعزَّ وتقدَّس عن قولهم حَلَّ في عبده، أو أنه اتَّحدَ به؛ فهذا هو الذي أشار إليه رحمه الله هاهُنا، وهو الذي قال فيه: (ومن زعَم أن صفاته فانية بصفاته، ويشير في ذلك إلى غير الأيد) يعني القوة (والعصمة والتوفيق والهداية)، (وأشار إلى صفاته ﷻ القديمة، فهو حُلوليٌّ قائم باللاَّهوتية والالْتحام) يعني أنه قد حَلَّ اللاَّهوت في النَّاْسوت، على وِزَان قول النصارى كما سيأتي.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ونعتقد أن الأرواح كلها مخلوقة.

ومن قال: إنها غير مخلوقة فقد ضاهى قول النصارى -النُّسْطُورية- في المسيح، وذلك كفْرٌ بالله العظيم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه أيضًا من المسائل التي هي من أظهر الأشياء في شريعة الإسلام، وهي التي أطبق عليها الأنبياء عليهم الصلاة والسلام جميعًا، وأطبق عليها أتباعهم؛ وهي أن الروح مخلوقة، الروح التي في بني آدم مخلوقة، خلقها الله ﷻ، سواء كانت الروح التي أودعها الله ﷻ في عيسى عليه السلام أو في آدم أو في غيرهما، هذه الروح أو هذه الأرواح لا شك أنها مخلوقة.

وإذا أُضيف في بعض النصوص شيء منها إلى الله ۵ {وَرُوحٌ مِنْهُ}، فهذه الإضافة إضافة مخلوق إلى خالقه، وليس من إضافة صفة إلى موصوف، والأمر أوضح من أن يُنبَّه عليه.

لكن أُثيرَت هذه المسألة قديمًا وخاض فيها من خاض ممَّن جهل المعنى والْتَبَس عليه الأمر، ولذلك صنَّف جماعة من أهل العلم في هذه المسألة؛ كأبي عبد الله بن منده، وابن قُتيبة، ومحمد بن نصر المروزي، وغير هؤلاء من أهل السنة صنفوا في مسألة خلق الروح والرد على من قال بقِدَمِها.

وفي الجملة؛ القائلون بقِدَم الروح صنفان:

❁ **الصـــنف الأول**: هـم الصـابئة الفلاسـفة الـذين قـالوا بقِـدَم الأرواح، وإن كانوا يقولون: إنها ليست من ذات الله ﷻ، هي ليست من ذات الله ومع ذلك هي قديمة ليست مخلوقة.

❁ **الصـنف الثـاني** وهـم أعظـم كفرًا وشرًا من الأولين فهـم الذين قالوا: إنها قديمة؛ لأنها من ذات الله ﷻ؛ وهذا ما ذهب إليه طوائف من الزنادقة المنتسبين إلى هذه الأمة؛ مِن الصوفية والمتكلِّمة.

فهؤلاء هم الذين وصفهم ابن خَفيف رَحِمَهُ اللَّهُ حينما قال: (ومن قال: إنها غير مخلوقة فقد ضاهى قول النصارى -النُّسْطُورية- في المسيح، وذلك كفْر بالله العظيم)؛ النُّسطورية طائفة من طوائف النصارى، منسوبة إلى رجل اسمه: (نُسْطُور الحكيم)، وهذا الرجل كان في إبَّان الدولة العباسية في زمن المأمون، وله آراء أدخلَها في المذهب النصراني.

النصـارى -كمـا يـذكر أهـل العلـم- أشـهرهم ثـلاث طوائـف: اليَعقوبية، والمَلِكِية أو المَلْكَانِيَّة، والنُّسْطُورية.

اليَعقوبية : قائلون بالاتحاد.

والمَلِكية أو المِلْكَانية: هؤلاء قائلون بالاتحاد من وجهٍ دون وجه، فهم أخَفّ شرًا من الأولين.

والنُّسطورية: هؤلاء أخفّ الثلاثة كفرًا وشرًا، مع اشتراكهم جميعًا في الضلال والكفر لكنهم أخف من الأولين، فهؤلاء قائلون بالحلول.

(اليَعقوبية) يقولون: إن الله قد اتَّحد بعيسى ﷺ، تعالى الله عن قولِهم، وهذا الاتحاد يُشبِّهونه باتحاد اللَّبن بالماء حتى يصير شيئًا واحدًا.

أمَّا (المَلِكية) فهؤلاء يقولون: باتحادٍ من وجهٍ دون وجه، ويُشبِّهُون هذا بالحديدة التي أُدخلت النار، فثَمَّة اتحاد بالنار مع انفصال، ثَمَّ اتحاد من وجه دون وجه.

وأمَّا هؤلاء الذين يشير إليهم ابن خفيف وهم (النُّسْطورية) +ويصح الفتح، يصح أن تقول: النَّسطورية أيضًا لكن الأشهر هو الضم- هؤلاء يقولون بالحلول، ويشبِّهون هذا بحلول الماء في الإناء، فثَمَّة حلول مع حصول التمايز بين اللاَّهوت والنَّاسوت، بين الله ﷻ وعيسى، وكل ذلك ضلال وكفْر.

هؤلاء الذين قالوا بقِدَم الروح وأنها من ذات الله ﷻ حلَّت في بني آدم، أو حلَّت في بعض بني آدم، أو حلَّت في أحدٍ من بني آدم، فإن هؤلاء ضارعوا قول النّسطورية؛ لأنهم يزعمون حلول اللاَّهوت في النَّاسوت، يزعمون أن شيئًا من ذات الله ﷻ حلَّ في ابن آدم، وهذا من أعظم الكفر بالله ﷻ.



قال المصنف رحمه الله

ومن قال: إنَّ شيئًا من صفات اللّه عَزَّوَجَلَّ حالٌ في العبد، و قال بالتَّبعيض على اللّه فقد كفَر.

قال الشارح وفقه الله

التبعيض على الله يعني: أنَّ شيئًا من الله ، أو بعضٌ من الله، أو شيء من ذات الله حلَّ في المخلوق، فهذا لا شك أنه قد كفَر.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والقرآن كلام اللّه ليس بمخلوق ولا حالٌّ في مخلوق؛ وأنه كيفما تُلِيَ وقُرِئَ وحُفِظَ: فهو صفة اللّه ﷻ، وليس الدرسُ من المدروس، ولا التلاوةُ من المَتْلَو؛ لأنه ﷻ بجميع صفاته وأسمائه غير مخلوق، **ومن قال بغير ذلك فهو كافر لا محالة**.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

مسألة التلاوة ومسألة اللفظ هذه تكرر البحث فيها في دروس ماضية.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ونعتقد أن القراءة المُلَحَّنَة بدعة وضلالة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لعلَّ ابن خفيفٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يُشير إلى قراءة القرآن بالألحان، وهذه مسألة تكلم فيها أهل العلم كثيرًا، وفيها آثارٌ جَمَّة عن السلف رحمهم الله في ذمِّ القراءة بالألحان، ورُوِي ذمُّها والنهي عنها عن جماعة من السلف؛ عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعن جماعة من التابعين، وعن بعض أئمَّة الفقه كمالك والشافعي وأحمد، وغيرهم من أهل العلم، ومن أراد الاطلاع على شيءٍ من هذه الآثار فدُونه مقدِّمة القرطبي على تفسيره، فإنه قد جمع فيها جمعًا حسنًا.

والتحقيق في هذه المسألة ما قرَّره ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه (زاد المعاد)، فإنه -فيما أظن- قد وضع الأمر في نصابه فيما يتعلق بهذه المسألة، وأتى بالقول الصواب وهو التفصيل؛ **فالقراءة بالألْحان لا تخلو من حالتين:**

❁ **الحالة الأُولى**: أن يقرأ الإنسان بتَغَنٍّ وتلْحينٍ دون تكلف، إنما هو شيء تدعو إليه السجية والطبْع، فهو في هذه القراءة مطبوعٌ لا مُتطَبِّع، كَلِف لا مُتَكَلِّف، ومثل هذا لا بأس به، وعليه يتنزل ما جاء في الحث على التغنِّي بالقرآن: (ليسَ مِنَّا مَن لَم يَتَغَنَّ بالقرآن)، وعلى هذا يتنزَّل أيضًا ما جاء من آثار السلف رحمهم الله في الحثِّ على التغنِّي بالقرآن.

❁ **وأمَّا الحالة الثانية** -وهي التي يريدها مَن ذَمَّ هذه القراءة المُلَحَّنة من أهل العلم، وفيما يبدو أن هذا أيضًا مراد ابن خفيفٍ رَحِمَهُ اللَّهُ- هي القراءة التي تُشبه الغِناء المُلَحَّن، قراءة فيها تلْحين بتكلف على وِزَان الغِنَاء الذي هو صناعة من الصناعات يُتعلَّم ويُتكلف، فيقرأ الإنسان على أوزان معروفة وإيقاعاتٍ محددة كحال المُغَنِّين سواء بسواء، فهذا هو الذي ذمَّه السلف رحمهم الله، وما أرادوه البتَّة في حثهم على التغنِّي بالقرآن. وما أحسن ما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنَّ من عرَف السلف وأحوالهم، فإنه يعلم أنهم بُرآء مِن هذه القراءة التي هي على وِزَان الغِنَاء) أو كلمة نحو هذه، فهذا هو المذموم مِن القراءة بالتَّلحين.

ويقرُب من هذا أيضًا: ما جاء مِن ذَمٍّ من السلف رحمهم الله في الّتمطيط في القراءة، فيمدُّون ممدودًا لا وجه لها ولا دليل عليها، حتى ربما تولَّد من الفتحة أَلِفٌ، وربما تولَّد من الكسرة ياءٌ، وربما تولَّد من الضمة واوٌ، فهذا أيضاً قد جاء فيه كثير من ذَمّ السلف من كلام أحمد وغيره من أهل العلم، فمثل هذه التلاوات والقراءات والألحان ينبغي للمسلم أن يتجنَّبها، والعلم عند الله ٥.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأن القصائد بدعة، ومَجراها على قسمين:

فالحَسَن من ذلك من ذكْر آلاء الله وذكر نَعْمَائه وإظهار نَعْت الصالحين وصفة المتقين، فذلك جائز، وترْكه والاشتغال بذكْر الله والقرآن والعلم أَوْلَى به.

وما جَرَى على وصف المرئيات ونَعْت المخلوقات فاستماع ذلك على الله كفْر، واستماع الغِناء والرُّباعِيَّات على الله كفْر.

والرَّقص بالإيقاع ونَعْت الرقَّاصِين على أحكام الدِّين فسْق، وعلى أحكام التواجُد والغِناء لهْوٌ ولَعِبٌ.

وحرام على كل مَن يسمع القصائد والرُّباعِيَّات المُلَحَّنَة الجاري بين أهل الأطباع على أحكام الذِّكْر، إلا لمن تقدَّم له العلم بأحكام التوحيد ومعرفة أسمائه وصفاته، وما يضاف إلى الله تعالى من ذلك ممَّا لا يَلِيق به ﷻ ممَّا هو مُنَزَّهٌ عنه، فيكون استماعه كما قال: ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ﴾ الآية [الزمر: ١٨].

وكلُّ مَن جَهِلَ ذلك وقصَد استماعه على الله على غير تفصيل فهو كفْر لا محالة، وكُلُّ مَن جمَع القول وأصغى بالإضافة إلى الله فغير جائز، إلا لمن عرَّف بما وصفتُ من ذكْر الله ونَعْمَائِه، وما هو موصوف به ﷻ ممَّا ليس للمخلوقين فيه نعْتٌ ولا وصْفٌ، بل ترْك ذلك أَوْلَى وأحوط، والأصل في ذلك أنها بدعة، والفتنة فيها غير مأمُونة.

إلى أن قال: «واتخاذ المجالس على اسْتماع الغِنَاء والرُّباعِيَّات بدعة، وذلك ممَّا أنكره المُطَّلِبِي، ومالك، والثوري، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل،

وإسحاق، **والاقتداء بهم أَوْلَى من الاقتداء بِمَن لا يُعرَفُون في الدين، ولا لهم قَدَم عند المُخلِصِين.**

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

انتقل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكلام الطويل للتنبيه على مسألة السماع، والسماع إذا أُطلق في مجاري كلام أهل العلم في مثْل هذه السياقات، فالمراد به: سماع القصائد المُلَحَّنة.

والسماع ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

-سماع المُقَرَّبين.

-وسماع المبتدِعين.

-وسماع المُتَلَعِّبين.

أما سماع المقربين: فإنه يختلف عن هذا السماع الذي وصفتُه لك، لكنَّني أدرجتُه تحت هذه القسمة لأن فيه استماعًا، يعني إدراكًا بحاسة السمع.

استماع المقربين أو سماع المقربين: هو سماع كتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، الذين -أعْني أهل الإيمان- هُم ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال:٢]، هذا سماع الصالحين، هذا سماع العالِمين، هذا سماع المتعبدين الذين يحرصون أشد الحرص على تلاوة كتاب الله واستماعها أيضًا يحرصون على تدبُّره ومن ثَمَّ العمل بما فيه، هذا الذي ينبغي أن يُحرص عليه، وأن يُحَثَّ عليه.

أمَّا سماع المبتدعين: فإنه السماع الذي اشتَهر عند الصوفية، الصوفية اتخذوا استماع القصائد المُلَحَّنة طريقًا إلى الله ﷻ وطريقًا إلى صلاح القلوب، حتى إنهم عدُّوه غذاءً للروح، ومنهم من بالغ حتى زعم أن هذا السماع أنفَع للعبد من استماع كتاب الله ﷻ مِن أوجهٍ عدة، وقد وقع في هذه الزلة الغزاليُّ في كتابه (إحياء علوم الدين)، ذكر سبعة أوجه في بيان أن السماع يورث الوجْد ويُهَيِّجه وينفعه وينتفع السامع به من كتاب الله من سبعة أوجه، منها: يقول "أن القرآن سُمِعَ كثيرًا حتى ما عاد يؤثر، أمَّا الغِناء فيمكن لصاحب القصائد والمُغَنِّي والمنشد أن يأتي كل يوم بأشياء جديدة غير معروفة، فتَقَع في القلب موقعًا قويًا". سبحان ربي العظيم! كتاب الله ﷻ لا يَخْلَق عن كثرة الرَّد، وكلما استمعَه الإنسان بقلبٍ حاضر وطلبٍ للهداية فإن الله ﷻ يفتح عليه من أنواع العلم والإيمان شيء كثير.

المقصود: أن هذا السماع هو الذي نَبَّه عليه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فهذا السماع كثُر في كلام أهل العلم ذَمُّه والتحذيرُ منه.

قال: (وذلك ممَّا أنكره المُطَّلِبِي) يعني الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ومالك، والثوري، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وإسحاق) إلى آخره.

والشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ له في هذا كلمة مهمة، حيث قال: (إنَّني خلَّفْتُ في بغداد شيئًا أحدَثَتْه الزنادقة، هو التَّغْبِير)، يعني هذه القصائد المُلَحَّنة التي يزعمون أنها ترقق القلوب وتصلح الأحوال، قد يصحبها شيءٌ من الدَّق أو آلات اللَّهْو، إمَّا يدَقُّون بقضيب أو بأصابع أو بِيَد أو ما شاكل ذلك، فهذا الذي أراده بالتَّغبير.

وكلمة (أنه أحْدَثَتْه الزنادقة) شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وقَف عندها وقال: (هذا دليلٌ على أنه خبيرٌ بأصول الإسلام؛ فإن أعظم الناس حثًّا على استماع هذا السماع هم الزنادقة، ومن أشهرهم في هذا: ابن الرَّاونديِ والفَارَابي وابن سيناء، فإنهم قد ضَمَّنُوه في كُتبهم وكلامهم وكانوا يحثون الناس عليه)، فهذا مصدرٌ سيئ وقبيح لهذا السماع الذي انطَلَى على كثير من الجُهَّال، وصاروا أشدّ شيء حرصًا عليه حتى شُغِلُوا عن تدبر واستماع كلام الله سبحانه وتعالى.

المقصود: أن هذا الاسم السماع سماعٌ مُبتدَع، وقول ابن خفيف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا استماعه: (فاستماع ذلك على الله كفْر) كرَّر هذه الجملة، أراد به -والعلم عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: أن من تقرب إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بذلك، وعَدَّه من دين الله، استماعُه على الله يعني: يتقرَّب به إلى الله، وعدَّه من دين الله، ومن جنسِ ما جاءت الشريعة به فهذا يقول: كافر؛ لأن هذا من استحلال ما حرم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ومن التَّقَوُّل على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]، والحكم هاهُنا إنما هو حكْم على المسألة، وأما المستمعين فذاك نظر آخر في الحكْم عليهم، والله ٥ أعلم.

المقصود أن الوصية لطالب العلم السُّنِّي؛ أن يكون حذِرًا من هذا السماع، لربما تَسمَّح وتساهل في شيء منه، وفضاء الشبكة اليوم يَعُجُّ كثيرًا بهذه القصائد والأناشيد الصوفية، فمَن تساهل في ذلك وأرْخَى سمْعه إلى ذلك فما أقرب أن تستولي هذه الأمور على قلبه فتَشغَله عن طاعة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الصنف الثالث: هو سماع المُتَلَعِّبِين الذين يتلاعبون بهذا السماع، ولا يتخذونه قُربة إلى الله ﷻ؛ كَحال المبتدعة إنما يستمعون هذا الغِناء لأجل اللعب والترويح وما شاكل ذلك، والمذموم في هذا هو أن يشغل عن طاعة الله، وما أقرب أن يشغل عن طاعة الله؛ ولذلك انظر إلى أحوال هؤلاء الذين فُتِنُوا بالأناشيد أو ما يسمونه اليوم بالشيلات، تجد أنه قد استولَى استماعُها إلى قلبه حتى لربما ضعُف كثيرًا استماعه لكتاب الله ﷻ، وتضيع عليه أوقاتٌ كثيرة سُدَى، ولا شيء من وراء هذا.

وإذا اشتمل هذا السماع على آلات اللَّهْو فهذا لا شك أنه محرم، وقد نُقِلَ الإجماع على تحريم آلات اللَّهْو، نَقل هذا غير واحد من أهل العلم، فهذا لا شك أنه أمر محرم، والعلم عند الله ﷻ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وبَلَغَنِي أنا أنه قِيل لِبِشْر بن الحارث: إن أصحابك قد أحدثوا شيئًا يقال له: القصائد.

قال: مثل إيش؟ قال: مثل قوله:

اصبِرِي يا نفس حتى تَسْكُنِي دار الجَليل

فقال: حَسَنٌ. وأين يكونوا هؤلاء الذين يستمعون ذلك؟

قال: قلت: ببغداد.

فقال: كذبوا -والذي لا إله غيره- لا يسكن ببغداد مَن سمع هذا.

قال الإمام أبو عبد الله: ومِمَّا نقول -وهو قول أئمتنا-: إن الفقير إذا احتاج وصبر ولم يَتَكَفَّف إلى وقتٍ يفتح الله له كان أعلى، فمَن عجز عن الصبر كان السؤال أَوْلَى به على قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ**» الحديث.

ونقول: إن ترْك المكاسب غير جائز إلا بشرائط موسومة من التعفُّف والاستغناء عمَّا في أيدي الناس، ومن جعل السؤال حرفة -وهو صحيح- فذلك مذْموم مِن الحقيقة خارج.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(مِن الحقيقة) يعني: من التعبُّد ومن سُلُوك طريق الصالحين التي يزعمها ا هؤلاء الصوفية.

وعَجيب حال هؤلاء الصوفية! يتورَّعون عن التجارة والاحتراف والصناعة، يقولون: الورع أن تترك ذلك، ثم يمدُّون أيديهم إلى الناس ويسألونهم ويُريقُون ماء وجوههم عند الخلق لأجل طلب المال، فيدَعون الشيء الذي أباحه الله ﷻ ويذهبون إلى هذا الأمر المذموم القبيح الذي لا ينبغي للإنسان أن يقاربه إلا في حالة الضرورة، إلا إذا كان الحال كحال المضطر إلى أكل الميتة.

الأصل في سؤال الناس المنْع، الأصل أن يستغني الإنسان بالله ﷻ، ثمَّ بما أباحه الله ﷻ وبما يُيسِّره له من أسباب المعاش، فإن وصَل الأمر إلى حدِّ الضرورة فالحمد لله لا بأس، لكن هؤلاء يعني قلَبُوا الأمر، فالله المستعان. وهذا دليل على قِلَّة علمهم وقِلَّة فقههم في دين الله ﷻ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ونقول: إن المُستمِع إلى الغِناء والمَلَاهِي، فإنَّ ذلك كما قال عليه السلام: «**الغِنَاء يُنبِتُ النِّفَاقَ في القَلْبِ**»، وإن لم يكن كفْر: **فهو فسْوقٌ لا محالة.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا فيه تفصيل، يريد رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاهُنا: سماع المُتلَعِّبين الذي ذكرتُه قبل قليل، لا يتقربون به إلى الله ﷻ ولا يجعلونه دِينًا يَدِينُون الله ﷻ به؛ فهذا ليس بكفْر، قال: (وإن لم يكن كفْر فهو فسْوق).

والحَقّ أنه يكون فُسوقًا يعني محرمًا إذا اشتمل على الكلام القبيح الذي لا يجوز بعض كلام الغِناء، والغِناء الأصل في اللغة أن الغناء هو: الكلام المُلَحَّن، وليس كما هو في عُرْف الناس اليوم أنه الغِناء المصحوب بآلات اللَّهْو، ليس هذا هو الغِناء، الغِنَاء في اللغة: هو الكلام المُلَحَّن.

وآلات اللهو قدْرٌ زائد على ذلك، فالغِناء يُنظر إليه من حيث هو: إن كان يشتمل على كلام قبيح لا يجوز قوله ولا استماعه في الشريعة؛ فهذا محرم وفسْق. أو أن هذا الغِناء اقترن به آلات اللَّهْو.

وما خلا من هذين فترْكه أوْلى، والاشتغال بما ينفع لا شك أنه أحوط.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والذي نختار: قول أئمتنا؛ ترْك المِراء في الدين، والكلام في الإيمان مخلوق أو غير مخلوق.

وترْك القول: لفْظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق.

ومن زعم أن الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واسطة يؤدِّي، وأن المُرسَل إليهم أفضل؛ فهو كافر بالله العظيم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هؤلاء أيضًا طائفة من الزنادقة أحدَثُوا هذه المقالة التي فيها هضْمٌ لَمقام النبوة، وتَعرِيضٌ برسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بعض هؤلاء الزنادقة يقولون: الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مجرد واسطة يؤدِّي ما أُمر به، فالرسول الذي يبلغ الرسائل ربما يكون المُرسَل إليه أفضل من الرسول، يعني جعلوه من جنس الوسائط أو الرسل الذين يوصلون حوائج الناس؛ وهذا ها لا شك أنه قدْحٌ عظيم في رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومِمَّا يقرُب من هذا أيضًا: قول طائفة من الزنادقة "إن الأولياء المرسَل إليهم أفضل من الأنبياء"؛ المرسَل إليهم يعني الأولياء الذين بلغوا درجة الوِلاية هؤلاء أفضل من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ونَقل شيخ الإسلام عن ابني عربي الطَّائي أنه كان يقول: (إنَّني أفضلُ من محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قبَّحه الله، وكان يُنشد في فتوحاته.

مقـــــامُ النبـــــوة في بَـــــرْزَخٍ فُوَيـــــق الرســـــول ودُون الْـــوَلِي

يعني: الوَلِي هو الأعلى، دُونه النبي، دُونه الرسول.

طبعًا لا يخفاكم أن جماهير أهل العلم على أن الرسول أفضل من النبي، هؤلاء ضلُّوا مِن الجهتين: من هذه الجهة في تفضيل النبي على الرسول، وأشدّ منها وأنْكَى وأعظم أنهم فضَّلوا الوَلِي على النبي؛ وذلك لا شك أنه كفْر بالله العظيم، وهذه إحدى كُفْريات هذا الضال ومن كان على شاكلته أيضًا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ومن قال بإسقاط الوسائط على الجملة فقد كافر».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الواسطة نوعان:

❖ واسطة إثباتها كفْر.

❖ وواسطة نفْيها كفْر.

-**أمّا الواسطة التي إثباتها كفْر**: فهي واسطة في العبادة في التقريب إلى الله ﷻ، ما عليه المشركون الذين أخبَر الله ﷻ عنهم بكونهم يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى﴾ [الزمر:٣] هؤلاء اتخذوهم وسائط في التقريب إلى الله سبحانه وتعالى، عبدوهم لأجل أن يقربوهم إلى الله ﷯، هذه الواسطة إثباتها كفْر.

أمّا الواسطة التي نفْيها كفْر: فهي الواسطة في إبلاغ الشرع، هذه الواسطة واسطة الرسل عليهم الصلاة والسلام، فإنهم واسطة بين الله ﷯ وعباده في إبلاغ دِينه وشرعه؛ فمَن نفَى هذه الواسطة فإنه يكون كافرًا.

وهذا الذي أراده ابن خَفيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومن قال بإسقاط الوسائط على الجملة) ويندرج في هذا واسطة الرسل عليهم الصلاة والسلام، لا حاجة عند هؤلاء الزنادقة إلى الرسول، نحن نأخُذ من المعدِن الذي يأخذ منه الرسول، ويُوحَى إليهم مباشرة من لدُن ربنا ﷻ، وأحد هؤلاء يحدِّثُه قلْبه عن ربه مباشرة،

فما حاجته إلى الرسول!. هذه بعض دعاوى هؤلاء الزنادقة الكفرية، والله ﷻ أعلم.

وبهذا ينتهي النقل الطويل الذي هو أطول النُّقُول في هذا الكتاب عن ابن خَفيف.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ومِن متأخريهم: الشيخ الإمام أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلي.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

عبد القادر الجِيلي، وإن شئتَ فقُل: الجِيلاَني، وإن شئتَ فقُل: الكِيلاَني، هو أحد علماء أهل السنة والجماعة، كان من الحنابلة المناصرين لمذهب الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان على جادة أهل السنة والجماعة على أشياء يسيرة أُخِذَت عليه، وألَّف كتابه الذي ينقل عنه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو كتابٌ مشهور كتاب (الغُنْية)، فيه أشياء حسَنة كثيرة، وفيه بعض الهَفَوات، وتضمن أيضًا أحاديث جَمَّة موضوعة وضعيفة، ليتَ أنه نزَّه كتابه عنها.

وهذا الشيخ الكريم قد غلا فيه بعض الناس بعد وفاته حتى ألَّهُوه، بلْ جعلوه ربًا مع الله سُبْحَانَهُ، ليس إلهًا فقط بل ربًا مع الله عَزَّ وَجَلَّ، وانتسب إليه طائفة هم بُرآء منه وهو بريء منهم؛ أعني الطائفة الطُّرُقية الصوفية المُسمَّاة بالقادرية، فهؤلاء عندهم من أنواع الشرك بالله عَزَّ وَجَلَّ شيء كثير.

وعبد القادر رَحِمَهُ ٱللَّهُ توفي في بغداد ودفن وكما ذكر المؤرخون في مدرسته، ولربما تكون هي المكان الذي فيه قبره الآن في بغداد، يسمونها (الحَضْرة القادرية) ربما تكون هي والعلم عند الله عَزَّ وَجَلَّ، لكنهم بنوا عليه ضَريحًا يأتونه عابدين متذلِّلين خاضعين مشركين. بعض الستائر التي يضعونها على هذا الضريح تجد فيه مكتوبًا: (يا الله، يا شيخ عبد القادر) بجوار بعض يعني سواء، ادعُ الله أو ادعُ

الشيخ عبد القادر لا بأس، كلا الأمرين مباح، ولربما فضَّلوا دعاء عبد القادر؛ لأنه أسرع إجابة، فعندهم من أنواع الشرك والكفر والغُلو للشيخ عبد القادر شيء عظيم، وهو بريء منهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة.

المقصود أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينقل بعض الكلام المتعلق بصفات عن كتاب (الغُنْية)، وهو من الكلام الواضح الذي مرَّ بِنَا سابقًا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

قال في كتاب (الغُنْيَة):

أمَّا معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الاختصار فهو أن تعرف وتتيقَّن أن الله واحد أحد.

إلى أن قال: وهو بجهة العلو مستوٍ على العرش، محتوٍ على المُلْك، محيطٌ علمه بالأشياء؛ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥]...

ولا يجوز وصْفه بأنه في كل مكان، بل يُقال: إنه في السماء على العرش، كما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يعني بعد آية السجدة، وقوله (ولا يجوز) ثمَّة كلام طويل حذَفَه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وذكَر آيات وأحاديث إلى أن قال: وينبغي إطلاق صِفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذَّات على العرش...



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

استواء الذات -يعني ذات الله ﷻ- أنه هو ﷻ استوى على العرش، ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ نقل هذه الجملة من (الغُنية)، ونقل أيضًا في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية) عن كتاب آخر له نصَّ فيه على قريبٍ ممَّا نصَّ فيه هاهُنا، وهو كتاب (تُحْفَة المتقين) قال فيه: (والله تعالى بذاته على العرش) والجملتان بمعنى واحد.

المقصود: أن عبد القادر رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا المقام مُثبِتٌ لعلو والله ٥ العلو الذاتي، ومُثبِت أيضًا استوائه على العرش دون تأويل. لكنه لَيتَه وقَف عند هذا الحد ولم يزدْ عليه، وإلا فَثَمَّة كلمة بعد هذه الجملة، وأحسَن شيخ الإسلام أنه ما أوردها، قال: (وأنه استواء الذات على العرش لا على معنى القُعُود والمُمَاسَّة)؛ هذا النفي ليس من منهج أهل السنة والجماعة، وما حاجتنا إليه؟

إنما نقول: إن الله ﷻ استوى على العرش، والاستواء معلوم في لغة العرب، هو العُلُو والارتفاع على الشيء، أما أن نقول: إنه بغير مُمَاسَّة وبغير قُعُود إلى آخر ما يذكرون، وسيأتي أيضًا في كلام البيهقي شَبيهٌ من هذا، هذا ليس من طريقة السلف ولا من منهاج السلف، فهذا من الأشياء التي تُؤخذ عليه رَحِمَهُ اللَّهُ، إنه قد يُعقِّب على إثبات الصفة ببعض النفي الذي ليس على طريقة السلف.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

قـال: «وكَونه على العرش مذكورٌ في كلِّ كتاب أُنزِلَ على كلِّ نَبي أُرسِلَ بلا كَيف».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ما أحسن هذه الجملة، واحتفى بها أهل العلم كثيرًا، (كَونه على العرش مذكورٌ في كلِّ كتاب أُنزِلَ على كلِّ نَبي أُرسِلَ) كلمة جميلة وحسنة، وصاغها ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في (النونية) فقال:

فالمرسلون جميعُهم مع كُتْبِهم ... قَدْ صَرَّحُوا بالفَوق للرحمنِ
وحَكَى لنا إجماعَهم شيخُ الوَرَى ... والدِّين عبدُ القادر الجَيْلَاني

فهذه كلمة حسنة منه رَحِمَهُ اللَّهُ رحمة واسعة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وذكَر كلامًا طويلاً لا يحتمله هذا الموضع، وذكر في سائر الصفات نحو هذا.

ولو ذكَرتُ ما قاله العلماء في ذلك لطال الكتاب جدًا.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

له كلام حسَن جميل في تقرير الصفات مع بعض الهَفَوَات اليسيرة، وله أيضًا -وهذا يَنتبه إليه طالب العلم- له كلام حسن في نقْد الأشاعرة والمعتزلة.

العجيب أنَّ أتباع الطريقة القادرية كثير منهم إن لم يكونوا جميعًا أشاعرة، فأين هُم عن هذا النقد منهم؟!، فكان ينقُدُهُم في مواضع كثيرة، يقول: هذا بخلاف مذهب الأشاعرة، بخلاف مذهب المعتزلة. وليتَ أن بعض طلبة العلم يفردون نُقودَه للمذهب الأشعري، أو للمذهب الأشعري والمعتزلي، وأظن أن هذا فيه فائدة إن شاء الله إن لم يكن قد حصل هذا بالفعل سابقًا.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقال أبو عمر بن عبد البَرّ: رُوِينَا عن مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عُيينَة، والأوزاعي، ومَعمر بن راشد في أحاديث الصفات؛ **أنهُمْ كلَّهُم قالوا: أمِرُّوها كما جاءَتْ**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

ما معنى: (أمِرُّوها كما جاءت)؟ أثبتوها كما جاء دون أن تتعرَّضوا لها لا بتكييف ولا بتأويل، أَثْبِتُوها كما جاءت.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

قال أبو عُمر: «ما جاء عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مِن نقل الثقات، وجاء عن الصحابة ﷺ فهو علم يُدَان به، وما أُحدِثَ بعدهم -ولم يكن له أصلٌ فيما جاء عنهم- فهو بدعة وضلالة».

وقال في «شرح الموطأ» -لمَّا تكلم على حديث النزول-، قال: «**هذا حديث ثابت النقل، صحيح من الإسناد، ولا يَختلف أهلُ الحديث في صحته**، وهو منقول من طرق -سِوى هذه- من أخبار العدول عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ...

وفيه دليل على أنَّ اللّه في السماء على العرش مِن فوق سبع سموات، كما قالت الجماعة، وهو من حُجَّتِهم على المعتزلة في قولهم: إن اللّه في كل مكان».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يقول في حديث النزول إنه دليل على أنَّ اللّه في السماء على العرش؛ أهل العلم يعدُّون من أدلة العلو أحاديث النزول، لماذا؟ لأن النزول لا يكون إلا من عُلُو، وهذا من فقه ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

قال: «والدَّليلُ على صحَّة قولِ أهلِ الحَقِّ قولُ الله تعالى... »

-وذكر بعض الآيات-.

إلى أن قال: «وهذا أشهر وأعرف عند العامَّة والخاصَّةِ من أن يُحتاج إلى أكثر من حكايته؛ **لأنَّه اضطرارٌ لم يُوقفْهم عليه أحدٌ، ولا أنكرَهُ عليهم مُسْلِمٌ**».

وقال أبو عُمر بن عبد البر أيضًا: «**أجمَع علماء الصحابة والتابعين** الذين حُمِلَ عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، **هو على العرش وعِلْمه في كل مكان**، وما خالفهم في ذلك من يُحْتَجُّ بقوله».

وقال أبو عمر أيضًا: «**أهل السُّنة مُجمِعُون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحَمْلها على الحقيقة، لا على المجاز**، إلا أنهم لا يُكيِّفُون شيئًا من ذلك، ولا يَحُدُّون فيه صفة محصورة.

وأما أهل البدع **-الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج-: فكُلُّهم يُنكرها ولا يحملون شيئًا منها على الحقيقة، ويزعمون أنَّ مَن أقرَّ بها مُشَبِّه**، وهم عند مَن أقرَّ بها نافُون للمعبود، والحقُّ فيما قاله القائلون: بما نطَق به كتاب الله، وسُنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهم أئمة الجماعة».

هذا كلام ابن عبد البَرِّ -إمام أهل المغرب-.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

رحمه الله رحمة واسعة، كل جملة من هذه الجمل التي نقلها شيخ الإسلام نفيسة غالية عند أهل العلم تستحق أن تُكتب بماء العين، كل جملة من هذه الجمل في الحقيقة مِن الجمل العظيمة الرَّصِينة التي فيها من القواعد العلمية والتقريرات السلفية ما يَفرح به كلُّ سُنِّي، فرَحِمَهُ اللَّهُ رحمة واسعة.

أُنبِّه فقط على قوله: (الذين حُمِلَ عنهم التأويل قالوا في تأويل قوله تعالى) التأويل هنا بمعنى: التفسير.

والمسألة أَوَدُّ أن أُنبِّه عليها: هذا الكتاب -كما ترى- مَليءٌ بالنقول عن أهل العلم، ومراد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا: إثبات أن هذه العقيدة المقررة بإثبات الصفات لله عَزَّوَجَلَّ ولا سيما ما يتعلق بالعلو والاستواء لله جل وعلا، أن هذا شيء تـوارَد عليه أهل العلم حتى الذين عندهم شيء من الخطأ، مِن جميع المذاهب الفقهية، وفي طبقات متعددة من طبقات الأمة وقُرونها، **لكن أَوَدُّ أن تَتنبَّه في هذه النقولات إلى خمسة أمور، ضَعْها نصْب عينيك:**

◉ **أولًا**: لا يَغِبْ عن ذِهْنك أن مَنهج أهل السنة والجماعة لم يقُم على قول فلان أو فلان، إنما هو منهج قائم مُستنِد إلى كتاب الله وسُنة رسوله ﷺ، وإجماع السلف الصالح.

◉ **ثانيًا**: أن قول العالم في باب الاعتقاد يُستأْنَس به، وليس أنه يُعتمد عليه.

◉ **ثالثًا**: أن العلماء بشر يُصيبون ويُخطؤون، حتى مَن كان منهم من أهل السنة، فلا يُستغرب إذًا وقوع خطأ من أحد من العلماء.

◉ **رابعًا**: العلم مُقدَّم على العالِم، والرجال يُعرَفُون بالحق لا العكس.

◉ **خامسًـا**: إذا نقَل أهل العلم عن عالِم أصاب في مسألة -كهذه المسائل العقدية التي نحن بَصدَدِها- والنقل عنهم كان لمصلحة شرعية، استئناسًا بتقريره الحسن وتقعيده الجيّد، أو إلْزامًا لمن يعظمه ولمن ينتسب إلى مذهبه، أو لغير ذلك من المقاصد المطلوبة شرعًا، أقول: إذا نقلْنا الكلام الحسن الذي أصاب فيه هذا العالِم فلا يلزمنا أن ننقل عنه أيضاً ما أخطأ فيه.

بعض الناس يزعم أنكم -يا معشر أهل السُّنة- متناقضون، أو مُتحيِّزون، أو تتبعون أهواءكم، تنقلون عن فلان من أهل العلم ما يوافق أهواءكم وتُعرضُون عما أخطأ فيه!!

الجواب أنَّنا نقول: نحن لسْنا مُقَلِّدِين له حتى يلزمنا أن ننقل ما أخطأ فيه -انتبه لهذه المسألة- وعقيدتنا لم تُبْنَ على قوله أصلاً، ومذهب أهل السنة لم يَشرُف بموافقته له، وإنما هو الذي شَرُف بموافقته لمذهب أهل السنة والجماعة، إذًا لا يلزمنا بحال من الأحوال أن ننقل عن هذا العالم ما أخطأ فيه حينما نقلنا عنه ما أصاب فيه.

لماذا أقول هذا الكلام؟ دَعْنا نطبق هذا على ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ؛ ابن عبد البر عالِم سُنِّي سلفيٌّ رَحِمَهُ اللَّهُ رحمة واسعة، وكلامه الذي سمعتَه لا يقوله إلا من كان على نَهْج أهل السنة والجماعة، وابن عبد البر مَن تتبَّع كلامه في مسائل الاعتقاد يجد أنه قد وافق أهل السنة في أصول الاعتقاد، ولم يكن على أصول المتكلمين، لا من جهة النظر إلى الأدلة النقلية وإجلالها وتقديرها والتسليم لها، ولا من جهة

الأصول المبتدَعة التي قررها المبتدعة؛ كدليل الأعراض، أو موقفهم من الأدلة النقلية، أو تقديم العقل على النقل أو ما شاكل ذلك، ابن عبد البر كان في مَنْأى عن هذا الأمر، ومع ذلك ابن عبد البر عنده أخطاء قليلة في باب الاعتقاد، تجد أنه مثلًا لمَّا وصَل إلى صفة (الضحك) لله ﷻ أوَّلها وذكر أن هذا مجاز معروف.

وربما يتكلف بعض الناس الدفاع عنه في هذا المقام، والذي يبدو -والله أعلم- أن الأمر فيه شيء من التكلف، وإنما متى ما وجدنا مساغًا لحمْل كلام عالِمٍ أخطأ على مَحمل حسن، فهذا أمر مطلوب، لكن دون تكلف، فما نُقل عنه رَحِمَهُ اللَّهُ ظاهر الخطأ، لكن لا إشكال في أن نقول: إنه أخطأ في هذه المسألة، ولا يُسقط بخطئه، وقد ذكرنا قاعدة تكررت غير مرَّة: (السُّنِّي سُنِّي وإن أخطأ في مسألة، والمبتدع مبتدع وإن أصاب في مسألة) .

فهذا من الأمر الذي أَوَد أن تتنبَّه له في كلام ابن عبد البر، أو في كلام عبد القادر، أو في كلام البيهقي، أو في كلام مَن سبق، أو من سيأتي لاحقًا إن شاء الله، ضعْ في ذهنك هذه الأصول وهذه الضوابط في النظر في هذه المنقولات، لربما تُبتلَى بمن يشغِّب على مثل هذه المنقولات ويقول: أنتم فيكم كذا وكذا لأنكم لم تنقلوا الأخطاء عن هؤلاء.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وفي عصره الحافظُ أبوبكرٍ البيهقيُّ -مع تَوَلِّيه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري، وذَبِّه عنهم-، قال في كتابه «الأسماء والصفات»: «**باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين -لا من حيث الجارحة- لوُرود خبر الصادق به**»، قال اللّه تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٤٦].

وذكر الأحاديث الصحاح في هذا الباب، مثل قوله في غير حديث، في حديث الشفاعة: «**يا آدمُ أَنْتَ أَبُو البَشَرِ، خلَقَك اللّه بِيَدِهِ**».

ومثل قوله في الحديث المتفق عليه: «**أَنْتَ مُوسَى اصْطَفَاكَ اللّه بِكَلامِهِ، وخَطَّ لَكَ الأَلْوَاحَ بِيَدِهِ**».

وفي لفظ: «**وَكَتَبَ لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ**».

ومثل ما في «صحيح مسلم»: «**وغَرَسَ كَرَامَةَ أَوْلِيائِه في جَنَّةِ عَدْنٍ بِيَدِهِ**».

ومثل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَكُونُ الأَرْضُ يَوْمَ القِيَامَةِ خُبْزَةً واحِدَةً، يتكفَّؤُهَا الجَبَّارُ بِيَدِهِ كمَا يَتكَفَّأ أحَدُكُمْ خُبْزَته في السَّفَرِ؛ نُزُلًا لأَهْلِ الجَنَّة**».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

الأحاديث السابقة، والآيتين اللتَين أوردا، كلها فيها إثبات صفة اليد لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والكلام في هذا واضح، لكن هذا الحديث المتفق عليه: (تكون الأرض يوم القيامة خُبْزَةً واحدة، يتكفَّؤُها الجبار بيده) يَتكفَّأها يعني: يُميلُها من جهة إلى

جهة، فيه بحْث من جهة معناه، ما المراد بأن تكون الأرض يوم القيامة خُبْزَة واحدة؟

ظاهر الحديث -والعلم عند الله- هو ما قال سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو: أن الأرض تكون يوم القيامة خُبْزَة بيضاء يأكل منها المؤمن من تحت قدمه. خُبْزَة يعني: رغيف، والله جل وعلا على كل شيء قدير، هذا الذي يبدو والله أعلم في معنى هذا الحديث.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وذكر أحاديث مثل قوله: «**بِيدَيِ الأَمْرُ**»، و«**الخَيْرُ بيَدَيْكَ**»، «**والذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ**» و«**أنَّ اللّه يَبْسُطُ يَدَهُ باللَّيْلِ ليَتُوبَ مُسِيءُ النَّهارِ، ويَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ ليَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْل**»

وقوله: «**المُقْسِطُونَ عِنْدَ اللّه على مَنابرَ من نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**».

وقوله: «**يَطْوِي اللّهُ السَّمَاواتِ يَوْمَ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ اليُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ أَيْنَ المُتَكَبِّرونَ؟**».

وقوله: «**يَمينُ اللّه ملأَى، لا يَغِيضُها نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ والنَّهارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّماوَاتِ والأَرْضَ، فإنَّه لَمْ يَغْضْ ما في يَمِينِهِ، وعَرْشُهُ على المَاءِ، وبِيَدِهِ الأُخْرى القِسْطُ يَخْفِضُ ويَرْفَعُ**».

وكل هذه الأحاديث في «الصحيح».

وذكر أيضًا قوله: «**إنَّ اللّه لمَّا خَلَقَ آدمَ قال لَهُ وَيَداهُ مَقْبُوضَتَانِ: اخْتَرَ أيهما شِئْتَ. قال: اخترتُ يَمين ربِّي، وكِلْتَا يدَي رَبِّي يَمينٌ مُبارَكَةٌ**».

وحَديثَ: «**إنَّ اللّه لمَّا خَلَقَ آدَمَ مَسَحَ على ظَهْرِهِ بِيَدِهِ**» إلى أحاديث أُخر ذكرها من هذا النوع.

ثم قال البيهقي: «أمَّا المتقدمون من هذه الأمة، فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب».

وكذلك قال في الاستواء على العرش، وسائر الصفات الخبرية مع أنه يحكي قول بعض المتأخرين.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

الكلام في البيهقي يختلف كثيرًا عن الكلام عن عَصريِّه ابن عبد البر؛ ابن عبد البر عالِمٍ من أهل السنة والجماعة، أمَّا البيهقي فإنه محدِّثٌ على طريقة الأشاعرة، وإن كان من طبقةٍ أرْفع من طبقة المتأخرين من أمثال الرازي ومَن بعده، بل حتى ممَّن قبل الرازي كالجُوَينِي لا شك أن البيهقي يختلف عن هؤلاء، لكنه أشعري ومُتحمِّس لأشعريته، وذَابٌّ عن هذا المذهب، وجعَل عِلمه بالحديث -والرجل محدث- وسيلة للدفاع عن المذهب الأشعري.

وكتابه (الأسماء والصفات) والكتاب الذي ألَّفَه بعده وهو (الاعتقاد) مَليئان بالمخالفات لاعتقاد أهل السنة والجماعة، وإن كان فيهما أشياء حسَنة من مثل إثبات طائفةٍ من الصفات الذاتية الخبرية الثابتة في كتاب الله جل وعلا، لكن يقابل هذا أخطاء كثيرة، وكان مُتراوحًا بين تأويلٍ وتفويض لكثير من الصفات، ولا سيما الصفات الفعلية.

فالرجل كان على طريقة الأشاعرة في نفْي قيام الأفعال بذات الله ﷻ. إضافةً إلى أنه كثير النُّقول عن المخالفين لأهل السنة والجماعة، ينقل أقوالًا فيها شَطَطٌ كثير عن الأشاعرة؛ تارة مؤولة، وتارة مفوضة، ولا يتعقَّب كثيرًا منها بشيء.

إضافة إلى أنه أيضًا في جملة من الصفات التي أثبتها، ولربما في جُلِّ الصفات التي أثبتها يعقِّب عليها بـما يجعل إثباته ليس موافقًا لإثبات أهل السنة من كل وجه.

خُذْ مثلاً: ما ذكر وما سرد من جملة كبيرة من الأدلة على إثبات صفة اليد لله ﷻ، ومنَع كثيرًا منها من أن تُؤوَّل بالملك والقدرة، وإن كان في بعض هذه الأدلة قال: هذا لا يمنع أن يحمل على الملك والقدرة، لكن بعض الأدلة ولا سيما في قول الله جل وعلا: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] خالف مذهب كثير من أصحابه الأشاعرة في أن ذلك محمول على القدرة لله ﷻ.

لكنه يأتي مثلاً، خُذْ مثلاً وذكر إلى أحاديث أُخر ذكرها من هذا النوع لكنه عقَّب عليها بعد ذلك بنفي الجارحة والمُمَاسَّة والتبعيض والمباشرة، يقول: هذه اليد نُثبتها لله ﷻ مع نفْي الجارحة عنه، كما سمعت أيضًا هذه الكلمة في أول ما نقل شيخ الإسلام ، فيقول: لا نثبت الجارحة، ولا نجعل اليد بعضًا من الله ﷻ، ولا نثبت المماسة، ولا نثبت المباشرة. وهذه المنفيات ليستْ من طريقة أهل السنة والجماعة.

كذلك لمَّا قال: (ثم قال البيهقي) طبعًا هذا ما قاله تحت باب إثبات اليد، قاله تحت الباب الذي بعده، شيخ الإسلام كان ينتقل، بعد هذا الباب عقد بابًا في إثبات اليمين لله ﷻ. قال: (أمَّا المتقدمون من هذه الأمة، فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب) ثم عقَّب عليه بقوله: (مع اعتقادهم بأجْمعهم

أن الله واحدٌ لا يجوز عليه التَّبعيض)، ومسألة التبعيض هذه أيضًا من الأصول الكلامية التي تذرَّع بها أهل الكلام إلى نفْي كثير من الصفات الذاتية لله ﷻ.

المقصود أن البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ وافق أهل السنة في شيء، وخالفَهم في شيء بلْ في أشياء، لكن مراد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فيما نقل هاهُنا: أن طريقته تخالف طريقة كثير من المتكلمين المتأوِّلِين، القدْر الذي أثبته كافٍ في إلْزام أولئك؛ أن هذا عالِم تُجِلُّونه وتحترمونه، وترون أنه محدِّث فقيه إلى آخره، ومع ذلك هو يخالف طريقتكم.

فلم يقلْ في كثير من أدلة اليد: إنها تدل على أو أنها مؤُوَّلة بالقدرة أو النعمة، كذلك فيما يتعلق بصفة الاستواء الله ﷻ، وإنْ كان أيضًا عقَّب عليها في هذا الكتاب، وأيضًا في كتاب الاعتقاد بأننا نثبت لله ﷻ استواء لكن بلا مُماسَّة، وبأنه استواء لا يكون عن قُعود ولا قيام ولا اعتدال ولا استقرار، إلى آخر ما يذكر من هذه المنفيات التي ليست من طريقة أهل السنة والجماعة في شيء.

لكن القدْر الذي أثبته كافٍ في تحقيق المصلحة التي أرادها شيخ الإسلام، القدْر الذي أثبته ونقله شيخ الإسلام كاف في إلْزامه، لكنَّني أُعَقِّب هذا لأجل أن لا تظن أن ما يقرره البيهقي -عفا الله عنَّا وعنه- في كتابه (الأسماء والصفات) أو في كتابه (الاعتقاد) أن هذا موافق لطريقة السلف ،لا والله؛ ليس موافقًا لطريقة السلف، هو إن كان قد أصاب في جانب فقد أخطأ في جانب، إن أصاب بموافقة السلف في جزْء فقد خالفهم في جزء آخر.

وشيخ الإسلام كان حذرًا، ولذلك في مقدمة كلامه وفي خاتمته نَبَّه إلى هذا، قال: (وسائر الصفات الخبرية مع أنه يحكي قول بعض المتأخرين) نعم، يعني هو حكى أقوالًا فيها خلْط كثير عن ابن مهدي الطبري، عن ابن أبي أيوب، عن أبي الحسن الأشعري، عن ابن فُورَك، عن الخطابي، عن غير هؤلاء، ينقل عنهم نقولات كثيرة فيها مخالفات جَمَّة لمُعتقد أهل السنة والجماعة.

على كل حالٍ، سبق أن تكلمتُ عن كتاب (الأسماء والصفات) للبيهقي، وأُعيد فأقول: هذا الكتاب كتاب نافع لطالب العلم المُتخَصِّص في الاعتقاد إذا حرصَ على المنقول لا على المقول؛ احْرِص في هذا الكتاب على المنقول، أعني المَروي لا المنقول من كلام المتكلمين، المنقول: يعني المَرْوِي، الكتاب فيه جَمْعٌ حسَن جدًا للأدلة من الكتاب والسنة وآثار الصحابة ﷺ ومن بعدهم في باب الصفات، لكن تجنَّب مقولاته عن أهل الكلام، وأيضًا تعقيباته التي تحتوي هذه المخالفات التي بَقِيت عليه -عَفَا الله عنَّا وعنه- ، الرجل تَتلمَذ على يد الأشاعرة، أخذ عن ابن فورك، عن ابن مهدي الطبري، عن طائفة من هؤلاء الأشاعرة الكبار، فتأثر تأثرًا كبيرًا، نعَم نفَعَه المنهج الحديثي الذي كان عليه في أنه كان أخفّ إيغالًا في المذهب الكلامي، لكنه في الجملة على طريقتهم. نسأل الله جلَّ وعلا أن يعفوَ عنَّا وعنه، وأن يغفر لنا وله، والله ﷻ أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب «إبطال التَّأويل»:

«لا يجوز ردُّ هذه الأخبار، ولا التَّشاغُلُ بتأويلها، والواجبُ حمْلها على ظاهِرِها، وأنها صفاتٌ لله، لا تُشبه صفات سائر الموصوفِين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن على ما رُوِيَ عن الإمام أحمد وسائر الأئمة».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا نقلٌ نقله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن القاضي أبي يعلى الحنبلي في كتابه الذي هو (إبطال التأويل). وكتابه (إبطال التأويل) ألّفه أبو يعلى للردّ على كتاب ابن فُورك، الذي هو: (مُشكِل الحديث وبيانه)، وابن الجوزي ألَّف كتابه الذي هو (دفْع شُبه التشبيه) للردّ على هذا الكتاب.

وقد صرَّح أبو يعلى في كتابه في مقدمته بمخالفته لمذهبَي المعتزلة والأشاعرة، وأُخِذ على هذا الكتاب أنه يورِد من الأحاديث ما لا يثبت، فيُثبِت بها من الصفات ما لا يثبت، ولأجل هذا نُسب إلى الزيادة في الإثبات؛ لأنه يثبت أشياء لم تدل عليها الأدلة، والسبب: قلّة خبرته بالأحاديث وتمييز صحيحها من ضعيفها.

وفي الجملة؛ أبو يعلى رَحِمَهُ اللَّهُ كان مضْطربًا في باب الصفات؛ فتارة كان يثبِت، وتارةً كان يفوِّض، وتارة كان يؤوِّل، والسبب في هذا: ما بيَّنه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في حقه وفي حق أمثاله ممَّن عظموا السنة وعظموا السلف، ولكنهم وافقوا المتكلمين في بعض أصولهم، ولم يكن لهم خبرة بالنصوص والآثار، ولا بتمييز

صحيحها من ضعيفها، ولم يكن لهم خبرة بمعرفة معانيها وما كان عليه السلف في فهْمها، فوقعوا فيما وقعوا فيه من هذا الاضْطراب.

لكن في الجملة ما نقله شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب تقريرٌ في غاية الحُسن، موافق لِما عليه السلف رحمهم الله في هذا الباب.

قوله: (لا يجوز رد هذه الأخبار) يريد أخبار الصفات، (ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حمْلها على ظاهرها)؛ هذه كلمة مهمة، **ولنا -معشر أهل السنة- في هذا المقام ثلاث قواعد:**

❁ **القاعدة الأُولى**: يجب إجراء نصوص الصفات على ظاهرها اللائق بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والمراد بإجرائها على ظاهراها: إثباتها على دلالتها المتبادرة منها وعدم صرفها عنها. وظاهر اللفظ: هو المتبادر منه عند مَن يعرف لغة العرب، فهذه النصوص معانيها واضحة، ولفظها يُغني عن تأويلها، فيُكتفى بتنزيلها عن تأويلها، فهي لوُضوحها مستغنية في كثير من المواضع عند مَن يعرف لغة العرب، مستغنيةٌ عن تفسيرها، وتأويلها بمعنى: تفسيرها؛ وذلك لا لأنها غامضة بل لأنها في غاية الوضوح، فيُستغنى بالتنزيل عن التأويل، يعني عن التفسير، ولذلك لا تجد كلامًا كثيرًا عند السلف رحمهم الله في تفسير معاني الصفات، والسَّبب؟ الاستغناء بالتنزيل عن التأويل ، هذه كلمة حسنها ذكرها الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب (الأُم) ضِمن مسألة تتعلق بالجهاد.

المقصود أنهم لم يكونوا يتكلمون في بعض هذه المسائل للاستغناء بوضوح الكلام عن أن يخاض بتفسيره.

❁ **القاعدة الثانية**: ظاهر النصوص مرادٌ للمتكلم مفهومٌ للسامع؛ بمعنى أن هذه النصوص الله ﷻ يريد مِنَّا أن نفهمها على ظاهرها، ولولا ذلك لجاء بيانٌ بخلاف ظاهرها، كما سيأتي في الاستدلال على هذه القواعد. ثم هذه النصوص ظاهرها مفهومٌ لدَى المتلقِّي، مَن يسمع هذه النصوص ممَّن يلتزم بها ويقبلها فإنها واضحةٌ عنده إذا كان يعرف لغة العرب.

إذًا ظاهر النص مرادٌ للمتكلم مفهومٌ للسامع، وعليه فلا يسوغ البتَّة حمْلها على خلاف ظاهرها.

❁ **القاعدة الثالثة** -وكلها مرتبطة ببعضها، وإنما فصَّلتُها لأجل تيسير فهْمها-: ظاهر نصوص الصفات لا يقتضي تمثيلاً، ولا يحتمل تأويلاً.

ظاهر نصوص الصفات التي جاءت في الكتاب والسنة لا شكَّ أنها لا تقتضي تمثيلاً بحال، وكل مَن ادَّعى أنها توهِم التشبيه فإنه مخطئ في ذلك، وينبغي أن يعود باللائمة على نفسه لا على نصوص الصفات، فمَن فهمها على ظاهرها -**وحينما نقول: على ظاهرها ينبغي أن نستحضر أمرين**: معرفة الألفاظ من جهة إفرادها، ومعرفة النصوص من جهة تركيبها وسياقها- فمَن استحضر هذين الأمرين، وأحسن فهْم نصوص الصفات من خلال حُسْن فهم الألفاظ، وإنزالها منزلتها في ضوء كلام العرب، ثم أن يفهم الكلام مركبًا بحسب السياق، فيُراعي القرائن التي تصحب النصّ، فمَن استحضر هذين فإنه لا يمكن البتَّة أن يقع في توهُّم التشبيه، فإن حصل شيء من هذا فإن السبب راجعٌ إلى مرض في نفسه، ينبغي عليه أن يعالجه.

أمَّا النصوص من حيث هي فإنها بريئةٌ تمام البراءة من أن تكون موهِمة للتشبيه. إذًا ظاهر النص لا يقتضي تمثيلاً، ثم إنه لا يحتمل تأويلاً، مَن نظر فيها باسْتصحاب ما تقدَّم فإنه يقطع أنه لا مجال البتَّة لحمْلها على خلاف ظاهرها.

والأدلة على هذه القواعد الثلاث كثيرة، لكن أهمّها ثلاثة أدلة:

◉ **الدليل الأول**: كون الوحي هُدًى ميسَّرًا، الله ﷻ يسَّر القرآن للذكْر، وجعل كتابه يهدي للتي هي أقوَم، وأخبر أن القرآن هدىً للمتقين، إذًا يستحيل مع هذا تمام الاستحالة أن يكون ظاهر النصوص موصِلاً إلى تشبيه صفات الله ﷻ بصفات خلْقه، يستحيل مع هذا أن يكون لآيات الكتاب وأحاديث السنة ظاهرًا وباطنًا، فالظاهر يقود للتشبيه، والباطن ما جاءت عليه دلالة من كتاب أو سنة، وإنما تُرِكَ الناس وعقولهم، فكلٌّ يجتهد في صرف هذه النصوص عن ظاهرها؛ هذا لا يتأتَّى إذا كان الوحي ميسَّرًا وهدًى.

إنما إذا كان المقصود من إنزال الوحي أن يكون سببًا للإضلال فالكلام هنا - أعني كلامهم- مستقيم، أو أن يكون المقصود هو: أن يكون القرآن كتاب ألْغاز وأحاجي فكلامهم مستقيم، ثَمَّة شيء ظاهر، وهناك باطنٌ بخلافه بل هناك باطن على ضده، أن يأتي في كتاب الله ﷻ أدلة بالعشرات بل بالمئات كلها تدل على أن الله ﷻ عالٍ على خلْقه، والمقصود أن تفهم منها أن الله لا فوق ولا تحت، ولا عن يمين ولا عن شمال، ولا داخل العالَم ولا خارجه، هذا لا يمكن أن يكون في كتاب موصوف بأنه نور وهدى، ويهدي للتي هي أقوم.

◉ **الدليل الثاني**: هو قاعدة متَّفق عليها، وهي: (لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة)؛ إذا كان ظاهر النصوص غير مراد، إذا كان ظاهر النصوص -أعني نصوص الصفات- يوهِم التشبيه، إذا كان ظاهر النصوص -نصوص الصفات- يقود للضلال لو حُمِلَ على هذا الظاهر، فأين رسول الله ﷺ لم يُبيِّنْه!

الحاجة قائمة للبيان هاهُنا أم لا؟ بل الحاجة حاجةٌ ماسةٌ جدًا، ومع ذلك فتِّش في كتب السنة لن تجد فيها حديثًا واحدًا أن النبي ﷺ أخبر أن هذه النصوص على خلاف ظاهرها، لن تجد! فأين بيان النبي ﷺ، هو عليه الصلاة والسلام يتكلم بأحاديث الصفات، فيكون ظاهرها مضِلاًّ موقِعًا في التشبيه الذي هو كفر، ولا يبين عليه الصلاة والسلام!! وهو الرؤوف الرحيم بهذه الأمة، الذي بعثه الله ليدل أُمته على خير ما يعلمه لهم، ويحذرهم من شر ما يعلمه لهم، فلا يمكن أن يكون البتَّة لو كان الحق ما عليه المتكلِّمون.

إذًا قاعدة (لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة) سيف مُصلَت على رقاب جميع المعطلة.

◉ **الدليل الثالث**: إجماع الصحابة ﷺ، وهو ما أشار إليه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر كلامه الذي سيأتي إن شاء الله؛ فإجماع الصحابة ﷺ كان على حمل نصوص الصفات على ظاهرها، وكان على عدم حمْلها على خلاف ظاهرها، وكانوا يفهمونها على ظاهرها، **والذي يدل على هذا أمران**:

-**الأول**: أنهم ما كانوا يستفسرون من رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لو كان وقع في نفوسهم أن هذه النصوص موهِمة للتشبيه، وهم هُم إيمانًا وتعظيمًا وتنزيهًا لله ﷻ، لو كان الذي يقع في نفوسهم أنها موهِمة للتشبيه، وأن الذي ينبغي أن تحمل على خلاف ظاهرها لكان منهم استفصالٌ واستفسارٌ وسؤال لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما فعلوا في مسائل عديدة كانوا يسألون فيها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اقرأ في أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، اقرأ في الكتب التي جمَعَت أحاديث الأحكام وغيرها، تجد أن الصحابة ﷺ إذا استشكلوا شيئًا بادروا بسؤال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمقام أوسع من أن أضرب أمثلة عليه؛ لأنه في غاية الوضوح، إذًا ما كانوا يسألون رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو بين ظَهرانيهم.

-**الثاني**: ثم أنهم ما كانوا يخبرون مَن بعدهم من تلاميذهم من التابعين ﷺ ورحمهم الله جميعًا، أن هذه النصوص على خلاف ظاهرها، ظاهرُها يفيد شيئًا، والمطلوب أن تفهموا شيئًا آخر، وحذارِ أن تفهموها على خلاف ظاهرها.

إذًا المقطوع به أن الصحابة ﷺ أجمعوا على حمْل نصوص الصفات على ظاهرها، ولو لَم يكن الأمر كذلك لكان أحد أمرين لازمًا لهم:

١. إما أن يكونوا ضالِّين عن الحق، فهِموا النصوص فهمًا خاطئًا فضلُّوا عن الصواب، حملوها على ظاهرها والواجب خلاف ذلك، وهل يُظن هذا بأصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ كل مسلم يجزم بالنفي هاهُنا، لا يمكن أن

يُظن هذا بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فهم أقرب إلى الحق والصواب، وهم الذين فهموا الفهم الصواب لآيات الكتاب وأحاديث رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢. أو أن يكونوا خائنين كاتِمِين، ما بيَّنوا الحق، والمقام يقتضي هذا تمام الاقتضاء. أرَأَيتَ إلى علماء المتكلمين، ما الذي يدفعهم أن يحرصوا على بيان أن هذه النصوص على خلاف ظاهرها؟ تجد المفسر المؤوِّل في كل موضع يمرُّ به يقِف وقفة، فيقول: هذا النص المراد به كذا، وهذه الآية فهْمها كذا، وظاهرها مشعر بالتجسيم والتشبيه، والواجب أن نحملها على كذا، أو أن يقول: لا تحملها على ظاهرها وإنما نسكُت ونفوِّض المعنى.

ما الذي يحمل هؤلاء على ذلك؟ ظاهر حالهم أن عندهم حرصًا على بيان الحق الذي يعتقدونه، هم ضلُّوا في هذا الحق، لكن عندهم حرص على بيان الحق، ولذلك في كل موضع تجد أن الآية يتكرر معناها، تجد أن الصفة تَرِدُ في مواضع عدة، في كل موضع تجد أنه لابد أن يعلق، ما يكتفي بالموضع الأول لشدَّة حرصه على بيان الحق.

سبحان ربي العظيم! أَهؤلاء أحرصُ على بيان الحق وعلى النص من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ الجواب: لا يمكن أن يكون هذا البتَّة.

إذًا هذه القواعد الثلاث من الأهمية بمكان، وهي حدٌّ فاصل بين مسلك أهل السنة والجماعة ومسلك مخالفِيهم في تلقّي نصوص الصفات.

وقوله: (وأنها صفات الله، لا تُشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق)؛ يعني يُشير هاهُنا إلى اجتماع الأمرين المهمَّين عند أهل السنة والجماعة وهما: أن أهل السنة يثبتون القدر المشترك والقدر المميِّز.

قال: (وأنها صفات الله، لا تُشبه صفات سائر الموصوفِين بها من الخلق)، قوله: (سائر الموصوفِين بها من الخلق) هذا هو المشترك، وقوله: (لا تُشبه) هذا يدل على القدر المميِّز المختص، (ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن على ما رُوي عن الإمام أحمد) نمشي ونسير ونمضي في هذه النصوص على ما كان عليه أئمة السنة؛ كالإمام أحمد وإخوانه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وذكَر بعض كلام الزهري، ومكْحُول، ومالك، والثوري، والأوزاعي، واللَّيث، وحمَّاد بن زيد، وحمَّاد بن سَلَمة، وابن عُيينة، والفضيل بن عياض، ووَكِيع، وعبد الرحمن بن مهديٍّ، وأسود بن سالم، وإسحاق بن رَاهَويه، وأبي عُبيد، ومحمد بن جرير الطبري، وغيرهم في هذا الباب.

وفي حكاية ألفاظهم طول.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه بحمد الله أسانيدنا معشر أهل السنة والجماعة، وهؤلاء أئمتنا أئمة أعلام، مصابيح للدُّجَى منارات للهدى، بهم نقتفي بحمد الله؛ انظر إلى هذه الأسماء الشريفة، هذه الشخصيات العظيمة التي مضَتْ على هذا الاعتقاد الذي وفقك الله -يا أيُّها السُّنيّ- إليه؛ فاحمد الله، وقارِن حال المخالفين وانظر إلى أحوال أئمتهم بمَن يقتدون! يقتدون بهؤلاء الأئمة الكبار الأجلاء العُظماء الذين جمعوا بين العلم والعمل؟ أم أن القدوة عندهم جهْم وبِشْر والجُبَّائي، والعَلاَّف، وأمثال هؤلاء، ارجع إلى تراجم هؤلاء وقارنها بتراجم هؤلاء الأئمة -أئمة أهل السنة والجماعة- وحينها سيلْهَج لسانك وقلبك بحمد الله على هذه النعمة التي ساقها الله ﷻ إليك.

هؤلاء الأئمة كلهم معروفون ومشهورون، وأسود بن سالِم هو شيخ الإمام أحمد وأحد العُبَّاد المشهورين، وممَّن أخذ عن ابن عُيينة وعن حمَّاد بن زَيد وطبقة هؤلاء الأئمة، وتوفي سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة ومائتين رَحِمَهُ اللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

إلى أن قال: «**ويدل على إبطال التأويل: أن الصحابة ﭫ ومَن بعدهم من التابعين حمَلُوها على ظاهرها.**

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا أصلٌ أصيل مُحكَم فاستيقِن به ولا تَحِدْ عنه، (أن الصحابة ﭫ ومَن بعدهم من التابعين حَمَلُوها على ظاهرها)، وهذا من أبيَن الأدلة على بطلان مسلك التأويل، وعلى بطلان مسلك التفويض أيضًا.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

إلى أن قال: «ويدل على إبطال التأويل: أنَّ الصحابة ﷺ ومَن بعدهم من التابعين حمَلُوها على ظاهرها، ولم يتعرَّضوا لتأويلها ولا صرْفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغًا لكانوا عليه أسبق؛ لِما فيه من إزالة التشبيه، ورفْع الشُّبهة».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المقتضي للتأويل عند الصحابة لو كان حقًا قائمٌ موجود، لماذا؟ لأنهم أشدّ تعظيمًا لله، وأحرص شيء على الإثبات والتنزيه، ولأنهم أبعد الناس عن التشبيه والتمثيل، ولأنهم أعرف بمراد الله ومراد رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولأنهم أعلم بلغة العرب وبتصاريف ألفاظهم.

إذا جمعت هذه كلها وجدت أن المقتضِي للتأويل لو كان حقًا قائمٌ في حقهم، بلْ هم أوْلى وأجدر به من المتأخرين، لو كان التأويل في حقيقته يقود إلى التنزيه ويحقق التنزيه، فالصحابة أوْلى به.

إذًا المقتضي للتأويل لو كان حقًا قائم، والمانع من التأويل معدوم، هل هناك مانع يمنعهم من أن يؤوِّلوا؟ لا سبب يمنعهم من أن يؤوِّلوا، يتكلمون بالحق الذي يَدينون الله به دون أن يكون هناك أحد يرغِمهم على خلافه، إذًا المقتضي للتأويل قائم، والمانع معدومٌ ومع ذلك ما فعلوا؛ فدل هذا على أن الحق في ترْك التأويل، لو كان حقًا لكانوا إليه مبادرين، وعليه حريصين، لكن هم ما فعلوا ﷺ، إذًا الحق في ترْك التأويل، والحق أن هذا التأويل مسلك باطل، والله أعلم.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتكلم، صاحب الطريقة المنسوبة إليه في الكلام، في كتابه الذي صنَّفه في «اختلاف المُصَلِّين، ومقالات الإسلاميين» وذكَر قول الروافض، والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، وغيرهم.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

انتقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى سَوق كلام أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وساق كلامًا له من كتابَين مشهورين: الأول (مقالات الإسلاميين)، والثاني (الإبانة) كما سيأتي بعد قليل إن شاء الله.

(مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن كتابٌ في مقالات الفِرق، وهو كتاب عظيم ومهم في هذا الباب، بلْ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في الجزء الثاني من (النبوّات): (إنه أجمَع كتاب رأيتُه في هذا الفنّ) ؛ يعني في الفِرق والمقالات هذا أجمع كتاب رآه فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ذكر في أثناء هذا الكتاب مقالة أهل السنة والحديث، قال: (مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة) وساق ذلك.

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ-أعني شيخ الإسلام في ذاك الموضع- أن ما ذكرَه أقرب شيء إلى مقالة أهل السنة، لكن فيه أشياء لم يقلْ بها أهل السنة، والسبب في ذلك: قلَّة خبرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ بكلام أهل السنة وآثار السلف. فقلَّة خبرته مع تسليمه أو بقاء

بعض الأصول الكلامية فيه أدَّى إلى وقوع بعض المقالات، وسيأتي تنبيهٌ على أحدها بعد قليل إن شاء الله.

الكلام في أبي الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ كلام طويل، وموضوعه شاغلٌ للناس، أعني هل رجع أبو الحسن إلى مذهب أهل السنة؟ هل هناك ثلاثة أطوار عقدية له؟ أم هما طوران فحسب؟ الكلام في هذا كثير جدًا، ويتجاذبه أهل السنة، ويتجاذبه المتكلمون من أتباع أبي الحسن ومن غيرهم. الكلام على كل حال طويل ولا أدري هل يُسعِف الوقت للكلام في هذا. **لكن في الجملة أقول خلاصةً تتعلق بهذا الموضوع:**

ثَمَّة قدْر متفق عليه في حق أبي الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو كونه كان على مذهب الاعتزال ورجع عنه، وتابع مقالة ابن كلاَّب بعد ذلك، هذا قدْرٌ متفق عليه لا إشكال فيه، لكن ماذا كان من بعد؟ هل ترك مقالة ابن كلاب وصار إلى ما عليه أهل السنة والجماعة؟ أو أنه بقي على هذه المرحلة، وكُتبه التي ألَّفها -أعني ما دوَّنه في المقالات، وما دوَّنه في الإبانة، وما دوَّنه في رسالة لأهل الثغر- ألَّفها وهو في طَور الكلابية وما ترَكه.

-من أهل العلم مَن ذهب إلى أنه مرَّ بثلاثة أطوار، وممَّن نص على هذا ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ وجماعة، ومن المتأخرين كُثُر.

-ومن أهل العلم مَن رأى أنه بعد مذهب الاعتزال سلك مسلك ابن كلاب، ولم يسلك مسلك أهل السنة المحضة، وإنما أراد الخير وأحبَّ متابعة طريق

السلف، وصرَّح بأنه متابع للإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، لكنه ما تخلَّص من المذهب الكلابي، وعلى هذا أيضًا جماعة من أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين.

والذي يبدو -والله أعلم- **أن التحقيق في هذا هو أن يُقال**: إنه كان بَيْن بَيْن؛ بمعنى أن مؤلفاته رَحِمَهُ اللَّهُ ليست على نسقٍ واحد، أنت إذا تأملت ونظرت في كتبه رَحِمَهُ اللَّهُ ما وجدتها على نسقٍ واحد، بل بعضها أحسن من بعض. بمعنى أن تجعل ما دوَّنه في كتابه (اللُّمَع) في رُتبة ما دوَّنه في كتاب (الإبانة)؛ هذا في الحقيقة لا يمكن أن يقال به، ما دوَّنه في كتابه (اللُّمع) ظاهر في أنه على الطريقة الكلامية، وما دوَّنه في كتاب (الإبانة) يختلف اختلافًا كبيرًا.

فأبو الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ تحسن بعد أن سلك مسلك الكلابية، ومضى على هذا مدَّة، لكنه تحسن بعد ذلك، ولا سيما لـمَّا سكن بغداد، وصار على اتصال بالحنابلة، فتحسن حاله، ولذلك شيخ الإسلام في (المنهاج) ذكر كلمة حسنة، وهي: (أنه ألَّف كتابه الإبانة لـمَّا دخل بغداد، وزاد استبصاره بالسنة) إذًا هو تحسن وقرُب كثيرًا من مذهب أهل السنة ولا سيما في أشهر كتبه وأحسنها الذي هو كتاب (الإبانة).

لكن أن يكون ما في الإبانة مطابقًا لمذهب أهل السنة سواءً بسواء؟ الجواب: لا؛ ثمَّة أشياء تدل على أنه بقيَت عليه بعض الأصول من مذهب الكلابية، ولا سيما فيما يتعلق بالصفات الفعلية، فكلامه في (الإبانة) فيما يتعلق بالمجيء والنزول والكلام كلامٌ فيه إجمالٌ، وليس فيه مخالفة أو تصريح بالرجوع عمَّا قرره في كتبه الأخرى، كما سيأتي ذكْر تفصيلٍ لهذا في كلامه إن شاء الله.

فالمقصود الذي يظهر -والله أعلم- أن أبا الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُقال: إنه بقي كُلابيًا صِرْفًا بعد مذهب الاعتزال هذا من البُعد بمكان، والله جل وعلا يقول: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام:١٥٢].

وأن يُقال: إنه قد رجوعًا تامًا كما يقرره بعض طلاب العلم، وأن ما في (الإبانة) مذهب سلفي صِرْفٌ؛ فهذا أيضًا غير دقيق، والخبير بمقالات المتكلمين والذي يقارن بين ما قرَّره في كتبه مع ما فيها من إجمال وتفصيل، يدرك حقًا أنه قد بقيت عليه بقايا من أصول ابن كلاب، كما نبَّه على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع من كتبه. فهذا فيما يبدو -والله أعلم- أنه التحقيق في حال أبي الحسن.

ومهْما يكُن من شيء؛ هذا كله بحث يستفيد منه طالب العلم المدقِّق والمتخصص في مثل هذه القضايا الدقيقة، لكن الذي يهمُّنا: أن ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن أبي الحسن يدل على فقهه من جهة أن مذهب أبي الحسن ليس فيه إشكالٌ في الصفات الخبرية الذاتية؛ ما يتعلق بإثبات الوجه واليدين والعُلو ونحوها من الصفات هذه لا إشكال عنده في أنه أثبتها، وأن إثباته حُجَّة على مذهب الأشاعرة.

وهذا الذي يبدو -والله أعلم- أنه هو ما أراده شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، أن ما قرره هذا القدر كافٍ في إثبات أن طريقة الأشاعرة المنتسبين إليه -ولا سيما من المتأخرين منهم- مخالفةٌ لطريق إمامهم، كما سيأتي إن شاء الله.

وعلى كل حال؛ الأشاعرة المتأخرون -يعني من الجُويني وما بعده، وإلى المعاصرين- الذي يبدو والله أعلم أنه ليس من دقيق القول أن نقول: إنهم وافقوا أبا الحسن في طَور الكلابية.

أُعيد: القول بأن الأشاعرة المتأخرين وافقوا أبا الحسن في الطَّور الكلابي، ولم يتحسنوا كما تحسَّن، هذا الكلام ليس بدقيق، لماذا؟ لأن أبا الحسن في الطور الكلابي ما كان عنده إشكالٌ في إثبات الصفات الذاتية الخبرية، ولا حتى كان عند ابن كلاب أصلاً إشكالٌ في هذا، إنما الإشكال كله كان في الصفات الفعلية، الأصل الذي وقع في نفوسهم امتناع قيام الأفعال بذات الله ﷻ، هذا هو أساس الإشكال عندهم.

والذي ينظر إلى هؤلاء الأشاعرة يجد أنهم لم يوافقوا أبا الحسن في الصفات الذاتية الخبرية بلْ ولا حتى في بعض الصفات الذاتية العقلية؛ كعُلو الله ﷻ، ما كان عنده إشكال لا أبو الحسن ولا حتى ابن كلاب ما كان عندهما إشكال في إثبات عُلُو الله ﷎، لكن ماذا عن أئمة هؤلاء الأشاعرة من المتأخرين، كيف كان الأمر عندهم؟ كانوا مخالفين لهذا تمامًا، ودُونَك مؤلفاتهم.

إذًا؛ الذي يبدو -والله أعلم- أن هؤلاء القوم وافقوا أبا الحسن في الطَّور الكلابي في بعض المقالات فيما يتعلق بالصفات الفعلية، ولكن القوم كان لهم مصادر أخرى، كانوا آخِذين من الجهمية والمعتزلة في كثير ممَّا قرروه. فكونهم متابعين لأبي الحسن فحسْب لا ليس بصحيح، بلْ هم -إذا أردنا التحقيق-

يخالفونهم في مسائل عدَّة، حتى في هذا الطَّور الكلابي، وقبل أن يزداد اسْتبصاره بالسنة، والله تعالى أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثمَّ قال: «مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث جملة:

قول أصحاب الحديث وأهل السنة: الإقرار بالله وملائكته وكُتبه ورسله، وبما جاء عن الله، وما رَوَاهُ الثقات عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا يردون من ذلك شيئًا.

وأنَّ الله واحدٌ أحَد، فرْد[1] صَمَد، لا إله غيره، لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا.

وأنَّ محمدًا ﷺ عبده ورسوله ﷺ.

وأنَّ الجنة حق، وأنَّ النَّار حق، وأنَّ الساعة آتيةٌ لا ريب فيها، وأنَّ الله يبعث من في القبور.

وأنَّ الله على عرْشِه كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه: ٥].



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مسألة الاستواء هنا بحث، تلاحظ أن هاهُنا إجمالًا: (وأنَّ الله على عرْشِه)، لكن هل المقصود إثبات الاستواء فعلاً لله ﷻ، أو أن الاستواء فعْلٌ فعله في العرش؟ هذا من المواضع التي فيها إجمال، وسيأتي تفصيلها إن شاء الله بعد قليل في كلامه في (الإبانة).

---

(١) أظن أنَّني نبَّهتُ سابقًا على أن (الفَرْد) لم يصح اسمًا لله ﷻ لعدم الدليل الصحيح.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأنَّ له يَدَين بلا كَيف، كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥] وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وأنَّ له عَيْنَيْنِ بلا كيف، كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

وأنَّ له وجهًا، كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[الرحمن: ٢٧].

وأنَّ أسماء اللّه تعالى لا يقال: إنها غير اللّه، كما قالتِ المعتزلة والخوارج[١].

وأقرُّوا أن للّه عِلْمًا، كما قال: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، وكما قال تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١].

وأثبتوا له السمع والبصر ولم ينفوا ذلك عن اللّه كما نفَتْه المعتزلة[٢].

وأثبتوا لله القوّة كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[فصلت: ١٥].

وَذَكَر مَذْهَبَهُمْ في القَدَرِ إلى أنْ قال: «ويقولون: القرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ

---

(١) والجهْمية أيضًا، وهذه المسألة بحثناها سابقًا، هل يقال أسماء الله هي الله أو غيره؟ هل الاسم هو المُسمَّى أم غيره؟ بحثْناها من درس أو درسين.

(٢) الذي يبدو -والله أعلم- أنه يريد المعتزلة البغداديِّين، وإلا فالبصريّون منهم، كما نبَّه شيخ الإسلام في الجزء الأول من (درْء التعارض) كانوا مثبتين للسمع والبصر، وكانوا أقرب إلى الإثبات وإلى مذهب السنة من مذهب البغداديِّين.

مخلوق، والكلام في اللفظ والوقف، مَن قال باللفظ وبالوقف فهو مبتدعٌ عندهم، لا يقال: اللفظ بالقرآن مخلوق، ولا يقال: غير مخلوق[1].

ويُقِرُّون أن اللّه يُرى بالأبصار يوم القيامة، كما يُرى القمر ليلة البَدْر، يراه المؤمنون ولا يراه الكافرون؛ لأنهم عن اللّه محجوبون، قال ﷻ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾[المطففين: ١٥] ».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مسألة رؤية الكفار لربهم يوم القيامة من المسائل الدقيقة القليلة التي حصل فيها نزاع بين أهل السنة والجماعة، **والأقوال فيها ثلاثة:**

- **القول الأول**: أن الكفار جميعًا لا يرون الله ﷻ يوم القيامة، كما اختاره أبو الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ هاهُنا، ويبدو أن إليه مَيل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

- **والقول الثاني** التفصيل: من الكفار مَن يرى الله ﷻ، وهم المنافقون المُظهِرُون للإسلام، ومنهم مَن لا يراه، وهم الكفار الأصليون، وإلى هذا ذهب ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ.

- **والقول الثالث**: أن الكفار جميعًا يرون الله ﷻ.

وإثبات الرؤية في القول الثاني والثالث عند هؤلاء أرادوا به رؤية التعريف لا رؤية التَّنعيم، رؤية التنعيم هذه لأهل الإيمان، وهي التي كان يدعو نبينا

(١) وهذه أيضًا تكلمنا عنها، أو أشرْنا إليها إشارة، وفصَّلنا القول فيها في شرح عقيدة السلف للصابوني.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربَّه بها، «وأسألُك لذَّة النظر إلى وجهِك» كما في حديث عمار رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وهذا القول اختاره ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «حادي الأرواح» واستدل له.

وإن كان ولابد من ترجيح: فهذا القول أقرب هذه الأقوال، ومهما يكن من شيء فالمسألة اجتهادية ولا يُضلَّل فيها. وعن أحمد رَحِمَهُ اللهُ فيها ثلاث روايات، وعلى كل رواية جماعة من أصحابه، ومَن أراد التوسع فيها فدُونَه رسالة شيخ الإسلام إلى أهل البحرين، فإنها مخصَّصة للبحث في هذا الموضوع، والله أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وذكَر قولهم في الإسلام والإيمان والحوض والشفاعة وأشياء...

إلى أن قال: «ويُقرُّون بأن الإيمان قولٌ وعمل، يَزيد وينقص، ولا يقولون: مخلوق.

ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار»(١).

إلى أن قال: «ويُنكرون الجَدَل والمراء في الدين والخصومة والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجَدَل ويتنازعون فيه من دينهم.

ويُسَلِّمُون للروايات الصحيحة، ولِما جاءت به الآثار التي جاءت بها الثقات، عدْلًا عن عدل، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا يقولون: كَيف؟ ولا لِمَ؟ لأن ذلك بِدْعَةٌ»(٢).

إلى أن قال: «**ويُقرُّون أن الله يجيء يوم القيامة**، كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

وأنَّ الله يقرُب من خلقه كيف شاء؛ كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]».

---

(١) إلا مَن جاء فيه دليل.

(٢) هذه قاعدة مهمة تكرَّرت في الدروس سابقًا كثيرًا، كلمتان ممنوعتان في بابَين: (كيف) في باب الغيب، و(لِمَ) في باب القدر، (لا يقولون: كَيف، ولا لِمَ).

إلـى أن قـال: «ويَرون مجانبة كل دَاعٍ إلى بدعة، والتشاغل بقراءة القرآن، وكتابة الآثار، والنظر في الفقه معَ الاستكانة والتواضع، وحُسْن الخُلُق مع بذل المعـروف، وكَـفّ الأذى، وتـرْك الغيبـة والنميمـة والسِّـعايَة، وتفقُّـد المأْكـل والمشرب».

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

أهـل السـنة والجماعـة يجمعـون بـين القـول والعمـل، بـين الاعتقـاد الصـحيح والعمل الصالح؛ فعقيدتهم الصحيحة لها آثار، ومن هذه الآثار: هذه الأخلاق الحسنة الزَّاكية التي يتخلَّقُون بها.

وقولـه: (وتـرْك الغيبـة والنميمـة والسِّـعايَة)؛ السِّـعاية: هـي النَّميمـة لكـن إذا وصلَت مَن يُخشى شره من سلطان أو ذي جاه؛ فهذه هي السِّعاية، وهي أقبح أنواع النميمة، أو أقبح ما يكون من النميمة هذه السعاية؛ لأن فيها من الأذى والضرر ما ليس في غيرها من صور النميمة. فمَن سعى فنَمَّ بأحدٍ من إخوانه عند ذي جاه قد يضرُّه فلا شك أنه وقع في شر أنواع النميمة.

تلاحظ أن أهل العلم غالبًا ما يقرنون بين الغيبة والنميمة؛ لأن بينهما علاقة شديدة؛ وذلك أن كل نميمة غيبة، وليست كل غيبة نميمة؛ كل نميمة تتضمن الغِيبة، كل مَن نمَّ فلابد أن يكون قد وقع في الغِيبة، ولا يلزم العكس.

والنَّميمة أقبح ما تكون إذا وقعَت من طالب علم، هذا خُلُقٌ مرذول يتنزَّه عنه كل صاحب مُروءة، فكيف بطالب علم متخلّقٍ بأخلاق أهله، ومتأدِّبٌ بآداب أهله، هذا من أسوأ ما يكون.

وحقيقة النَّمَّام أنه لِصّ، لكنه لِصٌّ لا يسرق المتاع وإنما يسرق المودَّات، ويقطِّع الصِّلات، ففعْله فعلٌ شديد، ولربما يفعل في ساعة أكثر مما يفعل ساحرٌ في سَنة، فنعوذ بالله من هذه الأخلاق الرَّديئة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

قال: «**فهذه جُملة ما يأمرون به، ويَستسلِمُون إليه ويرونه.**

وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله، وهو المستعان.

وقال الأشعري أيضًا في «اختلاف أهل القبلة في العرش» [1]:

فقال: «قال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجِسْمٍ ولا يشبه الأشياء.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الضمير يعود إلى من؟ إلى الله ﷻ، وهل هذه من مقالة أهل السنة؟ أنهم ينفون عن الله ﷻ أنه جسم؟ هذا ليس من مقالة أهل السنة، وهذا يؤكد ما ذكرتُ لك ممَّا بينه شيخ الإسلام أنه قد يقول مقالة يَنسبها إلى أهل السنة وما قالها أحدٌ منهم، فهذا دليل على قلَّة خبرته رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمذهب أهل السنة.

أهل السنة لا يقرِّرُون البتَّة أن الله ليس بجسم، بل يَنسِبُون إلى البدعة مَن يستعمل هذه الألفاظ المُجملة في مقام الإثبات أو حتى في مقام النفي، ومن استعملها فإنهم يسلكون معه مسلك الاستفصال. فنقول: ماذا يُراد بقولك: (الله ليس بجسْم)؟

-إذا أردت المعروف في لغة العرب وهو الجسد الكثيف ذُو اللحم والدم والعظم والعصب، هذا الذي تعرفه العرب من كلمة الجسم، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ

---

(١) في أيِّ كتاب؟ لا يزال في المقالات، هذا فصْلٌ من كتابه (المقالات).

تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون:٤]، فلا شك أن الله ﷻ لا يتصف بهذا الوصف، ليس جسمًا بهذا المعنى.

-وأما إن كنت تريد بالجسم شيئًا آخر، كما قال كثير من المتكلمين، فإن الجسم هو قائم بنفسه، أو إن الجسم هو الذي يتصف بالصفات، أو إن الجسم هو الذي يُشار إليه، فإنَّنا نقول: إن الله ﷻ قائم بنفسه ومتصف بالصفات، ويُشار إليه، فهذا المعنى الذي ذكرتَ معنى باطل، وكلمة (الجسم) لا نتعرَّض لها لا بإثبات ولا نفي بحال، هذا هو الحق في هذا المقام.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأنه استوى على العرش، كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه: ٥].

ولا نتقدَّم بين يدي اللّه في القول، بل نقول: استوى بلا كيف.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا من المواضع أيضًا التي تحتاج إلى شيء من التحرير؛ فهل يثبت أبو الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ الاستواء فعلًا لله عَزَّ وَجَلَّ؟ بمعنى أنه قام بذاته فعْلٌ لمَّا شاء، وهو كونه استوى على العرش، كما عليه مذهب أهل السنة، أو أنه أراد شيئًا آخر؟

الذي نسَبَه إليه البيهقي في كتابه (الأسماء والصفات)، وكذلك فعَل غيره كابن عساكر وغيرهما، بل هذا الذي جزم شيخ الإسلام أنه مذهبه، وذكر فيه أكثر من موضع من كتبه، وأنه هو المنصوص عنه؛ أن الاستواء ليس فعلاً قام بذات الله عَزَّ وَجَلَّ، وإنما الله عَزَّ وَجَلَّ فعل فعلًا في العرش كان به الله مستويًا عليه؛ بمعنى قرَّب العرش إليه حتى كان مستويًا أي عاليًا عليه. فتكون الإضافة هاهُنا إضافة الفعل الذي يراد في هذا المقام إنما تعلق بالعرش ولم يتعلق بذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، هذا الذي حمَلَه عليه مَن ذكرتُ لك، والله عَزَّ وَجَلَّ أعلم.

والكلام على كل حال هاهُنا فيه شيء من الإجمال.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأنَّ له وجهًا، كما قال: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وأنَّ له يَدَيْنِ، كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

وأنَّ له عَيْنينِ، كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

وأنَّه يجيءُ يومَ القيامَةِ هو وملائكتُهُ، كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢].

وأنَّه ينزلُ إلى السَّماء الدُّنْيا كما جاءَ في الحَديث.

ولم يقولُوا شيئًا إلَّا ما وجَدُوهُ في الكتاب أو جاءَتْ به الرِّوايةُ عن رَسُولِ اللّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه قاعدة حسنة: (ولم يقولوا شيئًا إلا ما وجدوه في الكتاب، أو جاءت به الرواية عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هو بمعنى ما تكرَّر كثيرًا عند أهل السنة، أنهم لا يتجاوزون القرآن والحديث.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقالـت المعتزلـة: إنَّ الله اسْتَوَى على العَرْشِ؛ بمعنى: استولى...». وذكر مقالات أخرى.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ليت أن كثيرًا من الأشاعرة يُدركون أن القول الذي يتبنَّونه من أن الاستواء بمعنى الاستيلاء، هو قول أعدائهم المعتزلة، بنصِّ مَن؟ لا بنصّ علماء الوهابية كما يَنسِبُونهم، وإنما هذا بنصّ الإمام الجليل الذي يعظمونه بل ويَنتسبون إليه، هو نفسه يقول هذا مذهب مَن؟



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقالت المعتزلة: إن الله استوى على العرش؛ بمعنى: استولى.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

أنتم تُظهرون عِدائكم للمعتزلة في كل موضع، وهذا قولهم، والأشعري مخالف لهم في ذلك بل ردَّ عليهم كما سيأتي في (الإبانة) إن شاء الله، فكيف تقولون: إن هذا هو مذهب أبي الحسن ونحن بما قال أبو الحسن قائلون، ونحن

على عقْد الأشعري، أيّ عقدٍ للأشعري؟ هذه مسألة عظيمة جدًا، أبو الحسن يخالفكم فيها، وأبو الحسن يقول: هذا مذهب الذين تُضَلِّلونهم وهم المعتزلة، ثم تقولون: مذهب أبي الحسن، وأنه يقول: الاستواء هو الاستيلاء، ونحن على هذا المذهب؟! هذا لا يتأتَّى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال أيضًا أبو الحسن الأشعري، في كتابه الذي سمَّاه «الإبانة في أصول الديانة»، وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنَّفه، وعليه يعتمدون في الذَّبِّ عنه عند من يَطعَن عليه-.

قال: فصلٌ في إبانة قول أهل الحق والسنة:



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا نقلٌ آخر عن أبي الحسن من كتابه (الإبانة في أصول الديانة)، قال: (وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنَّفه)، يقول في الأصل: أنه أحسن كتاب صنَّفه، وسواء كان هذا أو هذا، هذا ينطبق على كتاب (الإبانة).

ونصَّ شيخ الإسلام في الجزء الأول من (بيان التلْبيس) أن الإبانة أشهر مؤلفاته وآخرها، وممَّن نصَّ أيضًا على أنه آخر مؤلفاته بعض مَن سبق شيخ الإسلام، كابن دِرْباس له رسالة في الذَّب عن أبي الحسن، وهو قد توفي في (ستمائة وخمسة)، يعني قبل أن يولد شيخ الإسلام، نصَّ على أن هذا آخر كُتب أبي الحسن. وممَّن نص على أنه آخر كتبه: ابن كثير، وابن العماد، وغيره هؤلاء من أهل العلم الذين نصُّوا على هذا المعنى.

على كل حال؛ هذا حقًّا أشهر المؤلفات وأحسنها وآخرها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

قال: فصلٌ في إبانة قول أهل الحق والسُّنَّة:

فإن قال قائلٌ: قد أنكرتم قول المعتزلة، والقدرية، والجهميَّة، والحروريَّة، والرافضة، والمرجئة، فعرِّفُونا قولكم الذي به تقولون، ودِيانتكم التي بها تُدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به، ودِيانتنا التي ندين بها: التمسُّك بكلام ربنا وسُنة نبينا، وما رُوِيَ عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك مُعتَصِمُون، وبما كان يقول به أبو عبد اللّه أحمد بن حنبل -نضَّر اللّه وجهه ورَفَع درجته، وأجزَل مَثوبتَه- قائلون، ولِما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق، ودفَع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمَعَ به بدع المبتدعين، وزَيغ الزائغين، وشكّ الشاكين، فرحمة الله عليه من إمامٍ مُقدَّم، وجليلٍ مُعظَّم، وكبيرٍ مُفَهَّم.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهذا الكلام ممَّا يُذكر لأبي الحسن، وعليه يُشكر، وما وصَف به الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ حق، قد أحسن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما بيَّن أن الإمامة ارتبَطَت بأحمد، حتى لا يكاد أن يُذكر إلا بوصْف الإمامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما جعل الله سبحانه له من القبول الحسن في نفوس أهل الإسلام والإجلال والتقدير، لعلَّ هذا جزاء معجَّل لوقفته العظيمة ونصْرته للسنة، ولا سيما في أيام المحنة، محْنة القول بخلْق القرآن، فجزاه الله عن المسلمين خير الجزاء.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

«وجُملة قولنا: أنا نُقِرّ بالله وملائكته، وكتبه ورسله، وبما جاءوا به من عند الله، وبما رَواه الثقات عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا نَرُدُّ من ذلك شيئًا، وأنَّ الله واحدٌ لا إله إلا هو، فرْدٌ صمَد لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا.

وأن محمدًا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق.

وأن الجنة حق، والنار حق، وأن الساعة آتيةٌ لا ريب فيها، وأنَّ الله يبعث من في القبور.

وأنَّ اللّه مستوٍ على عرشه، كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وأنَّ له وجهًا، كما قال: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وأنَّ له يدين بلا كيفٍ، كما قال: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وأنَّ له عينين بلا كيف، كما قال: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾[القمر: ١٤].

وأنَّ مَن زَعَمَ أن أسماء الله غيره كان ضالًا ... ».

-وذكَر نحوًا ممَّا ذكَر في «الفِرق»- إلى أن قال:

ونقول: إن الإسلام أوسع من الإيمان، وليس كل إسلام إيمانًا.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هنا مسألة العلاقة بين الإسلام والإيمان؛ قال: (ونقول: إن الإسلام أوسع من الإيمان، وليس كل إسلام إيمانًا)؛ هذا الموضع الذي يبدو -والله أعلم- أنه قرر فيه ما قرَرته المرجئة، وليس مقرِّرًا لمذهب أهل السنة.

وانتبه! فبعض من اطلع على هذا الكلام أثنى عليه ظنًا منه أنه يوافق مقالة أهل السنة، وأن النظر إلى أن الإسلام أوسع من الإيمان باعتبار أن كل مؤمن مسلمًا، وليس كل مسلم مؤمنًا، لكن ليس هذا هو المراد، هو في هذا الكلام يقرِّر مذهب المُرجئة من أن الإسلام أوسع من الإسلام، وليس كل إسلامٍ إيمانًا، إنما الإيمان خصلة من الإسلام، فالإسلام أوسع.

وهذه الجملة بنصها ناقشها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه (الإيمان الكبير) لكن ساقها من كلام الباقلاني، الباقلاني نصَّ على هذه الجملة في كتابه (التمهيد) وناقشه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وبين أن هذا مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة، فالذي نص عليه الباقلاني هو نفس ما نصَّ عليه أبو الحسن.

وأما عن الحق والصواب في هذا المقام: فهذه المسألة ربما إذا نظر فيها طالب العلم، يجد شيئًا من الإشكال في فهم كلام أهل العلم في هذه المسألة، فمرة يقولون: الإسلام والإيمان إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، ومرة يقولون: إن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا، وإن الإيمان أوسع من الإسلام، أو أن أهل الإيمان أخص من أهل الإسلام.. في عبارات ربما تُستشكَل من بعض طلبة العلم.

فأقول لك فيها قولًا يريحُك، وبه خلاصة القول في هذه المسألة على مذهب أهل السنة المعتمد، ما عليه جمهور أهل السنة والجماعة وهو الحق في هذا إن شاء الله.

الأدلة التي تناولَت الإسلام والإيمان جاءت على ضربَين، إذًا لابد حين النظر في هذا الموضوع أن تتنبَّه إلى هذين النظرين وإلى هذين الضربين:

أولًا: النظر إلى الإسلام والإيمان باعتبار دلالتهما على الدين.

وثانيًا: النظر إلى الإسلام والإيمان باعتبار دلالتهما على مراتب الدين.

إذًا عندنا نظران:

أمّا النظر الأول، وهو باعتبار دلالة الإسلام أو الإيمان على الدين دين محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فالحق أن بينهما فرقًا، وليسا مترادفَين، فالإسلام هو الإيمان، والإيمان هو الإسلام، كما ذهب إلى هذا طائفة؛ كسَعيد بن جُبير، والبخاري، ومحمد بن نصر المروزي، وابن عبد البَرّ، وابن حزم، وغيرهم من أهل العلم.

هذا القول لا شك أنه غير صحيح، بلْ إن بينهما فرقًا، ولكنهما من الكلمات التي إذا اجتمعت افترقَت، وإذا افترقَت اجتمعَت؛ فإذا اجتمع الإسلام والإيمان في سياقٍ واحد افترقا في المعنى، فالإسلام هو الدين الظاهر، والإيمان هو الدين الباطن، ويدل على هذا حديثُ جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وأما إذا افترقا فذُكر كل واحد على حِدَة، فإنهما بمعنى واحد، ويدل على هذا حديثُ وفْد عبد القيس، حيث إن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسَّر الإيمان لـمَّا قال: (آمُرُكم بالإيمان بالله وحده) فسَّره بما فسَّر به الإسلام في حديث جبريل، فقال:

(آمُرُكم بالإيمان بالله وحده، أَتَدرُون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلمن قال: أن تشهدوا أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، وتقيموا الصلاة، وتؤدوا الزكاة، وتصوموا رمضان، وتحجوا البيت، وتؤدوا الخُمُس من المَغْنَم). والحديث في الصحيحين.

فالشاهد: أن الكلمتان لـمَّا افترقتا اجتمعتا، فهذا بالنظر إلى دلالة الإسلام والإيمان على الدين، لأن جبريل عليه السلام جاء يسأل عن الدين، قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أتاكم يعلّمكم أمْر دينكم).

أمَّا بالنظر إلى مراتب الدين فهذا نظر آخر، فنقول فيه:

أولًا: عندنا هنا نظرٌ من جهة ما يندرج تحت الإيمان من خصال، وما يندرج تحت الإسلام من خصال؛ فالإيمان أوسع، والإيمان أعلى رُتبة؛ الخصال التي تندرج تحت مُسمى الإيمان أوسع من الخصال التي تندرج تحت مُسمى الإسلام، وعليه فالإيمان أوسع، والإيمان أعلى رُتبة. ولذلك نجد أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤]. وفي الصحيحين من حديث سعد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لـمَّا قال: (فإني أراه مؤمنًا، قال: أو مسلمًا).

فهذا بالنظر إلى مراتب الدين؛ فالإيمان أوسع، لأنه يشمل فعل كل ما أمر الله عَزَّ وَجَلَّ به، وترْك كل ما نهى الله عنه، وليس هذا هو الإسلام، ولذا يدخل في الإسلام أهل الكبائر ومَن عنده إيمان مُجمَل، هؤلاء ما أتوا بكل خصال الإيمان، ولذلك نجد النصوص التي فيها الوعد بالجنة ترتبط بالإيمان ولا ترتبط بالإسلام.

إذًا: من حيث الخصال التي تدخل وتندرج تحت مسمى الإيمان فالإيمان أوسع، والإسلام أقلّ. ثم نبْنِي على هذا: أن رُتبة الإيمان أعلى، كما دلَّ عليه ما ذكرتُ لك.

ثم نقول بناء على هذا: إنَّ أهل الإيمان أخصّ من أهل الإسلام، ونقول: إن كل مؤمن مسلمًا، وليس كل مسلم مؤمنًا، كل مَن حقق درجة الإيمان فإنه قد حقق ولابد درجة الإسلام، أتى بأصل الإيمان وفعل ما فعل من واجباته وخصاله، وترك ما ترك من خصاله وواجباته، ولكنه قصَّر، ترك بعض الواجبات وارتكب بعض المنهيات، هذا الذي وصل إلى درجة الإسلام وما ارتقى إلى درجة الإيمان.

أما الذي أتى بدرجة الإيمان فإنه قطعًا أتى بدرجة الإسلام، ومن أتى بدرجة الإحسان فقد أتى بدرجة الإسلام ومرتبة الإيمان أيضًا، فإنه ارتقى بعد فعل الواجبات وترك المنهيات إلى فعل المستحبات وترْك المكروهات والمُشتبهات.

إذًا لابد من التفريق بين الأمرين، إذا كانت النصوص متعلقة ببيان الدين، فننظر بالنظر الأول: إذا اجتمع الإسلام والإيمان في سياقٍ افترقا في المعنى، وإذا افترقا في السياق اجتمعا في المعنى.

أمَّا إذا كان النظر والبحث والتعلق راجعًا إلى مراتب الدين، فإنَّنا نقول: الإيمان أوسع وأعلى رُتبة، وأهله أخصّ، ما معنى (أهله أخص)؟ كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا، وعليه فأهل الكبائر لا نُسميهم مؤمنين، إنما نُسميهم: مسلمين.

وبهذا تفهم كثيرًا من نصوص الوعيد التي جاء فيها الوعيد بنفي الإيمان، يعني إذا قرأت: (والله لا يُؤمن مَن لا يأْمَن جارُه بوائقه)، (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) تفهمه بناء على هذه القاعدة وعلى هذا النظر، (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) هل المقصود أنه خرج من الإسلام؟ لا، إنما خرج من الإيمان، فوقع في الإسلام، كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ففهْم هذا الموضوع في ضوء هذين النظرَين يحُلّ عنك إشكالات كثيرة، وتجتمع به النصوص بتوفيق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

«**ونقول**: إنَّ الإسلام أوسَعُ من الإيمان، وليس كُلُّ إسلامٍ إيمانًا، ونَدِين بأن اللّه يقلِّبُ القلوبَ بين أصبُعَين من أصابع اللّه ﷻ، وأنه ﷻ يَضَع السماوات على أصْبُع، والأرضين على أصْبُع، كما جاءت الرواية عن رسول اللّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

إلى أن قال: «وأن الإيمان قول وعمل، يَزيد وينقص.

ونُسَلِّم الروايات الصحيحة التي رواها الثقات عدلًا عن عدْل، حتى ينتهي إلى رسول اللّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

إلى أن قال: «ونُصدِّق بجميع الروايات التي أثبتها أهل النقل من النزول إلى سماء الدنيا، وأن الرب ﷻ يقول: «**هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟**»، وسائر ما نَقَلُوه وأثبَتُوه خلافًا لِما قال أهل الزيغ والتضليل.

ونُعَوِّل فيما اختلفنا فيه على كتاب رَبّنا، وسُنة نبينا، وإجماع المسلمين وما كان في معناه.

ولا نَبتَدِع في دين اللّه ما لم يأذن لنا به، ولا نقول على اللّه ما لا نعلم.

ونقُولُ: إنَّ اللّه يجيء يوم القيامة، كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢].



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لاحِظ أنه قرَّر النزول وقرَّر المجيء بإجمال، لكن تجد تفصيلاً عند أبي الحسن في رسالته إلى أهل الثغر، وهذه الرسالة كتبها بعد ترك مذهب الاعتزال؛ لـمَّا أتى إلى موضوع المجيء لله ﷻ وموضوع النزول قال: (وليس مجيئه حركة ولا زوالًا)، ثم قال في موضوع النزول: (وليس نزوله تعالى نُقْلَةً)، هل هذا التقرير وهذا النفي الذي ذكره من منهج أهل السنة والجماعة ومسلكهم؟ لا، وإنما هذا فيه قرينة على أنه يؤوِّل صفات الأفعال بالصفات الذاتية، فهذا قرينة على القاعدة المستمرة عند الكلابية، وهي نفي الصفات الفعلية عن الله ﷻ، والله ﷻ أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأنَّ الله يقرُبُ مِنْ عِبادِه كيف شاء، كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وكما قال: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النجم].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا أحد الأقوال التي قِيلت في هذه الآية من (سورة النجم)، ولكن التحقيق: أن الدُّنوّ والتدلِّي فيها -والتدلِّي في معناه قريب من معنى النزول- أنه لجبريل عليه السلام وليس لله سبحانه وتعالى في هذه الآية، الدُّنو والتدلِّي في الآية إنما هو لجبريل عليه الصلاة والسلام، أنه دنى فتدلَّى، فكان قاب قوسَين أو أدنى من محمد صلى الله عليه وسلم، كما قال هذا: عائشة رضي الله عنها، وابن مسعود، وأبو هريرة رضي الله عنهم أجمعين.

قال ابن كثير رحمه الله في التفسير: (ولا يُعرف لهم مخالف من الصحابة)، والسياق على كل حال يدل عليه، وقد أفاض في هذا ابن القيم رحمه الله في كتابه ﴿مدارج السالكين﴾، وأثبته من ستة عشر وجهًا؛ أن الدُّنو والتدلِّي في هذه الآية آية النجم إنما هو دُنو وتدلِّي جبريل، وليس دُنو وتدلِّي الله سبحانه وتعالى .

ومع ذلك الدُّنو والتدلِّي ثابت لله سبحانه وتعالى ولكن في الحديث وليس في الآية، الدُّنو والتدلِّي ثابت في الحديث فيما خرَّجه البخاري رحمه الله من حديث المعراج الطويل، وفيه: (ثم دنى الجبار ذُو العزَّة فتدلَّى، فكان قاب قوسَين أو أدْنَى)، والحديث في

صحيح البخاري، وفي تصريحٌ بأن الذي دنَى هو الجبار ربُّ العزة، (ثم دنى الجبار ذُو العزَّة فتدلَّى، فكان قاب قوسَين أو أدْنَى).

ومَن لم يُمعِن النظر ظن أن الذي في الآية هو الذي في الحديث، إنما الصواب والتحقيق: أن الذي في الآية راجع إلى جبريل عليه السلام، وأن الذي في الحديث راجع إلى الله سبحانه وتعالى، فنعتقد بدُنُو الله سبحانه وتعالى وتدلِّيه على ما يَلِيق به تبارك وتعالى، والشَّأن في هذا كالشَّأن في بقية الصفات الفعلية له جل وعلا، كما أنه يأتي وكما أنه يجيء سبحانه وتعالى كذلك يدنو ويَتدلَّى كيف شاء تبارك وتعالى.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

إلى أن قال: وسنَحتَجّ لِما ذكرْناه من قولنا وما بقي ممَّا لم نذكره بابًا بابًا.

ثم تكلَّم على أن الله يُرى، واستدل على ذلك.

ثم تكلَّم على أن القرآن غير مخلوق، واستدل على ذلك، ثم تكلَّم على من وقف في القرآن وقال: لا أقول: إنه مخلوق، ولا غير مخلوق، ورد عليه.

ثم قال: (باب ذكر الاستواء على العرش).

فقال: إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟

قيل له: نقول إن الله مستوٍ على عرشه، كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥].

وقال تعالى حكاية عن فرعون: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۞ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٦- ٣٧] **كـذَّب موسى في قوله: إن الله فوق السموات.**

وقال: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]. فالسموات فوقها العرش، فلما كان العرش فوق السموات قال: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾؛ **لأَنَّه مُسْتَوٍ على العَرْشِ الذي هو فوق السَّماوات، وكُلُّ ما علا فهو سَماءٌ، والعرشُ أعلى السَّماوات.**

وليس إذا قال: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ يعني جميع السموات، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السموات، ألا ترى أن اللّه ﷻ ذكر السموات فقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦]، ولم يُرِدْ أن القمر يَملَؤُهُنَّ وأنه فيهنَّ جميعًا.

ورأينا المسلمين جميعًا يرفعون أيديهم إذا دَعَوا نحو السماء؛ لأن اللّه تعالى مستوٍ على العرش الذي هو فوق السماوات، فلولا أن الله على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لا يحطُّونها إذا دَعَوا إلى الأرض».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

على كل حال تلاحظ أنه لما جاء إلى موضوع الاستواء، ما فصَّل فيه التفصيل الذي يزيل الالْتباس أو الإجمال، أو يُبين أنه لا يقول بخلاف قول الكلابية في هذا المقام، ولذلك يستدل بأدلة العلو، وأبو الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ وكذلك ابن كُلاَّب كانا مثبِتَين لعُلو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ دون رَيب. على كل حال الأمر في موضوع الاستواء فيه بحث أشرتُ فيه إليك بإشارة مُقتضَبَة سابقًا.

قال: (ورأينا المسلمين جميعًا يرفعون أيديهم إذا دَعَوا نحو السماء؛ لأن اللّه تعالى مستوٍ على العرش الذي هو فوق السموات)؛ وهذا من استدلال السلف رحمهم الله، أنهم يستدلون بالفطرة، فلا يدعو أحدٌ الله ۵ إلا رفَع يديه في السماء، ويجد أن ضرورةً في نفسه تجعل قلْبه وبصره ويده تتجه إلى جهة العُلو، فهذا استدلالٌ سلفي أثري صحيح.

قوله: (فلولا أن الله على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لا يحطُّونها إذا دَعَوا إلى الأرض)؛ يعني تلاحظ أنهم لا يفعلون هذا الفعل اعْتباطًا، رفْع اليدين إلى السماء عند الدعاء ليس فعلاً اعْتباطيًا، وإلا لماذا ما أنزلوها إلى الأرض وحطُّوها إلى الأرض؟ هذا دليل على أن الفطرة هي اعتقاد علو الله ﷻ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثم قال:

فصلٌ

وقد قال القائلون من المعتزلة، والجهمية، والحرورية: إن معنى قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ أنه استولَى ومَلَك وقهَر، وأن اللّه ﷻ في كل مكان، وجَحَدوا أن يكون الله على عرشه -كما قال أهل الحق- وذهبوا في الاستواء إلى القُدْرة.

فلو كان هذا كما ذكروه كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة؛ لأن اللّه تعالى قادر على كل شيء.

والأرض فاللّه قادر عليها وعلى الحُشُوش وعلى كل ما في العالم، فلو كان اللّه مستويًا على العرش بمعنى الاستيلاء -وهو ﷻ مستولٍ على الأشياء كلِّها- لَكَان مستويًا على العرش، وعلى الأرض، وعلى السماء، وعلى الحُشُوش والأقذار؛ لأنه قادرٌ على الأشياء مستولٍ عليها، وإذا كان قادرًا على الأشياء كلها لم يَجُزْ عند أحد من المسلمين أن يقول: إن الله مستوٍ على الحُشُوش والأخلية، لم يَجُزْ أن يكون الاستواء على العرش: الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، وَوَجَب أن يكون معنى الاستواء يختصّ بالعرش دون الأشياء كلها.

وذكر دلالات من القرآن والحديث والإجماع والعقل.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

من محاسن ما في كتاب (الإبانة): رُدوده على المتأولين في مسألة الاستواء وفي مسألة اليد أيضًا، وفي مسائل نحوها ممَّا ذهب إليه الجهمية والمعتزلة، ومع الأسف ذهب إليه كثير ممَّن ينتسبون إلى هذا الإيمان الذي يرُدّ هذه التأويلات، فقد أحسن ما شاء الله أن يُحسِن في الرد على مَن أوَّل الاستواء بأنه الاستيلاء، أو أنه قُدْرة الله ﷻ على العرش، استوى على العرش يعني: أن الله ۵ قدِر على العرش، وأنه استولَى عليه، فرَدُّه في غاية الحُسْن، فرَحِمَهُ اللَّهُ على ذلك.

وأُنبِّه هنا إلى خطأ وقع فيه طبعة مشهورة من الإبانة، طبعة الدكتورة فوقِية حسين، الطبعة المشهورة للإبانة، حيث جاء في هذه الطبعة: (وأنه مستوٍ على عرشه سبحانه بلا كيف ولا استقرار) فيها إضافة (بلا كيف). أما بلا كيف فهذه حق، لكن (ولا استقرار) هذا ليس من مذهب أهل السنة، وهذه ليست من كلام أبي الحسن، وليست في شيء من نُسخ كتاب الإبانة، ولا فيما نقله الأئمة عن أبي الحسن كشيخ الإسلام، شيخ الإسلام نقل هذا الكلام في (بيان التلْبيس) وغيره، وغير موجودة هذه الجملة: (بلا كيف ولا استقرار) فتنبَّه إذا مرَّت بك.

لأنِّي وجدتُ بعض الأشاعرة المعاصرين يتندَّر على أهل السنة فيقول: إذا كنتم تقولون بأن أبا الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ يثبت الاستواء لله جل وعلا على ما هو في مُجمل كلامه، فإنه يخالفكم؛ لأنه يقول: (إن الاستواء بلا استقرار)، ويُحيلون إلى هذه الطبعة، ولكن هذا الكلام غير صحيح عن أبي الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وذكر دلالات من القرآن والحديث والإجماع والعقل ، ثم قال:

«بابُ الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين»

وذكر الآيات في ذلك، ورَدَّ على المتأوِّلين لها بكلام طويل لا يتَّسع هذا الموضع لحكايته: مثل قوله: «فإن سُئلنا: أتقولون لله يدين؟

قيل: نقول ذلك، وقد دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ورُوِيَ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إنَّ اللّه مَسَحَ ظَهْرَ آدَمَ بِيَدِهِ فاسْتَخْرَجَ مِنْه ذُرِّيَّتَهُ**»، وقد جاء في الخبر المذكور عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**أنَّ اللّه خَلَقَ آدم بَيَدِه، وخَلَق جنَّة عَدْن بيدِه، وكتَبَ التوراة بِيَدِهِ، وغَرَسَ شجرةَ طُوْبَى بِيَدِهِ**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا جاء بنحوه ليس بلفظه ولكن بنحوه من حديث عبد الله بن الحارث، كما ذكر المحقِّق وفقه الله، لكن هذا لا يصح عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، إنما العمدة في هذا الباب على ما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (إنَّ الله خلَق أربعة أشياء بيده: العرش، والقلَم، وعَدْن) يعني جنَّة عدْن، (وآدم، ثم قال لسائر خلْقه: كُنْ فكان)، وهذا الأثر أثر صحيح، أخرجه عثمان بن سعيد في نقْضه على بِشْر، والحاكم، والآجرّي، والبيهقي في (الأسماء والصفات) وغيرهم من أهل العلم.

وجاء نحوه عن ابن عباس رضي الله عنهما عند عبد الله بن أحمد لكن الإسناد ضعيف. وجاء نحوه أيضًا عن كعب الأحبار رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند الآجرّي في كتاب (الشريعة).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وليس يَجُوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عَمِلْتُ كذا بيديَّ، ويعني بها النِّعْمة، وإذا كان الله إنَّما خاطب العرب بلُغَتها، وما يجري مَفهومًا في كلامها، ومعقولًا في خِطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل البيان أن يقول القائل: فعلْتُ بيديّ -ويعني بها النعمة- بَطَلَ أن يكون معنى قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِيَدَيَّ﴾ النِّعمة».

وذكر كلامًا طويلاً في تقرير هذا ونحوه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا كلامٌ حسن صحيح، وهو أن العرب إذا تكلمت باليد فأضافت الفعل إلى اليد، وعُدِّي الفعل إلى اليد بالباء، فإنه لا يراد إلا مباشرة اليد، ولا يأتي في هذا السياق أن المراد القُدْرة أو النعمة. فإذا قلْتَ: (كتبتُ بيدي، وأخذْتُ الكأس بيدي) فالمراد: ما باشَرَتْه اليد، وليس المراد أن لك قدرة على القلم أو الكأس، أو أن لهذا نعمة عليك.

فهذا كلام حسن، يَرُدّ مذهب المتأولين الذين أوَّلوا قول الله جل وعلا: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] أن اليد هاهُنا بمعنى: القدرة، وثَمَّة أوجه كثيرة للرَّد على هذا المعنى.

وأُحيلُك إلى موضعٍ في غاية الأهمية وأُوصيك -يا طالب العلم- أن ترجع إليه، فإنه يشْفيك ويكفيك في صفات كثرة وقع فيها النزاع بين أهل السنة

والمتكلمين، تجد في هذا الموضع ما لا تكاد تجده مجموعًا في غيره، وهو ما في كتاب (مختصر الصواعق) من الأمثلة العشرة التي ساقها ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ لِما ادُّعِيَ فيه المجاز من صفات الله تَعَالَى، ونقَض هذا نقضًا في غاية الحُسْن، ذكر تأويل القوم لصفة المجيء، والرحمة، والنور، والعُلو، والاستواء، والنزول، والوجه، واليد، إلى آخر ما ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ، ونقَضَه من أوجه كثيرة، وخَتَم الأمثلة بصفة الكلام، واستغرق هذا الموضع المجلد الثالث تقريبًا من الطبعة المحققة، وتتمة الكلام في صفة الكلام كان في الجزء الرابع.

فهذا موضع في غاية الأهمية، أُوصيك بالرجوع إليه؛ أن تقرأه، وأن تفهمه، وأن تُلخصَه إن استطعت أيضًا، فإنه في غاية الحُسْن والجودة، (مختصر الصواعق) الأمثلة العشرة التي ساقها رَحِمَهُ اللَّهُ لبيان خطأ تأويل المتكلمين لأدلة هذه الصفات بدعوى المجاز فيها.

قال: (وذكر كلامًا طويلاً في تقرير هذا ونحوه)؛ وعلى كل حال كلامه في (الإبانة) كلام طويل، وفيه مباحث أخرى، وفيه أشياء كما ذكرتُ لكم تُؤخَذ عليه حتى في باب القدر في مسألة القدرة والاستطاعة، عنده أشياء تنبَّه إذا قرأتَها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المُتكلِّم -وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري، ليس فيهم مثْله لا قبله ولا بعده- قال في كتاب (الإبانة) الذي صنَّفه:



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا نقلٌ عن القاضي أبي بكر البَاقِلاَني، لعل هذا الضبط هو أصح ما قِيل (البَاقِلاَني) وهو كما وصفه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري، ليس فيهم مثْله لا قبله ولا بعده)، وكرَّر هذا الوصف في غير هذا الموضع أيضًا، ذكر في (درء التعارض) المجلد الثاني -على ما أذكر- قال: (لم يكن في المنتسبين إلى ابن كلاب، والأشعري أجلّ منه ولا أحسن تصنيفًا)، وذكر نحو هذه الكلمة في موضع ثالث أيضًا، وعُدَّ عند جماعة المؤسس الثاني لمذهب الأشاعرة.

وسيأتي معنا بيان شيء من عقيدة الباقلاني، وهو في الجملة ممن يثبت الصفات الذاتية الخبرية لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولا سيما ما جاء منها في القرآن على طريقة متقدِّمي الأشاعرة، وإن كان هذا الإثبات نقول: إنه إثباتٌ في الجملة، وإلا فإنه ليس مطابقًا تمام المطابقة لمذهب أهل السنة والجماعة، كما سيأتي إن شاء الله فيما ينقله الشيخ عنه، لكنه قد الْتزم بقاعدة المتكلمين، وهي: (نفي قيام الصفات الاختيارية بذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) ولأجلها أوَّل هذه الصفات.

وكتابه (الإبانة) الذي ينقل عنه الشيخ هاهُنا مفقود فيما أعلم، وإن كان كثيرٌ مِمَّا نُقِل في هذا النقل موجود في كتابه الذي بين أيدينا، وهو مطبوع ومشهور ومن أشهر كتبه، أَلَا وهو كتاب (التمهيد)، فكثير مما ذكره هنا موجود في كتاب (التمهيد).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فإن قال قائل: فما الدليل على أنَّ للّه وجهًا ويدًا؟

قيل له: قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] **فأثبت لنفسه يدًا ووجهًا.**

فإن قال قائل: فلِمَ أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لا تعقلون يدًا ووجهًا إلا جارحة؟

قلنا: لا يجب هذا، كما لا يجب إذا لَم نَعقِل حيًا عالما قادرًا إلا جِسمًا أن نقضي نحن وأنتم بذلك على الله ﷻ، وكما لا يجب في كل شيء كان قائمًا بذاته أن يكون جوهرًا؛ لأنَّا وإيَّاكم لم نجد قائمًا بنفسه في شاهدنا إلا كذلك.

وكذلك الجواب لهم، إن قالوا: فيجب أن يكون عِلمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفات ذاته عَرَضًا، واعتلُّوا بالوجود.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا النقل فيه أن الباقلاني كان مثبتًا الوجه واليد لله ﷻ، بل إنه -كما سيأتي- كان ينكر على مَن تأول هاتين الصفتين، لكن الإشكال عنده هو في الزيادة على هذا الإثبات، حيث إنه يثبت اليد وينص على أنها ليست جارحة، كما أنه يثبت العين ويقول إنها ليست حاسة، وهَلُمَّ جَرًّا في جملة من الصفات التي أثبتها.

وهذا النفي ليس من طريقة أهل السنة، فكلمة (الجارحة) لا يستعملها أهل السنة والجماعة في إثباتٍ ولا في نفيٍ، لا يقولون: إن يد الله ﷻ جارحة، ولا يقولون: إنه متصف باليد لا على أنها جارحة، وإنما يقولون: إنها يد تَليق بالله ﷻ، لا كَأيدي المخلوقين، على حدّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

يقول: (وكذلك الجواب لهم إن قالوا: فيجب أن يكون عِلمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفات ذاته عَرَضًا)؛ في الجملة التي قبلها يقول: إذا كُنَّا لا نعقل ولا نشاهد مَن هو حيًا وعَليمًا وقديرًا إلا وهو جسم، ومع ذلك فإنَّنا أثبتنا الحياة والعلم لله ﷻ ولم نقل إنه جسم، وكذلك الأمر في الوجه واليدَين، يعني أولئك الذين يعترضون على هذا الإثبات للباقلاني يقولون: كيف تثبت لله وجهًا ويدًا، والوجه واليد لا تكونان إلا في جسم؟ يقول: كما أنكم أنتم تثبتون لله عِلمًا وحياة وقدرة، ونحن لا نعقلها إلا بجسم، فإذا وسِعكم إثباتها لله ﷻ مع وجود هذا الإشكال، فقُولوا كذلك في صفة اليد والوجه إنها تُثبت لله ﷻ على الوجه اللائق به، وإن كانت لا تُعقل في الشاهد إلا في الأجسام.

وهاهُنا أيضًا إشكال؛ وهو مسألة الجسم، وإن كانت يُمكن أن يُقال: إن السياق يدل على أنه يريد الجسم المخلوق، أو جسم الإنسان، أو أجسام بني آدم، فإن كان الأمر كذلك فلا شك أن الله ﷻ مُنزَّهٌ عن أن يكون جسمًا كأجسام بني آدم.

يقول: (وكذلك الجواب لهم إن قالوا: فيجب أن يكون عِلمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفات ذاته عَرَضًا، واعتلُّوا بالوجود)؛ يعني يقول: إذا قالوا نحن لا نثبت هذه الأشياء؛ لأنها أعراض، والله ﷻ لا تقوم به الأعراض، فالرد عليهم يكون: بأن الذي قام بالله ﷻ شيء لائقٌ به تبارك وتعالى، ومن كان مثبتًا لهذه الأشياء ولا غضاضة عنده في أن يثبتها مع كونه متوقفًا في الوجه واليدين فإنه يكون متناقضًا؛ لأن إثبات السمع والبصر والحياة والكلام لله ﷻ وُجِدَ المقتضي للمنع في زعْم هؤلاء الذي ذكروه في اليد والوجه، يعني إذا كنتم توقفتم في الوجه واليد لأنها من صفات الأجسام، فكذلك يلزمكم فيما يتعلق في الحياة والكلام والسمع والبصر؛ لأن هذه أعراض في الأجسام، فالباب باب واحد، والقول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر.

إذًا إن قالوا: (فيجب أن يكون عِلمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره، وسائر صفات ذاته عَرَضًا، واعتلوا بالوجود) يعني لا نعرف في الوجود هذه الصفات إلا وهي أعراض في أجسام، (واعتلُّوا بالوجود) يعني: بما هو موجود، وما هو في الشاهد، فلا تُعرف هذه إلا في الأعراض؛ فالجواب: أنها لا تلزم في حق الله ﷻ، وإن كانت هكذا في الموجودات.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

قال: فإن قال:

فهل تقولون: إنه في كل مكان؟

قيل له: معاذ اللّه! بل هو مستوٍ على عرشه، كما أخبر في كتابه فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

أحسن الباقلاني حينما نفى أن يكون الله جل وعلا في كل مكان، بل هو مستوٍ على عرشه، واستدل أيضًا بما جاء في أدلة العُلُو، إضافةً إلى هذه الآية التي فيها إثبات استواء الله ﷻ على العرش.

لكن هلْ إثبات الباقلاني للاستواء موافقٌ لإثبات أهل السنة والجماعة؟

من أهل العلم، ومنهم: السِّجزي في رسالته في (الرد على مَن أنكر الحرف والصوت)، نص على أن الباقلاني يقول في الاستواء: إنه فعْلٌ فعله الله ﷻ في العرش، كما قلنا هذا في الاستواء عند أبي الحسن، أنه قِيل: إن الاستواء الذي أثبته، وهذا مما نصَّه عليه شيخ الإسلام والبيهقي وغيرهما، كذلك قيل في إثبات الباقلاني للاستواء، يعني الإثبات هاهُنا فيه شيء من الإجمال.

فالسِّجْزي يحمل هذا الاستواء على أنه ليس شيئًا قائمًا بذات الله ﷻ، وإنما فعلٌ فعله في العرش حتى كان مستويًا هو على العرش، لا أنه هو جل وعلا قام به فعْلٌ هو الاستواء على العرش، وبين الأمرين فرق؛ فالاستواء عند أهل السنة

مضاف إلى الله ﷻ، أما الاستواء على هذا فهو فعْل مضاف إلى العرش، أو فُعِل في العرش ولم يقُم بالله ﷻ فعْلٌ، وهذا راجع إلى الأصل الذي ذكرتُه سابقًا، وهو نفي قيام الصفات الاختيارية بذات الله ﷻ.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

قال: فإن قال:

فهل تقولون: إنه في كل مكان؟

قيل له: معاذ اللّه! بل هو مستوٍ على عرشه، كما أخبر في كتابه فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

وقال تعالى: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦].

قال: ولو كان في كل مكان:

لكان في بطن الإنسان وفَمِه، وفي الحُشوش والمواضع التي يرغب عن ذكرها.

ولَوَجَب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خَلَق منها ما لم يكن، وينقص بنقصانها إذا بطَل منها ما كان.

ولَصَحَّ أن يُرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى خَلْفنا وإلى يَميننا وإلى شمالنا، وهذا قدْ أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لا شك أن الباقلاني مثبِتٌ لعُلو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والبحث في العُلو غير البحث في الاستواء كما لا يخفى.

هاهُنا ذكر ثلاث حُجَج قياسية عقلية صحيحة في الاستدلال على علو الله ﷻ:

❁ **الحُجَّة الأُولى**: قوله (لو كان في كل مكان لكان في بطن الإنسان وفَمِه، والحُشوش والمواضع التي يرغب عن ذكرها) تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا، وهذه حُجَّة أثرية، لم يزل أهل العلم من أهل السنة من قديم الزمان يحتجُّون بها.

ومعلومٌ بالفطرة وبالضرورة القطعية أن الله ﷻ منزَّهٌ عن أن يكون في هذه الأمكنة حالًا، أو أن يكون ملاصقًا للنجاسات ومخالطًا وممتزِجًا بها، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا. بلْ إذا كان الملائكة التي هي من خلق الله ﷻ تتنزَّه عن أن تكون في أماكن لا تناسبها، أخبر النبي ﷺ (أن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه كلب ولا صورة)، فكيف بالخالق العظيم ﷻ أن يكون في كل مكان حتى في الأماكن القذرة!!، الأماكن القذرة تَلِيق بالشياطين، هذه الحُشوش مُحتضَرة، تحضرها الشياطين، هي اللائقة بها، وأما الله ﷻ فشأنه عظيم، الله ﷻ هو السلام، وهو القدُّوس المُنزَّه عن مثل هذا الذي لا يليق به تبارك وتعالى. هذه هي الحُجَّة الأُولى.

❁ **الحجة الثانية**: قال: (ولَوَجَب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خَلَق منها ما لم يكن، وينقص بنقصانها إذا بطَل منها ما كان)؛ يعني لو كان في كل مكان فإن هذا يستلزم أن الأمكنة إذا زادَت زاد هو ﷻ، وإذا نقصَت فإنه سينقص هو في ذاته ﷻ؛ لأنه فيها، وهذا واضح ضرورة، إذا كان الله ﷻ حالًّا في الأمكنة وهو في كل

مكان ﷻ، إذًا كلما زادَت الأمكنة سيكون هو زائدًا، وإذا نقصت الأمكنة فإنه سينقص، ولا شك أن هذا لا يقول به مسلم.

❁ **الأمر الثالث**: (ولَصَحَّ أن يرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى خَلْفنا وإلى يَميننا وإلى شمالنا، وهذا قدْ أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله)؛ لا شك أن توجُّه الخلائق إلى الله ﷻ بالقلوب والأيدي والأبصار في حال الدعاء والاضطرار واللُّجوء إلى الله ﷻ، هذا أمرٌ فطري ضروري عقليٌّ أجمعَت عليه جميع الخلائق، لا أقول أجمعت عليه أهل الشرائع والمِلل، فضْلاً عن أن يكون هذا إجماع أهل الإسلام فقط، بل هذا إجماع أهل الإسلام وأهل المِلل والشرائع بلْ وجميع الخلائق حتى من المشركين؛ فإنهم إذا حزَبَهم أمْر توجهت قلوبهم وأبصارهم وأيديهم إلى السماء، يطلبون الله ﷻ لا يطلبون غيره، ولا يتوجَّهون إلى سواه.

فهذه حُجَّة ضرورية قطعية لا حيلة معها، مهْما حاول نُفاةُ العُلو أن يتحذْلَقُوا ويأتون بهذيانات يزعمونها حُججًا وبيّنات، فإنهم لا يستطيعون أن يتخلصوا من هذه الضرورة التي فطر الله الخلق عليها، وهي التوجه إليه ﷻ إلى جهة العلو.

لو كان الله سبحانه في كل مكان لَما كان هناك فرق بين أن تطلب الله ۵ من جهة العلو وبين أن تطلبه إلى جهل السُّفْل أو اليمين أو الشمال، وكل هذا مما يُعلَم بالضرورة أنه لم يقع قط، ولم يفعله مسلم قط، بل الحُجَّة والفطرة والإجماع العملي قائم على طلب ربنا ﷻ من جهة العلو.

أُنبِّه هنا إلى شُبهة يثيرها نُفاة علو الله ﷻ في هذا الموضع!

فإنهم يقولون: إن التوجه إلى جهة العلو حال الدعاء ليس لأن الله ﷻ في العلو، وإنما ذلك لأن السماء قبلة الدعاء، نص على هذا الغزالي في كتابه (الاقتصاد في الاعتقاد)، وفي (قواعد العقائد)، ونصَّ عليه غير الغزالي من هؤلاء المتكلمين النفاة.

يقول: كيف تستدلون برفع الأيدي وتوجه القلوب إلى السماء!!، هذا ليس صحيحًا، ليس صحيحًا أنها تتوجه إلى الله سبحانه، بل الله لا داخل العالَم ولا خارجه، وفوق ولا تحت .. إلى آخره، إنما ذلك قضية شرعية، كما أن الله جعل الكعبة قبلةً للصلاة، كذلك جعل السماء قبلةً للدعاء، أنت لا تعتقد أن الله ﷻ في الكعبة حينما تتوجه إليها في صلاتك، كذلك يقولون أنت لا تعتقد أن الله في السماء وإن كنت ترفع إليه يدك، إنما القضية قضية شرعية، حكْم شرعي، الشريعة تقول: ارفع يدك إلى السماء كما تقول: توجَّه في صلاتك إلى الكعبة؛ السماء قبلة الدعاء.

ولا شك أن هذا من أبطل الباطل. وقلنا في مسألة التوجُّه إلى جهة العلو: ليست القضية قضية شرعية فحسب، بل هذه القضية فطرية، ولم يُفطر عليها البشر فقط! بل حتى الحيوانات، فإن منها مَن إذا حزَبَه شيء فإنها تتوجه إلى العلو، وقلتُ لكم: إن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر شيئًا من هذه الأخبار عن الحيوانات في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية) فراجعْه إن شئت.

إذًا القضية ليست متعلقة بالشريعة، ولو كان الأمر كذلك لَـمَا رفع يديه إلى السماء إلا أهل الإسلام؛ لأنهم هم الملتزمون بالشريعة، لكننا وجدنا أن كل البشر.

على اختلاف أديانهم وعلى اختلاف شرائعهم، فإنه يتوجهون إلى جهة العلو إذا كانوا يسألون ويطلبون ويضْطرون إلى خالقهم ﷻ.

على كل حال؛ الزعم بأن السماء قبلة الدعاء قولٌ مردودٌ من عدة أوجه:

◉ **أولًا**: أن هذا أمرٌ لا حجة فيه، دعوى يدَّعونها مجردة عن الدليل والبرهان، ومعلومٌ عندكم أن كل قول لا دليل عليه فإنه يكفي في ردّه عدم التسليم به، دَعوى! أين الدليل من الكتاب أين الدليل من السنة على أن السماء قبلة الدعاء؟ أين وجدتم؟ في أيِّ نص؟ إذًا هذا قول مردود لعدم الدليل عليه.

◉ **ثانيًا**: أن هذا خلاف إجماع السلف، فلم يقلْ قطّ أحد منهم إن السماء قبلة الدعاء.

◉ **ثالثًا**: أن الأدلة قد دلت على أن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة، وأن المسْنون والمشروع أن يتوجه الإنسان إلى القبلة حال دعائه، وهذا قد فعله النبي ♀، كما في عدَّة مواقف له عليه الصلاة والسلام، من ذلك في حديث الاستسقاء، فإنه كما ثبت في الصحيح لَمَّا أراد أن يدعو عليه الصلاة والسلام توجه إلى القبلة، وبوَّب على هذا البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال: (باب استقبال القبلة عند الدعاء)، وهكذا فعل عليه الصلاة والسلام يوم بدر، في عدَّة أحاديث عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

◉ **رابعًا**: ما قدَّمته لك، لو كان الأمر حُكمًا شرعيًا لَمَا توجَّه إلى السماء إلا أهل الإسلام؛ لأن أهل الإسلام هم الذين يلتزمون الشرع.

◉ **خامسًا**: أن الأمر لو كان كما قالوا لَمَا صحَّ دعاء مَن لم يتوجه إلى القبلة، كما أنه لم تصح صلاة مَن لم يتوجه إلى القبلة.

أُعيد: لو كان الأمر كما ذكروا لَمَا صحَّ دعاء مَن لم يتوجه بيده إلى السماء، كما أنه لم تصح صلاة مَن لم يتوجه في صلاته إلى الكعبة، أنتم تقولون قِبلة وتجعلونها كالصلاة، إذًا دعاء مَن لم يرفع يديه غير صحيح، كما أن الذي في حال الاختيار يتوجه إلى غير الكعبة في صلاته نقول: صلاتك باطلة، وهل يقول بهذا مسلم؟ هل يقول أحد من أهل العلم إن مَن لم يرفع يديه عند الدعاء فإن دعاءه باطل، ودعاءه غير صحيح؟ لا أحد يقول بهذا.

فتبيَّن بهذا أن هذه المقالة مقالة فاسدة، وتنبَّه فإنه قد دخلت هذه المقولة وتسلّلت إلى بعض أهل السنة دون أن يتنبَّهوا إلى الخطأ الذي فيها، والعلم عند الله عَزَّ وَجَلَّ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقال أيضًا في هذا الكتاب: «صفات ذاته التي لم يزلْ ولا يزال موصوفًا بها وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع والبصر، والكلام، والإرادة والبقاء، والوجه والعينان، واليدان، والغضب، والرضا».

وقال في كتاب «التمهيد» كلامًا أكثر من هذا؛ لكن النُّسخة ليست حاضرةً عندي.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ذكر أيضًا (في هذا الكتاب صفاتُ ذاته التي لم يزلْ ولا يزال موصوفًا بها؛ وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة، والبقاء، والوجه والعينان، واليدان، والغضب، والرضا) هذه النُّبْذة فيها ما يُحتاج إلى الوقوف عنده.

إن كان مراد الباقلاني بصفات ذاته التي لم يزل ولا يزال موصوفًا بها: ما يقابل الصفات الفعلية الاختيارية، فهذا الكلام غير صحيح في بعض ما أورد؛ إن كان مراده الصفات الذاتية في مقابل الصفات الفعلية الاختيارية، وهذا هو الأقرب؛ لأنه فصل هذا ووضحه بقوله: (التي لم يزلْ ولا يزال موصوفًا بها) فإنَّنا نقول: الحياة والعلم القديم لله ﷻ والقدرة لا شكَّ أنها صفات ذاتية، ولكن السمع والبصر والكلام والإرادة هذه صفات فعلية وإن كان أصل اتصاف الله ﷻ بها قديمًا، فهي ذاتية من حيث أن الله ﷻ لم يزل موصوفًا بها. لكن بالنظر إلى

آحادهــا فإنها صفات فعلية اختيارية، (البقاء، والوجه والعينان، واليدان) هذه صفات ذاتية، كلامه صحيح، (والغضب، والرضا) صفات فعلية اختيارية، إذًا لا يصح أن توصف بأنها صفات ذاتية.

أيضًا هنا وقْفة ثانية، وهي أنه قال: (والعينان، واليدان) وهذا قد نصَّ في غير هذا الكتاب، إما في (التمهيد)، وإما في (الإنصاف)، له كتابه اسمه: (الإنصاف) وله اسم آخر وهو (الحُرَّة)، إما في هذا أو هذا نصَّ على أن عين الله ﷻ ليست بحاسة من الحواس، قلتُ: إن هذه الإضافة ليست من طريقة أهل السنة، فنحن كلمة (الحاسة) لا نثبتها ولا ننفيها.

الأمر الثاني قال في اليدين: (ليستَا جارِحتَين) في أحد الكتابَين السابقَين - ونسيتُه الآن- أيضًا نصَّ على أن اليدين ليستَا جارِحتَين، وهذا أيضًا -كما ذكرتُ لك- لا نثبته ولا ننفيه، ومن استعمله فإنَّنا نستفصل عن مراده، ثم نبني حكْمنا قبولًا أو ردًا على هذا المعنى الذي يذكره.

(الغضب، والرضا) في (التمهيد) أوَّلها، والكتاب بين أيدينا؛ فأوَّل صفة الغضب بإرادة العقوبة، والرضا أوَّله بإرادة الإثابة، وبالتالي فهذا مضى فيه ومشى فيه على طريقة المتكلمين.

لكنه ممَّا أحسن فيه لا سيما في كتاب (التمهيد): أنه ردَّ على مَن تأوَّل اليد بصفة القدرة، أو بالنعمة، إما بالقدرة وإما بالنعمة. واللطيف هنا: أنه بيَّن أن تأويل اليد إما بالقدرة وإما بالنعمة أن هذا قول المعتزلة؛ فهذه قد نستفيد منها: أن تأويل اليد لم يكن معروفًا عند الأشاعرة إلى وقت الباقلاني، وإنما حدَث فيهم بعد

ذلك. وأن هذا من قول مَن يعادونهم وهم المعتزلة، هم من أشدّ الناس ذمًّا وردًا على المعتزلة، ها هو إمام بل من كبار أئمتكم يقول: تأويل اليد هذا من قول المعتزلة.

كذلك ردَّ في كتابه (التمهيد) على مَن أوَّل الاستواء بالاستيلاء، وأحسن ما شاء الله أن يحسِن في ذلك، ولعلَّ هذه هي التي أرادها شيخ الإسلام، أقول: لعلَّها هي التي أرادها في قوله: (وقال في كتاب التمهيد كلامًا أكثر من هذا) لعلَّه أراد ردَّه على من تأوَّل صفة اليد، ومن تأوَّل الاستواء بالاستيلاء.

ومن العجيب: أن الكوثري اتَّهم ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ابن القيم نقل في (اجتماع الجيوش الإسلامية) على ما أذكر، نقل عن الباقلاني ذمَّه تأويل الاستواء للاستيلاء، وردَّه على ذلك، ونص على هذا أيضًا في (النُّونية)؛ فالكوثري يقول: إن هذا غير موجود في كتاب (التمهيد) للباقلاني، وسأل الكوثري عن هذا محقِّقا الكتاب في طبعة مصرية قديمة، فالكوثري يقول: أبدًا، هذا الكلام غير موجود في التمهيد، وهذا إنما هو من إقحام وتقوّل ابن القيم، مع أن المحقِّقَيْن قد ذكرا في مقدمة التحقيق: أن النسخة التي اعتمدا عليها نسخة ناقصة غير كاملة، ثم جاء بعدهما محقِّقٌ مستشرق اسمه: (مكارثي) طبعته من أشهر طبعات التمهيد، قد أثبت فيها ما نقله ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالنص من المخطوط، فتبيَّن صدق ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وصدْق أئمة أهل السنة الذين نقلوا هذا الكلام، وأنهم كانوا أهل أمانة وإنصاف، ولم يكونوا أهل كذب كما يدَّعي هذا المبتدع الكوثري.

وأُنبِّه أيضًا إلى أن الجزء أو القطعة التي فيها إثبات العلو وإثبات الاستواء جزء من هذا الكتاب قد حذفه أحد محقِّقي (التمهيد) في آخر طبعة طُبِعت، حذف هذا؛ لأنها مخالفة لعقيدته. وبناء على هذا حذارِ من أن تركن إلى تحقيقات المبتدعة، فإنهم قد يتصرفون في النسخ التي يبن أيديهم إذا كان ما فيها مخالفًا لهواهُم.

أخيرًا قوله هنا: (وقال في كتاب التمهيد كلامًا أكثر من هذا، لكن النسخة ليست حاضرة عندي)؛ فيه فائدة: أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينقل في هذه الرسالة من الكتب التي بين أيديه، إذًا هو رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يتوفر على مكتبة كبيرة وثَريّة، وعنده كُتب جمَّة، فهو حريص على جمْع الكتب والاستفادة والنقل منها.

وأيضًا: أن هذا الذي ينقله من مذاهب المتكلمين وغيرهم هو شيء اطلع عليه ووقف عليه، وكُتب القوم عنده، وبالتالي هو على علم واسع بهذا الذي يتكلم عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكلامه وكلام غيره من المتكلمين في هذا الباب مثل هـذا كثيـرٌ لمَـن تطلَّبـه، وإن كُنَّا مُستغنِين بالكتاب والسنة وآثار السلف عن كل كلام.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه الصفحة والتي بعدها بالذات هذه الصفحة فيها قواعد نافعة لطالب العلم، (وإن كُنَّا مُستغنِين بالكتاب والسنة وآثار السلف عن كل كلام)؛ هذا كلام حسَن ينبغي أن تعتني به، تضعه نصْب عينك؛ نحن معشر أهل السنة مستغنون بالكتاب والسنة وآثار السلف عن كل كلام، مهما زخرفه أصحابه، ومهما زيَّنوه، ومهما أضفَوا عليه من ألْقاب الثناء والمدح، ومهما جعلوه قواعد عقلية وأصولًا منطقية، فنحن مكتفُون بالكتاب والسنة وآثار السلف، مستغنون بهذه عن كل ما سِواها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وملاك الأمر: أن يَهَبَ اللّه للعبد حكمة وإيمانًا بحيث يكون له عَقل ودين، حتى يَفهم ويَدِين.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه أيضًا قاعدة حسنة مهمة، (ملاك الأمر: أن يَهَبَ الله للعبد حكمة وإيمانًا)؛ حكمة يفهم بها النصوص وينزلها منازلها، ولا يشتط في فهْمها، ولا ينحرف عن الجادة في فهمها.

كذلك أن يُرزَق إيمانًا يعظم الله عَزَّوَجَلَّ به ويقدُره حق قدْره، لا كما فعل المخالفون لطريقة الرسل عليهم الصلاة والسلام؛ فإنهم أُتُوا إما من عدم الحكمة أو قِلَّتها، وأُتوا من عدم الإيمان أو ضعْفه.

-فعندهم خلل في فهم الأدلة وفي تنزيلها منازلها، وفهْمها على القواعد الصحيحة دون إفراط ولا تفريط.

-أو عندهم ضعفٌ في تعظيم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولذلك يقولون على الله ٥ بغير عِلم ولا يُبالُون، وهذا من ضعف الإيمان، ومن ضعف تعظيم الله ٥.

وقد يكون بعض أولئك قد ابتُلِي بالأمرين، جمَع ضِغْثًا إلى إِبَّالة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثمَّ نور الكتاب والسنة يُغنيه عن كل شيء.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

(نور الكتاب والسنة يُغنيه عن كل شيء)؛ يُغنيه عن أصول الفلاسفة، وقواعد المتكلمين، وتقريرات المناطقة وغيرهم، نور الكتاب والسنة شافٍ كافٍ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثمَّ نور الكتاب والسنة يُغنيه عن كل شيء، ولكن كثيرًا من الناس قد صار مُنتسبًا إلى بعض طوائف المتكلمين، ومُحْسِنًا للظن بهم دون غيرهم، ومتوهمًا أنهم حققوا في هذا الباب ما لم يحققه غيرهم؛ فلو أُتِيَ بكل آية ما تَبِعَها حتى يُؤتى بشيء من كلامهم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

إحسان الظن بمَن هو مُعظَّم في نفس المتكلم من أعظم الأسباب التي وجدناها تؤدي إلى الانحراف والتقليد في الباطل؛ هو يحسن الظن، والذي في نفسه أنه لا يمكن أن يخطئ هذا العالِم؛ هذا عالِم، هذا محيط بالنصوص، كيف يَزِلّ في هذا الباب؟ هذا -مع الأسف الشديد- سببٌ من أعظم أسباب وقوع كثير من المتأخرين في أخطاء وقع فيها المتقدمون.

تجده يقول: كيف تقولون النووي رَحِمَهُ اللَّهُ، النووي يخطئ في باب الصفات؟!، كيف وهو في شرحه على صحيح مسلم إذا مرَّ بالصفات الفعلية فإنه يؤوّلها، كيف تقولون هذا خطأ؟، الإمام النووي يخطئ؟! الإمام الغزالي يخطئ؟!

هل هذا كلام عِلمي، هل هذه حُجَّة يلزم للإنسان أن يخضع عندها، أو أن هذا كلام عاطفي، هذا لا يقدم ولا يؤخر في ميزان البحث العلمي المتجرد، المقام في التصويب والتخطئة ليس مقام تعظيم وتبجيل وإضفاء ألقاب الثناء والمدح على فلان أو فلان، إنما المقام في التصويب والتخطئة على الحجة والبرهان، فمَن

كان معه حجة فإنه مصيب؛ وإن كان قليل العلم وقليل المنزلة، ومن كان فاقدًا للحُجة أو معه حُجَّة ضعيفة غير مستقيمة على قانون العلم فإن كلامه باطل مردود؛ وإن كان صاحب منزلة رفيعة.

فإحسان الظن هذا إشكال كبير، ولا يتعلق في هذه المباحث في باب الصفات أو حتى في غيرها، بلْ هذا داء دَوِي عصَف بكثير من الناس حتى أوقَعَهم في الكفر -والعياذ بالله-، كثير من المشركين ما أدَّاهم إلى الشرك والثبات عليه إلا إحسان ظنّهم بأسلافهم، وشرفهم وعظمتهم في نفوسهم، "هذا دين آبائنا، ودين أجدادنا، وهذا الذي مضى عليه أسلافنا، فكيف يكونون على خطأ!!"، يثقُل عليهم جدًا أن يُخطِّئوهم، ولذلك يفضِّلون أن يتابعوهم على ما هم عليه على أن يتحرَّروا من سلطة التقليد والتعظيم، ويطلبون الحق ويتجردون له، هذا ثقيل على نفوسهم، لكن التقليد وطرْد إحسان الظن حتى ولو اقتضى هذا متابعتهم على الخطأ هذا أسهل على نفوس كثير من الناس، والله المستعان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثمَّ هُم مع هذا مخالفون لأسلافهم غير مُتَّبِعِين لهم، فلو أنهم أخذوا بالهُدى الذي يجدونه في كلام أسلافهم لرُجِي لهم مع الصدق في طلب الحق أن يزدادوا هُدًى، ومن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة معينة، ثم لا يتمسك بما جاءت به من الحق: ففيه شَبَه من اليهود الذين قال اللّه تعالى فيهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرونَ بِمَا وَرَاءهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاء اللّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الجملة تبين لك سبب حرص شيخ الإسلام على إيراد نقولاتٍ عن أُناسٍ ليسوا مَرضيين في كل جوانب الاعتقاد، إنما يصيبون ويخطؤون وعندهم ما عندهم. شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من باب فقْه الدعوة وحُسْن سياسة المدعوِّين أراد أن يبين أن هذا حق نصَّ عليه أناسٌ تُعظمونهم، فعليكم أن تأخذوا بأقوالهم.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (ثمَّ هُم مع هذا مخالفون لأسلافهم غير مُتَّبِعِين لهم)؛ **يعني جمعوا إشكالَين:**

الأول: أنهم قصروا أنفسهم على متابعة هؤلاء الذين أحسنوا الظن بهم من مُتقدِّميهم.

الثاني: ثم إذا جاءهم كلام وافقوا فيه الحق الذي قد اتخذوا تجاهَه موقفًا صادًا معاندًا فإنهم حتى لو جاءهم ممَّن يعظمونهم وممن تابعوهم فإنهم أيضًا لا يقبلون.

فأخطئوا مرتين:

◉ مرَّة في كونهم تابعوا أولئك في أخطائهم.

◉ وثانيًا: أنهم ما قالوا بالحق الذي قالوا به.

فشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أراد أن يبين من خلال النقولات السابقة أن هذا الذي ترُدُّونه -ولا سيما المسألة العظيمة، وهي مسألة عُلو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على خلقه ومُباينته لخلْقه- أن هذا مما نص عليه كثير ممَّن تعظمونهم.

ولا شك أن هذا من فقه الدعوة، من فقْه الدعوة: أن تتوجه إلى المَدعُوِّ ببيان الحق الذي نص عليه مَن يعظمه هذا المدعو؛ لأن المقصود هو وصول هذا المَدعوّ إلى الحق، فمتى ما أمكن إيصاله إليه بأي وسيلة مباحة، فإن هذا ينبغي أن يحرص عليه الداعية.

فإذا كان هذا الذي أمامك ممَّن يعظم أبا الحسن الأشعري أو الباقلاني أو الجُويني أو غير هؤلاء، وهؤلاء عندهم كلام حسن موافقٌ للحق، فمن الحكمة أن تقول: انظُر، هؤلاء الأئمة، ربما لو جئته بكلام مَن هو أكبر منهم قدْرًا من السلف ربما تردَّد في القبول، لكن مع هؤلاء فلربما يُذعِن ويُقبِل، فمن فقْه الدعوة التلطُّف بهؤلاء وحُسن دعوتهم ولو بهذه الطريق، والعلم عند الله ۵.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ومن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة مُعيَّنة(١)، ثم لا يتمسك بما جاءت به من الحق(٢)، ففيه شَبَهٌ من اليهود الذين قال اللّه فيهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرونَ بِمَا وَرَاءهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاء اللّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١].

فإن اليهود قالوا: لا نؤمن إلا بما أُنزل علينا.

قال الله لهم: فلِمَ قتلْتُم الأنبياء من قبل إن كنتم صادقين مؤمنين بما أُنزل عليكم؟

يقول الله سبحانه: لا بما جاءتْكم به أنبياؤكم تَتبعون، ولا لِمَا جاءتكم به سائر الأنبياء تَتبعون، ولكن إنما تتبعون أهواءكم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يعني أنتم تقولون: لا نؤمن إلا بما أُنزل علينا، لكن ليس فيما أُنزل عليكم قتْل الأنبياء!، إذًا أنتم حقيقة حالكم أنكم متَّبِعون أهواءكم، ولسْتُم متَّبِعين ما أُنزل إليكم.



(١) هذا الخطأ الأول.

(٢) هذا الخطأ الثاني.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فهذا حال من لم يتَّبِع الحق، لا من طائفته ولا من غيرهم، معَ كونه يتعصَّب لطائفةٍ دون طائفة بلا برهان من اللّه تعالى ولا بيانٍ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

حقيقة هذا: أنه صاحب هوى مفتون، ومن كان متَّبِعًا هواه فإنه على شَفَا هَلَكة، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص:٥٠]، ومن كان مفتونًا فليس لنا معه حِيلة، ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [المائدة:٤١].



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكذلك قال أبو المَعَالِي الجُوينِي في كتابه «الرسالة النظامية»: اختلف مسالك العلماء في هذه الظواهر:



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا نقْلٌ -ولعلَّه يكون النقل الأخير- عن أبي المَعَالِي الجُوينِي في كتابه (الرسالة النظامية)، أبو المعالي الجُويني أشهر من نار على عَلَم في مذهب الأشاعرة وأيضًا في المذهب الشافعي، حتى إنه إذا أُطلِق الإمام عندهم في كُتبهم فالغالب أنهم لا يريدون إلا هو، إذا وجدت في كتابهم: (وقد قرَّر الإمام، أو قال الإمام، أو نصَّ الإمام) فالغالب أن الأشاعرة يريدون أبا المعالي الجُويني.

وأبو المعالي هو فيما يبدو لِي -والعلم عند الله ﷻ- هو المؤسِّس الحقيقي للمذهب الأشعري المتأخر، وهذا فيما يبدو -والله أعلم- من كُتُبه، هو المؤسس للمذهب الأشعري المتأخر، هو بالفعل كان معظِّمًا للباقلاني، ويسير على طريقته، ويشرح كتبه، ولكنه زاد عليه، ولذلك تجد أن المتأخرين من أشد الناس اعتمادًا على قول أبي المعالي، طريقة أبي المعالي تختلف كثيرًا عن طريقة الباقلاني فضلاً عن طريقة مَن قبله إلى أبي الحسن الأشعري.

على أن أبا المعالي كان عنده اضطراب، فأوَّل أمْره كان التأويل كما في إرشاده، كتاب (الإرشاد) من أشهر كُتبه بل من أشهر كتب الأشاعرة، وآخر أمْره التفويض، كما في هذه الرسالة التي بين أيدينا وهي (الرسالة النظامية) أو (العقيدة

النظامية)، على أنه ما تخلَّص حتى في هذه الرسالة ما تخلَّص من داء التأويل تخلُّصًا تامًا كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

المقصود أن هذه الرسالة يخطئ مَن يقول إنه وافق فيها مذهب السلف، هذا خطأ وليس بصحيح، وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في (درء التعارض) في موضعين في الجزء الثالث وفي الجزء الخامس نبَّه على أن ما دوَّنه أبو المعالي في هذه الرسالة إنما هو التفويض، قال: أوَّل أمره كان التأويل في الإرشاد، وآخر أمْره لأن (النظامية) هذه من آخر كُتبه قرَّر فيها التفويض. فليس هذا هو الذي قرَّر فيه مذهب أهل السنة والجماعة، وآخر أمْره كما مرَّ معنا في أوائل هذه الرسالة أنه تمنى أن يموت على دين عجائز نيسابور، فيُرجى أن يكون آخر أمره التوبة إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من هذه المذاهب الكلامية جميعًا.

على كل حال؛ أبو المعالي أثر تأثيرًا كبيرًا جدًا في المذهب الأشعري، حتى إن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في المجلد الثاني في أوائله ذكر أن أبا المعالي أوّل من اشتهر عنه تأويل الصفات الخبرية التي وردت في القرآن، وهي التي كان يثبتها مَن قبله، ومرَّ بنا تقرير ذلك من كلام الباقلاني ومن كلام أبي الحسن الأشعري.

أوَّل مَن اشتهر ليس أوّل مَن قرَّر، ولكن أوَّل مَن اشتهر عنه تأويل هذه الصفات هو أبو المعالي الجويني، ثم كان آخر أمْره أن ألَّف هذه الرسالة النظامية التي منع فيها من التأويل، لكنه أتى فيها بأشياء لم يوفَّق فيها، من جملة ذلك:

أنه لما جاء إلى مسألة الرؤية نفى أن يكون للمؤمن لذَّةٌ إذا رأى الله ﷻ، قال: (هذه اللذة إنما تكون لرؤية المخلوقات، أما الله ﷿ فلا لذَّة للمؤمن في رؤيته؛ لأنه لا مناسبة بين القديم والمُحدَث)، قال: (وهذا من أسرار التوحيد).

قال شيخ الإسلام في المجلد الثامن من الفتاوى لـمَّا نقل هذه الجملة قال: (هذا من إشراك التوحيد)، يا لله العَجب! نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول كما عند النسائي من حديث عمار رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بإسناد صحيح، قال: (وأسألك لذَّة النظر إلى وجهك)، وهذا يقول: إنه لا لذَّة للمؤمن في رؤية ربنا تبارك وتعالى!! التي هي أعظم النعم التي يطمَح المؤمن إليها ويرجوها، نسأل الله ﷿ أن يرزقنا وإيَّاكم ذلك.

المقصود أن الكلام في هذه الرسالة كلام طويل، وقد ألَّفها لنظام الملك، لذلك نسميها (النظامية)، بعضهم أو كثير يقول: (العقيدة النظامية)، وبعضهم يقول: (الرسالة النظامية)، وبعضهم يقول: (النظامية) فقط، وكأن أصل هذه التسمية (النظامية في الأركان الإسلامية)، والقطعة التي تتعلق بالاعتقاد موجودة ومطبوعة، وهناك قطعة بعد ذلك مفقودة فيما أعلم.

ألَّف هذه الرسالة -كما ذكرتُ لكم- لنظام المُلْك، وهو وزير السلاجقة المشهور، الذي كان له مكانة عظيمة جدًا تُشبه مكانة الملوك والسلاطين، وله مدارس مُسمَّاة بالنظامية؛ مدارس متعددة في عدَّة مواضع، وكانت مدارس تدرِّس المذهب الأشعري.

وأظن أَنَّني قلتُ لكم سابقًا إنَّ تَبَنِّي بعض الحكام للمذهب الأشعري من أعظم أسباب انتشار هذا المذهب في العالم الإسلامي، ولذلك انظروا يعني عندك من العراق إلى الشرق انتشار المذهب الأشعري وما قاربه كان بسبب نظام الملك، وعندك في وسط العالم الإسلامي في الشام والحجاز ومصر. واليمن، كان انتشار هذا المذهب الأشعري بسبب صلاح الدين الأيوبي رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه كان متحمِّسًا للعقيدة الأشعرية، على جلالته وعلى مكانته وعلى فضله العظيم وعلى أنه كان رِدْءًا لأهل الإسلام لكن الشأن في باب الاعتقاد أنه كان متحمِّسًا جدًا للمذهب الأشعري، وكان من أعظم أسباب انتشاره. ثم عندك الغرب غرْب العالم الإسلامي -في المغرب العربي والأندلس- انتشر هذا المذهب بسبب ابن تُومرت ومن بعده من الموحِّدين، وإن كان الغالب على ابن تُومرت المذهب الأشعري وتقريره، وخلَطَ هذا ببعض المذهب الاعتزالي، لكن الغالب عليه هو تقرير مذهب الأشاعرة على ما فيه من عِلل أخرى؛ كونه ادَّعى المهدوية، وادُّعِيَت فيه العصمة إلى آخر ما هنالِك.

الشاهد: أن الناس تبَعٌ لحكامها، فتقرير هؤلاء لهذا المذهب ونشْره ووضْع المدارس له، وإجراء الجرايات المالية لمن يدرِّس هذه المذاهب كان سببًا في انتشارها، والله المستعان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

اختلف مسالك العلماء في هذه الظواهر:

فرأى بعضهم تأويلها والْتزم ذلك في آي الكتاب وما يصحّ من السُّنن.

وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مَوارِدِها وتفويض معانيها إلى الرَّبِّ.

قال: والذي نَرتَضِيه رَأيًا ونَدِين الله به عقْدًا: اتباع سَلَف الأمة، والدليل السمعي القاطع في ذلك أنَّ إجماع الأمة حُجَّة مُتَّبَعَة، وهو مُستَنَد مُعظَم الشريعة.

وقد درج صحب رسول اللّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ **على ترك التعرض لمعانيها، ودرْك ما فيها -وهم صفوة الإسلام والمستقلون بأعباء الشريعة**، وكانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها- فلو كان تأويل هذه الظواهر مَسوَّغًا أو محتومًا: لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصَرَم عصرهم وعصْر التابعين على الإضراب عنِ التأويل: كان ذلك هو الوجه المُتَّبَع، فحقٌّ على ذِي الدين أن يعتقد تَنزيه الباري عن صفات المُحدَثِين، ولا يخوض في تأويل المُشكِلات، ويَكِل معناها إلى الرب تعالى، فليُجر[1] آية الاستواء والمَجيء، وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وما صح من أخبار الرسول؛ كَخَبَر النزول وغيره، على ما ذكرناه».

---

(١) هنا في نقص، فليُجرِ ما قبله كلام حذفه شيخ الإسلام.

قَالَ الشَّارِح وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا الكلام الذي ذكرَه فيه صواب وخطأ:

-**أمَّا الخطأ**: فقد تكرَّر في ثلاث مرات؛ قال: (وتفويض معانيها إلى الرَّب)، وقال: (على ترك التعرض لمعانيها ودرْك ما فيها)، وأخيرًا قال: (ويَكِل معناها إلى الرب)، هذا الخطأ الذي وقع فيه، وهو أنه ظن أن مذهب السلف إنما هو التفويض، يعني عدم معرفة معاني صفات الله ﷻ، وهذا لا شك أنه ليس مذهب السلف، بلْ هذه الأدلة التي جاءت في الصفات إنما هي قد جاءت بلسان عربي مبين لتُعلَم وتُعقَل ولِيتدبَّرها تَالِيها.

-**أمَّا الصواب** في كلامه: فهو كلام حسن في أنه لو كان التأويل حقًا لكان الصحابة ﷺ أحرص شيء عليهن وهذا ما قدَّمناه في الدرس الماضي، وُجِد المقتضي للتأويل في عهد الصحابة وزال المانع ولم يفعلوا، فلا خير فيه، لو كان خيرًا لَسَبَقُونا إليه. فهذا كلام قد أحسن فيه ما شاء الله أن يُحسن.

لكن العجيب! أنه بعد تقريره لهذا الكلام الذي فيه أنَّ عهد الصحابة انخَرَم وما عرفوا التأويل، وأن هذا هو الوجه المتَّبَع، بعد هذا بصفحة أو صفحتين تكلم عن صفة المحبة لله ﷻ فأوَّلها من طرفَيها؛ فلا العبد يحب الله، ولا الله يحب العبد، على طريقة الجهمية لا على طريقة الأشاعرة، هذه طريقة الجهمية. الأشاعرة جمهورهم يثبتون محبة العبد لربه ويؤوِّلون محبة الرب لعبده، أما الجهمية فإنهم لا يثبتون المحبة من الطرفين. وأبو المعالي -عفا الله عنَّا وعنه- قد وافقهم في هذا، فدَاء التأويل ما استطاع أن يتخلَّص منه تمامًا، أسأل الله أن يعفو عنا وعنه.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

قلت[١] **: وليعلم السائل أن الغرْض من هذا الجواب ذكر بعض ألفاظ الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، وليس كل من ذكرنا شيئًا من قوله من المتكلمين وغيرهم يقول بجميع ما نقوله في هذا الباب وغيره، ولكن الحق يُقبل من كل من تكلم به.**

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا تنبيه استصحبه فيما مضى من النقول؛ (ليس كل من ذكرنا شيئًا من قوله من المتكلمين وغيرهم يقول بجميع ما نقوله في هذا الباب وغيره)؛ يعني ليس موافقاً لعقيدة أهل السنة والجماعة تمام الموافقة، لكنَّني أُنقل فيما أنقل شيئًا أصاب فيه.

ثم قال: (ولكن الحق يُقبَل من كل من تكلَّم به)؛ وهذه أيضًا قاعدة نفيسة ينبغي أن تضعها نصْب عينك يا طالب العلم، (الْحق يُقبل من كل من تكلَّم به).

وفهْم مثل هذا الأمر ثم تجريد القصْد والهمة والإرادة لتطبيقه على النفس من المهمات يا طلاب العلم، **وعندنا في هذا الباب قواعد وضوابط في غاية الأهمية ينبغي أن تكون معك حاضرة في ذهنك دومًا.**

◉ **أوّل ذلك**: الله سبحانه هو الذي أحقَّ الحقّ فلا يُطلب الحق إلا من وحيه، ﴿وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ [يونس:٨٢]، ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [يونس:٩٤]، فالمصدر إنما

---

(١) المتكلم الآن شيخ الإسلام ، انتهى كلام أبو المعالي والكلام لشيخ الإسلام.

هو وحي الله ﷻ، الله هو الذي أحق الحق، إذًا لا تطلب الحق إلا من طريق الوحي.

◉ **ضابط ثانٍ** -ضعْه نصْب عينك-: الحق مقبول لكونه حقًا بغض النظر عن قائله؛ أنت إذا قَبِلْت الحق وأنت مُلزَم وليس لك خيار في ألا تقبله، أنت تقبله لأنه حق وليس لأن قائله فلان أو فلان، الحق يُقبَل من حيث كونه حقًا بغض النظر عن قائله، هذا أيضًا لابد أن توطِّن نفسك عليه يا طالب العلم.

◉ **الضابط الثالث**: عدم قبول الحق بسبب قائله من الهواء، من الناس من يتوقَّف ولربما رَدَّ حقًا لأن قائله لا يرتضيه، هذا ليس من مسالك العدل، هذا ليس مما يحبه الله ﷻ، بل هذا من مسالك الهوى، والهوى لا يليق بمسلم صادق في إيمانه، عليك أن تقبل الحق من كل من جاء به، الحق يُقبَل من كل من جاء به؛ حتى ولو كان بغيضًا لك، حتى لو كان قائله مبتدعًا، بل حتى لو كان قائله كافرًا.

ومِن محاسن كلام ابن مسعود رضي الله عنه فيما أخرجه أبو نعيم وغيره لـمَّا سأله سائل أن يعظه ويُعلِّمه كلمات قال: (اعبدِ الله، ولا تشرك به شيئًا، وزُلْ مع القرآن حيث زال، ومن جاءك بالحق فاقبلْ منه وإن كان بعيدًا بغيضًا، ومن جاءك بالباطل فارْدُد عليه وإن كان حبيبًا قريبًا)، إذًا توقُّفك في قبول الحق لأن قائله غير مرضيًا عندك هذا ليس من الحق، هذا من الباطل.

◉ **الضابط الرابع**: أهل السنة والجماعة أعلَم بالحق وأقوَمُ به، ولا يخرج الحق عن مجموعهم؛ نعم ليس كل فرد فرد من أهل السنة مصيبًا للحق في كل شيء، لكن مجموع قول أهل السنة والجماعة وما مضى عليه أهل السنة لا يمكن أن يخرج

الحق عنه، فيتّفق أهل السنة والجماعة على باطل ويكون الحق مع المبتدعة، هذا لا يمكن أن يكون.

◉ **الأمـر الخـامس**: قبول الحق من المخالف لا يستلزم تزكيته؛ انتبه لهذا! بعض الناس يخلط بين الأمرين، قبول الحق شيء، وتزكية القائل شيء آخر، إذًا قبول الحق لا يستلزم تزكية قائله، لربما يصيب الحق مبتدعٌ ولا يزال مع قوله هذا مبتدعاً، بل قد يقول الحق كافر ولا يزال بهذا كافرًا، وليس لك أن تجعله مسلمًا لأنه أصاب الحق في مقالة، هذا ليس بصحيح.

وهذا الذي يختلط على بعض الناس؛ يظن أنك لو قلت ما قاله فلان حق، أو أنا أقبل هذه المقالة التي قالها هذا المنحرف في مجموع مسلكه، يظن أنك أصبحت مزكّيًا له، كأنك ترتضيه في كل شيء؛ وهذا ليس بلازم، قبول الحق في موضع لا يستلزم تزكية القائل بإطلاق، إنما هو قبولٌ للحق لأنه وافق الحق.

◉ **أخيرًا الأمر السادس**: أَنصِف من نفسك تُوفَّق لإصابة الحق؛ احرِص دائمًا على أن تكون قاضيًا عادلًا على نفسك، إن كنت كذلك فأبشر بالخير، أبشر بالتوفيق للحق، ستكون مسدَّدًا معانًا بتوفيق الله ۵، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت:٦٩].

وما أحسن ما قال عمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما علّق البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: (ثلاث من جَمَعهُنَّ فقد جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذْل السلام للعالَم، والإنفاق من الإقتار)، الشاهد أنه قال: (الإنصاف من نفسك)، أن تجعل نفسك على نفسك

حكمًا عدلًا، بحيث تعترف إذا أخطأت، وتقبل الحق ممن جاء به ولو كنت لا ترتضيه، والله ﷻ أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

كان معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول في كلامه المشهور عنه، الذي رواه أبو داود في «سُننه»: «**اقبلوا الحقَّ من كل من جاء به وإن كان كافرًا- أو قال: فاجرًا-، واحذروا زَيغة الحكيم**».

قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول الحق؟

قال: «**إنَّ على الحق نورًا**»، أو قال كلامًا هذا معناه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

وكيف يظهر هذا النور؟ نور الحق كيف يظهر؟ بعَرْضه على الكتاب والسنة، إذا عَرضْته على الكتاب والسنة حينها يَتَلأْلَأُ الحق أمامك إن كان هذا الكلام حقًا فعلاً، وإلا فإنه يَستبين لك أنه لا نور فيه؛ لأنه ليس حقًا. إذًا العِيار والميزان إنما هو العرض على الكتاب والسنة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فأما تقرير ذلك بالدليل[1]**، وإماطة ما يَعرِض من الشبه، وتحقيق الأمر على وجهٍ يخلُص إلى القلب ما يَبرُد به من اليقين، ويقف على مواقف آراء العباد في هذه المهامِه**، فما تتسع له هذه الفُتيا، وقد كتبتُ شيئًا من ذلك قبل هذا، وخاطبتُ ببعض ذلك بعض من يجالسنا، ولربما أكتبُ -إن شاء الله- في ذلك ما يحصل به المقصود.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

مَن أراد التوسُّع ومعرفة الحق والرَّد على المخالفين بطريقة متوسِّعة؛ كتب شيخ الإسلام في هذا جملة من الكتب كـ(بيان تلبيس الجهمية)، و (درْء التعارض)، و (شرح الأصفهانية)، و (التسعينية)، مواضع كثيرة في (منهاج السنة)، هذه كتب واسعة وكبيرة، وفيها التقريرات التي أشار إليها هاهنا.



(١) (فأمَّا) هذه الجملة متعلِّقة بما قرَّره أولًا: (وليعلم السائل أن الغرْض ذكر بعض ألفاظ) إلى آخره، أما التفصيل فهذا يقول: لا تحتمله هذه الفتوى.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وجماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبَّر كتاب الله وسنة نبيه محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقصَد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكَلِم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء تعالى الله وآياته.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أن تَصِل إلى الهدى هذا يستلزم ثلاثة شروط ذكرها هاهُنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

-تدبَّر كتاب الله وسنة نبيه محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

-قصد اتباع الحق.

-الإعراض عن تحريف الكَلِم عن مواضعه.

فمن جمع هذه الأمور الثلاثة فليبشر أنه على طريق الهدى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ولا يَحْسَبُ الحاسب أن شيئًا[١] من ذلك يناقض بعضه بعضًا البتَّة، مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه في الظاهر قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤].

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا قَامَ أَحَدُكُمْ إلى الصَّلاة فإنَّ اللّه قِبَلَ وجْهِهِ، فلا يبصُقَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ»، ونحو ذلك، فإن هذا غلط.

وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمَع الله بينهما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[الحديد:٤].



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

أراد رَحِمَهُ اللَّهُ أن يبيِّن أن أدلة الوحي لا يقع فيها تعارض، وضرب مثالًا على هذا؛ وهو أن أدلة العلو والفوقية لا تتعارض مع أدلة المعية، بل هي متفقة معها تمام الاتفاق.

(ذلك أن الله تعالى معنا حقيقة) لا مجازًا، انتبه ! لا يريد بقوله: (معنا حقيقة) أنه معنا بذاته، كما قد يخطئ من يخطئ، إنما مراده أنه معنا حقيقةً لا مجازًا، هذه المعية حقيقةٌ وليست مجازًا، ولا نزال مع ظاهر النصوص، ولم نؤوِّل شيئًا إذا قلنا

---

(١) يشير إلى أدلة الوحي التي كان يتكلم عنها قبل قليل، أدلة الوحي متفقة ليست متعارضة.

إنها معية عِلمه أو معية نصرته، نحن لا نزال مع ظاهر النصوص، وليس هذا من باب التأويل في شيء.

قال: (وهو فوق العرش حقيقة) أيضًا لا مجازًا.

فكِلا الدليلين الدليل الذي يدل على علوِّه سبحانه، والذي يدل على معيته؛ نحن آخذون بهما على ظاهرهما دون حملٍ على مجاز أو تأويل.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء، وهو معنا أينما كُنَّا، كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث الأوعال: «**واللّه فوق العرش، وهو يعلَمُ ما أنْتُم عليه**».

وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أُطلقَت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو مُحاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قُيِّدت بمعنىً من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يُقال: ما زلْنا نسير والقمرُ معنا أو النجمُ معنا.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه الآية العظيمة في سورة الحديد أصلٌ عظيم في الجمع بين العلو والمعية؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بيَّن فيها أولًا علوَّه واستواءه، ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، الآن تتقرَّر في القلوب المؤمنة هذه الحقيقة العظيمة وهي علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فالله عالٍ على خلقه، مستوٍ على عرشه.

ثم بعد ذلك تأتي الحقيقة الثانية والقلب قد تخلَّص من أدران الخطأ في الفهم؛ إذا علمت أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عالٍ على خلقه مستوٍ على عرشه فاعلم أنه مع خلقه جميعًا بعلمه وقدرته وإحاطته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. فهذه الآية آيةٌ عظيمة في الجمع بين الحقيقتين: العلو، والمعية.

ثم نبَّه رَحِمَهُ اللَّهُ على أن (مع) في اللغة لا يُراد بها إلا مطلق المقارنة والمصاحبة، وأما كونها تدل على شيء زائد على هذا؛ كممازجة، واختلاط، وما شاكل هذا،

فهذا قدرٌ زائد تدل عليه قرينةٌ إن جاءت في السياق، أما (مع) مجرَّدة عن أيّ قرينة فلا تدل إلا على مطلق المقارنة والمصاحبة. ثم بعد ذلك انظر في السياق وفيما يحيط به من القرائن فسيتَّضح لك ما حقيقة هذه المقارنة؟ ما حقيقة هذه المعية؟.

قال: (فإذا قُيِّدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يُقال: ما زلْنا نسير والقمرُ معنا أو النجمُ معنا)، في هذا يقول مِسكين الدارمي التميمي من شعراء الدولة الأموية:

إذا باتَ جارُ القوم عند مَضِيعَة   فجار بَنِي حمّان باتَ مع القمر

(بات مع القمر) يعني اختلط به وأصبح ممتزجًا معه؟ لا يُراد هذا.

إذًا (مع) يراد بها مطلق المقارنة، وهذا الذي يفهمه أيّ أحد، إذا قال قائل: والله أنتم يا أهل السنة تُؤوِّلون أدلة المعية تقولون: التأويل مردود، لكن جئتم إلى أدلة المعية فزعمتم أنها معية العلم!، هذا تأويل وهذا تناقض منكم، نقول: ليس بصحيح، بل نحن أخذنا بظاهر النص، وإلا فأخبرْني ما الذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة:١١٩]، ماذا تفهم من هذا؟ المزاحمة بالأكتاف؟ والممازجة والمخالطة؟ أو المقصود أن تكون مع الصادقين موافقًا في الصدق؛ أن تصدُق كما صدقوا، فهي تدل على مطلق المقارنة في هذه الصفة.

وقُل مثل هذا في قوله تعالى: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ﴾ [آل عمران:١٩٣]، هل المقصود أنك تدعوا الله أن تموت مع الأبرار في مكان واحد؟ وتُقبر معهم في

مكان واحد؟ لا، المقصود: أنك تثبُت على هذا البر، فتُتوفَّى على ما كان عليه أولئك الأبرار.

إذًا ليس بصحيح، هل فهْمُنا لهاتين الآيتين ضرْبٌ من التأويل، أيقول أحد هذا؟ لا، التأويل: حمل اللفظ على خلاف ظاهره، ومن يفهم لُغة العرب يعرف أنه في هاتين الآيتين نحن ما حملنا الكلام على خلاف ظاهره، بل لو جعلناه بمعنى الممازجة لكان هذا هو التأويل، هذا هو الخروج عن ظاهر النص.

إذًا؛ كما قلنا هاهُنا، سيسهل علينا أن نفهم آيات المعية المتعلقة بالله سبحانه وتعالى.

إذًا هذا الذي يعرفه الناس؛ لأن المعية تُطلق على مطلق المقارنة والمصاحبة، ولا يستلزم هذا امتزاجًا أو مخالطة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ويقال: هذا المتاع معي لمُجامعته لك، وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلْقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

أنت تقول: أنا مع الشافعي في هذه المسألة، يعني كيف أنت مع الشافعي؟ وأنت مع مالك، يعني ماذا؟ يعني أنت جالس معه؟ هل يقول أحد هذا؟ وإنما المقصود أنك توافقه على رأيه. لاحِظ أن السياق هنا أوضح المراد.

في مقابل أنك لو قِيل لك: أين أنت يا فلان؟ تقول: "أنا الآن مع فلان"، هذه تقتضي اختلاطًا ، هذه المعية؛ لأن السياق يدل على هذا، "أنا أجلس مع فلان" يعني: أنا وإيَّاه في مكان واحد، السياق هو الذي دلنا على هذا.

إذًا ثَمَّة فرق بين (مع) في هذا السياق وذاك والثالث إلى آخره بحسب القرائن التي تُحيط باللفظ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤]؛ دلَّ ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه: مطَّلعٌ عليكم، شهيدٌ عليكم، ومهيمن عالمٌ بكم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

دل على هذا ثلاث قرائن موجودة في النص:

أولًا: أنه ابتدأ بالعلم، قال: ﴿يَعْلَمُ﴾

ثانيا : ختم بالبصر؛ قال: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

والقرينة الثالثة: أنه سبق هذا بتقرير الاستواء.

إذًا لا يمكن أن يُفهم من هذه المعية إلا معية العلم، والقدرة، والإحاطة، والسمع، والبصر إلى آخر معاني الربوبية التي تتعلَّق بهذا الموضوع.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وهذا معنى قول السلف: «إنه معهم بعِلْمه»، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

وهذا إجماع السلف، نقَلَه كثيرٌ من أهل العلم ونصُّوا عليه؛ كالإمام أحمد، وابن عبد البر، وأبو عمر الطَّلمنكي، والآجُرّي، وابن بطة، وغيرهم من أهل العلم، وكذلك بن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقله عن أهل العلم في تفسيره.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكذلك في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة:٧].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

كذلك هذه الآية معها القرائن التي تدل على المراد، **وهي هاهُنا ثلاث قرائن:**

أولًا: أنه قدَّم بالعلم قبل قوله ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى﴾ قال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾، إذًا ابتدأ بالعلم.

ثانيا: ثم ختم بالعلم ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾؛ فدل هذا على أن المعية فيما بين الابتداء والختام مَعيّة العلم.

ثم ثمَّة قرينة ثالثة ألَا وهي: أن الله جل وعلا يقول: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾؛ العرب لو كانت تريد أن تخبر عن مخالطة فإنها تقول: (ثالث ثلاثة، ورابع أربعة)، ولذلك الله ﷻ يقول: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة:٤٠] لماذا؟ لأن النبي ﷺ وأبا بكر كانا مع بعضهما مختلطَين، فهذه معية دل عليها السياق، لكن لما كان الكلام يتعلق بالله ﷻ قال النبي ﷺ: «ما ظنُّك باثنين، الله ثالثهما».

ولذلك الذي في هذه الآية ليس أنَّ الله رابع أربعة حتى يُقال إنها تدل على الممازجة والمخالطة، إنما قال ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ

إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾. لذا أهل الإيمان الذين اعتقدوا بعُلو الله ۵ قالوا: الله ۵ رابع الثلاثة، وسادس الخمسة.

لكن أهل الحُلُول الذي ما اعتقدوا بعلو الله ﷻ قال الله ۵ فيهم: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣]؛ لأنه ما اعتقدوا مُبايَنة الله ۵ لخلْقه.

فهذه قرينة ثالثة تدل من حيث الأسلوب واللفظ على أن هذه المعية ليست معية ممازجة واختلاط.

كذلك الأمر في آيات المعية الأخرى؛ لابد أن تجد في السياق والقرائن المحيطة بالنص ما يدلك على أن المعية التي أُضيفت الى الله ۵ لا يمكن أن تكون معية الاختلاط. يعني تأمَّل مثلاً في قوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ ثم قال: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [النساء:١٠٨]، إذًا هذه معية إحاطة، ليست معية ممازجة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ولـمَّا قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لصاحبه في الغار: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]: **كان هذا أيضًا حقًا على ظاهره، ودلَّت الحال على أن حكم هذه المعية هنا -مع الاطلاع- والنصر والتأييد.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا قدْرٌ زائد، وهذه التي يسميها أهل العلم بالمعية الخاصة، أو معية التأييد والنُّصْرة، بخلاف المعية العامة، الله عَزَّوَجَلَّ مع كل خلقه بالمعية العامة، ومع بعضهم ومَن شاء منهم بالمعية الخاصة.

قال هنا: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ لا يمكن أن تكون هذه المعية معية مخالطة، لماذا؟ لأنَّ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصاحبه كانا في الغار، وليس بينهم وبين الكفار إلا شِبر أو شبران، فلو كان الله عَزَّوَجَلَّ معَ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصاحبه بالمُمازجة والمخالطة وكان حالًا في ذلك المكان، لَكان مع الكفار، لأنه لا مسافة كبيرة تفصل بين النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصاحبه مع الكفار، ولصَحَّ لنا أن نقول: إنَّ الله مع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصاحبه والكفار؛ وهذا لا يجرُؤ مسلم على أن يقول به. فلمَّا خصَّ نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصاحبه بالمعية؛ دلَّ على أنها ليست معية المُمازجة والمخالطة، وإنما هي -إضافة إلى عِلمه واطلاعه- هي معية نُصْرة وتأييد وتثبيت وتوفيق.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَواْ وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وكذلك قوله لموسى وهارون: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، هنا المعية على ظاهرها، وحكمها في هذه المواطن: النصر والتأييد.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

وهذا كثير، ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة:٢٤٩] في أدلة كثيرة، بل أدلة المعية الخاصة، أكثر وُرُودًا في القرآن من المعية العامة.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقد يدخل على صَبي من يخيفه فيبكي، فيشرف عليه أبوه من فوق السقف ويقول: لا تَخَفْ أنا معك، أو أنا هاهُنا، أو أنا حاضر ونحو ذلك، يُنبّهه على المعية المُوجِبة بحكْم الحال دفع المكروه، ففرقٌ بين معنى المعية وبين مقتضاها، وربما صار مقتضاها من معناها، فيختلف باختلاف المواضع.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا كلام مهم في فهم هذا الموضوع؛ يقول: (ففرق بين معنى المعية وبين مقتضاها)؛ معناها: هو مطلق المقارنة، أما مقتضاها: فمراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ مدلول المعية بحسب السياق.

قلْنا: مطلق المقارنة في قوله تَعَالَىٰ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾، ثم هناك قدْر زائد، وهو ما يقتضيه هذا اللفظ من معنى دلَّ عليه السياق، فنقول: زيادة على كون الله عَزَّ وَجَلَّ مقارِنًا لهؤلاء بعِلمه هناك نُصْرة وتأييد إلى آخره، هذا هو مقتضاها.

لابد أن تفهم الأمرين؛ مطلق المعية هذا ثابت في كل نصّ، ثم هناك سياق يختلف عن سياق، ولكل سياق مَدلولُه، هذا هو مقتضاها.

إذًا نفرق بين المعنى الأصلي لـ(مع)، ثم المقتضى الذي دلَّ عليه السياق، هل يدل على امتزاج؟ هل يدل على عِلْم؟ هل يدل على زيادة العلم بتأييد؟ هذا كله من مقتضاها، والذي يدلنا على هذا ما في السياق من قرائن لفظية أو حالية تدل على تعيين هذا المقتضى.

قال: (وربما صار مقتضاها من معناها)؛ بعض الناس يقول: لا، إنما هذه المعاني مستقلة، معية هي معية عِلمية، هذا معنى، معية هي معية امتزاج، هذا معنى مستقل، معية هي معية نُصرة وتأييد إلى آخره، هذه معاني مستقلة.

فيقول: لا، ليس عندنا إشكال، سواء جعلنا هناك معنى ومقتضى، أو قلنا: إن هذا معنى مستقل، المعنى مع أو يجعل المقتضى-من داخل المعنى هذا لا إشكال فيه، في كل موضع هذا معنى مستقل ويكون الحكم هاهُنا من الألفاظ المشتركة كما سيأتي، فما عندنا إشكال سواء على هذا أو هذا فإنه لا يؤثر شيئاً في الحكم الصحيح، وهو أن معية الله ﷻ لا تقتضي امتزاجًا بالخلق.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فلفظ (المعية) قد استُعمل في الكتاب والسنة في مواضع، يقتضي في كل موضع أمورًا لا يقتضيها في الموضع الآخر، فإمَّا أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها -وإن امتاز كل موضع بخاصية- **فعَلَى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرَّب مختلطة بالخلق حتى يقال: قد صُرِفَت عن ظاهرها.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

سواء قلنا إنها معانٍ مستقلة، أُطلق عليها جميع لفظ (معية)، كما يكون الحال في الألفاظ المشتركة ما عندنا مشكلة، قُلْ هذا، قلْ هذا معنى، وهذا معنى، وهذا معنى، كما تقول في الألفاظ المشتركة (عَين) وتريد تارة، الباصرة، وتريد تارة الجارية، تريد تارة الجاسوس، كذلك هنا، قل هذه المعية بمعنى مستقل دلَّ عليه أو جاءت هكذا في هذا النص هي معية العلم، وجاءت في نص آخر بمعنى النصرة، وجاءت في نص آخر بالمعنى الامتزاج، فكلها معية، وهذا من قَبيل الألفاظ المشتركة.

أو أنها مُتواطئة دلَّت على معنى مشترك، ثم هناك قدر زائد في كل موضع، فهي من قَبيل الألفاظ المتواطئة، وعلى التحقيق من الألفاظ المُشَكِّكَة كما سيأتي.

المُهم: إيَّاك أن تعتقد أن ثبوت المعية يقتضي مخالطة الرَّب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لخلقه.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ونظيرها من بعض الوجوه: الربوبية والعبودية، فإنهما وإن اشتركتا في أصل الربوبية والعبودية فلمَّا قال: ﴿بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [الشعراء: ٧٤-٨٤] كانت ربوبية موسى وهارون لها اختصاص زائد على الربوبية العامة للخلق؛ فإن من أعطاه اللّه من الكمال أكثر ممَّا أعطى غيره، فقد رَبَّه ورَبَّاه، وربوبية وتربية أكمل من غيره.

وكذلك قوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾ [الإنسان: ٦] و﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾ [الإسراء: ١].

فإن العبد: تارة يعني به المُعبَّد، فيَعُمّ الخلق، كما في قوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].

وتارة يعني به العابد فيَخُصّ، ثم يختلفون؛ فمَن كان أعبد علمًا وحالا كانت عبوديته أكمل، فكانت الإضافة في حقه أكمل، مع أنها حقيقةٌ في جميع المواضع.

ومثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس مُشكِّكة؛ لتَشكُّك المستمِع فيها، هل هي من قَبيل الأسماء المتواطئة، أو من قَبيل المشتركة في اللفظ فقط.

والمحقِّقون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة؛ إذْ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بإزاء القدْر المشترك، وإن كانت نوعا مختصًا من المتواطئة فلا بأس بتخصيصها بلفظ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هاهُنا عدة اصطلاحات، عندنا (ألفاظ متواطئة)، وعندنا (ألفاظ مُشكِّكة)، وعندنا (ألفاظ مشتركة)، ما هو الفرق بين هذه المصطلحات؟

(الألفاظ المتواطئة): هي التي اتفقت أو استوَت الأفراد فيها في المعنى.

فلَفظ (الإنسان) من المتواطئ، لماذا؟ لأنه يندرج تحت كلمة (الإنسان) أفرادٌ كُثُر، كلهم متساوون في الإنسانية، يعني ما يوجد إنسان درجة أولى، وإنسان درجة ثانية، الكل مُشترِك في الإنسانية.

كلمة (الطالب)، طالب في الجامعة، كلمة (الطالب) من قَبيل اللفظ المتواطئ، لماذا؟ كل الأفراد الذين ينطبق عليهم هذا المصطلح أو هذا اللفظ كلهم مشتركون في المعنى، فلا يوجد طالب أرفع من طالب، كلهم على درجة واحدة من حيث الحقوق والواجبات.

(مُواطن) كل الناس سواء في المواطنة، إذًا هذه ألفاظ متواطئة؛ استوت الأفراد فيها في المعنى.

هناك (ألفاظ مُشكِّكة) -بعضهم يجعلها بالفتح ولكن الأكثر على الكسر، بعضهم يقول (مُشكَّكَة) لكن الأقرب أو الأكثر على أنها (المُشكِّكة)- هذه الألفاظ اختلفت الأفراد فيها في المعنى قوةً وضعفاً، لاحِظ معي أن المتواطئة تساوَت فيها الأفراد في المعنى، أمَّا في المشكِّكة فإن هناك قدرًا مشتركًا في المعنى بين الأفراد، لكن مع ذلك ثَمَّة اختلافٌ بين الأفراد في المعنى قوةً وضعفاً.

ولذلك (النور) تُطلقه على الشمس؛ تقول: (نور الشمس)، وتطلقه على المصباح، تقول: (نور المصباح)، هاهُنا وهاهُنا قدرٌ مشترك هو النور لكن شتَّان بين نور الشمس ونور المصباح، إذًا هذا من الألفاظ المُشكِّكة.

(الإيمان) من الألفاظ المشكِّكة؛ فإنه ينطبق على كل أهل الإيمان، كل من عنده إيمان فإنه ينطبق عليه لفظ الإيمان، لكن شتَّان بين أهل الإيمان، ليسوا جميعاً على درجة واحدة، بلْ هم متفاوتون فيه تفاوتاً عظيماً.

لفظ (المعية) يقول شيخ الإسلام: إنها من قَبيل (الألفاظ المشكِّكة)؛ ثَمَّة قدْر مشترك في جميع المواضع وهو مطلق المقارنة، ثُم هناك قدْر زائد في هذا الموضع لا تجده في الموضع الآخر.

هناك مصطلح ثالث وهو: (الألفاظ المشتركة)؛ الألفاظ المشتركة الألفاظ: التي اتفقت في ألفاظها واختلفت في معانيها؛ هذه نقول عنها إنها مشتركة، كلفظ (العين)، حروفٌ واحدة (عين، ياء، نون،)، لكن المعنى تطلق هذه الكلمة على العين الباصرة، أو العين النابعة أو الجارية، وعلى الجاسوس، على النَّقد. (سهيل) تطلِق سهيلاً على النجم، تطلِق سهيلاً على الرجل. (القُرْء) يُطلق على الطُّهْر، ويطلق على الحيض، وهَلُمَّ جَرًّا، هذه تسمى: ألفاظاً مشتركة.

يقابل المشتركة: مترادفة، (الألفاظ المترادفة): هذه التي اختلفت في الألفاظ والحروف لكنها اتفقت في المعنى، فالسيف، والعضْب، والمُهنَّد، والبتار ألْفاظ مختلفة، لكن المعنى واحد، وهَلُمَّ جَرًّا.

طبعاً شيخ الإسلام أو غالب المناطقة يجعلون المتواطئة والمشكِّك قسيمان، شيخ الإسلام بعض أهل العلم يرى أن المشكِّك مندرج تحت المتواطئ، ليس قَسيماً له وإنما هو قسْم منه، ويقول المواطئ ينقسم الى قسمين: متواطئٌ تواطئاً خاصاً، ومُشكِّك.

(متواطئ تواطئًا خاصًا): وهو استوَت فيه الأفراد في المعنى، وهناك مُشكِّك وهذا الذي أشار إليه؛ قال: (والمحقِّقون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة) إذًا هو يرى أن المشكِّك قسْم من المتواطئ وليس قسيمًا له، والأمر في ذلك -على كل حال- اصطلاحي.

المقصود: سواء جعلنا المعيّة معانٍ مختلفة اتفقت في كلمة معية، وبالتالي تكون من قَبيل المشترَكة، أو جعلناها من قَبيل المتواطئة، النتيجة واحدة، وهي أن الله ﷻ معيته لا تقتضي مخالطته لخلقة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ومن عَلِم أنَّ المعية تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات -كإضافة الربوبية مثلاً- وأن الاستواء على الشيء ليس إلا للعرش، وأن الله يُوصف بالعلو والفوقية الحقيقية، ولا يُوصف بالسُّفُول ولا بالتحتية قطّ لا حقيقة ولا مجازًا: عَلِم أن القرآن على ما هو عليه من غير تحريف.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

والناس -على كل حال- في نصوص المعية انقسموا إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: الذين أثبتوا علوا الله ﷻ حقيقةً، وأثبتوا مع ذلك معيته لخلْقه جميعاً بعِلمه وإحاطته، وأثبتوا معيته لبعض خلْقه من شاء منهم بنُصرته وتأييده إضافةً إلى عِلمه؛ فهؤلاء أهل السنة والجماعة جمَعوا بين النصوص وألَّفُوا بينها.

القسم الثاني: هم الحُلولية والاتحادية الذين ضلُّوا في نصوص المعية؛ فظنوا أنها تدل على أن الله ﷻ حالٌ في خلقه ممتزج بهم أو أنه قد اتحد بهم، فصارا شيئًا واحدًا، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، هؤلاء أخطئوا مرتين:

-**أولًا**: أنهم آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض، أخذوا بنصوص المعية وتركوا نصوص العلو والفوقية.

-**وثانيًا**: أخطئوا في فهْم نصوص المعية، فظنوا أنها تدل على الحلول أو الاتحاد.

﴿القسم الثالث: فِرقة قديمة اسمها (السَّالمية) تلاشَت واضْمَحَلَّت والحمد لله على العافية من هذه الأهواء؛ هؤلاء جمعوا بين النقيضين فقالوا: الله معنا بذاته حقيقةً، والله مستوٍ على عرشه بذاته حقيقةً، فجمعوا بين النقيضين وقالوا هذا الذي تقتضيه النصوص فلابد أن نقول بها جميعاً، وهؤلاء قد خالفوا العقل وخالفوا النقل.

﴿القسم الرابع: هم عامة المتكلمين المعطلة الذين لم يثبتوا العلو ولم يثبتوا الحلول؛ ما أثبتوا العلو وإنما أوَّلوا أدلة العلو والاستواء، وأيضاً ما قالوا بحُلُول الله ﷻ في خلْقه، أحسنوا ثانيًا وأخطأوا أولًا.

وخطأ آخر: هو كونهم زعموا أنَّ أدلة المعية عنده مؤوَّلة، هُم ما قالوا بالحلول هذا صواب، وأدلة المعية عندهم مؤولة؛ لأن حمْلها على ظاهرها يقتضي الحلول، إذًا لابد من التأول، إذًا وقعوا في خطأين:

الأول: تأويل العلو.

ثانيًا: أنهم زعموا أن سَبيلهم إلى نفي الحلول تأويل أدلّة المعية.

وأخطأوا ثالثًا: أخطئوا على أهل السنة، حينما اتهموهم بالتناقض وأنهم متناقضون يَلُومُون غيرهم بما يقعون فيه، حيث زعموا أن نصوص المعية لابد من تأويلها، وأن حمْلها على ظاهرها يقتضي الحلول والاتحاد، وأخطأ أهل السنة حينما رَدُّوا التأويل جملةً وتفصيلًا مع أنهم وقعوا فيه؛ هذا خطأ على أهل السنة.

أهل السنة قاعدتهم واحدة ما اختلَّت، وهي (حمْل النصوص على ظاهرها اللائق بالله ﷻ)، لكن المشكلة أن القوم ما فهموا!

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثم مَن توهَّم أن كون اللّه في السماء، بمعنى أن السماء تحيط به وتحويه؛ فهو:

كاذب -إن نقَلَه عن غيره.

وضال إن اعتقده في ربه-.

وما سمعنا أحدًا يفهمه من اللفظ، ولا رأينا أحدًا نقله عن أحدٍ من العلماء المعروفين وأتباعهم.

ولو سُئِلَ سائر المسلمين: هل تفهمون مِن قول الله تعالى ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إنَّ الله في السماء) أن السماء تَحْوِيه؟

لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول: هذا شيء لعلَّه لم يخطر ببالنا.

وإذا كان الأمر هكذا، فمِن التكلّف أن يجعل ظاهر اللفظ شيئًا محالًا لا يفهمه الناس منه، ثم يريد أن يتأوَّله.

بل عند المسلمين أن الله في السماء، وهو على العرش واحد؛ إذِ السماء إنما يراد به العلو.

فالمعنى: أن الله في العلو لا في السُّفْل.

وقد عَلِم المسلمون:

أن كُرسيه سبحانه وسع السموات والأرض.

وأن الكرسي في العرش كحَلقة مُلْقاة بأرض فلاة.

وأن العرش خلْق من مخلوقات الله لا نِسْبة له إلى قدرة الله وعظمته.

فكيف يتوهَّم بعد هذا أن خلقًا يحصره أو يَحْوِيه؟ وقد قال سبحانه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وقال تعالى: ﴿فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧] بمعنى: على ونحو ذلك، وهو كلام عربي حقيقة لا مجازًا، وهذا يَعلَمُه من عرف حقائق معاني الحروف وأنها متواطئة في الغالب لا مشتركة.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

خلاصة هذا الكلام: أن **الأدلة التي فيها إثبات أن الله في السماء لها توجيهان لا ثالث لهما:**

◉ **أولًا**: أن السماء بمعنى العُلُو؛ فالله ﷻ في العلو المطلق، فهو فوق كل شيء، وكل شيء دونه ﷻ وتحته. وهذا كثير ومعروف في لغة العرب وله شواهد كثيرة.

◉ **ثانيًا**: أن قولنا (الله في السماء)، أو أن ما جاء في النصوص: ﴿أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك:١٦] أن (في) بمعنى (على)، وهذا له نظائر كثيرة في النصوص، وقلتُ لكم: هناك دليل ظاهر واضح سهْل الفهم، النبي ﷺ يقول: (الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا مَن في الأرض يرحمكم مَن في السماء)، ماذا تفهم من قوله: (في الأرض)؟ على الأرض، ليس المقصود أن ترحم الذين في جوفها من الأموات، إذًا كما فهمت الشطر الأول افهم الشطر الثاني؛ الذي فوق السماء وهو الله ﷻ.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وكذلك قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن اللّه قِبَل وجهه، فلا يَبصِقَنَّ قِبَل وجهِه**».

الحديث حقٌّ على ظاهره، وهو سبحانه فوق العرش، وهو قِبل وجه المصلي، بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات، فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء أو يناجي الشمس والقمر لكانتِ السماء والشمس والقمر فوقه، وكانت أيضًا قِبَل وجهِه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كذلك هنا أراد الجمع بين ما جاء في النصوص؛ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يكون إذا صلى المصلي قِبَل وجهه، فهذا أيضًا لا يتعارض مع أدلة علوه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى واستوائه، ((إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن اللّه قِبَل وجهه، فلا يَبصِقَنَّ قِبَل وجهِه))، قِبَل يعني: أمامه، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أمامه، وكيفية ذلك؟ الله أعلم بها، نحن نعتقد أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يكون أمامه، لكن كيف ذلك؟ الله جل وعلا أعلم.

المقصود أن كونه قِبَل وجهه لا يستلزم نفي علو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بلِ الأمران ثابتان، **وذلك من ثلاثة أوجه:**

الوجه الأول: أن المقابلة لا تستلزم في اللغة المُحاذَاة.

الوجه الثاني: أنه أمكن أن يكون مخلوقٌ عالٍ مقابلًا، فكيف يُقال باستحالة هذا في حق الله عَزَّ وَجَلَّ، ودليل هذا الواقع، فإن الإنسان يقابل الشمس أو القمر مع

القطع بأنهما عالِيان عليه، الآن إذا جئت إلى وقت شروق أو وقت غروب فإنك تكون مقابلاً للشمس، ومع ذلك نحن نقطع أنها عالية، هناك مفاوِز كبيرة بينك وبينهما، فإذا ثبت هذا في حق المخلوق فما الذي يجعله ممتنِعًا في حق الخالق ﷻ!!.

ثم نقول ثالثًا: لو سلَّمنا جَدَلًا أن هنا تعارضًا بين العلو والمقابلة، فإن هذا التعارض واقعٌ في المخلوقين؛ أنت حينما تحكم بأن هذين متعارضان، تحكم على ما تشاهد، نقول هذا على سبيل التسليم الجَدَلي، أنت تحكم على ما تشاهد، والله ليس كمثله شيء، وقد جمَع الوحي بينهما فوجَبَ التسليم بهذا وهذا، إذا كان هناك تعارضًا بين العُلو والمقابلة فنقول هذا في حق المخلوق، لكن شأن الله أعظم، فالله ليس كمثله شيء، ولا تعارض في حقه، وقد جمَع بين الأمرين الوحي فوَجب التسليم لذلك.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقد ضرب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المثل بذلك -ولله المثل الأعلى، ولكن المقصود بالتمثيل: بيان جواز هذا وإمكانه، لا تَشبيه الخالق بالمخلوق- فقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما منكم من أحد إلا سَيَرى رَبَّه مُخْلِيًا به**».

فقال له أبو رَزِين العقيلي: كيف يا رسول الله، وهو واحد ونحن جميع؟

فقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سأنبِّئُك بمثل ذلك في آلاء الله، هذا القمر كلُّكم يراه مُخليًا به، وهو آية من آيات الله؛ فالله أكبر**»، أو كما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقال: «**إنَّكم ستَرَون ربكم كما ترون الشمس والقمر**».

فشَبَّه الرؤية بالرؤية، وإن لم يكن المَرئي مُشابِهًا للمَرئي، فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة وناجوه، كلٌّ يراه فوقه قِبَل وجهه كما يرى الشمس والقمر، ولا منافاة أصلاً.

ومَن كان له نصيب من المعرفة بالله، والرُّسوخ في العلم بالله؛ يكون إقراره للكتاب والسنة على ما هُما عليه أَوْكَد.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا أيضًا من القواعد المهمة لك يا طالب العلم، (مَن كان له نصيب من المعرفة بالله، والرُّسوخ في العلم بالله؛ يكون إقراره للكتاب والسنة على ما هُما عليه أَوْكَد).

الخلاصة أنه لا يَسلَم إلا :

-مَن سلَّم للوحي وأذْعَن وقَبِل؛ هذا هو الذي يَسلَم.

-ثم لابد أن يكون معظِّمًا لله ﷻ، يقدُر الله جل وعلا حقَّ قدْره، ولا يكون من الذين ما قدَرُوا الله حقَّ قدره.

-والأمر الثالث: أن يكون عنده فقْهٌ للنصوص، وحُسْن توجيه لها في ضوء الوحي، والجمع بين النصوص ولغة العرب وما مضى عليه السلف. **فقْه هذه النصوص لابد أن تجمع فيها بين هذه الأمور الثلاثة:**

١. أن يكون عندك معرفة بالوحي، وقدرة على الجمع والتأليف بين الأدلة.

٢. وعندك معرفة بلغة العرب؛ لأن الوحي جاء بلغة العرب.

٣. ثم عندك معرفةٌ وإشراف على ما كان عليه السلف الصالح، وبالتالي فإنك ستفهم هذه الأدلة وِفْق المدلولات الصحيحة لها دون إفراط أو تفريط.

أما المنحرفون فضُلاَّلٌ في الفهم يضربون النصوص بعضها ببعض، مع ضعْف تعظيمهم لله ﷻ، فضلُّوا وأضلُّوا كثيرًا، والله المستعان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

واعلم أن من المتأخرين من يقول: **مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد!**

وهذا لفظ مجمل.

فإن قوله: (ظاهرها غير مراد) يحتمل أنه أراد بالظاهر: نعوت المخلوقين وصفات المُحدَثِين؛ مثل أن يراد بكون اللّه (قِبَل وجه المصلي): أنه مستقر في الحائط الذي يصلى إليه، (وأن اللّه معنا)، ظاهره: أنه إلى جَانبنا، ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد)؛ الواقع أنَّ من يطلق مثل هذه الجملة إنما يريد حكاية مذهب المفوضة؛ المفوضة: هم الذين يقولون إننا نُقِرّ ما جاءت به مع أن ظاهرها غير مراد، ولا نخوض في تعيين المراد، كما فعلت المؤولة.

وشيح الاسلام يسير في مناقشة هذه الجملة على الجادة؛ بحيث يذكر كل ما تحتمله هذه الجملة، أعني: هو يعلم رَحِمَهُ اللَّهُ أن غالب من يطلق مثل هذا الكلام إنما يريد حكاية مذهب المفوضة، لكن ربما يطلق أحدٌ ما هذه الجملة ويريد غير ذلك،

إذًا لابد من بيان الحق والباطل في هذه الجملة وما تحتمله منهما، فلأجل ذلك بيَّن كل الاحتمالات الواردة في هذا المقام.

وموضوع «ظاهر نصوص الصفات» قد مضى الكلام فيه غير مرة؛ قلنا: إن ظاهر نصوص الصفات اللائقة بالله ﷻ هو عند السلف مرادٌ للمتكلم به، ومفهومٌ للسامع والمتلقي؛ ولذلك تجد أنهم يُقرِّرُون ذلك فيقولون: «إن نصوص الصفات تُجرى على الظاهر»، أو إذا حَكَوا مذهب السلف يقولون: إنهم يُجرونها على الظاهر، كما مرَّ بنا في عقيدة السلف للصابوني، أو تجد أنهم يعبرون بقولهم: «أَمِرُّوها كما جاءت»، (أَمِرُّوها كما جاءت) هذه جملة يراد بها كما يراد بقولك: إنها تُجرى على ظاهرها، أو إنَّ ظاهرها مرادٌ للمتكلم به.

وقد مضى- أيضاً معنى الظاهر؛ وأن ظاهر الكلام إذا تكلم أهل السنة والجماعة وقالوا: «هذه النصوص محمولة على ظاهرها» فإنما يريدون الظاهر المتبادر منها عند من يفهم لغة العرب، **وعرفنا كيف يمكن معرفة هذا الظاهر، وأنه يكون بمعرفة أمرين:**

-**الأول**: معاني الألفاظ المفردة.

-**والثاني**: ملاحظة السياق، وما احْتفَّ به من قرائن.

فمجموع هذا عند السلف هو ظاهر النص.

كما علمنا أيضاً القاعدة المقرنة عند أهل العلم، وهي: «أن ظاهر نصوص الصفات عند السلف لا يقتضي تمثيلاً، ولا يحتمل تأويلاً»؛ وبهذا يتخلَّص مراد أهل السنة والجماعة في هذا المقام عن مراد غيرهم كما سيأتي إن شاء الله.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وهذا لفظ مجمل.

فإن قوله «ظاهرها غير مراد» يحتمل أنه أراد بالظاهر: نُعُوت المخلوقين وصفات المُحدَثِين، مثل أن يراد بكون الله «قِبَل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلى إليه، وأن «الله معنا» ظاهره: أنه إلى جانبنا، ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد .



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

كما ذكرتُ: أهل السنة حريصون على بيان الحق بتمامه، وقطْع عذر المخالف، ولذلك يتأنَّون ويتنزَّلون ويفصّلون ويوضحون، ويذكرون التقاسيم الممكنة، لأجل أن يتبين الحق، ولأجل أن يتبين ضده.

أنت يا من يقول "إن ظاهر نصوص الصفات غير مراد" ماذا تريد؟ أتريد الظاهر المماثل لصفات المخلوقين؟ أنت فهمتَ من نصوص الصفات أو تبادَر الى ذهنك أن الله متصفٌ بصفات تُشبه صفات المخلوقين؟ فإذا أتيتَ إلى إثبات استواء الله ﷻ، ظننت أن الله ﷻ يستوي على العرش كاستواء الإنسان على الدابة؟ هذا الذي أردته؟

أو أنك فهمتَ من أن الله ﷻ قِبَل وجه المصلي: أنه يكون في هذا الحائط كالشَيء المعلق فيه أو الموجود في جوفه -تعالى الله عن ذلك- ؟

أو أنك فهمت من أن الله معنا ﴿لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠] إذا قرأت هذه الكلمة ظننت أن الله ﷻ حالٌّ في خلقه، ممازج لهم، مخالط لهم؟ هل هذا الذي تريده؟

إن كنت تريده فلا شك أن هذا باطل وليس هذا بحق بلْ هذا هو الباطل، فأنت أصَبْت في المعنى، هذا الذي حكيته غير مراد قطعًا؛ غير مراد عندك وغير مراد عندنا معشر. أهل السنة والجماعة، فلاشك أن هذا غير مراد، فيجب أن يُنفى هذا المعنى.

إن ظُنّ أن هذا هو ظاهر النص فنقول: هذا الظاهر غير مراد، هذا المعنى - أعني بالظاهر- المعنى الذي حَكَيتَه نقول: هذا غير مراد، الله ۵ ما أراد مِنَّا أن نفهم من كونه معنا أنه حَالٌّ في خلقه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ومن قال : إن مذهب السلف: أن هذا غير مراد فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ في إطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث؛ فإن هذا هو المُحال ليس هو الظاهر على ما قد بيَّناه في غير هذا الموضع.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقول: من قال إن ظاهر نصوص الصفات غير مراد وحكى هذا الذي ذكرتُ لك، بمعنى قال: "ظاهر نصوص الصفات التشبيه، أو ظاهر نصوص الصفات الحُلُول"، أو ما شاكل ذلك، إن حكيتَ هذا ونسبتَه إلى السلف فلاشك أن هذا المعنى الذي ذكرته غير مراد عندهم.

يقول: (ومن قال: إن مذهب السلف أن هذا) يريد باسم الإشارة هنا أن الظاهر المشابِه للمخلوقين، أو الظاهر المقتضي للحلول ونفْي عُلو الله ﷻ فهذا قد أصاب، الظاهر الذي يعني تشبيه الخالق للمخلوق غير مراد، الظاهر الذي يقتضي حُلُول الله ﷻ في خلْقه غير مراد، وقد أصاب أن السلف يعتقدون هذا أنَّ هذا المعنى غير مراد.

(لكن أخطأ في إطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث) أخطأ في قوله إن هذا ظاهر الآيات والأحاديث؛ فالمعنى قد أصاب فيه ولكنه أخطأ في اللفظ، فنحن نوافق على المعنى الصواب، لكننا لا نوافقه على إطلاق هذا اللفظ.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

اللّهمَّ إلَّا أن يكون هذا المعنى المُمتَنِع[1] صار يظهر لبعض الناس ، فيكون القائل لذلك مصيبًا بهذا الاعتبار، معذورًا في هذا الإطلاق.



قَالَ الشَّارِح وَفَّقَهُ اللَّهُ

يعني إن كان يحكي عن نفسه فيقول: هذا الذي يظهر لي، أو كان يحكي واقعًا معينًا أو في مكان معين أو في حال معينة، تعارفوا أو تواضعوا على أن هذا هو الظاهر، فحِينئذٍ يكون معذورًا من أطلق أن الظاهر غير مراد، ونستصحب أن هذه ليست قاعدةً مطلقة، إنما في حدود ما يحكي هذا الإنسان لضعْف فهْمه وقلَّة عِلمه، لعدم معرفته بمذهب السلف أطلق مثل هذا القول، فنحن نقول: هو معذور في إطلاق هذا القول. وفرْق بين كونه معذوراً وكون ما قاله صوابًا.

لاحِظ معي أن شيخ الإسلام يقول: أن هذا معذور في هذا الإطلاق، مُصيبٌ في المعنى الذي أراده؛ هو مصيب في المعنى الذي أراده، واللفظ الذي أطلقه هو فيه معذور.



(١) ما هو المعنى الممتنع؟ التشبيه بالمخلوق، أو الحلول، أو ما شكل هذا.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فإنَّ الظهور والبُطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس، وهو من الأمور النسبية.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يقول: (فإن الظهور) يعني كون هذا الشيء يظهر من النص، أو أن هناك معنى باطنًا خلاف الظاهر، يقول: (هذا قد يختلف باختلاف أحوال الناس، وهو من الأمور النسبية)، ماذا يريد شيخ الإسلام بهذه الجملة؟

شيخ الإسلام هنا يحكي واقعًا؛ بمعنى ليس مقصود شيخ الإسلام أن كل أحدٍ له أن يدَّعي أن هذا ظاهر النص عنده، وهو مُصيبٌ فيما ذهب إليه، كل أحَدٍ يدَّعي ما يدعي في نصوص الوحي، فهذا مُصيب فيما ظهر له، وهذا مُصيب فيما ظهر له، لأن القضية قضية نسبية؛ ليس هذ مراد شيخ الإسلام. مراده: أن هناك واقعًا؛ أن من الناس من يخطئ في فهْم الظاهر، فالنسبية من جهة الواقع وليس من جهة ما الصواب، ما الذي ينبغي.

فهو يقول: هذا الظهور الذي يقع في الناس بحسب العلم والإيمان، مَن قدَر الله حقّ قدْره، وعظُم إيمانه به، وكَمُل عِلْمه بالله سبحانه وبما كان عليه مذهب السلف، فإنه لا يظهر له من نصوص الصفات، إلا أن الله ﷻ يتصف بصفاتٍ لائقة به هي غاية الجلال والكمال والجمال، لا تُشبه صفات المخلوقين، ومن كان

بخلاف هذا فحاله بخلاف هذا، من كان عنده ضعْفٌ في إيمانه أو ضعْف في علمه فإنه قد يدَّعي أن ظاهر النصّ عنده خلاف ما عليه أهل العلم والإيمان.

إذًا ينبغي أن تُفهم هذه الجملة في ضوء ما بيَّنتُ لك، وليس أن هاهُنا قاعدة مطلقة، أن الظهور وعدم الظهور قضيةٌ نِسْبية، هو لا يَحكِي هذا من باب التقرير والتقعيد والتأصيل، إنما هو يَحْكِي واقعاً؛ فبِحَسب كمال عِلمك وإيمانك يكون ظهور هذا النص، لو سِرْت على ما سار عليه السلف رحمهم الله الذين قرَّرُوا أن هذه النصوص تُجرى على ظاهرها وأنها تُمَرُّ كما جاءت، فإن هذه النصوص تقتضي ثبوت صفاتٍ لائقة بالله ﷻ، لا تُشبه صفات المخلوقين.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكان أحسن من هذا أن يُبيِّن لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر: أن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون قد أعطى كلام اللّه وكلام رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقّه لفظًا ومعنى.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا كلام في غاية الحسْن؛ إذا قلنا: يا هذا أنت أَصَبْتَ حينما قلت "إن التشبيه هو ظاهر النص فيكون غير مراد"، نقول: هذا المعنى صواب، لكن الأحسن من هذا هو أن تسلك طريقة السلف؛ وهي: أن تُجري النص على ظاهره، والظاهر لا يقتضي تمثيلاً.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وإن كان الناقل عن السلف أراد -بقوله الظاهر غيرُ مرادٍ عندهم-: أن المعاني التي تَظهر من هذه الآيات والأحاديث ممَّا يَلِيق بجلال الله وعظمته، ولا يختصّ بصفة المخلوقين- بلْ هي واجبةٌ لله، أو جائزةٌ عليه جوازًا ذِهْنيًا، أو جوازًا خارجيًا: غير مُراد، فقَدْ أخطأ فيما نقله عن السلف أو تَعمَّد الكذب، فما يمكن أحدٌ قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل -لا نصًا ولا ظاهرًا- أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أنَّ الله ليس له سمع وبصر ويَدٌ حقيقة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الاحتمال الثاني في قول القائل: "إن ظاهر نصوص الصفات غير مراد".

مرَّ بِنَا **الاحتمال الأول**: التشبيه أو الحلول أو غير ذلك من المعاني الباطلة، يقول: هذا الظاهر فأنا قول غير مراد، نقول: أَصَبْتَ في المعنى ولم تُصِبْ في اللفظ.

الاحتمال الثاني: أن يُريد أن ظاهر النص الذي كان يعتقد معناه السلف، يعتقدون ثبوت صفات الكمال لله ﷻ مِن استوائه، ومَجيئه، وإتيانه، ونُزوله، ومحبته، ورحمته إلى آخره.

يقول: ثبوت هذه الصفات اللائقة بالله جل وعلا التي لا تُشبه المخلوقين، هذا الظاهر غير مراد، والسلف ما كانوا يحملونها على ظاهرها، إذا جاؤوا إلى قول الله جل وعلا: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، ما كانوا يقولون: إنها على ظاهرها، وإن الله استواء على العرش حقيقةً، إنما كانوا يحملون هذه الآية على

معنى آخر، إذا كان الظاهر غير مراد إذًا نحن نقطع أن الله ما استوى على العرش حقيقةً، وبعد ذلك إمَّا أن نُعيّن المراد فنقول: استواء بمعنى استولى، أو نقول: الله أعلم بمراده، لكنَّنا نقطع أن هذا النص ليس على ظاهره، يعني: الله ما استوى على العرش حقيقةً بمعنى علا وارتفع عليه.

إن كنتَ تَنسِب هذه الجملة الى السلف فقد كذبتَ على السلف، هذا أمْرٌ باطل ولا يستطيع أيُّ أحد أن يدَّعي أن السلف رحمهم الله حَمَلُوا هذه النصوص على خلاف ظاهرها اللائق بالله ﷻ، من نَسَب هذا إلى السلف فقد اعتدى، وكذَب عليهم.

يقول: (وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله: الظاهر غير مراد عندهم -عند السلف- أن المعاني التي تَظهر من هذه الآيات والأحاديث ممَّا يَلِيق بجلال الله وعظمته، ولا يختصّ بصفة المخلوقين)؛ ظاهر هذا النص: ثبوت الصفة على الوجه اللائق بالله، الذي ليس كمثله شيء ﷻ لا في ذاته ولا في صفاته.

(بلْ هي) هذا استطراد في بيان ما هي هذه الصفات، يقول: (بلْ هي واجبة لله تعالى) الله جل وعلى يجب له أقصى غايات الكمال، الله ﷻ يجب له نقلاً وعقلاً وفطرة أقصى غايات الكمال، ويَستحيل أن يقوم به وبذاته غير صفات الكمال المطلق، بلْ كل صفات الله ﷻ التي تقوم به لا شك أنها غايةٌ في الكمال.

قال: (أو جائزة عليه جوازًا ذِهْنيًا، أو جوازًا خارجيًا)؛ الجواز الذهني: ما لا يُعلَم امتناعه عقلاً، هذا يقال فيه جائز ذِهْنًا، بغضّ النظر عن كونه واقعاً خارج

الذهن، واقعاً في الحقيقة أو ليس كذلك. الجواز الذهني: هو ما لا يُعلم امتناعه عقلاً، كل ما لا يجزم العقل بامتناعه نقول إنه جائزٌ عقلاً، أو ممكنٌ عقلاً.

قال: (أو جوازًا خارجيًا)؛ الجائز جوازًا خارجيًا -يعني خارج الذهن- هو ما يُعلم وجوده في الحقيقة، أو يُعلم وجود نظير له، أو يُعلم وجود ما هو أبعد في الوجود منه، فما كان كذلك فإنَّنا نقول: إنه جائز خارجيًا.

وقد مرَّنا بنا في دروس (التدمرية) الكلام عن أن الصفات لله ﷻ :

-إمَّا أن تكون صفاتٍ كاملةً؛ فثبوتها لله ﷻ واجب .

-وإما ألَّا تكون صفاتٍ كاملةً ؛ فتكون ممتنعة عن الله ﷻ.

فمسألة أن يكون هناك صفة يمكن أن يتصف الله بها، ويمكن ألَّا يتصف الله بها، هذا غير وارد، إن كنتم تذكرون تكلمنا عن هذه المسألة لـمَّا كان من احتجاج أهل السنة والجماعة على نُفاة الصفات بقضية السَّلْب والإيجاب.

بمعنى من الاستدلال السلفي: القول بأن الله ﷻ لو لَم يكن متكلمًا لكان أصمّ، والصَّمَم عيب، والعيب ممتنِع، إذًا لابد أن يكون متكلمًا؛ فثبت وجوب أن يكون متكلمًا، هذه صفة واجبة لله ﷻ.

لو لم يكن الله ﷻ مبصرًا، لو لم يكن بصيرًا ﷻ لكان أعمى، الآن التقابل هنا تقابل بالسَّلْب والإيجاب، البصر.يقابله عدم البصر.يعني العَمَى، فالعَمى مما يُنزَّه الله ﷻ عنه؛ لأنه نقص، إذًا ثبت في حقه كونه بصيرًا.

هنا اعترض المخالفون فقالوا: لماذا تجعلون هذه الصفات من قبيل المتقابلة تقابل السَّلْب والإيجاب؟ لماذا لا تكون متقابلةً تقابل العدم والمَلَكة؟

قلنا: تقابُل العدم والمَلَكة يقتضي أن تكون هذه الصفات من قبيل الممكن الجائز، وهذا غير واردٍ في باب الصفات، الصفات الإلهية إمَّا أن تكون ممتنعة، وإما أن تكون واجبة، أمَّا أن تكون من قبيل الممكن الجائز فهذا غير وارد، لماذا؟ الصفة إمَّا أن تكون كمالاً، والكمال ثابت لله ﷻ قطعًا، الله ﷻ له أقصى غايات الكمال، فإذا كانت صفة كمالٍ فلابد أن يكون الله موصوفاً بها، إذا لم تكن كمالاً فإنها يجب اعتقاد امتناع اتصاف الله ﷻ بها، إذًا عادَت الصفات إلى أن تكون في حقه تعالى إمَّا واجبة وإما مُمتَنِعة.

لماذا يورد شيخ الإسلام هذا؟ يقول: الصفات لله ﷻ إمَّا أن تقطع -يا أيّها المتكلم- بأنها واجبة لله ﷻ، أو على الأقلّ أن تكون عندك غير مُمتَنِعة الثبوت في حق الله ﷻ، وإذا كانت غير مُمتَنِعة الثبوت فهذا القدر كافٍ في كون اتصاف الله ﷻ بها واجبة.

بمعنى: شيخ الاسلام مثلًا لما جاء الى بعض الصفات التي قررها -كما مرَّ بنا في (التدمرية)- قال: هل عندكم دليل عقلي يدل على امتناع اتصاف الله ﷻ بالسمع؟ الجواب: لا يمكن أحدًا أن يدَّعي دليلاً عقليًا يدل على امتناع اتصاف الله ﷻ بالسمع، إذًا هذا القدر كافٍ في أن نقول: إنها واجبة في حق الله ﷻ، إذا لم يكن هناك دليل يدل على امتناع اتصاف الله ﷻ بها إذًا لابد أن تكون صفة واجبة في حق الله ﷻ.

وهذا المسلك يسلكه أهل السنة في المناقشات العقلية المتعلقة بالصفات الواردة؛ ما ثبت في الوحي من النصوص فإنهم -أعني أهل السنة- يحاجون بمثل

هذه الحجج العقلية في شأنها، لا أنهم يثبتون بها ما لَم يرِد؛ لأن عندهم قاعدة أهم وأكثر أصالة في معّتقدهم وهي: (أن باب الصفات بابٌ توقيفي) لا يضاف إلى الله ﷻ الا ما ثبت به الدليل.

على كل حال؛ معتقد أهل السنة والجماعة في باب التأصيل والتقرير أسهل من هذا بكثير، دلَّ الدليل على ثبوت صفةٍ لله ﷻ، ماذا نصْنع؟ نعتقد ثبوتها لله جل وعلا، لكن هذا مقامٌ عالٍ، هذا مقام يتعلق بالحِجاج، يتعلق بالمناظرة، يتعلق بالمناقشة والرد على المخالفين؛ فهنا نحتاج على قدْرٍ من الدِّراية بالأدلة العقلية والمناقشات التي تدور في فَلَكِها لأجل الرَّد عليها، وهذا ما يسلكه أئمة أهل السنة الكبار؛ كشيخ الاسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وأمثاله.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقد رأيتُ هذا المعنى يَنتَحِلُه بعض مَن يحكيه عن السلف، ويقول: إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة -طريقة السلف- بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله ﷻ، ولكنَّ السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها؛ لِمَسيس الحاجة إلى ذلك!

ويقول: الفَرْق أنَّ هؤلاء قد يُعيّنون المراد بالتأويل، وأولئك لا يُعيّنون لجَواز أن يراد غيره!



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه الجملة تتعلق بجملةٍ مرَّت بنا في أول الكتاب، وهي ما قاله شيخ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكايةً عن بعض الناس: "أن مذهب السلف أسْلَم، وأن مذهب الخلف أعلم وأحكم"، وقلنا في ذاك المقام: إن المقارنة هاهُنا في الواقع والحقيقة وفي مراد المتكلم في هذه الجملة -هو مذهب السلف ليس له أيّ علاقة- إنما هذه المقارنة بين مذهبي: المفوِّضة (ما سُمي بمذهب السلف)، ومذهب المؤوِّلة الذي ذُكِر أنه مذهب الخلف، هذه الجملة متعلقة بتلك الجملة.

قال: (وقد رأيتُ هذا المعنى يَنتَحِلُه بعض مَن يحكيه عن السلف)؛ عند السلف ضَع كلمة (في زَعْمِهم)؛ يعني المؤولة، لأن القوم يعتقدون خطئًا هو أن

مذهب السلف هو التفويض، وسيمر بنا التفصيل في كلام شيخ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن التفويض.

(ويقول إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف، بمعنى: أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها، لِمَسيس الحاجة إلى ذلك).

الخلاصة: الفرق أن هؤلاء يُعيّنون المراد بالتأويل، مراده بهؤلاء: المؤولة، يعني الخلف، و(أولئك): المفوِّضة الذين قِيل عنهم إنهم السلف لا يُعيّنون لجَواز أن غيره، لجَواز أن يكون مراد الله عَزَّوَجَلَّ غير ما قاله المؤوِّلة، ربما أراد الله بـ (استوى على العرش) استولى، وربما شيئاً آخر.

المُهم أن كِلا الفريقين -المؤولة والمفوضة- اتفقوا على أن ظاهر النص غير مراد، وأنه لا يجوز حمْل نصوص الصفات على ظاهرها؛ هذا القدْر هو الذي أراده شيخ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُبيّنه في هذه الجملة.

يقول: رأيتُ بعضهم يجعل الخلاف هَيّناً بين فريقي التأويل والتفويض، لماذا؟ لأن كِليهما قال: ظاهر نصوص الصفات غير مراد، ولا يجوز حمْل نصوص الصفات على ظاهرها؛ المؤوِّل والمفوض إلى هذا القدر متفقان، هذا آخِذ بيد هذا، أنا وأنت متفقان على أن هذا النص لا يجوز حمْله على ظاهره، لا يجوز أن تعتقد في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] أن الله استوى حقيقة، لا يجوز أن تعتقد في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة:٥٤] أن الله يحب حقيقة، لا يجوز

لك إذا مَرَّ بك حديث فالنزول أن تعتقد أن الله ينزل، هذا القدْر أنا المفوِّض وأنت يا أيّها المؤول متفقان عليه.

ويبقى بعد ذلك قدْر من الخلاف آخر، وهو: إذًا ما الذي أراده الله؟ المؤول قال: أنا أقول المراد كذا وكذا، المفوض يقول: الله أعلم بمراده. إذًا قدر الذي اتفق عليه الفريقان السلف في زعمهم والخلف، والواقع أن كِليهما من الخلف، وأن كِلا المذهبين من مذاهب أهل البدع، والسلف ممَّا ذكروا بريؤون.

المقصود: أن هذا الذي ذكروه يدلّ على اتفاق فريقي التأويل والتفويض، أو السلف والخلف في زعمهم.

وهذا أيضاً نص عليه حتى المتأخرون، شيخ الاسلام يقول: (وجدتُ بعض المتقدمين) وهذا كلام صحيح، وإلى المتأخرين، يعني لو نظرت في حاشية البَيجُوري على (الجوهرة) للقَّاني، تجد أنه نص على هذا المعنى، لـمَّا جاء الى قول: صاحب (الجوهرة):

وكُلّ نَصٍّ أوْهَم التشبيه أوِّلْه أو فَوِّض ورُمْ تَنزيها

نصَّ في الصحيفة السادسة والخمسين بعد المائة على أن كلا الفريقين - المؤوِّلِين والمفوضين- كانوا يقولون بالتأويل الإجمالي، حتى المفوِّض فإنه فوَّض بعد أن أوَّل تأويلاً إجمالياً، يقول: المفوض فوَّض العلم بالمعنى بعد أن أوَّل التأويل الإجمالي، ما هو التأويل الإجمالي؟ قال: هذا النص ليس على ظاهره، ولا يجوز حمْله على ظاهره.

يقـول: هـذا القـدْر اتفـق عليـه المؤولـة والمفوضـة؛ بعـد هـذا القـدر المفـوض فوَّض، والمؤول أوَّل تأويلاً تفصيلياً.

أُعيـد: **المـؤوِّل** -كمـا يحكـي البَيجـوري- أوَّل أولاً تـأويلاً إجماليـًا، وأوَّل ثانيـًا تأويلاً تفصيليـًا، **والمفـوض** أوَّل أولاً تـأويلاً إجمالياً ثم فـوَّض المعنى، "الله أعلم بمراده بـ﴿استوى﴾، و﴿يحبهم﴾ إلى آخره".

إذًا هـذا الـذي ذكـره الشـيخ رَحِمَهُ اللَّهُ كـلامٌ صـحيح مسـتقيم، اتفـق عليـه مُتقدِّمُوهم ومتأخروهم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وهذا القول على الإطلاق كذِبٌ صريحٌ على السلف:

أما في كثير من الصفات فقطعًا.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

نعم كانوا يصرّحون بثبوتها لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على ظاهرها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

مثل أن اللّه تعالى فوق العرش، فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم - الذي لم يُحْك هنا عُشره-.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يعني مع كثْرة ما نقل شيخ الاسلام عن السلف وأئمة أهل السنة هنا يقول: "هذا ما حَكَيتُ عُشْر ما جاء عن السلف"، ولا شك أن الآثار عن السلف في هذا كثيرة جدًا، ومن أجمَع ما جاءهن ولا سيما في صفة العلو وصفة الاستواء كتاب (العُلُو) للذهبي.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

عَلِم بالاضطرار أن القوم كانوا مُصَرِّحِين بأن اللّه تعالى فوق العرش حقيقة، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قطّ، وكثير منهم قد صرَّح في كثير من الصفات بمثل ذلك.

واللّه يعلم أني بعد البحث التَّامِ، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف، ما رأيتُ كلام أحدٍ منهم يدل -لا نصًا ولا ظاهرًا- ولا بالقرائن على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر، بل الذي رأيتُه أن كثيرًا من كلامهم يدل -إما نصًا وإما ظاهرًا- على تقرير جنس هذه الصفات، ولا أنقُل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة؛ بلِ الذي رأيته أنهم يثبتون جِنسها في الجملة، وما رأيتُ أحدًا منهم نفاها، وإنما ينفون التشبيه و يُنكرون على المشبهة الذين يشبهون اللّه بخلقه؛ مع إنكارهم على من ينفي الصفات أيضًا؛ كقول نُعيم بن حَمَّاد الخزاعي -شيخ البخاري-: «من شبَّه اللّه بخلقه فقد كَفَر، ومن جَحَد ما وصف اللّه به نفسه فقد كفَر، وليس ما وصف اللّه به نفسه ولا رسوله تشبيهًا».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

وهذا الأثر تلقَّاه أهل العلم عن نُعيم رَحِمَهُ اللَّهُ بالقبول، وهو أثر صحيح ثابت عنه كما قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في (السِّير): «رُوّيناه بأصح إسناد».

المقصود: أن شيخ الإسلام وهو الإمام واسع الاطلاع، عظيم الاستقراء، يُشهِد الله جل وعلا على ما وصل إليه بعد اطلاعٍ واسع واستقراءٍ كبير في كُتب أهل العلم وتفاسيرهم؛ أنه ما وجَد كلامًا لأحدٍ منهم يدل -لا نصًا ولا ظاهرًا ولا بالقرائن- على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر، وهذا الكلام كرَّره شيخ الاسلام في مواضع عدة من كُتبه، يُقرِّر أنه قد اطلع على كثير من كلام أهل العلم لكنه ما وجَد مَسْلَك التأويل عن أحدٍ من الصحابة ولا عن التابعين، ولو كان خيرًا لَسَبَقُونا إليه.

ومن المواضع التي ذكر فيها هذا أيضاً: ما ذكره في (مجموع الفتاوى) في الجزء السادس في حدود الصحيفة الأربعمائة أو قبل هذا، قبل صحيفة أربعمائة، نصَّ على أنه اطلع على كتب كثيرة من كتب أهل العلم الصغار والكبار، ولا سيّما كتب التفسير، حتى إنه طالع أكثر من مائة تفسير -تفاسير تَحْكِي كلام السلف رحمهم الله- فما وجد عن أحد منهم قطّ مخالفة في إجراء النصوص، وما وجد اختلافاً قطّ بين السلف رحمهم الله في أن هذه النصوص تُجرى على ظاهرها.

ثم استدرك فقال: اللهمَّ الا ما جاء عنهم في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم:٤٢]، فحكى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ما جعل هذه الآية من نصوص الصفات، بخلاف أبي سعيد وغيره -رضي الله عنهم أجمعين- من السلف في أنهم جعلوا هذه الآية من نصوص الصفات، ونفس هذه الجملة تقريبًا موجوده في (مختصر الفتاوى المصرية).

لكن التحقيق أن هذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما لا يصح من كلام شيخ الاسلام رَحِمَهُ اللَّهُ نفسه، فما جاء عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ يعني: يوم يُكشَف عن كُرْبةٍ وشدة كما تقول العرب: "كَشَفَتِ العربُ عن ساقها"، يقول شيخ الإسلام عن هذا الأثر: «والرواية في ذلك عن ابن عباس ساقطة الإسناد»، ذكر هذا في رَدّه على البكْري. وهذا هو الصحيح، فإن هذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما لا تصح، فثَبَت بحمد الله أنه لا خلاف بين السلف في إجراء نصوص الصفات على ظاهرها وعدم تأويلها.

ممَّا يؤكد لك أن الصحابة ﷺ كانوا يُجرُونها على ظاهرها: أنه لو كان الحق في حَمْلها على خلاف ظاهرها لكانت مبادرتهم الى بيان هذا أعظم المبادرة.

أُعيد: لو كان الحق فيما ذهب إليه فريقا التأويل والتفويض من هذه النصوص على خلاف ظاهرها وأن ظاهرها يقتضي التشبيه، والتشبيه كفْرٌ؛ لكانوا أحرص شيء على بيان هذا، ولَتكَاثرت وتواردت عنهم الآثار في بيان هذه الحقيقة؛ لأن السكوت عن هذا إمَّا أن يكون ناتجاً عن جهل، أو عن خيانة؛ كانوا جُهَّالاً وما يعلمون أن هذه النصوص على خلاف ظاهرها، بلْ أنهم كانوا يعتقدون الباطل، ويعتقدون التشبيه؛ أي أنهم كانوا يعتقدون الكفر. أو أنهم عَلِمُوا الحق ثم سكتوا عن بيانه، سكتوا عن النصيحة والبيان، والمقام يقتضي التنبيه أو لا؟

هناك خطَر على الناس، هناك خطَر على التابعين ومَن بعدهم في أن يَحملوا هذه النصوص على ظاهرها أو لا؟ هناك خطر؛ فواجِب النصيحة و«الدين النصيحة» يقتضي منه لو كان مذهب الخلف مِن المؤوِّلة والمفوضة حقاً، لكان

واجب النصيحة يقتضي منهم أن يُبيّنوا، بدليل أنَّنا وجدنا هؤلاء الخلَف حَريصِين أشد الحرص على بيان أن هذه النصوص على غير ظاهرها، لا يكادون يجدون فُرصة يُنبِّهُون فيها على أن هذا النص ظاهره التشبيه، وأنه يجب حَمْله على خلاف ظاهره، ولا يجوز إجراؤه على ظاهره، وأن الواجب حَمْله على كذا وكذا من التأويلات، أو أنهم يقولون: الله أعلم بمراده، نجد منهم حرصًا شديدًا على هذا،

لماذا يفعلون هذا ويكررونه كثيرًا، ولا يكتفون ببعض المواضع؟ بل في كل موضع إذا وجدت مفسرًا من الأشاعرة أو غيرهم تجد أنه عند كل موضعٍ يُنبِّه هذا التنبيه، ولا يكتفي بما قدَّمه في أول المصحف مثلاً، لماذا؟ لأنه يعتقد أنه لابد أن يَنصح، لابد أن يبيّن الحق الذي يعتقده، سبحان الله! أأَنت أحرص على النصيحة والبيان من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ لو كان ثَمَّة ما يقتضي النصيحة والتحذير لكان الصحابة أحرص شيء عليه؛ لكنَّنا ما وجدنا عنهم ولا أثرًا واحدًا.

نصوص الصفات التي يدّعون أنها مقتضيةٌ أو مُوهِمةٌ للتشبيه، كم هي آية واحدة أو حديث واحد؟ آلاف من الآيات والأحاديث تقتضي التشبيه، قد تُوقِع صاحبها في الكفْر إن حَمَلها على ظاهرها، ولا أثرٌ واحد عن صحابي واحدٍ يقول إنها على خلاف ظاهرها!! حذارِ من أن تعتقدوا أن الله متصف بهذه الصفات حقيقة، ولا أثر واحد!! هل يمكن أن يكون هذا لو كان مذهبهم حقاً؟ والله لا يمكن.

مَن عرف حال السلف الصالح فإنه يقطع أنهم كانوا أشدّ تعظيمًا لله، وأشد عِلمًا به من المتأخرين، وأشدّ نصيحةً وحرصًا على البيان، فمع وجود هذا المقتضي للبيان والنصيحة وزوال المانع، وعدم بيانهم، إذًا كانوا يحملون هذه النصوص على ظاهرها.

وهذا الكلام المُجمَل الواضح يكفيك عن كثير من المناقشات والجَدليات والمجادلات التي يُردُّ بها على مذهب المخالفين، لو لم يكن إلا هذا من حجَّة على أن الواجب حمْل نصوص الصفات على ظاهرها، واعتقاد أن الله متصفٌ بهذه الصفات على الحقيقة، والله هذا القدر كافٍ في بيان أن هذا هو المذهب الحق.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وكانوا إذا رَأَوا الرجل قد أغرق في نفْي التشبيه من غير إثبات الصفات قالوا: هـذا جهْمـي مُعَطِّـل، وهـذا كثير جدًا في كلامهم، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يُسمّون من أثبت شيئًا من الصفات مشبهًا -كذبًا منهم وافتراءً- حتى إن منهم من غَلا ورمى الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- بذلك، حتى قال ثُمامة بن أَشْرَس -من رؤساء الجهمية-: «ثلاثة من الأنبياء مُشَبِّهة:

موسى حيث قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]،

وعيسى حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]،

ومحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيث قال: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقـول رَحِمَهُ اللَّهُ: السـلف الـذين أدركـوا الجهمية المعطلـة النُّفـاة كـانوا يحذِّرون منهم ويُبيّنون حالهم، ويقولون: هذا معطِّل وهذا جهمي، يقول: (وهذا كثير جدًا في كلامهم، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يُسمّون من أثبت شيئًا من الصفات مشبهًا -كذبًا منهم وافتراء- حتى إن منهم من غَلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك)، ونقـل هـذا الأثـر عـن هـذا الضـال المبتدع وهـو ثُمامة بـن أَشْرَس؛ وهو من رؤوس المعتزلة، وهو زعيم فِرقةٍ مشهورة عند المعتزلة اسمها «الثّمامية»، وأتـى هـذا الرجـل بأقوال قبيحة كُفرية سِوى هـذا الكـلام الكفري إن صحَّ عنه، لكنه عنده من الموبقات شيء كثير.

من ذلك مثلاً أنه يقول: "إن العاصي إن مات على غير توبة فإنه خالد مخلَّد في النار، في حين أن المقلِّد من الكفار من الوثنيِّين وأهل الكتاب لا يكون مخلَّدًا في النار، وإنما يكون يوم القيامة ترابًا"، العاصي مخلَّد في النار، والكافر لا يُخلَّد في النار!! في مصادمة صريحة وتكذيب صريح لأدلة الكتاب والسنة.

الشاهد: أن هذا الرجل ضالٌ مبتدعٌ، رَقيق الدين كثير الخلاعة، كما تُدرك ذلك إذا قرأت في سيرته.

قال: (من رؤساء الجهمية)؛ ذكرنا سابقًا أن كلمة (الجهمية) تطلق بإطلاق عام، يشمل جميع أصناف المعطلة، وتطلق بإطلاق خاص على جهْمٍ وأصحابه، والذي بين أيدينا هنا هو الإطلاق العام.

وصَف هذا المبتدع ثلاثةً من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالتشبيه، يعني: التمثيل، (موسى، وعيسى، ومحمدًا ﷺ). وهذا الأثر نقله شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا في كتابه (بيان تلْبيس الجهمية)، وذكر كلامًا قريبًا من هذه القطعة التي بين أيدينا أيضًا، حتى إن بعض الكلمات بالنص، يعني بينها تشابُه في النص.

وهذا الأثر أخرجه ابن أبي حاتم في كتاب (الرَّد على الجهمية) فيما نقله الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه (العُلُو) لكن عن أحمد بن أبي دُؤَاد، وهو صِنْوه في الضلال، ورأس من رؤوس الضلال كثُمَامَة، فعلى كل حال ما ابتعدنا كثيرًا، رَوَى رَحِمَهُ اللَّهُ عن أحمد بن سنان الواسطي أحد أئمة السلف أنه قال: بلَغني أن أحمد بن أبي دُؤَاد قال: "ثلاث من الأنبياء كانوا جهْمية"، ولكن هناك فرْق في الأثر من جهة ألفاظه، يعني **هناك اختلاف في موضعين**:

الأول: أن هذا الذي نقله شيخ الإسلام فيه نِسْبَة موسى عليه السلام للتشبيه؛ لأنه قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ فِتْنَتُكَ﴾؛ فِتْنتُك: يعني امتحانُك وابتلاؤك، الفتنة هي: الامتحان والابتلاء والاختبار، ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [العنكبوت:٣] يعني: امتحنَّاهم وابتليناهم. لكن أظن أنه ما أراد نسْبة التشبيه لأجل هذه الجملة، إنما لِما بعدها: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأعراف:١٥٥]، والمعتزلة -كما تعلمون- قدَرية، ينفون تعلُّق مشيئة الله سبحانه وخلْقه بأفعال العباد، فالله عز وجل لا يهدي، والله عز وجل لا يُضِل، كما يزعمون، تعالى الله عن ذلك عُلوًا كبيرًا. فالذي يبدو لي -والله أعلم- أنه ما أراد هذه الجملة، وإنما أراد تَتِمَّة الآية إن صحَّت عنه، وإلا ففي أثر أحمد بن سنان الواسطي، أن أحمد بن أبي دُؤَاد نسَب التشبيه إلى موسى عليه السلام لقوله: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف:١٤٣]، وصَفه بالتشبيه لأنه سأل الله سبحانه وتعالى أن ينظر إليه.

قال: (وعيسى حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾) فأثبت لله عز وجل نفسًا.

قال: (ومحمد صلى الله عليه وسلم حيث قال: (ينزل ربنا)) لكن في أثر ابن سنان أنه وصف نبينا صلى الله عليه وسلم -وعلى هذا القائل ما يستحق- وصفه بالتشبيه لقوله: (إنكم سترَون ربكم) وليس (ينزل ربنا). على كل حال سواء كان هذا الأثر بلفظه عن ثمامة، أو كان الأثر بلفظه عن ابن أبي دُؤاد، أو لربما توارَد عليه هذا وهذا، يكون شيخ الإسلام قد وقف عليه مسندًا في أحد الكتب إلى ثمامة.

سواء كان هذا أو هذا، فلا شك أن هذه كلمة رديئة بل كفْرية، ومَن طعن في أنبياء الله ﷺ بأقل من هذا فلا شك في كفْره باتفاق المسلمين، تدري ماذا تعني نسْبة التشبيه إلى الأنبياء؟ تعني نِسْبتهم إلى الكفر، سبحان الله! أيُّ طغيان هذا؟! نسأل الله العافية والسلامة.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وحتى إن جُلّ المعتزلة تُدخِل عامة الأئمة؛ مثل: مالك وأصحابه، والثوري وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهَويه، وأبي عُبيد وغيرهم، **في قسْم المُشبِّهة**.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

وهذا ليس بمُستغرَب عنهم؛ إذا كانوا يطعنون في الصحابة ﷺ فما بالُك بهؤلاء الأئمة!!، بل عمرو بن عُبيد رأس الاعتزال قال: «عبد الله بن عمر حَشَوي»، قال شيخ الإسلام: «وهو أول مَن ستعمل هذه الكلمة»، وسيأتي التنبيه عليها بعد قليل؛ وصف ابن عمر رضي الله عنهما بأنه حَشَويٌّ من الحَشَوِيَّة، فما بالك بمَن بعدهم من الأئمة.

وشيخ الإسلام نقل نقلاً يؤيد هذا في الجزء الثاني من (منهاج السنة) عن أحد المبتدعين -أظن أنه قال إنه أبو حاتم- وهو يسُوق جملة من المشبهة قال: «ومن المشبهة أُناس يُقال لهم: المالكية، يتبَعُون رجلاً اسمه مالك بن أنس» هكذا كأنه شخص مغمور، «وكذلك من المشبهة: الشافعية يتبعون رجلاً يُقال له الشافعي». فهذا مما يؤيد ما ذكر شيخ الإسلام أن المعتزلة وأضرابهم من المعطلة يصفون السلف وأهل السنة بأنهم مُشبهة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقد صنَّف أبو إسحاق إبراهيم بـن عثمـان بـن دربـاس الشـافعي جزءًا سماه: «تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة» ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هذه الألقاب، وذكر أن أهل البدع كل صِنفٍ منهم يُلقِّب أهل السنة بلَقَب افتراه -يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد- كما أن المشركين كانوا يُلَقِّبُون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بألْقَاب افتروها.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مع الأسف هذا الكتاب فيما أعلم مفقود، (تنزيه أئمة الشريعة عن الألْقاب الشَّنيعة) للإمام السُّني أبي إسحاق إبراهيم بن عثمان بن دِرباس الشافعي الكُردي، وهذا الشيخ الجليل توفي سنة (ستمائة وثنتين وعشرين)، ومما يدلك على أنه كان سُنيًا صلْبًا نُقل في ترجمته كما ذكر ابن المستوفي في (تاريخ أربيل) أنه كان يطعن في أبي الحسن الأشعري، هذا يدل على أنه كان على جادة السنة رَحِمَهُ اللَّهُ، ولعله قد نالَه ما نالَه من الأذى، وهذه الألقاب القبيحة الشنيعة، فصنَّف هذا المؤلف.

والعجيب أن هذا الرجل السُّني؛ عَمُّه الذي كان كبير القضاة في عهد صلاح الدين، عمُّه صدر الدين عبد الملك بن دِرباس كان من أعظم الناس نشرًا للمذهب الأشعري، وتعاون وتعاضَد هو وصلاح الدين على هذا، فاجتهدوا في نشْر المذهب اجتهادً عجيبًا؛ ومن ذلك: أن هذا الرجل ابن دِرباس مع صلاح

الدين قد أمرا جميع المؤذنين أن يصيحوا في السحَر، كان قديمًا وربما في بعض البلاد إلى اليوم في السحر في آخر الليل المؤذنون في المآذن يذكرون بعض الابتهالات والأدعية ونحو ذلك، فأمر المؤذنين أن يقرؤوا في كل ليلة جزءً من عقيدة المرشدة، عقيدة في المذهب الأشعري، كل ليلة الناس تسمع المذهب الأشعري، ناهِيك عن تقريرها في المدارس، وإلْزام الصبيان بها، وإبعاد كل مَن لا يَدِين بهذه العقيدة عن المناصب؛ لا يكون قاضيًا، ولا يكون معلمًا، ولا يكون مُتسَنِّمًا أيّ منصب شرعي.

فأقول: العجيب أن العَمّ على هذه الشاكلة، وابن أخيه على هذه الشاكلة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فالروافض تُسميهم: نواصب.

والقدرية تسميهم: مُجَبِّرة.

والمرجئة تُسميهم: شُكَّاكا.

والجهمية تُسميهم: مُشبهة.

وأهل الكلام يسمونهم: حشوية، ونَوَابت النَّوابت، وغُثاء، وغُثْرًا، إلى أمثال ذلك.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ -فيما يبدو أنه لا يزال نقلاً عن ابن دِرباس- أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلَقب افتراه، ويزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد؛ فالمشركون كانوا يلقبون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بألقابٍ افتَروها، فقالوا: ساحر، وشاعر، ومجنون، وصامت، إلى آخر ما قالوا! وأتباعه عليه الصلاة والسلام على نَهْجه وطريقته نالَهم حظٌّ ممَّا نالَه عليه الصلاة والسلام، وهذا كما سيأتي في كلام شيخ الإسلام إن شاء الله أنه دليل الوراثة التامة.

فخُذْ مثلاً: (الروافض تُسمي أهل السنة «نواصب»)؛ النواصب الأصل في هذا اللفظ أنه يعني مناصَبَة علي رضي الله عنه العِداء، الأصل في هذا اللفظ حينما يُقال ناصبي أو نواصب يختصّ بمَن يناصب عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ العِداء، وقد يتعدَّى إلى مَن يناصب غيره من آل بيت العِداء، لكن الأصل فيه ما ذكرتُ لك.

قال: (والقدرية تسميهم مُجَبِّرة) يعني تُسميهم أو تصفهم بأنهم قائلون بالجبْر.

قال: (والمرجئة تُسميهم شُكَّاكًا) لماذا؟ لأن أهل السنة يقولون بالاستثناء في الإيمان، يقرِّرون قول: (أنا مؤمن إن شاء الله). والمراد بهذا الوصف أنهم في زَعمهم شُكَّاكًا: يعني يشكُّون في إيمانهم لأجل هذا الاستثناء، فالاستثناء اقتضى في زعمهم أن يكونوا شُكَّاكًا. وهذا افتراء عظيم، فمن أين لكم أن أهل السنة استثنوا في أصل الإيمان؟ إنما استثنوا في كماله، وهذا لا يقتضي الشك في الإيمان، لكنه الافتراء، كما هو الشأن فيما قبله وما بعده أيضًا.

قال: (والجهمية تُسميهم مُشبهة) لإثباتهم صفات الله ﷻ.

قال: (وأهل الكلام يسمونهم حَشَوية) أو حَشْوية -بفتح الشين أو بسُكونها-، حَشَوية من الحَشا، والحَشا: طرف الشيء، حَشَا الثوب يعني: طرفه. والمراد بهذا: أنهم حشَوية، أناسٌ لا قيمة لهم، فضْلةٌ في هذا الوجود، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمن الْعَجَايِب قَوْلهم لمن اقْتدى	بِالْوَحْي من أثر وَمن قُرْآن
حشوية يعنون حَشْوًا فِي الْوُجُود	وفضله فِي أمة الانسان

يعني: أناس ما لهم أيّ قيمة.

أو (حَشْوِية) من الحَشْو وهو الجسم، فهم حَشْوية بمعنى: مُجَسِّمَة، فيُسمون أهل السنة بأنهم حشْوية، وأهل الكلام جميعًا جهْميتُهم ومُعتزليه، وأشدّهم استعمالًا لهذا المصطلح المعتزلة، وكذلك الأمر في الأشاعرة يُسمون أهل السنة والجماعة بالحشَوية أو الحشْوية.

يُسمونهم أيضًا: (نَوَابت) يعني مثل الشيء الصغير التافِه الذي لا قيمة له.

كذلك يُسمونهم: (غُثاء) يعني: أنهم أراذل الناس، غُثاء كغُثَاء السيل، ليس لهم أيّ قيمة.

ويُسمونهم أيضًا: (غُثْرًا) يعني: جُهَّالًا، العلم والعقل عندهم، وأما الجهل فعند أهل السنة، هكذا زعَموا.

وما من شكٍّ أن هذه الألفاظ كلها باطلٌ من القول وزُور، وهؤلاء المبتدعة فيما ادَّعوا لهم نصيب من قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا * وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب:٥٧-٥٨].

هؤلاء المبتدعة الضالون الملَقِّبُون لأهل السنة بهذه الألقاب الشنيعة، لهم حظٌّ ونصيب من هذه الآية؛ يؤذون الله ورسوله حينما ينفُون عن الله ﷻ صفات الكمال، ينفُون عنه ثبوت خلْقه لكل شيء ومشيئته لكل شيء واقع، فيؤذون الله ورسوله، وكذلك أيضًا يؤذون المؤمنين والمؤمنات ويتّهمونهم بشيء هم منهم بُرآء، فما أقبح هذه الصَّفقَة، وما أخسرها عليهم حينما وقعوا في هذا الأمر العظيم.

وسبب تلْقيب أهل البدع لأهل السنة يبدو -والله أعلم- أنه راجع لأمرين:

الأول: محاولة إضعاف ضِعاف الإيمان من أهل السنة وثَنْيهم عمَّا هُم عليه، وأنت خبيرٌ بأن الكلام الجارح الموجِع قد يكون له أثر على مَن لم يصلُب عوده ولم يكن على رُسوخ فيما يعتقد، فمن الناس مَن لا يحتمل أن يناله أدنى شيء من كلمة

أو أذى، فيمكن أن ينثنِي ويتراجع عمَّا هو عليه؛ مخافة أن تناله ألْسنة هؤلاء، بمجرد الكلام ما يستطيع أن يصبر، فكيف إذا ابتُلِي بما هو أشدّ من هذا؟

والأمر الثاني وهو الأهم: أنهم يشُنُّون حربًا إعلامية -إن صحَّ التعبير كما يعبرون اليوم- حربًا إعلامية على أهل السنة، بحيث يحُولُون بين الناس وبين دعوتهم؛ فتَشْويه الحق، وتَشويه أهله مسلكٌ قديم متجدِّد، فمن أسهل الطرق وأيسرها على أهل الضلال أن يشنُّوا الغارة على أهل الحق ويَصفونهم بما يشْمئز الناس منه وينفرون عنه؛ فلا أحد يحب أن يتلقَّى عن إنسان يوصف بأنه شاكٌ في إيمانه، أو أنه يناصِب آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورضي عنهم العِداء، أو أنه يشبه الله عَزَّ وَجَلَّ بخلقه، أو أنه كما نسمع اليوم حينما يقول القبوريون عن أهل السنة والتوحيد: إنهم وهابية، مع أن هذه الجملة في حقيقتها ما ترى فيها شيئًا يخيف، لكن من كثرة تَرْدادها ربما ظن بعض الجُهَّال أنها تعني شيئًا عظيمًا، «وهَّابية»، كأن الوهَّابية نوع من أنواع الوحوش ربما يفتكُون بمَن يقرُب منهم.

وكذلك الأمر في غيرهم من أضراب الضالين المعاصرين؛ من العلمانيين، والليبراليِّين، والحَداثِيِّين، والعقلانيِّين، ومَن لَفَّ لفَّهم، حينما يصفون أهل الاستقامة والسنة والدعاة إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى على بصيرة بأنهم ظلاميّون، أو رَجعيون، أو متشدّدون، أو مُأدلَجُون، أو ما شاكل هذه من هذه الألفاظ.

هذا الوصف مع تكرّره وتوسع انتشاره في الناس يُحدِث في نفوس الأغمار والجهال ما يوقِع، فينصرف بعض الناس عن استماع الحق من قِبَل هؤلاء، أو

الأخذ والتلقّي عنهم، فهذا الذي يسعى أهل البدع والضلال إلى تحقيقه بإثارة مثل هذه الشَّناعات وإلْصاقها بأهل السنة، والله المستعان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

كما كانت قريش تُسمي النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تارة مجنونًا، وتارة شاعرًا، وتارة كاهنًا، وتارة مفتريًا.

قالوا: وهذا علامة الإِرْث الصحيح والمتابعة التامة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هنيئًا لأهل السنة بهذا الإِرْث والله؛ لَمَّا سار أهل السنة على طريقة نبيهم محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نالَهم حظٌّ ممَّا نالَه من الأذى، فهذه علامة خير وعلامة استقامة، فالأمر أن كل مَن سار على طريقة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في العلم والعمل والدعوة فلابد أن يناله شيء، وما أصْدق ما قال ورقة بن نوفل لنبينا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما في حديث عائشة رضي الله عنها في صحيح البخاري، قال: «ما جاء رجل قطّ بمثل ما جئتَ به إلى عُودِي»، وفي رواية في الصحيح أيضًا: «إلا أُوذِي»، فلابد من عداوة، ولابد من إيذاء، ويعظُم ذلك بقدر متابعة الإنسان لهدي النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فأهل السنة ساروا على طريقته عليه الصلاة والسلام فنالَهم ما نالَه.

وأهل الضلال والبدع على إرثٍ من إِرْث أعداء الرسل، ففعلوا كما فعل أولئك، ولكل قوم وارِث.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

قالوا: وهذا علامة الإرْث الصحيح والمتابعة التامة، فإن السنة هي ما كان عليه رسول اللّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **اعتقادًا واقتصادًا وقولًا وعملًا.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

اعتقادًا لها، واقتصادًا فيها؛ اقتصادًا يعني: اعتدالًا فيها بلا زيادة ولا نقصان، السنة لابد فيها من الاعتدال، أن تفعل كما فعل، بالطريقة التي فعل عليه الصلاة والسلام بلا زيادة ولا نقصان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فكما أن المنحرفين عنه (١) يسمونهم بأسماء مذمومة مكذوبة وإن اعتقدوا صدْقها بناء على عقيدتهم الفاسدة- فكذلك التابعون له على بَصِيرة الذين هم أَوْلَى الناس به في المحيا والممات، باطنًا وظاهرًا.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

يعني لابد أن يلقِّبهم أعداؤهم بالألقاب الشنيعة.

وشيخ الإسلام في هذا الموضع قسَّم الناس المتبِعين للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **إلى أربعة أقسام:**

القسم الأول: مَن مضى، وهُم أهل المتابعة التامة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالاعتقاد والاعتدال والقول والعمل، فهؤلاء سيناهم حظٌّ وافر من أذيَّة أعداء الحق.



(١) (المنحرفين عنه) يعني: النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

أمَّا الذين وافقوه ببواطنهم وعجزوا عن إقامة الظواهر.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

الذين وافقوه بِبَواطِنِهم؛ أصحاب اعتقاد صحيح لكن عندهم ضعْف في بيان هذا الحق والدعوة إليه وإشهاره وإظهاره، عندهم ضعْف، وليس كل الناس حتى من أهل السنة عندهم من القوة والجُرأة ما يجعلهم مصرِّحِين ومحتمِلين لِما يناالهم بعد هذا التصريح، فهم على اعتقاد صحيح لكنهم عاجزون عن إقامة هذه الظواهر، وإن كان لهم عذرٌ فالله غفور رحيم، **وهذا هو القسم الثاني**.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والذين وافقوه بظواهرهم وعجزوا عن تحقيق البواطن.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هـذا صـنفٌ ثالـث؛ هؤلاء عندهم حرص على متابعة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويوافقونـه في الظـاهر؛ يـدعون إلى السـنة، ويحرصـون عليهـا، ويقيمُـون الشـعائر، لكنهم لم يحقِّقوا الاعتقاد التام على وفْق هدي النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما كان عليه السـلف الصـالح. وهـذا لا شـك أنـه واقـعٌ في فِئـام مـن المنتسـبين إلى أهـل السـنة والجماعة، هم في الجملة من أهل السنة وينصرون السنة ويدافعون عنها ويدعون إليها، ولكن عندهم شيء من النقص أو الخَلل في تحقيق الاعتقاد الصحيح، وهذا واقع في عدد ليس بالقليل من المُنتسِبين إلى أهل السنة والجماعة، ومن كان على خبرة بكلام العلماء والمصنفين وما إلى ذلك، يدرك ما رمى إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الجملة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

والذين وافقوه ظاهرًا وباطنًا بحسب الإمكان.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

الصنف الرابع (وافقوه ظاهرًا وباطنًا بحسب الإمكان)؛ هؤلاء عندهم موافقة في الظاهر والباطن ولكنهم دون الفريق الأول، أولئك عندهم موافقة تامة ومتابعة كاملة لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في العلم والعمل والدعوة، وهؤلاء على طريقتهم لكنهم دُونهم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

لابد للمنحرفين عن سُنَّته أن يعتقدوا فيهم نقصًا يَذُمُّونهم به، ويسمونهم بأسماء مكذوبة -وإن اعتقدوا صدْقها-.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

كل هؤلاء الأصناف لابد أن ينالهم حظٌّ من الأذى من قِبَل أعداء السنة، ولكن بحسَبهم؛ كلما كان الإنسان أشدّ اتباعًا للسنة نالَه حظٌّ أكثر، كلما كان أكثر دعوة، وأشدّ منابَذة لأعداء السنة، كلما نالَه من الأذى ما هو أكثر من غيره.

المقصود أن التنبيه الذي نبَّه إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الموضع في غاية الأهمية، بعد هذا السَّرد الطيب النافع من أول الرسالة إلى هذا الموضع في بيان الحق وما عليه عقيدة أهل السنة وما عليه المخالفون في جَليل الأمر ودَقيقه، ناسَب أن يُعلم أن اتباع السنة له ثمن، اتباع السنة والقيام بحقّ هذا الاعتقاد لا شك أن له ثمنًا.

يا سلْعة الرحمن لستِ رخيصةً بلْ أنتِ غاليةٌ على الكسْلانِ

ولو لَم يُصِبْ أهلَ السنة إلا هذه الألْقاب وهذه التسميات وهذه التشنيعات، فوالله إن الذي أصابهم شيء يسير، لقد صبَر أهل الحق فيما مضى.على ما هو أشدّ من هذا، كان الناس فيمَن قبلنا يُوضَع المنشار على رأس أحدهم، فيُفرَق إلى قسمين، لأجل أن يرجع عمَّا هو عليه فلا يرجع!، وماذا أصاب أصحاب النبي

صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ و ﷺ في ابتداء الدعوة؟! وماذا أصاب السائرين على طريقتهم من أهل العلم!!

دُونَكم ما لقي الإمام أحمد وإخوانه من أهل العلم في فتنة خلْق القرآن التي استمرَّت بضْع عشرة سنة كان أهل السنة فيها في كرْبٍ عظيم، قُتِل مَن قَتِل، وضُرِب مَن ضُرِب، وسُحِب مَن سُحِب في الأسواق، وجُرَّ مَن جُرَّ، وصُودِرَت أموال، وحصل أذى عظيم على أهل السنة والجماعة.

وقل مثل هذا في غير هذه الفتنة، اقرأ ما قام به ابن تومارت في بلاد المغرب العربي، كان الناس على خير وعلى سُنة، أتاهم بمذهب التعطيل وشدَّد عليهم تشديدًا عظيمًا، حتى إن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكذلك أهل التاريخ ذكروا أن القوم قتلوا من أهل الإسلام أُلُوفًا مؤلَّفة، أبادُوهم إبادةً؛ لأنهم يرون أنهم كفار، لأنهم ما اعتقدوا عقيدة الأشاعرة المخلوطة بشيء من مذهب الاعتزال، كانوا يتقربون إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بقتْل أهل السنة، أذى عظيم مرَّ في مراحل من التاريخ.

فإذا نال الإنسان مجرد أن يُقال له لأنه مستقيم على السنة ويدعو إلى التوحيد يُقال له: وهَّابي، أو يُقال له: مُجسِّم، ثم ماذا؟! أنت الحمد لله ما أُوذِيتَ بشيء يُذكر، نعَم كلام الناس ربما يؤثر، لكنه ليس بذاك التأثير.

الخلاصة: **أن الذي ينبغي على أهل السنة مقابل تلْقيب أهل البدع لهم بألقاب السَّوء أربعة أمور:**

الأمر الأول: أن يصبروا على الحق ولا يتزحزَحُوا عنه قِيد شعرة؛ ما أقبحه هذا الذي لأجل كلام الناس -لأجل كلمة قِيلَت عنه- يدَع الحق الذي يعتقد،

هذا دليل على ضعْف إيمانه وضعْف توحيده، الثبات على الحق في مثل هذا الموضع من تحقيق التوحيد، فإن مَن ترَك الحق الذي يعتقد لأجل إرضاء فلان أو فلان، فلربما وقع في شُعبة بل وقع في بحرٍ من الشرك دون أن يشعر، فالله ﷻ هو الذي مدْحُه زَين وذمُّه شَين، وأما الناس "فكل الذي فوق التراب ترابُ"، ليقولوا ما يقولون فالسُّني الصادق لا يمكن أن يتزَحزَح عمَّا يعتقد، تتَّهِمُونَنِي بأنَّني على مذهب التشبيه، ثم ماذا؟ إن كان هو الذي جاء في الكتاب والسنة فأنا على مذهب التشبيه. وما أحسن ما قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

إن كان رفْضًا حُبّ آل محمدٍ فلْيشهد الثَّقلان أني رافضي
وإن كان نصْبًا حُبّ صحْب محمدٍ فلْيشهد الثَّقلان أني ناصِبي
وعيَّرَني الواشُون أني أُحبّها وذلك ذنبٌ لسْتُ منهُ أتوبُ

قولوا ما تقولون فإنَّني لا أتكَتَّم عن هذا المذهب الذي ترمونَني به، إن كان هو الحق فأنا على ما تقولون، ثم ماذا؟ ماذا تريدون أكثر من هذا؟!

فالمقصود أن الواجب الأول: الصبر، وأن لَّا يَتزَحزَح السُّني عن الحق بسبب شناعة المُشنِّعين، فالأمر كما قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا نُزيل عن الله صفة من صفاته لأجل شناعة المُشنِّعين».

الأمر الثاني: احتساب الأجر؛ فهذه الألْقاب وهذه التشنيعات نوعٌ من الأذى الذي يُحتسب فيه أجر من الله ﷻ، وليس يخفى عليك أن كل ما يصيب الإنسان من أذى ولو دَقّ فإن الله ﷻ يكفِّر به عن خطاياه، وإن احتسب ناله من الأجور ما

الله به عَليم، فاحتَسِب الأجر ربما يبلِّغك الله بما ينالك من هذا الأذى أُجورًا لا تبلغها بعملك.

الأمر الثالث: أن يَزيدك -يا أيُّها السُّني- هذا الكلام ثباتًا على ما أنت عليه، فالأمر -كما ذكر شيخ الإسلام ممَّا سمعْناه قبل قليل- هذا علامة الإرث الصحيح، فافرَحْ بهذا الذي نالَك، فإنه إن شاء الله علامة على أنك على الصراط المستقيم؛ ما جاء رجلٌ قطّ بمثل ما جئْتَ به إلا عَودِي.

الأمر الرابع والأخير: أن مَن ضاقت نفسه بكلام هؤلاء المشنِّعين فلا أنفع له من الاجتهاد في الذكر والعبادة؛ ربما بعض الناس يحصل له ما يحصل من ضِيق، تشتدّ عليه الغربة؛ فالنصيحة أن يجتهد في ذكْر الله وطاعته، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول لنبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [الحجر:٩٧] ثم قال: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ * وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٨-٩٩].



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

كقول الرافضي: من لم يُبغِض أبا بكر وعمر فقد أبغضَ عليًا؛ لأنه لا وَلاية لعَلي إلا بالبراءة منهما، ثم يجعل مَن أحبَّ أبا بكر وعمر نَاصبيًا؛ بناء على هذه الملازمة الباطلة التي اعتقدوها صحيحة، أو عاندوا فيها- وهو الغالب-.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذه جملة مهمة، انتبه لقوله (الملازمة الباطلة)؛ في الحقيقة كل مذهبٍ مُبتدَع وكل فِرْقةٍ ضالة واقعةٌ في هذه المسألة التي أشار إليها شيخنا، واقعةٌ في ملازمة باطلة؛ يدَّعون تلازُمًا بين شيئين، والحق والواقع أنه لا تلازم بينهما، لذلك يقولون: "لا وَلاء إلا بِبَراء؛ لا وَلاء لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وأهل بيته إلا بِبَراء وبَراءة من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ"، لماذا؟ الواقع أن هذا غير صحيح، الوَلاء يتَّسِع للآل والأصحاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فهذه ملازمة باطلة.

وقُلْ مثل هذا في حال المعطلة المتكلِّمين، يقولون واقعهم "لا تنزيه إلا بتعطيل"، لا تنزيه لله عَزَّ وَجَلَّ عن مشابهة المخلوقين إلا بتعطيل الصفات الإلهية التي ورَدت في الكتاب والسنة، وهذه ملازمة باطلة.

كذلك القدرية عندهم ملازمة باطلة أيضًا؛ يقولون: "إنه لا تنزيه لله عَزَّ وَجَلَّ عن الظلْم إلا بنفْي تعلُّق مشيئته وخلْقه بأفعال العباد"، وهذه أيضًا ملازمة باطلة، مَن قال لكم؟ الله عَزَّ وَجَلَّ متصفٌ بالعدل مُنزَّهٌ عن الظلم، ومع ذلك فكل شيء بقدَره، لا يقع شيء إلا بمشيئته، وهو خالق كل شيء، حتى أفعال العباد.

فاعتَبِر هذا في كل مقالات القوم تجد أن عندهم إشكالًا في هذه المسألة، وهي الملازمة الباطلة. وحبَّذا لو انتَدَب أحدٌ من طلاب العلم المتخصصين لدراسة هذه المسألة، وهي: بيان الملازمة الباطلة عند أهل البدع، فأظن أن في هذا فائدة ونفْعًا.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وكقول القدريِّ: مَن اعتقد أن اللّه أراد الكائنات وخلَق أفعال العباد: فقد سَلَب من العباد الاختيار والقدرة، وجعلهم مَجبُورِين كالجمادات التي لا إرادة لها ولا قدرة.

وكقول الجهميِّ: مَن قال: إن اللّه فوق العرش فقد زعم أنه محصور، وأنه جسْم مركب محدود، وأنه مُشابِه لخلْقه.

وكقول الجهمية والمعتزلة: مَن قال: إنَّ للّه علمًا وقدرةً فقد زعم أنه جسْم مُركَّب، وهو مُشَبِّه؛ لأن هذه الصفات أعراض:

والعَرَض لا يقوم إلا بجوهر مُتحَيِّز.

وكل مُتَحَيِّز جسم مركب، أو جوهر فرْد.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هنا إشارة إلى بعض التقريرات الضالة المتعلقة بمذهب المعطلة، وهذا موضعٌ حسن أُنبِّه فيه على بعض الأصول المتعلقة بهذا الموضوع.

البحث -يا معشر الإخوة- في باب الصفات من قِبَل هؤلاء المعطلة أصْله بحثٌ في الربوبية، القوم كان عندهم غاية، هذه الغاية هي «إثبات وجود الصانع وقِدَمِه»، نُثبت وجوده، وإذا ثبَت وجود الصانع فلابد أن يكون قديمًا؛ مَنْعًا للتسلْسُل في المؤثرين أو التسلسل في الفاعلين، فهذا ممتَنِع، إذًا لابد من أن يكون الصانع قديمًا.

الغاية هي أن نثبت وجود الصانع وقِدَمه، كيف نثبت ذلك؟ ليس عندنا سبيل لإثبات ذلك إلا بإثبات حدوث العالَم. طيب كيف نثبت حدوث العالَم؟ نثبت حدوث العالَم بإثبات حدوث الأجسام؛ لأنه إذا ثبت أن الأجسام حادثة، فالعالَم مكونٌ من هذه الأجسام، والمُحدَث لا يقوم إلا بمُحدَث، المُحدَث لا يقوم بقديم.

إذًا نحن نحرص ونسعى على أن نثبت حدوث الأجسام ليثبُت لنا حدوث العالَم، وإذا ثبت حدوث العالَم فلابد أن يكون خالقه وصانعه قديمًا؛ لأن كل حادثٍ فلابد له من مُحدِثٍ غير حادِث، لابد أن تصِل سلسلة الإحداث إلى محدِثٍ غير حادث، يعني قديم. "نثبت وجود الصانع وقِدَمه بإثبات حدوث العالَم، ونثبت حدوث العالَم بإثبات حدوث الأجسام".

وهذا الذي يُنبِّهك إلى عِظَم موضوع التجسيم عند القوم، فالتجسيم ملازم للحدوث، وما أثبتنا حدوث العالم -هكذا يقولون- إلا بحدوث الأجسام، فنُفرتهم من مسألة التجسيم نُفْرة عظيمة.

كيف نثبت حدوث الأجسام؟ نثبت حدوث الأجسام بحدوث الأعراض (الصفات) ،باستثناء الأشاعرة، يعني كل أهل المذاهب المعطلة من الفلاسفة والجهمية والمعتزلة يُسمون الصفات: أعراضًا، الأشاعرة عندهم تفصيل؛ الأعراض مختصة بالصفات الفعلية.

كيف نثبت حدوث الأعراض؟ يعني إذا ثبت أن الأعراض حادثة ثبت أن الأجسام حادثة، لماذا؟ لأن الأعراض تقوم أين؟ الأعراض: الصحة والمرض

والحركة والسكوت والسرعة والبُطْء، العَرَض: ما يقوم بغيره يعني ما يقوم بالجسم، فهذه حادثة، أين تقوم أين توجد؟ بالأجسام، إذًا لابد أن تكون الأجسام حادثة؛ لأن الحادث لا يقوم إلا بحادث. "نثبت حدوث الأعراض، فنُثبت حدوث الأجسام، فنُثبت حدوث العالَم، فنُثبت وجود الصانع وقِدَمه".

كيف نثبت حدوث الأعراض؟ هذا عندهم له أدلة، أشهرها ثلاثة أدلة:

۞ **دليل الأعراض**، ويُسمى أيضًا: «دليل حلول الحوادث»، ويُسمى أيضًا: «دليل حدوث الأجسام»، له عدَّة تسميات.

۞ وعندنا دليل آخر اسمه: **دليل التركيب**.

۞ وعندنا دليل ثالث: هو **دليل الاختصاص**.

أشْهرها وأهمّها وأعظمها هو الأول، وأضعفها وأقلّها شُهرة هو الثالث، والتركيب بيْن بيْن. ولهم في ترتيب الحجة في كل دليل من هذه الأدلة طريقة تختلف من فرقة إلى أخرى، وتختلف في الفرقة نفسها.

خُذْ مثلاً: أضرب لك على وجه الإيجاز مثالًا بدليل التركيب؛ هذا الدليل استعمله الفلاسفة، استعمله المعتزلة، استعمله الأشاعرة، استعمله غيرهم.

الفلاسفة يقولون: ثبوت الصفات يقتضي التركيب.

طبعًا الآن -قبل أن أنسى- إذا أثبتنا حدوث الأعراض ثبت حدوث الأجسام، فثبت حدوث العالَم، فثبت وجود الصانع وقِدَمه، فاستعلَينا على الملاحدة الدهرية المعطلة التعطيل الكلي لله ﷻ، لكنهم فوجئوا بعد ذلك أو اصطدموا، أو وقعوا في حيرة أن الكتاب والسنة فيهما أدلة كثيرة تدل على ثبوت

الصفات في الله ﷻ، ونحن ما أثبتنا أن العالَم حادث إلا قيام الصفات في الأجسام التي يتكون منها العالم، وهذا إشكال كبير! لو قامت الصفات بالله ﷻ لاقتضى هذا عدم قِدَمه، **فصاروا الآن بين أمرين**:

-إمَّا أن ينقضوا دليلهم الذي حاجَجوا به الملاحدة لأجل أن يثبتوا لله ﷻ هذه الصفات.

-أو أن يبقوا ويثبتوا على الدليل الذي ظنوا أنه لا دليل سواه للرَّد على الملاحدة والدهرية، وفي مقابل هذا ماذا يصنعون؟ لا يثبتون الصفات لله ﷻ، والمخرج سهل.

وكل نصّ أوْهَم التشبيهَا أوِّلْه أو فوِّض ورُم تَنزيهًا

فانحازُوا إلى أن يثبُتوا على دليل حدوث العالَم لأجل أن تثبت ربوبية الله ﷻ.

أنت إذا فهمت هذه القضية فهمتَ أساس الإشكال عندهم في باب الصفات، ولذلك قلتُ لك: البحث في الصفات عندهم أصله بحثٌ في الربوبية، مع أن إثبات ربوبية الله ﷻ لا تحتاج إلى هذا القدر من الخوض والإيغال والوقوع في أخطاء علْمية كثيرة، الأمر أوضح من ذلك، لكن على كل حال هذا الذي وقع.

نرجع الآن إلى مسألة الصفات؛ تجد أن هذه الشبهات طبقوها على موضوع الصفات.

◉ دليل التركيب؛ قالوا: إن ثبوت الصفات يقتضي التركيب، الآن نأخذ طريقة الفلاسفة، أريد أن أوضح لك نُبْذَة يسيرة وأُسهّلها وأختصرها لأجل أن تفهم الموضوع بيُسْر.

الفلاسفة مثلًا كيف استعملوا هذا الدليل؟ يقولون: ثبوت الصفات يقتضي التركيب، والتركيب يتنافى ووُجوب الوجود لله ﷻ، أخصّ صفة لله ﷻ عندهم: وجوب الوجود، يقولون: هو واجب الوجود، وثبوت التركيب في حقه -لأن ثبوت الصفات يقتضي التركيب- ووجود التركيب في ذاته يتنافى مع وجوب الوجود؛ لأنه يستلزم الافتقار؛ الافتقار إلى مَن ركَّب هذا التركيب، أو افتقار ذاته إلى ما تركَّبت مع الذات، فصارت الذات مفتقرةً محتاجة إلى الصفات التي تركَّبَت معها، والمركَّب المفتقر المحتاج لا يكون واجبًا وإنما يكون ممكنًا، واجب الوجود لابد أن يكون مستغنيًا في وجوده عن غيره، والتركيب يقتضي الافتقار.

إذًا هذه هي النتيجة، ثبوت الصفات يتنافى مع وجوب الوجود، إذًا لابد من نفي صفات الله ﷻ.هذا أثبتوا به -كما ذكرتُ لك- ما يتعلق بحدوث الأعراض، ثم أخذوه فنزَّلوه على الصفات الإلهية.

جاء المعتزلة فقالوا: ثبوت الصفات يقتضي التركيب، والتركيب يتنافى وقِدَم الله ﷻ، أخصّ وصفٍ للإله عند المعتزلة: القِدَم. لماذا كان التركيب يتنافى مع القِدَم؟ قالوا: لأنه يستلزم تعدُّد القدماء، فستكون الذات قديمة، وصفة مثلًا العلو قديمة، وصفة السمع قديمة، وصفة البصر ، سيصبح القديم كُثُر، والفرض أن القديم واحد هو الله ﷻ.

أو بعضهم قال: إن التركيب يتنافى مع قِدَم الله ﷻ؛ لأن المركَّب يحتاج إلى مركِّبٍ، وما كان كذلك لا يكون قديمًا وإنما يكون محدَثًا، الذي يحتاج إلى تركيب لا يكون قديمًا، وهذا معلوم بالضرورة، ما كان قديمًا لا يحتاج إلى مركِّب، كيف

يكون في الأزل موجودًا وهناك مَن ركَّبه. إذًا التركيب يقتضي الحدوث، والحدوث يتنافى مع قِدَم الله ﷻ، فصارت النتيجة: ثبوت الصفات يتنافى مع قِدَم الله ﷻ، إذًا لابد من نفي الصفات.

جاء الأشاعرة فصاغوا هذا الدليل بطريقة أخرى، قالوا: ثبوت الصفات يقتضي التركيب، والتركيب يتنافى مع وَحدانية الله ﷻ، لِمَ؟ لأن هذا التركيب يقتضي التجزِّي والانقسام في الله ﷻ، وهذا يتنافى مع وَحدانية الله، ولذلك تجد أنهم في متونهم وكُتبهم العقدية يركِّزون كثيرًا على مسألة أن الوَحدانية تقتضي أنه ليس له أجزاء ولا أبعاض، ما المراد بالأجزاء والأبعاض؟ ثبوت الصفات لله ﷻ. صار التركيب يتنافى مع وَحدانية الله، والله ﷻ واحد لا يتجزَّأ ولا ينقسم -تعالى الله عن مقالة هؤلاء عُلوًا كبيرًا- الآن مقدمتان ، النتيجة: ثبوت الصفات يتنافى مع وَحدانية الله ﷻ.

لربما وجدت من بعض الفِرق تقريرًا يأخذه من طريقة فِرقة أخرى، لكن في الجملة أكثر هذه الفرق يسلك ما ذكرتُ لك في التقرير.

الخلاصة: أن القوم سلكوا هذا المسلك لإثبات أن هذه الأعراض أو الصفات حادثة، وبالتالي فإنها لا تقوم إلا بحادِثٍ مثلها، فنزَّلوا هذا على صفات الله ﷻ، فاقتضى هذا عندهم نفي الصفات الإلهية لله تبارك وتعالى.

ومناقشة كلامهم يحتاج إلى وقتٍ طويلٍ، لكن أُنبِّهُك إلى أساس الإشكال عند القوم؛ **أساس الإشكال عند القوم**: تجريد الذات الإلهية عن الصفات. بمعنى: اعتقدوا أن ثَمَّة ذاتًا إلهية مجردة عن الصفات، ثم بعد ذلك اتصفت

بالصفات، وهذا هو المعقول من كلمة (التركيب)؛ أن يكون هناك شيء مفرَّق ثم يُجمَع، كما يستعملون هذا، يقولون مثلاً: "الأدوية المفردة، والأدوية المركبة"، تكون هناك أجزاء ثم تُخلط وتُركب مع بعضها.

هكذا ظنُّهم في الله ﷻ، أنه ذات مجردة ثم رُكِّبت فيها الصفات، وجُمِّعَت فيها الصفات، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا، نقْض هذا كله يكون ببيان العقيدة التي يعتقدها جميع المسلمين، فالله ﷻ لم يزلْ بذاته وصفاته، وهذا التصوّر الذي تصوَّروه تصوُّرٌ باطل، أن هناك انفصالًا بين الذات والصفات ثم بعد ذلك حصل اجتماعٌ بين الذات والصفات، هذا لا شك أنه مفهوم باطل غير صحيح ولا يجوز لمسلم أن يعتقده في الله ﷻ ، لم يزل الله بذاته وصفاته ﷻ، وعليه فهذه الشُّبهة باطلة من أساسها، فلا يوجد شيء يُسمى تركيبًا على ما زعموا.

وعلى كل حال -كما ذكرتُ لكم- المناقشة في كل مقدمة من المقدمات التي ذكروها ثم في كل نتيجةٍ ذكروها يحتاج إلى وقت طويل، لكن هذا القدْر فيه كفاية.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وكقول الجهمية والمعتزلة: مَن قال: إنَّ لله علمًا وقدرةً فقد زعم أنه جسْم مُركَّب، وهو مُشَبِّه؛ لأن هذه الصفات أعراض:

والعَرَض لا يقوم إلا بجوهر مُتحَيِّز.

وكل مُتَحَيِّز جسم مركب، أو جوهر فرْد.

ومن قال ذلك فهو مُشَبِّهٌ؛ لأنَّ الأجسام متماثلة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

مسألة الجوهر الفرد؛ الجوهر الفَرْد تعريفه هو: الجزء غير القابل للانقسام.

ونظرية الجوهر الفرْد أول مَن قال بها من المنتسبين إلى الإسلام: أبو الهُذيل العلاَّف الإمام المعتزلي المشهور، وتَبِعَه على هذا جمهور المعتزلة، وجمهور الأشاعرة، وجمهور الماتوريدية.

وهذه النظرية نظرية خاطئة؛ يعني: القوم يقولون: إن الله ﷻ خلَق أوَّل ما خلَق جواهر فرْدَة معينة محصورة، ثم بعد ذلك ما أوجد شيئًا من العدم، إنما الذي كان يفعله ﷻ هو الجمع والتفريق بين هذه الذرات، هي ذرات موجودة في هذا الكون ثم يجمعها فيكون هناك شيء اسمه ماء، يجمعها ويكون هناك نار، إلى آخره، وإلا الله ﷻ ما خلق شيئًا بعد هذه الذرات.

والذرات متماثلة -يعني أنا أقول: (الذرات) لأن أشْبَه شيء بالجوهر الفرْد هو ما يُعرف بالذرة في هذا العصر الحديث-. يقولون: الجواهر متماثلة، يعني الجواهر الفرْدة التي تكون منها النار مثل الجواهر الفرْدة التي تكون منها الماء.

وهذا غير صحيح، ونبَّه على خطئه أهل العلم قديمًا من عهد شيخ الإسلام، وتبين هذا أيضًا في هذا العصر، الذرات التي تتكون منها الأشياء مختلفة، فذرَّات كل نوع أو جسم تختلف عن ذرَّات النوع الآخر، فهذا خطأ آخر وقعوا فيه.

ثم إنهم زعموا أن هذا الجوهر هو الجزء الذي لا يتجزَّأ أو غير قابل للانقسام، ولكن هذا في هذا العصر أصبح واضح البطلان؛ فهذه الذرة التي زعموا أن الأشياء تنحلّ إليها وتصِل إليها وليس هناك شيء بعدها، ثبت أنها في ذاتها مكونة من أجزاء؛ أجزاء الذرة التي لا تخفاكم، وكل يوم يُظهِر العلم الحديث أجزاء في داخل هذه الذرَّة ما كانت معروفة من قَبل، فنظرية -على كل حال- الجوهر الفرْد هذا، هذه النظرية غير صحيحة تمامًا.

والعجيب: أن المتكلِّمين بنَوا على ثبوت الجوهر الفرد كل شيء!!، يعني لك أن تعلم أن أئمة هؤلاء وأساطينهم يقرِّرون: أن الإيمان بالله ۵ واليوم الآخر مبني على إثبات الجوهر الفرد؛ وهذا من الغُلو العجيب في هذه القضية التي لا أساس لها في العلم أصلاً.

وعلى كل حال، شيخ الإسلام أطال كثيرًا في عددٍ من كتبه، ولا سيما في كتاب (الصَّفدية) في ردّ هذه النظرية، والأبحاث في هذا الوقت المعاصر كثيرة، وقد ثبت

بما لا مجال للشك فيه أن هذه النظرية لا أساس لها من الواقع، كما دلَّ على هذا العلم الحديث.

الخلاصة أنهم يقولون: إذا ثبت أن هذا جسمٌ فلابد أن يكون قائل ذلك مُشبِّهًا، مَن اتصف بالصفات كان جسمًا، وإذا اتصف الله ٥ بالصفات كان جسمًا، وإذا كان جسمًا فإنه سيُشبه المخلوقين، لماذا؟ قالوا: لأن الأجسام متماثلة، لماذا الأجسام متماثلة؟ لأنها مركبة من الجواهر الفرْدة، والجواهر الفرْدة متماثلة، فإذا كانت الجواهر متماثلة والأجسام مركبة منها، كانت الأجسام متماثلة. فلِذا إذا قلنا: الله متصف بالصفات فإنه سيكون في زعمهم جسمًا، وإذا كان جسمًا كان مماثلاً للمخلوقين؛ لأن الأجسام متماثلة.

وكل الذي ذكروه باطل، فالله ﷻ متصف بالصفات، ولا يلزم من هذا أن يكون جسمًا في زعمهم، لا يلزم أن نطلق هذا الإطلاق، وكلمة «الجسم» كلمة مُجملة محتملة لحقٍّ وباطل من جهة المعنى. أما إطلاقها في حق الله ﷻ من الأصل فلا شك أنه بدعة وضلالة؛ فلا إثبات الصفات يقتضي التجسيم، ثم لا يلزم -مع التسليم بأن هناك جسم إذا اتصف بالصفات كان جسمًا- لا يلزم التشبيه؛ لأنه لا يلزم أن تكون الأجسام متماثلة، ولا يقول أحدٌ إن النار مماثلة للماء، ولا يقول أحدٌ إن كل جسم مماثل لجسم آخر؛ لأن ذلك متكون من جواهر فرْدة متماثلة، فهذا الكلام غير صيح.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ومن حَكَى عن الناس المقالات وسمَّاهم بهذه الأسماء المكذوبة -بناء على عقيدتهم التي هم مخالفون له فيها- فهو ورَبّه أعلَم، واللّه من ورائه بالمِرْصاد، ولا يَحِيق المَكْر السَيئُ إلا بأهله.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذه خلاصة لِما تقدَّم، (من حَكَى عن الناس المقالات وسمَّاهم بهذه الأسماء المكذوبة -بناء على عقيدتهم التي هم مخالفون له فيها- فهو ورَبّه أعلَم)، النُسَخ فيها وجهان: (فهُو ورَبُّه)، أو (فهُو ورَبُّه أعلم)، ولعل الوجه الأول أقرب، وهو (فهُوَ ورَبُّه) ؛ يعني: الله ﷻ حسيبه، (واللّه من ورائه بالمِرْصاد، ولا يَحِيق المَكْر السَيئُ إلا بأهله) فالعدْل العدْل.

شيخ الإسلام يُنبِّه هؤلاء الذين يظلمون أهل السنة بأن الواجب في حقهم أن يعدِلُوا، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام:١٥٢]، ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ [المائدة:٨]، فمَن أبَى فالله ﷻ من ورائه بالمرصاد.

إلى دَيّان يوم الدِّين نمضي ... وعند الله تجتمع الخصومُ



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وجماعُ الأمر: أنَّ الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة:

قسمان يقولان: تُجرى على ظواهرها.

وقسمان يقولان: هي على خلاف ظاهرها.

وقسمان: يسكتون.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

ذكر الشيخ الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الموضع أقسام الناس في التعامل مع نصوص الصفات آياتٍ وأحاديث، فذكر أن القسمة الممكنة التي لا خروج عنها في هذا الباب ترجع إلى ستة أقسام؛ قسمان: يُجريان هذه الأدلة على ظاهرها، وقسمان يقولان: إنها على خلاف ظاهرها، وقسمان واقفان ساكتان.

وهذا التقسيم ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا في المجلد السادس عشر في حدود الصفحة الأربعمائة أو قبل ذلك، ذكر هذه الأقسام الستة، وهي مَن يجريها على ظاهرها، وهم قسمان: المُشبِّهة، وأهل السنة، والقسم الثالث: المؤوِّلة، والقسم الرابع: المفوِّضة، والقسم الخامس والسادس هما: الواقفة، على فرق دقيق بينهما كما سيأتي إن شاء الله.

فهذا ما يرجع إليه جميع أهل القبلة في كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة، وأهل القبلة من المنتسبون إلى الإسلام، وهم متفاوتون قِلَّةً

وكثرة في كل قسم من هذه الأقسام، يعني هناك قسْمٌ يَقِلّ فيه الناس، وهناك قسْم يكثر.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

أمَّا الأولان: فقسمان:

أحدهما: من يجريها على ظاهرها ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، فهؤلاء المُشبِّهة، ومذهبهم باطل أنكره السلف، وإليهم يتوجه الرد بالحق.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا هو القسم الأول الذي يقول: نحن نجري نصوص الصفات على ظاهرها، هؤلاء هم الممثلة المُشبِّهة الذين ذمَّهم السلف بل كفَّروهم، كهِشام بن الحكم الرافضي، والجَوَالِيقِي، وأمثالهما.

وهناك فِرَقٌ وقعت في نوع من التشبيه، كما يُنسب هذا إلى فرقة الكرامية.

والمقصود: أن مذهب هؤلاء مذهبٌ باطل، ظاهر البطلان، الفطرة قبل العقل والنقل تمُجُّه، فأنَّى يماثِل ربُّ الأرباب المخلوق من التراب، فهذا ظاهر البطلان، بيّنٌ تمام البيان، لا يحتاج إلى كثرة كلامٍ في النُّكران.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والثَّاني: مَنْ يُجريها على ظاهرها اللاَّئق بجلال اللّه تعالى، كما يُجري ظاهر اسم العليم، والقدير، و الربِّ، والإله، والموجود والذات ونحو ذلك، على ظاهرها اللائق بجلال الله.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

وهؤلاء هم أهل السنة والجماعة، الذين يُجرون هذه النصوص على ظاهرها اللائق بالله ﷻ، ومضى الكلام في هذا الموضوع في الدروس السابقة غير مرة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوقين: إمَّا جوهر مُحْدَث، وإما عَرَض قائم به.

فالعلم والقدرة، والكلام والمشيئة والرحمة والرضا والغضب ونحو ذلك في حق العبد أعراض.

والوجه واليد والعين في حقه أجسام.

فإن كان اللّه موصوفًا عند عامة أهل الإثبات بأن له علمًا وقدرة وكلامًا ومشيئة -وإن لم يكن ذلك عَرَضًا، يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين- جاز أن يكون وجه اللّه ويداه صفات ليستْ أجسامًا يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

استحضر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إيرادًا قد يورِده المعطلة وهو: أنكم إذا قلتم "إن هذا النصوص على ظاهرها" لَزِم من ها التشبيه، فأوْرَد هذا الإيراد ثم أجاب عنه بجواب حسَن رصِين.

فبيَّن أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ موصوف عند عامة أهل الإثبات، يعني: مَن يثبت لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ صفاته في الجملة فهم أهل السنة، ويندرج في هذا أيضًا الأشاعرة والماتوريدية ومَن قَرُب منهم من أهل البدع كالكلابية مثلاً، فهؤلاء في الجملة من أهل الإثبات، وقد يُسميهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بـ«الصفاتية».

فهؤلاء إذا قُرِنُوا وأُضيفوا إلى المعطلة الغلاة فلا شك أنهم من أهل الإثبات (صفاتية)، فهذا الوصف إنما يُقال في حقهم بالتقييد، لا على سبيل الإطلاق، فهم إذا ما قُورِنوا بالغلاة في التعطيل، كالفلاسفة، والقرامطة، والجهمية، والمعتزلة، فلا شك أن هؤلاء أهون؛ هؤلاء يثبتون لله سبحانه شيئًا من الصفات، وإن كان في كثير مما يثبتون مخالفةٌ للحق الذي مضى عليه السلف، لكنهم في النظر الآخر إلى حقيقة أمْرهم هُم واقعون في التعطيل ولا شك، عطَّلوا كثيرًا بل أكثر صفات الله ﷻ.

المقصــود أن شيخ الإسلام رحمه الله يقول لهم: أنتم معنا تثبتون لله ٥ عِلمًا وقدرة وكلامًا ومشيئة، ولكنكم لا تقولون إن هذه الصفات هي أعراضٌ من جنس ما يقوم بالمخلوقين من الأعراض، ما جعلْتُم عِلم الله وكلامه وقدرته ومشيئته شيئًا مماثلاً لِما هو عليه المخلوق، فكذلك الأمر بالنسبة للصفات الأخرى.

قال: (وإن لم يكن ذلك عَرَضًا يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين) يعني أنتم تقرّون بهذا، هو عندكم كذلك، وليس في اتصافه بهذه الصفات ﷻ قد قامَت به أعراض كما تقوم الأعراض بالمخلوقين. قال: (جاز أن يكون وجه الله ويداه صفات ليستْ أجسامًا يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين).

يعني شيخ الإسلام رحمه الله يقول: إن كنتم تقولون: إن إجراء نصوص الصفات على ظاهرها اللائق بالله ﷿ يقتضي التشبيه، فإنَّنا نُلزمكم في ما تنفونه عن الله ﷻ بنظير ما تقولونه فيما تثبتون.

بمعنى: أنه يحتجُّ عليهم بالأصل العظيم الذي قعَّده رَحِمَهُ اللَّهُ وسبَقَه إلى تقعيده بعض أهل العلم، وتتابع الناس من بعد على تقريره، أَلَا وهو: «أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر»، شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يلْزمهم ها هُنا بهذه القاعدة، فهذه القاعدة يُخاطَب بها ويُحاجَج بها مَن يثبت لله ۵ شيئًا من الصفات وينفي شيئًا كالأشاعرة والماتريدية، وهذا في الحقيقة إلْزامٌ في غاية القوة لا يستطيعون أن يماحِكُوا فيه، «القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر»، إذا كنتم تثبتون لله عَزَّ وَجَلَّ قدرة ليسَتْ كقدرة المخلوق، فلْتقولوا هذا في شأن وجهه سبحانه، وفي شأْن يديه، وفي شأن نزوله، وفي شأن استوائه؛ «القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر»؛ إن كنتم تقولون: إن قدر الله ليست كقُدرة المخلوق فقُولوا مثل هذا في نزوله ووجهِه ويديه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وهذا هو المذهب الذي حكاه الخطابي وغيره عن السلف، وعليه يدل كلام جمهورهم، وكلام الباقين لا يخالفه، وهو أمْرٌ واضح، فإن الصفات كالذات فكما أن ذات اللّه ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات، فصفاته ثابتة حقيقية من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا المذهب الذي مضى-عليه السلف من إجراء نصوص الصفات على ظاهرها هو الذي حكاه الخطابي فيما مضى نقْلُه؛ مرَّ بنا هذا سابقًا، وهو أنه قرَّر أن مذهب السلف في نصوص الصفات إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفْي الكيفية والتشبيه عنها، ثم فرَّع على هذا قوله: (إن القول في الصفات كالقول في الذات يحذُو حذْوَه).

فشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبين أن هذا هو مذهب السلف الذي حكاه الخطابي الإمام المقدَّم عندكم، أنتم تُجِلُّونه وتُعظمونه وقد قال كلمة حق، أن هذا هو مذهب السلف؛ إجراؤها على ظاهرها، ونفْي الكيفية والتشبيه عنها. فانجَرَّ كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد تقرير الأصل الأول وهو (أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر)، انجَرَّ إلى بيان الأصل الثاني ألَا وهو: (أن القول في الصفات كالقول في الذات).

قال: (فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات، فصفاته ثابتة حقيقيةً من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات) كما أنكم تقولون: "لله ﷻ ذات لا تماثل ذوات المخلوقات"، فقولوا كذلك: صفاته لا تماثل صفات المخلوقات.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فَمَن قال: لا أَعْقِل علمًا ويدًا إلا من جنس العلم واليد المَعهُودَين [١].

قِيل له: فكيف تَعقِل ذاتًا من غير جنس ذوات المخلوقين؟ **ومن المعلوم أن صفات كل موصوفٍ تُناسب ذاته وتلائم حقيقته، فمَن لم يفهم من صفات الرب -الذي ليس كمثله شيء- إلا ما يناسب المخلوق فقد ضَلَّ في عقله ودينه.**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا كلام في غاية الأهمية، وفيه تقريرٌ لقاعدة عظيمة من قواعد أهل السنة في باب الصفات؛ (صفات كل موصوف تُناسب ذاته وتلائم حقيقته)، من فهم هذه القاعدة وأيقن بها زالت عنه كثير من الإشكالات التي يوردها المخالفون في هذا الباب. صفات الباري ﷻ تناسب ذاته، وصفات المخلوقين تناسب ذَواتهم.

قال: (فمَن لم يفهم من صفات الرب -الذي ليس كمثله شيء- إلا ما يناسب المخلوق فقد ضَلَّ في عقله ودينه)؛ وهذا أصلٌ مشترَك بين المعطلة والممثلة. ثَمَّة أصول يعرفها مَن اعتنى بمذاهب المخالفين، ثَمَّة أصول مشتركة بين المذاهب المتقابلة.

---

(١) (المَعهُودَين): في المخلوقين؛ ما أعقِل ولا أعرف ولا أفهم من كلمة (يد، وعِلم) إلا ما هو من جنس المضاف إلى المخلوق.

فهاهُنا مذهبان متقابلان، هما: المشبهة، والمعطلة؛ كلاهما قد أخذ بهذا الأصل، أَلَا وهو: أن المفهوم من نصوص الصفات هو ما يماثل ويُشابه المخلوقين، **ثم انفصل الفريقان بعد إقرارهما بهذا الأصل**:

فطَرَد المشبهة هذا الأصل، فقالوا: إذًا الذي نثبته لله ﷻ من جنس صفات المخلوقين.

أمّا المعطلة فأبَوا أن يطرُدُوا هذا الأصل، فلجؤوا إلى التعطيل عن طريق التأويل، لكن لجوؤهم إلى التعطيل ومن ثَمَّ تأويلهم لهذه النصوص، إنما هو في الحقيقة ثمرة لأَخْذهم بهذا الأصل؛ لولا أنهم قد وقع في نفوسهم أن المضاف إلى الله ﷾ في هذه الصفات هو ما يماثل المخلوقين ما احتاجوا أصلاً إلى أن يؤوّلوها، لولا أن الذي وقر في نفوسهم أن المضاف إلى الله ﷾ من جنس صفات المخلوقين، ما احتاجوا إلى أن يؤوّلوها، ولذلك تجدهم يتوارَدُون على تقرير أن هذه النصوص موهِمة للتشبيه أو مقتضية للتشبيه، فلابد إذًا من حمْلها على خلاف ظاهرها.

إذًا؛ هذا هو الأصل المشترك بين الفريقين، ولا شك أنَّ مَن قال به وظنه في كتاب الله وفي حديث رسول الله ﷺ فقد ضلَّ في عقله ودينه، لا شكَّ في هذا ولا ريب؛ أساء الظن بالله سبحانه، وأساء الظن برسوله ﷺ، حيث جاء الإخبار عن الله سبحانه بما هو من جنس صفات المخلوقين، وصار هاهُنا إيهامٌ بل إيقاعٌ للناس في الضلال والتشبيه والكفر دون أن يكون هناك بيان، دون أن يُبيَّن أن هذه النصوص يجب حمْلها على خلاف ظاهرها؛ لأن ظاهرها

يقتضي التشبيه، ثم بعد هذا يُوصف القرآن بأنه هُدى وبيان، وأنه أحسن تفسيرًا، وأنه فصلٌ، إلى آخر ما جاء في وصْفه، لا شك أن هذا فيه أعظم إساءة لله ﷻ.

المقصود: أن شيخ الإسلام ردَّ على المعطلة في هذا المقام؛ قال: أنا لا أعقل من الصفات إلا ما يماثل المخلوقين، قِيل له: وكيف عَقَلْتَ أن الله ذاتًا لا تماثل المخلوقين، فكما قلتَ في الذات قُلْ الصفات، لأن الكلام في الصفات فرْعٌ عن الكلام في الذات.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وما أحسَن ما قال بعضهم: إذا قال لك الجهميّ كيف استوى؟ أو كيف ينزل إلى سماء الدنيا؟ أو كيف يداه؟ ونحو ذلك.

فقل له: كيف هو في نفسه؟

فإذا قال لك: لا يعلم ما هو إلا هو، وكُنْه الباري تعالى غير معلوم للبشر.

فقل له: فالعلم بكيفية الصفة مُستلْزِم للعلم بكيفية الموصوف، فكيف يمكن أن تُعلم كيفية صفة لموصوف لم تُعلم كيفيته؟!



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لا شك أن هذا كلامٌ حسَن. إذا قال المعطل لمن يثبت صفات الله سبحانه: "أنت تثبت لله نزولًا، فأخبرْني كيف هو؟ أنت تثبت لله استواءً، فأخبرْني كيف هو؟"

فالجواب المُسدَّد الذي ساقه الشيخ أن يُرد عليه بسؤال: أخبرْني أنت يا مَن تثبت لله ذاتًا كيف ذاته؟ فإن قال: لا أحد يعقل ذات الله سبحانه إلا هو، والمخلوقون جمعيًا يجهلون هذا الأمر؛ لأن ذات الله ﷻ بالنسبة لهم غيب.

نقول له: قُل في الصفات كما قلتَ في الذات؛ لأن العلم بالصفة فرْعٌ عن العلم بالموصوف، هذه قاعدة نبَّه عليها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: (فالعلم بكيفية الصفة مُستلْزِم للعلم بكيفية الموصوف، فكيف يمكن أن تُعلم كيفية صفة لموصوف لم تُعلم كيفيته)، إذًا العلم بالصفة فرْعٌ عن العلم بالموصوف.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وإنما تُعلم الذات والصفات من حيث الجملة، وعلى الوجه الذي ينبغي لك.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يعني على الوجه الذي يناسب عقلك يا أيُّها المخلوق، ونحن نعلم من صفات الله ﷻ الشيء اليسير، وخُزِن عنَّا عِلم شيء كثير، فنحن لا نعلم من صفات الله ﷻ إلا أصل المعنى اللغوي في ضوء لغة العرب، وأن هذه صفة قائمة بذات الله ﷻ على الوجه اللائق به ﷻ، ثم ما زاد على ذلك فإنَّنا فيه جاهلون، فالمعنى بكماله وتمامه -ناهِيك عن الكُنْه والكيفية- فهذا لا شك أنه شيء نجهله، قد خُزِن عنَّا عِلمه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

بل هذه المخلوقات في الجنة؛ قد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: **«ليس في الدنيا ممَّا في الجنة إلا الأسماء»**.

وقد أخبر الله تعالى: أنه لا تعلم نفس ما أُخفِي لهم من قُرَّة أعين، وأخبر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أن في الجنة ما لا عَين رَأَتْ، ولا أُذن سَمِعَتْ، ولا خَطَر على قلب بَشَر»**.

فإذا كان نعيم الجنة -وهو خلْقٌ من خلق اللّه تعالى- كذلك، فما الظن بالخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **؟**



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

شيخ الإسلام هنا كأنه يلخص كلامه في (التدمرية) حيث ذكَر الأصلين وذكَر المثلَين. المَثَلان الأول هو ما سمعتَ من الكلام عن نعيم الجنة، والثاني ما سيأتي من الكلام عن الروح.

فرَّع الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمَّا سبق بضرب مثل ربما يستوعبه هذا المعطل فيُذعِن للحق. خلاصة ذلك -أعني في هذين المثلَين-: أنك تسلِّم يا أيُّها المعطل بأن من المخلوقات ما يتشارك في ثبوت أصل الصفة مع غيره من المخلوقات، ومع ذلك أنت جازمٌ بأنه لم يحصل التمثيل.

أُعيد: أنت -يا أيُّها المعطل- تُسلِّم بأن من المخلوقات ما تتشارك فيما بينها في أصل الوصف، ومع ذلك أنت تسلِّم بأنه ما حصل تشابهٌ ولا تماثل بين هذه المخلوقات.

المثال الأول الذي أورده هو نعيم الجنة، ويُشبهُه أيضًا في الكلام ما جاء في عذاب النار وأنواعه -نعوذ بالله من النار، ونسأل الله الجنة- الكلام أيضًا في النار كالكلام في الجنة.

المقصود أنه يقول: بلْ هذه المخلوقات في الجنة؛ من عسلٍ ولبنٍ وفاكهةٍ وما إلى ذلك ثابتة قطعًا، ومع ذلك هي لا تماثل ما نعقله في الدنيا من هذه الأشياء، ثَمَّة اشتراك، يعني ثَمَّة قدْر مشترك بين اللبن في الجنة واللبن في الدنيا، هناك اشتراك ومع ذلك هناك قدْرٌ فارق مميز يمنع تماثل هذا وهذا. إذا كان هذا في حق مخلوق مع مخلوق، فكيف في حق الخالق مع المخلوق!!، أليس أولى أن يكون ثَمَّة تمايُز وافتراق بين ما ثبت لله ﷻ وما ثبت للمخلوق؟!

إذًا هذا الذي يريد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُنبِّه عليه، فيقول: (فإذا كان نعيم الجنة وهو خلْق من خلق الله) تشارك مع مخلوق مثله في أصل الوصف، (فما الظن بالخالق ﷻ) تشارك مع المخلوق وما حصل التماثل والتشبيه، فما الظن بالاشتراك في أصل الوصف بين الخالق والمخلوق، لا شك أنه لن يقتضي هذا التشبيه والتماثل من بابِ أوْلى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وهذه الروح التي في بني آدم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا هو المثال الثاني، التمثيل بالروح، ربما يقول قائل: الكلام في الجنة كلامٌ فيه بُعد؛ لأنَّ الجنة في الآخرة، والكلام في الآخرة فيه شيء من الغموض بالنسبة لنا.

هذا مثال أقرب، هذا مثال بشيء هو أقرب إليك من كل شيء أَلَا وهو: الروح التي بين جَنبَيك، هذه الروح تتصف بصفات تتشارك مع الصفات التي تعقلها وتعرفها في الشاهد والمحسوس تتشارك من حيث أصل الصفة، ومع ذلك ما حصل تماثلٌ وتشبيهٌ بين حقيقة الروح وذاتها وكُنْهِها، وبين حقيقة الأشياء التي تعقلها في الدنيا، فإذا كان هذا قد حصل بين مخلوقٍ ومخلوق، فكيف بين الخالق والمخلوق؟!



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وهذه الروح التي في بني آدم قد عَلم العاقل اضطراب الناس فيها، وإمساك النصوص عن بيان كَيفيتها؛ أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام في كيفية الله تعالى؟ معَ أنَّا نقطع بأن الروح في البدن، وأنها تخرج منه وتعرُج إلى السماء، وأنها تُسَلّ منه وقت النزع، كما نطقت بذلك النصوص الصحيحة لا نغالي في تجريدها غُلو المتفلسفة ومن وافقهم؛ حيث نفوا عنها الصعود والنزول، والاتصال بالبدن والانفصال عنه، وتخبطوا فيها حيث رأوها من غير جنس البدن وصفاته، فعدَم مماثلتها للبدن لا ينفي أن تكون عنده الصفات ثابتة لها بحسبها، إلا أن يُفسِّروا كلامهم بما يوافق النصوص، فيكونون قد أخطؤوا في اللفظ، وأنَّى لهم بذلك؟!

ولا نقول: إنها مجرد جُزء من أجزاء البدن كالدم والبخار مثلاً؛ أو صفة من صفات البدن والحياة، وأنها مجانِسة للأجساد ومساوية لسائر الأجساد في الحدِّ والحقيقة كما يقول طوائف من أهل الكلام، بلْ نتيقن أن الروح عَين موجودة غير البدن، وأنها ليستْ مماثلةً له؛ وهي موصوفة بسائر ما نَطقَت به النصوص حقيقة لا مجازًا؛ فإذا كان مَذهبُنا في حقيقة الروح وصفاتها بين المعطلة والممثلة: فكيف الظن بصفات رب العالمين؟

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا هو المثال الثاني -كما قدَّمتُ-، رَحِمَهُ اللَّهُواستطرَد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان أن ثَمَّة اضْطرابًا واختلافًا في هذه الروح.

تكلمنا عن هذا في درس التدمرية؛ الناس في الجملة في الروح بين ممثِّلة ومعطِّلة، يعني الكلام في الروح يُشبه من وجهٍ الكلام في الصفات الإلهية، ولذلك كان التمثيل به في هذا المقام تمثيلاً حسنًا.

-مِن الناس من كان معطِّلاً، وهؤلاء هم الفلاسفة الذين ساق الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ شيئًا من مذهبهم في هذه الروح، قال: (لا نغالي في تجريدها غُلو المتفلسفة ومن وافقهم -حيث نفوا عنها الصعود والنزول) إلى آخر ما ذكر. الحقيقة أن جمهور الفلاسفة قد بالغوا في تعطيل صفات هذه الروح حتى جعلوها أشبه شيء بالمعدوم، بلْ بالممتنِع، حتى إنهم يقولون: إنها لا داخل الجسد ولا خارجه، بل ربما قالوا: إنها لا داخل العالَم ولا خارجه، كلامهم يُشبه كثيرًا كلامهم في الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فهذا رأيهم فيها أنها لا داخل الجسد ولا خارجه، ولا تصعَد ولا تهبِط، بل ولا موجودة ولا معدومة، كلامٌ يُلحِقها بالشيء الممتنع.

-**ويقابل هؤلاء**: الممثلة الذين هم طوائف من أهل الكلام، بل كثير من الأشاعرة على تقرير هذا كما نصَّ عليه الباقلاني وابن فُورك وغيرهما في اختلافات طويلة بينهم، لكن في الجملة هم يَدُورُون على هذا المذهب، فقال الشيخ: (ولا نقول: إنها مجرد جُزء من أجزاء البدن)؛ هذا قول من أقوالهم، أنها جزء من أجزاء البدن (كالدم)، ومنهم مَن يقول: إنها عَرَض من أعراض البدن، يعني صفة من صفات البدن، كطُوله وقِصره، أو حرارته أو رائحته، أو ما شاكل ذلك، ليست جزءًا وإنما هي عَرَضٌ أو صفة له.

ومنهم مَن يقول: إنها -أعني الروح- هي النفَس أو البخاري الذي يتردد في الصدر.

ومنهم مَن يقول: إنها البدن نفسه. ومنهم مَن يقول سوى هذا، شيخ الإسلام في (التدمرية) ساق لهم ستة أقوال تدل على اضطرابهم الشديد في هذا المقام، وكل ذلك ليس بصحيح.

كل الذي قالوه -سواء كانوا من المتكلمين أو كانوا من الفلاسفة- كل ذلك ليس بصحيح، بل الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة، بل عليه الأنبياء وأتباعهم عليهم الصلاة والسلام: أن الروح مخلوق قائم بنفسه، يَحُلّ بالبدن، وبحلوله به تكون حياته، وبانفصاله عنه يكون موته، وهذا المخلوق متصف بصفات جاء ذكْر بعضها في النصوص، وخُزِن عنَّا عِلم ما سوى ذلك.

مما دلت النصوص عليه: أن هذا المخلوق الذي يحل بالبدن يصعَد ويهبِط، ويُصعَد به، وأنه يُلَفّ، وأنه قد يُطرح، وأنه يُحنَّط، وأنه تخرج منه ريح طيبة أو ريح خبيثة، وأنه يتعارف وأنه يتناكر، إلى آخر ما دلت الأدلة عليه. فهذا حدود عِلمنا بالروح، وما سوى ذلك من صفاتها ناهِيك عن كُنْهِها وكيفيتها نقول فيه: الله جل وعلا أعلم.

المقصود من هذا: أن النصوص قد دلت على أن هذه الروح تصعد وتهبط، والمخلوقات المشاهدة تصعد وتهبط، والسؤال: هل الاشتراك في أصل الوصف بين الروح والإنسان مثلاً أو الحيوان، أو المطر الذي ينزل ويهبط، أو الحجارة التي

تَهبط، **هل الاشتراك في أصل الوصف يقتضي التماثل في الذات والكُنْه والكيفية الحقيقة؟** الجواب: لا بالتأكيد، ما السبب؟

السبب: أن هذه الروح ليس لها مثلٌ في جنس ما يُعقل ويُعرف، يعني ليست من جنس الأشجار، ليست من جنس الأحجار، ليست من جنس الماء، ليست من جنس البهائم، هي مخلوقٌ مختلف عن هذه التي نعرفها في المحسوس والمشاهد، ولذلك لا يمكن بحال أن نقول إن ثبوت الصفات لها كما دلَّت عليه الأدلة يقتضي مشابهتها للمخلوقات المعهودة المحسوسة.

فإذا كان هذا في حق مخلوق مع مخلوق، فكيف في حق مخلوق مع خالقه!! لماذا تقولون: إنَّنا إذا أثبتنا نزول الله ﷻ اقتضى هذا ولابُدّ أن يكون هذا النزول ملازمًا لنزول المخلوق!! هذه الروح ما قُلْتَ إنها إذا أُهبِطَت أو إذا صَعدَت أو صُعِد بها كما جاء في (صحيح مسلم) أنه يصعد بها ملكان، ما قلتَ: إن صعودها مثل صعود إنسانٍ بطائرة، هل يقول قائل بهذا؟ ما أحد يقول هذا، لماذا؟ لأن هذه الروح مخلوق مختلف عمَّا نعقل ونعرف، هي شيء آخر.

ولذلك القياس هاهُنا بأن نقول: إن هذا الصعود أو الهبوط، أو الرائحة التي تخرج منها -سواء كانت رائحة هي أطيب ما يكون، أو رائحة هي أخبث ما يكون- لا يستلزم هذا أن يكون هناك تشابه بين ما نعقل ونعرف، وقُلْ مثل هذا في غير ذلك من هذه الصفات.

دلَّ الدليل على أنها تُحنَّط، هل تُحنَّط بالكيفية التي نعقلها في تحنيط بني آدم؟ الجواب: لا، مع أن هذه مخلوقة والإنسان مخلوق!، ومع ذلك ثبوت أصل الصفة

ما استلزم التشبيه. إذًا أُعيد وأُكرِّر: لماذا تدَّعون هذه الملازمة الباطلة؟ ثبوت الصفة على ظاهرها اللائق بالله ﷻ يستلزم حصول التشبيه!!

وهذه الطريقة التي سلكها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بالتمثيل بما جاء في الجنة من أنواع النعيم، وكذلك ما يتعلق بالروح طريقة حسنة جدًا، ويمكن أن تطردها أيضًا في أشياء أخرى من الغيبيات.

خُذْ مثلاً: الملائكة خلْق من خلق الله ﷻ، وهؤلاء الملائكة يتصفون بصفات، الملائكة لها قلوب أم لا؟ لها قلوب، ﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ:٢٣]، الملائكة لها أيدي، ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام:٩٣]. والسؤال: المَلك له يد، والإنسان له يد، ثبوت صفة هنا وما يشاركها في أصل الوصف هنا، هل يستلزم التمثيل والتشبيه؟ أَيَقول أحدٌ يعقل ما يقول ويتقي الله سبحانه فيما يقول، إن يَدَ الملك هي مثل أيدينا؟ يقول هكذا: يدُ المَلَك مثل هذه اليد، بنفس الشكل وبنفس الأصابع وبنفس الوزن، أَيَقول عاقل هذا؟ أو يقول: إن القلب قلْب المَلَك هو صَنُوبري -كما يقولون- في شكله، وأن فيه من الشرايين كمثل ما في الإنسان، أَيَقول أحدٌ هذا؟

اشتركا في أصل الوصف، واختلفا في الكُنْه والحقيقة؛ لأن ذات الإنسان تخالف أصلاً ذات المَلك، الإنسان خُلِق من تراب، والملك خُلق من نور، إذًا الذَّاتان مختلفتان، إذًا الصفتان مختلفتان، وإن اشتركتا الصفتان في أصل الوصف، إذا كان هذا في حق مخلوق مع مخلوق، فكيف في حق الخالق مع المخلوق؟!

إذا فهمتَ هذه القاعدة ثم نظرتَ في كلام المتكلمين أدركتَ مقدار عِلمهم وعقلهم وإنصافهم، لو قرأت في (أساس التقديس) مثلاً -الذي هو من أشهر كتب القوم، وممَّا يعتمدون عليه كثيرًا، وهو مؤلفٌ لإمام مقدَّم عندهم وهو الرازي- وجدت كلامًا عجبًا في الحقيقة، الكلام الذي قاله وكان يتهَكَّم بأهل السنة فيه من حيث أنهم يثبتون لله وجهًا ويدًا وقدَمًا إلى آخره، أسلوب تهكّمي أو فيه شيء من التهكُّم، أنا أجزم أنه لا يقول بمثله في حق الملائكة، مع أنه فيما يبدو -والله أعلم- لا يخالف في ثبوت صفات الملائكة، والظاهر -والله أعلم- فيما أظن أنه يُجريها على ظاهرها، ومع ذلك لم يقُل: بأن إثبات هذه الصفات في الملائكة يقتضي مشابهتها لبني آدم، إذًا لماذا تفعل هذا في حق الخالق العظيم ﷻ الذي ليس كمثله شيء؟

إذًا تنبَّه -يا رعاك الله- إلى هذين الأصلين العظيمين الذين تحتاجهما كثيرًا في مواجهة ومحاجَجة المخالفين، «القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر»، و«القول في الصفات كالقول في الذات»، وتفريعًا على هذين تنبَّه إلى هذه الأمثلة كالمثَلَين اللذين ذكرهما الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ .

إذًا المقصود والخلاصة: ثبوت صفاتٍ للجنة والروح، لم يستلزم حصول التماثل مع المخلوقات المشاهدة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها؛ أعني الذين يقولون:

ليس لها في الباطن مدلولٌ هو صفة الله تعالى قطّ، وأن الله لا صفة له ثبوتية، بل صفاته إمَّا سلْب وإما إضافة وإما مركبة منهما، أو يثبتون بعض الصفات وهي الصفات السبعة، أو الثمانية، أو الخمسة عشر ة.

أو يثبتون الأحوال دون الصفات، أو يُقرُّون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث، على ما قد عُرِف من مذاهب المتكلمين.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

(وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها)؛ هؤلاء هم أهل التعطيل، ينفون ظاهرها؛ لأنهم في الأصل وقع في نفوسهم أن ظاهرها يقتضي التشبيه، فهم مُشبِّهة قبل أن يكونوا معطلة، وقعوا في التشبيه ثم وقعوا في التعطيل ثم وقعوا في التشبيه، شبَّهوا الله ﷻ إما بجامد، وإما بناقص، وإما بمعدوم، وإما بمُمتنع، ثم كانت النتيجة من بعد: أن كان لازم قولهم الوقوع في التعطيل المحيض. فالتعطيل حاصل مرتين، مرةً بكلامهم مطابقةً، ومرة بكلامهم لزومًا، والتشبيه حاصل لهم أيضًا مرتين.

وأعني بقولي: (التعطيل المحض) أن لازم قولهم تعطيل وجود الله ﷻ بالكلية، لماذا؟ لأن الله سبحانه إمَّا أن يكون موجودًا بجميع صفات الكمال، أو ألَّا يكون موجودًا. فما عليه هؤلاء المتكلمون من إثبات شيء ونفي أشياء لا شك

أن هذا غير صحيح، ولازم قولهم نفي وجود الإله العظيم والرب المتصف بالكمال المطلق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

المقصود: أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عرَّج هاهُنا على القسمين الذيْن ينفيان ظاهر نصوص الصفات، ويقول: إن هذه النصوص لا تُجرى على ظاهرها، بل يجب حمْلها على خلاف ظاهرها، ويجب اعتقاد أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على خلاف ظاهرها، وهذه النصوص لها معنى آخر بخلاف هذا الظاهر، إما أن نحمله عليه -وهذا الذي قالتْه المؤولة-، وإما أن نسكُت ونفوِّض العلم لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيه.

قال: (وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها؛ أعني الذين يقولون: ليس لها في الباطن مدلولٌ هو صفة الله تعالى قطّ)؛ يعني في الحقيقة والواقع ليس المقصود من هذه النصوص ثبوت صفة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هي التي تقرأها، يعني إذا قرأت: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] فالحقيقة أن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يستوِ حقيقة، هذا مراده بقوله: (ليس لها في الباطن) يعني في الحقيقة (مدلولٌ هو صفة الله تعالى قطّ) الله ۵ لا يستوي، الاستواء المعروف في لغة العرب -(استوى على) بمعنى علا عليه وارتفع- هذا لا يجوز لك أن تعتقده في هذا النص، وقِسْ على هذا غير هذا النص من الأدلة.

قال: (وأن الله لا صفة له ثبوتية) هنا أدخل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أصنافًا من المعطلة ولا سيما الفلاسفة، والمتكلمين من الأشاعرة.

قال: (وأن الله لا صفة له ثبوتية، بل صفاته إمَّا سلْب وإما إضافة وإما مركبة منهما)؛ وهذا مذهب الفلاسفة، هذا الذي نصَّ عليه ابن سيناء وأضرابه من الفلاسفة.

مذهب الفلاسفة في الصفات باختصار: أنهم يعتقدون أن الله ﷻ ماهيةٌ مجردة بسيطة لا تتكثَّر بحال، ولذا لا يجوز أن تُضاف إليه صفةٌ ثبوتيةٌ البتَّة، أيّ صفة ثبوتية له ﷻ فإنه لا يجوز أن تضاف إليه، لماذا؟ دفْعًا للتكثُّر عن الله ﷻ، واجب الوجود في زَعْمهم متصفٌ بالوَحدة التي لا كثرة فيها، فمتى ما أثبتنا له صفات ثبوتية فإن هذا يقتضي فيه التكثُّر، والله ۵ لا تكثُّر فيه.

طيب ماذا يصْنعون؟ وهذا يكون ممَّن كان منهم من المنتسبين إلى الإسلام، كابن سيناء والفارابي وأشكالها؛ يأتون إلى صفات المعاني مثلاً فيؤوِّلون كل صفة بالأخرى، يقول: القدرة هي في الحقيقة الحياة مثلا، والإرادة هي في الحقيقة السمع أو الكلام، كل صفة تُؤوَّل بالأخرى. ثم يجعلون هذه الصفات جميعًا مردّها إلى صفة العلم، يفسرون أو يؤولون كل صفة بالأخرى، ثم يُحيلُون هذه الصفات صفات المعاني جميعًا إلى صفة العلم، كلها مرجعها إلى صفة العلم؛ حقيقة حياته علمه، حقيقة كلامه علمه، ثم يؤولون ويُرجِعون صفة العلم إلى الذات، وحقيقة العلم ليست شيئًا زائدًا على ذاته ﷻ .

ماذا عن صفاتٍ كثيرة جاءت في النصوص؟ الله ﷻ موصوف ومُسمّى في كتابه وفي سُنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بصفات وأسماء كثيرة، ماذا يصنعون؟

يؤولون هذه بصفات إمَّا سلْبية، وإما إضافية، وإما بسلْبية وإضافية معًا؛ هذا الذي أراده بقوله: (وإما مركبة منهما).

الصفة السلبية أو المراد عندهم بالسَّلْب هو: نفْي النسْبة الوجودية بين الصفة والموصوف، يعني الذات. فيقولون مثلاً: "الله جل وعلا يوصف، ويُسمى بأنه عقلٌ"، هكذا يقولون ومعنى كونه عقلاً هو سلْب مخالطة المادة له، هذا مثالٌ على وصفه بالصفات السلْبية، يقولون: سلْب مخالطة المادة له.

صفات إضافية؛ الإضافة هي المعنى الذي وجوده إنما هو بالقياس إلى شيء آخر، وليس له وجود غيره، يعني حينما تقول مثلاً: (زيدٌ هو يمين عمْرو) هذه في الحقيقة مجرد إضافة، مجرد اعتبار ذهْني وليست صفة ثبوتية في زيد، بدليل أنه يمكن أن يقوم ويكون عن يساره، ويمكن أن يخرج فلا يكون شيئًا، إذًا هذه هي الإضافة، لا تقول عن شيء إلا بالنسبة لهذا الشيء، لا نقول مثلاً: فلان يمين، إذا سمعت أحدًا يقول: (فلانٌ يمين) ما تستقيم، (فلان أبٌ) أبٌ لمن؟ أبٌ لابن، زوج يعني لزوج، أو لزوجة كما يقول الناس اليوم.

إذًا هذا هو معنى الإضافة، مجرد اعتبار ذهْني دون أن يترتب على هذا ثبوت شيء زائد على ذات الله ﷻ البسيطة التي لا تتكثَّر في زعمهم.

مثال ذلك: يقولون "الله ﷻ قادر"، وكونه قادرًا هو مجرد نسْبة وجود الممكنات إليه، لا أن له صفة قدرة في الحقيقة، لا أنه متصف بالقدرة حقيقة، إنما كون الأشياء فاضت عنه، فاض عنه عقلٌ ثم عقل ثم عقل إلى العقل الفعَّال، وعن العقل الفعَّال كان ما كان في هذا الكون، هذا في الحقيقة هو معنى القدرة عندهم،

كون الأشياء تضاف إليه في وجودها، كون الممكنات تضاف إليه في وجودها، لا أنه متصف بصفة القدرة حقيقةً.

وقد يفسِّرون الصفة بالأمرين؛ يعني بمعنًى سلْبي، ومعنًى إضافي معًا. مثال ذلك: أن يقولون: "إن الله ﷻ مُريد"، هل معنى (مُريد) أنه متصف بصفة الإرادة؟ الجواب: لا، إنما المرد بالمُريد: سلْب المادة عنه، كونه مريدًا: يعني أنه مسلوب عنه المادة، وأيضًا أنه مبدأٌ لنظام الخير كله دون أن يكون قد أُضيف إليه شيء ثبوتي له ﷻ.

هذا الذي سُقتُه لك هو ما قرَّره هؤلاء الزنادقة الملاحدة في حق الله ﷻ، وتجده إن نظرْت في كتب ابن سيناء واضحًا لائحًا، وهو في الحقيقة نوع من الهذيانات بل نوع من الكفريات بالله ﷻ التي ما وقع فيها كفار قريش، كفار قريش ما وصفوا الله ﷻ بهذا النقص العظيم، حتى إنه لا يتصف بصفةٍ البتَّة!، حتى العلم لا يعلم شيئًا ﷻ سوى ذاته!!، وربما تفضلوا فقالوا: يعلم الأشياء كلية، ولا يعلم الأشياء على وجه الحقيقة؛ لأن الأشياء في الحقيقة إنما تكون جزئية، لماذا؟ قالوا: لأن عِلمه بها يقتضي تَعبه، ولأن علمه بذلك يقتضي تكثُّر المعلومات في ذاته، والله ﷻ يقولون: بسيط لا يتكثَّر، سبحان الله عمَّا يصفون.

النَّملة تعلم أشياء وما تَعِبَت، والله ﷻ إن عَلِم شيئًا، يعني عَلِم زيدًا وعلِم عمرًا وعلم محمدًا ﷺ وموسى، وعَلم ما يفعل الخلق إلى آخره، هذا يقتضي في حقه تعبًا، والنملة ما تعبَت!، سبحان الله! هذا ظنُّهم بالله العظيم جل وعلا.

والحقيقة أن مذهبهم يقتضي. اقتضاءً لا شك فيه، نفي وجود الله ﷻ بالكلية، دون شك.

ثم ذكر بعضًا من أقوال الأشاعرة (أو يثبتون بعض الصفات -وهي الصفات السبعة أو الثمانية أو الخمسة عشرة)؛ الحقيقة أن الأشاعرة مختلفون اختلافًا طويلًا فيما يُثْبَت لله جل وعلا من الصفات.

بلْ إنَّني أقول: الواقع هو وجود مذاهب للأشاعرة؛ فتجد عند كثير من أئمتهم أشياء مختلفة، هذا يثبِت لله ﷻ عددًا من الصفات، يخالفه فيها هذا، يخالفهما ثالث، وهَلُمَّ جَرًّا، هذا يَزيد، وهذا ينقُص .. إلى آخره، فمنهم مَن يثبت سبعًا، منهم مَن يثبت ثمانية من الصفات، منهم مَن يثبت أقلّ ومنهم مَن يثبت أكثر، لكن الذي توارد عليه عامة المتأخرين إثبات عشرين صفة لله ﷻ، وهذا الذي قرَّره السَّنُوسي في كتبه العقدية، وله عدة كتب كما تعلمون؛ كبرى ووسطى وصغرى وأدنى من ذلك، وهو المجدد للمذهب الأشعري المتأخر.

وعامة المدارس الأشعرية اليوم تقوم على تقريراته العقدية وإن خالفه فيها غيره، لكن هذا المذهب السائد عند كثير من الأشاعرة، وهو أنهم يثبتون عشرين صفة مقسَّمة إلى أربعة أقسام:

الصفة النفسية، وهي صفة الوجود، والحقيقة والتحقيق عندهم: أن الوجود ليس شيئًا زائدًا على ذات الله ﷻ.

ثم الصفات السلْبية، وهي خمس صفات: (قِدَمٌ بقاء قائم متوحِّد ومخالفٌ، تَمَّ صفات السَّلْب) هذه خمس صفات، ولا تفسر بأشياء وجودية، إنما تُفسر بالسَّلْب يعني النفي، يعني العدم.

ثم بعد ذلك يثبتون صفات المعاني، وهي سبع صفات:

له الحيـاة الكـلام والبصـر سـمْع إرادة وعِلـم واقتـدَر

هذه في الحقيقة هي الصفات التي يثبتونها أو التي يثبتها كثير منهم، وما عداها إنما هي عدم كما سبق.

وبقي سبع صفات، وهي الصفات المعنوية، هذا الذي قرَّره السَّنوسي وتابَعه عليه كثير، وهي تكرار في الحقيقة لصفات المعاني، كونه يسمع، وكونه يبصر، وكونه يتكلم، إلى آخره. وهذا في الحقيقة هو القول بالأحوال الذي قال به أبو هاشم كما سيأتي، ولذلك خالفه مَن خالفه ممَّن ينفُون الأحوال عن الله ﷻ ويقولون: إن هذه الأحوال لا وجود لها، فلا يوجد واسطة بين الصفة والموصوف كما سيأتي بيانه عن قريب.

المقصــود: أن المتأخرين منهم أو كثير منهم على إثبات عشرين صفة كما سمعتَ.

قوله: (أو يثبتون الأحوال دون الصفات)؛ الأحوال مذهب ابتدَعَه أبو هاشم الجُبَّائي، وخالفه فيه غيره، ووافقه آخرون، يعني أبوه أبو علي خالفه في ذلك وكثير من المعتزلة، ووافقه طوائف كما ذكرتُ لك من المعتزلة، وأيضًا من الأشاعرة الصفات المعنوية كما ذكرتُ هي في الحقيقة هي الأحوال. وكذلك من أئمة

الأشاعرة: أبو المعالي الجُويني في ابتداء أمْره وافق على ثبوت الأحوال ثم تراجع بعد ذلك ونفى الأحوال عن الله ﷻ.

الحقيقة أن الأحوال الكلام فيها غامض جدًا، حتى قِيل: إن هذا شيء لا يعقل ممَّا يُقال: (ولا حقيقة تحته معقولة، تدنو لذِي الأفهام الكسب عند الأشعري والحال عند البَهْشمي -البهشمي أبو هاشم، هذه الأحوال -وطَفرة النظَّامي).

يقول أبو هاشم: إن هناك شيئًا اسمه (الأحوال) يضاف إلى الله ﷻ، وهذه الأحوال نسبةٌ بين الصفة والموصوف، حال متوسطة بين الصفة والموصوف، ليست موجودة وليست معدومة. الشيء الذي يقرِّر معناها هو أن نقول: العلم صفة، والعالِم موصوف، وكونه يعلم هذا هو الحال، يعني ما يُسميه العالِمية.

القدرة صفة، والقادر موصوف، وكونه يقدر هذه القادية هي الحال. هذه ليست هي الصفة، الصفة شيء ثبوتي، أما القادرية أو كونه يقدِر هذا هو الحال، وهذا لا نقول إنه شيء ثبوتي.

يعني أبو هاشم ومَن وافقه رأوا أنه لا يمكن أن ننفي عن الله ﷻ هذه المعاني الجليلة العظيمة، لكن الإشكال: أن إثباتها يستلزم لوازم فاسدة في زعمهم، فلابد من نفْيها، لكن لابد أن يضاف إلى الله شيء، كيف يكون ربًا وما أُضيف إليه شيء!!، فابتدع هذه الحَذْلَقة التي سماها الأحوال، فنحن نضيف إلى الله ﷻ هذه المعاني، ولكن الحقيقة أنها ليست شيئًا وجوديًا، كما أنها أيضًا ليست شيئًا معدومًا.

وهذا في الحقيقة كلامٌ في غاية التهافُت بل والتناقض، فإنه لا واسطة بين الموجود والمعدوم، ولا واسطة بين الصفة والموصوف، وهذا كلامٌ -كما يقول

البغدادي- هو نفسه أبي هاشم لا يستطيع إيضاحه ولا الإقناع به! فكيف؛ لا يوجد فاصل بين الصفة والموصوف، ولا يوجد فاصل بين الموجود والمعدوم، أو الوجود والعدم، لكن على كل حال هذا الذي مضى.عليه أبو هاشم، وهذا الذي يُسمى بالأحوال.

قال: (أو يُقرُّون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث)؛ وهذا طائفة من الأشاعرة عليه، ولا سيما من مُتقدِّميهم كما سبق الكلام فيه؛ أنهم يثبتون لله ﷻ الصفات الخبرية التي ثبتت في القرآن دون ما ثبت من الحديث، وإلى هذا ينحُو كثيرًا البيهقي في كتابه (الأسماء والصفات).

قال: (على ما قد عُرِف من مذاهب المتكلمين) وقد مضى.الكلام في شيء من هذا فيما سبق.

يقول: هؤلاء المعطِّلة الذين لا يحملون نصوص الصفات على غير ظاهرها ينقسمون إلى قسمين.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فهؤلاء قسمان:

قِسْمٌ يتأوّلونها ويُعيّنون المراد؛ مثل قولهم: استوى بمعنى استولى، أو بمعنى عُلُو المكانة والقدْر، أو بمعنى ظهور نوره للعرش، أو بمعنى انتهاء الخلق إليه، إلى غير ذلك من معاني المتكلفين.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هذا مذهب المؤولة، والكلام في التأويل قد مضى كثيرًا، وما قالوه في الاستواء قالوا نظِيره أيضًا في بقية الصفات التي لم يثبتوها لله ﷻ.

إذًا هذا الظاهر ظاهرٌ مؤوَّل، وعيَّنوا ظاهرٌ مؤوَّل يعني على خلاف الظاهر، ولا يجوز إجراؤه على ظاهره.

-له تأويلٌ خلاف الظاهر، هذا واحد.

-والتأويل هو كذا وكذا.

عيَّنوا المراد، ما الذي أراده الله بقوله (استوى)؟ نحن نقرر أنه لم يستوِ حقيقة، طيب ما معنى (استوى)؟ قالوا: (استوى): استولى أو غير ذلك من هذه الأقوال. ما معنى (يد الله)؟ معناها كذا وكذا، ما معنى (نُزُول الله)؟ معناه كذا وكذا، إلى آخره، إذًا هذا الذي قالوا، قالوا: إنها مؤولة ليست على ظاهرها، ثم عيَّنوا المراد.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وقِسْم يقولون: الله أعلم بما أراد بها، لكنا نعلم أنه لم يُرِد إثبات صفة خارجية عمَّا عَلمنا.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

القسم الثاني هم المفوّضة؛ الذين يقولون: إنها على خلاف ظاهرها، إنها مؤوَّلة ولكنهم لا يُعيِّنون المراد وإنما يقولون "الله أعلم بمراده"، وهذا الذي قلنا فيما سبق إن ثَمَّة أصلاً مشتركًا بين المؤولة والمفوضة هو التأويل الإجمالي. ما هو التأويل الإجمالي؟ كون هذه النصوص على خلاف ظاهرها، ولا يجوز إجراؤها على حقيقتها، لا يجوز إجراؤها على ظاهرها، وأنه ليس لله صفة حقيقية كما هو ظاهر هذا النص أو ذاك.

قال: (اللَّه أعلم بما أراد بها) ؛ استَصْحِبِ الأصل، لَمَّا قال: (القسمان يقولون على خلاف ظاهرها)، استَصْحِب هذا في هذا القول، (اللَّه أعلم بما أراد بها) مع كونها على خلاف ظاهرها.

ماذا قال بعد ذلك؟ (لكنا نعلم أنه لم يُرِد إثبات صفة خارجية عمَّا عَلمنا)؛ ما معنى هذا الكلام؟ لم يُرِد إثبات صفة خارجة، إذًا ماذا أراد؟ أراد إثبات صفة عَلمْناها.

(لم يُرِد إثبات صفة خارجية عمَّا علمنا) هذا الذي لم يُرِدْه، إذًا ماذا أراد؟ مفهوم المخالفة: أراد إثبات صفةٍ عَلِمْناها، وهو قبل قليل يقول إنهم يقولون: ما ندري، هي على خلاف ظاهرها والله أعلم، أليس هناك إشكال في هذه الجملة؟!

هنا في هذا الموضع وجدتُ أن كثيرًا ممَّن تعرض إلى توضيح هذه الجملة ظن خطئا أن هذه الجملة: (لكنا نعلم ..) تَتِمَّةٌ لمذهب هؤلاء، والصواب أنه ليس كذلك، كلام هؤلاء انتهى بقوله: (بها) ضَعْ نقطة -علامات الترقيم مهمة، يعني هنا كان ينبغي وضْع نقطة أو وضْع علامتي تنصيص أن كلامهم انتهى عند: (اللَّه أعلم بما أراد بها).

(لكنا ..الخ) هذا تعليق لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ. بمعنى: لاحظوا معي في القسم الذي يجري على ظاهرها من الممثلة، تجد أنه ساق القول ثم علَّق عليه، قال: (فهؤلاء المشِّبهة، ومذبهم باطل ..)، ذكر مذهب المؤولة وقال: (إلى غير ذلك من معاني المتكلِّفين) وهذا ذمٌّ لهم، النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن من المتكلِّفين، قال الله جل وعلا عنه: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص:٨٦] هذا أيضًا تعليقٌ من شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

يعني: من أَدَبه ما قال "هذا الكلام خطأ"؛ لأنَّ هذا الكلام إذا أخذْتَه بظاهره حق، (الله أعلم مِنَّا بمراده) ، أحدٌ يشُك في هذا؟ هل يشُك أحد بأن الله أعلم مِنَّا بمُراده؟ لا شك، ولكن هذا القدْر صحيح لكن لابد أن يضاف إليه شيء، أنتم وقفتم هاهُنا فأخطأتم، والصواب أن تُكمِلوا، قال أهل السنة والإيمان: "نعم، الله أعلم بمُراده منها، ولكن نحن أيضًا نعلم مراده بما علَّمنا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى".

أُعيد؛ شيخ الإسلام يقول: لكنَّا -معشر أهل السنة والجماعة- نعلَم بما علَّمنا الله أنه لم يُرد إثبات صفةٍ خارجة عمَّا عَلِمْنا في أصل اللغة؛ لأن الله ۵ خاطبنا في كتابه بما نعرف وبما نعقل، ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:٣]، إذًا لابد من عقْل هذا القرآن، والله خاطبنا بما نعقل.

إذًا لم يُرِد الله ﷻ وإن كان هو الأعلم ﷻ بما أخبر به في كتابه وبما أخبر به نبيه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، لكن هذا لا ينفي أن نكون نحن نعلم أنه لم يُرِد صفةً خارجة عمَّا عَلِمْنا في أصل وضْع اللغة، فالاستواء الذي أضافه الله إليه نحن نعلم معناه، لماذا؟ لأن القرآن نزل بلسانٍ عربي مبين، واستوى على كذا تعْني في اللغة: علا وارتفع عليه. إذًا ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] نحن نعرف معناها أنه علا وارتفع على العرش.

الآن اقرأ الجملة وتأمل فيما ذكرت لك تجد أن الكلام أصبح الآن مستقيما.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقسْم يقولون: الله أعلم بما أراد بها. لكنا نعلم أنه لم يُرِد إثبات صفة خارجية عمَّا علمنا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لا شك في ذلك ولا ريب؛ الله جل وعلا جعل كتابه مفصَّلاً ليكون حَكمًا بين الناس، ولا يمكن أن يكون كذلك إذا كان مجهولًا، إذا كان من جملة الطلاسم والألْغاز والأحاجي لا يمكن أن يكون حَكَمًا، قال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾ [الأنعام:١١٤]، الله جل وعلا جعل هذا الكتاب مفصلاً مُبيَّنًا ليكون حكَمًا بين الناس، جعله بلسانٍ عربي مُبين ليُعلَم ويُعقل، ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت:٣].

إذًا هذا شأن القرآن، ومذهب المفوضة يتنافى مع هذا التقرير.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وأما القسمان الواقفان:

فقسْـم يقولـون: يجوز أن يكون المراد ظاهرها اللائق بجلال الله، ويجوز ألَّا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك.

وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هؤلاء يختلفون عن القسم السابق.

القسم السـابق يقولـون: إنه مؤول جزْمًا؛ القرآن في نصوص الصفات مؤول جزمًا، لكنَّا لا نعلم ما الذي أراده الله، للاستواء تأويلٌ بخلاف الظاهر جزمًا، الله ما أراد استواءً حقيقةً وإنما أراد شيئًا آخر، لهذا الكلام تأويلٌ، لكن ما هو؟ ما ندري، فهو مؤوَّلٌ والمعنى مجهول.

أمَّا هؤلاء فالأمر عندهم مختلف، القرآن في نصوص الصفات عندهم -طبعًا حينما أقول (في نصوص الصفات) يعني: التي لا يثبتونها، وإلا فأنت خبيرٌ بأن المؤولة والمفوضة إنما يستعملون التأويل والتفويض فيما لا يثبتونه لله، أما ما يثبتونه فلا إشكال، إنما التأويل والتفويض يسلِّطان هذين على ما لا يثبتونه لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

هؤلاء يقولون: القرآن مُلْتَبِس، القرآن فيه اشتباه وفيه إجمال؛ وعليه فليس له ظاهر، وليس ثَمَّة بيان له، إذًا نحن نقول: الله أعلم، ربما يكون الله أراد بقوله: (استوى على العرش) ثبوت صفة الاستواء له، وربما أراد شيئًا آخر، ما ندري!

هؤلاء صحَّ وصْفهم بأنهم (قسْمٌ واقِف) يقفون؛ الله أعلم، ربما يكون هذا مراد، وربما لا يكون، نحن لا نجزم بشيء. فهذا معنى كونهم واقِفَة.

قال: (وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وقومٌ يُمسكون عن هذا كله، ولا يزيدون على تلاوة القرآن، وقراءة الحديث، مُعرِضِين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات.

فهذه الأقسام كلها الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسْم منهم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

القسم السادس والأخير، أو القسم الثاني من الواقفة هؤلاء يرفضون الدخول في هذا الموضوع أصلاً، هؤلاء يَأْبَون الكلام فيه أصلاً، الأقسام السابقة تتكلم وتوضح وجهة نظرها أو تقِف، أمَّا هؤلاء يقولون: نحن نعرِض إعراضًا تامًا عن الدخول في هذا الموضوع ولا نتكلم، لا نقول أن المراد ثبوت صفة، أو المراد خلاف ذلك، هل هو مؤوّل أو غير مؤوّل، ولا أيضًا نقول: يحتمل ويحتمل، إنما نسكت البتَّة عن هذا الموضوع.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

والصواب في كثير من آيات الصفات وأحاديثها: القطعُ بالطريقة الثابتة، كالآيات والأحاديث الدالة على أن اللّه فوق عرْشه، وتُعلم طريقة الصواب في هذا وأمثاله بدَلالة الكتاب والسنة والإجماع على ذلك دلالة لا تحتمل النَّقيض، وفي بعضها قد يغلب على الظن ذلك مع احتمال النقيض.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

طريقة أهل السنة والجماعة بيِّنة واضحة لخَّصها هنا، وسبق الكلام فيها كثيرًا، لكن هذه الجملة الأخيرة أراد أن يبين فيها أن أدلة الصفات هي ما بين نصٍّ وظاهر؛ الغالب في نصوص الصفات أنها نصوصٌ في دلالتها، النص هو ما لا يحتمل غير معناه، وثَمَّة بعض الأدلة هي في الحقيقة من قَبيل الظاهر.

مثال ذلك: تأمَّل الفرق بين قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام:١٨] هذه الآية هي من قَبيل الظاهر في إثبات فَوقية الذات، بخلاف قوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠] فهذه نصٌّ في إثبات فوقة الذات.

إذًا هذا هو الذي أراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أن منها ما هو نص، وهذا هو الغالب، وفي بعضها ما هو من قَبيل الظاهر، **ولكن ينبغي أن تعلم وأن تسْتصحب مع هذا** أن كثيرًا من هذه الأدلة التي هي في دلالتها من قَبيل الظاهر، الكلام من حيث اللفظ، لكن إذا ضَمَمْتَ إلى هذا القرائن اللفظية والقرائن الحالية، أو ضَمَمْتَ هذا الدليل إلى نظائره فإنه ستَضيق جدًا احتمالية إرادة غير الصفة .

انتبهْ لهذا فإنه مُهِم؛ نَعم بالنظر إلى اللفظ نقول هناك بعض أدلة الصفات هي من قَبيل الظاهر، لكن إذا لاحظْنا القرائن اللفظية والحالية، أو ضَمَمْنا هذا الدليل إلى نظائره من الأدلة، فإنَّنا سنخرج أنه نصٌّ في معناه غالبًا، وبالتالي فسيضعف جدًا احتمال النقيض أو احتمال غير هذا المعنى.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وتردُّد المؤمن في ذلك هو بحسب ما يُؤتاه من العلم والإيمان، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

كونه ظاهرًا مثلًا، هذا ليس ضرْبة لازبٍ للنص، إنما هذا بحسب نظر الإنسان، فهذا التردُّد هل هذا الدليل يدل دلالةً قاطعة على ثبوت الصفة أو لا؟ يقول: (هو بحسب ما يُؤتاه من العلم والإيمان)، وكلما عظُم العلم والإيمان بالله ﷻ كلّما قَلَّ هذا التردُّد، وكلما تجلَّت هذه النصوص في نظر الإنسان وعَلِم أنها نصوص تدل على ثبوت صفاتٍ جليلة عظيمة لله ﷻ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ومَن اشتبَه عليه ذلك أو غيره، فلْيدْعُ بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي اللّه عنها قالت: كان رسول اللّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا قام يصلي من الليل يقول: «**اللهمَّ رَبّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالِم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهْدِنِي لِما اختُلِف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم**».

وفي رواية لأبي داود : «**كان يكبِّرُ في صلاته ثم يقول ذلك**».



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

ما أعظم هذا الدعاء.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فإذا افتَقَر العبد إلى اللّه ودعاه، وأدمَن النظر في كلام اللّه وكلام رسوله، وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين: انْفَتَح له طريق الهدى.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لا شكَّ، أقول: ليتَ أن هؤلاء الخائضِين في هذا الباب بالباطل، ليتَ أنهم استمعوا لهذه النصيحة وطبقوها؛ الوصول إلى الحق يحتاج إلى أمرين:

-يحتاج إلى صدق.

-ويحتاج إلى سلوك الطريق.

لابد أن تسلك الطريق سُلوكًا صحيحًا، كيف تَصِل إلى الحق؟ إذا كنت ستذهب إلى بُنيّات الطريق، إذا كنتَ ستذهب مع السُّبل وتدَع الصراط المستقيم البيِّن الواضح، تريد الحق! اصْدُق مع الله وأخلِص في قصْد طلب الحق، ثم اطلُبِ الحق من مَعدنه، اطلبْه من الوحي، اطلبْه من كلام السلف الصالح، وأبشر بالخير، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت:٦٩].



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثـم إن كـان قـد خَبَـر نهايـات إقْـدَام المتفلسـفة والمتكلمـين في هـذا البـاب، وعرَف غالب ما يزعمونه برهانًا وهو شُبهة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

نِهايات إقدامهم مرَّت بنا سابقًا في أوائل هذه الدروس في أوائل الكتاب، تكلَّمنا كثيرًا عن هذا الموضوع، وعرفنا حال بعض أساطينهم الذين كان مآل أمرهم إما أنهم أعلنوا التراجع، أو أنهم -ووا أسفى- لم يزالوا غارقِين في الاضطراب والإشكال والحَيرة، هذه حقيقة أمرهم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ثـم إن كـان قـد خَبَـر نهايـات إقْـدَام المتفلسـفة والمتكلمـين في هـذا البـاب، وعرَف غالب ما يزعمونه برهانًا وهو شُبهة، ورأى أن غالب ما يَعتمدونه:



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

قولـه: (غالـب مـا يَعتمدونـه) مـا يذكرونـه مـن حُجَـج يـؤول إلى هـذه الأشياء الخمسـة التـي يـذكرها، غالبًـا حُجَجهـم تـؤول إلى هـذه، وهـي في الحقيقـة ليسـت حُججًا ولا براهين، مَن كان عنده بصيرة ومن كـان ذا عِلـم سيُدرك أن هـذه ليسـت من قَبيل الحُجج الصحيحة، ما هي؟



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ورأى أن غالب ما يَعتمدونه:

- يَؤُول إلى دعوى لا حقيقة لها.

- أو شُبهة مركبة من قياس فاسِد.

- أو قضية كلية لا تصلح إلا جزئية.

- أو دعوى إجماع لا حقيقة له.

- أو التمسُّك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

أنت إذا أنْعَمت النظر في كلام هؤلاء المتكلمين وحِجاجهم وما يسُوقونه، تجد أنه لا يكاد يخرج شيء من تقريراتهم وتأصيلاتهم واستدلالاتهم عمَّا ذكر، بالتالي ينكشف لك حقيقة حالهم.

✵**هؤلاء إمَّا أن يدّعوا دَعاوى لا حقيقة لها**؛ وما أكثر ادِّعاءاتهم دَعاوى عريضة وكثيرة وليس تحتها شيء. مثال ذلك: تجد أنهم يقرِّرون أصلاً عظيمًا ويبنون عليه قصورًا، وهو: «الصفات لا تقوم إلا بالأجسام»؛ هذه دعوى لكن لا دليل عليها، (والدعاوى ما لم تُقيموا عليها بيّناتٍ أبناؤها أدعياء) .هذه مجرد دعوى، من أين لكم؟ في أيِّ آية وجدتم وفي أيِّ حديث وجدتم أن الصفات لا تقوم إلا بالأجسام! هذا كلام غير صحيح، أو تجد أنهم يقولون: «آيات الصفات وأحاديثها من قَبيل المتشابه»، وعليه فهي داخلة في قوله: مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ

الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران:٧]، طيب هذا ما الدليل عليه؟ ما الدليل على أن آيات الصفات من المتشابه؟ هذه مجرد دعوى.

ولذلك من المهم جدًا لطالب العلم المتخصِّص أن يَتنبَّه إلى دَعاويهم، حذرِ من أن تُسلِّم بأيِّ مقدمة يذكرونها، فإنك إذا سلَّمت بالمقدمات التي لا دليل عليها فإنه سيسهُل أن تسقط وتُغلَب أمامهم، لكن قِفْ مع هذه المقدمات وحاجِجْهم بمطالبة الدليل عليها.

❋قال: (أو شُبهة مركبة من قياس فاسِد)؛ وهذا أيضًا كثير عندهم، أنهم يقيسون قياسًا فاسدًا، كثير من كلامهم قائم على قياس الخالق سبحانه بالمخلوق، وهذا أفسد قياس على الإطلاق، وما أكثر وقوعهم فيه، وتأمل هذا في كثير من كلامهم في باب الصفات، تجده مبينًا على قياس الخالق بالمخلوق.

❋قال: (أو قضية كلية لا تصلح إلا جزئية)؛ هذا أيضًا من سِماتهم؛ أهل البدع عمومًا ينظرون جزئيًا ويحكُمون كليًا ،هذه قاعدة انتبهْ لها، تأمَّلْها واعتبرْها في كلامهم؛ (أهل البدع ينظرون جزئيًا، ويحكُمون كليًا)، خُذْ مثلاً في باب الصفات؛ تجد أنهم يقولون: إن الكلام إذا أضفناه لله ﷻ حقيقة -يعني مَن ينفُون الكلام عن الله- يقولون: لو أضفنا الكلام عن الله لاقتضى هذا التشبيه، لماذا؟ قالوا: لأن الكلام لا يكون كلامًا إلا بشفتَين، وأسنان، ولسان، ولَهَوات .. إلى آخره.

المشكلة عندهم تجدها أين؟ في أنهم نظروا نظَرًا جزئيًا، وهو كلام الإنسان، فحكموا حكْمًا كليًا، جعلوا هذا في حق كل كلام. يعني هل الْتزموا -من

العجيب- الْتَزَمُوا بهذا في تسبيح الطعام مثلاً؟ أو لكلام الجلود، ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ﴾ [فصلت:٢١] يعني الجلود ما شاء الله لها لَهَوات وشِفاه؟! لكن المشكلة هي نظروا جزئيًا فحكَموا كليًا، يقولون: لا يمكن نثبت لله المحبة مثلاً، المحبة مَيل القلب، وهذا لا يجوز أن نصف الله به. المشكلة أين؟ نظروا جزئيًا، نظروا إلى محبة الإنسان، فجعلوا هذا قاعدة عامة كلية، كل محبة لابد أن تكون مَيل قلب، طبَّقوا هذا على ما يضاف إلى الله ﷻ. إذًا: الواقع أنهم ينظرون جزئيًا ويَحكُمون كليًا.

❋قال: (أو دعوى إجماعٍ لا حقيقة له)؛ وما أكثر هذا عندهم أيضًا، ولشيخ الإسلام كلام جميل في حدود صفحتين أو نحوهما في (دَرْء التعارض) في الجزء الثامن حول أنهم يُكثِرُون من دَعاوى الإجماع، وهذا ينطَلِي على الجهَّال، والواقع أنه في كثير ممَّا يذكرون لا إجماع، بل ربما وجدت الإجماع على نقيضه. يقولون مثلاً: أجمَع كل أهل المِلَّة على نفي حوادث لا أوّل لها، والحق أن الإجماع الصحيح المُعتدّ به إجماع السلف على عكس ذلك، وأن الله ﷻ لم يزلْ خالقًا ولم يزل فاعلاً ﷻ.

إذًا: الأمر فيه سهولة كبيرة عندهم! أنهم يدّعون الإجماع، وأشار شيخ الإسلام إشارة لطيفة في كتابه (النُّبوات): أن أهل الكلام وأهل الرأي من أكثر الناس ادِّعاء للإجماع غير الصحيح. وكلامه صحيح، أهل الكلام وأهل الرأي يدَّعُون إجماعات كثيرة، والواقع أنه لا تُسلَّم هذه الإجماعات وليست بصحيحة.

❋قال: (أو التمسُّك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة)؛ يأتون بأشياء فيها اشتراك، وفيها إجمال، وفيها احتمال، كقولهم مثلًا: "الله ﷻ ليس بجسم"،

كلمة (الجسم) هذه فيها اشتراك، ماذا تريدون؟ أتُريدون أن الله ﷻ ليس بجسم يعني: ليس بجسْم كأجسام بني آدم التي هي أجساد كثيفة من لحم ودم وعصَب وإلى آخره؟ الكلام هاهُنا معناه صحيح، أم تريدون بالجسم -وهذا يطلقه بعضهم ويستعمله بعضهم- أنه ما يُشار إليه أو ما يتصف بالصفات؟ فنقول هذا الكلام غير صحيح. إذًا يكثرون أيضًا من استعمال الألفاظ المشتركة التي فيها إجمالٌ واشتباه.

وعندهم أيضًا أشياء أخرى من هذا القَبيل، أنت لو فتَّشت في أدلتهم سيظهر لك أشياء كثيرة من هذا، **تجد أن حاصل دعواهم: التقوّل على اللغة والخطأ فيها**، تجد أنهم يستدلون على دليل الأعراض أو دليل حلول الحوادث بقصة إبراهيم عليه الصلاة والسلام حينما قال: ﴿لا أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾ [الأنعام:٧٦]، يقول: استدلَّ بالأُفُول الذي هو الحركة على نفي كون الكوكب ليس ربًا ولا إلهًا. والواقع أن الأُفُول ليس هو الحركة، إنما الأُفُول هو المَغيب، إذًا كلامهم فيه خطأ على اللغة.

أو تجد حاصل استدلالهم تنزيل الاصطلاحات الحادثة على الوحي، يعني أن يُنزَّل اصطلاح حادث على الوحي، والواجب حمْل نصوص الوحي على اللغة العربية وقت نزول الوحي. تجد مثلاً المفوضة -كما مرَّ بنا قريبًا- أنهم يقولون: الدليل على التفويض قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران:٧] يعني لا يعلم ما تُحمل عليه أدلة الصفات بخلاف الظاهر إلا الله، إذًا حَمَلُوا نصوص

الوحي على اصطلاحٍ حادث لم يكن معهودًا ولا معروفًا وقت نزول الوحي، ما كانوا يعرفون التأويل بهذا المعنى.

أو تجد حاصل استدلالهم استدلالٌ بدليل نقلي غير صحيح؛ وهذا يقعون فيه كثيرًا؛ لأن القوم عمومًا -أهل الكلام عمومًا- عندهم ضعْف شديدٌ في السنة، من أضعف الناس بمعرفة الحديث، والجرح والتعديل، والعِلل، والتصحيح والتضعيف، ولذلك تجد واحدًا يُشار إليه بالبَنان منهم -سواء كان من المتكلمين، أو من المرجئة، أو من القدرية، أو غيرهم- يستدل بحديث لا يصح عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، إما ضعيف وإما مكذوب، يعني ربما تجد في كلامهم كَكَلام المُرجئة مثلاً يقولون: والدليل على أن الإيمان لا يَزيد ولا ينقص قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: (الإيمان لا يَزيد ولا ينقُص)، وهذا افتراء على رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

المقصود أنك إذا تأمَّلت في كلامهم وجدت أن حاصل استدلالاتهم استدلالات غير صحيحة، ترجع إلى هذه الأوجه أو غيرها، والله أعلم.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثـمَّ إن ذلـك إذا رُكِّـبَ بألفـاظ كثيـرة طويلـة غريبـة عنـد مَـن لَـم يعـرف اصطلاحهم أوهَمَت الغِرَّ ما يُوهِمُه السَّراب للعطشان.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

هم حريصون على توعير الكلام، واستخدام المصطلحات الغريبة الوحشية التي فيها فخامة عند مَن لم يكن عالِمًا بحقيقتهم، فتُورِث هذه المصطلحات ويورث هذا الكلام إعجابًا وانبهارًا بهم عند الغِرّ الجاهل، كلامهم يعقّدونه ليُبهروا به الجُهَّال، يُصعّبونه لكي يصبح يُقال: والله هؤلاء عندهم شيء، يأتون بشيء عالٍ ورفع، إذًا القوم على شيء.

هذا أيضًا من مسالكهم، والواقع أنه لا يخرج عن كونه سَرابًا للعطشان، يظنه شيئًا وهو ليس بشيء.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ازداد إيمانًا وعِلمًا بما جاء به الكتاب والسنة، فإن الضِدَّ يُظهِر حُسْنَه الضدُّ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لا شك أن هذه صحيح، فمَن كان على معرفة ودراية بما عليه القوم، سواء كان في استدلالاتهم، أو كان في تعبيراتهم وأسلوبهم، وآتاه الله ﷻ بصيرة، وآتاه الله ﷻ انصِياعًا لسلطان الوحي، فإنه سيحمد الله على نعمة الهداية إلى السنة، (فإن الضِدَّ يُظهِر حُسْنَه الضدُّ)، ستَزداد تقديرًا لنعمة اليقين إذا رأيت حال الحَيران، ستَزداد تقديرًا لنعمة العلم إذا رأيت الجاهل، ستَزداد تقديرًا لنعمة الهداية إذا رأيت الضال، وهَلُمَّ جَرًّا، فيا أيُّها السُّني الذي هداك الله ﷻ إلى طريق السلف الصالح احمدِ الله وسَلْه الثبات على ذلك، فإن حال هؤلاء على الضدّ ممَّا أنت عليه، وكلما أنت خبيرًا بحالهم ازددت انتفاعًا وثباتًا في الطريق المستقيم الذي أنت عليه، (فإن الضِدَّ يُظهِر حُسْنَه الضدُّ).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وكلُّ من كان بالباطل أعلم كان للحق أشدَّ تعظيمًا، وبقدره أعرَف إذا هُدِيَ إليه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

ما أحسن هذا الكلام، هذا أيضًا من القواعد الجميلة النافعة التي حُشِي بها هذا الكتاب، التي لا ينبغي لطالب العلم أن يفوّتها.

(كلُّ من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيمًا، وبقدره أعرَف إذا هُدِيَ إليه) هذا المهم، الجملة الأخيرة هي المهمة، لن يكون ذلك كذلك، لن تكون معظِّمًا للحق بمعرفتك للباطل إلا إذا هُدِيت للحق، وهذه حال الصحابة ﷺ؛ كانوا على عِلم عظيم مفصَّل بالحق، وكانوا على علم عظيم مفصَّل بالباطل، وهداهم الله إلى الحق، ولذا كانوا أشد شيء تعظيمًا للحق، ومن سار على طريقتهم فإنه سيكون له حظٌّ ممَّا كانوا عليه من الهداية.

فالمقصود أن من أسباب الهداية: المعرفة التفصيلية بالباطل، من أسباب الهداية والثبات عليها، وإقْدارها حق قدْرها أن تكون على علم بالباطل لا على سبيل الإجمال، بل على سبيل التفصيل، بشرط: أن تكون على عِلم أعظم بالحق وبمسالكه وأدلّته.

أمَّا مَن كان على خلاف ذلك فإنه لا يجوز له أن يشرِف على الكلام الباطل وعلى كلام أهله؛ لأنه لا يأمن أن يناله شيء من سهامهم، أمَّا مَن كان على علم

عظيم تفصيلي بالحق، وعلى يَقينٍ بما عليه أهل الحق، فإن معرفته بالباطل على وجه التفصيل ستَزيده عِلمًا وثباتًا في هذا الهدى الذي هداه الله إليه.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

فأمَّا المتوسِّط من المتكلمين فيُخاف عليهم ما لا يخاف على من لم يدخل فيه، وعلى مَن قد أنهاه نهايته، فإن من لم يدخل فيه هو في عافية، ومن أنهاه قد عرَف الغاية، فما بقي يخاف من شيء آخر، **فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قَبِلَه**، وأمَّا المتوسط فمُتَوَهِّمٌ بما تلقَّاه من المقالات المأخوذة تقليدًا لمُعظّمة وتَهويلاً.

وقد قال الناس: أكثر ما يفسد الدنيا نصف متكلِّم، ونصف مُتفقِّه، ونصف مُتَطَبِّب، ونصف نحوي؟

هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الخوف أشدّ ما يكون على المتوسِّط في علم الكلام، فليس هو الذي ما دخل في علم الكلام فهو في عافية، ولا هو الذي بلَغ النهاية والغاية فأدرك أن علم الكلام ليس ذاك الشيء الذي يُعوَّل عليه، كحال كثير من المتكلمين الذين أعلنوا رجوعهم أو أعلنوا حَيرتهم كما سبق معنا.

المشكلة في هذا الذي في وسط البحر، ليس هو الذي على هذا الشاطئ، ولا الذي بلَغ الشاطئ المقابل، هو في الوسط، ويظن أنه على شيء والواقع أنه ليس على شيء، وكلما ورَدَت عليه الإشكالات فإنه لا يَرْعَوِي، لماذا؟ لأنه سيقول:

عِلْم الكلام كفيل بأن يُبيِّن لي الصواب ويُزيل عنِّي الإشكال في المستقبل، تأتي عليه الإشكال والواردات وأسباب الحيرة لكنه لا يزال متشبِّثًا، لماذا؟ لأنه ما وصل النهاية، ولأنه يظن أن الجواب سيكون لاحقًا، ولأنه سيقول: السبب هو أنا وجهْلي؛ لأنِّي ما أحطتُّ بعِلم الكلام، ولذلك لا يزال متشبِّثًا به.

أما الذي خَبَرَه وعرَف صغيره وكبيره فإنه سيُدرك أنه ليس هناك شيء وراء الذي عَلمتُه، والنتيجة أنه ما حصل يقينًا ولا حصَّل هداية، لكن هذا المنتهي إنما ينتفع بانتهائه إذا رُزِق الهداية، وإلا فإنه سيبقى متخبِّطًا في حَيرته وضلاله، إذا بصَّره الله ﷻ بالصواب وكان عنده قصْدٌ للوصول إلى الحق، فإذا لاح له الحق أقبَل عليه وبادر إليه، وهذا حال كثير من علماء الضلال؛ من القُبوريِّين، من أهل الكلام، من غيرهم الذين رجعوا إلى جادة الحق؛ لأنهم أهل خِبرة ودِراية وأدركوا أنهم لم يكونوا على شيء، فلاَحَ لهم نورٌ مبين فأقبلوا إليه، وهو نور الوحي.

فالخوف إذًا من هؤلاء الذين هم من أنصاف المتكلِّمين.

ثم ذكر كلمة حسنة ذكرها هنا وذكرها أيضًا في كتابه (الرَّد على البكري)، ذكر أن هناك مشكلة عظيمة، تكون من أربعة أشخاص:

قال: (أكثر ما يفسد الدنيا نصف متكلِّم)؛ نصْف متكلِّم هذا الذي سبق الكلام فيه، وأنه في الغالب لا يعود ولا يرجع لأنه مُنبهِر بعِلم الكلام، فهذا لا شك أنه مفسد للأديان.

قال: (ونصف مُتفقِّه)؛ هذا يفسد البلدان؛ لأنه بسبب كونه يتصدَّر وهو لم يتأهَّل؛ يفتي بفتاوى غير صحيحة يترتب عليها فساد عريض، ورحمِ الله شيخ

الإسلام قال هذا فيما نقله عن الناس في نصف متفقِّه، فكيف لو أدرك زماننا الذي فيه أُناس ما وصلوا عُشر التفقُّه ثم تصدَّروا!! فجاءت الوَيلات وجاءت النَّكبات وجاءت المصيبات، مجرد أن يشُم مجرد رائحة، يعني أخذ ن العلم شَمَّة، مجرد شَمَّة، أين هذا الذي وصل إلى أن يكون نصف متفقه! يعني خاض عِلم الفقه حتى بلغ نصفه، أين هو اليوم؟ إنما تجد شخصًا حام حول بعيد من الحِمى ثم فُتِحَت له القنوات ووسائل التواصل والصحافة وما إلى ذلك، وصار يَهْرِف وصار يغرِف من قيء الجهل الذي حُشِيَ به. والواقع أكبر شاهد على هذا مع الأسف الشديد، وقع الناس في تخبُّطات شديدة؛ لأنه تصدَّر مَن ليس بمتأهِّل.

المصيبة في هؤلاء الأربعة ليس في كونه بلغ نصف التفقُّه، أو بلغ نصف الطب مثلاً، أو نصف النحو، ليس هنا، المشكلة أنه تصدَّر ولم يكمل ولم يتأهَّل، هنا المشكلة، وإلا فالذي يعلم ضعْفَه وأنه لا يزال الشوط والطريق أماه طويلاً، فعرَف قدْر نفسه وأكمل الطريق ولم يتصدَّر فهذا إن شاء الله أنه على خير ويَصِل، إن كان الطريق الذي يسير عليه صحيحًا، إن كان فقْه الكتاب والسنة حقًا، هذا سيصل إن شاء الله وإلا فهو على نيته إذا لم يصِل، لكن البليّة فيمَن يتصدَّر فتأتي بعد ذلك المصائب، وتأتي بعد ذلك الفتاوى العجيبة الغريبة التي تُضحك العقلاء وتُبكيهم مع الأسف الشديد، وأظن أن الواقع لا يحتاج إلى كثير من التفصيل فأنتم به خُبراء.

قال: (ونصف مُتَطَبِّب)؛ أيضًا ما عنده من الطب إلا شيء يسير ثم يتصدَّر لعلاج الناس، وهذا لا شك أنه سيُفسد الأبدان.

قال: (ونصف نحوي)؛ أيضًا هذا يفسد اللسان.

الفائدة التي نريد أن نستفيدها هي: أن على طالب العلم أن يكمل الطريق لكي ينتفع ويُنتَفع به، أمَّا أن يرجع إلى بلده فيتصدَّر للتعليم، ويتصدر للإفتاء، ويتصدر لتوجيه الناس، ويتصدر للزَّعامة وهو ليس متأهلاً، ويخوض في النوازل، ويخوض في المُعضِلات، وهو ليس أهلاً لهذا! هذه مصيبة عظيمة.

إذًا الوصية: ألَّا تكون نصف متفقه؛ كُنْ طالب علمٍ متأهِّلاً، والعلم طريقه طويل، وآفته الاستعجال، مَن رُزِق إخلاصًا وجَلَدًا وصبرًا فسيصل بإذن الله ﷻ، وستكون متأهلاً.

-إن كنت محيطًا بأصول العلم الذي تدرسه، أنت محيط بأصوله بقواعده .

-ثم أنت على اطِّلاع بغالب تفاصيله؛ لا شك أن الكمال ليس لأحد من الناس أن يكون قد بلغ إلى أن يحُوز العلم كله، ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الإسراء:٨٥]، إنما العبرة بالغالب، أن يكون عنده معرفة بغالب التفصيلات والجزئيات وأفراد المسائل في العلم الذي يدرسه، يضبط ضبطًا تامًا الأصول ثم يكون مطلعًا وعلى معرفةٍ بغالب وجُلّ وأكثر المسائل الفرعية.

-ثم أن يكون على معرفة بمواضع الإجماع والخلاف، لابد حتى تصل إلى مرحلة التأهُّل أن تكون في العلم الذي تدرسه على معرفة بمواضع الإجماع والخلاف حتى لا تأتي بالدواهي.

-ثم أن تكون على دِراية بالمصادر وبالمراجع الأصيلة للفَنّ الذي تدرسه لأجل أن تَصِل إلى المسألة التي تريدها إذا طلبتَها.

بهذا تكون متأهلاً في العلم الذي تدرسه.

أَعُود وأقول: آفة العلم الاستعجال، فلا تستعجل، اسعِن بـالله ﷻ، وأكمِـل، وأبشرْ بالخير.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ومَن عَلِم أن المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم هم في الغالب في: ﴿قَوۡلٖ مُّخۡتَلِفٖ ۝٨ يُؤۡفَكُ عَنۡهُ مَنۡ أُفِكَ ۝٩﴾ [الذاريات] قولٍ مُختَلِف، يُؤفَك عنه من أُفِك، يعلم الذكي منهم العاقل: أنه ليس هو فيما يقوله على بصيرة، وأن حُجَّتَه ليست بِبَيِّنة، وإنما هي كما قيل فيها:

حُجَجٌ تهَافت كالزُّجَاج تَخَالُها حقًّا وكلُّ كاسِر مَكْسُورُ

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

مَن عرف حقيقة القوم، وتقريراتهم واستدلالاتهم وصل فعلاً إلى هذه النتيجة التي وصل إليها هذا الإمام العظيم، ما عندهم إنما هو كما قال:

حُجَجٌ تهَافت كالزُّجَاج تَخَالُها حقًّا وكلُّ كاسِر مَكْسُورُ



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ويعلَم العليمُ البصيرُ بهم أنهم:

من وجهٍ مستحقون ما قاله الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث قال:

«حُكْمِي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: **هذا جزاء من ترَك عن الكتاب والسنة وأقبل على الكلام**».

ومن وجهٍ آخر: إذا نظَرْتَ إليهم بعين القدَر -والحَيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم- رَحمتَهم ورَفقْتَ عليهم:

أُوتوا ذَكاء وما أُوتُوا زَكاءً، وأُعطُوا فُهُومًا وما أُعطُوا عُلُومًا، وأُعطُوا سمعًا وأبصارًا وأفئدة: ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون﴾ [الأحقاف: ٢٦].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

هذا الكلام كلامٌ حسَنٌ نافعٌ، بل هو من محاسن كلام شيخ الإسلام في هذه الرسالة؛ البصير بالحق وبالباطل الذي هُدِي إلى الحق له في أهل الضلال نظَران:

-نظَر من جهة الشرع.

-ونظَر من جهة القدر.

وهذا تقرير في غاية الحُسْن من الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

◉ إذا نظَر إليهم من جهة الشرع فإنه سيستعمل في حقهم ما يجب شرعًا؛ من التعزير، من الهجْر، من التأليف، من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بحسب

الحال، ليس ثَمَّة قاعدةٌ مطَّرِدَة في هذا المقام، بل الأمر يختلف باختلاف الحال، فيلتزم الإنسان ما يجب عليه حُبًّا وبُغضًا وتعزيرًا، قيامًا على هذا الضال، أو تأليفًا له، إلى آخر ما هُنالِك إذا كان السُّني في حال ضعْف والمبتدع في حال قوة فإنه يُداريه ويكتفي شره، إلى آخره، يستعمل في هذا النظر الشرعي في ضوء أدلة الشرع ومقاصده.

◉ وثَمَّة نظر آخر وهو النظر كما قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: النظر إليهم بعين القدَر، سيَراهم (والحَيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم) وهذا يورثه رحمة بهم. أهل السنة أعلَم بالحق وأرحم بالخلق، وهذه الرحمة تدعوه إلى الرفق والحرص على هدايتهم، هذه رحمة عند أهل السنة تجاه كل منحرف، حتى الكافر ليس المبتدع فقط، حتى الكافر في قلوب أهل السنة والإسلام رحمة به؛ لأنهم يدركون ما النتيجة التي سيؤول إليها حاله لو مات على كفْره، فهو يرحمه بدعوته إلى الحق، إلى دين الله.

كذلك المبتدع إذا رأيته وهو يتخبَّط في دَياجير الضلال فإنك ترحمه، تتَرفَّق به، وتحرص على هدايته إلى الحق والصواب.

وأيضًا تحمد الله على العافية، وتقول: (الحمد لله الذي عافاني ممَّا ابتلاه به).

وأيضًا أن يُصيب الخوف والوجل أن يصبح حالك كحالهم، أن تضِلّ بعد الهداية، أن تنحرف بعد أن كنتَ على الصراط المستقيم، فإن الهداية ليست بحولك ولا بطَولك ولا بقوّتك ولا بذكائك ولا بعلمك ولا بشهادتك، ولا بشيء من ذلك، إنما الهداية من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهو يهدي مَن يشاء، ويضل مَن يشاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وَاجعَـــل لقَلْبِـــك مُقْلَتَـــين كِلَاهُمَـــا	بِــالحَقِّ فِـي ذَا الخَلْــق ناظرتــان
فَــانْظُر بِعَــين الحكــم وارحمهــم بهَــا	إذْ لَا تـــردُّ مَشِـــيئَة الـــديَّان
وَانْظُــر بِعَــين الامــر واحملْهــم على	أحكامـــه فهمـــا إِذًا نظـــران
وَاجعَـــل لعَينِـــك مُقْلَتَـــين كِلَاهُمَـــا	مــن خشــيَة الــرَّحْمَن بَاكِيتــان
لوشـــاء رَبـــك كنـــت أَيْضـــا مــثلهم	فالقلــب بَــين أَصَــابِع الــرَّحْمَن

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أُوتوا ذَكاء وما أُوتُوا زَكاءً، وأُعطُوا فُهُومًا وما أُعطُوا عُلُومًا، وأُعطُوا سمعًا وأبصارًا وأفئدة) لكنها ما أغْنَت عنهم شيئًا، والغالب أن مَن أُوتِي ذكاءً ولم يُؤْتَ زَكاءً وصلاحًا الغالب أنه لا يكون إمامًا في العلم، والغالب أن يجعل العلم متَّجَرًا للدنيا، يجعله وسيلة لتكسُّب حطامها، فلا يوفَّق إلا ما وُفِّق إليه الهداة المتقون، والله المستعان.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

ومَن كان عليمًا بهذه الأمور تبيَّن له بذلك:

حِذْق السَّلَف، وعلمهم وخِبرتهم؛ حيث حذَّروا عن الكلام ونهوا عنه، وذمُّوا أهله وعابوهم.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

لم يكن هذا منهم عن جهلٍ بعلم الكلام، أو بحِقدٍ في نفوسهم تجاه هؤلاء المتكلمين، إنما كان عن معرفة وبصيرة بصَّرهم الله ۵ بها؛ قد سمعتَ كلام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وحُكْمه في أهل الكلام، وكلام السلف في هذا كثير جدًا، أن أهل الكلام أهلُ ضلال، حتى قال أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يفلِح صاحب كلام أبدًا»، إذا كان لا يزال ثابتًا على الكلام وما تراجع عنه فإنه لا يفلح عياذًا بالله.

عِلم الكلام، وأنا أقول عِلم الكلام باعتبار أن هذه هي التسْمية الشائعة، وإلا فالواقع أنه ليس علْمًا، إنما هو مجموعة شُبهات سُمِّيت (عِلم الكلام)، عِلم الكلام مفاسده كثيرة:

تدري ما مفسدة علم الكلام؟ علم الكلام يورث صاحبه ألَّا يُقدِر الله حق قدْره، وما أصْدق ما قال الجُنيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «أقلّ ما في الكلام سقوط هيبة الرب من القلب».

تَدري ما مفسدة علم الكلام؟ أنه يورث الشكَّ والرَّيبة والتناقض.

تدري ما مفسدة علم الكلام؟ أنه ذريعةٌ إلى الانسلاخ من الشريعة بالكلية، يرقّي صاحبه شيئًا فشيئًا حتى ربما وقع في أمرٍ عظيم ما لم يتداركه الله ٥ برحمته.

تدري ما مفسدة علم الكلام؟ أنه يُبعِد الإنسان عن رِبْقة الاتباع.

تدري ما مفسدة علم الكلام؟ أنه يتضمن القول على الله بغير علم.

تدري ما مفسدة علم الكلام؟ أنه يؤدي إلى انتهاك حرمة النصوص.

تدري ما مفسدة علم الكلام؟ أنه يؤدي إلى تثاقل الأدلة، وكراهة بعضها.

تدري ما مفسدة علم الكلام؟ أنه يوقِع في أخطاء عظيمة وموبقاتٍ جَمَّة.

تدري ما مفسدة علم الكلام؟ أنه يورث القلب قسْوةً وجَفاء.

تدري ما مفسدة علم الكلام؟ أنه يفوِّت كثيرًا من حقائق الإيمان.

هذا بعض الثمرات المُرَّة التي يثمرها علم الكلام.

مَساوٍ لو قُسِمْن على الغَواني ... لَمَا أُمِرْنَ إلَّا بالطَّلاقِ



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وعَلِم أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزددْ من اللّه إلا بُعدًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ ٱللَّهُ

لا شك، والله جل وعلا يقول: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي﴾ [سبأ:٥٠]. قل لمن يطلب الهداية من غير الوحي لا تتعب.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ

فنسأل الله العظيم أن يهدينا صراطه المستقيم، صراط الذين أنعمَ عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين، آمين.

آخر «الحموية الكبرى» .



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللَّهُ

نسأل الله جل وعلا أن ينفعنا بما علَّمنا، وأن يعلِّمنا ما ينفعنا، وأن يهدينا صراطه المستقيم، ونعوذ به من الحَور بعد الكَور، ﴿رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً﴾، نسأله تبارك وتعالى أن يجمع لنا بين العلم والعمل والدعوة والصبر على ذلك، والإخلاص في هذا كله، كما نحمده تبارك وتعالى أن يسَّر لنا ختْم مدارسة هذه الرسالة العظيمة.

وأظن أنه قد تبين لك أن هذا كتابٌ عظيم جدًا، كتابٌ مَليء بالعلم، ومَليء بالحكمة، ومَليء بالنقول، والعجيب أن شيخ الإسلام ألَّفه قبل السبعمائة، يعني عُمره كان دون الأربعين كما يقول تلميذه ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ، ومع ذلك فيه هذا العلم الثمين والسَّمين، فرَحِمَهُ اللَّهُ وجزاه عنَّا خيرًا.

وأظن أيضًا أنه قد تبين لك أنه كتاب دقيقٌ عالٍ، وليس من الكتب التي تُقدَّم دراستها أو تدريسها، يعني ربما يرى بعض الفضلاء أن «الحموية» تأتي في السُّلَم في دراسة الاعتقاد بعد «الواسطية»، والذي يبدو لي -والعلم عند الله ۵- أن هذا غير دقيق، والمسألة على كل حال اجتهادية سهلة، الذي يبدو لي -والله أعلم- أن

هذا الكتاب كتاب عالٍ لا يدرسه الطالب إن أراد أن يُعطيه حقه، أما إن كان المقصود قراءة عابرة فهذا شأن آخر، لكن مَن أراد أن يُعطيه حقه فلْيؤخره، «التدمرية» في نظري تتقدَّم على هذا الكتاب، وإذا أراد شيئًا يتعلق بهذا الكتاب بعد المتون الأولية كالواسطية فيمكن أن يكون اختصار أو تلْخيص الحموية للشيخ ابن عثيمين «فتْح رب البرية بتلْخيص الحموية» يمكن أن يكون الشيء المناسب، أما هذا الكتاب بحاله وما مرَّ بنا من نُقول وكلام دقيق ومسائل شتّى وأمور تحتاج إلى تحليل وإدراك؛ فأنا أظن أن الكتاب كتاب رفيع متأخر الرتبة في السُّلَم، والعلم عند الله ﷻ.

وحَبَّذا وقد مرَّت بك كثير من القواعد والضوابط والأصول ومنها أشياء مرَّت بنا قبل قليل، حبَّذا لو أنها لم تغِبْ عنك، وأنك استخرجتها وربما وجدت شيئًا في الشرح أيضًا فيه شيء من الفائدة من حيث الأصول الضوابط، وطالب العلم ينبغي أن يحرص حرصًا شديدًا على الأصول والقواعد والضوابط التي يضبط بها علمه، ولا سيما في علم الاعتقاد.

والوصية أخيرًا -يا إخوتاه- بتقوى الله ﷻ، ثم الوصية المكرَّرة القديمة الحديثة بالاستمرار على دراسة علم العقيدة والمداومة على ذلك، وعدم الفتور، وأن تستغلوا أعماركم وأوقاتكم وشبابكم، ما تدرون ما الذي سيكون من بعد، احرصوا أشدّ الحرص على الاستزادة من هذا العلم، ولا سيما في هذا الزمان زمان الفتن والشُّبهات الذي نعيشه، دراسة الاعتقاد الصحيح في ضوء عقيدة أهل

السنة والجماعة عِصْمةٌ بتوفيق الله من الوقوع في الضلال، أسأل الله أن يُجيرني وإيَّاكم من الضلال، وأن يُعيذني وإيَّاكم من الغواية، إن ربَّنا لسَميع الدعاء.

